

كتاب معروض
الجزء الرابع

من اعانة الطالبين على حل ألفاظ
فتح المعين للعلامة الفاضل الصالح الكامل
السيد أبي بكر المشهور بالسيد البكري ابن العارف
بالله السيد محمد شطا الدمياطي نزله
المشرفة زاده الله شرفا
رحمه الله تعالى
المسلمين ببركاته
آمين



ولرجاء نيل الاجور وضع بالهامش فتح المعين المذكور
مع تقريرات شريفه وزيادات منيفه للمؤلف السيد البكري
رحمه الله تعالى آمين بحاجه الامين

هذه الطبعة الخامسة وهي أعلى ومن المعالوم ان المكروأحلى
سيما وقد قوبلت على نسخة المؤلف التي بخطه حين قراءته
بالمسجد الحرام تجاه الكعبة المشرفة رحمه الملك العلام

﴿نبيه﴾

طبعت هذه الحاشية باذن نجل المؤلف حفظه الله
ولايسوغ لأحد طبعتها بدون اذن منه

﴿طبع بالمطبعة الميمنية بمصر﴾

* (فهرست الجزء الرابع من اعانة الطالبين) *

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٨٩	تنبيه بتحقيق الهجر عام الخ	٢	فصل في الطلاق
٩٧	تتمة في حكم مؤن الأقارب الخ	١٠	فروع لوقالته طلقني الخ
١٠٠	فرع من له أب وأم فنفقته على الأب	١٢	مهمة في بيان ما لو أبدل حرفاً من لفظ الطلاق بآخر
١٠١	فصل في بيان أحكام الحضنة	١٣	مطلب الطلاق بالكناية
١١٠	باب الجنابة	١٦	فرع في بيان أن الكناية كناية
١٢١	تنبيه فيما يوجب القصاص في غير النفس	١٩	مطلب تعدد الطلاق وهو قوله ولو قال
١٢٣	مطلب في بيان الدية		طلقتك ونوى عدداً الخ
١٢٧	تنبيه في بيان ما يتعلق بقطع الأطراف	٢١	مطلب تفويض الطلاق وهو قوله ولو قال
١٢٩	تنبيه بحبس الجاني إلى كمال الصبح الخ		لهما طلق نفسك إن شئت الخ
١٣٠	تتمة في حكم ما يلقى في البحر الخ	٢٢	فائدة في بيان جواز تعليق الطلاق
١٣١	خاتمة في بيان وجوب الكفارة	٢٣	مهمة في بيان حكم الاستثناء بالآخ
١٣٢	مطلب ينذب للعائش أن يدعو للعيون الخ	٢٥	فرع في حكم المطلقة بالثلاث
١٣٣	باب في الردة أعادنا الله منها	٢٧	تتمة فيما ثبت به الطلاق
١٤٠	تتمة في بيان ما يحصل به الإسلام	٢٨	فصل في الرجعة
١٤٣	باب الحدود	٢٣	فصل في بيان حكم الإيلاء
	مطلب حد الزنا	٢٥	فصل في بيان أحكام الطهارة
١٥٠	مطلب حد القذف	٢٧	فصل في العدة
١٥٤	فرع إذا سب شخص آخر الخ	٤٤	تنبيه في بيان الأحكام
	تنبيه قال في المعنى يجوز للظلم أن يدعو على ظالمه الخ	٥٣	تتمة في بيان تدخل العديتين
١٥٥	مطلب حد شرب كل مسكر	٥٤	فرع في حكم الاستبراء
١٥٨	تتمة لا يحسد السكران في حال سكره	٦٠	فصل في النفقة
١٥٩	مطلب حد السرقة	٧٢	تنبيه يجب في جميع ما ذكر الخ أن يكون
١٦٦	خاتمة في قاطع الطريق		تمليكا
١٦٧	خاتمة تسقط عقوبات تخص القاطع الخ	٧٦	تنبيه ليس على خادمها الخ
	فصل في التعزير		مهمات لو اشترى حلياً الخ
١٧١	فصل في الصيال	٧٨	مطلب تسقط المؤن بالنشوز
١٧٥	مطلب الختان	٨٠	فرع لها منع التمتع لقبض الصداق الحال
١٧٦	مطلب حكم شقيب الأذن مستبدلاً	٨١	تنبيه يجوز لها الخروج في مواضع الخ
	بحد أم زرع	٨٤	مهمة لو تزوجت زوجة المفقود غيره الخ
١٧٩	تتمة في حكم ما تلغى البهائم		فائدة يجوز للزوج منعها من الخروج الخ
١٨١	باب الجهاد		تتمة في بيان بعض أحكام النشوز الجلي
١٨٢	مطلب حكم فرض الكفاية		والخفي الخ
١٨٥	مطلب رد السلام	٨٦	فرع في فسخ النكاح

صحيحة	صحيحة
الراج	١٨٩ قروع يسن ارسال السلام للغائب
٢٣٥ تنبيه نان في بيان المعتقد في المذهب	١٩٢ قوائد وحنى الظهور مكرره الخ
٢٣٥ مطلب لا يقضى القاضي بخلاف علمه الخ	١٩٣ مطلب تنهيت العاطس
٢٣٨ تنبيه في بيان ما اذا خالف الظاهر الباطن الخ	١٩٥ مطلب شروط الجهاد الذي هو فرض كفاية
٢٣٩ مطلب جواز القضاء لحاضر على غائب وهو قوله والمقضاء على غائب الخ	١٩٦ مطلب حرم سفر على مدين بلا اذن غريم وحرم السفر للجهاد بلا اذن أصل الخ
٢٤٦ مهمة لو غاب انسان من غير وكيل الخ	١٩٨ مطلب حرم على من هو من أهل فرض الجهاد انصراف عن صف الخ
٢٤٨ باب الدعوى واليقات	٢٠٠ مطلب ما يفعل بالاسرى وهو قوله ويرق الخ
٢٦٠ فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به فصل في الشهادات	٢٠٠ فرع يحكم بالسلام غير بالغ ظاهرا وباطنا اما تبعه للساني المسلم الخ
٢٧٤ مطلب شروط الشاهد	٢٠٥ مهمة أى تتعلق بما يسي من بلاد الروم الخ
٢٨٠ مطلب العدالة وهي اجتناب الكبائر حدالكبيرة وهو قوله من كل جرمة الخ	٢٠٧ تمة في مسائل تتعلق بالهدنة
٢٨٢ حدالصغيرة وهو قوله والصغيرة الخ	٢٠٨ مطلب ما يتعلق بالامان والجزية وهو قول المحشى خاتمة الخ
٢٨٤ مطلب ذم الغيبة وهو قوله ومما ورد فيها قوله عليه السلام الخ	٢٠٩ باب القضاء
٢٨٥ تنبيه البواعث على الغيبة كثيرة	٢١٧ مهمة أى في بيان كون القاضي يحكم باجتهاده الخ
٢٨٦ مطلب حكم اللعب بالشرط نج	٢١٨ فائدة أى في بيان التقليد
٢٩٤ مطلب التوبة وهو قوله وتقبل الشهادة من فاسق بعد توبة الخ	٢٢٠ تمة أى في بيان حكم الاستفتاء
٢٩٨ فروع لا يقدح في الشهادة جهله بفروع نحو الصلاة الخ	٢٢٢ مطلب ما يقتضى انعزال القاضي وما يذ كرمعه الخ
٣٠٢ مطلب الشهادة بالاستغاضة وهو قوله أى الشخص الخ	٢٢٧ مطلب الامر المطلوب من القاضي وفي المحرم عليه وبدأ بالاول فقال وليسو القاضي الخ
٣٠٥ مطلب الشهادة على الشهادة وهو قوله وتقبل شهادة على شهادة الخ	فرع لو اذحم مدعون قسدم الاسبق الخ
٣٠٩ تمة لو شهد واحد باقراره الخ	٢٢٩ مطلب فيما يحرم على القاضي وهو قبوله هدية الخ
٣١١ خاتمة في الايمان	٢٢٢ مطلب فيما ينقض حكم الحاكم وهو قوله ونقض القاضي
٣٢١ فرع في بيان صفة كفارة اليمين	٢٢٤ تنبيه في بيان عدم جواز الحكم بخلاف
٣٢٣ باب في الاعتناق	
٣٢٨ مطلب التدبير	
٣٣٠ مطلب الكتابة	
٣٣٧ مطلب أم الولد	

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(فصل في الطلاق)

(فصل في الطلاق)

وهو لغة حل القيد

أى فى بيان أحكامه ككونه مكرها أو حراما أو واجبا أو مندوبا وككونه يقتضى نية فى الكفاية ولا يقتضى اليها فى الصريح والاصل فيه قبل الإجماع الكتاب كقوله تعالى الطلاق مرتان أى عدد الطلاق الذى تملك الرجعة بعده مرتان فلا ينافى أنه ثلاث وقد سئل صلى الله عليه وسلم أين الثالثة فقال أو تسريح باحسان ولذلك قال الله تعالى بعده فان طلقها أى الثالثة فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وكقوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن والسنة كقوله صلى الله عليه وسلم أتانى جبريل فقال لى راجع حفصة فانها صائمة قوامه وانهار وجئت فى الجنة رواه أبو داود وغيره بأسناد حسن والطلاق لفظ جاهلى جاء الشرع بتقريره فليس من خائص هذه الأمة يعنى أن الجاهلية كانوا يستعملونه فى حل العصمة أيضا لكن لا يحدونه فى الثلاث فى تفسير ابن عادل روى عروة بن الزبير قال كان الناس فى الابتداء يطلقون من غير حصر ولا عدد وكان الرجل يطلق امرأته فإذا قاربت انقضاء عدتها راجعها ثم طلقها كذلك ثم راجعها بقصد مضاررتها فنزلت هذه الآية الطلاق مرتان وأركان خمسة زوج وصيغة وقصد ومحل وولاية عليه وكلها تعلم من كلامه (قوله وهو لغة حل القيد) أى أن الطلاق معناه فى اللغة حل القيد أى فكاه سواء كان ذلك القيد حسيا كقيد الهيمة أو معنويا كالعصمة فلذلك كان المعنى اللغوى أعم من المعنى الشرعى لأن القيد فيه المعبر عنه بالعقد معنوى ومن المعنى اللغوى قولهم ناقة طالفة أى محلول قيدها إذا كانت مرسلة بلا قيد ومنه أيضا ما فى قول الامام مالك

العلم صيد والكتابة قيد * قيد صيدوك بالجمال الوثائق

فن الجماعة أن تصيد غزالة * وتفكها بين الخلائق طالقة

وقد نظم بعضهم ما تضمنه هذان البيتان فى قوله

قيد بخطك ما أبداه فكرك من * نتائج تعجب الحذاق والفضلا

فيما نتائج فكر المرء مرة * في كل وقت اذا ما شاءها فعلا

(قوله وشرع احل الخ) المراد بالحل ازالة العلقه التي بين الزوجين وعرف الطلاق الشرعي النووي في تهذيبه بانه تصرف ملوك للزوج بحدته بلا سبب فيقطع النكاح وقوله عقد النكاح الاضافة للبيان وتعبيره بعد اصرح في المراد من تعبيره بغيره بقيد (قوله باللفظ الآتي) متعلق بحل وهو مشتق طلاق وفراق وسراح وغير ذلك (قوله وهو اما واجب الخ) والحاصل نعتيه الاحكام الخمسة وذكر منها غير المباح للخلف في وجوده وأثبتته الامام وصوره بما اذا لم يشتهها ولا تسمع نفسه بمؤنتها من غير تمتع بها (قوله كطلاق مول) تمثيل للطلاق الواجب والمولى بضم الميم وكسر اللام هو الخلفان لا بطار زوجته في العمر أو زائد عن أربعة أشهر فان مضت أربعة أشهر طالته بالوطء فان أبي وجب عليه الطلاق فان أباه طلقها الحاكم عليه طلقة واحدة كما سيأتي في بابها واندرج تحت الكاف طلاق الحكيمين ان رأياه فهو واجب أيضا وقوله لم يرد الوطء الجملة صفة لمول أي مول موصوف بكونه لم يرد الوطء فان أراد فطلاق لكن عليه اذا وطئ كغارة يمين كما سيأتي (قوله أو مندوب) معطوف على واجب (قوله كأن يجز عن القيام بحقوقها) أي الزوجة وهو تمثيل للمندوب وقوله ولولعدم الميل أي ولو كان المجز حصل لعدم الميل اليها أي بالكلية ولا ينافي هذا تصوير الامام المباح بما اذا لم يشتهها لان المراد من قوله لم يشتهها أي شهوة كاملة وهو صادق بوجود شهوة عنده غير كاملة والحاصل في المندوب لم يوجد منه ميل أصلا وفي المباح يوجد منه ميل لكنه غير كامل فلا تنافي بينهما وعبارة الروض وشرحه ويستحب الطلاق لخوف تقصيره في حقها بغض أو غيره اه وهي أولى من عبارة شارحنا (قوله أو تكون الخ) بالنصب معطوف على يجز أي أو كأن تكون غير عفيفة أي فاسقة وينبغي أن يقيد فسقها بغير الفجور بها والا كان التقيد بقوله بعدم الخش الفجور بها غير ظاهر (قوله ما لم يخش الفجور بها) قيد في الندبية أي محل نذب طلاقها ما لم يخش الفجور بها أي فجور الغير بها لو طلقها والا فلا يكون مندوبا لان أبقائها صونا لها في الجملة بل يكون مباحا وينبغي أنه ان علم فجور غيره بها لو طلقها وانتهى ذلك عنها مادامت في عصمتها حرمة طلاقها ان لم يتأذ ببقائها تأذيا لا يحتمل عادة كذا في عش (قوله أو سيئة الخلق) معطوف على غير عفيفة أي أو تكون سيئة الخلق وبين المراد بها بقوله أي بحيث لا يصبر على عشرتها إعادة أي بان تجاوزت الحد في ذلك وقوله والا الخ أي وان لم يكن المراد ما ذكر فلا يصح لانه يلزم أن كل رجل يندب له طلاق زوجته لان كل امرأة سيئة الخلق ولا يتصور أنها توجد امرأة في أي وقت وليست بسيئة الخلق (قوله وفي الحديث الخ) ساقه دليلا على عدم وجود امرأة غير سيئة الخلق وفيه أن المدعي سيئة الخلق والذي في الحديث المرأة الصالحة فلا يصلح دليلا لما ذكره الا أن يقال ان اساءة الخلق تستلزم عدم الصلاح في الغالب فينتج المدعي تأمل (قوله كناية الخ) أي ان قوله كالغراب الاعصم كناية عن ندرة وجود المرأة الصالحة لان الغراب المذكور كذلك (قوله اذا اعصم هو أبيض الجناحين) أي وهذا نادرا وعبارة التحفة اذا اعصم وهو أبيض الجناحين وقيل الرجلين أو أحدهما كذلك اه (قوله أو يأمره) أي وكان يأمره فهو بالنصب عطف على يجز أو على تكون وقوله به أي بالطلاق (قوله من غير تعنت) أي بان يكون لغرض صحيح فان كان بتعنت بان لا يكون لذلك كما هو شأن المحقق من الآباء والامهات فلا يندب الطلاق اذا أمره أحد والديه به وفي القاموس عنته تعنتا أي شدد عليه وألزمه ما يصعب عليه إذا واه ويقال جاءه متعنتا أي طالبا لثله اه (قوله أو حرام) عطف على واجب وقوله كالبدي أي كالطلاق البدي وهو تمثيل للحرام (قوله وهو) أي البدي وقوله طلاق مدخول بها أي موطوءة ولو في الدر أو مستدخلة ماء المحترم وقوله في نحو حيض متعلق بطلاق أي طلاقها في نحو حيض كنفاس وانما حرم الطلاق فيه لتضررها بطول العدة اذ بقيت دمهالا تحسب منها ومن ثم لا يحرم في حيض حامل

وشرع احل عقد
النكاح باللفظ الآتي
وهو اما واجب
كطلاق مول لم يرد
الوطء أو مندوب كان
يجز عن القيام
بحقوقها ولولعدم
الميل اليها أو تكون
غير عفيفة ما لم يخش
الفجور بها أو سيئة
الخلق أي بحيث
لا يصبر على عشرتها
عادة في الاستطهره
شخصا والاقتى توجد
امرأة غير سيئة الخلق
وفي الحديث المرأة
الصالحة في النساء
كالغراب الاعصم
كناية عن ندرة
وجودها اذا اعصم
هو أبيض الجناحين
أو يأمره به أحد
والديه أي من غير
تعنت أو حرام
كالبدعي وهو طلاق
مدخول بها في نحو
حيض بلا عوض منها

عدتها بالوضع وقوله بلاعوض منها قيد في الحرمة أي يحرم الطلاق في نحو حيض ان كان بلاعوض
صادر منها وخرج به ما اذا كان طلاقها بعوض صادر منها فلا يحرم فيه وذلك لان بذلها المال يشعر
باضطرارها للفراق حالا وقيد بقوله منها ليجوز ما اذا كان العوض صادرا من اجنبي فيحرم أيضا فيه
وذلك لان خلعه لا يقتضي اضطرارها اليه (قوله أو في طهر جامعها فيه) معطوف على في نحو حيض
والتقدير أي أو طلاق مدخول بها في طهر جامعها فيه ولا يخفى أن الشرط وطؤها في الطهر سواء
دخل عليها قبل أم لم يدخل عليها لا يفهمه كلامه من اشتراط الدخول بها قبل ليس مراد ان محل
حرمة ذلك فيمن تحبل لعدم صغرها أو بأسها وعدم ظهور رجل بها أو الا فلا حرمة كما صرح به في متن
المنهاج (قوله وكطلاق من لم يستوف الخ) معطوف على قوله كالبديهي فهو تمثيل للبراءة أيضا ومحل
حرمة ما لم ترض بعدم القسم والافلا حرمة ولو سألته الطلاق قبل استيفائها حقها من القسم لم يحرم كما
يحه ابن الرقعة ووافقه الاذري بل بحث القطع به وتبعه الزركشي وذلك لتضمن سؤالها الرضا باسقاط
حقها وقوله دورها هو كناية عما هو مقروض على الزوج للزوجات من الليالي أو الايام والمراد به هنا
حصتها منه (قوله وكطلاق المريض الخ) معطوف على قوله كالبديهي أيضا وقوله بقصد الخ قيد في
الحرمة أي يحرم طلاق المريض لزوجته اذا قصد حرمانها من الارث والا فلا يحرم (قوله ولا يحرم الخ)
انما أتى به رداعلى من قال انه يحرم وأدرجه في قسم الحرام وانما لم يحرم لان عويمرا المخلاف لما لعن
امراته طلقها ثلاثا قبل أن يخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرمتها عليه رواه الشيخان فلو حرم
لنها عنه ليعلمه هو أو من حضره (قوله بل يسن الاقتصار على واحدة) وحيد نذ فيكون الجمع بين
الثلاث خلاف السنة (قوله أو مكروه) معطوف على واجب (قوله بان سلم الحال من ذلك كله) أي مما
يقتضي الوجوب أو الندب أو الحرمة (قوله للخبر الصحيح) دليل الكراهة (قوله أبغض الحلال الى الله
الطلاق) استشكل الحديث بانه يفيد أن الحلال مبعوض وأن الطلاق أشد بغضا مع أن الحلال
لا يبغض أصلا وأجيب بان المراد من الحلال المكروه فقط لا سائر أنواع الحلال ولا ينافي ذلك وصفه
بالحل لانه طلق ويراد منه الجائر وانما كان المكروه مبعوضا لله لانه نهى عنه نهى تنزيه والطلاق
أشد بغضا الى الله من غير ما فيه من قطع النسل الذي هو المقصود الا عظم من النكاح وما فيه من
ايداء الزوجة وأهلها وأولادها واستشكل أيضا بان حقيقة البغض الانتقام أو ارادته وهذا انما
يكون في الحرام لا في الحلال حتى على ناويله بالمكروه وأشار الشارح الى الجواب عنه بقوله واثبات
بغضه تعالى له المقصود منه زيادة التنفير عنه وهذا على تسليم أن حقيقة البغض في حقه تعالى ما ذكر
فان كان المراد به في حقه تعالى عدم الرضا به وعدم المحبة فلا إشكال وقوله لمنافاتها أي حقيقة البغض
وقوله لحله أي الطلاق (قوله انما يقع لغير بائن) أي لزوجة غير بائن أي بطلاق أو فسخ والغير صادق
بغير المطلقة وبالمطلقة طلاقا رجعيا فقله ولو كانت رجعية صريح بمافهم وانما الحق الطلاق
الرجعية لانها في حكم الزوجات هنا وفي الارث وصحة الطهار والايلاء واللعان كما تقدم وهذه الخمسة
عناها الامام الشافعي رضي الله عنه بقوله الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى وقوله لم
تنقض عدتها الجملة صفة لرجعية أي رجعية موصوفة بكونها لم تنقض عدتها فان انقضت عدتها
صارت بائنا فلا يلحقها الطلاق (قوله فلا يقع لمختلعة) أي لا نقطاع عصمتها بالسكينة في تلك الخمس
وغيرها وخبر المختلعة يلحقها الطلاق مادامت في العدة موضوع ووقفه على أبي الدرداء ضعيف اه
تحفة وهذا مفهوم قوله غير بائن أي أما البائن كالمختلعة فلا يقع طلاقها (قوله ورجعية انقضت
عدتها) أي ولا يقع لرجعية انقضت عدتها وهذا مفهوم قوله لم تنقض عدتها (قوله طلاق) فاعل
يقع وقوله مختار مكاف قيدان في وقوع الطلاق وسيذكر محتر زهما وقوله أي بالغ عاقل تفسير
للمكلف (قوله فلا يقع طلاق صبي ومجنون) أي وناثم وذلك لخبر رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى

أوفي طهر جامعها
فيه وكطلاق من لم
يستوف دورها من
القسم وكطلاق
المريض بقصد
الحرمان من الارث
ولا يحرم جمع ثلاث
طلقات بل يسن
الاقتصار على واحدة
أو مكروه بان سلم
الحال من ذلك كله
للخبر الصحيح أبغض
الحلال الى الله
الطلاق واثبات
بغضه تعالى له
المقصود منه زيادة
التنفير عنه لاحقيقته
لمنافاتها لحله انما
(يقع لغير بائن) ولو
رجعية لم تنقض
عدتها فلا يقع لمختلعة
ورجعية انقضت
عدتها (طلاق)
مختار (مكاف) أي
بالغ عاقل فلا يقع
طلاق صبي ومجنون

يبلغ وعن المجنون حتى يغيق وعن النائم حتى يستيقظ صحه أبو داود وغيره وحيث رفع عنهم القلم بطل
تصرفهم والمراد قلم خطاب التكليف أو ما قلم خطاب الوضع فهو ثابت في حقهم بدليل ضمان ما أتلفوه
ولكن يرد على ذلك أن الطلاق من باب خطاب الوضع وهو ربط الأحكام بالأسباب فكان مقتضاه
وقوعه عليهم ويحجب بان خطاب الوضع يلزمه حكم التكليف في حرمة الزوجة عليهم وخطاب التكليف
مرفوع فيلزم من رفع اللازم وهو خطاب التكليف رفع الملزوم في خصوص مسألة الطلاق وأما
خطاب الوضع في غيرها فتأنيت كالاتلاف لا تهم بضخون ما أتلفوه اهـ بجري (قوله ومتعد بسكر)
معطوف على مختار أي ويقع طلاق متعد بسكر لأنه وان لم يكن مكلفاً فهو في حكمه تغلظاً عليه وكذا
سائر تصرفاته فيما له وعليه ومثله المتعد بسكر لأنه وان يقع طلاقه وكذا سائر تصرفاته على المذهب
فقوله فلا يقع طلاق صبي ومجنون أي غير متعد بسكر (قوله أي بشر بن جراح) الباء سببية
متعاقبة متعد أي متعد بذلك بسبب شربة الخمر وأكله بنجاً وحشيشاً والمراد تعاطي ذلك عن قصد
وعا به والأفلا يكون تعدياً (قوله لعصيان الخ) علة لوقوع الطلاق من المتعد بسكره أي وإنما
وقع الطلاق منه مع كونه لا عقل له لأنه عاص بأزالته (قوله بخلاف سكران لم يتعد الخ) أي وبخلاف
مجنون لم يتعد بسكره (قوله كأن أكره عليه) أي على تناول مسكر وهو تمثيل لغير المتعد
بسكره (قوله أولم يعلم) أي أو تناوله وهو لم يعلم أنه مسكر بان تعاطي شيء على زعم أنه شراب أو دواء
فإذا هو مسكر (قوله فلا يقع طلاقه) أي السكران الذي لم يتعد بسكره (قوله إذا صار بحيث
لا يميز) أي انتهى إلى حالة فقد فيها التمييز أما إذا لم ينته إلى هذه الحالة فإنه يقع عليه الطلاق (قوله
لعدم تعدية) علة لعدم وقوع طلاق غير المتعد بسكره (قوله وصدق مدعي الكراهة في تناوله)
أي من المسكر وقوله بيمينه متعلق بصدق (قوله ان وجدت قرينة عليه) أي على الكراهة (قوله
تجبس) تمثيل للقرينة على الكراهة (قوله والا) أي وان لم توجد قرينة وقوله فلا بد من البينة
أي تشهدا كراهته (قوله ويقع طلاق الهازل) أي ظاهر أو باطناً أجماعاً والخبر الصحيح ثلاث
جدهن جدوهن جد الطلاق والنكاح والرجعة ونخصت لتأكيدها أمر الإيضاح والأفلا كل
التصرفات كذلك وفي رواية والعتق ونخص لتشوف الشارع إليه (قوله بان قصد اللفظ) أي
الطلاق أي نطق به قصداً وهو تصوير للهزل بالطلاق وقوله دون معناه أي دون قصد معناه وهو حل
عصمة النكاح (قوله أولعب به) بصيغة الفعل عطف على الهازل الذي هو اسم فاعل من عطف
الفعل على الاسم المشبه له أي ويقع طلاق الذي هزل به أو الذي لعب به وقوله بان لم يقصد شيئاً أي
للفظ ولا معناه وهو تصوير للعب بالطلاق ثم ان مفاده مع مفاد تصوير الهزل المسار التغير بينهما
وتطرفيه في التحفة ونصها أولكون اللعب أعم مطلقاً من الهزل عرفاً فإذا هزل بختص بالكلام عطفه
عليه وان رادفه لغة كذا قال شارح وجعل غيره بينهما متغايراً ففسر الهزل بان يقصد اللفظ دون
المعنى واللعب بان لا يقصد شيئاً وفيه نظر إذ قصد اللفظ لا بد منه مطلقاً بالنسبة للوقوف باطناً اهـ وفي
المغنى لونسى أن له زوجة فقال زوجتي طالق طلقت كما نقيلاً عن النص وأقره اهـ (قوله ولا أثر
لحكاية طلاق الغير) أي لا ضرر في حكاية طلاق الغير كقوله قال زيد زوجتي طالق فلا تطلق
زوجة الحاكى لطلاق غيره وقوله وتصوير الفقيه أي ولا أثر لتصوير الفقيه الطلاق كان قال الفقيه
تصوير الصورة الطلاق بالثلاث زوجتي طالق بالثلاث (قوله وللتلفظ به الخ) أي ولا أثر للتلفظ
بالطلاق تلفظاً مصوراً بحالة هي كونه لا يسمع نفسه وذلك لأنه بشرط في وقوع الطلاق التلفظ به
بحيث يسمع نفسه فان اعتدل سمعه ولا مانع من تحوّل لفظ فلا بد أن يرفع صوته به بقدر ما يسمع نفسه
بأنفعل وان لم يعتدل سمعه أو كان هناك مانع من تحوّل لفظ فلا بد أن يرفع صوته بحيث لو كان معتدل
السمع ولا مانع لسمع فيكفي سماعه تقديره وان لم يسمع بالفعل (قوله وانتفعوا على وقوع طلاق

(ومتعد بسكر) أي
بشرب خمر وأكل نجس
أو حشيش لعصيان
بأزالة عقل بخلاف
سكران لم يتعد تناول
مسكر كان أكره عليه
أولم يعلم أنه مسكر فلا
يقع طلاقه إذا صار
بحيث لا يميز لعدم
تعديه وصدق مدعي
الكراهة في تناوله بيمينه
ان وجدت قرينة
عليه تجبس والأفلا
بد من البينة ويقع
طلاق الهازل به بان
قصد لفظه دون معناه
أولعب به بان لم يقصد
شيئاً ولا أثر لحكاية
طلاق الغير وتصوير
الفقيه وللتلفظ به
بحيث لا يسمع نفسه
وانتفعوا على وقوع
طلاق

الغضب (في ترغيب المشتاق سئل الشمس الرمي عن الحلف بالطلاق في حال الغضب الشديد المخرج عن الأشعار هل يقع الطلاق أم لا وهل يفرق بين التعليق والتخيير أم لا وهل يصدق الحالف في دعواه شدة الغضب وعدم الأشعار فأجاب بأنه لا اعتبار بالغضب فيها نعم أن كان زائل العقل عذر اه بحديث وقوله وإن ادعى زوال شعوره أي ادركه وقوله بالغضب أي بسبب الغضب وهو متعلق بزوال (قوله لا طلاق مكره) معطوف على طلاق مختار باعتبار الشرح أما باعتبار المتن فمكره معطوف على مكلف أي لا يقع طلاق مكره إذا وجدت شروطه إلا بنية خلافاً للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وذلك لخبر رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وخبر لا طلاق في اغلاق بكسر الهمزة أي الكراه والمرا لا كراه على طلاق زوجة المكره بفتح الراء ونحوه ما إذا كان على طلاق زوجة المكره بكسر الراء كان قال له طلق زوجتي واللاق تلتك فطلقها فإنه يقع على الصحيح لأنه ألغى في الأذن وقوله بغير حق متعلق بمكره وسيد كرمحترزه (قوله بمحذور) متعلق بمكره أيضاً أي مكره بما يحذور منه أي يخاف منه من أنواع العقوبات قال حل ولو في نطن المكره فلو خوفه بما ظنه محذوراً فإن خلافه كان مكرهاً اه وضابط المحذور هو الذي يؤثر العاقل لاجله الإقدام على ما كره عليه وقوله مناسب أي لحال المكره بفتح الراء وذلك لأن المحذور يختلف باختلاف طبقات الناس فقد يكون كراهاً في حق شخص دون آخر كالصفعة فهي كراهة لذی المروءة دون غيره فاعتبر فيه ما يناسبه (قوله كحبس طويل) تمثيل للمحذور (قوله وكذا قليل) أي حبس قليل والمناسب أن يقول قصير وقوله لذی مروءة يعني أن الحبس القصير يعد محذوراً لذی المروءة (قوله وصفعة) معطوف على حبس أي وكصفعة أي ضربة واحدة قال في المصباح الصفعة المرة وهو أن يبسط الرجل كفه فيضرب بها أفقا الإنسان أو بدنه فإذا قبض كفه ثم ضربه فليس بصفع بل يقال ضربه بجميع كفه اه وقوله أي لذی المروءة وقوله في الملا أي بين الناس وفي حواشي الجبرمي قال الشاشي أن الاستغناء في حق الوجهية كراهة وابن الصباغ أن الشتم في حق أهل المروءة كراه اه (قوله وكاتلاف مال) معطوف على كحبس ولو حذف الكاف كالأذى قبله لكان أولى ومثل اتلاف المكره بكسر الراء مال المكره أخذه منه بجماع أن كلاً تغويت مال على مالكه كذا في ع ش وقوله يضيق عليه أي يتأثر به فقول الروضة أنه ليس بكراه محمول على مال قليل لا يسالي به كخوف موسر أي سخي بأخذ خمسة دنانير كافي حلية الروياني اه نهاية (قوله بخلاف الخ) أي بخلاف اتلاف نحو خمسة دراهم لو لم يطلق زوجته في حق موسر فإنه لا يعد كراهاً لأنها لا تضيق عليه وقوله في حق موسر قال في التحفة ويظهر ضبط الموسر المذكور بمن تقضى العادة بأنه يسرح ببذل ما يطلب منه ولا يطلق ويؤيده قول كثيرين أن الكراه بالانلاف المال يختلف باختلاف طبقات الناس وأحوالهم اه (قوله وشروط الكراه) أي شروطه فهو مفرد مضاف فيعم وذ كر الشارح منها ثلاثة شروط وبقي منها أن لا ينوي وقوع الطلاق والواقع أن صرح بالطلاق في حقه كناية وسيصرح الشارح بمفهوم هذا الشرط بقوله فإذا قصد المكره الخ وان لا يظهر منه قرينة اختيار فإن ظهرت منه وقع عليه الطلاق وذلك بأن كرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة أو اثنتين أو على طائفة فطلق اثنتين أو ثلاثاً أو على مطلق طلاق فطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً أو على طلاق إحدى زوجتيه على الإهم فعين واحدة منها أو على طلاق معينة فإهم أو على الطلاق بصيغة من صريح أو كناية أو تخييراً أو تعليقاً في بضدها في جميعها يقع عليه الطلاق لأن مخالفته تشعر باختياره لما أتى به فلا كراهة فإن قلت حيث كان يقع في جميع هذه الصور فما صورة الطلاق الذي لم يقع قلت صورته أن يكرهه على أصل الطلاق فيأتي به فقط كان يقول طلقها أو يسأله فيقول له أطلق ثلاثاً أو اثنتين فإذا عين له شيئاً أتى بما عينه له ولا يتجاوز

الغضب وإن ادعى
زوال شعوره بالغضب
(لا) طلاق (مكره)
بغير حق (محذور)
مناسب كحبس
طويل وكذا قليل
لذی مروءة وصفعة
له في الملا وكاتلاف
مال يضيق عليه
بختلاف نحو خمسة
دراهم في حق موسر
وشروط الكراه

وان لم يعين شيئا اقتصر على أصل الطلاق وقال بعضهم يشترط أن يسأله ما ذكر (قوله قدرة المكره) بكسر الراء (قوله على تحقيق ما هدبه) أى على إيجاد المحذور الذى خوف المكره به وقوله عاجلا فليسأتى محترزه (قوله بولاية) أى بسبب ولاية وهو متعلق بقدرة أى قدرته عليه بسببانه والوقول أو تغلب أى بسببه كان تغلب ذوشوكة على بلد أو أكرهه على طلاق زوجته (قوله وعجز المكره) بفتح الراء وهو معطوف على قدرة وقوله عن دفعه أى المكره بكسر الراء وقوله بفرار الخ متعلق بدفع أى عجزه عن أن يدفع المكره بكسر الراء بالفرار أو الاستغاثة أى طالب الغوث من يخلصه منه أى أو نحو ذلك كالتحصن بمحصن يمنعه منه (قوله وظنه) بالرفع عطوف على قدرة أى وشرط ظنه أى المكره بفتح الراء وكذا الضمير فى انه وفى امتنع والضمير البار زنى خوفه وأما ضمير فعل وضمير خوف المستتر فهو يعود على المكره بكسر الراء وضمير به يعود على ما وفى المغنى تنبيهه عليه بالنظر يقتضى أنه لا يشترط تحققه وهو الأصح اهـ (قوله فلا يتحقق الهجر) أى عن دفع المكره بكسر الراء (قوله بدون اجتماع ذلك كله) أى قدرة المكره على ما هدبه وعجز المكره عن الدفع بكل شيء يمكنه وظنه ما ذكر (قوله ولا يشترط التورية) أى فى عدم وقوع طلاق المكره فلا يقع وان لم يور قال فى شرح الروض والتورية من ورث الخبر تورية أى سترته وأظهرت غيره مأخوذ من وراء الانسان كانه يجعله وراءه حيث لا يظهر ذكره الجوهرى قاله النووى فى أذكاره ومعناها أن نطاق لفظها هو ظاهر فى معنى وتريد به معنى آخر يتناول ذلك اللفظ ولكنه خلاف ظاهره اهـ (قوله بأن ينوى غير زوجته) تصوير للتورية أى كان يريد بقوله طنقت فاطمة غير زوجته وعبارة المغنى مع الأصل ولا يشترط بأن كان ينوى بقوله طنقت زينا من غير ما أى غير زوجته أو ينوى بالطلاق حل الوفاق اهـ (قوله أو يقول سراعته) أى الطلاق ان شاء الله أى ويكون قاصدا به التعليق وفى المغنى أيضا وعبارة الروضة وأصلها أو قال فى نفسه ان شاء الله فان قيل لا أثر للتعليل بمشئته الله تعالى بمجرد النية لأظاهره أو لا باطنابل لا بد من التلفظ به أجيب بان المراد بقوله فى نفسه تلفظه بمشئته الله سر بحيث لم يسمعه المكره لأنه نواه أو ان ما ذكر من اشتراط التلفظ بالتعليل بمشئته الله تعالى محله فى غير المكره أما هو فيكفى بقلبه كما نقله الاذرعى عن القاضي حسين عن الأصحاب وهى فائدة حسنة اهـ (قوله فاذا قصد الخ) مفهوم شرط مطوى وهو أن لا ينوى إيقاع الطلاق كما تقدم التنبيه عليه آنفا (قوله كما إذا أكره بحق) أى فانه يقع عليه وهو محترز قوله بغير حق وكان عليه أن يقول كمادته وخرج بقولى بغير حق ما إذا أكره بحق (قوله كان قال مستحق القود طلق زوجته والقتل بقتلك أبى) تمثيل للأكراه بحق قال سم هذا يدل على أن المراد بالأكراه بحق ما يعم كون المكره به حقا لا خدوص كون نفس الأكراه حقا فانه ليس له الا أكراه على الطلاق وان استحق قتله اهـ قال فى المغنى وصور جمع الاكراه بحق بالأكراه القاضى المولى بعد مدة الا بدلاء على طلبة واحدة فان أكره على الثلاث فتلفظ بها لفظا لفظا لانه يفسق بذلك وينعزل به فان قيل المولى لا يؤمر بالطلاق عينابل به أو بالفيئة ومثل هذا ليس كراهي يمنع الوقوع أجيب بان الطلاق قد يتعين فى بعض صور المولى كما لو آلى وهو غائب فحقت المدة فوكلت بالمطالبة فرفعه وكيها الى قاضى البلد الذى فيه الزوج وطال به فان القاضى يأمره بالفيئة باللسان فى الحال وبالمسير اليها أو الطلاق فان لم يفعل ذلك أجبر على الطلاق عينا هكذا أجاب به ابن الرفعة وهو أنما يأتى تغريعا على مرجوح وهو ان القاضى يكره المولى على الفيئة أو الطلاق والأصح ان الحاكم هو الذى يطلق على المولى الممتنع وحينئذ فلا أكراه أصلا حتى يحترز عنه بغير حق اهـ بعض تصرف (قوله أو قال رجل لا آخر الخ) محترز قوله عاجلا (قوله فطلق) أى فى صورتين وقوله فيقع أى الطلاق وقوله فيه ما أى فى صورة القود وفى صورة الوعد بالقتل فى المستقبل (قوله

قدرة المكره على تحقيق ما هدبه عاجلا بولاية أو تغلب وعجز المكره عن دفعه بفرار أو استغاثة وظنه انه ان امتنع فعل ما خوفه به ناجزا فلا يتحقق الهجر بدون اجتماع ذلك كله ولا يشترط التورية بان ينوى غير زوجته أو يقول سراعته ان شاء الله فاذا قصد المكره الايقاع لالطلاق وقع كما إذا أكره بحق كان قال مستحق القود طلق زوجته والقتل بقتلك أبى أو قال رجل لا آخر طلقها أولا قتلناك غدا فطلق

بصري (متعلق بيقع أى التمايق الطلاق بصري مح) وهو شرع في بيان الصيغة التي هي أحد أركانها وهي لفظ يدل على فراق أو ماصر يحاو وهو لا يحتمل ظاهره غير الطلاق والفاظه نجسة طلاق وفراق وسراح وخلع ومفاداة كما قال ابن رسلان في زبده

صريحه صرحنا أو طلق * خالعت أو فاديت أو فارقت

وانما كانت صريحاً بالاشتراك في معنى الطلاق وورودها في القرآن مع تكرار بعضها فيه والحق ما لم يتكرر منها بما تكرر وحكمه أنه لا يحتاج إلى نية إيقاع الطلاق به لأنه لا يحتمل غير الطلاق فلا يتوقف وقوع الطلاق فيه على نية إيقاعه بل يقع وإن نوى عدمه ثم لا بد من قصد اللفظ مع معناه عند عروض صارف للفظ عن معناه كنداء من اسم زوجته طالق بقوله لها يا طالق فإن كان قاصداً لفظ الطلاق مع معناه وقع الطلاق والابان قصد النداء أو أطلق لم يقع ومثله في ذلك حكاية طلاق الغير وتصوير الفقيه وأما كناية وهي كل لفظ احتل ظاهره غير الطلاق ولا تنحصر الفاظها وحكمها أنها تحتاج إلى نية إيقاع الطلاق بها قال ابن رسلان

وكل لفظ لفراق احتل * فهو كناية بنية حصل

(قوله وهو) أى الصريح في الطلاق وقوله ما لا الخ أى لفظ لا يحتمل ظاهره معنى غير الطلاق (قوله مشتق طلاق الخ) أى وأما الطلاق وما بعده ففقيه تفصيل يشعر به كلامه وهو أنه إن وقع مفعولاً أو فاعلاً أو مبتدأ فصرح والاف كناية (قوله ولولم من عجمي) أى ولولم صدر مشتق الطلاق من عجمي فإنه يقع طلاقه وقوله عرف أنه موضوع الخ الجملة صفة لعجمي أى عجمي موصوف بكونه عرف أن هذا اللفظ موضوع لحل عصمة النكاح الذي هو معنى الطلاق وهو قيد لا بد منه وخرج به ما لو تلفظ به وهو لا يعرف ذلك فإنه لا يقع طلاقه وعبارة المتماجم مع التحفة ولولم من عجمي به أى الطلاق بالعربية مثلاً إذا لم يرم كل من تلفظ بغير لغته ولم يعرف معناه لم يقع كمثل لفظ بكامة كقول لا يعرف معناها أو يصدق في جهله معناه للقرينة ومن ثم لو كان مخالطاً لاهل تلك اللغة بحيث تقضى العادة بعلمه لم يصدق ظاهره أو يقع عليه وقيل إن نوى معناها عند أهلها وقع لأنه قصد لفظ الطلاق لمعناه وردوه بأن المجهول لا يصح قصده اهـ (قوله أو بعده عنها) معطوف على حل عصمة النكاح أى أو عرف أن هذا اللفظ موضوع لبعده هو عن زوجته وإن لم يعرف معناه الأصل أى حل عصمة النكاح وانما كفى بمعرفة أن هذا اللفظ موضوع لما ذكرناه لأن لازم لمعناه الأصل أى يلزم من حل عصمة النكاح بعده عن زوجته (قوله وفراق وسراح) معطوفان على طلاق أى ومشتق فراق وسراح بفتح السين ومثله مشتق الخلع والمفاداة لكن مع ذكر المال أو نية (قوله لتكررها) على الصراحة في المشتقات من هذه المصادر أى وانما كانت صريحة لتكررها في القرآن كما تقدم (قوله كطلقتك الخ) مثله ما لو قال طلقك الله فهو من الصريح وذلك لأن ما استقل به الشخص كالطلاق والارباع والعق إذا أسند إلى الله تعالى كان كناية وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

ما فيه الاستقلال بالإنشاء * وكان مسند الذي إلا لا

فهو صريح ضده كناية * فيكن لذا الضابط ذا دراه

(قوله أوز وجتي) أى أو يقول طلق أو فارقت أو سرحت زوجته فيأتي بالاسم الظاهر يدل ضمير الخطابية (قوله وكانت طالق أو مطلقة) أشبه به عدد الامثلة إلى أنه لا فرق في المشتق بين أن يكون فعلاً أو اسم فاعل أو اسم مفعول وقوله بتشديد اللام المفتوحة أحسن زبده عن مطلقة بسكون الطاء وتخفيف اللام المفتوحة أو المكسورة فإنه كناية وإن كان الزوج نحو يا وليس بصريح (قوله ومفارقة ومسرحة) أى أو أنت مفارقة أو مسرحة ويقرأ بصيغة اسم المفعول مع تشديد راء الثانية أما

فيقع فيهما (ب) صريح وهو ما لا يحتمل ظاهره غير الطلاق (ك) مشتق طلاق ولولم من عجمي عرف أنه موضوع لحل عصمة النكاح أو بعده عنها وإن لم يعرف معناه الأصلي كما أتى به شـ نحنا (وفراق وسراح) لتكررها في القرآن كطلقتك وفارقتك وسرحتك أوزوجتي وكانت طالق أو مطلقة بتشديد اللام المفتوحة ومفارقة ومسرحة

بصفة اسم الفاعل فكناية (قوله أما مصادرها) هذا محترز قوله مشتق بالنسبة لجميع الالفاظ
 أى أما مصادرها هذه المشتقات فهي كناية لما كن حيث وقعت خبرا كما يدل عليه أمثله بخلاف ما إذا
 وقعت مبتدأ فانها صريحة غالباً ومثله ما لو وقعت مفعولاً أو فاعلاً وذلك كان قال الطلاق لازم على
 أو واجب على فان قال فرض على كان كناية والفرق أن الفرض قدر ادبه المقدر فتطرق اليه الاحتمال
 فاحتاج الى التية للتعين بخلاف اللزوم والوجوب فان معناهما الثبوت لا غير ولو قال على الطلاق
 فهو صريح أيضاً خلافاً لبعضهم وكان قال أو وقعت عليك الطلاق أو يلزمنى الطلاق (قوله ويشترط
 ذكر مفعول الخ) أى ضميراً واسم ظاهر وقوله ومبتدأ مع نحو طالق أى وذكر مبتدأ مع ذلك سواء
 كان بلفظ الضمير كانت بالاسم الظاهر كزوجة حتى أو أرائى (قوله فلو نوى أحدهما) أى
 المفعول أو المبتدأ وقوله لم يؤثر لا يقع به الطلاق (قوله كما لو قال طالق الخ) ان أراد التخييل لحذف
 المبتدأ أشكل عليه قوله أو أرائى الخ فانه فيه حذف الخبر لا المبتدأ وان أراد التنظير أشكل عليه
 المثال الاول فانه لا يصلح له اذهوعين ما قبله فكان الاولى له ان يقول كما لو قال أنت أو أرائى ونوى
 لفظ طالق والمراد كما لو ذكر المبتدأ وحذف الخبر فانه لا يؤثر عليه (قوله لان سبق ذكرها)
 أى لم يؤثر لان سبق ذكر زوجته في سؤال أى ونحوه والمراد لان دل دليل على المحذوف أى فانه
 يؤثر (قوله في نحو طلق امرأتك) لو حذف لفظ في لكان أولى ومثله أطلقت زوجته الآن
 الفعل بعده يكون كناية كما سيصرح به بخلافه بعد طلق أو طلقى نفسك فانه صريح والفرق كما في
 التحفة انه بعدهما امتثال لما سبقه الصريح في الازام فلا احتمال فيه بخلافه بعده فانه وقع جواباً
 لما لا الزام فيه فكان كناية ومثله ما يدل على المفعول ولم يمتثل لما يدل على المبتدأ أو الخبر والاول
 كأن تقول له أنا طالق فقال لها طالق والثاني كأن يقول نساء المؤمنين طوالت وأنت يازوجتى
 التقدير طالق (قوله أو فوض اليها) أى فوض الطلاق اليها والتفويض هو تمليكها الطلاق
 ويشترط لوقوع الطلاق تطبيقها فوراً كما سيصرح به وقوله بطلقى نفسك أى بقوله لها طلق
 نفسك (قوله فيقع) أى الطلاق وقوله فيها أى فى صورتين صودة ما اذا سبق ذكرها
 وصورة التفويض (قوله وترجته) بالجر عطف على مشتق طلاق أى وكرجته وقوله أى
 مشتق بيان للضمير وقوله ما ذكر أى من الطلاق وما بعده وقوله بالمعجمة متعلق بترجته أى
 وكرجته بالمعجمة وهى ما عدا العربية من سائر اللغات (قوله فترجته الطلاق صريح) أى لشهرة
 استعمالها عندهم في معناها شهرة العربية عند أهلها ولا ينافى تأثير الشهرة هنا عدمه فى أنت على
 حرام لان ما هنا موضوع للطلاق بخصوصه بخلاف ذلك وان اشتهر فيه وفي الجبرمى وترجته
 الطلاق بالمعجمة سن بوش فسن أنت وبوش طالق اه وقوله على المذهب قال فى المعنى والطريق
 الثانى وجهان أحدهما انه كناية اقتضاه فى الصريح على العربى لوروده فى القرآن وتكرره على
 لسان جملة الشرع اه (قوله وترجته صاحبه) أى الفراق والسراح وقوله صريح أيضاً على
 المعتقد قال فى التحفة بعده على ما اقتضاه ظاهر أصله واعتمده الاذرى ونقل عن جمع الجزم به لكن
 الذى فى أصل الروضة عن الامام والرويانى وأقراهما انها كناية لبعدها عن الاستعمال اه
 وظاهرها اعتماد انها كناية وجزم بها فى شرح الارشاد فقال أما ترجمة السراح والفراق فكناية بخلافها
 لا يحاوى كما صححه فى أصل الروضة وان أطال جمع فى رده اه وجزم بها فى النهاية أيضاً فعلم أن قوله
 على المعتقد هو جار فيه على ما اقتضاه ظاهر أصل المتهاج وهو المحرر وعلى ما اعتده الاذرى وقد
 علمت ان المعتقد خلافه (قوله الجزم به) أى بهذا المعتقد هو وضعيف كما علمت (قوله ومنه
 أعطيت) أى ومن الصريح أعطيت الخ (قوله وياطالق) فيه تفصيل مضى (قوله ويامطلقة
 بتشديد اللام) أى المفتوحة وقد علمت انه محترز به عن مطلقة بتخفيف اللام مع سكون الطاء فانه

أما مصادرها فكناية
 كانت طلاق لو فراق
 أو سراح* (تنبيه)*
 ويشترط ذكر
 مفعول مع نحو
 طلق ومبتدأ مع
 نحو طالق فلو نوى
 أحدهما لم يؤثر كما
 لو قال طالق ونوى
 أنت أو أرائى ونوى
 لفظ طالق الان
 سبق ذكرها فى
 سؤال فى نحو طالق
 امرأتك فقال طلق
 بلا مفعول أو فوض
 اليها بطلقى نفسك
 فقالت طلق ولم
 تقل نفسى فيقع
 فيها (وترجته)
 أى مشتق ما ذكر
 بالمعجمة فترجته
 الطلاق صريح على
 المذهب وترجته
 صاحبه صريح أيضاً
 على المعتقد ونقل
 الاذرى عن جمع
 الجزم به (و) منه
 (أعطيت) أو قلت
 (طالقك أو وقعت)
 أو ألقيت أو وضعت
 (عليك الطلاق) أو
 طالقى ويا طالق
 ويا مطلقة بتشديد
 اللام

لأنت طلاق ولك
الطلاق بل هما
كنايتان كان فعلت
كذا ففيه طلاق أو
فهو طلاق فيما
استظهره شيخنا لأن
المصدر لا يستعمل
في العين الا توسعا
ولا يضر الخطأ في
الصيغة اذ لم يخل
بالمعنى كالخطأ في
الاعراب (فروع)
لوقالت له طلقني
فقال هي مطلقة فلا
يقبل ارادة غيرها لان
تقدم سؤالها يصرف
اللفظ اليها ومن ثم
لولا تقدم لها ذكر
رجح كنهه في نحو
أنت طالق وهي غائبة
أو هي طالق وهي
حاضرة قال البغوي
ولوقال ما كدت أن
أطلقك كان اقرارا
بالطلاق انتهى ولو
قال لولها زوجها
فخر بالطلاق قال
المزجد لوقال هذه
زوجة فلان حكم
بارتفاع نكاحه وأفتى
ابن الصلاح فيما لو
قال رجل ان غمت
عنها سنة فما أنا لها
بزواج بانه اقرار في
الظاهر بزوال
الزوجة بعد غيبته
السنة فلها بعد ما تم
بعد انقضاء عدتها

كناية (قوله لا أنت طلاق ولك الطلاق) أي ليس من الصريح قوله أنت طلاق ولك الطلاق
(قوله بل هما) أي أنت طلاق ولك الطلاق كنايةتان (قوله كان فعلت كذا) أي كدخول
الدار والكاف للتنظير وقوله ففيه أي في فعلك طلاقك وهنا وقع المصدر مبتدأ وهو كناية فهو من
غير الغالب (قوله لا المصدر الخ) علة للكناية في جميع المثل وقوله لا يستعمل في العين أي على
وجه الاخبار أما على غيره فيستعمل فيها كأوقعت عليك الطلاق كما تقدم وقوله الا توسعا أي
بضرب من التجوز كذا أو يل المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول كما هنا وكما تقدم مضاف وكونه
على المبالغة ففيه الاوجه الثلاثة الجارية في نحو زيد عدل أي عادل أو ذو عدل أو هو بنفس العدل
مبالغة (قوله ولا يضر الخطأ في الصيغة) منه قوله أنت طالق وقوله مخاطب بالزوجة أنتم أو أنتين
طالق وقوله اذ لم يخل بالمعنى أي فان أدخل بالمعنى كان قال أنت طالب أو طالع مثلاً (قوله كالخطأ
في الاعراب) أي فانه لا يضر كما لو قال أنت طالق بالنصب (قوله فروع) أي خمسة (قوله لوقالت له
طلقني فقال هي مطلقة) هذا من أفراد الخطأ في الصيغة كما يفهم من التحفة اذ المقام للخطاب
فعدوله الى الغيبة من غير تركته خطأ (قوله فلا يقبل الخ) أي لو ادعى انه أراد غير زوجته
المخاطبة لا يقبل وذلك لان تقدم طلبها يصرف لفظ الطلاق اليها (قوله ومن ثم) أي ومن أجل
أن تقدم السؤال يصرف اللفظ اليها ولم يتقدم شيء احتجج الى نيته (قوله في نحو الخ) لوقال كما
في نحو الخ كان أولى (قوله قال البغوي الخ) اعلم أن الاصح في أفعال المقاربة أن اثباتها اثبات
ونفيها نفي كقيمة الأفعال فاذا قلت كاذباً أن يقوم كان المعنى قرب زيد من القيام أو قلت ما كاد
زيد أن يقوم كان المعنى لم يقرب زيد من القيام وعلى كل فالقيام منتف وقيل ان اثباتها نفي ونفيها
اثبات فاذا قلت كاذباً أن يفعل كان المعنى أنه لم يفعل وعليه قوله تعالى يكاذبني بها ينصني أي أنه لم
ينصني بمعنى ما كاذباً أن يفعل أنه فعل أي لم يقتصر على مقارنة الفعل بل فعل وعليه قوله تعالى
فذبجوها وما كادوا يقعلون أي أنهم فعلوا بادليل فذبجوها والاتفاض وعلى هذا جرى البغوي
والعراقي فقالوا لوقال ما كدت أن أطلقك يكون اقراراً بالطلاق وهو باطل كما في الهامة عن الاشموني
ولفظها وقول البغوي لوقال ما كدت أن أطلقك كان اقراراً بالطلاق نظيره الغزي بان النسفي
الدخل على كاد لا يثبت على الاصح إلا أن يقال واخذناه للعرف قال الاشموني المعنى ما قارب ان
أطلقك واذا لم يقارب طلاقها كيف يكون مقرباً وانما يكون اقراراً بالطلاق على قول من يقول
ان نفيها اثبات وهو باطل اه (قوله ولوقال) أي الزوج وقوله لولها أي زوجته وقوله زوجها
بصيغة الامر وقوله فخر بالطلاق أي فهو مقرب بالطلاق أي وبانقضاء العدة كما هو ظاهر ومحملة ان لم
تكذبها والا لزمها العدة مؤخذة لها باقرارها اه تحفة (قوله قال المزجد الخ) تأييد لما قبله
(قوله لوقال) أي الزوج وقوله هذه أي مشير الى زوجته فلان وقوله حكم بارتفاع نكاحه أي
لان قوله المذكور اقرار بالطلاق كما في المسئلة التي قبله (قوله ان غمت عنها) أي عن الزوجة
(قوله فما أنا لها بزواج) أي أنا لست لها بزواج (قوله بانه اقرار) متعلق باقتران وقوله بزوال الزوجية
الخ قال ع ش قد يقال تعريف الاقرار بأنه اخبار بحق سابق لغیره لم ينطبق على ما ذكرناه حين
الاخبار لم تدل الغيبة وجدت حتى يكون ذلك اخباراً عن الطلاق بعد ما كان الاقرار به كناية
كما قدمناه عن حجر في نحو ان فعلت كذا فليست لي زوجة اه وكتب الرشيدى قوله بانه اقرار
لا يخفى ان هذا بالنظر للظاهر وانظر ما الحكم في الباطن اذ اقصده انشاء التعليق اه (قوله فلها)
أي الزوجة وقوله بعد ما أي السنة وقوله ثم بعد انقضاء عدتها أي ثم بعد السنة بعد انقضاء
عدتها (قوله تزوج) مبتدأ أخبره الجار والمجرور قبله وهو فلها وقوله لغیره أي غير زوجها (قوله
فوائد) أي تتعلق بالطلاق (قوله ولوقال) أي أجنبي لا أنحر أي زوج (قوله أطلقك زوجتك)

مقول القول (قوله ملتصا الانشاء) حال من فاعل قال أى قال ذلك حال كونه ملتصا من الزوج
 أى طالبه منه انشاء الطلاق واحداً لأنه لان الاستفهام واستعمال الاستفهام في الطلب تجاوز للاحقية
 كما هو ظاهر (قوله فقال) أى الزوج مجيباً له نعم أو لا بكسر الهمزة وسكون الياء أى أو جبر وقوله
 وقع أى الطلاق وقوله وكان صريحاً أى في إيقاع الطلاق وذلك لان كلمة الجواب قائمة مقام طلقها
 وهو صريح في مقام مقامه مثله (قوله فاذا قال طلقت) أى بدل قوله نعم وقوله كان كناية أى على
 الوجه عند ابن حجر قال سم وفي شرح الروض أيضاً وفي النهاية الاصح انه صريح اه (قوله لان
 نعم الخ) بيان للفرق بين نعم حيث انها من الصرائع وطلقت حيث انها من الكسايات (قوله فاحتملت
 الجواب) وعليه يقع الطلاق وقوله والابتداء وعليه لا يقع فلما طرق اليه الاحتمال ندرج في
 سلك الكناية فاحتاج الى النية (قوله أما اذا قال) أى الاجنبي وقوله له أى للزوج وقوله ذلك أى
 أطلعت زوجتك وقوله مستخبراً أى حال كونه مستخبراً أى مستفهماً انه وقع منه طلاق أم لا وقوله
 فاجاب أى الزوج بنعم وقوله فاقرار بالطلاق أى لانه صريح اقرار (قوله ويقع) أى الطلاق
 عليه وقوله ظاهراً أما باطناً فلا يقع وقوله ان كذب أى في اقراره بقوله نعم (قوله ويدين) أى يعمل
 بدينه باطناً وفي الجبري التدين لغة أن يوكل الى دينه واصطلاحاً عدم الوقوع فيما بينه وبين الله
 ان كان صادقا على الوجه لذي اراده اه (قوله وكذا الخ) أى وكذا يقع عليه الطلاق ظاهراً
 لو جهل الزوج حال السؤال أى هل اراد السائل به التماس الانشاء أو الاستخبار وفي سم مانصه
 فرع لو قصد السائل بقوله أطلعت زوجتك الانشاء فظنه الزوج مستخبراً وبالعكس فينبغي
 اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك اه (قوله فان قال) أى في صورة الاقرار وقوله أردت
 أى بقول نعم طلاقاً سابقاً وقد راجعت الآن (قوله صدق بيمينه) جواب ان (قوله لاحتماله)
 أى ما يدعيه (قوله ولو قيل لمطلق أطلعت زوجتك ثلاثاً) أى وكان القائل ملتصا بالانشاء أو مستخبراً
 كالذي قبله والفرق بينهما بالتقييد بثلاثاً في هذه دون تلك (قوله فقال) أى الزوج طلقت وقوله
 وأراد واحدة أى قال اني أردت طلاقاً واحدة أى منشأة أو اقراراً (قوله صدق بيمينه) أى في انه
 صلق طلاقاً واحدة (قوله لان طلقت محتمل للجواب) وعليه يقع الطلاق ثلاثاً تنزيلاً للجواب على
 السؤال وقوله والابتداء وعليه لا يقع شئ أصلاً لما احتمل ما ذكر صار كناية في الطلاق وفي العدد
 أيضاً فاذا نوى طلاقاً واحدة وقعت لا غير ويصدق في ذلك بيمينه (قوله ومن ثم) أى ومن أجل
 احتمال ما ذكر الجواب والابتداء (قوله لو قالت) أى لزوجها وقوله فقال أى الزوج وقوله ولم
 ينو عدداً أى لا واحدة ولا أكثر (قوله فواحدة) أى فتقع طلاقاً واحدة وذلك لاحتمال قوله لها
 طلقتك الجواب والابتداء ولا يتعين للجواب والواقع ثلاثاً لا غير ولا يقال هنا ما احتمل ما ذكر صار
 كناية في الطلاق لانه صريح فيه مطلقاً سواء نوى به الجواب أو الابتداء وانما يقال فيه ما احتمل
 الابتداء لم يختص بعدد فهو بحسب النية ان نوى شيئاً تعين وان لم ينو شيئاً يحمل على أقل المراتب وهو
 طلاقاً واحدة وتطر في الروض في الوقوع به واحدة ونصه ولو قالت طلقني ثلاثاً فقال طلقتك ولم ينو
 عدداً فواحدة وفيه نظر قال في شرحه لان الجواب منزل على السؤال فينبغي وقوع ثلاث كما مر فيما لو
 قال طلق نفسك ثلاثاً فقال ثلاثاً طلقت وقد يحاج عنه بان السائل في تلك المالك للطلاق بخلافه
 في هذه اه (قوله ولو قال) أى الزوج وقوله أبنتك طالق مقول القول (قوله وقال) أى الزوج
 وقوله أردت بنتها الاخرى أى التي هي ليست زوجته فان لم يقل ذلك لا يصدق فتطلق عليه زوجته
 (قوله صدق بيمينه) أى فلا تطلق عليه زوجته وذلك لصلاحيه اللفظ لهما واستشكل ذلك بما لو
 وصى بطه ل من طهله فإنه ينصرف للصحیح وأوجب بأنهما على حد واحد لان ذلك حيث لانية له
 وهنا اذا لم تكن له نية ينصرف لزوجه (قوله كما لو قال لزوجته الخ) الكاف للتنظير أى تنظير ما لو

ملتصا بالانشاء فقال
 نعم أو لا وقصع وكان
 صريحاً فاذا قال
 طلقت فقط كان
 كناية لان نعم معينة
 للجواب وطلقت
 مستقلة فاحتملت
 الجواب والابتداء
 أما اذا قال له ذلك
 مستخبراً فاجاب بنعم
 فاقرار بالطلاق ويقع
 عليه ظاهراً ان كذب
 ويدين وكذا لو جهل
 حال السؤال فان قال
 أردت طلاقاً ما ضياً
 وراجعت صدق
 بيمينه لاحتماله ولو
 قيل لمطلق أطلعت
 زوجتك ثلاثاً فقال
 طلقت وأراد واحدة
 صدق بيمينه لان
 طلقت محتمل للجواب
 والابتداء ومن ثم
 لو قالت طلقني ثلاثاً
 فقال طلقتك ولم ينو
 عدداً فواحدة ولو قال
 لام زوجته أبنتك
 طالق وقال أردت
 بنتها لاخرى صدق
 بيمينه كما لو قال
 لزوجته وأجنبية

قال لزوجه وأجنبية أحدا كما طالق أي فانه يصدق بيمينه ولا يطلق عليه زوجته (قوله وقال قصدت الأجنبية) فان لم يقل ذلك طلقت عليه زوجته كالذي قبله قال في التحفة نعم ان كانت الأجنبية مطلقة منه أو من غيره لم ينصرف لزوجه على ما بحثه الاسنوي اصدق اللفظ علم ما صدقا واحدا مع أصل بقاء الزوجية اهـ (قوله لتردد اللفظ الخ) علة لتصديقه بيمينه فيما لو قال لزوجه وأجنبية ماذا كراي وانما يصدق بيمينه لتردد اللفظ وهو احدا كما بين زوجته والأجنبية فصحت ارادتها أي الأجنبية وفي بعض النسخ ارادته بضمير المذكر وعليه يكون الضمير عائدا على الزوج ومتعلق ارادة محدودة أي ارادته للأجنبية ويصح على هذا أيضا أن تكون العلة للمستثنين المنطرية والمنظره الا أنه يجعل المتعلق شيئين الأجنبية وبنات أم زوجته (قوله بخلاف ما لو قال) أي ابتداء أو بعد سؤال طلاق وقوله زينب طالق أي ولم يرفع في نسبها ما تم بزيه اهـ معني (قوله وقصد أجنبية) أي وقال لم أقصد زوجتي بل قال قصدت أجنبية اسمها زينب (قوله فلا يقبل قوله) أي الزوج في ارادته الأجنبية وذلك لانه خلاف المتبادر (قوله بل يدين) أي فيما بينه وبين الله تعالى لاحتماله وان بعد قال في التحفة بعده اذا لم يعلم الاشتراك ولا تناول فيه وضعافا لطلاق مع ذلك لا يتبادر الا الى الزوجة بخلاف احدا كما فانه يتناول الأجنبية كما يتناول الزوجة وضعافا تناولوا واحدا فاثرت فيه نية الأجنبية اهـ بتصرف (قوله مهمة) أي في بيان ما لو أبدل حرفا من لفظ الطلاق بآخر (قوله ولو قال عامي الخ) خرج به الغيبة فاذا كره كناية فيه مطلقا سواء كانت لغته كذلك أم لا وقوله أعطيت تلاق الخ في سم فرع لو قال أنت دالقي بالبدال فيمكن أن ياتي فيه ما في تالقي بالتاء لان الدال والطاء أيضا متقاربان في الابدال الا أن هذا اللفظ لم يشتهر في الاستة كاشتهار تالقي فلا يمكن أن ياتي فيه القول بالوقوع مع فقد النية اهـ (قوله وقع به) أي باللفظ المذكور الطلاق (قوله وكان) أي اللفظ المذكور وقوله صريح في حقه أي العامي وأطلق مر انه كناية وقال بناء على أن الاشتهار لا يلحق غير الصحيح به بل كان القياس عدم الوقوع ولو نوى لاختلاف مادتهما اذا التلاق من التلاق والطلاق الاتفاق اهـ (قوله ان لم يطاوعه لسانه الخ) قيد في صراحة هذا اللفظ وقوله الاعلى هذا اللفظ المبدل أي الحرف المبدل عن غيره كالتاء في المثال الاول بدل الطاء (قوله والا) أي بان ما وعه لسانه على الصواب ولم يكن عن لغته كذلك فهو كناية (قوله لان ذلك الابدال له أصل في اللغة) علة لوقوع الطلاق باللفظ المبدل مطلقا صريحا كان أو كناية وان كان المتبادر من صنيعة أنه راجع لما بعد والا وفي التحفة بعد التعليل المذكور مانصه ويؤيده افتاء بعضهم فيمن حلف لا يا كل البيضا بظاه المشاهدة بانه يحث بنحو بيض الدجاج ان كان من قوم ينطقون بالمشاهدة في هذا أو نحوه اهـ وفي سم مانصه في فتاوى السيوطي بسط كبير فيمن قال لزوجه أنت تالقي ناوي به الطلاق هل يقع به طلاق قال فاجبت الذي عندي أنه ان نوى به الطلاق وقع سواء كان عاميا أو فقيها ولا يقال انه بمنزلة ما لو قال أنت تالقي فانه لا يقع به شيء لان حرف التاء قريب من مخرج الطاء ويبدل كل منهما من الآخر في كثير من الالفاظ فابدلت التاء طاء في قولهم طرط يده وترت أي سقطت وضرب يده بالسيف فاطرها وأترها أي قطعها وأبدلت التاء طاء في نحو مصطفي ومضطر ثم أيد الوقوع من المنقول بمسئلة ما اذا اشهر لفظ للطلاق كالحلال على قال ولا يظن أحدا اختصاصه بلفظ الحلال على حرام ونحوه فانما ذكر هذه على سبيل التمثيل فالضابط لفظ يشتهر في بلاد أو فريق استعماله في الطلاق وهذا اللفظ اشتهر في السنة العوام استعماله فيه فهو كناية في حقهم عند النوى وصريح عند الرافعي وأما في حق غيرهم من الفقهاء وعوام بلد لم يشتهر عندهم ذلك في لسانهم فكناية ولا ياتي قوله بأنه صريح قال وأما من قال ان تالقان التلاق وهو معني غير الطلاق فكلامه أشد سقوطا من أن يتعرض لرده فان التلاق لا يبنى منه وصف على فاعل اهـ وقوله وأما من قال الخ يردد كلام مر السابق (قوله ويقع

احدا كما طالق وقال قصدت الأجنبية لتردد اللفظ بينهما فصحت ارادتها بخلاف ما لو قال زينب طالق واسم زوجته زينب وقصد أجنبية اسمها زينب فلا يقبل قوله ظاهرا بل يدين * (مهمة) * ولو قال عامي أعطيت تلاق فلانة بالتاء أو طلاقها بالكاف أو دلاقها بالبدال وقع به الطلاق وكان صريح في حقه ان لم يطاوعه لسانه الاعلى هذا اللفظ المبدل أو كان عن لغته كذلك كما صرح به الجلال البلقيني واعتقده جمع متأخرون وأفتى به جمع من مشايخنا والافهوه كناية لان ذلك الابدال له أصل في اللغة (و) يقع

(بكائية) أصل المتن وبكائية فهو معطوف على قوله سابقا بصرح وهو مقابل له وتقدير الشارح لفظ يقع حل معنى لا اعراب لان متعلقه مذكور وهو يقع أول الفصل والكنائية في اللغة التحفاء والايحاء الى الشيء من غير تصريح فحسب كانت الالفاظ الاتية فيها تحفاء وايحاء الى الطلاق من غير تصريح به سميت كناية (قوله وهي ما يحتمل الطلاق وغيره) أي الكناية لفظ يحتمل الطلاق ويحتمل غير الطلاق لكن احتمال الاول اقرب وفي ترغيب المشتاق ضابط الكناية أن يكون للفظ اشعار قريب بالفرقة ولم يسمع استعماله فيه شرعا اه وذلك كقوله أنت بريئة فانه يحتمل الطلاق ليكون المراد بريئة من الزوج ويحتمل غير الطلاق ليكون المراد بريئة من الذين أو من العيوب وهكذا وخرج بذلك ما لا يحتمل ما ذكره قومي واقعدى واطعميني واسقيني وزوديني وما أشبه ذلك فلا يقع به طلاق وان نواه لان اللفظ لا يصلح له (قوله ان كانت مع نية الخ) قيد في وقوع الطلاق بالكناية أي يقع الطلاق بالكناية ان كانت مع نية لا يقع الطلاق زاد في التحفة ومع فسد وفه أيضا ثم قال فان لم ينو ذلك لم يقع اجابا سواء الكناية الظاهرة وهي المقترن بها قرينة كانت بائن بنونة محرمة لا تحلين لي أبدا وغيرها كلست لي بزوجة الان وقع في جواب دعوى فانه اقرار وقد يؤخذ من ذلك ما يحسنه ابن الرفعة ان السكران لا ينفذ طلاقه بالتوقف على النية وهي مستحيلة منه فمحل نفوذ تصرفه السابق انما هو بالصرائح فقط ولك ان تقول شرط الصريح أيضا قصد لفظه مطلقا أو لمعناه كما تقرر والسكران يستحيل عليه قصد ذلك أيضا فكما وقعوه به ولم ينظر والذالك فكذا هي اه بتصرف وكتب سم قوله قصد لفظه الخ قد يقال المراد بهذا الشرط عدم الصارف لاحقيقة القصد فلا دليل فيه لما ذكره ولا وجه للايقاع عليه بالكناية ما لم يقر بانه نوى وهو مراد ابن الرفعة اه (قوله مقترنة باؤها) أي وان عزبت في آخرها استحبابا لحكمها في باقيها وخرج بقوله أوها آخرها فلا يكفي اقتران النية به لان انعطافها على ماضى بعيد (قوله ورجح في أصل الروضة الخ) ورجح في التماذج اشتراط الاقتران بكل اللفظ وبعبارة وشرط نية الكناية اقترانها بكل اللفظ قال في المغني فلو قارنت أوله وعزبت قبل آخره لم يقع طلاق اه فتحصل ان الاقوال ثلاثة وقد صرح بها كلها في فتح الجواد مع الاصل وعبارتها وشرط تأثير الكناية ان يكون لفظها معصوبا بنية لطلاق اجاعا وان تكون النية قد قارنت أوله وفي التماذج جميعه وفي أصل الروضة تكفي مقارنتها ولو لا آخره وصحح كلا جماعة كما بينته في الاصل مع بيان ان الاخير هو الوجه وتعليل الاول بان انعطافها على ماضى بعيد بخلاف استحباب ما وجد يجب عنه بان هذا انما ينظر اليه في العبادات وما غيرها فالتصديق للفظ عن نحو المذيان وصورته يحصل باقتران النية بجزء من اجزائه فليس هنا انعطاف يستبعد وان الوجه أيضا ان اللفظ المختلف في الاقتران به هو جميع أنت بائن مثلا لا بائن فقط اه (قوله وهي) أي الكناية (قوله كانت الخ) أي بالكافي لان كناية الطلاق لا تنحصر فمما ذكر بل هي كثيرة والضابط فيها كل لفظ أشعر بالفرقة اشعارا قريبا ولم يسمع استعماله فيه شرعا ولا عرفا ثم ان الشارح أتى في جميع هذه الكنايات بالمعنى الموضع للطلاق وترك الاحتمال الا آخر لان الاول هو المقصود (قوله أو حرمتهك) جملة فعلية ويقرأ الفعل بتشديد الراء المفتوحة (قوله ولوتعارفوه طلاقا) أي ان ما ذكر من قوله أنت على حرام وما بعده كناية وان اشتهر عندهم في الطلاق وذلك لان التحريم قد يكون بغير الطلاق وقوله خلافا للرافعي أي حيث قال انه صريح في الطلاق ان اشتهر وبعبارة المهاج ولو اشتهر لفظ الطلاق كالحلال أو حلال الله على حرام فصرح في الاصح قلت الاصح انه كناية والمد أعلم قال في التحفة أي لانه لم يتكرر في القرآن للطلاق ولا على لسان جملة الشريعة اه (قوله ولونوى تحريم عينها) أي نوى بقوله أنت على حرام وما بعده تحريم عينها أو فرجها أو وطئها أي أو رأسها أو رجليها ولم ينو به الطلاق (قوله لم تحرم) أي لما روى النسائي ان ابن عباس سأل

(بكناية) وهي ما يحتمل الطلاق وغيره ان كانت (نية) لا يقع الطلاق (مقترنة باؤها) أي الكناية وتعبيري بمقترنة باؤها هو ما رجه كسبون واعتمده الاستوى والشيخ زكريا تبع الجمع محققين ورجح في أصل الروضة الا كفاء بالمقارنة لبعض اللفظ ولو لا آخره وهي (كانت على حرام) أو حرمتهك أو حلال الله على حرام ولوتعارفوه طلاقا خلافا للرافعي ولونوى تحريم عينها أو ونحو فرجها أو وطئها لم تحرم

من قال ذلك فقال كذبت أي أيسر زواجك عليك بحرام ثم تلا أول سورة التحريم اه تحفة (قوله
وعليه مثل كفارة يمين) أي وعلى من قال أنت على حرام ونوى تحريم عينها أو وطنها أو نحو ذلك مثل
كفارة اليمين حالا وإن لم يطأها بعد ذلك كما لو قاله لامته أخذ من قصة مارية رضي الله عنها النازل فيها
قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم إلا ما كان على الأشهر عند أهل التفسير كما قاله البيهقي روى النسائي عن
أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له أمة يطؤها أي وهي مارية أم ولده إبراهيم فلم
ترز به عائشة وحفصة حتى حرما على نفسه فأنزل الله تعالى لم تحرم ما أحل الله لك قد فرض الله لك
تحلة أي منكم أي أو جب عليكم كفارة كالكفارة التي تجب في الإيمان وقال البيضاوي تحلة أي ما منكم
أي تحليلها وهو حل ماعة رتبته بالكفارة الخ وإنما قال وعليه مثل الخ لأن هذا اللفظ ليس يمينًا إذ اليمين
ما كانت باسماء آله وصفاته ومحل وجوبه في غير محو رجعية ومعتدة ومحرمه كاخته المملوك كقوله
وذلك لصدقه في وصفه بالتحريم (قوله ولو قال هذا الثوب أو الطعام) أي أو نحوهما من كل ما ليس
بضع وقوله فلغولا شيء فيه أي لا كفارة فيه ولا غير ما وعبرة الروض وشرحه ولو حرم الشخص
غير الابضاع كان قال هذا الثوب أو الطعام أو العبد حرام على فلا كفارة عليه بخلاف الابضاع
لاختصاصها بالاحتياط ولشدة قبولها التحريم بدليل تأثير الظاهر فيها دون الأموال وكالاتها
فما يظهر قول الشخص لغير زوجته ولا أمة له أنت حرام على اه وفي المغني لو حرم كل ما يملك وله نساء
وأما لزمته الكفارة كما علم مما مروى بكفيه كفارة واحدة كما لو حلف لا يكلم جماعة وكلمهم اه (قوله
وأنت خلية أي من الزوج) ويحتمل خلية من المال أو من العيال فإذا قصد الطلاق وقع والافلا
وقوله أو ريشة منه أي الزوج ويحتمل من الدين أو العيوب فلا يقع إلا أن قصده (قوله وبأن) هو
اللغة الفصحى والقليل بآنية وقوله أي مفارقة بيان للمعنى المقصود هنا وهو بصيغة اسم المفعول من
الفراق ويحتمل أنه من البين وهو البعد بل بعد مكانها عنه فلا يقع به الطلاق إلا أن قصده (قوله
وكانت حرة) إنما كان كناية لأصلاحيته للمراد وهو زوال ملكه عنها الذي هو الانتفاع بالضع والغير
المراد وهو زوال الملك عنها بالعتق مثلا فإذا قصد المعنى الأول الذي هو معنى الطلاق وقع والافلا
(قوله ومطلقة بتخفيف اللام) أي المفتوحة أو المكسورة وقوله أو أطلقتك إنما كان مع الذي قبله
من الكناية لاحتمالهما الاطلاق من الوثاق والاطلاق من عصمة النكاح فإذا قصد المعنى الثاني
وقع والافلا (قوله وأنت كامي أو بنتي أو أختي) أي في العطف والحنو وفي التحريم أي أنت محرمة
على لاني طلقك كتحريم أي الخ فإذا قصد إيقاع الطلاق وقع والافلا (قوله وكيابنتي الخ) قال في
شرح الروض وإنما لم يكن صريحا لأنه إنما يستعمل في العادة للملاطفة وحسن المعاشرة اه وقوله
لممكنة كونها بنته أي قال يابنتي لوجه ممكنة كونها بنته وقوله باحتمال السن أي بان يمكن أن مثله
يولده مثلها وقوله وإن كانت معلومة النسب أي من غيره وهو نابة لا كون يابنتي من الفاظ الكناية
(قوله وكاعتقتك) اعلم أن كل لفظ صريح أو كناية في الاعتاق كناية في الطلاق وكل لفظ للطلاق
صريح أو كناية كناية في الاعتاق وذلك لدلالة كل منهما على إزالة ما يملكه وقوله وتركتك أي لاني
طلقك ويحتمل تركتك من النفقة وقوله وقطعت نكاحك أي لاني طلقك ويحتمل قطعت الوطاء
عنك وقوله وأزلتك أي من نكاحي لاني طلقك ويحتمل أزلتك من داري وقوله وأحللتك يحتمل
أحللتك للزواج لاني طلقك ويحتمل أحللتك من الدين الذي لي عندك فقول الشارح أي للزواج
بيان للاحتمال الأول المراد هنا وقوله وأشر كك مع فلانة يحتمل في الطلاق ويحتمل أشر كك معها
في المال أو في الدار وقوله وقد طلقت أي فلانة والجملة حالية رقبته منه أي من القائل لزوجه ما ذكر
وقوله أو من غيره أي زوج غيره (قوله وكترجى) أي لاني طلقك ويحتمل من التزوج وهو مطلق
الاختلاط أي اختلطى وامتزجى بي (قوله وأنت حلال لغيري) أي لاني طلقك ويحتمل إذا طلقك

وعليه مثل كفارة
يمين وإن لم يطأ ولو
قال هذا الثوب
أو الطعام حرام على
فلا غولا شيء فيه (و)
أنت (خلية) أي من
الزوج فصيلته بمعنى
فاعلة أو ريشة منه
(وبأن) أي مفارقة
(و) كانت (حرة)
ومطلقة بتخفيف
اللام أو أطلقتك
(و) أنت (كامي)
أو بنتي أو أختي (و)
ك (يابنتي) لممكنة
كونها بنته باحتمال
السن وإن كانت
معلومة النسب (و)
كاعتقتك وتركتك
وقطعت نكاحك
(وأزلتك) وأحللتك
ي للزواج وأشر كك
مع فلانة وقد طلقت
منه أو من غيره (و)
ك (تزوجي) أي لاني
طلقك وأنت حلال
لغيري

في المستقبل فانت دلال لغيري أو أنت دلال لغيري من قبل أن أتزوج بك (قوله بخلاف قوله للولي زوجها فانه صريح) أي في الاقرار بالطلاق ليوافق ما قدمه من أن قوله للولي ما ذكر اقرار بالطلاق ويغيد هذا ما صرح به في النهاية من أن عندهم ألفاظ يجعلونها كناية في الاقرار ونصها في قوله بانت مني أو حرمت على كناية في الاقرار به وقوله لوليها زوجها اقرار بالطلاق وقوله لها تزوجي وله زوجنها كناية فيه اهـ وقوله فيه قال ع ش أي في الاقرار اهـ (قوله واعتدي أي لاني طلقك) ويحتمل اعتدي من الغير الواطئ بشبهة مثلاً أن اعتدي بمعنى عدى الايام مثلاً كاعتد عليهم بالسخاية اهـ ش ق (قوله وودعيني من الوداع) أي لاني طلقك ويحتمل اجعلني عندى وودعة (قوله وتكذبي طلاقك) يحتمل الطلاق الذي هو حل عصمة النكاح ويحتمل الطلاق الذي هو فك الوفاق وقوله ولا حاجة لي بك يحتمل لاني طلقك كما قاله الشارح ويحتمل لاني قضيت حاجتي بنفسى من غير احتياح اليك (قوله ولست زوجتي) أي لاني طلقك فنفي الزوجية مترتب على الانشاء الذي نواه ويحتمل لا أعاملك معاملة الزوجة في النفقة عليك والقسم مثلاً بل أترك ما ذكر فالمراد في بعض آثار الزوجية فلما احتمل ما ذكر ولو كان احتمالاً لا غير ظاهر احتياج لنية الإيقاع وقوله ان لم يقع في جواب دعوى أي بان قال ذلك ابتداء وقوله والافاقرار أي وان وقع في جواب دعوى بان ادعت عليه بأنها زوجته لتطلب النفقة فأنكر وقال لست بزوجة فيكون اقراراً بالطلاق قال سم هل يشترط وقوع الدعوى عندكم اهـ قال ع ش أقول الظاهر انه لا يشترط اهـ وكتب الرشيدى على قول م د فافرا ما نصه ر بما ياتي في الدعاوى والبيّنات ما يخالف هذا فراجع انتهى عبارته هناك ولو ادعت زوجية رجل فأنكر فخلعت الممين المردودة ثبتت زواجهما وجبت مؤنتها وحل له اصابته لان انكار النكاح ليس بطلاق قاله الماوردى ومحل حل اصابته باعتبار الظاهر لا الباطن ان صدق في الانكار اهـ وقوله لان انكار الخ هذا هو محل المخالفة (قوله وذهب طلاقك) يحتمل أن المراد خرج وجرى مني طلاقك ان فعلت كذا ويحتمل أن المراد ذهب عني فلا أريده بعد ان كنت مصمماً عليه وقوله أو سقط طلاقك يحتمل أن المراد سقط وطرح من لساني الطلاق أي انى طلقك ويحتمل أن المراد سقط عني طلاقك أي لا يقع على وقوله ان فعلت كذا راجع للصورتين والباء يحتمل أن تكون تاء المتكلم ويحتمل أن تكون تاء مخاطبة (قوله وكذا طلاقك واحد وثنتان) يحتمل أن المراد الاخبار بان الطلاق الذي يبين به واحد وثنتان ويحتمل أن المراد انشاء طلاقك واحد وثنتان أي انى أنشأت طلاقك بالثلاث (قوله فان قصد به الإيقاع الخ) يحتمل أنه راجع لنحوه وكذا طلاقك واحد وثنتان وهو المتبادر من صنيعه ويحتمل أنه راجع لمجمع ما تقدم من ألفاظ الكناية وعليه فضمير به يعود على المذكر (قوله وكلك الطلاق) أي فانه كناية وقوله أو طلقة أي أولك طلقة فانه كناية (قوله وكذا سلام عليك) أي فانه كناية وقوله على ما قاله ابن الصلاح أي مع لاله بانه يقال عند الفراق اهـ مغنى (قوله ونقله شيخنا في شرح المنهاج) لم ينقله عن أحد كما علم من عبارته ونصها و سلام عليك وكلى واشربى خالفاً لمن وهم فيهما اهـ وبقي من ألفاظ الكناية فجردى وتزودى واخر جى وسافرى وتغنى وتسترى وبرئت منك والزى أهلك ونحو ذلك (قوله لا منها الخ) أي ليس من ألفاظ الكناية مثل طلاقك عيب أو نقص وقلت كلك أو أعطيت كلك أو حكمتك وليس منها أيضاً نحو قولى واقعدى وأغنك الله وأحسن الله جزاك واغزلى والباب مفتوح وذلك لعدم اشعارها بالفرقة اشعاراً قريباً فلا يقع بها طلاق وان نواه (قوله فلا يقع به) أي بما ذكر ولو قال بها أى بالألفاظ المذكورة من قوله لا منها الخ لكان أنسب بما بعده فانه فيه أنت الضمير (قوله وان نوى الخ) غاية في عدم وقوع الطلاق بالألفاظ المذكورة وقوله بها متعلق بما بعده وهو محتمل أنه متعلق بنوى (قوله لانها الخ) تعليل لعدم الوقوع أى وانما لم يقع

بخلاف قوله للولي
زوجها فانه صريح
(واعتدي) أي لاني
طلقك وودعيني
من الوداع أي لاني
طلقك (و) كذا خذني
طلاقك ولا حاجة لي
فيك (ك) أي لاني
طلقك ولست زوجتي
ان لم يقع في جواب
دعوى والافاقرار
(و) كذا ذهب طلاقك
أو سقط طلاقك
ان فعلت كذا
(و) كذا طلاقك واحد
وثنتان فان قصد به
الايقاع وقع والا فلا
وكلك الطلاق أو طلقة
وكذا سلام عليك على
ما قاله ابن الصلاح
ونقله شيخنا في شرح
المنهاج (لا) منها
(ك) طلاقك عيب
أو نقص (ولا قلت أو
أعطيت كلك أو
حكمتك) فلا يقع به
الطلاق وان نوى بها
الملتقط الطلاق لانها
ليست من الكنايات
التي تحتمل الطلاق
بلا تعسف

ها الطلاق وان نواه لانها ليست من الكنايات التي تحتل الطلاق بالاعتساف بل هي من الكنايات
 التي تحتل الطلاق بتعسف وشرط الكناية الاول كما تقدم عن ترغيب المشتاق والتعسف هو
 ارتكاب الامور الشاقة (قوله ولا انراخ) أي ولا عبرة باسمه هذه اللفاظ التي ليست من
 الكنايات في الطلاق في بلدة من قطر (قوله ولونطق بلفظ من هذه اللفاظ الملعاة) أي التي ليست
 من الكنايات وذلك كطلاقك عيب وما بهد (قوله فقال له الاخر) الاول حذف ال وقوله
 مستخبرا أي طالبا الاخبار وخرج به ما اذا قال ذلك ملتجسا انشاء الطلاق فانه يقع بقوله نعم (قوله
 انا انراخ) حال من فاعل قال العائد على الزوج أي قال الزوج نعم فلان ان الطلاق يقع باللفظ الذي
 نطق به أولا وهو طلاقك عيب مثلا (قوله لم يقع) أي الطلاق بقوله نعم فلان ما ذكر وهو جواب
 لو (قوله كما أفتى به) أي بعدم الوقوع شيئا (قوله وسئل البلقيني الخ) تأييد لغتوى شيخه
 المذ كورة (قوله عما لوقال لها) أي لزوجته وقوله أنت على حرام مقول القول (قوله وظن)
 أي الزوج وقوله انها طلقت به ثلاثا أي بقوله لها أنت على حرام (قوله فقال لها أنت طالق ثلاثا)
 أي بعد قوله لها أولا أنت على حرام وقوله فلان الخ حال من فاعل قال أي قال الزوج أنت طالق
 ثلاثا حالة كونه فلان وقوع الطلاق الثلاث بالعبارة الاولى أي قوله أنت على حرام (قوله فاجاب)
 أي البلقيني وقوله بانه أي الزوج (قوله لا يقع عليه طلاق بما اخبر به ثانيا) في بعض نسخ الخط
 بانيا بالباء الموحدة وهو أنسب بقوله على الظن المذ كور وعلى ما في معظم النسخ من انه بالياء المثلثة
 يكون قوله على الظن المذ كور متعلقا بحال محذوفة وتقدير بانيا وخرج به ما اذا قال ذلك لابانيا له
 على الظن المذ كور فيقع به الطلاق ثلاثا لانه صريح به (قوله ويجوز لمن ظن صدقه) أي الزوج
 في قوله انه قال أنت طالق ثلاثا بانيا على الظن المذ كور وقوله أن لا يشهد عليه أي بوقوع الطلاق
 ثلاثا (قوله فرع) أي في بيان أن الكتابة كناية سواء صدرت من ناطق أو من آخرس فان ويها
 الطلاق وقع لانها طريق في افهام المراد كالعبارة ويعتبر في الآخرس اذا كتب الطلاق أن يكتب
 اني قصدت الطلاق أو يشير الى ذلك (قوله لو كتب) أي الى زوجته أو الى وليها وفي المغني ما نصه
 تنبيه احتري بقوله كتب عما لو أمر أجنبيا فكتب لم تطلق وان نوى الزوج كما لو أمر أجنبيا ان يقول
 لزوجته أنت بائن ونوى الزوج خلاف للصمري في قوله انه لا فرق بين ان يكتب بيده وبين ان يمل
 على غيره اه وقوله صريح طلاق أي كطلقك أو طلقت بنتك وقوله أو كتابته أي كأنك خلية أو
 بنتك خلية مني (قوله ولم ينو ايقاع الطلاق) أي بما كتبه وخرج به ما اذا نواه من غير تلفظ به
 فانه يقع على الاظهر كما في المنهاج ونصه فان نواه فالأظهر وقوعه قال في المغني لان الكتابة طريق
 في افهام المراد وقد اقرنت بالنية ولا نها أحد الخطابين فجاز ان يقع بها الطلاق كاللفظ اه (قوله
 فلعو) أي فالمكتوب لعو لان الكتابة تحتل النسخ والحكاية وتجربة القلم والمداد وغيرها (قوله
 ما لم يتلفظ الخ) قيد في كون المكتوب لعوا وخرج به ما لو تلفظ به مع عدم النية فانه يقع وقوله
 بصريح ما كتبه أي بما كتبه الصريح في الطلاق فالإضافة من إضافة الصفة الى الموصوف
 وأفاد به انه اذا تلفظ بالمكتوب الكناي ولم ينو ايقاع الطلاق لا يقع وهو كذلك اذا الكناية محتاجة
 الى النية مطلقا سواء كتبت أو لم تكتب فتحصل ان التلفظ بالمكتوب من غير نية يقع به الطلاق اذا
 كان صريحا فان كان كناية فلا بد مع التلفظ به من النية (قوله نعم يقبل الخ) تقييد لوقوع
 الطلاق بالتلفظ بالمكتوب من غير نية أي ان محل الوقوع بما ذكر عند عدم النية اذا لم يقل
 أردت قراءة المكتوب لانشاء الطلاق والا صدق بيمينه لاحتمال ما قاله أما اذا نوى عند الكتابة
 ايقاع الطلاق ثم تلفظ به وقال أردت قراءة المكتوب فلا يفيد قوله المذ كور شيئا اذا العبرة بالنية فيقع
 عليه الطلاق واعلم ان الخلاف السابق في اقتران النية بأول الكناية أو جميعها أو باي جزء يجري

ولا اثر لاشتغالها في
 الطلاق في بعض القطر
 كما أفتى به جمع من
 محقق مشايخ عصرنا
 ولونطق بلفظ من
 هذه اللفاظ الملعاة
 عند ارادة الفراق
 فقال له الاخر
 مستخبرا اطلقت
 زوجتك فقال نعم
 فلان وقوع الطلاق
 باللفظ الاول لم يقع
 كما أفتى به شيخنا
 وسئل البلقيني عما
 لو قال لها أنت على
 حرام وظن انها طلقت
 به ثلاثا فقال لها
 أنت طالق ثلاثا فلان
 وقوع الثلاث
 بالعبارة الاولى
 فاجاب بانه لا يقع
 عليه طلاق بما اخبر
 به ثانيا على الظن
 المذ كور انتهى
 ويجوز لمن ظن
 صدقه أن لا يشهد
 عليه (فرع) * لو
 كتب صريح طلاق
 أو كتابته ولم ينو ايقاع
 الطلاق فلعو ما لم
 يتلفظ حال الكتابة
 أو بعدها بصريح
 ما كتبه نعم يقبل
 قوله أردت قراءة
 المكتوب لا الطلاق

في الكتابة أيضا* (تنبيه)* تعرض للكتابة ولم تتعرض للإشارة وحاصله أن إشارة الآخرس بالطلاق
بعدها سواء كان قادرا على الكتابة أم لا وسواء كان خرسه عارضا أو أصليا ثم ان فهم طلاقه بها كل
أحد كان قيل له طلاق فإشارة ثلاث أصابع فصريحة وان اختص بفهم الطلاق منها فطنون فكناية
وان انضم المهاقران وقيل ان لم يفهمها أحد فقلعو وتعرف نية الآخرس فيما إذا كانت إشارته
كناية بإشارة أخرى أو كتابة ومثل الطلاق في ذلك سائر العقود والحلول كالفسخ والعق والاقارير
والدعاوى وغيرها نعم لا يعتد بها في الشهادة والصلاة والحنث وقد تظمها بعضهم في قوله
إشارة الآخرس مثل نطقه* فيما عدد ثلاثة لصدقه

في الحنث والصلاة والشهادة* تلك ثلاثة بلا زيادة

يعني لو حلف أن لا يتكلم فإشارة بذلك لم يحنث أو شهد بالإشارة لا تقبل لأنها محتاط لها أو أشار في صلاته
لا تبطل صلاته ولو باع في صلاته بالإشارة انعقد البيع ولا تبطل صلاته وبه يلغزو يقال لنا إنسان
يبيع ويشتري في صلاته عامدا عما ولا تبطل صلاته ويتصور الحلف على عدم الكلام مع أنه آخرس
فما إذا كان الخرس طارئا على الحلف به (قوله ولا يلحق الكناية بالصرح) أي لا يجعلها من الصريح
بحيث لا تحتاج إلى نية وقوله طلب المرأة الطلاق أي تقدم طلب المرأة للطلاق على اللفظ الكنائي
بان تقول له خلعني فيقول لها أنت بريئة مثلا (قوله ولا قرينة غضب) الإضافة بيانية أي ولا يلحقها
أضاهة قرينة هي غضب (قوله ولا اشتها الخ) أي ولا يلحقها به أيضا اشتها بعض ألفاظ الكنايات في
الطلاق كانت حرام على (قوله وصدق منكروية) أي أو منتهيا بدليل التقريع الآتي وقوله بيمينه
متعلق بصدق (قوله في أنه الخ) متعلق بيمينه وفي معنى على أي يصدق بحلفه على أنه مانوي بالكناية
الطلاق (قوله فالقول الخ) في معنى التعليل لما قبله ولوقال لأن القول الخ لكان أولى (قوله اثباتا
ونفيا) منصوبان على التمييز المحول عن المضاف أي فالقول في اثبات النية أو نفيا وقوله قول النأوى
الانصب قول المنلفظ بالكناية إذ في حالة النفي لا يسمى نأويا (قوله اذ لا تعرف) أي النية وهو تعليل
للكون القول في النية قول النأوى وقوله الامنه أي من النأوى (قوله فان لم تكن الخ) مقابل المحذوف
أي هذا ان أمكن معرفة نيته فان لم تكن الخ وقوله مراجعة نيته الإضافة لادني ملاسة أي مراجعته
في نيته ولو قال معرفة نيته لكان أولى وقوله بموت الخ بالاسم سببية متعلق بتمكن أي لم تكن بسبب
موت أو فقد (قوله ليحكم الخ) جواب ان وقوله بوقوع الطلاق أي على من لم تكن معرفة نيته لغعد
أو موت (قوله لان الأصل بقاء العصمة) علمه عدم الحكم عليه بوقوع الطلاق (قوله فروع) أي سبعة
وانفرد الأول منها فصرح به في كلامه قبل قوله ويقع بكناية (قوله من اسم زوجته فاطمة مثلا)
أي أو هند أو عائشة (قوله فقال) أي الزوج وقوله ابتداء أي من غير تقدم سؤال وقوله أو جوابا أي
أقال ذلك جوابا لطلبها الطلاق وقوله فاطمة طالق مقول الغول (قوله وأراد غيرها) أي وقال أردت
فاطمة غير زوجتي (قوله لم يقبل) أي على الأصح وقيل يقبل كافي الروض وشرحه ونصهما وان
قال زينب طالق وأراد غير زوجته قبل ان سبق استنداؤها كذا نقله الأصل هنا عن فتاوى
الغفال والأصح عدم القبول كما حرم به المصنف في الباب الخامس في الشك في الطلاق اه (قوله
ومن قال لامرأته يا زينب أنت طالق) أي ومن خاطب امرأته بقوله لها يا زينب أنت طالق وقوله
واسمها عمرة أي والحال ان امرأته اسمها عمرة لازينب (قوله طلقت) أي امرأته عليه وهو جواب من
وقوله للإشارة أي المعنوية الحاصلة بالنداء اذه والتوجه للمخاطب والاقبال عليه بحرف من حروف
النداء (قوله ولو أشار) أي الزوج أي بنداها وقوله وقال يا عمرة لوقال بقوله يا عمرة لكان أولى اذ
الإشارة في المثال بالنداء وان كان غير متعين (قوله واسم زوجته عمرة) أي كالمشار إليها (قوله لم
تطلق) أي زوجته المسماة بعمرة لوجود القرينة الصارفة للفظ عنها وهي الإشارة إلى الأجنبية

لاحتماله ولا يلحق
الكناية بالصرح
طلب المرأة الطلاق
ولا قرينة غضب ولا
اشتها بعض ألفاظ
الكنايات فيه
(وصدق منكروية)
في الكتابة (بيمينه)
في أنه مانوي - اطلاقا
فالقول في النية اثباتا
ونفيا قول النأوى اذ
لا تعرف الامنه فان
لم تكن مراجعة نيته
بموت أو فقد لم يحكم
بوقوع الطلاق لان
الأصل بقاء العصمة
* (فروع) * قال في
العباب من اسم
زوجته فاطمة مثلا
فقال ابتداء أو جوابا
لطلبها الطلاق فاطمة
طالق وأراد غيرها لم
يقبل ومن قال لامرأته
يا زينب أنت طالق
واسمها عمرة طلقت
للإشارة ولو أشار إلى
أجنبية وقال يا عمرة
أنت طالق واسم
زوجته عمرة لم تطلق
ومن قال امرأتي طالق

(قوله مشير الاحدى امرأته) أى بأن قال امرأتى هذه (قوله وأراد الاخرى) أى وقال أردت بامرأتى طالق الاخرى لا المشار اليها (قوله قبل بعينه) قال فى شرح الروض ولا يلزمه بالاشارة شئ وقيل لا يقبل بل تطلقان جميعا (قوله ومن له زوجتان) من موصولة واقعة مبتدأ خبره قوله قبل وصلة الموصول جملة له زوجتان (قوله اسم كل واحدة منهما) أى من زوجتيه (قوله وعرف أحدهما) أى أحد الابوين أى اشتراهما وقوله يزيد أى بدل محمد (قوله فقال) أى الزوج وقوله فاطمة بنت محمد الجملة مقول القول أى قال هذا اللفظ وقوله ونوى بنت زيد الجملة حالية أى قال ذلك حال كونه ناوليا بنت محمد بنت زيد (قوله قبل) أى مانواه ومثله مالنوى بنت محمد الذى لم يشهر بزيد فلم يتو بنيت المشهور بزيد ولا بنت محمد الا آخر بل أطلق أو قصد مبهمة لم تطلق عليه بنت محمد معينا بل يقع على احدهما مبهمة ويلزمه البيان فى الحالة الاولى والتعيين فى الحالة الثانية كما صرح به فى متن المتهاج فى صورة من قال لزوجتيه احدا كما طالق وكما يستفاد من عبارة الروض وشرحه ونصهما وان كان أبوا زوجتيه مسمين لمحمد وغلب على أحدهما عند الناس زيد فقال بنت محمد طالق لم تطلق بنت محمد معينا حتى يريد نفسه أى المعينة تطلق بنته لان العبرة فى اسم الشخص بتسميته أبويه لا بتسميته الناس وقد تعدد الاسماء اه (قوله قال شيخنا) أى فى فتح الجواد لكن مع تصرف كما يعلم من عبارته وقوله لم يقبل أى قول الزوج أردت بفاطمة غير زوجتي وقوله فى المسئلة الاولى وهى من اسم زوجته فاطمة الخ (قوله نعم يتجه قبول ارادته الخ) لم يستوجه هذا فى التحفة بل جعله أحدا احتملا بين على السواء ونصها بعد قول المصنف ولو قال زيد طالق وقال قصدت الاجنبية فلا يقبل على الصحيح وهل يأتى بحث الاسنوى هنا فيقبل منه تعيين زينب التى عرف لها طلاق منه أو من غيره أو يفرق لأن التبادر هنا الزوجته أقوى فلا يؤثر فيه ذلك كل محتمل اه (قوله ولو قال) أى الزوج وقوله زوجتي عائشة بنت محمد طالق القول وقوله وزوجته خديجة أى والحال ان زوجته اسمها خديجة بنت محمد لا عائشة (قوله طلقت) أى زوجته (قوله لانه لا يضر الخطأ فى الاسم) عبارة التحفة ألغى الخطأ فى الاسم لقوله زوجتي الذى هو القوي بعدم الاشتراك فيه ويؤيده ما مر من صحة زوجتك بنتي زينب وليس له الابنت اسمها فاطمة لان البتة لا اشتراك فيها بخلاف الاسم فافتاء بعضهم بعدم الوقوع نظرا للخطأ فى الاسم غير صحيح اه (قوله ولو قال) أى الزوج وقوله لابنه المكاف خرج به ابنته غير المكاف فقوله ما ذكر لا يحتمل التوكيل اذ شرطه أن يكون الوكيل مكافا (قوله قل لا ملك أنت طالق) الجملة مقول قال وقوله لم يرد التوكيل أى ولا الاخبار كما هو ظاهر فان أراد أحداهما تعين وقوله يحتمل التوكيل أى توكيل ابنته بطلاق أمه وهو جواب لو وقوله فاذا قاله الضمير المستتر يعود على الابن والبارز يعود على الموكل فيه وهو الطلاق بان يقول لها طلقك أو أنت طالق (قوله لها) أى لامه وقوله طلقت أى أمه يقول الابن لها ما ذكر وقوله كما تطلق الكاف للتنظير وقوله به أى يقول الابن لها ما ذكر وقوله لو أراد التوكيل أى لو أراد الاب عند الامر التوكيل (قوله ويحتمل أمها نطلق) أى يقول الاب لابنته ما ذكر ويكون الابن مخبرا لأمه بالحال التى وقعت منه وهى الطلاق وكان الانسب أن يقول كما فى الروض ويحتمل الاخبار أى اخبار أمه بما وقع منه فكانه قال يابنى اخبر أمك بانى طلقتها وعبارة الروض وقوله قل لا ملك أنت طالق يحتمل التوكيل والاخبار وقال فى شرحه أى أنها تطلق ويكون الابن مخبرا لها بالحال اه (قوله قال الاسنوى ومدرك التردد) أى منشأ التردد بين الحمل على الوكالة والحمل على الاخبار وقوله أن الامر بالامر بالنسبة الخ وذلك كان يقول الاب لابنته قل لا ملك سافرى أو أمركم فلتسافرا فلا مأمورة الابن وهو مأمور الاب فان جعلنا الامر من الابن كصدوره من الآمر الاول وهو الاب كان أيضا الامر بالاخبار بمنزلة الاخبار من الاب كما فى مثال الشارح وهو قول الاب لابنته قل لا ملك أنت طالق

مشير الاحدى امرأته
وأراد الاخرى قبل
بمينه ومن له
زوجتان اسم كل
واحدة منهما فاطمة
بنت محمد وعرف
أحدهما بزيد فقال
فاطمة بنت محمد
طالق ونوى بنت زيد
قبل انتهى قال
شيخنا لم يقبل فى
المسئلة الاولى أى
ظاهر بل يدين نعم
يتجه قبول ارادته
لطلقة له اسمها فاطمة
اه ولو قال زوجتي
عائشة بنت محمد
طالق وزوجته
خديجة بنت محمد
طلقت لانه لا يضر
الخطأ فى الاسم ولو
قال لابنته المكاف قل
لا ملك أنت طالق ولم
يرد التوكيل يحتمل
التوكيل فاذا قال لها
طلقت كما تطلق به لو
أراد التوكيل ويحتمل
انها تطلق وكون
الابن مخبرا لها بالحال
قال الاسنوى ومدرك
الترددان الامر بالامر
بالشئ ان جعلناه
كصدور الامر
من الاول

ففيه أمر الابن باخبار أمه بانها طالق وهو بمنزلة قول الاب لها أنت طالق فيقع الطلاق بمجرد قوله
للابن ماذا كروا لم نجعله كصدوره من الأمر الأول فلا يكون الأمر بالاخبار بمنزلة الاخبار منه فلا
يقع عليه الطلاق بمجرد الأمر بل بقول الابن لأمه المأمور به وهذا هو الأقرب لأن الأمر بالأمر بالشئ
ليس أمر بذلك الشئ كما هو مقرر في محله (قوله كان الأمر بالاخبار) أي الذي هو في مسئلتنا
(قوله فيقع) أي الطلاق بمجرد قول الاب لابنه قل لأمك أنت طالق (قوله والا فلا) أي وان لم نجعل
الأمر بالأمر بالشئ كصدوره من الأول فلا يكون الأمر بالاخبار بمنزلة الاخبار من الاب فلا يقع
الطلاق بمجرد الأمر (قوله قال الشيخ زكريا) أي في شرح الروض واعلم أن العبارة كلها من قوله
ولو قال الخ في الروض وشرحه وصنيعه يفيد دخاله وقوله وبالجملة أي فاقول قولاً متلبساً بجملة
الكلام وحاصله وقوله فينبغي أن يستفسر أي يطالب من الاب تفسير ما أراده عند أمر ابنه هل هو
التوكيل أو الاخبار ويرد عليه أن الفرض أنه لم يرد شيئا عند الأمر فكيف يطلب منه ذلك ويمكن أن
يكون المراد يطلب منه تعيين أحدهما من الشئين أما التوكيل وأما الاخبار فالمراد من التفسير
التعيين فتنبه (قوله فان تعذر استفساره) أي بموت أو فقد وقوله عمل بالاحتمال الأول وهو المحل
على التوكيل وقوله حتى لا يقع أي لا جل أن لا يقع الطلاق حتى تعليلية وقوله أي قول الاب
لابنه ماذا كروا وقوله بل بقول الابن أي بل يقع بقول الابن لأمه ماذا كروا (قوله لان الطلاق لا يقع
بالشك) عليه لهدم وقوعه بقول الاب وذلك للشك في كونه أراد التوكيل أم الاخبار (قوله ولو قال
الخ) شروع في بيان تعدد الطلاق بنية العدد فيه وقد أفرد الفقهاء بوجه مستقلة وقوله طلقك
أي أو نحوه من سائر الأصر الخ كانت طالق أو مسرحة أو مفارقة وكذا الكتابة وذلك للخبر الصحيح أن
ركانة طلق امرأته البتة ثم قال ما أردت الا واحدة خلفه صلى الله عليه وسلم على ذلك وردها اليه دل على
أنه لو أراد ما زاد عليها وقع واللام يمكن لاستخلافه فائدة وقوله ونوى عدداً أي في نية العدد ما مر في نية
أصل الطلاق في الكتابة من اقترانها بكل اللفظ أو أوله أو أي جزء منه (قوله اثنتين) بدل من عدداً
وقوله أو واحدة معطوف على اثنتين وأفاد به أن المراد بالعدد ما يشمل الواحد ولا أكثر لا المصطلح عليه
(قوله وقع منوى) قال في التحفة لان اللفظ لما احتمله بدليل جواز تفسيره به كان كناية فيه فوقع
قطعا واستشكل بأنه لو نذر الاعتكاف ونوى أياماً في وجوبه أو جهان قال الزركشي وكائن الفرق
أن الطلاق تدخله الكناية بخلاف الاعتكاف اه وابس أي الفرق المذكور بشاف بل ليس
بصحيح كما هو ظاهر والذي يتجه في الفرق أن التعدد في الأيام خارج عن حقيقة الاعتكاف الشرعية لأن
الشارع لم يربطها بعد معين بخلاف التعدد في الطلاق فإنه غير خارج عن حقيقة الشرعية وكان
المنوى هنا دخلاً في لفظه لاحتتماله له شرعاً بخلافه ثم فانه خارج عن لفظه والنية وحدها لا تؤثر في
النذر اه وكتب سم مانصه قوله والذي يتجه في الفرق الخ قد يناقش في هذا الفرق بأنه لا خفاء
أن معنى كونه نوى أياماً أنه نوى الاعتكاف في تلك الأيام والاعتكاف في تلك الأيام غير خارج عن
حقيقة الاعتكاف لعدم خروج العدد عن حقيقة الطلاق فليتامل اه (قوله ولو في غير موطوعة)
تعميم في وقوع ما نواه أي يقع ما نواه من عدد الطلاق فيمن طلقها مطلقاً سواء كانت مدخولاً لها أم لا
(قوله فان لم ينوه) أي عدداً لا واحداً ولا أكثر وقوله وقع طلبة واحدة أي وقع عليه طلبة واحدة
(قوله ولو شك في العدد الخ) مثله الشك في أصل الطلاق ولو صرح به كغيره لسكان أولى وعبارة
المنهاج مع التحفة شك في أصل طلاق منجز أو معلق هل وقع منه أو لا يقع أجماعاً وفي عدده بعد
تحقق أصل الوقوع فالأقل لانه اليقين ولا يخفى الورع في الصورتين وهو الأخذ بالأسوأ اه وقوله
المقنن أي كأن شك في التلفظ بواحدة أو باثنتين وقوله أو المنوى أي بأن شك في أنه نوى في قوله
طلقك وقوع طلبة أو أكثر (قوله فيأخذ بالقل) أي لذلك وقوله ولا يخفى الورع أي وهو

كان الأمر بالاخبار
بمنزلة الاخبار من
الاب فيقع والا فلا اه
قال الشيخ زكريا
وبالجملة فينبغي أن
يستفسر فان تعذر
استفساره عمل
بالاحتمال الأول حتى
لا يقع الطلاق بقوله
بل بقول الابن لأمه
لان الطلاق لا يقع
بالشك (ولو قال
طلقك ونوى عدداً)
اثنتين أو واحدة
(وقع منوى) ولو في
غير موطوعة فان لم
ينوه وقع طلبة
واحد ولو شك في
العدد المقنن أو
المنوى فيأخذ بالقل
ولا يخفى الورع

* (فرع) * لوقال
طلقتك واحدة وثنتين
فيقع به الثلاث كما هو
ظاهر به أفتى بعض
محقق علماء عصرنا
ولوقال للدخول بها
أنت طالق طلقة بل
طلقتين فيقع به ثلاث
كما صرح به الشيخ
زكريا في شرح
الروض (ويقع طلاق
الوكيل) في الطلاق
(بطلقت) فلانة
ونحوه وان لم ينو عند
الطلاق أنه مطلق
لموكله (ولوقال لا آخر
أعطيت) أو جعلت
بيدك (طلاق
زوجتي) أو قال له رح
بطلاقها وأعطها
(فهو وكيل) يقع
الطلاق بتطبيق
الوكيل لا بقول
الزوج هذا اللفظ بل
تحصل الفرقة من
حين قول الوكيل
متى شاء طلقت فلانة
لأبلاغها الخبر بأن
فلانا أرسل بيدي
طلاقك ولأبلاغها
أن زوجك طلق

الأخذ بالأسوأ لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يربيك إلى ما لا يربيك فإن شك في وقوع طلقتين منه
أو ثلاث فالاحتياط جعلها ثلاثاً ولا يسلمها حتى تتكلم زوجاً غيره (قوله فرع) الأولى (فرع) قوله
لوقال) أي الزوج وقوله طلقتك واحدة وثنتين مقول القول (قوله فيقع به الثلاث) محله أن قاله
للمدخل بها وان كان ظاهر صنيعة يفيد الإطلاق حيث قيد في المسئلة الثانية بالمدخل بها ولم يقيد
به هنا فإن قاله لغيرها تقع واحدة فقط لأنها تبين بها فلا يقع بمابعد هاشي وعبرة من الإرشاد مع
شرحه ولوقال لموطأة أنت طالق واحدة بل ثنتين أو عكسه وقع عليه ثلاث اه وفي الروض وشرحه
ولوقال أنت طالق أنت طالق أو قال أنت مطلقة أنت مسرحة أنت مفارقة وكذا لو لم يكر رأيت فيقع به
الثلاث لكن إن قصد الاستئناف أو أطلق فإن قصدت أكيد الأولى بالآخرين فواحدة أو تأكيداً
بالثانية فقط أو تأكيداً الثانية بالثالثة فثنتان فإن قصدت أكيد الأولى بالثالثة فثلاث لتخلل
الفصل بين المؤكد والمؤكد والشرط التوالى ولوقال أنت طالق وطالق وطالق أو أنت طالق وطالق
فطالق أو بل طالق فثلاث يقعن ولا يقبل منه إرادة التوكيد لوجود العاطف المفتضى للمغارة ومحل
هذا كله في المدخول بها أيضاً ما غير ما فلا يقع فيها الواحدة وان قصد الاستئناف لأنها تبين بها
فلا يقع بمابعد هاشي ويخالف قولهم أنت طالق ثلاثاً حيث يقع به الثلاث مطلقاً مدخولاً بها أولاً لأن
ثلاثاً تبين لما قبله فليس مغاير له بخلاف العطف والتكرار اه بتصرف (قوله ولوقال للمدخل
بها) خرج غير ما فلا تقع فيها الواحدة لأنها تبين بها كما تقدم (قوله كما صرح به الشيخ زكريا
في شرح الروض) هذه المسئلة مصرح بها في الروض لا في شرحه وعبرة الروض ويقع للمسوسة
بقوله أنت طالق طلقة بل طلقتين ثلاث ثم قال وان قال لغير مسوسة أنت طالق ثلاثاً أو إحدى عشرة
طلقت ثلاثاً أو واحدة ومائة أو إحدى وعشرين أو طلقة ونصفاً أو طلقة بل طلقتين أو ثلاثاً فواحدة
قال في شرحه أي فواحدة فقط تقع لأنها تبين بها العطف ما بعد ما علمها بخلافه في إحدى عشرة
لأنه مركب فهو بمعنى المفرد اه (قوله ويقع طلاق الوكيل الخ) شروع في بيان الوكالة في
الطلاق (قوله في الطلاق) متعلق بالوكيل أي أنه وكيل في الطلاق بأن قال له الزوج وكلتك في أن
تطلق زوجتي (قوله بطلقت فلانة) متعلق بيقع أي يقع هذا اللفظ وقوله ونحوه أي نحو طلقت
كسرت وفارقت وأنت مطاوعة أو مسرحة أو مفارقة (قوله وان لم ينو) أي الوكيل وقوله أنه
مطلق لموكله أي موقع الطلاق عن موكله قال في شرح الروض بعده وفيه ليعتبر نيته وعلى الأول
بشروط عدم الصارف بأن لا يقول طلقتها عن غير الموكل أخذاً بمسألة قبيل الديات أنه لوقال وكيل
المقتص قتلته بشهوة نفسى لأن الموكل لزمه القصاص كذا نبه عليه الأسنوي ويحتمل الفرق بأن
طلاق الوكيل لا يقع إلا لموكله بخلاف القتل اه (قوله ولوقال) أي الزوج (قوله أعطيت)
مفعوله الأول محذوف أي أعطيتك بناء على ما في بعض النسخ من أن بيدك من النسخ والافلا (قوله
أوجعت بيدك) أي أو قال الزوج لا آخر جعلت بيدك (قوله طلاق زوجتي) تنازعه كل من
أعطيت وجعلت (قوله أو قال له) أي قال الزوج لا آخر وقوله رح بطلاقها أي اذهب وقوله
وأعطها أي إياه (قوله فهو) أي قول الزوج المذكور وقوله توكل أي لذلك لا آخر في الطلاق
(قوله يقع الخ) الأولى زيادة الواو وقوله بتطبيق الوكيل أي لزوجة موكله (قوله لا بقول الزوج
الخ) أي لا يقع بقول الزوج الموكل هذا اللفظ أي أعطيت وما بعده (قوله بل تحصل الفرقة)
الأولى والآخر أن يحذف هذا وما بعده إلى قوله لأبلاغها ويريدوا العطف بأن يقول عاطفاً على
قوله لا بقول الزوج ولأبلاغها الخ (قوله متى شاء) ظرف لقول الوكيل وقوله طلقت فلانة مقول
قول الوكيل (قوله لأبلاغها الخبر) أي لا تحصل الفرقة بأعلام الوكيل إياها الخبر وقوله بأن
فلانا الخ تصوير للخبر أي الخبر المصور والمبين بما ذكر (قوله ولأبلاغها الخ) معطوف على لا

بأعلامها (قوله وإذا قال) أي الموكل وقوله له أي للوكيل وقوله لا تعطه أي الطلاق أي لا توقعه إلا في يوم كذا وقوله فيطلق أي الوكيل وهو جواب إذا (قوله ثم إن الخ) كالا استدراك من صحة إيقاعه بعده أي فجعل جواز إيقاعه بعد اليوم المعين مالم يقصد الموكل ذلك اليوم الذي عينه بخصوصه لا قبله ولا بعده ولا تعين ولا يجوز بعده كما لا يجوز قبله وقوله طلق أي الوكيل رهو جواب إن وقوله فيه أي في اليوم الذي قصد تقييده وقوع الطلاق به وقوله لا بعده أي لا يجوز أن يطلق بعد ذلك اليوم المقصود التقييده وبالأولى عدم الجواز قبله (قوله ولو قال لها الخ) شروع في بيان تفويض الطلاق إلى الزوج وقد أفرد الفقهاء بترجمة الأصل فيه الإجماع واستؤنس له بأنه صلى الله عليه وسلم خير نساءه بين المقام معه وبين مفارقتها لما نزل قوله تعالى يا أيها النبي قل لا أزواجكم الخ ووجهه أنه لما فوض إليهن سبب الفراق وهو اختيار الدنيا جاز أن يفوض إليهن المسبب الذي هو الفراق وقوله المكلفة أي ولو سفيهة حيث لا عوض والافيشترط فيها أن تكون رشيدة وقوله منجز بصيغة اسم المفعول حال من قوله طلق نفسك أي قال طلق نفسك حال كونه منجزاً أو بصيغة اسم الفاعل حال من فاعل قال أي قال ذلك حالة كونه منجزاً قوله لا معلقاً هو يصح جعله صفة لمصدر محذوف أي قال قولاً منجزاً ولكن يقرأ بصيغة اسم المفعول كالاول والاول أقرب لصنيعه وقوله طلق نفسك مثله ما لفوض إليها بالكنية كأن قال لها أبيني نفسك ومنها المثال الآتي وقوله ان شئت ليس بقيدان أخره فان قدمه لم يقع طلاق أصلاً لانه تعليق وسيأتي انه مبطل قل اه جل (قوله فهو) أي قوله المذكور وقوله تملكك للطلاق أي لانه يتعلق بغرضها فنزل نزلة قوله ملككك طلاقك (قوله لا توكيل) أي على المتعمد وقيل انه توكيل كما لو فوض طلاقها لاجنبي وعليه لا يشترط فور في تطبيقها نفسها كما في الواكالة وقوله بذلك أي بالطلاق (قوله وبمبحث الخ) اعتمد مر اه سم وقوله ان منه أي من التفويض وقوله قوله طلقني أي قول الزوج مخاطباً للزوجته طلقني وقوله فقالت أي زوجته فوراً وقوله أنت طالق قال ع ش خرج به ما لو قالت طلقت نفسي فانه صريح لانها أتت بما تضمنه قوله طلقني اه (قوله لا كنه كناية) أي لكن المذكور من قوله لها طلقني وقوله له اه أنت طالق كناية والاول كناية تفويض من الزوج والثاني كناية طلاق من الزوجة (قوله فان نوى) أي بقوله طلقني التفويض أي تفويض الطلاق إليها أي ونوت هي بقوله له اه أنت طالق تطبيق نفسها كما صرح به في التحفة وقوله طلقت أي بالثلاث ان نواها والافواحدة وان ثلث اه حل (قوله والا فلا) أي وان لم ينو التفويض إليها فلا يقع الطلاق ومثله ما لو لم تنو هي الطلاق فلا يقع الطلاق (قوله ونرج بتقييدي) أي الزوجة وقوله غيرها أي غير المكلفة (قوله لفساد عبارتها) تعليل لمحذوف أي فلا يصح التفويض إليها ولا يقع منها طلاق لفساد عبارتها أي العبارة الظاهرة كالعقود ونحوها (قوله وبمبحث الخ) معطوف على بتقييدي أي وخرج بمنجز وكان الاولى الحكاية فينصبه وقوله المعلق فاعل خرج أي فلا يصح التفويض به (قوله فلو قال الخ) تفريع على المخرج (قوله لغا) أي بطل قوله المذكور ولا يصح أن يكون تفويضاً ومثله ان جرينا على قول التملك وذلك لان التملك لا يصح تعليقه كما اذا قال ملكك هذا العبد اذا جاء رأس الشهر بخلافه على قول التوكيل قال في التحفة لما رفيه ان التعليق يبطل خصوصه لا عموم الاذن (قوله واذا قلنا الخ) أي واذا جرينا على الاصح من ان التفويض تملك لا توكيل (قوله فيشترط الخ) جواب اذا وقوله لوقوع الطلاق أي لعمته (قوله تطبيقها) نائب فاعل بشرط أي تطبيق نفسها وقوله ولو بكناية أي ولو كان التطلق الصادر منها بلفظ كناية كأن قالت أبنت نفسي أو حرمت نفسي عليك ولو أخر الغاية عما بعده لكان أولى وقوله فوراً هذا محط الشرطية وإنما اشترطت الفورية لان التطبيق هنا جواب التملك فكان كقبوله وقبوله فوري (قوله بان لا يتخلل الخ) تصوير للفورية وقوله فاصل

واذا قال له لا تعطه إلا في يوم كذا فيطلق في اليوم الذي عينه أو بعده لا قبله ثم إن قصد التقييد بيوم طلق فيه لا بعده (ولو قال لها) أي الزوجة المكلفة منجزاً (طلق نفسك ان شئت فهو طلقني فقالت أنت طالق ثلاثاً لكنه كناية فان نوى التفويض إليها طلقت والا فلا وخرج بتقييدي بال مكلفة غيرها لفساد عبارتها وبمنجز المعلق فلو قال اذا جاء رمضان فطلق نفسك لغا واذا قلنا انه تملكك (فيشترط) لوقوع الطلاق المفوض إليها (تطبيقها) ولو بكناية (فورا) بان لا يتخلل فاصل بين تفويضه

أى ينقطع به القبول عن الإيجاب وقوله بين تغويضه أى الزوج والظرف متعلق بفصل أو بمحذوف
صفة له أى فاصل واقع بين تغويض الزوج لها وبين إيقاعها الطلاق (قوله نعم) استثناء من
اشتراط الفورية (قوله لأنه) أى الفصل بقولها كيف يكون تطليق نفسه وقوله فصل سير قال
في التحفة بعده وظاهره أن الفصل ليسير لا يضرا إذا كان غير أجنبي كما مثل به وإن الفصل بالأجنبي
يضر مطلقا كسائر العقود وجرى عليه الأذرى وفيه تطرأ لأنه ليس محض تمليك ولا على قواعده
فالذى يتجه أنه لا يضر السير ولو أجنبيا كالخلع اهـ ومثله في النهاية (قوله بطلقت الخ) متعلق
بتطليقها (قوله لا قبلت) أى لا يقع الطلاق بقولها قبلت وبعبارة التحفة وقول الزركشي عدوله
عن شرط قبولها إلى تطليقها يقتضى تعيينه وهو مخالف لكلام الشرح والروضة حيث قالان
تطليقها يتضمن القبول وهو يقتضى الاكتفاء بقولها قبلت إذا قصدت به التطليق وإن حقها أن
تقول حالا قبلت طلقت والظاهر اشتراط القبول على الفور ولا يشترط التطليق على الفور اهـ بعيد
جد ابل الصواب تعيينه وكلامهما لا يخالف ذلك لما قررته في معناه أن هذا التضمن أو جب الفورية
لا الاكتفاء بمجرد القبول لأنه لا ينتظم مع قوله طلقت نفسك وإن قصدت به التطليق اهـ (قوله وقال
بعضهم كاختصار الروضة الخ) هو بكسر الصادج جمع مختصر بصيغة اسم الفاعل وفي شرح الروض
مانعه وما ذكره المصنف كبعض مختصرى الروضة من عدم اشتراط الفور في ذلك على القول بأن
التغويض تمليك هو ما جزم به صاحب التنبيه ووجهه ابن الرفعة بأن الطلاق لما قبل التعليق سويح
في تمليكه والاصل أنما ذكره تغريعا على القول بأنه تركيل وصوبه في النخاثر وهو الحق اهـ (قوله
في متى شئت) أى في قول الزوج لها طلقت نفسك متى شئت بتأخير أداة التعليق فاندفع ما قيل أن
التغويض منجز فلا يصح تعليقه أفاده الجبيري (قوله فتطلق متى شئت) أى فتطلق نفسها متى
شئت لأن متى للتراخي كما سيأتى (قوله وجزم به) أى يقول بعضهم المذكور وقوله صاحب التنبيه
والكفاية صاحب التنبيه هو أبو إسحق الأسفرائني وصاحب الكفاية ابن الرفعة (قوله لكن المعتمد
الخ) أى لما ران التطليق جواب التملك وهو يشترط فيه الفورية (قوله وإن أنى) أى الزوج
في صيغة التغويض وقوله بنحو متى أى من كل أداة تدل على التراخي (قوله ويجوز له) أى للزوج
وقوله رجوع أى عن التغويض إليها وقوله قبل تطليقها أى قبل أن تطلق نفسها وقوله كسائر
العقود أى فانه يجوز فيها الرجوع بعد الإيجاب وقبل القبول (قوله فائدة) أى في بيان جواز تعليق
الطلاق وقد أفردوه بترجمة مستقلة (قوله كالعتق) أى قياسا على العتق فانه يجوز تعليقه (قوله
بالنسوط) متعلق بتعليق والمراد منها أدوات التعليق كان ومتى وإذا وكلما كان دخلت الدار فانت
طالق ثم أن أدوات التعليق لا تقتضى بالوضع فوراً في الإثبات بل هي فيه للتراخي إلا إذا وان مع المال
أو شئت خطابا كان قال إذا أعطيتني ألفاً أو أن أعطيتني ألفاً فانت طالق وكذا إن قال إذا ضمنت لي ألفاً
أو أن ضمنت لي ألفاً فانت طالق أو قال إذا شئت أو أن شئت فانت طالق فلا تطلق إلا أن أعطته الألف
أو ضمنت له أو شئت فوراً لأنه تمليك على الصحيح أما في النفي فتقتضى الفور إلا أن قالوا قال إن لم تدخل
الدار فانت طالق لم يقع الطلاق إلا بالياس من الدخول كان ماتت أو مات قبلها فصحك بالوقوع قبيل
موتها أو موته بما يسع الدخول وفائدة ذلك الإرث والعدة فإن كانت بائناً لم يرثها ولا ترثه فإذا مات هو
ابتدأت العدة قبل موته بمن لا يسع الدخول وتعد عدة طلاق لا وفاة ولوأى إذا قال أنت طالق
إذا لم تدخل الدار وقع الطلاق بمضى زمن يمكن فيه الدخول من وقت التعليق ولم تدخل ولا تقتضى
الأدوات أيضاً تكراراً في المعاق عليه بل متى وجد مرة واحدة من غير نسيان ولا إكراه ولا جهل
انحلت العين ولا يؤثر وجوده مرة أخرى إلا كلما فاتها تفيد التكرار وقد نظم بعضهم قاعدة الأدوات
في قوله أدوات التعليق في النفي للفو * رسوى إن وفي الثبوت رأوها

وايقاعها ثم لو قال
لها طلقت نفسك
فقلت كيف يكون
تطليق نفسه ثم قالت
طلقت وقع لأنه فصل
يسير (طلقت)
نفسى أو طلقت فقط
لا قبلت وقال بعضهم
كاختصار الروضة
لا يشترط الفور في
متى شئت فتطلق
متى شئت وجزم به
صاحب التنبيه
والكفاية لكن
المعتمد كما قال شيخنا
أنه يشترط الفورية
وإن أنى بنحو متى
ويجوز له رجوع
قبل تطليقها كسائر
العقود (فائدة)
يجوز تعليق الطلاق
كالعتق بالشروط

للتراخي الا اذا ان مع الما * لوشنت وكلما كرروها

وقد سأل بعضهم ابن الوردي بقوله

أدوات التعليق تخفى علينا * هل لكم ضابط لكشف غطاها

فاجابه بقوله

كلما للتكرار وهي ومهما * ان اذا أي من متى معناها

للتراخي مع الثبوت اذالم * يك معها ان شئت أو أعطاها

أوضاعا والكل في جانب النفس لغير لان فدافي سواها

وقوله للتراخي مع الثبوت أي بالتفصيل الذي علمته وكما يقع التعليق بالأدوات المذكورة يقع التعليق بالاقوات فتطلق بوجودها فاذا قال أنت طالق شهر كذا أو في أوله أو رأسه أو غرته أو هلاله وقع الطلاق بأول جزء من الليلة الأولى منه أو أنت طالق في آخر شهر كذا أو سلخه أو فراغه أو تمامه وقع الطلاق بآخر جزء منه أو أنت طالق في نهار شهر كذا أو في أول يوم منه طلقت بفجر اليوم الأول منه أو أنت طالق في أول آخر شهر كذا طلقت بأول اليوم الأخير منه لأنه أول آخره أو أنت طالق في آخر أوله طلقت بآخر اليوم الأول منه لأنه آخر أوله أو أنت طالق في نصف شهر كذا طلقت بنصف شهر بآخره أو أنت طالق في آخره أو أنت طالق في آخر أوله طلقت بنصف الشهر أو في نصف نصفه الأول طلقت بطولوع فجر الثامن لأن نصف نصفه سبع ليال ونصف ليلة وسبعة أيام ونصف يوم والليل سابق النهار فاخذنا نصف الليلة الثامنة التي كان يستحقه النصف الأول وأعطيناه للنصف الثاني فقابلنا نصف ليلة بنصف يوم فصارت ثمان ليال وسبعة أيام ونصف وسبع ليال وثمانية أيام ونصف آخر ولعلك بما بين الليل والنهار طلقت بالغروب أن عاق نهارا أو بالفجر أن علق ليلا لأن كلامهما عبارة عن مجموع جزء من الليل وجزء من النهار إذا فاصل في الحقيقة بينهما ويقع التعليق أيضا بالصفات كأنك طالق طلاقا سنيا أو بدعيا وليست في حال سنة في الأول ولا في حال بدعة في الثاني فتطلق إذا وجدت الصفة بخلاف ما إذا كانت في ذلك الحال وقال سنيا أو بدعيا فتطلق في الحال (قوله ولا يجوز الراجع فيه) أي في التعليق وقوله قبل وجود الصفة أي المعلق عليها وهي معلومة وإن لم يتقدم لها ذكر (قوله ولا يقع) أي الطلاق (قوله قبل وجود الشرط) المقام للأضمار إذا المراد به الصفة المعلق عليها (قوله ولو علقه) أي الطلاق وقوله بفعله أي على أن يفعل هو بنفسه شيئا كان دخلت الدار فأنك طالق وخرج بفعله ما لعلقه على فعل غيره فإن كان ممن يبالى بتعليقه بحيث يشق عليه طلاق زوجته ويجزئ له لصداقة أو نحوها وفعله ناسيا أو جاهلا لم يقع أيضا كما إذا علقه على فعل نفسه وإن كان ممن لا يبالى بذلك وقع وقوله بفعله ناسيا الخ عبارة التحفة تنبيه مهم محل قبول دعوى نحو النسيان ما لم يسبق منه إنكار أصل الحلف أو الفعل أما إذا أنكره فشهد بالشهود عليه به ثم ادعى نسيانا أو نحوه لم يقبل كما يحسنه الأذري وتبعوه وأفتيت به مرارا للتناقض في دعواه فالغيت وحكم بقضية ما شهدوا به اه وفي ترغيب المشتاق في أحكام الطلاق ما نصه حلف أنه يجامع زوجته في ليلة معينة فجهز عن الوطء قبل تمكينه منه بأن وجدها حائضا أو طلع الفجر أو نسي أو جبذ كره أو عن أو ماتت فلا حنث في الجميع للعذر اه وقوله لم تطلق لكن العيب منعه فلو فعله بعد ذلك عامدا لما حنثا حنث (قوله ولو علق الطلاق الخ) أي بأن قال إن ضربتك بغير ذنب فأنت طالق (قوله لم يحنث) أي فلا يقع عليه الطلاق لعدم وجود الصفة المعلق عليها وهي الضرب بغير ذنب لأن الشتم ذنب وقوله إن ثبت ذلك أي شتمه أي بينة أو باقرارها (قوله والا) أي وإن ثبت ذلك وقوله صدقت أي في عدم شتمه وقوله فتخلف أي على أنها ما شتمته ويقع الطلاق (قوله مهمة) أي في بيان حكم الاستثناء بالأنحواها وقد أفرد الفقهاء بترجمة مستقلة (قوله يجوز الاستثناء) أي لو وقوعه في القرآن والسنة وكلام العرب والاستثناء هو مأخوذ من الثني وهو الراجع والشرط لان المتكلم

ولا يجوز الراجع فيه قبل وجود الصفة ولا يقع قبل وجود الشرط ولو علقه بفعله شيئا ففعله ناسيا للتعليق أو جاهلا بأنه المعلق عليه لم تطلق ولو علق الطلاق على ضرب زوجته بغير ذنب فشقته فضرى لم يحنث ان ثبت ذلك والاصدقت فتخلف * (مهمة) * يجوز الاستثناء

رجع عن مقتضى كلامه وصرفه عن ظاهره بالاستثناء وقد يقال كيف هذا مع أن الاستثناء معيار
 العموم ولا عموم في قوله أنت طالق ثلاثا ويجاب بأن اصطلاح الفقهاء أعم من ذلك اهـ بجبري
 (قوله بخوالا) أي بالآ وأخواتها من أدوات الاستثناء كغير وسوى (قوله بشرط أن يسمع نفسه الخ)
 ذكر لوجه الاستثناء شرطين أن يسمع نفسه أي يتلفظ به مسجعا نفسه وأما السماع غيره فليس شرطا
 لهجته وإنما يعتبر لتصديقه فيه لأنه لو ادعى الاستثناء وأذكرته الزوجة صدقت فتخلف على نفيه
 وإن يتصل الاستثناء بالعدد المفقوظ أي اتصالا عرفيا لا حقيقيا لأنه لا يضر الفصل بسكته التنفس
 وأحيى واقطاع الصوت وبقي عليه من الشرط أن ينوي الاستثناء قبل الفراغ من المستثنى منه
 وإن لا يستغرق المستثنى المستثنى منه فلو فقد شرط من هذه الشرط لغا الاستثناء وصار كأنه لم
 يذكر فلو قال أنت طالق ثلاثا الاثنتين ولم يسمع نفسه بالاستثناء ولم يتصل الاستثناء بما قبله أولم
 ينو الاستثناء قبل الفراغ وقال أنت طالق ثلاثا الاثنا واقع الطلاق ثلاثا لغا الاستثناء لكن محل
 الغاء المستغرق ما لم يتبع باستثناء آخر والاصح لو قال أنت طالق ثلاثا الاثنا اثنتي عشرة وثلاثين
 لأن الاستثناء من النفي اثبات وعكسه فالعنى أنت طالق ثلاثا تقع الاثنا لا تقع الاثنتي تقعان فيقع
 اثنتان ولو قال أنت طالق ثلاثا الاثنا لا واحدة وقعت واحدة على وزان ما قبله (قوله فيقع طلبة)
 أي لأنك أخرجت من الثلاث اثنتين فبقي منها واحدة فهي التي تقع (قوله أو الواحدة) أي أو قال
 طلقتك ثلاثا الواحدة (قوله فطلقتان) أي فيقع عليه طلقتان لأنه أخرج من الثلاث واحدة فيبقى
 منها اثنتان وهما اللتان وقعتا (قوله ولو قال أنت طالق ان شاء الله) أي أو إذا أومتى أو مهما شاء الله
 ومثل الاثنا النفي كان لم يشأ الله ومثل مشيئة الله المشيئة الملائكة لا مشيئة الا تميمين أما هي
 فيتوقف وقوع الطلاق المعلق على مشيئتهم على وقوع المشيئة منهم (قوله لم تطلق) أي أن قصد
 التعليق بالمشيئة نفيًا أو اثباتًا قبل فراغ اليمين ولم يفصل بينهما أو أسمع نفسه وذلك للخبر الصحيح من
 حلف ثم قال ان شاء الله فقد استثنى وهو شامل للطلاق وغيره وخرج بقصد التعليق ما إذا سبق لسانه
 إليه أو قصد التبرك أو ان كل شيء بمشيئة الله أو لم يعلم هل قصد التعليق أم لا أو أطلق فانه يقع الطلاق
 ويبلغ والاستثناء ومحل كون التعليق بالمشيئة يمنع وقوع الطلاق عند قصده في غير حالة النداء أما
 فيها فلا يمنع فلو قال يا طالق ان شاء الله وقع طلقة والفرق أن النداء يشعر بحصول الطلاق حالته
 والحاصل لا يعلق بخلاف غيره كأنت طالق فانه قد يستعمل عند القرب من الطلاق وتوقع الحصول
 فيقبل التعليق (قوله وصدق مدعي الخ) الانسب ذكره عند قوله المار لا طلاق مكره الخ
 (قوله أو انشاء) أي أو مدعي انشاء وقوله حالته أي الطلاق (قوله أو سبق لسان) أي أو مدعي
 سبق لسان وكان المناسب ذكره عند قوله أول الفصل ولا أثر لحكاية طلاق الغير الخ بأن يقول
 ولا لسبق لسانه بالطلاق وهو في الحقيقة مفهوم شرط لم يذكره المؤلف وذكره غيره وهو أن يقصد
 لفظ الطلاق مع معناه أي يقصد استعماله فيه وعبارة الأنوار الركن الخامس القصد إلى حروف
 الطلاق بمعنى الطلاق فلو سبق لسانه إلى لفظ الطلاق في غفلة أو محاوراة وكان يريد أن يتكلم بكلمة
 أخرى لم يقع الطلاق اهـ ومثله في التحفة والنهاية وقوله إلى لفظ الطلاق متعلق بسبق أي سبق
 لسانه إلى لفظ الطلاق مع كون القصد النطق بلفظ غيره (قوله بيمينه) متعلق بصدق (قوله ان
 كان ثم قرينة) أي على ما دعاه وهو قيد في تصديقه بيمينه (قوله كجس الخ) تمثيل للقرينة
 (قوله والاتكن هناك) أي في دعواه الا كراه أو الانشاء أو سبق اللسان (قوله فلا يصدق)
 جوابان المدغم في لانا في (قوله من قال زوجته) أي المسلمة (قوله مر يد حقيقة الكفر)
 وهي الخروج عن دين الاسلام (قوله جرى فيها) أي الزوجة وقوله ما تقر في الردة وهو انه ان لم
 يدخل بها تنجزت الفرقة لكفره بتدبيره إياها وان دخل بها فان جمعها اسلام في العدم دام

ينحو الا بشرط أن يسمع
 نفسه وأن يتصل
 بالعدد المفقوظ
 كطلقتك ثلاثا الا
 اثنتين فيقع طلبة
 أو الواحدة فطلقتان
 ولو قال أنت طالق
 ان شاء الله لم تطلق
 (وصدق مدعي
 كراه) على طلاق
 (أو انشاء) حالته
 (أو سبق لسان) إلى
 لفظ الطلاق (بيمينه
 ان كان ثم قرينة)
 كجس وغيره في
 دعوى كونه مكرها
 وكرض واعتياد
 صرع في دعوى
 كونه مغشيا عليه
 وككون اسمها طالع
 أو طالع في دعوى
 سبق اللسان (والا)
 تكن هناك قرينة
 (فلا) يصدق الا
 بيمينه * (تمة) * من
 قال زوجته يا كافرة
 مر يد حقيقة الكفر
 جرى فيها ما تقر في

نسكاحهما والافاقرة حاصلة من حين الردة (قوله أو الشتم) بالنصب عطف على حقيقة أى أو
 مرد الشتم وقوله فلا طلاق أى ان أراد الشتم لا يقع عليه الطلاق (قوله وكذا ان لم يردشياً) أى
 وكذا لا يقع عليه الطلاق ان لم يرد بقوله لهايا كافر شياً لا حقيقة الكفر ولا الشتم (قوله لا يصل بقاء
 العصمة) اضافة أصل الى ما بعده للبيان وهو عليه لعدم وقوعه عند عدم ارادة شئ وقوله وجريان
 ذلك للشتم كثيراً على ثمانية له أى فلما كان جريانه للشتم كثيراً على حاله عدم ارادة شئ في عدم
 وقوع الطلاق وقوله مراد به أى بقوله كافر عند عدم ارادة حقيقة الكفر كفر النعمة ويحرم عليه
 ذلك ويعز زبه (قوله فرع في حكم المطلقة بالثلاث) أى أو انتنتين والاول في حق الحر والثاني في
 حق العبد وذلك الحكم هو انه لا يجوز له مراجعتها الا بعد وجود خمسة شروط والاول انقضاء عدتها
 من المطلق والثاني تزويجها بغيره تزويجاً صحيحاً والثالث دخولها في الرابع بينة وثانيتها منه والخامس
 انقضاء عدتها منه وكلها ذكرها المصنف ماعدا الاول ويمكن ان يدراجها في قوله بنسكاح صحيح اذ
 النكاح في العدة فاسد (قوله حرم الحر) أى على حر فاللام بمعنى على وقوله من طلقها أى نكاح
 من طلقها أى نكح طلاقها بنفسه أو وكيله أو علقه بصفة ووجدت تلك الصفة وقوله ولو قبل الوطء
 أى سواء طلقها قبله أو بعده وهو غاية للحرمة وقوله ثلاثاً أى معاً ومربوا ولا يحرم جمع المطلقات
 الثلاث كما ذكره اول الفصل والقول بحرمة ضعيف وكذا اثنتان في حق الرقيق (قوله ولعبد الخ)
 أى وحرم على عبد ولو لم يدبر انكاح من طلقها اثنتين وذلك لانه روى عن عثمان رضى الله عنه
 وزيد بن ثابت ولا يخالف لهما من الصحابة رواه الشافعي رضى الله عنه (قوله في نكاح أو أنكحة)
 مرتبط بكل من طلاق الحر وطلاق العبد والمراد بالجمع ما فوق الواحد اذ لا يتصور في الرقيق
 الانكاحان ومعنى تطبيقها في أنكحة أن ينكحها أولاً ثم يطلقها وبعد انقضاء عدتها مراجعتها بنكاح
 جديد وهكذا (قوله حتى تنكح زوجاً غيره) أى تنكح أى الحرمة بنكاحها زوجاً غيره مع وجود
 بقية الشر وط أى ولو كان عبداً بالغاً بخلاف العبد الصغير لان سيده لا يحرمه على النكاح قال
 في الافناع فليس يدرى ما وقع له بعض الرؤساء والجهال من الحيلة لدفع العار من انكاحها بموكله
 الصغير ثم بعد وطئه يملكه لها لينسخ النكاح وقد قيل ان بعض الرؤساء فعل ذلك وأعاده فلم
 يوفق الله بينهم ما تفرقا اهـ وأما الحر الصغير فيمكن بشرط كونه يمكن جماعه ولكن لا يقع
 طلاقه الا بعد بلوغه (قوله بنكاح صحيح) وذلك لانه تعالى علق الحل بالنكاح وهو انما يتناول
 النكاح الصحيح وخرج بالنكاح ما لو وطئت بملك المين أو بشبهة فلا يثنى وخرج بالصحيح الفاسد كما
 لو شرط على الزوج الثاني في صلب العقد أنه اذا وطئ طلق أو فلانكاح بينهما فان هذا الشرط يفسد
 النكاح فلا يصح التحليل وعلى هذا يحمل قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له بخلاف
 ما لو شرط على ذلك قبل العقد ثم عقدوا من غير شرط مضمّن ذلك فلا يفسد النكاح به لكنه يكره
 اذ كل ما لو صرح به أبطل يكون اضراراً مكرهاً (قوله ثم يطلقها الى قوله معلوم) في بعض نسخ
 الخط ذكره عقب قوله مع اقتضاض لبكر وهو أولى وأولى منه تأخير عن قوله بانشار كما هو ظاهر
 وفي بعض نسخ الطبع اسقاطه بالكسبة وهو خطأ والمعنى ثم بعد أن تنكح زوجاً غيره بشرط أن
 يطلقها ذلك الغير وتنقض عدتها منه (قوله كما هو) أى المذكور ومن الطلاق وانقضاء العدة
 معلوم أى وان لم يصرح به في الآية الثانية (قوله ويوجب قبلاًها) معطوف على تنكح أى وحتى
 يوجب قبلاًها أى ولو طأنة أو صائمة أو مظاهراً أو معتدة عن شبهة طأنت في نكاح المحلل أو محرمة
 بنسك أو كان هو محرماً أو صائماً فيصح التحليل وان كان الوطء حراماً وخرج بالقبول الدر ولا يحصل
 بالوطء فيه التحليل كما لا يحصل به التحصين وقوله حشفة أى ولو كان عليها حائل كان لف عليها
 خرقه وقوله منه متعلق بمحذوف صفة لحشفة أى حشفة كائنة من الزوج الآخر وهو قيد خرج

الردة أو الشتم فلا
 طلاق وكذا ان لم يرد
 شيئاً لا يصل بقاء
 العصمة وجريان ذلك
 للشتم كثيراً مراد به
 كفر النعمة (فرع في
 حكم المطلقة بالثلاث
 * حرم الحر من طلقها)
 ولو قبل الوطء ثلاثاً
 ولعبد من طلقها
 ثنتين في نكاح أو
 أنكحة (حتى تنكح)
 زوجاً غيره بنكاح
 صحيح ثم يطلقها
 وتنقض عدتها منه كما
 هو معلوم (ويوجب)
 قبلاًها (حشفة) منه

به ما ألقى بحشفة للغير مقطوعة وأدخلها فلا يكتفى (قوله أو قدرها) أي أو يوجب قدر الحشفة وقوله من
 فاقدها الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من قدرها أي أو يوجب قدرها حال كونه من فاقدها أي
 مقطوعها وخرج به الإلاج قدر الحشفة مع وجودها كان يثنى ذكره ويدخل قدرها فلا يحصل به
 التحليل (قوله مع اقتضاض لبيكر) متعلق بيوحه هو شرط في التحليل أي يشتر في تحليل البكر
 مع الإلاج الحشفة اقتضاضها فلا بد من إزالة البكارة ولو كانت غورا (قوله وشرط كون الإلاج
 بانتشار لاذكر) أي بالفعل لا بالقوة على الأصح كما أفهمه كلام الأكثرين وصرح به الشيخ أبو
 حامد وغيره فاقيل ان الانتشار بالفعل لم يقل به أحد مردود وقال الزركشي وليس لنا كساح
 يتوقف على الانتشار إلا هذا وخرج به ما إذا لم ينتشر لشلل أو عنة أو غيرهما فلا يحصل به التحليل
 حتى لو أدخل السليم ذكره بأصبعه من غير انتشار لم يحصل به التحليل وقوله أي معه أقاده ان الباء
 الداخلة على انتشار بمعنى مع وقوله وان قل أي ضعف الانتشار فانه يكتفى (قوله أو أعين بنحو
 أصبع) غاية ثانية ونائب الفاعل ضمير يعود على الانتشار أي وان استعان الواطئ عليه بنحو أصبع
 أي مردود بنحو أصبع له أو لها وعبارة الروض وشرحه بشرط الانتشار للآلة وان ضعف الانتشار
 واستعان بأصبعه أو أصبعها يحصل ذوق العسيلة اهـ (قوله ولا يشترط) أي في التحليل وقوله
 ارزال أي للمنى (قوله وذلك) أي حرمتها عليه حتى تنكح الخ وقوله للآلة وهى فان طلقها أي الثالثة
 فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (قوله والحكمة في اشتراط التحليل) أي وهون كاحها
 زوجا غيره وتطابقها وانقضاء عدتها (قوله التغير من استيفاء ما يملكه من الطلاق
 ثلاثان كان حرا وثنتين ان كان عبدا أو وضع الامام القفال حكمة اشتراط التحليل فقال وذلك لان
 الله تعالى شرع النكاح للاستدامة وشرع الطلاق الذي يملك فيه الرجعة لاجل الرجعة فكان
 من لم يقبل هذه الرخصة صار مستحقا للعقوبة ونكاح الثاني فيه غضاضة على الاول اهـ وقوله
 غضاضة أي حرارة والمراد لازمه وهو الصعوبة (قوله ويقبل قولها أي المطلقة في تحليل) أي فاذا
 ادعت انها نكحت زوجا آخر وانه طلقها وانقضت عدتها تصدق في ذلك لكن يمينها على ما سياتى
 (قوله وانقضت عدة) معطوف على تحليل من عطف الخاص على العام اذ التحليل شامل له ولغيره
 من بقية الشروط (قوله عندا مكان) متعلق بيقبل أي يقبل قولها عندا مكانه بان مضى زمن
 يمكن فيه التزوج وانقضت العدة (قوله وان كذب الثاني الخ) غاية لا يقبل أي يقبل قولها
 في ذلك وان كذب الثاني الذي هو المحلل في وطئه لها بان قال لها اني لم أطاك وقوله لعسر اثباته
 أي الوطء وهو تعليل لقول ما ذكر مع التكذيب المذكور ومقتضاه انه لا يقبل قولها في أصل
 النكاح اذا أنكره الثاني اذ لا يعسر اثباته وليس كذلك بل يقبل قولها في ذلك وان كذبها
 الزوج فيه نعم ان انضم معه الولي والشهود وكذبها الجميع فلا يقبل قولها كما هو صريح التحفة
 ونصها ويكره تزوج من ادعت التحليل لزمن امكانه ولم يقع في قلبه صدقها وكذبها زوج عينته
 في النكاح أو الوطء وان صدقناه في نفيه حتى لا يلزمه مهر أو نصفه ما لم ينضم لتكذيبه في أصل
 النكاح تكذيب الولي والشهود اهـ وفي قول على الحلال مانصه وتصديق في عدم الاصابة وان
 اعترف بها المحلل فليس للاول تزوجها وتصديق في دعوى الوطء اذا أنكره المحلل أو الزوج كما تصدق
 اذا ادعت التحليل وان كذبها الولي أو الشهود أو الزوج أو اثنتان من هؤلاء الثلاثة لا ان كذبها
 الجميع ويكره نكاح من ظن كذبها فيه ولو رجع الزوج عن التكذيب قبل أو رجعت هي عن
 الاخبار بالتحليل قبلت قبل عقد الزوج لا بعده اهـ (قوله واذا الخ) أصل الماتن وللاول نكاحها
 فقوله اذا ادعت الخ دخول عليه (قوله وحلفت عليه ما) أي على النكاح وانقضت العدة قال
 الجبيري لا يحتاج الى الحلف الا اذا أنكر المحلل بعد طلاقه الوطء أو قال ذلك ولها أما اذا يعارض احد

أو قدرها من فاقدها
 مع اقتضاض لبيكر
 وشرط كون الإلاج
 (بانتشار) للذكر
 أي معه وان قل أو
 أعين بنحو أصبع ولا
 يشترط ارزال وذلك
 للآلة والحكمة في
 اشتراط التحليل
 التغير من استيفاء
 ما يملكه من الطلاق
 (ويقبل قولها)
 أي المطلقة (في
 تحليل) انقضاء
 عدة عندا مكان
 وان كذب الثاني
 في وطئه له العسر
 اثباته (و) اذا ادعت
 نكاحا وانقضت عدة
 وحلفت عليه ما (جاز
 لـ) - تزوج (لاول
 نكاحها)

وان ظن كذبها لان
 العبرة في العقود
 بقول اربابها ولا عبرة
 بظن المستندة ولو
 ادعى الثاني الوطء
 وانكرته لم تحل
 للاول ولو قالت لم أنكح
 ثم كذبت نفسها
 وادعت نكاحا
 بشرطه حاز للاول
 نكاحها ان صدقها
 (ولو أخبرته) أي
 المطلقة زوجها الاول
 (أنها تحللت ثم رجعت)
 وكذبت نفسها
 (قبلت) دعواها
 (قبل عقد) عليها
 للاول فلا يجوز له
 نكاحها (لا بعده)
 أي لا يقبل انكارها
 التحليل بعد عقد
 الاول لان رضاها
 بنكاحه يتضمن
 الاعتراف بوجود
 التحليل فلا يقبل
 منها خلافة (وان
 صدقها الثاني) في
 عدم الاصابة لان
 الحق يتعلق بالاول
 فلم تقدر هي ولا
 مصدقها على رفعه
 كما أفتى به جمع من
 مشايخنا المحققين
 (تمه) انما ثبت
 الطلاق كالإقرار
 به بشهادة رجلين
 حرين عدلين فلا
 يحكم بوقوعه بشهادة

وصدقها الزوج الاول فلا يحتاج الى يمينها كما أفاده شيخنا الحنفى اه (قوله وان ظن كذبها)
 غاية في الجواز أي حاز للاول ذلك وان ظن كذبها وعبارة الروض وشرحه وله أي للاول تزوجها
 وان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها بان قال هي كاذبة منعناه من تزوجها الا ان قال بعده
 تبينت صدقها فله تزوجها لانه ربما انكشف له خلاف ما ظنه اه (قوله لان العبرة الخ) علة الجواز
 نكاحها مع ظنه كذبها وقوله بقول اربابها أي أصحابها أي والزوجة المدعية ذلك منهم في الجملة
 وقوله ولا عبرة بظن الخ من جملة العلة وقوله لا مستندة أي شرعى وعبرة التحفة وانما قيل قوله في
 التحليل مع ظن الزوج كذبها لما مر ان العبرة في العقود بقول اربابها وانه لا عبرة بالظن اذ لم يكن له
 مستند شرعى وقد غلط المصنف كالامام المخالف في هذا ولكن انتصر له الاذرى وأطال اه (قوله
 ولو ادعى الثاني) أي المحلل وقوله الوطء أي انه وطئها وقوله وانكرته أي الوطء (قوله لم تحل للاول)
 أي لان القول كما تقدم في الصداق قول نافي الوطء (قوله ولو قالت لم أنكح الخ) عبارة شرح الروض
 ولو قالت أنا لم أنكح ثم رجعت وقالت كذبت بل نكحت زواجا وطني وطلقتي واعتدت وأمكن
 ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقني ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقني الا واحدة أو اثنتين
 فله التزوج بها بغير تحليل قاله في الانوار ووجهه انها لم تبطل برجوعها حقها لغيرها وقديقال
 أبطلت حق الله تعالى وهو التحليل اه (قوله وادعت نكاحا) أي تحل به للاول وقوله بشرطه
 أي النكاح الذي تحل به للاول وشرط مفرد مضاف فيعم أي شروطه وهي كونه صحيحا وكونها
 وطئت فيه وكون الزوج المحلل طلقها وكونها انقضت عدتها (قوله حاز للاول نكاحها ان
 صدقها) خرج به مالوكذبها فلا يجوز له نكاحها وانظر لوظن كذبها هل يجوز له أن يتزوج بها أيضا
 كما اذ لم يسبق انكار منها أولا وعلى عدم الجواز فاطر الفرق بين ما هنا وبين ما تقدم من أنه يجوز له
 فيه نكاحها وان ظن كذبها ويمكن أن يفرق بتقديم انكار النكاح هنا دون ما تقدم (قوله ي
 المطلقة) بيان للفاعل وقوله زوجها الاول بيان للفعول (قوله أنها تحللت) أي نكحت نكاحا
 صحيحا بشرطه السابقة (قوله ثم رجعت) أي عما أخبرت به وبين الرجوع بقوله وكذبت نفسها
 (قوله قبلت دعواها) أي الرجوع عن قولها الاول (قوله قبل عقد عليها) متعلق بقبلت أو بمحذوف
 حال من نائب فاعله الذي قدره الشارح (قوله فلا يجوز له) أي للاول نكاحها وهو مفرع على
 قول دعواها (قوله لا بعده) معطوف على قبل عقد وقوله أي لا يقبل الخ بيان لفهمه وقوله
 انكارها التحليل أي وهو دعواها التي عبر بها آنفا وكان الانسب التعبير بها هنا أيضا (قوله لان
 رضاها بنكاحه) أي الاول وهو علة لعدم قبول ذلك بعد العقد وقوله يتضمن الاعتراف أي الإقرار
 منها بوجود التحليل وقوله فلا يقبل منها خلافة أي خلاف ما اعترفت به (قوله وان صدقها الثاني في
 عدم الاصابة) أي الوطء وهو غاية لعدم قبول انكارها بعد العقد وكان المناسب ان يقول في عدم
 التحليل لفقد شرط من شروطه كالاصابة وقوله لان الحق الخ علة لعدم قبول انكارها بعد العقد
 والمراد بالحق انتفاعه بالبضع بسبب العقد (قوله على رفعه) أي الحق أي ازالته * (فرع) * قال
 في التحفة وفي الحاوى لو غاب الزوج ثم رجعت وزعم موتها حل لاختها نكاحه بخلاف ما لو غابت
 زوجته وأختها فرجعت أي الأخت وزعمت موتها لم تحل له اه (قوله تمه) أي فيما ثبت به الطلاق
 (قوله انما ثبت الطلاق) أي على الزوج المنكح له (قوله كالإقرار به) أي بالطلاق وصوره
 ذلك ان يقر بالطلاق ثم ينكره فاذا ادعى عاينه بإقراره به لا يقبل ذلك الا بشهادة رجلين (قوله بشهادة
 الخ) متعلق بثبت وقوله رجلين الخ ذكر ثلاثة شروط الدكورة والحرية والعدالة فلو قد واحد
 منها لا يحكم بوقوع الطلاق كما بينه بعد بالتفريع (قوله فلا يحكم الخ) وذلك لانه مما يظهر للرجال
 غالباً وهو لا يقبل فيه شهادة النساء وقوله بوقوعه أي الطلاق وقوله بشهادة الاناث أي على الطلاق

أوعلى الاقرار به (قوله ولومع رجل) غاية في عدم جواز الحكم بشهادة الاناث (قوله أو كن أربعاً) أى ولو كانت الاناث أربعاً فلا يقبلن لما علت (قوله ولا بالعبيد) معطوف على قوله بشهادة الاناث أى ولا يحكم بوقوعه بالعبيد أى بشهادتهم وهذا مفهوم الحرية والذي قبله مفهوم الذكورة وقوله ولو صلح أى ولو كانت العبيد صلحاء فلا يحكم بشهادتهم وقوله ولا بالفساق معطوف على قوله بشهادة الاناث أى ولا يحكم بالفساق أى بشهادتهم وهذا مفهوم العدالة (قوله ولو كان الخ) غاية في عدم جواز الحكم بشهادة الفساق (قوله بلا عذر) قيد في اخراج المكتوبة عن وقتها الذي يفسق به وخرج به ما إذا كان بعذر فلا يكون مفسقاً (قوله ويشترط للاداء) أى أداء الشهادة بالطلاق عند الخاءكم وقبولها منه والمراد بشرط لصحة الشهادة على الطلاق أداء وقبولاً وقوله ان يسمعه أى المذكور من الطلاق والاقرار به فلا تقبل شهادة الاصم به وقوله ويصير المطلق أى أو المقرب به فلا تقبل شهادة لاعى فيه لجواز ان تشبهه الاصوات وقديماً كى الانسان صوت غيره فيشبهه به الا ان يقر شخص في اذنه به فمسكه حتى يشهد عليه عند قاض أو يكون عماء بعد تحمله والمشهد عليه معروف الاسم والنسب فتقبل شهادته لحصول العلم بانه المشهد عليه (قوله حين النطق به) أى بالطلاق (قوله فلا يصح تحملهما) أى الشاهد من وهو تفرع على مفهوم الشرط الثانى أعنى أن يصير فقط بدليل ما بعده وكان الاولى أن يرفع عليه وعلى ما قبله وهو أن يسمعه بان يقول فلا يصح تحملهما لكونهما أصحين أو لم يريا المطلق (قوله من غير أن يريا المطلق) أى لعمى قائم بهما أو لظلمة (قوله لجواز اشتباه الاصوات) تعليل لعدم صحة التحمل اعتماداً على الصوت (قوله وان بيننا الخ) معطوف على أن يسمعه أى ويشترط أن يبين الشاهد ان اللفظ الصادر من الزوج من صريح أو كناية وهذا شرط للقبول (قوله ويقبل فيه) أى فى الطلاق (قوله شهادة أبى المطلق وابنها) الذى يأتى للشارح فى باب الشهادة انه لا ترد شهادة الفرع على أبيه بطلاق ضرة أمه وعبارته هناك ولا ترد على أبيه بطلاق ضرة أمه طلاقاً بائناً وأمه تحته أما رجى فتقبل قطعاً هذا كله فى شهادة حسبة الخ اه ومثله فى المنهاج ولم يذكروا ابن حجر ومرو انه يجوز ذلك فى مسئلتنا ثم رأيت فى الروض فى باب الشهادة ما ذكره الشارح وعبارته مع شرحه وتقبل شهادته على الاب بتطبيق ضرة أمه وقد فيها وان جرتفعاً الى أمه اذ لا عبرة بمثل هذا الجرح لشهادته لانه بطلاق أو رضاع الا ان شهد لها حسبة اه لكن الذى فى العبارة المذكورة شهادة الابن بطلاق زوجته لها لا شهادة أبيها به ويمكن أن يقاس على الابن فكما قبلت شهادة الابن بالطلاق قبلت شهادة الاب فصح ما قاله المؤلف هنا من قبول شهادة أبى المطلقة وابنها (قوله ان شهدا حسبة) وهى ما قصد بها وجه الله فتقبل قبل الاستشهاد وخرج بذلك ما لو شهد الاحسبة بل بتقديم دعوى فلا تقبل شهادتهما لها اللهم (قوله ولو تعارضت الخ) يعنى لو ادعى الزوج انه طلقها طلاقاً معلقاً وادعت هى انه منجز وأقاما بينتين متعارضتين بان لم تؤرخا بتارىخين مختلفين بان أطلقا أو أرحتا بتارىخ واحد أو أطلقا أحدهما وأرحت الأخرى كما تقدم غير مرة قدمت بينة التعليق لان معها زيادة علم بسماع التعليق والله سبحانه وتعالى أعلم

الاناث ولومع رجل
أو كن أربعاً ولا
بالعبيد ولو صلح
ولا بالفساق ولو كان
الفسق بانخراج
مكتوبة عن وقتها
بلا عذر ويشترط
للاداء والقبول أن
يسمعه ويصير
المطلق حين النطق
به فلا يصح تحملهما
الشهادة اعتماداً على
الصوت من غير أن
يريا المطلق لجواز
اشتباه الاصوات
وان يبين اللفظ الزوج
من صريح أو كناية
ويقبل فيه شهادة
أبى المطلقة وابنها
شهادة حسبة ولو
تعارضت بيناتهما
وتحيز قدمت الاولى
لان معها زيادة علم
بسماع التعليق
(فصل فى الرجعة) *

*(فصل فى الرجعة) * أى فى بيان أحكامها وذكروا عقب الطلاق لانها تترتب عليه فى الجملة أى فيما اذا كان رجعيّاً وأصلها الاباحة وتعبر بها أحكام النكاح السابقة وهى الوجوب على من طلق أحدهما زوجته قبل أن يرفى لها ليلاتها والحرمة فيها اذا تترتب عليها عدم القسم أو عجز عن الانفاق والحرمة حيث سن الطلاق والتب حيث كان الطلاق بدعيّاً والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك أى فى العدة ان أرادوا أصلاً أى رجعة كما قال الشافعى رضى الله عنه وقوله تعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريحاً باحسان والرد والامساك مفسران بالرجعة وقوله صلى الله عليه وسلم أتانى جبريل فقال لى يا محمد راجع حفصة فانها صائمة قوامه وانها

زواجك في الجنة وأركانها ثلاثة مرتجع ومحل وصيغة والمراد بالمرتجع الزوج أو من يقوم مقامه من وكيل فيما إذا وكل إن راجع زوجته وولي فيما إذا جن من قد وقع عليه الطلاق وكان الصلاح في الرجعة وشروطه أهلية عقد النكاح بنفسه بأن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً وشرط في المحل كونه زوجة موطوءة وفي معنى الوطء استدخال المني المحترم معينة قابلة للحل المطلقة مجاناً لم يستوف عدد طلاقها وتكون الرجعة في العدة فخرج بالزوجة الأجنبية وبالوطوءة والمصلحة بها المطلقة قبل الوطء وما في معناه فلا تصح رجعتها لينتجها بالطلاق قبل الدخول وبالمعينة المهمة فلو طلق إحدى زوجتيه مبهمه ثم راجعها أو طلقهما جميعاً ثم راجع أحدهما مبهمه لم تصح الرجعة وبالقابلة للحل المرتدة فلا تصح رجعتها في حال ردتها لأن مقصود الرجعة الحل والردة تنافيه وكذا لو ارتد الزوج أو ارتد أمعاو بالمطلقة المفسوخ نكاحها فلا رجعة فيها وإنما تسترد بعقد جديد ومجاناً المطلقة بعوض فلا رجعة فيها أيضاً بل تحتاج إلى عقد جديد ولم يستوف عدد طلاقها المطلقة ثلاثاً فلا تحل له إلا بمحل كما تقدم وبني العدة ما إذا انقضت عدتها فلا تحل له إلا بعقد جديد وشرط في الصيغة لفظ يشعر بالمراد صريحاً كان أو كناية بشرط عدم التعليق ولو عيشتها وعدم التأقيت فلو قال راجعتك إن شئت فقالت شئت لم تصح الرجعة وكذا لو قال راجعتك شهراً ولا تصح بالنية من غير لفظ ولا بفعل كوطء خلافاً للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه نعم لو صدر ذلك من كفار واعتقدوه رجعة ثم ترفعوا اليأس وأسلموا أقر دنأهم ويقوم مقام اللفظ الكتابة مع النية وإشارة الآخر من المفهمة كسائر العقود وجميع هذه الأركان مع معظم الشروط تعلم من كلامه (قوله هي) أي الرجعة بفتح الراء وكسرها والاول أفصح وقوله لغة المرة أي حتى على الكسر ولا يخالفه قول ابن مالك وفعلة مرة بجلسه * وفعلة طهية بجلسه

هي لغة المرة من الرجوع وشرعاً رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة (صح رجوع مفارقة بطلاق دون أكثره) فهو ثلاث لحس وثنتان لعبد (مجاناً) بلا عوض (بعدوطه) أي في عدة وطء

لأن ذلك أغلبي لا كلي وقوله من الرجوع حال من المرة أي حال كون المرة كائنة من الرجوع سواء كان من الطلاق أو غيره فيكون المعنى اللغوي أعم من الشرعي (قوله وشرعاً) عطف على لغة (قوله رد المرأة) من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أي رد الزوج أو القائم مقامه المرأة (قوله إلى النكاح) أي الكامل والأفهي قبل الرد في نكاح لأن لها حكم الزوجة في النفقة ونحوها كالخوف الطلاق والظهار إلا أنه ناقص لعدم جواز التمتع بها (قوله من طلاق) متعلق برده وهو قيد أول خرج به وطء الشبهة والظهار والإيلافان استباحة الوطء فيها بعددز والمانع لا يسمى رجعة وقوله غير بائن قيد ثان خرج به البائن كالمطلقة بعوض والمطلقة ثلاثاً وقد تقدم حكمهما وقوله في العدة أي عدة الطلاق وهو متعلق برده خرج به ما إذا انقضت العدة فلا تحل له إلا بعقد جديد كما تقدم وقال بعضهم إن هذا لا يوضح لانها بعد ما تصير بائناً وفي التحفة والنهاية وغيرهما زيادة على وجه مخصوص بعد قوله في العدة ويشار به إلى شروط الرجعة المعبرة في صحتها وقد علمتها (قوله صح رجوع مفارقة) أي امرأة مفارقة أي فارقها زوجها وهو شروع في بيان شروط الرجعة وذكر منها ستة أن يكون الفراق بطلاق وأن لا يبلغ أكثره وأن يكون مجاناً وأن يكون بعد وطء وأن يكون قبل انقضاء العدة وأن يكون الرجوع بصيغة وبقي منها كون المطلقة قابلة للحل للراجع فلو أسلمت الكافرة واستمرت وراجعها في كفر لم يصح وكونها معينة كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله بطلاق) متعلق بمفارقة (قوله دون أكثره) الطرف متعلق بمحذوف صفة الطلاق أي طلاق لم يبلغ أكثره (قوله فهو) أي أكثر الطلاق وقوله ثلاث لحر أي ثلاث طلاقات بالنسبة للحر وقوله وثنتان لعبد أي وهو بالنسبة للعبد ثنتان (قوله مجاناً) حال من النكحة وهو طلاق وهو جائز عند بعضهم (قوله بلا عوض) بيان لمجاناً (قوله بعدوطه) متعلق بمفارقة أو بمحذوف صفة لطلاق (قوله أي في عدة وطء) أنظر هذا التفسير فإنه إن جعل تفسير مراد لقوله بعدوطه المتعلق بمفارقة أو بمحذوف صفة لطلاق لم تعلقه هو بهما أيضاً

(قبل انقضاء عدة) فلا
يصح رجوع مفارقة
بغير طلاق كفسخ ولا
مفارقة بدون ثلاث
مع عوض تكلم
ليبنونها ومفارقة
قبل وطء اذ لا عدة
عليها ولا من انقضت
عدتها لانها صارت
أجنبية ويصح تحديد
نكاحهن اباذن
جديد وولي وشهود
ومهر آخر ولا مفارقة
بالطلاق الثلاث فلا
يصح نكاحها الا بعد
التحليل وانما يصح
الرجوع (راجعتم)
أور رجعت (زوجتي
أو فلانة وان لم يقل
الى نكاحي أو الى
لكن يسن أن يزيد
أحدهما مع الصيغة
ويصح بردها الى
نكاحي وبامسكتها
واما عقد النكاح
عليها بايجاب وقبول
فكناية تحتاج الى
نية

فيصير التقدير مفارقة في اثناء العدة أو طلاق كائن في اثناء العدة وهو لا معنى له وان جعل قيد اثناء
متعلق رجوع كان مكر رابع قوله قبل انقضاء عدة اذ علمت ذلك فالصواب اسقاطه وتأخير عن
قوله قبل انقضاء عدة ويكون تفسير مرادله لان قوله قبل انقضاء صادق بما اذا قارنت الرجعة
الانقضاء كما في الجبرمي وفي هذه الحالة لا تصح الرجعة كإص عليه في التحفة فبتفسيره بما ذكر
تخرج هذه الحالة (قوله قبل انقضاء عدة) متعلق برجوع أي رجوع قبل انقضاء عدة أي قبل
تمام عدة الزوج فلو وطئت في عدته بشبهة وحلت منه فانها تنتقل اعدة الحمل من الشبهة وبعد ذلك
تكمل عدة الطلاق فلو راجعها في عدة الشبهة صح لكونها رجعة قبل تمام عدة ولكن لا يستتبع
راحته تقضها (قوله فلا يصح رجوع مفارقة الخ) شروع في أخذ محترقات القيود المارة
(قوله بغير طلاق) محترز قوله بطلاق وقوله كفسخ تمثيل للمفارقة بغير طلاق أي فلا تصح الرجعة
فيه لانه انما شرع لدفع الضرر فلا يليق به جواز الرجعة (قوله ولا مفارقة الخ) معطوف على
مفارقة بغير طلاق وقوله بدون ثلاث مع عوض محترز قوله عجائبا وقوله كحل تمثيل للمفارقة بالعوض
وقوله ليبنونها على عدم صحة الرجوع فيه أي وانما يصح ليبنونها بالعوض اذ هي تملك نفسها به
قوله ومفارقة قبل وطء معطوف أيضا على مفارقة بغير طلاق وهو محترز قوله بعد وطء وقوله اذ
لا عدة عليها على عدم صحة الرجعة أيضا أي فلا يصح الرجوع في المفارقة قبل وطء لانه لا عدة عليها
وشرط الرجعة ان تكون في عدة (قوله ولا من انقضت عدتها) الموصول واقع على مفارقة
ومعطوف على مفارقة بغير طلاق أيضا أي ولا يصح رجوع المفارقة التي انقضت عدتها وقوله لانها
صارت أجنبية على أي وانما يصح من انقضت عدتها لانها صارت أجنبية بانقضاء العدة (قوله
ويصح تحديد نكاحهن) أي المفارقة بالفسخ والمفارقة بعوض والمفارقة قبل وطء والمفارقة التي
انقضت عدتها (قوله باذن جديد) هذا في غير المفارقة قبل وطء اذا كانت بكرا أما هي فلا يشترط
اذن جديد منها (قوله ولا مفارقة بالطلاق الثلاث) معطوف أيضا على مفارقة بغير طلاق أيضا
وهو محترز قوله دون أكثره على سبيل اللف والنشر المشوش ولعله ارتكبه لكون الخ في غير
الآخيرة واحد بخلافه في الآخيرة فانه مخالف له كما بينه بقوله فلا يصح نكاحها أي المفارقة بالطلاق
الثلاث الا بعد التحليل أي بان تشكع زوجها آخر ويطلقها وتنقض عدتها (قوله اد وانما يصح الرجوع
راجعتم الخ) شروع في بيان الصيغة وقوله أور رجعت أي بتخفيف الجيم قال تعالى فان رجعت
الله (قوله زوجتي) تنازعه كل من راجعت ور جعت وقوله أو فلانة أي هو مخير بين أن يقول
زوجتي أو يقول فلانة ويذكر اسمها كقاطمة ومثله ما لو أتى بصغير المخاطبة كراجعتك وفي المغني
تنبيه لا يكفي مجرد راجعت أو ارتجعت أو نحو ذلك بل لابد من إضافة ذلك الى منظر كراجعت فلانة أو
مضمر كراجعتك أو مشار اليه كراجعت هذه اه (قوله وان لم يقل الخ) غاية في صحة الرجوع
راجعت الخ وهي للتعميم أي يصح بما ذكر ويكون صريحاً فيه سواء أضافه الى نفسه كالى نكاحي أو
الى تشديد التحية أم لا (قوله لكن يسن) استدراك من صحته بدون ذلك الموهوم أنه غير سنة أيضا
وقوله ان يزيد أحدهما أي وهو الى نكاحي أو الى تشديد الباء وقوله مع الصيغة أي صيغة الرجعة
بان يقول رجعت زوجتي الى نكاحي أو الى (قوله ويصح) أي الرجوع وقوله بردها الى نكاحي
أي أو الى وهو صريح أيضا لكن مع الإضافة المذكورة قال م لان الرد وحده المتبادر منه الى
الفهم ضد القبول فقد يفهم منه الرد الى أهلها بسبب الفراق فاشترط ذلك في صراحته خلافاً لمجمع اه
ومثله في التحفة (قوله وبامسكتها) أي ويصح بامسكتها وهو صريح ولا يشترط فيه الإضافة
لأن تنديب فيه خلافاً لما في الروضة من اشتراط ذلك فيه أيضا كارد (قوله وأما عقد النكاح الخ)
أي وأما برهان صورة عقد النكاح على الرجعية بايجاب وقبول فكناية رجعة وذلك بان يبتدى

ولها بالايجاب بان يقول له ز وجتك بنتي فيقول المرتجع قبلت نكاحها فاصدا الر جمعة وفي البحري
 فاذا جرى بينه وبين الولي عقد النكاح بايجاب وقبول فهو كناية في الر جمعة لان ما كان صريحا في شيء
 لا يكون صريحا في غيره كالطلاق والظهار فان نوى فيما اذا عقد على الر جمعة بايجاب وقبول
 الر جمعة حصلت والا فلا ولا يلزم المال الذي عقده اه وقوله يحتاج الى نية ظاهره ان الولي ينوي
 بقوله ز وجتك الارجاع والمرجع ينوي الارجاع والظهار ان الولي لا يشترط نية ذلك اذا لا فائدة
 فيها فليراجع (قوله ولا يصح تعليقه) أي صيغة الر جمعة ومثل التعليق التأقيت فهو لا يصح أيضا
 كراجعتك شهر او قوله كراجعتك الخ تتميل للتعليق وقوله ان شئت هو بكسر الهمزة والتاء فلو ضم
 التاء من شئت أفتح الهمزة من ان أو أبدلها بأباضحت الر جمعة لافرق بين النعوى وغيره وقيل يفرق
 بين النعوى وغيره وهو المعتمد اه بحري (قوله ولا يشترط الاشهاد عليها) أي على الر جمعة وهذا
 في الجديد لان الر جمعة في حكم استدامة النكاح ومن ثم لم يحتج لولي ولا لرضاها ولقوله تعالى وبوعولهن
 أحق بردهن في ذلك ونخيرانه صلى الله عليه وسلم قال لعمر مره فليراجعها ولم يذ كر فيها اشهاد وفي القديم
 يجب الاشهاد لظاهر آية وأشهدوا ذوى عدل منكم قال في المغني وأجاب الاول بحمل ذلك على
 الاستحباب كما في قوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم للامن من المجود وانما وجب الاشهاد على النكاح
 لاثبات الفراش وهو ثابت هنا (قوله فروع) أي ثلاثة الاول قوله يحرم الخ الثاني قوله وتصدق الخ
 الثالث قوله ولوا دعي ر جمعة الخ (قوله يحرم التمتع بر جمعة الخ) أي قبل الر جمعة لانها مفارقة
 كالبائن وأيضاً النكاح يبيحه فحرمه الطلاق لانه ضده قال سم وعدي الزواج من الكبار وطه
 الر جمعة قبل ارجاعها من معتقد تحريمه ثم قال وعدي هذا كبيرة اذا صدر من معتقد تحريمه غير
 بعيد الى آخر ما أطال في بيانه اه (قوله ولو بمجرد نظر) غاية لمقدرا أي يحرم التمتع بسائر التمتع
 ولو كان مجرد النظر سواء كان بشهوة أو غيرها (قوله ولا حدان وطئ) أي ولا حد على المطلق طلاقا
 رجعيان وطئها قبل الر جمعة وان اعتقد تحريمه وذلك للخلاف الشهير في اباحته وحصول الر جمعة به
 نعم يجب عليه لها بالوطء مهر المثل للشبهة ولوراجع بعده لان الر جمعة لا ترفع أثر الطلاق وتستأنف له
 عدة من تمام الوطء لكونه شبهة فاذا جلت منه أو كانت حاملا فله مراجعتها فيما لم تضع لوقوع
 عدة الحمل عن الجهتين واذا لم تحمل منه ولم تكن حاملا فله مراجعتها فيما بقي من عدة الطلاق دون
 ما زاد عليها من عدة وطء الشبهة فلو وطئها بعد مضي قرأين مثلا استأنفت للوطء ثلاثة أقراء ودخل
 فيها ما بقي من عدة الطلاق والقرء الاول من الثلاثة واقع عن العدتين فيراجع فيه والاخران
 متحصضان لعدة الوطء فلا رجعة فيهما (قوله بل يعزر) أي ان وطئ في شرح الروض ومثل
 الوطء سائر التمتع ويشترط في تعزيره أن يكون عالما بالحرمة معتقدا تحريمه عليه فان كان جاهلا
 أو معتقدا حله فلا يعزر لعذره (قوله وتصدق) أي الر جمعة وقوله في انقضاء العدة متعلق
 بتصدق وقوله بغير الاشهر متعلق بانقضاء وخرج به ما اذا ادعت انقضاءها بالاشهر وأذكر هو فانه
 يكون هو المصدق بيمينه وذلك لرجوع اختلافهما الى وقت الطلاق وهو يقبل قوله في أصله
 فكذا في وقته اذ من قبل في شيء قبل في صفة وقوله من اقراء أو وضع بيان لغير الاشهر وقوله اذا
 أمكن أي انقضاءها بما ادعته أما اذا لم يمكن لصغر أو يأس أو عقم أو قرب زمن فيصدق هو باليمين
 في الصغيرة على المعقد باليمين في الآيسة ونحوها واعلم انه يمكن انقضاءها بوضع للتام في الصورة
 الانسانية بستة أشهر عديدة وهي مائة وثمانون يوما ولخطتان لحظة للوطء ولخطبة للوضع من حين
 امكان اجتماعهما بعد النكاح ولمصوريهما عشرة وعشرين يوما ولخطتين ولمضغة بثمانين يوما ولخطتين
 ويمكن انقضاءها بأقراء لحررة طلقت في طهر سبقت بحيض باثنتين وثلاثين يوما ولخطتين لحظة للقرء
 الاول ولحظة للطعن في الحيضة الثالثة وذلك بان يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل

ولا يصح تعليقها
 كراجعتك ان شئت
 ولا يشترط الاشهاد
 عليها بل يسن
 * (فروع) * يحرم
 التمتع بر جمعة ولو
 بمجرد نظر ولا حدان
 وطئ بل يعزر
 وتصدق بيمينها في
 انقضاء العدة بغير
 الاشهر من اقراء
 أو وضع اذا

الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض وتطهر كذلك ثم تطعن في الحيض لحظة وفي حيض بسبعة وأربعين يوما ولحظة من حيضة رابعة بان يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة ويمكن انقضاءها بها غير حرة من أمة أو مبعضة طلقت في طهر سبق بحيض ستة عشر يوما ولحظتين بان يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة وفي حيض باحد وثلاثين يوما ولحظة بان يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر وتحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة فان جهلت انها طلقت في طهر أو حيض حمل أمرها على الحيض للشك في انقضاء العدة والاصل بقاؤها وخرج بقولنا سبق بحيض ما لو طلقت في طهر لم يسبقه حيض فاقل امكان انقضاء الاقراء للحرمة ثمانية وأربعون يوما ولحظة لان الطهر الذي طلقت فيه ليس بقرء لعدم احتواشه بين دمين ولغيرها اثنان وثلاثون يوما ولحظة واعلم ان اللحظة الاخيرة في جميع صور انقضاء العدة بالاقرء لتبين تمام القرء الاخير لا من العدة فلا رجعة فيها ويجوز للغير العدة عليها فها على المعتمد وان الطلاق في النفاس كهو في الحيض وسيصرح الشارح بمعظم ما ذكر في باب العدة وانما ذكرته هنا تحجيلا للغائبة (قوله وان أنكره) أي الانقضاء الذي ادعته وهو غاية لتصديقها فيه بيمينها (قوله أو خالفت عاداتها) أي في الحيض بان كانت عاداتها في كل شهر من حيضة فادعت انها حاضت في شهر من حيضة (قوله لان النساء الخ) علة لتصديقها بيمينها في ذلك ولو منع انكار الزوج له وقوله مؤتمنات على أرحامهن أي على ما فيها من حمل وغيره أي والمؤمن على شيء يصدق فيه (قوله ولو ادعى) أي المطلق طلاقا رجعيا وقوله رجعة مفعول ادعى وقوله في العدة متعلق برجعة أي ادعى انه راجعها في أثناء العدة (قوله وهي منقضية) الجملة حالية أي ادعى ذلك والحال انها قد انقضت والمراد انه ادعى بعد انقضاءها أنه قد راجعها في العدة وخرج به ما اذا ادعى رجعة في العدة وهي باقية فيصدق هولاء درته على انشائها وقوله ولم تنكح معطوف على الجملة الحالية قبله فيكون هو حالا أيضا أي ادعى ذلك والحال انها لم تنكح غيره وخرج به ما اذا نكحت غيره ثم ادعى انه راجعها في العدة فان لم يتم بينة فسمع دعواه لتخليفها فان أقرت غرمت له مهر مثل للحيولة ولا ينفسخ النكاح ثم ان مات الثاني أو طلقها رجعت للاول بلا عقد عمل باقرارها واستردت منه ما غرمت له وان اقام بينة بانه راجعها انفسخ نكاح الثاني (قوله فان اتفقا الخ) جواب لو أي ادعى ذلك ففيه تفصيل وهو انهما اتفقا الخ وقوله على وقت الانقضاء أي على الوت الذي تنقضي العدة فيه لولا الرجعة وقوله كيوم الجمعة مثال لوقت الانقضاء (قوله وقال) أي المطلق طلاقا رجعيا وقوله راجعت قبله أي قبل وقت الانقضاء الذي هو يوم الجمعة كيوم الخميس (قوله فقالت) أي الرجعية وقوله بل بعده أي بل راجعت بعده أي بعد وقت الانقضاء كيوم السبت (قوله خلقت انها لاتعلم انه راجع) أي قبل وقت الانقضاء الذي هو يوم الجمعة وانما خلقت على نفي العلم لان الرجعة فعل الغير وهو الزوج والحلف على فعل الغير انما يكون على نفي العلم فقط (قوله فتصدق) أي الرجعية بحلفها على نفي العلم (قوله لان الاصل الخ) علة لتصديقها وقوله قبله أي وقت الانقضاء (قوله فلو اتفقا الخ) الاولى أن يقولوا اتفقا كما في المنهاج عطف على اتفقا الاولى اذ هو من جملة التفصيل الذي صرح به آنفا وقوله كيوم الجمعة تمثيل لوقت الرجعة المتفق عليه (قوله وقالت) أي الرجعية وقوله انقضت أي العدة وقوله يوم الخميس أي وهو قبل يوم الرجعة وقوله وقال أي المطلق المذكور وقوله بل انقضت أي العدة وقوله يوم السبت أي الذي هو بعد يوم الرجعة (قوله صدق) أي المطلق المذكور أي فتصرح رجعته وقوله انها أي العدة وقوله ما انقضت يوم الخميس أي بل يوم السبت (قوله لاتفاقهما الخ) علة لتصديقها بيمينه وبقي ما اذا لم

أمكن وان أنكره الزوج أو خالفت عاداتها لان النساء مؤتمنات على أرحامهن ولو ادعى رجعة في العدة وهي منقضية ولم تنكح فان اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فقالت بل بعده خلقت انها لاتعلم انه راجع فتصدق لان الاصل عدم الرجعة قبله فلو اتفقا على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت يوم الخميس وقال بل انقضت يوم السبت صدق بيمينه أنها ما انقضت يوم الخميس لاتفاقهما على وقت الرجعة والاصل عدم انقضاء العدة

يتفق على شيء بل اقتصر هو على أن الرجعة سابقة واقتصر على أن الانقضاء سابق صدق بيمينه من سبق إلى القاضي فإن ادعى ما بان قالت انقضت عدتي مع قوله راجعتك صدقت هي لأن الانقضاء ما يعلم غالبه إلا منها وقوله والأصل الخ هذا من جهة العلة بل هو محطها وقوله قبله أي قبل وقت الرجعة (قوله ولو تزوج رجل مفارقتة) أي عقد رجل على مفارقتة بعد انقضاء العدة ومثله بالاولى ما لو راجعها في العدة وقوله ولو بخلع أي ولو كان الفراق بخلع وهذا بناء على الأصح أن الخلع ينقص عدد الطلاق فالخلع طلاق واحدة وتعود إليه إذا عقد عليها ببقية الطلاق أما على مقابله فلا طلاق حتى أنه تعود إليه ببقية (قوله ولو بعد ان نكحت الخ) أي ولو تزوج بها بعد نكاحها تزوجاً آخر (قوله ودخوله بها) بالجر عطف على المصدر المؤول من ان ونكحت أي تزوج بها بعد نكاحها آخر وبعد دخول الآخر بها (قوله عادت إليه) جواب لو وقوله ببقية أي فالزوج الآخر فيما إذا تزوجت لايهـ دم الطلاق قبل استيفاء عدده لأن عودها غير متوقف عليه فوجوده زعمه سواء بخلع أو ما إذا تزوجت على آخر بعد استيفاء عدد الطلاق فإنه يدمه وتعود له كالزوجة الجديدة وقوله فقط راجع للبقية أي عادت إليه بالبقية لا غير أي فلا تعود إليه بكل عدد الطلاق وقوله من ثنتين بيان للبقية وهذا فيما إذا طلقها واحدة وكان المطلق حراً وقوله أو واحدة وهذا فيما إذا طلقها ثنتين وكان المطلق كذلك أو واحدة وإن كان رقيقاً والله سبحانه وتعالى أعلم

قبله (ولو تزوج)
رجل (مفارقتة) ولو
بخلع (بدون ثلاث
ولو بعد) ان نكحت
(زوج آخر)
ودخوله بها (عادت)
إليه (ببقية) أي بقية
الثلاث فقط من
ثنتين أو واحدة
* (فصل) * الإيلاء
حلف زوج يتصور
وطؤه

* (فصل) * أي في بيان أحكام الإيلاء كالتمييز بين القيمة والطلاق وذكره بعد الرجعة لاهته للرجعية والأصل فيه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر وانما عدى فيها من وهو انما عدى بعلى يقال آلى على كذا لأنه ضمن معنى العدى كما أنه قال للذين يؤلون من بعدهن أنفسهم من نسائهم وهو حرام للإيذاء وهل هو صغيرة أو كبيرة خلاف فقيل أنه كبيرة كالظهار ولا يمتدأنه صغيرة وكان طلاقاً في الجاهلية فغير الشرع حكمه وخصه بالخلف على الامتناع من وطء الزوجة مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر وأركانها ستة حالف ومخوف به ومخوف عليه ومدة وصيغة وزوجة وشرط في الحالف أن يكون زوجاً مكلفاً مختاراً يتصور منه الجماع فلا يصح من غير الزوج كسبي ولا من غير مكاف إلا السكران ولا من مكره ولا ممن لا يتصور منه الجماع كجرب وأشل وشرط في المخوف به أن يكون واحداً من ثلاثة إما اسم من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته تعالى وإما تعليق طلاق أو عتق وإما التزام ما يلزم بالندرك صلالة وصوم وغيرهما من القرب وسياق حكم ما إذا حلف بواحد منها وشرط في المخوف عليه ترك وطء شرعي فلا إيلاء بخلفه على امتناعه من تمتعه به بغير وطء ولا من وطئه في دهرها أو في قبلها في نحو حبض أو أحرام وشرط في المدة أن تكون زائدة على أربعة أشهر ولو كانت أربعة أشهر أو قل فلا يكون إيلاء بل مجرد حلف وشرط في الصيغة لفظ يشهر بإيلاء وهو ما صرح كقوله والله لا أغيب حشقتي في فرجك ألا أطؤك ألا أحامعك ونحو ذلك وإما كناية كقوله والله لا أمسكك ألا أباضعك ألا أباشرك ألا آتيتك ونحو ذلك ثم إن الإيلاء المستكمل للشرط يرتفع حكمه بواحد من أربعة أمور بالوطء مدة الإيلاء والطلاق البائن وانقضاء مدة الحلف وموت بعض المخوف عليه من في قوله لا ربع من النساء والله لا أطؤك كن وجيع ما ذكر يعلم من كلامه (قوله الإيلاء حلف الخ) أي شرعاً وأما لغة فهو مطلق الحلف قال الشاعر

وأكذب ما يكون أبو المثنى * إذا آلى يميناً بالطلاق

وهو من آلى باليد يؤلى بالهمز إذا حلف ونزادفه اليمين والقسم ولذلك قرأ ابن عباس للذين يقسمون من نسائهم وقيل من الآلية بالتشديد وهي اليمين والجمع الإيلاء بالتخفيف كعطية وعطايا قال الشاعر

قليل الإيلاء يا حافظ ليمينه * فإن سبقت منه الآلية رت

وقوله زوج أي حراً كان أو رقيقاً وقوله يتصور وطؤه أي ويمكن طلاقه ليخرج به الصبي والمجنون

ونخرج بالاول المجهوب والاشل كما تقدم (قوله على امتناعه) متعلق بحلف وقوله من وطء الخ متعلق بامتناع وقوله زوجته أي التي يتصور وطؤها وذلك بأن يقول والله لا أطوك ومثله ما لو قال والله لا أجامعك فان قال أردت بالوطء بالقدم وبالحجم الاجتماع لم يقبل ظاهره ولا يدين باطنا فتجربى عليه أحكام الأيلاء ظاهره ولا يأثم باطنه انما الأيلاء لا يمتنع على الامتناع من الوطء في الفرج بل على الامتناع من الوطء بالقدم في الاولى والاجتماع في الثانية وقوله مطا قاصفة لمصدر محذوف أي امتناعا مطلقا أي غير مقيد بمدة وذلك كان يقول والله لا أطوك ويسكت ومثله الاطلاق ما لو أبدى كقوله والله لا أطوك أبدا (قوله أو فوق أربعة أشهر) معطوف على مطلقا أي أو امتناعا مقيدا بأكثر من أربعة أشهر وظاهره ولو بسا لا يسع الرفع إلى القاضي وهو معتد به وحجج وفائدة ذلك حيثئذ أنه يأثم انما الأيلاء وان لم يترتب عليه الرفع إلى القاضي واعتد زى وسم انه لا بد أن يكون فوق أربعة أشهر بما يمكن فيه الرفع إلى القاضي وعليه فلا يأثم فيما اذا كان الزائد على الأربعة أشهر لا يسع الرفع إلى القاضي انما الأيلاء وان كان يأثم انما الأيلاء انما لا يقطع طمعهما من الوطء تلك المدة ونخرج بقيد الفوقية على أربعة أشهر ما اذا قال والله لا أطوك أربعة أشهر فلا يكون موليا بل يكون طالقا لان المرأة تصبر على الزوج هذه المدة كما روى عن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه خرج ذات ليلة فسمع امرأة تنشد أبياتا وهي هذه

تطاول هذا الليل واسود حنانه * وأرقى ان لا خليل إلا عه
فوالله لولا الله انى أراقبه * لحرك من هذا السر بر جوانبه
مخافة ربي والحياء يصدني * وأكرم بعلى ان تنال مراتبه

فسأل عمر رضي الله عنه بعض بناته كم تصبر المرأة عن زوجها قالت أربعة أشهر ويعمل صبرها بعدها (قوله كان يقول الخ) أي بمثلين الاول للطلاق والثاني للقيد بفوق أربعة أشهر (قوله أو حتى يموت فلان) معطوف على فوق أربعة أشهر أي أو يقول لا أطوك حتى يموت فلان وهو يفهم أن الفوقية على الأربعة الأشهر تعتبر ولو في ظنه بان يغلب على ظنه بقاء ما علق به إلى تمام العدة كما مثال المذكور فان الموت مستبعد ظنا وان كان قريبا في الواقع (قوله فاذا مضت الخ) مرتب على محذوف تقديره ويمهل المولى وجوبا حرا كان أو رقيقا أربعة أشهر ولا فاذا مضت أربعة أشهر الخ ويقطع الولاء مانع من الوطء قام بها حسيبا كان كفتوز أو حبسها أو مرضها أو شرعا كصوم فرض فاذا زال المانع منها تستأنف مدة الأيلاء ولا يتطعه حيض أو نفاس ولا مانع قام به كجنونه ومرضه وقوله من الأيلاء الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من أربعة أشهر أي حال كونها مبتدأة من الأيلاء وهذا في غير الرجعية أما فيها فتبتدأ من وقت الرجعة فاذا طلقها طلاقا رجعيا ثم آلى منها لم تنسب المدة حتى تراجع وقوله بلاوطء متعلق بمضت أي مضت من غير وطء ونخرج به ما اذا وطئها في الأربعة الأشهر فيفعل الأيلاء ويلزمه كفارة اليمين في الحلف بالله تعالى ومثله الوطء في ذلك الطلاق البائن وموت بعض المحلوف عليهن لما تقدم ان هذه الأمور ترتفع حكم الأيلاء وعبارة الارشاد وشرحه فان تمت هذه الأربعة ولم يفعل الأيلاء بوطء أو غيره كزوال الملك عن القن المعلق عنه بالوطء طالبت الخ اه (قوله فلها مطالبتة) أي بالقاضي أي بان تطلب من القاضي أن يطلب منه ذلك ثم ان ظاهر العبارة انها تردد الطلب بين الغيبة والطلاق وهو المعتمد خلافا لما قال انها ترتب فقط طلب منه أولا الغيبة فان لم يفتى بطلب منه الطلاق وقوله بالغيبة بفتح الفاء وكسر هاء ما أخذه من فاء اذار جمع لر جوعه إلى الوطء الذي امتنع منه ومحلل مطالبتها بالغيبة اذا لم يقم به مانع شرعي كاحرام أو صوم واجب والا طالبتة بالطلاق فقط لحرمة الغيبة عليه حيثئذ فان كان المانع القائم به طبيعيا كخوف بظمر وعجز عن اقتضا بكرادعاه وحلف عليه طالبتة بغيبة اللسان بأن يقول اذا قدرت فنت فتسكتني

على امتناعه من وطء
زوجته مطلقا أو
فوق أربعة أشهر
كان يقول لا أطوك
أولا أطوك خمسة
أشهر أو حتى يموت
فلان فاذا مضت
أربعة أشهر من
الأيلاء بلاوطء فلها
مطالبته بالغيبة

بالوعد كما قال القائل قد صرت عندك كمنابذ زعة * ان فاته السقي أغثته المواعيد
ولا تطالبه بالوطء لانه عاجز عنه ويكفي منه ما يندفع به الاذى الذى حصل من اللسان ولو استعمل
للفيئة باللسان لم يجهل اذلا كلفة عليه في الوعد وقال في المنهج وشرحه ويعمل اذا استعمل يومافاقل
ليني عفيه لان مدة الايلاء مقدومة باربعة أشهر فلا يراذعها باكثر من مدة التمكن من الوطء عادة
كزوال نعاس وشبع وجوع وفراغ صيام اه (قوله وهى) أى الفيئة (قوله أو بالطلاق)
معطوف على بالفيئة أى أو مطالبة بالطلاق أى ان لم يفتى وذلك للآلية (قوله فان أبى) أى امتنع
من الفيئة ومن الطلاق وقوله طلق عليه القاضى أى بطريق النيابة عنه طلبة واحدة وذلك كأن
يقول أو قعت على فلانة عن فلان طلبة أو حكمت عليه في زوجته بطلقة فلوزاد عليها الغا الزائد وقد
نظم ذلك ابن رسلان في زبده فقال

حلفه أن لا يطأ في العسر * زوجته أو زائداعن شهر

أربعة فان مضت لها الطلب * بالوطء في فرج وتكفير وجب

أو بطلاقها فان أباهما * طلق فرد طلبة من حكما

(قوله وينعقد الايلاء بالحلف بالله تعالى) أى أو صفة من صفاته وذلك كأن يقول والله أو والرحمن
لا أطوك خمسة أشهر وقوله وبتعليق طلاق أو عتق أى على وطنها كأن يقول لها ان وطنتك فانت
طالق أو فعبدى حر وقوله أو التزام قرينة كأن يقول لله على صوم أو عتق أو ألف درهم ان وطنتك
(قوله واذا وطئ) أى في مدة الايلاء في القبل فخرج الدر واستدخل المني وقوله مختار اقيد للزوم
الكفارة أما الفيئة فتحصل بالوطء مكرها وكذا ناسيا أو جاهلا أو مجنونا أو وهى كذلك وباستدخالها
ذكره فلا مطالبة لها بعده ولا بحث ولا ينحل الايلاء ان بقي قدر مدته فان وطئ بعده عامدا عالما
مختارا انحل الايلاء وحنث أيضا اه شق (قوله بمطالبة) متعلق بوطئ وقوله أو دونها أى دون
مطالبة (قوله لزمته كفارة يمين) أى وهى عتق رقبة أو اطعام عشرة مساكين لكل مسكين
مد أو كسوتهم فان عجز عن ذلك فصيام ثلاثة أيام وهى واجبة عليه لحثه وأما المغفرة والرحمة في
فان فاؤا فان الله غفور رحيم فلما عصى به من الايلاء فلا ينفى ان الكفارة المستقرة وجوبها في كل
حنث (قوله ان حلف بالله) فان حلف بالترام قرينة تخير بين ما التزم وكفارة اليمين أو بتعليق نحو
طلاق وقع عليه لوجود المعلق عليه الذى هو الوطء والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) أى في بيان أحكام الظهار كلزوم الكفارة اذا صار عا ئدا و ذكر عقب الايلاء لكونه مثله
في التحريم وكونه كان طلاقا في الجاهلية لاربعة فيه وهو امة مأخوذة من الظهر بمعنى الاستعلام
فيه من استعلاء شئ على شئ آخر وشرعا تشبيه الزوج وزوجته غير البائز بانثى لم تكن حلاله وانما عبروا
بالظهار المأخوذة من الظهر ولم يعبروا بالبطان المأخوذة من البطن مثلا مع انه يصح التشبيه بالبطن
لان صيغة المتعارفة في الجاهلية ان يقول الرجل لزوجته أنت على كذا أى وحصوا الظهر لانه
موضع الر كوب والمرأة مركوب الزوج ففي قوله أنت على كذا أى كطهر أى كناية تلويحية عن الر كوب
فكانه قال أنت لا تركبين كما لا تركب الام والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى والذين ظاهرون
من نساءهم الآية وسبب نزولها ان أوس بن الصامت ظاهر من زوجته خولة بنت حكيم وكان قد عصى
فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لها حرمت عليه وقالت يا رسول الله انظر في أمرى معه
ففى لا أصبر عنه ومعى منه صدة صغار ان ضممتهم اليه ضاعوا وان ضممتهم الى جاعوا فقال لها حرمت
فكرر وكررت ثلاث مرات فلما أيست منه اشتدت الى الله تعالى وحديثها وفاقها فانزل الله قد
سمع الله قول التى تحب ذلك في زوجها الا آيات وقدم بها عمر بن الخطاب رضى الله عنه في خلافته
فاستوقفته زمانطاويلا وعظته وقالت له يا عمر قد كنت تدعى عميرا ثم قيل لك يا أمير المؤمنين فأتق

وهى الوطء أو باطلاق
فان أبى طلق عليه
القاضى وينعقد
الايلاء بالحلف بالله
تعالى وبتعليق
طلاق أو عتق
أو التزام قرينة
وطئ مختارا لمطالبة
أو دونها لزمته كفارة
يمين ان حلف بالله
(فصل)

الله يا عمر فانه من أيقن بالموت خاف العقوت ومن أيقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف بسمع كلامها فقيل له يا أمير المؤمنين أتقف لهذه العجوز هذا الوقوف فقال والله لو حبستني من أول النهار إلى آخره لازمت الصلاة المكتوبة أتدرون من هذه العجوز هي التي سمع الله قولها من فوق سبع سموات أسمع رب العالمين قولها ولا يسمعه عمر والنهار حرام من الكبائر لقوله تعالى فيه وأنهم ليقولون منكرا من القول وزورا ولأن فيه اقدا ما على حالة حكم الله تعالى وتبديله وهذا أخطر من كثير من الكبائر وقضيته الفكر لولا خلو الاعتقاد عن ذلك وأركانها أربعة مظاهر ومظاهر منها ومشبه به وصيغة وشروط في المظاهر كونه زوايا يصح طلاقه فلا يصح من غير زوج من أجنبي وإن نكح من ظاهر منها وسيد فلوقال لامته أنت على كظهر أمي لم يصح ولا يصح من صبي ومجنون ومكره لعدم صحة طلاقهم وشروط في المظاهر منها كونها زوجة ولو رجعية فلا يصح من أجنبية ولو مختلعة ولا من أمة مملوكة بخلاف الزوجة الأمة فيصح الظاهر منها وشروط في المشبه به أن يكون كل أنثى أو جزء أنثى محرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة لم تكن حلاله قبل كاهه وبنته وأخته من النسب ومرضعة أبيه أو أمه وزوجة أبيه التي نكحها قبل ولادته أو معها فيما يظهر وأخته من الرضاعة إن كانت ولادتها بعد رضاعه أو معها فيما يظهر فخرج بالأنثى الذكروا الخنثى لأن كلامهما ليس محلا للتمتع وبالمحرم أخت الزوج لأن تحريمها من جهة الجمع وزوجات النبي صلى الله عليه وسلم لأن تحريمهن ليس للحرمة بل لشرفه صلى الله عليه وسلم بقولنا لم تكن حلاله قبل زوجة أبيه التي نكحها بعد ولادته وأخته من الرضاعة التي كانت موجودة قبل رضاعه فلا يكون الدشيه بها ظاهرا لأنما كانت حلاله وانما طرأت تحريمها وشروط في الصيغة لفظ يشعر بظهار وفي معناه الكتابة وإشارة الآخرس المفهومة ثم هو ما صريح كانت أو أسك أو يدك أو فخذ ذلك من الاعضاء الظاهرة كظهر أمي أو كيدها أو رجليها أو أن لم يكن لها يد أو رجل أو فخذ ذلك من الاعضاء الظاهرة أيضا بخلاف الباطنة فبهماعلى المعتقد كالكبد والطحال والقلب وبخلاف ما لا بعد جراً كاللبن والريق وأما كناية كانت كأي أو كعينها أو غيرها مما يذكركم الكرامة كراسها فإن قصد الظهار كان ظهارا ولا فلا وجب ما ذكر يعلم من كلامه تصرحوا وتلويحاً (قوله انما يصح الظهار من يصح طلاقه) فلا يصح من لا يصح طلاقه كالصبي والمجنون والمكره كما تقدم أنفاً واعلم ان الظهار كان طلاقاً في الجاهلية كالأبلاء فغير الشرع حكمه إلى تحريم المظاهر منها بعد العود ولزوم الكفارة ففيه شبه باليمين من حيث لزوم الكفارة وشبه بالطلاق من حيث ترتب التحريم عليه ولذلك صح توقيته نظراً للاول وتعليقه نظراً للثاني فاذا قال ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي تكون مظاهراً منها بدخولها الدار ولو قال ان ظاهرت من ضربك فانت على كظهر أمي فاذا ظاهرت من الضربة صار مظاهراً منها عملاً بمقتضى التخييز والتعليق وتأقيته يكون بيوم أو بشهر أو غيرهما فلوقال أنت على كظهر أمي خمسة أشهر كان ظهاراً وأبلاء فتجربى عليه أحكامها ما قبل النظر للأبلاء تصبر عليه المرأة أربعة أشهر ثم تطالبه بالقيئة والطلاق فان وطئ زال حكم الأيلاء وصار عائد في الظهار بالوطء في المدة فيجب عليه التزاع حالاً ولا يجوز له وطؤها ثانياً حتى يكفر أو تنقضي المدة وكالمقيد بالزمان المقيد بالمكان كان قال أنت على كظهر أمي في مكان كذا فيصير عائد بالوطء فيه فيجب عليه التزاع حالاً ولا يجوز له وطؤها ثانياً في هذا المكان حتى يدفر (قوله وهو) أي الظهار وقوله ان يقول الخ وهذا باعتبار صورته الأصلية الكثيرة الغالبة والافتل القول الكتابة وإشارة الآخرس المفهومة كما تقدم (قوله أنت) أي أو رأسك أو يدك وفخذ ذلك من كل عضو ظاهر وقوله كظهر أمي أي أو بطنها أو عينها أو يدها أو رجليها كما تقدم وقوله ولو يدون على أي ان الظهار هو قول ما ذكر سواء زاد لفظ على بعد أنت أو لم يزد كما مثل الذي ذكره (قوله وقوله) أي الزوج وقوله أنت كأي أو كعينها أو

انما يصح الظهار من
يصح طلاقه وهو
أن يقول لزوجته
أنت كظهر أمي ولو
بدون على وقوله أنت
كأي

دأسها محاذ كرامة وقوله كناية أى فان قصد به الظهار كان ظهارا والا فلا (قوله وكلام محرم) أى ينسب أو رضاع أو مصاهرة فاذا قال أنت على كظهر أختي من النسب أو من الرضاع أو كظهر (٣) أم زوجتي كان ظهارا (قوله لم يطرأ تحريمها) الجملة صفة لمحرم أى محرم لم يطرأ تحريمها على المظاهر وخرج به من طرأ تحريمها عليه كزوجة ابنه وأم زوجته وزوجة أميه بعد ولادته فان هؤلاء كن حلالا والتحريم فيهن طارئ فلو شبه زوجته بواحدة منهن لم يكن مظاهرا منها كما تقدم (قوله وتلزمه كفارة ظهار) أى وهى عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب فان عجز فصيام شهرين متتابعين فان عجز فإطعام ستين مسكينا لكل مسكين مد طعام نفسي مرتبة ابتداء وانتهاء بخلاف كفارة اليمين فانها مخيرة ابتداء مرتبة ابتداء لانه يخير ابتداء بين الاطعام والكسوة والاعتاق فان لم يقدر على هذه الحصال صام ثلاثة أيام ومثل كفارة الظهار كفارة جوع نهار رمضان ومثلها أيضا كفارة القتل الا أنها الاطعام فيها اقتصار على الوارد وقوله بالعود الباء سببية متعلقة بتلزم أى تلزمه الكفارة بسبب العود ولو طلقتها بعد فلا تسقط عنه الكفارة بعد العود بالطلاق بعده ومثل الطلاق غيره من أنواع الفرقة وذلك لاستقرارها بالامساك بعد الظهار زمن واسع الفرقة ولم يقارن وظاهر عبارته وجوب الكفارة بالعود فقط وهو أحد وجه ثلاثة لانها وجوبها بالظهار والعود شرط ثالثها وجوبها مامعا وهو المعتمد الموافق لترجيحهم ان كفارة اليمين وجبت باليمين والخث جميعا وينبني على ذلك انه على الاخبار يجوز تقديمها على العود لانها حينئذ لها سببان فيجوز تقديمها على أحد السببين وعلى الاولين لا يجوز تقديمها على العود لانها سببا وشرطا على الثاني وسببا فقط على الاول وعلى جواز تقديمها عليه على الآخر ان كانت بغير الصوم فان كنت به فلا يجوز تقديمها عليه لانه عبادة بدنية والعبادة البدنية لا تقدم على وقتها (قوله وهو) أى العود وقوله ان يمسكها منا يمكن فراقها فيه أى يسكت عن طلاقها بقدر نقطة بما يقع به فراقها كطلقتك وأنت طالق ولو جازها لا وناسيا وانما سمي الامساك المذكور عودا لانه عاد لما قاله أى خالفه ونقضه يقال قال فلان قولا وعادله أوفيه أى نقضه وخالفه وذلك لان قوله أنت على كظهر أختي يقتضى ان لا يمسكها زوجة بعد فاذا أمسكها زوجة بعد فقد عادى قوله ومحل كون الامساك المذكور يكون عودا في الظهار غير المؤقت وغير المقيّد مكان وفي غير الرجعية أما في الاول والثاني فلا يصير عائدا الا بالوطء في الوقت أو في المكان وأما في الثالث فلا يصير عائدا الا بالرجعة وقد نظم ابن رسلان في زبده حاصل مسائل الظهار فقال

قول مكلف ولومن ذى * لعرسه أنت كظهر أختي
أو فحواه فان يكن لا يعقب * طلاقها فعائد يجتنب
الوطء كالحائض حتى كفرا * بالعتق ينوى الغرض عما ظاهرا
رقبة مؤمنة بالله جل * سليمة عما يخل بالعمل
ان لم يجد يصوم شهرين على * تتابع الا لعذر حصلا
وعاجز ستين مدا مسكا * ستين مسكينا كفطرة حتى

والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في العدة) * أى في بيان أحكامها ككونها تفصل بوضع الحمل أو بالاقرء أو بالاشهر وانما آخر الكلام عليها الى هنا لترتيبها غا الباع على الطلاق وانما قدم الكلام على الايلاء والظهار عليها لانها كانتا طلاقا في اجمالية وطلاقا في تعلق بهما والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع وهى من حيث الجملة معلومة من الدين بالضرورة كما هو ظاهر وقولهم لا يكر جاحدا لانها غير ضرورية ينبني جله على بعض تفاصيلها وانما كررت الاقرء المحقق بها الاشهر مع حصول البراءة بواحد

كناية وكلام محرم لم يطرأ تحريمها وتلزمه كفارة ظهار بالعود وهو ان يمسكها زمنا يمكن فراقها فيه * (فصل في العدة)

استظهر أراى طلبة الطهور ما شرعت لاجله وهو براءة الرحم واكتفى بهما مع أنها لا تنقيد تنقن البراءة لان الحامل قد تحيض لكونه نادر او هي من الشرائع القديمة (قوله هي مأخوذة من العدد) أى لغة كما يفيد مقابله الا فى وقيل هي لغة اسم مصدر لا اعتد والمصدر الاعتداد (قوله لا شتمال) أى العدة بالمعنى الشرعى فهو بيان لحكمة تسمية المعنى الشرعى بها فيكون تعليلا للحدوف أى وانما سميت المدة التي تترىص فيها المرأة بالعدة التي هي مأخوذة من العدد لا شتمال تلك المدة على عدد أقرأ أو أشهر ولو أخر هذا التعليل عن المعنى الشرعى وزاد وسميت بذلك لكان أولى وأوضح (قوله غالبا) راجع لقوله على عدد أى ان اشتغالها على عدد هو فى الغالب واحترز به عن وضع الحمل فانه لا عدد فى صورته وعن عدة الامة بشهر ونصف (قوله وهي) أى العدة وقوله شرعا أى فى الشرع (قوله مدة تترىص فيها المرأة) أى تنتظر وتمنع نفسها عن النكاح فى تلك المدة وشملت المرأة الحرة والامة وخرج به الرجل فلا عدة عليه قالوا فى حالاتين الاولى ما اذا كان معه امرأة وطلقها رجعا وأراد التزوج بمن لا يجوز جمعها معها كاختها الثانية ما اذا كان معه أربع زوجات وطلق واحدة منهن رجعا وأراد التزوج بخامسة فلا يجوز له ذلك فى الحالتين المذكورتين إلا بعد انقضاء العدة وفى كون العدة واجبة على الرجل فهم ما نظر بل غاية ما فيه أنه يترىص بلاتزوج حتى تنقضي العدة الواجبة على المرأة (قوله لمعرفة الخ) علة الترىص أى تترىص فى تلك المدة لاجل معرفة براءة زوجها من الحمل وهذا بالنسبة لغير الصغيرة والآيسة والمراد بالمعرفة ما يشمل الظن اذا ما عدا وضع الحمل يدل عليها ظنا والرحم جلدة معلقة فى فرج المرأة فها كالكيس يجمع فيها منى الرجل ومنى المرأة فيتعلق منهما الولد (قوله أولته بعد) معطوف على معرفة الخ فهو علة ثانية للترىص أى أو تترىص فى تلك المدة لاجل التعبد وهذا بالنسبة للصغيرة والآيسة وهو المذهب فى العدة بدليل عدم الاكتفاء بقره واحد مع حصول البراءة به وبدليل وجوب عدة الوفاة وان لم يدخل بها قال فى الخفة وقول الزركشى لا يقال فيها أى فى العدة تعبد لانها ليست من العبادات المحضة عجيب اه (قوله وهو) أى التعبد وقوله اصطلاحا أى فى اصطلاح الفقهاء وقوله مالا يعقل معناه أى أمر لا تدرك حكمته بل الشارع تعبدنا به ثم ان فى جعل ما خبر عن التعبد مساحة اذا الامر الواقع عليه لفظ ما بمعنى التعبد به فهو وليس عين التعبد وقوله عبادة كان أى كالصلاة وقوله أو غيرها كالعدة فى بعض أحوالها (قوله أو لتفجعها) معطوف على لمعرفة الخ فهو علة ثالثة للترىص أى أو تترىص لتفجعها أى توجعها ونحزنها يقال فجعت المصيبة أى أوجعته وفى الجبرمى وقد يجمع التعبد مع التفجع فى فرقة الموت عن لا يولد له أو كانت قبل الدخول وقد يجمع براءة الرحم مع التفجع فيمن يولد له فى فرقة الموت وقد يجمع الثلاثة كما فى هذا المثال لان العدة فيها نوع من التعبد دائما واجتماع الاقسام بعضها مع بعض مأخوذة من ذكر أولانها مانعة خلو فتجوز الجمع اه وقوله على زوج مات متعلق بتفجع أى لتفجعها على فراق زوج بالموت (قوله وشرعت) أى العدة وقوله صوتنا الخ فيه أنه لا يشمل نحو الصغيرة وغير المدخول بها فى عدة الوفاة وأجيب بأنه حكمته وهى لا يلزم اطرادها وقوله عن الاختلاط فيه أن الرحم اذا دخله منى الرجل انسدفه فلا يقبل منيا آخر فلا يتصور اختلاط وأجيب بان المراد به الاشتباه (قوله تجب عدة لفرقة زوج حى) سياق مقابله فى قوله وتجب لوفاة زوج وفى الجبرمى ومثل فرقة الحياة منخه حيوانا ومثل فرقة الموت منخه جادا اه (قوله بطلاق الخ) الباء سببية متعلق بفرقة أى فرقة حاصلة بسبب طلاق (قوله أو فسخ نكاح) أى بعيه أو عيبها ومثل الفسخ الانفساخ بامان أو رضاع أو غيره كرده (قوله حاضر الخ) يحتمل جعله بدلا من زوج فيكون تعميما فيه ويحتمل أن يكون مضافا اليه لفظ نكاح وقوله مدة طويلة متعلق بغائب أى غائب مدة طويلة وفى التقيد به نظر لانه على الاحتمال الاول يكون قوله حاضر أو غائب مرتب باكمل من الطلاق أو من

هى مأخوذة من العدد لا شتمالها على عدد أقرأ أو أشهر غالبا وهى شرعا مدة تترىص فيها المرأة لمعرفة براءة زوجها من الحمل أولته بعد وهو اصطلاحا مالا يعقل معناه عبادة كان أو غيرها أولته فجعا على زوج مات وشرعت أصالة صوتا للنسب عن الاختلاط تجب عدة لفرقة زوج حى بطلاق أو فسخ نكاح حاضر أو غائب مدة

الفسخ في النسبة لا لافرق بين أن يكون المطلق غائباً مدة طويلة أو قصيرة ومثله بالنسبة للفسخ ولا يرد عليه ما سياتي في باب النفقات من أن كثيرين اختاروا في غائب تعذر تحصيل النفقة منه الفسخ لأنه لا يلزم من التعذر المذكور أن تكون المدة طويلة وعلى الاحتسالي الثاني يكون قوله حاضراً أو غائب مرتبطاً بالفسخ فقط ولا فرق فيه أيضاً بين أن يكون الذي يفسخ غائباً مدة طويلة أو قصيرة ولا يرد عليه ما سياتي أيضاً لما تقدم أنفاً فتنبيهه (قوله وطئ) الجملة صفة ثانية لزوجة من الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد أي يشترط في ثبوت العدة وطء الزوج لها ولا بد أن يكون الواطئ ممن يمكن وطؤه كصبي تهيأ له وأن تسكون ممن يمكن وطؤها ومثل الوطء ادخال منيه المحترم حال خروجه وحال دخوله على ما عتده ابن حجر وحال خروجه فقط وإن لم يكن محترماً حال دخوله على ما عتده م ر وذلك كما إذا احتلم الزوج وأخذت الزوجة منيه وأدخلته فرجها طائفة أنه منى أجنبي فإن هذا محترم حال الخروج وغير محترم حال الدخول وتجب به العدة إذا طلقت الزوجة بعده وقبل الوطء على مذهب الثاني دون الأول لأنه اعتبر أن يكون محترماً في الحالين وفي سم ولو وطئ زوجته طائفاً أنها أجنبية وجبت العدة بلا إشكال بل لو استدخلت هذا المأزوجة أخرى وجبت العدة فيما يظهر اهـ وقوله في قبل أو دبر تعميم في الوطء (قوله بخلاف ما إذا لم يكن وطئ) أي ولم تدخل منيه المحترم أي فلا عدة عليها وإن وجدت خلوة وذلك لقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها (قوله وإن تبين براءة رحم) غاية في وجوب العدة على الموطوءة أي تجب العدة عليها وإن تبين ذلك وذلك لأن العدة إنما وجبت لعدم الأدلة ولأن الغلب فيها جهة التباعد كما تقدم (قوله كما في صغيرة وصغير) تمثيل للتيقن براءة رحمها وكون الزوج صغيراً ليس بقيد في تيقن براءة رحمها بل متى كانت صغيرة تيقن ذلك ولو كان كبيراً (قوله ولو طء الخ) معطوف على لفرقه أي وتجب عدة لوطء حصل مع شبهة كائنة في حله (قوله كما في نكاح فاسد) أي كما في وطئه بنكاح فاسد فإن الوطء بالنكاح المذكور شبهة (قوله وهو) أي وطء الشبهة وقوله كل ما لم يوجب حداً على الواطئ أي وإن أوجبته على الموطوءة كما لو زنى المراهق ببالة أو المجنون بعاقلة قتلها العدة لا احترام الماء (قوله لا يستمتع) أي الزوج وقوله بموطوءة شبهة أي زوجته التي وطئت بشبهة وقوله مطلقاً أي استمتاعاً مطلقاً كان أو غيره (قوله حـ لا كانت) أي سواء كانت عدة الشبهة بالجمل أو بغيره من الأقراء والأشهر (قوله حتى تنقضي الخ) غاية في النفي أي لا يستمتع بها إلى أن تنقضي عدتها بوضع الحمل أو غيره فإذا انقضت عدتها بذلك جاز له الاستمتاع بها (قوله لا اختلال النكاح الخ) علة لعدم الاستمتاع أي لا يستمتع بها لأنه قد اختل نكاحه بسبب تعلق حق الغير بها وذلك الحق هو العدة لوطء الشبهة (قوله قال شيخنا ومنه) أي ومن التعليل المذكور وهو اختلال النكاح بما ذكره كتب ع ش على قول م ر ومنه يؤخذ حرمة نظراً منه هذا بخلاف ما مرله قبيل الخطبة من جواز النظر لماعدا ما بين السرقة والركبة من المعتدة عن شبهة وعبارته ونخرج بالتالي فحل زوجته المعتدة عن شبهة ونحو أمة محوسية فلا يحل له إلا نظراً ما عدا ما بين السرقة والركبة اهـ ويمكن الجواب بأن الغرض مما ذكره هنا مجرد بيان أنه يؤخذ من عبارة المصنف ولا يلزم من ذلك اعتماده فليراجع وليتأمل على أنه قد يمنع أخذ ذلك من المتن لأن النظر بلا شهوة لا يعد تمتعاً وهذا بناء على أن الضمير منه راجع للمتن أما أن جعل راجعاً لقول الشارح لا اختلال النكاح الخ لم يبعد الأخذ اهـ وقوله لم يبعد الأخذ فيه أن الأشكال وهو المخالفة المذكورة لا يرتفع بذلك وقوله والخلوة بها بالرفع عطف على النظر أي ويجرم الخلوة بها (قوله وإنما يجب لما ذكر) أي لفرقة زوج حي ولو طء شبهة وهو دخول على المتن (قوله بثلاثة قروء) الباء للتصوير متعلق بعدة أي تجب عدة مصورة بثلاثة قروء أي وإن طالت أو استجملت الحيض بدواء

طويلة (وطئ) في
قبل أو دبر بخلاف
ما إذا لم يكن وطئ
وإن وجدت خلوة
(وإن تبين براءة رحم)
كما في صغيرة وصغير
(ولو طء) حصل مع
(شبهة) في حله كما في
نكاح فاسد وهو كل
ما لم يوجب حداً على
الواطئ (فرع)*
لا يستمتع بموطوءة
بشبهة مطلقاً ما دامت
في عدة شبهة حـ لا
كانت أو غيره حتى
تنقضي بوضع أو غيره
لاختلال النكاح
بتعلق حق الغير قال
شيخنا ومنه يؤخذ
أنه يجرم عليه نظرها
ولو بلا شهوة والخلوة
بها وإنما يجب لما ذكر
عدة (بثلاثة قروء)

أو اختلفت عاداتها فيه أو كانت حاملا من زنا لان جل الزنا لا حرمته له ولو جهل - ل الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج بان ولدت لاكثر من أربع سنين من وقت امكان وطء الزوج لها جل على أنه من زمان حيث صحته نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها وعلى أنه من شبهة من حيث عدم عقوبتها بسببه فان أتت به للامكان منه لحقه ولم ينتف عنه الابلعان ولو أقرت بانها من ذوات الاقراء ثم كذبت نفسها وزعمت أنها من ذوات الاشهر لم يقبل لان قولها الاول يتضمن أن عدتها لا تنقضي بالاشهر فلا يقبل رجوعها فيه بخلاف ما لو قالت لا أحيض زمن الرضاع ثم كذبت نفسها وقالت أحيض زمنه فيقبل أفاده م (قوله والقراء الخ) اعلم أنه اختلف في القرء قليل انه مشترك بين الحيض والطمهر وقيل حقيقة في الطهر مجاز في الحيض وقيل عكسه ولكن المراد به هنا أي في العدة الطهر كما روى عن عمرو بن وعائشة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ولقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أي في الوقت الذي يشرع فيه في العدة وهو زمن الطهر لان الطلاق في الحيض حرام ولا يصح ارادته هنا والالكا مامورين بالحرام والاحتراز بقوله هنا عن الاستبراء فان المراد به الحيض ومن استعمله فيه ما في خبر النسائي تترك الصلاة أيام اقراء ثم ادقوله طهر بين دمي حيضتين اضافة دمي الى ما بعده من اضافة الاعم للاخص فهي للبيان أي طهر كائن بين دمين هما حيضتان وقوله أو حيض ونفاس أي أو كائن طهرها بين دمي حيض ونفاس ويتصور عد الطهر قرأ بينهما بما اذا طلقتها زوجها وهي حامل من زنا أو وطء شبهة وكانت تحيض في جملها فحاضت ثم طهرت ثم نفست فحسب هذا الطهر قرأ لأنه بين حيض ونفاس ومثل الطهر بين ما ذكر الطهر الكائن بين نفاسين كان طلقت حاملا من زنا أو من وطء شبهة ثم وضعت فشرعت في عدة الطلاق ثم جلت من زنا فحسب الطهر بين النفاسين قرأ ثم تأتي بعد الوضع الثاني بقرآن آخرين ان لم يتقدم طهرها الذي طلقت فيه حيض ولا نفاس والا فبقراءة واحد (قوله فلو طلق الخ) مفرغ على كون القرء هو الطهر الكائن بين حيضتين الخ أي فلو لم يكن بين ذلك كائن طلق من لم تحض أولا أي من لم يسبق منها حيض ومثله من لم تنفس كذلك وقوله ثم حاضت أي بعد الطلاق أي أو نفست (قوله لم يحسب الزمن الذي طلق فيه قرأ) أي لم يعد قرأ وقوله اذ لم الخ عليه لعدم حسابه قرأ (قوله بل لا بد الخ) اضرب انتقالي وقوله بعد الحيضة الخ الظرف متعلق بمحذوف صفة لثلاثة أي ثلاثة اطهار واقعة بعد الحيضة وقوله المتصلة بالطلاق أي بالطهر الذي طلق فيه (قوله وبحسب بقية الطهر طهر في غيرها) أي غير من لم تحض أولا وهي التي حاضت لان نفى النفي اثبات يعني اذا طلقت في طهر مسبق فحيض ولو قل بحسب قرأ كما سيذكره في باقي قوله فن طلقت طاهرا الخ (قوله ونجب العدة بثلاثة اقراء) الاولى اسقاطه لانه يغني عنه قوله سابقا في الدخول على بثلاثة قراء وانما يجب لما ذكره عدة وليس هناك طول عهد حتى يقال انه أعاده لطوله كما هو مادة المؤلفين (قوله على حرة تحيض) متعلق بتجب (قوله لقوله تعالى الخ) دليل على وجوب العدة عليها (قوله والمطلقات يتر بصن) أي ينتظرن ويبعدن بانفسهن عن النكاح ثلاثة قراء أي اطهار (قوله فن طلقت طاهرا) لا يخفك أن هذا مفرغ على تفسير القرء بانه الطهر بين الحيضتين وان قوله المسار وبحسب بقية الطهر الخ مفرغ عليه أيضا وهذا يؤدي مؤدى ذلك ويزيد عليه فكل المسالمة والاخصر أن يقدم هذا بحسب المفرغ عليه ثم يعطف عليه قوله المسار فلو طلق أو يجعل قوله فلو طلق باقيا في محله ويقدم هذا أيضا ويجعله معطوفا عليه وعلى الحالتين يحذف قوله وبحسب الخ فتنبه (قوله وقد بقي الخ) الجملة حالية أي طلقت والحال أنه بقي من طهرها لحظة (قوله انقضت عدتها الخ) جواب من (قوله لا طلاق القرء على أقل لحظة) أي فيصدق على القرء أن مع بعض القرء ثلاثة قراء كما صدق على الشهرين مع بعض الثالث أشهر في قوله تعالى الخ أشهر معلومات (قوله وان وطئ فيه) غاية في اطلاق القرء على أقل لحظة (قوله أو حائضا) عطف على طاهرا (قوله وان لم يبق الخ)

والقرء هنا طهر بين دمي حيضتين أو حيض ونفاس فلو طلق من لم تحض أولا ثم حاضت لم يحسب الزمن الذي طلق فيه قرأ لم يكن بين دمين بل لا بد من ثلاثة اطهار بعد الحيضة المتصلة بالطلاق وبحسب بقية الطهر طهر في غيرها ونجب العدة بثلاثة اقراء (على حرة تحيض) لقوله تعالى والمطلقات يتر بصن بانفسهن ثلاثة قراء فن طلقت طاهرا وقد بقي من الطهر لحظة انقضت عدتها بالطمع في الحيضة الثالثة لا طلاق القرء على أقل لحظة من الطهر وان وطئ فيه أو حائضا وان لم يبق من زمن الحيض الا

غاية مما بعده فكان الاولى تأخير عنه (قوله فتتقضي عدتها الخ) أي ولا يحسب الحيض الذي طلقت فيه قرأ (قوله وزمن الطعن في الحيضة) أي الثالثة فيما اذا طلقت طاهرا أو الرابعة فيما اذا طلقت حائضا وقوله ليس من العدة خبر المتدا الذي هو لفظ زمن (قوله بل يتبين به) أي زمن الطعن في الحيضة وقوله انقضاؤها أن بالاقراء السابقة عليه * (تذنيه) * سكت المؤلف عما اذا طلقت وهي ذات نفاس وظاهر كلام الروضة في باب الحيض أنه لا يحسب من العدة فلا بد من ثلاثة اقراء بعد النفاس كذا في المغني وعش وسكت أيضا عن عدة المستحاضة وحاصله أن عدة المستحاضة غير المتغيرة حرة كانت أو أمية بأقراءها المردودة هي اليها حيضا وطهرا فتردم عدة لعادتها فيهما وعمرة لتمييزها كذلك ومبتدأة ليوم وليلة في الحيض وتسع وعشرين في الطهر فعدتها تسعون يوما من ابتداء دمها ان كانت حرة لا شتمال كل شهر على حيض وطهر غالبا وعدة المتغيرة الحرة ثلاثة أشهر هلالية لا شتمال كل شهر على حيض وطهر هذا اذا طلقت في أول الشهر كان علق الطلاق به أما لو طلقت في أثنائه فان بقي منه ما يسع حيضا وطهرا بان يكون ستة عشر يوما فاكثر حسب قرأ الاشتغال على حيض وطهر لا محالة فتكمل بعده شهرين هلاليين وان بقي منه خمسة عشر يوما فقل لم يحسب قرأ لاحتمال انه حيض فتعد بعده بثلاثة أشهر أما الرقيقة فقال البازي نعمت بشهر ونصف وقال البلقيني هذا قد يتخرج على ان الأشهر أصل في حقها وليس بمعدة فالفتوى على انها اذا طلقت أول الشهر اعتدت بشهرين أو وقدي بق أكثره فيباقيه والثاني أو دون أكثره فبشهرين بعد تلك البقية وهما هذا هو المعتمد (قوله وتجب عدة بثلاثة أشهر الخ) أي لقوله تعالى واللاتي يشن من الحيض من نسائك ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن أي فعدتهن ثلاثة أشهر فخذف المتدا والخبر من الثاني لدلالة الاول عليه وقوله هلالية أي لا عدة وقوله ما لم تطلق أثناء شهر قيد لكونها هلالية أي ان محل كونها هلالية اذا لم تطلق أثناء شهر بان طلقت أوله (قوله واللاتي الخ) أي واللاتي لم تطلق الخ بان طلقت أثناء شهر تم الاول المنكسر من الشهر الرابع ثلاثين يوما سواء كان المنكسر ناقصا أو تاما (قوله ان لم تحض) أي لصغر أوله أو جبهلة منعتها رؤية الدم أي ولم تبلغ سن اليأس لئلا يتكرر مع ما بعده (قوله أو حاضت أولا) أي أو رأت الحيض قبل اليأس (قوله ثم انقطع) أي الحيض (قوله ويشت من الحيض) أي من عوده عليها (قوله ببلوغها الخ) الباء لتصور اليأس أي ان اليأس مصور ببلوغها الخ وقوله الى سن الى زائدة أو أصلية ويضمن العامل وهو بلوغ معنى وصول وقوله تبأس فيه النساء أي كل النساء في كل الأزمنة باعتبار ما يبلغنا خبره ويعرف قيل المعتمد في اليأس بأس عشرتها أي نساء أقاربها من الابوين الاقرب اليها فالأقرب لتقاربهن طبعاً وخلقا (قوله وهو) أي سن اليأس وقوله اثنتان وستون سنة الخ عبارة لأنها وحده باعتبار ما بلغهم بانثنتين وستين سنة وفيه أقوال أخر أقصاها خمس وثمانون سنة وأدناها خمسون أه وفي شرح الروض ولا يبالى بطول مدة الانتظار احتياطاً وطلباً لليقين أه (قوله ولو حاضت الخ) المقام للتفريق فالاولى التعبير بالغاء بدل الواو وقوله من لم تحض قط سيأتي محترزه وهو الآيسة وقوله في أثناء الخ متعلق بحاضت قوله اعتدت بالاطهار أي استأنفت العدة بالاطهار ارجاعاً وذلك لانها الاصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدنها فتتقل اليها كالتيمم اذا وجد الماء في أثناء التيمم قال في المغني ولا يحسب ما بقي من الطهر قرأ أه (قوله أو بعدها) معطوف على في أثناء الخ أي أو حاضت بعد العدة بالأشهر وقوله لم تستأنف العدة بالاطهار أي لان حيضها حينئذ لا يمنع صدق القول بأنها عند اعتدادها بالأشهر من اللاتي لم يحضن (قوله بخلاف الآيسة) هذا محترزه وقوله من لم تحض قط أي بخلاف الآيسة اذا حاضت فان فيها تفصيلا حاصلا انها اذا حاضت في أثناء الأشهر الثلاثة وجبت الاقراء لانها الاصل ولم يتم البطل ويحسب ما مضى قرأ لا حواشه بدمين فتضم اليه قرأين واذا

لحظة فتتقضي عدتها
بالطعن في الحيضة
الرابعة وزمن الطعن
في الحيضة ليس من
العدة بل يتبين به
انقضاؤها (و) تجب
عدة (بثلاثة أشهر)
هلالية ما لم تطلق
أثناء شهر واللاتي
المنكسرات ثلاثين (ان
لم تحض) أي الحرة
أصلا (أو) حاضت
أولا ثم انقطع
(ويشت) من
الحيض ببلوغها الى
سن تبأس فيه النساء
من الحيض غالبا
وهو اثنتان وستون
سنة وقيل خمسون ولو
حاضت من لم تحض
قط في أثناء العدة
بالأشهر اعتدت
بالاطهار أو بعدها
لم تستأنف العدة
بالاطهار بخلاف
الآيسة

حاضت بعدها فان نكحت زوجها آخر فلا شيء عليها لان عدتها انقضت ظاهرا ولا ريبه مع تعلق
حق الزوج بها وان لم تنكح استأنفت العدة بالاقرأ لتبين عدم بأسها وانها ممن يحضن من عدم
تعلق حق بها (قوله ومن انقطع حيضها) أي قبل الطلاق أو بعده في العدة برماوى (قوله
بلاعلة) متعلق بانقطع وسيأتي مقابله في قوله أمامن انقطع حيضها بعلة الخ وقوله تعرف الجملة
صفة لعلة (قوله لم تتزوج حتى تحيض أو تياس) أي وان طال صبرها وذلك لان الاشهر إنما
شرعت للتي لم تحض وللايسة وهذه غيرهما وفي ع ش مانصه انظر هل يمتد زمن الرجعة الى
الياس أم ينقضى بثلاثة أشهر كنظيره السابق في المتخيرة الظاهر الاول اه عميرة وهل مثل
الرجعة النفقة أم لافيه نظر أيضا والاقرأ الاول لان النفقة تابعة للعدة وقلنا بقائها وطريقه
في الخلاص من ذلك أن يطلقها ببقية الطلقات الثلاث اه وقوله ثم تعتد بالاقرأ أي اذا حاضت
وقوله أو الاشهر أي اذا آيست فهو على ألف والنشر المرتب (قوله وفي القديم) الجار والمجرور
خبره مقدم والمصدر المؤول بعدم مبتدأ مؤخر (قوله وهو) أي القول القديم وقوله انها أي من
انقطع حيضها (قوله تربع تسعة أشهر) وفي قول قديم أيضا تربع أربع سنين لانها أكثر
مدة الحمل ثم ان لم يظهر حمل تعتد بالاشهر (قوله ثم تعتد الخ) أي ثم بعد مضي تسعة أشهر تعتد
بثلاثة أشهر وفي التحفة وقيل ثلاثة من التسعة عدتها اه (قوله لي عرف الخ) علة لتربعها تسعة
أشهر لالكونها تعتد بعدها بثلاثة أشهر لان معرفة فراغ الرحم تحصل بالتسعة الاشهر المترتبة
وحينئذ علة كونها تعتد بعدها بما ذكر التبعيد وقوله فراغ الدم عبارة التحفة فراغ الرحم اه
وهي أولى لان المراد فراغه من الحمل لا من الدم ولعل في عبارته تحريفا من النسخ وقوله اذهى أي
التسعة الاشهر وهو علة للعلة أي وانما كان يعرف فراغ الرحم بها لانها غالب مدة الحمل (قوله
وانتصر له الخ) أي استدلل الشافعي لقوله القديم بان سيدنا عمر قضى به زمع ذلك هو ضعيف
اذا المعتمد الجديد (قوله ومن ثم) أي ومن أجل ان هذا القول قضى به سيدنا عمر ولم ينكر عليه
(قوله أمامن انقطع حيضها الخ) محترز قوله بلاعلة تعرف (قوله كرضاع الخ) تمثيل للعلة
التي تعرف وقوله ومرض أي وان لم يرض أو كما شمله اطلاقهم خلافا لما اعتمد الزركشي اه نهاية
وقوله خلافا الخ قال ع ش لعلة يقول ان عدتها ثلاثة أشهر الحاقا لما بالاية (قوله فلا
تتزوج الخ) أي لان سيدنا عثمان رضى الله عنه حكم بذلك في المرض رواء البيهقي بل قال الجويني
هو كالأجتماع من الصحابة رضى الله عنهم وقوله اتفاقا هو محل المخالفة بينهم وبين من انقطع حيضها
بلاعلة (قوله وان طالت المدة) أي فلا يجوز لها التزوج وفي الخطيب قال بعض المتأخرين ويتعين
التفطن لتعليم جهلة الشهود هذه المسئلة فانهم يزوجون منقطعة الحيض لعارض أو غيره قبل
بلوغ سن اليأس ويسمونها مجرد الانقطاع آيسة ويكتفون بمضى ثلاثة أشهر ويستغربون القول
بصبرها الى بلوغ سن اليأس حتى تصير عجوزا فليحذر من ذلك اه (قوله وتجب العدة لوفاة) مقابل
قوله أول الفصل تجب العدة للفرقة زوج حتى (قوله حتى الخ) غاية في وجوب عدة الوفاة على
المتوفى عنها زوجها أي تجب العدة عليها ولو كانت مطلقة طلاقا رجعيان طلقها طلاقا رجعيان
مات قبل انفضاء عدتها وحينئذ تنتقل الى عدة الوفاة ويسقط عنها بقية عدة الطلاق فتحد وتسقط
نفقتها بخلاف ما اذا مات عن بائن فانها لا تنتقل اليها بل تكمل عدة الطلاق لانها ليست زوجة فلا
تحد وطها النفقة ان كانت حاملا وقيد بالحره لا جمل أن يصح تقييده العدة بعد باربعة أشهر وعشرة
ايام لانها هي التي عدتها ما ذكر وأما الامه فهى على النصف من ذلك (قوله وغير موطوءة)
معطوف على حره رجعية أي وتجب عدة الوفاة على غير الموطوءة بان مات قبل أن يطأها لكونها
صغيرة او غير ذلك بخلاف فرقة الحياة فانها ان كانت قبل الوطء لا تجب عدة عليها لآية ثم طلقتها

(ومن انقطع حيضها)
بعد أن كانت تحيض
(بلاعلة) تعرف
(لم تتزوج حتى
تحيض أو تياس)
ثم تعتد بالاقرأ أو
الاشهر وفي القديم
وهو مذهب مالك
وأجد انها تربع
تسعة أشهر ثم تعتد
بثلاثة أشهر لي عرف
فراغ لدم اذهى غالب
مدة الحمل وانتصر له
الشافعي بان عمر
رضى الله عنه قضى
به بين المهاجرين
والانصار ولم ينكر
عليه ومن ثم أفتى به
سلطان العلماء عز
الدين بن عبد السلام
والبارزى والري
واسماعيل الحضرمي
واختاره البلقيني
وشحننا ابن زياد
رحمهم الله تعالى أمامن
انقطع حيضها بعلة
تعرف كرضاع ومرض
فلا تتزوج اتفاقا
حتى تحيض أو تياس
وان طالت المدة
(و) تجب العدة
(لوفاة) زوج حتى
(على) حره (رجعية
(وغير موطوءة)

من قبل أن تمسوهن الخ قال في المغنى وانما لم يعتبر هنا الوطء كما في عدة الحياة لان فرقة الوفاة لا اساعة
 فيها من الزوج فأمرت بالتفجع عليه واطهار الحزن بفراقه ولهذا وجب الاحداد كما سيأتى ولانها
 قد تنكر الدخول ولا تنازع بخلاف المطلقة ولان مقصودها الاعظم حفظ حق الزوج دون معرفة
 البراءة ولهذا اعتبرت الاشهر اه (قوله وان كانت ذات اقراء) غاية في كون عدة الوفاة بالاشهر
 وحينئذ فكان الاولى تأخير عن قوله بأربعة أشهر وعشرة أيام (قوله بأربعة أشهر وعشرة أيام)
 أى بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من شبهة لان عدة الحمل مقدمة مطلقة تقدمت أو تأخرت عن
 الموت بان وطئت بشبهة في أثناء العدة وحملت فانها تقدم عدة الشبهة وبعد وضع الحمل تبني على
 ما مضى من عدة الوفاة فان كانت حاملا من زنا انقضت عدتها بمضى الاشهر مع وجوده لانه لا حرمة له
 ثم ان الاربعه الاشهر معتبرة بالاهلة ما لم يمت أثناء شهر وقديق منه أكثر من عشرة أيام والاعتبار
 ثلاثة من الاهلة ويكمل من الرابع ما يملأ أربعين يوما ولو جهلت الاهلة حسبتها كما مله قال في
 الخفة وكان حكمه هذا العدم ما مر ان النساء لا يصبون عن الزوج أكثر من أربعة أشهر فجعلت مدة
 تفجعهن وزيدت العنبر استظهارا ثم رأيت شرح مسلم ذكر ان حكمه ذلك ان الاربعه أشهر يتحرك
 الحمل وتنفخ الروح وذلك يستدعى ظهور الحمل ان كان اه وقوله وليا لهما في المغنى ما نصه تنبيه
 انما قال بلياليها لان الاوزاعى والاصم قالتا تعد بأربعة أشهر وعشر لبال وتسعة أيام قال لان العشر
 تستعمل في الليالي دون الايام ورد بان العرب تغلب صيغة التانيث في العدد خاصة فيقولون سرنا
 عشر او يريدون به الليالي والايام وهذا يقتضى أنه لو مات في أثناء الليل ليلة الحادى والعشرين من
 الشهر ان هذه العشرة التى هو آخر الشهر لا تكفى مع أربعة أشهر بالهلال بل لابد من تمام تلك
 الليلة والذي يظهر ان ذلك يكفى اه (قوله للكتاب الخ) دليل لكون عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة
 أيام أى وهو قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواتهم يصنن بانهن أربعة أشهر
 وعشرا وقوله والسنة أى والاجماع لكن في غير اليوم العاشر نظرا الى ان عشرتها انما يكون للمؤث
 وهو الليالى لا غير كما تقدم (قوله وتجب على المتوفى عنها زوجها) صادق بالحامل من شبهة
 فيقتضى انه يجب عليها الاحداد لة الحمل وليس كذلك بل يجب عليها بعد الوضع ولو قال وتجب على
 المعتدة عن وفاة لكان أولى لعدم صدقه على ما ذكر وقوله المعتدة بما ذكر أى بأربعة أشهر وعشرة
 أيام (قوله مع احداد) الظرف متعلق بمحذوف حال من العدة أى تجب العدة حال كونها
 معقوبة بالاحداد وهو من أحد ويقال فيه الحداد من حد لغة المنع واصطلاحا الامتناع من الزينة
 في البدن (قوله يعنى يجب الاحداد عليها) أى على المتوفى عنها زوجها وقوله أيضا أى كما يجب
 عليها العدة * واعلم ان ترك الاحداد كل المدة أو بعضها كبيرة فتعصى به ان علمت حرمة ترك
 ومع ذلك تنقضى عدتها ولو بلغها وفاة زوجها بعد انقضاء العدة الا احداد عليها لان قضاء عدتها كما
 لو بلغها طلاقه بعد انقضاء العدة فانه لا عدة عليها (قوله بأى صفة كانت) أى المتوفى عنها زوجها
 أى سواء كانت رجعية أو صغيرة أو غيرهما (قوله للخبر المتفق عليه) دليل لوجوب الاحداد وقوله
 لا يحل الخ بدل أو عطف بيان من الخبر (قوله فوق ثلاث) أى وأما الثلاث وما دونها فيحل فيها
 للمرأة الاحداد في نحو القريب من سيد وصديق وعموك وصهر والضابط من حزن لموته فلها
 الاحداد عليه ثلاثة أيام ومن لافلا كذا في الجبرمى نقلا عن الزياى (قوله بأربعة أشهر وعشرا)
 متعلق بمحذوف بينه الشارح بقوله أى فانه الخ وقوله أى يجب تفسير مراد للعل الذى هو الحواز
 (قوله لان الخ) علة لكون المراد من الحل الرجوب وحاصله ان ما جاز بعد امتناعه أى نفيه
 واجب غالبا ولك أن تقول ان ما جاز بعد الامتناع يصدر بالوجوب الجمع عليه كما هنا لا هو نفس
 الوجوب وبيان ذلك انه اولانى الحل بقوله لا يحل ثم أعيد ثانيا مشبها بالمفهوم فعمل ان المراد به ما قابل

لصغرا وغيره وان
 كانت ذات اقراء
 (بأربعة أشهر وعشرة
 أيام) وليا لهما للكتاب
 والسنة وتجب على
 المتوفى عنها زوجها
 العدة بما ذكر
 (مع احداد) يعنى
 يجب الاحداد عليها
 أيضا بأى صفة كانت
 للخبر المتفق عليه
 لا يحل لامرأة تؤمن
 بالله واليوم الآخر
 ان تحل على ميت
 فوق ثلاث الا على
 زوج أربعة أشهر
 وعشرا أى فانه يحل
 لها الاحداد عليه
 هذه المدة أى يجب
 لان ما جاز بعد
 امتناعه واجب

الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله وللإجماع على إرادته) أي إرادة الوجوب في الحديث
 لا الجواز وقوله الأماحكي عن الحسن البصري أي الأماحكي عن الحسن البصري من عدم وجوبه فلا يكون قادحاً في
 الإجماع (قوله وذكر الإيمان) أي في الحديث وقوله للغالب أي أن المحدة تدون مؤمنة (قوله
 أولانه) أي الإيمان وقوله أبعث أي أشد باعثاً وحاملاً لها على الامتناع للأمر به (قوله والافن
 الخ) أي وإن لم نقل أن ذكر الإيمان للغالب أولانه أبعث فلا يصح التقييد به لأن من لها إيمان
 كالذمية والمعاهدة والمستأمنة كذلك (قوله يلزمها ذلك) أي الأحاديث بمعنى أنا نلزمها به لورفع
 الأمر إلى ما قال سم بل ويلزم من إيمانها أيضاً لزوم عقاب في الآية بناء على الأصح من مخاطبة
 الكفار بفروع الشريعة اهـ (قوله ويلزم الولي الخ) أي ويلزم الولي أن يامر موليته صغيرة كانت
 أو مجنونة بالأحاديث (قوله تنبيه) أي في بيان معنى الأحاديث اصطلاحاً (قوله الأحاديث) مبتدأ
 خبره قوله ترك الخ (قوله على المتوفى عنها زوجها) ودعلت ما فيه (قوله ترك لبس مصبوغ لينة)
 أي ليل أو نهاراً من حرير أو غيره كتوب أصفر أو أجرو وخرج بقوله لينة ما صيغ لازمة بل لأجل
 احتمال وسخ كالأصفر والأخضر والأزرق فلا يحرم عليها لبسه إلا أن كانت من قوم يترنون به
 كالأعراب فيحرم وقوله وإن خشن غاية للحرمة (قوله ويباح إربس) هو بالمعنى إشمال للقر
 مطلق الحرير ومثله بالاولى قطن وصوف وكتان لم تصبغ (قوله وترك التطيب) معطوف على ترك
 الأول أي والأحاديث الواجب عليها أيضاً ترك التطيب فيحرم عليها التطيب في بدن أو ثوب أو طعام أو
 شراب أو كحل وضابط الطيب المحرم عليها كل ما حرم على المحرم لكن يلزمها هنا إزالة الطيب الكائن
 معها حال الشروع في العدة (قوله والتخلي الخ) معطوف على التطيب أي والأحاديث الواجب أيضاً
 ترك التخلي وقوله نهاراً أماليه لا يترك مع الكراهة أن كان لغیر حاجة فإن كان الحاجة فلا
 كراهة قال في المغني فإن قيل لبس المصبوغ يحرم لئلا يفلا كان هنا كذلك أجيب بأن ذلك يحرك
 الشبهة بخلاف الحلي اهـ وقوله بحلي ذهب أوفضة متعلق بالتخلي أي ترك التخلي بحلي ذهب أوفضة
 فلو تحل بذلك حرم لأنه يزيد في حسنها كما قيل

وما الحلي إلا زينة لنقيضة * يتم من حسن إذا الحسن قصراً

فأما إذا كان الجمال موفراً * كحسنك لم يحتج إلى أن يزورا

وقوله أن يزورا أي يحسن ويزين من التزوير وهو تحسين الكذب (قوله ولو نحو خاتم) أي ولو
 كان ذلك الحلي نحو خاتم كالحال وسواء فإنه يحرم (قوله أو قرط) هو بضم القاف وسكون الراء وهو
 حلزوني يعلق في شحمة الأذن وينبغي أن يحل حرمة ما لم يحصل لها ضرر بتركه والأجاز لها لبسه
 (قوله أو تحت الثياب) أي أو كان الحلي لبسته مر تحت الثياب فيحرم (قوله لا تنهى عنه) تعليل
 لوجوب ترك التخلي بحلي ذهب أوفضة أي وإنما وجب ذلك للتنهى عن الحلي في رواية أبي داود
 والنسائي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس الحلي ولا تتحل ولا تحتضب
 (قوله ومنه عموه) أي ومن الحلي الواجب تركه نحاس عموه بذهب أوفضة ومثله المموه بغيرهما أن
 كان مما يحرم التزين به (قوله ولو أو) معطوف على عموه أي ومن الحلي أيضاً ولو أو فيحرم التزين به
 لأن الزينة فيه ظاهرة قال تعالى يحملون فيها من أساور من ذهب ولو أو أو لباسهم فيها حرير وهذا هو
 الأصح ومقابله يقول لأحرمة بالتزين به لأنه يحمل للرجل (قوله ومنها العقيق) أي ومن الجواهر
 العقيق فيحرم عليها التخلي به (قوله وكذا نحو نحاس) أي وكذلك من الحلي نحو نحاس كرسا
 بالقيد الآتي وحينئذ فتقييد الحلي فيما لم يكن من ذهب أوفضة محله أن كانت من قوم لا يحملون
 إلا ما راء الأول ليس بقيد وعبارة المغني والتقييد بذهب أوفضة يفهم جوار التخلي بغيرهما كالنحاس
 ورسا وهو كذلك إلا أن تعود قوه ها التخلي هما أو أشبهها بالذهب والفضة بحيث لا يعرفان إلا بتأمل

وللإجماع على إرادته
 الأماحكي عن الحسن
 البصري وذكر
 الإيمان للغالب أو
 لأنه أبعث على
 الامتناع والافن
 لها إيمان يلزمها
 ذلك أيضاً ويلزم
 الولي أمر موليته به
 * (تنبيه) * الأحاديث
 الواجب على المتوفى
 عنها زوجها ولو
 صغيرة ترك لبس
 مصبوغ لينة وإن
 خشن ويباح إربس
 لم يصبغ وترك
 التطيب ولو ليل أو التخلي
 نهاراً بحلي ذهب أو
 فضة ولو نحو خاتم
 أو قرط أو تحت الثياب
 للتنهى عنه ومنه
 عموه بأحد هما
 ولو أو ونحوه ومن
 الجواهر التي تحلى
 بها ومنها العقيق
 وكذا نحو نحاس

بطلاق وقوله بانن مفاد التقييد به أن المفارقة بطلاق رجعي لا يجب عليها ملازمة المسكن وليس كذلك بدليل قوله بعد أما الرجعية الخ ولو قال أو بطلاق ولو بابتناؤقيه بقوله ولها الخروج بغير الرجعية لكان أولى وأنسب بقوله أما الرجعية الخ تأمل (قوله أو فسخ) أي أو انقضاء ردة أو لعان أو رضاع حل (قوله ملازمة مسكن) فاعل يجب أي وتجب على المعتدة بالوفاء وما بعده ملازمة مسكن فلا تخرج بنفسها منه وليس لزوم ولا غيره أن يخرج جهامنه ولو وافقها الزوج على خروج منه بغير حاجة لم يجز وعلى الحاكم المنع منه لأن في العدة حق الله تعالى وقد وجبت وهي في ذلك المسكن قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة والاضافة في قوله من بيوتهن لسكناهن فيها والافاليوت للزواج وفسر ابن عباس وغيره الفاحشة المبينة بأن تبذروا على أهل زوجها حتى يشهدوا أنهم ومثل أهل الزوج جيرانها فإذا اشتد أذاهم بها جازأخرجها كما أنه إذا اشتد أذاهاهم جاززوجها (قوله كانت فيه الخ) الجملة صفة لمسكن أي مسكن موصوف بأنها كانت فيه عند الموت أو عند الفرقة أي باذن الزوج وكان لا ثقابها حينئذ وأمكن بقاؤها فيه لاستحقاقه منفعته فان فورقت بوفاء أو غيرها وهي في مسكن لم ياذن فيه بأن انتقلت من مسكنها الأول إلى المسكن الثاني بغير اذن الزوج لها فيلزمها أن ترجع للأول وتعتد فيه ما عصىا بها بذلك بخلاف ما لو انتقلت إليه بآذنه فاتها تعتد فيه وجوبا وإن كان أبعد من الأول أو رجعت إليه لخدمته مع ذلك لا عراضها عن الأول بحق أو لم يكن لا ثقابا فلا تكلف السكنى فيه كالزوجة أو لم يمكن بقاؤها فيه كان تعالى به حق كرهن وقد بيع في الدين تعذر وفائه من غيره ولم يرض مشتر به بأقامتها فيه بإجرة المثل فتنتقل منه إلى غيره (قوله إلى انقضاء عدة) متعلق بملازمة أي وتجب الملازمة إلى أن تنقضي العدة فإذا انقضت فلا وجوب (قوله ولها الخروج نهارا الخ) وذلك لما رواه مسلم عن جابر قال طلقت خاتمي سلمى فأرادت أن تنجس فدخلها فزجرها رجل أن تخرج فأتت النبي صلى الله عليه وسلم لم فقال جذبي عسى أن تصدق أو تغفل معي وقال الشافعي رضي الله عنه ونخل الانصار قريب من منازلهم والجداذ لا يكون الانهار أو ورد ذلك في البائن ويقاس به المتوفى عنها زوجها بطل من يجوز لها الخروج ما ذكره ومن لا يجوز لها ذلك كل معتدة لا تجب نفقتها ولا يمكن لها من يقضي حاجتها لها الخروج في النهار أو شراء طعام وقطن وبيع غزل الحاجة أمان وجبت نفقتها من رجعية أو بان حامل أو مستبرأة فلا تخرج إلا باذن أو ضرورة كالزوجة لأنهن مكفيات بالنفقة (قوله لا ليلا) أي لا يجوز لها الخروج في الليل مطلقا لذلك لأنه مظنة الفساد إلا إذا لم يمكنها ذلك نهارا أي وأمنت كما يحتمل أبو زرعة أنه تحفة وقوله ولو أوله أي لا يجوز لها الخروج في الليل ولو كان في أوله (قوله خلافا لبعضهم) أي الفائل بأن لها الخروج أوله (قوله لكان ليلا الخ) استدراك من امتناعه ليلا وإنما جازلها فيه للغزل ونحوه لما رواه الشافعي والبيهقي رحمه الله تعالى أن رجلا استشهد وأبأ حد فقالت نساؤه يا رسول الله أنا نستوحش في بيوتنا فنبيت عندنا فاذن لهن صلى الله عليه وسلم أن يتحدثن عندنا أحدهن فإذا كان وقت النوم تأوى كل واحدة إلى بيتها (قوله إلى دار حاره الملاصق) أي لدارها ومثله ملاصق الملاصق المقابل وفي تقييده الجار بما ذكر إشارة إلى أن المراد به هنا غير الذي مر في الوصية وهو والذي لم يتجاوز داره أو بعين دار من كل جانب فسا كان من الأربعين فهو جار ولو لم يكن ملاصقا ولا ملاصق الملاصق فسلوا أو حتى لجيرانه يقسم على أربعين دار من كل جانب وقوله لغزل وحديث متعلق بخروج وقوله ونحوه ما أي كخياطه (قوله لكان الخ) تقييد لحوازا الخروج المذكور (قوله أن يكون ذلك) أي الخروج إلى دار جارتها والمراد ما يترتب عليه وهو مكنتها عند جارتها ولو صرح به وقال أن يكون مكنتها بقدر العادة لكان أولى وقوله بقدر العادة وقال بعضهم

أو فسخ ملازمة مسكن كانت فيه عند الموت أو الفرقة إلى انقضاء عدة ولها الخروج نهارا الشراء فسخ وطعام وبيع غزل ونحو احتطاب لا ليلا ولو أوله خلافا لبعضهم لكان لها خروج ليلا إلى دار جاره الملاصق لغزل وحديث ونحوهما لكان بشرط أن يكون ذلك بقدر

تمسكت عند جارتها لذلك حصص لم تكن معظم الليل والافحرم عليها ذلك (قوله وان لا يكون عندها
 الخ) أى وبشرط أن لا يكون عندها أى المعتدة أى فى دارها التى هى فيه من يؤنسها ويحدثها فان
 وجد من ذكر عندها فلا يجوز لها ذلك ولم يذكر هذا الشرط الرمى (قوله وان ترجع الخ)
 أى وبشرط أن ترجع الى دارها وتبيت فيه فلو لم ترجع بل باتت عند جارتها حرم عليها ذلك (قوله
 أما الرجعية فلا تخرج الا باذنه) مقابل قوله المعتدة بالوفاة الخ والانساب بالمقابلة أن يقول أما الرجعية
 فيجب عليها ما لازمة السكنى أيضا ولكن لا تخرج الا باذنه أو يقول ما قدمته هناك وقوله الا باذنه
 هذا هو محل المخالفة بين الرجعية وغيرها فالأولى لا تخرج الا بالاذن والثانية لها الخروج ولو بلا
 اذن لحاجة أما حالة الضرورة فهم اسواء فى جواز الخروج (قوله لان عليه) أى الزوج وهو عالة
 لا ممتناع الخروج عليها الا باذنه أو ضرورة وقوله كالزوجة السكينة للتنظير والمراد تنظير الزوجة
 الحقيقية فانها يمنع عليها الخروج الا باذنه لدونه قائما بجميع مؤنها (قوله ومثلها) أى الرجعية
 باثر حامل أى فيمتنع عليها الخروج الا باذنه لدونه قائما بجميع مؤنها أيضا (قوله وتنتقل) أى
 المعتدة مطلقا بوفاء أو غيرها جواز وقوله من المسكن أى الذى كانت فيه عند الموت أو الفارقة (قوله
 لخوف على نفسها) اللام تعليلية متعلقة بتنتقل أى تنتقل لأجل خوف على نفسها اذا دامت فيه
 أى من نحو رغبة للضرورة قال فى التحفة وظاهره انه يجب الانتقال حيث ظنت فتنة كخوف على
 نحو بضع ومن ذلك أن يتخبر قوم البدوية وتخشى من التخلف اه وقوله أو ولدها أى أو خوف
 على ولدها وقوله أو على المال أى أو خوف على المال وقوله ولولغ يرها أى ولو كان المال لغيرها وهو
 موضوع عندها على سبيل الامانة كوديعة وقوله وان قل أى ذلك المال والذى يظهر انه لا بد من
 ان يكون متقولا ذلوا وجه لجواز الخروج للخوف على نحو حجة برو فى التحفة زيادة أو اختصاص
 (قوله وخوف هدم الخ) الاولى ان يقول من نحو هدم الخ فيبدل لفظ خوف بلفظة من نحو لان
 هذا هو الخوف منه وعبارة المهاج مع التحفة وتنتقل من المسكن لخوف على نفسها أو نحو ولدها
 أو مال ولولغ يرها كوديعة وان قل أو اختصاص كذلك فيما يظهر من نحو هدم أو غرق أو سارق
 أو خوف على نفسها مادامت فيه من رغبة الخ اه فلو غير مثلها مال كان أولى ولعله حصل تحريف من
 النسخ بابدال لفظة من نحو بخوف فتنبه (قوله أو تاذت بالجيران) الاولى والاخصر ان يقول كالمهجر
 أو شدة تاذها بالجيران لانه معطوف على خوف ومثل تاذها بالجيران ما لولتاذى الجيران أى الذى
 شديد فيجوز لها الانتقال لما روى مسلم ان فاطمة بنت قيس كانت تبذو على أجانها فتقلها صلى الله
 عليه وسلم عنهم الى بيت ابن أم مكتوم ولا يعارضه رواية نقلها الخوف مكانها لاحتمال تكرار الواقعة
 قال فى التحفة تنبيه يتعين جل المتن على ما اذا كان تاذهم بامر لم تتعدهى به والا أجبرت على تركه ولم
 يحل لها الانتقال حينئذ اه (قوله وعلى الزوج سكنى المفارقة) أى ويجب على الزوج سكنى المفارقة
 مطلقا بوفاء أو طلاق باثر أو رجعى أو فسخ وفى الوفاة تكون السكنى فى تركه حيث وجدت وتقدم
 على الديون المرسله فى الذمة قال ع ش وتقدم على مؤنة التجهيز لانه حق تعلق بعين التركة وليس
 هو من الديون المرسله فى الذمة وينبغى ان هذا اذا كان ملذمه أو يستحق منفعة مدته عدها باجارة
 ويحتمل أنه اذا خلفها فى بيت معار أو مؤجر وانقضت المدته انها تقدم باجرة المسكن على مؤنة التجهيز
 أيضا ويحتمل وهو الظاهر انها تقدم باجرة يوم الموت فقط لان ما بعده لا يجب الا بدخوله فلم يراحم
 مؤنة التجهيز اه وفى التحفة ويسن للسلطان حيث لا تر كة ولا متبرع اسكانها من بيت المال
 كذا أطلقوه ولو قيل يجب كوفاء دينه بل أولى لان هنا حق الله ايضا لم يعد اه (قوله عالم
 تدين) أى المفارقة مطلقة ناشئة فان كانت كذلك فليس عليه سكناها ومثل الناشئة كل من
 لا نفقة لها عليه كصغيرة لا تحتمل الوطء وعبارة المنهـج وشرحه هذا حيث تجب نفقتها على الزوج

العادة وأن لا يكون
 عندها من يحدثها
 ويؤنسها على
 الأوجه وان ترجع
 وتبيت فى بيتها أما
 الرجعية فلا تخرج
 الا باذنه أو ضرورة
 لان عليه القيام
 بجميع مؤنها
 كالزوجة ومثلها باثر
 حامل وتنتقل من
 المسكن لخوف على
 نفسها أو ولدها أو على
 المال ولولغ يرها
 كوديعة وان قل
 وخوف هدم أو حرق
 أو سارق أو تاذت
 بالجيران أى شديدا
 وعلى الزوج سكنى
 المفارقة ولو باجرة
 عالم تدين ناشئة

لأنه لا يتحقق له عليه من ناشرة ولو في العدة وصغيرة لا تحتل الوطء وأمة لا تحجب نفقتها اهـ وقوله لا تحجب نفقتها بان لم تكن مسلمة له ليلالونها را حل (قوله وليس له مساكنتها) أي ليس للزوج مساكنتها أي المعتدة منه بطلاق ولورجعي أو فسخ أو ما الموت فتعذر كما هو ظاهر ومحل هذا حيث كان المسكن واحدا فلو تعدد بان كانت الدار مشتركة على حجرتين وسكن أحدهما حجرته والآخر حجرته حاز ذلك مع الكراهة ولو لم يكن محرم ان لم تتحد المرافق كمطبخ ومستراح وعموم رقي وأغلق باب بينهما أو سد فان اتحدت اشترط المحرم كما لو لم تكن الا حجرته واحدة وقوله ولا دخول الخ أي وليس له دخول محل هي أي المعتدة ساكنة فيه أي وان لم يكن على جهة المساكنة (قوله مع انتفاء نحو المحرم) الطرف متعلق بكل من مساكنة ومن دخول المنغيبين أي ليس له المساكنة المقارنة لا انتفاء نحو المحرم وليس له الدخول المقارن لا انتفاء نحو المحرم من زوجة أخرى أو أمة وامرأة أجنبية فان وجد محرم لها بصير مميز تحتشم بحيث يمنع وجوده وقوع خلوة بها أو محرم له أنثى أو زوجة أخرى أو أمة أو امرأة أجنبية وكل منهن ثقة تحتشم جاز ذلك لكن مع الكراهة وانما حلت خلوة رجل بامرأتين ثقتين تحتشمهما بخلاف خلوة امرأة برجلين لما في وقوع فاحشة من امرأة بحضور مثلها من البعد لانها تحتشمها ولا كذلك الرجل مع مثله (قوله فيحرم الخ) لما كان امتناع المساكنة والدخول المفهوم من النفي السابق قد يكون على طريق الاستحباب فلا يتعين للتحريم صرح بالتحريم وقوله ذلك أي المذكور من المساكنة والدخول عليها (قوله لان ذلك الخ) علة التحريم أي وانما حرم ذلك عليه لانه يجزى الى الخلوة المحرمة قال في المغنى ولان في ذلك اضراؤها وقد قال تعالى ولا تضاروهن لتضيعنوا عليهن أي في المسكن اهـ (قوله ومن ثم) أي من أجل ان ذلك يجزى يلزمها ان تمنعه من مساكنتها والدخول عليها وقوله ان قدرت عليه أي على المنع المذكور (قوله وكما تعتد حرة بما ذكر) أي بالاقراء أو بالأشهر (قوله أي غير الحرة) وهي من فهارق ولو مبعدة وقوله بنصف من عدة الحرة أي فتعد ذات الاشهر شهر أو نصفها وتعد ذات الاقراء قرأين بتكميل المنكسر كما سيأتي وهذا في غير الوفاة أما فيما فتعد بشهرين وخمسة أيام ولو كانت من ذوات الاقراء (قوله لانها على النصف) أي لان غير الحرة جارية على نصف الحرة أي ولقول سيدنا عمر رضي الله عنه وتعتد الأمة بقرأين وقوله في كثير من الاحكام أي كما تقدم في القسم ان الحرة يلبتين وللأمة ليلة وكما سيأتي في باب الحدود ان شاء الله تعالى انها اذا زنت الحرة المكافاة بمائة ونعرب عاما والأمة على النصف واذا شربت الاولى الخرحد أربعين والأمة على النصف وغير ذلك وخرج بالكثير القليل كضرب المدة في العنة ومدة لزاف وكسن الحيض وأقله وأكثره وكينونتها بالثلاث فيما اذا تزوجت على حر أو أمة ففي جميعها ساوت الحرة (تنبيه) لو عتقت في عدة رجعية فكمرة فتكمل ثلاثة اقراء لان الرجعية كالزوجة في معظم الاحكام فكانها عتقت قبل الطلاق بخلاف ما اذا عتقت في عدة بينونة لانها كالأجنبية فكانها عتقت بعد انقضاء العدة أما لو عتقت مع العدة كأن علق طلاقها وعتقها بشئ واحد فانها تعتد عدة حرة وفي عكس ما ذكر بان سارت الحرة أمة كان التحقت بدار الحرب فتكمل عدة حرة على اوجه الوجهين (قوله وكل الطهر الثاني) أي مع انها اذا كانت على النصف كما ذكره في قوله أن تكون عدتها قرأ ونصفا وقوله اذا نظهر الخ علة التكميل وجعله في شرح الروض علة له لعله قبلها وعبارته وانما كملت القرء الثاني لتعذر تبغيضه كالطلاق اذا نظهر الخ اهـ وهي أولى وانما تعذر تبغيضه لان أكثر الطهر لا آخره ولا تعتبر عادتها فيه لانه ربما انها تخالف عادتها فاحتيط لذلك وأوجبوا عليها تكميل القرء وقوله نصفه أي الطهر وقوله لا يظهور ركله أي لا يظهر النصف لا يظهور السكلى أي لا يتبين ويتضح لنا الا اذا تم ظهور الكل وتما ظهوره يكون بعود الدم (قوله فلا بد الخ) تفريع على العلة أو على المعلن وقوله من الانتظار

وليس له مساكنتها ولا دخول محل هي فيه مع انتفاء نحو المحرم فيحرم عليه ذلك ولو أعمى وان كان الطلاق رجعي لان ذلك يجزى الى الخلوة المحرمة بها ومن ثم لم يمسها منه ان قدرت عليه (و) كما تعتد حرة بما ذكر (تعتد غيرها) أي غير الحرة (بنصف) من عدة الحرة لانها على النصف في كثير من الاحكام (وكل الطهر الثاني) اذا لا يظهر نصفه الا بظهور ركله فلا بد من الانتظار الى أن يعود الدم

أى تنتظر نفسها وتترى فلا تزوج وقوله الى أن يعود الدم أى فاذا عادت مدة الانتظار والترى
 فيجوز لها بعد ذلك ان تزوج لانقضاء العدة (قوله وتعتدان الخ) لما انتهى الكلام على عدة الحائض
 شرع في بيان عدة الحامل وقوله أى الحرية والامة بيان لالف التثنية وقوله لوفاة متعلق بتعتدان أى
 تعتدان عدة وفاة وقوله أو غـ يرها أى الوفاة أى غـ ير عدة الوفاة كعدة الطلاق أو الفسخ (قوله وان
 كانتا حيضان) غاية لكون عدة الحامل بوضع الحمل وحيثما كان الاولى تأخير عن قوله بوضع
 حمل (قوله بوضع حمل) متعلق بتعتدان والمراد تنقضى عدتهما بوضع حمل وذلك لقوله تعالى وأولات
 الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن وهو مخصص لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
 ولأن القصد من العدة برأه الرحم وهى حاصلة بالوضع ثم انه يتوقف انقضاؤها على انفصال جميع
 الولد فلا أثر لخروج بعضه متصلاً أو منفصلاً لا يتوقف أيضاً على وضع الولد الاخير من توأمين بينهما
 أقل من ستة أشهر فان كان بينهما ستة أشهر فأكثر فالأولى حل آخر وقوله حلتا أى الحرية والامة
 وقدره لا حل تعلق الجار والمجرور به ولما لا حاجة لتقديره ويكون الجار والمجرور بعده صفة لحمل
 أى حمل منسوب لصاحب العدة من زوج أو واطى شبهة وخرج به ما اذا كان منسوباً لغيره فلا
 تنقضى العدة به ثم ان كان الحمل برطبة شبهة انقضت عدة الشبهة بوضعه ثم تعتد للزوج وان كان من
 زنا وجوده كعدمه اذ لا احترام له فان كانت من ذوات الاشهر بان لم تحض قبل الحمل اعتدت بها أو
 من ذوات الاقراء اعتدت بها وعليه لو ذنت في العدة وحلت من الزنا لم تنقطع العدة (قوله ولو مضغة
 الخ) غاية لكون عدة الحامل بالوضع أى تعتد بذلك ولو كان ما وضعت من الحمل مضغة تتصور
 لو بقيت في بطنها ومثله بالادنى ما لو كان فيها صورة آدمى بالغ فعل وعبارة المنهاج مع التحفة وتنقضى
 بمضغة فيها صورة آدمى خفية على غير القوابل أخبرنا بطريق الجزم أهل الخبرة ومنهم القوابل لانها
 حينئذ تسمى جلا وعبروا بانها لا يشترط لفظ شهادة الا اذا وجدت دعوى عند قاض أو محكم واذا
 اكتفى في الاخبار بالنسبة للباطن فليكتف بقابلة كما هو ظاهر أخذنا من قولهم بان غاب زوجها
 فأخبرها عدل بموته أن تزوج باطنا فان لم يكن فيها صورة خفية ولكن كان أى القوابل مثلاً لا مع
 ترددها أصل آدمى ولو بقيت تخلقت انقضت العدة بوضعها أيضاً على المذهب لتيقن برأه الرحم بها
 كالدمل أولى اه وقوله فليكتف بقابلة أى بالنسبة للباطن أما بالنسبة للظاهر فلا بد من أربع
 قوابل بشرط عدالتهم كافي سائر الشهادات أو رجلين أو رجل وامرأتين (قوله لا بوضع علة) أى
 لا تنقضى العدة بوضع علة وذلك لانها تسمى دماً لا جلاً ولا يعلم كونها أصل آدمى ومثلها بالاولى
 النطفة (قوله يلحق ذالعدة الخ) أى بشرط ان لا تنكح آخر أو تنكحته ولو لم يكن يمكن كون الولد
 منه بان كان صبياً وممسوحاً أو ولدته لدون ستة أشهر من نكاحه كما سيعلم بما به وقوله الى أربع سنين
 متعلق بمحذوف أى اذا وضعت لستة أشهر ولحظتين أو أكثر وتنتهى الكثرة بوضعه لاربع سنين
 لانها أكثر مدة الحمل بدليل الالتزام وحكى عن مالك انه قال جاورتنا امرأة بعد سن بحمل امرأة صدق
 وزوجها رجل صدق حلت ثلاث أبطن في اثنتى عشرة سنة حمل كل بطن أربع سنين (قوله من
 وقت طلاقه) أى تحسب الاربع سنين من وقت فراقه بتنجيز أو تعليق وهذا محمول على مقارنة
 الوطء للفراق والازادت مدة الحمل على أربع سنين مع انهم حصرها أكثر مدة الحمل في أربع سنين
 مع لحظة الوطء فقط وفي شرح المذهب من وقت امكان العلوق قبل الفراق ثم قال فيه واعتبارى للدة
 في هذه من وقت امكان العلوق قبل الفراق لا من الفراق الذى عبر به أكثر الاصحاب هو ما اعتمد
 الشيخان حيث قال فيها اطلقوه تساهل اه (قوله لان أنت به الخ) أى لا يلحق ذالعدة ان أنت الخ
 ومثله في عدم اللحق به ما لو أنت به من لم تنكح آخر لا أكثر من أربع سنين من وقت الوطء لعدم
 الامكان (قوله وامكان لان يكون منه) أى من غير ذى العدة (قوله بان أنت به الخ) تصوير

(وتعتدان) أى
 الحرية والامة لوفاة أو
 غيرهما وان كانتا
 حيضان (بوضع حمل)
 حلتا لصاحب العدة
 ولو مضغة تتصور ولو
 بقيت لا بوضع علة
 * (فرع) * يلحق ذال
 العدة انولد الى أربع
 سنين من وقت
 طلاقه لان أنت به
 بعد نكاح لغير ذى
 العدة وامكان لان
 يكون منه بان أنت
 به ستة أشهر بعد

نكاحه (وتصدق) المرأة (٥٠) (في دعوى (انقضاء عدة) بغير أشهران (أمكن) انقضاؤها وان خالفت عاداتها وكذبها الزوج اذ يعسر عليها اقامة البينة بذلك ولا نهام مؤتمنة على ما في رجها وامكان الانقضاء بالولادة ستة أشهر ولحظتان وبالأقراء لحرمة طلق في شهر اثنان وثلاثون يوما ولحظتان وفي حيض سبعة وأربعون يوما ولحظة * (فائدة) * ينبغي تخليف المرأة على انقضاء العدة (ولا يقبل دعواها) أي المرأة (عدم انقضائها) أي العدة (بعد تزوج الا آخر) لان رضاها بالنكاح يتضمن الاعتراف بانقضاء العدة فلو ادعت بعد الطلاق الدخول فأنكر صدق بيمينه لان الاصل عدمه وعليها العدة مؤاخذه لها باقرارها وان رجعت وكذبت نفسها في دعوى الدخول لان الانكار بعد الاقرار غير مقبول * (فرع) * لو انقضت عدة الرجعية ثم نكحت آخر فادعى مطلقها عليها أو على الزوج الثاني رجعة قبل انقضاء العدة فأنبت ذلك بينة أو لم يثبت لكن أقر أي الزوجة والثاني له به أخذها لانه قد ثبت بالبينة أو الاقرار ما يستلزم فساد النكاح وطأ عليها بالوطء مهر المثل فلما نكح الثاني الرجعة لها

لا مكان كونه منه وقوله بعد نكاحه أي الغير وبين المصنف حكم ما اذا أمكن كونه من الاول أو من الثاني وبقى عليه بيان حكم ما اذا أمكن كونه منهما كان ولده ستة أشهر من وطء الثاني ولدون أربع سنين من طلاق الاول وحاصله انه يعرض على قائف فان ألحقه بأحدهما فلكالا مكان منه فقط وقد مر حكمه أو ألحقه بهما أو اشتبه عليه الامر انتظر بلوغه وانتسابه بنفسه ومثله ما لو فقد القائف كأن كان بمسافة الفصر وأما اذا لم يمكن كونه منهما كأن ولدته لدون ستة أشهر من وطء الثاني ولا أكثر من أربع سنين من وطء الاول فهو منفي عنهما (قوله وتصدق المرأة الخ) قد ذكر هذا بعينه في آخر فصل الرجعة قبيل فصل الايلاء وقد تقدم الكلام عليه (قوله وامكن الانقضاء) أي للعدة وقوله ستة أشهر أي عددية وهي مائة وثمانون يوما من حين امكان اجتماعهما بعد النكاح اه شق وقوله ولحظتان أي لحظة للوطء ولحظة للوضع وهذا في وضع التام أما في غيره فان كان مصورا فامكان انقضاء العدة بوضعه مائة وعشرون يوما ولحظتان وان كان مضغعا فامكان ذلك فيها ثمانون يوما ولحظتان (قوله وبالأقراء) معطوف على بالولادة أي وامكان انقضاء العدة بالأقراء لحرمة طلق في شهر اثنان وثلاثون يوما ولحظتان لحظة للقرء الاول ولحظة للطعن في الحيضة الثالثة وبيان ذلك بأن يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر وهو خمسة عشر يوما ثم تحيض وتطهر كذلك ثم تطعن في الحيضة الثالثة لحظة (قوله وفي حيض الخ) معطوف على في طهر أي وامكان انقضاء العدة بالأقراء لحرمة طلق في حيض سبعة وأربعون يوما ولحظة أي من حيضة رابعة وبيانه بأن يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة وقد تقدم الكلام كله مع بيان عدة الامه والمبعدة فارجع اليه ان شئت (قوله فائدة ينبغي تخليف الخ) أي يجب عليه فالمراد من الانبغاء الوجوب كما يفيد عبارته فيما مر حيث جزم بذلك وهي وتصدق بيمينه في انقضاء العدة بغير الأشهر الخ ومثله في متن الارشاد وعبارته مع الشرح واذا تنازع الزوجان فادعت انقضاء العدة بمدة مكن وضع أو اقراء صدقت ان حلفت وان خالفت عادات العسر اقامة البينة واثباتها على ما في رجها فان نكحت صدقت ان أراد رجعة اه (قوله ولا يقبل دعواها الخ) يعني المرأة المطلقة لو تزوجت على آخر ثم بعده ادعت أنها تزوجت عليه وعدتها لم تنقض بقصد فساد النكاح لا يقبل دعواها ذلك لان رضاها بالنكاح عليه يتضمن الاعتراف بانقضاء العدة (قوله فلما ادعت بعد الطلاق الخ) يعني اذا اختلفا بعد الطلاق في الدخول وعدمه فادعت هي الدخول في الاجل أن تأخذ المهر كله وأنكر هو الدخول بها ويتشطر المهر صدق هو بيمينه وقوله لان الاصل عدمه أي الدخول وقوله وعليها العدة الخ أي ويجب عليها العدة مع سقوط المهر وقوله مؤاخذه الخ علة لوجوب العدة عليها وقوله وان رجعت أي عما أقرت به وهو غاية لوجوب العدة عليها (قوله فرع لو انقضت العدة الخ) المناسب ذكر هذا الفرع في باب الرجعة بعد قوله ولما ادعى رجعة وهي منقضية ولم تنكح الخ أو يذ كر ذلك هنا وذلك لان ما هنا محترز وقوله هناك ولم تنكح (قوله فادعى مطلقها) أي طلاقا رجعيما كما هو ظاهر وقوله لمها أو على الزوج الثاني أي أو عليها معا فاما مائة خلو (قوله فأنبت) أي مطلقها فالصغير المستتر يعود له ومثله ضمير له الآتي وقوله ذلك أي ما ادعاه من الرجعة ومثله ضمير به الآتي وقوله أولم يثبت أي ذلك بالبينة وقوله لكن أقر الخ قيد فيما لم يثبت ذلك وقوله أي لمطلقها (قوله أخذها) أي انتزعها مطالبا بها من الزوج سواء دخل بها أم لا (قوله ما يستلزم فساد النكاح) أي وهو الرجعة وذلك لانه اذا ثبتت الرجعة لم يصح نكاحها لانها زوجة (قوله ولها عليه) أي الثاني وقوله مهر المثل أي لا المسمى لفساد النكاح (قوله فلما أنكر الثاني الرجعة) أي مع انكارها أخذها لانه قد ثبت بالبينة أو الاقرار ما يستلزم فساد النكاح وطأ عليها بالوطء مهر المثل فلما نكح الثاني الرجعة لها

لها أيضا والا كانت عين المسئلة الثانية وقوله صدق بيمينه فلو نكل عن اليمين حلف الاول
 وأخذها (قوله أقرت هي دون الثاني) أي فانه أنكر ذلك وحلف عليه (قوله فلا يأخذها)
 أي مطلقها وقوله لتعلق حق الثاني أي بها وهو استحقاق الانتفاع بالبيع (قوله حتى تبين من
 الثاني) أي بموت له أو فسخ أو طلاق بائن (قوله لا يقبل اقرارها عليه) أي على الثاني أي
 بالنسبة للثاني وهو علة لعدم أخذها إلى أن تبين وقوله بالرجعة متعلق باقراره وقوله مادامت في
 عصمته أي الثاني وقوله لتعلق حقه أي الثاني وقوله ما أي بالمقرة بالرجعة للاول (قوله أما إذا بان
 الاول فاذا بان لأنه مفاد الغاية السابقة وقوله منه أي من الثاني (قوله فتسلم للاول) أي مدعى
 الرجعة وقوله بلا عقد أي لأنه ادعى الرجعة وهي لا تحتاج إلى عقد (قوله وأعطت وجوب الاول) أي
 الزوج الاول المدعى للرجعة وقوله قبل بينوتها أي من الثاني وعبارة الروض وشرحه وقبل ذلك أي
 زوال حق الثاني بحسب علم الاول مهر مثلها للحيولة أي لانها حلت بينه وبين حقه بالنكاح الثاني
 حتى لو زال حق الثاني رد لها المهر لارتفاع الحيولة (قوله للحيولة) أي لا للفيضولة وحكم الذي
 للحيولة أنه يكون كالرهن عتده بخلاف الذي للفيضولة فانه لا يكون كذلك بل يستبد به ويملكه من
 تسلمه وقوله بينه أي الاول وقوله وبين حقه أي وهو الانتفاع بالبيع كما تقدم وقوله بالنكاح الثاني
 متعلق بالصادرة أي انها صدرت منها بسبب نكاحها الثاني (قوله حتى لو زال) أي النكاح الثاني
 بينوتها منه وقوله أخذت المهر أي من الاول وقوله لارتفاع الحيولة علة الأخذ (قوله ولو
 تزوجت امرأة الخ) الفرق بين هذه المسئلة وبين ما قبلها انه في هذه المسئلة وقع الاختلاف في أصل
 الطلاق وفيما قبلها في الرجعة مع الاتفاق على الطلاق وقوله في حيالة بالياء المتناة قال في القاموس
 الحيال خيط يشديه من بطن البعير إلى حقه وقوله في حيالة بالياء المتناة اه وفي بعض
 نسخ الخط بالياء الموحدة وهو الموافق للرؤوس والمراد على كل أنها تحت عهد زوج (قوله بان ثبت
 ذلك) أي كونها تحت زوج والياء للتصوير (قوله ولو باقرارها) أي ولو ثبت ذلك باقرارها
 وقوله ما أي بكونها كانت تحت زوج (قوله قبل نكاح الثاني) متعلق باقرارها واحترز به عما
 اذا أقرت بالزوجة الاول بعد نكاح الثاني فانه لا يقبل اقرارها عليه نظير ما لو نكحت باذنها ثم ادعت
 رضا عما محرما فانه لا يقبل ولا يصح جعله متعلقا بشئ لأنه يفيد أنه اذا ثبت ذلك بينة بعد نكاح الثاني
 لا تقبل فلا يأخذها وهو لا يصح (قوله فادعى علمها الاول) أي الزوج الاول الذي كانت تحت حياله
 (قوله بقاء نكاحه) مفعول ادعى وقوله وانه لم يطلقها معطوف على بقاء نكاحه أي وادعى أنه لم
 يطلقها (قوله وهي) أي من تزوجت على غير زوجها الاول وقوله أنه أي الاول وقوله وانقضت
 عدتها منه أي وانه انقضت عدتها منه أي الاول وقوله قبل أن تنكح الثاني الطرف متعلق بكل من
 طلقها وانقضت عدتها وقوله ولا بينة بالطلاق أي والحال أنه لا بينة تشهد بالطلاق (قوله خلف)
 أي الاول المدعى عليه الطلاق (قوله أخذها) أي الاول وقوله من الثاني أي الزوج الثاني (قوله
 لانها أقرت له بالزوجة) أي فيما اذا ثبتت بالاقرار أي ولانها ثبتت له بالينة (قوله وهو) أي
 اقرارها بالزوجة أقرار صحيح وقوله اذ لم يتفقا أي الزوج الاول والزوجة وهو علة لعمدة الاقرار
 وقوله على الطلاق أي الزايع للزوجة بخلاف المسئلة السابقة فانها متفقة على الطلاق وادعى
 بعده رجعة فاذا أقرت هي ما دون الثاني لا يقبل اقرارها كما تقدم (قوله وتنقطع عدة) شروع
 في حكم معاشرة المفارق للعدة وقد ترجمه الفقهاء بترجعة مستقلة (قوله بغير حمل) خرج به عدة
 الحمل فلا تنقطع بما ذكر بل تنقضي بوضعه مطلقا (قوله بمخالطة الخ) الباعسية متعلقة بتنقطع
 وقوله مفارق يقرأ بصيغة اسم الفاعل وقوله المفارقة يقرأ بصيغة اسم المفعول أي زوجة مفارقة أي
 فارقتها زوجها وقوله رجعية صفة لمفارقة (قوله فيها) أي في العدة وهو متعلق بمخالطة أو بمحذوف

صدق بيمينه في
 انكاره لان النكاح
 وقع صحيحا والاصل
 عدم الرجعة
 أو أقرت هي دون
 الثاني فلا يأخذها
 لتعلق حق الثاني
 حتى تبين من الثاني
 اذ لا يقبل اقرارها
 عليه بالرجعة مادامت
 في عصمته لتعلق
 حقه بها أما اذا بان
 منه فتسلم للاول بلا
 عقد وأعطت وجوبا
 الاول قبل بينوتها
 مهر المثل للحيولة
 الصادرة منها بينه
 وبين حقه بالنكاح
 الثاني حتى لو زال
 أخذت المهر لارتفاع
 الحيولة ولو تزوجت
 امرأة كانت في حيالة
 زوج بان ثبت ذلك
 ولو باقرارها به قبل
 نكاح الثاني فادعى
 عليها الاول بقاء
 نكاحه وانه لم يطلقها
 وهي تدعى أنه طلقها
 وانقضت عدتها منه
 قبل أن تنكح الثاني
 ولا بينة بالطلاق
 خلف أن لم يطلقها
 أخذها من الثاني
 لانها أقرت له بالزوجة
 وهو اقرار صحيح اذ لم
 يتفقا على الطلاق
 (وتنقطع عدة) بغير
 حمل (بمخالطة)
 مفارق لمفارقة
 (رجعية فيها)

صفة لها أي مخالطة حاصلة في العدة (قوله لا بائن) معطوف على رجعية أي لا تنقطع العدة بمخالطة مفارق لا البائن لانه لا شبهة لفراسه وعادة المغني لان مخالطتها محرمة بلا شبهة فاشبهت المزني بها فلا أثر للمخالطة اهـ وقوله ولو يخلع غايته في البائن أي ولو كانت بينونهما بسبب خلع فانها لا تنقطع عدتها بالمخالطة (قوله كمخالطة الزوج زوجته) قيد في المخالطة التي تنقطع العدة فالجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة للمخالطة أي مخالطة كائنة كمخالطة الزوج زوجته وذلك بان يدوم على حالته التي كان معها قبل الطلاق من النوم معها ليلاً أو نهاراً أو الخلوة بها كذلك وغير ذلك وقوله بان كان الخ تصوير للمخالطة المذكورة وقوله يختلج أي بالرجعية (قوله ويتمكن عليها) على بمعنى من كما هو مصرح به في بعض نسخ الخط والمراد التمكن من الاستمتاع بها وقوله ولو في الزمن اليسير غايته في الاختلاص بها والتمكن منها أي ولو كان ما ذكر يحصل في زمن يسير قال الرشيدى هو صادق بما اذا قل الزمن جداً ولعله غير مراد وانه انما احتريزه عن اشتراط دوام المعاشرة في كل الازمنة (قوله سواء أحصل الخ) تعميم في انقطاع العدة بالاختلاص ولو لم يكن منها أي لا فرق في ذلك بين أن يكون حصل منه وطء أولاً وأفاد به ان المدار في انقطاع العدة على وجود الاختلاص والتمكن بحيث لو أراد الوطء لا يمكن (قوله فلا تنقضي العدة) أي زمن المخالطة وان طال الزمان جداً كعشر سنين وهو مفرغ على انقطاع العدة (قوله لكن اذا زالت الخ) استدراك من قوله وتنقطع عدة الخ رفع به ما يوهمه الانقطاع من وجوب الاستئذان وقوله المعاشرة عبر بها هنا وفيما تقدم بالمخالطة فتقنا وهوارة كتاب فنيين من التعبير مؤداهما واحد (قوله بان نوى الخ) تصوير لزوال المعاشرة وهو يفيد أنها لا تزول الا بالنية (قوله كانت) بالبناء للعلوم أي كانت هي عدتها وهو جواب اذا وقوله على ماضى متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر أي حال كونها بانية للعدة على ماضى منها قبل المعاشرة والمراد انها لا تستأنف عدة جديدة بعد زوال المعاشرة ومحل ما ذكر ان ماضى زمن بعد الطلاق بلا معاشرة فان لم يمض زمن بعده بلا معاشرة بان استمرت المعاشرة من حين الطلاق استأنفت العدة من حين زوالها (قوله وذلك لشبهة الفرائس) اسم الإشارة يعود على المذكور من عدم انقضاء العدة والاضافة على معنى اللام أي وانما لم تنقض العدة بالمخالطة في الرجعية لوجود شبهة للاستفراس بها وهي كونها كالزوجة في الاحكام المار ببيانها غير مرة وعبارة المغني فلا تنقضي عدتها وان طال المدة لان الشبهة قائمة وهو بالمخالطة مستفرش بها فلا يحسب زمن الاستفراس من العدة كالو نكحت غيره في العدة وهو حائل بالحال لا يحسب زمن استفراسه من العدة اهـ (قوله كالو نكحها الخ) السكاف للتنظير والفاعل يعود على مطلق شخص والمفعول يعود على امرأة أجنبية في عدة طلاق رجعي أي هذا نظير ما لو نكح مطاوعة من غيره طلاقاً رجعياً في العدة وهو حائل بالحال فانها تنقطع ولا يحسب زمن استفراسه هكذا يتعين حل العبارة كما تنطق به عبارة المغني المارة ولو عبر مثله لكان أولى لان عبارته توهم ان الزوج نكح المطلقة منه مطلقاً لا قار جعياً في العدة وهو لا يصح لانه ان اراد بالنكاح من قوله نكحها العقد فهو باطل لانه تقدم ان العقد على الرجعية رجعية لكن بالنية وان اراد به الوطء فلا يصح أيضاً لانه يلزم عليه أن يكون المنظر عين المنظر به فتأمل وقوله حائلاً الذي في التحفة والنهاية جاهلاً فاعل في عبارتنا تحريراً من النساخ وقوله في العدة متعلق بنكحها (قوله فلا يحسب) جواب لو ولا حاجة اليه مع ما بعده لانه قد علم من كاف التنظير وقوله زمن استفراسه أي من فكه العدة من غيره وقوله منها أي العدة (قوله بل تنقطع) أي العدة وقوله من حين الخلوة أي بها ولو لم يوجد وطء (قوله ولا يبطل بها) أي بالخلوة وقوله ماضى أي من العدة (قوله فتبني عليه) أي على ماضى وهذا هو معنى عدم بطلان ماضى بها وقوله ذارت أي الخلوة (قوله ولا يحسب) أي من العدة وقوله الاوقات أي التي لم تحصل فيها خلوة (قوله ولكن لا رجعة الخ) استدراك من المتن أي

لا بائن ولو يخلع
كمخالطة الزوج
زوجته بان كان
يختلج بها ويتمكن
عليها ولو في الزمن
اليسير سواء أحصل
وطء أم لا فلا تنقضي
العدة لكن اذا زالت
المعاشرة بان نوى انه
لا يعود اليها كملت على
ما مضى وذلك لشبهة
الفرائس كما لو نكحها
حائلاً في العدة فلا
يحسب زمن استفراسه
عنها بل تنقطع من
حين الخلوة ولا يبطل
بها ماضى فتبني
عليه اذا زالت ولا
يحسب الاوقات
المخالطة بين الخلوات
(و) لكن (لا رجعة)
له عليها

لا تنقطع عدتها بالمخالطة في العدة ولو كن لا رجعة الخ ولو أبقى المتن على حاله ولم يزد أداة الاستدراك
 لكان أولى وانما لم يجز له الرجعة بعدها للاحتياط والتغليظ عليه فهي كالباثن بعد مضي عدتها
 الأصلية الا في حقوق الطلاق خاصة كما صرح به المؤلف والحاصل هي بعد انقضاء عدتها الأصلية
 كالباثن في تسعة أحكام في أنه لا يصح رجعتها ولا توارث بينهما ولا يصح منها ايلام ولا طهار ولا لعان
 ولا نفقة ولا ~~كسوة~~ ولا يصح خلعهما بمعنى أنه اذا خالعهما وقع الطلاق رجعيا ولا يلزم العوض ولذلك
 قال بعضهم ليس لنا المرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعهما الا هذه واذا ماتت عنها لا تنتقل لعدة الوفاة
 وكالرجعية في خمسة أحكام في حقوق الطلاق وفي وجوب سكناها وفي أنه لا يحد بوطئها وليس له
 تزوج نحواً اختها ولا أربع سواها (قوله أي بعد العدة) أي بعد انقضائها والمراد صورة والا فلا
 يصح لان الغرض في هذه أن عدتها لا تنقضي بسبب المخالطة وقوله على المعتمد مقابله يشهد له الرجعة
 بعدها وفي شرح الروض مانصه وما نقله كاصله عن البغوي من عدم ثبوت الرجعة هو ما جزم به في
 المناهج ونقله في المحرر عن المعبرين وفي الشرح الصغير عن الأئمة قال في المهمات والمعروف من
 (٣) المذهب المفتي به ثبوت الرجعة كما ذهب اليه القاضي ونقله البغوي في فتاويه عن الاصحاب
 فالرافعي نقل اختيار البغوي دون من قوله وذكر نحوه الزركشي لكن يعارض نقل البغوي له عن
 الاصحاب نقل الرافعي مقابله عن المعبرين والأئمة كما مر (قوله وان لم تنقض عدتها) الاولى اسقاطه
 لان فرض المسئلة في الرجعية المخالطة وهي لا تنقضي عدتها بسبب المخالطة (قوله لكن يلحقها
 الطلاق الى انقضائها) أي العدة الصورية (قوله انه لا مؤنة لها) أي عليه وقوله بعدها أي بعد
 العدة الصورية (قوله ويجزم به) أي بما رجحه البلقيني (قوله فقال لا توارث الخ) لا يدل على المدعى
 فعمل في العبارة سقطا يعلم من عبارة التحفة ونصها ومؤنتها عليه الى انقضاء العدة لكن الذي رجحه
 البلقيني أنه لا مؤنة لها وجزم به غيره فقال لا توارث بينهما ولا يصح ايلام منها ولا طهار ولا لعان
 ولا مؤنة لها ويجب لها السكنى لانها بائن الا في الطلاق ولا يحد بوطئها أه يحذف فاسقاط من عبارتنا
 الذي كان عليه أن يأتي به هو قوله ولا مؤنة لها ف كان عليه أن يأتي به وقوله ولا يحد بوطئها أي لشبهة
 اختلاف العلماء في حصول الرجعة بالوطء كما تقدم في بابها (قوله تنمة) أي في بيان داخل العدتين
 (لواجتمع عدتا شخص الخ) ذكر حكم اجتماع عدتين من جنس واحد لشخص واحد وبقي عليه
 ما اذا كانا من جنس له أيضا كحمل واقرء كان طلقها خا ملا ثم وطئها قبل الوضع أو طلقها خا ملا ثم
 وطئها وأحد لها وحكم ذلك كحكم ما اذا كانا من جنس واحد فتتداخلان وتنقضان بوضعه وما اذا
 كانا لشخصين سواء كانا من جنس كأن كانت في عدة زوج أو وطئ عشبة فوطئت من آخر بشبهة أو
 نكاح فاستفادت داخل لتعدد المستحق بل تعتد لكل منهما عدة كاملة وتقدم عدة الطلاق على وطئ
 الشبهة وان سبق وطئ الشبهة الطلاق اقوتها باستنادها الى عقد جاز أو كانا من جنسين كأن وجد
 حمل من أحد الشخصين فكذلك لا تدخل لكن عدة الحمل تقدم مطلقة سواء كان من المطلق أو من
 الواطئ بشبهة ففيم اذا كان من الاول ثم وطئت بشبهة تنقضي عدة الطلاق بوضعه ثم بعد مضي زمن
 النفاس تعتد بالاقراء وفي عكسه تنقضي عدة الشبهة بوضعه ثم تعتد أو تكمل للطلاق فتحصل أن
 الاقسام أربعة وذلك لان العدتين اما أن يكونا لشخص أو لشخصين وعلى كل اما أن يكونا من جنس
 أو من جنسين (قوله مطلقا) أي سواء كان الوطاء بشبهة أم لا كما يدل عليه التقييد بعد وفيه أن وطئ
 الرجعية لا يكون الاشبهة فلا يصح التعميم المذكور وأجيب بأن المراد بالاشبهة فيها شبهة الفاعل
 بان ظنناز وجهه غير المطلقة أو كان جاهلا معذورا بانه يحرم عليه وطؤها (قوله أو البائن) معطوف
 على الرجعية أي أو وطئ مطلقة البائن وقوله بشبهة متعلق بوطئ أي وطئها بشبهة والمراد شبهة
 الفاعل كما في الذي قبله وخرج ما لو وطئها بغير شبهة بان كان عالما بانها الماطقة فلا عدة للوطء لانه

(بعدها) أي بعد
 العدة بالاقراء أو
 الأشهر على المعتمد
 وان لم تنقض عدتها
 لكن يلحقها الطلاق
 الى انقضائها والذي
 رجحه البلقيني أنه
 لا مؤنة لها بعدها
 وجزم به غيره فقال
 لا توارث بينهما ولا
 يحد بوطئها (تنمة)
 لواجتمع عدتا شخص
 على امرأة بان وطئ
 مطلقة الرجعية
 مطلقا أو البائن بشبهة

غير محترم لكونه زنا (قوله تكفي عدة أخيرة) هي هنا عدة الوطء أي تغني عما سبق من عدة الطلاق
وقوله منهما أي العدين عدة الطلاق وعدة الوطء (قوله فتعدا) هذا هو معنى الاكتفاء بالعدة
الأخيرة منهما (قوله من فراغ الوطء) أي وهو إخراج الحشفة حل بجبري (قوله وتندرج)
أي تدخل وقوله فيها أي العدة الأخيرة وقوله بقية الأولى أي عدة الطلاق هنا أي فيكون قدر
تلك البقية مشتركا واقعا عن الجهتين (قوله فإن كرر الوطء) أي مطلقا في الرجعية وبشبهة
في البائن (قوله استأنفت أيضا) أي من فراغ الوطء ويندرج في عدته بقية الأولى وهكذا (قوله
لكن لا رجعة الخ) استدراك من اندراج بقية الأولى في عدة الثانية وقوله حيث لم يبق من الأولى أي
عدة الطلاق الرجعي وذلك كان وطئها بشبهة بعد قرأين من عدة الطلاق ولم يراجعها إلا بعد تمام القرء
الثالث فلا تصح الرجعة فإن بقي منها بقية كأن راجعها في القرء الثالث صح الرجعة * (فائدة) *
قد يجب على المرأة أربع عدود ذلك كالوطء لثلاثة أشهر في عدة فمما قرب انقضاؤه واعتقت
فانها تنتقل لعدة الحرائر فلما قرب انقضاؤه مات زوجها فانها تنتقل لعدة الوفاة فلما قرب انقضاؤها
وطئت بشبهة وجلت منه فانها تنتقل لعدة الحمل (قوله فرع في حكم الاستبراء) أي كحرمة
الاستمتاع بالامة التي حدث له ملكها حتى يستبرأها وقد أفرد الفقهاء ببيان مستقل وانما ذكر
عقب العدة لاشتراكهما في أصل البراءة وخص هذا الاسم لانه اكتفي فيه بأقل ما يدل على براءة
الرحم كحيضة في ذوات الحيض وشهر في ذوات الأشهر بخلاف العدة فانه لما لم يكتف فيها بذلك خصت
باسم العدة المأخوذة من العدد لاشتراكها عليه غالبا والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم في سبائا
أوطاس إلا لا توطأ حمل حتى تضع ولا غير ذوات حمل حتى تحيض حيضة وأوطاس بضم الهمة أفصح
من فتحها اسم وادمن هو وزن عند حنين وقاس الشافعي رضي الله عنه غير المسببة علمها بجامع
حدوث الملك ومن لا تحيض بمن تحيض في اعتبار قدر الطهر والحيض وهو شهر غالبا (قوله وهو) أي
الاستبراء وقوله شرع الخ أي وأما لغة فهو طلب البراءة وقد يطلق بمعنى تحصيلها والاتصاف بها كما في
قوله صلى الله عليه وسلم فمن أتى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه أي حصل براءتهما وانصف بها
(قوله تربص بمن فيها رفق) أي صبر وانتظار بمن فيها رفق ولو بمعضة والمتر بص بها هو السيد فيما
إذا أراد التمتع بها أو تزويجها أو هي نفسها نكاحا إذا زال فراشه عنها بعقها فلا بد من أن تربص وتنتظر
نفسها بنفسها ولا يجوز لها أن تتزوج حالا وقد يكون الاستبراء في الحرمة كما إذا كان لها ولد من غير
زوجها ومات ذلك الولد فانه يسن له استبرأؤه لانها ربما تكون حاملا فيكون الحمل أخاليت من الأم
فيرث منه السدس ولو عبر بالمرأة كما في شرح المنهج لكن أولى لشمولها الحرمة وغبرها وقوله عند
وجود سبب ما يأتي وهو حدوث الملك أو زول الفراش وهذا باعتبار الأصل والغالب والافقد يجب
الاستبراء بغير ذلك كأن وطئ أمة غيره نكاحا أو غيرها بالاستبراء لانها في نفسها عملوكه
والشبهة شبهة ملك اليمين وخرج يظن أنها أمة ما لو تزنا زوجها الحر فانه تعتد بثلاثة قروء أو
زوجته الأمة فتعتد بقرآن (قوله للعالم الخ) علمة لمدد أي وانما شرع التربص ليحصل العلم
بالبراءة وهذا من تحبل وقوله وللتعبد وهذا في البكر ومن استبرأها بائنا قبل بيعها والمشتراة من
صبي أو امرأة (قوله يجب استبراء) أي على السيد بالنسبة لما إذا أراد التمتع بامته أو تزويجها بعد
أن وطئها أو علمها بالنسبة لزال الفراش عنها بعقها بموته أو اعتاقها فوجب علمها أن تستبرئ نفسها
بنفسها فلا يحل لها أن تتزوج قبل ذلك كما تقدم وقد يستحب الاستبراء كما في الحرمة السابقة وكما في
الامة التي اشتراها زوجها فتستبرئ استجابا ليمتيز ولد النكاح عن ولد ملك اليمين فانه في النكاح
ينعقد مملوكا ثم يعتق بالملك وفي ملك اليمين ينعقد حرا ونصير أمه أم ولد وكما في الامة الموطوءة فانه
يستحب ماله كما قبل بيعها استبرأؤها ليكون على بصيرة (قوله لحل تمتع) تعليل لوجوب الاستبراء

تكفي عدة أخيرة
منهما فتعده من
فراغ الوطء وتندرج
فيها بقية الأولى فان
كرر الوطء استأنفت
أيضا لكن لا رجعة
حيث لم يبق من
الأولى بقية * (فرع)
في حكم الاستبراء
وهو شرعاً تربص بمن
فيها رفق عند وجود
سبب ما يأتي للعالم
ببراءة رجعتها وللتعبد
(يجب استبراء) لحل
تمتع أو

أى وانما وجب لاجل حل التمتع بها وقوله أو تزويج معطوف على تمتع أى أو لحل تزويج فلا يحصل للسيد أن يزوج أمة على غيره إلا بعد استبائها لکن بشرط أن يكون قد وطئها أو يعلم منه أن الاستبراء إنما يجب على الرجل دون المرأة لأنها لا تستمتع بجواريتها ولأن شرط وجوب الاستبراء فى صورة التزويج الأتمية أن تكون الأمة موطوءة لسيدها وهى لا يتأتى فى المرأة أهـ جل (قوله بملك أمة الخ) ذكر لوجوب الاستبراء سيدين ملك الأمة أى حدوثه وزوال فراشه ويرد على الأول ولو فسخت المكاتب كناية صحبة الكتابة أو فسختها السيد عند عجزها عن النجوم فيجب استبراءها مع عدم حدوث الملك وما لو أسلمت الأمة المرتدة والسيد المرتد أو أسلما معا بعد تزويجها فإنه يجب استبراءها مع عدم ذلك ويرد على الثانى ما لو أراد تزويج موطوءة مستولدة كانت أو غيرها فإنه يجب استبراءها قبل تزويجها مع أنها عند اعادة التزويج لم يرزل فراشه عنها وأوجب بأن هذين سببان باعتبار الأصل والغالب وهـ هذه الصور حاطت على خلاف ذلك وقال بعضهم ما ذكر ليس بسبب حقيقة والسبب فى الحقيقة إنما هو حل التمتع أو ردوم التزويج ولكل منهما اسباب فمن أسباب الأول الملك ومن أسباب الثانى وطؤه الأمة التى يريد تزويجها ويمكن حل كلام المؤلف عليه بجعل قوله لحل تمتع أو تزويج على لزوم وجوب الاستبراء وجعل الباء من قوله بملك الخ سببية مرتبطة بحل التمتع لا بوجوب الاستبراء فى المتن أى يجب الاستبراء لاجل حل التمتع ولا لاجل حل تزويجها والأول يحصل بسبب ملك الأمة والثانى يحصل بزوال الفراش عنه على ألف والنشر المرتب (قوله ولومعتدة) غاية فى وجوب الاستبراء بملك الأمة أى يجب بذلك لو كانت الأمة التى استبرأها معتدة بوطء شبهة مثلاً وعبرة الجملة قوله ولومعتدة أى فيجب عليها الاستبراء بعد انقضاء العدة وهى بالنسبة لحل التمتع أما بالنسبة لحل التزويج فيمكن فيه انقضاء العدة وهذا كله أن كانت العدة لغيره فإن كانت العدة له فلا استبراء وتنقطع بملك لها والصواب أن معتدته يجب عليها الاستبراء أيضاً لکن تنقطع العدة بالفارق بين معتدته ومعتدة غيره إنما هو انقطاع العدة وعدم انقطاعها أهـ وهذا محله فى اعادة التمتع أما فى اعادة التزويج فلا يجب الاستبراء كما صرح به فى الروض (قوله بشرأ الخ) الباء سببية متعلقة بملك أى أن الملك حصل له بسبب شرائه للأمة وقوله أو ارث أى لها وقوله أو وصية أى هاله مع قبوطه أو قوله أو هبة أى هاله وقوله مع قبض قيد فى الهبة اذهى قبله لا تملك وقوله أو سبي أى حاصل منه لها فهذه كلها أسباب للملك وقوله بشرط أى بوجود شرط السبي أى التملك به وقوله من القسمة أو اختيار تملك به بشرطه وأول تنويج الخلاف يعنى أنه اختلف فيما يحصل به التملك بالسبي فقيل القسمة أى قسمة الامام السبى على المستحقين وهو الرابع وقيل اختيار التملك أى بأن يقول كل واحد منهم اخترت نصيبى وهو راجح وفى الجبىرى ما نصه وعن الجوينى والقفال وغيرهما أنه يحرم وطء السرارى إلا لى يجلب من الروم والهند والترك إلا أن ينصب الامام من بقسم الغنائم من غير ظلم أى بفرز خمس الخمس لاهله أهـ سم والمعتد حوازا لوطء لاحتمال أن يكون السانى ممن لا يلزمه التحميس كذمى ونحن لا نحرم بالشك مر أهـ وسيد كراشارح مسئلة حكم السرارى المحالوبة من الروم والهند نقلنا عن شيخنا فى اواخر باب الجهاد بأبسط من هذا (قوله وان تيقن براءة رحم) غاية لوجوب الاستبراء أى يجب الاستبراء وان تيقن الخ للتعبد كما مر (قوله كصغيرة) تمثيل لتيقن براءة زوجها (قوله وبكر) فى كون البكر تيقن براءة زوجها نظراً لأنه يمكن شغله باستدخال المني من غير وطء وأوجب بأن ذلك نادر فلا عبرة به (قوله وسواء أملكها الخ) تعميم فى وجوب الاستبراء فهو معطوف على الغاية ولو قال وعملوكة من صبي الخ عطفاً على كصغيرة لكان أولى وأخصراً ذمى من افراد من تيقن براءة زوجها (قوله فيجب) أى الاستبراء وهو تفرغ على الغاية وعلى التعميم وقوله فيما ذكر أى الصغيرة وما بعدها (قوله بالنسبة لحل التمتع) أى وأما بالنسبة لحل التزويج فلا يجب

تزويج (بملك أمة)
ولومعتدة بشرأ أو
ارث أو وصية أو هبة
مع قبض أو سبي
بشرطه من القسمة أو
اختيار تملك (وان
تيقن براءة رحم)
كصغيرة وبكر وسواء
أملكها من صبي أم
امرأة أم من بائع
استبرأها قبل البيع
ففيجب فيما ذكر
بالنسبة لحل التمتع

الاستبراء كما في الروض وشرحه وعبارة هما وان اشترى أمة غير موطوءة أو أمة من امرأة أو وصى أو أمة
استبرأها البائع فله تزويجها بلا استبراء فان أعتقها فله تزويجها قبل الاستبراء ويذكر أن
الرشيد طلب حيلة مسقطه للاستبراء فقال له أبو يوسف من الخنفية أعتقها ثم تزويجها أم وقوله
استبرأها البائع الجملة صفة أمة وقوله فله تزويجها أي على الغير وهو جواب أن وقوله فله تزويجها
أي لنفسه (قوله وزوال فراش) عطف على بلك أمة أي ويجب الاستبراء عليها بزوال فراش أي
ملك وقوله له أي السيد وهو قيد في الفراش وخرج به ما لو أعتق أمته المزوجة أو المعتدة من زوج فلا
استبراء لانها ليست فراشا للسيد ولأن الاستبراء لحمل التمتع أو التزويج وهي مشغولة بحق الزوج من
الزوجة أو عدة النكاح وقوله عن أمة متعلق بزوال وقوله موطوءة خرج غيرها فلا استبراء عليها
بعقها (قوله غير مستولدة أو مستولدة) تعميم في الموطوءة (قوله بعقها) متعلق بزوال والباء
سببية (قوله أي باعتاق) بيان لما يحصل به العتق أي أن العتق الحاصل لها تارة يكون باعتاق
السيد لها وتارة يكون بموته (قوله كل واحدة منهما) أي من المستولدة وغيرها (قوله أو بموته)
عطف على اعتاق ويتصور عتقها بموته بما إذا كانت مستولدة أو مدبرة لأن غيرها لا يعتق بالموت
بل ينتقل الملك للورثة (قوله لأن استبرأ الخ) استثناء من وجوب الاستبراء على من زال فراشها
بالعتق أو بالموت أي يجب عليها الاستبراء إلا أن استبرأها سيدها قبل اعتاقها وكانت غير مستولدة فلا
يجب عليها وعبارة المنهج وشرحه ولو استبرأ قبله أي قبل العتق مستولدة فانه يجب عليها الاستبراء
لما لم يزل أن استبرأ قبله أي غير مستولدة ممن زال عنها الفراش فلا يجب الاستبراء فتزوج حالا
اذ لا تشبه من كروحة بخلاف المستولدة فانها تشبهها فلا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زال فراشها أم
ولو صنع الشارح كصنيعها كان أولى وأوضح (قوله غير مستولدة) مفعول استبرأ وقوله ممن زال
عنها الفراش بيان للمضاف الذي هو لفظ غير والمراد زال عنها الفراش بالاعتاق الذي استبرأها قبله
وحاصل هذه المسئلة أنه لو استبرأ السيد أمته غير المستولدة بان مضت مدة الاستبراء وهو لم يطأها فيها
ثم زال فراشه عنها بالاعتاق فلا استبراء عليها فان تزوج حالا (قوله فلا يجب) أي الاستبراء عليها
وهو مفرع على مفهوم قوله لأن استبرأها أو جواب شرط محذوف أي فان استبرأها كما ذكر فلا يجب
استبراء ولو حذفه لكان أخصر وأولى لانه يعلم من استثنائه مما يجب الاستبراء فيه (قوله بل الخ)
اضراب انتقال (قوله اذ لا الخ) علة لعدم وجوب الاستبراء وقوله هذه أي غير المستولدة التي
استبرأها سيدها قبل زال الفراش (قوله بخلاف المستولدة) أي فانها تشبه المنكوحه قال في التحفة
والفرق بين غير المستولدة وبين المستولدة ظاهرا إذا لا تشبه المنكوحه بخلاف الثانية لثبوت
حق الحرية لها فكان فراشها أشبه بفراش الحرية المنكوحه أم بالمعنى وقوله أشبه بفراش الحرية أي
وهي تجب عليها العدة أم (قوله ويحرم بل لا يصح الخ) هذا يفيد أن السبب في الاستبراء روم التزويج
وهو يؤيد ما تقدم من بعضهم أن السبب الحقيقي إما حل التمتع أو روم التزويج وقوله تزويج
موطوءة أي أو موطوءة غيره أن كان الماء مخترا وأراد تزويجها الغير صاحبها ولم يكن البائع استبرأها
قبل البيع كما يعلم من التفصيل الذي ذكره الشارح (قوله قبل مضى استبراء) في التحفة وإنما
حل بيعها قبله مطلقا لأن القصد من الثراء ملك العيز والوطء قد يقع وقد لا بخلاف النكاح لا يقصد
به إلا الوطء (قوله حذر من اختلاط المائين) أي استبراء أحدهما بالآخر فليس المراد حقيقة
الاختلاط لانه تقدم أن الرحم لا يحتوى على مائين (قوله أما غير موطوءة) صادق بصورتين بما
اذ لم توطأ أصلا وبما اذا ووطئها غير موطوءة فادها بقوله فان كانت الخ (قوله فله) أي المالك
والمناسب للتقابل أن يقول فلا يحرم تزويجها وقوله تزويجها أي قبل مضى مدة الاستبراء وكذا
يقال فيما بعده وقوله مطلقا أي من كل أحد (قوله أو موطوءة غيره) أي أو كانت موطوءة غير

وبزوال فراش له
(عن أمة موطوءة)
غير مستولدة أو
مستولدة بعقها أي
باعتاق السيد كل
واحدة منهما أو
موته لأن استبرأ
قبل اعتاق غير
مستولدة ممن زال
عنها الفراش فلا
يجب بل تزويج حالا
اذ لا تشبه هذه
منكوحه بخلاف
المستولدة (و) يحرم
بل (لا يصح تزويج
موطوءة) أي المالك
(قبل) مضى
(استبراء) حذر من
اختلاط المائين أما
غير موطوءة فان
كانت غير موطوءة
لاحد فله تزويجها
مطلقا أو موطوءة
غيره

المالك المريد لتزويجها بان كانت موطوءة البائع لها قبل استبرائها أو موطوءة بشبهة أو زنا (قوله
 فله) أي للمالك الذي هو المشتري وقوله تزويجها من الماعنه أي على من الماعنه ولا فرق فيه
 بين أن يكون الماء محترماً أم لا مضت مدة الاستبراء عنه أم لا وبدل على ذلك ما بعده (قوله وكذا
 من غيره) أي وكذا أنه أن تزويجها على غير من الماء منه لكن بشرط أن يكون الماء غير محترم بان
 كان موطوءة لها بزنا أو محترماً لكن مضت مدة الاستبراء منه أي عند صاحب الماء قبل انتقالها
 للمشتري (قوله ولو أعتق موطوءة فله نكاحها بالاستبراء) أي كما يجوز أن ينسخ المعتقد منه إذا
 اختلاط هنا ومن ثم لو اشترى أمة فزويجها البائع الذي لم يوطأها غيره لم يلزمه استبراء كل الواعته أفراد
 بائعها أن تزويجها وخرج بموطوءة ومثلها من لم يوطأ أو ووطئت زناً واستبرأها من انتقلت منه إليه
 من ووطئها غيره ووطأ غير محرم فلا يحل له تزويجها قبل استبرائها وان أعتقها أه تحته وقوله من ووطئها
 فاعل خرج (قوله وهو) مبتدأ خبره حيضة وقوله أي الاستبراء أي قدره وقوله لذات اقراء حال من
 المبتدأ على رأى أو من الخبر مقدم عليه وهو المسوغ لمجيء الحال من النكرة (قوله حيضة كاملة)
 انما كان العبرة هنا بالحيض وفي العدة بالطهر لان الاقراء فيها متكررة فتعرف البراءة بتكرار
 الحيض ولا تكرر رهنافيعتد بالحيض الدال على البراءة فنقطع حيضها صبرت الى ان تحيض فتستبرأ
 بحيض فان لم تحض صبرت الى سن اليأس ثم استبرئت بشهر على نحو ما تقدم في العدة وأقل مدة
 أمكان الاستبراء اذا جرى سببه في الطهر يوم وليالته ولحظتان وفي الحيض ستة عشر يوماً ولحظتان
 (قوله فلا تكفي بقيتها) أي الحيضة أي لا يحصل هذه البقية من الحيض الاستبراء بخلاف بقية الطهر
 في العدة قاتنها تحسب قرأ أو الفرق ان بقية الطهر تستعقب الحيضة الدالة على البراءة وهذه تستعقب
 الطهر ولا دلالة له على البراءة (قوله ولو ووطئ الخ) أي لو ووطئ السيد أمته في الحيض أي وقبل مضي
 مدة الاستبراء كما يدل عليه آخر العبارة ولو صرح به كالروض وشرحه لكان أولى وعبارة الروض وشرحه
 فرع وطاء السيد أمته قبل الاستبراء أو في اثنا لا يقطع الاستبراء وان اتم به لقيام الملك بخلاف العدة
 فان حبلت منه قبل الحيض بقي التحريم حتى تضع كمال ووطئها ولم تحبل او حبلت منه في اثنا حبلت له
 بانقطاعه لتمامه قال الامام هذا ان مضى قبل ووطئه أقل الحيض والافلاتح له حتى تضع كمال ووطئها
 قبل الحيض اه (قوله فحبلت منه) أي الواطئ (قوله فان كان) أي الحبل وقوله قبل مضى
 أقل الحيض الطرف، تعلق بمحذوف خبر كان أي فان كان حاصلاً قبل مضى أقل الحيض وهو يوم
 وليالته (قوله انقطع الاستبراء) أي انقطع الحبل اعتباراً بالاستبراء بالحيض واعتبراً بالاستبراء بالوضع
 فاذا وضعت حل ووطئها كما يفيد قوله وبقي التحريم الى الوضع أي بقي تحريم الوطاء عليه الى أن تضع
 فاذا وضعت ارتفع التحريم ولا يلزم استبراء ثان بعد الوضع (قوله كما لو حبلت الخ) الكافي للتنظير
 أي هو نظير ما لو حبلت الامه من ووطئها في حال طهارتها فانه يبقى التحريم الى الوضع فاذا وضعت
 ارتفع (قوله وان حبلت بعد مضى اقله) أي الحيض وهو يوم وليالته (قوله كفي) أي مضى
 أقله في الاستبراء أي فحبل له بعده التمتع بها ولا يصبر الى الوضع (قوله لمضى حيض الخ) عليه لقوله
 كفي أي وانما كفي ذلك لمضى حيض كامل لها قبل الحمل (قوله ولذات أشهر) معطوف على
 لذات اقراء أي والاستبراء لذات أشهر شهر وقوله من صغيرة الخ بيان لذات الأشهر وقوله شهر أي مالم
 تحض فيه فان حاضت فيه استبرئت بالحيضة لانها صادرة من ذوات الاقراء اه ع ش (قوله
 والحامل) معطوف أيضاً على ذات اقراء أي والاستبراء لامة حامل وقوله لا تعتد بالوضع أي ليس
 لها عدة بالوضع وهو قيد في كون الاستبراء في حق الحامل وضع الحمل وخرج به مالمو كانت تعتد
 بالوضع بان ملكها معتدة عن زوج أو ووطئها أو عتقت حاملاً من شبهة وهي فراش لسيدها فلا
 يكون الاستبراء بالوضع بل يلزمها أن تستبرئ بعده (قوله وهي) أي التي لا تعتد بالوضع وقوله التي

فله تزويجها من
 الماعنه وكذا من
 غيره ان كان الماء
 غير محترم أو مضت
 مدة الاستبراء منه
 ولو أعتق موطوءة
 فله نكاحها بالاستبراء
 (وهو) أي
 الاستبراء لذات اقراء
 حيضة كاملة فلا
 تكفي بقيتها الموجودة
 حالة وجوب الاستبراء
 ولو ووطئها في الحيض
 فحبلت منه فان كان
 قبل مضى أقل
 الحيض انقطع
 الاستبراء وبقي
 التحريم الى الوضع كما
 لو حبلت من ووطئها
 وهي طاهرة وان
 حبلت بعد مضى
 أقله كفي في الاستبراء
 لمضى حيض كامل
 لها قبل الحمل (والذات
 أشهر) من صغيرة
 أو آيسة (شهر والحامل
 لا تعتد بالوضع) أي
 بوضع الحمل وهي التي
 حبلها من الزنا

جلها من الزنا أى ولم تحض فان حاضت كفت حيضة ولا عبرة بالحمل ولو كانت من ثوات الشهور ومضى شهر فكذلك والحاصل ان الاستبراء في الحامل من الزنا يحصل بالاسبق من الوضع والحيضة فمن تحيض بالاسبق من الوضع والشهر في ثوات الاشهر (قوله أو المسبية الحامل) أى من كافر وأفاد بذلك كرها وما بعدها ان الحمل قد يكون من غير زنا ويكون الاستبراء بالوضع وان دفع بذلك حصر بعضهم الحامل التي لا تعتمد بالوضع في التي جلها من زنا وقال لانه ان كان من سيدها صارت به أم ولد ولا يصح بيعها وان كان من زوج انقضت عدتها به ولا يدخل الاستبراء في العدة بل يجب الاستبراء بعده ويكون الولد في هذه رقيقا وان كان من شبهة انقضت عدة الشبهة بوضعه والولد حر وبغرم الواطئ فيتم له سيدا لامة ولا يصح بيعها وهي حامل به لان الحامل بحر لا تباع فيتعين أن يكون الحمل من الزنا وحاصل الدفع اننا نسلم انها تنحصر في ذلك بل تارة تكون حاملا من زنا وتارة تكون غيرها كالمسبية المذكورة وما بعدها (قوله أو التي هي حامل من السيد الخ) أى أو الامة التي هي حامل من السيد ثم زال عنها فراشه بعثها فانها ليس لها عدة بالوضع فاذا رام تزويجها لا بد من استبرائها ويكون استبرائها بالوضع (قوله سواء الخ) تعميم في الاخيرة وهي الحامل التي زال فراش السيد عنها بالعتق أى لا فرق فيما بين أن تكون مستولدة من قبل هذا الحمل بان ولدت منه أو لا ثم وطئها وحلت منه ثم اعتقها أو رام أن يزوجه اقيم يكون استبرائها بالوضع والتعميم المذكور ساقط من عبارة التحفة والنهاية (قوله وضعه) أى والاستبراء للحامل وضع الحمل لحصول البراءة به وللخبر السابق (قوله لو اشترى نحو وثنية) أى كمجوسية (قوله أو مرتدة) أى أو اشترى مرتدة (قوله فحاضت) أى الوثنية ونحوها والمرتبة (قوله ثم بعد فراغ الحيض) الطرف متعلق بأسلمت بعده وقوله أو في أثنائها أى الحيض (قوله ومثله) أى مثل الحيض الشهر أى فلما سلمت بعده أو في أثنائها لم يكف مضى الشهر عن الاستبراء قال في التحفة وكذا الوضع على ما صرح به اهـ (قوله لم يكف حيضها الخ) أى فلا بد من استبرائها ن بعد الاسلام وقوله أو نحو أى الحيض من الشهر أو الوضع وقوله في الاستبراء متعلق بيكفي (قوله لانه الخ) عليه لعدم الاكتفاء بما ذكر في الاستبراء وقوله لا يستعقب ان حلت السنين والنساء زائدتين فما بعده فاعل به وحذف مفعوله أى لا يعتقه ويتسبب عنه حل التمتع وان جعل لا لطلب فما بعده مفعول والفاعل ضمير مستتر يعود على المذكوّر من الحيض ونحوه أى لا يستلزم وبطلب حل التمتع واءترض التعليل المذكوّر بأنه ياتى في المحرمة أى اذا اشتراها محرمة فحاضت قبل التحلل فانه يعتد به مع انه لا يستعقب الحل (قوله الذى هو) أى حل التمتع بعدم مضى الحيضة أو الشهر القصد في الاستبراء أى وهذا القصد لم يحصل بما ذكر فلا يكتفى في الاستبراء ولذلك قال القفال كل استبراء لا يتعلق به استباحة الوطء لا يعتد به أى الاستبراء المرهونة قبل انعكاز الرهن فيعتد به لا به يحل للرهن وطؤها باذن المهرن فهى محل الاستمتاع وفرق ابن حجر بينهما وبين ما لو اشترى عبدا مأذون له في التجارة أمة وعليه دين حيث لا يعتد باستبرائها قبل سقوط الدين فليس للسيد وطؤها مع انه يجوز للسيد وطؤها باذن العبد والغرماء حل اهـ جعل وقوله وفرق ابن حجر عبارة ويغفر بينها وبين ما قبلها بانه محل وطؤها باذن المهرن فهى محل للاستمتاع بخلاف غيرها حتى مشتراة المأذون لان له حقا في المحر وهو لا يعتد باذنه فان قلت هى تباح له باذن العبد والغرماء فساوت المرهونة قلت الاذن هنا أنذر لاختلاف جهة تعلق العبد والغرماء بخلافه في المرهونة اهـ بخنف (قوله وتصدق المملوكة بلا يمين في قولها حضت) أى تصدق في انقضاء الاستبراء قال في التحفة واذا صدقناها فكذبها فهل يحل له وطؤها قايما على ما لو ادعت التحليل فكذلكها بل أولى أو لا ويغفر محل نظر والاول أوجه اهـ (قوله لانه) أى الحيض لا يعلم الا منها وهو عليه التصديق بها بلا يمين في قولها ذلك قال الجبري ولانها لو نكحت لم يقدر السيد على الحلف

أوالمسيبة الحامل
أوالتى هى حامل من
السيد و زال عنها
فراشه بعق سوا
الحامل المستولدة
وغيرها (وضعه)
أى الحمل * (فرع) *
لواشترى نحو وثنية
أومرتدة فاضت ثم
بعد فراغ الحيض
أوفى أثنائه ومثاله
الشهر فى ذات الأشهر
أسلمت لم يكف حيضها
أو فحوه فى الاستبراء
لانه لا يستعقب حل
القتح الذى هو
القصد فى الاستبراء
(وتصدق) المملوكة
بلايمين (فى قولها
حضت) لانه لا يعلم

على عدم الحيض فالسيد وطؤها بعد الطهر وهذا حيث أمكن كما تصدق الحرمة في انقضاء عدتها حيث
 أمكن لانها مؤتمنة على رجها اه (قوله وحرم في غير مسبية تمتع الخ) وهل هو كبيرة أولا فيه نظر
 والاقرب الاول لكن لا يخفى أن الوطء وان كان حراما لعدم الاستبراء لكنه ليس بزنا لوجود شبهة
 الملك ومحل حرمة ما لم يخف الزنا فان خافه جازله أفاده ع ش وغيره (قوله ولو بنحو نظر بشهوة) أى
 ولو كان التمتع بنحو نظر بشهوة فانه يحرم وفي سم ما نصه قوله ويحرم الاستمتاع بالمستبراء قد يشمل
 الاستمتاع بنحو شعرها ونظرها لمس أو تطر بشهوة ويجزئها المنفصل وهو غير بعيد ما لم يوجد نقل
 بخلافه * (فرع) * وقع السؤال استطراد اعن النظر لاجل الشراء هل يجوز اذا كان بشهوة كما في
 نظر الخطبة أو يفرق فيه نظر اه بتصرف (قوله ومس) يفيد عدم تعديده بما اذا كان بشهوة وتقييد
 النظر بما اذا كان بشهوة انه يحرم المس ولو بغير شهوة (قوله قبل الخ) متعلق بحرم (قوله لادائه
 الى الوطء المحرم) علته لحرمة التمتع لكن بغير الوطء والالم يصح لانه بصير المعنى يحرم التمتع بالوطء لادائه
 الى التمتع بالوطء ولا معنى له (قوله والاحتمال الخ) علة ثانية لحرمة التمتع مطلقا سواء كان بوطء
 أو غيره وقوله انها حامل بحرأى بان وطئت بشبهة أو وطئها سيدها (قوله فلا يصح نحو بيعها) أى
 واذا كانت حاملا بحر فلا يكون بيعها صحيحا واذا لم يكن صحيحا لا يجوز للشترى أن يتمتع بها لانها باقية
 على ملك البائع (قوله نعم الخ) استدراك من حرمة التمتع بها دفع به ما يتوهم من حرمة الخلوة أيضا
 وقوله تحمل له الخلوة بها أى لتفويض الشرع أمر الاستبراء الى أمانته نعم ان كان مشهورا بالزنا وعدم
 المسكة حيل بينه وبينها (قوله أما في المسبية الخ) . مقابل قوله غير مسبية وقوله فحرم الوطء الخ انما
 فارق المسبية غير هالتيقن ما كها ولو حاملا فلم يحرم فيها الاحتمال السابق وانما حرم وطؤها صيانة
 لمائه أن يختلط بماء حرمي لحرمة طه ولم ينظر والاحتمال كونها أم ولد للمسلم فلم يملكها سابها لندوته
 وقوله لا الاستمتاع بغيره أى لا يحرم عليه الاستمتاع بغير الوطء وقوله من تقبيل ومس بيان لغير الوطء
 (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) تعليل لحرمة الوطء وعدم حرمة غيره وقوله لم يحرم الخ أى في الخبر
 المسار أول الفرع وهو قوله في سبايا أو طاس ألا تودأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض
 حمضة وقوله منها أى المسبية وقوله غيره أى الوطء (قوله مع غلبة الخ) فيه ان هذا لا يختص
 بالسبايا فلا ينتج المدعى وقوله الى مس الاماء هذا بالنسبة لامتداد الايدي وكان حقه ان يزيد الى
 النظر اليهن ليكون مقابل امتداد الاعين وقوله سيما الحسن أى خصوصاً في الغلبة المذكورة
 الاماء الحسن (قوله ولان ابن عمر الخ) معطوف على قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ (قوله من
 سبايا أو طاس) وقيل من سبايا جلولاء وجمع بينهم ما بان جلولاء كانوا معاوين لهوازن لكونهم
 خلفاءهم أى معاهدين لهم فيمكن أن السبايا من هووازن أو من جلولاء وقسموها في الموضع المسمى
 بأوطاس فتكون الجارية الواقعة لابن عمر من جلولاء وقصة ابن عمر رضى الله عنه انه اتفق أن
 واحدة سبيت من نسائهم فلما تطر عنقها كبريق أى سيف فضة فلم يتالك الصبر عن تقبيلها
 والناس ينظرونه ولم ينسأ أحد عليه فصار أجاعا سكاوتيا لا يقال الاجاع لا ينعقد في حياته صلى
 الله عليه وسلم لانا نقول المراد ولم ينسأ عليه أحد من الصحابة بعد موته صلى الله عليه وسلم لا يقال
 تقبيلها لها حرم للروعة لانا نقول لعله اعتد عدم وجود أحد عنده فقوله والناس ينظرون أى وهو
 لم يعلم بذلك أو انه فعله اغاظة لا كقارأ أو باجتهاده (قوله وألحق الماوردي الخ) قال سم ظاهر
 كلامهم بخالفه اه (قوله بالمسبية) متعلق بالحق وقوله في حل الاستمتاع هذا هو وجه الالحاق
 وقوله كل الخ مفعول ألحق وقوله من لا يمكن جعلها أى أمة لا يمكن جعلها لما منع منه كصغر وإياس وجل
 من زنا موجود في بطنها اذا الحمل لا يتصور أن تحمل على جعلها الحاصل (قوله كصبيبة الخ) تمثيل
 لآلى لا يمكن جعلها (قوله لا تصير أمة الخ) وهذا بخلاف الزوجة فانها تصير فرسا بجرد الخلوة بها حتى

الامنها (وحرم في غير
 مسبية تمتع) ولو بنحو
 تطر بشهوة ومس
 (قبل) تمام (استبراء)
 لادائه الى الوطء
 المحرم ولا احتمال انها
 حامل بحر فلا يصح
 نحو بيعها نعم تحمل
 له الخلوة بها أما في
 المسبية فيحرم الوطء
 لا الاستمتاع بغيره
 من تقبيل ومس
 لانه صلى الله عليه
 وسلم لم يحرم منها غيره
 مع غلبة امتداد
 الاعين والايدي الى
 مس الاماء سيما
 الحسن ولان ابن عمر
 رضى عنه قبل أمة
 وقعت في سهمه من
 سبايا أو طاس وألحق
 الماوردي وغيره
 بالمسبية في حل
 الاستمتاع بغير الوطء
 كل من لا يمكن جعلها
 كصبيبة وآيسة
 وحامل من زنا
 * (فرع) * لا تصير
 أمة فراسا للسيدة

إذا ولدت للامكان من الحلو من الحقة وان لم يعترف بالوطء والفرق ان مقصود النكاح التمتع والولدا كتنفي فيه بالامكان من الحلو ومالك الجين قد يقصده التجارة والاستخدام فلا يكتفي فيه الا بالامكان من الوطء اهـ شرح المنهج (قوله الا بوطء منه) أي من السيد ومثل الوطء دخول مائه المحترم فيه وقوله في قبلها نخرج به الدرر فلا تصير فراسا بالوطء فيه وقيل تصير فراسا به فعلية اذا ولدت للامكان منه يلحقه (قوله ويعلم ذلك) أي الوطء وقوله باقراره أي السيد وقوله به أي الوطء وهو قوله أو بينة أي على الوطء أو على اقراره به (قوله فاذا الخ) تغريغ على كونها تصير بالوطء فراسا وعبرة التحفة مع الاصل واذا تقر ران الوطء بصير فراسا فاذا ولدت للامكان الخ (قوله للامكان من ووطئه) أي عند الامكان أو مع الامكان فاللام بمعنى عند أو مع والمعنى انها اذا ولدت ولدا يمكن أن يكون من ووطئه بان يكون بين زمن الولادة وزمن الوطء ستة أشهر (قوله لحقه وان لم يعترف به) أي بان سكت عن استحقاقه وذلك لانه صلى الله عليه وسلم ألحق الولد زمعة بمجرد الفرائش أي بعد علمه الوطء بوحى أو اخبار فان نفي الولد بعد اقراره بالوطء وادعى استبراء بعد الوطء بمحضة وقبل الوضع بستة أشهر وحلف على ذلك لم يلحقه الولد وذلك لان الوطء الذي هو الموعول عليه في الحقوق عارضه دعوى الاستبراء في محض الامكان ولا تعويل عليه في ملك الجين والله سبحانه وتعالى أعلم

الا بوطء منه في قبلها
ويعلم ذلك باقراره به
أو بينة فاذا ولدت
للامكان من ووطئه
ولدا لحقه وان لم
يعترف به

(فصل في النفقة)
من الاتفاق وهو
الاخراج (يجب) المد
التي وما عطف عليه
(زوجة) ولو أمة
ومريضة (مكنت)
من الاستمتاع بها
ومن نقلها إلى حيث
شاء عند أمن الطريق
والمقصود لو لم يركوب
بحر غلبت فيه

(فصل في النفقة) أي في بيان أحكامها واعلم أن للنفقة ثلاثة أسباب الزوجة والقربة والملك وذكر في هذا الفصل الاولين وذكر الثالث في فصل الحضنة وكان الاول ذكره في هذا الفصل جمعا بين الاسباب وبدأ بنفقة الزوجة لانها أقوى لكونها معاوضة في مقابلة التمكين من التمتع ولا تسقط بمضي الزمان وأخرت الى هنا لوجوبها في النكاح وبعده كان طلقت وهي حامل أو كان الطلاق رجعيا والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع فمن الاول قوله تعالى وعلى المولود له رزق من وكسوتهن بالمعروف ومن الثاني خبر ائمة الله في النساء فانكم أخذتموهن بإمانة الله تعالى واستحلتم فروجهن بكلمة الله تعالى ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف (قوله من الاتفاق) برده عليه ان النفقة مصدر مجردو الاتفاق مصدر مزيد ولا يشق المجرد من المزيدي يمكن أن يجاب بان المراد ما خوذ من الاتفاق والاخذ أو سعة دائرة من الاشتقاق (قوله وهو) أي الاتفاق وقوله الاخراج أي دفع ما يسمى نفقة لمن يستحقه ثم ان الاتفاق لا يستعمل الا في الخبر كما ان الاسراف لا يستعمل الا في غيره ومن بلاغات النخسرى لاسرف في الخبر كما لاخير في السرف وهو مرد المجزأ الى الصدر (قوله يجب) أي وجوباً باموسعاً فلا يجبس ولا يلزم لكن لوطالبته وجب عليه الدفع فان تركه مع القدرة عليه أثم حل بجبري (قوله المد الا تي) أي ذكره في المتن ثم ان المؤلف قدر هنا فعلا للفعل وجعل الفاعل بحسب صنيع المتن خبراً وقدر له مبتدأ (قوله وما عطف عليه) أي المد الا تي وهو مدان ومد ونصف أي وما تعلق به من الأدم وما بعده (قوله لزوجة) متعلق بيجب (قوله ولو أمة ومريضة) الغاية للتعميم أي لافرق في وجوب ما ذكر للزوجة بين أن تكون أمة أو تكون حرة ولا فرق أيضا بين أن تكون مقيمة أو مريضة (قوله مكنت من الاستمتاع بها) أي بان عرضت نفسها عليه كان تقول اني مسئلة نفسي اليك فاختر أن آتيك حيث شئت أو أن تأتيني ومحل ذلك اذا كان في بلدها فان غاب عن بلدها رفعت الامر الى الحاكم ليكتب الى حاكم بلد الزوج ليعلمه بالحال فيجيب اليها أو يוכל في الاتفاق عليها فان لم يفعل شيئا من الامرين فرضها القاضي في ماله من حين امكان وصوله هذا ان كانت بالغه عاقلة فان كانت صغيرة أو مجنونة فالعبرة بعرض وليها لانه هو المخاطب بذلك ولا بد من التمكين التام ولو مكنته وقتادون وقت كان تمكته الليل دون النهار أو في دار دون دار فلا نفقة لها ونخرج بتمكينها من الاستمتاع بها لو لم تمكته من ذلك فهي ناشرة ولا نفقة لها وقوله ومن نقلها الخ أي ومكنته من نقلها الى حيث شاء الزوج ونخرج به ولو امتنع من ذلك فهي ناشرة أيضا ولا نفقة لها

لها وقوله عند أمن الطريق والمقصد قيد في اشتراط تمكين نفسها له من نقلها الى حيث شاء أي بشرط ذلك اذا كان كل من الطريق والمقصد آمنا والا فلا يشترط فلوا امتنعت من ذلك حيثنذ فليست بناشرة وعليه نفقتها وقوله ولو بر كوب بجر الخ غاية في اشتراط التمكين من النقل معه أي بشرط ذلك ولو كان النقل يكون بر كوب بجر لا نه يلزمها اجابته اليه على الاوجه كما في فتح الجواد وقوله غلبت فيه السلامة قيد في ركوب البحر وخرج به ما لم تغلب فيه السلامة فلا يشترط ان تمكن من نقلها الذي يحصل بر كوبه بمعنى لو امتنعت من ذلك لا تكون ناشرة فلا تسقط نفقتها (قوله فلا تجب) أي المذكورات من المدوماعطف عليه وما يتعلق به ويصح عوده على المؤن المعلومة من المقام وهو تغريب على قوله مكنت المجعول قيد اللوجوب وقوله بالعقد أي وقبل التمكين وذلك لانه يوجب المهر فلا يوجب عوضين ولانها مجهولة بسبب جهل حال الزوج من يسار أو عسار وتوسط والعقد لا يوجب ما لا يجبه ولا لانه صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة رضي الله عنها وهي بنت ست سنين ودخل بها وهي بنت تسع سنين ولم ينقل انه أنفق عليها قبل الدخول فلو كانت النفقة واجبة بالعقد لساقتها اليها ولو وقع لنقل (قوله خلا للقديم) أي القائل بوجوبها بالعقد كالمهر بدليل وجوبها للريضة والرتقاء كتب الرشيدى مانصه قوله والتقديم تجب بالعقد أي وتستقر بالتمكين كما صرح به الجلال ثم قال عقبه فان امتنعت سقطت اه وانظر ما معني وجوبها بالعقد عليه ولعله يظهر ذلك فيما لو مات أحدهما قبل التمكين فيستحق مؤنة ما بعد العقد وقبل الموت (قوله وانما تجب بالتمكين يوما فيوما) أي وتجب بفجر كل يوم كما صرح به وانما وجبت به لان الواجب كما سيأتي الحب فيحتاج الى طعنه وعجنه وخبره فلو حصل التمكين ابتداء في اثناء اليوم وجبت بالقسط حتى لو حصل وقت الغروب كما يقع كثيرا وجبت كذلك وخرج بقولي ابتداء ما لو كان ذلك بعد تنشور بان كانت ناشرة ثم مكنت نفسها في اثناء اليوم فلا تجب نفقة ذلك اليوم لانها تسقط بالنشور فلا تعود بالطاعة (قوله ويصدق هو بيمينه الخ) أي لو اختلف الزوجان في التمكين وعدمه بان ادعته هي وانكره هو ولا يثبت صدق بيمينه لان الاصل عدمه ولو نكل عن اليمين حلفت هي بيمين الرد واستحقت النفقة لان اليمين المردودة كالقرار أو كالبينة (قوله وهي الخ) أي وتصدق هي فيما لو اتفقا على التمكين وادعى هو نشوزها بعدده وهي عدمه وأدعى هو الانفاق عليها وادعت هي عدمه وذلك لان الاصل عدم النشوز وعدم الانفاق وقوله والانفاق عليها بالجر عطف على النشوز (قوله واذا مكنت من يمكن التمتع بها) من واقعة على الزوجة وهي فاعل الفاعل ومفعوله محذوف أي واذا مكنت الزوجة التي يمكن التمتع بها زوجهها وجبت عليه المؤن وقوله ولو من بعض الوجوه أي ولو كان التمتع بها من بعض الوجوه لا من كلها (قوله وجبت مؤنتها) أي على زوجها (قوله ولو كان الزوج طفلا) غاية لوجوب المؤن لها عليه وهي للردي على من قال لا تجب عليه لانه لا يستمتع بها بسبب هو معذور فيه وعبارة المتهاج مع شرح مدر والاظهر انها تجب لكبيرة أي لمن يمكن وطؤها وان لم تبلغ كما هو ظاهر على ص غير لاملن وطؤها اذا عرضت على وليه لان المانع من جهته والثاني لا تجب لانه لا يستمتع بها بسبب هو معذور فيه فلا يلزمه غرم انتهت (قوله وان عجزت عن وطء الخ) ظاهر صنيعة انه غاية لقوله وجبت مؤنتها المرتب على من يمكن التمتع بها وبرد عليه انه لا يلائمه قوله بعد لان عجزت بالصغر لانه يخل المعنى لان عجزت أي من يمكن التمتع بها بالصغر ولا يخفى ما فيه ولو قدم الشارح هذه الغاية على قوله واذا مكنت الخ لكان أولى لانه يصير عليه غاية لقوله وانما تجب بالتمكين وهو ظاهر كما في فتح الجواد ومبارته وتجب لها بالتمكين وان عجزت عن وطء الخ ما ذكره الشارح وحاصل المعنى انها تجب المؤن بالتمكين وان عجزت عن وطء بسبب غير الصغر وذلك لان المرض يطرا ويرول ومثله الجنون والرتق وان كان لا يزول لكنه قد رضي به مع ان

السلامة فلا تجب
بالعقد خلا للقديم
وانما تجب بالتمكين
يوما فيوما ويصدق
هو بيمينه في عدم
التمكين وهي في
عدم النشوز
والانفاق عليها واذا
مكنت من يمكن
التمتع بها ولو من
بعض الوجوه
وجبت مؤنتها ولو
كان الزوج طفلا
لا يمكن جماعه اذ
لا يمنع من جهتها وان
عجزت عن وطء بسبب
غير الصغر كرتق أو

التمتع يمكن بغير الوطء في الجميع وهو كاف من بعض الوجوه كما صرح به قبل وقوله أو جنون أي
مقارن للتسليم أو حدث بعده (قوله لا أن عجزت بالصغر) أي لا يجب أن عجزت بالصغر وعبرة المتنازع
مع شرح م ر والاطهر أن النفقة ولا مؤنة لصغيرة لا تحتل الوطء وأن سلت له لأن تعدد وطئها
لمعنى قائم بها فليست أهلا للتمتع والله في لها النفقة لأنها حبست عنده وفوات الاستمتاع بسبب هي
فيه معذورة كالمريضه والرقاء وفرق الأول بما مر في التعليل اه (قوله فلا نفقة لها) الأولى إسقاطه
لأن معنى قوله لا أن عجزت الخ لا يجب المؤن أن عجزت وقوله وأن سلمها الخ غاية لعدم وجوب النفقة
لها (قوله لا يمكن التمتع بها) أي ولا من وجه وهو عليه لعدم وجوب النفقة (قوله بخلاف
من تحتله) أي الوطء وهو محترز قوله لا تحتل الوطء (قوله ويثبت ذلك) أي تمكينها له الموجب
للفقة وقوله باقراره أي الزوج وقوله وبشهادة البينة به أي بالاقرار وقوله أو بانها في غيبته الخ
أي ويثبت ذلك بشهادة البينة بانها في حال غيبته بأذلة للطاعة قال ع ش وهذا لما يحتاج إليه إذا
لم يسبق تمكين منها أو سبق نشوز والا فالقول قولها في عدم النشوز من غيبته وقوله ونحو ذلك بالجر
معطوف على اقراره أي ويثبت بنحو ذلك كرفع أمرها للحاكم واطهارا عنها مسلمة له (قوله ولها مطالبة
بها الخ) أي للزوجة إذا أرادت زوجه أن يسافر سفرًا أو يلا أن تطالبه بالنفقة مدة سفره ويلزم
القاضي اجابتها في منعه من السفر حتى يترك لها النفقة منه أو يوكل من ينفق عليها أي أو
يطلقها كما سيصرح به الشارح قال في التحفة ويفرق بينها وبين من له دين مؤجل فإنه لا يمنع له وأن
كان يحل عقب الخروج بأن الدائن ليس في حبس المدين وهو المقتصر برضائه بذمته ولا كذلك
الزوجة فيها ما إذا تقصيره نهاه في حبسه فلم يمكنه من السفر الطويل بل بالنفقة ولا منفق لادى
ذلك إلى اضرارها بالبطاق الصبر عليه لاسيما الفقيرة التي لا تجد من نفقها فافتضت الضرورة
الزاهية ببقاء كفالتها عند من يثق به اه وهذه المسئلة مكررة مع قوله الآتي ويكلف من أراد
سفرًا طويلا طلقها أو توكل من ينفق عليها من مال حاضر فكان المناسب الاقتصاد على
أحدهما وعلى الثانية أولى لأن فيها زيادة الطلاق (قوله ولور جمعية) غاية لوجوب ما ذكر للزوجة
أي يجب ما ذكر لها ولو كانت زوجة حكما كالرجعية (قوله وان كانت) أي الرجعية وقوله حائلا
أي غير حامل (قوله أي يجب لها ما ذكر) أي وهو المد الآتي وما عطف عليه ولو أنبل ما ذكر
بالآتي لكان أولى (قوله ما عدا آلة التنظيف) أي أمها هي فلا تجب عليه لها ما يزيل الوسخ
فقط كما سيذكره (قوله لبقائه حبسه لها) عليه لوجوبها للرجعية (قوله ولا امتناعه) متعلق
بما بعده أي لم يجب لها آلة التنظيف لامتناع الزوج عنها أي عن الاستمتاع بها لكونه قد طلقها
(قوله ويسقط مؤنتها) أي الرجعية ما يسقط مؤنة الزوجة أي عما يتصور فيها كالنشوز بخلاف
مالا يتصور فيها كالعجز عن الوطء بسبب الصغر وذلك لأنها إذا طلقت قبل الوطء تبين ولا تكون
رجعية وقوله كالنشوز أي يخص الخروج عن المسكن والسفر والردة وأما نشوزها بامتناعها
من الاستمتاع بها فلا يتصور فيها (قوله وأصدق) أي الرجعية وقوله في قدر أقرأها فلو ادعت
أقرأها أي طهرها تسع وعشرون يوما غالبا وادعي هو أن قرأها خمسة عشر يوما أقله صدقت هي
لأنها وثيقة على ما في رجحها (قوله ان كذبها) قيد في اليمين (قوله والا) أي وان لم يكذبها فلا يمين
عليها (قوله وتجب النفقة) الأولى التعبير هنا في جميع ما يأتي بالمؤنة لأنها تشمل الكسوة والمسكن
بخلاف النفقة فاتها خاصة بالقوت والحامل البائن يجب لها النفقة والكسوة والمسكن لا الأولى فقط
وعبرة المنهج مع شرحه ولا مؤنة من نفقة وكسوة الحائل بآثر وتجب للحامل الخ اه وقوله أيضا أي
كما تجب للرجعية وقوله المطلقة حامل الخ انما وجبت لها الآية وان كن أولات حمل فانفقوا عليهن
ولأنه كالمستغنى برجها لا اشتغال به بآثمه ثم ان وجوب النفقة لها بسبب الحمل لا للحمل على الأصح لأنها

مرض أو جنون لا أن
عجزت بالصغر بار كانت
طافله لا تحتل الوطء
فلا نفقة لها وان
سلمها الولي إلى الزوج
إذا لم يمكن التمتع بها
كالناشزة بخلاف من
تحتله ويثبت ذلك
باقراره وبشهادة
البينة به أو بانها في
غيبته بأذلة للطاعة
ملازمة للمسكن
ونحو ذلك ولها
مطالبته بها ان
أراد سفرًا طويلا
(ولو رجعية) وان
كانت حائلا أي يجب
لها ما ذكر ما عدا
آلة التنظيف لبقائه
حبسه لها وقدرته
على التمتع بها بالرجعة
ولا امتناعه عنها لم
يجب لها آلة التنظيف
ويسقط مؤنتها ما
يسقط مؤنة الزوجة
كالنشوز وتصدق
في قدر أقرأها بيمين
ان كذبها والا فلا
يمين وتجب النفقة
أي المطلقة حامل
بآثر بالطلاق الثلاث
أو الخلع أو الفسخ

تلزّم المعسر وتتقدّر بالامداد بحسب يسار الزوج واعداً وتسقط بالذشور ولا تسقط بمضى الزمان
ولو كانت الحمل لتقدّرت بتقدّر كفايته وهي متعذّرة ولم تجب على المعسر وسقطت بمضى الزمان وقوله
بالطلاق الثلاث متعلق ببيان وقوله أو الخلع معطوف على الطلاق أى أو بائن بالخلع وقوله أو الفسخ
معطوف أيضاً على الطلاق أى أو بائن بالفسخ وفيه ان عبارة تنفي ان البائن الفسخ مطلقاً مع انه
تقدم ان الفسخ لا يحسب طلاقاً فالاولى ان يقول ويجب للحامل بائن الخ وبجاء في لفظ مطلقاً وقوله
بغير مقارن متعلق بالفسخ أى الفسخ بسبب غير مقارن لا عقديان يكون طراً بعده كرده اما اذا قارن
العقدان وجد حاله كعيب أو غرور فلا نفقة لها بفسخه به فان في النفقة لانه برفع العقد من أصله
اه وتوقف فيه سم وقال الجمل هذا التعليل ضعيف والمعتد انه برفعه من حيثه ومع ذلك لا يتحقق
اه (قوله وان مات الزوج قبل الوضع) غاية لوجوب النفقة لاطلاق الحامل أى تحب النفقة لها وان
مات قبل أن تضع حملها علمت ان الاصح ان النفقة تجب لها لا للحمل ولان البائن لا تقتل لعدة
الوفاة ولان المؤمن وجبت قبل الموت فاعتقر بقاؤها في الدوام لانه أقوى من الابتداء وادامات أخر جت
من تر كنه وقوله ما لم تنشر قيد لوجوب النفقة وخرج به ما لو نشرت بان خرجت من المسكن لغير حاجة
فانها تسقط نفقتها (قوله ولو أنفق) أى الزوج عليها وقوله ينظره أى الحمل وقوله فبان عدمه أى
تبين أن لاجل وقوله رجع عليها أى بما دفعه لها بعد عدتها لانه بان أن لا تمى عليه (قوله أما اذا
الخ) محترز قوله بائن بالطلاق الثلاث الخ وقوله فلا نفقة أى لها عليه وذلك لخبر الدارقطني ليس
للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة وانما وجبت فيما لو توفي بعد عدتها لانها اوجبت قبل الوفاة
فاعتقر بقاؤها في الدوام لانه أقوى من الابتداء ولان البائن لا تنتقل الى عدة الوفاة كما مرّ نفاً (قوله
وكذا النفقة) أى أصلها على الزوج ولا على الواطئ بشبهة وقوله لزوجة الخ أى ولو كانت رجعية
لكن بشرط فها ان تحمل من وطئ الشبهة أما اذا لم يحمل فيجب لها النفقة لان عدة الطلاق حينئذ
مقدمة على عدة الشبهة كذا في فتح الجواد وعبارته مع الاصل وتجب لزوجة رجعية لا اذا تلبست
احداهما بعدة شبهة بان وطئت الزوجة بشبهة وان لم تحبل أو الرجعية بها اوجبت لا تنقضاء تمكين
الزوجة اذ يحال بينهما وبينها الى انقضاء العدة ولان الرجعية مشغولة بحق غيره واشترط حملها لان عدة
الشبهة لا تقدم الا حينئذ كما مر اه بتصرف (قوله بان وطئت بشبهة) أى ولو بدت كاح فاسد والباء
لتصوير المتلبسة بعدة الشبهة (قوله وان لم تحبل) غاية في عدم وجوب النفقة (قوله لا تنقضاء التمكين)
عليه لعدم وجوب النفقة أى وانما لم تحبل لانه فناء التمكين منها الموجب للنفقة (قوله اذ يحال الخ) علة
للعلة أى وانما اتفقت التمكين لانه يحال بينهما وبينها الى انقضاء عدة الشبهة (قوله ثم الواجب الخ)
دخول على المتن وقوله من مر بيان الخ والزوجة وهو الرجعية والحامل البائن بما تقدم (قوله مد
طعام) خبر الواجب (قوله من غالب الخ) بيان للدأى حال كونه كائناً من غالب قوت محل اقامتها
سواء كان من برأ وغیره كاقط كالغطرة وان لم يلق بها ولا الفقه اذ لها ابداله فان اختلفت غالب قوت
محل اقامتها وجب لائق به يسارا وضده ولا عبرة بما يتناولوه هو توسع أو بخلا (قوله لا اقامته) أى
لا من غالب قوت محل اقامة الزوج (قوله ويكفي) أى في براءة ذمتها من النفقة وقوله دفعه أى المد
ومثله بقية المؤن ويكفي الوضع بين يديهما مع التمكين من الاخذ والدفع يكون لها ان كانت كاملة
والاولاها وسيد غير المكاتبه وقوله كالدين في الذمة أى فانه يكفي فيه الدفع من غير افتقار الى ايجاب
وقبول (قوله قال شيخنا) أى في شرح الارشاد ونص عبارته ويكفي دفعه من غير ايجاب وقبول
كالدين في الذمة ومنه يؤخذ الخ اه وقوله ومنه يؤخذ انظر من أين يؤخذ ذلك فان كان من جعل
أدائه كاداء الدين ففيه نظر لانه لا بد في وقوع ما دفعه عن الدين من قصد الاداء عن جهة الدين كما يعلم
من عبارة شرح الروض الا تية قريبا وكما تقدم عن ابن حجر في باب الضمان ونصه هناك قال السبكي

بغير مقارن وان مات
الزوج قبل الوضع
ما لم تنشر ولو أنفق
نظره فبان عدمه
رجع عليها اما اذا
بان الحامل بموته فلا
نفقة وكذا لا نفقة
لزوجة تلبست بعدة
شبهة بان وطئت
بشبهة وان لم تحبل
لا تنقضاء التمكين اذ
يحال بينهما وبينها الى
انقضاء العدة ثم
الواجب لزوجته
من مر (مد طعام)
من غالب قوت محل
اقامتها لا اقامته
ويكفي دفعه من غير
ايجاب وقبول كالدين
في الذمة قال شيخنا
ومنه يؤخذ أن
الواجب هنا عدم
الصارف لا قصد

في تكملته شرح المذهب عن الامام متى أدى المدين بغير قصد شيء حالة الدفع لم يكن شيئا ولم يملكه المدفوع اليه بل لابد من قصد الاداء عن جهة الدين وكثير من الفقهاء يغلط في هذا ويقول اداء الدين لا تجب فيه النية اه وجرى عليه الزكشي وغيره اه وان كان من الاكتفاء بالدفع بقطع النظر عن التشبيه فمحتمل ويدل على هذا التقيد بقوله هنا أي في النفقة فقط لا في الدين الا انه بعيد تأمل وقوله عدم الصارف أي أن لا يكون صارف يصرف الاداء عن جهة النفقة بأن ينوي به مثلا غير أدائها كالترع أو قضاء دينه الذي عليه لها غير النفقة (قوله خلافا لابن المقرئ ومن تبعه) أي فانهم اشترطوا قصد الاداء وفي حاشية الجمل ما نصه قوله وعليه دفع حب الخ قال في شرح الروض بأن يسلمه لها بقصد اداء مال زمة كسائر الديون من غير افتقار الى لفظ اه وقضية قوله كسائر الديون اعتبار القصد فيها (قوله على معسر) متعلق بالواجب الذي قدره الشارح أو بحب في المتن وقوله ولو بقوله أي ولو ثبت اعساره بقوله كان قال أنا معسر وحلف على ذلك فانه يصدق بيمينه وقوله ما لم يتحقق له مال قيد في ثبوت اعساره بقوله وخرج به ما لم يتحقق له ذلك فانه لا يثبت اعساره بقوله بل لابد من اليقينة وعبارة النهاية ولولا دعت سارز وجهها صدق بيمينه ان لم يعهد له مال والا فلا فان ادعى تلغه فقيه تفصيل الوديعة اه وقوله فقيه تفصيل الوديعة هو انه ان ادعى تلغه مطلقا أي من غير ذكر سبب له أصلا أو سبب خفي كسرقة أو ظاهري كحرق صرف دون عمومته فانه يصدق بيمينه وان عرف عمومته ولم يهتم فيصدق بلا يمين وان ذكر سببا ظاهرا أو جهلا طولبا بيمينته بوجوده ثم يحلف انها تلغت به (قوله وهو) أي المعسر وقوله من لا يملك الخ بيان لضابط المعسر والمعنى ان ضابط المعسر هو من لا يملك شيئا من المال يكون به غير مسكين بان لا يملك شيئا أصلا أو يملك شيئا منه يكون معه مسكينا فالمراد بالمعسر هنا مسكين الزكاة بالنسبة للمال أما بالنسبة للكسب فلا كما تفيد الغاية به مد والذي يكتسب قدر كفايته كل يوم معسر هنا في الزكاة ويعتبر اعساره ومثله اليسار والتوسط بطلوع فجر كل يوم لانه وقت الوجوب فتعتبر ما عنده عند طلوع الفجر هذا اذا كانت ممكنة عنده أما الممكنة بعده فاعتبر عقب التحسين (قوله ولو لم يكتسب) غاية للثبات أي انه يجب على المعسر مد طعام ولو كان مكتسبا فاكتسابه لا يخرج منه عن الاعسار ويصح أن يجعل غايته لضابط المعسر في الشرح أي ان ضابط المعسر هو الذي لا يملك الخ ولو كان مكتسبا فاكتسابه لا يخرج منه عن كونه لا يملك شيئا وقوله وان قدر على كسب واسع غايه في المكتسب أي ان المكتسب معسر ولو قدر على الكسب الواسع فالقدر عليه لا يخرج منه عن الاعسار في النفقة وان كانت تخرج منه عن استحقاق سهم المساكين في الزكاة وكتب ع ش ما نصه قوله وان قدر زمن كسبه على مال واسع أي فهو معسر في الوقت الذي لا مال بيده وان كان لو اكتسب حصل مالا كثيرا وموسر حيث اكتسب وصار بيده مال وقت طلوع الفجر اه وفي سم ما نصه قوله ومنه كسوب أي قادر على المال بالكسب فان حصل مالا منه نظريه باعتبار ما ياتي في قوله ومسكين الزكاة معسر بانه قد يكون معسرا وقد يكون غيره اه (قوله وعلى رقيق) معطوف على معسر أي ويجب مد أيضا على رقيق أي من فيه رفق ولو كان مكاتباً أو مبعوضاً وذلك لضعف ملكه ان كان مكاتباً ونقص حاله ان كان مبعوضاً وعدم ملكه ان كان غيرهما (قوله ومدان على موسر) معطوف على مد على معسر من عطف المفردات أي والواجب مدان على موسر وانما فاقوا بين المعسر والموسر في قدر الواجب لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله وأما كون الواجب على الموسر خصوص المسكين وعلى المعسر خصوص المد فقيل القياس على الكفارة بجامع ان كلا مال وجب بالشرع ويستقر في الذمة وأكثر ما وجب في الكفارة لكل مسكين نصف صاع وهو مدان وذلك في كفارة نحو الملقى في النسك وأقل ما وجب له مد في كفارة نحو اليمين وهو يكتفي به الزهيد ويقنع به الرغيب واما وجبوا على الموسر الاكثر وعلى المعسر الاقل أوجبوا على

الاداء خلافا لابن المقرئ ومن تبعه (على معسر) ولو بقوله ما لم يتحقق له مال وهو من لا يملك ما يخرج منه عن المسكنة (ولو لم يكتسب) وان قدر على كسب واسع (و) على (رقيق) ولو مكاتباً وان كثر ماله (ومدان على موسر)

المتوسط ما بينهما لأنه لو أزمناه بالمدن لضره ذلك ولوا كفتينا منه بالمدن لضره ذلك فلو جئنا عليه قدر اوسطا وهو مدون نصف قال في النهاية وانما لم يعتبر شرف المرأة وضدها لأنها لا تعبر بذلك ولا الكفاية كنفقة القريب لاها تحجب للريضة والشبعانة وما اقتضاه ظاهر خبره من خذى ما يكفيك وكذلك بال معروف من تقديرها بالكفاية الذي ذهب الى اختياره جمع من حيث الدليل وأطالوا القول فيه بحجابه عنه بأنه لم يقدرها فيه بالكفاية فقط بل بها بحسب المعروف وحيث أنه قد كروه هو المعروف المستقر في العقول كما هو واضح ولو فتح للنساء باب الكفاية من غير تقدير لوقع التنازع لال غاية فتعين ذلك التقدير للاتفاق بالعرف اه (قوله وهو) أي الموسر وقوله من لا يرجع أي يصير فهو من رجح بمعنى صار ومعسر أخبره وقوله مدين منعول المصدر والمعنى ان ضابط الموسر هو الذي لو كلفناه كل يوم مدين لا يصير معسرا وفي الجعري ما نصه قوله من لا يرجع الخ بان يكون الفاضل من ماله بعد التوزيع على العمر الغالب أو سنة مدين حل اه وقوله على العمر الغالب أي ان لم يستوفه وقوله أو سنة أي ان استوفاه والحاصل أن الموسر هو الذي عنده ما يكفيه بقية العمر الغالب ويزيد عليه مدين فان لم يكن عنده ما يكفيه العمر الغالب أو كان عنده ما يكفيه ولم يزد عليه شيء فمعسر وان زاد عليه شيء ولم يبلغ مدين فتوسط وفي حاشية الشرفاوى ما نصه وهناك ضابط للشيخين أحصر من ذلك وهو أن من زاد دخله على خرجه فموسر ومن استوى دخله وخرجه فتوسط ومن زاد خرجه على دخله فمعسر اه (قوله ومدون نصف الخ) معطوف أيضا على مدالخ أي فالواجب مدون نصف على متوسط (قوله وهو) أي المتوسط وقوله من يرجع الخ أي من يصير بتكليفه مدين كل يوم معسرا (قوله وانما تحجب النفقة الخ) هذا ليس دخولا على المتن وانما هو بيان ليكون الوجوب يعتبر بفجر كل يوم وذلك لأنه لو جعل دخولا لاقتضى أن قوله وقت طلوع الخ قد ذكره قبل مع أنه لم يذكره ولو زاد الشارح عند قوله أول الفصل وانما تحجب بالتكليف يومافيوما وقت طلوع الفجر اصح أن يكون دخولا ومعنى كون وجوب النفقة يعتبر وقت طلوع الفجر أنها تطالب به من حينئذ لا احتياجها الى طمئنه ونحوه كما مر ويلزم من اعتبار الوجوب وقته اعتبار بيساره واعساره وتوسطه وقته أيضا كما قدمته فنعتمر ما عنده عند طلوع الفجر فاذا وجدناه نزيد على كفاية العمر الغالب مدين فهو موسر فيلزمه في هذا اليوم مدين ويختلف ذلك بالرخص والغلاء وقلة العيال وكثرتهم حتى أن الشخص الواحد قد يلزم لزوجه نفقة موسر ولا يلزمه لو تعددت النفقة متوسط أو معسر (قوله ان لم تؤا كله) قيد للثن أي يجب عليه لها المدالخ ان لم تأكل عنده معه أو ورحها أو أرسل اليها الطعام فاكلته بحضرته أو غيبته والاسقط وذلك لاطباق الداس عليه في زمنه صلى الله عليه وسلم وبعده ولم ينقل خلافه ولا أنه صلى الله عليه وسلم بين أن لمن الرجوع ولا قضاء من تركه من مات وقوله على العادة أي أكلنا على العادة بان تتناول كفايتهما من غير تمليك ولا اعتبار وفي شرح الروض قال في المهمات والتصوير بالاكل معه على العادة يشعر بانها إذا أتلفته أو أعطته غيرها لم تسقط أي النفقة عنه اه وقوله لم تسقط أي ويرجع عليها ببدل ما أتلفته أو أعطته كما هو ظاهر وقوله رضاها متعلق بتؤا كله وهو قيد سيد كرمحترزه وقوله وهي رشيدة المجلة حالية وهي قيد آخر سيد كرمحترزه أيضا وكردن للمعتبر رضاها وهي رشيدة محله اذا كانت حرة فان كانت أمة فالعبرة فيها اذا أوجبتا نفقتها على الزوج بان كانت مسلمة له ليلا ونهارا برضا سيدها المطلق التصرف لا رضاها (قوله فلوأ كلت الخ) محترزه قوله على العادة وكان المناسب أن يذ كر مفهوم المنطوق المستكمل للقيود بان يقول فان آكلته على العادة رضاها وهي رشيدة لم يجب عليه المدالخ ثم بعد ذلك يذ كر مفهوم القيود (قوله وجب لها تمام الكفاية) أي فقططالبه بالتفاوت بين ما أكلته وبين كفايتها في أكلها المعتاد وانظر هل ولو كان قدر الكفاية عادة فإنداعى الواجب شرعا ولا بد من أن يكون قدره والذي يؤخذ من كلام

وهو من لا يرجع
بتكليفه مدين
معسرا (ومدون نصف
على متوسط) وهو
من يرجع بذلك
معسرا وانما تحجب
النفقة وقت طلوع
الفجر كل يوم فيوم (ان
لم تؤا كله) على العادة
رضاها وهي رشيدة
فلوأ كلت معه دون
الكفاية وجب لها
تمام الكفاية على

سم الثاني ونصه قوله ان كلت قدر الكفاية والارجعت بالتفاوت هل المراد التفاوت بين ما كلتها وكفايتها أو بينه وبين الواجب شرعاً فيه نظروا يتجه الثاني اذا الواجب شرعاً هو اللازم له دون ما زاد عليه الى حد الكفاية اذا كانت أكثر منه اه وقوله على الاوجه مثله في فتح الجواهر ومغاده أن مقابل الاوجه هو أنه لا يجب لها تمام الكفاية فانظره فانه لم يصرح به في التحفة والنهاية والاسي وغيره (قوله وتصدق الخ) أي اذا ادعت عليه أن ما كلته دون الكفاية وأرادت منه تمامها وادعى هو أنها كلت كفايتها تصدق هي أي باليمين لان الاصل عدم قبضها ما نقتنه (قوله ولو كلفها الخ) أي أكرهها على أن تأكل معه من غير رضاها وهذا محترز لقوله رضاها وقوله أو أو كلتها الخ أي أو أكلت معه رضاها من غير إذن الولي حال كونها غير رشيدة لصغرها أو جنونها أو سفهها أو قد حجر عليها بان استقرسفهها المقارن للبلوغ أو طرأ حجر عليها والام بحتيج لاذن الولي ومثلها كما تقدم ما لو كانت قنة ولورشيدة لم ياذن سيدها المطلق التصرف والافوليه وقوله بلا إذن ولي فان كان باذنه سقطت نفقتها به قال في التحفة واكتفى باذن الولي مع أن قبض غير المكلفة لغولان الزوج باذنه يصير كالوكيل في الاتفاق عليها وظاهر أن محله ان كان لها فيه حظ والام بعقد باذنه فيرجع عليه بما هو مقدر لها اه ومثله في النهاية (قوله فلا تسقط الخ) جواب لو وقوله به أي بالاكل معه (قوله وحينئذ) أي حين اذ لم تسقط نفقتها وقوله هو أي الزوج وقوله متطوع أي بما كلته معه (قوله فلا رجوع له بما كلته) تفريع على كونه متطوعاً بالنفقة ومحله ما ذكر ان كان غير مجبور عليه والافوليه الرجوع كذا في مر (قوله خلافاً للبقيني) أي في قوله أنها تسقط نفقتها به كفاي المغنى وعبارته وأفتى البلقيني بسقوطها بذلك قال وما قيده النوى غير معتد اه (قوله ولو زعمت) أي الرشيدة الا أن كلمة معه رضاها وقوله أنه متطوع أي أنه قاصد باطعامها معه التبرع بالنفقة باقية وقوله وزعم أنه مؤدع عن النفقة أي أنه قاصد بذلك النفقة (قوله صدق بيمينه على الاوجه) أي كما لو دفع لها شيئاً ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هي الهدية فانه المصدق باليمين ومقابل الاوجه ما في الاستقصاء من أنها بصدق بلا يمين كما في التحفة ونصها ولو قالت له قصدت بأطعمي التبرع فنفتي باقية فقال بل قصدت النفقة صدق بلا يمين على ما في الاستقصاء والقياس وجوبها أي اليمين اه (قوله وفي شرح المهاج) أي مع المتن لان قوله سقطت نفقتها من وعبرة الشرح فقط بل قال شارح أو أضافها رجل أكرامه اه (قوله أكرامه) أي للزوج وحده فان كان لهما فينبغي سقوط النصف أولها لم يسقط شيء اه ع (قوله ويكلف الخ) أي يكلف الحاكم من أراد سفره أو بالابعد طلب النفقة طلاقها أو توكيل من ينفق عليها أي ثقة ينفق عليها من مال حاضر أي ببقية عنده وكا بقائه المال عنده من ذكر دينه على موسم مقر باذل وجهة ظاهرة طردت العادة باستمرارها فان لم يفعل شيئاً من ذلك منعه الحاكم من السفر (قوله ويجب ما ذكر) أي المدد والمدان أو المدد والنصف (قوله بادم) هو بضم الهمزة والادال المهملة أو سكونها ما يؤكل به الخبز مما يطبخ ويصلحه فيصير ملائماً للنفس فهو من أسباب الصحة وأفضله اللحم ثم اللبن ثم عسل النحل وفي التحفة والنهاية وبحث الأذرعى أنه اذا كان القوت نحو لحم أولبن اكتفى به في حق من يعتاد اقتنياته وحده اه ويجب لها أيضاً القاء ككة التي تغلب في أوقاتها نحو خوخ ومشمش وتين ونحو ذلك وما جرت به العادة من السمك والسمك والنقل في العبد والقهوة والدخان ان اعتادت شربهما وما تطلبه المرأة عند ما يسمي بالوحم مما يسمي بالملوحة اذا اعتيد أيضاً ويجب السراج أيضاً في أول الليل ليرى ان العادة بذلك والضابط أنه يجب لها كل ما جرت به العادة وقوله أي مع آدم أفاده أن الباء بمعنى مع وقوله اعتيد أي جرت به العادة فالعادة هي الحكمة في ذلك فان جرت عادة بلد ما بشيء من أنواع الأدم اتبعت هذا ان كان في بلدها آدم غالب فان لم يكن فيها ما ذكر كان يكون فيها آدمان على السواء وجب اللاتقي بحال الزوج من يسار أو عسار ويختلف الأدم باختلاف

الاوجه وتصدق هي في قدر ما كلتها ولو كلفها مؤا كلتها من غير رضاها أو واكلتها غير رشيدة بلا إذن ولي فلا تسقط نفقتها به وحينئذ هو متطوع فلا رجوع له بما كلته خلافاً للبقيني ومن تبعه ولو زعمت أنه متطوع وزعم أنه مؤدع عن النفقة صدق بيمينه على الاوجه وفي شرح المهاج لو أضافها رجل أكراماً له سقطت نفقتها ويكلف من أراد سفره أو بالابعد طلبها أو توكيل من ينفق عليها من مال حاضر ويكلف ما ذكر (بادم) أي مع آدم

الفصول فيجب في كل فصل ما يعتاده الناس فيه قال في التحفة حتى الفواكه فيكفي عن الادم على ما اقتضاه كلامهما اه وكتب سم قوله فيكفي عن الادم المتجه انه يجب وأن المعتبر في قدرها ما هو اللائق بامثاله وانما ان أغنت عن الادم بان تأتي عادة التام بها لم يجب معها آدم آخر والاوجب اه (قوله وان لم تأكله) أي يجب لها ما جرت به العادة من الادم وان لم تأكله لانه حقها (قوله كسمن الخ) تمثيل للادم (قولا وزيت) أي الزيت الطيب ومثله الشبرح وهو دهن السهم وورد فيه كلوا الزيت وادهنوا به فانه من شجرة مباركة وفي رواية فانه طيب مبارك (قوله ولوتنازعا فيه) أي في الادم من السمن والزيت والتمر أي في قدره وقوله أو في اللحم أي قدره وقوله قدره قاض باجتهاده أي لانه لا تقدر فيه ما من جهة الشرع وقوله مغاوتا في قدر ذلك أي الادم وقوله بين الموسر وغيره هو المتوسط والمعسر أي في نظر القاضي ما يحتاجه المدم من الادم فيغرضه على المعسر ويضاعفه على الموسر ويجعل ما بينهما على المتوسط وينظر في اللحم الى عادة المحل من اسبوع أو غيره (قوله وتقدير الحاوي كالنص الخ) في التحفة وتقدير الشافعي بمكيله سمن أو زيت حلاوه على التقريب وهي أوقية قال جرح أي حجازية وهي أربعون درهما لابغدادية وهي نحو اثني عشر لانا لا تغني عنها شيا ونص على الدهن لانه كل الادم وأخفاه مؤنة اه (قوله ويجب أيضا اللحم) اقراده عما قبله يغيب دانه ليس من الادم وقد يطلق اسم الادم عليه فيكون من ذكر الخناصر بعد العام لفضله ويدل على كونه آدم حديث سيد آدم أهل الدنيا والاخرة اللحم أفاده الجبري وقوله اعتيد قدرا وقتا عبارة المخرج ويجب لحم يليق به كعادة المحل قال في شرحه قدرا وقتا اه ومثله المنهاج وهي أولى لان معنى عبارة المؤلف يجب لحم معتاد من جهة القدر والوقت وفي القدر والوقت ومقاده انه لا يجب لحم ليس معتادا كذلك ولا يخفى ما فيه فلو صنع كصنيعهم المكان أولى وقوله قدرا وقتا أي ونوعا وكيفية من كونه مطبوخا ومشويا ونحو ذلك وقوله بحسب يساره أي ويعتبر بحسب ما يليق به يسارا واعسارا وتوسطا ولا يتقدر بشئ اذ لا توقيف فيه (قوله وان لم تأكله) غايته في وجوب اللحم أي يجب على العادة وان لم تأكله زوجته وقوله ايضا أي كما يجب الادم وان لم تأكله (قوله فان اعتيد مرة في الاسبوع) أي فان جرت العادة بأكثر مرة واحدة في الاسبوع (قوله فالأولى كونه يوم الجمعة) أي فالأولى ان يكون أكله في يوم الجمعة لانه احق بالتوسيع (قوله أو مرتين) معطوف على مرة أي أو اعتيد كونه أي أكثر مرتين من الاسبوع وقوله فالجمعة والثلاثاء أي فالأولى ان يكون ذلك في يوم الجمعة ويوم الثلاثاء (قوله والنص) مبتدأ وقوله رطل لحم يدل منه وقوله محمول خبره أي وتقدير اللحم في النص برطل على المعسر ورطلين على الموسر محمول على قوله اللحم في أيام الشافعي بمصر أي فعادتهم فيها ما ذكر قال في التحفة وقول جرح لا يراد على النص لان فيه كفاية لمن يقنع ضعيف اه (قوله فيزداد) أي على ما في النص وقوله بحسب عادة المحل أي محل الزوجة (قوله والاوجه الخ) في التحفة ومبحث الشرحان عدم وجوب الادم يوم اللحم ولهما احتمال بوجوبه على الموسر اذا أوجبنا عليه اللحم كل يوم لانه يكون أحدهما غدا والآخر عشاء واعتمد الأذرع الأولى اه وفي حاشية الجمل قال أبو شكيل والذي يظهر توسط بين ذلك وهو انه يجب لها مع اللحم نصف الادم المعتاد في كل يوم ان كان اللحم لا يكفيها الأمرة واحدة وهذا التفصيل كالتعيين اذ لا يتجه غيره فيقال ان أعطاهما من اللحم ما يكفيها للوقتين وليس لها في ذلك اليوم آدم غيره وان لم يعطها الا ما يكفيها للوقت واحد وجب أي نصفه قاله في التنبيه شوبري اه وقوله اركفاها الخ قيد في انتفاء وجوب الادم يوم اللحم وقوله والا أي وار لم يكفها غدا وعشاء وقوله وجب أي الادم والمراد تمام كفايتها منه وبه وافقت عبارة المؤلف التحفة ميل الذي ذكره أبو شكيل (قوله ومع ملح الخ) معطوف على بادم وصرح في المعطوف بمعنى الخبأ وهو المعية ولو صرح بها لكان أولى لانه على حاله

اعتيد وان لم تأكله
كسمن وزيت وتمر
ولوتنازعا فيه أو في
اللحم الا في قدره
قاض باجتهاده مغاوتا
في قدر ذلك بين الموسر
وغيره وتقدير الحاوي
كالنص بأوقية زيت
أو سمن تقسريب
ويجب أيضا اللحم
اعتيد قدرا وقتا
بحسب يساره واعساره
وان لم تأكله أيضا
فان اعتيد مرة في
الاسبوع فالأولى
كونه يوم الجمعة أو
مرتين فالجمعة والثلاثاء
والنص أيضا رطل
لحم في الاسبوع على
المعسر ورطلان على
الموسر محمول على قوله
اللحم في أيامه بمصر
فيزداد بقدر الحاجة
بحسب عادة المحل
والاوجه انه لا آدم
يوم اللحم ان كفاها
غدا وعشاء ولا
وجب (و) مع (ملح)

يلزم ان مع معطوفة على الباء ومداخل مع معطوف على مداخل الباء ولا يصح عطف الاسم على
الحرف وهكذا يقال في جميع ما ياتي أي ويجب ما ذكر مع آدم ومع ملح وقوله وحطب أي ومع حطب
أي ونحوه من كل ما يوقد به (قوله وماء شرب) في شرح م ر يجب لها أيضا ماء شرب كما أفهمه
قوله آلات كل وشرب لأنه اذا وجب الطرف وجب المظروف وأما قدره فقال الزركشي والدميري
الظاهر أنه الكفاية قالوا لا يكون أمنا عالا تملكها حتى لو مضت عليه مدة ولم تشر به لم تملكه واذا شرب
غالب أهل البلد ماء ملح او خواصها عذبا وجب ما يليق بالزوج اه لكن مقتضى كلام الشيخين
وغيره ما أنه تملك وهو المعتمد اه (قوله لترقف الحياة) علة لوجوب ماء الشرب وقوله عليه أي
على ماء الشرب (قوله ومع مؤنة) أي تتعلق بالقتل وبالإدم (قوله كاجرة طحن الخ) تمثيل
للمؤنة المتعلقة بما ذكر وحمل وجوب ما ذكر ما لم يتول ذلك بنفسه والا فلا جرة ولو باعته أو أكلته
حبا استحقها ويوجب به بانه بطاوع العجز تلزمه تلك المؤن فلم تسقط بما فعلته وقوله وعجن الخ أي
وأجرة عجن وأجرة خبز وأجرة طبخ وفي ع ش ما نصه وقع السؤال في الدرس هل يجب على الرجل
اعلام زوجته بانها لا تجب عليهم أحد متهمه بما جرت به العادة من الطبخ والكنس ونحوه ما عاشرت
به عادت من أم لا وأجنا عنه بان الظاهر الاول لانها اذا لم تعلم بعدم وجوب ذلك ظنت أنه واجب وانها
لا تستحق نفقة ولا كسوة ان لم تفعله فصارت كائنها مكرهة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعلمها
فيحتمل انه لا يجب لها أجرة على الفعل لتقصيرها بعدم التمسك والسؤال عن ذلك اه (قوله ما لم تكن
من قوم الخ) قيد في وجوب أجرة المذكورات عليه (قوله وجزم غيرهما) أي غير ابن الرفعة
والاذري وقوله بانه لا فرق أي في وجوب المؤن بين أن تكون من قوم اعتادوا ذلك بانفسهم أم لا
(قوله ومع آلة) أي ويجب ما ذكر مع آلة أي تابع به ولا يعتبر بها (قوله كقصعة) بفتح
القاف وفي المثل لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصعة وقوله وكوز آلة للشرب ومثله الجرة وقوله وقدر
ومغرفة مثالان لآلة الطبخ وهي بكسر الميم ما يعرف به وقوله وارباق هذا مثال لآلة الوضوء
فكان حقه أن يزيد بقوله وشرب ووضوء (قوله من خشب الخ) راجع للقصعة وما بعدها
وقوله ولا يجب أي ما ذكر من القصعة وما بعدها من نحاس نعم ان اطرده عادة أمثاله يكونه نحاسا
وجب اذا لمعول عليه فيما يجب لها عليه عادة أمثاله م (قوله ويجب لها) أي للزوجة ولو
رجعية ومثله الحامل البائن كما مر (قوله ولو معسرا) هو من لا مال له وله مال لا يكفيه لو وزع
على العمر الغالب كما تقدم (قوله أول كل ستة أشهر) أي من وقت التمكن واستشكل تعبيره
بسته أشهر وان تبع فيه شيخ الاسلام بما اذا وقع التمكن في نصف فصل الشتاء مثلا فانه يلزم عليه
انه لا تتم الستة أشهر الا في نصف فصل الصيف وعكسه ومن المعلوم ان ما يلزم من الكسوة في
الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف فيلزم على تغليب نصف الشتاء انه يلزم في نصف الصيف ما ليس
لازمافيه ويسقط ما كان لازما فيه وعلى تغليب نصف الصيف انه يسقط في نصف الشتاء ما كان
لازمافيه ويلزم فيه ما ليس لازما وكل باطل ولذلك عبر في المتأخر بقوله أول شتاء وأول صيف والمراد
بالشتاء ما يشعل الربيع وبالصيف ما يشعل الخريف فالسنة عند الفقهاء فصلان وان كانت في
الاصل أربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف قال في النخبة هذا ان وافق أول وجوها
أول فصل الشتاء والأعطيت وقت وجوه اتم جددت بعد كل ستة أشهر اه وقوله أعطيت الخ أي
بالقسط قال ع ش بان يعتبر قعة ما يدفع اليها عن جميع الفصل فيقسط عليه ثم ينظر ما مضى قبل
التمكن ويجب فيها ما بقي من القيمة فيشتري لها من جنس الكسوة ما يساويه والخبرة لها في تعيينه
اه وفي م ما نصه قال الدميري والظاهر أن هذا التقدير في غالب البلاد التي تبتقي فيها الكسوة
هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبتقي فيها تلك المدة لفطر الحرارة أول داعة ثيابها اتبعت عادتهم وكذلك لو

وحطب (وماء شرب)
لتوقف الحياة عليه
(و) مع (مؤنة)
كاجرة طحن وعجن
ونحوه وطبخ ما لم تكن
من قوم اعتادوا ذلك
بانفسهم كاجزم به
ابن الرفعة والاذري
وجزم غيرهما بانه
لا فرق (و) مع (آلة)
لطيخ أو كل وشرب
كقصعة وكوز
وجرة وقدر ومغرفة
واربيق من خشب
أو خرف أو حجر ولا
يجب من نحاس
وصيني وان كانت
شريفة (و) يجب
لها على الزوج ولو
معسرا أول كل ستة
أشهر

كانوا يعتادون ما سبق سنة كالا كسوة الوثيقة والجلود كاهل المرأة بالسين المهملة فالاشبه اعتبار
عادتهم اه (قوله كسوة) بكسر الكاف وضمها وانما وجبت لما روى الترمذي أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال في حديث وحققه عليهم أن تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن وقوله تكفها
طولا وضخامة أى المعتبر كفايتها وهي تختلف بطولها وقصرها وسخنها وراحتها فلا يكفي ما ينطلق
عليه اسم الكسوة اذ لم يكفها ولو اعتاد أهل البلد تقصيرها كتياب الرجال لم يعتبر ذلك وانما لم تقدم
الكسوة كالنفقة مشاهدة كفاية البدن المانعة من وقوع تنازع فيها ويختلف أيضا عددها
باختلاف البلاد حر أو بردا و جودتها و ضدها بيسارها و ضدها في غاوت بين الموسر وغيره في الجودة
والرداءة لا في عدد الكسوة لانه لا يختلف بذلك (قوله فالواجب قيص) قال في المغني هو ثوب محيط
يستر جميع البدن وفي ذلك اشعار بوجوب الحياطة على الزوج وبه صرح في الروضة كاصلها (قوله
مالم تكن الخ) قيد في وجوب القميص (قوله فيجيان) مفرع على مفهوم القصد أى فان كانت
من اعتدن الازار والرداء فانها يجب ان دون القميص (قوله وازار) معطوف على قيص أى والواجب
أيضا ازار (قوله وسراويل) ألا ومعنى أو وهو ثوب محيط يستر أسفل البدن ويصون العورة
وهو معرب مؤنث عند الجمهور وروى قيل مذكر اه مغني (قوله ونجار) معطوف على قيص أيضا
(قوله أى مقنعة) تفسير للخمار وهي بكسر الميم شئ من القماش يوضع على الرأس (قوله ولولامة)
أى فانه يجب لها (قوله ومكعب) بكسر الميم وسكون الكاف وتخفيف العين أو بضم الميم وفتح
الكاف وتشديد العين وقوله أى ما يلبس في رجلها تفسير مراد له وذلك كالمداس والباج
والصرمة وكاللقاب ان جرت العادة به (قوله ويعتبر في نوعه) أى المكعب وقوله عرف ببلدها أى
لابلده (قوله نعم الخ) استدراك من وجوب المكعب لها (قوله ويجب ذلك) أى ما ذكر من
القميص وما بعده وقوله لها أى للزوجة ونحوها مما مر وقوله مع لحاف لشتاء أى مع زيادة لحاف في
الشتاء (قوله يعنى وقت البرد) أى ان المراد بالشتاء الذى يراد فيه اللحاف وقت البرد ولو في غير وقت
الشتاء (قوله ويريد في الشتاء الخ) لا يحسن ارتباطه بما قبله ولو قال ومع جبة الخ عطفا على مع لحاف
لكان أولى وأخصر وقوله محشوة أى بالقطن أو نحوه كصوف وفى المغني فان اشتهد البرد فجب ثياب أو
فروتان فأكبر بقدر الحاجة واذ لم تستغن في البلاد الباردة بالثياب عن الوقود وجب لها من الحطب
والفحم بقدر العادة اه (قوله أما في غير وقت البرد الخ) مقابل قوله مع لحاف لشتاء الخ (قوله
فجب لها الخ) الانسب بالمقابلة أن يقول فلا تجب زيادة جبة محشوة وقوله أو نحوه أى الرداء كالحففة
أى الملاعة التى يتلحف بها وهي غير لحاف الشتاء كما يدل عليه عبارة المغني ونصها وتجب لها المحففة بدل
للحاف أو الكساء في الصيف اه (قوله ان كانوا الخ) قيد في وجوب الرداء ونحوه والضمير يعود
على قوم هذه الزوجة ولو قال ان كانت من قوم الخ لكان أولى وقوله يعتادون فيه أى في غير وقت
البرد وقوله غطاء غير لباسهم أى غطاء زائد على لباسهم أى ما يلبسون من القميص ونحوه كالازار
والرداء (قوله أو ينامون عريا) معطوف على يعتادون أى أو كانوا ممن ينامون عريا أى يعتادون
النوم عريا أى مجردين من لباسهم والمراد يعتادون ذلك مع استعمال غطاء آخر بدله وليس المراد انهم
يعتادون ذلك من غير غطاء لانه حينئذ تنكشف عورتهم وهو حرام كما هو مقرر معلوم (قوله كما هو
السنة) الضمير يعود على العري عند النوم أى ان العري عند النوم هو السنة والمراد بالعري فيه
أيضا التجرد من ثيابهم التى يلبسونها مع استعمال غطاء بدلا لا التجرد مطلقا من غير أخذ غطاء لان
هذا مخالف للسنة لامن السنة اذ يترتب عليه كشف العورة المحرم ومن صرح بان العري عند النوم
هو السنة العلامة الرملة في شرح المنهاج في باب شروط الصلاة وعبارته هناك ولولامة في ثوب فكفر
فيه دم البراءة الحق بما يقتله منها عمدا مخالفة السنة من العري عند النوم ثم رأيت صورة سؤال

كسوة تكفها طولا
وضخامة فالواجب
(قيص) مالم تكن
من اعتدن الازار
والرداء فيجيان دونه
على الاوجه (وازار)
وسراويل (ونجار)
أى مقنعة ولولامة
(ومكعب) أى ما
يلبس في رجلها
ويعتبر في نوعه عرف
بلدها ثم قال الماوردي
ان كانت من يعتدن
أن لا يلبسن في
أرجلهن شيأ في
اليبسوت لا يجب
لأرجلهن شيأ ويجب
ذلك لها (مع لحاف
لشتاء) يعنى وقت
البرد ولو في غير الشتاء
ويريد في الشتاء جبة
محشوة أما في غير
وقت البرد ولو في وقت
الشتاء في البلاد
الحارة فجب لها رداء
أو نحوه أن كانوا ممن
يعتادون فيه غطاء
غير لباسهم أو ينامون
عريا كما هو السنة

رفع العلامة السيد محمد بن عبد الرحمن الاهدل رحمه الله تعالى في المراد من العري في نظير العبادة
 المذكورة فاجاب رحمه الله تعالى: ان يؤيد ما قررت فيه ولغظها من مثل ما المراد بالتعري في قول الانعاب
 ولو نام في ثيابه فكثير فيها دم البراغيث التحق بما يقتله منها عمد المخالفة السنة من التعري عند النوم
 اه فاجاب المراد بالتعري التجرد عن اللباس الذي كان على بدنه ثم ياخذ غطاء غير لباسه أو يتجرد عما
 سوى الأزار كما يدل على ذلك الأحاديث الواردة في ذلك وليس المراد بالتعري التعري عن جميع الثياب
 على البدن فان ذلك يؤدي الى كشف العورة لغير ضرورة وذلك حرام بل معذور من جملة الكبائر
 كما في الزواجر اه ملخصا وقوله أو يتجرد عما سوى الأزار هذا احتمال ثان في المراد من التعري والاول
 الذي اقتضرت عليه أولى وذلك لان الحكمة في سنية التعري خوف اصابة المحاسة للباسه عند
 النوم وهو لا يشعر به وهي غير مغفلة لان النوم فيه يتزل منزلة العمدة في اصابة النجاسة كما تفيد
 العبارة المارة واذا كان لا بسا لأزاره انتفت الحكمة المذكورة فتنبه (قوله فان لم يعتادوا النوم
 غطاء) أي غير لباسهم بل انما يعتادون النوم فيه وهذا ما قبل قوله ان كانوا من يعتدون فيه غطاء
 غير لباسهم وانما اقتصر عليه ولما يتقبل قوله أو ينامون عرايا وهو أول يناموا عرايا لان ذلك يغني
 عنه وذلك لانه يلزم من كونهم لم يعتادوا عند النوم غطاء غير لباسهم بل انما يعتادون النوم فيه انهم
 لم يناموا عرايا (قوله لم يجب ذلك) أي الرداء ونحوه بل الواجب عليه لباسهم فقط وعبارة المغني قال
 الرويانى وغيره لو كانوا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم يجب غيره اه (قوله ولو
 اعتادوا بالنوم وجب) ان كان المراد اعتادوا بالنوم غير لباسهم كان عين قوله فيجب له رداء
 أو نحوه بالنسبة للحالة الاولى أعني قوله ان كانوا من يعتادون فيه غطاء وان كان المراد انهم يعتادون
 ثوبا مع التجرد من لباسهم أعني عنه ذلك بالنسبة للحالة الثانية أعني قوله أو ينامون عرايا وعبارة
 التحفة ويختلف عددها أي الكسوة باختلاف محل الزوجة مرد أو حرا ومن ثم لو اعتادوا بالنوم
 وجب كما جزم به بعضهم وجودتها وضدها بيساره وضدها ولو صنع المؤلف كصنيع شيخه لكان
 أولى (قوله ويختلف جودة الكسوة الخ) عبارة للمراجع مع المغني وجنسها أي الكسوة قطن أي
 ثوب يتخذ منه لانه لباس أهل الدين وما زاد عليه ترفه ورعونة ويختلف ذلك بحال الزوج من يسار
 واعسار وتوسط فوجب لامرأة الاول من لينه والثاني من غليظه والثالث مما بينهما هذا ان اعتدته فان
 جرت عادة البلد مثله بكتان أو حرير وجب في الاصح مع وجوب التفاوت في مراتب ذلك الجنس بين
 الموسر وغيره عملا بالعادة والثاني لا يلزمه ذلك بل يقتصر على القطن لماسر وتعتبر العادة في الصفاقة
 ونحوها نعم لو جرت العادة بلبس الثياب الرفيعة التي لا تستمر ولا تصح فيها الصلاة فنه لا يعطها منها
 اه (قوله وضدها) أي الجودة وهي الرداء وقوله بيساره أي الزوج وهو متعلق يختلف وقوله
 وضده أي اليسار وهو الاعسار وعبارة لا تشمل حالة التوسط بين الجودة والرداءة وبين اليسار
 والاعسار ويمان أن يقال ان المراد بالضد مطلق الخلاف فالمراد بضد الجودة خلافها وهو صادق
 بحالة التوسط وبحالة الرداءة والمراد بضد اليسار خلافه وهو صادق بالاعسار وبحالة التوسط
 (قوله ويجب عليه) أي الزوج (قوله توابع ذلك) أي الكسوة (قوله من نحو الخ) بيان
 للتوابع وقوله تسكة هو مضاف الى ما بعده وهي ما يتسكن بها السراويل وقوله وزر معطوف على نحو
 من عطف الخاص على العام وهو بكسر الزاي واحد أزار القميص كما في المختار وقال في المصباح زر
 الرجل القميص زر من باب قتل أدخل الأزار في العري اه وقوله وخيط وأجرة خياط معطوفان
 أيضا على نحو تسكة (قوله وعليه) أي ويجب على الزوج مطلقا موصرا كان أو متوسطا أو عسرا
 لكن بغاوت بينهم في الدقة وقوله فراش أي كطراحة ومضربه وثيرة أي لينة وقطيفة أي دنار
 تحمل أي له نخل ويجب لها أيضا ما تعد عليه من بساط تخين له وبرة كبيرة وهو المسمى بالسجادة

فان لم يعتادوا النوم
 غطاء لم يجب ذلك ولو
 اعتادوا بالنوم
 وجب كما جزم به
 بعضهم ويختلف
 جودة الكسوة
 وضدها بيساره
 وضده ويجب عليه
 توابع ذلك من نحو
 تسكة سراويل وزر
 فخ وقص وخيط
 وأجرة خياط وعليه
 فراش ونومها

وخسدة ولو اعتادوا
 على السرير وجب
 * (فرع) * يجب
 تحديق الكسوة التي
 لا تدوم سنة بان
 تعطياها كل سنة
 أشهر من كل سنة ولو
 تلفت أثناء الفصل
 ولو بلا تقصير لم يجب
 تحديقها ويجب
 كونها جديدة
 (و) لها عليه (آلة
 تنظف) لبدنها
 وثوبها وان غاب عنها
 لا احتياجا اليه
 كالادم فنها سدر
 ونحوه (كشط)
 وسواك وخلال
 (و) عليه (دهن)
 لراسها وكذا لبدنها
 ان اعتيد من شيرج
 أو سمن فيجب الدهن
 كل أسبوع مرة فأكثر
 بحسب العادة وكذا
 دهن لسراجها

في الشتاء ونطح بكسر النون وفتحها مع اسكان الطاء وفتحها وهو الجلد كالغروفة في الصيف بالنسبة
 للوسر ونحو لباد في الشتاء وخصير في الصيف بالنسبة للعسر وتقدم قريبا وجوب ما تنظف به
 كالاعاف في الشتاء والرداء في الصيف واعلم انه لا يجب تجديد ما ذكر من الفراش وما بعده في كل
 فصل كالكسوة بل يجب تصليحه كلما احتاج لذلك بحسب ما جرت به العادة وهو المسمى عند الناس
 بالتحديد (قوله وخسدة) بكسر الميم وهي ما يوضع الرأس عليها وسهيت بذلك لوضع الخد عليها
 (قوله ولو اعتادوا على السرير) أي اعتادوا النوم عليه وقوله وجب أي السرير ولو اعتادوا النوم
 على فرش الجالوس لم يجب غيره (قوله يجب تجديد الكسوة الخ) أعاده مع أن قوله فيما تقدم
 ويجب لها أول كل ستة الخ يفيد معادة لاجل التقييد بقوله التي لا تدوم سنة ولا جمل بيان حكم
 ما اذا تلفت في أثناء الفصل (قوله التي لا تدوم سنة) فان كانت تدوم سنة كالكسوة الوثيقة
 فلا يجب تجديد لها في كل فصل كما تقدم (قوله بان تعطياها الخ) تصوير لتحديقها (قوله ولو
 تلفت) أي الكسوة وفي الجبري قال المنوفي وكذلك لو تلفت أو تمزقت قبل أو ان التمزق لا يثمة
 نومها فيها وتحاملها عليها لم يلزمه الابدال أيضا اهـ (قوله ولو بلا تقصير) غاية في التلف (قوله لم
 يجب تحديقها) أي الكسوة لانه وفها ما عليه كالنفقة اذا تلفت في يدها فلا يجب عليه اعطاؤها
 بذلها (قوله ولها عليه الخ) أي ويجب للزوجة ولو أمة على الزوج وقوله آلة تنظف أي ماله دخل
 في التنظيف أي ازالة الوسخ والرائحة الكريهة فمثل نحو الاحانة ما يغسل فيه وشمل نحو مرتك
 بفتح الميم وكسرها اذا تعين لدفع صنان أما اذا لم يتعين كان ين دفع بماء وتراب فلا يجب (قوله
 وان غاب عنها) أي يجب عليه آلة التنظيف وان غاب الزوج عنها ولو كانت الغيبة طويلة وظاهر
 هذا عدم الاكتفاء بما يزيل شعثها فقط وحينئذ فليتدافع مع قوله لا في وليس لحامل بائن ومن
 زوجها غائب الا ما يزيل الشعث الخ الآن يقال ان المراد ما آلة التنظيف ماله دخل في التنظيف ولو من
 بعض الوجوه وهو ما يزيل الشعث فقط فلا تدافع والغاية المذكورة ساقطة من عبارة التحفة وهو
 أولي (قوله لا احتياجا اليه) أي الى التنظيف وهو علة لوجوب آلة التنظيف وقوله كالادم أي
 نظير الادم في وجوبه لها (قوله فنها) أي من آلة التنظيف وقوله سدر هو شجر النبق وقوله ونحوه
 أي كصابون وأشنان وغاسول (قوله كسط) بضم الميم وسكون الشين أو وضعها وبكسر الميم مع
 سكون الشين ما تمسح به المرأة شعرها وهو تمثيل لنحو السدر بالنسبة للشرح وتمثيل لآلة التنظيف
 بالنسبة للثمن (قوله وسواك) قال سمن هو طاهر ان احتيج اليه لتنظيف الفم لتغير لونه أو ريحه
 أما لو لم يحتج اليه لذلك بان لم يكن فيه تغير مطلقا وانما احتاجت لغيره كالتعبد به واقامة سنينة الاستبناك
 ففي الوجوب نظر اهـ (قوله وخلال) هو بكسر الخاء ما تخلل به سننهما ومثله المذري وهو ما تفرق
 به شعر رأسها (قوله ولية دهن الخ) أي ويجب عليه دهن لراسها الخ أي اما دهن الا كل فتقدم
 في الادم (قوله وكذا الخ) أي وكذلك يجب الدهن لجميع بدنها وقوله ان اعتيد راجع لما بعد كذا
 أي انه يجب الدهن لجميع بدنها ان جرت العادة به والا فلا يجب (قوله من شيرج) بيان للدهن وهو
 بفتح الشين دهن السمسم ويتبع في نوع الدهن عادة بلدها فان ادهن أهله زيت كالأشام أو شيرج
 كالعرف أو سمن كالحجاز وجب كذلك وكذلك يتبع في قدره العادة ولو اعتيد ان يكون مطيبا
 بمنقح أو ورد وجد أيضا (قوله فيجب الدهن الخ) مفرع على ما حذف كان الاولي النصريح
 به وهو و يعتبر في تعيين زمنه العادة والفاصل يعتبر في تعيين نوعه وقدره وزمنه عادة محلها (قوله
 وكذا دهن لسراجها) أي وكذلك يجب لها دهن لسراجها بحسب العادة وعبارة المعنى سكتوا عن
 دهن السراج والظاهر كما قاله بعض المتأخرين وجوبه ويتبع فيه العرف حتى لا يجب على أهل
 البوادي شيء اهـ وعبارة الجبري ويحب لها زيت السراج بآول الليل وقضية تقييد دهن

بأول الليل عدم وجوبه كل الليل اذا جرت العادة بأسراج كل الليل ويمكن توجيهه بأنه خلاف السنة اذا
 بسن اطفأوه عند النوم والا قرب وجوبه عملا بالعادة وان كان مكررها كوجوب الحمام لمن
 اعتاده اه بحذف (قوله وليس لحامل الخ) مثلها الرجعية كما به - لم من عبارة النهاية ونصها
 والاوجه عدم وجوب آلة التنظيف لبائز حامل وان أوجبتا نفقتها كالرجعية تعميج لها
 ما يزيل شعثها فقط الخ اه وقوله والوسخ معطوف على الشعث من العطف بالمرادف (قوله ويجب
 عليه) أي الزوج وقوله الماء أي أوغثه وقوله بسببه متعلق بالواجب أي الواجب بسبب الزوج
 أي أنه هو السبب في وجوبه عليها كان لا عنها فأزلت أوجامها (قوله كغسل جاع) تمثيل
 للغسل الواجب بسببه والاولى حذف المضاف وجعله تمثيلا للسبب وقوله ونفاس يعني ولادة ولو لا
 بلل لان الحاجة اليه من قبله وبه يعلم انه لا يلزمه الماء الغرض لا السنة اه تحفة وفي عش مانعه
 وقع السؤال في الدرس عما لو انقطع دم النفاس قبل مجاوزة غايه أو أكثره فاخذت منه أجرة الحمام
 واعتسلت ثم عاد عليها الدم بعد ذلك فهل يجب عليه ابدال الأجرة لتبين انه من بقايا الاول وعذرها في
 ذلك أم لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر ان يقال لا يجب ابداله قياسا على ما لو دفع لها ما تحتاج اليه
 من الكسوة ونحوها وتلف قبل مضي زمن يجدد فيه عادة حيث لا يبدل اه (قوله لا حيض) بالجر
 عطف على جاع أي لا يجب عليه الماء للغسل من الحيض وان وطئ فيه أو بعد انقطاعه فيما يظهر
 لانه ليس بسببه وقوله واحتلام وألحق به استدخاله لذكره وهو نائم أو مغشى عليه لا تنفاه صناعه
 كغسل زناها ولو مكرهه ولادتها من وطئ شبهة فاء هذه عليها دون الواطئ وبه يعلم ان العلة مركبة
 من كونه زوجا وبفعله اه شرح م ر (قوله وغسل نجس) انظر هو معطوف على ماذا فان جعل
 معطوفا على حبض أفاد انه لا يجب عليه الماء لغسل ما تنجس من بدنها أو ثوبها وليس كذلك
 بل يجب عليه ذلك وان لم يكن بتسببه كما تضافتها بل أولى وان عطف على غسل جاع صار تمثيلا للغسل
 الواجب بسببه وأفاد حينئذ انه لا يجب عليه الماء لغسل النجاسة الا اذا كانت بسببه مع انه ليس
 كذلك لانه يجب عليه الماء لها مطلقا وان عطف على قوله للغسل الواجب صح ذلك وأفاد وجوبه
 عليه مطلقا الا أنه بعد من صناعه لما يلزم عليه من تفرق المعطوفات فكان الاولى أن يسلك مسلك
 شخه في التعبير وعبارته ويلزمه أيضا ما وضوء وجب لتسببه فيه وحده بخلاف ما وجب لغير
 ذلك كان تلاصقا معافيا يظهر وما غسل ما تنجس من بدنها وثيابها وان لم يكن بتسببه كما اقتضاء
 اطلاقهم كما تضافتها بل أولى اه وقوله ولا ماء وضوء الاولى حذف المضاف ويكون معطوفا على حيض
 لانه مع وجوده وعطفه عليه يصير التقدير ولا يجب عليه الماء ماء وضوء وفي ذلك ركاكة لا تحفي
 والحاصل كان حق التعبير ما بينته لك وقوله الا اذا انقضه أي الوضوء وقوله بلمسه يتعين أن تكون
 الاضافة من اضافة المصدر لفاعله والمفعول محذوف أي للس الزوج اياها (قوله لا عليه طيب)
 معطوف على قوله ولها عليه آلة تنظف أي لا يجب عليه لها طيب أي لانه لا يذله فحقه فان
 أراد هيا ولمها استعماله وقوله لا لقطع ريح كره أي كثر الحيض فوجب عليه لها من الطيب ما
 تقطعه به (قوله ولا كل) أي ولا يجب كل ومثله الخضاب لما تقدم أن قال في التحفة ونقل الماوردي
 انه صلى الله عليه وسلم لعن المرأة السلتاء أي التي لا تختضب والمرء أي التي لا تتكحل من المراه بفحنتين
 أي البياض ثم حله على من فعلت ذلك حتى يكرهها ويغارقها وفي رواية ذكرها غيره اني لا بغض المرأة
 السلتاء والمرءاء والكلام في المروجة لكره الخضاب أو حرمته لغيرها اه (قوله ودواء) عطف على
 طيب أي لا يجب عليه دواء لمرضها او منه ما تحتاج اليه المرأة به الولادة لما يزيل ما يصيبها من الوجع
 الحاصل في بطنها ونحوه فلا يجب عليه أفاده عش وقوله وأجر طيب معطوف على طيب أيضا
 أي ولا يجب عليه أجرة طبيب أي وجامع وفاسد وخاتن وانما لم يجب عليه كالدواء لانها لحفظ الأصل

وليس لحامل بائن
 ومن زوجها غائب
 الا ما يزيل الشعث
 والوسخ على المذهب
 ويجب عليه الماء
 للغسل الواجب بسببه
 كغسل جاع ونفاس
 لا حيض واحتلام
 وغسل نجس ولا ماء
 وضوء الا اذا انقضه
 بلمسه (لا) عليه
 (طيب) الا لقطع
 ريح كره ولا كل
 (ودواء) لمرضها
 وأجر طبيب

وهو لا يجب عليه كما لا يجب عارة الدار المستأجرة وأما آلة التنظيف فانها انظر غسل الدار وكسوها
 أماده الجيزي (قوله ولها) أي للزوجة ولو رجعة ومثلها البائن الحامل وقوله طعام أيام المرض
 الخ إنما وجب لها ذلك لانها محبوسة له (قوله وتصرفه الخ) أي ولها ان تصرفه لانه حقها (قوله
 تنبيه الخ) الأولى تأخير عن قوله ولها عليه مسكن لانه متعلق به أيضا كما تنبه عليه بقوله أما المسكن
 الخ (قوله يجب الخ) أي يتعين وقوله في جميع ما ذكر متعلق بيجب وقوله من الطعام الخ بيان لما
 وقوله وآلة ذلك أي الطعام والادم وقوله والكسوة والفرش أي ومن الكسوة والفرش وقوله وآلة
 التنظيف أي ومن آلة التنظيف (قوله أن يكون تملكيا) المصدر المؤول فاعل يجب أي يجب بمعنى
 يتعين كونه تملكيا كما لا امتناع وقيل هو امتناع ويغني عن هذا الخلاف انه على الأول يشترط أن
 يكون ملكا للزوج وان الحرة وسدا لامة كل منهما يتصرف فيه بما شاء من بيع وغيره إلا أن تضيق
 على نفسها أو يضيق سيد الامة عليها في طعام أو غيره بما يضرها فله منعها من ذلك لحق التمتع
 وينبغي عليه أيضا لانه لا يسقط بمسأجر ولا مستعار قال في الروض وشرحه فلو لبست المستعار وتلف
 فضمانه يلزم الزوج لانه المستعبر وهي ثابتة عنه في الاستعمال والظاهر ان له علم في المسأجر أجرة
 المثل لانه إنما أعطاه ذلك عن كسوتها اه وقوله بالدفع أي للحره أو لسيد الامة وقيد في شرح الروض
 الدفع المذكور بشرط قصد أداء ما لزمه كسائر الديون ومثله في النهاية وعليه لو وضعها بين يديها
 من غير قصد شيء لا يعتد به وفي سم خلافة ونصه قوله وتملكه بمجرد الدفع ولا يتعبد بشرط قصد
 الدفع عما لزمه بل يكفي عن القصد المذكور والوضع بين يديها مع التمكن من الاخذ اه (قوله دون
 ايجاب وقبول) أي دون اشتراط ايجاب وقبول (قوله وتملكه هي) أي الزوجة وما ألحق بها (قوله
 فلا يجوز أخذه) أي ما ذكر من الطعام وما بعده وهذا تفريع على كونها تملكه بالقبض (قوله
 أما المسكن) مقابل قوله ويجب في جميع ما ذكر من الطعام الخ (قوله فيكون امتناعا) أي حكمه أن
 يكون امتناعا أي انتفاعا لا تملكيا كالانتفاع به (قوله حتى يسقط) أي فيسقط حتى تفرعية والفعل
 بعدها مرفوع (قوله لانه مجرد الانتفاع) عليه لانه امتناعا وفيه تعليل الشيء بنفسه اذا امتناع
 هو الانتفاع كما فسره به الجيزي فان قلت هو عليه فيسقط معنى الزمان قلت هو مفرع على كونه
 امتناعا كما علمت والقاعدة ان المفرع عليه في المخرج قصير مكر راعه لان التقدير عليه فيسقط
 بمضى الزمان لانه امتناع لانه مجرد الانتفاع لمو قال بدل هذه العلة كما في شرح المنهج لانه لا يشترط
 ان يكون ملكا كان أولى (قوله كالخادم) الكاف للتنظير أي ان المسكن مثل الخادم في كونه
 امتناعا وهذا بخلاف نفقة فهي كنفقتها وهي تملك لا امتناع وعارة المنهج والمسكن والخادم
 امتناع لا تملك قال في شرحه لما مر انه لا يشترط كونها مملوكة اه (قوله وما جعل تملكيا الخ) بيان
 لما تترتب على التملك غير ما قدمته وقوله يصير بنا معصي الزمان أي اذا مضت مدة وهو لم يكسها أو
 يتفق عليها فالنفقة أو الكسوة لجميع ماضى من تلك المدة دين لها عليه لانها استحققت ذلك في ذمته
 وفي النفقة ما نصه فرع ادعت نفقة أو كسوة ماضية كفي في الجواب لا تستحق على شيئا وكذا نفقة
 اليوم لان عرف التمكن على ما بحثه بعضهم وفيه نظر بل الاوجه انه يكفي وان عرف ذلك لان نشوز
 لحظة يسقط نفقة جميعه وتصدق بيمينها في عدم النشوز وعدم قبض النفقة اه (قوله ويعتاض
 عنه) أي عما جعل تملكيا أي انه يجوز ان تستبدل الطعام الواجب لها بغيره وكذا الكسوة (قوله
 ولا يسقط) أي ما جعل تملكيا وقوله بموت أي حصل لها أوله وقوله أثناء الفصل أي أو اليوم ومثل
 الاثناء على المعتمد الموصل الموت أول الفصل فتجب كلها لها ولا يقال كيف تجب كلها بمضى لحظة
 من الفصل لانا نقول ذلك جعل وقتا للايجاب فلم يفترق الحال بين قليل الزمان وكثيره ومن ثم ملكتها
 بالقبض وجاز لها التصرف فيها بل لو أعطاه نفقة وكسوة مستقبلة جاز وملكها بالقبض وجاز لها

ولها طعام أيام المرض
 وأدمها وكسوتها
 وآلة تنظفها وتصرفه
 للدواء وغيره
 * (تنبيه) يجب في
 جميع ما ذكر من
 الطعام والادم وآلة
 ذلك والكسوة
 والفرش وآلة التنظيف
 ان يكون تملكيا
 بالدفع دون ايجاب
 وقبول وتملكه هي
 بالقبض فلا يجوز
 أخذه منها الا برضاها
 أما المسكن فيكون
 امتناعا حتى يسقط
 بمضى الزمان لانه مجرد
 الانتفاع كالخادم وما
 جعل تملكيا يصير
 دينامضى الزمان
 ويعتاض عنه ولا
 يسقط بموت أثناء

الزهر فيهما كتحليل الزكاة ويستردان حصل مانع اه تحفة تصرف (قوله ولها عليه مسكن) أي ويجب للزوجة على زوجها مسكن أي تهيئته لان المطلقة يجب لها ذلك لقوله تعالى أسكنوهن فالزوجة أولى (قوله تأمن فيه) شرط في المسكن أي يشترط فيه أي الاكتفاء به ان تأمن الزوجة فيه وقوله لو خرج عنها أي تأمن اذا خرج عنها وتر كها فيه (قوله على نفسها) متعلق بتأمن قال ع ش يؤخذ منه انه لا يجب عليه أن ياتي لها بمؤنسة حيث أمنت على نفسها فلو لم تأمن أبدل لها المسكن بما تأمن على نفسها فيه فتنبه له فانه يقع فيه الغلط كثيرا اه وقوله وماله أي أو اختصاصها وقوله وان قل أي المال فهو غاية لا شرط الا مان فيه (قوله للحاجة الخ) تعليل لوجوب المسكن عليه وقوله بل للضرورة اليه أي المسكن والاضراب انتقالي (قوله يليق بها عادة) شرط آخر للمسكن وكان على الشارح أن يقدّر قبله ما يناسبه كان يقول ولا بد أن يليق بها أو نحوه والمعنى انه يشترط في المسكن أن يكون لا ثقلها بحسب العادة بان يكون من دار أو حجرة أو غيرهما كسعر أو صوف أو خشب أو قصب وانما اعتبر المسكن بحالها بخلاف النفقة والسكوة حيث اعتبرتا بحاله بسار أو غيرهما لان المعتبر فيهما التخليك منه وفيه الامتاع فروعي حاله فيه ما وحواله افيه ولا هما اذا لم يليقا بها يمكنها ابدالها بما يلائق فلا اضرار بخلاف المسكن فانها ملزمة بما لزمته فتتضرر به اذا لم يكن لا تقاويله بعضهم

ما كان امتاعا مسكن وجب * لمرأة نزع حالها شتب

وان يكن تملكا كالسكوة * فحال زوج راعها لا الزوجة

(قوله وان كانت ممن لا يعتادون السكنى) أي يجب لها المسكن وان كانت من قوم لا يعتادون المسكن قال في فتح الجواد والذي يظهر في هذه انه يعتبر اللائق بها لو كانت من أهل المحل الذي يريد اسكانها به فيعتبر بمن يمانئها من أهلها نسباً وغيره نظير ما مر في مهر المثل وغيره اه وفي النهاية ما نصه وذكر ابن الصلاح ان له نقل زوجته من حضرة لبا يدقوان خشن عيشها لان نفقتها مقدرة أي لا تزيد ولا تنقص وأما خشونة عيش البادية فهي بسبيل من الخروج عنها بالابدال كما مر قال وليس له سد طاق مسكنها عليها وله اغلاق الباب عليها عند خوف حقوق ضرر له من فتحه وليس له منعها من نحو غزل وخباطة في منزله اه وما ذكره آخر ايتين حله على غير زمن الاستمتاع الذي يريد اوعلى ما اذا لم يتعذر به وفي سد الطاقات محمول على طاقات لاربية في فتحها والافله السد بل يجب عليه كما أفتى به آوالدرجه الله تعالى أخذ من افتاء ابن عبد السلام بوجوبه في طاقات ترى الجانب منها أي وعلم منها تعمدرؤيتهم اه (قوله ولومعارا ومكترى) غاية في المسكن وهي للتعميم أي لا فرق بين أن يكون مملوكا له أو معاراً أو مكترى وذلك لحصول المقصود بما ذكر (قوله ولو سكن الخ) لو شرطية جوابها قوله لم يلزمه أجرة (قوله باذنها) أي له في السكنى معه (قوله أو لا متناعها) أي أو لم يكن باذنها لكن كانت ممنوعة من الانتقال معه الى بيته أو بابه (قوله أو في منزل الخ) معطوف على قوله في منزلها أي أو سكن معها في منزل نحو أبيها كامها (قوله باذنه) أي نحو أبيها أي أو منعه من النقلة (قوله لم يلزمه أجرة) عبارة المغنى سقط حق السكنى ولا مطالبة لها بأجرة سكناء معها الخ اه (قوله لان الاذن العري الخ) هذا التعليل قاصر على صورة الاذن وكان عليه أن يزيد بعده ولان امتناعها أو منع نحو أبيها من النقلة معه أمانة على رضاها أو رضاها وبسكنى الزوج فهو منزل من نزل الاذن ولو سكن معها مع السكوت وعدم الامتناع من النقلة معه لزمته الأجرة (قوله ينزل على الاعادة) أي يحمل على اعارة المسكن وقوله والاباحة معطوف على الاعارة من عطف اللازم اذا اعارة عقد يتضمن اباحة الانتفاع بالمعار (قوله وعليه) أي ويجب على الزوج وقوله ولومعسرا الغاية للرد أي يجب على الزوج الاخذام ويستوى فيه المعسر والمتوسط والمعسر (قوله خلافاً لمع) أي قائلين بعدم وجوبه على المعسر واستدلوا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب لسيدتنا فاطمة على سيدنا

الفصل (و) لها (عليه مسكن) تأمن فيه لو خرج عنها على نفسها وماله وان قل للحاجة بل للضرورة اليه (يليق بها) عادة وان كانت ممن لا يعتادون السكنى (ولو معاراً) ومكترى ولو سكن معها في منزلها باذنها أو لا امتناعها من النقلة معه أو في منزل نحو أبيها باذنه لم يلزمه أجرة لان الاذن العري عن ذكر العوض ينزل على الاعارة والاباحة (و) عليه ولو معسرا خلافاً لمع

على رضى آ عنهم اخادما لا عسارة قال في التحفة ويرد بانها لم يثبت انهما تنازعا في ذلك فلم يوجبهما وأما مجرد عدم إيجابه من غير تنازع فهو لها باع عليه صلى الله عليه وسلم من المساحة بحقوقه وحقوق أهله على أنها واقعة حال محتملة فلا دليل فيها اه (قوله أوقنا) معطوف على معسرا أى ولو كان الزوج قداما كاتبا أو غيره (قوله اخادما حرة) وفي المغنى ما نصه أفهم قوله اخادما ان الزوج لو قال أنا أخدمها بنفسى لبسقط عني مؤنة الخادم لم يلزمها الرضا به لانها تستحي منه وتعير به وانها لو قالت أنا أخدم نفسي وأخذت أجرة الخادم أو ما يأخذ من نفقة لم يلزمه الرضا بذلك لانها تصير مبتذلة اه ملخصا (قوله بواحدة لأكثر) ظاهره وان احتاجت الى الأكثر وهو كذلك الا ان مرضت واحتاجت لأكثر من واحدة فوجب قدر الحاجة كذا في البجيرى (قوله لانه) أى الاخادما وهو تعليل لوجوب الاخادما عليه وقوله من المعاشرة بالمعروف أى المأمور بها (قوله بخلاف الامة) أى بخلاف الزوجة الامة فلا يجب اخادما لها ولو مبعضة عالم تكن مريضة لان العرف على ان تخدم نفسها لنقصها وقوله وان كانت جميلة أى أو كانت تخدم في بيت سيدها (قوله تخدم) الجملة صفة لحره وهو شرط في وجوب الاخادما لها أى يجب الاخادما لها بشرط أن تكون ممن تخدم وقوله أى تخدم مثلها أفاد به ان الشرط أن يكون مثلها ممن تخدم سواء هي خدمت بالفعل أو لم تخدم به فلو كان مثلها لا تخدم ولا يكن هذه خدمته بالفعل في بيت أهلها لا يجب على الزوج اخادما وقوله عند أهلها متعلق بتخدم أى ان العبرة في خدمة مثلها ببيت أهلها (قوله فلا عبرة الخ) محتر ذقوله عند أهلها يعنى لو ارتفعت في بيت زوجها وترفعت فيه بحيث صار يليق بحالها في بيت الزوج الخادما لم يجب كما صرح به الشيخ أبو حامد في تعليقه وأقره في الروضة (قوله وانما يجب عليه الاخادما الخ) الاولى والاخصر أن يقول والاخادما الواجب عليه يكون بحرة الخ اذ لا معنى للحصر وللغاية وعبارة المنهاج وعليه من لا يملك اخادما بنفسها بخبرة أو أمة له أو مستأجرة الخ اه وحاصل ذلك ان له الاخادما بكل ما يحصل المقصود به لكن بشرط حل النظر من الجانبين فله ذلك بحرة ولو متبرعة وقول ابن الرفعة لها الامتناع من المتبرعة للثمة برد بان المنة عليه لا علمها وبأمة له أو مستأجرة وبصى غير مراهق وبخو محرم لها أو مملوك لها أو بمسوح لا بخو مراهق ولا يذم به مع مسلمة لحرمة النظر ولا بنفسه أى الزوج لانها تستحي منه وتعير به كما تقدم (قوله صحبتها) الجملة صفة لحره والضمير المستتر يعود إليها والبارز يعود على الزوجة أى له الاخادما بحرة صحبت زوجها والمراد صحبتها تخدمها من غير استئجار لها بل بالنفقة فقط (قوله أو مستأجرة) أى له الاخادما بمسأجرة للخدمة (قوله أو بمحرم) أى لزوجته (قوله أو مملوك لها) أى أوله وكان أمة أو عبدا غير مراهق وقوله ولو عبدا غاية في المملوك لها ولا فرق بين أن يكون صغيرا أو كبيرا (قوله أو بصى) الاولى حذف الباء كذا في قبلة وقوله غير مراهق فان كان مراهقا لا يجوز اخادماها (قوله فالواجب للخادم الذى عينه الزوج مد الخ) الغاء فاء الفصححة الواقعة في جواب سؤال حاصله اذا وجب الاخادما عليه فما الواجب عليه للخادم من النفقة فاجاب بان الواجب الخ ثم انه لا يخفى ما في عبارته من إيهام ان الواجب للخادم مطلقا ما ذكره مع ان فيه تفضيلا وهو انه ان كان مستأجرا فعليه أجرته فقط وان كان ملكا له فعليه كفايته سواء كانت مدا أو ثلثا أو تزيد أو تنقص فليس عليه نفقة مقدرة وان كان حرة صحبتها أو محرما أو مملوكا لها فله ما ذكره بقوله مد وثلاث ومن إيهام التقييد بالذى عينه وهو ان الذى عينته هى ليس لها ما ذكره مع ان معنيها اذا رضى به كعينية في التفصيل المذكور ويدل لما ذكرته عبارة فتح الجواد ونصها ثم الخادما ان لم يعينه الزوج بان كان ملكا وجب له كفايته من غير تقدير وان عين فان كان مستأجرا لم يجب له غير أجرته وان كان ملكا أو حرة صحبتها ورضى الزوج وجب لمن عينتها منها أو عينها هو صحيح كل يوم مد الخ اه بحذف وأصرح منها عبارة المنهاج ونصها فان

أوقنا (اخذما حرة)
بواحدة لأكثر لانه
من المعاشرة بالمعروف
بخلاف الامة وان
كانت جميلة (تخدم)
أى تخدم مثلها عادة
عند أهلها فلا عبرة
بترفها في بيت
زوجها وانما يجب
عليه الاخادما ولو
بحرة صحبتها أو
مستأجرة أو محرم أو
مملوك لها ولو عبدا
أو بصى غير مراهق
فالواجب للخادم
الذى عينه الزوج

أخدمها بحجرة أو أمة بأجرة فليس عليه غيرها أو بامته أنفق عليها بالملك أو بمن صحبتها الزمته نفقتها
وجنس طعامها أي التي صحبتها جنس طعام الزوجة الخ اه (قوله مدونث) قال في التحفة
ووجهه ان نفقة الخادمة على المتوسط ثلثا نفقة الخدومة عليه ففعل المومر كذلك اذا لم يد والثلث ثلثا
الدين اه (قوله على مومر) الملائم أن يقول عليه أي الزوج ان كان مومرا ومدا ان كان معسرا
أو متوسطا (قوله ومتوسط) انما الحقوه بالمعسر في الخادم لافي الزوجة لان ممدار نفقة الخادم على
سد الضرورة (قوله مع كسوة) أي ومع آدم له على الصحيح لان العيش لا يتم بدونه وهو وكفي التحفة
بجنس آدم الخدومة ودونه نوعا وأما قدره فهو بحسب الطعام وفي وجوب اللحم وجهان والذي يتجه
ترجيحه منهما اعتبار عادة البلد وقوله أمثال الخادم أي والملائق بالخادم دون ما يليق للخدومة جنسا
ونوعا (قوله من قيص الخ) بيان لكسوة (قوله ومقنعة) تقدم بيانها والاولى ذكرها به بقوله
وزاد للخادمة لاهام تقديمه ان المقنعة مشتركة بين الخادم والخادمة وليس كذلك وعبرة فتح الجواد
وتراذد كرقعا وأنثى مقنعة ونجارا وخفا ومقنعة اه وعبرة شرح المنهج وقد رال كسوة قيص
وتحوم مكعب وللد كرقع وللانثى مقنعة وخف وورداه لحاجتها الى الخروج ولكل جبة في الشتاء
لا سراويل وله ما يفرشه وما ينقطي به كقطعة لبد وكساء في الشتاء وبارية في الصيف والخدومة اه
وكتب الجبري على قوله لا سراويل ما نصه هذا مني على عرف قديم وقد اطردها العرف الا ان بوجوبه
للخادمة وهذا هو المعتمد زي اه (قوله ويزاد للخادمة خف ومقنعة) أي ملاءة وقوله اذا كانت
تخرج قيد في زيادة ما ذكر (قوله وانما يجب الخف والمقنعة للخدومة على المعتمد) قال سم والاولاه
كما افاده الشيخ أي شيخ الاسلام وجوب الخف والرداء للخدومة أيضا فانها تحتاج للخروج الى حمام
أو غيره من الضرورات وان كان نادرا مرس اه (قوله لان الخ) علة لعدم الوجوب (قوله
والاحتياج اليه) أي الى الخروج وقوله نادرا رأى والنادر لاحكامه (قوله تنبيه ليس على خادمها الخ)
عبارة التحفة وفي المراد باخدمها الواجب خلاف والعتمد منه اه ليس على خادمها الا ما يخصها الى
آخر ما ذكره الشارح وزاد عليه وله منعها من ان تتولى خدمة نفسها لتغوز بمونة الخادم لانها تصير
بذلك مبتدلة اه وقوله الا ما يخصها أي الا الامر المختص بها وسيد كرمحترزه وقوله وتحتاج اليه
قيد فلو كان الامر يخصها لكان لا تحتاج اليه فانه لا يجب على الخادم فعله (قوله كعمل الماء الخ) تمثيل
للامر الذي يخصها وتحتاج اليه وقوله لاستعمل هو بضم الميم مع فتح التاء والحاء مومر الغسل وقوله
والشرب معطوف على المستعمل أي وكعمل الماء للشرب (قوله وصبه على بدنهما) أي وكصب الماء
عليه فهو معطوف على حمل (قوله وغسل الخ) معطوف على حمل أيضا أي وكغسل خرق الحيض وقوله
والطبخ معطوف أيضا على حمل أي وكالطبخ لا كلها (قوله اما ما لا يخصها) أي بل يخص الزوج وقوله
كالطبخ الخ تمثيل للذي لا يخصها وقوله لا كله أي الزوج وقوله وغسل ثيابه أي وكغسل ثيابه أي
الزوج (قوله فلا يجب) جواب اما وقوله على واحد منهما أي من الخادم والزوجة والانساب بالمقابلة أن
يقول فلا يجب على الخادم كالا يجب على الزوجة (قوله بل هو) أي ما لا يخصها مما ذكر (قوله
فيوفيه) أي فيوفي الزوج ما لا يخصها بل يخصه وقوله بنفسه أو بغيره أي يوفيه أي بفعله ان شاء بنفسه
وان شاء بغيره باستجار أو غيره (قوله مهمات الخ) الملائم ذكرها في آخر التنبيه المار قبيل قوله
ولها مسكن أو يؤثر التنبيه عن قوله ولها مسكن كما نهت على هذا هناك وذلك لانه انما ذكرها هنا
مع ان غالبها قد تقدم في باب الهبة لكونها لها تعلق بالتنبيه المذكور من جهة انها كالنقيض لما
ذكر فيه من كون الطعام والكسوة والفرش تملكه بمجرد الدفع اليها ولا يحتاج ذلك الى ايجاب
وقبول وبيانه ان ظاهر هذا انها تملك ما ذكر بالدفع اليها مطلقا سواء كان من جنس الواجب عليه
أم لا مع انه ليس كذلك بل لا بد من تقييده بكونه من جنس الواجب عليه والافلا بد من لفظ

مدونث على مومر
ومد على معسر
ومتوسط مع كسوة
أمثال الخادم من
قيص وازاد ومقنعة
وزاد للخادمة خف
ومقنعة اذا كانت
تخرج وان كانت قنة
اعتادت كشف الرأس
وانما يجب الخف
والمقنعة للخدومة
على المعتمد لان له
منعها من الخروج
والاحتياج اليه لنحو
الحمام نادر* (تنبيه)*
ليس على خادمها
الا ما يخصها وتحتاج
اليه كعمل الماء
للمسحوم والشرب
وصبه على بدنهما
وغسل خرق الحيض
والطبخ لا كلها اما
لا يخصها كالطبخ
لا كله وغسل ثيابه
فلا يجب على واحد
منهما بل هو على
الزوج فيوفيه بنفسه
أو بغيره (مهمات)
من شرح المنهاج
لشيخنا

ألوأشترى حلياً أو
ديباجاً وزنته
وزينته لا يصير
ملكاً لها بذلك ولو
اختلفت هي والزوج
في الأهداء والعارية
صدق ومثله وارثه
ولو جهز بنته بجهاز
لم يملكه إلا بإيجاب
وقبول والقبول قوله
في أنه لم يملكها
ويؤخذ مما تقرر
أن ما يعطيه الزوج
صلحة أو صباحية كما
اعتيد ببعض البلاد
لا يملكه إلا بلفظ
أو قصد أهداء خلافاً
لما مر من قتاوى
الحناطى واقتاع غير
واحد بأنه لو أعطاهما
مصر وقال للعرس
ودفعاً وصباحية
فنشرت استردا جميع
غير صحيح إذا التقيد
بالنشوز لا يتأق في
الصباحية لما قرره
فما أنها كالصلحة
لأنه ان تلفظ بأهداء
أو قصد ملكته من
غير جهة الزوجية
والأف هو ملكه وأما
مصرف العرس
فليس

الإيجاب والقبول أو قصد الهدية ويستفاد التقييد المذكور من المهمات والمراد من معظمها
وبدل لما ذكرته سياق التحفة ونصها بعد كلام وظاهر أنها على الأول أى على أن المذ كورات من
الطعام وما بعده تمليك لا امتناع يملكه بمجرد الدفع والاخذ من غير لفظ وإن كان زائداً على ما يجب لها
لكن في الصفة دون الجنس فيقع عن الواجب بمجرد إعطائه لأن الصفة الزائدة وقعت تابعة فلم يحتاج
لفظ بخلاف الجنس فلا يملكه إلا باللفظ لأنه قد يعبرها قصد التملك بها ثم يستر جمعها منها وحيث
فكسوتها الواجبة لها باقية في ذمته وفي الكافي لو اشترى حلياً أو ديباجاً إلى آخر ما ذكره المؤلف
اه فتنبه (قوله لو اشترى) أى الزوج وقوله حلياً أو ديباجاً أى ونحوهما من كل ما يتخذ للزينة
(قوله وزينته) أى زين الزوج وزوجه بالمذ كور من الحلى والديباج (قوله لا يصير الخ)
الجملة جواب لو أى لا يصير المذ كور من الحلى والديباج ملكاً لها بنفس التزوين المذ كور بل إنما
يصير بصدد الإيجاب والقبول منهما أو بقصد الهدية منه لها بذلك (قوله ولو اختلفت هي
والزوج في الأهداء والعارية) أى فادعت هي أنه أهدي لها الحلى والديباج المذ كورين وادعى
هو أنه لم يهدهما لها وإنما جعلهما عارية (قوله صدق) أى الزوج لأن الأصل عدم التملك
(قوله ومثله وارثه) أى مثل الزوج في ذلك وادعته يعنى لو اختلفت هي ووارث الزوج في الأهداء
والعارية صدق الوارث (قوله ولو جهز) أى أعطى الأب بنته وهذه المسئلة ذكرها هنا
استطردى لأنها ليس لها تعلق بالزوج والزوجة (قوله بجهاز) هو بفتح الجيم ويجوز الكسر
الامتعة (قوله لم يملكه الخ) جواب لوالثانية وكان حقه أن يصرح بهذا أيضاً في المسئلة الأولى
(قوله والقبول الخ) أى إن ادعت البنت بأنه ملكها إياه بإيجاب وقبول وادعى هو بأنه لم يملكها
فالقول قول الأب في أنه لم يملكها (قوله ويؤخذ مما تقرر) أى من أنها لا تملك ما ذكره إلا بالإيجاب
والقبول (قوله ان ما يعطيه الزوج) أى لزوجه وقوله صلحة اسم للشيء المعطى لأجل المصلحة إذا
غضبت وقوله أو صباحية هي اسم للشيء المعطى صبح الزوج ويسمى صبيحة (قوله كما اعتيد) أى إعطاء
الصلحة والصباحية ببعض البلاد (قوله لا يملكه) أى ما أعطاه الزوج لها من الصلحة والصباحية
(قوله إلا بلفظ) أى مفيد للتعليل ويصح أن يقرأ من غير تنوين ويكون هو وما بعده مضافين إلى
أهداء (قوله خلافاً لما مر) أى في باب الهبة من أنها تملكه من غير لفظ ونص عبارته هناك ونقل
شـ بخلاف ما زاد عن قتاوى ابن الخطيب إذا أهدي الزوج للزوجة بعد العقد بسببه فإنها تملكه
ولا يحتاج إلى إيجاب وقبول ومن ذلك ما يدفعه الرجل إلى المرأة صبح الزوج مما يسمى صبيحة في
عرفنا وما يدفعه إليها إذا غضبت أو تزوج عليها فإن ذلك يملكه المرأة بمجرد الدفع إليها انتهت ثم ان
قوله هنا الحناطى وهناك ابن الخطيب يعلم أنه وقع تحريف في النسخ ولم يعلم الأصح منهما (قوله واقتاع
الخ) مبتدأ وقوله غير صحيح خبره (قوله بأنه) أى الحال والشأن (قوله لو أعطاهما) أى زوجته
قبل الدخول وقوله مصر وقال للعرس أى لوليعة الزوج وقوله ودفعاً أى أو أعطاهما دفعاً أى مهر أو قوله
وصباحية أى أو أعطاهما صباحية (قوله فنشرت) أى بعد أن أعطاهما ما ذكر (قوله استرد) أى
الزوج وهو جواب لو وقوله الجميع أى جميع ما ذكر من مصرف العرس والدفع والصباحية
(قوله إذا التقيد بالنشوز الخ) تعديل لعدم العهدة وقوله لا يتأق في الصباحية أى لا يتأق فيها (قوله
لما قرره فيها) أى في الصباحية وهو تعليل لعدم تأق النشوز فيها وذلك لأنه ان دفعها لها بلفظ
الأهداء أو قصد صارت ملكاً لها سواء وقع منها ذلك أم لا (قوله أنها كالصلحة) في عبارة
التحفة اسقاط لفظه أنها وهو الأولى لأنه على أنباتها يستفاد أنه قرر حكم الصلحة أولاً ثم قاس عليها
الصباحية مع أنه لم يصنع كذلك (قوله لأنه ان تلفظ الخ) هذا عين الذي قرره فيلزم تعليل الشيء
بنفسه فالأولى أن يبدل لام التعليل بمن البيانية وقد علمت معنى العلة المذكورة آنفاً (قوله فليس

(واجب) أي عليه (قوله) فإذا صرفته بأذنه ضاع عليه) أي سواء وقع منها نشوز أم لا وبفهم منه
 أنها لو لم تصرفه أو صرفته بأذنه لا يضيع عليه بل هو باق على ملكه في الأول وتغرمه له في الثاني
 (قوله) وأما الدفع) أي المهر فإن كان قبل الدخول استرده اسم كان يحتمل أن يعود على النشوز
 المعلوم من السياق وضمير استرده يعود على الدفع بمعنى المهر المفروض وقوله قبل الدخول وهو الذي
 ربط المبتدأ بالجملة الواقعة خبراً ويحتمل أن يعود على الدفع المذكور ويقدر مضافاً ومتعلق
 والتقدير على الأول وأما الدفع الواقع قبل النشوز كما هو أصل فرض المسئلة فإنه كان النشوز وقع
 قبل الدخول أيضاً استرده وعلى الثاني وأما الدفع فإن كان تسليحاً وقع قبل الدخول استرده بالنشوز
 الواقع قبله أيضاً والأول أقرب إلى صنيعه وأولى لما في الثاني من كثرة الحذف ثم إنه إذا استرده بغيره
 عنده إلى زوال النشوز وحصول التمكين فإذا زال النشوز وحصل التمكين رده كله إلهياً وإلى
 طلاقها فإذا طلقها رد لها النصف واحد وهو النصف وكان حقه أن يسترده منها النصف فقط لأنه هو
 الذي يستحقه على تقدير أنه يطلقها وذلك كتب السيد عمر على قول التحفة استرده مانصه محل تأمل
 إن أريد استرداد جميعه أه ولعل ما ذكرته هو وجه التأمل ثم إنى رأيت في الروض وشرحه في باب
 الصداق ما يخالف ما ذكر من استرداده ونص عبارته لو امتنعت من تسليم نفسها بلا عذر وقد بادر
 بتسليم الصداق لم يسترده لتبرعه بالمبادرة كما لو عجل الدين المؤجل فإنه لا يسترده أه ومثله في فتح
 الجواد (قوله) والأفلا) أي وإن لم يكن النشوز حاصلاً قبل الدخول فلا يسترده على الاحتمال الأول
 أي وإن لم يعط الدفع له قبل الدخول بل أعطى بعده فلا يسترده على الثاني (قوله) لتقرره) أي الدفع
 وقوله به أي بالدخول (قوله) فلا يسترد بالنشوز) لا حاجة إليه لأنه عين قوله فلا (قوله) وتسقط الخ)
 المراد بالسقوط ما يشمل عدم الوجوب من أول الأمر حتى لو طلع الفجر وهي ناشرة فلا وجوب ويقال
 سقطت بمعنى أنها لم تجب من أول الأمر وإن كان السقوط فرع الوجوب فغلب ما في الإثناء على ما في
 الابتداء ومضى الكل سقوطاً وقوله المؤن المراد بها ما يشمل المسكن (قوله) بنشوز) متعلق بتسقط
 وقوله منها متعلق بمحذوف صفة لنشوز أي نشوز حاصل من الزوجة (قوله) اجاعاً) مرتبط بقوله
 تسقط أي تسقط بالاجاع (قوله) أي بخروج الخ) تفسيران لنشوز (قوله) وإن لم تأثم) غاية في
 سقوط المؤن بالنشوز أي تسقط به وإن لم تكن تأثم به وتسقط أيضاً بما ذكره وإن قدر على ردها
 للطاعة وتركه (قوله) كصغيرة الخ) تمثيل لغير الآثمة بالنشوز (قوله) ومكرهة) قال ع ش
 ومن ذلك ما يقع كثيراً من أهل المرأة يأخذونها مكرهين لها من بيت زوجها وإن كان قصدهم
 بذلك إصلاح شأنها كمنعهم للزوج من التصرف في حوائجها منع النفقة أو غيرها أه (قوله) ولو ساعة
 أو ولو لحظة) غايته في سقوط المؤن أي تسقط المؤن بالنشوز ولو نشرت ساعة أو لحظة فلا يشترط
 نشوزها في كل اليوم أو كل الفصل فلوعادت للطاعة في بقية اليوم أو بقية الفصل لا تعود نفقة ذلك
 اليوم ولا كسوة ذلك الفصل بل تنفق على نفسها ببقية ذلك اليوم وتسكن نفسها ببقية الفصل ثم بعد
 ذلك اليوم ينفق عليها الزوج وبعد ذلك الفصل يكسوها وفي حاشية المحل مانصه وهذا كله ما لم
 يتمتع به أي بالناشرة فإن تمتع بها ولو لحظة لم تسقط بل تجب نفقة اليوم بكما لها وكسوة الفصل بكما لها
 على معتمد مر وإن قيل بالتقسيم على زمن التمتع وغيره أه شخنا وفي قل على الحلال ولا
 تعود بعودها للطاعة في بقية الليلة أو اليوم أو الفصل ما لم يستمتع به أعلى المعتمد كما تقدم أه (قوله)
 فتسقط نفقة ذلك اليوم الخ) مفرع على سقوطها بنشوزها ساعة أو لحظة أي وإذا نشرت ساعة
 أو لحظة سقطت ذلك اليوم كله وذلك الفصل كله قال سم بقي النشوز بالنسبة لما يدوم ولا يجب
 كل فصل كالعرش والأواني وجبة البرد فهل يسقط ذلك ويسترد بالنشوز ولو لحظة في مدة بقاءها
 أو كيف الحال للأذرعى فيه تردوداً احتمالات يراجع ويحرج والترجيح وقال أيضاً بقي المسكن فانتظر

واجب فإذا صرفته
 بأذنه ضاع عليه
 وأما الدفع أي المهر
 فإن كان قبل الدخول
 استرده والأفلا لتقرره
 به فلا يسترد بالنشوز
 (وتسقط) المؤن كلها
 (بنشوز) منها اجاعاً
 أي بخروج عن طاعة
 الزوج وإن لم تأثم
 كصغيرة ومجنونة
 ومكرهة (ولو ساعة)
 أو ولو لحظة فتسقط
 نفقة ذلك اليوم
 وكسوة ذلك الفصل

ما سقط منه بالنشوز هل سكنى ذلك اليوم أو الليلة أو الفصل أو زمن النشوز فقط حتى لو أطاعته بعد لحظة استحقته لانه غير مقدر بزمن معين فيه تظر ولا يبعد سقوط سكنى اليوم واليلة الواقع فيهما النشوز اه قال الجبري والظاهر أن مثل السكنى غيرها من الفرش والغطاء وغيرها اه (قوله ولا توزع الخ) هذا لازم لسقوطها كل اليوم وكل الفصل (قوله ولو جهل سقوطها) أى النفقة وقوله بالنشوز متعلق بسقوط (قوله فأنفق) أى عليها جاهلا بذلك (قوله رجع عليها) أى إذا تبين له أنها كانت ناشرة (قوله من يخفى عليه ذلك) أى سقوطها بالنشوز والظاهر أن المراد من يخفى عليه ذلك غير الفقيه ولو كان مخالفا للعلماء اذه هذه المسئلة من فروع المسائل الدقيقة (قوله وانما لم يرجع) أى عليها في صورة النكاح وعلى سيدتها في صورة الشراء وهذا وارد على رجوع الزوج بما أنفق عليه عند جهله بالنشوز وقوله فاسد صفة لكل من نكاح وشراء (قوله وان جهل ذلك) أى الفساد وهو غاية لعدم الرجوع (قوله لانه شرع في عقدهما) أى النكاح والشراء والاضافة للبيان اذ المراد بالنكاح والشراء العقد أيضا دليل وصفهما بالفساد وفيه ان هذا التعليل لا يحدى شيئا لأن من جهل سقوط نفقتها بالنشوز كذلك شرع في عقدها على أن يضمن مؤنتها ولو قال لانهما أى المنكوحه بنكاح فاسد والمشتراة بشرأ فاسد تحت حبسه وقبضته والناشرة ليست كذلك لكان أولى ثم رأيت العلامة الرشيدى كتب على قول النهاية لانه شرع الخ مانصه فيه وقفة لا تخفى اه ولعل وجهه ما ذكرته تأمل (قوله ولا كذلك هنا) أى وليس في صورة جهله بسقوط نفقتها بالنشوز شارعا في عقدها على أن يضمن مؤنتها وقد علمت ما فيه (قوله وكذا من الخ) أى ومثل من أنفق في نكاح الخ من وقع عليه طلاق باطنا الخ لانه شرع في عقدها على أن يضمن المؤن بوضع اليد على ما ذكره والاولى أن يقال لان هذه المطلقة طلاقا باطنا تحت حبس الزوج وتمكنه وقوله باطنا وذلك بان علق طلاقها بالثلاث على شئ فوجد الشئ المعلق عليه وهو لم يعلم به (قوله ويحصل النشوز) دخول على المتن (قوله يمنع الزوجة الزوج من تمتع) أى ولو حبسها ظاهرا أو بحق وان كان الحابس هو الزوج كما اقتضاه كلام ابن المقرئ واعتمده الوالد رحمه الله تعالى ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بحبسها ولو بحق للحيولة بينه وبينها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أو باعتداده بوطء شبهة اه نهاية وكتب الرشيدى قوله وان كان الحابس هو الزوج هو غاية في قوله أو بحق فقط كما يعلم من التحفة اه ومحل كون المنع المذكور يحصل به النشوز اذا لم يكن على وجه التسلل أى الحبب واظهار الجبال والافلات تكون ناشرة به (قوله ولو لم يحصل أى ولو منعه من التمتع بخولس كنظر كأن غطت وجهها أو تولت عنه وان مكنته من الجماع فانه يحصل النشوز به (قوله أو بموضع عيئه) أى ولو منعه من التمتع في موضع منها قد عيئه كيدها ونفذه فانه يحصل النشوز به (قوله لان منعه عنه لعذر) أى لا يحصل النشوز ان منعت زوجها عن التمتع بالعذر (قوله ككبر آلتها) مثال للعذر لكن في غير اللبس اذ هو ليس عذرا في منع اللبس (قوله بحيث لا تحتمله) تصوير لكبر أى حال كون الكبر مصورا بحالة لا تحتملها الزوجة (قوله ومرض الخ) معطوف على كبر أى ومرض قائم بها بضرع وجوده الوطء فلا يحصل النشوز بمنعهما من الوطء حينئذ (قوله وفرح في فرجها) معطوف على مرض عطف الخاص على العام (قوله وكفوحيض) لاحاجة لزيادة الكاف كالذى قبله وانما لم تسقط النفقة به وبما قبله من الاعذار لانه اما عذر دائم ككبر الذكرا أو يطرأ أو يزول كنفوح الحيض والمرض وهى معنور وفيه وقد حصل التسليم الممكن ويمكن التمتع بهما من بعض الوجوه (قوله ويثبت كبر آلتها الخ) قال ع ش وسكت عن بيان ما يثبت به المرض والقياس انه لا يثبت الا برجلين من الاطباء لانه مما اطلع عليه الرجال غالبا اه وقوله باقراده أى الزوج وهو متعلق بيبث وقوله أو برجلين

ولا توزع على زمانى
الطاعة والنشوز ولو
جهل سقوطها بالنشوز
فأنفق رجع عليها
ان كان من يخفى عليه
ذلك وانما لم يرجع
من أنفق في نكاح
أو شراء فاسد وان
جهل ذلك لانه شرع
في عقدهما على أن
يضمن المؤن بوضع
اليد ولا كذلك هنا
وكذا من وقع عليه
طلاق باطنا ولم يعلم به
فأنفق مدة ثم علم فلا
يرجع بما أنفق على
الأوجه وبمحصل
النشوز (يمنع)
الزوجة الزوج (من)
التمتع ولو بخولس
أو بموضع عيئه (لا)
ان منعه عنه (لعذر)
ككبر آلتها بحيث
لا تحتمله ومرضها
بضرع الوطء وفرح
في فرجها وكنحو
حيض ويثبت كبر
آلتها باقراده أو
برجلين من رجال

معطوف على باقراره وقوله من رجال الختان أى من الرجال الذين لهم معرفة بالختان وانما خصهم لانهم غالباً لهم اطلاع على آلات الرجال فيميزون بين صغيرها وكبيرها (قوله ويختلان) أى الرجال وقوله لا انتشار ذكره أى إذا كانت معرفة الكبر متوقعة عليه وقوله بأى حيلة متعلق بختلان وقوله غير ايلاج ذكره فى فرج محرم أمابه فيحرم وقوله أو دبره معطوف على فرج محرم من عطف الخاص على العام (قوله أو بربع نسوة) معطوف على باقراره أى وثبت كبرآلته بربع نسوة أى شهادتهن (قوله فأن لم يمكن معرفته) أى كبرآلته (قوله ألا ينظرهن) أى الأربع النسوة وقوله اليهما أى إلى الرجل وزوجته وقوله مكشوفى الفرجين حال من ضمير اليهما وقوله حال منصوب بأسقاط الخافض أى تنظرهن فى حال انتشار عضوه أى ذكره (قوله حاز) أى النظر وهو جواب ان وقوله ليشهدن علة الجواز (قوله فرغ لها الخ) قد تقدم ذكره فى باب الصداق وانما أعاده هنا ليرتب عليه عدم حصول النشوز وسقوط النفقة به وكان الاختصار أن يقول وعدم اقباضه إياها الصداق الحال أصالة قبل الوطء عطف على كبرآلته وذلك لانه من جملة الاعتذار (قوله الحال أصالة) أى ابتداء وخرج به ما إذا نكحها بمهر مؤجل ثم حل فليس لها الامتناع من التمتع لانه قد وجب عليها التمكن قبل الحلول (قوله قبل الوطء) متعلق بمنع (قوله بالغة) حال من مقدراى قبل وطئها حال كونها بالغة ولو عبر بكاملة كما عبر به فى باب الصداق لكان أولى لتخرج المخونة (قوله اذهبا الامتناع) تعليل لقوله لها منع الخ وهو عين المعلن كما لا يخفى وقوله حينئذ أى حين إذا كان قبض الصداق الحال (قوله فلا يحصل الخ) هذا هو ثمره كونها لها الامتناع وقوله ولا تسقط الخ عطف لازم على ملزوم وقوله بذلك أى بامتناعها القبض الصداق وقيد فى فتح الجواد عدم السقوط بما إذا كانت عنده ونص عبارته فلا تسقط مؤنتها بذلك إذا كانت عنده لعذرهما اه (قوله فان منعت) أى تمتعه بها فالمفعول محذوف وقوله لقبض الصداق المؤجل أى وان حل قبل الامتناع وهو محترز قوله الحال (قوله أو بعد الوطء) محترز قوله قبل الوطء وقوله طائفة حال من محذوف واقع مفعولاً للصدر كما تقدم (قوله فتسقط) أى التفقة وهو جواب ان (قوله فلو منعت لذلك) أى لقبض الصداق الخ (قوله بعد وطئها) متعلق بمنعته وقوله مكروهة أو صغيرة هذا محترز قوله بالغة مختارة وقوله ولو بتسليم الولي أى ما لم يكن تسليمه مصلحة كما صرح به فى باب الصداق والغاية راجعة لقوله أو صغيرة فقط (قوله فلا) أى فلا تسقط نفقتها لانها إذا وطئت غير كاملة لها أن تمتع نفسها بعد اكمال الأمان يسلمها الولي بمصلحة ومثله ما لو وطئت مكروهة فلها أن تمتع نفسها بعد زوال الإكراه (قوله ولو ادعى وطأها الخ) يعنى لو ادعى وطء من منعته نفسها القبض الصداق الحال أصالة يتمكينها نفسهاه وطلب منها أو من وليها تسليمها اليه وادعت هى عدم تمكينها نفسهاه وامتنعت من التسليم فانها هى المصدقة فى ذلك وعبرة الروض وشرحه فصل القول قول من ينكر الوطء من الزوجين يمينه وان وافق على جريان خلوة لان الأصل عدمه فلو ادعى وطأها يتمكينها وطلب تسليمها اليه فأنكرته وامتنعت لتسليم المهر صدقت أو ادعت جاعها قبل الطلاق وطلبت جميع المهر فأنكره صدق اه (قوله وطلب) بصيغة الماضى عطف على ادعى ومتعلقه محذوف أى منها أو من وليها (قوله فأنكرته) أى الوطء يتمكينها نفسها له (قوله وامتنعت) أى لاجل قبض الصداق الحال (قوله صدقت) أى باليمين ولا تسقط نفقتها (قوله وخرج من مسكن) معطوف على يمنع من تمتع أى ويحصل النشوز أيضاً بخروج من مسكن (قوله أى المحل) تفسير لمراد من المسكن أى ان المراد منه المحل الذى رضى بأقامتها فيه سواء كان محله أو محل أبيها (قوله ولولعيادة الخ) غاية لكون الخروج بعد نشو أى بعد الخروج نشوزاً ولو كان له عيادة مريض أو كان زوجه غائبا وقوله بتفصيله أى الخروج بالنسبة

الختان ويختلان لا انتشار ذكره بأى حيلة غير ايلاج ذكره فى فرج محرم أو دبر أو بربع نسوة فان لم يمكن معرفته لا ينظرهن اليهما مكشوفى الفرجين حال انتشار عضوه جاز ليشهدن (فرع) لها منع التمتع لقبض الصداق الحال أصالة قبل الوطء بالغة مختارة أذ لها الامتناع حينئذ فلا يحصل النشوز ولا تسقط النفقة بذلك فان منعت لقبض الصداق المؤجل أو بعد الوطء طائفة فتسقط فلو منعت له ذلك بعد وطئها مكروهة أو صغيرة ولو بتسليم الولي فلا ولو ادعى وطأها يتمكينها وطلب تسليمها اليه فأنكرته وامتنعت من التسليم صدقت (وخرج من مسكن) أى المحل الذى رضى بأقامتها فيه ولو بينها أو بيت أبيها ولولعيادة وان كان الزوج غائبا بتفصيله الآتى

(بلاذن) منه ولا

ظن لرضا وفروجهما
بغير رضاه ولو لزيارة
صالح أو عبادة غير
محرم أو إلى مجلس
ذكر عصيان ونشوز
وأخذ الأذرى وغيره
من كلام الامام ان لم
اعتماد العرف الدال
على رضا أمثاله بمنزلة
الخروج الذي تريده
قال شيخنا وهو محتمل
ما لم تعلم منه غيره
تقطعه عن أمثاله في
ذلك (تنبيه) يجوز
لها الخروج في مواضع
منها إذا أشرف البيت
على الانهدام وهل
يكفي قولها خشيت
انهدامه أو لا بد من
قرينة تدل عليه
عادة قال شيخنا كل
محتمل والأقرب
الثاني ومنها إذا خافت
على نفسها أو ماله
من فاسق أو سارق
ومنها إذا خرجت إلى
القاضي لطلب حقه
منه ومنها خروجها
لتعلم العلوم العينية
أو للاستفتاء حيث لم
يغنها الزوج الثقة أو
فحوصها فمما
استظهره شيخنا ومنها
إذا خرجت لاكتساب
نفقة بتجارة أو سؤال
أو كسب إذا عسر
الزوج ومنها إذا
خرجت على غير وجه

النشوز

لما إذا كان الزوج غائبا وقوله إلا في أي قريبا عند قوله ومنها إذا خرجت على غير وجه النشوز
ويخرج وحاصله أنه إذا كان الزوج غائبا وخرجت بلاذنه لعبادة أو زيارة قريب ولم يمنعها أو برسل
إليها لم يكن نشوزا ولا عدا نشوزا (قوله بلاذن الخ) متعلق بخروج أي يحصل النشوز بخروج
منه بلاذن أصلا من الزوج ولا ظن رضاه فان كان الخروج بأذنه أو ظن رضاه فلا يحصل به
النشوز (قوله وفروجهما) مبتدأ خبره قوله عصيان ونشوز وهذا تصريح بما علم مما قبله وقوله
أو عبادة غير محرم أي قريبا أما الخروج لعبادة المحرم أي القريب فلا يكون عصيانا ولا نشوزا
لكن بشرط أن لا يمنعها منه (قوله ان لها اعتماد العرف) أي ولو لم يأذن لها أو ظن رضاه وقوله
الدال أي ذلك العرف وقوله على رضا أمثاله أي الزوج وقوله بمنزلة الخ متعلق برضا (قوله وهو)
أي ما أخذه الأذرى وغيره من كلام الامام (قوله ما لم تعلم الخ) قيد في كونه محتملا أي محتمل كونه
محتملا إذا لم تعلم بان للزوج غيره زائدة تقطعه عن أمثاله أي تغرده عنهم (قوله في ذلك) أي في مثل
الخروج الذي تريده (قوله تنبيهه يجوز لها الخروج الخ) هذا كالاستثناء مما قبله فكأنه
قال الخروج من المسكن عصيان ونشوز إلا في هذه المواضع (قوله منها) أي المواضع التي يجوز
لأجلها الخروج وقوله إذا أشرف البيت أي كله أو بعضه الذي يخشى منه كإظهاره أه تحفة
(قوله وهل يكفي قولها الخ) أي إذا ادعى الزوج عليها بانها خرجت لغرض ضرورة وادعت هي انها
خرجت خشية انه دام البيت وليس هناك قرينة تدل على ذلك فهل يكفي قولها المذ كور فلا
تسقط نفقتها أو لا يكفي مجرد قولها المذ كورا إذا انضم اليه قرينة تدل عادة على انه دام (قوله
قال شيخنا كل) أي من الشقين محتمل وقوله والأقرب الثاني من مقول قول شيخنا وهو أنه لا بد من
قرينة تدل عليه (قوله ومنها) أي من المواضع التي يجوز لأجلها الخروج (قوله إذا خافت على
نفسها أو ماله) قال في النهاية ويتجه ان الاختصاص الذي له وقع كذلك أه وكتب ع ش قوله
أو ماله أي وان قل أخذ من إطلاقه هنا وتقييده الاختصاص بماله وقع ولو اعتبر في المسال كونه
لبس تافها جدم يكن بعيدا أه (قوله ومنها) أي المواضع المذ كورة وقوله إذا خرجت إلى القاضي
لطلب الخ أي إذا خرجت إلى القاضي لأجل طلب حقه من زوجها والمراد خرجت لطلب حقه
القاضي حقه من الزوج (قوله ومنها) أي من المواضع المذ كورة وقوله خروجها لتعلم العلوم
العينية أي كالواجب تعلمه من العقائد والواجب تعلمه مما يخص الصلاة والصيام والحج ونحوها (قوله
أو للاستفتاء) أي لا مخرج له من اختصاصه وأرادت السؤال عنه أه تعلمه أما إذا أرادت الحضور لمجلس
علم لتستفيد أحكاما تتفهمها من غير احتياج إليها ألا أو الحضور لمعاشرة الوعظ فلا يكون عذرا
(قوله حيث لم يغنها) قيد في جواز الخروج لتعلم ما ذكر أي محل جواز ذلك إذا لم يغنها الزوج الثقة عن
الخروج لذلك أما إذا أغناها عن ذلك بان كان يعلمها ما تحتاج إليه فلا يجوز لها الخروج وقوله ونحو
محرمها أي وجبت لم يغنها فحوصها من محل له النظر كعبدها قال في التحفة بعده ويظهر انها لو
احتاجت للخروج لذلك وخشى عليها منه فتنة والزواج غير ثقة أو امتنع من أن يعلمها أو يسأل لها
أجبهه القاضي على أحد الأمرين ولو بان يخرج معها أو يستأجر من يسأل لها أه وقوله فيما استظهره
شيخنا راجع لنحو محرمها (قوله ومنها) أي من المواضع التي يجوز الخروج لأجلها وقوله إذا خرجت
لاكتساب نفقة أي لأجل اكتساب نفقتها وقوله بتجارة متعلق باكتساب وقوله أو سؤال أي سؤال
النفقة أي طلبها على وجه الصدقة وقوله أو كسب أي عمل صنعة (قوله ومنها) أي المواضع المذ كورة
(قوله إذا خرجت على غير وجه النشوز) يفيد التقييده أن الخروج لزيارة أو عبادة قريب قد
يكون على وجه النشوز وأنه حينئذ يسقط النفقة والتعليل إلا في قوله لأن الخروج لذلك لا بعد
نشوزا يفيد خلافه وحينئذ يدفع بين مغاده ومغاد التعليل وبعبارة فتح الجواد ليس فيها ذلك

في غيبة الزوج عن
البلد بلا اذنه لزيارة أو
عبادة قريب لا أجنبي
أو أجنبية على الوجه
لأن الخروج لذلك
لا يعد نشوزا عرفا
قال شيخنا وظاهر
أن محل ذلك أن لم
يمنعها من الخروج أو
يرسل إليها بالمتع
(وبسفرها) أي
بخروجها وحدها
إلى محل يحوز القصر
منه للسافر ولو لزيارة
أبويها أو للحم (بلا
إذن) منه ولو لغرضه
مالم تضطر كان جلا
جميع أهل البلد
أو بقي من لا تأمن
معه (أو) بأذنه
ولكن (لغرضها) أو
لغرض أجنبي فتسقط
السكون على الظاهر
لعدم التمكن ولو
سافرت بأذنه لغرضها
معا فقتضى المرح
في الإيمان فيما إذا
قال لزوجه أنه
خرجت لغير الحمام
فانت طالق فخرجت
لها ولغيرها أنها
لا تطلق عدم السقوط
هنا

ونصها وتسقط بالخروج إلا أن لم يعد نشوزا كان خرجت لطلب حقها منه أو لزيارة أو لعبادة لا أحد
من محارمها بلا إذن مع تلبسه بغيبة عن البلد اه فالأولى إسقاط التقييد المذكور أو يرد قسلا
قوله لزيارة الخ لفظ كائن خرجت لزيارة الخ ويكون تمثيلا للخروج الذي ليس على وجه النشوز كما في
عبارة فتح الجواد المذكورة (قوله في غيبة الزوج عن البلد) قال سم خرجت وجهها في غيبته
في البلد فهو نشوز اه قال ع ش وينبغي أن مثل غيبته عن البلد من وجهها مع حضوره حيث
اقتضى العرف رضاه بمثل ذلك ومن ذلك ما لو جرت عادته بأنه إذا خرج لا يرجع إلا آخر النهار مثلا
فلما الخروج للعبادة ونحوها إذا كانت ترجع إلى بيتها قبل عودته وعلمت منه الرضا بذلك اه وقول
ع ش موافق لما أخذته الأذرى من كلام الامام أن لها اعتمادا للعرف الدال على رضا أمثالها الخ
(قوله لزيارة أو عبادة) مضافان لما بعدهما في قرآن من غير تنوين وعبارة المتهاج لزيارة ونحوها
وكتب سم قوله ونحوها منه موت أبيها وشهود جنازته فأنقله الزركشي عن المحمدي شارح التنبية
مقيد بحضوره اه وقوله فأنقله أي من أنه ليس لها الخروج لموت أبيها ولا للشهود جنازته وقوله
مقيد بحضوره أي محمول على الزوج الحاضر في البلد وذلك لتمكينا من استئذانه وقوله قريب قال في
التحفة قضية التعبير هنا بال قريب أنه لا فرق بين المحرم وغيره لكن قضية تعبير الزركشي بالمحارم وتبعه
في شرح الروض تقييده بالمحرم وهو متجه اه وقوله لأجنبي أو أجنبية أي ليس من الموضع التي
يحوز الخروج لها إذا خرجت لزيارة أو عبادة أجنبي أو أجنبية وقوله على الوجه مقابله يقول لها
الخروج للزيارة والعبادة مطلقة سواء كان ل قريب أو نحوه (قوله لأن الخروج لذلك) أي لزيارة أو
عبادة قريب وهو تعليل لكون الخروج لزيارة أو عبادة القريب جائزا لا نصيره ناشزة (قوله وظاهر
أن محل ذلك) أي كون الخروج المذكور لا يعد نشوزا وقوله أن لم يمنعها أي قبل السفر وقوله
أو يرسل لها بالمتنع قال ع ش أي أو يدل القربنة على عدم رضاه بخروجها في غيبته مطلقا اه
(قوله وبسفرها) معطوف على منع من تمتع أي ويحصل النشوز أيضا بسفرها أي مطلقا سواء كان
طويلا أو قصيرا ولا ينافي هذا قول الشارح بعد أي بخروجها إلى محل يحوز القصر منه لأنه لا يلزم
من خروجها إليه أن يكون سفرها طويلا (قوله أي بخروجها وحدها) تفسير مراد للسفر الذي
يحصل النشوز به (قوله إلى محل يحوز القصر منه) أي وهو خارج السور أو كان أو العمران وقوله
للسافر أي سفرها طويلا وهو متعلق بحوز (قوله ولو لزيارة الخ) غاية لحصول النشوز بخروجها
وحدها أي يحصل بخروجها أي ولو كان ذلك الخروج لزيارة أبويها أو للحم ولو قال أول للنسك لكان
أولى ليشمل العمرة (قوله بلا إذن منه) أي الزوج والجار والمجرب ومتعلق بمحذوف حال من سفرها
أي يحصل النشوز بالسفر في حال كونه بغير إذن من الزوج وقوله ولو لغرضه أي ولو كان سفرها بلا
إذن لغرض الزوج أي حاجته فيحصل به النشوز (قوله مالم تضطر) قيد في حصول النشوز
بالسفر المذكور أي محل حصول النشوز بسفرها بلا اذنه مالم تضطر إلى السفر والا فلا يحصل النشوز
به وقوله كائن الخ تمثيل لحاله الاضطراب وقوله جلا جميع أهل البلد أي تفرقوا عنها قال في القاموس
جلا القوم عن الموضع ومنه جلا وجلا وجلا أو جلا أو تفرقوا اه وقوله أو بقي من لا تأمن معه أي ولم
يحل جميع أهل البلد ولكن بقي من لا تأمن معه على نفسها أو ما لها (قوله أو بأذنه الخ) أي ويحصل
النشوز بسفرها بأذنه أيضا ولكن كان سفرها لغرضها أو لغرض أجنبي (قوله فتسقط المؤن) مفرع
على جميع ما قبله والمراد بالمؤن ما يشغل الكسوة فتسقط كسوة ذلك الفصل كما تقدم وتقدم أيضا
الخلاف في المسكن فلا تغفل وقوله لعدم التمكن أي بسبب سفرها المذكور (قوله ولو سافرت بأذنه
لغرضها) أي الزوج والزوجة أو لأجنبي بدلها (قوله فقتضى المرح) مبتدأ خبره قوله عدم
السقوط وقوله في الإيمان متعلق بالمرجع وقوله فيما إذا قال الخ يدل من في الإيمان يدل بعض وقوله أن

خرجت لغير الحمام فأنت طالق الجملة مقول القول وقوله خرجت لها أى خرجت بقصد الذهاب
الى الحمام وبقصد غيره واعلم أنه يوجد في غالب النسخ خرجت لها ولغيرها ثبت الضمير
وهذا مبني على أن الحمام مؤنث وهو خلاف الغالب وفي حاشية عبادة على الشذو ومأثنه قوله
وجامات هذا بناء على أن جامات مذكر وهو قول جل أهل اللغة وقال بعض أهل اللغة الحمام
مؤنثة اه وقوله انها لا تطلق ان وما بعد ما في تاويل مصدر يدل من المريج أو عطف بيان له أى
فقهضى الذى يرجح في الايمان وهو انها لا تطلق عدم سقوط المؤن وقوله هنا أى فيما اذا سافرت لغرضها
(قوله لكن نص الام والمختصر يقتضى السقوط) أى سقوط المؤن هنا قياسا على عدم وجوب النفقة
اذا ارتد امعاولاته اذا اجتمع مقتض ومانع يقدم المانع (قوله لا يسفرها معه) أى لا يحصل النشوز
بـسفرها مع زوجها الا ان منعها من الخروج معها فخرجت ولم يقدر على ردها فحصل النشوز به
وتسقط المؤن وقوله باذنه ايس بقاءه على ذلك عبارة الفتح وهى وان سافرت معه ولو لحاجتها
بلاذن وان عصت اه ومثلها عبارة شرح المنهج ثم ان هذا محتمل زقوله فيما سافر وحدها وقوله ولو لم
حاجتها أى ولو سافرت معه لاجل قضاء حاجة نفسها (قوله لا يسفرها باذنه حاجته) أى ولا يحصل
النشوز بسفرها وحدها باذنه حاجته وهذا محتمل زقوله بلاذن منه وقوله ولو لمع حاجة غيره الاولى
استقاطه لانه يغنى عنه قوله فيما تقدم ولو سافرت باذنه لغرضها مع امعاول غير صادق - او لو باجنى (قوله
فلا تسقط المؤن) مفرع على قوله لا يسفرها الخ أى واذا لم يحصل النشوز بما ذكر فلا تسقط المؤن به
(قوله لانها ممكنة) أى فى الاولى وهى ما اذا سافرت معه وكان الاولى زيادته بدليل المقابلة (قوله
وهو) أى الروح (قوله المفوت لحقه فى الثانية) وهى ما اذا سافرت وحدها باذنه (قوله لو امتنعت
من النفقة معه) أى لسفره وقوله لم تجب النفقة أى لما تقدم من انها لا تجب الا ان مكنته من
التمتع بها ومن نقلها الى حيث شاء (قوله الا ان كان) أى الزوج وهو استثناء من عدم وجوب النفقة
اذا امتنعت من النفقة معه (قوله فتجب) أى النفقة (قوله ويصير تمتعه بالخ) أى ويصير بسبب
التمتع بها كانه عقا عن النفقة معه ورضى ببقائها فى محلها وقوله حيث شئى حين اذا امتنعت من
النفقة والنظر فى متعلق بتمتع (قوله وقضيتها) أى ما ذكر فى الجواهر من أن امتناعها من النفقة
مع التمتع بها لا يسقط النفقة وقوله جريان ذلك أى عدم سقوط النفقة بالتمتع وقوله فى سائر صور
النشوز أى فى سائر أنواع النشوز الذى يتأتى منه هنا كالخروج من المسكن وأما الذى لا يتأتى
كالنوع الاول منه وهو منعها من التمتع - لانها اذا منعته فكيف يقال اذا تمتع بها لا تسقط نفقتها
الا ان يقال يتأتى التمتع مع كراهتها ومنعها منه بان يتمتع - اقهر أعنها وقوله وهو أى الاقتضاء
الذكر وقوله محتمل فى التحفة بعده ونوزع فيه بما لا يجدى وما روى فى مسافرة معه بغير اذنه من
وجوب نفقتها التمكنها وان أثبت بعصيان صريح فيه وظاهر كلام الماوردى انها لا تجب الا زمن
التمتع دون غيره نعم يكفي فى وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه بعد النشوز وكذا الدليل اه وقوله
صريح فيه أى فى جريان ذلك فى سائر صور النشوز (قوله وتسقط المؤن) الملائم لما قبله ان يقول
ويحصل النشوز وان كان يلزمه سقوط المؤن وقوله أيضا أى كما تسقط بما قبله (قوله باغلاقها الباب
فى وجهه) أى وبعبوسها بعد لطف وطلاقة وجهه وبكلام خشن بعد ان كان بلين لان ما ذكره
بعد نشوزا (قوله وبدعواها طلاقا باثنا كذبا) أى وتسقط المؤن بدعواها ما ذكر لانها لا تكون
الا عن كراهة فتعد نشوزا فى العرف (قوله وليس من النشوز شتمه واذاؤه باللسان) لانه قد يكون
لسوء الخلق (قوله وان استحققت التأديب) غاية فى كون ما ذكر من الشتم والايذاء ليس من
النشوز أى ليس منه وان كانت تستحق عليه التأديب قال الجعفي والمؤدب لها هو الزوج فيتولى
تأديبها بنفسه ولا يرفعها الى القاضي لان فيه مشقة وعارا وتذكيد للاستمتاع فيما بعد وتوحشا

لكن نص الام
والمختصر يقتضى
السقوط لا يسفرها
(معه) أى الزوج
بأذنه ولو لمع حاجتها
ولا يسفرها بأذنه
لحاجته ولو لمع حاجة
غيره فلا تسقط المؤن
لانها ممكنة وهو المفوت
لحقه فى الثانية وفى
الجواهر وغيرهما عن
الماوردى وغيره لو
امتنعت من النفقة
معه لم تجب النفقة
الا ان كان يتمتع بها فى
زمن الامتناع فوجب
ويصير تمتعه بها عقوا
عن النفقة حيث شئد
انتهى قال شيخنا
وقضيتها جريان ذلك
فى سائر صور النشوز
وهو محتمل وتسقط
المؤن أيضا باغلاقها
الباب فى وجهه
وبدعواها طلاقا
باثنا كذبا وليس
من النشوز شتمه
واذاؤه باللسان وان
استحققت التأديب

للقلوب بخلاف ما لو شئت أجنبيًا قال الزركشي وينبغي تخصيص ذلك بما إذا لم يكن بينهما عداوة ولا
 في تعيين الرفع إلى القاضي اهـ (قوله مهمة لوتر زوجة المفقود الخ) هذه المهمة مختصرة من
 عبارة الروض وشرحه ونصها ما وصل زوجة المفقود المتوهم موته لا تنزوح غيره حتى يتحقق أى
 يثبت بعدلين موته أو طلاقه وتعبدلانه لا يحكم بموته في فحمة ماله وعق أم ولده وسكنا في فراق زوجته
 ولأن النكاح معلوم بيقين فلا يزال الأبيقين ولو حكم ما حكم بنكاحها قبل تحقق الحكم بموته نقض
 لمخالفته للقياس الجلي ويسقط بنكاحها غير نفقتها عن المفقود لأنها ناشرة به وإن كان فاسدا وكذا
 فسقط عنه أن فرق بينهما واعتدت وعادت إلى منزله ويستمر السقوط حتى يعلم المفقود عودها إلى
 طاعته لأن النشوز انما يراد حينئذ ولا تنفقه لها على الزوج الثاني إذا لازمة جبة بينهما ولا رجوع له
 بما أنفقه عليها لأنه متبرع أفعيا كلفه من الاتفاق عليها بحكم ما حكم في رجوعها به ولو تزوجت قبل
 نبوت موته أو طلاقه وبأن المفقود ميتا قبل تزوجها بمقدار العدة صح التزوج لخاؤه عن المانع في
 الواقع فأشبه ما لو باع مال أبيه يظن حياته فبان ميتا اهـ (قوله قبل الحكم بموته) أى حكم القاضي بموته
 ببينة تشهد به أو باجتهاده عند مضي مدة لا يعيش مثله اليها في غالب العادة فإن تزوجت بعد الحكم
 بموته ثم تبين حياته لا تسقط نفقتها لأنها ليست ناشرة حيثئذ (قوله سقطت نفقتها) أى عن المفقود
 (قوله ولا تعود الخ) يعنى لو تبين عدم موته ولا تعود نفقتها عليه إلا بعد علمه بعودها إلى طاعته
 والتعريق بينهما وبين زوجها الثاني لأن نكاحها عليه فاسد (قوله يجوز للزوج الخ) ويجوز له
 معناها أيضا من كل سم وعرض لها خشية الهلاك ومن تناول متين كتوم وكراث وبصل وفجل دفعا
 للضرر لا منعها من فحوغزل في منزله الأعم من يستحي من أخذها من بينهما لعضاء وطره (قوله ولو
 لموت أحد أبيها) أى له ذلك ولو كان الخروج لموت أحد أبيها (قوله ومن أن تمكن من دخول
 الخ) أى وله منعها من أن تمكن من دخول غير خادمة واحدة لمنزله أما هي فليس له منعها أن كانت
 ممن تخدم فإن كانت ممن لا تخدم فله منعها من أن تمكن من دخولها وإن انفقت عليها كما في الفتح
 ونص عبارته وله منع لمن تخدم من زيادة خادم آخر من ماله أو من مالها ولو لم تخدم ان تخدم خادما وإن أنفقت
 اهـ وقوله ولو لأبوي أو ابنيها أى ولو كان ذلك الغير أبويها أو ابنها وقوله من غيره أى غير زوجها إلا أن
 أى حال كون ذلك الابن من زوج غيره (قوله لكن يكره منع أبيها) أى من دخول منزله (قوله
 حيث لا عذر) أى في المنع فإن كان عذر كفسق أبيها أو إساءة خلقها ما بحيث يحملانها على النشوز
 ونحو جهات الطاعة فلا يكره منعها (قوله وإن كان المسكن الخ) مقابل المحذوف أى ما تقدم من
 جواز المنع له من تمكين دخول غير خادمة واحدة إذا لم يكن المسكن ملكها بأن كان ملكه أو
 مسأجرة فإن كان ملكها لم يمنع الخ وقوله لم يمنع شيئا من ذلك لاولى لم يمنع ذلك ويحذف لفظ شيئا ولفظ
 من الجارة لأن اسم الإشارة عائد على تمكينها من دخول غير خادمة واحدة فقط وهو شئ واحد ولا
 يصح عوده على جميع ما تقدم من منعها من الخروج من المنزل ومن منعها من التمكين المذكور لأن
 له منعها من الخروج مطلقا سواء كان مسكنها أو مسكنه ثم رأيت هذه اللفظة سرت له من عبارة فتح
 الجواد ونصها وله منعها من أن تمكن من دخول غير خادمة ولو لأبويها أو ابنها وله منعها أيضا من
 دخوله وأخرجهم منه وله إخراج ساثر أموالها ما عدا خادمها من منزله نعم إن كان المسكن ملكها لم
 يمنع شيئا من ذلك اهـ وهو ظاهر فيها لأن المتقدم أشياء متعددة فإذا كان المسكن ملكها ليس له
 أن يمنع شيئا منها (قوله تنه) أى في بيان بعض أحكام تتعلق بالنشوز الجلي والنشوز الخفي وحاصله
 أنها إذا نشزت نشورا جليا أى ظاهرا كان حرجت من المنزل ثم غاب عنها زوجها وعادت إلى الطاعة
 بعودها إلى المنزل في حال غيبته فلا تجب عليه مؤنتها ولو علم ذلك نعم إن رفعت أمرها لهما كم وأظهرت
 له التسليم وكتب لهما كم يلحقكم بالعلم بالحال ويحضر فور ليستلها أو يرسل من يستلها عنه فن

* (مهمة) * لوتر زوجة
 زوجة المفقود غيره
 قبل الحكم بموته
 سقطت نفقتها ولا
 تعود إلا بعلمه عودها
 إلى طاعته بعد
 التفريق بينهما
 * (قائمة) * يجوز
 للزوج منعها من
 الخروج من المنزل ولو
 لموت أحد أبيها
 أو شهود جنازته ومن
 أن تمكن من دخول
 غير خادمة واحدة
 لمنزله ولو لأبويها أو ابنيها
 من غيره لكن يكره
 منع أبيها حيث
 لا عذر فإن كان
 المسكن ملكها لم يمنع
 شيئا من ذلك إلا عند
 الريبة * (تنه) *

علم ذلك ولم يفعل ما ذكر وجبت عليه وهو غائب في فرض القاضى لها من ماله الحاضر ان كان
والا فيقتصر لها عليه وان نشرت نشوزا خفيا كان اردت بعد الوطء ثم غاب عنها زوجها
او امتنعت من تمتعه بها ولم تخرج من المنزل ثم غاب وعادت الى الطاعة باسلامها في الصورة الاولى
ورجوعها عن الامتناع من التمتع في الثانية فتجب لها المؤن بمجرد ذلك ولو لم ترفع امرها الى
الحاكم امكن بشرط أن يعلم بذلك بان ترسل له بعودها الى الطاعة (قوله) لو نشرت بالخروج من
المنزل) أى كان نشوزها بسبب خروجها من المنزل (قوله) فغاب (قوله) أى الزوج (قوله) وأطاعت
أى الزوجة في حال غيبته (قوله) بنحو عودها للمنزل) متعلق بالطاعة وانظر ما يندرج تحت قوله
نحو ما يحصل به العود الى الطاعة وهو ساقط من عبارة المغنى وهو أولى (قوله) لم تجب مؤنها
جواب لو (قوله) في الاصح) مقابله يقول مؤنها تجب لعودها الى الطاعة فان الاستحقاق زال
بمخروجه عن الطاعة فاذا زال العارض عاد الاستحقاق اه نهاية (قوله) لمخروجه عن قبضته
أى الزوج وهو علة لعدم وجوب مؤنها وعبارة المغنى لا تتفاء التسليم والتسليم اذ لا يحصلان مع
الغيبة اه وهى أولى من عبارتنا (قوله) فلا بد من تجديد تسليم) أى تسليم نفسها له وقوله وتسليم
أى منه (قوله) ولا يحصلان) أى التسليم والتسليم وقوله مع الغيبة أى غيبة الزوج والمراد لا يحصلان
بغير الطريق الذى سبب كره (قوله) فالطريق في عود الاستحقاق) أى لها في حال غيبته وقوله ان
يكتب الحاكم أى بعد ان ترفع امرها اليه وتظهر له التسليم وعبارة فتح الجواد وانما يحصل بذلك بان
تبعث وكى لا للقاضى بلده ليثبت عودها للطاعة عنده أو تثبت هى ذلك عند قاضى بلدها ثم ينهبه الى
قاضى بلده لبعاله فاذا علم خرج فوراً أو وكل من يذهب اليها ويستلمها وتجب المؤن من حين التسليم
فان امتنع قدر له مدة يمكن عوده فيها ثم يعدها بفرض نفقتها في ماله ان كان والا اقتصر عليه أو أذن
لها ان تنفق لثرج فان جهل موضعه كتب القاضى لقضاة البلاد الذين ترد عليهم القوافل من بلده
عادة فان لم يظهر فرضها من ماله الحاضر وأخذ منها كفيلا بما يصرفه اليها لاحتمال موته أو طلاقه
ويجوز ذلك كله فيما لو غاب الزوج عن بلدها وأرادت القرض عليه ابتداء اه (قوله) فاذا علم
أى الزوج بعودها الى الطاعة وعاد اليها من سفره (قوله) أو أرسل الخ) معطوف على عاد أى أولم يعد
ولكن أرسل من يتسلمها (قوله) أو ترك ذلك) أى العود اليها أو إرسال من يتسلمها وقوله لغیر عذر
خرج به ما اذا منعه من العود والتوكيل عذر فلا يعود الاستحقاق ولا يفرض عليه القاضى شيئا لعدم
تقصيره (قوله) وقضية الخ) مبتدأ خبره ان النفقة تعود الخ وقوله قول الشافعى أى ان النفقة تجب
بالعقد فقوله القول محدوف معلوم مما سبق ومن التعليل الآتى وقوله تعود عند عودها للطاعة
أى مطلقا سواء حصل تجديد تسليم وتسليم أم لا وهذا هو مقابل الاصح المسار (قوله) لان الموجب في
القديم الخ) لا يخفى ما في هذا التعليل اذ هو عين القول القديم فلا يصح ان يؤتى به ويجعل علة
مقتضيه واذ علمت ذلك فكان الاولى بتقديمه على قوله ان النفقة تعود الذى هو خبر عن قضية الخ
وحذف لام الجر مع لفظ في القديم وجعله مقولا لقول الشافعى في القديم بان يقول وقضية قول
الشافعى في القديم ان الموجب أى للنفقة العقد لا التمكن ان النفقة تعود الخ (قوله) وبه قال مالك
أى بمقتضى قول الشافعى القديم قال مالك (قوله) وصرحوا الخ) صنيعة يقتضى انه تأييد للقضية
لذكورة وليس كذلك لان القضية المذكورة مفروضة في النشوز الجلى وهو الخروج من المنزل
وما صرحوا به مفروض في الخفى وهو الردة وبينهما فرق فلا يصح أن يكون تأييدا وساقه في التحفة
لاجل بيان مخالفة النشوز بالردة للنشوز بالخروج عن المسكن وذكره عقب قوله ولا يحصلان
مع الغيبة بلفظ وبه فارق نشوزها بالردة الخ اه فلو صنيعة كصنيعة شيخه لكان أولى وقوله ان
نشوزها بالردة أى الحاصل بسبب الردة وقوله يزول أى النشوز فتستحق النفقة من وقته لكن حيث

لو نشرت بالخروج
من المنزل فغاب
وأطاعت في غيبته
بنحو عودها للمنزل لم
تجب مؤنها مادام
غائبا في الاصح
لمخروجه عن قبضته
فلا بد من تجديد
تسليم وتسليم ولا
يحصلان مع الغيبة
فالطريق في عود
الاستحقاق أن
يكتب الحاكم أى
قاضى بلده ليثبت
عودها للطاعة عنده
فاذا علم وعاد أو أرسل
من يتسلمها له أو ترك
ذلك لغیر عذر عاد
الاستحقاق وقضية
قول الشافعى في
القديم أن النفقة
تعود عند عودها
للطاعة لان الموجب
في القديم العقد
لا التمكن وبه قال
مالك وصرحوا ان
نشوزها بالردة يزول
باسلامها مطلقا

أعلمته به كافي عرش وقوله مطلقاً أي سواء حصل تجديداً تسليماً وتسليماً بالطريق الذي ذكره
 أم لا (قوله لزوال المسقط) أي للنفقة وهو الردة وكتب الرشدي قوله لزوال المسقط أي مع كونها
 في قبضته ليفارق نظيره اه (قوله وأخذ منه) أي من كون النشور بالردة بزول بالاسلام
 مطلقاً لزوال المسقط ووجه المناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه ان النشور في كل منهما خفي (قوله
 لو نشرت في المنزل) أي نشرت وهي في المنزل بنوع خفي من أنواع النشور (قوله عادت للطاعة)
 أي بصر يحلف بغيره عليه وقوله عادت نفقتها أي مطلقاً أيضاً لزوال المسقط وهو منعها نفسها منه
 (قوله وهو كذلك على الأصح) هذا من جهة كلام الأذرعى فكان ينبغي أن يزيد قبله لفظ قال
 اه رشدي قال في التحفة بعده قال وحاصل ذلك الفرق بين النشور الجلي والنشور الخفي اه ويتجه
 أن مراده بعودها للطاعة ارسال اعلامه بذلك بخلاف نظيره في النشور الجلي وانما قلنا ذلك لان
 عودها للطاعة من غير علمه بعيد كمالها هو ظاهر وهل اشهادها عند غيبته وعدم حاكم كاعلامه
 فيه نظر وقياس ما عرف في نظائره نعم اه ومثله في النهاية (قوله ولو التمس زوجة الخ) هذه
 مسألة مستقلة فكان الاولى أن يقول فرع لوائح كعادته وكما في التحفة وهو له من القاضي متعلق
 بالتمس (قوله أن يفرض الخ) المصدر المؤول مفعول التمس وقوله فرضا عليه أي على زوجها
 الغائب (قوله اشترط) أي في فرض القاضي لها فرضاً وقوله بثبوت النكاح أي بعدلين وقوله
 واقامتها بالرفع عطف على ثبوت المضاف أي واشترط أيضاً إقامة الزوجة في مسكن الغائب ويحتمل
 أنه بلجر عطف على المضاف اليه وقوله وحلفها بالرفع لا غير معطوف على ثبوت أيضاً أي واشترط
 حلفها على أنها تستحق النفقة لكونها قد مكنته ولم تنشر وقوله وانها لم تقبض أي وحلفها على أنها
 لم تقبض من زوجها الغائب نفقة مديدة مستقبلية وهي مدة الغيبة (قوله فيثبت) أي حين اذ ثبت
 نكاحها واقامتها في المنزل وحلفت على ما ذكر يفرض القاضي لها عليه نفقة المعسر ولو كان
 ما يفرضه من الدراهم قال في التحفة بعده ويطهران محل ذلك أي الفرض المذكور ان كان له مال
 حاضر بالبلد تريد الأخذ منه والا فلا فائدة للفرض الا أن يقال له فائدة هي منع المخالف من الحكم
 بسقوطها بمضي الزمان وايضا فيحتمل ظهور مال له بعد فقائه منه من غير احتياج لرفع اليه اه
 (قوله الا ان ثبت يساره) أي يفرض لها نفقة المومر * (فائدة) * تتعلق بالمشكلة المذكورة في
 سبب مانعه مثل شيخنا الشهاب الرملي عن امرأة غاب عنها زوجها وترك معها أولاداً صغاراً ولم يترك
 عندها نفقة ولا أقام لها من نفقا وصاغت مصحتها وأولادها وحضرت الى حاكم شافعي وأنهت
 له ذلك وشككت ونضرت وطلب منه أن يفرض لها ولأولادها على زوجها نفقة ففرض لهم عن
 نفقتهم نقداً معيناً في كل يوم وأذن لها في أنفق في ذلك عليها وعلى أولادها وفي الاستدانة عليه عند
 تعذر الأخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبلت ذلك منه فهل التقدير والفرض صحيح وإذا قدر
 الزوج لزوجه نفقة نظير كسوتها عليه حين العقد نقداً كما يكتب في وثائق الأنكحة ومضت على ذلك
 مدة وطالبته بما قدر لها من تلك المدة وادعت عليه بذلك عند حاكم شافعي واعترف به وألزمه فهل
 الزامه صحيح أم لا وهل إذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقدر لها كسوة وأنبتت وسألت الحاكم
 الشافعي أن يقدر لها عن كسوتها الماضية التي حلفت على استحقاقها نقداً وأجابها بذلك وقدره لها
 كما تفعله القضاة الا أن فهل له ذلك أولاً وهل ما تفعله القضاة من الفرض للزوجة والأولاد عن
 النفقة والكسوة عند الغيبة أو الحضور نهـداً صحيحاً أولاً فاجاب تقدير الشافعي في المسائل الثلاث
 صحيح إذا الحاجة داعية اليه والمصلحة تقتضيه فله فعله ويتأب عليه بل قد يجب عليه اه (قوله
 فرع في نسخ النكاح) أي بالاعسار بالمؤن وقد ترجم الفقهاء له بباب مستقل والاصل فيه خبر
 لدارقطني والبيهقي الآتي وحاصل الكلام على ذلك انه اذا أعسر الزوج مالا وكسباً لا ثقاً بقل

لزوال المسقط وأخذ
 منه الأذرعى انها لو
 نشرت في المنزل ولم
 تخرج منه كان منعته
 نفسها فغاب عنها
 ثم عادت للطاعة
 عادت نفقتها من غير
 قاض وهو كذلك
 على الأصح ولو التمس
 زوجة غائب من
 القاضي أن يفرض
 لها فرضاً عليه اشترط
 ثبوت النكاح
 واقامتها في مسكنه
 وحلفها على استحقاق
 النفقة وانها لم تقبض
 منه نفقة مديدة
 مستقبلية فيثبت
 يفرض لها عليه نفقة
 المعسر الا ان ثبت
 يساره (فرع) في نسخ
 النكاح

نفقة أو كسوة أو مهر وجب قبل وطء ولم تصبر زوجته فلها الفسخ بالطريق الا في بيانه أما لو امتنع
 من الاتفاق وهو موسر أو متوسط أو معسر لا عن أقل نفقة أو كسوة أو مهر أو حاضر أو غاب فليس لها
 الفسخ وان انقطع خبره على المعتد الذي عليه النوى والرافعي (قوله وشرع) أي الفسخ وقوله
 دفع الضرر للمرأة أي تضررها بعدم النفقة أو الكسوة أو المهر (قوله يجوز لزوجة الخ) أي ويجوز
 لها الصبر فهي بخيرة بين الفسخ وبين الصبر (قوله أي بالنفقة عاقلة) أي ولو كانت سفهة فهي
 كالرشيدة هنا (قوله لا لولي غير المكلفة) أي لا يجوز الفسخ لولي غير المكلفة وكذا لولي المكلفة
 بالاولى وعبارة التحفة والنسابة لا لولي امرأة حتى صغيرة ومجنونة الخ اه وانما يجوز الفسخ للولي
 لأن الفسخ بذلك يتعلق بالشهوة والطبع فلا ينفوض لغیر مستغفلة وإذا لم تجز الفسخ له تكون النفقة في
 مالها ان كان والا فعلى من تلزمه قبل النكاح وان كانت تصبر ديناً على الزوج (قوله فسخ
 الخ) فاعل يجوز وقوله أي زوج أفاد به ان من نكحته موصوفة وقوله أعسر الخ الحاصل شرط
 هذه المسئلة تعلم من كلامه الاول الاعسار فخرج ما اذا امتنع مع عدم الاعسار الثاني كونه
 بالنفقة أو الكسوة أو المسكن أو المهر بشرطه الا في خرج ما اذا أعسر بنحو الادم الثالث كون
 النفقة لها فخرج ما اذا أعسر بنفقة الخادم الرابع كون الاعسار بنفقة المعسر فخرج ما اذا أعسر
 بنفقة الموسر والمتوسط مع القدرة على نفقة المعسر الخامس كون النفقة مستقبلة فخرج ما لو أعسر
 بالنفقة الماضية (قوله ما لا وكسبا) منصوبان على التخيير أي أعسر من جهة المال ومن جهة
 الكسب فليس عنده مال ولا قدرة على كسب ينفق عليها من أحدهما (قوله لا ثقباه) صفة
 لكسبا وليس بقييد بل مثل اللائق غيره اذا أراد تحمل المشقة بمشورته كما في التحفة وقوله حالا صفة
 ثانية وخرج به الحرام فلا أثر لقدرة عليه فلها الفسخ قال في التحفة وأما قول الماوردي والرويانى
 الكسب بنحو بيع الخمر كالعديم ونحو صنعة آله فهو محرمة له أجرة المثل فلا فسخ لزوجه وكذا
 ما يعطاه منجم وكاهن لانه عن طيب نفس فهو كالمهنة فردوه بأن الوجه أنه لا أجر لصانع محرم
 لا طباقهم على أنه لا أجره لصانع آنية المقدون ونحوها وما يعطاه نحو المحرم انما يعطاه أجرة لاهية فلا
 وجه لما قالاه (قوله باقل نفقة) متعلق بأعسر وقوله يجب أي النفقة في المستقبل والمراد يجب
 له دليل قوله في المفاهيم ولا بنفقة الخادم وكان الاول التصريح به لان ما ذكره هو محترمه (قوله
 وهو) أي أقل النفقة مد (قوله أو أقل كسوة) معطوف على أقل نفقة أي أو أعسر باقل كسوة
 وقوله يجب أي لها في المستقبل كالذي قبله (قوله كقميص الخ) تمثيل لأقل الكسوة (قوله
 بخلاف الخ) مرتبط بمحذوف يعلم من عبارة الفسخ الا في نقلها تقديره والمراد باقل الكسوة ما لا بد
 منه كقميص الخ بخلاف نحو سراويل الخ الا أن قوله وفرش وما بعده لا يناسب ذكره هنا لانه ليس
 من أنواع الكسوة وعبارة فتح الجواد ليس فيها ذلك ونصها مع الاصل أو عن أقل كسوة وهي
 كسوة المعسر اذا لبقاء بدونها غالباً وقيد ابن الصلاح البعض أي المفهوم من لفظ أقل بما لا بد منه
 نحو ما رويته شتاء بخلاف نحو نعل وسراويل واختصاره الزركشي وهو متجه اه بزيادة يسيرة اذا
 علمت ذلك فكان الاول للشارح أن لا يذكره هنا وأن يزيد ما قدرته وقوله وفرش الخ في ع ش
 مانصه ويبحث مر الفسخ بالهجر عما لا بد منه من الفرش بان يترتب على عدمه الجلوس والنوم على
 البلاط والرخام المضطرب ومن الاواني كالذي يتوقف عليه نحو الشرب اه سم (قوله لعدم بقاء الخ)
 تعليل لجواز الفسخ بالاعسار باقل النفقة وأقل الكسوة وقوله بدونها أي أقل النفقة وأقل
 الكسوة (قوله فلا فسخ بالاعسار بالادم) هذا محتمل زقوله عن أقل نفقة بناء على أن المراد باقل
 النفقة ما لا تقوم النفس بدونه كما أشار اليه الشارح بقوله فيما تقدم وهو مد أي لا غيره وقوله وان لم
 يسخ الغوت أي بدون الادم فالمتعلق محذوف وقوله ولا بنفقة الخادم قد علمت أن هذا محتمل زما قدرته

وشرع دفع الضرر
 المرأة يجوز (لزوجة
 مكلفة) أي بالنفقة
 عاقلة لا لولي غير
 المكلفة (فسخ نكاح
 مسن) أي زوج
 (أعسر) ما لا وكسبا
 لا ثقباه حالا (باقل
 نفقة) يجب وهو مد
 (أو أقل) (كسوة)
 يجب كقميص ونحوه
 وجبة شتاء بخلاف
 نحو سراويل ونعل
 وفرش ومحنة والاواني
 لعدم بقاء النفس
 بدونها فلا فسخ
 بالاعسار بالادم وان
 لم يسخ الغوت ولا بنفقة
 الخادم ولا بالهجر عن
 النفقة الماضية
 كنفقة الادمس

وهو لفظ لها وقوله ولا بالجهر عن النفقة الماضية محترز قوله نفقة تجب ومثل الجهر عن النفقة الماضية الجهر عن الكسوة الماضية أيضا فلا فسخ به واعلم أن ما ذكر من الادم ونفقة الخادم والنفقة الماضية وإن كان لا يحصل الفسخ بالجهر عنها يصير ديناً حتى في ذمة المعسر لأنها في مقابلة التمكين وقد وجد وقوله كنفقة الامس تمثيل للنفقة الماضية وقوله وما قبله أى قبل الامس (قوله لتتزيلها الخ) علته لعدم جواز النسخ بالجهر عن النفقة الماضية فقط لا كما يفيد صنيعة أنه عالة لجميع ما قبله أى وإنما لم يجز الفسخ بالجهر عنها لأنها منزلة منزلة دين آخر غير النفقة الماضية الكاتنة عليه لها وتوضيح ذلك أنها إذا كان لها دين غير دين النفقة عند زواجها وأعسر به فليس لها الفسخ به فلا ذلك دين النفقة الماضية لأنها منزلة منزلة (قوله أو أعسر بمسكن) معطوف على أعسر بأقل الخ أى ويجوز فسخ نكاح من أعسر بمسكن ولم يقل بأقل مسكن كسابقه لعدم تصور الأقل فيه إذا الواجب على المعسر مسكن لا تقي بحالها بخلاف سابقه فإن الواجب فيه مما يليق بحاله يسار أو أعسار أو توسطاً فيتصور فيه ما أقل ووسط وأكثر وإنما كان لها الفسخ بجهر عن المسكن أشد الحاجة إليه كالنفقة وخالف بعضهم فعله كالادم وهو ضعيف (قوله وإن لم يعتاده) غايته في كونها لها الفسخ بالأعسار بالمسكن أى لها الفسخ بذلك وإن لم يعتد أهل محلها المسكن (قوله أو أعسر بمهر الخ) معطوف على أعسر بأقل نفقة أى ويجوز لها فسخ نكاح من أعسر بمهر لكن بشرط أربعة مذكورة في كلامه أن يكون واجداً بتسمية وبدونها وأن يكون حالاً وأن لا تقبض منه شيئاً وأن يكون أعساره قبل وطئها طائفة فلا فسخ بأعساره بغير الواجب كمفوضة قبل الفرض وذلك لأنها إذا فوضت لولها المهر بان قالت له زوجني بما شئت فلا يجب على الزوج إلا بعدد أن يفرضه على نفسه أو يفرضه الحاكم عليه كما تقدم ولا بغير الحال ولا بعد قبضها منه شيئاً ولا بعد الوطء (قوله واجب) صفة لمهر وهو الشرط الأول وقوله حال صفة ثانية وهو الشرط الثاني وقوله لم تقبض منه شيئاً الجملة صفة ثالثة وهو الشرط الثالث وقوله حال الخ هو الشرط الرابع وقوله به أى بالمهر (قوله قبل وطئ طائفة) أى قبل وطئها حال كونها طائفة (قوله فلها الفسخ) أى إذا أعسر بالمهر بدليل سياق كلامه وليس مرتبطاً بجميع ما قبله وأعاده مع أنه معلوم لا محل العلة بعده وهى قوله للجهر الخ (قوله عن تسليم العوض) هو المهر (قوله مع بقاء العوض بحاله) هو البضع وذلك لأن تلفه انما هو بالوطء فإذا لم يوجد بقي على حاله والقاعدة أنه إذا لم يسلم أحد العاقدين العوض وكان المعوض باقياً بعينه رجع فيه مال كله وفسخ العقد (قوله وخيارها) أى فى الفسخ وقوله حينئذ أى حين إذا أعسر بالمهر المذكور وليس المراد حينئذ أعسر بأقل النفقة وبأقل الكسوة وبالمسكن وبالمهر - رفقاً - راجعاً لجميع ما قبله لأنه غير صحيح إذا الفور بصفة خاصة في الخيار بالأعسار بالمهر وأما ما عداه فسيصرح المؤلف بأنه بعد توفّر شروط الفسخ يمهّل ثلاثة أيام وحينئذ فلا يكون فوراً وقوله عقب الرفع قال ع ش أما الرفع نفسه فليس فوراً فلو أخرت مدة ثم ارادته مكنت والفرق أنه بعد الرفع سألها الفسخ فتأخّر هارضا بالأعسار وقبل الرفع لم تستحق الفسخ لأن عدم الرفع المقتضى لاذن القاضى لاستحقاقها الفسخ وقوله فورى قال فى شرح الروض وعلم من كونه على الفور بعد الطلب أنه لا يمهّل ثلاثة أيام ولا دونها وبه صرح الماوردى والرويانى قال الأذرى وإيس بواضح بل قد يقال بان الامهال هنا أولى لانها تضرر بتأخير النفقة بخلاف المهر اه قال سم وما قاله الأذرى هو الوجه والفورية انما تعتبر بعد الامهال اه (قوله فيسقط الفسخ) أى خياره فليس لها الخيار بالفسخ إذا أخرته بلا عذر عن الرفع الى الحاكم أو عن الامهال على ما قاله الأذرى واستوجهه سم وقوله كجهل مثلاً للعذر فإذا جهلت أن الخيار فورى وأخرته عن الرفع المذكور لها الفسخ بعد ذلك (قوله ولا فسخ بعد الوطء) أى طائفة وكان حقّه أن يذكره كما ذكره

وما قبله لتتزيلها
منزلة دين آخر (أو)
أعسر بمسكن
وإن لم يعتاده (أو)
أعسر بمهر واجب
حال لم تقبض منه
شيئاً حال كون
الأعسار به (قبل
وطء) طائفة فلها
الفسخ للجهر عن تسليم
العوض مع بقاء
المعوض بحاله
وخيارها حينئذ
عقب الرفع الى
القاضى فورى فيسقط
الفسخ بتأخيره بلا
عذر كجهل ولا فسخ
بعد

لتلف المعوض به
وصيرورة العوض
دين في الذمة فلو
وطئها مكرهة فلها
الفسخ بعده أيضا قال
بعضهم إلا أن سلمها
الولي له وهي صغيرة
بغير مصلحة فتحبس
نفسها بمجرد بلوغها
فلها الفسخ حينئذ
أن يحجز عنه ولو بعد
الوطء لأن وجوده هنا
لعدمه أما إذا قبضت
بعضه فلا فسخ لها
على ما أفتى به ابن
الصلاح وأعمدة
الاسنوي والزرکشی
وشخنا وقال البارزى
كالجورجى لها
الفسخ أيضا واعتمده
الأذرى (تنبيه)
يتحقق العجز عما
بغية ماله لمسافة
القصر فلا يلزمها
الصبر إلا أن قال
أحضر مدة الامهال
أو بتأجيل دينه
بقدر مدة احضار
ماله الغائب بمسافة
القصر أو بحلولة مخ
اعسار المدين ولو
الزوجة لأنها في
حالة الاعسار لا تصل
لحقها والمعسر منظر
وبعدم وجدان
المكاتب من
يستعمله أن غلب ذلك

فما تقدم لأجل أن يلائم التفرع بعده (قوله لتلف المعوض الخ) تعليل لعدم جواز الفسخ يعني
ليس لها الفسخ بما ذكرنا كون المعوض وهو البضع قد تلف بالوطء والعوض وهو المهر صار ديناً في
ذمته بتكليفها له لأنه يشعر برضاها بذمته والفسخ لا يتصور إلا إذا كان المعوض باقياً بحاله والعوض
ليس في الذمة فصاح حكمه حينئذ حكم عجز المشتري عن الثمن بعد قبض المبيع وتلقه (قوله فلو
وطئها مكرهة) محترز طائفة التي قدرتها أو التي ذكرت في كلامه (قوله فلها الفسخ بعده) أى
بعد وطئها الذي أكرهت عليه لأن وجوده كعدمه وقوله أيضاً أى كقبل الوطء (قوله قال بعضهم
الخ) مرتبط بقوله ولا فسخ بعد الوطء فلا استثناء منه فكان الأولى تقديمه على قوله ولو وطئها مكرهة
واستوجه في النهاية القول المذکور وقوله أى للزوج وقوله وهي صغيرة أى والحال أنها صغيرة
أى أو مجنونة وقوله بغير مصلحة متعلق بسلمها والمصلحة كأن كانت تحتاج إلى الانفاق وليس هناك
من ينفق عليها فيسلمها له لأجل الانفاق (قوله فلها الفسخ حينئذ) أى حين أذسلمها الولي بغير
مصلحة وحبست نفسها عنه عقب بلوغها أو عقب افاقتها من الجنون وقوله أن يحجز عنه أى عن المهر
(قوله ولو بعد الوطء) الأولى عدم ذكر هذه الغاية لأن الاستثناء من قوله ولا فسخ بعد الوطء كما علمت
(قوله لأن وجوده) أى الوطء وقوله هنا أى في حالة ما إذا سلمها الولي له بغير مصلحة وقوله كعدمه أى
الوطء (قوله أما إذا قبضت بعضه) مفهوم قوله لم تقبض منه شيئاً (قوله فلا فسخ لها) أى يحجزه عن
بقيته (قوله على ما أفتى الخ) أى أن عدم الفسخ مبني على ما أفتى به الخ وهذا هو المعتقد عند ابن حجر
قال لأن البضع لا يقبل التبعيض فبدأ البعض بدور الأمرين أن يغلب عليه حكم المقبوض أو حكم
غيره والأول أولى لتشوف الشارع إلى بقاء النكاح اهـ وقوله حكم المقبوض أى فلا فسخ وقوله أو
حكم غيره أى فيثبت الفسخ وقال في التحفة وفارق جواز الفسخ بالقبض بعد قبض بعض الثمن بامكان
التشريك فيه دون البضع اهـ (قوله وقال البارزى كالجورجى لها الفسخ) أى لأنه يلزم على عدم
جوازها إجبارها على تسليم نفسها بتسليم بعض الصداق ولو درهم واحد من صداق هو ألف درهم
وهو في غاية البعد وقوله والأذرى أى وقال هو الوجه نقلاً ومعنى واعتمده هذا الخطيب في مغنیه
أيضا (قوله يتحقق العجز) أى المثلث للفسخ وقوله عما رأى من أقل النفقة وأقل الكسوة والمسكن
والمهر (قوله بغية ماله) أى الزوج (قوله لمسافة القصر) خرج غيبته لدون مسافة القصر فلا
يتحقق العجز به لأنه في حكم الحاضر فيكلف احضاره عاجلاً (قوله فلا يلزمها الصبر) أى فلها الفسخ
حالا لتضررها بالانتظار الطويل قال في شرح الروض وفرق البغوى بين غيبته بموسر أو غيبة ماله
بأنه إذا غاب ماله فالعجز من جهته وإذا غاب هو بموسر فقد رتبته حاصلة والتعذر من جهتها اهـ (قوله
الأن قال أحضر الخ) أى فيلزمها الصبر وبعبارة شرح المنهج نعم لو قال أنا أحضره مدة الامهال
فالظاهر حاجته ذكره الأذرى وغيره اهـ وقوله مدة الامهال قال في الجمل أى امهال المعسرين وهي
ثلاثة أيام فإذا لم يحضره فيها أمهل ثلاثة أخرى فإذا لم يحضره فيها فسخت ولا يمهل مدة ثلاثة اهـ شيخنا
اهـ ثم أن هذا في غير الاعسار بالمهر لأنه ليس فيه امهال بل الفسخ فيه فوري كما علمت (قوله أو بتأجيل
دينه الخ) معطوف على بغية ماله أى ويتحقق العجز أيضاً بتأجيل دينه الذي له على غيره أن كان
الأجل بقدر مدة احضار ماله الغائب بمسافة القصر فما فوق فإن كان بدون قدر ذلك فلا يتحقق العجز
به (قوله أو بحلولة الخ) معطوف على بغية ماله أى ويتحقق العجز أيضاً بحلولة الدين مع كون المدين
معسراً وقوله ولو الزوجة أى ولو كان المدين الزوجة (قوله لأنها الخ) تعليل للاخير وقوله لا تصل
لحقها أى لكون الزوج ليس عنده إلا الدين الذي عليه معسر وقوله والمعسر منظر كالغلة لقوله لا تصل
لحقها وإنما كان منظر القوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة (قوله وبعد وجدان الخ)
معطوف على بغية ماله أى ويتحقق العجز بعدم وجدان المكاتب من يستعمله لأنه حينئذ في حكم

المعسر وقوله ان غلب ذلك أى ان كان عدم وجوده من يستعمله غالباً نادراً أى وتعذرت النفقة لذلك كما في حاشية الجمل نقلاً عن الروض وشرحه ونص عبارته وان كانت تحصل البطالة على الجلاء أى العمالة بان لم يجدوا من يستعملهم وتعذرت النفقة لذلك وكان ذلك يقع غالباً نادراً حاز لها الفسخ لتضررها اه وفي النهاية فلو كان يكتسب في كل يوم ما يفي بثلاثة ثم يبتل ثلاثة ثم يكتسب ما يفي بها لا فسخ لعدم مشقة الاستدانة حيثئذ فصار كالموسر ومثله نحو نساج ينسج في الاسبوع ثوباً بآخرته تفي بنفقة الاسبوع ومن تجمع له أجرة الاسبوع في يوم منه وهى تفي بنفقة جميعه وليس المراد ان يصيرها اسبوعاً بالنفقة وانما المراد انه في حكم واحد نفقتها وينفق مما استدانه لا مكان الوفاء ويعلم من ذلك انما مع كوننا نكتسبها من مطالبته ونأمره بالاستدانة والانفاق لا نفسخ عليه لو امتنع لما تقرر انه في حكم الموسر الممتنع اه (قوله أو بعروض) معطوف على بغية ماله أى ويتحقق الهجر أيضاً بعروض مانع كمرض يمنعه عن الكسب ولا بد من تقييد ذلك بكونه لا يتوقع زوال المانع عن قرب كما يفيد عبارة التحفة والنهاية ونصهما أولاً أن لهجزه ان رجي برؤيه قبل مضي ثلاثة أيام اه وفي الروض وشرحه فلو أبطل من كان يكتسب في الاسبوع نفقة جميعه الكسب أسبوعاً عارض فبخت اضررها للامتناع له من الكسب فلا تفسخ اه (قوله فائدة) أى في بيان حكم ما اذا كان عند زوجة الغائب بعض ماله وكان معسر ابصار (قوله من صدق الخ) بيان للدين الحال وقوله أو غيره أى غير الصداق كدين نفقة المدة الماضية أو الحاضرة أو دين آخر غيرها (قوله وكان عندها) أى زوجة الغائب وقوله بعض ماله أى الغائب وقوله وديعة أى على سبيل الوديعة والامانة (قوله فهل لها) أى لزوجة الغائب وقوله أن تستقل أى من غيرها كم وقوله باخذة أى بعض مال الغائب وقوله لديها أى لا جلد فيها الصداق أو غيره وقوله بالارفع هذا هو معنى استقلالها (قوله ثم) أى بعد أخذها الياء في مقابلة دينها وقوله تفسخ به أى بالاعسار بالنفقة أو نحوها معسار وقوله أولاً أى أولاً تستقل به لا بد من الرفع الى الحاكم (قوله بل ترفع الامر الى القاضي) أى وهو به ذلك يأذن لها في أخذه بعد ثبوت دينها عليه عنده (قوله لان النظر الخ) علة لعدم جواز استقلالها بالآخذ (قوله نعم الخ) استدراك من قوله ليس لها الاستقلال الخ وقوله ان علمت انه أى القاضي وقوله لا يأذن لها أى في أخذ ما عندها من مال الغائب لدينها (قوله حاز لها الخ) جواب ان (قوله واذا فرغ المال) أى المودع عندها والمناسب واذا أخذت المال في مقابلة ماله اعليه (قوله وأرادت الفسخ باعسار الغائب) أى بالنفقة أو بالصداق أو نحوهما (قوله فان الخ) أى في ذلك تفصيل وهو انه ان لم يعلم الخ وقوله المال أى الذى كان عندها لزوجها الغائب وأخذته لديها (قوله ادعت) أى عند القاضي وهو جواب ان وقوله اعساره أى بمسار وقوله وانه لا مال الخ أى وادعت انه لا مال لزوجها الغائب حاضر في البلد وقوله ولا ترك نفقة أى وادعت انه لم يترك لها نفقة (قوله وأثبتت الاعسار) أى ببينة أو باقراره كما سيأتى (قوله على الآخرين) أى كونه لا مال له حاضر وكونه لم يترك لها نفقة (قوله ناوية الخ) أى لاجل البراءة من الكذب ومحل هذا اذا ترك لها نفقة فان لم يترك لها نفقة أصلاً فلا حاجة اليه كما هو ظاهر وقوله بعدم ترك النفقة أى وبعدم وجود مال (قوله وفسخت بشر وطه) أى الفسخ وهى ملازمة لها للسكن وعدم صدور نشوز منها وحلقها عليهما (قوله وان علم المال) مقابل قوله فان لم يعلم المال أحد (قوله فلا بد من بينة بفرغه) أى فلا بد في فسخها بالاعسار من بينة تشهد بفرغ المال المودع عندها وقوله أيضاً أى كما انه لا بد من بينة على الاعسار ومن حلقها على انه لا مال له حاضر ولا ترك نفقة مستقبله (قوله فلا فسخ الخ) وذلك لان نقاء الاعسار المثبت للفسخ وهى متمكنة من خلاص حقها في الحاضر بالحاكم بان يلزمه بالحبس وغيره وفي الغائب يبعث الحاكم الى قاضى بلده (قوله على المعتمد) لا يلائمه التقييد بقوله بعد ان لم ينقطع خبره لان المعتمد عدم الفسخ مطلقاً انقطع خبره

أو بعروض ما يمنعه عن الكسب (فائدة) اذا كان للمرأة على زوجها الغائب دين حال من صدق أو غيره وكان عندها بعض ماله وديعة فهل لها أن تستقل باخذة لديها بالارفع الى القاضي ثم تفسخ به أولاً فاجاب بعض أصحابنا ليس للمرأة المذكورة الاستقلال باخذة حقها بل ترفع الامر الى القاضي لان النظر في مال الغائبين للقاضي نعم ان علمت انه لا يأذن لها الاشئ باخذة منها حاز لها الاستقلال بالآخذة واذا فرغ المال وأرادت الفسخ باعسار الغائب فان لم يعلم المال أحد ادعت اعساره وانه لا مال له حاضر ولا ترك نفقة وأثبتت الاعسار وحلفت على الآخرين ناوية بعدم ترك النفقة عدم وجودها الا ن وفسخت بشر وطه وان علم المال فلا بد من بينة بفرغه أيضاً انتهى (فلا فسخ) على المعتمد

(بامتناع غير موسر)
أو متوسطا من
الاتفاق حضرا أو غاب
(ان لم ينقطع خبره)
فان انقطع خبره ولا
مال له حاضر حازها
الفسخ لان تعذر
واجبها بانقطاع خبره
كتعذره بالا عسار كما
جزم به الشيخ زكريا
وخالفه تلميذه شيخنا
واختار جمع كثير من
محققي المتأخرين
في عائب تعذر تحصيل
النفقة منه الفسخ
وقواه ابن الصلاح
وقال في فتاويه
اذاعة - ذرت النفقة
لعدم مال حاضر مع
عدم امكان أخذها
منه حيث هو بكتاب
حكمي وغيره لكونه
لم يعرف موضعه أو
عرف ولكن تعذرت
مطالبته عرف حاله في
اليسار والاعسار أو
لم يعرف فلها الفسخ
بالحاكم والاقتضاء
بالفسخ هو الصحيح
انتهى ونقل شيخنا
كلامه في الشرح
الكبير وقال لا آخره
وأفتى بما قاله جمع
من متأخري الأئمة
وقال العلامة المحقق
الطبي - داوي في
فتاويه والذي تختاره
تبعا للأئمة المحققين
أنه اذا لم يكن له مال

خبره أولا فالصواب اسقاطه (قوله بامتناع غيره) أي غير من أعسر باقل النفقة أو أقل الكسوة أو بالمسكن أو بالصدق بشرطه وهو صادق بالموسر والمتوسط والمعسر القادر على نفقة المعسر من فقوله بعدم موسر أو متوسط أي أنه معسر قادر على ما ذكر (قوله من الاتفاق) متعلق بامتناع أي فلا فسخ بامتناعه من الاتفاق أي أو لكسوة أو بالمسكن أو بالمهر ومثله امتناع القادر على الكسب من الاكتساب فيحبره الحاكم على الاكتساب (قوله حضرا أو غاب) الجملة في محل نصب حال من غير أي حال كون غير المعسر حضرا في البلد أو غائبا عنها (قوله ان لم ينقطع خبره) المعتمد انه متى امتنع من الاتفاق وهو قادر على نفقة المعسر ينقطع الفسخ طلقا حضرا أو غاب انقطع خبره أولا وعبارة شرح م وشمل كلامه من تعذر تحصيلها منه لغيبته وان طال وانقطع خبره فقد صرح في الام بان لا فسخ ما دام موسرا وان انقطع خبره وتعذر استيفاء النفقة من ماله أي ولم يعلم غيبته ماله في مرحلتين أخذ ما أتى والمذهب نقل كما قاله الأذري وأفتى به لوالد رحمه الله تعالى وان اختار كثير من الفسخ وجزم به الشيخ في شرح منهجه اه ومثله في التحفة وفي قول مانصه قوله لا فسخ بمتنع موسر ولا متوسط سواء حضرا أو غاب وان انقطع خبره بان تواصلت القوافل الى لا ما كس التي يظن وصوله اليها ولم تخبر به وان لم يبلغ العمر الغالب سواء غاب موسرا أو معسرا أو جهل حاله وان شهدت ببنه بانه غاب معسرا وهذا ما اعتمدته شيخنا زكي ومرو وقال الأذري انه نص الشافعي وما نقل مما يخالف ذلك مردود نعم لو شهدت البينة أنه معسر الا ان اعتمدا على اعساره السابق على غيبته من غير ان تصرح بذلك قبالت ولها الفسخ بذلك وقال شيخ الاسلام في المنهج وغيره وتبعه العلامة الطيلاوي وغالب المتأخرين ان لها الفسخ بانقطاع خبره وعزى أيضا والد شيخنا م في بعض حواشيه وهو غير معتمد له اه (قوله فان انقطع خبره الخ) مفهوم ان لم ينقطع (قوله ولا مال له حاضر) أي في البلد فان كان له مال حاضر امتنع الفسخ ومثله ما اذا غاب ماله دون مسافة القصر فيمتنع الفسخ لانه في حكم الحاضر (قوله جاز لها الفسخ) جواب ان (قوله لا تعذر واجبها) أي الزوجة من النفقة والكسوة ونحوهما مما امر وهو علة لجواز الفسخ وقوله بانقطاع خبره الباعسيه متعلقة بتعذر (قوله كتعذره) أي الواجب والجار والمجرور خبرا (قوله كما جزم به) أي بجواز الفسخ عند انقطاع خبره (قوله وخالفه تلميذه شيخنا) عبارته بعد كلام نجزم شيخنا في شرح منهجه بالفسخ في منقطع خبره لا مال له حاضر يخالف للنقول كما علمت اه وقد علمت أن م يخالف أيضا (قوله واختار الخ) هذا قول ثالث أعم مما جزم به شيخ الاسلام وهو ضعيف أيضا (قوله في غائب) أي زوج غائب وهو متعلق باختار وقوله تعذر تحصيل النفقة أي سواء كان التعذر بانقطاع خبره أم لا ومثله النفقة سائر ما يجب لها اذ لا فرق بين أنواع ما يجب لها (قوله الفسخ) مفعول اختار (قوله وقواه) أي ما اختاره كثير من (قوله وقال) أي ابن الصلاح في فتاويه (قوله اذا تعذرت النفقة) أي أو نحوها من كل ما هو واجب لها كما علمت (قوله لعدم مال حاضر) علة التعذر (قوله مع عدم امكان أخذها) أي النفقة وقوله منه أي من الزوج الغائب وقوله حيث هو أي في المكان الذي هو مستقر فيه وقوله بكتاب متعلق بأخذها وقوله حكمي نسبة للحاكم بان ترفع أمرها لاكم بلدها ويكتب كتابا لاكم بلده (قوله وغيره) أي غير الكتاب الحكمي (قوله لكونه لم يعرف الخ) علة لعدم امكان أخذها منه (قوله أو عرف) أي موضعه (قوله ولكن تعذرت مطالبته) أي لكونه ظالما مثلا (قوله عرف حاله) أي من تعذرا أخذ النفقة منه وقوله في اليسار والاعسار في معنى من البيانية لحاله وقوله أو لم يعرف أي حاله من ذلك (قوله فلها الفسخ) الجملة جواب اذا (قوله والاقتضاء بالفسخ) من مقول ابن الصلاح وقوله هو الصحيح ضعيف (قوله ونقل شيخنا كلامه) أي كلام ابن الصلاح وقوله في الشرح الكبير هو الامداد (قوله وقال في آخره) أي وقال شيخنا في آخر كلامه وقوله وأفتى بما قاله أي ابن الصلاح (قوله اذا لم يكن له) أي لزوجها

عليه وسلم بعثت بالحنيفية السمجة ولأن ممدار الفسخ على الأضرار ولا شك أن الضرر موجود فيها إذا لم يمكن الوصول إلى النفقة منه وإن كان موسرا أفسخ الفسخ هو تضرر المرأة وهو موجود لا سيما مع اعسارها فيكون تعذر وصولها إلى النفقة حكمه حكم الاعسار انتهى وقال تليذه شيخنا حاتم المحققين ابن زياد في فتاويه وبالجملة فالذهب الذي جرى عليه الرافعي والنووي عدم جواز الفسخ كما سبق والمختار الجواز وحزم في فتيا له أخرى بالجواز (لا) فسخ بأعسار بنفقة ونحوها أو بمهر (قبل ثبوت اعساره) أي الزوج بأقراره أو بينة تذكرا عساره الآن ولا تكفي بينة ذكرته أنه غاب معسرا ويجوز للبينة الاعتماد في الشهادة على استصحاب حالته التي غاب وهو متلبس بها والاولى أن يقول قلو صرح بمستندها بتأنيث الضمير العائد على البينة وقوله بطلت الشهادة في الخفة ما يقتضي تقييد البطلان بما إذا ذكرته على سبيل الشك لا على سبيل التقوية ونصها بعد كلام بل لو شهدت بينة أنه غاب معسرا فلا فسخ ما لم تشهد بأعساره الآن وإن علم استنادها للاستصحاب أو ذكرته تقوية لا شكا كما يأتي اهـ وسيأتي للشارح مثل هذا في آخر فصل الشهادات نقلا عن ابن أبي الدم وعبارته هناك وشرط ابن أبي الدم في الشهادة بالتسامع أن لا يصرح بأن مستنده الاستفاضة ومثلها الاستصحاب ثم اختار وتبعه السبكي وغيره أنه إن ذكره تقوية لعلمه بأن حزم بالشهادة ثم قال مستندى الاستفاضة أو الاستصحاب سمعت شهادته والافلا اهـ بحذف (قوله عند قاض) متعلق بثبوت (قوله أو محكم) قال في النهاية بشرطه اهـ وكتب ع ش قوله بشرطه أي بأن يكون مجتهدا ولو مع وجود قاض أو مقلدا وليس في البلد قاض ضرورة اهـ (قوله فلا بد) أي في صحة الفسخ وقوله من الرفع اليه أي رفع أمرها إلى من ذكر من القاضي أو المحكم ولا بد أنضام من ثبوت اعساره عنده (قوله فلا يتغذ) أي الفسخ منها وهو مفرع على فلا بد الخ وقوله قبل ذلك أي قبل الرفع اليه (قوله ولا يحسب عدتها) أي إذا فسخت بالشروط

عليه وسلم بعثت بالحنيفية السمجة ولأن ممدار الفسخ على الأضرار ولا شك أن الضرر موجود فيها إذا لم يمكن الوصول إلى النفقة منه وإن كان موسرا أفسخ الفسخ هو تضرر المرأة وهو موجود لا سيما مع اعسارها فيكون تعذر وصولها إلى النفقة حكمه حكم الاعسار انتهى وقال تليذه شيخنا حاتم المحققين ابن زياد في فتاويه وبالجملة فالذهب الذي جرى عليه الرافعي والنووي عدم جواز الفسخ كما سبق والمختار الجواز وحزم في فتيا له أخرى بالجواز (لا) فسخ بأعسار بنفقة ونحوها أو بمهر (قبل ثبوت اعساره) أي الزوج بأقراره أو بينة تذكرا عساره الآن ولا تكفي بينة ذكرته أنه غاب معسرا ويجوز للبينة الاعتماد في الشهادة على استصحاب حالته التي غاب وهو متلبس بها والاولى أن يقول قلو صرح بمستندها بتأنيث الضمير العائد على البينة وقوله بطلت الشهادة في الخفة ما يقتضي تقييد البطلان بما إذا ذكرته على سبيل الشك لا على سبيل التقوية ونصها بعد كلام بل لو شهدت بينة أنه غاب معسرا فلا فسخ ما لم تشهد بأعساره الآن وإن علم استنادها للاستصحاب أو ذكرته تقوية لا شكا كما يأتي اهـ وسيأتي للشارح مثل هذا في آخر فصل الشهادات نقلا عن ابن أبي الدم وعبارته هناك وشرط ابن أبي الدم في الشهادة بالتسامع أن لا يصرح بأن مستنده الاستفاضة ومثلها الاستصحاب ثم اختار وتبعه السبكي وغيره أنه إن ذكره تقوية لعلمه بأن حزم بالشهادة ثم قال مستندى الاستفاضة أو الاستصحاب سمعت شهادته والافلا اهـ بحذف (قوله عند قاض) متعلق بثبوت (قوله أو محكم) قال في النهاية بشرطه اهـ وكتب ع ش قوله بشرطه أي بأن يكون مجتهدا ولو مع وجود قاض أو مقلدا وليس في البلد قاض ضرورة اهـ (قوله فلا بد) أي في صحة الفسخ وقوله من الرفع اليه أي رفع أمرها إلى من ذكر من القاضي أو المحكم ولا بد أنضام من ثبوت اعساره عنده (قوله فلا يتغذ) أي الفسخ منها وهو مفرع على فلا بد الخ وقوله قبل ذلك أي قبل الرفع اليه (قوله ولا يحسب عدتها) أي إذا فسخت بالشروط

قال شيخنا فان فقد
قاض ومحكم بمحلها أو
عجزت عن الرفع
الى القاضى كان قال
لا أفسخ حتى تعطينى
مالا استقلت بالفسخ
للضرورة وينفذ
ظاهرا وكذا باطنا
كما هو ظاهر خلاف لمن
قيد بالاول لان الفسخ
مبنى على أصل صحيح
وهو مستلزم للنفوذ
باطنا ثم رأيت غير
واحد جزموا بذلك
انتهى وفي فتاوى
شيخنا ابن زياد لو
عجزت المرأة عن بينة
الاعسار جازا لها
الاستقلال بالفسخ
انتهى وقال الشيخ
عطية المكي في
فتاويه اذا تعذر
القاضى أو تعذر
الاثبات عنده لفقد
الشهود أو غيبتهم فلها
ان تشهد بالفسخ
وتفسخ بنفسها كما
قالوا في المرتن اذا غاب
الراهن وتعدرا ثبات
الرهن عند القاضى
ان له بيع الرهن دون
مراجعة قاض بل
هذا أهم وأعم وقوعا
انتهى (ق) اذا توفرت
شروط الفسخ من
ملازمتها المسكن
الذي غاب عنها وهى

المذكورة وقوله الامن الفسخ أى لا من الرفع للقاضى (قوله قال شيخنا) أى فى التحفة (قوله فان فقد
قاض الخ) مفرع فى كلامه على عدم جواز الفسخ حتى يثبت اعساره عند قاض أو محكم وقوله بمحلها أى
الزوجة والجار والمجرور متعلق بفقد أى فقد فى محلها من ذكر (قوله أو عجزت عن الرفع الخ) أى أو
لم ينفذ القاضى أو المحكم لكن عجزت عن الرفع وقوله الى القاضى أى أو المحكم ولو قال أو عجزت عن الرفع
اليه بالضيم العائد على من ذكر من القاضى والمحكم لوفى بالمراد وسلم من الاظهار فى محل الاضمار والمراد
بالعجز العجز الشرعى لان العجز الحسى وهو الفقد قد ذكره بقوله فان فقد قاض (قوله كان قال الخ)
تمثيل للعجز عن الرفع ويمثل ايضا بما اذا فقد الشهود أو غابوا وقوله لا أفسخ حتى تعطينى مالا قال ع ش
ظاهره وان قل وقياس ما مر فى النكاح من ان شرط جواز العدول عن القاضى للمحكم غير المجتهد حيث
طلب القاضى مالا ان يكون له وقع جريان مثله هنا اه (قوله استقلت بالفسخ) أى بشرط الامهال
الا تى وهو جواب ان (قوله وينفذ) أى الفسخ اذا استقلت به (قوله ظاهرا) أى بحسب ظاهر الشرع
فلها ان تزوج بعد انقضاء العدة (قوله وكذا باطنا) أى ينفذ باطنا أى بحسب ما بينه وبين الله
(قوله خلاف لمن قيد) أى النفوذ وقوله بالاول هو نفوذه ظاهرا فقط (قوله لان الفسخ الخ) علة للنفوذ
مطلقا ظاهرا وباطنا وقوله على أصل صحيح هو الاعسار بما مر وقوله وهو أى بناؤه على أصل صحيح مستلزم
لنفوذه باطنا ولا ينافيه ان شرط نفوذه ثبوت الاعسار عند القاضى أو المحكم لان محله اذا لم تهجز عنه
(قوله جزموا بذلك) أى بالنفوذ باطنا من جزم به شيخ الاسلام فى شرح الروض ونص عبارته فان
استقلت بالفسخ لعدم حاكم ومحكم أو عجزت عن الرفع نفذ ظاهرا وباطنا للضرورة اه (قوله وفى
فتاوى شيخنا ابن زياد الخ) هو مع ما بعده تأييدا لما قاله شيخنا ابن حجر والحاصل الذى يستفاد من
هذه القول أن محل وجوب الرفع الى القاضى أو المحكم وثبوت الاعسار عنده عند الامكان فان لم
يمكن ذلك لفقد القاضى أو المحكم أو لطلبه مالا أو لفقد الشهود أو غيبتهم جاز لها الفسخ بنفسها مع
الاشهاد عليه (قوله لو عجزت المرأة عن بينة الاعسار) أى لفقدهم أو لغيتهم (قوله جازا الخ) جواب
لو (قوله اذا تعذر القاضى) أى والمحكم (قوله أو تعذر الاثبات) أى أولم يتعد القاضى ولكن
تعذر اثبات الاعسار عنده وقوله لفقد الخ علة تعذر الاثبات أى وانما تعذر اثبات الاعسار لفقد
الشهود أو غيبتهم عن البلد (قوله فلها ان تشهد بالفسخ) جواب اذا ومفاد هذا انه لا بد من الاشهاد
ولم يتعرض ابن حجر لذلك ويمكن أن يقال ان عدم تعرضه له لكونه معلوما لانه لا بد من الاشهاد على
الفسخ (قوله وتفسخ بنفسها) أى وتستقل بالفسخ بنفسها لتعذر القاضى (قوله كما قالوا الخ)
أى قياسا على قولهم فى المرتن الخ وقوله اذا غاب الراهن أى وقد دخل الاجل وأراد المرتن استيفاء
حقه منه (قوله وتعذرا ثبات الرهن) أى لفقد الشهود أو غيبتهم أو لكون القاضى يطلب مالا (قوله
ان له) أى للمرتن وهو مقول القول وقوله يبيع الرهن أى المرهون وقوله دون مراجعة قاض أى من
غير أن تراجع المرتن القاضى (قوله بل هذا) أى فسحها بنفسها عند تعذر القاضى أو الشهود
وقوله أهم أى من يبيع المرتن الرهن عند تعذر ذلك لتضررها بعدم الفسخ وقوله وأعم وقوعا أى
أكثر وجودا وحصولا (قوله فاذا توفرت شروط الفسخ من ملازمتها المسكن الخ) فيه انه لم يبين
فيما تقدم ان شروط الفسخ ملازمتها الخ وصنيعه يوهم أنه قد تقدم منه ذلك وأيضا هذه ليست
شروطا للفسخ لانه قد نص على ان شرط الفسخ الاعسار بما مر والاعسار له قيود وهى أن يكون بأقل
النفقة أو الكسوة أو المسكن أو المهر وان يثبت عند القاضى باقراره أو بينة ولو سلم أن شروط النفقة
شروط للفسخ بالاعسار بطريق اللزوم اذا مراد بالاعسار الاعسار بنحو النفقة ولا يقال ذلك الا اذا
كان ثابتا عليه وهو لا يثبت عليه الا بملازمتها المسكن ونحوه من كل مالا يسقط النفقة فكان ينبغي
أن ينص عليه بان يقول وشرط للفسخ شروط النفقة ولو قال فاذا ثبت اعساره عند القاضى أو

وعدم صدور نشوز منها وحلفت عليهما
وعلى أن لا مال له حاضر ولا ترك نفقة
وأثبتت الاعسار بنحو النفقة على المعتمد
أو تعذر تحصيلها على المختار (يهل)
القاضي أو المحكم وجوبا (ثلاثة) من
الأيام وأن لم يستعمله الزوج ولم يرج حصول
شيء في المستقبل ليحقق اعساره في
قدح لغير اعساره بمهر فانه على الفور وأفتى
شيخنا أنه لا امهال في فسخ نكاح الغائب
(ثم) بعد امهال الثلاث بلياليها (يفسخ هو) أي
القاضي أو المحكم أثناء الرابع لحسب
الدارقطني والبيهقي في الرجل لا يجده شيئا
ينفق على امرأته يفرق بينهما وقضى به عمر
وعلى وأبو هريرة رضي الله عنهم قال
الشافعي رضي الله عنه ولا أعلم أحدا من
العصابة خالفهم ولو غائب فعادوا دعي أن
له مالا بالبلد لم يبطل كما أفتى به الغزالي إلا
أن ثبت أنها تعلمه ويسهل عليها أخذ

المحكم به. القاضى ثلاثة أيام ثم يفسخ هو أو يأذن لها فيه ولا يجوز الفسخ إلا بشرط ملازمتها
للسكن وعدم صدور نشوز منها وحلفت عليهما وعلى أن لا مال له حاضر ولا ترك نفقة كان أولى
وأسبك (قوله وعدم صدور نشوز منها) عطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله
وحلفت عليهما) أي على ملازمتها للسكن وعدم صدور نشوز منها وقوله وعلى أن لا مال له حاضر ولا ترك نفقة
معطوف على الجار والمجرور قبله أي وحلفت على أن لا مال له حاضر وعلى أنه لم يترك لها نفقة (قوله
وأثبتت الاعسار) أي باقراره أو بينة وقوله بنحو النفقة متعلق بالاعسار (قوله على المعتمد) أي
في أن الفسخ إنما يجوز لها بالاعسار (قوله أو تعذر تحصيلها) جملة فعلية معطوفة على جملة وأثبتت
الاعسار ويحتمل أن يقرأ تعذر بصيغة المصدر فيكون معطوفا على الاعسار أي وأثبتت تعذر
تحصيلها وقوله على المختار أي في أنه يجوز لها الفسخ إذا غاب وتعذر تحصيل النفقة منه وهو ضعيف
(قوله يهل القاضي الخ) جواب إذا (قوله أو المحكم) أي أو يهل المحكم إذا فسد القاضي وقوله ثلاثة
من الأيام صفة لموصوف محذوف أي يهل وجوبا مالا ثلاثة أيام بلياليها (قوله وأن لم يستعمله
الزوج) غاية في وجوب امهال القاضي أو المحكم المدة المذكورة والسين والتاء للطلب أي يجب
الامهال وأن لم يطلب الزوج من القاضي المهلة (قوله ولم يرج الخ) معطوف على الغاية فهو غاية
أي يجب الامهال للزوج المدة المذكورة وأن لم يرج الزوج حصول شيء في المستقبل ينفقه عليها
(قوله ليحقق اعساره) علة للامهال (قوله في فسخ) متعلق بيهل وقوله لغير اعساره بمهر متعلق
بفسخ وخرج به الفسخ لاعساره بالمهر فانه لا مهلة فيه بل يكون على الفور عقب الرفع إلى القاضي كما
صرح به بقوله فانه أي الفسخ بالاعسار بالمهر على الفور وقد علمت عند قوله وخيارها فوري مانقوله
في شرح الروض عن الأذري من أن الفورية ليست بواضحة وأن الامهال فيه أولى لانه اذا ثبت في
الاعسار بالنفقة التي ضررها بتأخيرها أكثر فليثبت في الاعسار بالمهر بالاولى (قوله وأفتى شيخنا
أنه لا امهال الخ) أي بل تجز الفسخ عقب ثبوت الاعسار (قوله ثم بعد امهال الخ) أي ثم بعد مضي
مدة الامهال المذكورة (قوله يفسخ هو) أي ولو بعد رضاها باعساره اه فتح الحواد (قوله
اثنا رابع) عبارة المتناهي صبحه الرابع (قوله في لرجل) متعلق بمحذوف صفة لخبر أي الخبر
الوارد وقوله لا يجد شيئا الجملة حال من الرجل وقوله ينفق على امرأته الجملة صفة لشيا وقوله يفرق
بينهما بدل من لفظ خبر أو عطف بيان له أو مفعول لقول محذوف أي قال عليه السلام فيه يفرق
بينهما وعبارة فتح الحواد وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته يفرق
بينهما وهو وان أعلم ابن القطن أكن بعضه عمل عمرو على وأبي هريرة رضي الله عنهم بقضيته قال
الشافعي رضي الله عنه ولا أعلم أحدا من العصابة خالفهم وصح عن سعيد بن المسيب أن ذلك سنة قال
الشافعي رضي الله عنه ويشبه أن يكون سنة النبي صلى الله عليه وسلم اه (قوله وقضى) أي حكم
وقوله به أي بالخبر المذكور أي بمقتضاه (قوله ولو فسخت بالحاكم على غائب) أي ثبتت اعساره
عنده وقوله لم يبطل أي الفسخ وقوله إلا أن ثبت أنها تعلمه عبارة التحفة فرع حصر المفسوخ نكاحه
وادعي أن له بالبلد ما لا يخفى على بينة الاعسار لم يكفه حتى يقيم بينة بذلك وبأنها تعلمه وتقدر عليه
فحينئذ يبطل الفسخ قاله الغزالي وفي الاحتياج إلى اقامته اليقينة بعلمها وقد رتها نظرها لانه بان
بينته الوجود انه موثر وهو لا يفسخ عليه وان تعذر تحصيل النفقة منه كما مر اه ومثله في النهاية
وفي حاشية الجمل مانصه وانظر على قول شيخ الاسلام ومن تبعه لو حضر وادعي أن له مالا بالبلد هل
يقبل قوله ويبطل الفسخ أولا اه (قوله ويسهل الخ) أي وانها يسهل عليها أخذ النفقة من المال
الذي تعلمه في البلد (قوله بخلاف نحو الخ) مفهوم قوله ويسهل عليها أخذ النفقة منه أي بخلاف
ما لو ادعي مالا له في البلد وعلمت به لكنه لا يسهل عليها أخذ النفقة منه كعقار وعرض لا يتيسر بيعه

فانه لا يبطل به الفسخ لانه حينئذ كالعدم وقوله لا يتيسر بيعه أى ان احتيج الى بيعه بان لم تغلته
لواجب بالنفقة كما هو ظاهر وكتب ع ش قوله لا يتيسر بيعه لعل المراد لا يتيسر بيعه بعد مدة قريبة
فيكون كالمال الغائب فوق مسافة القصر اهـ (قوله أو تفسخ هي) معطوف على قوله يفسخ هو وقوله
بأذنه انما توقف فسختها على اذنه لانه محتد فيه كالعنة فلا ينفذ منها قبل ذلك ظاهرا ولا باطنا وقوله
أى القاضى أى أو المحكم (قوله بل غلط فسخت النكاح) متعلق بكل من الفعلين السابقين أعنى قوله
أولا ويفسخ هو وقوله ثانيا أو تفسخ هي (قوله فلو سلم نفقة الرابع) أى قدر علمها حل وهذا
مفهوم قيد ملحوظ بعد قوله بأذنه وهو ما لم تسلم لها نفقة الرابع (قوله فلا تفسخ الخ) جواب لو والاولى
فيه أن يقول لم تفسخ وقوله بما مضى أى من نحو النفقة (قوله لانه صار ديننا) علة لعدم الفسخ أى
لا تفسخ بما مضى اذا سلمها نفقة اليوم الرابع لان ما مضى من النفقة صار ديننا عليه ولا يفسخ بالاعسار
بالدين قال فى شرح المنهج ولو سلم بعد الثلاث نفقة يوم وتوافقا على جعلها ما مضى فى الفسخ احتملان
فى الشرحين والروضة بلاتر جرح وفى المطلب الرابع منه اهـ (قوله ولو أعسر) أى من أمهل المدة
المذكورة وقوله بعد أن سلم نفقة الرابع متعلق بأعسر وقوله بنفقة الخامس متعلق بأعسر أيضا
(قوله بنت على المدة) أى بنت الزوجة الفسخ على مدة الامهال الماضية بمعنى أنه يعتد بها وتفسخ
الا آن وقوله ولم تستأنفها هو معنى البناء على المدة المارة أو لازم له (قوله وظاهر قولهم) مقول القول
محذوف أى بنفقة الخامس وهو ثابت فى عبارة التحفة والنهاية فلهذا فى الشرح ساقط من النسخ
(قوله أنه الخ) المصدر المؤول من أن المفتوحة واسمها وخبرها خبر ظاهر (قوله استأنفها) أى
مدة الامهال فلا تفسخ الا بعد مضى ثلاثة أخرى من بعد اليوم الرابع الذى وقع الاتفاق فيه (قوله
وهو) أى الاستئناف الذى هو ظاهر قولهم المذكور ومحمتم (قوله ويحتمل انه الخ) وعليه فتبنى
على ما مضى اذا أعسر بنفقة السادس لان المختل أقل من ثلاثة وقوله ان تخلت ثلاثة أى فصلت
ثلاثة أيام ينفق فيها بين الاعسار الاول الذى مضت مدة الامهال له وبين الاعسار الثانى والحاصل
الضابط على هذا الاحتمال أن يقال انه متى أنفق ثلاثة متوالية وعجز استأنفت وان أنفق دون الثلاث
بنت على ما قبله (قوله أو أقل فلا) أى أو تخلت أقل من الثلاثة فلا يجب الاستئناف بل تبنى وتفسخ
حالا كالمثال المار (قوله ولو تبرع رجل بنفقة لم يلزمها القبول) أى لما فيه من المنية ومن ثم لو
سلمها الزوج وهو سلمها لزمها القبول لا تنفاه المنية ثم ان محل عدم لزوم قبول تبرعه اذا لم يكن أصلا
للزوج ولا سيدا له فان كان أصلا أباً أو جداً وان عازلها القبول لكن بشرط أن يكون الزوج تحت
حجره وكذلك ان كان سيدا أو وجهه فى الاول أنه يقدر دخول ما تبرع به فى ملك المؤدى عنه ويدون
الولى كانه وهب وقبل له ووجهه فى الثانى أن علة السيد بقتة أتم من علة الوالد بولده وبحث بعضهم
ان تبرع ولد الزوج الذى يلزمه اعفافه كذلك فيلزمه القبول (قوله بل لها الفسخ) الاضراب
انتقالى (قوله لها الخ) الجار والمحرور وخبر مقدم وقوله الخروج مبتدأ مؤخر وقوله فى مدة
الامهال متعلق به (قوله والرضا باعساره) أى وفى مدة الرضا باعساره وذلك لانها فى حالة اعساره
خبرة بين الفسخ وبين الرضا باعساره مع عدم الفسخ فاذا رضيت لها الخروج فى مدة الرضا انهارا وقوله
قهر اعليه أى بالفهر على زوجها المعسر (قوله لسؤال الخ) متعلق بالخروج أى لها الخروج
لاجل طلب نفقة أو اكتسابها وقوله وان كان لها غاية فى جواز الخروج لما ذكر أى يجوز لها
الخروج لما ذكر وان كان لها مال يكفها النفقة أو أمكن كسبها فى بيتها من غير خروج (قوله
وليس له منعها) أى من الخروج لما ذكر كمالا فى النهاية والاوجه تقييد ذلك بعدم الرية والا
منعها من الخروج أو خرج معها اهـ ومثله فى التحفة (قوله لان حبسه لها) أى حبس الزوج
أى منعه لها من الخروج وغيره (قوله انما هو) أى الحبس وقوله فى مقابلة انفاقه عليها أى فاذا

لا يتيسر بيعه فانه
كالعدم (أو) تفسخ
(هى بأذنه) أى القاضى
بل غلط فسخت النكاح
فلو سلم نفقة الرابع
فلا تفسخ بما مضى
لانه صار ديننا ولو
أعسر بعد أن سلم
نفقة الرابع بنفقة
الخامس بنت على
المدة ولم تستأنفها
وظاهر قولهم
أنه لو أعسر بنفقة
السادس استأنفها
وهو محتمل ويحتمل
أنه ان تخلت ثلاثة
وجب الاستئناف أو
أقل فلا كما قاله
شيخنا ولو تبرع رجل
بنفقة لم يلزمها
القبول بل لها الفسخ
(فرع) * لها فى
مدة الامهال والرضا
باعساره الخ خروج
نهارا قهر اعليه
لسؤال نفقة أو
اكتسابها وان كان
لها مال وأمكن
كسبها فى بيتها
وليس له منعها لان
حبسه لها انما هو فى
مقابله انفاقه عليها

لم يوجد الاتفاق فليس له حبسها (قوله وعليها الرجوع) أي ويجب عليها الرجوع إلى مسكنها أي الذي رضى به الزوج وقوله ليلا طرف متعلق برجوع (قوله لأنه وقت الايواء) أي لأن الليل وقت الايواء أي السكون والراحة وهو علة لوجوب الرجوع ليلا في البحرى نقلا عن ع ش ويؤخذ منه أنه لو توقف تحصيلها أي الراحة على ميبتها في غير منزله كان لها ذلك اه وقوله دون العمل أي ليس الليل وقت العمل والشغل (قوله ولها منعه من التمتع) عبارة النهائية ولها منعه من التمتع بها كما قاله الغوى ورجحه في الروضة وقال الرويانى ليس لها ذلك وحل الاذرعى وغيره الاول على النهار أي وقت التحصيل والثاني على الليل وبه صرح في الحاوى وتبعه ابن الرفعة أنه انتهت ومثله في التحفة (قوله قال شيخنا وقياسه الخ) خالفه في النهاية وعبارةها والاوجه عدم سقوط نفقتها مع منعها من الاستمتاع زمن التحصيل فان منعه ذلك في غير مدة التحصيل سقطت زمن المنع (قوله فروغ) أي ثلاثة الاول قوله لا فسخ الخ الثاني قوله ولو زوج أمته الخ الثالث قوله ولو أعسر الخ (قوله لا فسخ في غير مهر الخ) أي لا يجوز لسيد الأمة اذا زوج أمته وأعسر الزوج بغير المهر من النفقة والكسوة والمسكن أن يفسخ النكاح مطلقا ولو كانت غير مكلفة لان الفسخ بذلك يتعلق بالشهوة والطبع للرأ لا دخل للسيد فيه وما يجب لها من ذلك وان كان ملكا له لكنه في الاصل لها ويتلقاه السيد من حيث انها لا تملك أما اذا أعسر بالمهر فله الفسخ به مطلقا لانه محض حقه لا يتعلق للأمة به ولا ضرر عليها في فواته ولانه في مقابلة البضع فكان الملك فيه لسيدها وشبه ذلك بما اذا باع عبدا وأفلس المشتري بالثمن يكون حق الفسخ للبائع للمشتري قال في التحفة نعم المبيعة لا بد في الفسخ فيها من موافقتها هي والسيد أي مالك البعض كما اعتمد الاذرعى أي بأن يفسخا معا أو يوكل أحدهما الآخر كما هو ظاهر اه ومثله في النهاية وشرح المنهج (قوله وليس له منعها من الفسخ بغيره) أي ليس للسيد اذا أرادت أمته الفسخ بأعساره بغير المهر أن يمنعها منه لان حق قبضه لها وفي الروض وشرحه وتستقل الأمة بالفسخ للنفقة كما تفسخ بحبه وعنته ولا لها صاحبة حق في تناول النفقة فاذا أرادت الفسخ لم يكن للسيد منعها ولو كانت الأمة صغيرة أو مجنونة أو اختارت المقام مع الزوج لم يفسخ السيد ما مر ولان النفقة في الاصل لها ثم يتلقاها السيد لانها لا تملك فيكون الفسخ لها للسيد اه (قوله ولا الفسخ به الخ) لفظ فسخ يحتمل أن يكون معطوفا على منعها فهو فروغ وضمير به عليه يحتمل عودها على غير المهر وهـ نذاهو الملائم الاقرب لما بعده من التقييد والتعليل ويحتمل عودها على المهر والمعنى على الاول وليس للسيد الفسخ بغير المهر عند رضاها بأعساره أو كونها غير مكلفة وفيه ان هذا من قوله أولا لا فسخ في غير مهر لسيد أمة وعلى الثاني وليس للسيد الفسخ بالمهر أي بالأعسار به عند رضاها بأعساره وهو باطل لان للسيد الفسخ به مطلقا ويحتمل أن يكون معطوفا على الفسخ فهو مجرور ويجرى في ضمير به الاحتمال ان المذكوران والمعنى حينئذ وليس للسيد منعها من الفسخ بغير المهر على أن الضمير يعود عليه أو ليس له منعها من الفسخ بالمهر على أن الضمير يعود عليه والاول مكرر مع ما قبله والثاني باطل لان الفسخ بالمهر يتعلق بالسيد لا غير وعبارة المنهج مع شرحه ولا فسخ في غير مهر لسيد أمة بل له ان كانت غير صبيحة ومجنونة الجاؤها إليه بأن يترك واجبها ويقول لها افسخي أو اصبري على الجوع أو العرى دفعا للضرر عنه أما في المهر فله الفسخ بالأعسار لانه محض حقه اه وعبارة فتح الجوامع الارشاد وفسخ من فيها راق دون سيدها النفقة أو كسوة أو مسكن وفسخ سيد مهر خاصة لانه محض حقه وليس له منعها من الفسخ بغيره ولا الفسخ به عند رضاها أو عدم تكليفها لان النفقة في الاصل لها الخ اه فانت ترى المؤلف خلط صدر عبارة المنهج بهجزة عبارة فتح الجوامع ووجب عدم الالتئام في عبارته فكان عليه أن يسلك مسلك العبارة الاولى أو مسلك العبارة الثانية ويحذف قوله ولا الفسخ به ويكون التقييد والتعليل بعدم تبطين بقوله لا فسخ

وعليها رجوع الى
مسكنها ليلا لانه وقت
الايواء دون العمل
ولها منعة من التمتع
بها نهارا وكذلك
لئلا لكن تسقط
نفقتها عن ذمته مدة
المنع في الليل قال
شيخنا وقياسه أنه
لا نفقة لها زمن
خروجها للكسب
اه (قروغ) لا فسخ
في غير مهر لسيد أمة
وليس له منعها من
الفسخ بغيره ولا الفسخ

في غير مهر لسيد أمة (قوله عند رضاها الخ) متعلق بقوله ولا الفسخ به بناء على احتمال الرفع مع احتمال عود الضمير على غير المهر أي وليس للسيد الفسخ بغير المهر عند رضاها بأعساره أو عدم تكليفها أن ترض به وكانت مكلفة فهي التي تبشر الفسخ لا السيد أمة على بقية الاحتمالات فهو متعلق بقوله لا فسخ في غير مهر لسيد أمة ومثله التعليل بعسده (قوله لان النفقة الخ) أي ليس للسيد الفسخ بغير المهر لأن النفقة في الأصل لها وإن كانت تؤل بعد ذلك له من حيث أن الأمة لا تملك شيئاً (قوله بل له الجاؤها) أي ليس له الفسخ بغير المهر عند رضاها لكن له الجاؤها إلى الفسخ لكن محله إذا كانت مكلفة ألا ينفذ من غيرها وقوله بأن لا ينفق عليها تصور للالغاء فعنى الالغاء أن لا ينفق عليها ولا يمونها حتى تفسخ فاذا فسخت أنفق عليها واستمتع بها أو زوجها على غيره وكفى نفسه مؤنتها (قوله دفعا للضرر عنه) تعليل لجواز الالغاء (قوله ولو زوج أمته بعسده الخ) مثله ما لو زوج أمته باصل له يلزمه اعفائه فلا فسخ لها ولا له اذ مؤنتها عليه (قوله فلا فسخ لها) أي للأمة وقوله ولا له أي للسيد وقوله اذ مؤنتها أي الأمة وكذا مؤنة العبد وفي بعض النسخ مؤنتها فيكون الضمير عائداً عليهما وقوله عليه أي على السيد (قوله ولو أعسر سيد المستولدة) أي منه وقوله عن نفقتها متعلق بأعسر (قوله قال أبو زيد أجبر الخ) وقال في النهاية أجبر على تخليتها لكسب لتنفق منه أو على إيجارها ولا يجبر على عتقها أو تزويجها ولا بيعها من نفسها فإن عجزت عن الكسب أنفق عليها من بيت المال قال القموني ولو غاب مولاها ولم يعلم له مال ولا لها كسب ولا كان بيت مال فالرجوع إلى وجهه أي زيد بالنزوح أو إلى الأصلحة وعدم الضرر اهـ (قوله فائدة الخ) المناسب لتقديم هذه الفائدة وذكرها في شرح قوله فلا فسخ إن لم ينقطع خبره (قوله لو فقد الزوج قبل التمكين) أي غاب وانقطع خبره قبل أن تمكث الزوجة من نفسها ثم إن هذا يقتضي تقييد الخلاف المار في منقطع الخبر بالممكنة وهو أيضاً مقتضى كلامه المار اذ هو مفروض في موسر أو متوسط ممنع من الاتفاق ولا يقال أنه ممنع إلا إذا وجب عليه ولا يجب عليه إلا بعد التمكين (قوله فظاهر كلامهم أنه لا فسخ) أي قولاً واحداً وانظر لم يجز فيه الخلاف المار في منقطع الخبر بعد التمكين بجماع الضرر في كل وقدر أن مدار الفسخ على الضرر ولا شك أنه حاصل لها ويمكن أن يفرق بينهما بأن الفسخ إنما هو للأعسار بالنفقة أو لتعذرها باقطاع خبره والمفقود قبل التمكين لم يجب عليه نفقة حتى يقال أنه أعسر بها أو تعذر تحصيل النفقة منه فتنبه (قوله ومذهب مالك رحمه الله تعالى) في الباجوري مذهب المالكية إذا غاب الزوج ولم يترك لها ما لا تنسخ عندهم فلو فعل ذلك مالاً يكي ثم حضر الزوج فلا شافعي نقضه اهـ بالمعنى (قوله لافرق) أي في جواز الفسخ (قوله اذ تعذرت النفقة) أي بغيبته وقوله وضربت المدة معطوف على تعذرت النفقة (قوله وهي) أي المدة وقوله عنده أي عند مالك رضي الله عنه وقوله للتفحص عنه علة لضرب المدة المذكورة عنده أي وتضرب المدة لأجل التفحص عنه أي السؤال والتفتيش عنه (قوله ثم يجوز الفسخ) أي ثم بعد ضرب المدة المذكورة يجوز لها الفسخ عندهم (قوله تنقته) أي في بيان حكم مؤن الأتارب الأصول والفروع والأصل في وجوبها للأصول قوله تعالى في حق الأبوين وصاحبهما في الدنيا معروفاً وقوله تعالى ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً ومن المعروف والاحسان القيام بكفايتهم ما عند حاجتهم ما وخبر أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا من أموالهم والأجداد والأجدات لمحقون هم في ذلك والأصل في وجوبها للفروع قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن إذا حبب الأجرة لارضاع الأولاد يقتضي إيجاب نفقتهن وقوله عليه الصلاة والسلام لهن خدي ما تكفيك وولدك بالمعروف رواه الشيخان وأولاد الأولاد لمحقون بهم (قوله يجب على موسر) أي من أصل أو فرع والكلام على التوزيع فان كان الموسر فرعا فيجب عليه الكفاية لأصله وإن كان

به عند رضاها بأعساره
أو عدم تكليفها
لان النفقة في الأصل
لها بل له الجاؤها إليه
بأن لا ينفق عليها
ويقول لها افسخي
أو جوعي دفع للضرر
عنه ولو زوج أمته
بعسده واستخدمه فلا
فسخ لها ولا له اذ
مؤنتها عليه ولو أعسر
سيد المستولدة عن
نفقتها قال أبو زيد
أجبر على عتقها أو
تزوجها * (فائدة) *
لو فقد الزوج قبل
التمكين فظاهر
كلامهم أنه لا فسخ
ومذهب مالك رحمه
الله تعالى لا فرق بين
الممكنة وغيرها إذا
تعذرت النفقة
وضربت المدة وهي
عنده شهر للتفحص
عنه ثم يجوز الفسخ
* (تنقته) * يجب على
موسر ذكر أو أنثى

أصل يجب عليه الكفاية لفرعه وقوله ذكر أو أنثى تعميم في الموصى (قوله ولو بكسب) غاية للموصى
وهي الرد أي يجب عليه ولو كان يساره بسبب قدرته على كسب يليق به وهذا يفيد أنه يجب على الأصل
اكتساب نفقة فرعه وهو كذلك إذا كان عاجزاً عن الكسب كما في سم وعبارته يجب على الأصل
القادر اكتساب نفقة فرعه العاجز لنحو زمانة كصغر لا مطلقاً اه وقوله يليق به ولا بد أن يكون
حلالاً أيضاً وعبرة التحفة مع الأصل ويلزم كسبها أي المئون في الأصح أن جل ولا يق به وإن لم
يجر عاداته به لأن القدرة بالكسب كهي بالمال في تحريم الزكاة وغيرها وإن لم يلزمه أي الكسب لوفاء
دين لم بعض به لأنه على التراخي وهذه فورية ولقلة هذه وانضباطها بخلافه ولا يجب لأجلها أي المئون
سؤال زكاة ولا قبول هبة فإن فعل وفضل شيء عامراً أنفق عليه منه اه (قوله بما فضل) متعلق بموصى
أي يجب على موصى بما فضل الخ فإن لم يفضل شيء عما ذكر فلا وجوب لأنه ليس من أهل المواساة
ولقوله صلى الله عليه وسلم اندأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فلا هلك فإن فضل عن أهلك شيء
فلذي قرابتك بقوله عن قوته أي حاجته من كل ما لا غنى لئله عنه كسكن وملبس وفرش وماء وضوء
وقوله وقوت عمونه أي حاجة من يمونه من زوجته وخادمها وأم ولده وقوله يومه وليلته الضمير فيهما
يعود على الانفاق المعلوم من المقام والطرف متعلق بفضل أي موصى بما فضل عن قوته وقوت عمونه
في يوم الانفاق وليلته أي التي تأخرت عنه (قوله وإن لم يفضل عن دينه) أي يجب عليه ما ذكر وإن لم
يكن فاضلاً عن دينه (قوله كفاية الخ) فاعل يجب وهو مضاف إلى ما بعده إضافة على معنى اللام أو
من أي يجب على موصى كفاية لنفقة الخ لقوله عليه السلام خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف ويجب
أشباعه شبعاً يقدر معه على التردد والتصرف ولا يجب ما زاد على ذلك وهو المبالغة في إشباعه كإلّا يكتفي
سد الرمي ويعتبر طاله في سنه وزهاده ورغبته وقوله مع آدم ودواء أي ومسكن وعبرة الجبرمي
دخل في الكفاية القوت والادم والكسوة وخالف البغوي في الادم وتحب الكسوة بما يليق به لدفع
الحاجة والمسكن وأجرة القصد والحجامة وطبيب وشرب الادوية ومؤنة الخادم إن احتاج إليه زمانة
أو مرض اه ثم انه يباع لكفاية القريب ما يباع للدين من عقار وغيره كالمسكن والخادم والمركوب ولو
احتاجها لانها مقدمة على وفاء الدين فيبيع فيها ما يباع فيه بالاولى قال في شرح المهرج وفي كيفية
بيع العقار وجهان أحدهما يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثاني لا لأنه يشق ولكن يقتض عليه
الأن يجتمع ما يسهل ببيع العقار له وريح التووي في نظيره من نفقة العبد الثاني فليبرح هنا وقال
الاذري أنه الصحيح أو الصواب قال ولا ينبغي قصر ذلك على العقار اه (قوله لأصل) متعلق بكفاية
وكما يجب الكفاية له يجب لقته المحتاج له وزوجته إن وجب إعفافه بان احتاج إلى النكاح وقوله
وإن علا أي الأصل وقوله ذكر أو أنثى أي لا فرق في الأصل بين أن يكون ذكر أو أنثى (قوله وفرع)
معطوف على أصل وقوله وإن نزل أي الفرع ولو كان من جهة البنات فشمل ولد الابن وولد البنت
وقوله كذلك أي ذكر أو أنثى * (تنبيه) * اقتصاره على الأصل والفرع بخروج غيرهما من سائر
الافارب كالإخ والاخت والعمة وأوجب أبو حنيفة رضي الله عنه نفقة كل ذي عهرم بشرط
اتفاق الدين في غير الأبعاض تمسكاً بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وأجاب الشافعي رضي الله عنه
بان المراد مثل ذلك في نفي المضارة كما قيده ابن عباس وهو أعلم بكتاب الله تعالى أفاده في المعنى (قوله
إذا لم يملكها) أي الكفاية قال في المهرج وشرحه وكانا حريين معصومين وعجز الفرع عن كسب
يليق به ثم قال وبما ذكر أي من تقييد الفرع بالعجز والاطلاق في الأصل علم أنهما لو قدر على كسب
لأتق بهما وجبت لأصل لا فرع لعظم حرمة الأصل الخ اه وقوله حريين أي كلاً أو بعضاً قال في حاشية
الجل فالبعض يجب عليه نفقة قريبه بتسامها كما في شرح مرخلا فمن قال يجب عليه بقدر ما فيه من
الحرية ولمن قال لا يجب عليه شيء وعبرة الحطيب على المنهاج وأما البعض فإن كان منفقاً فعليه نفقة

ولو بكسب يليق به
بما فضل عن قوته
وقوت عمونه يومه
وليلته وإن لم يفضل
عن دينه كفاية نفقة
وكسوة مع آدم ودواء
لأصل وإن علا ذكر
أو أنثى وفرع وإن
نزل كذلك إذا لم
يملكها

تامة لتتام ملكه فهو كحل الكل وقيل بحسب حريته وان كان منقعا عليه فبعض نفقته على القريب
والسيد بالنسبة الى ما فيه من رفق وحرية اه (قوله وان اختلفا ديننا) غاية في وجوب الكفاية أي يجب
الكفاية للاصل أو الفرع مطلقا سواء اختلفا في الدين أو اتفقا فلا يضر في ذلك اختلاف الدين فيجب
على المسلم نفقة الكافر لكن بشرط العصمة وعكسه لعدم الادلة ولو جرد الموجب وهو البعضية فإن
قيل هلا كان وجوب النفقة كالسيرات في اشتراط اتفاق الدين أجيب بان الميراث مبني على الموالاة
والمناصرة ولا موالاة ولا مناصرة عند اختلاف الدين والنفقة مبنية على الحاجة وهي موجودة عند
الاتفاق وعند الاختلاف (قوله لان كان أحدهما الخ) مفهوم قيد ملحوظ يعلم من عبارة المنهج أي
يجب الكفاية لاصل وفرع ان كانا معصومين لان كان أحدهما حريا أو مرتدا أو غائبا لم يجب كفايتهما
لأنهما مواساة وهم ماليسا من أهلها لانه لا حرمة لهما اذا أمر الشارع بقتلهما (قوله قال شيخنا في شرح
الارشاد ولا ان كان زانيا الخ) عبارته ويجب قوام بعض له من أصل أو فرع معصوم لا مرتد وحرى وكذا
زان محصن وتارك الصلاة بشرطه أخذ من التعبير بمعصوم وقياسا له ما على من قبلهما اه اذا علمت
ذلك فالمؤلف حكى قوله باله في وقوله بشرطه أي بشرط عدم عصمته وهو أن يكون قد أمره الامام بها
واستتابه فلم يتب (قوله خلافا لما قاله في شرح المنهاج) عبارته وهل يلحق بها أي المرتد والحرى فحو
زان محصن بجامع الا هدار أو يفرق بينهما قادران على عصمة نفسيهما فكان المانع منهما بخلافه
فان توبته لا تعصمه ويسن له السر على نفسه وكذا للشهود على ما يأتي فكان من أهل الموساة لعدم
مانع قائم به بقدر على اسقاطه كل محتمل والثاني أو جهاه قال ع ش ومقتضى ما علل به ان مثله أي
الزاني المحصن قاطع الطريق بعد بلوغ خبره للامام اه (قوله ولا ان بلغ فرع الخ) هذا مفهوم قيد ملحوظ
يعلم من عبارة المنهج أيضا وهو وعجز الفرع عن كسب يليق به أي فلا يجب الكفاية على الاصل
ان بلغ فرع وترك كسب له قدرة عليه وكان لا ثقبه بخلاف الاصل يجب له وان ترك كسب الاق
بمنه لما تقدم ويستثنى من الاول ما لو كان مشغلا بعلم شرعي ويرجى منه النجاسة والكسب يمنعه
فوجب كفايته حيث لا يكتف الكسب وفي حاشية الجمل وقع السؤال عما لو حفظ القرآن ثم نسيه
بعد البلوغ وكان الاشتغال بحفظه يمنعه عن الكسب هل يكون ذلك كاشتغاله بالعلم أم لا والجواب
عنه ان الظاهر ان يقال فيه ان تعين طريقا بان لم يتيسر القراءة في غير أوقات الكسب كان كالا شغال
بالعلم والا فلا اه وخرج بقوله بلغ ما اذا لم يبلغ فكفايته تكون على الولي مطلقا ولو كان مكتسبا
وترك الكسب اختيارا انعم بجوز له أن يحمل على الاكتساب اذا أطافه وينفق عليه من كسبه وله
البحار لذلك ولو لاخذ نفقته الواجبة له عليه (قوله ولا أثر لقدرة أم أو بنت على النكاح) أي في وجوب
كفايتهما فيجب لهما الكفاية مع القدرة عليه وفي الجبري قال زى وقدرة الأم أو البنت على
النكاح لا تسقط نفقتها وهو واضح في الام وأما البنت ففيه نظر اذا خطبت وامتنعت لان هذا من
باب التمسك والفرع اذا قدر عليه كلفه الا أن يقال ان التمسك بذلك يعد عيبا اه (قوله لكن
تسقط الخ) الاولى حذف أداة الاستدراك ووضع حرف العطف موضعها وعبارة القهقهة وبتزوجها
تسقط نفقتها بالعقد وان كان الزوج معسرا لم تقسح لتعذر ايجاب نفقتين كذا قيل وفيه نظر لان
نفقتها على الزوج انما تجب بالتمكين كما مر فكان القياس اعتباره الا أن يقال انها بقدرتها عليه
مقومة لحقها وعليه فمسهلة في مكافئة غيرها لا بد من التمكن والام تسقط عن الاب فيما ينظر اه (قوله
وفيه) أي سقوط نفقتها بالعقد نظر وهو غير ظاهر على التقديم من أنها تجب بالعقد (قوله لان
نفقتها الخ) علة النظر (قوله وان كان الزوج معسرا) غاية لقوله تسقط نفقتها بالعقد أي تسقط
نفقتها وان كان الزوج معسرا لا يملك نفقتها وقوله لم تقسح قيد في سقوط نفقتها بذلك مع عسار
الزوج أي محله لم تقسح النكاح بالاعسار فان فسخت استحققت النفقة على الاصل أو الفرع (قوله

وان اختلفا ديننا لان
كان أحدهما حريا
أمرنا قال شيخنا
في شرح الارشاد ولا
ان كان زانيا محصنا
أو تاركا للصلاة خلافا
لما قاله في شرح المنهاج
ولا ان بلغ فرع
وترك كسب لا يثاقا
ولا أثر لقدرة أم أو
بنت على النكاح
لكن تسقط نفقتها
بالعقد وفيه نظر لان
نفقتها على الزوج انما
تجب بالتمكين كما مر
وان كان الزوج
معسرا لم تقسح

ولا تصير مؤن القريب الخ) أى لا تصير مؤن القريب الاصل أو الفرع بغوتها بمضى الزمان ديناً عليه بل تسقط بذلك وان تعدى المنفق بالمنع وذلك لانها وجبت لدفع الحاجة الناجزة مواساة وقد زالت بخلاف نفقة الزوجة وفي حاشية النجلى ما نصه قال بعضهم قد علم من ظاهر كلامهم المذكور أن في النفقة المذكورة أى نفقة القريب شائبة امتناع من حيث سقوتها بمضى الزمان وشائبة إباحة من حيث عدم تصرفه فيها بغيراً كله وشائبة تمليك من حيث ملكه لها بالدفع من غير صيغة وعدم استردادها منه لو أسرفياً كلها اهـ قل على الجلال اهـ (قوله الا باقتراض قاض الخ) أى فانها حينئذ تصير ديناً عليه ويشترط في اقتراض القاضى ان يثبت عنده احتياج الفرع وغنى الاصل وقوله لغية متفق متعلق باقتراض والدلالت للتعليل وقوله أو منع أى أو منعه من الاتفاق عليه وقوله صدر منه أى من المنفق (قوله لا باذن منه) أى لا تصير ديناً باذن صادر من القاضى في الاقتراض وما ذكره والذي جرى عليه شيخ الاسلام في شرح المنهج وقال فيه خلافا لما وقع في الاصل أى من صبر ورتها ديناً بذلك ونص عبارة الاصل ولا تصير ديناً الا بفرض قاض أو اذنه في اقتراض اهـ قال في التحفة وانتهى به وبحث انها لا تصير ديناً الا بعد الاقتراض اهـ (قوله ولو منع الزوج أو القريب الانفاق) أى امتنع من الاتفاق على من يجب عليه الانفاق له (قوله أخذها المستحق) أى من مال الزوج أو القريب الموسر وعبارة المغنى وللقريب أخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه ان وجد جنسها وكذا ان لم يجده في الاصل وله الاستقراض ان لم يجده مالا وعجز عن القاضى ويرجع ان أشهد اهـ قال في النهاية والاوجه جريان ذلك في كل منفق اهـ (قوله فرع) الاولى فروع لانه ذكر ثلاثة فروع الاول قوله من له أب وأم الخ الثاني قوله ومن له أصل وفرع الخ الثالث قوله ويجب على أم الخ (قوله من له أب) أى وان علا وقوله وأم أى وان علت (قوله فنفقته على الاب) أى ولو كان بالغاً استعها بالما كان في ضعفه ولعموم خبر هناد السابق (قوله وقيل هي) أى النفقة عليهما أى على الاب والام معا وقوله لبالغ أى عاقل وانما وجبت له عليهما الاستواء فيهما فيه بخلاف ما اذا كان صغيراً أو مجنوناً التحيز لاب بالولاية عليهما (قوله ومن له أصل وفرع) أى وهو عاجز وقوله فعلى الفرع أى فنفقته على الفرع وان بعد كآب وابن ابن لان عصوبة به أقوى وهو أولى بالقيام بشأن أبيه لعظم حرمة وقيل انها على الاصل وقيل عليهما لا اشتراكهما في البعضية (قوله اوله) أى من أسير وقوله محتاجون من أصول وفروع أى وغيرهما ممن تلزمه نفقته كزوج وخادمها بدليل قوله بعد ثم زوجته وعبارة التحفة ومن له محتاجون من أصوله وفروعه أو أحدهما مع زوجة وضاق موجوده عن الكل اهـ (قوله قدم نفسه) أى للحديث ابدأ بنفسك الخ وقوله ثم زوجته أى لان نفقتها كدلائلها لا تسقط بغناها ولا بمضى الزمان ولانها وجبت عوضاً والنفقة على القريب مواساة قال في التحفة ومران مثل الزوجة خادمها وأم ولده اهـ وقوله وان تعددت أى الزوجة فيقدم المتعد من الزوجات على بقية الاقارب (قوله ثم الاقرب فالاقرب) أى ثم قدم الاقرب فالاقرب من أصوله وفروعه فيقدم الاب على الجد والابن على ابن الابن (قوله نعم لو كان الخ) هذا مفهوم قوله قدم الاقرب فالاقرب أى فان استواء في القرب فالحكم ما ذكره بقوله قدم الخ فلو ذكره لاعلى وجه الاستدراك بل على وجه المفهوم لكان أولى وقوله الابن الصغير ويقدم الرضيع والمريض على غيره (قوله ثم الاب) قال في التحفة الاوجه ان الاب المجنون مستومع الولد الصغير أو المجنون ويقدم من اختص من أحدهم مستويين قراباً بمرض أو ضعف كما تقدم بنت ابن على ابن بنت أضعفها وأزنها وأبواب على أبى أم لا رند وجد أو ابن ابن زمن على الاب أو ابن غير زمن ولو استوى جمع من سائر الوجوه وزع ما يجده عليهم ان سدد من كل والا فروع اهـ بتصرف (قوله ثم الولد الكبير) أى العاقل (قوله ويجب على أم ارضاع ولدها اللبأ) أى لان الولد لا يعيش

ولا تصير مؤن القريب
بغوتها ديناً عليه
الا باقتراض قاض
لغية متفق أو منع
صدر منه لا باذن منه
ولو منع الزوج أو
القريب الانفاق
أخذها المستحق ولو
بغير اذن قاض
(فرع) من له أب
وأم فنفقته على أب
وقيل هي عليهما
لبالغ ومن له أصل
وفرع فعلى الفرع وان
نزل أوله محتاجون
من أصول وفروع
ولم يقدر على
كفايتهم قدم نفسه
ثم زوجته وان تعددت
ثم الاقرب فالاقرب
نعم لو كان له أب وأم
وابن قدم الابن
الصغير ثم الام ثم الاب
ثم الولد الكبير
ويجب على أم ارضاع
ولدها اللبأ

بدونه غاليا ولا يقوى ولا تستد بنيه الابه قال في التحفة ومع ذلك لها طلب الاجرة عليه ان كان مثله
 أجرة كما يجب اطعام المطر بالبدل اه وفي عرش فلو امتنعت من ارضاعه ومات فالذي ذكره
 ابن ابي شريف عدم الضمان لانه لم يحصل منها فعل بحال عليه سبب الهلاك قياسا على مالوا مسك
 من المفطروا عتده شيخنا الخ اه (قوله وهو) أي اللبا ويقرأ بالهـ مزع القصر وقوله اللبن أول
 الولادة أي اللبن النازل أول الولادة والذي في التحفة والنهاية هو ما ينزل بعد الولادة (قوله ومدته) أي
 اللبا وقوله يسيرة أي قليلة (قوله وقيل يقدر) أي اللبا أي مدته (قوله وقيل سبعة) أي وقيل
 يقدر بسبعة أيام والمعتقد أنه يرجع في قدره الى أهل الخبرة (قوله ثم بعده) أي بعد ارضاع اللبا
 وقوله ان لم توجد أي للارضاع وقوله الا هي أي الام وقوله أو أجنبية أي أو لم توجد الأجنبية (قوله
 وجب ارضاعه على من وجدت) أي من الام أو الأجنبية ابقا وحفظا للطفل (قوله ولها) أي
 للرضعة منها وقوله طلب الاجرة عن تلمه مؤنثه عبارة المغني ولها طلب الاجرة من ماله ان كان والا
 فمن تلمه نفقته اه (قوله وان وجدت) أي الام والأجنبية وقوله لم تجبر الام أي على الارضاع
 وذلك لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له أخرى يعني فان تضايقت في الارضاع فامتنع الاب من
 الاجرة والام من فعله فسترضع له أي للاب أخرى ولا تذكر الام على ارضاعه حل جلال (قوله
 خلية كانت) أي الام وقوله أو في نكاح أبيه أي أو كانت في نكاح أبي الطفل (قوله فان رغبت)
 أي الام وقوله في ارضاعه أي ولو باجرة مثله وقوله فليس لايه منعها أي من ارضاعه لانها أشقى على
 ولده من الأجنبية ولبنها أصح وأوفق وخرج بأبيه غيره كان كانت منكوحة غير أبيه فله منعها
 (قوله الا ان طلبت) أي الام فوق أجرة المثل أي أو تبرعت بارضاعه أجنبية أو وضيت بأقل من أجرة
 المثل دون الام فله منعها من ذلك وعبرة الروض وشرحه فلو وجدت متبرعة بارضاعه نزع من أمه
 ودفعه الى المتبرعة لترضعه ان لم تبرع أمه بالارضاع لان في تكليفه الاجرة مع المتبرعة اضراؤه
 وكالتبرعة الراضية بدون أجرة المثل اذا لم ترض الام الا بها والراضية بأجرة المثل اذا لم ترض الام الا
 باكثر منها ولو ادعى وجودها أي المتبرعة أو الراضية عما ذكر وأنكرت هي صدق بعينه لانها تدعى
 عليه أجرة والاصل عدمها ولانه يشق عليه اقامة البيئة انتهت (قوله وعلى أب أجرة مثل الخ) أي اذا
 رغبت الام في الارضاع وطلبت أجرة المثل وأجيب فعلى الاب تلك الاجرة لكن شرط أن لا يوجد
 متبرع بالارضاع فان وجد نزع منها حيث لم تبرع به ودفعه للمتبرع وكان الاخصر والاسبك للشارح
 أن يحذف هذا وما بعده ويرد عقب قوله الا ان طلبت فوق أجرة المثل ما زدت أعني أو تبرعت
 بارضاعه الخ تأمل (قوله وكثير عراض بما رضيت) لعل لفظة دون ساقطة من النسخا قسلا ما
 والاصل وكثير عراض بدون ما رضيت به وعبرة فتح الجواد وكثير عراض بدون أجرة المثل اذا لم ترض
 الام الا بها أو بدون ما رضيت به وان كان دونها اه * (مهمة) * اذا أرضعت الام بأجرة المثل استحققت
 النفقة أن لا ينقص ارضاعها تمتعه والا فلا كما لو سافرت لحاجتها بذنه فانه لا نفقة لها كذا قاله
 الشنخا قال في التحفة واعترضهما الاذري بان ذلك فيما اذا لم يعفها في سفرها والا فلها النفقة وهو
 هنا متصاحبا فلتستحقها ويفرق بان من شأن الرضاع أن يشوش الخنع غالبا فان وجد ذلك بحيث
 فات به كمال التحكين سقطت والا فلا فلم ينظر واهنا للصاحبة اه والله سبحانه وتعالى أعلم
 * (فصل) * أي في بيان أحكام الحضانة ونفقة المملوك والحضانة بفتح الحاء لغة الضم وشرعا
 ما سبذ كره بقوله تربية الخ وتثبت لكل من له أهلية من الرجال أو النساء لكن الاناث أليق بها لانهن
 بالمحضون أشفق وعلى القيام بها اصبر وبأمر التربية أبصر واذا نوزع في الأهلية فلا بد من ثبوتها عند
 الحاكم ومؤنثها في مال المحضون ثم الاب ثم الام ثم هو من محايي المسلمين فتكون المؤنة في بيت المال
 ان انتظم والا فعلى مياسير المسلمين (قوله والاولى بالحضانة) أي الاحق بها وهو مبتدأ خبره

وهو اللبن أول الولادة
 ومدته يسيرة وقيل
 يقدر بثلاثة أيام
 وقيل سبعة ثم بعده
 ان لم توجد الا هي أو
 أجنبية وجب
 ارضاعه على من
 وجدت ولها طلب
 الاجرة عن تلمه
 مؤنثه وان وجدت الم
 تجبر الام خلية كانت
 أو في نكاح أبيه فان
 رغبت في ارضاعه
 فليس لايه منعها الا
 ان طلبت فوق أجرة
 المثل وعلى أب أجرة
 مثل لام لارضاع
 ولدها حيث لا متبرع
 بالرضاع وكثير عراض
 راض بما رضيت
 * (فصل) * والاولى
 بالحضانة

قوله الآتي أم وما بينهما اعتراض وانما كانت أولى لخبر البيهقي ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وبني له حواء وحجري له حواء وثدي له سقاء وان أباه طلقني وزعم أنه ينزعه مني فقال أنت أحق به ما لم تنكحي قال في التحفة والنهاية نعم يقدم عليها ككل الأقارب زوجة محضون يتأتى وطؤه لها وزوج محضونة تطيق الوطء اه واعلم أن المستحق للحضانة ان تحض انا تاقدم الام ثم أمهاتها ثم أمهات الاب ثم أخت ثم له ثم بنت أخت ثم بنت أخ ثم عمه وقد نظمها بعضهم فقال

أم فامها بشرط أن ترث * فامهات والد القصد ورث
أخت نخالة فبنت أختة * فبنت أخ يا صاح مع عمته

وان تحض ذكورا ثبتت الحضانة لكل قريب وارث ولو غير محرم وترتيبهم كترتيب ولاية النكاح لا الارث فيقدم الجد على الاخ هنا وان لم يقدم عليه في الارث ولا تسلم مشتهاة لغير محرم بل تسلم لثقة وهو بعينها وان اجتمع الذكور والانات قدمت الام ثم أمهاتها ثم الاب ثم أمهاته ثم الجد لاب ثم أمهاته ثم الأقرب فالأقرب من الحواشي ذكرنا كان أو انني فتقدم الأخوة والأخوات على غيرهما كالماله والعممة فان استويا فربا قدمت الانثى لما تقدمت من أن النساء أبصر وأصبر فتقدم أخت على أخ وبنت أخ على ابن أخ فان استويا ذكورة أو أنوثة كأخوين أو بنتين قدم بقرعة من خرجت فرعته على غيره والحنفى كالدكر هنا فالأحوال ثلاثة اجتماع الامات فقط اجتماع الذكور فقط اجتماعهما والمصنف رحمه الله تعالى اقتصر على الحالة الثالثة كما ستري ولم يستوفها (قوله وهي تربية من لا يستقل) أي بفعل ما يصلحه ويقيه عما يضره كأن يتعهد به يغسل جسده ويثا به ودهنه وكله وربطه في المهد وغير ذلك والمراد بمن لا يستقل من لا يقوم بأموره كصغير ومجنون قال في الروض وشرحه المحضون كل صغير ومجنون ومختل وقليل التمييز وقوله الى التمييز أي وتستمر التربية الى التمييز قال في التحفة واختلف في انتهائها في الصغير فقبل بالبلوغ وقال الماوردي بالتمييز وما بعده الى البلوغ كقالة والظاهر أنه خلاف لفظي نعم يأتي أن ما بعد التمييز يخالف ما قبله في التخير وتوابعه اه وهذا بالنسبة للصغير وأما المجنون فتستمر تربيته الى الافاقه (قوله لم تزوج باخر) أي بزواج آخر أي غير أبيه ويشترط فيه أن لا يكون له حق في الحضانة كمن الطفل وابن عمه والافلات سقط حضانتها بالتزوج عليه وهذا أحد شروط الحضانة المنظومة في قول بعضهم

الحق في حضانة للجامع * تسع شرائط بلامنازع
بلوغه وعقله حر يته * اسلامه لمسلم عدالته
اقامة سلامة من ضرر * كبرص وفقد البصر
ومرض يدوم مثل الفالج * كذاخلوها من التزوج
الا اذا تزوجت باهمل * حضانة وقد رضى بالطفل
وعدم امتناع ذات الدر * من الرضاع لو باخذ الاب

وقوله اقامة أي في بلد المحضون ولو أراد الحاضن سفرا ولو قصيرا انتقلت الحضانة الى غيره ممن هو مقيم في بلده نعم ان أراد أحد الابوين سفرا نقله من بلد الى بلد آخر فالاب أولى بحضانتها من الام ولا يضر سفره ان أمن الطريق والمقصد حفظ النسب لانه لو ترك مع الام اضاع نسبه ومثل الاب بقية العصبه وقوله وعدم امتناع الخ يعني يشترط اذا كان المحضون رضيعا وكانت الحاضنة ذات لبن أن لا تمتنع من ارضاعه فان امتنعت منه سقطت حضانتها وقوله لو باخذ الاب يعني لو رضيت ترضعه بالاجرة ووجدت متبرعة تسقط حضانتها أيضا ولو شرطية وجوابها محذوف (قوله فامهاتها) أي الام ويشترط أن يكن وارثا فلا حضانة لغير الوارثات كأُم الجدة الفاسدة وهي أم أبي أم ومحل الترتيب اللذ كورما لم يكن للمحضون بنت والاقدمت في الحضانة عند فقد الام على الجدات وتقدم أنه اذا

وهي تربية من
لا يستقل الى التمييز
أم لم تزوج باخر
فامهاتها

كان له زوجة أو زوج يقدمان على سائر الاقارب حتى الابوين (قوله وان علت) ان أعيد الضمير
للامهات فـ ذكـره مستدرك لانهن جمع مضاف لمعرفة فيعم وان أعيد للام كان ذكر الامهات
مستدركا فالاولى حذفه (قوله فامهاته) أي الاب ويشترط أيضا ان يكن وارثات فلا حضنة لغيرهن
كالجدة الفاسدة المسارة (قوله فاخت) أي للعضون ولو كانت لام (قوله فبنت أخت فبنت أخ)
انما قدمت الاولى على الثانية لانه اذا جمعت الاخت مع الاخ قدمت الاخت وبنت المقدم مقدمة
على بنت غيره وقوله فعممة انما أخرت عن الحالة لانها تدلى بذكر والحالة تدلى بانثى وما كان مدلى بانثى
يقدم في هذا الباب على المدلى بذكر واعلم انه تقدم أخت وخالة وعمة لابوين عليهن لابلزيادة قرابتهن
ويقدم من اذا كن لاب عليهن اذا كن لام لقوة الجهة (قوله والمميز الخ) أفاد به ان الترتيب السابق
انما هو في المحصون غير المميز وأما المميز فيكون عندهم من اختاره ولو على خلاف الترتيب السابق
وسن التمييز بالباسبع سنين أو ثمان تقريرا وقد يتقدم على السبع وقد يتأخر عن الثمان والمدار
على التمييز لا على السن قال ابن الرفعة ويعتبر في تمييزه أن يعرف أسباب الاختيار وذلك موكل الى نظر
الحاكم وقوله أسباب الاختيار هي الدين والهمة وكثرة المال وغير ذلك مما يفضي الى ميله لاحدهما
(قوله ان افترق أبواه من النكاح) أي وصالحا للحضنة فخرج بالاول ما اذا لم يفترقا فانه يكون عندهما
ونخرج بالناني ما اذا لم يصلح الا أحدهما فانه يتعين وما اذا لم يصلح واحد منهما فانه تنتقل الكفالة
لمن بعدهما ان صلح والاعين الحاكم وجوان من يصلح لها قال سم ويذني أن يكون كالافتراق
من النكاح ما اذا لم يفترقا منه لكنهما لا يجتمعان بأن اختلف محلها وكان كل منهما لا ياتي للآخر
لان ذلك في معنى الافتراق من النكاح وكذا اذا كان ياتيه لكن أحيا نالا يتأق فيها القيام بحاله
اه (قوله كان عندهم من اختاره منهما) أي للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه
وأمه وانما يدعي بالغلام المميز ومثله الغلامه أي فان اختار الاب سلم اليه وان اختار الام سلم اليها فان
اختارهما معا أفرع بينهما وسلم لمن خرجت قرعته منهما وله بعد اختيار أحدهما اختيار الآخر
لانه قد نظهر له الامر على خلاف ما ظنه كان نظن ان في الاب خيرا فيظهر له ان فيه شرا أو يتغير حال من
اختاره أو لا فيحول الى من اختاره فاني اوهكذا حتى اذا تكرر منه ذلك نقل الى من اختاره ما لم يظهر
ان ذلك لقله تمييزه والترك عند من كان عنده قبل التمييز وكما يقع التمييز بين الابوين يقع أيضا عند
فقد أحدهما بين الذي لم يفقد من الابوين وبين غيره ممن له الحضنة وعند فقدتهما معا يقع بين
غيرهما كذلك فاذا كان المفقود الاب يقع التمييز بين الام والجدة والجدة ان لم يوجد وقع التمييز
بينها وبين من على حاشية النسب كآخ وعم واذا فقدت الام وقع التمييز بين الاب والاخت لغير اب
فقط بان كانت شقيقة أو لام أو بين الاب والحالة ان لم توجد الاخت واذا فقدت الام وقع بين الاخت أو
الحالة وبقيّة العصبية على الاوجه قال في التحفة وظاهر كلامهم ان التخيير لا يجري بين ذكرين
ولا أنثيين اه (قوله ولا ب اختيار الخ) أي ويجوز لاب اختاره المحضون أن يمنعه من زيارة أمه ان
كان أنثى وذلك لتألف الصيانة وعدم الخروج والام أولى منها بالخروج لزيارتها قال في التحفة
وافته ابن الصلاح بان الام اذا طلبتها أرسلت اليه المحمول على معذورة عن الخروج للبنت نحو تخدر
أو مرض أو منعه نحو زوج ونظهر ان محل الزام ولي البنت بخروجها للام عند عذرهما بناء على
ما ذكره حيث لا ريب في الخروج قوية والام يلزمه اه وقوله لا الذ كراي فلا يمنعه من زيارة
أمه ان لا يكون ساعيا في العقوق وقطع الرحم وهو أولى منها بالخروج لانه ليس بعذرة فان منعه حرم
عليه (قوله ولا تمنع الام الخ) يعني لا يمنع الاب المختار الام من زيارة ابنتها أو بنتها في بيته بل يمكنها من
دخوله لذلك وعبرة شرح البهجة واذا زارت لا يمنعهما الدخول لبيته ويحلى لها جرة فان كان البيت
ضيقا خرج ولا تطيل المكث في بيته وعدم منعها الدخول لازم كما صرح به الماوردي فقال يلزم

وان علت فاب فامهاته
فأخت فخاله فبنت
أخت فبنت أخ فعممة
والمميز ان افترق أبواه
من النكاح كان عند
من اختاره منهما
ولاب اختا سبب منع
الانثى لا الذ كزيارة
الام ولا تمنع الام عن

الاب أن يملكها من الدخول ولا يوطئها على ولدها اللهم في كلام غيره ما يفهم عدم الوجوب وبه
أفتى ابن الصلاح فقال فان بخل الاب بدخولها الى منزله أخرجهما اليها فان أبي تعين أن يبعثها الى الام
فان امتنع الزوج من ادخالها الى منزله تطرت اليها والبنت خارجة وهي داخله ثم نقل عن بعضهم
ان الدخول من غير طالة لغرض الزيارة لا يمنع منه انتهت (قوله على العادة) أي كيوم من
الاسبوع لافي كل يوم قال في النهاية الا أن يكون منزلها قريبا فلا بأس بدخولها كل يوم اه قال
عش وقد يتوقف في الفرق بين قريبة المنزل وبعيدته فان المشقة في حق البعيدة انما هي على الام
اه قال الرشيدى ثم ظهر ان وجهه النظر للعرف فان العرف أن قريب المنزل كالجاري يتردد كثيرا
بخلاف بعيد اه (قوله والام أولى بتعريضهما) أي الابن والبنت لانها أهدي اليه واشفق عليهما
وقوله عند الاب أي في بيت الاب وقوله ان رضى أي الاب بتعريضهما في بيته وقوله والافعهدها أي
وان لم يرض أن يكون التمرض في بيته فليكن عندها في بيتها وبعودهما الاب ولحترز حيث شذ في
هذه الحالة وفي التي قبلها عن الخلوة المحرمة (قوله وان اختارها ذكرا) هذا مقابل قوله ولا ب
اختراخ وكان المناسب في التقابل أن يقول بدل قوله ولا ب اختراخ فان اختارها ذكر لم يمنع من
زيارة أمه أو أثنى فله منعها ثم يقول ولا تمنع الام الخ ثم يقول وان اختارها الخ (قوله فعندها ليلا)
أي فيكون عند الام المتأولة وليلا وقوله وعندها نهارا أي ويكون عند الاب نهارا وذلك ليعلمه الامور
الدينية والدنيوية على ما يليق به وان لم يكن لا نقابا بيه فاذا كان أبوه جارا وهو عاقل حاذق جدا
فالذي يليق به ان يكون عالما مثلا واذا كان أبوه عالما وهو بليد جدا فالذي يليق به مثلا ان يكون
جارا فيؤدبه بالذي يليق فن أدب ولده صغيرا سر به كسيرا ويقال الادب على الاتباع والصلاح على
الله تعالى وما أحسن قول بعضهم

علم بنيك ان أردت صلاحه * لا خسر في ولد اذا لم تضرب
أو ماترى الاقلام حين قصامها * ان لم تقط رؤسها لم تكتب
ومن الاله على العباد كثيرة * وأجلهن نجابة الاولاد
وقال آخر
فضح العصا أدبهم كي يسلكوا * سبل الرشاد ومنهج الازهاد

(قوله أو اختارها) أي الام وقوله أثنى أي محضونة أثنى (قوله فعندها أبدا) أي فتكون عند الام
ليلا ونهارا وذلك لاستواء الزمن في حقها اذا لاقى بها سترها ما أمكن (قوله ويزورها الاب)
أي مع الاحتراز عن الخلوة وقوله على العادة في المغنى ما نصه تنبيهه قوله على العادة يقتضى منعه من
زيارتها ليلا وبصرح بعضهم لما فيه من التهمة والريسة وظاهر أنها لو كانت بمسكن زوج لها لم يجوز
له دخوله الا باذن منه فان لم ياذن أخرجهما اليه ليلا او يتفقد حالها ولا حظها بقيام تأديبها وتعليمها
وتحمل مؤنتها وكذا حكم الصغير غير المتميز والمجنون الذي لا تستقل الام بضبطه فيكونان عند الام
ليلا ونهارا ويزورها الاب ولا حظهما من وعليهما ضبط المجنون اه (قوله ولا يطلب
احضارها عنده) أي لتألف الصيانة وعدم الخروج كما مر (قوله ثم ان لم يختار) أي المجنون المتميز
ذكر اكان أو أثنى وقوله واحد منهم أي الاب والام (قوله فالام أولى) أي من الاب لان
الحضانة لها ولم يختار غيرها (قوله وليس لاحدهما الخ) يعني اذا كان المحضون رضيعا فليس لاحد
الابوين أي أو غيرهما ممن له الحضانة عند فقدهما فطمه عن الرضاع قبل مضى حولين قال في
النهاية لانهم ما تمام مدة الرضاع فان تنازعا أجيب الداعي الى اكمال الحولين الا اذا كان الفطام
قبلهما أصح للولد فيجاب طالبه كطمه عند حمل الام أو مرضها ولم يوجد غيرها اه (قوله ولهما
طمه الخ) أي اذا تراضا فلهما فطمه قبل مضى حولين لقوله تعالى فان أراد افصلا عن تراض
منهما وتشاورا رأى لاهل الخبرة ان ذلك يضرا ولا فلا جناح عليهما وقوله ان لم يضره أي الفطم قبلهما

زيارتها على العادة
والام أولى بتعريضهما
عند الاب ان رضى
والافعهدها وان
اختارها ذكر
فعندها ليلا وعنده
نهارا أو اختارها
أثنى فعندها أبدا
ويزورها الاب على
العادة ولا يطلب
احضارها عنده ثم
ان لم يختار واحدا
منهما فالام أولى
وليس لاحدهما
فطمه قبل حولين
من غير رضا الآخر
ولهما فطمه قبلهما

بان اكتفى عن اللبن بالطعام (قوله ولا حدهما بعد حولين) أى ولا حدهما فطمه من غير رضا
الاخر بعد مضى حولين وذلك لاستكمال مدة الرضاع ولم يقيد به عدم الضرر كالذى قبله نظرا
للاغالب اذ لو فرض ان الفطم يضره بعدهما الضعف خلقته أو لشدة حر أو رد لزم الاب بذل أجرة الرضاع
بعدهما حتى يجتزئ بالطعام وتجبر الام على ارضاعه بالاجرة ان لم يوجد غيرها فأما في النفقة (قوله
ولهما الخ) أى وللأبوين الزيادة في الرضاع على الحولين (قوله حيث لا ضرر) أى بالزيادة عليهم
فان حصل ضرره بالزيادة عليهم ما فليس لهما ذلك (قوله لكن أفتى الحناطي) هو بمحاهة مهمله
ونون معناه الحناط تكبازو يقال وهو من صيغ النسب منسوب لببيع الحنطة قال ابن مالك
ومع فاعل وفعال فاعل * في نسب أغنى عن اليا فقبل

لكن زادوا عليه ياء النسب لتأكيد النسبة قال ابن السمعاني لعل بعض أجداده كان يبيع الحنطة
وهو أبو عبد الله الحسين له مصنفات كثيرة في الفقه وأصوله اه ذكره الاسنوى في المهمات اه
بجزمي (قوله بانه يسن عدمها) أى الزيادة اقتضار على الوارد وقوله الحاجة أى فلا يسن عدمها
والحاجة كشدة حر أو برد (قوله ويجب على مالك الخ) شروع في بيان نفقة المالك من الأرقاء
وغيرهم وقد أفرده الفقهاء بفصل مستقل والمناسبت تقديمه على المضائفة (قوله كفاية رفيقه) أى
لان السيد يملك كسبه وتصرفه فيه فتلزمه كفايته والمعتبر كفايته في نفسه باعتبار حاله زهاده ورغبة
كما في نفقة الغريب ولا بد من مراعاة حال السيد أيضا بسار أو اعسار فوجب ما يليق بحاله من رفيع
الجنس وخسيسه (قوله الام مكاتباً) أى فلا تجب كفايته على سيده ولو كانت الكتابة فاسدة لاستقلاله
بالكسب نعم ان يجزئ نفسه ولم يفسخ سيده كتابته فعليه كفايته ومثل المكاتب الامة المسلمة لزوجها لئلا
ونهاوا فلا تجب كفايته على السيد (قوله ولو أعمى الخ) غاية في وجوب كفاية الرقيق أى تجب كفاية
رفيقيه ولو لم ينتفع السيد به كان أعمى أو زمنأى أو مستأجراً أو موصى بنفقة أبداً أو معاراً وذلك
لخبر المملوك طعامه وكسوته ولا يكاف من العمل ما لا يطيق وخبر كفى بالمرء أن يحبس عن مملوكه
قوته رهاهم مسلم وقيس بما فيها ما في معناه من سائر المأثور (قوله ولو غنياً) في هذه الغاية
نظر اذا العبد لا يملك شيئاً حتى انه يتصف بالغنى اللهم الا أن يقال انه قد يتصور أن يكون غنياً فحينذا
كان مبعوضاً وكان يشتهو وبين سيده مهاباة وملاك يبعضه الحر في اليوم الذي لسيده تكون
كفايته عليه ولو لملاك أموالاً كثيرة أو يقال ان ذلك بحسب الظاهر بان كان ماذوناً في التجارة أو
يقال انه جار على القول القديم بانه يملك اذا ملكه سيده وقوله أو كولا أى ولو كان كثيراً لا كل بحيث
يزيد فيه على أمثاله فانه تجب كفايته (قوله نفقة وكسوة) منصوبان على التمييز لقوله كفاية ومثلهما
سائر مؤنه حتى ما طهارته ولو سفر أو تراب تيممه ان احتاجه (قوله من جنس الخ) الجار والمجرور
متعلق بمحذوف صفة لنفقة وكسوة أى نفقة وكسوة كائنين من جنس المعتاد لئلا من أرقاء البلد
والحاصل تجب كفايته من غالب قوت أرقاء البلد من قمع وشعر وذرة ونحو ذلك ومن غالب أدمهم
من سمن وزيت ومن غالب كسوتهم من قطن أو صوف ونحو ذلك فلا يجب أن يكون طعامه من طعام
سيده ولا أن يكون أدمه من أدم سيده ولا أن تكون كسوته من كسوة سيده ولكن يسن ذلك (قوله
ولا يكتفى) أى في كسوة الرقيق سائر العورة لان فيه اهانة وتحقير له (قوله وان لم يتأذبه) أى لنحو
حر وبرد وهو غاية لعدم الاكتفاء بسائر العورة (قوله نعم ان اعتيد) أى سائر العورة كبلاد
السودان وهو استدراك من عدم الاكتفاء بسائر العورة (قوله كفى) أى سائر العورة وقوله
اذ لا تحقير علة له قال في النهاية فلو كانوا الاستبرون أصلاً وجب سائر العورة لحق الله تعالى ويؤخذ
من التعليق أن الواجب ستر ما بين السرة والركبة اه قال ع ش أى ولو أنشئ وينبغي أن يحمله اذا
لم يرد انراجها بحيث تراها الا جانب والاوجب ستر جميع بدنهما اه (قوله وعلى السيد) المقام

ن لم يضره ولا حدهما
بعد حولين ولهما
الزيادة في الرضاع
على الحولين حيث
لا ضرر لكن أفتى
الحناطي بانه يسن
عدمها الحاجة
ويجب على مالك
كفاية رفيقه - الا
مكاتباً ولو أعمى أو
زمنأولوغنياً أو كولا
نفقة وكسوة من
جنس المعتاد لئلا
من أرقاء البلد ولا
يكفى سائر العورة
وان لم يتأذبه نعم ان
اعتيد ولو ببلاد العرب
على الاوجه كفى اذ
لا تحقير حينئذ وعلى
السيد من دوائه
وأجرة الطبيب عند

للاضعار ولو حذفه لكان أخصرو ويكون قوله بعد ثمن الخ معطوف على نفقة وكسوة وقوله ثمن دوائه مثله سائر المؤن كما طهارته كما علمت (قوله وكسب الرقيق) مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده أى وكسب الرقيق يكون ملاك السيد (قوله ينفقة منسه) أى ينفق عليه من كسبه وقوله ان شاء أى الاتفاق منه والا فغيره (قوله ويسقط ذلك الخ) أى يسقط ما ذكر من النفقة والكسوة وثن الدواء وأجرة الطبيب بمضى الزمان فلا تصير ديناً عليه الا باقتراض القاضى بنفسه أو ما ذونه وقوله كنفقة القريب أى قياساً على نفقة القريب بجامع وجوب الكفاية (قوله ويسن أن يناوله الخ) أى ويسن للسيد أن يعطى رقيقه مما يتنعم هو به وذلك لخبر انما هم اخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه وقوله من طعام الخ يمان لما يتنعم به (قوله والافضل اجلاسه معه للاكل) أى ليتناول القدر الذى يشتهي فان لم يفعل أو امتنع هو من جلوسه معه توقير الفلير وغ له في الدسم لقمة كبيرة تسد مسدداً للصغرة تهيج الشهوة ولا تقضى النهمة أو لقمتين ثم يناوله لخبر المحبين اذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فان لم يجلسه معه فليناول له لقمة أو لقمتين أو أكلة أو كلة أو كلتين فانه على حره وعلاجه والمعنى فيه تشوف النفس لما تشاهده وهذا يقطع شهوته اه نهاية وقوله فليروغ أى يروى وقوله أحدكم مفعول مقدم وخادمه فاعل مؤخر (قوله ولا يجوز أن يكلفه) أى الرقيق للخبر السابق وقوله كالذواب أى كما لا يجوز أن يكلف الذواب ما ذكر وقوله عملاً لا يطيقه أى لا يطيق الرقيق الدوام عليه فيحرم عليه أن يكلفه عملاً لا يقدر عليه يوماً أو يومين ثم يحجز عنه وكذلك الذواب يحرم عليه ان يحملها ما لا يطيق الدوام عليه (قوله وان رضى) أى بما لا يطيقه وهو غاية لعدم الجواز وقوله اذ يحرم عليه أى الرقيق وهو علة لمخذوف أى وان رضى فلا يعتبر رضاه اذ يحرم عليه ان يضر نفسه وعيارة ع ش وبقي ما لورغب العبد في الاعمال الشاقة من تلقاء نفسه فهو يجب على السيد منعه منها فيه نظراً لاقرب عدم الوجوب لانه الذى أدخل الضرر على نفسه ويحتمل المنع لانه قد يؤدي الى ضرر يجرى الى اتلافه أو مرضه الشديد وفي ذلك تفويت مالية على السيد بتمكينه فينسب اليه فينزل منزلة مالو باشر اتلافه اه (قوله فان أبى السيد الا ذلك) أى تكليفه من العمل على الدوام ما لا يطيقه وكذا الوجه على كسب محرم وقوله يبيع عليه أى باعه الحاكم فهرأعنه (قوله ان تعين البيع طريقاً) أى في خلاصه بان لم يتنع من تكليفه ذلك الا به (قوله والا أوجر عليه) أى وان لم تعين البيع طريقاً أوجر عليه وفي المعنى ما نصه تنبيه قد علم ما تقرآن القاضى انما يبيعه اذا تعدرت اجارته كما ذكره الجرجاني وصاحب التنبيه وان كان فضية كلام الروضة وأصلها ان الحاكم بخير بين بيعه واجارته هذا في غير المستولدة أما هي فيجلبها لا كسب أو يؤجرها ولا يجبر على عتق اه (قوله اما في بعض الاوقات) مفهوم قوله على الدوام (قوله فيجوز ان يكلفه عملاً شاقاً) قال في فتح الجواد ويظهر ان محله ان أمن عاقبة ذلك الشاق بان لم يخف منه مخذور يعم ولونادر وان كان ما لا اه (قوله ويتبع العادة في اراحته الخ) عبارة الروض وشرحه ويتبع السيد في تكليفه رقيقه ما يطيقه العادة في اراحته في وقت القيلولة والاستمتاع وفي العمل طرفي النهار ويرى من العمل اما الليل ان استعمله نهاراً أو النهار ان استعمله ليلاً وان اعتادوا أى السادة الخدمة من الارقاء نهاراً مع طرفي الليل لطوله اتبعت عادتهم وعلى العبد بذل الجهد وترك الكسل في الخدمة اه وقوله وقت القيلولة الاولى كوقت القيلولة (قوله والاستمتاع) أى وقت الاستمتاع أى التمتع فيما اذا كان رقيقه مزوجاً (قوله وله منعه الخ) أى وللسيد ان يمنع رقيقه من صوم التطوع وصلاة التطوع وعبرة بفتح الجواد وله منعه من نفل نحو صوم وصلاة بتفصيله السابق في الزوجة على الاوجه اه وقوله بتفصيله السابق حاصل التفصيل الذى ذكره فيها انه اذا كان الزوج حاضراً وليس به مانع وطء وكان نحو الصوم نفلاً غير راتب فله منعها منه بخلاف ما اذا كان غائباً أو به مانع

الحاجة وكسب
الرقيق لسيد ينفقة
منه ان شاء ويسقط
ذلك بمضى الزمان
كنفقة القريب
ويسن أن يناوله مما
يتنعم به من طعام
وأدم وكسوة والافضل
اجلاسه معه للاكل
ولا يجوز أن يكلفه
كالذواب على الدوام
عملاً لا يطيقه وان
رضى اذ يحرم عليه
اضران نفسه فان أبى
السيد الا ذلك يبيع
عليه أى ان تعين البيع
طريقاً والا أوجر عليه
أما في بعض الاوقات
فيجوز أن يكلفه عملاً
شاقاً ويتبع العادة
في اراحته وقت
القيلولة والاستمتاع
وله منعه من نفل

كأحرام أو كان نحو الصوم فرضا أو كان نفلا راتبا فليس له في الجميع منعها ولا تسقط المؤن بفعله
وأنت خير بان التفصيل المذكور لا يظهر إلا في الأمة التي يريد الاستمتاع بها وفي شرح الروض في
باب الصوم ما نصه والأمة المباحة لسيدتها كالزوجة وغير المباحة كاخته والعبدان تضرر بالصوم
التطوع أضعف أو غيره لم يجز بغير إذن ولا جازد كره في المجموع وغيره اهـ (قوله وعلى مالك الخ)
أي ويجب على مالك علف وهو يسكون اللام الفعل وبعثها المعلوم وذلك حرمة الروح والخبير
الصحاحين أنه صلى الله عليه وسلم قال دخلت امرأة النار في هرة حبستها إلا هي أطعمتها ولا هي أرسلتها
تا كل من خشاش الأرض بفتح الخاء وكسرها أي هو أمها وقوله دابته أي التي لم يرد بيعها ولا ذبحها
بجل منها كما في التحفة والنهاية أما إذا أراد ذلك حلالا بان كان شارعا في البيع في الأولى ومتعاطيا
لأسباب الذبح في الثانية فلا يجب عليه ذلك وقوله المحترمة سيد كرمحترزها (قوله ولو كلبا محترما) هو
غير العقور وهو غاية في الدابة التي يجب على مالكها علفها وفيها نظر إذا كان لا يملك وإنما ثبت عليه
اليد كسائر الاختصاصات فلوقال وكذا ما يختص به من نحو كلب محترم لكان أولى واعلم أن الكلب
ينقسم إلى ثلاثة أقسام عقور وهذا الاخلاق في عدم احترامه وندب قتله وما فيه نفع من اصطيد أو
حراسة وهذا الاخلاق في احترامه وحرمة قتله وما لا نفع فيه ولا ضرر وهذا فيه خلاف ومعتد الرمي
فيه أنه محترم (قوله وسقيها) عطف على علف أي وعليه سقيها أي وسائر ما ينفعها قال في النهاية
والواجب علفها وسقيها حتى تصل لأول الشبع والري دون غايتها ويجوز غضب العلف لها وغضب
الحيط لجراحتهما بيد لهما أن تعينا ولم يباعا ثم قال ويجب على مالك الفحل أن يبقى له من العسل في
الكوارة قدر حاجتهما أن يكفها غيره والأفلا يلزمه ذلك وإن كان في الشتاء وتعد ذر وجها كان
المبقي أكثر فإن قام شيء مقام العسل في غذائها لم يتعين العسل قال الرافعي وقد قيل يشوي دجاجة
ويلقها باب الكوارة فمأكل منها ويجب على مالك دود القز ما تحصي ورق الثوت ولو بشرائه وأما
تخليته لا كلة إن وجد ثلاث ليل بغير فائدة ويجوز تسميته عند حصول نوله وإن هلك به كما يجوز ذبح
الحيوان اهـ (قوله إن لم تألف الخ) قيد في وجوب العلف عليه والسقي وقوله الرعي أي والشرب في
طريقها (قوله ويدفها) هكذا وجد في النسخ التي بأيدينا بصورة الجزوم وليس بظاهر بل الصواب
ويكفها بصورة المرفوع وتكون الواو حالية والمعنى هذا إن لم تألف الرعي حال كونه كافيا لها وقوله
والأى بان ألفته حال كونه كافيا كفي إرسالها له عن العلف وقوله والشرب أي إن كان في مرعاها
فحوقد يرشرب منه والالزمه السقي كما هو ظاهر وقوله حيث لا مانع أي من الرعي والشرب كئيل أو
سبع فإن وجد مانع فلا يكفي إرسالها لذلك (قوله فإن لم يدفها) أي الدابة المرسلة للرعي وقوله لزمه
أي المالك وقوله التكميل أي تكميل كفايتها (قوله فإن امتنع الخ) عبارة الخطيب فإن امتنع
المالك عما ذكره مال أجبره الحاكم في الحيوان المأكل على أحد ثلاثة أمور بيعه له أو نحوه مما
يزول ضرره به أو علف أو ذبح وأجبر في غيره على أحد أمرين بيع أو علف ويحرم ذبحه لأنه يضر
الحيوان إلا لا كلة فإن لم يفعل ما أمره الحاكم به ناب عنه في ذلك على ما رآه ويقتضيه الحال فإن لم يكن
له مال باع الحاكم الدابة أو جزأ منها أو أكرها عليه فإن تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها اهـ
وبها يعلم ما في عبارة الشارح حيث لم يفصل فيما بين من كان له مال ومن لم يكن له وحيث سكت عن
الأمر الثالث أعني إجبارها على العلف وعن حكم غير المأكل (قوله فإن أبي) أي ما أجبره الحاكم به من
إزالة ملكه أو الذبح (قوله فعل الحاكم) أي بنفسه أو مأذونه وقوله الأصح من ذلك أي من إزالة الملك
أو الذبح (قوله ورفيق كدابة في ذلك كلة) أي ما يتأتى فيه وهو أنه يجبر السيد على إزالة ملكه
عنه إن امتنع من الانفاق عليه فإن أبي باعه الحاكم عليه وأما الذبح فلا يتأتى فيه ولو حذف لفظ
التوكيل لكان أولى بل قوله المذكور يعني عنه قوله المار في الرقيق فإن أبي السيد لا ذلك يبيع الخ

صوم وصلاة وعلى
مالك علف دابته
المحترمة ولو كلبا محترما
وسقيها إن لم تألف
الرعي ويكفها والا
كفي إرسالها للرعي
والشرب حيث لا مانع
فإن لم يكفها الرعي لزمه
التكميل فإن امتنع
من علفها أو إرسالها
أجبر على إزالة ملكه
أو ذبح المأكل فإن
أبى فعل الحاكم
الأصح من ذلك
ورقيق كدابة في
ذلك كلة

(قوله ولا يجب علف غير المحترمة) أي غير دابته المحترمة وانظر ما مفاد هذه الاضافة لا يقال مفادها الاختصاص لا نأقول الفواسق لا تثبت عليها لادلاحد بذلك ولا باختصاص تأمل شو برى ويمكن أن يقال الاضافة تأتي لادنى ملاسة وما هنا كذلك اه بحجى رجل ومن الواضح انه مع عدم وجوب العلف عليه يمتنع عليه حبسها حتى تموت جوعا لخبر اذا قتلتهم فأحسنوا القتلة (قوله وهى) أى غير المحترمة الفواسق الخمس وقد نظمها بعضهم فقال

خمس فواسق فى حل وفى حرم * يقتلن بالشرع عمن جاء بالحكم
كلب عقور غراب حية وكذا * حداة فارة خذ واضح الكلام

وفى الجبرمى مانصه قال فى المصباح الفسق أصله خروج الشئ على وجه الفساد وسميت هذه الحيوانات فواسق استعارة وامتها نالهن أسكثرة خبثهن وأذان اه ثم ان عبارة الشارح تقتضى حصر غير المحترم فى الفواسق الخمس لانها جملة معرفة الطرفين وليس كذلك اذبقى منها أشياء كالذب والنسر ونحوهما فلو قال كلفواسق بالكاف لكان أولى (قوله ويحلب مالكا الخ) قال فى المختار حلب يحلب بالضم حلبا بفتح اللام وسكونها اه وقوله ما لا يضر أى قدر لا يضر بها وقوله ولا يولد لها أى ولا يضر بولدها أى لانه غذاؤه كفى ولدا لامة بل قال الاصحاب لو كان لبنها دون غذاؤه ولدها وجب عليه تكميل غذاؤه من غيرها وانما يحلب الفاضل عن ربه اه نهاية (قوله وحرم ماضرا أحدهما) أى للتهنى الصحيح عنه (قوله ولولقة العلف) فى التحفة تخصيص الغاية بما يضر الام وهو الظاهر أى ولا يحلب ما يضرها ولو كان الضرر الحاصل لها من الحلب بسبب قلة العلف وعمارة الخطيب ولا يجوز الحلب اذا كان يضر بالبهيمة لقلة علفها ولا ترك الحلب أيضا اذا كان يضرها فان لم يضرها كره للاضاعة اه (قوله والظاهر ضبط الضرر) أى الذى يحرم اذ تركه فى الحلب وقوله بما يمنع على حذف مضاف أى بترك ما يمنع أى القدر الذى يمنع وأخذ ما عداه وقوله من نموا مثلهما أى الولد و أمه واذا كان هذا هو ضابط الضرر يكون الواجب حينئذ عليه ترك القدر الذى ينمو به أمثاله ما وأخذ ما عداه (قوله وضبطه فيه بما يحفظه عن الموت) انظر ما مر جمع الضمائر البارزة والظاهر ان الثانى والثالث يعودان على الولد المعلول من المقام وأما الاول فظاهر السياق انه يعود على الضرر وهو مشكل اذ ضبطه حينئذ ليس بما يحفظه عن الموت بل بما لا يحفظه والالتفات قوله بعد المفزع عليه فالواجب الترك له الخ وعبارة شرح الروض والواجب فى الولد كما قال الرويانى أن يترك له ما يقيه حتى لا يموت قال فى الاصل وقد يتوقف فى الاكتفاء هذا الخ وكتب ع ش قوله وقد يتوقف الخ فيقال يجب ان يترك له ما ينميه نموا مثاله اه (قوله ويسن ان لا يبالغ الخ) أى لخبر دع داعى اللبن (قوله وان يقص) أى ويسن ان يقص اظفاره أى لئلا يؤذيها قال فى فتح الجواد ويحرم حلبها مع طول ظفره ان آذاها اه (قوله ويجوز الحلب ان مات الولد) محط الجواز قوله باى حيلة كانت والاجواز الحلب قد علم من قوله سابقا ويحلب مالكا الخ وقيد ذلك بموت الولد لان الغالب عند موته ذهاب اللبن أو قلة ما لم يتحلب على خروجه والعرب يحشون جلده بتراب أو نحوه ويجعلونه أمامها فيحلبون لها انه حتى كى لا يذهب لبنها أو يقل (قوله ويحرم التهريش بين البهائم) أى تسليط بعضها على بعض قال فى القاموس التهريش التحريك بين الكلاب والافساد بين الناس والمهاوشة تحريك بعضها على بعض اه (قوله ولا يجب عمارة الخ) لما أنهى الكلام على حكم ماله روح شرع فى بيان حكم ماله روح له وحاصل الكلام على ذلك ان ماله روح له كقناة ودار لا يجب عمارة لانه لا تنفك حرمة الروح وهذا اذا كان المالك له رشيدا أما اذا كان غير رشيد فيلزم وليه عمارة داره وأرضه وحفظ ثمره وزرعه وكذا وكيله وناظره وقف واذا لم تجب العمارة

ولا يجب علف غير المحترمة وهى الفواسق الخمس ويحلب مالكا الدواب ما لا يضرها ولا يولد لها وحرم ماضر أحدهما ولولقة العلف والظاهر ضبط الضرر بما يمنع من نموا مثلهما وضبطه فيه بما يحفظه عن الموت توقف فيه الرافعى فالواجب الترك له قدر ما يقيه حتى لا يموت ويسن أن لا يبالغ الحلب فى الحلب بل يبقى فى الضرر شيئا وان يقص أظفار يديه ويجوز الحلب ان مات الولد باى حيلة كانت ويحرم التهريش بين البهائم ولا يجب عمارة داره أو قناته

لا يكره تركها الا اذا أدى الى الخراب فيكره ويكره ان يضترك سقي الزرع والشجر عند الامكان لما فيه من اضاءة المسال فان قيل اضاءة المسال تقتضي التحريم اوجب بان محل الحرمه حيث كانت الاضاءة ناشئة عن فعل كالقاء متاع في البحر بلا خوف ورمى الدراهم في الطريق بخلاف ما اذا كانت ناشئة عن ترك عمل كما هنا فانها لا تحرم ولكنها تتركه كما علمت (قوله بل يكره تركه) أي التعمير المأخوذ من لفظ عمارة وفي بعض نسخ الخط تركها أي العمارة وهو الاولى الموافقة لما في التحفة وقوله الى أن تخرب بفتح الراء فان قيل ان العمارة التي يكره تركها لا تكون الا الدار قد خربت والغاية تفيد خلافه اوجب بان الغرض ان الدار التي يكره ترك عمارتها ليست خربة بالكلية وانما فيها بعض مواضع خربة تحتاج الى اصلاح ولولا ترك الخرب بالكلية بحيث تصير لا تصلح للسكنى وقوله بغير عذر متعلق بترك أي يكره الترك لها بلا عذر أما اذا كان بعذر كان لم تؤخذ مؤن العمارة فلا يكره تركها (قوله كترك سقي زرع وشجر) أي فانه يكره (قوله دون ترك زراعة الارض وغرسها) أي فلا يكره (قوله ولا يكره عمارة لحاجة وان طالت) قال ع ش بل قد تجب العمارة ان ترتب على تركها مفسدة بنحو اطلاع الفسقة على حريمه مثلاً قال في النهاية والزياة على العمارة خلاف الاولى ورميها قبل بكرائها وفي صحيح ابن حبان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أن الرجل ليؤثر في نفقته كلها الا في هذا التراب وفي أي داود كل ما أنفقته ابن آدم في التراب فهو عليه وبال يوم القيامة الا ما أي الامالا بد منه أي ما لم يقصد بالاتفاق في البناء به مقصدا صالحا كما هو معلوم اه وقوله مقصدا صالحا ومنه أن ينتفع بغلته بصرفها في وجوه القرب أو على عياله اه ع ش (قوله والاخبار الدالة الخ) قال في الزواجر أخرج ابن أبي الدنيا عن عمار بن ياسر قال اذا رفع الرجل بناء فوق سبعة أذرع نودي يا أفسق الفاسقين الى أين وأبو داود وعن أنس رضي الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن معه فرأى قبة مشرفة فقال ما هذه قال أصحابه هذه لفلان رجل من الانصار فسكت وجعلها في نفسه حتى اذا جاء صاحبها رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم عليه في الناس فأعرض عنه صنع ذلك مرارا حتى عرف الرجل الغضب في وجهه والاعراض عنه فشاكا ذلك الى أصحابه قال والله اني لانكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا خرج فرأى قبلك فرجع الرجل الى قبه فهدمها حتى سواها بالارض فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فلم يرها قال ما فعلت القبة قالوا شاكا اليها صاحبها اعراضك عنه فآخبرناه فهدمها فقال أما ان كل بناء وبال على صاحبه الا ما لا أي ما لا بد منه اه ومن الاخبار ما روى عن عمر بن عبد العزيز انه كان لا يبني بيتا ويقول سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لم يضع لبنه على لبنه ولا قصبه على قصبه وعن ميسرة قال ما بنى عيسى عليه السلام بنينا قاط فقبل له ألا تبني بيتا فقال لا أترك بعدى شيئا من الدنيا أذكر به وعن ابن مطيع انه تطرأ الى داره فاعجبه حسن ما فبكى ثم قال والله لولا الموت لكنت بك مسرورا ولولا ما نصير اليه من ضيق القبور لقرت بالدنيا أعيننا ثم بكى حتى ارتفع صوته (قوله محمولة) خبر الاخبار أي ما فيها (قوله على من فعل ذلك) أي ما زاد على سبعة أذرع وقوله للخيلاء اللام تعليمية متعلقة بفعل أي فعله لاجل الخيلاء والتكبر على الناس أما اذا كان لاجل ذلك فلا يمنع من الزيادة المذكورة (قوله والله سبحانه وتعالى أعلم) أي من كل ذي علم قال الله تعالى وفوق كل ذي علم عليم أي حتى ينتهي الامر الى الله سبحانه وتعالى فهو أعلم من كل ذي علم وكان المصنف قصد بذلك التبري من دعوى الاعلية في باب العلم من صحيح البخاري في قصة موسى مع الخضر على نبينا وعليهما الصلاة والسلام ما يقتضي طلب ذلك حيث سئل موسى عن أعلم الناس فقال أنا فعتب الله عليه أذ لم ير العلم اليه أي كان يقول الله أعلم وفي القرآن العظيم الله أعلم حيث يجعل رسالاته ويسأل من سئل عما لا يعلم أن يقول الله ورسوله أعلم (خاتمة) نسأل الله حسن الختام ويكره للانسان أن يدعو على نفسه أو على ولده أو ماله أو خدمه لحرب مسلم في آخر كتابه وابي داود عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال

بل يكره تركه الى
أن تخرب بغير عذر
كترك سقي زرع
وشجر دون ترك
زراعة الارض
وغرسها ولا يكره عمارة
لحاجة وان طالت
والاخبار الدالة على
منع ما زاد على سبعة
أذرع محمولة على من
فعل ذلك للخيلاء
والافتخار على الناس
والله سبحانه وتعالى
أعلم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على أولادكم ولا تدعوا على خدامكم ولا تدعوا على أموالكم لا توافقوا من أله ساعة يستل فيها عطاء فيستجيب له وأما خبر أن الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف والله سبحانه وتعالى أعلم
 * (باب الجنابة) *

أى فى بيان أحكامها كوجوب القود والدية والتعريض بها أولى من تعريض بعضهم بالجراح وذلك لانه يخرج القتل بالسم ونحوه كالخنق ويخرج ازالة المعاني كالسمع فيقتضى أن الحكم فيها ليس كالحكم فى الجراح وليس كذلك وقد تقدم حكمة تأخير الجنائيات عن المعاملات والمناكحات والمراد بها هنا الجنابة على الأبدان وأما الجنابة على الأموال والأعراض والأنساب وغيرها فاستأنى فى كتاب الحدود والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى وخبر لا يحمل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله الا الله وأنى رسول الله إلا باحدى ثلاث الثيب الزانى والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة وشرع القصاص فى الجنائيات حفظاً للنفوس لان الجاني اذا علم أنه اذا جنى يفتن منه انكف عن الجنابة فيترتب على ذلك حفظ نفسه ونفس المجنى عليه كما شرعت الحدود الاستية حفظاً للأنساب والعقول والأموال والاديان انتم ان مذهب أهل السنة والجماعة أن القتل لا يقطع الاجل وان من قتل مات باجابه خلافاً للعترلة فى قولهم القتل يقطع الاجل متمسكين بخبر ان المقتول يتعلق بقاتله يوم القيامة ويقول يارب ظلمنى وقتلنى وقطع أجلى وهو متمسك فى اسناده بتقدير صحته فهو منظور فيه للظاهر من أنه لو لم يقتل لاحتمل أن يعيش أو محمول على مقتول سبق فى علم الله تعالى انه لو لم يقتل لكان يعطى أجلاً زائداً قال صاحب الجوهرة وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

* (باب الجنابة) *

من قتل وقطع وغيرهما والقتل ظلماً أكبر الكبائر بعد الكفر والقود أو العفو لا تبنى مطالبه أخروية والفعل المزهق ثلاثة

(قوله من قتل وقطع) بيان للجنابة وقوله وغيرهما أى كالجرح الذى لا يزهد وازالة المعاني كالسمع والبصر ونحوهما (قوله والقتل ظلماً) هو ما كان عمداً بغير حق (قوله أكبر الكبائر) أى أكبر الكبائر (قوله أى خبر سئل صلى الله عليه وسلم أى الذنب أعظم عند الله قال ان تجعل لله نداً وهو خلقك قيل ثم أى قال ان تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك رواه الشيخان وخبر لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا وما فيها رواه أبو داود باسناد صحيح واعلم أن توبة القاتل تصح منه لان الكافر تصح توبته فهذا أولى لكن لا تصح توبته الا بسلام نفسه لورثة القاتل ليقتصوا منه أو يعفوا عنه على مال ولو غير الدية أو مجاناً فاذا تاب توبة صحيحة وسلم نفسه لورثة القاتل راضياً بقضاء الله تعالى عليه فاقصوا منه أو عفا عنه سقط عنه حق الله بالتوبة وحق الورثة بالقصاص أو بالعفو عنه وأما حق الميت فيبقى متعلقاً بالقاتل لكن الله يعوضه خيراً أو يصلح بينهما فى الآخرة فان لم يتب ولم يقتض منه بقيت عليه الحقوق الثلاثة ثم اذا أصر على ذلك الى أن مات فلا يتعم عذابه بل هو فى خطر المشيئة كسائر أصحاب الكبائر غير الذين لا يغفر الله لهم وان شاء الله غفر له وأرضى الخصوم وان شاء عذبه لقوله تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وان عذبه لا يخلد فى النار وأما قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالدافهم محمول على المستحل لذلك أو المراد بالخلود فيه المسكن الطويل فان الدلائل تطاهرت على أن عصاة المسلمين لا يدوم عذابهم (قوله وبالقود) أى القصاص وهو متعلق بالفعل الذى بعده وقوله أو العفو أى على مال أو مجاناً وقوله لا تبقى مطالبه أخروية هذا اذا تاب عند تسليم نفسه للقود أو عند العفو عنه من الورثة توبة صحيحة والابقيت عليه المطالبة من الله لما علمت ان الحقوق ثلاثة حق الله تعالى وحق الورثة وحق المقتول والحق الاول لا يسقط الا بتوبة صحيحة (قوله والفعل) أى جنس الفعل بدليل الاخبار عنه بثلاثة والمراد بالفعل ما يشمل القول كشهادة الزور وكالصياح وقوله المزهق أى المخرج للروح وهذا القيد لا مفهوم له لان غير المزهق تأتى فيه

الثلاثة الاقسام التي ذكرها وعبارة شرح المصنف هي أي الجناية على البدن سواء كانت من هبة للروح أم غير من هبة من قطع ونحوه ثلاثة الخ وقوله ثلاثة أي ولا رابع لها وجه ذلك ان الجاني ان لم يقصد عين المجني عليه بان لم يقصد الجناية أصلا كأن زلقت رجله فوقع على انسان فقتله أو قصد الجناية على زيد فاصاب عرافه والخطأ المحض سواء كان بما يقتل غالباً أو لا وان قصد عين المجني عليه فان كان بما يقتل غالباً فهو العمد المحض وان كان بما لا يقتل غالباً فهو شبه العمد قال ابن رسلان في زبده فعمد محض هو قصد الضارب * شخصاً بما يقتله في الغالب والخطأ الرمي لشخص بلا * قصد أصاب بشراً فقتل ومثبه العمد بان يرمى الى * شخص بما في غالب ان يقتل

(قوله عمد) أي محض وقوله وشبه عمد ويقال له إذا عمد خطأ وعمد خطأ شبه عمد وحقيقته مركبة من شائبة العمد وشائبة الخطأ وقوله وخطأ أي محض (قوله لا قصاص الا في عمد) أي للإجماع (قوله بخلاف شبهه) أي العمد فلا قصاص فيه لخبر الأمان في قتل عمد الخطأ قتل السوط والعصا مائة من الأبل وقوله والخطأ أي وبخلاف الخطأ فلا قصاص فيه لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله (قوله وهو) أي العمد وقوله قصد فعل أي قتل وخرج به ما إذا لم يقصد كأن زلقت رجله فوقع على انسان فقتله فلا قصاص فيه لانه خطأ وقوله ظلمها الاولى حذفه لانه سيد كرش وطأ القصاص كلها وذكروا معها والمراد كونه ظلمها من حيث الاتلاف فخرج ما إذا قصده بحق كالقتل قوداً أو دفعاً للصائل أو لباع أو بغير حق لكن لا من حيث الاتلاف أي ازهاق الروح كان استحق جز رقبته ففقد نصفين فانه لا قود فيه ما يل هو في الاول جائز وفي الثاني وان كان غير جائز لكنه من حيث العدول عن الطريق المستحق الى غيره لا من حيث الاتلاف (قوله وعين شخص) معطوف على فعل أي ووعد عين شخص أي ذاته وخرج به ما لو قصد اصابة زيدمة لا فاصاب السهم عمرافاً ليرمه القود لانه لم يقصد عين المصاب (قوله يعني الانسان) أي ان المراد بالشخص الانسان لا ما يشمل الانسان وغيره وقوله اذ لو قصد الخ تعليل لكون المراد من الشخص الانسان أي وانما كان المراد من الشخص الانسان لا مطلق شخص لانه لو قصد شخصاً ظنه ظبية أو نخله أو نحوهما فمراه ثم تبين انه انسان كان قتله له خطأ لا عمد لانه وان قصد الشخص الذي هو الظبية هو لم يقصد الانسان المصاب وفي هذا التعليل نظر لانه يقتضي أنه اذا قصد انساناً عند الرمي وأصاب انساناً آخر غيره كان عمداً مع انه خطأ كما تقدم اذا علمت ذلك فكان المناسب ان يقيده الانسان المفسر للشخص بالمصاب وياقن بدلالة التعليل المذكور بصورة التفرع بان يقول فلو قصد شخصاً الخ والصورة المعلل بها خارجة بقوله قصد عين شخص وذلك لانه اذا رمى شخصاً على زعم انه ظبية ثم تبين ان المصاب الرمي انسان فهو لم يقصد عين المصاب وقت الرمي كالصورة المتقدمة تامل (قوله بما يقتل) متعلق بقصد أي قصده بما يقتل أي بشئ يقتل في الغالب ولو بالنظر لبعض الحال كغرز الآبرة في المقتل وعلم منه بالاولى ما لو قصد به بما يقتل قطعاً وخرج به ما لو قصد به بما يقتل لا غالباً بان كان نادراً كغرز آبرة الحياض بغير مقتل ولم يظهر لها أثر أو لا غالباً ولا نادراً بان كان على حد سواء كضرب غير متوال في غير مقتل فانه شبه عمد ولا قود فيه كما سيصرح به (قوله جارحاً كان) أي النسي الذي يقتل (قوله كغرز آبرة الخ) تتميل الجراح والمراد بالآبرة كما في الجبري عن زى آبرة الحياض أما المسئلة التي يخاطبها الظروف فهي مما يقتل غالباً مطلقاً سواء كان في مقتل أو لا وقوله بمقتل مصدر ميمي أي يده المكن ومثله ما لو غرزها في بدن نحوهم أو نحييف أو صغيراً وكانت مسمومة وغرزها في كبر وقوله كدماغ الخ تتميل للقتل وفي المغني المقتل بفتح المثناة الفوقية واحد المقاتل وهي المواضع التي اذا أصيبت قتلت كعين ودماغ وأصل أذن وحلق وثغرة فخر الخ اه وقوله وخاصرة هي ما بين رأس الورك وآخر ضلع في الجنب

عمد وشبه عمد وخطأ
(لا قصاص الا في
عمد) بخلاف شبهه
والخطأ (وهو قصد
فعل) ظلمها (و) عين
(شخص) يعني
الانسان اذ لو قصد
شخصاً ظنه ظبية فبان
انساناً كان خطأ
(بما يقتل) غالباً
جارحاً كان كغرز
آبرة بمقتل كدماغ
وعين وخاصرة واحليل
ومثانة وعجان

ومثله الحصر والكشف وقوله واحليل هو مخرج البول من ذكر الانسان واللين من الثدي وقوله ومثانه هي موضع الولد أو موضع البول أو أدلك كله في القاموس وقوله وعجان بكسر العين (قوله وهو) أي العجان المحل الذي بين الخصى والدبر (قوله أولا) أي أولا يكون جارحا (قوله كتجويح الخ) تمثيل لما لا يكون جارحا (قوله وسحر) أي وسحر فاقتل به اقتص منه وفي التحفة ما نصه ومر قيل هذا الكتاب انه لا ضمان على القاتل بالعين وان تعمد ونقل الزكشي عن بعض المتأخرين انه أفتى بان لولي الدم قتل ولي قتل مورثه بالحال لان له فيه اختيارا كالساحر وحينئذ فينبغي ان يأتي فيه تفصيله اه وفيه نظير بل الذي يتجه خلافه لا نغايته انه كعائن تعمد وقد اعتيد منه دائما قتل من تعمد النظر اليه على ان القتل بالحال حقيقة انما يكون لمهدد ولعدم نفوذ حاله في محرم اجساعا اه وقوله تفصيله أي الساحر وهو انه اذا قال قتلته بسحري وكان يقتل غالبا فمكون عمدا فيه القود وان كان يقتل نادرا فشبّه عمدا وقال أخطأت من اسم غيره له خطأ وفيها الدية على العاقلة (قوله وقصدهما) مبتدأ خبره شبه عمدا (قوله أي الفعل والشخص) تفسير لضمر قصدهما قال في التحفة والنهاية وان لم يقصد عينه اه (قوله بغيره) متعلق بقصد أي قصدهما بغير الشيء الذي يقتل في الغالب (قوله شبه عمدا) أي يقال له شبه عمدا وعرض في المغني على ضابطه المذكور فقال يرد على طرده التعزيز ونحوه فانه قصد الفعل والشخص بما لا يقتل غالبا وليس شبه عمدا بل خطأ وعلى عكسه ما لو قال الشاهدان الراجعان لم نعلم انه يقتل بقولنا وكان ممن يخفى عليهما ذلك فحكمه حكم شبه العمدا مع وجود قصد الشخص والفعل بما يقتل غالبا اه (قوله سواء أقتل كثيرا) تعميم في غير الذي يقتل في الغالب وأفاده ان الكثرة لا تنافي في عدم الغلبة وهو كذلك اذا قد يكون الشيء كثيرا في نفسه وليس بغالب وقوله أم نادر أي أم قتل نادرا لكن بحيث يكون سببا في القتل وينسب اليه القتل عادة لا نحو قلم بما لا ينسب اليه القتل عادة لان ذلك مصادفة قدر فلا شيء فيه لا قود ولا دية ولا غيرهما وقد أفاد الشارح هذا القيد بالتمثيل بقوله بعد كضربة يمكن عادة الخ (قوله كضربة الخ) تمثيل لذلك لان الصربة الواحدة يندر القتل بها ولم يمثل للكثير ومثاله نحو الضرب الكثير غير المتوالي في غير مقتل كما تقدم وقوله يمكن عادة حالة الهلاك عليها كما اذا كانت بنحو سوط (قوله بخلافها) أي الضربة وقوله بنحو قلم كنوب أو منديل (قوله أو مع خفتها) أي أو كانت الضربة بنحو عصا مثالا لكن كانت خفيفة جدا (قوله فهدر) أي لا شيء فيها الا قصاص ولا دية ولا غيرهما (قوله ولو غر زارة الخ) المقام للتفريق وحاصل مسئلة الارة انه ان غر زها في مقتل أو في بدن خفيف أو صغير فعمدا مطلقا وان لم يكن معه ألم فان غر زها في غير ذلك كبدن كبير فان تألم بذلك فعمد أيضا والافشيه عمد وان غر زها فيما لا يؤلم كجلدة عقب فهدر لعلمنا بانها لم يمت به والموت عقبه موافقة قدر وقد علمت المراد بالارة فلا تغفل (قوله كالية ونفذ) تمثيل لغير المقتل (قوله وتالم حتى مات) أي تألم تألما شديدا دام به حتى مات (قوله وان لم يظهر أثر) ان شريطة جواها قوله فشبه عمدا والانساب بما قبله وان لم تألم (قوله ومات حالا) أي أو بعد زمن يسير أي عرفا فيما يظهر اه تحفة (قوله فشبه عمدا) قال في التحفة كالضرب بسوط خفيف اه (قوله ولو حبسه الخ) الانساب تأخير هذه المسئلة وذكرها في التنبيه الا ترى لان منع الطعام والشراب من أسباب الهلاك لا من مباشرته وقوله كان أغلق بابا عليه مثال للحبس والاغلاق ليس بقيد بل مثله ما لو لم يغلقه ووضع عليه حارسا يمنعه من ذلك وقوله ومنعه الخ عطف على جملة حبسه قال في النهاية ونخرج بحبسه ما لو أخذ بمغارة قوته أولسه أو ماءه وان علم هلاكه به ويمنعه ما لو امتنع من تناول ما عنده وعلم به خوفا أو حرنا أو من طعام خوف عطش أو من طلب ذلك أي وقد جوزا جابته لذلك فيما يظهر فلا قود بل ولا ضمان حيث كان حر الا انه لم يحدث فيه صنعا في الاول وهو القاتل لنفسه في البقية قال الفوراني وكذا لو أمكنه الهرب بلا مخاطرة فتركه أما الرقيق

وهو ما بين الخصى والدبر أولا كتجويح وسحر (وقصدهما) أي الفعل والشخص (بغيره) أي غير ما يقتل غالبا (شبه عمدا) سواء أقتل كثيرا أم نادرا كضربة يمكن عادة حالة الهلاك عليها بخلافها بنحو قلم أو مع خفتها جدا فهدر ولو غر زارة بغير مقتل كالية ونفذ وتالم حتى مات فعمدا وان لم يظهر أثر ومات حالا فشبه عمدا ولو حبسه كان أغلق بابا عليه ومنعه الطعام والشراب أو

فيضمنه باليد اه وقوله الطعام والشراب أى معا وقوله أو أحدهما أى أو منعه أحدهما أى الطعام أو الشراب ومثل منعه من الطعام أو الشراب منعه من اللباس كما فى المداينى وسأنتقل لك عبارته (قوله والطلب لذلك) معطوف على الطعام والشراب أى ومنعه الطلب للطعام والشراب (قوله حتى مات الخ) أى حبسه ومنعه من ذلك إلى أن مات بالجوع أو بالعطش أو بكليهما (قوله فان مضت مدة) أى من ابتداء منعه إلى موته وهو جواب لو وقوله يموت مثله أى المحبوس الممنوع من الطعام والشراب وقوله فيها أى فى تلك المدة وقوله جوعا أو عطشا أى يموت بالجوع وبالعطش فهما منصوبان بإسقاط الخافض (قوله فعمد) أى ففعله المذكور كور عدم وجب للقود وقوله لظهور الخ علة لكونه عمدا وقوله به أى بالفعل المذكور من الحبس ومنع الطعام والشراب أى ولما كان قصد الإهلاك بالفعل المذكور ظاهرا أحيل الإهلاك عليه (قوله ويختلف ذلك) أى المدة التى يحصل الموت فيها غالباً عند منع الطعام والشراب وذكري اسم الإشارة باعتبار تأويلها بالمذكور أو بالزمن وعبارته شرح المنهج وتختلف المدة باختلاف حال الممنوع قوة وضعفا والزمن حرا وبردا ففقد الماء فى الحر ليس كهو فى البرد اه (قوله باختلاف حال المحبوس) متعلق بخلاف وقوله والزمن معطوف على حال أى وباختلاف الزمن (قوله قوة) أى وضدها وهو راجع لحال المحبوس وقوله وحرا أى وضده وهو راجع للزمن (قوله وحدا الأطباء الجوع) أى ضبطوا زمنه وقوله باثنين وسبعين ساعة أى فلكية وهى ثلاثة أيام بلياليها اه رشيدى (قوله فان لم تمض المدة المذكورة) أى التى يموت فيها غالباً مثله (قوله ومات) أى المحبوس الممنوع من الطعام والشراب مدة لا يموت مثله غالباً فيها (قوله فان لم يكن الخ) جواب ان وقوله جوع أو عطش سابق أى على الحبس والمنع المذكورين (قوله فشبهه عمد) أى لان ما ذكر لا يقتل غالباً قال فى التحفة والنهاية وعلم من كلامه السابق أنه لا بد من مضي مدة يمكن عادة إحالة الإهلاك عليها اه (قوله فيجب نصف دية) لا يصح تفريره على ما قبله لان شبه العمد تجب فيه دية كاملة كالخطأ ثم ظهر من عبارة التحفة مع الاصل أن فى عبارة الشارح سقطا من النسخ بعد قوله فشبهه عمد وقبل قوله فيجب نصف دية ونصهما لتعرف ذلك السقط بعد فان لم يكن به جوع وعطش سابق فشبهه عمد وان كان بعض جوع وعطش سابق وعلم الحابس الحال فعمد لتعول حده السابق له والا يعلم الحال فلا يكون عمدا فى الظاهر لانه لم يقصد الإهلاك ولو أقر بمهلك بل شبهه فيجب نصف دية لحصول الإهلاك بالامر ين اه بتصرف وقوله بالامر ين هما الجوع أو العطش السابق على الحبس والجوع أو العطش الواقع بعده فاعتبر السابق نصف الدية وللاحق نصفها والواقع من الحابس هو الثانى فوجب عليه النصف ومثلهما عبارة المداينى على الخطيب ونصها فرع من حبس آدميا ومنعه الزاد والماء أو عراه فان كان زمنا يموت فيه غالباً جوعا أو عطشا أو بردا فعمد ولا يموت فيه فان لم يكن به جوع وعطش سابق فشبهه عمد والا فان حبسه زمنا اذا مضى للاول مات وعلم سابق جوعه وعطشه فعمد محض وان جهل وجب نصف دية شبه العمد ولو أطعمه وسقاه حتى مات ضمنه ان كان عبد الحرا أو أخذ زاده أو ماء أو ثيابه بمقازة فمات جوعا أو عطشا أو بردا در اه (قوله تخويفه) أى مفعول لاجله أى أشار اليه بسكين لاجل أن يخوفه (قوله فسقطت) أى السكين وقوله عليه أى على الانسان المشار اليه وقوله من غير قصد متعلق بسقطت أى سقطت لا بقصد السقوط بان انما تمت من يده (قوله الى انه عمد) متعلق بمال أى مال الى ان فعله المذكور عمد فاذا مات وجب القود (قوله وفيه نظر) أى فى كونه عمد انظر لانه لم يقصد عينه أى المشار اليه المصاب وقوله بالا أى بسقوطها عليه كما فى عرش وعبارته قوله لانه الخ فيه نظره حيث أشار كان قاصدا عينه بالإشارة نعم خصوص الإشارة التى وجدت منه لا تقتل غالباً وسقوط السكين من يده لم يقصد به ويمكن جعل كلام الشارح على هذا بان يقال لم يقصد عينه بسقوط الآلة اه (قوله فالوجه انه غير عمد) أى بل هو شبه عمد لانه قصد

أحدهما والطلب لذلك حتى مات جوعا أو عطشا فان مضت مدة يموت مثله فيها غالباً جوعا أو عطشا فعمد لتظهر قصد الإهلاك به ويختلف ذلك باختلاف حال المحبوس والزمن قوة وحرا وحدا الأطباء الجوع المهلك غالباً باثنين وسبعين ساعة متصلة فان لم تمض المدة المذكورة ومات بالجوع فان لم يكن به جوع أو عطش سابق فشبهه عمد فيجب نصف دية لحصول الإهلاك بالامر ين ومال ابن العماد فىمن أشار لسان بسكين تخويفه فسقطت عليه من غير قصد الى أنه عمد وجب للقود قال شيخنا وفيه نظر لانه لم يقصد عينه بالا لآلة فالوجه أنه غير عمد انتهى

الفعل وهو الخوف الذي لا يقتل غالبا (قوله يجب قصاص بسبب) هو ما يؤثر في تحصيل ما يؤثر في التلف كالاكره فانه يؤثر داعية في القتل في المكره وهذه الداعية تؤثر في التلف وخرج به الشرط فانه لا يؤثر في الفعل ولا يحصل بل يحصل التلف عنده بغيره ويتوقف تأثير ذلك الغير عليه كتحريق مع التردى فيها فان المقتول هو الخطى جهته والحصل هو التردى فيها المتوقف على الحرق ومن ثم يجب فيه قود مطلقا ثم السبب تارة يكون حسيا كالاكره وتارة يكون عرفيا كتقديم الطعام المسموم الى الضيف وتارة يكون شرعيا كشهادة الزور وقوله كباشرة الكاف للتشظير أي نظير مباشرة القتل فانه يجب بها القصاص وهي ما أثر في التلف وحصله فتحصل أن المباشرة ما ذكر وأن السبب ما أثر في التلف فقط ولم يحصله ومنه منع الطعام السابق والشرط ما لا يؤثر فيه ولا يحصله وتقدم المباشرة على السبب ثم هو على الشرط كما سيذكره (قوله فيجب) أي القصاص وقوله على مكره بكسر الراء أي مكره انسانيان يقتل آخر معينا سواء كان اما أم أو متغلبا ومنه أمر خيف من سطوته لو خولف فأمره كالاكره ويشترط لوجوب القصاص عليه أن يكون عالما بان المقتول آدمي سواء علم به المكره بفتح الراء أم لا وشرط لوجوبه على المكره بفتح الراء أن يكون عالما به أيضا سواء علم به المكره بكسر الراء أم لا فلا يتوقف وجوب القصاص على علمهما معا والحاصل أن المكره والمكره اما أن يكونا عالمين بان المقتول آدمي أو جاهلين به أو الاول عالما والثاني جاهلا أو بالعكس فيجب القود على كل منهما في الصورة الاولى وتجب الدية على عاقلة ما في الثانية لانه خطأ ويجب القود على المكره بكسر الراء وحده في الثالثة وعلى عاقلة المكره بفتحها نصف الدية والرابعة بعكس الثالثة وقوله بغير حق خرج به ما اذا أكره الامام آخر على قتل من استحق القتل فلا شيء فيه أصلا (قوله بأن قال اقتل هذا) أي اشارة لا آدمي علمه كما علمت وخرج بقوله هذا المشار به لمعين ما لو قال له اقتل نفسك والاقتلنك فقتلهما ولو قال له اقتل زيدا أو عمر اقتلهما أو أحدهما فلا قصاص على المكره بكسر الراء لانه ليس باكره حقيقة لان اتحاد المأمور به والخوف به في الصورة الاولى فكأنه اختار قتل نفسه ولنفويض تعيين عين المقتول الى المكره بفتح الراء في الثانية فصار له اختيار في القتل فالقود يكون عليه (قوله وعلى مكره أيضا) أي ويجب القصاص أيضا على مكره بفتح الراء لكن بشرط علمه بان المقتول آدمي كما علمت قال في التحفة وقيد البغوى وجوب القود عليه بما اذا لم يظن أن الاكره يبيع الاقدام والالم يقتل جزما وأقره جمع لان القصاص يسقط بالشبهة ويتعين جله بعد تسليمه على ما اذا أمكن خفاء ذلك عليه اه وانما وجب القصاص عليه مع أنه مكره لانه أثر نفسه بالبقاء وان كان كالا لانه فهو كالمضطر الذي قتل غيره ليا كله فان عليه الضمان وقيل لا قصاص عليه لعدم خبر رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (قوله وعلى من ضيف الخ) أي ويجب القصاص أيضا على من ضيف بمسموم ومنه التضييف به دس السم في طعام المقتول وقوله بمسموم يقتل غالبا عبارة التحفة بمسموم يعلم كونه يقتل غالبا فادان أنه لا بد من علم المضيف بذلك فلو لم يعلم به فلا قود وخرج بقوله غالبا ما اذا كان يقتل لا غالبا ففيه الدية لا القود وقوله غير مكره أي صيبا كان أو مجنوناً وهو مفعول ضيف (قوله فان ضيف به) أي بالمسموم الذي يعلم أنه يقتل غالبا وقوله بمكره سواء كان بالغام لا (قوله أودسه) أي السم وقوله في طعامه أي الممزوج به ما لودسه في طعام نفسه فكل منه من يعتاد الدخول له وقتله فانه هدر وقوله الغالب أكله منه أي الذي يغلب كل المميز من ذلك الطعام قال سم هذا الفيد وقع في المنهاج وغيره من كتب الشيخين ولم يذكره الا كثرون وهو تقييد لمحل الخلاف المذكور حتى يتأتى القول بوجوب القصاص والا فدية شبه العمد واجبة مطلقا سواء كان الغالب أكله منه أو لا خلافا لما ذكره كثير من الشراح من أنه اذا لم يكن الغالب أكله منه نبيه على ذلك شيخنا الشهاب الرملي فقول الشراح الآتي

* (تنبيه) * يجب
قصاص بسبب
كباشرة فيجب على
مكره بغير حق بان
قال اقتل هذا والا
لاقتلنك فقتله وعلى
مكره أيضا وعلى من
ضيف بمسموم يقتل
غالبا غير مكره فان
ضيف به مكره أودسه
في طعامه الغالب
أكله منه

فهو ممنوع اه (قوله فأكله جاهلا) أى بأن فيه سحما وخرج به مالوا كله عالميا ومات فاته
 يكون هدرا (قوله فشبهه عمد) لا يخفى أن هذا لا يصدق عليه حد شبه العمد المتقدم لأنه تقدم أن
 يكون بما لا يتلف غالبا إلا أن يكون ذلك مخصوصا بالآلة وهذا في السبب تأمل حل بحيرى (قوله
 فيلزمه دية) أى دية شبه العمد (قوله ولا قود) أى على المضيف أو الداس للسم (قوله لتناول
 الطعام باختياره) هذا هو الفارق بينه وبين غير المميز (قوله وفى قول قصاص) أى وفى قول يجب
 قصاص على المضيف أو الداس للسم (قوله لتغيره) أى من ذكر من المضيف أو الداس أى للتغير
 الحاصل منه للميزان كل فهو كالآلة كراه وفرق بأن فى الآلة كراه الجاء دون هذا (قوله وفى قول لاشئ)
 أى لاقصاص ولا دية (قوله تغليباً للبشارة) قال فى النهاية ورد بان محل تغليبها حيث اضحل السبب
 معها كالمسك مع القاتل ولا كذلك هنا اه وقوله كالمسك مع القاتل يعنى إذا أمسك شخص آخر
 فجاء آخر وقتله فالقصاص على القاتل لا على المسك تغليباً للبشارة (قوله وعلى من ألقى) من واقعة
 على المميز القادر على الحركة ومفعول ألقى محذوف والمعنى يجب القصاص على مميزا در على الحركة التى
 غيره وقوله فى ماء أى جارا ورا كدوم مثل الماء النار ولو قال كما فى المنهج فيها لا يمكنه التخلص منه لكان
 أولى وقوله مغرق أى لثله وخرج به مالوا لقاده فى ماء غير مغرق كما منبسط يمكنه الخلاص منه عادة فكث
 فيه مضطجعا حتى هلك فانه هدرا لا ضمان فيه ولا كفارة لأنه المهلك لنفسه وقوله لا يمكنه التخلص منه
 أى من الفرق فيه كالحجة وقت هيجانها وقوله بعموم الباعسيبىة متعلقة بالتخلص وقوله وأغيره أى غير
 العموم (قوله وان التقمه حوت) غاية فى وجوب القصاص أى يجب القصاص على الملقى وان التقم
 الملقى بفتح القاف حوت وقوله ولو قبل وصوله للماء أى ولو وقع التقام الحوت له قبل أن يصل الماء
 (قوله فان أمكنه التخلص) مفهوم قوله لا يمكنه التخلص منه وقوله ومنعه منه أى التخلص بذلك وقوله
 عارض أى بعد الالتقاء فان كان العارض موجودا عند الالتقاء فالقصاص حل وقوله كوج وريح
 تتميل للعارض وقوله فهلك أى الملقى (قوله فشبهه عمد) أى فالفعل المذكور وهو الالتقاء شبه عمد
 (قوله فقيهه دية) مفرع على كونه شبه عمد أى فيلزمه فى هلاك من أمكنه التخلص ومنعه منه عارض
 دية شبه العمد (قوله وان أمكنه) أى التخلص وقوله فتر كه الخ أى فتر كه لا لعارض بل خوفا
 أو عنادا (قوله فلا دية) أى على الملقى ولا كفارة عليه أيضا قال فى التحفة والنهاية لأنه المهلك لنفسه
 ذالصل عدم الدهشة ومن ثم لم يمتد الكفار اه وقوله لم يمتد أى لم يمتد من أمكنه التخلص وتر كه
 الكفارة لقتله نفسه اه ع ش (قوله فرع) الأولى فرعان لأنه ذكرهما الأولى قوله لو أمسكه الخ الثانى
 قوله ولا قصاص الخ (قوله لو أمسكه شخص الخ) مثله مالوا لقاده من مكان عال قتلناه آخر بسيف وقده
 نصفين أو حفر بئر فراه فيها آخر فالقصاص على القاتل والمردى (قوله ولوللقتل) أى ولو كان أمساكه
 لاجل قتله والغاية للرد على الإمام مالك رضى الله عنه القاتل انه اذا أمسكه للقتل يكون القصاص
 عليه ما لا نه شريك اه بحيرى وقوله فالقصاص على القاتل أى الأهل للضمان أما غير الأهل
 كعمجنون أو سبيع ضار أو حية فلا أثر له لأنه كالألة والقود على المسك (قوله ولا قصاص على من
 أكره) من واقعة على المكره بكسر الراء والفعل مبنى للعلوم ومفعوله محذوف أى على الذى أكره
 غيره وقوله على صعود شجرة أى أو على رول بئر (قوله فزلق) أى فصعد الشجرة فزلق وفى المصباح
 زلقت القدم زلقا من باب تعب لم تثبت حتى سقطت اه (قوله بل هو) أى أكرهه على صعود
 الشجرة شبه عمد لأنه لا يقصد به القتل غالبا وقيل هو عمد فحب القصاص لتسببه فى قتله فاشبهه مالوا
 رماه بسهم (قوله ان كانت) أى الشجرة وهو قيد لكونه شبه عمد وقوله مما زلق أى من الشجر
 الذى زلق على مثلها فى الغالب وقال سم المعتمد انه شبه عمد وان لم تزلق غالبا والتقييد بالازلاق
 غالبا لاجل الضعيف وهو ان ذلك عمد رم اه (قوله والافطأ) أى وان لم تكن مما يزلق على

فأكله جاهلا فشبه
 عمد فيلزمه دية ولا
 قود لتناوله الطعام
 باختياره وفى قول
 قصاص لتغيره وفى
 قول لاشئ تغليباً
 للبشارة وعلى من ألقى
 فى ماء مغرق لا يمكنه
 التخلص منه بعموم أو
 غيره وان التقمه
 حوت ولو قبل وصوله
 الماء فان أمكنه التخلص
 بعموم أو غيره ومنعه
 منه عارض كوج
 وريح فهلك فشبه
 عمد فقيهه دية وان
 أمكنه فتر كه خوفا
 أو عنادا فلا دية
 * (فرع) * لو أمسكه
 شخص ولوللقتل فقتله
 آخر فالقصاص على
 القاتل دون المسك
 ولا قصاص على من
 أكرهه على صعود
 شجرة فزلق ومات
 بل هو شبه عمد ان
 كانت مما يزلق على
 مثلها غالبا ولا يخطأ

مثله فهو خطأ وسيأتي بيان ما يترتب على الخطأ وشبه العمد (قوله وعدم قصد أحدهما) أى أو عدم قصد هبهما أى الفعل وعين الشخص والمتال الاول من مثاليه يصلح له (قوله بأن لم يقصد الفعل الخ) تصوير لعدم قصد أحدهما واعلم انه يلزم من عدم قصد الفعل عدم قصد الشخص اذ يستحيل فقد قصد الفعل دون فقد قصد الشخص وان كانت عبارته تعيد خلافه (قوله كأن زلق الخ) تمثيل لعدم قصد الفعل (قوله أو قصده) أى الفعل فقط ولم يقصد الشخص (قوله كأن رمى الخ) تمثيل لقصد الفعل فقط ومثله من رمى زيد افأخطأ السهم وأصاب عمرا أو رمى انسانا ظنه شجرة فبان انسانا فهو خطأ في الصورتين لانه لم يقصد عين الشخص المصاب وقوله لم ينف هو الغرض الذى يرمى اليه ويسمى بالنشأن قال في المصباح الهدف بفتحين كل شئ عظيم مرتفع ويطلق أيضا على الغرض اه (قوله خطأ) الاولى حذف الفاء كما حذفها من سابقه لانه خبر وهو لا يدخل عليه الفاء الابشر وط مفعودة هنا (قوله ولو وجد بشخص الخ) شروع في بيان حكم الجناية من اثنين وقد ترجم له في المتاج بفصل مستقل (قوله أى حال كونها الخ) أفاد ان معاملة متعلقة بمحذوف حال من شخصين وفيه مجيء الحال من النكرة وهو ضعيف وأفاد أيضا انها تدل على الاتحاد في الزمن وفيه خلاف فجوته ان ولدت معا فانتما طالقان انه لا يشترط في وقوع الطلاق الاقتران بالزمن وبعضهم حمل قول ابن مالك على ما اذا لم توجد قرينة فان وجدت دلت على الاقتران في الزمان والقرينة هنا قد وجدت وهي قوله بعد أو وجداه مرتبا وقوله بأن تقارنا في الاصابة أى وان لم يتقارنا في ابتداء الرمي (قوله فعلاان) نائب فاعل وجد وقوله من هقان للروح أى مخرجان لها (قوله مذفغان) بكسر الفاء المشددة وقوله أى مسرعان تفسير لمذفغان اذا التذفيف الاسراع (قوله كخر للرقبة) أى صادر من أحدهما وقوله وقد للجنة أى صادر من الآخر لكن الفعلان وقعا معا (قوله أولا) أى أو لم يوجد منهما ما فعلاان مذفغان فقول الشارح أى غير مذففين حل معنى ولو عبر بما عبرت به لكان أولى (قوله كقطع عضوين) أى اشتر كاهما ما أو قطع كل واحد عضوا في آن واحد (قوله أى جرحين) التفسير لا يصلح هنا فعلاان حصل تحريف من النسخا بابدال أو بأى وعبرة التحفة أو جرحين أو جرح من واحد اه وهي ظاهرة والمراد أو جرح جرحين بأن اشتركا فيهما أو جرح كل واحد جرحا في بدنه ويشترط في ذلك أن يكون كل واحد لو انفرد لقتل (قوله أو جرح من واحد وعشرة مثلا من آخر) لكن يشترط ما مر انه لو انفرد جرح الواحد لقتل وكذا لو انفردت الاجواح العشرة لقتلت (قوله فقاتلان) أى فهما قاتلان فهو خير لمبدأ محذوف والجملة جواب ولو وجد (قوله فيقتلان) أى بشروط القصاص الالائية (قوله اذرب جرح الخ) علته لكن بالنسبة للصورة الاخيرة أعنى قوله أو جرح من واحد وعشرة من آخر كما هو ظاهر وقوله نكايته أى تأثير (قوله فان ذفف الخ) مفهوم قوله مذفغان وقوله أحدهما أى الفعلين وقوله فقط أى دون الفعل الآخر (قوله فهو) أى الذى ذفف فعلا فالضمر يعود على معلوم وقوله فلا يقتل الا آخر أى الذى لم يذفف فعلا (قوله وان شككنا في تذفيف جرحه) أى الا آخر الذى لم نوجب قتله واللائم ابدال جرحه بفعله اذ هو أعم يصدق بالجرح وبقطع العضو والغاية المذكورة لعدم قتل الا آخر (قوله لان الاصل عدمه) أى عدم تذفيف جرحه وهو تعليل لمحذوف أى وانما لم نقتله اذا شككنا في تذفيف جرحه لان الاصل عدمه (قوله والقود لا يجب بالشك) أى مع سقوطه بالشبهة اه نهاية (قوله أو وجدا) أى الفعلان وقوله به أى بالشخص المقتول وقوله مرتبا أى بأن لم يقرنا في الاصابة وهو مفهوم قوله معا (قوله فالقاتل الاول) جملة مركبة من مبتدأ وخبر أى فالقاتل هو الاول أى الذى جرحه أولا أو قطع عضوه أولا (قوله ان انهاء) أى أو صله بجنايته الى

(وعدم قصد أحدهما) بأن لم يقصد الفعل كأن زلق افوقع على غيره ففتله أو قصده فقط كأن رمى لم يهدف فأصاب انسانا ومات (خطأ ولو وجد) بشخص (م) أى شخصين معا أى حال كونهما مقترنين في زمن الجناية بأن تقارنا في الاصابة (فعلاان من هقان) للروح (مذفغان) أى مسرعان للقتل (كخر للرقبة) (وقد) للجنة (أولا) أى غير مذففين (كقطع) عضوين (أى جرحين) أو جرح من واحد وعشرة مثلا من آخر فأت منهما (فقاتلان) فيقتلان اذرب جرح له نكايته باطنا أكثر من جروح فان ذفف أى اسرع للقتل احدهما فقط فهو القاتل فلا يقتل الا آخر وان شككنا في تذفيف جرحه لان الاصل عدمه والقود لا يجب بالشك (أو) وجداه منهما (مرتبا) فالقاتل (الاول) ان انهاء الى حركة مذبوح

حركة مذبوح وحيد يذيعطى حكم الاموات وهذا قيد لكون القاتل هو الاول (قوله بان لم يبق الخ) تصوير لانها اى وصوله الى حركة المذبوح اى ويتصور وصوله الى حركة مذبوح بما اذا لم يبق فيه بسبب الجرح ادراك وابصار ونطق وحركة وقوله اختيارات صفة للاربعة قبله قال في التحفة وافهم التقييد بالاختيار انه لا اثر لبقاء الاضطرار فهو معه في حكم الاموات ومنه ما لو قد بطنه وخرج بعض احشائه عن محله خروجا يقطع بموته معه فانه وان تسلكم بمنظم كطلب من وقع له ذلك ما فشر به ثم قال هكذا يفعل بالجرح ان ليس عن روية واختيار فلم يمنع الحكم عليه بالموت بخلاف ما لو بقيت احشاؤه كلها مجملها فانه في حكم الاحياء لانه قد يعيش مع ذلك كما هو مشاهد حتى فيمن خرق بعض امعائه لان بعض المهرة فعل فيه ما كان سببا للحياة مدة بعد ذلك اه وفي المغنى ما نصه وان شك في وصوله الى حركة مذبوح رجع الى اهل الخبرة كما قال الرافعي اى وعمل بقول عدلين منهم وحالة المذبوح تسمى حالة اليأس وهى التى لا يصح فيها السلام ولا رد ولا شئ من التصرفات ويتنقل فيها ماله لورثته الحاصلين حينئذ لان حدث ولومات له قريب لم يرته اه (قوله ويعذر الثانى) اى هلته حرمة الميت (قوله وان جنى الثانى قبل انتهاء الاول اليها) اى الى حركة المذبوح (قوله وذفف) اى الثانى اى جرحه (قوله كثر به) الباء بمعنى اللام اى كثر صادر منه لى للقتول ويحتمل أن تكون الباء بمعنى من والضمير يعود على الثانى وقوله بعد جرح هو بفتح الحيم لانه مثال للفعل وهو مصدر اما الاثر الحاصل بالجرح فهو جرح بالضم اه ع ش (قوله فالقاتل الثانى) اى فعلية القصاص لان الجرح الصادر من الاول انما يقتل بالسراية وحرق الرقبة الصادر من الثانى انما يقطع أثرها ولا فرق بين أن يتوقع البرء من الجراحة السابقة أو يتيقن الهلاك بها بعد يوم أو أيام لان فى الحال حياة مستقرة وقد عهد عرف في هذه الحالة وعمل بعهد مو وصاياه اه مغنى ببعض زيادة (قوله وعلى الاول) اى ويجب على الجرح الاول وقوله قصاص العضو اى ان كان عمدا وقوله أو مال اى ان كان غير عمد (قوله بحسب الحال) اى من عمد أو ضمه على التوزيع المار (قوله وان لم يذفف الثانى) اى لم يسرع جرحه فى الهلاك وهذا مفهوم قوله وذفف اى الثانى وقوله ايضا اى كالاول (قوله ومات الجنى) اى عليه وقوله بالجنايتين اى الواقعتين من الاول ومن الثانى مع عدم تذفيفهما (قوله كان قطع الخ) تمثيل للجنايتين اللتين لم تذفقا (قوله فقاتلان) خبر مبتدأ محذوف اى فهما قاتلان فيقتص منهما معا (قوله لوجود السراية) علة لتبوت كونهما قاتلين بالجنايتين الصادرتين منهما وقوله منهما اى من الجنايتين قال فى المغنى بعد العلة المذكورة ولا يقال ان اثر القطع الثانى ازال اثر القطع الاول اه (قوله لو اندملت الجراحة) اى برئت قال فى المصباح اندمل الجرح تراجع الى البرء اه (قوله فان قال الخ) جواب لو (قوله انها) اى الحمى من الجرح (قوله فالقود) اى يلزم الجرح (قوله والا فلا ضمان) اى وان لم يقل عدلا طب انها من الجرح فلا ضمان اى فلا يلزمه شئ لا قصاص ولا غيره من حيث الهلاك وأما من حيث الجرح فيلزمه ما ترتب عليه (قوله وشرط الخ) شروع فى بيان شروط الاخذ بالقصاص المتعلقة بالقتل وبالقتيل وبالقاتل وكان الاولى أن يذكر أولا أركان القود ثم يذكر ما يتعلق بكل من الشروط كما صنع فى المنهج وعبارته أركان القود فى النفس ثلاثة قتل وقتل وقتل وشرط فيه اى فى القتل ما مر اى من كونه عمدا ظلما وفى القتل عصمة ثم قال وشرط فى القاتل أمران التزام للحكام ومكافأة حال جناية اه (قوله اى للقصاص فى النفس) اى لاخذ القصاص بالنسبة للنفس وقوله فى القتل متعلق بشرط (قوله كونه) اى القتل وقوله عمدا ظلما خبر ان عن الكون من جهة النقصان وقد تقدم أن المراد بكونه ظلما من حيث الاتلاف (قوله فلا قود فى الخطأ) اى لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة وهو وما بعده مفهوم قوله عمدا وقوله وغير الظلم مفهوم قوله ظلما (قوله وفى قتل عصمة) اى وشرط فى قتل وجود

بان لم يبق فيه ادراك
وابصار ونطق وحركة
اختيارات ويعذر
الثانى وان جنى
الثانى قبل انتهاء
الاول اليها وذفف
كثر به بعد جرح
فالقاتل الثانى وعلى
الاول قصاص العضو
او مال بحسب الحال
وان لم يذفف الثانى
ايضا ومات الجنى
بالجنايتين كان قطع
واحد من الكوع
والاخر من المرفق
فقاتلان لوجود
السراية منهما
(فرع) لو اندملت
الجراحة واستمرت
الحمى حتى مات فان
قال عدلا طب انها
من الجرح فالقود
والا فلا ضمان
(وشرط) اى للقصاص
فى النفس فى القتل
كونه عمدا ظلما فلا
قود فى الخطأ وشبه
العمد وغير الظلم
(وفى قتل عصمة)

عصمة قال في التحفة من أول أجزاء الجنائية كالرمي الى الزهوق اه (قوله بايمان) أي مع عدم
نحو صيال وقطع طريق للخبر العظيم فاذا قالوا عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها (قوله أو أمان
يحقق دمه) أي يحفظه (قوله بعقد ذمة أو عهد) أي أو أمان مجرد ولو من الاضاد كما ن يقول
شخص أنت تحت أمانى أو ضرب الرق عليه لانه به يصير مالا للمسلمين وماله في أمان ولو قال كعقد مكاف
التخيل أشمل الأمان جميع ذلك ودليل ان عقد الذمة أي الجزية يحقق الدم قوله تعالى قاتلوا الذين
لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين
أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون ودليل الثاني والثالث قوله تعالى وان أحد
من المشركين استجارك فأجره (قوله فيهدر الحربى الخ) أي لعدم العصمة في الجميع ولقوله تعالى
فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وقوله والمريد أي ويهدر المريد لخبر من بدل دينه فاقتلوه والمراد
يهدر في حق معصوم لا على مثله كما يستفاد مما ياتي والفرق بينه وبين الحربى حيث أهدر مطلقا ان
المريد ملتزم للاحكام فعصم على مثله ولا كذلك الحربى (قوله وزان محصن) أي ويهدر زان
محصن وقوله قتله مسلم خرج به ما لوقته غير المسلم كذبحي غير حربى أو مريد فانه يقتل به أما الحربى فلا
يقتل به كما سيأتى قال في التحفة مع الاصل والزاني المحصن ان قتله ذمى والمراد به غير الحربى أو مريد يقتل
به اذ لا تسليط لهما على المسلم ولا حق لهما في الواجب عليه اه وقوله ليس أي القاتل المسلم وقوله
زانيا محصنا أي أو فحوه من كل مهدر كما سيذكره (قوله سواء الخ) تعميم في اهدار الزاني المحصن
وقوله بينة هي في الزنا أربعة شهود (قوله أم باقرار) معطوف على بينة أي ام ثبت زناه باقراره بانه
زنى وقوله لم يرجع عنه أي عن اقراره فان رجع عنه قتل قاتله ان علم برجوعه كافي التحفة (قوله
الزاني المحصن) فاعل خرج (قوله فيقتل) أي الزاني المحصن وقوله به أي يقتله الزاني المحصن الذي
هو مثله (قوله مالم يأمره الامام بقتله) قيد في قوله به وخرج به ما لو امره به فلا يقتل به بل ولا ضمان
عليه (قوله وينظر ان يلحق بالزاني المحصن) أي القاتل لمثله وقوله في ذلك أي كونه يقتل اذا قتل
مثله (قوله كل مهدر) نائب فاعل يلحق (قوله كشارك صلاة) أي كسلب بعد أمر الامام لها
وامتناعه منها والافهوه معصوم ولا عبرة بأمر غير الامام (قوله وقاطع طريق متحتم قتله) أي بان قتل
في الطريق من يكافئه (قوله والحاصل أن المهدر معصوم الخ) أي بشرط المكافأة فيما سيأتى فلا
يرد عليه ما اذا كان القاتل مريدا والقاتل مسلما زانيا محصنا أو قاطع طريق فانه سيذكر أن المسلم
ولو مهدر لا يجوز ان لا يقتل بكافر لعدم التكافؤ بينهما في الاسلام وقوله في الاهدار متعلق بقتله أي
مثله في مطلق الاهدار (قوله وان اختلفا) أي المهدران وقوله في سببه أي الاهدار أي كشارك صلاة
قتل زانيا محصنا (قوله ويد السارق) بالنصب عطف على المهدر أي وان يد السارق وقوله مهدر
الاعلى مثله أي على سارق مثله فانها لا تكون مهدره عليه فيبطل بها اذا جنى عليها (قوله سواء
المسروق منه وغيره) أي سواء كان ذلك المثل الذي لا تهدر يد السارق بالنسبة اليه من سرق منه
وغيره (قوله ومن عليه قصاص الخ) أي ومن وجب عليه قصاص كائن كغيره عن ليس عليه ذلك في
العصمة وقوله في حق غير المستحق متعلق بما تعاق به الخبر ما في حق المستحق فليس هو كغيره فلو قتله
المستحق لا يقتل ولو بغير أمر الامام (قوله فيقتل قاتله) أي من عليه قصاص اذا كان غير المستحق
(قوله ولا قصاص على حربى) أي ولادية ايضا اذا قتل غيره في حال حربته (قوله وان عصم بعد)
بعد جنائيه باسلام أو عقد ذمة وقوله لعدم التزامه أي للاحكام وهو علة لكونه لا قصاص عليه
لو قتل (قوله ولما تواتر الخ) علة ثانية لكون الحربى لا قصاص عليه ايضا (قوله من عدم الاقادة
بيان لما أي من عدم اخذ القود عن اسلم (قوله كوحشى قاتل حزة) أي فانه عليه الصلاة والسلام
لم يقتله لانه قتل في حال حربته نعم قال له عليه السلام ان استطعت أن تغيب عنا وجهك فافعل لانه

بايمان أو أمان يحقق
دمه بعقد ذمة أو عهد
فيهدر الحربى والمريد
وزان محصن قتله
مسلم ليس زانيا
محصنا سواء اثبت
زناه بينة أم باقرار لم
يرجع عنه وخرج
بقولى ليس زانيا
محصنا الزاني المحصن
فيقتل به مالم يأمره
الامام بقتله قال
شخصنا وينظر ان
يلحق بالزاني المحصن
في ذلك كل مهدر
كشارك صلاة وقاطع
طريق متحتم قتله
والحاصل ان المهدر
معصوم على مثله في
الاهدار وان اختلفا
في سببه ويد السارق
مهدره الاعلى مثله
سواء المسروق منه
وغيره ومن عليه
قصاص كغيره في
العصمة في حق غير
المستحق فيقتل قاتله
ولا قصاص على حربى
وان عصم بعد لعدم
التزامه ولما تواتر
عنه صلى الله عليه وسلم
وعن اصحابه من عدم
الاقادة عن اسلم
كوحشى قاتل حزة
رضي الله عنهما

عليه الصلاة والسلام جزن على عمه حزنا شديدا وقد استشهد في أحد رضى الله عنه (قوله بخلاف
الذى) مثله المرتد لا التزامه الاحكام كما (قوله فعليه القود) أى القصاص اذا قتل غيره لا التزامه
للاحكام وقوله وان أسلم أى الذى فالقود يبقى عليه اذا لا سلام يثبت ولا يرفعه (قوله وشرط فى قاتل
تكليف) أى وعدم حرابة أيضا لما تقدم قريبا ان الحر لا قود عليه وكان عليه أن يزيد ما ذكر
ويؤخر قوله المتقدم ولا قصاص على حرى الخ عنه (قوله فلا يقتل صبي ومجنون) أى لعدم تكليفهما
وقوله حال القتل هو منصوب باسقاط الحافض متعلق بكل من صبي ومجنون (قوله والمذهب
وجوبه) أى القود قال فى النهاية وفى قول لا وجوب عليه كالمجنون أخذاء ما رى فى الطلاق فى تصرفه
اه (قوله على السكران المتعدى) مثله كل من تعدى بازالة عقله (قوله فلا قود الخ) مفهوم
قوله المتعدى الخ وقوله على غير متعدبه أى يتناول المسكر كان كره على شرب مسكرا وشرب ما ظنه
دواء أو ماء فاذا هو مسكر قال ع ش ويصدق فى ذلك وان قامت قرينة على كذبه للشبهة فيسقط
القصاص عنه وتجب الدية اه (قوله ولو قال كنت وقت القتل صبيا الخ) قال فى الروض وان قامت
بينتان بمجنونه وعقله تعارضا اه قال سم وينبغى أن يجرى ذلك اذا قامت بصباه وبلوغه اه
ولو قال أنا صبي الآن وأمكن صدق من غير حلف لأن التحليف لاثبات صباه ولو ثبت لبطلت يمينه
فى تحليفه ابطال التحليف وقوله وأمكن صباه فيه أى فى وقت القتل وخرج بقوله وأمكن صباه ما اذا لم
يمكن صباه بان كان عمره نحو عشر من سنة مثلا وكان القتل من قبل بسنة مثلا (قوله أو مجنونا) أى
أوقال كنت وقت القتل مجنونا وقوله وعهد مجنونه أى ولو لم تقطع أو هو قيد خرج به ما اذا لم يعهد
جنونه فلا يصدق (قوله فيصدق يمينه) جواب لو والضمير يعود على المذكور من مدعى الصبا
والمجنون وفى التحفة ما نصه ولوا اتفاقا على زوال عقله وادعى المجنون والولى السكر صدق القاتل بيمينه
ومثله كما هو ظاهر ما لو قال زال بمالم أتعبه وقال الولى بل بما تعديت به اه (قوله ومكافاة) معطوف
على تكليف أى وشرط مكافاة (قوله أى مساواة) أى من المقتول لقاتله وقوله حال جنابة أى فلا
عبرة بما حدث بعده فلو قتل مسلم كافرا لا يقتل به ولو ارتد المسلم بعد عدم المساواة حال الجنابة (قوله
بان لا يفضل) فاعله يعود على القاتل وقوله قتيله مفعوله والباء لتصور المكافاة (قوله باسلام
الخ) الاحسن تعلقه بيفضل المنفى أى بان لا يفضل القاتل على قتيله باسلام فان فضل عليه به لا يقتل
ولا يفضل عليه بحرية فان فضل عليه به لا يقتل به ولا يفضل عليه باصالة فان فضل عليه به بان
يكون القاتل أصلا والمقتول فرعاً فلا يقتل ولا يفضل عليه بسيادة فان فضل عليه به بان يكون القاتل
سيداً والمقتول عبداً فلا يقتل به (قوله فلا يقتل مسلم الخ) هذا مفهوم قوله باسلام وانما لم يقتل
المسلم بالكافر لخبر البخارى ألا لا يقتل مسلم بكافر وقوله بكافر أى ولو لم يخالفاً للإمام أبى حنيفة
رضى الله عنه حيث قال يقتل المسلم بالمدى ووافق الامام الشافعى رضى الله عنه على عدم قتل المسلم
بالكافر مطلقا الامام مالك والامام أحمد واسحق رضى الله عنهم وحكى انه رفع الى أبى يوسف مسلم
قتل كافرا الخ حكم عليه بالقود فأتاه رجل برقعة ألقاها اليه من شاعر يكنى أباً المضر ج وفيها هذه الايات

يا قاتل المسلم بالكافر * جرت وما العادل كالجائر
يامن ببغداد وأطرافها * من فقهاء الناس أو شاعر
جار على الدين أبو يوسف * بقتله المسلم بالكافر
فاسترجعوا أبكو على دينكم * واضطربوا فالأجر للصابر

فاخذ أبو يوسف الرقعة ودخل بها الى هرون الرشيد فاخبره بالحال وقرأ عليه الرقعة فقال له الرشيد
تدارك هذا الامر بحيلة لئلا يكون منه فتنة فخرج أبو يوسف وطالب أولياء المقتول بالبينة على صحة
الذمة واداء الجزية فلم يأتوا بها فاسقط القود وحكم بالدية وهذا اذا كان مفضيا الى استنكار النفوس

بخلاف الذى فعليه
القود وان أسلم
(و) شرط فى (قاتل
تكليف) فلا يقتل
صبي ومجنون حال
القتل والمذهب
وجوبه على السكران
المتعدى يتناول
مسكرا فلا قود على
غير متعدبه ولو قال
كنت وقت القتل
صبيا وأمكن صباه
فيه أو مجنونا وعهد
جنونه فيصدق بيمينه
(و مكافاة) أى
مساواة حال جنابة
بان لا يفضل قتيله
حال الجنابة (باسلام
أو حرية أو اصالة) أو
سيادة فلا يقتل مسلم
ولو مهذرا بنحوزنا
بكافر

وانتشار الفتن كان العدو له عنه أحق وأصوب وأعلم انه يقتل الذمي أو المعاهد أو المرتد بمثله ولو أسل
القاتل بعد ذلك كافاة حال الجنابة ويقتل من ذكر بالمسلم أيضا لانه اذا قتل بمثله فمن فوقه أولى (قوله
ولا حرج من فيه رق) هذا مفهوم قوله أو حرية أي ولا يقتل حرج من فيه رق لقوله تعالى الحر بالحر والعبد
بالعبد ولا يقتل حرج بعبد رواء الدارقطني وحكي الر ويأتي ان بعض فقهاء خراسان سئل في مجلس
أميرها عن قتل الحر بالعبد فقال أقدم حكاية قبل ذلك كنت في أيام فقهسي ببغداد قائما ذات ليلة على
شاطئ نهر الدجلة اذ سمعت غلاما يتنم ويقول

خذوا بدمي هذا الغزال فانه * رماني بسهمي مقتنيه على عمد
ولا تقتلوه اني أنا عبده * ولم أرحا قط يقتل بالعبد

فقال له الأمير حسبك فقد أغنيت عن الدليل وقوله خذوا بدمي أي بدله وهو الدية لثلاثا في قوله بعبد
ولا تقتلوه وأعلم انه يقتل الرقيق بالرقيق مطلقا سواء استويا كعتين ومكاتبين أم لا كأن كان
أحدهما قنوا والاخر مدبرا أم مكاتبيا أم أم ولد نعم لا يقتل مكاتب بقتله وان ساواه رقاً أو كان أصله
على المعتمد لتميزه عليه بسيادته والغضائل لا تقابل بعضها ببعض (قوله ولا أصل بفرعه) هذا مفهوم
قوله أو أصالة أي ولا يقتل أصل بقتل فرعه وان نزل الخبر لا يقاد للابن من أبيه رواء الحاكم وصححه
وبقية الاصول كالاب وبقية الفروع كالابن والمعنى فيه ان الاصل كان سبباً في وجود الفرع فلا
يكون الفرع سبباً في عدمه وكلا لا يقتل الاصل اذا قتل فرعه كذلك لا يقتل اذا قتل عتيق الفرع فلا
أو أمه أو زوجته ونحوهم من كل مال الفرع فيه حق لاه اذا لم يقتل بجنايته على الفرع نفسه فلا
لا يقتل بجنايته على من له في قتله حق أولى وأعلم انه أسقط مفهوم قوله أو سيادة فكان عليه ان يريده
بان يقول ولا سيد برقيقه (قوله ويقتل الفرع باصـله) أي بشرط المكافاة في الاسلام والخيرية
ويستثنى المكاتب اذا قتل أباه وهو يملكه بان اشتراه أسيرافانه لا يعتق عليه فلا يقتل به كما مروى يقتل
المحارم بعضهم ببعض اذ لا تميز (قوله ويقتل جرح واحد) أي بقتلهم واحداً لكن بشرط وجود
المكافاة ويجب على كل واحد كفارة (قوله كأن جرحوه جراحات) أي كان جرح الجمع واحداً
جراحات مجدد أو عتق وقوله لها أي للجراحات وقوله دخل في الزهوق أي خروج الروح وأما هذا
انه لا يشترط ان تكون كل واحدة من الجراحات تقتل غالباً لو انفردت بل الشرط ان يكون لها دخل
في الزهوق وخروج به ما لو لم يكن لها دخل في الزهوق بان كانت خفيفة بحيث لا تؤثر في القتل فلا اعتبار
بها ولا شيء على صاحبها (قوله وان فـخس بعضها) أي الجراحات وهو غايية في الجراحات التي توجب
القتل للجمع وقوله أو تفاوتوا في عددها أي كان صدر من واحد جراحة واحدة ومن آخر أكثر وهكذا
وهو غايية أيضاً كما ذكر (قوله وان لم يتواطوا) أي يتوافقوا على قتله بان جرح كل واحد منهم
اتفاقاً (قوله وكان الفوه) معطوف على قوله كان جرحوه قال في التحفة وكان ضرر بوه ضربات وكل
قاتله لو انفردت أو غير قاتله وتواطوا اهـ وقوله وتواطوا راجع لغیر القاتلة وانما لم يعتبر التواطؤ في
الجراحات مطلقاً لانها يقصد بها الهلاك غالباً (قوله لما روى الشافعي الخ) علة لتكون الجمع يقتلون
بواحد أي ولانه لو لم يجب عند الاشتراك لكان كل من أراد قتل شخص استعان بغيره واتخذ الناس
ذلك ذريعة لسفك الدماء فوجب القصاص عند الاشتراك لحقن الدماء (قوله غيلة) بكسر المعجمة وهي
ان يخذع ويقتل في موضع لا يراه فيه أحد وقوله أي خديعة تفسير لها وقوله بموضع خال متعلق
بقتلوا (قوله وقال) أي سببنا عمر وقوله ولو تملاً أي اجتمع وقوله أهل صنعاء انما خصهم لان القتاتلين
كانوا منهم بجيرى (قوله ولم ينكر عليه) أي ولم ينكر أحد من الصحابة على سيدنا عمر (قوله فصار)
أي الحكم يقتل جمع بواحد اجماعاً (قوله وللولى العفو عن بعضهم) أي وقبل الباقيين وقوله على حصته
من الدية أي على أحد ما يخص ذلك البعض من الدية (قوله باعتبار عدد الرؤس) أي فلو كانوا عشرة

ولا حرج من فيه رق
وان قتل ولا أصل
بفرعه وان سفل
ويقتل الفرع باصـله
(ويقتل جرح
بواحد) كأن جرحوه
جراحات لها دخل في
الزهوق وان فـخس
بعضها أو تفاوتوا في
عددها وان لم
يتواطوا وكان الفوه
من عال أو في بحر لما
روى الشافعي رضى
الله عنه وغيره ان عمر
رضي الله عنه قتل
خمسة أو سبعة قتلوا
رجلاً غيلة أي خديعة
بموضع خال وقال
ولو تملاً عليه أهل
صنعاء لقتلهم به
جميعاً ولم ينكر عليه
فصار اجماعاً وللولى
العفو عن بعضهم
على حصته من الدية
باعتبار عدد الرؤس

مثلاً وعفا عن واحد منهم أخذ عشر الدية لانه هو الذي يخصه لو وزعت الدية عليهم (قوله دون الجراحات) أى دون اعتبار الجراحات وانما لم تعتبر لان تأثيرها لا يتضبط بل قد تزيد نكابة الجرح الواحد على جراحات كثيرة هذا في صورة الجراحات وأما في صورة الضربات فالمعتبر عدددها لا عدد الرأس فلو كانوا ثلاثة وضرب واحد وضربة واحد ضربتين وواحد ثلاثاً فعلى الأول سدس الدية وعلى الثاني ثلثها وعلى الثالث نصفها لان مجموع الضربات ست فتوزع الدية عليهم بنفسه ما لكل من الضربات الى المجموع قال في التحفة وفارقت الضربات الجراحات بان تلك تلاقي ظاهر البدن فلا يعظم فيها التفاوت بخلاف هذه اهـ (قوله ومن قتل جعاً مرتباً قتل بأولهم) فان قتلهم دفعة واحدة قتل بواحد منهم بالقرعة وللباقين الديات من تركه لانه عذر القصاص ولو قتل غير الاول في الاول وغير من خرجت قرعته في الثانية عصي ووقع قتله قصاصاً وللباقين الديات قال في النهاية ولو قتل أولياء القتلى جميعاً وقع القتل عنهم موزعاً عليهم فبرجع كل منهم الى ما يقتضيه التوزيع من الدية فان كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلث الدية اهـ (قوله لو تصارعاً) أى طرح كل صاحبه على الارض بشدة فتولد من ذلك قتل أو كسر عضو قال في القاموس الصرع الطرح على الارض اهـ (قوله ضمن بقوداً ودية) أى بحسب الحال من عمد أو غيره (قوله كل الخ) فاعل ضمن وقوله منهما أى من المتصارعين وقوله ما تولد معقول ضمن وقوله من الصراعة متعلق بتولد أى بضمن كل ما نشأ في الآخر من الصراعة فادامات كل منهما اخذت دية كل من تركه الآخر (قوله لان كل الخ) تعليل للضمن وقوله لم يأذن أى للآخر وقوله فيما يؤدي أى في التصارع الذي يؤدي الى نحو قتل وقوله او تلف عضو معطوف على نحو من عطف الخاص على العام (قوله ويظهر أنه لا اثر الخ) أى لا عبرة بما جرت به العادة من عدم المطالبة فيما تولد من الصراعة (قوله بل لا بد في انتقامها) أى المطالبة وقوله من صريح الاذن أى بان يقول كل واحد للآخر صادعني وأذنت لك في كل ما تقدر عليه مما يؤدي الى قتلي أو شقي أو نحو ذلك فانه حينئذ لا ضمان على كل مما تولد في الآخر بالصراعة (قوله تنبيه) أى فيما يوجب القصاص في غير النفس مما يأتي (قوله يجب قصاص في أعضاء) أى أطراف وهي خمسة عشر اذن عين جفن انف شفة لسان سن لحي يدرجل حمة ذكر اليان اثنيان شفران وكما يجب القصاص في الاطراف كذلك يجب في ازالة ما ضبط من المعاني وهو ستة بصر سمع بطش ذوق شم كلام أماما لا يضبط منها كالنطق والصوت والمضغ والبطش والمشى وقوة الاحبال والامناء والمجاع والعقل فلا قود فيه ويجب أيضاً في الموضحة من الجروح وهي الجراحة التي تصل الى العظم بعد شق الجلد التي عليه وان لم ير العظم لصغر الجرح كغرز ابرة وصلت اليه دون غيرها منها كالخارصة وهي ماشق الجلد قليلاً والدامية وهي التي تشقه وتدميه والباضعة وهي التي تقطع اللحم بعد الجلد والمتلاجة وهي التي تغوص في اللحم ولا تبلغ الجلد التي بينه وبين العظم والهاسمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقله من محله الى محل آخر وانما وجب في الموضحة دون غيرها لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها بان يقاس مثلها طولاً وعرضاً من عضو الشاج ويوضح بالموسى ونحوه بخلاف البقية (قوله حيث أمكن من غير ظلم) أى حيث أمكن القصاص من غير تعدا الى ما لا يتحقق وذلك بان يكون العضو الذي قطعه الجاني له مفصل وقطعه من المعصل كرفق وكوع ومفصل القدم والر كة أو لم يكن له مفصل لكن له نهايات مضبوطة كالعين والاذن والجفن والارن والشفة واللسان والد كرو والاشنين أماما لا يمكن القصاص فيه من غير ظلم فلا قصاص فيه ككسر العظام لعدم الوثوق بالمسألة لانه لا يضبط نعم ان أمكن في كسر السن بقول أهل الخبرة وجب كائن يكون أصل الجناية بنحو منشار أو مبرد فتنشر سن الجاني كذلك (قوله كيد الخ) تمثيل للأعضاء التي يمكن القصاص فيها من غير تعد (قوله واتشيين) أى ببضتين ويشترط لوجوب

دون الجراحات ومن
قتل جعاً مرتباً قتل
بأولهم * (فرع) *
لو تصارعاً مثلاً ضمن
بقوداً ودية كل منهما
ما تولد في الآخر من
الصراعة لان كلام
بأذن فيما يؤدي الى
نحو قتل أو تلف
عضو قال اشحننا
ويظهر أنه لا اثر
لاعتادان لا مطالبة
في ذلك بل لا بد في
انتقامها من صريح
الاذن * (تنبيه) *
يجب قصاص في
أعضاء حيث أمكن
من غير ظلم ككيد
ورجل وأصابع
وأنامل وذكر واتشيين
وأذن وسن ولسان
وشفة وعين وجفن
ومارن أنف

القصاص فيهما قطعهما بجلدتهما بخلاف قطعهما دون جلدتهما بان سلهما منهما مع بقاتهما فلا قودفهما ما التعذر الا تضابطا حيثئذ (قوله وهو) أى المارن ما لان من الانف (قوله ويشترط لقصاص الطرف) بفتح الراء وأما بسكونها فحذف العين وقوله والجرح فيه أنه لم يذكر قصاص الجرح فيما تقدم ذكره كان الأولى الاقتصار على الأول وقوله ما شرط للنفس أى لقصاص النفس أى فيقتل هنا يشترط في قطع الطرف أن يكون عمدا وظلما ويشترط في المقطوع منه عصبه ويشترط في القاطع تكليف ومكفاة سابق والحاصل كل من لا يقتل بشخص لا يقطع بقطع طرف ذلك الشخص فلا يقطع الصبي والمجنون بقطع طرف غيرهما كما لا يقتل به ولا يقطع الوالد بقطع طرف ولده كما لا يقتل به ولا يقطع المسلم بقطع طرف الكافر كما لا يقتل به ولا يقطع الحرب بقطع طرف العبد كما لا يقتل به وهكذا ويشترط أيضا زيادة على ما تقدم شرطان أحدهما الاشتراك في الاسم الخاص للطرف المقطوع كاليمينى باليمينى واليسرى باليسرى ويستفاد هذا الشرط من قوله بعد ولا يؤخذ يمين الخ ثانيهما أن لا يكون بأحد العضوين فحوشل فلا تقطع يدا رجل صحيحة بشلاء ولا تؤخذ عين صحيحة بمخدقة عمية ولا اسنان ناطق بأخرس لعدم المماثلة (قوله ولا يؤخذ يمين الخ) هذا مفهوم قيد الاشتراك في الاسم الخاص الذى طواه ولم يذكره وكان الأولى ذكره ليرتب عليه ما ذكر (قوله وأعلى بأسفل) أى ولا يؤخذ طرف أعلى بغير أسفل كحذف أعلى بحذف أسفل وكشفة عليا بكشفة سفلى (قوله ولا قصاص في كسر عظم) أى لعدم الوثوق بالمماثلة فيه لانه لا ينضبط كما مر (قوله ولو قطعت الخ) عبارة التحفة مع الاصل وله أى المقطوع بعض ساعده أو فخذة سواء سبق القطع كسر أم لا كما أفاده كلاًه هنا مع قوله الا فى لو كسر عظمه وأبانه قطع أقرب مفصل الى موضع الكسر وان تعدد ذلك المفصل ليستوفى بعض حقه وحكومة الباقي لانه لم يأخذ عظمه وفيما اذا كسر من الكوع له التقاط أصابعها واناملها وان تعددت المفصلات لعدم قدرته على تحمل الجناية ومفصل غيره فلو كسر بلافصل لم يقتص منه بقطع أقرب مفصل اه بحذف (قوله ويقطع جمع) أى أيديهم (قوله بيد) أى بقطعها (قوله تحاملوا عليها دفعة) خرج به ما اذا لم يتعاملوا كذلك بان تمزق فعل بعضهم عن بعض كأن قطع واحداً من جانب وآخر من جانب حتى التقت الحديديتان فلا تقطع يد واحد منهما بل على كل منهما حكومة تليق بجنايته وقوله بـ يد أى أو بمشغل كأن أبانوها بضرب بجمعها وأعلمها كما فى النفس وقوله فابانوها أى ولو بالقوة مخرج م ر أى كان صارت معلقة بالجلدة اه ع ش (قوله ومن قتل) من واقعة على الجاني والفعل مبنى للعلوم (قوله بمجدد) أى أو بمشغل كحجر (قوله أو خنق) بكسر النون مصدرا اه تحفة ونهاية وكتب الرشيدى قوله بكسر النون مصدرا أى ككذب ومضارعه يخنق بضم النون كما قاله الجوهرى وجوز فيه الفارائى اسكان النون وتبعه المصنف فى تحريره فقال ويجوز اسكان النون مع فتح الحاء وكسرها قال وحكى صاحب المطالع فتح النون وهو شاذ غلط وله اقتص الانسب بما بعده بناءً على ما قبله ضمر مستتر يعود على المستحق ومتعلقه محذوف أى اقتص المستحق منه بمثله ويحتمل أن يكون البناء للجهول وقوله ان شاء ضميره يعود على المستحق ومفعوله محذوف أى ان شاء المثل فان شاء السيف اقتص به وان لم يرز الجاني لانه أسهل وأسرع فى القتل وقوله بمثله نائب فاعل أى أخذ منه المستحق القصاص بمثل ما قتل به (قوله أو بسحر) معطوف على قوله بمجدد أى ومن قتل بسحر يقتص منه بالسيف لا غير لتعذر المثل هنا حرمة ومثل السحر نحوه من كل ما يحرم فعله كالأوطا وخرفه يقتص فيها بالسيف لا غير لا يقال ان التجويع والتغريق يحرم فعلهما أيضاً كيف يقتصهما الا نأقول التجويع ونحوه محرم فعلهما من حيث أنه يؤدي الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلا يمتنع بخلاف

يهو ما لان منه ويشترط
لقصاص الطرف
والجرح ما شرط
للنفس ولا يؤخذ يمين
ببصار وأعلى بأسفل
وعكسه ولا قصاص في
كسر عظم ولو قطعت
يد من وسط ذراع
أقتص في الكف وفي
الباقي حكومة ويقطع
جمع بيد تحاملوا
عليها دفعة واحدة
بمجدد فابانوها ومن
قتل بمجدد أو خنق
أو تجويع أو تغريق
بماء اقتص ان شاء
بمثله أو بسحر فبسيف

فحو الخمر فانه يحرم من حيث ذاته وان من الاتلاف به ثم ان محل قتل الساحر بالسحر اذا كان عبدا بان
قال قتلته بسحري وكان يقتل غالبا فان كان نادرا فشبّه عبدا وقال أخطأت من اسم غيره له خطأ فبهما
الدبة على العاقلة ان صدقوه والا فعليه وقد تقدم هذا التفصيل أول الباب * (تنبيه) * قال في التحفة
تعلم السحر وتعليمه حرامان مفسقان مطلقا على الاصح ومحل الخلاف حيث لم يكن فعل مكفرا ولا
اعتاده ويحرم فعله ويقسق به أيضا ولا يظهر الا على فاسق اجاعا فيه مانع مثل الامام أحمد عن يطلاق
السحر عن المسحور فقال لا بأس به وأخذ منه حل فعله لهذا الغرض وفيه نظر بل لا يصح اذا بطله
لا يتوقف على فعله بل يكون بالرقى الجاثرة ومحو ما ليس بسحر وفي حديث حسن النشرة من عمل
الشیطان قال ابن الجوزي هي حل السحر ولا يكاد يفد وعليه الامن عرف السحرا أهى فالنشرة
التي هي من السحر محرمة وان كانت لتقصده حلها بخلاف النشرة التي ليست من السحر فانها مباحة
كما بينها الامعة وذكر والمها كيمييات وظاهر المنقول عن ابن المسيب جواز حله عن الغير ولو بسحر قال
لانه حينئذ صلاح لا ضرر لكن خالفه الحسن وغيره وهو الحق لانه اذا خبث من شأن العالم به الطبع
على الفساد والاضرار به ففطم الناس عنه رأسا وهذا رد على من اختار حله اذا عين لرد قوم يخشى
منهم قال كما يجوز تعلم الفلسفة المحرمة وله أي للسحر حقيقة عند أهل السنة ويؤثر بخومض وبغضاء
وفرقه اه (قوله موجب العمد) بفتح الجيم أي ما يوجب العمد ويقضيه وهو مبتدأ خبره قوله قود وهو
بفتح الواو (قوله سمي ذلك الخ) أي انما سمي القصاص بالعود لانهم أي المستحقين بقودون الجاني
بجبل وغيره الى قتله (قوله والدية) هي شرعا المال الواجب بالجناية على الحر في نفس أو فسادونها
فشملت الاروش والحكومات والاصل فيها قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة
وديعة مسلمة الى أهله وخبر الترمذي الآتي (قوله عند سقوطه) أي القود عن الجاني وقوله بعفو
متعلق بسقوط وقوله عنه أي عن القود أو عن الجاني وقوله عليها أي الدية وذلك بان يقول المستحق له
عفوت عنك على أن تعطيني الدية (قوله أو بغير عفو) المراد بغيره موت القاتل بجناية أو غيرها قبل
الاقتصاص منه ولا يشمل قتل الوالد ولده فان الواجب فيه الدية ابتداء والكلام هنا في سقوط القود
بعد ثبوته وفي عس ما يقتضي أن المراد بالغير ما يشمل قتل الوالد ولده وعليه يكون المراد بالسقوط
ما يشمل عدم ثبوته بالكلية اه مجرى ملخصا (قوله بدل عنه) أي عن القود قال في شرح المنهج أي
على ما قاله الدارمي وحزم به الشحان والوجه ما اقتضاه كلام الشافعي والاصحاب وصرح به الماوردي
في قود النفس انما بدل ما جنى عليه والازم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة وليس كذلك اه (قوله
ولو عفا المستحق عنه) أي عن القود وعن الجاني وقوله محانا أي بالمال والمراد صرح له بذلك بان قال له
عفوت عنك بلا شيء وقوله أو مطلقا أي أو عفا عنه عفو مطلقا أي من غير تعرض للدية بان قال له
عفوت عنك وأطلق (قوله فلا شيء) أي يجب على الجاني (قوله وهى) مبتدأ خبره مائة بغير (قوله
لقتل حر) خرج به الرقيق فقيه العجة بلغت ما بلغت تشبها بالذواب بجماع الملكية وقوله مسلم خرج
به الكافر فقيه ثلث دية المسلم ان كان كتابيا وثلث خمس دية ان كان مجوسيا وقوله معصوم أي
غير جنين وخرج غير المعصوم كزان محصن وقاطع طريق ومردود تارك صلاة وحر بي فلا دية فيه ولا
كفارة وقيدته سم بما اذا لم يكن القاتل مثله وخرج بمأذنته الجنين فقيه الغرة عبد أو أمة (قوله
مائة بغير) أي لان الله تعالى أو جب في الآفة دية وبينها النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب عمرو بن
حزم في قوله في النفس مائة من الابل رواه النسائي وصححه ابن حبان ونقل ابن عبد البر وغيره فيه
الاجماع وان أول من سنها مائة عبد المطلب وقيل غيره ثم ان محل كونها مائة اذا صدر القتل من حر
ما تزم للاحكام أما اذا صدر من رقيق فان كان قاتلا بغير القتل أو مكاتباً ولوله فالواجب أقل الامر من
من قيمة القن والدية أو مبعضاو بعضه القن مملوك لغير القتل فالواجب من جهة الحرية القدر الذي

(موجب العمد)
قود) أي قصاص
سمى ذلك قود لانهم
يقودون الجاني بجبل
وغيره قاله الازهرى
(والدية) عند سقوطه
بعفو عنه عليها أو
بغير عفو (بدل) عنه
فلوعفا المستحق عنه
محانا أو مطلقا فلا شيء
(وهى) أي الدية لقتل
حر مسلم ذكره معصوم
(مائة بغير

يناسبها من الدية كنصف ومن جهة الرقية أقل الامرين من قبة باقيه لرقيق أو الباقي من الدية أما
القن للقتيل فلا يتعلق به شيء إذا السيد لا يجب له على قنه شيء أو صدر من غير ملتزم الاحكام كالخبري
فلا شيء عليه أصلاً كما مر (قوله مثلثة) بالنصب حال من مائة لتخصيصها بالاضافة وبالرفع خبر
لمبتدأ محذوف أي وهي مثلثة (قوله في عمد وشبهه) أي في القتل عمداً أو شبهه والجار والمجرور
متعلق بمثلثة (قوله أي ثلاثة أقسام) بيان لمعنى كونها مثلثة (قوله فلا تظن لتفاوتها عدداً) أي
بل المداد على كونها تقسم ثلاثة أجزاء وإن كان بعضها أكثر عدداً كالقسم الثالث فإنه أربعون
(قوله ثلاثون حقة) وهي مالها ثلاث سنين سميت بذلك لأنها استحققت أن يطرقها الفحل أو أن
تركب ويحمل عليها (قوله وثلاثون جذعة) وهي مالها أربع سنين سميت بذلك لأنها أجذعت
أي أسقطت مقدم أسنانها (قوله وأربعون خلفه) قال في المصباح الخلفة بكسر اللام اسم فاعل
يقال خلفت خلفاً من باب تعب إذا حلت فهي خلفه مثل تعبته أه وعند الجمهور لا جمع لها من
لفظها بل من معناها وهي مخاض بمعنى الحوامل وقال ابن سيده تجمع على خلفات وقوله بقول
خبيرين متعلق بحامل يعني أن حملها يثبت بقول عدلين من أهل الخبرة (قوله وخمسة) معطوف
على مثلثة أي خمسة أقسام متساوية في العدد لعدم زيادة بعض الأقسام على بعض وكان الملائم لها
قبلة أن يأتي بهذا التفسير وقوله في خطأ أي في القتل خطأ والجار والمجرور متعلق بخمسة (قوله
من بنات مخاض) متعلق بخمسة أيضاً وبنات المخاض هي مالها سنة ودخلت في الثانية (قوله وبنات
لبنون) هي مالها سنتان ودخلت في الثالثة وقد سبق الكلام في الزكاة على بيان ما ذكرناه
أعدته هنا بعد العهد (قوله وحقاق وجذاع) لوقال وحقات وجذعات لكان أولى إذا اعتبر فيها
الاناث قال مزلان أجزاء الذكور منهما لم يقل به أحد من أصحابنا أه (قوله من كل) الجار والمجرور خبر
مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر وضمير منها يعود على المذكور رات من بنات المخاض وما بعده (قوله لخبر
الترمذي) دليل لكونها مثلثة بالنسبة للعمد وشبهه وخمسة بالنسبة للخطأ قال سم لفظه بالنسبة
للعمد من قتل عمد أرجع إلى أولياء المقتول إن شأواً واقتسلا أو إن شأواً أخذوا الدية وهي ثلاثون
حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه أه (قوله إلا أن وقع الخطأ الخ) استثناء من كونها خمسة
في الخطأ أي هي خمسة فيه إلا أن وقع القتل خطأ في حرم مكة فلا تخمس بل تثالث مطلقاً سواء كان
القاتل والمقتول فيه أو كان فيه أحدهما إن كان القاتل فيه والمقتول في الحل أو بالعكس أو كلاهما
بالحل لكن قطع السهم في مروره هو الحرم هذا إذا كان المقتول مسلماً فإن كان كافراً فلا تغلط
ديته بالتثليث لأنه ممنوع من دخول الحرم واختلف ابن حجر والرملي في تغليظهما إذ كرفيا إذا
دخله لضروره وقتل فيه فقال الأول تغلط وقال الثاني لا قال الخطيب وهو الأوجه (قوله أو في أشهر
حرم) معطوف على في حرم مكة فهو مستثنى أيضاً عما تقدم أي وإذا وقع القتل خطأ في الأشهر
الحرم أي في بعضها سواء كان المقتول مسلماً أو كافراً (قوله ذى القعدة) بدل من أشهر حرم وهي
بفتح القاف على المشهور سمي بذلك لعودهم عن القتال فيه وقوله وذى الحجة بكسر الحاء على المشهور
سمي بذلك لوقوع الحج فيه وقوله والحرم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة سمي بذلك لأن
أول تحريم القتال كان فيه على ما قيل وقيل لتحريم الجنة على إبليس فيه وقوله ورجب بالصرف إذا
لم يرد به معين كما هنا فإن أريد به معين منع من الصرف سمي بذلك لأن العرب كانت ترجيه أي تعظمه
ثم إن عداه على هذا الترتيب وجعلها من سنتين قال في شرح مسلم هو الصواب خلافاً لمن بدأ بالحرم
لتكون من سنة واحدة (قوله أو محرم رحم) معطوف على أشهر حرم فهو مستثنى أيضاً عما تقدم
أي وإذا وقع القتل خطأ في محرم رحم (قوله بالاضافة) أي اضافة محرم إلى رحم أي محرم نشأت
محرميته من جهة الرحم أي القرابة واحدة ترز بذلك عن الحرم الذي لم تنشأ محرميته من الرحم بل من

مثلثة في عمد وشبهه
أي ثلاثة أقسام
فلا تظن لتفاوتها
عدداً (ثلاثون حقة
وثلاثون جذعة
وأربعون خلفه)
أي حاملاً يقول
خبيرين (وخمسة
في خطأ من بنات
مخاض و) بنات
(لبون وبنات لبون
وحقاق وجذاع)
من كل منها عشرون
لخبر الترمذي وغيره
(إلا) أن وقع الخطأ
(في) حرم (مكة أو)
(في) أشهر حرم (ذى
القعدة وذى الحجة
والحرم ورجب) أو
محرم (رحم) بالاضافة
كأن وأخت

الرضاع أو المصاهرة كبنيت عم هي أخت من الرضاع أو أم زوجة فانه لا تغلظ دية بالتثليث (قوله
 ثلثة) خبر لبيد المحذوف أي فهي مثلية في الثلاثة أقسام (قوله كما فعله) أي التثليث فيها
 (قوله ولعظم) متعلق بما بعده وقوله حرمة الثلاثة أي حرم مكة والأشهر الحرم والمحرم الحرم وقوله
 زجر عنها أي نهى عن القتل فيها وقوله بالتغليظ من هذا الوجه أي وهو التثليث واعلم أن دية العمد
 مغلظة من ثلاثة وجوه كونها مثلية وكونها مجعلة وكونها على الجاني ودية الخطأ مخففة من ثلاثة
 أوجه كونها مخففة وكونها مؤجلة وكونها على العاقلة ودية شبه العمد والخطأ الواقع في الثلاثة
 المذكورة مغلظة من وجه واحد وهو التثليث ومخففة من وجهين وهما التأجيل وكونها على
 العاقلة (قوله ولا يلحق بها) أي هذه الثلاثة والكلام على التوزيع بالنسبة للمجموع أي ولا يلحق
 بحرم مكة حرم المدينة لاختصاص حرم مكة بوجوب جزاء الصيد فيه دون حرم المدينة ولا الأحرام في
 غير الحرم لأن حرمة عارضة غير مستمرة ولا يلحق بالأشهر الحرم رمضان وإن كان سيد الشهور لأن
 التسبغ في ذلك التوقيف (قوله ولا أثر لحرم رضاع ومصاهرة) محترز قوله رحم وكذا لا أثر لما كان
 الرحم غير محرم كبنيت العم (قوله وخرج بالخطأ) أي الذي يغلظ فيه إذا وقع في واحد من الثلاثة
 المارة وقوله ضداهما العمد وشبهه (قوله فلا يزيد واجبهما) أي فلا يزداد التغليظ في واجبهما
 وهو الدية وقوله هذه الثلاثة أي بوقوعها في واحد من هذه الثلاثة وقوله اكتفاء بما فيها من
 التغليظ أي والمغلظ لا يغلظ نظير قوتهم المكبر لا يكبر (قوله وأما دية الانثى الخ) لم يتقدم له مقابل
 وهو محترز قوله فيما تقدم ذكره وبين محترزه ولم يبين محترزات بقية القيود وكان عليه أن يبينها وقد
 علمتها وقوله فنصف دية الذكر أي لما روى البيهقي دية المرأة نصف دية الرجل والحق بالأنثى هنا
 الخنثى لأن زيادته عليها مشكوك فيها ففي قتل المرأة أو الخنثى خطأ عشرين سنات مخاض وعشرين سنات
 لبون وهكذا وفي قتلها أو قتله عمدا أو شبه عمدا خمس عشرة حقة وخمس عشرة جذعة وعشرون
 خلفه * (تمة) * قال في الاقتناع يدخل التغليظ والتخفيف في دية المرأة والذمي ونحوه ممن له عصمة وفي
 قطع الطرف وفي دية الجرح بالنسبة لدية النفس ولا يدخل قيمة العبد تغليظ ولا تخفيف بل الواجب
 قيمته يوم التلف على قياس سائر المتقومات ولا تغليظ في قتل الجنين بالحرم كما يقتضيه إطلاقهم
 وصرح به الشيخ أبو حامد وإن كان مقتضى النص خلافه ولا تغليظ في الحكومات كما نقله الزركشي
 عن تصريح الماوردي وإن كان مقتضى كلام الشيخين خلافه اهـ (قوله ودية عمد على جان)
 مبتدأ أخبره الجار والمجرور بعده أي ودية عمد كائنة على الجاني وقوله مجعلة أي حالة بالنصب حال من
 الضمير المستتر في الخبر ويحتمل أن يكون بالرفع خبر الجار والمجرور وقوله كسائر
 أبدال المتلفات أي فانها مجعلة على من أتلفها (قوله ودية غيره) أي غير العمد وقوله من شبه الخ
 بيان للغير وقوله وان تثلث أي دية الخطأ بان وقع في المواضع الثلاثة المتقدمة (قوله على عاقلة) جمع
 عاقل على غير قياس سميت بذلك لعقلهم الأبل بغناء دار المستحق وقيل لتحملهم عن الجاني العقل أي
 الدية (قوله مؤجلة ثلاث سنين) قال في شرح المنهج والظاهر تساوي الثلاث في القسمة وإن كل
 ثلث آخر سنته اهـ وما ذكر من تأجيلها ثلاث سنين محله في حق دية نفس كاملة بإسلام وحرية
 وكورة فإن كانت غير كاملة بان كان المقتول كافرا معصوما فتؤجل دية عنه بسنة أو كان رقيقا
 فإن كانت قيمته قدر دية نفس كاملة فتؤجل ثلاث سنين في آخر كل سنة قدر ثلث الدية وإن زادت
 على ذلك زاد في التأجيل والحاصل التأجيل في الرقيق بحسب قيمته ولا يتقدر بثلاث سنين بل قد
 يزيد عليها وقد ينقص عنها أو كان غير ذكربان كان أنثى أو خنثى فديته تؤجل سنتين يؤخذ
 في السنة الأولى قدر ثلث دية النفس الكاملة وهو ثلاث وثلاثون وثلث وفي السنة الثانية الباقي وهو
 سدس (قوله على الغني منهم) أي من العاقلة وهو هنا من يملك زائدا على كفاية بمونه ببقية

(ثلاثة) كما فعله جمع
 من العصابة رضى
 الله عنهم وأقرهم
 السابقون ولعظم حرمة
 الثلاثة زجر عنها
 بالتغليظ من هذا
 الوجه ولا يلحق بها
 حرم المدينة ولا
 الأحرام ولا رمضان
 ولا أثر لحرم رضاع
 ومصاهرة وخرج
 بالخطأ ضده فلا يزيد
 واجبهما هذه الثلاثة
 اكتفاء بما فيها
 من التغليظ وأما دية
 الانثى فنصف دية
 الذكر (ودية عمد
 على جان مجعلة)
 كسائر أبدال المتلفات
 (ودية غيره) من
 شبه عمد وخطأ وان
 تثلث (على عاقلة)
 للجاني (مؤجلة
 ثلاث سنين) على
 الغني منهم نصف
 دينار والمتوسط ربيع

كل سنة فان لم يفوا
فمن بيت المال فان
تعذر رفع الجاني لخبر
الصحيحين والمعنى في
كون الدية على العاقلة
فهي ما ان القبائل في
الجاهلية كانوا
يقومون بنصرة
الجاني منهم ويمنعون
أولياء الدم أخذ
حقهم فابدل السريع
تلك النصرة ببذل
للأل وخص تحملهم
بالخطأ وشبه العمد
لأنهم ما يكثر لاسما
في متاعى الأسلحة
فخسنت أعانتهم لئلا
يتضرر بما هو معذور
فيه وأجلت الدية
عليهم رفقا بهم وعاقلة
الجاني عصبته المجمع
على إرثهم بنسب أو
ولاء إذا كانوا ذكورا
مكلفين غير أصل
وفرع ويقدم منهم
الأقرب فالأقرب ولا
يعقل فقير ولو
كسو بأمرأة وخنثى
وغير مكلف (ولو
عدم تابل في المثل
الذي يجب تحصيلها
منه حسا أو شرعا
بان وجدت فيه
بأكثر من ثمن المثل

العمر الغالب عشرين دينارا وقوله نصف دينار مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله وقوله والمتوسط أى
وعلى المتوسط منهم ربع دينار وهو هنا من يملك زائدا على ذلك أقل من عشرين دينارا وفوق ربع
دينار ويعتبر الغنى وغيره آخر السنة (قوله كل سنة) ظرف متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور
قبله أى نصف دينار كائن على الغنى في كل سنة وربع دينار كائن على المتوسط في كل سنة (قوله
فان لم يفوا) أى العاقلة بالواجب وقوله فمن بيت المال أى في بيت المال وقوله فان تعذر
أى بيت المال بان كان غير منتظم وقوله فعلى الجاني أى فبأى الدية يكون على الجاني (قوله لخبر
الصحيحين) دليل على كون دية غير العمد تكون على العاقلة ولغظ الخبر عن أبي هريرة رضى الله عنه
ان امرأتين اقتتلتا فذفت أحدهما الأخرى بحجر فقتلتها وما فى بطنها فقضى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان دية جنينها غيرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها وفى رواية وان العقل على
عصبتها وفى رواية لابي داود وبرأ الولد أى من العقل (قوله والمعنى في كون الخ) أى والحكمة في
ذلك وقوله فيهما أى شبه العمد والخطأ (قوله ان القبائل في الجاهلية) أى قبل الاسلام وقوله
كانوا الخ خبر ان وقوله بنصرة الجاني منهم أى من القبائل والمراد كل قبيلة تنصر الجاني منها (قوله
ويمنعون) أى القبائل وقوله أولياء الدم أى المستحقين وقوله أخذ حقهم أى استيفاء القصاص
(قوله فابدل الشرع الخ) أى جعل الشرع بدل تلك النصرة والعجبة من منعه أولياء الدم حقهم
بذل المال أى دفع المال لأولياء الدم (قوله وخص تحملهم) أى العاقلة للدية وقوله بالخطأ وشبه
العمد متعلق بخص أى خص بها وقوله لانها أى الخطأ وشبه العمد وقوله عما يكثر أى وقوعه
(قوله فخسنت أعانتهم) أى الجاني فيهما وقوله لئلا يتضرر رأى الجاني وهو تلييل لحسن أعانتهم
وقوله بما هو معذور فيه أى من الخطأ أو شبهه (قوله وأجلت لدية عليهم) أى على العاقلة (قوله
رفقا بهم) أى بالعاقلة وهو علة لجعل الدية مؤجلة عليهم (قوله وعاقلة الخ) بيان لضابط
العاقلة التى تتحمل الدية (قوله المجمع على إرثهم) خرج به ذوالارحام فلا يعقلون الا ان عدمت
عصبات النسب والولاء وبيت المال (قوله اذا كانوا ذكورا) خرج بهم الاناث والخنثى فلا
يعقلن نعم ان بان ان الخنثى ذكر غرم حصته التى أدها غيره وقوله مكلفين خرج غيرهم من
الصبيان والجانين فلا يعقلون ويشترط فهم أيضا الحرية والاتفاق في الدين فلا يعقل الرقيق
ولو مكاتب ولا مسلم عن كافر وعكسه وقوله غير أصل وفرع خرج الأصل والفرع فلا يعقلان (قوله
ويقدم منهم) أى من العصبات وقوله الأقرب فالأقرب أى فيقدم الاخوة لأبوين ثم لأب ثم بنوهم
وان سفلوا ثم الأعمام لأبوين ثم لأب ثم بنوهم ثم معتق الجاني الذكركم عصبة الأصل وفرعه كأصل
الجاني وفرعه ثم معتق المعتق ثم عصبة الأصل والفرع كما مر ثم معتق أى الجاني ثم عصبة الا
الأصل والفرع وهكذا أبدا ولا يعقل عتيق عن معنقه كما لا ير به فان فقد العاقل من ذكر عقل ذوو
الارحام ان لم ينتظم أمر بيت المال وان انتظم عقل فيؤخذ منه قدر الواجب فان لم يكن بيت المال
فكل الواجب على الجاني بناء على أن الدية تحجب عليه ابتداء ثم تتحملها العاقلة وهو الأصح (قوله
ولا يعقل الخ) المقام للتفريع على قوله على الغنى الخ وكان الأولى تقديمه عنده وقوله فقير هذا
مفهوم قوله على الغنى والمتوسط وقوله ولو كسو بأى فلا يعتبر كسبه هنا وقوله وأمرأة أى ولا تعقل
امرأة وهذا مفهوم ذكورا والمناسب أن يأتي فيه وفيما بعده بصيغة الجمع بان يقول ونساء وخنثى
وغير مكلفين وقوله وخنثى هذا مفهوم قوله ذكورا أيضا وقوله وغير مكلف محترز مكلفين (قوله
ولو عدمت) بالبناء للفعول أى فقدت (قوله في المثل الذى يجب تحصيلها منه) أى وهو محل
الدفع من جان أو عاقلة أو أقرب محل إليه (قوله حسا) أى فقدت في الحس بان لم توجد في المثل
المذكور أصلا وقوله أو شرعا أى أوفقدت في الشرع (قوله بان وجدت الخ) هو وما بعده مثالا

للقعد الشرعي وقوله فيه أي في المحل الذي يجب تحصيلها منه (قوله أو بعدت الخ) أي أو وجدت
 بشئ المثل لكن بعدت عن المحل الذي يجب تحصيلها منه وقوله وعظمت المؤنة والمشقة أي في
 نقلها من المحل الذي هو فيه وضبط الامام عظم المؤنة بان يزيد مجموع الامر من مؤنة احضارها
 وما يدفعه في ثمنها في محل الاحضار على قيمتها بمحل القعد (قوله فالواجب قيمتها) هذا ان لم يميل
 الدافع فان أمهل بان قال له المستحق أنا أصبر حتى توجد الابل لزمه امتثاله لانها الاصل فان أخذت
 القيمة فوجدت الابل لم تردلتش ترى الابل لانفصال الامر بالاخذ اه يجزى (قوله وقت وجوب
 التسليم) أي تسليم الابل (قوله من غالب نقد البلد) أي ان القيمة تكون من غالب نقد البلد أي
 محل القعد الواجب تحصيلها منه وفي سم مانصه هل المراد بالمحل المذكور بلده أو أقرب البلاد
 اليه حيث فرض فقدها منها ما بعد وجودها فهما وقد يؤيد الاول أن بلده هي الاصل ولا معنى
 لا اعتبار غيرها مع عدم وجود شيء فيه اه (قوله الواجب عنددها) أي الابل (قوله في النفس
 الكاملة) متعلق بالواجب (قوله ألف مثقال ذهب) والمعتبر فيه وفيما بعده المضروب الخالص
 قال في التحفة والنهاية ولا تغليظ هنا على الاصح اه ومقابلته يقول ان غلظت الدية ولو من وجه
 واحد زيد عليها قدر الثلث لاجل التغليظ ففي الدنيا ثلث ألف وثلث مائة وثلثة وثلاثون دينارا وفي
 الفضة ستة عشر ألف درهم (قوله تنبيهه) أي في بيان ما يتعلق بقطع الاطراف من وجوب دية
 كاملة أو نصفها أو عشرها أو نصف العشر (قوله وكل عضو مفرد) أي كاللسان والذكر أو حشفته
 (قوله فيه جال ومنفعة) خرج ما لاجال فيه ولا منفعة كالذكر الاصل وكلسان الاخرس خلقيا
 كان الخرس أو عارضا فان فيه حكومة لان الشرع لم ينص على ما يجب فيه ولم يبينه فوجب فيه
 حكومة وهي جزء من الدية نسبتها الى دية النفس كنسبة ما نقص من قيمته بسبب الجناية لو كان
 رقيقا لها اسلما فلو كانت قيمة المجنى على يده مثالا لو كان رقيقا عشرة لولم يحسن عاها وصارت بالجناية
 تسعة فالتقص عشر فوجب عشرة دية النفس وهو عشر من الابل (قوله اذا قطعه) أي ذلك العضو
 (قوله وجبت فيه) أي في العضو المقطوع وهو جواب اذا وجملة الشرط والجواب خبر كل (قوله
 مثل دية الخ) أي في التغليظ وضده والتحجيل وضده وقوله صاحب العضو أي المقطوع وقوله اذا
 قتله أي خطأ أو شبه عمد (قوله وكذا كل عضوين) أي ومثل العضو المقطوع في وجوب دية
 كاملة كل عضوين من جنس واحد والمراد كل عضوين فيهما جال ومنفعة أما ما لا منفعة فيهما
 ولا لجال كائن يكون فيهما مثل ففهما الحكومة كما مر (قوله ففهما) أي العضوين المقطوعين
 الكائنين من جنس واحد وقوله الدية أي الكاملة (قوله وفي أحدهما) أي العضوين اللذين من
 جنس واحد وقوله نصفها أي الدية (قوله ففي قطع الاذنين الدية) أي اذا كان القطع من أصاهما
 بغير ائضاح سواء كان سمعاً أم أصم وذلك لخبر عمر وبن حزم في الاذن نجسون من الابل رواه
 الدارقطني والبيهقي ولا تنهما عضوان فيهما جال ومنفعة فوجب أن تكمل ففهما الدية فان حصل
 بالجناية ائضاح وجب مع الدية أرش والجناية في بعض الاذن بقسطه ويقدر بالمساحة ولو أيدسهما
 بالجناية علمهما بحيث لو حر كتمان تحرقا فدية كما لو ضرب يده فشلت ولو قطع أذنين يابستين بجناية أو
 غيرها خكومة (قوله ومثلها العينان) أي ومثل الاذنين العينان أي فتجب فيهما دية كاملة
 لخبر عمر وبن حزم بذلك وحكى ابن المنذر ففهما الاجماع ولا تنهما من أعظم الجوارح نفعا فكانتا أولى
 بايجاب الدية وفي كل عين نصفها ولو عين أحول وهو من في عينيه خلل دون بصره وعين أعشى وهو
 من يسيل دمه غالباً مع ضعف رؤيته وعين أعور وهو ذاهب حس إحدى العينين مع بقاء بصره في
 الاخرى وعين أخفش وهو صغير العين البصرة وعين أعشى وهو من لا يبصر ليلاً وعين أجهر وهو من
 لا يبصر في الشمس لان المنفعة باقية بأعين من ذكره ومقدار المنفعة لا ينظر اليه (قوله والشفتان)

أو بعدت وعظمت
 المؤنة والمشقة
 (ف) الواجب قيمتها
 وقت وجوب التسليم
 من غالب نقد البلد
 وفي القديم الواجب
 عند عدمها في
 النفس الكاملة
 ألف مثقال ذهب أو
 اثنا عشر ألف درهم
 فضة * تنبيهه *
 وكل عضو مفرد فيه
 جال ومنفعة اذا قطعه
 وجبت فيه دية كاملة
 مثل دية صاحب
 العضو اذا قتله وكذا
 كل عضوين من جنس
 اذا قطعهما ففهما
 الدية وفي أحدهما
 نصفها في قطع
 الاذنين الدية وفي
 احدهما النصف
 ومثلها العينان
 والشفتان

أى ومثلها أيضا الشفتان في قطعهما معادبة كما لا توفي كل شفة نصفها العليا كانت أو سفلى رقيقة أو غليظة صغيرة أو كبيرة واشلاهما كقطعهما وفي شقهما بالا بانه حكومة ولو قطع شفة مشقوقة وجبت ديتها الاحكومة الشق (قوله والكفان بأصبعهما) أى ومثلها أيضا الكفان مع أصبعهما وأصبع مفرد مضاف فيع جميع الاصابع ففي قطعهما مع الاصابع دية واحدة فقط لانهما كالعضو الواحد دليل قطعهما في السرقفة بدليل قوله تعالى فاقطعوا أيديهما وفي قطع احدهما النصف ومحل ما ذكر ان قطعت من مفصل الكف وهو الكوع فان قطعت من فوق الكف وجب مع دية الكف حكومة كما مر وخرج بقوله مع أصبعهما ما اذا لم تقطعاهما بان قطعت الاصابع أولا ثم بعدمدة قطعت الكف فلكل حكمه ففي كل أصبع عشر الدية وفي الكف حكومة (قوله والقدمان بأصبعهما) أى ومثلها أيضا القدمان مع أصبعهما أى أصابعهما ففي قطعهما معاه دية واحدة فقط وخرج بقوله مع أصبعهما ما اذا لم تقطعاهما مع الاصابع بان قطعت الاصابع أولا ثم بعد مدة قطعت القدمان فلكل حكمه كما مر (قوله وفي كل أصبع) أى أصلية أما الزائدة ففيها حكومة وفي كل أظفلة من أصابع اليدين أو الرجلين من غير إصبع ثلث العشر لأن كل أصبع له ثلاث أظفلة لا إصبع له أظفلة ففي أظفله نصفها عما لا يقسط واجب الاصبع (قوله وفي كل سن) أى أصلية تامة مشغورة غير مقلقة صغيرة كانت أو كبيرة بيضاء أو سوداء وخرج بقيد الأصلية الزائدة وهي الخارجة عن سمات الأسنان الأصلية لخالفها في حكمها حكومة كالأصبع الزائدة وبقيد التامة ما لو كسر بعض الظاهر منها ففيه قسطه من الأرض وبقيد المشغورة ما لو قطع سن صغير أو كبير لم يتغير في نظريه فان بان فساد المنبت فكأنه مشغورة وان لم يتبين الحال حتى مات ففيها الحكومة وبقيد غير المقلقة المقلقة أى المنخرجة فان بطأت منفعتها ففيها الحكومة وقوله خمس أى من الابل وهي نصف العشر قال في المنهج وشرحه ولو قطعت الأسنان كلها وهي اثنان وثلاثون فحسابه وان زادت على دية ففيها مائة وستون بعيرا وان اتحد الجاني لظاهر خبر عمر وولو زادت على اثنين وثلاثين فهل يجب لما زاد حكومة او لكل سن منه ارض وجهان بل انترجى للشخصين وصحح صاحب الانوار الاول والقمولي والبلقيني الثاني وهو الاوجه اه (تمة) تجب دية كاملة في ذهاب واحد من المعاني كالسمع والبصر والكلام والذوق والمضغ وغيرها مما تقدم اول الباب وتجب ايضا في المارن وهو ما لان من الانف مشتملا على طرفين وحاجز وفي كل من الثلاثة ثلث الدية وفي اللحية وهما العظامان اللذان تنبت عليهما الأسنان السفلى فان زال معهما شيء من الأسنان وجبت ديته ايضا لان كلامهم له منفعة مستقلة وفي الجفون الاربعة ولو كانت لا عى لان فيها اجالا ومنفعة وتدخل حكومة الاهداب في ديتها ولو ازال الاهداب فقط وجبت فيها حكومة كسائر الشعران فساد منبتها لان الغائت بقطعها الزينة والجمال دون المقاصد الأصلية وان لم يفسد منبتها وجب التعزير فقط ويجب ثلث الدية في ما مومة وهي الجراحة التي تبلغخر بطة الدماغ ولا تخرقها وفي جائفة وهي حراحة تنفذ الى جوف باطن محيل للغذاء والدواء كبطن أو طريق له كصدر وفي ثلث لسان وثلث كلام وما مر من أحد طرفي الانف او الحاجز ويجب ربعها في جفن واحد من جفون العين وفي ربع شيء مما مر كربع الاذن واللسان فتحصل ان الواجب في دية غير النفس من الطرف والجرح والمعنى قد يكون دية كاملة وقد يكون نصفها وقد يكون ثلثها وقد يكون ربعها وقد يكون عشرها وقد يكون نصف عشرها وقد علمت أمثلتها كلها فتعطن (قوله ويثبت القود للورثة الخ) شروع في بيان مستحق القود ومستوفيه (قوله العصبة) بدل من الورثة وهي كل من ليس له فروض مقدرة وقوله وذى الفروض الاولى وذوى بصيغة الجمع وهم كل من ليس له فروض مقدرة كالزوجين والام والام (قوله بحسب رثتهم) متعلق بثبت أى يثبت القود لجمع الورثة بحسب رثتهم أى يوزع عليهم بحسب رثتهم

والكفان بأصبعهما
والقدمان بأصبعهما
وفي كل أصبع عشر
من الابل وفي كل سن
خمس (و) يثبت
(القود للورثة)
العصبة وذى الفروض
بحسب رثتهم المال

كالدية فانها تثبت لهم بحسب ذلك والقود يثبت لهم بطريق التلقي عن الميت لا ابتداء على المعقد
 فاذا عني عنه على مال تعلقت به الديون وجهر منه لان ذلك من جملة تركه الميت وقيل يثبت لهم
 ابتداء فلا يوفى الدين من المال الذي عني عليه على هذا (قوله ولومع بعد القرابة) غايته في ثبوته
 للورثة أى يثبت القود لهم بحسب ما هم مطلقا سواء كان اوتهم بابتائهم مع قرابة قريبة أو بعيدة
 أو مع عدمها أو أساسا وعبارة المناهج مع شرح مراحم الصحيح ثبوته لكل وارث بغرض أو تعصيب بحسب اوتهم
 المال سواء أوردت بنسب وان بعد كذا رحمة ان ورتناه أم بسبب كالزوجة والمعتق والامام فحين
 لا وارث له مستغرق انتهت (قوله كذا رحمة) تمثيل لذي القرابة البعيدة وقوله ان ورتناه أى اذا
 الرحمة أى بان فقد أرباب الاستحقاق ولم ينتظم بيت المال (قوله أو مع عدمها) أى القرابة (قوله
 كذا الزوجة) تمثيل للورثة العادمة للقرابة (قوله تنبيه) أى في بيان ما اذا كان المستحق
 للقود غير كامل أو كان غائبا (قوله يحبس الجاني) أى يحبس له الحاكم وجوباً من غير توقف على
 طلبولى ولا حضور غائب ضبط الحق مع عذر مستحقه وانما توقف حبس الحامل لثبوت أخرقته
 لأجل الحمل على طلبه بالساحبة فيها رعاية للحمل كذا في التحفة (قوله الى كمال الصبي) أى فينتظر
 حتى يكمل بالبلوغ ومثله المجنون فينتظر حتى يكمل بالافاقة وانما انتظر ذلك لان القود للتشفي ولا
 يحصل باستيفاء غير المستحق له من ولى أو حاكم أو بنية الورثة فان كان الصبي والمجنون فقيرين
 محتاجين للنفقة جاز لولى المجنون غير الوصى العفو على الدية دون ولى الصبي لان له غاية تنتظر بخلاف
 المجنون وفي عرش مائنه لو استوفاه أى القود الصبي في حال صباه فينبغي الاعتداد به وقوله من الورثة
 أى حال كون الصبي من الورثة وقوله بالبلوغ متعلق بكامل (قوله وحضور الغائب) معطوف
 على كمال أى ويحبس الجاني الى حضور المستحق للقود الغائب وقوله أو اذنه أى الغائب لبقية الورثة
 في أخذ لقود (قوله فلا يخلى بكفيل) مفرع على قوله يحبس الجاني أى واذا كان الجاني يحبس أى
 وجوباً فلا يترك مطلقا من عرج حبس بضامن وقوله لانه أى الجاني وقوله قد يهرب بضم العين مضارع
 هرب بفتحها مثل طاب طاب وطالب وقوله فيفوت الحق مفرع على الهرب (قوله والكلام الخ) أى
 والكلام المذكور في الجاني من كونه يحبس الى كمال الصبي أو حضور الغائب ولا يخلى بكفيل محله
 في جان غير قاطع طريق (قوله أما هو) أى قاطع الطريق (قوله اذا تحتم قتله) أى بان أخذ المال
 وقتل (قوله فيقتله الامام) في شرح الروض قاطع الطريق أمره الى الامام لتحتم قتله لكن يظهر أن
 الامام اذا قتله يكون له الوصي الدية في ماله أى قاطع الطريق لان قتله لم يقع عن حقه اه وقوله
 مطلقا أى سواء كان المستحق صبياً ام لا غائبا ام لا (قوله ولا يستوفى القود الا واحداً الخ) أى ويمتنع
 اجتماعهم على قتل او نحو قطع ولا يمتنع الامام من ذلك لو ارادوه لان فيه تعذيباً ومن ثم لو كان
 القود ينحو اغراق جاز اجتماعهم كما صرح به الباقين اه شرح مراحم وقوله او من غيرهم أى او واحد
 من غير الورثة ويتمتع الغير في قود نحو طرف ولا يجوز ان يكون مستوفيه منهم لانه ربما بالغ في ترديد
 الا آله فشد عليه (قوله يتراض منهم) أى من الورثة كلهم اذا كان المستوفى واحداً من غيرهم وقوله
 أو من باقهم أى الورثة اذا كان المستوفى واحداً منهم فالكلام على سبيل اللفظ غير المرتب (قوله
 او بقرعة بينهم) معطوف على يتراض وما ذكر مختص بما اذا كان المستوفى واحداً منهم أى
 ويستوفى القود واحداً منهم بقرعة اذا لم يتراضوا أى يتفقوا على شئ وعبارة المناهج مع شرح الرمل
 ولا يتفقوا على مستوف له والا بان لم يتفقوا على مستوف وقال كل اناس وفيه فقرعة يجب على الامام
 فعلها بينهم فمن خرج له استوفى بأذن الدار اه منعه وطلب الاستيفاء بنفسه بان يقول لا تستوف
 وانا استوفى انتهت (قوله ولو بادر الخ) المقام لان يربح أى فلأوسع أرحم المستحقين في القتل من غير
 اذن الباقيين (قوله فلا قصص عليه) أى على المبادر لان له حقا في قتله في هذه الحالة قال في النهاية

ولومع بعد القرابة
 كذا رحمة ان
 ورتناه أو مع عدمها
 كذا حد الزوجة
 والمعتق وعصبة
 * (تنبيه) * يحبس
 الجاني الى كمال الصبي
 من الورثة بالبلوغ
 وحضور الغائب أو
 اذنه فلا يخلى بكفيل
 لانه قد يهرب فيفوت
 الحق والكلام في
 غير قاطع الطريق أما
 هو اذا تحتم قتله
 فيقتله الامام مطلقا
 ولا يستوفى القود الا
 واحداً من الورثة
 أو من غيرهم بتراض
 منهم أو من باقهم
 أو بقرعة بينهم اذا لم
 يتراضوا ولو بادر
 أحد المستحقين فقتله
 عالما بتحريم المبادرة
 فلا قصاص عليه
 ان كان

قبل عفومنه أو من
غيره والأفعليه
القصاص ولو قتله
أجنبي أخذ الورثة
الدية من تركته
الجاني لامن الاجني
ولا يستوفى المستحق
العتود في نفس أو
غيرها الا باذن الامام
أو نائبه فان استقل
به عزز * (تتمه) *
يجب عندهم بحان
البحر وخوف الغرق
القائم غير الحيوان من
المتاع لسلامة حيوان
محترم والقائه الدواب
لسلامة الآدمي
المحترم ان تعين لدفع
الغرق وان لم ياذن
المالك اما المهدر
كحري وزان محصن
فلا يلحق لاجله مال
مطلقا بل ينبغى أن
يلقى هو لاجل المال
كما قاله شيخنا ويحرم
القائه العبيد للآحرار
والدواب للارواح

نعم لو حكمناكم بمنعه من المبادرة قتل جرما أو باسنة قتله لم يقتل جرما كالجاني المحرم المبادرة اه
ومثله في النجفة (قوله قبل عفومنه) أي من المبادر بالقتل وقوله أو من غيره أي أو قبل عفومنه غيره
من بقية الورثة (قوله والأفعليه القصاص) أي وان لم يكن القتل قبل العفومنه أو من غيره بان
كان بعده فيجب على المبادر من المستحقين القصاص والمستحق له ورثة الجاني الذي يودر بقتله ولم يقم
ورثة المجني عليه أو لاقسط الدية من تركته لغوات القود بغير اختيارهم (قوله ولو قتله) أي الجاني
من غير اذن المستحقين (قوله أخذ الورثة) أي ورثة المجني عليه أو لا (قوله من تركته الجاني) أي لانه
هو القاتل لمورثهم فهو المطالب بالحق وقوله لامن الاجني أي لا تؤخذ من الاجني لانهم ليس لهم
حق عليه والحق انما هو لواثر الجاني على الاجني الذي جنى عليه فاما أن يقتل منه أو يعفونه
(قوله ولا يستوفى الخ) أي لخطره واحتياجه الى النظر لاختلاف العلماء في شروطه قال في شرح
المنهج نعم لا يحتاج مالك رفيق في رقيقه الى الاذن ولا مضطر لا كل من له عليه قود ولا منفرد لا اراه أحد
وعجز عن الاثبات اه وقوله الا باذن الامام ويتعين عليه أن لا ياذن الاعارف بالاستيفاء أهل له أما
غير العارف أو غير الأهل كـ الشيخ والزمن والمرأة فلا ياذن له في الاستيفاء وقوله أو نائبه أي الذي
تناولت ولايته اقامه الحد ودفعه اه م ر (قوله فان استقل) أي المستحق وقوله به أي بالقود وقوله
عزز أي عززه الامام التعزيز اللائق به على حسب ما يراه (قوله تتمه) أي في حكم ما يلحق في البحر اذا
أشرفت السفينة على الغرق من جواز الالقاء أو وحوه و وصل الكلام على ذلك أنه اذا أشرفت
سفينة فيها متاع وركاب على غرق وخيف غرقها بما فيها يجوز طرح متاعها عند توهيم النجاة بان
اشتد الأمر وقرب الناس ولم يغد الالقاء الاعلى يدور أو عند غلبة ظن النجاة بان لم يخش من عدم
الطرح الا نوع خوف غير قوي حفظ الروح ويجب طرح ذلك عند ظن النجاة مع قوة الخوف لو لم
يطرح وينبغي للمالك اذا تولى الالقاء بنفسه أو غيره باذنه العام له تقديم الاخف قيمة من المتاع والحيوان
حفظ المال حسب الامكان فان لم يلق من وجب عليه الالقاء حتى حصل الغرق وهلك به شيء أو ثم ولا
ضمان (قوله يجب عندهم بحان البحر) أي شدة اضطرابه بسبب كثرة الامواج فيه وتعرض المؤلف
لحالة الوجوب ولم يتعرض لحالة الجواز وقد علمتها في الحاصل المار (قوله وخوف الغرق) أي خوفا
قويا بحيث يغلب الهلاك لو لم يطرح والا فلا يجب كما علمت (قوله القاء) فاعل يجب (قوله من المتاع)
بيان لغير الحيوان (قوله لسلامة الخ) علة لوجوب القاء غير حيوان أي بحسب الالقاء لاجل سلامة
حيوان محترم ولو كلبا (قوله والقائه الدواب الخ) معطوف على القاء غير الحيوان أي ويجب القاء الدواب
لاجل سلامة الآدمي المحترم (قوله ان تعين) أي القاء الدواب بان لم يتمكن في دفع الغرق غيره فان أمكن
غمره في دفع الغرق لم يجب بل يجوز افاذه في الروض وشرحه وقوله لدفع الغرق أي غرق الآدمي
المحترم (قوله وان لم ياذن المالك) غاية لوجوب الالقاء في الصورتين أي يجب القاء ما ذكر من المتاع
أو الدواب سواء أذن المالك لهم فيه أو لم ياذن لكنه يضمن الملقى فيما اذا كان بغير الاذن كما سيصرح
به (قوله أما المهدر) مفهوم محترم الذي هو قيد في الحيوان وفي الآدمي (قوله تحري) أي وككالب
عقود وتارك الصلاة بعد أمر الامام وقاطع الطريق (قوله فلا يلحق) أي في البحر وقوله لاجله أي
المهدر وقوله مال مطلعا أي سواء كان متاعا أو دواب (قوله بل ينبغى أن يلحق هو) أي المهدر قال في
النجفة وتؤيده بحث الاذرعى انه لو كان ثم أسرى وظهر للامام المصلحة في قتلهم بدأ بهم قبل المال اه
وقوله بدأ بهم أي في القائم في البحر قبل المال (قوله لاجل المال) أي سلامته (قوله ويحرم القاء
العبيد للآحرار) أي لسلامة الآحرار وكذلك يحرم القاء كافر لمسلم وجاهل لعالم متبحر ولو انفرد وغير
شريف لشريف لا شتر الكجميع في أصل التكرير وان تغاوت في الصفات وحينئذ فيبقون كلهم
فاما ان يغرقوا كلهم أو يسلموا كلهم (قوله والدواب الخ) أي ويحرم القاء الدواب لاجل سلامة مال الروح

له من الامتعة (قوله ويضمن ما ألقاه) أي من غير الحيوان لاجل سلامة الحيوان المحترم ومن الدواب لاجل سلامة الانسان المحترم ولا ينافي الضمان عدم الاتي في الالقاء لانه واجب مطلقا كما صرح به لان الاتم وعدمه يتسامح فيه ما لا يتسامح في الضمان لانه من باب خطاب الوضع (قوله ولو قال) أي شخص من ركاب السفينة وقوله لا يخفى أي شخص آخر غير المالك وقوله ألقى الخ الجملة مع قول القول وقوله متاع زيد خرج به ما لو قال له ألقى متاعك وعلى ضمانه فإلزام الاثر ضمانه وان لم يكن له في السفينة شيء ولم تحصل النجاة لانه التمس اتلاها الغرض صحيح بعوض فصار كونه أعنى عبدك عنى بكذا فاعتق بخلاف ما لو اقتصصر على قوله ألقى متاعك ففعل فلا ضمان ويشترط لضمان الاثر شرطان أن يخاف الغرق وأن لا يختص مالكه بفائدة الالقاء بأن يختص بها الملتصق أو أجنبي أو أحدهما مع المالك (قوله ضمه الملقى) أي لانه المباشر للاتلاف قال في التحفة نعم ان كان المأمور أعجميا يعتق وجوب طاعة أمره ضمن الاثر لان ذلك آله اه (تنبه) قال في المغني سكنت المصنف عن المضمون أهو المثل ولرصورة كالقرض أو المثل في المثل والقعة في المتقوم أو القعة مطلقا ظاهر كلامهم الاخير وان كان الملقى مثليا ورجحه البلقيني لمافي إيجاب المثل من الاجحاف وحزم في الكفاية بالوسط ورجحه الاذري وهو كما قال شعبي أو حقه من كلام البلقيني خلافا لبعض المتأخرين وتعتبر قية الملقى حيث أو جنبنا قبل هيجان الجبر اذا قية له حيث نأذاه بتصرف وفي الروض وشرحه مانصه فرع لولفظ الجبر التاع الملقى فيه على الساحل وظفر نابه أحد هذه المسالك واسترد الضامن منه عين ما أعطى ان كان باقيا وبذلك ان كان تالغا ما سوى الارش الحاصل بالغرق فلا يسترده اه (قوله فرع أفق أبو اسحق الخ) عبارة التحفة في فصل عدة الحامل فرع اختلافوا في التسبب لاسقاط المالم يصل لحد نفخ الروح فيه وهو مائة وعشرون يوما والذي يتجه وفاقا لابن العماد وغيره الحرمة ولا يشكل عليه جواز العزل لوضوح الفرق بينهما بان المني حال نزوله محض جامد لم ينهيا للحياة بوجه بخلافه بعد استقراره في الرحم وأخذته في مبادئ التخلق ويعرف ذلك بالامارات وفي حديث مسلم أنه يكون بعد اثنتين وأربعين ليلة أي ابتداءه كما في الرجعة ويجرم استعمال ما يقطع الحمل من أصله كما صرح به كثير من وهو ظاهر اه والذي رجحه مرنانه بعد نفخ الروح يحرم مطلقا ويحوز قبله ونص عبارته في باب أمهات الاولاد بعد كلام قال الدميري لا يخفى أن المرأة قد تفعل ذلك بحمل زنا وغيره ثم هي اما أمسة ففعلت ذلك باذن مولاه الواطي لها وهي مسئلة الفراقى أو باذنه وليس هو الواطي وهي صورة لا تخفى والنقل فيها عزيز وفي مذهب أبي حنيفة شهير في فتاوى قاضيان وغيره ان ذلك يحوز وقد تكلم الغزالي عليها في الاحياء بكلام متين غير انه لم يصرح بالتحريم اه والراجح تحريمه بعد نفخ الروح مطلقا وجوازه قبله اه (قوله بحمل سقى أمته) الاممة ليست بقيد كما يعلم ذلك من عبادة التحفة في النكاح ونص عبارته واختلفوا في جواز التسبب الى القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فقال أبو اسحق المروزي يجوز القاء النطفة والعلقة ونقل ذلك عن أبي حنيفة الخ اه (قوله مطلقا) المراد بالاطلاق هنا وفيما يأتي ما يشمل العلقه والمضغة وحالة ما بعد نفخ الروح (قوله وكلام الاحياء يدل على التحريم) أي وأيسر صريح فيه وعبارته بعد أن قرر أن العزل خلاف الاولى وليس هذا تالسا يستجهاض والود أي قتل الاطفال لانه جنابة على موجود حاصل فاول مراتب الوجود وقع النطفة في الرحم فيختلط بماء المرأة فاسادها جنابة فان صارت علقة أو مضغة فالجنابة أخش فان نفخت الروح واستقرت الخلقة زادت الجنابة تغاضا اه (قوله قال شيخنا الخ) عبارته فرع أفق أبو اسحق المروزي بحمل سقى أمته لتسقط ولدها مادام علقه ومضغة وبألف الحنفية فقالوا يجوز مطلقا وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا وهو الاوجه كما مر في فصل عدة الحامل وقد علمت عبارته آنما (قوله خاتمة) أي في بيان وجوب الكفارة (قوله نجب الكفارة الخ) أي لقوله تعالى ومن قتل

له ويضمن ما ألقاه بلا
اذن مالكه ولو قال
لرجل ألقى متاع زيد
وعلى ضمانه ان
طالبك ففعل ضمنه
الملقى لا الاثر (فرع)
أفتى أبو اسحق
المروزي بحمل سقى
أمته دواء لاسقط
ولدها مادام علقه
أو مضغة وبألف
الحنفية فقالوا يجوز
مطلقا وكلام الاحياء
يدل على التحريم
مطلقا قال شيخنا وهو
الاوجه (خاتمة)*
يجب الكفارة على
من قتل

مؤمناً خطأ فحرم بر رقية مؤمنة وخبروا ثلة بن الاسقع قال آتينا الى النبي صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قد استوجب النار بالقتل فقال أعتقه واعتقه رقية يعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار رواه أبو داود وصححه الحاكم وغيره وقوله على من قتل أي على كل قاتل ولو كان كافراً غير حربي أو صيباً أو مجنوناً أو عبداً أو أمة ولا فرق في القتل بين أن يكون بمباشرة أو تسبب أو شرط قد دخل فيه شاهد الزور والمكره بكسر الراء وحافر ثمر عدو أو أمة أو علم أنه لا كفارة في القتل بالحال كان توجهه ولي بحاله الى الشخص فقتله كما أنه لا ضمان فيه بقود ولا دية كما مر عن التحفة ولا في القتل بالدعاء كما نقل ذلك عن جماعة من السلف قال مهران بن ميمون حدثنا غيلان بن جرير بن مطرف بن عبد الله بن الشخير أنه كان بينه وبين رجل كلام فكذب عليه فقال مطرف اللهم إن كان كاذباً فامته فخر ميتاً فرفع ذلك الى زياد فقال قتلت الرجل فقال لا ولكنك دعوته وافقت أجدلاً ولا في القتل بالعين كما لا ضمان فيه بالقود ولا بالدية كما مر وإن اعترف به وإن كان ذلك حقاً وينبغي للإمام حبس العائن أو أمره بلزوم بيته وبرزقه من بيت المال ما يكفيه إن كان فقيراً لأن ضرره أشد من ضرر المخدوم الذي منعه عمر من مخالطة الناس ويندب للعائن أن يدعو للعيون أن يقول له بسم الله ماشاء الله لا حول ولا قوة الا بالله اللهم بارك فيه ولا تضره أو يقول حصنتك بالحي القيوم الذي لا يموت أبداً ودفع عنك السوء بالف ألف لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهكذا ينبغي للإنسان إذا رأى نفسه سليمة وأحواله مستقيمة أن يقول ذلك ولو في نفسه وكذلك ينبغي للشيخ إذا استكثر تلامذته أو استحسن حالهم أن يقول ذلك ومثله الوالد في ولده وفي الأزار كما رماضه ذكر الامام أبو محمد القاضي حسين من أصحابنا رجهم الله في كتابه التعليق في المذهب قال نظر بعض الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين الى قومه يوماً فاستكثرهم وأعجبوه فبات منهم في ساعة سبعون ألفاً فوحي الله سبحانه وتعالى اليه أنك عنتهم ولو أنك اذعنتهم حصنتهم لم يهلكوا قال وبأى شيء أحصنهم فأوحي الله تعالى اليه تقول حصنتكم بالحي القيوم الذي لا يموت أبداً ودفع عنكم السوء بلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال المعلق عن القاضي حسين وكان عادة القاضي رحمه الله إذا نظر الى أصحابه فأعجبه سمحتهم وحسن حالهم حصنهم بهذا المذكور اهـ (قوله من يحرم قتله) أي من كل نفس معصومة عليه قد دخل فيه نفسه لانها معصومة عليه وعبد نفسه ودخل أيضاً الزاني المحصن ونحوه من كل مهدر إذا كان هو أي القاتل مهدر أمثله لما مر أنه معصوم بالنسبة لمثله وخرج به الحرابي وكل مهدر إذا لم يكن القاتل مثله وبأغوصائل ومقتص منه قتله المستحق فلا كفارة في قتلهم كما لا ضمان فيهم بقود ولا دية كما مر (قوله خطأ كان) أي القتل وقوله أو عبداً أي أو شبه عبداً كن تجب في الخطأ على التراخي وفي العمد وشبهه على الفور تداركاً للآثم (قوله وهي) أي الكفارة وقوله عتق رقية أي اعتاق رقية أي مؤمنة سليمة من العيوب المخلة بالعمل أو الكسب (قوله فإن لم يجد) أي الرقية بشر وطها والمراد لم يجد لها حساباً أو فقدتها أو شرعاً بأن وجدها بأكثر من ثمن مثلاً أو وجدها بثمنها وعجز عنه وقوله فصيام شهرين أي فعلية صيام شهرين مع النية ويشترط فيها ما مر في باب الصوم من تعيينها وتعيينها بكونه عن الكفارة ولا يشترط نية التتابع على الممتد فان عجز المذنب عن الصيام فلا أطعام على الأصح نعم لومات أطعم عنه بدلاً عن الصوم الواجب كما علم ما مر في باب الصوم وقوله متتابعين أي بأن لا يفصل بين أيام الصوم فاصل فينقطع التتابع بفطر يوم ولو بعد ذلك لا ينافي الصوم كمرض بخلاف العذر الذي ينافي كجنون وحيض ونفاس فلا ينقطع التتابع واعلم أن صوم الغرض من حيث التتابع وعدمه ثلاثة أنواع الأول ما يجب فيه التتابع وهو صوم رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل وكفارة الجماع في نهار رمضان وعمد الصوم الذي شرط فيه التتابع الثاني ما يجب فيه التفريق وهو صوم التمتع والقرآن وفوات النسك وترك الواجب فيه وصوم النذر المشروط فيه

من يحرم قتله خطأ
كان أو عبداً وهي
عتق رقية فإن لم يجد
فصيام شهرين
متتابعين

انتغريق الثالث ما يجوز فيه الامران وهو قضاة رمضان وكفاة الجماع في النسك وكفارة الجبن
وفدية الحلق والصيد والشجر واللبس والتطيب والاحصار وتقليم الاظفار ودهن غبر الرأس أو
الاحية في الاحرام وصوم النذر المطلق والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب في الردة)

أى في بيان أحكامها أعادنا الله وأحبتنا وجميع المسلمين منها وانما ذكر هذا الباب بعد ما قبله لانه
جناية مثله لكن ما تقدم من أول الجناية الى هنا متعلق بالنفس وهذا متعلق بالدين وأخره عما تقدم
وان كان هذا أهم أكثره وقوع ذلك أه ع ش وحاصل الكلام على أنواع الردة انها تنحصر في ثلاثة
أقسام اعتقادات وأفعال وأقوال وكل قسم منها يتشعب شعبا كثيرة فمن الأول الشك في الله أو في
رسالة رسوله أو في شيء من القرآن أو في اليوم الآخر أو في وجود الجنة أو النار أو في حصول الثواب
للمطيع والعقاب للعاصي أو فيما هو مجمع عليه مما هو معلوم من الدين بالضرورة أو اعتقاد فقد صفة
من صفاته تعالى أو تحليل ما هو حرام ومن الثاني السجود لصنم أو شمس أو مخلوق آخر ومن الثالث
قوله لمسلم يا كافر أو يا عديم الدين قاصدا بالاول ان دينه المتأبس به وهو الاسلام كفروا بالثاني
ان ما هو متصف به لا يسمى ديننا وقوله لو آخذني الله بترك الصلاة مع ما اتافيه من المرض والشدة
ظلمني أو قوله انا فاعل بغير تقدير الله عند سماعه من يقول فعلى هذا ابتعد الله تعالى أو قوله لو
شهد عندى جميع المسلمين ما قبلتهم اسنهرأهم وسخرية أو قوله للفقى عند أعطائه جواب سؤال
استفتاه فيه أى شيء هذا الشرع ويرى الجواب استخفافا بالشرع أو قوله وقد امر بحضور مجلس علم
أى شيء أعمل بمجلس العلم أو اعنة الله على كل عالم قاصدا الاستخفاف ان لم يرد الاستغراق والالم
يشترط الاستخفاف لشهولة الانبياء والملائكة أو قوله يكون الا بعد قواد ان صليت أو صمت أو ما
أصبت خيرا من صليت أو الصلاة لا تصلح الى قاصدا بذلك الاستخفاف أو الاسنهرأهم أو قول مريض
طال مرضه توفي مسلما أو كافرا ان شئت أو قول معلم الصبيان اليهود خيرا من المسلمين لانهم يقضون
حق معلمى اولادهم لكن ان قصد الخير به المطلقة وما يخشى منه الكفر والعياذ بالله تعالى شتم رجل
اسمه من اسماء النبي صلى الله عليه وسلم ذا كرا النبي والكلام بكلام الدنيا عند سماع قرآن أو
اذان وقوله للقراء هؤلاء كلوا الربا وقوله لصالح وجهه كالخنزير أو أنا أرى المال سواء كان من حلال
أوحرام واعلم انه يحرى على السنة العامة جملة من أنواع الكفر من غير ان يعلموا انها كذلك فيجب
على أهل العلم أن يبينوا لهم ذلك لعلهم يحتنون اذا علموه لئلا تحبط أعمالهم ويخلدون في أعظم
العذاب وأشد العقاب ومعرفة ذلك أمر مهم جدا وذلك لان من لم يعرف الشريعة فيه وهو لا يدري
وكل شرس به الجهل وكل خير سببه العلم فهو النور والمبين والجهل بنس القرن وقد استوفى الكلام
على جميع أنواع الردة وبيان المختلف فيه منها والمتفق عليه ابن حجر في كتابه المسمى بالاعلام بقواطع
الاسلام فمن أراد الا حاطة بجميع ذلك فعليه بالكتاب المذكور (قوله الردة لغة الرجوع) أى عن
مطلق شيء الى غيره سواء كان رجوعا عن الاسلام الى غيره وهو الكفر أو عن شيء آخر الى غيره فالعنى
اللعوى أعم من الشرعى كما هو الغالب (قوله وهى) أى الردة وقوله أخش أنواع الكفر أى اغلظ من
غيرها من بقية أنواع الكفر وذلك لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فميت وهو كافر الآية وقوله
تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وتجبر البخارى من يدل دينه فاقتلوه (قوله ويجب
بها العمل) أى الحاصل منه قبل الردة فكانه لم يعمل شيئا ويرتب على ذلك وجوب مطالبة به في
الآخرة وقوله ان اتصلت بالموت فان لم تتصل به بان أسلم قبله فلا يحبط بها العمل وانما يحبط بها
ثوابه فقط فيعود له العمل مجردا عن الثواب ويرتب على ذلك انه لا يجب عليه قضاؤه ولا يطالب به في
الآخرة (قوله فلا يجب اعادته) مفرغ على مفهوم قوله ان اتصلت بالموت وهو فان لم تتصل

(باب في الردة)
(الردة) لغة الرجوع
وهى أخش أنواع
الكفر ويجب بها
العمل ان اتصلت
بالموت فلا يجب اعادته
عبادته التى قبل

بالموت فلا يحبط عمله فلا يجب اعادته ولعله سقط هذا المذهب من النسخ (قوله وقال أبو حنيفة تجب
 أى الاعادة لأنها يحبط بها عنده العمل مطلقا ولم تتصل بالموت (قوله وشربا) معطوف على آفة
 (قوله قطع مكاف) من اضافة المصدر لفاعله وخرج به الكفر الاصلى فلا يسمى ردة وهى تفارقه في
 أو ورمن أن المرتد لا يقر على ردة فلا يقبل منه إلا الاسلام وانه لزم بأحكامنا الا انزامه لها
 بالاسلام وانه لا يذبح نكاحه ومنها تحريم ذبيحته ولا استقراره ملك ولا يسبي ولا يغادى ولا يمن عليه
 ولا يرث ولا يورث بخلاف الكافر الاصلى في جميع ذلك (قوله قتلغو) أى لردة أى لا يؤاخذ بها وقوله
 من صبي ومجنون أى وسكران غير متعد بسكره (قوله ومكره عليها) أى وتلغو من مكره عليها القوله
 تعالى الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان (قوله اسلاما) أى دوام اسلام وهو مفعول قطع وخرج به
 قطع الصلاة ونحوها فلا يسمى ردة (قوله بكفر) متعلق بقطع وقوله عزما تميز بحول عن المضاف
 والاصل بعزم كفر (قوله حالا أو مالا) يعنى ان العزم على الكفر يقطع الاسلام سواء عزم أن يكفر
 حالا أو عزم أن يكفر غدا أو مثل العزم عليه التردد فيه فيكفر به أيضا (قوله فيكفر به حالا) أى فيكفر
 بعزمه على الكفر فى المال أى المستقبل حالا (قوله أو قولا أو فعلا) معطوفان على عزما فهما
 منصوبان على التمييز أيضا لان المعطوف على التمييز تميز وهما محمولان عن المضاف أيضا والتقدير أو
 قول كفر أو فعلة وقد علمت بعضا من الاقوال المكفرة والافعال كذلك ومن الاول أيضا غير ما تقدم
 ان يقول الله ثالث ثلاثة ومن الثاني غير ما تقدم ان يلقى معجنا أو كتب علم شرعى أو ما عليه اسم
 معظم فى قاذورة ولوطاهرة وأما ضرب الفقيه مثلالاولاد الذين يتعلمون منه بالواحد أو درهمها
 من بعد فقال ع ش الظاهر انه ليس كغير لان الظاهر من حال الفقيه انه لا يريد الاستخفاف بالقرآن
 نعم ينبغى حرمة لا شعاره بعدم التعظيم كما قالوه فيمالود روح بالكراسة على وجهه (قوله باعتقاد) الجار
 والمجرور متعلق بمحذوف صفة لما قبله وظاهر عبارته ان الاعتقاد وما بعده من العناد والاستهزاء
 مختصان بالقول والفعل وليس كذلك لثاني الثلاثة أيضا فى العزم على الكفر كما صرح بذلك فى
 التحفة والنهاية فغرضه عليه يكون مع اعتقاد أو عناد أو استهزاء وقال بعضهم لا يظن الاستهزاء فى
 العزم وقوله أى معه أقاد ان الباء بمعنى مع (قوله أو مع عناد) أى بان عرف انه الحق باطنا وامتنع أن
 يقرب به كان يقول الله ثالث ثلاثة أو يسجد لصنم عناد المن يخاصه مع اعتقاد ان الله واحد وان
 السجود لا يكون الا لله (قوله أو مع استهزاء) مثل مر للاستهزاء فى القول بما اذا قيل له قلم اطفا فادك
 فانه سنة فقال لا أفعله وان كان سنة أولو جاني بالنبي ما قبلته مالم يرد المبالغة فى تبعيد نفسه أو يطاق
 فان المتبادر منه التبعيد كما أفتى به والدرجة الله تعالى تبعد السبكي فى انه ليس من التنقيص قول من
 سئل فى شئ لوجاه فى جبريل أو النبي ما فعلته اه (قوله بخلاف الخ) مقابل قوله باعتقاد أو مع
 ان هذه الثلاثة أعنى العزم على الكفر أو قوله أو فعلة تقطع الاسلام ويحصل بها الردة بالاعتقاد أو
 العناد أو الاستهزاء أما اذا لم تقترن بها بل اقترنت بسبق لسان أو حكاية كفر أو غير ذلك فلا تقطع
 الاسلام ولا يحصل بها الردة وقوله ما لو اقترن به ما واقعة على الثلاثة الاول اعنى العزم والقول والفعل
 وضمير به يعود عليها وقوله كسب لسان الخ تمثيل لما يخرج به عن الكفر وقوله أو حكاية كفر أى
 كفر غيره كأن يقول قال فلان أنا الله مثلا وقوله أو خوف أى كأن يكون فى بلاد الكفر وأمرده
 بالسجود لصنم فسجد له خوفا منهم أن يقتلوه ولم يسجد ومثل ما ذكر من سبق لسان وما بعده
 الاجتهاد فيه لم يقم الدليل القاطع على خلافه كاعتقاد المعتزلة عدم رؤية الباري فى الآخرة أو عدم
 هذاب القبر أو نعيه فلا يكفر وبذلك لانه اقترن به اجتهاد (قوله ولذا قول الولي) أى مثل ما اقترن
 به ما يخرج به عن الردة قول الولي فى حال غيبته أنا الله فلا يقتل لعدم تكليفه حينئذ وعادة المغنى
 وخرج بذلك من سبق لسانه الى الكفر أو أكره عليه فانه لا يكون مرتدا وكذا الكلمات الصادرة

الردة وقال أبو حنيفة
 تجب وشربا (قطع
 مكاف) مختار فتلغو
 من صبي ومجنون
 ومكره عليها اذا
 كان قلبه مؤمنا
 (اسلاما بكفر عزم)
 حالا أو مالا فيكفر
 به حالا (أو قولا أو
 فعلا باعتقاد) لذلك
 الفعل أو القول أى
 معه (أو مع) عناد
 من القاتل أو الفاعل
 (أو مع) استهزاء
 أى استخفاف بخلاف
 ما لو اقترن به ما يخرج به
 عن الردة كسبق
 لسان أو حكاية
 كفر أو خوف قال
 شيخنا كشحه وكذا
 قول الولي حال غيبته
 أنا الله ونحوه مما وقع
 لائمة من العارفين
 كابن عربى واتباعه

من الاولياء في حال غيبتهم وفي أمالي الشيخ ابن عبد السلام ان الولي اذا قال أنا الله عزز التعزير
الشرعي ولا ينساق في الولاية لانهم غير معصومين وينافي هذا قول القشيري من شرط الولي ان يكون
محفوظا كما ان من شرط النبي ان يكون معصوما فكل من كان للشرع عليه اعتراض فهو مغرور
مخادع فالولي الذي تواتر افعاله على الموافقة وقد سئل ابن سريج عن الحسين الحلاج لما قال أنا الحق
فتوقف فيه وقال هذا رجل خفي على أمره وما أقول فيه شيئا وأنت بكفره بذلك القاضي أبو عمرو والجنيد
وقفهاء عصره وأمر المقتدر بضر به ألف سوط فان مات والاضر بالغا أخرى فان لم يمت قطعت يده
ورجله ثم ضرب عنقه ففعل به جميع ذلك لست بيقين في ذي الحجة ستة تسع وثلاثمائة والناس مع
ذلك يختلفون في أمرهم فمنهم من يبالغ في تعظيمه ومنهم من يكفره لانه قتل بسيف الشرع وجرى ابن
المقرئ تبع الغيرة على كفر من شك في كفر طائفة كابن عربي الذين ظاهرا كلامهم عند غيرهم الاتحاد
وهو بحسب ما فهم من ظاهر كلامهم ولكن كلام هؤلاء جار على اصطلاحهم اذا لفظ المصطلح
عليه حقيقة في معناه الاصطلاحي مجازي في غيره والمعتقد منهم لعنا معتقد لمعني صحيح وأما من اعتقد
ظاهره من جهالة الصوفية فانه يعرف ان استمر على ذلك بعد تعريضه صار كافرا اه وفي شرح الروض
بعد كلام والحق أن هؤلاء أي الطائفة كابن عربي مسلمون أخيار وكلامهم جار على اصطلاحهم
كسائر الصوفية وهو حقيقة عندهم في مرادهم وان افترق عند غيرهم من لواعتقد ظاهره عنده كفر
الى تأويل اذا لفظ المصطلح عليه حقيقة في معناه الاصطلاحي مجازي في غيره فالمعتقد منهم لعنا معتقد
لمعني صحيح وقد نص على ولاية ابن عربي جماعة علماء عارفون بالله منهم الشيخ تاج الدين بن عطاء
الله والشيخ عبدا اليافعي ولا يقدح فيه وفي طائفة ظاهرا كلامهم المذكور عند غير الصوفية لما
قلناه ولا به قد يصدر عن العارف بالله اذا استغرق في بحر التوحيد والعرفان بحيث تضاعف ذاته في
ذاته وصفاته في صفاته وبغيب عن كل ما سواه عبارات تشعر بالحلول والاتحاد لقصور العبارة عن
بيان حاله الذي ترقى الى ما وليست في شيء منها كما قاله العلامة السعد التفتازاني وغيره اه وفي
حاشية الامير على عبد السلام الناس في التوحيد متفاوتون فالعامة الاسلامية اقتصر واعلى علم
ظاهرا لا اله الا الله ومنهم من ترقى الى معرفة ما يمكن بالبراهين الفكرية ومنهم من فتح عليه بامور
وجسدية ومنهم من ذاق الكل من الله واليه فرضي بكل شيء من هذه الحشية كما سبقت الإشارة
اليه غير مرة ومنهم من غاب عن المغاربة وطغى في سكره حيث قال أنا الله أو ما في الجبة الا الله أو ما في
الكون الا الله فمنهم من عذرهم بذلك ومنهم من عاقبهم والكل على خير ان شاء الله تعالى حيث
صح الاصل اه (قوله وما وقع) مبتدأ خبره غير مراد به ظاهره والمعنى ان ما وقع في عبارات القوم
بما يؤولهم الكفر كالكلمات المتقدمة غير مراد به ظاهره بل له معنى صحيح عندهم اصطلاحا عليه
(قوله كما لا يخفى على الموقفين) أي المتورين البصيرة (قوله نعم يحرم الخ) استدراك على كون
ما وقع من هذه الطائفة غير مراد به ظاهره بل له معنى صحيح عندهم (قوله مطالعة) فاعل يحرم (قوله
فانها) أي مطالعة كتبهم وقوله مرلة قدم أي موضع زللها والمراد من طالع كتبهم وهو لا يعرف
حقيقة اصطلاحهم يكون ذلك له سببا في زلله وخروجه عن سنن أهل الحق والاستقامة الى سنن
أهل البدع والضلالة (قوله ومن ثم) أي ومن أجل انها مرلة قدم (قوله وقول ابن عبد السلام
الخ) عبارة التحفة وقول ابن عبد السلام يعزروني قال أنا الله ولا ينافي ذلك ولا ينساق لان غير معصوم
فيه نظرا لانه ان كان غائبا فهو غير مكلف لا يعزركم الاول عفول والافهو كافر ويمكن جملة على ما اذا
شك كافي حاله فيعزرفطما له ولا يحكم عليه بالكفر لاحتمال عذره ولا بعدم الولاية لانه غير معصوم
اه (قوله وذلك) أي المكفر قول أو فعلا أو عزما لكن الامثلة التي ذكرها بعضنا يناسب الاول
وبعضها يناسب الثاني وبعضها يناسب الثالث فتكون على التوزيع وقوله كني صانع أي وجوده

بحق وما وقع في
عبارتهم عما يؤولهم
كفر غير مراد به ظاهره
كما لا يخفى على الموقفين
نعم يحرم على من لم
يعرف حقيقة
اصطلاحهم وطريقتهم
مطالعة كتبهم فانها
مرلة قدم له ومن ثم
ضل كثير من اغترروا
بظواهرها وقول ابن
عبد السلام يعزروني
وقال أنا الله فيه
نظرا لانه ان قام وهو
مكلف فهو كافر
لا محالة وان قاله حال
الغيب المانعة
للتكليف فاي وجه
للعزير اه وذلك
(كني صانع

وهو الله سبحانه وتعالى والذي نفي الصانع الدهرية وهم طائفة يزعمون ان العالم لم يزل موجودا كذلك بلا صانع ومثله نفي صفة من صفاته الواجبة له تعالى اجماعا كالقدم والبقاء ونكر لفظ صانع لانه هو الوارد في حديث الطبراني والحاكم اتقوا الله فان الله فاتح السم وصانع (قوله ونفي نبي) أي نبوته والمراد نفي من الانبياء الذين يجب الايمان بهم تفصيلا وهم الخمسة والعشرون المذكورون في القرآن وقد نظمهم بعضهم في قوله

حتم على كل ذي التكليف معرفة * لانبياء على التفصيل قد علموا

في تلك حجتنا منهم — ثم ثمانية * من بعد عشر ويبقى سبعة وهم

ادريس هود شعيب صالح وكذا * ذوالكفل آدم بالمختار قد خفوا

(قوله أو تكذبه) أي نفي من الانبياء ومثل التكذيب تنقيصه بأي منقص كان كأن صغراسه مر يد التحقير وخرج بتكذيبه الكذب عليه فلا يكون كفرا وان كان حراما قال في التحفة وقول الجويني ان الكذب على نبينا صلى الله عليه وسلم كفر بالغ ولده امام الحرمين في تزييفه وانه زلة اه (قوله وجمعه عليه) أي انكار ما اجمع على اثباته أو على نفيه فدخل فيه جميع الواجبات المجمع عليها وجميع المحرمات كذلك ودخل أيضا القرآن فن أنكرو وجوب شيء من الواجبات كالصلاة والصوم أو حرمة شيء من المحرمات المجمع عليها كالزنا واللواط وشرب الخمر أو أنكرو شيئا من القرآن ولو آتة كفر بذلك وسبب التكفير به كافي التحفة ان في انكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة تكذيبا للنبي صلى الله عليه وسلم وقوله معلوم من الدين بالضرورة أي معلوم من أدلة ديننا على ما يشبه الضروري الذي لا يحتاج الى نظر واستدلال بحيث استوى في معرفته العامة والخاصة قال اللقاني

ومن لم يعلم ضرورة جحد * من ديننا يقتل كفرا ليس حد

(قوله من غير تأويل) متعلق بجحد أي جحد من غير تأويل أي أو بتأويل قطعي البطلان كجحد أهل اليمامة وجوب الايمان بعد موته صلى الله عليه وسلم فائلين بانه لا يجب الايمان الا في حياته لا نقطاع شرعته بموته كبقية الانبياء فهذا التأويل باطل قطعا لان شرعته صلى الله عليه وسلم باقية الى يوم القيامة أما ما كان بتأويل غير قطعي البطلان كجحد كفر فرعون واثبات ايمانه تمسكا بظاهر قوله تعالى قال آمنت الآية فلا يكون مكفرا لوجود تأويل وان كان فاسدا لان الايمان لا ينفع عند يأس الحياة بان وصل لا آخر رمق كالغرغرة وادراك الغرق في الآية من ذلك كما هو واضح لكنه غير قطعي الفساد والحاصل كفر فرعون بجمع عليه لما ذكره من جحد ذلك لا يكفر لوجود تأويل ما قال وفي التحفة بعد كلام وبما تقرره علم خطأ من كفر القائلين باسلام فرعون لانا وان اعتقدنا بطلان هذا القول لكنه غير ضروري وان فرض انه مجمع عليه بناء على انه لا عبرة بخلاف أولئك اذ لم يعلم ان فيهم من بلغ مرتبة الاجتهاد اه (قوله وان لم يكن فيه نص) غاية في تكفير واحد بجمع عليه أي بكفره وان لم يكن لهذا المجمع عليه نص من القرآن أو السنة كالاجماع السدوقي (قوله كوجوب الخ) تمثيل للمجمع عليه فاذا جحد كفره وقوله نحو الصلاة أي كالصيام والزكاة والخ (قوله وتحليل نحو البيع والنكاح) عطف على وجوب أي وتحليل الخ أي فهو مجمع عليه فن جحد كفر (قوله وندب الرواتب) أي السنن الراتبة أي فهو مجمع عليه فن أنكره كفر وقوله والعبد عطف على الرواتب أي وندب العبد أي صلاته قال في الاعلام وفي تعليق البغوي من أنكر السنن الراتبة أو صلاة العبد ين كفر والمراد انكاره وعيها لانها معلومة من الدين بالضرورة والمنكر هيئة الصلاة زعمانه انها لم ترد الا مجملة وهذه الصفات والشروط لم ترد بنص جلي متواتر يكفر أيضا اجماعا اه (قوله بخلاف مجمع عليه الخ) محترز قوله معلوم من الدين بالضرورة وقوله لا يعرفه الا خواص أي دون العوام قال عس ظاهره وان علمه ثم أنكره وهو المعقد وفي شرح البهجة لشيخ الاسلام ما يخالفه

(و) نفي (نبي) أو تكذبه (و) جحد مجمع عليه) معلوم من الدين بالضرورة من غير تأويل وان لم يكن فيه نص كوجوب نحو الصلاة المكتوبة وتحليل نحو البيع والنكاح ونحوه شرب الخمر واللواط والزنا والمكس وندب الرواتب والعبد بخلاف مجمع عليه لا يعرفه الا خواص ولو كان فيه نص

اه (قوله كاستحقاق بنت الابن
 السادس مع البنت
 وكثرة نكاح المعتدة
 للغير كما قاله النووي
 وغيره وبخلاف
 المعتدور كن قرب
 عهده بالاسلام
 (وسجود الخلق)
 اختيارا من غير خوف
 ولونبيا وان أنكر
 الاستحقاق أولم يطابق
 قله جوارحه لان
 ظاهر حاله يكذبه وفي
 أصل الروضة عن
 التهذيب من دخل
 دار الحرب فسجد
 لصنم أو تلفظ بكفر ثم
 ادعى اكرامها فان
 فعله في خلوته لم يقبل
 أو بين أيديهم وهو
 أسير قبل قوله أو تاجر
 فلا يخرج بالسجود
 الر كوع لان صورته
 تقع في العادة للخلق
 كثيرا بخلاف السجود
 قال شيخنا نعم يظهر ان
 محل الفرق بينهما
 عند الاطلاق
 بخلاف ما لو قصد
 تعظيم مخلوق
 بالر كوع كما يعظم
 الله تعالى به فانه لا شك
 في الكفر حينئذ اه
 وكشي الى الكنائس
 بزيم من زنا را وغيره
 وكالقاء ما فيه قرآن
 في مستقذر

اه (قوله كاستحقاق بنت الابن السادس) تمثيل للمجمع عليه الذي لا يعرفه الا خواص أي فن حجه
 لا يكفر به (قوله وكثرة نكاح المعتدة) أي فن حجه لا يكفر قال ع ش أي مع اعترافه باصل
 العدة والافانكار العدة من أصلها كقرئ بنبوته بالنص وعلمه بالضرورة اه (قوله بخلاف المعتدور)
 محتر زعيم لم يحوط أي وجد مجمع عليه من غير عذر وكان الأولى النصريح به (قوله كن قرب عهده
 بالاسلام) تمثيل للمعتدور ومثله من نشأ بادية بعيدة عن العلماء (قوله وسجود الخلق) معطوف
 على نفى صانع أي وكسجود المخلوق سواء كان صنما أو شمساً أو مخلوقاً غيرهما فيكفر به لانه أثبت لله
 شريكاً قال في الاعلام سواء كان السجود في دار الحرب أم في دار الاسلام بشرط أن لا تقوم قرينة على
 عدم استهزائه أو عذره وما في الخلية عن القاضي عن النص أن المسلم لو سجد للصنم في دار الحرب لم يحكم
 برده ضعيف وواضح أن الكلام في المختار اه (قوله اختيارا) خرج المذكور كأن كان في دار الحرب
 وأكرهه على السجود لم يحوصم وقوله من غير خوف لاحاجة اليه لانه يغني عنه ما قبله (قوله ولونبيا)
 أي ولو كان المخلوق نبياً فانه يكفر بالسجود له (قوله وان أنكر الاستحقاق) أي يكفر بالسجود
 للخلق وان أنكر استحقاقه له واعتداه مستحق لله تعالى خاصة وقوله أولم يطابق الخ عطفه على ما
 قبله من عطف العام على الخاص قال في الاعلام وفي المواقف وشرحهما من صدق بما جاء به النبي صلى
 الله عليه وسلم ومع ذلك سجد للشمس كان غير مؤمن بالاجماع لان سجدته لها يدل بظاهره على انه
 ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر فلذلك حكمنا بعدم ايمانه لان عدم السجود لغير الله داخل في
 حقيقة الايمان حتى لو علم انه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الالهية بل سجد لها وقلبه مطمئن
 بالتصديق لم يحكم بكفره فيها بينه وبين الله وان أجرى عليه حكم الكافر في الظاهر اه (قوله من دخل
 دار الحرب) أي من المسلمين (قوله فسجد) أي من دخل دار الحرب وقوله لصنم أي أو يحو كشمس
 (قوله أو تلفظ بكفر) معطوف على سجد لصنم (قوله ثم ادعى اكرامها) خرج به ما اذا لم يدعه فحكم
 بكفره مطلقاً (قوله فان فعله) أي المذكور من السجود والتلفظ بالكفر والجملة جواب من وقوله في
 خلوته أي ليس بين أيديهم وقوله لم يقبل أي لان قرينة حاله تكذبه (قوله أو بين أيديهم) معطوف
 على الجار والمجرور قبله أي أو فعله بين أيديهم وقوله قبل أي لان قرينة حاله وهي أسره وكونه بين
 أيديهم تصدقه (قوله أو تاجر) معطوف على أسير أي فان فعله بين أيديهم وهو تاجر فلا يقبل لان
 عدم الأسير يدل على كذبه (قوله ونخرج بالسجود الر كوع) أي فلا يكفر به ولو كنهه بحرم (قوله لان
 صورته) أي الر كوع وهو فعله لعدم كفره بالر كوع (قوله بخلاف السجود) أي فان صورته لا تقع في
 العادة للخلق (قوله ان محل الفرق بينهما) أي الر كوع والسجود وقوله عند الاطلاق أي عند عدم
 قصده شيئاً أي او عند قصده تعظيمه لكن لا كتعظيم الله قال الجبرمي والحاصل ان الانحناء للخلق
 كما يفعل عند ملاقات العظماء حرام عند الاطلاق أو قصد تعظيمهم لا كتعظيم الله تعالى وكفران قصد
 تعظيمهم كتعظيم الله تعالى اه (قوله فانه) أي من قصد تعظيم مخلوق بالر كوع كتعظيم الله وقوله
 لا شك في الكفر أي في كفره قال عوض عن الضمير وقوله حينئذ أي حين اذ قصد ما ذكر (قوله وكشي
 الى الكنائس) معطوف على كسجود المخلوق أي والمكفر أيضاً وكشي الى الكنائس حالة كونه متلبساً
 بزيم أي بهيئتهم التي يتلبسون بها كان يشد على وسطه زنا را وهو خيط غليظ فيه ألوان يشد في
 الوسط فوق الثوب أو يخط فوق الثياب بموضع لا يعتاد الحياطة عليه كالكتف ما يخالف لونها أو يضع
 الربطة فيكفر بذلك وأفهم قوله وكشي الى الكنائس بزيم انه لو فقد أحدهما كان مشياً الى
 الكنائس لا بزيم بل بزى المسلمين أو تزيا بزيم من غير مشى اليها لا يكفر وهو كذلك (قوله وكاللقاء
 ما فيه قرآن في مستقذر) أي فيكفر به قال في الاعلام والمراد بالاستقذر النجاسات مطلقاً بل والقدر
 الطاهر كما صرح به بعضهم ثم قال وكاللقاء المحض ونحوه في القدر تلطيح الكعبة أو غيرها من المساجد

بجس ولو قيل ان تلطيخ الكعبة بالقذر الطاهر كذلك لم يعد الا أن كلامهم ربحا يا باه اه وقال
 في التحفة وقضية قوله كالتقاء ان الالتقاء ليس بشرط وان عماسة شئ من ذلك بقدر كفر أيا وفي اطلاقه
 نظر ولو قيل لا بد من قرينة تدل على الاستهزاء لم يعد اه وقال سم اختلاف مشايخنا في مسح القرآن
 من لوح المتعلم بالبصاق فافتي بعضهم بحرمة مطلقا وبعضهم بحرمة ان بصق على القرآن ثم مسحه
 وبجله ان بصق على نحو خرقه ثم مسحها اه وقال ع ش ما جرت العادة من البصاق على اللوح
 لازالة ما فيه ليس بكفر وينبغي عدم حرمة أيا وبما جرت العادة به أيا من مضغ ما عليه قرآن و
 نحوه للتبرك به أو لصيانته عن النجاسة اه (قوله قال الروائي أو علم شرعي) قال في الاعلام أيا واهل
 مراد الروائي بالعلوم الشرعية الحديث والتفسير والفقه ولا تأنها كالنحو وغيره وان لم يكن فيها
 آثار السلف أو يختص بالحديث والتفسير والفقه الظاهر الاطلاق وان كان بعيد المدرك في ورقة
 من كتاب نحو مثل اليس فيها اسم معظم اه (توله ومثله) أي العلم الشرعي وقوله ما فيه اسم معظم
 أي من أسماء الله أو أسماء الانبياء أو الملائكة (قوله وتورد في كفر) عطف على نفى صانع أي
 وتورد في كفره هل يفعله أم لا فإنه يكفر به حالا قال في شرح الروض لان استدامة الايمان واجبة
 والتردد ينافيها اه فان قلت التردد من أي قسم من الاقسام السابقة هل هو من العزم أو الفاعل أو
 القول قلت يحتمل أن يكون من العزم لان المراد به القصد مطلقا سواء كان مع حزم أو مع تردد ويحتمل
 ان يكون من الفعل ويراد به ما يشمل الفعل القلي ويحتمل أن يكون من الثالث بان يراد من التردد
 التردد للساقى لكن الموافق للقلبي كما هو ظاهر (قوله وكسفير مسلم) أي بان قال له يا كافر وقوله
 لذنبه أي لاجل ارتكابه ذنبا من الذنوب وهو ليس بقيد بل مثله بالاولى ما اذا كفره من غير ذنب
 وقوله لا تاويل أي فيكفر به ان كفره لا تاويل للكفر ككفر النعمة من لا ولا فلا يكفر (قوله
 لانه سعى الاسلام كفرا) علة لمقدرا أي فيكفر من كفر مسلما من غير تاويل لانه سعى الاسلام المتلبس
 به كفر او قد صح انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الرجل لا خي يا كافر فقد باء بها أي رجع بكلمة
 الكفر (قوله وكالرضا بالكفر) أي فيكفر به قال في الاعلام ومن المكفرات أيا ان يرضى بالكفر
 ولو ضمنا كان يسأله كافر يريد الاسلام ان يلقنه كلمة الاسلام فلم يفعل أو يقول له اصبر حتى أفرغ
 من شغلي أو خطبتي ولو كان خطيبا وكان يشير عليه بان لا يسلم وان لم يكن طالبا للاسلام فيها يظهر
 اه (قوله فيكفر في الحال) تفريع على جميع ما مر من نفى صانع الى هنا بدليل قوله في كل ما مر وقوله
 لما فانه أي ما مر للاسلام (قوله وكذا يكفر من أنكر اعجاز القرآن) أي لانه مجمع عليه معلوم من
 الدين بالضرورة (قوله أو حرفا منه) أي أو أنكر حرفا من القرآن أي أو آية مجمعا عليها كبسالة
 الخ التي في وسطها أم بسالة الفاتحة فلا يكفر من نفاها منها لعدم الاجماع عليها ومثله ما لو زاد فيه
 آية معتقدا انها منه فيكفر به * (تنبيه) * قال شيخنا الاستاذ العارف بر به الممان سيدنا السيد آجد
 ابن زيني دحلان في كتابه في التجو بدمانصه قد كفر بعضهم من وقف على نحو قوله تعالى وقالت
 اليهود ابسدأ بقوله عزير ابن الله أو وقالت النصارى وابسدأ بقوله المسيح ابن الله أو وقالت اليهود
 وابسدأ بقوله يد الله مغولة أو وما أنتم مصرخي وابسدأ بقوله اني كفرت والحققون على انه لا يلقى
 القول بالتكفر ولا بالحرمة بل ان كان مطرا وابسدأ بما بعده غير معتقد لعناه لا يكفر وان اعتقه
 مع اه كفر مطلقا وقف أم لا وعليه بحمل كلام من أطلق فان وقف متعمدا غير معتقد المعنى حرم ولم
 يكفر اه (قوله أو صحبة أي بكر) أي أو أنكر صحبة أي بكر رضى الله عنه فيكفر به لشبوتها بالقرآن
 وفي أنكارها تكذيب للقرآن وظاهره انه لا يكفر بانكار صحبة غيره وفي رسالة شيخنا الاستاذ في
 فضل أبي بكر رضى الله عنه مانصه ومن الآيات الدالة على فضله قوله تعالى ثاني اثنين اذهما في الغار
 اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا أجمع المسلمون على ان المراد بالصاحب هنا أبو بكر رضى الله عنه

قال الروائي أو علم
 شرعي ومثله بالاولى
 ما فيه اسم معظم
 (وتورد في كفر)
 أي فعله أولا وكسفير
 مسلم لذنبه بلاتاويل
 لانه سعى الاسلام
 كفرا وكالرضا بالكفر
 كان قال لمن طلب منه
 تلقين الاسلام اصبر
 ساعة فيكفر في الحال
 في كل ما مر لمسا فاته
 الاسلام وكذا يكفر
 من أنكر اعجاز القرآن
 أو حرفا منه أو صحبة
 أبي بكر

ومن ثم من أنكر صحبته كفر أجماعاً ولا كذلك إنكار صحبته غيره اه وفي الجعري قال الشهاب
 الرملي لو قال أبو بكر لم يكن من الصحابة كفرو لو قال ذلك لغير أبي بكر لم يكفر وفيه نظر لأن الإجماع
 منعقد على صحابة غيره والنص وارد شائع قلت وأقل الدرر جات أن يتعدى ذلك إلى عمر وعثمان وعلى
 رضي الله عنهم لأن صحابتهم يعرفها الخاص والعام من النبي صلى الله عليه وسلم فتنا في صحبة أحدهم
 مكذب للنبي صلى الله عليه وسلم اه (قوله أو قذف عائشة رضي الله عنها) أي وكذلك يكفر من
 قذف عائشة لأن القرآن نزل ببراءتها في قذفها جاحها الله تكذيب القرآن (قوله ويكفر في وجهه
 الخ) قال في الإعلام وفي وجهه حكاه القاضي حسين في تعليقه أنه يلحق بسب النبي صلى الله عليه
 وسلم سب الشيخين وعثمان وعلى رضي الله عنهم فقال من سب الصحابة فسق ومن سب الشيخين أو
 الحسين يكفر أو يفسق وعبارة المغوى من أنكر خلافة أبي بكر يبدع ولا يكفر ومن سب أحداً من
 الصحابة ولم يستحل يفسق واختل في كفر من سب الشيخين قال الزركشي كالسبكي وينبغي أن
 يكون الخلاف إذا سببه لمر خاص به أما لو سببه لكونه صحابياً فينبغي القطع بتكفيره لأن ذلك
 استغناء بحق العبادة وفيه تعريض بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد روى الترمذي أنه صلى الله عليه
 وسلم رأى أبا بكر وعمر فقال هذان السمع والبصر وهكذا القول في شأن غيرهما من الصحابة وقد ثبت
 عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال يقول الله تعالى من آذى لي ولياً فقد آذنته بالحرب وفي رواية فقد
 استحل محارمي ولا شك أننا نتحقق ولاية العشرة فمن آذى واحداً منهم فقد آذى الله تعالى بالمحاربة فلو
 قيل يجب عليه ما يجب على المحارب لم يبعد ولا يلزم هذا في غيرهم إلا من تحقق ولايته بالخيار
 الصادق اه (قوله لا من قال الخ) أي لا يكفر من قال لخصمه وقد أراد الخصم الحلف بالله تعالى
 لا أريد الحلف بالله تعالى بل بالطلاق أو الاعتاق (قوله أو قال رؤيتي أياك كروية ملك الموت) أي
 لا يكفر بذلك ولا يكفر أيضاً من قال لمسلم سلبك الله الإيمان أو كافر لا رزقك الله الإيمان لأنه مجرد
 دعاء عليه بتشديد الأمر والعقوبة عليه ولا أن دخل دار الحرب وشرب معهم الخمر وأكل لحم الخنزير
 ولا أن صلى بغير وضوء متعمداً أو بنحس أو إلى غير القبلة ولم يستحل ذلك ولا أن تمنى حل ما كان
 حلالاً في زمنه قبل تحريمه كأن تمنى أنه لا يحرم الله الخمر ولا أن شد الزنار على وسطه أو وضع قلنذوة
 الميوس على رأسه أو دخل دار الحرب للتجارة أو لتخليص الأسارى ولا أن قال النصرانية خير من
 الجوسية ولا أن قال لو أعطاني الله الجنة ما دخلتها صرح بذلك كله في شرح الروض (قوله تنبيه ينبغي
 للفتي) أي يتعين عليه وقوله أن يحتاط الخ أي أن يسلك طريق الاحتياط في الإفتاء بتكفير أحد فلا
 يغتني بذلك إلا بعد الفحص الشديد واليقين الشديد (قوله لعظم خطره) أي التكفير وذلك لأنه ربما
 كفر مسلماً باللفظ غير مكفر في كفر وقوله وغلبة عدم قصده أي المكفر وقوله بما أي خصوصاً من
 العوام فإنهم يتلفظون بكلمات مكفرة ولا يقصدون معناها (قوله وما زال أمتنا على ذلك) أي على
 الاحتياط فيه قال في النخبة بعده بخلاف أئمة الخنفة فإنهم توسعوا بالحكم بمكفرات كثيرة مع قبولها
 التأويل بل مع تبادر منها ثم رأيت الزركشي قال عما توسع به الخنفة أن غالبه في كتب الفتاوى نقلاً
 عن مشايخهم وكان المتورعون من متأخري الخنفة ينكرون أكثرها ويخالفونهم ويقولون
 هؤلاء لا يجوز تقليدهم لأنهم غير معروفين بالاجتهاد ولم يخبر جوهراً على أصل أي حنيفة لأنه خلاف
 عقيدته أذمنها أن معناها أصلاً محققاً والإيمان فلا ترفعه إلا بيقين فينتبه لهذا وليجذر عن يبادر إلى
 التكفير في هذه المسائل مناوهم فيخاف عليه أن يكفر لأنه كفر مسلماً المخلصاء (فائدة) قال
 الغزالي من زعم أن له مع الله حالاً أسقط عنه فحوا الصلاة أو تحريم فحوشرب الخمر وجب قتله وإن كان
 في الحكم بجلود في السار نظر وقتله مثله أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أكثر (قوله ويستتاب
 الخ) شروع في بيان ما يجب على من ارتد والعباد بالله تعالى بشئ مما روجا على ذلك أنه يجب عليه

أو قذف عائشة
 رضي الله عنها ويكفر
 في وجهه حكاه
 القاضي من سب
 الشيخين أو الحسن
 والحسين رضي الله
 عنهم لا من قال لمن
 أراد تحليفه لا أريد
 الحلف بالله بل
 بالطلاق مثلاً أو قال
 رؤيتي أياك كروية
 ملك الموت (تنبيه)
 ينبغي للفتي أن يحتاط
 في التكفير ما أمكنه
 لعظم خطره وغلبته
 عدم قصده سيما من
 العوام وما زال أمتنا
 على ذلك قديماً
 وحديثاً (ويستتاب)
 وجوباً (مرتد)

العود فوالدين الاسلام ولا يحصل الا بالتلفظ بالشهادتين والاقلاع عما وقعت به الردة والندم على كل ما صدر منه والعزم على أن لا يعود مثله ويجب عليه أيضا قضاء ما فاتته من واجبات الشرع في مدة الردة فاذا فعل ذلك كله حكم عليه بالعود الى الاسلام لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف واذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم فان لم يعد ذلك بنفسه وجب على الامام أو نائبه أن يأمره بذلك فوراً بان يقول له تب وارجع لدين الاسلام والاقتلتك وقوله وجوبا أي استنابة واجبة والفرق بينهما وبين تارك الصلاة حيث نذبت استنابته أن جرمة المرتد تقتضي تخليده في النار ولا كذلك جرمة تارك الصلاة (قوله ذكر أكرأ كان أو أنثى) تعميم في المرتد (قوله لانه كان محترماً بالاسلام) علة للاستنابة أي انما استناب أولاً ولم يقتل من غير استنابة لانه كان محترماً بالاسلام أي ولانه صلى الله عليه وسلم أمر في امرأة أريدت أن تعرض عليها الاسلام فان أسلمت والاقتلت (قوله وربما عرضت له شبهة) كالعلة النائية للاستنابة أي ولانه وربما عرضت له شبهة اقتضت رده فيسعى في ازالته قال في التحفة بل الغالب انها أي الردة لا تكون عن عبث محض اه وقال في الروض وشرحه ولو سأل المرتد قبل الاستنابة أو بعدها ازالة شبهة عرضت له فظهر بعد اسلامه لا قبله لان الشبهة لا تنحصر فحقه أن يسلم ثم يستكشفها من العلماء وهذا ما يحجج به الغزالي وفي وجه بناظر أو لا لان الحجة مقدمة على السيف اه (قوله ثم ان لم يتب) أي المرتد وقوله بعد الاستنابة أي طلب التوبة منه (قوله قتل) أي كفر الاحد فلا يجب نفسه ولا تكفينه ولا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين لخروجه عنهم بالردة (قوله أي قتله الحاكم) فلو قتله غيره عز ولا فتياه على الامام ومحله اذا كان المرتد حراً فان كان رقيقاً جاز للسيد قتله في الاصح لانه مملوك فله فعل ما يتعلق به من تأديب ونحوه (قوله بضرب الرقبة) متعلق يقتل أي قتل بضرب رقبة بسيف وقوله لا بغيره أي غير ضرب الرقبة بسيف كاحراق وتغريق وذلك لخبر اذا قتلتم فاحسنوا القتل (قوله بلا مهال) متعلق بكل من قوله يستتاب وقوله قتل كما يدل عليه تفسيره بعد (قوله خبر البخاري الخ) دليل للقتل حالا (قوله فاذا أسلم الخ) الاولى تقديمه على قوله ثم ان لم يتب الخ لانه مفرغ على الاستنابة أي فاذا امتثل أمر الامام وتاب بان عاد الى الاسلام صح اسلامه وترك وقوله وان تكرر رده غاية لهجة اسلامه اذا أسلم وقوله لا طلاق النصوص راجع للغاية أي تقبل توبته وان تكرر رده منه الردة لا طلاق النصوص كقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وكثيراً فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم (قوله نعم يعزرون من تكرر رده) استدراك من صحة اسلامه اذا تكرر رده منه الردة أي يصح اسلامه مع تكررها لانه يكثر ما يكثر يادته ما يكثر بالدين وقوله لا في أول مرة عطف على محذوف أي فيعزرون في المرة الثانية والثالثة لا في أول مرة أما فيها فلا يعزرون وقوله اذا تاب متعلق بيعزرون (قوله خلافا لما زعمه جهلة القضاة) أي من تعزيره في أول مرة وعبارة التحفة ولا يعزرون مرتد تاب على أول مرة خلافا لما يفعله جهلة القضاة اه (قوله تنمة) أي في بيان ما يحصل به الاسلام مطلقاً على الكافر الاصل وعلى المرتد (قوله انما يحصل اسلام الخ) عبارة التحفة ولا بد في الاسلام مطلقاً وفي النجاة من الخلود في النار كما حكى عليه الاجماع في شرحه سلم من التلفظ بالشهادتين الخ (قوله بالتلفظ بالشهادتين) متعلق يحصل وانما توقف صحة الاسلام عليه لان التصديق القلبي أمر باطني لا اطلاع لنا عليه فعمله الشارع منوطاً بالنطق بالشهادتين الذي مدار الاسلام عليه وقوله من الناطق خرج به الانحس فلا يطالب بالنطق بل اذا قامت قرينة على اسلامه كالاشارة كفي في حصول الاسلام (قوله فلا يكفي ما قبله من الايمان) أي في اجراء أحكام المؤمنين في الدنيا عليه بناء على أن النطق شرط في الايمان أو في النجاة من النار بناء على أنه شرط منه والحاصل اختلاف في النطق بالشهادتين هل هو شرط في الايمان لاجل اجراء الاحكام عليه أو شرط منه أي جزء منه فذهب الى الاول محققوا

ذكر أكرأ كان أو أنثى لانه كان محترماً بالاسلام وربما عرضت له شبهة فتزال (ثم) ان لم يتب بعد الاستنابة (قتل) أي قتله الحاكم ولو نائبه بضرب الرقبة لا بغيره (بلا مهال) أي تكون الاستنابة والقتل حالاً لخبر البخاري من يدل دينه فاقتلوه فاذا أسلم صح اسلامه وترك وان تكرر رده لا طلاق النصوص نعم يعزرون من تكرر رده وده لا في أول أمره اذا تاب خلافا لما زعمه جهلة القضاة * (تنمة) * انما يحصل اسلام كل كافر أصلي أو مرتد بالتلفظ بالشهادتين من الناطق فلا يكفي ما قبله من الايمان

وان قال به الغزالي
 وجمع محققون ولو
 بالجمية وان أحسن
 العريضة على المنقول
 المعتمد لا بلغه لقتها
 بلا فهم ثم بالاعتراف
 برسالة صلى الله عليه
 وسلم الى غير العرب
 ممن ينكرها فيزيد
 العيسوي من اليهود
 محمد رسول الله الى
 جميع الخلق أو البراءة
 من كل دين يخالف
 دين الاسلام فيزيد
 المشرك كفرته بما
 كنت أشركت به
 وبرجوعه عن
 الاعتقاد الذي ارتد
 بسببه ومن جهل
 القضاة ان من ادعى
 عليه عندهم ردة أو
 جاءهم بطلب الحكم
 باسلامه يقولون له
 تلفظ بما قلت وهذا
 غلط فاحش فقد قال
 الشافعي رضي الله
 عنه اذا ادعى على
 رجل انه ارتد وهو
 مسلم لم يكشف عن
 الحال وقلت له قل
 أشهد أن لا اله الا الله
 وأشهد أن محمدا
 رسول الله وأنتك
 بريء من كل دين
 يخالف دين الاسلام اه
 قال شيخنا ويؤخذ
 من تكريره رضي
 الله عنه لفظ أشهد
 أنه لا بد منه في صحة

الاشاعة والماتر بديهة وغيرهم و يترتب عليه ان من صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله
 غير مؤمن في الاحكام الدنياوية ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمناقض فهو مؤمن في الاحكام
 الدنياوية غير مؤمن عند الله وذهب الى الثاني قوم محققون كالامام أبي حنيفة وجماعة من الاشاعة
 وعليه فيكون الايمان عند هؤلاء اسما لعمل القلب واللسان جميعا وهما التصديق والاقرار و يترتب
 عليه ان من صدق بقلبه ولم يتفق له الاقرار في عمره لا مرة ولا أكثر مع القدرة على ذلك لا يكون
 مؤمنا لا عندنا ولا عند الله تعالى وهذا ضعيف والمعتمد الاول (قوله وان قال به) أي بالاكتفاء
 بما في قلبه من الايمان (قوله ولو بالجمية) أي يحصل الاسلام بالتلفظ بالشهادتين ولو أتى بهما
 بالجمية وقوله وان أحسن العريضة غاية للغاية وكلاهما الرد (قوله لا بلغه الخ) أي لا يكفي في حصول
 الاسلام الايمان بهما بلغة لقتها العارف بتلك اللغة وهو لا يفهم المراد منها (قوله ثم بالاعتراف)
 عطف على بالتلفظ أي انما يحصل الاسلام بالتلفظ والاعتراف لفظا برسالة صلى الله عليه واله
 وسلم الى غير العرب وقوله ممن ينكرها حال من الاعتراف أي حالة كون الاعتراف المشروط ممن
 ينكر رسالته الى غير العرب ويقول انها خاصة بالعرب (قوله فيزيد العيسوي الخ) قال في الاسنى
 العيسوية فرفة من اليهود تنسب الى أنى عيسى اسحق بن يعقوب الاصماني كان في خلافة المنصور
 يعتقد انه صلى الله عليه وسلم رسول الى العرب خاصة وخالف اليهود في أشياء غير ذلك منها انه حرم
 الذبائح اه وقوله محمد رسول الله الاولى أن يقول بعد محمد رسول الله الى جميع الخلق لان المزيدي الجار
 والمجرور فقط (قوله أو البراءة) ظاهر صنيعه انه معطوف على محمد رسول الله الخ ويكون المعنى
 أو يزيد البراءة من كل الخ وهو صريح عبارة الفتح ونصها نعم العيسوي لا بد في صحة اسلامه أن يقول
 بعد محمد رسول الله الى جميع الخلق أو يبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام اه (قوله فيزيد المشرك
 الخ) لا يناسب تفريعه على ما قبله فالاولى الايمان بواو الاستئناف بدل انفاء (قوله وبرجوعه الخ)
 عطف على قوله بالاعتراف يعني اذا اعتقد مكفرا من المكفرات فلا يدمع المطبق بالشهادتين من
 رجوعه عن اعتقاده قال ع ش كان يقول برئت من كذا فيبرأ منه ظاهرا ما في نفس الامر فالعبرة
 بما في نفسه اه (قوله ومن جهل القضاة) الجار والمجرور وخبر مقدم والمصدر المؤول من ان
 واسمها وخبرها بعده مبتدأ مؤخر (قوله ان من ادعى عليه عندهم) أي عند القضاة وقوله بردة
 أي أنكرها وقوله أو جاءهم بطلب الحكم باسلامه أي بعد ان نسبت اليه الردة وقوله يقولون أي
 القضاة له أي لمن ادعى عليه بالردة أو جاءهم بطلب الحكم باسلامه وقوله تلفظ بما قلت أي بما نسب
 اليك من ألفاظ الردة وهذا مقول يقولون (قوله وهذا) أي ما يقولون له غلط فاحش لما يلزم عليه
 من إعادة لفظ الكفر على لسانه (قوله فقد قال الشافعي الخ) استدلال على كون ما يفعله القضاة
 غلطا فاحشا وقوله اذا ادعى على رجل أي عندي وقوله لم يكشف عن الحال أي عن السبب الذي ارتد
 به (قوله وأشهد أن محمدا رسول الله) في التهمة اسقاط واو العطف وكتب سم علمها هذا النص
 فيه تصريح بانه لا يشترط عطف احدي الشهادتين على الاخرى وبوافقه قولهم لو أذن كافر غير
 عيسوي حكم باسلامه بالشهادتين مع ان الاذان لا عطف في شهادتيه اه (قوله ويؤخذ من تكريره)
 أي الامام الشافعي رضي الله عنه وقوله لفظ أشهد مفعول تكرير وقوله انه نائب فاعل يؤخذ وقوله
 لا بد منه أي من التكرير قال سم ينبغي ان يغني عنه العطف اه وفي حاشية العلامة الباجوري
 على الجوهر ما نصه ولا بد من لفظ أشهد وتكريره ولا يشترط أن يأتي بحرف العطف على ما قاله
 الزيادي ورجع اليه الرمي آخر فلا يكفي ابدال لفظ أشهد بغيره وان كان مراد ما فيه من معنى
 التعبد ولا بد من ترتيب الشهادتين وموالاتهما ثم قال وما تقدم من الشرط مبني على المعتقد في
 مذهبنا معاصر الشافعية وبه قال ابن عرفة من المالكية حيث قال لا بد أن يقول أشهد أن لا اله الا

الله وأشهد أن محمداً رسول الله وخالف الأبي شيخه ابن عرفة فقال لا يتعين ذلك بل يكفي كل ما يدل على الإيمان فلو قال الله واحد ومحمد رسول الله كفى ونحو ما قاله الأبي لبعض من الشافعية وهو العلامة ابن حجر والنفوس ما يوافقهم أيضاً فيكون في المسئلة قولان لأهل كل من المذهبين قال المصنف في شرحه وأولهما أولى بالتعويل اهـ (قوله وهو) أي وجوب التكرير (قوله في الكفارة) أي في بابها وقوله وغيرها أي غير الكفارة (قوله لكن خالف فيه) أي في وجوب التكرير (قوله وفي الأحاديث ما يدل لكل) أي من وجوب التكرير وعدمه (قوله بالإيمان بالبعث) متعلق بأمر والبعث عبادة عن أحياء الموتي وأخراجه من قبورهم بعد جمع الأجزاء الأصلية وهي التي من شأنها الدماء من أول العمر الخ وينسب أيضاً أمره بجميع ما يجب به الإيمان من عذاب القبر ونعجه وسؤال منكرو ونكرو والميزان والصراط والنار والجنة ونحو ذلك مما أخبر به نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم (قوله ويشترط لنفع الإسلام) أي لكونه منجياً في الدار الآخرة (قوله مع مامر) أي من النافذ بالشهادتين (قوله تصديق القلب بوحداية الله تعالى) أي بأن الله واحد في ذاته وصفاته وأفعاله ولا بد أيضاً من تصديقه بما يجب له سبحانه وتعالى وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه تفصيلاً ومجموع ذلك واحد وأربعون عقيدة قد تقدم بيانها أول الكتاب ثم بعد ذلك تصديقه بأن الله متصف بكل كمال منزّه عن شائبة النقصان (قوله ورساله) معطوف على وحداية الله تعالى أي ويشترط تصديق القلب برسالة أي بأن الله رسلاً أرسلهم فضلاً منه ودرجة لأعباده ليعلموا الناس الشرائع والأحكام وأنه لا يعلم عددهم إلا الله تعالى لقوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك لكن ما قام الدليل بمعرفتهم تفصيلاً لا يجب تصديق القلب بهم كذلك وهو لا هم الخمسة والعشرون المذكورون في القرآن وما قام الدليل بمعرفتهم إجمالاً لا يجب تصديق القلب بهم كذلك ولا بد من تصديقه بما يجب لهم عليهم الصلاة والسلام من الصدق والأمانة والتبليغ والقطانة وبما يستحيل عليهم من اضداد هذه الأربعة وبما يجوز في حقهم من الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية (قوله وكتبه) معطوف على وحداية أيضاً أي ويشترط تصديق القلب بكتبه أي المنزلة من السماء على الأنبياء والمراد بها ما يشمل الصحف واختلف في عددها والمشهور أنها مائة وأربعة المنزل على شيت ستون وعلى إبراهيم ثلاثون وعلى موسى قبل التوراة عذرة والكتب الأربعة أعني التوراة والإنجيل والزبور والفرقان ويشترط أيضاً تصديق القلب بآلائه كتبه وهم أجسام لطيفة نورانية لا يأكلون ولا يشربون ولا ينامون شأنهم الطاعات ومسكنهم السموات لا يعصون الله ما أمرهم ولا يغفلون ما يؤمرون (قوله واليوم الآخر) أي ويشترط تصديق القلب باليوم الآخر وهو يوم القيامة وأوله من وقت الحشر إلى ما لا يتناهى على الصحيح وقيل إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار وسمى باليوم الآخر لأنه آخر أيام الدنيا بمعنى أنه متصل بآخر أيام الدنيا لأنه ليس منها حتى يكون آخرها وسمى بيوم القيامة لقيام الناس فيه من قبورهم وقيامهم بين يدي خالقهم وقيام الحجة لهم وعلمهم ويشترط أيضاً تصديق القلب بما يقع فيه من هول الموقف أي ما ينال الناس فيه من الشدة والشدائد الموقف قيل ألف سنة كافي آية السجدة وقيل خمسين ألف سنة كافي آية سأل ولا تنافي لأن العدد لا مفهوم له وهو مختلف باختلاف أحوال الناس في طول على الكفار ويتوسط على الفساق ويخفف على الطائعين حتى يكون كصلاة ركعتين (قوله فان اعتقد هذا) أي ما ذكر من وحداية الله تعالى والرسول والكتب واليوم الآخر (قوله ولم يأت بمامر) أي بالشهادتين (قوله لم يكن مؤمناً) أي عندنا وعند الله أن قلنا بالشرعية أو عندنا فقط أن قلنا بالشرعية كما هو محل ما ذكرنا لم يكن عدم الايمان بهما عن إيمان بهما عرضت عليه الشهادتان فإني كان كذلك فهو كافر مطلقاً على القولين (قوله وان أتى به) أي بمامر من الشهادتين وقوله بلا اعتقاد أي بمامر من

الإسلام وهو ما يدل عليه كلام الشرحين في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع وفي الأحاديث ما يدل لكل اهـ وينسب أمر كل من أسلم بالإيمان بالبعث ويشترط لنفع الإسلام في الآخرة مع مامر تصديق القلب بوحداية الله تعالى ورساله وكتبه واليوم الآخر فان اعتقد هذا ولم يأت بمامر لم يكن مؤمناً وان أتى به بلا اعتقاد

الوحدانية وما بعدها (قوله ترتب عليه الحكم الديني) أي فهو مؤمن عندنا في الدنيا ويرتب عليه الأحكام الدينية من مناسكته وأكل ذبخته ومن غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين بعد موته لحديث أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر وليس مؤمنا عند الله بل هو منافق في الدرك الأسفل من النار ثبتنا الله على الإيمان ورزقنا القمع بالنظر إلى وجهه الكريم في الجنان بحمد سيدنا محمد سيد ولد عدنان آمين والله سبحانه وتعالى أعلم
 * (باب الحدود) *

أي باب في بيان الحدود وأسبابها والحدود جمع حد وهو لغة المنع وشرعا ما ذكر من الجلد أو الرجم ونحو ذلك من كل عقوبة مقدره وسميت بذلك لأنها من ارتكاب الفواحش وشرعت حفظ الكليات الستة المنظومة في قول اللقاني

وحفظ دين ثم نفس مال نسب * ومثلها عقل وعرض قد وجب

فشرع القصاص حفظ للنفس وقتل الردة حفظ للدين وقد تقدم وحد الزنا حفظ للنسب وحد القذف حفظ للعرض وحد السرقة حفظ للمال وحد الشرب حفظ للعقل وبيان ذلك أنه إذا علم القاتل أنه إذا قتل قتل أنكف عن القتل فكان ذلك سببا لحفظ النفس وهكذا يقال في الباقي وأعلم أن ارتكاب الكبائر لا يسلب الإيمان ولا يحبط الطاعات إذ لو كانت محبطة لذلك لزم أن لا يبقى لبعض العصاة طاعة والقائل بالاحباط يحيل دخوله الجنة قال السبكي والأحاديث الدالة على دخول من مات غير مشرك الجنة بلغت مبلغ التواتر وهي قاصمة لظهور المعتزلة القائمين بخلود أهل الكبائر في النار ذكره المداوي (قوله أولها) أي أول الحدود وقوله حد الزنا هو بالعصاة حجازية وبالمدلغة تجمية (قوله وهو) أي الزنا وقوله أكبر الكبائر بعد القتل أي لقوله تعالى ولا تقربوا الزنا فإنه كان فاحشة وساء سبيلا ولا جامع أهل المال على تيميمه فلم يحل في مله قط ولهذا كان حده أشد الحدود في الجملة (قولا وقيل هو) أي الزنا وقوله مقدم عليه أي على القتل لأن فيه جنائية على النسب وعلى العرض وفي عرش مانصه وفي كلام بعض شراح الجامع الصغير أن أكبر الكبائر الشرك بالله ثم قتل النفس وإن ما وراء ذلك من السبع الموبقات وغيرها كالزنا لا ترتيب فيه وإنما يقال في كل فرد منه من أكبر الكبائر اهـ (قوله يجلد وجوبا) أي لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقوله فاجلدوا أمر وهو للوجوب وقوله امام أو نائبه هذا إذا كان الزاني حرا أو مبعوضا فإن كان رقيقا لا يتجتم فيه الإمام بل يجوز للسيد أن يحده ولو بغير إذن الإمام كما سيذكره لخير مسلم إذا زنت أمة أحدكم فليحدوها وخبرني داود والنسائي أقيموا الحدود على ما ملكتم إيمانكم (قوله دون غيرهما) أي الإمام أو نائبه فلا يستوفي الحد وقوله خلافا للفقهاء أي القائل بأن لغير الإمام أن يستوفيه (قوله حرا) خرج الرقيق فلا يحدها بل نصفها كما سيذكره وقوله مكلفا أي ولو حكما فشمل السكران المتعدي بسدره وخرج به العصبي والمجنون والسكران غير المتعدي فلا يجادون ولا بد أن يكون المكلف ملتزما للأحكام وخرج به الحرابي والمستأمن وأن يكون واضح الذكورة وخرج الخنثى المشكل إذا أوجب آلة الذكورة في فرج فلا يحدها لأن إيلاجه لا يسمى زنا لاحتمال أنوثته وكون هذا عضوا زائدا (قوله زنى بإيلاج حشفة) أي إدخال حشفة ولا بد فهم أن تكون أصلية ومتصلة بفرج إيلاج غير الحشفة كاصبعه أو الحشفة الزائدة ولو احتمالا كما لا واشتبه الأصلي بالزائد أو المنفصلة فلا حد في جميع ما ذكرناه لا يسمى زنا (قوله أو قدرها) أي أو إيلاج قدر الحشفة وقوله من فاقدها خرج به ما لو نفي ذكره وأدخل قدر الحشفة مع وجودها فلا حد لأنه كادخال بعض أصبع اهـ بحيرى (قوله في فرج الخ) متعلق بإيلاج ويشترط فيه أن يكون واضحا فلا حد في إيلاج فرج الخنثى المشكل لأنه لا يسمى زنا لاحتمال كون هذا المحل زائدا وشمل

ترتب عليه الحكم
 الديني ظاهرا
 * (باب الحدود) *
 أولها حد الزنا وهو
 أكبر الكبائر بعد
 القتل وقيل هو
 مقدم عليه (بجلد)
 وجوبا (امام) أو
 نائبه دون غيرهما
 خلافا للفقهاء (حرا
 مكلفا زنى) بإيلاج
 حشفة أو قدرها من
 فاقدها في فرج
 آدمي حى

الفرج فرج نفسه كأن أدخل ذكره في دبره فمجدبه قال الجبري ونقل عن بعض أهل العصر خلافه
 فأحذرهم وقوله آدمي حتى سياتي محترهما (قوله قبل أودبر) بدل من فرج ثم يحتمل عدم
 تنوينهما وإضافتهما إلى ما بعدهما ويحتمل تنوينهما وما بعدهما بدل من آدمي وقوله ذكر أو أنثى أى
 ولو صغيرا فلوا وجع مكاف ذكره في فرج صغيرة ولو بنت يوم فانه يحسد كما أن المرأة المكافئة لو أدخلت
 ذكر صبي ولو ابن يوم في فرجها فانه يحسد (قوله مع علم تحريره) أى الزنا والظرف متعلق بزنى أو
 بإيلاج وخرج به الجاهل بالتحرير فلا يحسد بخلاف الجاهل بوجوب الحد مع علمه بالتحرير فانه يحسد
 (قوله فلا حد بما أخذ الخ) محذوف قوله بإيلاج الخ إذا إيلاج في فرج في جميع ذلك وقوله واستثناء
 أى تعمد طلب إخراج المني وقوله بيد نفسه أو غير حليته فان كان بيدها فلا حرمة ولا تعذر وبالأولى
 عدم وجوب الحد (قوله بل يعز زفاعل ذلك) أى ما ذكر من المفادحة والمساحقة والاستثناء وإنما
 عز للحرمة (قوله ويكره) أى الاستثناء وقوله بنحو يدها أى حليته (قوله كتمكينها) الإضافة
 من إضافة المصدر للمفعول بعد حذف الفاعل أى كتمكين الزوج إياها من العبت واللعب بذكره
 فانه يكره عليه ذلك (قوله لانه) أى ما ذكر من الاستثناء بيدها وكمينها من العبت بذكره
 وهو علة الكراهة وقوله في معنى العزل أى عزل المني عن الحلية وهو مكره (قوله ولا بإيلاج الخ)
 أى ولا حد بإيلاج في فرج بهيمة أو ميت أى لانه مما ينفر الطبع عنه فلا يحتاج إلى الزجر عنه قال في
 شرح الروض لكن يعزراه وهذا محذوف قوله آدمي حتى (قوله ولا يجب ذبح البهيمة المأكولة) أى
 إذا وطئت (قوله خلافاً لهم فيه) أى في وجوب ذبحها وهذا مبني على وجوب الحد على الفاعل
 قال في الروض وشرحه قال في الأصل وقيل يحذوا طئ البهيمة وعليه فقيل حذوه مطلقاً وقيل
 قتله إن كان محصناً وعلى وجوب القتل لا يختص القتل به بل يجب به أى بالإيلاج فيها ذبح البهيمة
 المأكولة ولو بإيلاج في دبرها وعليه جل حديث الترمذي وغيره من أن ذبح البهيمة فاقطعوا ذنبها وقطعوا البهيمة
 بخلاف غير المأكولة لما في قتلها من ضياع المال بالكلية والمأكولة إذا ذبحت يحل أكلها لأنها
 مذكاة اهـ تلخص في المغنى اختلافه في علة ذلك أى وجوب ذبح البهيمة عند القاتل به فقيل لاحتمال
 أن تأتي بولد مشوه الخلق فعلى هذا لا تذبح إلا إذا كانت أنثى وقد رأيناها في الفرج وقيل إن في بقائها
 تذكاراً للفاحشة فيعير بها وهذا هو الأصح فعلى هذا لا فرق بين الذكور والإناث اهـ (قوله وإنما
 يجاز من ذكر) يصح أن يكون الفعل مبنيًا للعلوم والموصول فاعله وهو واقع على الإمام أو نائبه
 ومفعوله محذوف أى وإنما يجاز لإمام أو نائبه حرام مكاف الخ أو الفاعل ضمير مستتر يعود على الإمام أو
 نائبه والموصول مفعوله وهو واقع على الحر المكاف الخ ويصح أن يكون مبنيًا للمجهول والموصول
 نائب فاعل وهو واقع على الحر المكاف الخ (قوله مائة من الجملات) منصوب على المفعولية المطلقة
 لجاز (قوله ويغرب عاماً) أى من بلد الزنا تنكح لاله وإبعاده من موضع الفاحشة واعلم أن شروط
 التغريب سبعة أولها أن يكون بامر الإمام أو نائبه فلو تغرب بنفسه لم يحسب تأنيهاً أن يكون إلى
 مسافة القصير فأكثراً لا يكفي مادونها التواصل الأخبار إليه غالباً فلا يحصل له الإيحاش بالبعد عن
 الأهل والوطن ثالثها أن يكون إلى بلد معين فلا يرسله الإمام إرسالاً وإذا عين له الإمام جهة فليس
 له أن يختار غيرها رابعها أن يكون الطريق والمقصد آمنين خامسها أن لا يكون بالبلد الذي يغرب
 إليه طاعون لانه يحرم الدخول في البلد الذي فيه الطاعون والخروج منه غير حاجة سادسها كونه
 عاماً في الحر ونصف عام في الرقيق سابعها كون التغريب عاماً أو نصفه ولا يفلاجوز التفريق لأن
 الإيحاش لا يحصل بالمفرق وذكر المؤلف منها ثلاثة وفي المغنى ما نصه تنبيه أفهم عطفه التغريب
 بالوأنه لا يشترط الترتيب بينهما أى بين الجواز والتغريب فلو قدم التغريب على الجواز اهـ (قوله
 ولا) راجع لسكن من قوله مائة من الجملات وقوله ويغرب عاماً وإن كان ظاهر العبارة يقتضي أنه

قبل أودبر ذكر أو
 أنثى مع علم تحريره
 فلا حد بما أخذ
 ومساحقة واستثناء
 بيد نفسه أو غير
 حليته بل يعز
 فاعل ذلك ويكره
 بنحو يدها كتمكينها
 من العبت بذكره
 حتى ينزل لانه في
 معنى العزل ولا
 بإيلاج في فرج بهيمة
 أو ميت ولا يجب ذبح
 البهيمة المأكولة
 خلافاً لهم فيه
 وإنما يجاز من ذكر
 (مائة) من الجملات
 (ويغرب عاماً) ولا
 لمسافة قصير فأكثراً

مختص بالثاني فالوفرق الجلدات فان دام الالم به لم يضر وان زال الالم فان كان الماضي خمسين لم يضر
 أيضا لانها حد الرقيق فقد حصل حذف الجملة وان كان دونها ضرر ووجب الاستئناف أو فرق العام
 أو نصفه استأنف من أول العام وقوله مسافة القصر متعلق بيغرب فلا يكتفي التغريب بل بدون مسافة
 القصر لانه في حكم الحضر لتواصل الاخبار فيها اليه والمقصود ان يحاشه بالبعد عن الأهل والوطن وقوله
 فاكثر أى من مسافة القصر أى على حسب ما رآه الامام (قوله ان كان الواطئ أو الموطوءة حرا) الاولى
 أن يقول ان كان من ذكر من الحر المكاف الذي زنى بإبلاج الخ بكر انهم يقول ومثله في ذلك الموطوءة
 وذلك لان اشتراط كون الواطئ حرا قد صرح به فيلزم بالنسبة اليه التكرار وهو هذا قيد للجلد مائة
 والتغريب عاما (قوله وهو) أى البكر وقوله من لم يبطأ أو توطأ في نكاح صحيح أى بان وطئ أو وطئت
 من غير نكاح أصلا أو بنكاح لكنه فاسد أما ان وطئ أو وطئت في نكاح صحيح فيرجم لانه حينئذ
 محصن (قوله لان زنى مع ظن حل) أى لا يجلد مائة ويغرب عاما ان زنى ظانا حل الزنا عذره وقوله
 بان ادعاه أى الحل وقوله وقد قرب الخ تخرج به ما اذا ادعاه وهو بين المسلمين فلا تقبل دعواه ويحد
 قال ع ش ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان شخصا وطئ جارية زوجته
 واحبها ما دعيها جهله وان ملك زوجته ملك له وهو أى الجواب عدم قبول ذلك منه وحده وكون الولد
 رقيقا لعدم خفاء ذلك على مخالطنا اه (قوله أو مع تحليل عالم الخ) أى ولا ان زنى باعتباره مذهبه
 ولكن وجد عالم يحكم على ذلك الوطء بانه حلال وليس بزنا فانه لا يجلد به ولا يغرب ولا يعاقب عليه في
 الآخرة لوجود الشبهة وقوله يعتد بخلافه عرج به مالا يعتد بخلافه كإباحة الشيعة ما فوق الأربع
 فاذا وطئ زاندا علمين يحد (قوله لشبهة إباحة) علة لعدم الجلد والتغريب أى وأنما لم يجلد ويغرب
 لشبهة إباحة العالم وطأه وهذه الشبهة تسمى شبهة الطريق أى المذهب وأما شبهة الفاعل فهي فيمن
 وطئ أجنبية ظانا انها زوجته وشبهة المحل تكون فيمن وطئ أمة مشتركة وكوطء الأصل جارية ولده
 ولا حنفهم ما أيضا وقد تنظم الثلاثة بضم في قوله

الذي أباح البعض حله فلا * حذبه وللطريق استعملا
 وشبهة لفاعل كان أتى * لحرمة يظن حلالا مثبتا
 ذات اشتراك الحقن وسمين * هذا الأخير بالمحل فاعلمن

(قوله وان لم يقله) أى العالم وهو غايه لعدم الجلد والتغريب عند وجود شبهة عالم وقوله الفاعل أى
 الزانى (قوله كذا بلاولى) مثال لما اذا زنى مع تحليل عالم (قوله أو بلاشهود) أى وكنكاح بولى
 وبلاشهود وقوله كذهب مالك قال في النهاية على ما اشتهر عنه لكن المعروف من مذهبه اعتباره
 في صحة الدخول حيث لم يقع وقت العقد (قوله بخلاف الخالى عنه ما) أى عن الولي وعن الشهود فانه
 يجب فيه الحد لعدم الشبهة ولا تطرأ له (ف داود لعدم الاعتداد به هذا ما جرى عليه ابن حجر وجرى
 مر على أنه يعتد به وأنه شبهة يسقط بها الحد ونص عبارة النهاية أو بلاولى وشهود كما نقل عن داود
 وصرح به المصنف في شرح مسلم لجهله من أمثلة نكاح المتعة الذى لا حد فيه جريانه مؤقنا بدون
 ولي وشهود فاذا انتفى مع وجود التافيت المقتضى لضعف الشبهة فلان ينتفى مع استغائه بلاولى وقد
 أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله وكنكاح متعة) معطوف على كنكاح بلاولى فهو
 مثال لما اذا زنى مع تحليل عالم: كاح المرأة الى مدة وهو باطل لكن لو سكب به شخص لم يحد لشبهة
 ابن عباس رضى الله عنه ما وعلم أن نكاح المتعة كان مباحا ثم نسخ يوم خيبر ثم أبى يوم الفتح ثم نسخ
 في أيام الفتح واستمر تحريمه الى يوم القيامة وكان فيه الخلاف في الصدر الاول ثم ارتفع وأجمعوا على
 تحريمه قال بعض الصحابة رضى الله عنهم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما بين الركن والباب
 وهو يقول أيها الناس انى كنت أذنت لكم في الاستمتاع ألا وان الله حرمها الى يوم القيامة فمن كان

ان كان الواطئ أو
 الموطوءة حرا (بكر)
 وهو من لم يبطأ أو توطأ
 في نكاح صحيح (لا)
 ان زنى (مع ظن حل)
 بان ادعاه وقد قرب
 عهده بالاسلام أو
 بعد عن أهله (أو مع
 تحليل عالم) يعتد
 بخلافه لشبهة إباحته
 وان لم يقله الفاعل
 كنكاح بلاولى
 كذهب أبى حنيفة
 أو بلاشهود كذهب
 مالك بخلاف الخالى
 عنه ما وان نقل عن
 داود وكنكاح متعة
 نظر الخلاف ابن
 عباس

عنده ممن شئ قليل سبيلها ولا تأخذوا مما آتيتهم من شئ أو عن إمامنا الشافعي رضي الله عنه لا أعلم شياً حرم ثم أبى ثم حرم الا لمتعة وماتقل عن ابن عباس من جوازها رجح عنه فقد قال بعضهم والله ما فارق ابن عباس الدنيا حتى رجح الى قول الصحابة في تحريم المتعة ونقل عنه انه قام خطيباً يوم عرفة وقال أيها الناس ان المتعة حرام كالميتة والدم والخنزير وقد وقعت مناظرة بين القاضي يحيى بن أكنم وأمير المؤمنين المأمون فان المأمون نادى بأباحة المتعة فدخل يحيى بن أكنم وهو متغير بسبب ذلك وجلس عنده فقال المأمون له مالي أراك متغيراً قال لما حدثت في الاسلام قال وما حدثت قال النداء بتحليل الزنا قال المتعة زنا قال نعم المتعة زنا قال ومن أين لك هذا قال من كتاب الله وسنة رسوله أما الكتاب فقد قال الله تعالى قد أفلح المؤمنون الى قوله والذين هم لقرو وجهم حافظون الاعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فن ابني وراء ذلك فأولئك هم العادون يا أمير المؤمنين زوجة المتعة ملك اليمين قال لا قال فهي الزوجة التي عند الله ترث وتورث وتلحق الولد ولها شرائطها قال لا قال فتد صار متجاوزهم من العادين وأما السنة فقد روى الزهري بسند الى علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أنادى بالنهي عن المتعة وتحريمها بعد ان كان أمرهم اقل المتعة المأمون للحاضرين وقال أن تحفظون هذا من حديث الزهري قالوا نعم فقال المأمون استغفر الله نادوا بتحريم المتعة وقد تقدم معظم ذلك في باب النكاح عند قول المؤلف ولا مع تأقيت وتقدم هناك أيضاً تفسير نكاح المتعة بتفسير غير هذا التفسير الذي ذكرته هنا (قوله ولو لم من معتقد تحريمه) أي لا يحد ولو صدر هذا المذكور من النكاح بلا ولي وبلا شهود أو نكاح المتعة ممن يعتد تحريمه وعبادة الروض وشرحه ويسقط بالشبهة في الجهة أي الطريق وهي اباحة بعض العلماء الوطء بجهة كالنكاح بلا ولي كذهب أي حنيفة أو بلا شهود كذهب مالان ونكاح المتعة كذهب ابن عباس ولو اعتقد المولج التحريم في هذه الشبهة نظراً لاختلاف العلماء اهـ (قوله نعم ان حكم حاكم) استدراك من عدم الحد اذا زنى مع تحليل عالم وقوله باطل النكاح أي أو بالفرقة بينهما ووقع الوطء بعد علم الواطئ به وقوله حد أي قطعاً وقوله لا ارتفاع الشبهة حينئذ أي حين اذ حكم الحاكم باطل النكاح المختلف فيه وفي الغني مانصه تنبيه محل الخلاف في النكاح المذكور كما قاله الماوردي أن لا يقارنه حكم فان حكم شافعي يبطلانه حد قطعاً أو حنفياً أو مالكيً بهيمته لم يحد قطعاً اهـ (قوله ويحد) أي من ذكر من الحر المكاف الحد المار وهو مائة جلدة ويغرب أيضاً عاماً (قوله في مستأجرة الزناها) أي في وطء امرأة استأجرها لاجل ان يزني بها (قوله اذ لا شبهة) أي موجودة وهو تعليل للحد في المستأجرة (قوله لعدم الاعتداد بالخ) أي وانما انتفعت الشبهة في المستأجرة لان عقد الاستئجار لذلك باطل ولا يعتد به لعدم الباطل في وجهه من الوجوه (قوله وقول أبي حنيفة انه) أي الاستئجار للزنا وقوله شبهة أي فلا يحد به وقوله ينافيه الجملة خبر قوله وكتب سم مانصه مما يمنع هذه المناقاة ان الاكرام شبهة دافعة للحد مع أنه لا يثبت النسب اهـ وقوله الاجماع على عدم ثبوت النسب بذلك أي بذلك الاستئجار والمراد بذلك الوطء الخاص بالاستئجار أي ولو كان شبهة لثبت النسب به (قوله ومن ثم) أي ومن أجل ان قول الامام ينافيه الاجماع الخ وقوله ضعف مدركه بضم الميم مصدر مجي بمعنى ادراك والمراد ما يدرك منه الحكم من نحو دليل اهـ بجري وقوله ولم راع خلافه قال في التحفة بعده هذا ما أورده شارح عليه وهو لا يتم الا لو قال انه شبهة في اباحة الوطء وهو لم يقل بذلك بل بأنه شبهة في درء الحد فلا يرد عليه ما ذكره وانما الذي يرد عليه اجماعهم على انه لو اشترى حرة فوطئها أو خرافش بها حد ولم تعتبر صورة العقد الفاسد اهـ (قوله وكذا في مبيحة) أي وكذا في وطء مبيحة أي اباحتها الوطء وقوله لان الاباحة لم يحد عليه لحد وقوله هنا أي في الوطء وقوله لغو أي فلا يعتد به (قوله ومحرمه عليه) بالجر عطف على مبيحة أي وكذا يحد في وطء محرمه

ولو لم من معتد تحريمه
ثم ان حكم حاكم باطل
النكاح لاختلاف فيه
حد لا ارتفاع الشبهة
حينئذ قاله الماوردي
ويحد في مستأجرة
للزناها اذ لا شبهة
لعدم الاعتداد بالعقد
الباطل بوجه وقول
أبي حنيفة انه شبهة
ينافيها الاجماع على
عدم ثبوت النسب
بذلك ومن ثم ضعف
مدركه ولم يراع
خلافه وكذا في مبيحة
لان الاباحة هنا لغو
ومحرمه عليه لم يوثق
أول نحو بينونة كبرى

عليه وقوله لتوثن للام للاجل متعلقة بمحرمة أى محرمة عليه لاجل توثن وقوله أولئحو بينونة كبرى
 أى أو محرمة عليه لئحو بينونة كبرى وهى التى تكون بالطلاق ثلاثا ويدخل تحت النحو الرضاع
 والمصاهرة والقربا (قوله وان كان قد تزوجها) غاية لخدمته بوطه المحرمة عليه بما ذكر أى يحد
 بوطها وان كان عقد عليها لان العقد ليس بشبهة وقال الامام أحمد واسحق يقتل ويؤخذ بماله الحديث
 فيه صححه يحيى بن معين وقوله خلافا لابي حنيفة أى فى قوله ان صورة العقد شبهة وفى المغنى ماتنه
 فروع لودعى الجهل بتحريم الموطوءة بنسب لم يصدق لبعده الجهل بذلك قال الاذرى لان الجهل مع
 ذلك النسب ولم يظهر لنا كذبه فالظاهر تصديقه أو تحريمهما برضاع فقولا ان يظهرهما كما قال الاذرى
 تصديقه ان كان من يخفى عليه ذلك أو بتحريمهما بكونهما زوجة لامعة مدومة أو مكن جهله بذلك صدق
 بيمينه وحدثت هى دونته ان علمت تحريم ذلك اهـ (قوله أما مجوسية تزوجها الخ) قال فى الروض وشرحه
 ونرج بالوثنية المجوسية ففهمها كما فى الاصل عن البغوى أنه يجب الحد وعن الرويانى لا يجب للخلاف
 فى صحة نكاحها وهذا نقله الرويانى فى التجربة عن النص قال الاذرى والزركشى فهو المذهب اهـ
 وقوله فلا يحد بوطها أى المجوسية (قوله للاختلاف فى حل نكاحها) على عدم الحد وانما اختلفوا
 فيه لان المجوس كان لهم كتاب منسوب الى زرادشت فلما بدلوله رفع على الاصح (قوله ولا يحد بالايلاج
 فى قبل مملوكة له الخ) عبارة الفتح مع الاصل ولا ان كان مع شبهة فى المحل كالايلاج فى قبل أمة مملوكة
 له لئكنها حرمت عليه بنحو محرمية بنسب أو غيره أو توثن أو تجسس أو اسلام ونحو شركة لغيره فيها
 وكايلاج فى قبل أمة فرع ولومستولدة لشبهة الملك فيما عدا الاخير وشبهة الاعفاف الواجب له فى
 الجملة فيها وظاهر كلامه هنا وجوب الحد بالايلاج فى دبر الاخيرتين وفيه نظر بينته فى الاصل اهـ
 (قوله أو شركة لغيره) أى شركة ثابتة لغير الواطئ معه فى الامة الموطوءة (قوله أو توثن أو تجسس)
 معطوفان على نحو محرمية عطف الخاص على العام أى أو حرمت عليه مملوكة بسبب توثن أو تجسس
 (قوله ولا يايلاج فى أمة فرع) أى ولا يحد بالايلاج فى أمة فرع وقوله ولومستولدة أى ولو كانت أمة
 فرع مستولدة له (قوله لشبهة الملك) أى لا يحد فى وطء المذ كورات لقيام شبهة الملك فى غير الصورة
 الاخرية وهى الايلاج فى أمة الفرع (قوله وشبهة الاعفاف فيها) أى فى الصورة الاخرية أى لان
 مال الولد كله محل لاعفاف الاصل والامة من جهة مال الولد (قوله وأما حد ذى رق) أى وتغريبه فى
 الكلام اكتفاء وهو محتر زقوله ان كان حرا وقوله محصن أو بكر بدل من ذى رق أو عطف بيان
 والمحصن ضد البكر وقوله ولومبعضا أى ولو كان ذوالرق مبعضا (قوله فذصف الخ) جواب أما وقوله
 وتغريبه بالجر عطف على حد الحر أى ونصف تغريبه (قوله فيجلد الخ) بيان لنصف حد الحر وتغريبه
 (قوله ويجحد الرقيق الامام أو السيد) فحده لا يتعين فيه الامام بل للسيد ان يحده بنفسه للخبر المار فان
 تنازعا قدم الامام (قوله ويرجم) هو من باب نصر (قوله بان يامر الخ) تصوير لرجم الامام أو نائبه
 فعنى رجه أن يامر الناس الخ فاستاد الرجم اليه على سبيل المجاز العقلي (قوله فيرموه) ويسن لامرأة
 حفرة الى صدرها ان لم تثبت زناها باقرار ثلاثه كشف بخلاف ما اذا ثبت بالاقرار فلا تسن لها لئلا يحد
 الحرب ان رجعت (قوله بحجارة معتدلة) خرج بالمعتدلة الحصيات الخفيفة لئلا يطول تعذيبه
 والصخرات لئلا تذفنه فيفوت به التشكيل المقصود وليس لما رجم به تقدر لاجنسا ولا عددا فقد
 تصيب الاجام ومقاتله فيموت سريرا وقد يبطئ موته (قوله ان كان) أى الزانى محصنا واعلم أن
 الاحصان لغة المنع قال تعالى لتحصنكم من بأسكم وشرعا عبارة عن البلوغ والعقل والحرية والوطء فى
 نكاح صحيح (قوله حتى يموت) أى يبرجم حتى يموت (قوله اجماعا) روى الشيخان عن عمر رضى الله عنه
 انه خطب فقال الرجم حق على من زنى اذا كان محصنا وقال ان الله بعث محمدا نبيا وأنزل عليه كتابا وكان
 فيها أنزل عليه آية الرجم فملوناها وعيناها وهى الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من

وان كان قد تزوجها
 خلافا لابي حنيفة
 لانه لا عبرة بالعقد
 الفاسد أما مجوسية
 تزوجها فلا يحد
 بوطها للاختلاف فى
 حل نكاحها ولا يحد
 بايلاج فى قبل مملوكة
 له حرمت عليه بنحو
 محرمية أو شركة
 لغيره فيها أو توثن
 أو تجسس ولا يايلاج
 فى أمة فرع ولو
 مستولدة لشبهة الملك
 فيما عدا الاخرية
 وشبهة الاعفاف فيها
 وأما حد ذى رق
 محصن أو بكر ولو
 مبعضا فذصف حد
 الحر وتغريبه فيجلد
 خمسين ويغرب نصف
 عام ويجحد الرقيق
 الامام أو السيد
 (ويرجم) أى الامام
 أو نائبه بان يامر
 الناس ليجطوبه
 فيرموه من الجوانب
 بحجارة معتدلة ان
 كان (محصنا) رجلا
 كان أو امرأة حتى
 يموت اجماعا

لانه صلى الله عليه
وسلم رجم ماعزا
والغامدية ولا يجلد
مع الرجم عند جاهل
العلماء وتعرض عليه
توبة لتكون خاتمة
أمره ويؤمر بصلاة
دخل وقتها ويحجب
لشرب لا كل ولصلاة
ركعتين ويعتد بقتله
بالسيف لكن فات
الواجب والمحصن
مكلف حروطي أو
وطئت بقبل في نكاح
صحیح ولو في حيض
فلا احصان لصبي أو
مجنون أو قن وطئ في
نكاح ولا لمن وطئ
في ملك يمين أو نكاح
فاسد

الله والله عزير حكيم قال وقد رجم النبي صلى الله عليه وسلم ورجنا بعده وكان ذلك بحضور من الصحابة
ولم ينكر عليه (قوله لانه صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا والغامدية) أي أمر برجمهما قال الجعفي
ظاهره ان ماعزا زني بالغامدية وليس كذلك بل هو زني بأمرأة وهي زنت برجل آخر روى أبو داود
والنسائي عن يزيد بن أبي نعيم عن أبيه أي نعيم قال كان ماعز بن مالك في حجر أبي هرال فاصاب حارية
من الحى تسمى فاطمة وقيل غير ذلك وكانت أمة لابي هرال فقال أبو هرال أنت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك وأقر عنده
أربع مرات فامر برجمه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عز قبل رجه لو سترته بتوبتك لكان
خيرا لك وأما الغامدية فهي امرأة من غامد ح من الأزد وفي حديثها القديت توبة لوتابها صاحب
مكس لغفر له اه مخلصا ولم أنه يسن للزاني ولكل من ارتكب معصية أن يستتر على نفسه الخبر من أتي
من هذه القاذورات شيئا قليلا يستتر بستر الله تعالى فإن من أبدى لنا صفة من ألقنا عليه الحد رواه الحاكم
(قوله ولا يجلد مع الرجم) محله اذا زني بعد الاحصان أما لو زني قبله ثم زني بعده فإنه يجب جلدته ثم رجه
على الأصح من وجهين في الروضة وهو المعتدل لانهما عقوبتان مختلفتان فلا يتداخلان لكن يسقط
التغريب بالرجم (قوله وتعرض عليه توبة) أي ويستحب أن تعرض على الزاني المحصن قبل الرجم
توبة لتكون خاتمة أمره (قوله ويؤمر) أي الزاني المحصن اذا أراد وارجه (قوله ويحجب لشرب) أي اذا
طلب عند الرجم ماء يشربه فيحجب له (قوله ولصلاة ركعتين) أي ويحجب أيضا لصلاة ركعتين اذا
طلبها (قوله ويعتد بقتله بالسيف) أي فلا يرجم بعده اذا فائدة فيه وقوله لكن فات الواجب وهو
الرجم بالحجارة (قوله والمحصن مكلف) أي وان طرأت تكليفه أثناء الوطء فاستدامه قيل لا معنى لاشتراط
التكليف في الاحصان بعد اشتراطه في مطلق وجوب الحد ويرد بان له معنى هو ان حذفه يؤهم أن
اشتراطه لوجوب الحد لا التسمية بمحصن فافين بتكريره انه شرط فهم ما يلحق بالمكلف هنا أيضا
السكران اه تحفة وقوله حر أي كله مسلما كان أو كافرا لانه صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين كما
في الصحيحين زاد أبو داود وكانا قد أحصنا (قوله وطئ أو وطئت) أي حال الكمال باللوغ والعقل
والحرية فلا بد من وقوعه حال الكمال بما ذكر كما انه لا بد أن يكون الزنا حال الكمال فلا يرجم الا من
كان كاملا في الحالين وان نخللها نقص كجنون ورق بخلاف ما لو وطئ وهو ناقص بأن كان صبيا
أو مجنونا ثم زني وهو كامل فلا يرجم ولا يرذلنا ثم اذا استدخلت المرأة ذكره من حيث انه صار محصنا
وليس بمكلف عند الفعل لا نأقول هو مكلف استحبابا بالحالة قبل النوم والاطهر ان الكامل من
رجل أو امرأة يكون محصنا بوطء ناقص كماله كانا كاملين (قوله بقبل) متعلق بكل من الفعلين قبله
والباء مستعملة في التعدية بالنسبة للاول وفي الظرفية بالنسبة للثاني والمراد به على الاول ذكر الواطئ
وعلى الثاني فرج المرأة ويحتمل جعلها بالظرفية مطلقا ويقدر لكل منهما متعلق أي وطئ بذلك أصل
في قبل أو وطئت به في قبلها وخرج بالقبل الدبر فلا يحصل بالوطء فيه تحصين كما لا يحصل به تحليل
(قوله في نكاح صحيح) أي عقد صحيح وهو متعلق بكل من الفعلين أيضا وانما اعتبر في الاحصان
الوطء في نكاح صحيح لان به قضى الواطئ الشهوة واستوفى اللذة فحقه أن يمتنع عن الحرام فاذا وقع فيه
غلب عليه بالرجم (قوله ولو في حيض) أي يكون محصنا بالوطء المذكور ولو وقع في زمن حيض أي
أو نحوه من كل ما يحرم الوطء معه حرمة عارضية كالوطء في نهار رمضان أو في الاحرام أو في عدة شهة
(قوله فلا احصان لصبي أو مجنون) محتمل زقوله مكلفا وانما لم يكونا محصنين لنقصهما فلا يرجمان وانما
يؤدبان ان كان لهما نوع تمييز بما يبرجهم عن الوقوع في الزنا وقوله أو قن أي ولا احصان لقن فلا
يرجم وذلك لانه على النصف من الحر كما تقدم والرجم لانصف له وهذا محتمل زقوله حر وقوله وطئ أي
من ذكر من الصبي والمجنون والعتن وقوله في نكاح أي صحيح (قوله ولا لمن وطئ في ملك يمين) أي

والاحصان لمن وطئ في ملك يمين وهو محتر زقوله في نكاح وقوله أونسكاح فاسد محتر زقوله صحيح
 (قوله ثم زني) معطوف على وطئ في نكاح ووطئ في ملك اليمين أي ولا احصان لصبي أو مجنون أو قن
 وطئ ثم زني لمن وطئ في ملك اليمين ثم زني ولا حاجة اليه اذ الكلام في بيان مفاهيم قيود الاحصان
 (قوله وأخر وجوبا رجما الخ) قال في الروض وشرحه ويؤخر وجوبا بحدود الله كقطع السرقة لمرض
 برجي زواله وشدة حر وبرد الى البرع واعتدال الزمان لئلا يهلك المهدود ولان حقوقه تعالى مبنية على
 المساهلة بخلاف حقوق الأدميين كقصاص وحقوق فلا تؤخر لانها مبنية على المضايقة لا الراجح
 فلا يؤخر بشئ مما ذكر ولو ثبتت زناه باقرار لان نفسه مستوفاة ويؤخر الحمل وانقضاء الغطام ولو كان
 الحمل من زنا كما في استيفاء القصاص اهـ (قوله لوضع حمل) أي الى وضعه وقوله وغطام أي والى
 فطم الرضيع فاذا وضعت ومضت مدة الرضاع رجعت (قوله لا لمرض الخ) أي لا يؤخر الرجم لا لمرض
 مرض وقوله برجي برؤه منه هو ليس بقيد بل مثله بالاولى ما لا يرجي برؤه كزني المنهاج قولانه ان
 ثبت باقراره يؤخر بذلك لانه بسبيل من الرجوع (قوله وحر وبرد) معطوفان على مرض أي ولا
 يؤخر الرجم لا لمرض وبرد مفرطين (قوله نعم يؤخر الجلد الخ) لا معنى للاستدراك اذ الكلام في الرجم
 فالاولى حذف أداة الاستدراك والالتيان بواو العطف في محلها وقوله لهما أي لحر وبرد مفرطين الى
 اعتدال الوقت (قوله ولمرض برجي برؤه منه) أي ويؤخر الجلد أيضا لمرض برجي برؤه منه فان لم يرج
 برؤه منه لا يؤخر ولا تفرق السياط على الايام وان احتمل التفرق بقل يضرب في الحال اذ لا غاية تنتظر
 لكن لا يضرب بسياط لئلا يهلك بل يضرب بعشكال أي عرجون عليه مائة غصن مرة فان كان عليه
 خمسون غصنا فترتين فان برئ بعد ضربه بذلك اجزأه الضرب به (قوله أولها كونها حاملا) أي ويؤخر
 الجلد لذلك كما يؤخر الرجم (قوله لان القصد الردع) علة لتأخير الجلد (قوله ويثبت الزنا باقرار
 حقيقي) خرج الحكمي وهو اليمين المردودة بعد نكول الخصم كان ادعى شخص على آخر انه زني وأراد
 تحميله على انه لم يزن فنشكل ثم رد اليمين على المدعي خلف اليمين المردودة فانها كالقرار لكن لا يثبت
 بها الزنا في حق المدعي عليه وانما يسقط بها الحد عن القاذف وقوله مفصل قال الجعري كان يقول
 أدخلت حشفتي فرج فلانة على سبيل الزنا ولا بد أن يذكر الاحصان أو عدمه اهـ وقوله نظير ما في
 الشهادة أي من اعتبار التفصيل فيها كما يأتي (قوله ولو بآشارة أخرى) غاية في الاقرار أي يثبت
 بالاقرار ولو كان الاقرار بآشارة أخرى لكن بشرط ان يفهمها كل أحد (قوله ولو مرة) غاية ثانية
 للاقرار أي يثبت بالاقرار ولو كان الاقرار مرة وهي الرد (قوله ولا يشترط الخ) المقام للتفريع وقوله
 تكرر أي الاقرار أربع مرات وقوله خلافا لابي حنيفة أي وأجدها فانها اشترط أن يكون الاقرار
 أربع الحديث ما عرزلان كل مرة قائمة مقام شاهد وأجاب أئمتنا بانه صلى الله عليه وسلم انما كرده على
 ما عر في خبره لانه شك في عقله ولهذا قال له أبلك جنون ولم يكرره في الغامدية (قوله وبينة) معطوف
 على اقرار أي ويثبت الزنا أيضا ببينة وهي أربعة شهود لقوله تعالى واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم
 فاستشهدوا عليهن أربعة منكم (قوله فصلت الخ) يعني انه يشترط في البينة ان تفصل وتفصيلها
 يكون بذكر المزني بها الاحتمال ان لا حد بوطئها وبذكر الكيفية أي كيفية ما وجد منه من ادخال
 الحشفة أو قدرها الاحتمال ارادة المباشرة فيمادون الفرج بقولها انه زني وذكر مكان الوطء وزمانه
 لان المرأة قد تحل في مكان دون مكان وفي زمان دون زمان ولو اختلفت البينة في مكانه ووقته بطالت
 الشهادة (قوله كاشهد الخ) تمثيل للشهادة المستكملة للقيود السابقة (قوله ولو أقر) أي الزاني بالزنا
 (قوله ثم رجع عن ذلك) أي عن اقراره (قوله قبل الشروع) متعلق بجمع وقوله أو بعده أي
 بعد الشروع (قوله بنحو كذبت الخ) متعلق بجمع أيضا (قوله وان قال الخ) غاية لتقدير أي يقبل
 رجوعه بذلك وان قال بعد الرجوع كذبت في رجوعي ولو أخر هذه الغاية عن قوله سقط الحد لكان

ثم زني (وأخر) وجوبا
 (رجم) كقود (لوضع
 حمل وغطام) لا لمرض
 برجي برؤه منه وحر
 وبرد مفرطين نعم
 يؤخر الجلد لهما
 ولمرض برجي برؤه
 منه أو كونها
 حاملا لان القصد
 الردع لا القتل
 (ويثبت) الزنا
 (باقرار) حقيقي
 مفصل نظير ما في
 الشهادة ولو بآشارة
 أخرى ان فهمها كل
 أحد ولو مرة ولا يشترط
 تكرر ره أربعة خلافا
 لابي حنيفة (وبينة)
 فصلت بذكر المزني
 بها وكيفية الادخال
 ومكانه ووقته
 كاشهد أنه أدخل
 حشفته في فرج فلانة
 يجعل كذا وقت كذا
 على سبيل الزنا (ولو
 أقر) بالزنا (ثم رجع)
 عن ذلك قبل الشروع
 في الحد أو بعده بنحو
 كذبت أو ما زنت
 وان قال بعده كذبت

أولى للاستغناء به عن تقدير ما ذكر (قوله أو كنت فاخذت) معطوف على قوله بنحو كذبت فيكون متعلقا بقوله رجوع أيضا أي أو رجوع بقوله كنت فاخذت فظننته زنا وأقررت به (قوله وإن شهد حاله بكذبه) أي يقبل الرجوع بما ذكره وإن شهد حاله بكذبه أي في ظنه أن المغاظة زنا بان يكون ممن لا يخفى عليه ذلك (قوله بخلاف ما أقررت به) أي بخلاف قوله بعد إقراره أنا ما أقررت به فلا يقبل به الرجوع (قوله لانه) أي قوله ما أقررت به وقوله مجرد تكذيب للبيئة الشاهدة به أي بإقراره اسم (قوله سقط الحد) جواب لو فلو قتل بعد سقوطه عنه بالرجوع وجب على قاتله الدية لا القود لا بخلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع وأفهم قوله سقط الحد أن غيره لا يسقط عنه كهر من قال زنت بها مكرهة ثم رجع عن قوله وهو كذلك كما صرح به في فتح الجواد وقال لانه حق آدمي وفي سم لو أقرب بالزنا فهل تسقط عدالته بإقراره بالزنا ثم يعود حكمها رجوعه فيه نظر اه (قوله لانه الخ) علة لسقوط الحد (قوله عرض لماعز بالرجوع) أي بقوله عليه الصلاة والسلام له لك قبلت لك لمست أباك جنون (قوله فلو لانه لا يفيد) الصواب حذف لا كفي التحفة والنهاية وذلك لأن لولا تقديم امتناع الجواب لو جود الشرط فلو كانت لا ثابتة لكان المعنى ثبت امتناع عدم التعريض لوجود عدم الافادة وهو غير مستقيم لان القصد ثبوت الافادة لاعدائها (قوله ومن ثم حسن الرجوع) أي ومن أجل أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض لماعز بالرجوع سن لمن أقر بذلك الرجوع عن إقراره ويتوب بينه وبين الله تعالى فإن الله يقبل توبته إذا أخلص نيته (قوله وكان زنا في قبول الرجوع عنه) أي عن الإقرار به وقوله كل حد لله تعالى أي كل موجب حد الذي يقربه ثم يرجع عنه الموجب ويدل له تمثيل الشارح بعد بقوله كسرب الخ اذ هو لا يصح تمثيلا للحد وانما هو لموجب (قوله بالنسبة للقطع) راجع للسرقه أي يقبل الرجوع في السرقه بالنسبة لسقوط الحد عنه وهو القطع أما بالنسبة للبال المسروق فلا يقبل رجوعه بل يؤخذ منه (قوله وأفهم كلامهم) المناسب وأفهم قولوا لو أقر ثم رجع لان ما ذكره مفهوم قوله وإن كان هو مفهوم كلامهم أيضا (قوله انه) أي الزنا (قوله لا يتطرق اليه) الضمير عائدا على الزنا لكن بتقدير مضاف أي لا يتطرق الى اثباته بالبيئة رجوع (قوله وهو كذلك) أي ما أفهمه كلامهم من عدم تطرق الرجوع اليه كذلك (قوله لكنه) أي الزنا أي حده يتطرق اليه أي الى حده السقوط وقوله بغيره أي غير الرجوع (قوله كدعوى زوجية) أي لمن زنى بها وهو تمثيل لتطرق السقوط بغير الرجوع (قوله ومملك أمة) أي وكدعوى ملك أمة زنى بها وقوله وظن ككونها حليلة أي وكدعوى أن هذه الأجنبية التي زنى بها نطن انها حليلته ففي جميع ما ذكر سقط عنه حد الزنا الثابت بالبيئة لوجود الشهادة وقد قال عليه السلام ادرؤا الحد ودبالشبهات (قوله وثانيها حد القذف) أي وثاني الحد وحد القذف والقذف لغة الرمي يقال قذف النواة أي رماها وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعيير أي في مقام هوالتعيير أي التوبيخ والفاظه ثلاثة صريح وكناية وتعريض فالاول هو ما اشتهر فيه ولم يحتمل غيره كقوله لرجل أو امرأة زنت أو زنت بفتح التاء وكسرها أو يازاني ولا يضر اللحن بالتذكير للثبوت وعكسه والثاني هو ما احتمل القذف واحتمل غيره كقوله زنا بالهمز في الجبل أو فحوه فهو كناية لان ظاهره يقتضي الصعود وكقوله لرجل يافجر يافاسق يا خبيث ولا امرأة يافجرة يا خبيثة يافاسقة وأنت تحمين الخلوه والظلمة أو لا تردن بدلا مس فان نوى به القذف حدوا الا فلا اذا ادعى عليه بانه أراد أو أنكروه صدق بيمينه في أنه ما أراد والثالث هو ما لا يحتمل ظاهره القذف كقوله لغيره في خصومة أو غيرها يا ابن الحلال أو أنا لست بران أو وليست أي برانية فليس بقذف وإن نواه (قوله وهو) أي القذف وقوله من السبع الموبقات أي المهلكات من أوبقته الذنوب اذا أهلكته وهي السحر والشرك بالله تعالى وقتل النفس التي حرم الله الاباللة وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات أي الحرائر البريات (قوله وحد قاذف)

في رجوعي أو كنت فاخذت فظننته زنا وإن شهد حاله بكذبه فما استظهره شيخنا بخلاف ما أقررت به لانه مجرد تكذيب للبيئة الشاهدة به (سقط) الحد لانه صلى الله عليه وسلم عرض لماعز بالرجوع فلو لانه لا يفيد لما عرض له به ومن ثم سن له الرجوع وكان زنا في قبول الرجوع عنه كل حد لله تعالى كسرب وسرقه بالنسبة للقطع وأفهم كلامهم أنه اذا ثبت بالبيئة لا يتطرق اليه رجوع وهو كذلك لكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية وملك أمة وظن كونها حليلة وثانيها حد القذف وهو من السبع الموبقات (وحد قاذف)

(الخ) وذلك لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وقوله صلى الله عليه وسلم لهلأل ابن أمية حين قذف زوجته بشريك بن سماعة البينة أو حذفي ظهره ولما قال صلى الله عليه وسلم له ذلك قال يا رسول الله إذا رأيت أحدا على امرأته رجلا أنطلق يلتمس البينة فجعل صلى الله عليه وسلم يكرر ذلك فقال هلأل والذي بعثك بالحق نبيا إنى لصادق ولينزلن الله ما يرى نظهرى من الحد فنزلت آية اللعان (قوله مكاف) أى بالغ عاقل فلا حد على صبي ومجنون لنفى الأيذاء بقذفهما لعدم تكليفهما لكن يعززان إذا كان لهما نوع تمييز وقوله مختار خرج المكره بغير الرأف فلا حد عليه لعدم قصد الأيذاء بذلك وقوله ملتزم للأحكام أى فلا حد على غير الملتزم لها كالخبري وقوله عالم بالتحريم خرج الجاهل به لقربه من الإسلام فلا يحد (قوله محصنا) مفعول قاذف (قوله وهو) أى المحصن أى ضابطه وقوله هنا أى فى حد القذف واحترزه عن المحصن فى حد الزنا فهو غير المحصن هنا من حيث أن الذى يشترط هنا كالأسلام والعفة لا يشترط هناك والحاصل شرط وطاحصان هنا خمسة الإسلام والبلوغ والعقل والحرية وعفته عن وطء محرم وعن وطء محرم مملوكه وقوله وعن وطء زوجته فى دبرها وشروط الإحصان هناك أى فى حد الزنا البلوغ والعقل والحرية والوطء فى نكاح صحيح (قوله مكاف) خرج الصبي والمجنون فلا يحد قاذفهما وقوله خرج الرقيق فلا يحد قاذفه لنقصه وقوله مسلم خرج الكافر مطلقا فلا يحد قاذفه لما تقدم وفى الخبري لو نازع القاذف فى حرية المقدوف أو فى إسلامه صدق المقدوف بيمينه اه وقوله عفيف الخ خرج غير العفيف من ذلك فلا يحد قاذفه لما تقدم وقوله من زنا ووطء دبر حبلته أى ومن وطء مملوكه محرم له كما فى شرح المنهج فالعفة عفته عن هذه الثلاثة فلا تبطل عفته بغيرها ولو كان حراما كوطء زوجته فى عدة شبهة لأن التحريم عارض بزول وكوطء أمة ولده لثبوت النسب حيث حصل علوق من ذلك الوطء مع انتفاء الحد وكوطء فى نكاح فاسد كوطء من كوحته بلاولى أو بلاشهود لدقوة الشبهة وكوطء زوجته أو أمتة فى حيض أو نفاس أو حرام أو نحو ذلك (فرعان) ولو زنى مقدوف قبل أن يحد قاذفه سقط الحد عن قاذفه لأن الإحصان لا يتيقن بل يظن فظهور الزنا يدل على سبق مثله فكانه وقت القذف كان غير محصن ومن زنا مرة ثم صلح بأن صلح حاله لم يعد محصنا أبدا ولو لازم العدة وصار من أروع خلق الله تعالى وأزهدهم لأن العرض إذا التحرم بالزنا لم يزل خله بما يطرأ له من العفة فان قيل قد ورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له أجيب بأن هذا بالنسبة إلى الآخرة (قوله ثمانين جلدة) مفعول مطلق لحد وذلك للآية المارة ولا تصح الزيادة عليهم فان زيد عليهم مات ضمن بالقسط (قوله ان كان القاذف حرا) قيد فى كون الحد ثمانين جلدة واستغيد كون الثمانين مخصوصة بالأحرار من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وذلك لاقتضائه أنهم قبل القذف كانت شهادتهم مقبولة فتستلزم حرمتهم إذا الرقيق لا تقبل شهادته وإن لم يقذف وانما ردت شهادتهم بالقذف لغسقتهم به اذ هو كبيرة كما فى آخر الآية حيث قال وأولئك هم الفاسقون (قوله والأفاريق) أى وإن لم يدلن القاذف حرا بل كان رقيقا فحد أربعين لأنه على نصف الحر (قوله ويحصل القذف الخ) أى ويحصل القذف بلفظ يدل عليه أماصر يحافيه أو كناية كما تقدم وجسع ما ذكره من الصريح ما عدا بايختن وبالوطى فانهما من الكناية لأن الأول مأخوذ من التخت وهو التسكر فهو محتمل له وللقذف والثاني محتمل لإرادة كونه على دبر قوم لوط وقوله بزنت هو بناء الخطاب المفتوحة ومنه أه أو بطلت (قوله ومن صريح قذف المرأة أن يقول لانيها من زيد الخ) أى ولو كان منفيها باللعان لكانه قال له ذلك بعد استلحاقه أم قبله فكنايته فيسئل فان قال أردت تصديق النافي فى نسبة أمه إلى الزنا فقاذف لها أو أردت أن النافي نفاه أو اتفى بنسبه منه شرعا وأنه لا يشبهه خلقا أو خلقا صادق بيمينه ويعزر للإيذاء اه

مكاف مختار ملتزم
للأحكام عالم بالتحريم
(محصنا) وهو هنا
مكلف حر مسلم
عفيف من زنا ووطء
دبر حبلته (ثمانين)
جلدة ان كان
القاذف حرا والا
فأربعين ويحصل
القذف بزنت
أو يازانى أو ياخنت
أو بطلت أو لا بلك
فلان أو بالانط
أو بالوطى وكذا بيا
فجبة لامرأة ومن
صريح قذف المرأة
أن يقول لانيها من
زيد مثلا لست ابنه
أولست منه

شقي (قوله لا قوله لابنه لست ابني) أي ليس من صريح قذف المرأة قوله لابنه ما ذكر بل هو من الكناية فيسئل حينئذ فان قال أردت انه من زنا فقاذف لأمه أو ابنة لا يشبهني خلنا ولا خلقا فيصدق بيمينه والفرق بين قول الاب لولده ما ذكر وبين قول الاجنبي ما تقدم ان الاب لا احتياجه الى تأديب ولده يحمل ما قاله على التأديب بخلاف الاجنبي (قوله ولو قال) أي شخص أبا كان أو غيره وقوله كان أي قوله المذكور وقوله قذف لأمه أي الولد وعبارة المغني فرع قال في الحاموي في باب اللعان لو قال لابنه أنت ولد زنا كان قاذفا لأمه قال الدميري وهذه مسألة حسنة ذكرها ابن الصلاح في فتاويه بحشام من قبل نفسه وكانه لم يطالع فيها على نقل وزاد انه يعز رلشتوم اه (قوله ولا يحد أصل لقذف فرع) أي وان علا الأصل وسغل الفرع (قوله بل يعز ر) أي الأصل للابن الحاصل منه لفرعه قال في المغني فان قيل قد قالوا في الشهادات ان الأصل لا يحدس في وفاة دين فرعه مع ان الحبس تعزير أجيب بان حبسه للدين قد يطول زمه فيشق عليه بخلاف التعزير هنا فانه قد يحصل بقيام من مجلس وفحواه وحش ثبت فهو لحق الله تعالى لحق الولد وكما لا يحدس بقذف ولده لا يحدس بقذف ورثة الولد اه (قوله كقاذف غير مكلف) أي فانه لا يحدس بل يعز ر ثم انه يحتمل تنوين اسم الفاعل وما بعده مجرور وصفة له أو منصوب به ويحتمل عدم تنوينه وما بعده مجرور بالاضافة لا غير والمعنى على كل صحيح اذا تكليف شرط في حد القاذف والمقذوف فاذا فقد من أحدهما فالا حد على واحد منهما (قوله ولو شهد بزنا دون أربعة) أي شهده رجال أحرار مسلمون كاثنون دون أربعة أي أقل من أربعة قد دون ظرف غير متصرف صفة لفاعل محذوف وهذا هو الصحيح الذي جرى عليه سيبويه والبصريون وجرى الكوفيون على أنهم من الظروف المتصرفه فعليه هي فاعل شهد (قوله أو نساء أو عبيد) أي أو شهد به نساء أو عبيد ولو زادوا على أربعة (قوله حدوا) أي لانهم في غير الاولى ليسوا من أهل الشهادة وحذرنا في الاولى من الوقوع في اعراض الناس بصورة الشهادة ولما في البخاري ان عمر رضي الله عنه حد الثلاثة الذين شهدوا بزنا المغيرة بن شعبه رضي الله عنه ولم يخالفه أحد قال في التحفة والنهاية ولهم أي لحدوا من الأربعة تخليفه أنه لم يزن فان نكل وحلفوا لم يحدوا اه (قوله ولو تقاذفا) أي صدر من كل منهما ما قذف لصاحبه وقوله لم يتقاصا أي لم يسقط حد هذا بقذف الآخر ولا العكس بل لكل منهما حد على الآخر وذلك لان شرط التقاص اتحاد الجنس والصفة وهو متعذر هنا لاختلاف تأثير الحد باختلاف البدن غالبا (قوله ولقاذف تخليف مقذوفه) أي رجاء أن ينكل المقذوف فيحذف القاذف ويسقط عنه الحد (قوله وسقط) أي حد القاذف وقوله بعفو أي عنه كله فلو عفا عن بعضه لم يسقط منه شيء وقوله من مقذوف متعلق بمقذوف صفة لعفو أي عفو صادر من مقذوف (قوله أو وازنه الحائر) أي أو بعفو صادر من وارث المقذوف الحائر أي بجميع التركة وخرج بالحائر غيره كان عما بعض الورثة فلا يسقط منه شيء وذلك لانه يرث الحد جميع الورثة الخاصين غير موزع بل يثبت كله جملة لكل واحد بدل العن الآخر فلو عفا بعضهم عن حصته فللباقين استيفاء جميعه لانه عار والعار يلزم الواحد كما يلزم الجميع وكما يسقط الحد بالعفو يسقط باقامة المينة على زنا المقذوف وباقرار المقذوف به وبارت القاذف الحد (قوله ولا يستقل المقذوف الخ) أي بل الذي يستقل به الامام أو نائبه فلو استقل به المقذوف لم يقع الموضع ولو كان باذن الامام أو القاذف فان مات القاذف به قتل المقذوف ما لم يكن باذن القاذف وان لم يمت لم يحد حتى يبرأ من الالم الاول (قوله ولزواج قذف زوجته الخ) ظاهره ان له ذلك ويسقط عنه الحد وليس كذلك بل لا يسقط عنه الا اذا أقام بينة على زناها أو لاعن زوجته * (تنبيه) * اعلم ان الفقهاء عقدوا اللعان بابا وذكروه بعد الظهار والسارح رحمه الله تعالى لم يتعرض له أصلا ولا يناسب ذكر نبذة تتعلق به هنا وحاصلها أن اللعان شرعا كلمات خمسة جعلت كالحجة للضطر الى قذف الزوجة

لا قوله لابنه لست ابني
ولو قال لولده أو ولد
غيره یا ولد الزنا كان
قذفا لأمه (ولا يحد
أصل) لقذف فرع
بل يعز ر كقاذف غير
مكلف ولو شهد بزنا
دون أربعة من
الرجال أو نساء أو
عبيد حدوا ولو
تقاذفا لم يتقاصا
ولقاذف تخليف
مقذوفه انه ما زنى قط
وسقط بعفو من
مقذوف أو وارثه
الحائر ولا يستقل
المقذوف باستيفاء
الحد ولزواج قذف
زوجته

التي لم تحت فراشه أو إلى نفي ولد علم أو ظن ظننا مؤكدا أنه ليس منه ظاهرا كأن لم يبطأ أو ولدته لدون
 ستة أشهر من الوطء والقذف لتغيبه حينئذ واجب وهي أن يقول إذا قذف زوجته أربع مرات أشهد
 بالله أني لمن الصادقين فيما رميت به هذه من الزنا وإن يقول الخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من
 الكاذبين وذلك لقوله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادا إلا أنفسهم فشهادة أحدهم
 أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين ويحصل
 باللعان أشياء كانتغاف نسب تغاف به حيث كان ولدا في المحكمين أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما
 وألحق الولد بالمرأة ودور الحد عنه الثابت لها بالقذف وكذا الزاني أن كان قد عينه في قذفه وسماه
 في لعانه وكثير من المرأة عليه مؤبد الخبر البهيقي اللاعن أن لا يجتمعان وكما يجاب الحد عليهما أن لم تلعن
 فإن لاغت فلا حد وذلك لقوله تعالى ويذكر أعنا العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن
 الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين وكان فمساخ الشكاح ظاهرا أو باطنا
 (قوله التي علم زناها) أي كأن رآها تزني وكأن أخبره عدد التواتر بزناها فإن لم يعلم زناها ولم يظنه
 ظننا مؤكدا حرم عليه قذفها ولعانها ولو كان هناك ولد لانه يلحقه بالغراش وقوله وهي في نكاحه
 المحل حال من زناها أي علم زناها والحال أنها هي في نكاحه فإن علم زناها وليست هي في نكاحه فليس
 له أن يقذفها فإن قذفها أحد وليس له لعان لعدم احتياجه لقذفها حينئذ كالأجنبية (قوله ولو يظن
 ظننا مؤكدا) تأمل هذه الغاية بعد قوله علم زناها والاولى أو ظن بأو العاطفة بدل ولو (قوله مع
 قرينة) حال من ظن أي أو ظنه ظننا محسوبا بقرينة والاولى أن يقول بقرينة بياء التصو بر بدل
 مع المفيدة للصاحبة وذلك لأن الظن يحصل بالقرينة مع الشروع لامعها (قوله كأن رآها الخ)
 تمثيل للقرينة وقوله أو رآه أي أو رأى الاجنبي خارجا من عند زوجته أي أو رأى رجلا معها مرارا
 في محل ربية أو مرة تحت شعار واحد وهو ما إلى الجسد من الثياب (قوله مع شيوخ بين الناس)
 متعلق بالفعلين قبله ويحتمل جعله متعلقا بمحذوف صفة لقرينة أي مع قرينة محسوبة بشيوخ ع فلا
 تكفي القرينة وحدها لانه ربما رأى الاجنبي دخل عليها الخوف أو سرقة أو نحوها أو دخلت هي
 على الاجنبي لذلك ولا الشيوخ وحده لانه قد يشيعه عدوها أو من طمع فيها ولم ينظر بشئ (قوله أو
 مع خبر ثقة) معطوف على قوله مع قرينة وجملة التحفة وكما خبر عدل رواية أو من اعتقد صدقه له
 عن معانته بزناها وليس عدوها أو لاله ولا للزاني قال بعضهم وقد بين كيفية الزنا لا يظن مالم يس
 زنا زنا وكأقارها له به واعتقد صدقها اه (قوله أو مع تكرار الخ) معطوف على قوله مع قرينة
 أو على قوله أو مع خبر ثقة وقوله رؤيته أي الزوج وقوله لهما أي لزوجته والاجنبي وقوله كذلك أي في
 الخلوة أو خارجا من عندها وقوله مرات مفعل مطلق مؤكدا لقوله تكرار إذا التعدد يفهم من
 التكرار (قوله ووجب نفي الولد) أي فورافان أنر بلا عذر بطل حقه من النفي فيلحقه الولد بخلاف
 ما إذا كان بعذر كأن بلغه الخبر لا فآخر حتى يصبح أو كان مريضا أو محبوسا ولم يمكنه اعلام القاضي
 بذلك أو لم يجد القاضي فآخر حتى يجده فلا يبطل حقه في ذلك أن تعسر عليه الشهاد به باق على النفي
 والابطال حقه ثم إن علم زناها أو ظنه ظننا مؤكدا قذفها ولا عن ولا بد أن يذكر نفي الولد في كلمات
 اللعان الخمسة بأن يقول أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميت به هذه من الزنا وإن هذا الولد ليس
 مني أو هذا الولد من زناها أو يظنه فلا يجوز له قذفها كما تقدم و يقتصر على النفي باللعان
 لجواز كونه من شبهة أو زوج سابق بأن يقول أشهد بالله أني لمن الصادقين في أن هذا الولد ليس مني
 وقوله أن يتيقن أنه ليس منه أي أو ظنه ظننا مؤكدا وذلك بأن لم يبطأ في القبل ولم تستدخل مائه
 المحترم أصلا أو وطئها فيه أو استدخل مائه المحترم ولكن ولدته لدون ستة أشهر من الوطء ولولا أكثر
 منها من العقد أو فوق أربع سنين من الوطء فإن لم يكن يعلم أو يظن أنه ليس منه حرم عليه النفي

التي علم زناها وهي
 في نكاحه ولو يظن
 ظننا مؤكدا مع قرينة
 كأن رآها واجنبا
 في خلوة أو رآها خارجا
 من عندها مع شيوخ
 بين الناس بأنه زنى
 بها أو مع خبر ثقة أنه
 رآه زنى بها أو مع
 تكرار رؤيته لهما
 كذلك مرات ووجب
 نفي الولد أن يتيقن أنه
 ليس منه

والقذف (قوله وحيث لا ولد ينفيه الخ) هذا مقابل لمقدر أي ما من جواز القذف ووجوب نفي
الولد إذا كان هناك ولدينغية فان لم يكن هناك ولداً فالأولى له أن يستتر عليها مع أمساكها أو مع طلاقها
فهو مخير في ذلك فقوله بعد وان يطلقها الخ بيان لهذا المخير في ذلك فان أحبها أمسكها في الجبري
قال الحلبي فيه تصریح بان له أمساكها مع علمه بأنها تأتي القاحشة اهـ (قوله اذا سب شخص آخر
فلان آخر ان يسبه) أي لخبر أبي داود أن زينب لما سبت عائشة رضي الله عنها ما قال لها النبي صلى الله
عليه وسلم سبها واذا سبه فقد استوفى حق نفسه ويبقى على الأول اتم الابتداء لمساخيه من الأبداء والاثم
لحق الله تعالى قال في التحفة كذا قاله غير واحد والذي يتجه انه لا يبقى عليه الا الثاني لانه اذا وقع
الاستيفاء بالسب المماثل فأي ابتداء يبقى على الأول للثاني حتى يكون عليه اتم وانما الذي عليه الاثم
المتعلق بحق الله فاذا مات ولم تب عوقب عليه ان لم يعف عنه اهـ بتصرف وقوله بقدر ما سبه قال حل
أي عدد الا مثل ما يأتي به الساب لان الذي يأتي به الساب قد يكون كذبا وقذفا وهو لا يسب بنظيره
وقوله اعمالا كذب فيه ولا قذف بيان للقدر الصادر من الثاني فهو متعلق بمحذوف حال منه أي حال
كون هذا القدر الذي يسبه به ليس فيه كذب ولا قذف وليس بياناً لما الواقعة على السب الصادر
من الساب الاول ويدل على ذلك عبارة شرح المنهج ونصها وانما يسبه بما ليس كذبا ولا قذفا هو كتب
عليها الجبري قوله بما ليس كذبا ولا قذفا وان كان ما أتى به الاول كذبا وقذفا وقد يقال في هذا
لم يسبه بقدر ما سبه حل ويدفع بان المراد قدره عدد الاصفة كما ذكره اهـ (قوله كذا نظام
ويا احق) تمثيل لما لا كذب فيه ولا قذف وذلك لانه ليس هناك أحديكاد ينفيك عن ذلك والاحق
هو من يفعل الشيء في غير موضعه مع علمه بقبحه وفي المصباح الحق فساد في العقل * (تنبيه) * قال في
الغنى يجوز للظالم أن يدعو على ظالمه كما قاله الجلال السيوطي في تفسير قوله تعالى لا يحب الله الجهر
بالسوء من القول الا من ظلم قال بان يخبر عن ظلم ظالمه ويدعو عليه اهـ ويخفف عن الظالم بدعاء
الظالم لما رواه أحمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبد العزيز انه قال بلغني أن الرجل لينظلم مظلمة فلا
يزال المظالم يشتم الظالم وينقصه حتى يستوفي حقه وفي الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من دعا على من ظلمه فقد استنصر وفي كتاب اللطائف للقاضي أبي يوسف ان
امرأة من بني اسرائيل كانت صوامعة قوامعة سرقت لها امرأة دجاجة فزيت ريش الدجاجة في وجه
السارقة وعجز واعن ازالته عن وجهها فاسا للوا عن ذلك بعض علماء ثم فقواوا لاول هذا الريش الا
بدعائم اعلمها فلم تزل تكرر ذلك حتى سقط جميع الريش اهـ (قوله ونالها) أي الحدود (حـ الشرب)
أي شرب كل مسكرو هو ومن الكبائر لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا انما الحمر والميسر أي القمار والانصاب
أي ما ينصب له عبد من دون الله والالزام أي القداح التي يضرب بها راحس من عمل الشيطان
فاجتنبوه لعلكم تغلبون انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحمر والميسر ويصدكم
عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون وقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله الخمر وشاربها
وساقمها ومبتاعها وبائعها ومعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه زاد في رواية وآكل ثمنها وقوله
عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يشرب الخمر وقوله عليه الصلاة والسلام احتبوا
الخمر فانها مفتاح كل شر وقوله عليه الصلاة والسلام اذا تناول العبد كأس الخمر ناداه الايمان أنشدك
بالله ان لا تدخله على فاني لا أستقرأنا وهو في موضع واحد فان شرب به يفر منه مغفرة لم يعد اليه أربعين
ضبا حاقان تاب تاب الله عليه وساب من عقله شيئا لا يردده عليه الى يوم القيامة (واعلم) أن في شربها
عشر خصال مذمومة تقع له في الدنيا اولها اذا شربها يصير بمنزلة الجنون ويصير مضحكة للصبيان
ومذمومة عند العقلاء والى هذا أشار ابن الوردي بقوله

واهجر الخمر ان كنت في * كيف يسعى في جنون من عقل

وحيث لا ولد ينفيه
فالأولى له الاستتر عليها
وان يطلقها ان
كرها فان أحبها
أمسكها الماصح ان
رجلا أتى النبي صلى
الله عليه وسلم فقال
امرأتى لا ترد دلامس
فقال طلقها قال اني
أحبها قال أمسكها
* (فرع) * اذا سب
شخص آخر فلان آخر
أن يسبه بقدر ما سبه
عما لا كذب فيه
ولا قذف كذا نظام
ويا احق ولا يجوز
سب أبيه وأمه
* ونالها حد الشرب

ثانيها أنها مذهب للعقل متعلقة للسال ثالثها أن شربها سبب للعداوة بين الإخوان والاصدقاء رابعها
ان شربها يمنع من ذكر الله ومن الصلاة خامسها أن شربها يحمل على الزنا وعلى طلاق امرأته وهو
لا يدري سادسها أنها مفتاح كل شر سابعها أن شربها يؤذي الحفظ الكرام بالرائحة الكريهة
ثامنها أن شربها أوجب على نفسه أربعين جلدة فان لم يضرب في الدنيا ضرب في الآخرة بسيطا من
نار على رؤس الاشهاد والناس ينظرون اليه والآن والاصدقاء تأسعها أنه أغلق باب السماء على نفسه
فلا ترفع حسناته ولا دعاؤه أربعين يوما عاشرها أنه يخاطر بنفسه لانه يخاف عليه أن ينزع الايمان
منه عند موته وأما العقوبات التي في الآخرة فلا تخصي كشراب الخمر والزقوم وفوت الثواب
وغير ذلك (واعلم) ان الخمر كان شربها جازا في صدر الاسلام ثم حصل التحريم بعد ذلك في السنة
الثالثة من الهجرة بعد أن حذر في تفسير المغوى مانعه ووجه القول على تحريم الخمر أن الله أنزل في الخمر
أربع آيات نزلت بمكة وهي ومن ثمرات الخمر والاعناب تتخذون منه سكرًا ورزقا حسنا فكان
المسلمون يشربونها وهي لهم حلال يومئذ ثم ان عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وجاعة من الانصار أتوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله أفتنفي الخمر والميسر فأنهم ساء مذهب للعقل مسلبة
للسال فأمر الله تعالى بسؤالك عن الخمر والميسر قل فيهم ما أثم كبير ومنافع للناس الى أن صنع
عبد الرحمن بن عوف طعاما فدعا أناسا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأتاهم بخمر فشربوها
وسكروا وحضرت صلاة المغرب وتقدم بعضهم ليصلي بهم فقرا أول يأبها الكافرون أعبد ما تعبدون
بحذفي لا النافية فأنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون
فحرم السكر في أوقات الصلاة فلما نزلت هذه الآية تركها قوم وقالوا لا خير في شيء يحول بيننا وبين
لصلاة وتركها قوم في أوقات الصلاة وشربوها في غير أوقاتنا حتى كان الرجل يشرب بعد صلاة العشاء
فيصبح وقد زال عنه السكر ويشرب بعد صلاة الصبح فيصحو اذا جاء وقت الظهر واتخذ عتيان بن
مالك طعاما ودعا رجلا من المسلمين فيهم سعد بن أبي وقاص وكان قد شوى لهم رأس بعير فاكلوا
وشربوا الخمر حتى أخذت منهم ثم انهم افتخروا عند عتيان وانتسبوا وانتشدوا الاشعار فأنشد سعد
قصيدة فيها هجول للانصار وفخر لقومه فأخذ رجل من الانصار لحى البعير فضرب به رأس سعد فشقجه
شعبة موشحة فانطلق سعد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وشكا اليه الانصارى فقال عمر اللهم بين
لنا في الخمر ما نأشأ فأنزل الله تعالى تحريم الخمر في سورة المسائدة في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
انما الخمر والميسر اتي قوله فهل أنتم منتهون وذلك بعد غزوة الاحزاب بآيام فقال عمر انتهينا يا رب اه
(قوله ويجلد) أي بسوط أو عصا معتدلة أو نعل أو أطراف ثياب لما روى الشيخان أنه ضحك الى الله
عليه وسلم كان يضرب بالجر يد والنعال وفي البخاري عن أبي هريرة أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم
بسكران فأمر بضرب به فخذه وضرب بيده ومثما من ضرب بنعله ومثما من ضرب بشو به ويفرق الضارب
الضرب على الأعضاء فلا يجمعه في موضع واحد لانه قد يؤدي الى الهلاك ويحتمل المقاتل وهي
المواضع التي يسرع الضرب فيها الى القتل كالقلب ونقرة الخمر والفرج ويحتمل الوجه أيضا لقوله
صلى الله عليه وسلم اذا ضرب أحدكم فليترك الوجه ولانه مجمع الحاسن بخلاف الرأس فلا تحتمل لانه
مغطى بالعمامة غالبا (قوله أي الامام أو نائبه) أي ان الذي يستوفى الحد الامام أو نائبه لا غيرهما
(قوله مكافا) أي ولو حكما فدخل السكر ان المتعدي بسكره ولا بد أن يكون ملتزما لاحكام فخرج
الحري لعدم التزامه لها والذي أيضا لانه لا يلزم بالذمة ما لا يعتقده (قوله عالما بتحريم الخمر) أي
ويكون ما شربه خمر (قوله شرب الخ) الجملة صفة لمكافا أي مكافا موصوفا بكونه شرب خمر أي
أو كل بان جد الخمر وأكله بخلاف ما لو احتقن به بان أدخله دبره واستعط به بان أدخله أنفه فلا
يحد بذلك لان الحد للزجر ولا حاجة اليه هنا وقوله خمر أي صرفا لغير ضرورة وان قل وان لم يسكر

(ويجلد) أي الامام
أو نائبه (مكافا)
مختارا (عالما)
بتحريم الخمر (شرب)
لغير

لعلته وان كان درديا وهو ما يبق في أسفل انائه ثخيناً وخرج بالصرف ما لو شربه في ماء استهلك فيه
 بحيث لم يبق له طعم ولا لون ولا ريح أو أكل خبزاً عن دقيقه به أو شرباً من دقيقه به أو شرباً من دقيقه به
 بذلك لاستهلاك عين الخمر بخلاف ما لو شرب مرق اللحم المطبوخ به أو غمس به أو شرباً من دقيقه به
 لبقاء عينه وخرج بغير ضرر ودره ما لو غمس بلقمة أي شرباً ما لم يجد غيره فأساغها به فلا حد عليه
 لوجوبها عليه انقاذ نفسه من الهلاك فهذه رخصة واجبة فلو وجد غيره ولو بولاً أساغها به وحرم
 أساغها بالخمر ولو كان لا حد به على المعتدل للشبهة (قوله وحقيقتهما) أي حقيقة الخمر اللغوية ماذا كره
 وعليه فإطلاق الخمر على المسكر من غير عصير العنب مجاز وقوله المسكر من عصير العنب الخمر أي خمر
 لكونه يخمر العقل أي يستره (قوله وان لم يتدف بالزبد) أي وان لم يرم به قال في المصباح الزبد
 بفتحين من البحر وغيره كالرغوة اهـ (قوله فقتريم غيرها) أي غير الخمر المتخذة من عصير العنب
 كالتخذة من الأنثذة وقوله قياس أي بالقياس على المتخذة من عصير العنب بحامع الاسكار في كل
 (قوله أي بفرض الخ) أي ان كونه قياساً انما هو على فرض عدم ورود ما يأتي من خبر العيصين
 وخبر مسلم وقال سم لا حاجة اليه بناء على جواز القياس مع وجود النص (قوله والا) أي بان
 فرض وروده وقوله فسيعلم منه أي بما يأتي وقوله أن تحريم الكل أي ما اتخذ من عصير العنب وما
 اتخذ من غيره والملائم والاخصر في الجواب أن يقول فهو منصوص عليه (قوله وعند أقلامهم) معطوف
 على قوله عند أكثر أصحابنا أي وحقيقتهما عند أقلامهم كل مسكر وهذا هو ظاهر الاحاديث كحديث كل
 مسكر خمر وكل خمر حرام (قوله ولكن لا يكفر مستحل المسكر) عبارة النهاية ولكن لا يكفر مستحل
 قد لا يسكر من غيره اهـ وكتب الرشيدى عليها بخلاف مستحل أكثر منه فانه يكفر خلافاً لابن
 حجر اهـ (قوله للخلاف فيه) أي في المسكر من غير عصير العنب وقوله أي من حيث الجنس دفع به
 ما يعل أن الخلاف ليس فيه مطلباً في القليل منه وهو القدر الذي لا يسكر وحاصل الدفع أن يقال
 ان المراد أن الخلاف فيه من حيث جنسه وهو يصدر في القليل والكثير والمراد القليل وقوله لحل
 فليله أي وهو القدر الذي لا يسكر بدليل قوله بعدما المسكر الخ (قوله بخلاف من خله) أي المسكر
 وقوله من عصير العنب متعلق بمحذوف حال من ضمير مستحله وقوله الصرف خرج غير الصرف وقد
 تقدم الكلام عليه وقوله الذي لم يطبخ أي بخلاف ما لو طبخ على صفة يقول بحلها بذلك الصفة بعض
 المذاهب اهـ ع ش (قوله لانه مجمع عليه ضروري) علة لمحذوف أي بخلاف مستحله من عصير العنب
 الخ فيكفر به لانه مجمع عليه ضروري أي لان تحريمه مجمع عليه وفي مغنى الخطيب ولم يستحسن
 الامام اطلاق القول بتكفير مستحل الخمر قال وكيف يكفر من خالف الاجماع ونحن لانكفر من يرد
 أصله وانما نبذعه وأول كلام الاصحاح على ما اذا صدق المجمعين على أن تحريم الخمر ثبت شرعاً ثم حله
 فانه رد للشرع حكاه عنه الزاقي ثم قال وهذا ان صح فليجوز في سائر ما حصل الاجماع على اقتراضه
 فتقاه أو تحريمه فان ثبت وأجاب عنه الزحاني بان مستحل الخمر لا يكفر لانه خالف الاجماع فقط بل لانه
 خالف ما ثبت ضرورية أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم والاجماع والنص عليه اهـ (قوله وخرج
 بالقيود المذكورة) أي في جلد من شرب المسكر وهو كونه مكلفاً مختاراً عما لم يتحريم الخمر
 شرباً لغيره او خمر (قوله ولا حد على من الخ) أي ولا حرمة أيضاً في معظمها وقوله بشئ منها أي من
 أضدادها (قوله من صبي الخ) بيان لشئ (قوله ومكره) منه المصوب في حلقة قهراً ويجب عليه أن
 يتقايه بعدد وال الاكراه (قوله وجاهل بتحريمه) بخلاف ما لو كان عالماً به وجاهل وجوب الحد
 عليه فانه يجب عليه الحد لانه كان من حقه حيث علم الحرمة أن يمتنع عن الشرب فلما شرب مع ذلك
 غلط عليه ما يجب الحد وقوله أو بكونه خمر أي أو جاهل بكونه خمر كما أن شر به ينطه ماء أو نحوه فلا
 حد عليه للعدو يصدق في دعواه الجهل بعينه (قوله ان قرب الخ) قيد في عدم حده بالجهل (قوله

بداو (خمر) وحقيقتهما
 عند أكثر أصحابنا
 المسكر من عصير
 العنب وان لم يتدف
 بالزبد فقتريم غيرها
 قياساً أي بفرض
 عدم ورود ما يأتي
 والا فسيعلم منه أن
 تحريم الكل منصوص
 عليه وعند أقلامهم كل
 مسكر ولكن لا يكفر
 مستحل المسكر من
 عصير غير العنب
 للخلاف فيه أي من
 حيث الجنس لحل
 قليله على قول جماعة
 أما المسكر بالفعل
 فهو حرام إجماعاً كما
 حكاه الحنفية
 فضلاً عن غيرهم
 بخلاف مستحله من
 عصير العنب الصرف
 الذي لم يطبخ ولو قطرة
 لانه مجمع عليه
 ضروري وخرج
 بالقيود المذكورة
 فيه أضدادها فلا
 حد على من اتصف
 بشئ منها من صبي
 ومجنون ومكره
 وجاهل بتحريمه
 أو بكونه خمر ان
 قرب اسلامه أو بعد

ولا على من شرب لتداوى) أى ولا حدى على من شرب الخمر للتداوى وقوله وان وجد غيرها أى غير الخمر
من الطاهرات للشبهة وهو غاية لعدم الحد بشرب التداوى (قوله وان حرم التداوى بها) أى بصرفها
وهو غاية ثانية لما ذكر وانما حرم التداوى بها لانه صلى الله عليه وسلم لما سئل عن التداوى به قال
انه ليس بدواء ولكنه داء وصح خبر ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليهم او ما دل عليه القرآن ان
فيها منافع انما هو قبح شرب الخمر وأما بعده فالله سبحانه وتعالى سلمها منافعها وخرج بصرفها ما اذا
سئل كنت في دواء فجعوز التداوى به اذ لم يجد ما يقوم مقامه من الطاهرات كالتداوى بالنخس وغير
الخمر كلعن الميتة والبول بالشرط المذكور (قوله فائدة) أى في بيان ضابط حرمة شرب الخمر (قوله
كل الخمر) مبتدأ خبره حرم قليله الخ (قوله من خمر) بيان للشراب وهو المتخذ من عصير العنب وقوله
أو غيرها أى غير الخمر وهو المتخذ من نقيع التمر والزبيب وغيره (قوله حرم قليله وكثيره) قال في المغنى
وخالف الامام أبو حنيفة في القدر الذي لا يسكر من نقيع التمر والزبيب وغيره واستند لاحاديث
معلولة بين الحفاظ وأيضاً أحاديث التحريم متأخرة فوجب العمل بها اهـ (قوله لخبر الصحيحين) أى
ولخبر انهما كم عن قليل ما أسكر كثيره وخبر ما أسكر كثيره فليله حرام (قوله ويحد شاربه وان لم يسكر)
أى حسم المادة الفساد كما حرم تقبيل الأجنبية والخلاوة بها لافضاءه الى الوطء المحرم (قوله أى
متعاطيه) تفسير لقوله شاربه أى ان المراد بالشارب المتعاطى له سواء كان بالشراب أو غيره كما في المغنى
وعبارته تنبيه المراد بالشارب المتعاطى شراباً كان أو غيره سواء فيه المتفق على تحريمه والمختلف فيه
رسوا حامده ومائعه مطبوخه ونيشه وسواء أتناوله معتقداً تحريمه أم باحتة على المذهب لضعف أدلة
الاباحة اهـ (قوله وخرج بالشراب ما حرم من الجامدات) أى ما عدا حامد الخمر أها هو فبحمد متعاطيه كما
مر (قوله فلا حدى فيها) أى الجامدات وقوله وان حرم الصواب حذف هذه والاقتصار على ما بعده
لان الكلام فيما حرم من الجامدات تأمل (قوله بل التعزير) أى بل فيها التعزير (قوله ككثير
البنج الخ) تمثيل لما حرم من الجامدات (قوله والحشيشة) أى وككثير الحشيشة واعلم ان العلماء قد
ذكروا في مضار الحشيشة نحو مائة وعشرين مضرة دينية ودنيوية منها انها تورث النسيان
والصداع وفساد العقل والسل والاستسقاء والجذام والبرص وسائر الامراض وافشاء السر وانشاء الشر
وذهاب الحياء وعدم المرأة وغير ذلك ومن أعظم قبائحها انها تنسى الشهادة عند الموت وجميع قبائحها
موجود في الافيون والبنج فحجوه ما يريده الافيون بان فيه تغيير الخلقة كما هو مشاهد من أحوال
من يتعاطاه وما أحسن ما قيل في الحشيشة

قل لمن يأكل الحشيشة جهلاً * يا خبيساً قد عشت شر معيشة
دبة العقل بدرة فلماذا * يا سقيماً قد بعته بحشيشة

والبدرة (٣) كافي القاموس كيس فيه ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف درهم (قوله
ويكرهه كل يسير منها) أى من هذه الثلاثة والمراد باليسير أن لا يؤثر في العقل ولو تخدير او فتورا
وبالكثير ما يؤثر فيه كذلك فيجوز تعاطى القليل مع الكراهة ولا يحرم ولكن يجب كتمه على العوام
لئلا يتعاطوا كثيره ويعتقدوا أنه قليل وقوله من غير قصد المداومة مفهومة انه اذا تعاطاه مع
قصد ما حرم فأنظره (قوله ويباح) أى كل ما ذكر من الثلاثة (قوله الحاجة التداوى) مطلقاً سواء
كان كثيراً قليلاً وان كان ظاهراً عابرة انه مختص بالقليل قال في الروض وشرحه فرع مزيل
العقل من غير ادشربة كالبنج والحشيشة حرام لازالة العقل لاحد فيه لانه لا يلد ولا يطرب ولا
يدعو قليله الى كثيره بل فيه التعزير وله تناوله ليزيل عقله لقطع عضو متناً كل اهـ (قوله أربعين
جلدة) مفعول مطلق لقوله ويجلد أى يجلد الامام أو نائبه جلدة أربعين وذهبت الائمة اثلاثة الى
انه ثمانون ويجب توالى الصربات ليحصل الزجر والتنكيل فلا يجوز أن يفرق على الايام والساعات

(٣) قوله كما في
القاموس الخ عبارته
كيس فيه ألف أو
عشرة آلاف درهم
أو سبعة آلاف دينار
اه فتأمل وحرره
مصححه

لعدم حصول الأيلام المقصود من الحدود والضابط أنه ان تخطل زمن يزول فيه الألم الأول لم يكف على الأصح ويحدد ذلك رقائما والاثني جالسة ويجعل عند المرأة محرم أو امرأة تلف عليها ثيابها إذا انكشف وتيجع عند الخنثى محرم لا رجل أجنبي ولا امرأة أجنبية ويكفي الحد المذكور ولو تعدد الشرب مرارا كثيرة قبل الحد وحديث الأمر بقتل الشارب في المرة الرابعة منسوخ بالإجماع (قوله ان كان حرا) سيأتي محترزه (قوله في مسلم الخ) دليل على أنها أربعون (قوله يضرب في الحجر) أي في شربه (قوله أربعين) أي في غالب أحواله صلى الله عليه وسلم والافقد جلد ثمانين كما في جامع عبد الرزاق اه حل (قوله فجلد عشرين جلدة) أي لانه حد يتبعه فتنصف على الرقيق كحد الزنا (قوله وانما يجلد الامام الخ) دخول على المتن (قوله ان ثبت) أي شربه الحجر وقوله باقراره أو شهادة رجلين أي لان كلام من الافراد وشهادة من ذكر حجة شرعية ولا يشترط فيهما تفصيل بل يكفي الاطلاق في اقرار من شخص بانه شرب خرا وفي شهادة بسر مسكر بانه شرب فلا نجر ولا يحتاج أن يقول وهو مختار عالم لان الاصل عدم الاكراه والغالب من حال الشارب علمه بما يشربه فنزل الاقرار والشهادة عليه (قوله لا يريح الخ) أي لا يثبت شرب الحجر يريح خرو هيشة سكر وفيه لاحتمال أن يكون شرب غالطا أو مكرها والحد يدربا بالشبهة وكذلك لا يثبت رجل وامرأتين لان المينة ناقصة والاصل راعة الذمة وكتب سم على قول التحفة وهيشة سكر ما نصه تقدير هيشة الظاهر انه غير ضروري اه (قوله وحد عثمان) مبتدأ خبره اجتهاده وقوله بالقي متعلق بحديث وقوله اجتهاده أي لسيدنا عثمان رضي الله عنه أي فقد أثبت رضي الله عنه الحد لشارب الحجر بالقي (قوله ويحد الرقيق أيضا) أي كما يحد باقراره أو بشهادة رجلين وقوله بعلم السيد أي أنه شرب الحجر وقوله دون غيره أي غير الرقيق فلا يحد القاضى بعلمه والفرق انه جاز للسيد ذلك لاصلاح ملكه (تمة) لا يحد السكران في حال سكره لان المقصود منه الردع والزجر والتنكيل وذلك لا يحصل مع السكر بل يؤخر وجوبا الى افاقته ليرتدع فان حد قبلها ففي الاعتداده وجهان أصحهما كما قاله البلقيني الاعتداده ولا في المتعذر لغيره أي داود وغيره لا تقام الحدود في المساجد ولا احتمال أن يتلوث من حراحة تحدث (قوله جزم صاحب الاستقصاء) عبارة التحفة تنبيه جزم صاحب الاستقصاء بحل اسقائها للبهائم وللزركشي احتمال انها كالا آدمي في امتناع اسقائها اياها للعطش قال لانها تنير فيهلك كها من قبيل اتلاف المال اه والاولى تعليله بان فيه اضرار الهيا واضرار الحيوان حرام وان لم يلف قال والمتعذر منع اسقائها لها لا لعطش لانه من قبيل التمثيل بالحيوان وهو ممتنع وفي وجه غريب حل اسقائها للخيول لتزداد حوا أي شدة في جربها قال والقياس حل اطعامها من نحو حشيش وبنج للجوع وان تخدرت ويطهر حوازه لا آدمي جاع ولم يجد غير ذلك وان تخدر لان المخدر لا يزيد في الجوع اه (قوله بحل اسقائها) أي الحجر فالإضافة من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أي اسقاء الشخص اياها وقوله للبهائم متعلق بالمصدر (قوله وللزركشي احتمال) مستدأ وخبر وقوله انها الخ المصدر المؤول بدل من احتمال أو خبر لمبتدأ محذوف وقوله في حرمة اسقائها أي الحجر وقوله لها أي للبهائم (قوله ورابعها) أي ورابع الحدود وقوله قطع السرقة هي لغة أخذ الشيء خفية وشرعا أخذ المال خفية من حرز مثل بشرط وهي من الكبائر لقوله عليه الصلاة والسلام لا زنى الزاني حين يزنى وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن وفي رواية اذا فعل ذلك فقد خلع ربة الاسلام من عنقه فان تاب تاب الله تعالى عليه وقوله عليه السلام لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحمل فتقطع يده والمراد بالبيضة بيضة الحديد التي تساوي ربع دينار والمراد بالحبل حبل تساوي قعته ما ذكره والاثني ما يأتي من شرط القطع في السرقة أن يساوي ربع دينار وقوله عليه السلام لا يحل لاحد أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفس منه وقوله عليه السلام ان دم المسلم وعرضه

كان حرا) في مسلم
عن أنس كان صلى
الله عليه وسلم يضرب
في الحجر بالجريد
والنعال أربعين
جلدة وخرج بالحجر
الرقيق ولو مبعضا
فجلد عشرين جلدة
وانما يجلد الامام
شارب الحجر ان ثبت
(باقراره أو شهادة
رجلين) لا يريح حجر
وهيشة سكر وفيه
وحد عثمان رضي
الله عنه بالقي
اجتهاده ويحد
الرقيق أيضا بعلم
السيد دون غيره
(تمة) جزم
صاحب الاستقصاء
بحل اسقائها للبهائم
وللزركشي احتمال
انها كالا آدمي في
حرمة اسقائها لها
*ورابعها قطع السرقة

وماله حرام (قوله ويقطع الخ) أي لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ولما تطم أبواله المعري البيت الذي شكك به على أهل الشريعة في الفرق بين الدية والقطع في السرقة وهو يد بخمس مئين عسجد وديت * ما بالها قطعت في ربع دينار

أحابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله

وقاية النفس أغلاها وأرخصها * وقاية المال فافهم حكمة الباري

وبروي عز الأمانة أغلاها وأرخصها * ذل الخيانة فافهم حكمة الباري

وقال ابن الجوزي المسائل عن ذلك لما كانت أمينة كانت ثمينة فلما خانت هانت وأركان السرقة الموجبة للقطع ثلاثة مسروق وسارق وسرقة ويشترط في المسروق كونه ربع دينار أو ما قيمته ذلك وكونه محرزا محر زمانه وان لا يكون للسارق فيه ملك وان لا يكون له فيه شبهة ويشترط في السارق ان يكون بالغاعا قلا مختارا ملتزما للحكام عالما بالتحريم وان لا يكون مأذونا له من المالك (قوله أي امام) يعني ان الذي يستوفي القطع في غير الرقبة الامام أو نائبه فلو فوضه للسارق لم يقع الموقع بخلاف ما لو فوضه للمسروق منه فيقع الموقع وان امتنع من التفويض له مخافة ان يرد الالة عليه فيؤدى الى اهلاكه أو قطعها أو بدلا اذن الامام عز رلا قتياته وتعيده عليه ولا يضمن شيئا وان مات بالسراية لانها مستحقة وما تولد من قطعها تولد من مستحق اه شق (قوله وجوبا) أي حال كون القطع وجوبا أي واجبا للامر به في الآية السابقة وهو لا وجوب ويمتنع العفو عنه بعد رفع الامر اليه وأما ما نقل عن سيدنا معاوية رضي الله عنه انه عفا عن سارق حين أنشدته أمه

يميني أمير المؤمنين أعيدتها * بعفوك انا تلقى نكالا يشينها

فلا خير في الدنيا وكانت خبيثة * اذا ما سمع الى فارقتها يمينها

فهو مذهب صحابي فلا يرد (قوله بعد طلب المالك) متعلق بيقطع أي يقطع الامام بعد طلب صاحب المال للقطع وقوله وثبتت السرقة أي عنده بما ياتي ولا يقطع قبل ذلك فلو قطع لا يقع الموقع (قوله كوع يمين) مفعول يقطع أي تقطع يده اليمنى من مفصل الكوع ولو كانت معيبة أو ناقصة كفاقد الأصابع أو زائدتا خلقة أو عروضا أو سرق مرارا قبل قطعه لان اتحاد السبب كالوزني أو شرب مرارا فانه يكتفي بحد واحد كما مر فان سرق ثانيا بعد قطعه قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم فان سرق ثالثا قطعت يده اليسرى كذلك فان سرق رابعا قطعت رجله اليمنى فان سرق بعد ذلك عزرو ولا يقتل كما سيذكره وقوله بالغ محرور باضافة يمين اليه ويشترط أيضا ان يكون عاقلا مختارا ملتزما للحكام فلا قطع على صبي ومجنون ومكره وحربي (قوله سرق الخ) الجملة صفة لبالغ وقوله أي أخذ خفية تفسير لسرق (قوله ربع دينار) مفعول سرق أي سرق ربع دينار أي فصاعدا لخبر مسلم لا تقطع يد سارق الا في ربع دينار فصاعدا واعلم ان العبرة في المضروب من الذهب بالوزن فقط فلا تعتبر فيه القيمة والعبرة في غير المضروب بالوزن والقيمة معا فلو كان وزنه دون ربع دينار فلا قطع به وان بلغت قيمته ربع دينار نكحتم وزنه دون ربع دينار وبلغ بالصنعة ربع دينار فاكثر فلا تظر لقيمة الصنعة ولو كان وزنه ربع دينار فاكثر ولم تبلغ قيمته ذلك فلا قطع به أيضا كربع دينار سيكة أو حليا أو نحو ذلك كقراضه الذهب لا يساوي ربعا مضروبا والعبرة في غير الذهب ولو من الفضة بالقيمة فقط فلو سرق من الفضة ما يبلغ قيمته ربع دينار قطع به وان لم يبلغ وزنه ذلك وكذا لو سرق شيئا يساوي ذلك حتى المصحف وكتب العلم الشرعي وما يتعلق به وكتب شعر نافع مباح وكذا الكتب التي لا يحل الانتفاع بها ان بلغت قيمة ورقها وجلدها انصا يا وائاء التقدين ان يبلغ يدون صنعة نصابا لا ان أخرجه من الحرز ليظهر كسره فلا قطع حينئذ وكذا كل ما سلط الشرع على كسره كزمار وطينبور وصنم وصليب لان ازالة المعصية مطلوبة شرعا فصار شبهة لكن محل ذلك ان قصد باخراجه تسليسه

(ويقطع) أي الامام
وجوبا بعد طلب
المالك وثبتت السرقة
(كوع يمين بالغ)
ذكر كرا كان أو اتى
(سرق) أي أخذ
خفية (ربع دينار)

فإن قصد السرقة ولو بلغ مكسره نصا باقطع به لأنه سرق نصا بام من حرز مثله كمالو كسره في الحرز ثم أخرجه وهو يبلغ نصا بانه يقطع به كما يقطع بانه أخرج البول أن يبلغ نصا بوقصد بانواجه السرقة فإن قصد بانواجه اراقته فلا قطع لأن ذلك مطلوب شرعا ولا قطع فيما لا يتناول كخمر ولو محترمة وخنزير وكلب ولو معلما وجلد ميتة بلا دبح لأن ما ذكر لا قيمة له نعم إن صار الخمر خلاقا قبل انواجه من الحرز أو دبح الجلد قبل ذلك ولو دبح السارق له وكل منهما يساوي نصا باقطع به و يقطع بثوب رث أي بال في جيبه تمام نصاب وان جهله السارق لأنه أخرج نصا بام من حرز مثله يقصد السرقة والجهل بجنبه لا يؤثر كالجهل بصفته (قوله أي مثقال) تفسير للدينار وقوله ذهباً يعني مثقال (قوله مضروبا خالصا) حالان من ربع دينار أي حال كون الربع الذي يقطع به مضروبا فلا يقطع بما إذا كان ربع دينار سبيكة ولا يساوي قيمة مضروب كما سيذكره وحال كونه خالصا فلا يقطع بما إذا كان ربعا مغشوشا (قوله وان تحصل من مغشوش) أي إن اعتبر في المسروق أن يكون وزنه ربع دينار خالصا ولو تحصل ذلك من مغشوش مسروق (قوله أو قيمته) معطوف على ربع دينار أي أو سرق ما يساوي قيمة ربع دينار من عروض ودرهم وقوله بالذهب الخ السابغة من وهي متعلقة بمحذوف حال من المضاف إليه العائد على ربع الدينار أي حال كون ذلك الربع المعطوف تقويم غيره به من الذهب المضروب الخالص قال في التحفة فإن لم تعرف قيمة بالدنانير قوم بالدرهم ثم هي بالدنانير فإن لم يكن يجعل السرقة دنائرا تنقل لأقرب محل الهافيه ذلك كما هو قياس تطاثره اهـ (قوله وان كان الربع لمجاعة) أي يقطع به ولو كان لمجاعة أخرجهم فلا يشترط في الربع اتحاد المالك (قوله فلا يقطع الخ) مفهوم قوله مضروبا وقوله بكونه أي المسروق ربع دينار وقوله سبيكة حال من ربع دينار أي حال كونه سبيكة أي غير مضروب وقوله أو حليا معطوف على ربع دينار أي أو بكونه حليا وقوله لا يساوي أي كل من السبيكة والحلي ربعا مضروبا وبالمراد قيمته ما لا تساوي ربع دينار خالصا مضروبا (قوله من حرز) متعلق بسرق أي سرق ذلك من حرز مثله فلا قطع فيما إذا أخذه من غير حرز لأن المالك يمكنه منه بتضييعه ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لا قطع في شيء من الماشية إلا فيما أواه المراح أي أو ما يقوم مقامه من حافظ يراها (قوله أي موضع الخ) تفسير للعرز وفيه إشارة إلى أنه اسم مصدر بمعنى اسم المفعول أي عرزه وقوله بحر زفيه أي يحفظ فيه مثل ذلك المسروق وقوله عرفا أي إن المحكم في الحرز العرف لأنه لم يضبط في الشرع ولا في اللغة فراجع فيه إلى العرف وضبطه الغزالي بما لا يعد صاحبه مضيعا له (قوله ولا قطع الخ) مفهوم قيد المحفوظ في كلامه وهو أن لا يكون للسارق فيما سرقه شبهة وقوله بما للسارق فيه شركة أي بمسروق للسارق فيه شركة وان قل نصيبه فيه لأن له في كل جزء حقا وذلك شبهة وقوله ولا يملكه أي ولا قطع بأخذ ملكه من يغيره ولو بالدعوى بأن ادعى بعد أن سرقه أنه ملكه فلا قطع به لاحتمال ما ادعاه فيكون شبهة وسمى هذا الإمام الشافعي رضي الله عنه السارق الظريف (قوله وان تعلق به فحو رهن) غاية لقوله ولا يملكه أي لا يقطع بملكه وان كان رهونا أو مؤجرا (قوله ولو اشتراك اثنين الخ) هذا مفهوم مخرج ضم سرقة وهو البالغ الذي تقطع يده هو البالغ الذي سرق ربع دينار ومفهومه أنه إذا كان بالغان سرقا ربع دينار لا تقطع يدهما وقوله في أخرج نصاب هو هنا ربع دينار بخلافه في الزكاة (قوله لم يقطع واحدا منهما) أي من المشتركين وذلك لأن كل واحد لم يسرق نصا بال والمراد لم يقطع ولا واحد ولو قال لم تقطع يدهما لكان أولى لئلا يوهم أن المراد نفي قطع واحد فقط فيصدق بآبائته للاثنتين مع أنه لا يصح ذلك (قوله وخرج بسرقة مالواختلاس الخ) الاختلاس أخذ المال جهرا مع الاعتماد على الهرب والنهب أخذه كذلك مع الاعتماد على القوة والغلبة (قوله معتمد الهرب) حال من فاعل اختلس (قوله أو انتهب) معطوف على اختلس وقوله

أي مثقال ذهباً
مضروباً بالخالص وان
تحصل من مغشوش
(أو قيمته) بالذهب
المضروب الخالص
وان كان الربع
لمجاعة فلا يقطع
بكونه ربع دينار
سبيكة أو حليا
لا يساوي ربعا
مضروبا (من حرز)
أي موضع بحر زفيه
مثل ذلك المسروق
صرفا ولا قطع بما
للسارق فيه شركة
ولا يملكه رهن تعلق به
نحو رهن ولو اشتراك
اثنين في أخرج نصاب
فقط لم يقطع واحدا
منهما وخرج بسرقة
مالواختلاس معتمدا
الهرب أو انتهب
معتمدا القوة

معتمد القوة حال أيضا من فاعل انتهب (قوله فلا يقطع بهما) أي بالاختلاس والنهب ومثلهما عالو
 خان بجهد نحو ودبعة وقوله للخبر الصحيح به أي الوارد به أي بعدم القطع في الاختلاس والنهب ولفظه
 ليس على المختلس والمتهب والخائن قطع صححه الترمذي وقوله ولا مكان دفعهم الأولى دفعهما أي
 المختلس والمتهب ولو زاد بعد قوله أو انتهب أو خان لوافق ما في الخبر وناسب جمع الضمير لكن يبقى
 عليه أن يجمع الضمير في قوله فلا يقطع بهما والقصد بهذا التعليل بيان الفرق بين السارق وبين غيره
 ممن ذكر وحاصله أن السارق يأخذ المال خفية ولا يتأق منه بالسلطان أو غيره وكل من المختلس
 والمتهب يأخذ المال جهرة معانة فيتأق منه بالسلطان أو غيره والخائن يعطيه المال المال
 بنفسه فربما يشهد عليه فيتأق أخذ حقه منه بالحكم إذا خان بعد ذلك فإن لم يشهد عليه فهو والمقصود
 (قوله بخلاف السارق) أي فإنه لا يتأق دفعه بالسلطان لأنه أخذ المال خفية فلذلك إذا اطلع عليه
 تقطع يده (قوله لا حال كون المال مغصوبا) أفاد به أن مغصوبا حال ما قبله وهو ربح دينار والمراد
 بالمال ربح الدينار ولو عبر به لكان أنسب بما قبله (قوله فلا يقطع سارقه) أي يدسارق المال
 المغصوب وقوله من حرز الغاصب متعلق بسارقه ويعلم بالأول عدم قطع يد سارقه من غير حرز الغاصب
 (قوله وان لم يعلم) أي السارق (قوله لان مال كنه الخ) علة لعدم قطع يد سارق المال المغصوب أي
 لا يقطع لان مال كنه لم يرض باحرازه في حرز الغاصب (قوله أو حال كونه فيه) أفاد به أيضا أن الجار
 والمحرور متعلق بمحذوف حال ما قبله أيضا وهو ربح دينار (قوله فلا يقطع الخ) مفرع على قوله أو
 حال كونه في مكان مغصوب وقوله أيضا أي كانه لا يقطع فيما إذا كان المال المسروق مغصوبا
 (قوله لان الغاصب الخ) علة لعدم قطع يد السارق من حرز مغصوب أي وانما لم تقطع يده لان
 الغاصب للموضع الذي أحرق فيه ماله ممنوع أي شرعا من أن يحرز فيه ماله (قوله بخلاف نحو مستاجر
 ومعارف أي بخلاف حرز مؤجر أو معاروسرق منه فيقطع السارق منه لان المأجر والمستجير مستحقان
 لمنافعه (قوله ويختلف الحرز الخ) الانسب ذكره بعد قوله عرفا (قوله باختلاف الاموال)
 انما اختلف باختلافها لانه قد يكون الشيء حرزافي مال دون مال أي فحسب الدار وصفتها حرز تحسيس
 آنية وأمانتيسها حرز بيوت الدور وبيوت الخانات وبيوت الاسواق المنبوعة وخزانة وصندوق
 حرز حلي وتقد ونحوهما ونوم بنحو صحراء كنه مسجد وشارع على متاع أو توسده حرزله ورأسه حرز
 لعمامة وجيبه حرز لما فيه وأصبعه حرز لخاتمته ورجله حرز لبداسه وقوله والاحوال أي ويختلف
 ذلك باختلاف الاحوال فقد يكون الشيء حرزافي حال دون حال فالدار المنفصلة عن العمارة حرز في
 حال ملاحظة قوى يقظان بها ولو مع فتح الباب أو نائم مع اغلاقه والمتصاة بالعمارة حرز باغلاق الباب
 مع ملاحظة ولونائما أو ضعيفا ومع غيبته زمن أمن مهار الامع فتحه ونومه ليل الأونها را ولو مع غيبته
 زمن خوف ولونها را أو زمن أمن ليل الأوال الباب مفتوح فليست حرز او قوله والاقوات أي ويختلف
 ذلك باختلاف الاوقات فقد يكون الشيء حرزافي وقت دون وقت بحسب صلاح احوال الناس
 وفسادها وقوة السلطان وضعفه (قوله فخرز الثوب) أي النقيس وهو تفر بيع على اختلافه
 باختلاف الاموال وقوله والنقد أي ونحوه كاللؤلؤ (قوله الصندوق المقل) أي ونحوه من كل
 موضع حصين بخرانة (قوله والامتنعة) أي وحرز الامتنعة الدكاكين وقوله ونم حارس قيد في كون
 الدكاكين حرز للامتنعة أي يشترط كونها حرزا أن يكون عندها حارس يحرسها على العادة وهذا
 بالنسبة لليل أما بالنسبة الى النهار فيكفي ارجاء نحو شبكة وشرع لار الجيران والمارة ينظرونها قال في
 الروض وشرحه وان ضم العطار والبقال أو نحوهما الامتنعة وربطها بحبل على باب الحانوت أو ادخى
 عليها شبكة أو خالف لوحين على باب حانوته فخرزه بذلك بالنهار ولونام فيه أو غاب عنه لان الجيران
 والمارة ينظرونها ثم قال والحانوت المغلق بالاحراس حرز لئلا يخال البقال في زمن الامن ولولي لا الامتناع

فلا يقطع بهما للخبر
 الصحيح به ولا مكان
 دفعهم بالسلطان
 وغيره بخلاف
 السارق لاخذ خفية
 فشرع قطعه زجرا
 (لا) حال كون
 المال (مغصوبا)
 فلا يقطع سارقه من
 حرز الغاصب وان لم
 يعلم أنه مغصوب لان
 مال كنه لم يرض باحرازه
 به (أو) حال كونه
 (فيه) أي في مكان
 مغصوب فلا يقطع
 أيضا بسارقه من حرز
 مغصوب لان
 الغاصب ممنوع من
 الاحراز به بخلاف
 نحو مستاجر ومعارف
 ويختلف الحرز
 باختلاف الاموال
 والاحوال والاقوات
 فخرز الثوب والنقد
 الصندوق المقل
 والامتنعة الدكاكين

اليزا ليلاه (قوله ونرم بمسجد) مبتدأ خبره حرزله وقوله أو شارع أي أو صحراء وقوله على متاع متعلق بنوم وقوله ولو بتوسده أي نومه على المتاع حرزله سواء كان مفترشاً له أو متوسده أي جاعلاً له كالرسادة التي يوضع عليها الرأس عند النوم ومحل هذا فيما كان التوسد حرزاً له والا كان توسد كسافيه نقداً وجوهراً فلا يكون حرزاً له (قوله لا أن وضعه) أي لا أن كان النائم وضع المتاع بقربه ومثل النائم الذاهل عنه والاولى حذف لا وزيادة الواو وعبارة الروض وان وضع متاعه بقربه في صحراء أو مسجد أو شارع وأعرض عنه كان ولا يظهره أو ذهل عنه يشاغله أو نام فليس بحرز (قوله بلا ملاحظ) أي حارس فإن كان هناك ملاحظ قوي ولا زجة أو كثر الملاحظون ولو وجدت فهو حرز له فيقطع من سرقة وقوله يمنع أي ذلك الملاحظ وقوله بقوة أي يمنعه بسبب قوة وقوله أو استغاثته أي أو يمنعه بسبب استغاثته أي طلب من يغيثه على دفع السارق (قوله أو انقلب) أي النائم عنه أي عن متاعه وقوله ولو بقلب السارق أي سواء كان انقلابه عنه بنفسه أو بقلب السارق فلا قطع به لزوال الحرز قبل أخذه قال في النهاية وأما قول الجويني وابن القطن لو وجد جلاً لصاحبه نائم عليه فالقاء عنه وهو نائم قطع فردود فقد صرح البغوي بعدمه لأنه قد دفع الحرز ولم يمتدحه وقد علم من كلامهم الفرق بين هتك الحرز ورفع من أصله اه وقوله هتك الحرز أي كافي نقب السارق الجدار وقوله ورفع من أصله أي إزالته من أصله كما هنا فإن نومه على متاعه حرز له فإذا قلبه عنه فقد زال ذلك الحرز (قوله فليس حرزاً له) جوابان (قوله ويقطع) أي السارق (قوله بمال وقف) التركيب توصيفي كما يدل عليه تفسيره بعد ويصح جعله اضافياً على جعل الاضافة من اضافة الموصوف للصفة (قوله أي بسرقة مال موقوف على غيره) فإن وقف عليه أو كان هو أحد الموقوف عليهم فلا قطع لانه مستحق له وكذلك لا يقطع لو كان السارق أبا الموقوف عليه أو ابنة للشبهة ثم انه لا فرق في القطع بسرقة المال الموقوف على غيره بين أن يكون المالك فيه لله أو للموقوف عليه أو للواقف (قوله ومال مسجد) أي ويقطع بسرقة مال مسجد قال البحرى ويلحق به ستر الكعبة فيقطع سارقه على المذهب ان خيط عليها لانه حينئذ محرز وينبغي أن يكون ستر المبر كذلك ان خيط عليه ولا قطع بسرقة مصحف موقوف للقراءة فيه في المسجد ولو غير قارئ لشبهة الانتفاع به بالاستمتاع للقارئ منه كقناديل الامراج اه (قوله كابه) تمثيل لمال المسجد ومثل الباب كل ما أعيد لتحصينه وعمارته وأمنته كالسقوف والشبابيك (قوله وقنديل زينة) أي القنديل المعدل زينة وسياق مفهومه (قوله لا بخوصه) أي لا يقطع بسرقة بخوصه من كل ما يفرش فيه (قوله وقناديل تسرج) أي ولا يقطع بسرقة قناديل تسرج فيه (قوله وهو مسلم) قيد في عدم القطع أي محل عدم قطعه بسرقة ما ذكر من الحصر والقناديل اذا كان السارق له مسلماً أما اذا كان ذمياً فيقطع به قال زى وكذا مسلم لا يستحق الانتفاع بها بان اختصت بطائفة ليس هو منهم كما هو قضية التعليل اه (قوله لانها) أي الحصر والقناديل ونحوهما وهو علة لعدم القطع بسرقة ما ذكرى وانما لم تقطع بده بسرقتها لانها إنما أعدت للانتفاع بها وذلك السارق أحد المستحقين للانتفاع فله شبهة الانتفاع قال في التحفة فكان كبيت المال اه (قوله ولا بمال صدقة) معطوف على لا بخوصه أي ولا يقطع بسرقة مال صدقة وقوله أي زكاة تفسير للصدقة هنا (قوله وهو مستحق لها) قيد في عدم قطع السارق من مال الصدقة أي محل عدم قطعه اذا كان السارق مستحقاً لها وقوله بوصف فقر الباء سببية متعلقة بمسحق أي مستحق للصدقة بسبب وجود وصف فقر فيه وقوله أو غيره أي غير وصف الفقر ككونه غازياً أو غارماً (قوله ولولم يكن الخ) الاولى التفريع بالغاء لان المقام يقتضيه ولو شرطية جواباً لقوله قطع وقوله له أي السارق وقوله فيه أي في مال الصدقة وقوله كفى الخ تمثيل للسارق الذي ليس له حق في مال الصدقة (قوله وليس غارماً) هو على ثلاثة أقسام كما تقدم في باب الزكاة

وتم حارس ونوم بمسجد أو شارع على متاع ولو بتوسده حرز له لأن وضعه بقربه بلا ملاحظ قوي يمنع السارق بقوة أو استغاثته أو انقلب عنه ولو بقلب السارق فليس حرزاً له (ويقطع بمال وقف) أي بسرقة مال موقوف على غيره (و) مال مسجد كبابه وساريتيه وقنديل زينة (لا) بخوصه (حصره) وقناديل تسرج وهو مسلم لانها أعدت للانتفاع بها (ولا بمال صدقة) أي زكاة (وهو مستحق) لها بوصف فقر أو غيره ولولم يكن له فيه حق كفى أخذ مال صدقة وليس غارماً لاصلاح ذات البين

والمراد به هنا من استدان ديناً لتسكين فتنه بين طائفتين فيعطى ما يقضى به دينه ولو كان غنيا
ترغيباً للناس في هذه المكرمة وقوله لا صلاح ذات البين أى لا صلاح الحال الواقع بين القوم والمراد
للتسكين الفتنة الواقعة بين القوم (قوله قطع) أى الغنى أى يده (قوله لا تنفقاء الشبهة) علة للقطع
أى وإنما قطع لأن شبهة الانتفاع منتفية عنه (قوله ولا بمال مصالح) معطوفة أيضاً على بنحو
حصراً أى ولا يقطع بسرقة مال يصرف في مصالح المسلمين كعمارة المساجد وسد الثغور ونحو ذلك
(قوله كبيت المال) أى الذى لم يفرز لغيره أما ما فرز لغيره من له سهم مقدر كذوى القربى فيقطع
به وعبارة المنهاج مع شرح م ر ومن سرق بيت المال وهو مسلم أن أفرز لطائفة ليس هو منهم قطع
لا تنفقاء الشبهة والأبأن لم يفرز فالأصح أنه كان له حق في السرقة كمال مصالح ولو غنيا فلا يقطع أه
(قوله لأن له) أى للسارق في بيت المال حقاً وهو علة لعدم قطع السارق من بيت المال وقوله
لأن ذلك الخ علة للعلة أى وإنما كان له فيه حق وإن كان غنياً لأن ذلك قد يصرف الخ وقوله فينتفع
به أى بما ذكر من المساجد والباطات وقوله من المسلمين أفاده أنه يشترط لعدم القطع الإسلام فلو
كان ذمياً وسرق من مال المصالح قطع به ولا تنظر إلى انفاق الإمام عليه عند الحاجة لأنه إنما ينفق
عليه للضرورة بشرط الضمان كفى في الانفاق على المضطروء أما انتفاعه بالقطاير والباطات فالتبعية
من حيث أنه قاطن ببلاد الإسلام لا اختصاصه بحق فيه (قوله ولا بمال بعض) معطوف أيضاً على
لا بنحو حصراً الخ أى ولا يقطع بسرقة مال بعض السارق وقوله من أصل أو فرع بيان للبعض وفي هذا
البيان نظراً إلى الأصل ليس بعضاً من الفرع ولو عبر كغيره بقوله ولا بمال أصل أو فرع لكان أولى
وعبارة الروض وشرحه ولا يقطع بمال فرعه وإن سفل وأصله وإن علماً بينهما ما من الاتحاد وإن
مال كل منهما ما حصره الحاجة الآخر ومنها أن لا تقطع يده بسرقة ذلك المال بخلاف سائر الأقارب
أه وكما لا يقطع الأصل والفرع بسرقة مال الآخر لا يقطع رقيق كل منهما ما بسرقة مال الآخر لأن
القاعدة أن من لا يقطع بمال لا يقطع به رقيقه (قوله وسيد) معطوف على بعض أى ولا يقطع
رقيق بسرقة مال سيده لأن يده كيدته ولشبهة استحقاقه النفقة في مال سيده ولو لم يعضأ ومكاناً لانه
قد يهجر نفسه فيصير قناً كما كان ولذلك لا يقطع السيد بسرقة مال مكاتبه (قوله لشبهة استحقاق
النفقة) تلميح لعدم القطع في المسائلين سرقة مال البعض ومال السيد أى وإنما لم تقطع يد السارق
من مال البعض أو السيد لوجود الشبهة وهي استحقاق النفقة وقوله في الجملة أى من بعض الوجوه
وهو ما إذا كان البعض المنفق عليه فقيراً وما إذا كان الرقيق غير مكاتب لأن المكاتب نفقته على
نفسه لا على سيده (قوله ولا يظهر قطع أحد الزوجين بالآخر) أى لعدم الأدلة وشبهة استحقاقها
النفقة والكسوة في ماله لا أثر لها لأنها مأمورة بمحدودة وبه فارتقت البعض والقن وأيضاً الفرض أنه
ليس لها عنده شيء منها فإن فرض أن لها شيئاً من ذلك حال السرقة وأخذته بقصد الاستيفاء لم
تقطع ومقابل الأظهر قولاً الأول لا قطع على واحد من الزوجين للشبهة لأنها تستحق النفقة وهو
يستحق الحجر عليها الثاني يقطع الزوج دونها لأن لها حقوقاً في ماله بخلافه ومال إلى هذا الأذرعى أفاده
المغنى (قوله أى بسرقة الخ) أفاده أن في الكلام مضافين مقدرين بعد الباء الجارة لاجل تهييج
العبارة وقوله ماله أى الآخر وقوله المحرز عنه أى المحفوظ عن السارق بسبب جعله في حرزه
(قوله فإن عاد الخ) مرتبط بقوله ويقطع أى الإمام كوعيمين بالغ (قوله بعد قطع يمناه) أى من
مفصل الكوع وخروج به ما لو سرق قبل قطع يمناه فإنه يكتفى بقطعها كما علم مما مر وقوله إلى السرقة
ثانياً متعلق بعاد (قوله فقطع رجلاه اليسرى) أى بعد أن دمال يده اليمنى لئلا يفضى التوالى إلى
الهلاك وهكذا يقال فيما بعده وقوله من مفصل الساق والقدم أى من المفصل الذى بين الساق
والقدم (قوله فإن عاد ثالثاً) أى إلى السرقة بعد قطع رجلاه اليسرى (قوله فقطع يده اليسرى

ولا غزياً قطع لا تنفقاء
الشبهة (و) لا بمال
(مصلح) كبيت
المال وإن كان غنياً
لأن له فيه حقاً لأن
ذلك قد يصرف في
عمارة المساجد
والباطات فينتفع
به الغنى والفقير من
المسلمين (و) لا بمال
(بعض) من أصل أو
فرع (وسيد)
لشبهة استحقاق
النفقة في الجملة
(والأظهر قطع أحد
الزوجين بالآخر)
أى بسرقة ماله المحرز
عنه (فإن عاد) بعد
قطع يمناه إلى السرقة
ثانياً (ف) فقطع رجلاه
اليسرى (من مفصل
الساق والقدم)
(فإن عاد ثالثاً فقطع
يده اليسرى)

من كوعها) أى من مفصل كوعها وهو كما تقدم أول الكتاب الذى يلى إمام اليد (قوله فان عاد رابعاً) أى إلى السرقة بعد قطع يده اليسرى وقوله فتقطع رجلاه اليمنى واعلم انه انما كان القطع من خلاف لثلايفوت عليه جنس المنفعة من جهة واحدة فتضعف حركته كفى قطع الطريق وقد روى الامام الشافعى رضى الله عنه باسناده عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى السارق ان سرق فاقطع عوايده ثم ان سرق فاقطع عوارجله ثم ان سرق فاقطع عوايده ثم ان سرق فاقطع عوارجله وحكمة قطع اليد والرجل انهما آلة السرقة بالاخذ والنقل ومحل ما ذكر من الترتيب اذا كان له أربع اذ هو الذى يتأتى فيه الترتيب أما اذا لم يكن له إلا بعض الأربع فيقطع فى الأولى ما يقطع فى الثانية بل يقطع فى الأولى ما يقطع فى الرابعة بأن لم يكن له إلا رجل واحدة يمينى لانه لمسلم يوجد ما قبلها تعلق الحق بها (قوله ثم ان سرق بعد قطع ما ذكر) أى من أعضائه الأربعة وذلك كأن سرق بغمه أو رأسه (قوله عزرو ولا يقتل) أى على المشهور لانه لم يبق فى نسكاله بعد ما ذكره إلا التعزير (قوله وما روى) مبتدأ أخبره منسوخ وقوله قتله أى السارق بعد المرة الرابعة (قوله أو مؤول) أى واذا كان غير منسوخ بالفرض فهو مؤول بأنه عليه السلام انما قتله بعد المرة الرابعة لكون السارق استعمل السرقة (قوله بل ضعفه الخ) ما تقدم من الجواب بالتسخير أو التأويل مبنى على تسليم أن المروى عنه صلى الله عليه وسلم لم يصحح ثم اتقل عنه إلى الجواب بأن المروى لا يحتاج به لانه ضعيف أو منكر (قوله ومن سرق مرارا الخ) هذا مفهوم تقييد القطع ثانياً والثالث رابعاً اذا كان العود حصل بعد القطع (قوله لم يلزمه) أى السارق المتكرر منه السرقة وقوله الاحد واحد أى كالأولى أو شرب مراراً فانه يكتفى فيه بمحدود واحد (قوله فتكفى يمينه عن السك) أى فيكفى قطع يمينه عن كل المرات وقوله لاتحاد السبب أى وهو السرقة وقوله فتدأخلت أى الحدود أى اندرج بعضها فى بعض لوجود الحد كمة وهى الزجر ولا اتحاد أسماها وانما تعددت الكفارة فيما لو لبس أو تطيب فى الاحرام فى محالس مع اتحاد السبب لان فيه حقلاً آدمى لصرفها اليه فلم تتداخل بخلاف الحد (قوله وتثبت السرقة برجلين) هذا بالنسبة للقطع مع المال أما بالنسبة للمال فقط فتثبت برجل وامرأتين ورجل ويمين لكن به ندعوى المالك أو وكيله المال فلو شهد واحد وحسبه لم يثبت بشهادتهم أيضاً لان شهادتهم منصبة الى المال وشهادة الحسبة بالنسبة اليه غير مقبولة (قوله كسائر العقوبات) أى فانها تثبت برجلين وقوله غير الزنا أى أما هو فلا يثبت إلا بأربعة كما تقدم (قوله واقرار من سارق) معطوف على رجلين أى وتثبت أيضاً باقرار السارق بالمال الذى سرقه وقوله بعد دعوى عليه قيد فى الاقرار فلو أقربه قبل دعوى من المالك عليه ثبت به المال فقط ولا يثبت به القطع إلا ان طلب المالك ماله (قوله مع تفصيل) متعلق بتثبت بالنسبة للرجلين وللأقرار (قوله بان تبين الخ) تصوير للتفصيل أى والتفصيل مصور ببيان السرقة أى أخذ المال خفية وذلك لانه ربما أخذه بالاخذ لاس أو النهب فلا قطع وبيان المسروق منه هل هو زبد أو عمرو وذلك لانه ربما أن يكون أصلاً أو فرعاً فلا قطع بالسرقة منه وبيان قدر المسروق كربع دينار لانه قد لا يكون نصيباً فلا قطع وبيان الحرز كصندوق أو خزانة وذلك لانه قد لا يكون حرزاً للمسروق فلا قطع (قوله وتثبت السرقة) أى بالنسبة للقطع مع المال وقوله خلافاً لما اعتمد جمع أى من أنه لا يقطع ما عدا ما بان القطع حق الله تعالى وهو لا يثبت باليمين المردودة وصنع عبارته يفيد أن معتمد الجمع المذكور ضعيف عنده وهو خلاف ما عليه شيخه من اعتماده وعبارته والمنقول المعتمد لا قطع كما لا يثبت ما ذكره من احاد الزنا اهـ ومثلها النهاية والمعنى (قوله يمين الخ) متعلق بتثبيت وقوله رد يحتمل قراءته بصيغة المصدر ويكون مجروراً بالاضافة وهى من اضافة الموصوف الى الصفة أى يمين مردودة ويحتمل قراءته بصيغة الماضى والجملة صفة وتذكير الضمير فيه باعتبار الحلف وقوله من المدعى عليه متعلق بدوهو السارق وقوله على

من كوعها (ف) ان عاد رابعاً فتقطع (رجلاه اليمنى ثم) ان سرق بعد قطع ما ذكر (عزرو) ولا يقتل وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قتله منسوخ أو مؤول بقتله لاستحلال بل ضعفه الدارقطنى وغيره وقال ابن عبد البر انه منكر لا أصل له ومن سرق مراراً بلا قطع لم يلزمه الاحد واحد على المعتمد فتكفى يمينه عن السك لاتحاد السبب فتدأخلت (وتثبت) السرقة (برجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (واقرار) من سارق بعد دعوى عليه مع تفصيل فى الشهادة والاقرار بان تبين السرقة والمسروق منه وقدر المسروق والحرز بتعيينه (و) تثبت السرقة أيضاً خلافاً لما اعتمد جمع (يمين) (رد) من المدعى عليه

المدعى متعلق أيضا ردوه وهو الموقوف منه (قوله لأنها) أى اليقين المردودة وهو علة لثبوت السرقة
 باليقين المردودة (قوله وقيل رجوع مقر بالنسبة لقطع) قال سمعنا أقرب بالسرقة ثم رجوع ثم كذب
 رجوعه قال الدارمي لا يقطع ولو أقربها ثم أقيمت عليه البينة ثم رجوع قال القاضي سقط عنه القطع على
 الصحيح لأن الثبوت كان بالاقرار اهـ (قوله بخلاف المال) أى بخلاف الرجوع بالنسبة للمال
 (قوله فلا يقبل رجوعه) أى عن اقراره وقوله فيه أى فى المال وقوله لأنه أى المال حق آدمى أى وهو
 مبنى على المشاحة بخلاف القطع فإنه حق الله وهو مبني على المسامحة (قوله ومن أقرب بعقوبة الله
 تعالى) خرج حق آدمى فلا يحل التعريض بالرجوع عنه وإن لم يغدر الرجوع فيه شيئا وجهه
 بأن فيه جلا على محرم فهو كمتعاطى العقد العاسد وقوله أى بموجبها بكسر الجيم أى سبها (قوله كزنا
 الخ) تمثيل للموجب للعقوبة (قوله ولو بعد دعوى) غاية فى الاقرار أى ولو كان اقراره بعد دعوى عليه
 (قوله فللقاض) الغام واقعة فى جواب من الشرطية والجار والمجرور خبر مقدم وقوله بعد تعريض الخ
 مبتدأ مؤخر (قوله أى يجوز له) تفسير مراد لقوله فللقاض والمراد يجوز له ذلك جوازاً مستوى الطرفين
 فهو جائز وليس بمنذور وبما ذكره صرح الاستدراك بعد وأفاده أنه ليس المراد بالجواز ما ذكره بل
 المراد به الندب وإنما جاز ذلك له ستر للقبح والخبر الترمذى وغيره من ستر مسلم استتره الله فى الدنيا
 والآخرة (قوله الاجماع على ندبه) أى التعريض قال فى النهاية والمعتمد الأول أى عدم الندب اهـ
 (قوله وحكامه) أى الاجماع على ندبه (قوله وقضية تخصيصهم القاضي الخ) يفهم التخصيص من
 تقديم الجار والمجرور (قوله حرمة) أى التعريض وقوله على غيره أى غير القاضي (قوله وهو) أى
 ما اقتضاه التخصيص من التعريم (قوله ويحتمل أن غير القاضي الخ) هو من مقول قول شيخه وقوله
 أولى أى بالجواز من القاضي قال فى النهاية وهو الأول وجهه اهـ (قوله لا امتناع التلقين عليه) علة
 للاولوية أى وإنما كان غير القاضي أولى بالجواز منه لأن القاضي يمتنع عليه أن يلقن الخصم الحجة ولا
 يمتنع ذلك على غيره فإذا جاز التعريض من القاضي الذى يمتنع عليه ذلك فلا يجوز من غيره بالاولى
 (قوله تعريض له) أى للقرع فى التحفة أن كان جاهلاً بوجوب الحدود وعذر على ما فى العز بزل لكن
 توقف الادعى ويؤيد توقفه أن له التعريض لمن علم أنه لا رجوع فكذلك من علم أن عليه الحد اهـ
 وقوله رجوع عن الاقرار متعلق بتعريض أى تعريض بالرجوع عنه (قوله أو بالانكار) معطوف
 على قوله رجوع أى أو تعريض بالانكار أى موجب للعقوبة لا للمال وعبرة التحفة وأفهم قوله
 بالرجوع أنه لا يعرض له بالانكار لأن فيه جلا على الكذب كذا قيل وفيه نظير لما فى الزنا أن
 انكاره بعد الاقرار كالرجوع عنه ثم رأيتهم صرحوا بأن له التعريض بالانكار وبالرجوع ويجب
 عمال له بان تشوف الشارع الى درء الحدود ألغى النظر الى تضمن الانكار للكذب على أنه ليس
 صريحاً فيه فنفى أمره اهـ وانظر كيف بصور التعريض بالانكار بموجب الحد ولعل صورة ذلك
 أن يقول له لعلك ما سرفت لعلك ما زنت ويبدأ ذلك بحرف النفي وعليه فيكون التعريض بالرجوع
 أهم منه لأنه لا يختص بحرف النفي (قوله فيقول الخ) بيان لصور التعريض بالرجوع وقوله لعلك
 فأخذت هذا بالنسبة للتعريض بالرجوع عن الاقرار بالزنا وقوله وأخذت من غير زنى أو لعلك
 أخذت من غير زنى وهذا بالنسبة للتعريض بالرجوع عن السرقة وقوله أو ما علمته خيراً أى أو لعلك
 شربته وأنت لم تعلم بأنه خمر وهذا بالنسبة للتعريض بالرجوع عن الاقرار بشرب الخمر (قوله لأنه الخ)
 علة لجواز التعريض (قوله عرض لماعز) أى المقر بالزنا بقوله لعلك قبلت أو غزيت أو تطرت (قوله
 وقال) أى عليه الصلاة والسلام وقوله ما أخالك بكسر الهزة على الافصح وبفتحها على القياس أى
 ما أظنك (قوله ونحوه) أى بالتعريض بالتصريح أى بالرجوع أو بالانكار (قوله كارجع تمثيل
 للتصريح بالرجوع وقوله أو أجدد تمثيل للتصريح بالانكار (قوله فيما تم) أى القاضي وقوله به أى

على المدعى لأنها
 كإقرار المدعى عليه
 (وقيل رجوع مقر)
 بالنسبة لقطع بخلاف
 المال فلا يقبل
 رجوعه فيه لأنه حق
 آدمى (ومن أقرب
 بعقوبة الله) تعالى
 أى بموجبها كزنا
 وسرقة وشرب خمر
 ولو بعد دعوى
 (فلقاض) أى يجوز
 له كما فى الروضة
 وأصلها لكن نقل
 فى شرح مسلم
 الاجماع على ندبه
 وحكامه فى البحر
 الاحكام وقضية
 تخصيصهم القاضي
 بالجواز حرمة على
 غيره قال شيخنا وهو
 محتمل ويحتمل أن غير
 القاضي أولى منه
 لا امتناع التلقين
 عليه (تعريض له
 (رجوع) عن الاقرار
 أو بالانكار فيقول
 لعلك فأخذت أو
 أخذت من غير زنى
 أو ما علمته خيراً لأنه
 صلى الله عليه وسلم
 عرض لماعز وقال لمن
 أقر عنده بالسرقة
 ما أخالك سرقت
 ونحوه بالتعريض
 التصريح كارجع
 عنه أو أجدد فيما تم به

بالتصريح (قوله لانه الخ) عليه للائمه (قوله ويحرم التعريض عند قيام البيعة) أي مسافيه من تكذيب الشهود (قوله ويجوز للقاضي أيضا) أي كما يجوز له التعريض لمن أقر الخ (قوله بالتوقف في حد الله تعالى) أي بالتوقف في أداء الشهادة فيما يوجب حد الله تعالى كشرب الخمر والزنا وغير ذلك وعبارة المغنى وهل للعامة أن يعرض للشهود بالتوقف في حدود الله تعالى وجهان أحدهما في زيادة الروضة نعم أن رأى المصلحة في الستر والافلا قال الأذرى ولم يصرحوا بأن التصريح لا يجوز أو مكرره والظاهر أن مرادهم الأول اه (قوله ان رأى) أي القاضي وقوله المصلحة في الستر أي على من اتصف بشئ من هذه القاذورات (قوله والافلا) أي وان لم ير المصلحة في الستر فلا يجوز التعريض لهم بالتوقف (قوله وبه يعلم) أي بعموم قوله والافلا الصاق بما يترتب على ذلك من المفسدة كضياع المروق ونحوه وقوله انه أي القاضي أو الحال والشأن وقوله لا يجوز له أي للقاضي وقوله التعريض أي للشهود في التوقف عند أداء الشهادة وقوله ولا لهم التوقف أي ولا يجوز للشهود التوقف عن ذلك وان عرض القاضي لهم به وقوله ان ترتب على ذلك أي على التوقف عن أداء الشهادة فيما يوجب حد الله كالسرقة وقوله ضياع المروق أي المال المروق وقوله أو حد الغير بالرفع عطف على ضياع أي أو ترتب على ذلك وجوب حد على الغير كأن شهد ثلاثة بالزنا فيجب على الرابع أن لا يتوقف في الشهادة ولا يجوز للقاضي التعريض له به لئلا يتوجه على الثلاثة حد القذف * (تنبيه) * لم يتعرض المؤلف للشقاعة في الحد ثم رأيت المغنى نص على ذلك فقل وأما الشقاعة في الحد فقال المصنف في شرح مسلم أجمع العلماء على تحريمها بعد بلوغ الامام وانه يحرم تشقيقه فيه وأما قبل بلوغ الامام فأجازها أكثر العلماء ان لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأذى للناس فان كان لم يشفع اه (قوله خاتمة في قاطع الطريق) أي في حكم مانع المرور في الطريق فالقاطع بمعنى المانع مأخوذ من القطع بمعنى المنع وقطع الطريق هو البروز لاخذ مال أو لقتل أو إرهاب مكاررة اعتمادا على القوة وثبت برجلين لا برجل واحد وامرأتين كالسرقة ولذلك ذكر عقوبها والاصل فيه قوله تعالى انما ساء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفقوا من الارض أي أن يقتلوا ان قتلوا ولم يأخذوا المال أو يصلبوا مع القتل ان قتلوا وأخذوا المال أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أن أخذوا المال فقط أو ينفقوا من الارض ان أخافوا السبيل ولم يقتلوا ولم يأخذوا المال كما فسره ابن عباس رضي الله عنهما بذلك فحمل كلمة أو على التنوين لا على التخيير (قوله لو علم الامام قوما) أي ملتزمين للاحكام مختارين مكافئين ولو حكموا وخرج بالقيود المذكورة اضدادها فليس المتصف بها أو بشئ منها من حر بي ولو معاهدا أو صبي أو مجنون أو مكره قاطع طريق وقوله يخيفون الطريق أي المار فيها بسبب وقوفهم فيها ولا بد أن يكون لهم شوكة أي قوة بحيث يقاومون من يبرز اليهم وخرج بذلك المختاسون لا تنفاه الشوكة قيمهم فليسوا بقطاع بل حكمهم قودا أو ضمنا كحكم غيرهم (قوله ولم يأخذوا مالا) أي نصاب سرقة فيصدق بمالوا أخذوا دون ذلك ويلزمهم في هذه الصورة مع التعزير رده (قوله ولا قتلوا نفسا) أي ولم يقتلوا أحدا من يمر عليهم (قوله عززهم) أي الامام وهو جواب لو وقوله وجوب أي تعزير أو اجبا عليه (قوله بحبس) متعلق بعزرو وقوله وغيره أي غير الحبس بمساراه الامام من ضرب وغيره لا رتبة كحبسهم معصية لا حد فيها ولا كفارة وللإمام ترك ذلك اذا رآه مصلحة وانما وجب التعزير لاجل ردعهم عن هذه الورطة العظيمة وقوله وان أخذ القاطع المال أي نصاب السرقة ولا بد أن يكون من حر زمانه ولا شبهة له فيه والافلا قطع كما مر في السرقة وقوله ولم يقتل خرج به ما اذا قتل وسيد كركمهم (قوله قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى) أي وجوب فلو قطع الامام مع اليد اليمنى الرجل اليمنى ضمن الرجل بالقيود ان كان عامدا والافلا بدية ولا تجزئ عن قطع اليسرى لخالقة قوله تعالى من خلاف (قوله فان عاد) أي القاطع الطريق وأخذ المال ولم يقتل أيضا وقوله

لانه أمر بالكذب ويحرم التعريض عند قيام البيعة ويجوز للقاضي أيضا التعريض للشهود بالتوقف في حد الله تعالى ان رأى المصلحة في الستر والافلا وبه يعلم أي بعموم قوله والافلا الصاق بما يترتب على ذلك من المفسدة كضياع المروق ونحوه وقوله انه أي القاضي أو الحال والشأن وقوله لا يجوز له أي للقاضي وقوله التعريض أي للشهود في التوقف عند أداء الشهادة وقوله ولا لهم التوقف أي ولا يجوز للشهود التوقف عن ذلك وان عرض القاضي لهم به وقوله ان ترتب على ذلك أي على التوقف عن أداء الشهادة فيما يوجب حد الله كالسرقة وقوله ضياع المروق أي المال المروق وقوله أو حد الغير بالرفع عطف على ضياع أي أو ترتب على ذلك وجوب حد على الغير كأن شهد ثلاثة بالزنا فيجب على الرابع أن لا يتوقف في الشهادة ولا يجوز للقاضي التعريض له به لئلا يتوجه على الثلاثة حد القذف * (خاتمة) * في قاطع الطريق لو علم الامام قوما يخيفون الطريق ولم يأخذوا مالا ولا قتلوا نفسا عززهم وجوبا بحبس وغيره وان أخذ القاطع المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد فرجله اليمنى ويده اليسرى وان قتل قتل حتما وان عفا مستحق القود

فرجله اليمنى أى فتقطع رجله اليمنى ويده اليسرى (قوله وان قتل) أى عمدا عدوانا ولم يأخذ نصابا
 قتله الامام حتما فلو قتل خطأ أو شبه عمدا ولا عدوانا بان قتل مرتدا أو زانيا محصنا أو تارك الصلاة بعد
 أمر الامام أو من يستحق عليه القصاص فلا يقتل (قوله وان عفا الخ) غاية فى قتله (قوله وان قتل)
 أى عمدا عدوانا كما مر (قوله وأخذ نصابا) أى نصاب السرقة وهو ربع دينار كما مر وقوله قتل أى
 قتله الامام أو نائبه أى يأمر بذلك وقوله ثم صلب أى على خشبة أو نحوها وقوله بعد غسله الخ أى ان كان
 مسلما وقوله ثلاثة أيام أى صلب ثلاثة أيام ومجمله ان لم ينجح قبلها فان تفجر أنزل وانما صلب بعد القتل
 زيادة فى التنكيل وزجر الغير ولذلك لا يقام عليه الحد الا فى مكان يشاهده فيه من ينزجر به وانما
 كان ثلاثة أيام ليستنهر الحال ويتم النكال ولان لها فى الشرع اعتبارا فى مواضع كثيرة ولا غاية لما
 زاد عليها فلذلك لم يعتبر فى الشرع غالبا (قوله ثم ينزل) أى ثم بعد صلبه ثلاثة أيام على نحو خشبة مثلا
 ينزل ويدفن (قوله وقيل يبقى وجوبا حتى يتهرى) أى ولو زاد على ثلاثة أيام (قوله وفى قول يصب
 حيا) أى لانه عقوبة فيفعل به حيا وقوله فليلا قال فى التحفة الذى يظهر أن المراد به أدنى زمن ينزجر
 به عرفا غيره اه واعلم أن محل قتله وصلبه هو محل محاربته الا أن لا يمر به من ينزجر به فاقرب محل
 إليه * (خاتمة) * نسأل الله حسن الختام نسقط عقوبات تخص القاطع من نحتم قتل وصلب وقطع
 رجل وكذا يدبته وتبه عن قطع الطريق قبل القدرة عليه لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل أن
 تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم بخلاف ما لا تخصه كالقود وضمان المال فلا يسقط عنه ما
 أتاوته بعد القدرة عليه فلا يسقط بها شئ من ذلك وان صلح عمله لمفهوم الآية والفرق أن التوبة
 قبل القدرة لا تهمه فيها وبعد ما فيها تهمه دفع الحد ولا تسقط سائر الحدود والمختصة بالله تعالى كحد
 زنا وسرقة وشرب خمر بالتوبة لانه صلى الله عليه وسلم حدى من ظهرت توبته وقيل تسقط بها قياسا على
 حد قاطع الطريق نعم تارك الصلاة يسقط حده بها مطلقا وهذا الخلاف بحسب الطاهر أما فيها بينه
 وبين الله فثبت محض توبته سقط بها سائر الحدود وقطعوا من حدى فى الدنيا لم يعاقب فى الآخرة على
 ذلك الحديث إنما عدا أصاب شيئا مما سبى الله عنه ثم أقيم عليه حده كفر الله عنه ذلك الذنب نعم يعاقب
 على الاصرار عليه أن لم يتب والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل فى التعزير) أى فى بيان موجبه وما يحصل به والتعزير لغة التأديب وشرعا تأديب على ذنب
 لا حد فيه ولا كفارة كما يؤخذ من كلامه والاصل فيه قبل الاجماع آية واللاقى تخافون نشوزهن
 الآية فاباح الضرب عند المخالفة فكان فيه تنبيه على التعزير وقوله صلى الله عليه وسلم فى سرقة
 الثمر اذا كان دون نصاب غرم مثله وجلدات نكال رواه أبو داود والنسائي بمعناه وروى البيهقى ان
 عليا رضى الله عنه سئل عن رجل يافسق ياخيب فقال يعزروه وهو يفارق الحد من ثلاثة أوجه
 أحدها اختلافه باختلاف الناس الثانى جواز الشفاعة والعفو عنه بل يستحبان الثالث التالف به
 مضمون خلافا لابي حنيفة ومالك رضى الله عنهما (قوله ويعز رأى الامام ونائبه) أى أو السيد أو
 الاب أو الزوج كما سيذكره (قوله لمعصية) متعلق بعزروا واللام تعليلية أى يعزروا لاجل صدور
 معصية وقوله لا حد لها أى المعصية وهو قيد خرج به المعصية التى فيها الحد كالزنا فلا تعزير فيه وقوله
 ولا كفارة خرج المعصية التى توجب الكفارة كالتمتع بالطيب فى الاحرام فلا تعزير أيضا فيه (قوله
 سواء كانت) أى المعصية وهو تعميم فيها وقوله حقا لله تعالى أى كشهادة الزور وموافقة الكفار فى
 أعيادهم ونحوها ومسك الحيات ودخول النار وغير ذلك وقوله أم لا آدمى أى أم حقا لا آدمى وقوله
 كمباشرة الخ تمثيل له (قوله غالبا) راجع لقوله ويعزروا لقوله لمعصية ولقوله لا حد لها ولا كفارة
 بدليل كلام الشارح الآتى فبين محترز التقييد بالغلبة فى الثانى بقوله وقد يشرع التعزير بلا
 معصية الخ وفى الاول بقوله وقد ينتفى مع انتفاء الحد الخ وفى الثالث بقوله وقد يجامع التعزير الكفارة

وان قتل وأخذ
 نصابا قتل ثم صلب
 بعد غسله وتكفينه
 والصلاة عليه ثلاثة
 أيام حتما ثم ينزل
 وقيل يبقى وجوبا
 حتى يتهرى ويسيل
 صديده وفى قول
 يصب حيا قله لا ثم
 ينزل فيقتل
 (فصل فى التعزير
 ويعزروا أى الامام
 أو نائبه) لمعصية لا حد
 لها ولا كفارة) سواء
 كانت حقا لله تعالى
 أم لا آدمى كمباشرة
 أجنبية فى غير فرج
 وسب ليس بعذف
 وضرب لغو يبرحق
 (غالبا) وقد يشرع
 التعزير بلا معصية

الخ (قوله) كمن يكتسب باللهو) أى كالطبل والتغير فللامام أن يعززه وان لم يكن مثله معصية ومثله
الصبي والمجنون اذا فعلا ما يعزى عليه البالغ العاقل فيعززان وان لم يكن فعلهما معصية وقوله الذى
لامعصية فيه يعلم بالاولى التعزير على اكتساب الله الذى فيه معصية ولا حد فيها ولا كفارة
كاللعب بالاوتار قال البيرمى ومن ذلك ما جرت العادة في مصر من اتخاذ من يذكر حكاية مضحكة
وأكثرها كاذب فيعزى على ذلك الفـعل ولا يستحق ما يخذ عليه ويجب رده الى دافعه وان وقعت
صورة الاستحجار لانه على ذلك الوجه فاسداه (قوله وقد ينتفى) أى التعزير فى ارتكاب معصية
(قوله كصغيرة الخ) أى وكفى قطع شخص أطراف نفسه (قوله الحديث الخ) دليل لانتفاء التعزير
مع انتفاء الحد والكفارة (قوله أقبلوا ذوى الخ) أى تجاوزوا عنها ولا تؤاخذوهم عليها وقوله
عثراتهم جمع عثرة وهى الصغيرة التى لا معصية فيها كما هو أحد وجهين وقيل أول زلة ولو كبيرة صدرت
من مطيع (قوله الا الحدود) أى فلا تقبلوهم فيها (قوله وفى رواية زلاتهم) أى بدل عثراتهم (قوله
وقسرهم) أى ذوى الهيات وقوله من ذكر أى بمن لا يعرف بالشعر وعبارة المغنى اقتضى كلام
المصنف ثلاثة أمور الاول تعزير ذى المعصية التى لا حد فيها ولا كفارة ويستغنى عنه مسائل الاولى
اذا صدر من ولى لد تعالى صغيرة فانه لا يعزر كما قاله ابن عبد السلام قال وقد جهل أكثر الناس
فرعوا أن الولاية تسقط بالصغيرة ويشهد لذلك حديث أقبلوا ذوى الهيات عثراتهم الا الحدود
رواه أبو داود قال الامام الشافعى رحمه الله تعالى والمراد بذوى الهيات الذين لا يعرفون بالشر فيزل
أحدهم الزلة ولم يعلقه بالاولياء لان ذلك لا يطلع عليه فان قيل قد عزر عمر رضى الله عنه غير
واحد من مشاهير الصحابة رضى الله عنهم وهم رؤس الاولياء وسادات الامة ولم يكره أحد أجيب
بان ذلك تكرر منهم والكلام هنا فى أول زلة زلها مطيع الخ اه (قوله وقيل هم) أى ذوى الهيات
وقوله أصحاب الصغار أى مع عدم الاصرار عليها كما هو ظاهر (قوله وقيل من يندم الخ) أى وقيل
هم من يندم على الذنب ويتوب منه وظاهره أنه لا فرق فى الذنب بين أن يكون كبيرة أو صغيرة
والا لساوى هذا القيل ما قبله (قوله وكقتل من رآه بزنى باهله) معطوف على قوله كصغيرة
أى من رأى شخصاً زنى باهله أى وهو محصن فقتله انتفى عنه الحد والكفارة والتعزير لعذره
ومقتضى السياق أن قتله المذكور معصية لان الكلام فى ارتكاب معصية انتفى فيها التعزير
مع انتفاء الحد والكفارة وهو كذلك ولا يناقيه قوله بعد ويحل قتله باطننا لان ذلك مفروض فيمن
ثبت زناه باربعة وقوله المذكور بعد مفروض فيمن لم يثبت زناه كما استتف عليه ويفرق بين من
ثبت زناه فلا يجوز قتله بامكان رفعه للحاكم وبين من لم يثبت زناه فيجوز قتله بعذره حيث رآه بزنى
باهله وعجز عن اثباته وقوله لاجل الحمية أى ويعذر فى ذلك لاجل الحمية أى ارادة المنع عما يطلب منه
حياته وفى المختار حمية العار والانفة اه (قوله ويحل قتله باطننا) الضمير يعود على من رآه بزنى
باهله والعبارة فيها سقط يعلم من عبادة التحفة ونصها بعد قوله وكقتل من رأى الخ هذا ان ثبت ذلك
والاحـل له قتله باطننا وأفيد به ظاهرا اه وقوله هذان ثبت الخ أى ما ذكر من انتفاء الحد
والكفارة والتعزير ان ثبت زناه باربعة فان لم يثبت حل قتله باطننا ولا كمن يؤخذ منه القود ظاهرا
(قوله وقد يجامع التعزير الكفارة) أى وقد يجامع الحد أيضا كما لو قطعت يد السارق وعلقت فى عنقه
زيادة فى نكاله وقد تجتمع الثلاثة الحد والكفارة والتعزير كما لو زنى بامه فى خوف الكعبة فى رمضان
وهو صائم معتكف محرم فانه يلزمه العتق لافساده صوم يوم من رمضان بالجماع ويلزمه البدنة
لافساده الاحرام بالجماع ويلزمه الحد للزنا والتعزير لقطع الرحم وانتهاك البيت (قوله كجماع
حليته فى نهار رمضان) أى فيجب فيه التعزير مع الكفارة والقضاء ومثله الظاهر فانه يجب عليه
التعزير معها واليمين الفـموس أى الفاجرة سميت بذلك لانها تنغمس صاحبها فى النار وفى الاثم

كمن يكتسب باللهو
الذى لا معصية فيه
وقد ينتفى مع انتفاء
الحد والكفارة
كصغيرة صدرت من
لا يعرف بالشر الحديث
صححه ابن حبان
أقبلوا ذوى الهيات
عثراتهم الا الحدود
وفى رواية زلاتهم
وقسرهم الشافعى
رضى الله عنه عن
ذكر وقيل هم
أصحاب الصغار
وقيل من يندم على
الذنب ويتوب منه
وكقتل من رآه بزنى
باهله على ما حكاه ابن
الرفعة لاجل الحمية
والغضب ويحل قتله
باطنا وقد يجامع
التعزير الكفارة
كجماع حليته فى
نهار رمضان

ففيجب فيها ذلك أيضا (قوله ويحصل التعزير) دخول على المتن (قوله بضرب غير مبرح) أي غير شديد مؤلم قال في المغني فإن علم أن التأديب لا يحصل إلا بالضرب المبرح فعن المحققين أنه ليس له فعل المبرح ولا غيره قال الرافعي ويشبهه أن يقال يضربه ضربا غير مبرح إقامة لصورة الواجب قال في المهمات وهو ظاهر اهـ (قوله أو صفع) معطوف على ضرب أي ويحصل التعزير بصفع وقوله وهو أي الصفع وقوله بجمع الكف بفتح الجيم أي ضمهما مع الأصابع ليس بتقيد بل مثله بسطها (قوله أو حبس) معطوف على ضرب أي ويحصل التعزير بحبس (قوله حتى عن الجمعة) أي حتى يحبس عن حضور الجمعة (قوله أو توبيخ بكلام) أي ويحصل التعزير بتوبيخ أي تهديد بكلام لأنه يفيد الردع والزجر عن الجريمة (قوله أو تعزير) أي ويحصل التعزير بتعزير عن بلادة إلى مسافة القصرا وهو إلى ما دونها ليس بتعزير كما في الزنا (قوله أو إقامة من مجلس) أي ويحصل التعزير بإقامته من المجلس (قوله ونحوها) أي ويحصل التعزير بنحو المأذ كورات ككشف رأس ونسويد وجه وخلق رأس لمن يكرهه واركابه حمارا منكوسا وأندوران به كذلك بين الناس (قوله مما يراها) بيان لنحوها أي من كل عقوبة يراها الخ وقوله المعز يرى الإمام أو نائبه وقوله جنسا وقدره منصوص بان على التمييز أي من جهة جنسها وقدرها بحسب ما يراه تأديبا والحاصل أمر التعزير مرفوض إليه لانتفاء تقديره شرعا فيجتهد فيه جنسا وقدره وانفرادا واجتماعا فله أن يجمع بين الأمور المتقدمة وله أن يقتصر على بعضها بل له تركه رأسا بالنسبة لحق الله تعالى لأعراضه صلى الله عليه وسلم عن جماعة استحقوه كالغال في الغنيمة أي الخائن فيها وكلاوى شدقه في حمله صلى الله عليه وسلم للزبير رضي الله عنه ولا يجوز ترك التعزير إن كان لا تدمي وتجوز الشفاعة فيه وفي غيره من كل ما ليس بمحذوب تستحب أقواله تعالى من يشفع شفاعته حسنة يكن له نصيب منها والخبر الصحيحين عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه طالب حاجة أقبل على جلسائه وقال اشفعوا ثم جروا ويقضي الله على لسان نبيه ما شاء (قوله لا يخلق لحيه) معطوف على ضرب أي لا يحصل التعزير بخلق لحيه وصريحه عدم الإجزاء قال سم على منهج وليس كذلك بل يحزى وإن كان لا يجوز ونص عبارته صريح هذا الكلام أن حلق اللحية لا يحزى في التعزير ولو فعله الإمام وليس كذلك فيما يظهر والذي رأيت في كلام غيره أن التعزير لا يجوز بخلق اللحية وذلك لا يقتضي عدم الإجزاء ولعله مراد الشارح اهـ (قوله وظاهره) أي ظاهر منع التعزير بخلق اللحية حرمة حلفها لآله (قوله وهو) أي المنع من التعزير بالخلق يقتضي التحريم انما يتأتى على القول بحرمة الخلق مطلقا وقوله أما على كراهته الخ أي أما إن جرى بنا على القول بكرامة الخلق فلا وجه لمنع التعزير به وقال في النهاية لا يعزr بخلق لحيه وإن قلنا بكرامته وهو الأصح اهـ وقوله إذا رآه الإمام أي رأى التعزير بخلق اللحية زاجرا له عن الجريمة قال في التحفة بعده فإن قلت فيه تمثيل وقد نهينا عن المشابهة قلت ممنوع لا مكان ملازمة لبيته حتى تعود فغابته أنه يحبس دون سنة اهـ (قوله ويجب أن ينقص التعزير الخ) أي الخبر من بالغ حداثه غير حقه ومن الممتدين رواه البيهقي وقوله عن أربعين ضربة هذا إذا كان التعزير بالضرب فإن كان بالحبس أو بالتعزير فيجب أن ينقص عن سنة في الحر وفي غيره يجب أن ينقص عن نصف سنة (قوله وعز راب) أي بضرب وغيره وهذا وما بعده كالاستثناء من قوله ويعزr أي الإمام أو نائبه لمعصية الخ وصرح في المعنى بالاستثناء المذكور وعبارته وقضية كلامه أنه لا يستوفيه أي المعزr إلا بالإمام واستثنى منه مسائل الأولى للاب والام ضرب الصغير والمجنون زجرهما عن سي الأخلاف وإصلاحهما قال شيخنا ومثلها السفة وعبرة الدميري وليس للاب تعزr بالمع والوعان كان سفيها على الأصح وتبعه ابن شهاب الشافعية للعلم أن يؤدب من يتعلم منه لكن أذن الولي الثالث للزوج ضرب زوجته لنشوزها ولما يتعلق به من حقوقه عليها وليس له ذلك لحق

ويحصل التعزير
(بضرب) غير مبرح
أر صفع وهو الضرب
بجمع الكف (أو
حبس) حتى عن
الجمعة أو توبيخ بكلام
أو تعزير أو إقامة
من مجلس ونحوها
مما يراها المعز جنسا
وقدره لا يخلق لحيه
قال شيخنا وظاهره
حرمة حلقها وهو أنما
يجب على حرمة التي
عليه أكثر المتأخرين
أما على كراهته التي
عليها الشـ يخان
وآخرون فلا وجه
للمنع إذا رآه الإمام
انتهى ويجب أن
ينقص التعزير عن
أربعين ضربة في
الحر وعن عشرين في
(غيره وعز راب)
وان علا

الله تعالى لانه لا يتعلق به الرابعة للسيد ضرب رقيقه لحقه اه بحذف (قوله وألحق به الخ) أى
 وألحق الرافعي الام بالاب في تعزيرها الصغير قال ع ش ظاهره وان لم تكن وصية وكان الاب والجد
 موجودين ولعل وجهه ان هذا لكونه ليس تصرفا في المال بل لمصلحة تعود على المحجور عليه
 سوغ فيه ما لم يساح في غيره اه (قوله وان علت) أى الام فلها ان تعذر (قوله وما أذونه) معطوف
 على أب أى وعزرها ما أذن الاب أيضا (قوله كالمعلم) أى فاذا أذن له الاب بالتعزير فله ذلك ولو كان
 بالغاً واذن لم يأذن له فيه فليس له ذلك كما في التحفة والنهاية وقال في شرح الروض قال الاذرى وسكت
 الخوارزمي وغيره عن هذا التقييد والاجماع القلي مطرد من غير اذن اه وشمل المعلم الشيخ مع
 الطلبة فله تاديب من حصل منه ما يقتضى تاديبه فيما يتعلق بالتعلم قال الجبيري وليس منه
 ما جرت به العادة من ان المتعلم اذا توجه عليه حق لغيره باقى صاحب الحق للشيخ ويطلب منه أن
 يخلصه من التعلم منه فاذا طلبه الشيخ منه ولم يوفه فليس له ضربه ولا تاديبه على الامتناع من توفية
 الحق فلو عززه الشيخ بالضرب وغيره حرم عليه ذلك لانه لا ولاية له عليهم اه (قوله صغيرا) مفعول
 عزرو وقوله وسفها أى أو مجنوناً (قوله بارتكابهما) الباء سببية متعلقة بعزراى عزراى الاب
 أو ما أذونه صغيرا أو سفها بسبب ارتكابهما لا يلىق وقوله زجرهما أى منعاهما عن الاتصاف
 بذميم الاخلاق أى واصلا حالهما وهو علة التعزير (قوله وللمعلم الخ) مكررم مع قوله كالمعلم وأيضا
 هذا يقتضى عدم اشتراط الاذن وما تقدم يقتضى الاشتراط (قوله وعزرو زوج زوجته لحقه) أى
 بالنسبة لحق نفسه وقوله كنشوزها تمثيل له أى فاذا نشزت أى أو تركت حقاً من الحقوق المتعلقة
 به فله تعزيرها على ذلك (قوله لألحق الله تعالى) أى لا يعزرها بالنسبة لحق الله تعالى ومحلها كما في
 التحفة والنهاية ما لم يطل أو ينقص شيأ من حقه والا كان شريتها خيراً فحصل نفور منها بسبب
 ذلك أو نقص تمتعه بها بسبب راحة الخرفه تعزيرها على ذلك (قوله وقضيتها) أى قضيتها منع
 تعزيرها لحق الله تعالى وقوله انه لا يضربها على ترك الصلاة أى لانها حق الله تعالى (قوله وأفتى
 بعضهم) هو ابن البرزى وقوله بوجوبه أى ضربه على ترك الصلاة قال في التحفة وببحث ابن
 البرزى بلسر الموحدة انه يلزمه أمر زوجته بالصلاة في أوقاتها وضربها عليها وهو متجه حتى في
 وجوب ضرب المكة لكان لا مطلقاً بل ان توقف الفعل عليه ولم يخش أن يترتب عليه مشوش
 للعشرة بعسر تداركه اه وتقدم الكلام على هذه المسئلة في أول الكتاب (قوله كما قال شيخنا) أى
 في فتح الجواد وعبارته وأفتى بعضهم بوجوبه والا وجه جوازه كما بينته مع ما يتعلق به في الأصل اه
 (قوله وللسيد تعزير رقيقه لحقه وحق الله تعالى) أى لان سلطنته أقوى من غيره ولما مر في الزنا
 (قوله وانما يعزرو من مر) الفعل مبنى للعلوم وفاعله ما بعده وهو واقع على الاب وما أذونه والزوج والسيد
 ويحتمل بناءً للجهول وما بعده نائب فاعل ويكون واقعاً على المحجور والزوجة والرقيق وقوله بضرب
 أى ان كان التعزير به وقوله غير مبرح أى شديد مؤلم كما مر (قوله فان لم يقد تعزيره) أى من ذكر
 وقوله الاب مبرح أى بضرب مبرح (قوله ترك) أى التعزير برأساً وهذا بخلاف التعزير بالصاد من
 الامام فانه يعزرب بضرب غير مبرح وان لم يقد كما مر عن المعنى نقلاً عن الرافعي وفي فتح الجواد يعزرو من
 مروان لم يقد الانحوال زوجة اذ لم يقد تعزيره الاب مبرح فيترك لاه مهلاك أى قد يؤدي الى الهلاك
 ومنه يؤخذ حد المبرح بانه ما خشى منه هلاك ولو نادرا اه وقوله وغيره لا يفيد أى ولان غير المبرح
 لا يفيد شيئاً فلا حاجة اليه (قوله وسئل شيخنا الخ) تأييد لقوله وانما يعزرو من مبرح بضرب غير مبرح الخ
 (قوله عن عبد ملوك) متعلق بسئل (قوله عصي) أى العبد (قوله وخالف أمره الخ) هذا هو معنى
 العصيان فلو قال بان خالف أمره ولم يخدمه الخ لكان أولى (قوله هل أسيد الخ) هذه صورة السؤال
 (قوله أن يضربه) أى عبده المذكور (قوله أم ليس له ذلك) أى أم ليس له أن يضربه بضربا غير

وألحق به الرافعي الام
 وان علت (وما أذونه)
 أى من أذنه في
 التعزير كالمعلم
 (صغيراً) وسفها
 بارتكابهما ما لا
 يليق زجرهما عن
 سيئ الاخلاق وللمعلم
 تعزير المتعلم منه
 (و) عزرو (زوج)
 زوجته (لحقه)
 كنشوزها لألحق الله
 تعالى وقضيتها انه
 لا يضربها على ترك
 الصلاة وأفتى بعضهم
 بوجوبه والا وجهه
 كما قال شيخنا جوازه
 وللسيد تعزير رقيقه
 لحقه وحق الله تعالى
 وانما يعزرو من م
 بضرب غير مبرح
 فان لم يقد تعزيره الا
 مبرح ترك لانه مهلاك
 وغيره لا يفيد وسئل
 شيخنا عبد الرحمن بن
 زياد رجه الله تعالى
 عن عبد ملوك عصي
 سيده وخالف أمره
 ولم يخدمه خدمة
 مثله هل لسيده أن
 يضربه بضربا غير
 مبرح أم ليس له ذلك

ضرباً مبرحاً ورفع به
الى أحد حكم
الشريعة فهل للحاكم
أن يمنع عن الضرب
المبرح أم ليس له
ذلك وإذا منع الحاكم
مثلاً ولم يمنع فهل
للمحاكم أن يبيع العبد
ويسلم ثمنه الى سيده
أم ليس له ذلك وبما
ذا يبيعه بمثل الثمن
الذي اشتراه به سيده
أو بما قاله المقومون
أو بما انتهت اليه
الرجبات في الوقت
فاجاب اذا امتنع العبد
من خدمة سيده
الخدمة الواجبة عليه
شرعاً فلا سيد أن
يضر به على الامتناع
ضرباً مبرحاً ان
أفاد الضرب المذكور
وليس له أن يضر به
ضرباً مبرحاً ويمنعه
الحاكم من ذلك فان
لم يمنع من الضرب
المذكور فهو وكما لو
كلفه من العمل مالا
يطبق بل أولى اذا
الضرب المبرح ربما
يؤدى الى الزهوق
بجامع التحريم وقد
أفتى القاضي حسين
بأنه اذا كلف مملوكه
مالا يطبق أنه يباع
عليه بثلث المثل وهو
ما انتهت اليه الرجبات
في ذلك الزمان والمكان

مبرح (قوله وإذا ضرب به) أى العبد العاصي (قوله ورفع به) أى رفع العبد أو غيره بسبب ضربه
المبرح أى شكاً سيده فالفعل مبني للمجهول والجار والمجرور نائب فاعله (قوله فهل للمحاكم أن يمنع
أى السيد) (قوله أم ليس له ذلك) أى أم ليس للمحاكم أن يمنع عن ذلك (قوله وإذا منع الحاكم) أى
عن الضرب المبرح وقوله مثلاً أى أو ناقبه (قوله ولم يمنع) أى السيد عن الضرب المبرح (قوله فهل
للمحاكم أن يبيع العبد) أى يبيع العبد ويسلم ثمنه (لم يجب عن هذه المسئلة بالصراحة وان كان يعلم بالمفهوم من
قوله أنه يباع عليه أى يبيعه قهراً عليه والذي يبيع كذلك هو الحاكم ومن المعلوم أن المبيع ملك
للسيد وقيمته كذلك فيسألها الحاكم له (قوله وبما ذا يبيعه) أى وإذا أراد بيعه فبأى شئ يبيع العبد به
فأركبت مع ذا وجعلنا كلمة واحدة ويحتمل عدم التركيب فتكون ما استقها مية وذا موصولة
بدل من ما والعائد محذوف أى وبما الذى يبيعه به والظاهر الأول (قوله بمثل الثمن) بدل من الجار
والمجرور وقبله والقياس ذكر أداة الاستفهام قبله لتضمن المبدل منه معنى همزة الاستفهام عملاً بقول
ابن مالك وبدل المضمن المميز بل * همزاً كمن ذا أسعده أم على

(قوله أو بما قاله المقومون) أى أو يبيعه بما يقوله المقومون أى للسلع (قوله أو بما انتهت الخ) أى أو
يبيعه بما انتهت أى وصلت اليه الرجبات في وقت البيع (قوله فاجاب) أى العلامة عبد الرحمن بن زياد
رحم الله (قوله اذا امتنع الخ) اذا شرطية جوابها جلة للسيد الخ وقوله الخدمة الواجبة عليه أى على
العبد وقوله أن يضر به على الامتناع أى من الخدمة المذكورة وقوله ضرباً مبرحاً مفعول
مطلق مبين للنوع وقوله ان أفاد الضرب المذكور وهو غير المبرح (قوله وليس له أن يضر به ضرباً
مبرحاً) مقابل قوله فلا سيد أن يضر به ضرباً مبرحاً (قوله ويمنعه) أى السيد (قوله من ذلك) أى
من الضرب المبرح (قوله فان لم يمنع) أى السيد وقوله من الضرب المذكور وهو المبرح وفيه اظهار
في مقام الاضمار (قوله فهو) أى السيد أى حكمه وقوله كما لو كلفه من العمل مالا يطبق أى حكم
السيد الذى كلف رقيقه من العمل مالا يطبق وسيد كرهه قرياً وقوله بل أولى أى بل هذا الذى لم يمنع
من الضرب المذكور أولى من الذى كلف رقيقه ما ذكر بالحكم الذى سيد كره (قوله اذا ضرب الخ)
علة للأولوية (قوله بجامع التحريم) أى في كل من الضرب المبرح ومن التكليف بما لا يطاق وهذا
بيان لوجه الشبهة في قوله فهو كما لو كلفه الخ ولو قدمه على الاضمار وعلمته لكان أولى (قوله أنه يباع
عليه) بدل من أنه الأولى وجواب اذا محذوف يدل عليه هذا البدل ولو قال وأفتى بأنه يباع عليه
مملوكه اذا كلفه الخ لكان أولى (قوله وهو ما انتهت الخ) أى ثمن المثل ما انتهت اليه أى وصلت
اليه ووقفت عنده رغبة الراغبين في دفعه لشراء ذلك العبد وقوله الرجبات بفتح الغين جمع رغبة
يسكونها وقوله في ذلك الزمان أى زمان البيع وقوله والمكان أى مكانه وهو بلد السيد الذى العبد
فيها والله سبحانه وتعالى أعلم

* (فصل في الصيال) * أى في بيان حكمه أى وفي بيان حكم الختان واتلاف البهائم فهذا الفصل
معمود لذلك كله كما استقف عليه وانما ذكر عقب التعزير لانه يناسبه في مطلق التعدي اذا التعزير
سببه التعدي على حق الله أو حق عباده والاصل في الصيال قبل الاجماع قوله تعالى فمن اعتدى
عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم وتسمية الثاني اعتداء مشاكلة والافه جزاء للاعتداء
الأول وخبر الجارى أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً والصائل ظالم ونصره من ظلمه وفى مستند الامام
أحمد بن حنبل رضى عنه من أذل عنده مسلم فلم ينصره وهو قادر أن ينصره أذله الله تعالى على
رؤس الخلائق يوم القيامة (قوله وهو) أى الصيال لغة ما ذكر وأما شمر عافه والوثوب على معصوم
بغير حق وقوله الاستطالة أى فهو ما خوذ من صال اذا استطال وعطف الوثوب عليها تفسير أى الهجوم
والعدو والقهر (قوله يجوز للشخص الخ) أى عند غلبة ظن صياله فلا يشترط لجواز الدفع تلبس

انتهى * (فصل في الصيال) * وهو الاستطالة والوثوب على الغير (يجوز) للشخص (دفع) كل (صائل)

الصائل بصياله حقيقة وقوله دفع كل صائل أي ولو آدمية حاملا فإذا صالت على إنسان ولم تندفع إلا بقتلها مع جلها حاز على المعتمد ولا ضمان وفرق بينها وبين الحانية حيث يؤخر قتلها بان المعصية هناك قد انقضت وهناك وجود مشاهدته حال دفعها وهي الصيال وكذا يقال في دفع الهرة الحامل إذا صالت على طعام أو نحوه اه شق (قوله مسلم الخ) تعميم في الصائل وسيأتي التعميم في الموصول عليه وقوله مكلف وغيره تعميم ثان في الصائل أيضا وغير المكلف كصبي ومجنون ومهيمه (قوله على معصوم) متعلق بصائل ونحو غيره كالحربي والمرتب وتارك الصلاة بعد أمر الامام فلا يجوز للشخص دفع الصائل عنهم وله دفع مسلم عن ذمي والدعن ولده وسيد عن عبده لانهم معصومون (قوله من نفس الخ) بيان للمعصوم أي الموصول عليه وهو كالتعميم أي لا فرق في الموصول عليه بين أن يكون نفسا أو طرفا أو منفعة أو بضعا وغير ذلك قال في النهاية فإن وقع صيال على الجميع في زمن واحد ولم يمكن إلا دفع واحد فواحد قدم النفس أي وما يسرى اليها كالجرح بالبضع فالمال الخطير فالحقير أو وقع الصيال على صبي يلاط به وامرأة ترضيها يقدم الدفع عنها كما هو أو وجه احتمالين واقتضاء كلامهم لان حد الزنا مجمع عليه ولما يخشى من اختلاط الانساب المتطوره شرعا اه وقال ابن حجر في الصورة الاخيرة يقدم الدفع عن الصبي الملوط به لان اللواط لا طريق الى حله وقال الخطيب يقتضيه خبرينهما لتعارض المعنيين (قوله أو طرف) بفحنتين العضو كامر (قوله أو منفعة) ان كان المراد منفعة الطرف فلا حاجة الى ذكرها لانه يلزم من ابطاله ابطالها كما قاله سم وان كان المراد منفعة دار أو دابة مثلا بان يسكن الاولى ويركب الثانية فقطاهر ولا يغني عنه ما قبله ولا يقال ان منفعة ما ذكر داخله في المال لاننا نقول هي لا تشتمل على العرف وان قوبلت بمال (قوله أو بضع) أي قبلا كان أو دبراً من آدمي أو مهيمه ولو بضع حريمية والدفع عن بعضها لا احترامها بل من باب ازالة المنكر وان كان الواطئ لها حراما لان الزنا لم يقع في ماله من المثل (قوله ومقدماته) أي البضع أي مقدمات الحال فيه وهو الوطء (قوله أو مال) معطوف على نفس وقوله وان لم يقول أي يقابل بمال وقال في شرح المنهج ومال وان قل واختصاص كالمهيمه اه واستشكل ذلك بما روي في السرقه من اشتراط نصاب لقطع اليد وأجيب بان ما ينزجر به السارق وه و قطع اليد أمر محقق لا يجوز العمدول عنه لنص القرآن فاشترط له أن يكون المال المسروق محققا وهو ربع دينار فأكثر وما ينزجر به الصائل كقتل غير محقق لعدم النص عليه فيجوز العمدول عنه الى ما دونه فلم يشترط تقدير المال الموصول عليه وقوله على ما اقتضاء اطلاقهم راجع للغاية أي ان عدم اشتراط القول في المال جار على ما اقتضاء اطلاق الفقهاء المال الذي يجوز الدفع عنه أي أنهم لم يقيدوه بقليل ولا كثير قال في التحفة بعده ويؤيده أن الاختصاص هنا كالمال مع قولهم قليل المال خير من كثير الاختصاص ويحتمل تقييد نحو الضرب بالمقول اه وقوله تقييد فنحو الضرب أي تقييد الدفع بنحو الضرب كالقطع والقتل وقوله بالمقول أي باخذ الصائل متولا (قوله كخبر) مثال غير المقول (قوله أو اختصاص) معطوف على نفس ويصح عطفه على مال وهكذا كل معطوف بأو يجوز عطفه على الاول وعلى ما قبله وقوله كخبر مهيمه تتميل للاختصاص (قوله سواء كانت) أي المذكورات من النفس وما بعدها (قوله وذلك) أي ما ذكر من جواز دفع الصائل ثابت للحديث الصحيح وقوله أن الخ يدل من الحديث أو عطف بيان له وقوله قتل بالبناء للجهول وقوله دون دمه أي لاجل الدفع عن دمه الخ قال القرطبي دون في الاصل ظرف مكان بمعنى أسفل وتحت وهو نقبض فوق وقد استعملت في هذا الحديث بمعنى لاجل (قوله ويلزم منه) أي من كونه شهيدا اذا قتل وهذا بيان لوجه دلالة الحديث على جواز دفع الصائل وحاصله انه لما جعل للمقتول لاجل الدفع شهيدا اذ قتل وهذا بيان لوجه دلالة الحديث على جواز دفع الصائل أهل الحرب لما كان شهيدا كان له القتل والقتال وقوله أي وما يسرى اليهما أي أو ما يؤدي الى

مسلم وكافر مكلف وغيره (على معصوم) من نفس أو طرف أو منفعة أو بضع ومقدماته كتقبيل ومعانقة أو مال وأن لم يتول على ما اقتضاء اطلاقهم تحية بر أو اختصاص بجلد ميتة سواء كانت للدافع أم لغيره وذلك للحديث الصحيح ان من قتل دون دمه أو ماله أو أهله فهو شهيد ويلزم منه أن له القتل والقتال أي وما يسرى اليهما

القتل والقتال وقوله كالجرح مثال له (قوله بل يجب) اضرب انتقال (قوله ان لم يخف الخ) قيد في وجوب الدفع بالنسبة لنفس الغير وبضعه أى فان خاف لا يجب عليه حرمة الروح وقوله الدفع فاعل يجب (قوله عن بضع) متعلق بالدفع ولا فرق فيه بين أن يكون الصائل كافراً أو غيره وقوله ومقدماته أى البضع كالقبلة والمفاخذة والمعانقة (قوله ولومن غير أقاربه) أى يجب الدفع ولو كان لبضع لغير أقاربه أى ولو كان لهيمة (قوله ونفس) أى له أو لغيره وهو معطوف على بضع وقوله ولو لم يكن له أى ولو كانت النفس المصولة عليها مملوكة فإنه يجب الدفع عنها (قوله قصدها) أى النفس (قوله أو مسلم غير محقون الدم) أى غير معصوم الدم بأن كان مهذراً (قوله كزان محصن الخ) تمثيل لغير محقون الدم (قوله وقاطع طريق تحت قتله) أى بأن أخذ المال وقتل (قوله فحرم الاستسلام لهم) أى للكافر والبهيمة وغير محقون الدم وذلك لأن الاستسلام للكافر فيه ذل ديني والبهيمة تذبح لاستبقاء الأدمى فلا وجه للاستسلام لها وغير المعصوم كذلك (قوله فان قصدها) أى النفس له أو لغيره (قوله لم يجب الدفع) أى دفع المسلم الصائل عن النفس (قوله بل يجوز الاستسلام) محله إذا لم يكن المصول عليه مملوكاً أو كان في ملكه أو عايناً أو توحده في زمانه وكان في بقائه مصلحة عامة والافحش الدفع عنه ولا يجوز الاستسلام (قوله بل يسن) أى الاستسلام وقوله للأمر به أى في خبر كثر خيراً مني آدم أى قابيل وها بيل وخيرهما المقتول وهو هابيل لكونه استسلم للقاتل ولم يدفع عن نفسه ولذا استسلم سيدنا عثمان رضي الله عنه وقال لعبيده وكانوا أربعمائة من ألقى منهم سلاحه فهو حر (قوله ولا يجب الدفع عن مال) محله ما لم يتعلق به حق كرهن واجارة والأوجب الدفع عنه وقوله لا روح فيه خرج ما فيه روح كبهيمة فإنه يجب الدفع عنها لكن بشرط أن يقصد الصائل اتلافها وان لا يخاف الدافع على نفسه وقوله لنفسه متعلق بمحذوف صفة لمال ومفهومة أنه إذا كان لغيره يجب الدفع عنه مطلقاً وليس كذلك بل لا يجب إلا إذا كان مال معصوم أو ودبعة تحت يده أو وقفاً تم جري الغزالي على وجوب الدفع عن مال الغير مطلقاً إن أمكنه من غير مشقة بدن أو خسران مال أو نقص جاه فيمكن أن يكون الشارح تبعه في ذلك تأمل (قوله وليدفع) أى الشخص المصول عليه وهو شروخ في بيان كيفية الدفع وقوله الصائل مفعوله وقوله المعصوم سيأتي محترزه (قوله بالاحف فالاخف) أى من الأنواع التي يتأتى الدفع بها (قوله ان أمكن) أى الدفع بالاحف وسيأتي محترزه (قوله كهر بفرجر الخ) بيان للاخف على الترتيب أى فيبدأ بالهرب لأنه أخف من غيره فإذا لم يندفع به فبالجرج بالكلية أى نهيه به فإذا لم يندفع به فبالاستغاثة أو التحصن من الصائل بحصن يستتر فيه فإذا لم يندفع بذلك فبالضرر فإذا لم يندفع به فبقطع عضو من أعضائه فإذا لم يندفع به فبالقتل ولا قود عليه ولا دية ولا كفارة ومحل وجوب الترتيب بين الضرر والاستغاثة أن ترتب على الاستغاثة ضرر أقوى من الضرر المترتب على الضرر كما ينترتب عليه أمساك حاكم جائر والأقل ترتب بينهما وظاهر المتهاج عدم الترتيب بينهما مطلقاً (قوله لأن ذلك الخ) علة لوجوب الدفع بالاحف فالاخف أى وانما وجب الدفع بذلك لأنه أتم جاوز للضرر (قوله ولا ضرر ولا لثقل) أى الأشد ضرراً (قوله مع إمكان الاخف) أى مع إمكان الدفع بالاحف (قوله فتي خالف) أى المصول عليه الترتيب المذكور (قوله وعدل إلى رتبة) أى أشد (قوله مع إمكان الاكفاء) أى في الدفع وقوله بدونها أى الرتبة المعدول إليها (قوله ضمن بالقود وغيره) أى كالدية والكفارة وقيمة البهيمة والريق (قوله نعم الخ) استدراك من وجوب البدء بالاحف فالاخف المقتضى لوجوب الترتيب وقوله بينهما أى بين الصائل والدافع (قوله واشتد الأمر عن الضبط) أى خرج الأمر من الضبط بالترتيب السابق (قوله سقط مراعاة الترتيب) اجواب لو ولو اختلفا في ذلك صدق الدافع (قوله أيضاً) لاجل لها هنا ويمكن أن يلتبس لها محل من الاستدراك المذكور أى ان محل رعاية الترتيب في غير الفاحشة كما أن محلها في غير حالة التحام القتال

كالجرح (بل يجب) عليه ان لم يخف على نفسه أو عضوة الدفع (عن بضع) ومقدماته (ولومن غير أقاربه) (ونفس) ولو لم يكن له (قصدتها كافر) أو بهيمة أو مسلم غير محقون الدم كزان محصن (قوله كزان محصن) وتارك صلاة وقاطع طريق تحت قتله فحرم الاستسلام لهم فان قصدها مسلم محقون الدم لم يجب الدفع بل يجوز الاستسلام له بل يسن للأمر به ولا يجب الدفع عن مال لا روح فيه لنفسه (وليبدفع) الصائل المعصوم (بالاحف) فالاخف (ان أمكن) كهر بفرجر فاستغاثة أو تحصن بحصانة فضرر بيده فبسوط فبعض فاقطع فقتل لأن ذلك جواز للضرر ولا ضرر ولا لثقل مع إمكان الاخف فتي خالف وعدل إلى رتبة مع إمكان الاكفاء بدونها ضمن بالقود وغيره نعم لو التعم القتال بينهما واشتد الأمر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب ومحل رعاية الترتيب أيضاً في غير الفاحشة

(قوله فلور آه الخ) مفرع على مفهوم في غير الفاحشة أى أضافها فتسقط رعاية الترتيب فلور آه الخ
 وفاعل رأى يعود على الدافع ومفعوله يعود على الصائل (قوله فله) أى الدافع أن يبدأ في الدفع بالقتل
 ويسقط الترتيب (قوله وان اندفع بدونه) غاية في جواز بدئه بالقتل أى له ذلك وان اندفع الموج في
 اجنبية بدون القتل قال سم كلام الشيخين مصرح بخلاف هذا وعبارة العباب كالروض وأصله
 فان اندفع بغير القتل فقتله فالقودان لم يكن محصنا له ولهذا قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد خلاف
 ما قاله الماوردي والرويانى وانه يجب الترتيب حتى في الفاحشة اه (قوله لانه) أى الموج في اجنبية
 وقوله في كل لحظة مواقع أى مجامع لها وقوله لا يستدرك السين والتعازائدتان والمراد لا يدرك أى
 لا يحصل منه من الوقاع بالانابة بوزن فناة أى بالتأني والترخي يعنى ان اللحظة التى يدفع فيها
 بالاخف فالاخف هو مواقع فيها والقصد منه رأسا ولا يكون ذلك الا بالقتل وفيه ان العلة
 المذكرة لا تظهر الا بالنسبة لما اذا لم يدفع عن الوقاع الا بالقتل اما بالنسبة لما اذا كان يدفع
 بغيره فلا تظهر لانه لا يصدق عليه انه في كل لحظة مواقع لا يحصل منه بالانابة لانه قد انكف
 بغيره عن الوقاع (قوله قاله) أى ما ذكر من البدء بالقتل (قوله وقال شيخنا) أى في فتح الجواد
 وقوله وهو أى ما قاله الماوردي الخ من بدئه بالقتل وقوله في الحصن أى بان كان بالغامعة لا واطما
 في نكاح صحيح كما مر وانما كان ما ذكر ظاهر فيه لا يستحقا قه القتل بفعله هذه الفاحشة (قوله أما
 غيره) أى غير الحصن (قوله فالتحج انه لا يجوز قتله الا ان أدى الخ) أى فان لم يؤد الدفع بغير القتل
 الى ما ذكر لم يجز الدفع بالقتل وهذا بعيد انه قد ينكف عن الوقاع بغير القتل (قوله واذا لم يمكن الخ)
 محتر زقوله ان أمكن وقوله أما اذا كان الصائل الخ محتر زقوله المعصوم فهو جار على اللف غير المرتب
 (قوله فرع) مناسبة ذكره هنا من حيث وجوب الدفع والا فلا بد فيه صيال الا أن يقال ان
 مرتكب المنكر صائل مجازا على الشرع من حيث عدم امتثاله له (قوله يجب الدفع عن منكر) أى
 ولو أدى الى القتل ولا ضمان عليه بل ثاب على ذلك وعبارة التحفة قال الامام ولا يخنص الخلاف
 بالصائل بل من اقدم على محرم فهل لا آحاد منعه حتى بالقتل قال الاصوليون لا وقال الغهاء نعم قال
 الرافعي وهو المنقول حتى قالوا لمن علم شر ب نجر أو ضرب بطن مور في بيت شخص ان يحجم عليه ويربيل
 ذلك فان أبوا قاتلهم فان قتلهم فلا ضمان عليه و يثاب على ذلك وظاهر ان محل ذلك ما لم يخش فتنة من
 وال جائر لأن التغرير بالنفس والتعرض لعقوبة ولاية الجور ممنوع اه ومثله في النهاية والروض
 وشرحه (قوله ولولا القتال) أى ولو كان الحيوان ملكا للقاتل فله منعه من قتله لحرمة الروح
 ونحو بالقتل التذكية فليس له منعه منها ان كان مما يذكى وكان ملكا لذكى كما هو ظاهر (قوله
 ووجب ختان الخ) مناسبة ذكره هنا من حيث ان من تعدى بختان الصبي أو المجنون من غير اذن
 الولي وهلك المحتون ضمنه كما أن من تعدى في دفع الصائل بعدم الترتيب في المراتب السابقة يضمن
 أيضا وقوله للمرأة والرجل نرج الخنى فلا يجب ختنه بل لا يجوز زعمه على ما في الروضة والمجموع لأن
 الجرح مع الاشكال ممنوع (قوله حيث لم يولد مختونين) أى فان ولدا كذلك فلا يجب الختان
 (فائدة) روى ان نبينا صلى الله عليه وسلم ولد مختونا كثلاثة عشر نبيا وقد نظمهم المسعودي
 في قوله

فلور آه قد أوج في
 اجنبية فله أن يبدأ
 بالقتل وان اندفع
 بدونه لانه في كل لحظة
 مواقع لا يستدرك
 بالانابة قاله الماوردي
 والرويانى والشيخ
 زكريا وقال شيخنا
 وهو ظاهر في الحصن
 أما غيره فالتحج انه لا
 يجوز قتله الا ان أدى
 الدفع بغيره الى مضى
 زمن وهو متلبس
 بالفاحشة انتهى
 واذا لم يمكن الدفع
 بالاخف كان لم يجز الا
 نحو سيف فيضرب
 به أما اذا كان الصائل
 غير معصوم فله قتله
 بالدفع بالاخف لعدم
 حرمة * (فرع) *
 يجب الدفع عن
 منكر كشرب مسكر
 وضرب آلة فهو قتل
 حيوان ولولا القتال
 (ووجب ختان)
 للمرأة والرجل حيث
 لم يولد مختونين

وان ترد المولود من غير قلقة * بحسن ختان نعمة وتفضلا
 من الانبياء الطاهرين فها كهم * ثلاثة عشر باتفاق أولى العلا
 فآدم شيت ثم نوح بنيه * شعيب اللوط في الحقيقة قد تلا
 وموسى وهو دهم صالح بعده * ويوسف زكريا فافهم لفضل
 وخطلة يحيى سليمان مكمل * لعدهم في الخلاف جاعلن تلا
 ختام الجمع الانبياء محمد * عليهم سلام الله مسكوا ومنه لا

لقوله تعالى أن اتبع
 ملة ابراهيم ومنها
 الختان اختن وهو
 ابن ثمانين سنة وقيل
 واجب على الرجال
 وسنة للنساء ونقل
 عن أكثر العلماء
 (يسلوغ) وعقل
 اذ لا تكليف قبلهما
 فيجب بعدهما
 فوراً وبحت الزركشي
 وجوبه على ولي عيز
 وفيه نظر فالواجب
 في ختان الرجل
 قطع ما يغطي حشفته
 حتى تنكشف كلها
 والمرأة قطع جزء يقع
 عليه الاسم من اللحم
 الموجودة بأعلى
 الفرج فوق ثقبه
 البول تشبهه عرف
 الديك وتسمى البظر
 بموحدة مفتوحة
 فحمة ساكنة ونقل
 الأردبيلي عن الإمام
 ولو كان ضعيف الخلقة
 بحيث لو ختن خيف
 عليه لم يخن الآن
 يغلب على الظن
 سلامته ويندب
 تحجيمه سابع يوم
 الولادة لا تباع فان
 أخر عنه ففي الأربعين
 والاف في السنة
 السابعة لانها وقت
 أمره بالصلاة ومن
 مات بغير ختان لم
 يخن في الأصح ويسن
 اظهار ختان الذكور

والمندل اسم لعود الجور وغلب غير آدم عليه والاف هو لم يولد انتهى ع ش (قوله لقوله تعالى الخ)
 دليل لوجوب الختان وقوله أن اتبع ملة ابراهيم يعني أن الذي لم يوح اليك فيه شيء وكان في ملة
 ابراهيم فاتبعه وحيث لا يكون اتباعه فيه يوحى من عند الله تعالى لانه تابع له فيه بلا وحي اه
 بحيرى (قوله ومنها) أى ومن ملة ابراهيم الختان أى وجوبه كافي المذهب فدل على المدعى واندفع
 ما يقال لم يعلم ان الختن عنده واجب أو مندوب والامر بالتباعد يشملهما اه بحيرى (قوله اختن)
 أى ابراهيم بالقدم اسم موضع وقيل آلة للتجار وقوله وهو ابن ثمانين سنة وقيل وهو ابن مائة
 وعشرين والاول أصح وقد يحمل الاول على حسبان من النبوة والثاني من الولادة (قوله وعقل)
 (قوله اذ لا تكليف قبلهما) أى قبل البلوغ والعقل وهو علة لوجوب الختان بما ذكر (قوله
 فيجب) أى الختن بعدهما أى البلوغ والعقل فوراً قال في التحفة الا ان خيف عليه منه فيؤخر حتى
 يغلب على الظن سلامته منه ويأمر به حينئذ الامام فان امتنع أجبره ولا يضمنه ان مات الا ان يغلبه
 به في شدة حر أو برد فيلزمه نصف ضمانه ولو بلغ مجنوناً لم يجب ختانه اه (قوله وبحت الزركشي الخ)
 عبارة ففتح الجواد وبحت الزركشي وجوبه على ولي عيز توقفت صحة صلاته عليه لضيق الغلظة وعدم
 امكان غسل ما تحتها من النجاسة فيه نظراً لانه لم يخاطب بوجوب الغسل حتى يلزم وليه ذلك اه (قوله
 فالواجب الخ) شروع في بيان كيفية الختن وقوله في ختان الاول في ختن لانه المصدر وهو الفعل
 وأما الختان فهو موضع القطع (قوله قطع ما يغطي حشفته) أى وهو الغلظة بضم القاف قال ع ش
 ينبغي انها اذا ثبتت بعد ذلك لا تجب ازالها الحصول الغرض بما فعل أولاً اه وقوله حتى تنكشف
 أى الحشفة كلها (قوله والمرأة الخ) أى والواجب في ختان المرأة قطع جزء يقع عليه اسم الختان وتقليده
 أفضل لخبر أبي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال للختانة أشهى ولا تهككى فانه أحظى للراء
 وأحب للبعل أى لزيادته في لذة الجماع وفي رواية أسرى للوجه أى أكثر لانه وودمه وقوله من
 اللحمه متعلق بقطع وقوله فوق ثقبه البول حال من اللحمه أى حال كونها فوق ثقبه البول وهو
 نو كيد لما قبله (قوله تشبه) أى اللحمه الكائنة فوق ما ذكر وقوله عرف الديك بضم العين اللحمه
 الحمراء التي في رأسه (قوله وتسمى) أى اللحمه المذكورة (قوله ونقل الأردبيلي) هو حمزة مفتوحة
 وراء ساكنة ثم دال مفتوحة وباء مكسورة صاحب الانوار (قوله ولوا الخ) جملة الشرط والجواب
 مفعول نقل أى نقل هذا اللفظ وقوله كان أى الذي يراد ختنه وقوله ضعيف الخلقة خبر كان
 وقوله بحيث الخ تصور لضعيف الخلقة أى أنه مصور بحالة هي أنه لو ختن لخيف عليه الهلاك (قوله
 لم يخن) جواب لوالاولى فلو خولف وخن ضمنه من ختنه بالقود أو بالمال بشرطهما من المكافاة
 في القود والعصمة في المال كما مر ومن ختن مطيقاً لم يضمنه ان كان ولياً أو مأذونه فان كان أجنبياً
 ضمنه لتعديده بالمهلك كذا في شرح المنهج (قوله الا أن يغلب على الظن سلامته) أى فانه يخن
 (قوله ويندب تحجيمه سابع الخ) أى لانه صلى الله عليه وسلم ختن الحسن والحسين رضي الله عنهما
 يوم سابعهما ويكره قبل السابع ولا يحسب من السبعة يوم ولادته لانه كلما أخر قوى عليه وبه
 فارق العميقة حيث حسب فها يوم الولادة من السبعة ولا نهار فندب الاسراع اليه (قوله فان أخر)
 أى الختن عنه أى سابع يوم الولادة وقوله في الأربعين أى فيختن في الأربعين من الولادة (قوله والا)
 أى وان لم يخن في الأربعين فيختن في السنة السابعة قال ع ش وبعد ما ينبغى وجوبه على الولي ان
 توقفت صحة الصلاة عليه اه وهو مؤيد لبحث الزركشي السابق (قوله لانها) أى السنة السابعة
 وقت أمر الصبي بالصلاة (قوله لم يخن) أى بعد موته في الأصح (قوله ويسن اظهار الخ) قال في
 التحفة بعده كذا نقله جمع مناعن ابن الحاج المالكي وسكتوا عليه وفيه نظراً لان مثل هذا لما ثبت

بلليل ورد عنه صلى الله عليه وسلم فان أريدان ذلك أمر استحسان لم يناسبه الجزم بسنيته وظاهر كلامهم في الولا ثم ان الاطهار سنة فيهما الا أن يقال لا يلزم من ندب ولعة الختان اظهاره في المرأة اه (قوله وأما مؤنة الختان) أي من أجرة الختان وشراء أدوية وغير ذلك (قوله ففي مال المختنون) أي لانه لمصلحة (قوله ثم على الخ) أي ثم ان لم يكن عنده مال فهو واجب على من تلزمه مؤنته (قوله ويجب أيضا) أي كما يجب الختان (قوله قطع سر المولود) الاولى سر بحذف التاء لان السرة لا تقطع اذ هي الموضع الذي يقطع منه السر والمخاطب يقطعها الولي ان حضر والا فن علم به عينا تارة وكفاية أخرى كإرضاعه لانه واجب فوري لا يقبل التأخير فان فرط فلم يحكم القطع أو نحو الربط الا في ضمن وقوله بعد ولادته أي عقبها وقوله بعد نحو ربطها متعلق بقطع (قوله لتوقف الخ) علة لوجوب القطع بعد نحو الربط وقوله عليه أي على القطع المذكور (قوله وحرم تنقيب أنف مطلقا) أي لصبي أو صبوية وعبرة التحفة ويظهر في خرق الأنف بحلقة تعمل فيه من فضة أو ذهب انه حرام مطلقا لانه لازمة في ذلك بغتفر لاجلها الا عند فرقة قليلة ولا عبرة بهامع العرف العام بخلاف ما في الآذان فانه زينة للنساء في كل محل اه قال ع ش ومع حرمة ذلك فلا يحرم على من فعل به ذلك وضع الحرام للزينة ولا النظر اليه اه (قوله واذن صبي) أي وحرم تنقيب أذن صبي والاولى لصبي اذ لفظ اذن من المتن فهو ممنون وقوله قطع عاصريه في أنه لا خلاف في حرمة وليس كذلك لان العلامة الرملي استوجه الجواز مطلقا في الصبي والصبوية كما يعلم من عبارته فلتراجع (قوله وصبوية على الأوجه) أي وحرم تنقيب أذن صبوية على الأوجه (قوله لتعليق الخ) متعلق بتنقيب وقوله الحلق جمع حلق (قوله كما صرح به الخ) أي كما صرح بتحريم تنقيب الأذن في الصبي والصبوية الغزالي وغيره (قوله لانه) أي التنقيب وهو تعليل للحرمة وقوله لم تدع اليه حاجة أي لم تدع الى ذلك الا بلام حاجة (قوله وجوزه) أي التنقيب في خصوص الأذن مطلقا للصبي والصبوية وليس راجعا لتنقيب الأنف أيضا كما قد يتبادر من كلامه (قوله واستدل) أي الزركشي وقوله بما في حديث أم زرع اعلم أن هذا الحديث أفردته الأئمة بالنسبة وله أبواب كثيرة أشهرها ما ذكره وله أيضا طرق كثيرة بعضها موقوف وبعضها مرفوع والمرفوع كما في رواية عبد الله بن مصعب عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عائشة كنت لك كأي زرع لام زرع فقلت يا رسول الله وما حديث أبي زرع وأم زرع قال جلست إحدى عشرة امرأة فتعاهدن وتعاهدن أن لا يلتعن من أخبار أزواجهن شيئا فقالت الاولى زوجي لحم جل غث على رأس جبل وعرا سهل فيرتقي ولا سمع فينتقل قالت الثانية زوجي لا أثر خبره اني أخاف أن لا أذره ان أذكره اذكر عجره وبجره قالت الثالثة زوجي العشنق ان أنطق أطلق وان أسكت أعلق قالت الرابعة زوجي كليل تهامة لا حرو ولا قرو ولا خفافة ولا سائمة قالت الخامسة زوجي ابد دخل فهدوان نخرج أسد ولا يسأل عما عهد قالت السادسة زوجي ان أكل لف وان شرب اشتف وان اضطجع التف ولا يوتج الكف ليعلم البث قالت السابعة زوجي عيائاء أو غيائاء طباقاء كل داء له داء شجك أو فلك أو جع كلاك قالت الثامنة زوجي المس مس أرنب والريح ريح زرنب قالت التاسعة زوجي رفيع العماد طويل النجاد عظيم الرماد قريب البيت من النادى قالت العاشرة زوجي مالك ومالك مالك خير من ذلك له ابل كسيرات المبارك قليلات المسارح ادا سمع صوت المزهر أيقن انهن هوالك قالت الحادية عشرة زوجي أبو زرع وما أبو زرع أناس من حلى اذنى ومسلأ من شحم عضدى وبجني فبجعت الى نفسي وجدني في أهل غنمة بشق فجعلني في أهل سهيل وأطيط ودانس ومنق فعنده أقول فلا فجع وأرقد فاتصبع وأشرب فأتقمع أم أبي زرع فما أم أبي زرع عكومها راح وبنتها فساح ابن أبي زرع فما ابن أبي زرع مضجعه كسل شطبة وتشبعه ذراع الجفرة بنت أبي زرع

واخفاء ختان الانثى
وأما مؤنة الختان ففي
مال المختنون ولو غدير
مكلف ثم على من
تلزمه نفقته ويجب
أيضا قطع سر المولود
بعد ولادته بعد نحو
ربطها لتوقف
امساك الطعام عليه
(وحرم تنقيب أنف
مطلقا) (اذن صبي
قطعاً وصبوية على
الأوجه لتعليق
الحلق كما صرح به
الغزالي وغيره لانه
ابلام لم تدع اليه
حاجة وجوزه
الزركشي واستدل
بما في حديث أم زرع
في الصحيح وفي فتاوى
فاضل خان من الحنفية

فما بنت أبي زرع طوع أبيها وطوع أمها وملء كسائمها وغنيظ جارتها حارية أي زرع فحارية
 أي زرع لا تبث حديثاً تبث شيئاً ولا تنقث ميرتاتاً تقيتاً ولا تملأ بيتناً تعشيشاً قالت خرج أبو زرع
 وألوطاب فخص فلقى امرأة معها ولدان لها كالفهدين يلعبان من تحت خصرها رمانتين فطلقني
 ونكحها فنهكت بعده رجلا سرياً ركب شرباً وأخذ خطياً وأراح على نعمائهما وأعطاني من كل
 رائحة زوا وقال كلني أم زرع وميري أهلاك فلو جمعت كل شيء أعطانيه ما يبلغ أصغر آنية أي زرع
 قالت عائشة رضي الله عنها فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت لك كأي زرع لا م زرع
 وحيث سقنا الحديث بتمامه فلهنم الفائدة بشرح كلماته بالاختصار تبركاً بذلك فقوله في الحديث قالت
 الأولى زوجي لحم جل غث أي كلهم الجمل شديد الهزال في الرداءة وقوله على رأس جبل أي كائن
 ذلك اللحم على رأس جبل وقوله لاسهل فيرتقي أي ليس ذلك الجبل سهلاً فيصعد إليه وقوله ولا سمين
 أي ذلك اللحم فينتقل إلى البيوت والكلام على اللف غير المرتب والمقصود من ذلك المبالغة في تكبره
 وسوء خلقه مع كونه مكرراً وهاردياً وقوله قالت الثانية زوجي لا أنير خبره أي لا أظهره وقوله اني أخاف
 ان لا اذره أي لا أترك عدم ترك الخبر بأن أذكره والمقصود أنها تريد ان لا تذكر خبره لانهاتخاف
 الشقاق والفراق وضياح العيال لانها ان تذكره تذكر عجره وبجره أي سائر عيوبه الظاهرة
 والخفية وقوله قالت الثالثة زوجي العسقل بعين مهملة وشين معجمة مفتوحتين ونون مفتوحة مشددة
 وهو الطويل المستكره في طوله الخفيف وقوله ان أنطق أطلق أي ان أنطق بعبوبه تفصيلاً يطلعني
 لسوء خلقه ولا أحب الطلاق لحاجتي اليه وقوله وان أسكت أعلق أي وان أسكت عن عيوبه نصبر في
 معلة وهي المرأة التي لا هي مزوجة بزواج ينفع ولا مطلقة تتوقع ان تزوج وقوله وقالت الرابعة
 زوجي كليل تهامة أي في الاعتدال وعدم الأذى وسهولة أمره كما بينته بقولها بعد لا حراً ولا قرأى لا ذو
 حرارة مفرطة ولا ذو فرغ القاف أي رودة وقولها لا تخافة ولا سائمة أي لا ذو مخافة ولا ذو
 سائمة وقوله وقالت الخامسة زوجي ان دخل فهد أي فهو كالفهد بفتح الفاء والهاء في الوثوب على
 لارادة الجماع أو في النوم والتمرد فهو يحتمل المدح والذم وقوله وان خرج أسد أي فهو كالأسد أي في
 فضل قوته وشجاعته أو في غضبه وسفهة فيحتمل أيضاً المدح والذم وقوله ولا يسأل عما عهد أي علم
 في بيته من مطعم ومشرب وغيرهما ما تذكر ما أو ما تذكر ما أو ما تذكر ما أيضاً للمدح والذم وقوله وقالت
 السادسة زوجي ان أكل لف بتشديد الفاء أي كثر وخالط صنوف العظام ومرادها انه ان أكل لم يبق
 شيئاً للعيال وأكل الطعام بالاستقلال وقوله وان شرب اشتف أي شرب الشفاقة بضم الشين وهي بقية
 الماء في قعر الاناء وقوله وان اضطجع التفت أي وان اضطجع التفت في ثيابه وتغطي بالحاف منفردا في
 ناحية وحده ولا يباشرها ولا نفع فيه وقوله ولا يوجج الكف ليعلم البت أي ولا يدخل يده تحت ثيابه
 عند مرضها ليعلم الحزن والمرض والمراد لا شفقة عنده عليها حتى في حال مرضها فكأنه أجنبى وقوله
 وقالت السابعة زوجي عيائاً بفتح العين المهملة وتحتيتين بينهما ألف وهو من الابل الذي عبي من
 الضراب ومرادها انه عتيد لا يقدر على الجماع وقوله أو غيائاً بفتح الغين المعجمة وتحتيتين كالذي قبله
 أي ذو غي وهو الضلالة أو الخيبة وقوله طباقاً بفتح أوله مدوداً أي أحق تنطبق عليه الامور فلا
 يتبدى لها وقوله كل داء له داء أي كل داء يعرف في الناس فهو داء له والمراد انه اجتمع فيه سائر
 العيوب والمصائب وقوله شجك بتشديد الجيم وكسر الكاف أي جرحك ان ضربك وقوله أو فلك
 بتشديد اللام وكسر الكاف أيضاً معني كسرك وقوله أوجع كلاً أي من الجرح والكسر لك والمراد
 انه ضرب لها فان ضربها شجها أو كسر عظمها أو جع الشيخ والكسر لسوء عشرته مع الاهل
 وقوله وقالت الثامنة زوجي المس مس أي كس الارنب في اللبن والنعومة وقوله والريح ريح
 زرنب أي وريحه كريخ الزرنب وهو نوع من النبات طيب الرائحة وقوله وقالت التاسعة زوجي

رقيق العمد أى شريف الذكركر ظاهرا لصيت وقوله طويل النجاد بكسر النون جائل السيف
 وطوله يستلزم طول القامة وهو المراد وقوله عظيم الرمد أى عظيم الكرم والجود على سبيل الحكاية
 وقوله قريب البيت من النادى أى قريب المنزل من النادى الذى هو مجمع القوم وقوله وقالت العاشرة
 زوجى مالك أى اسمه مالك وقوله ومالك اسـ تفهام تعظيم وتفخيم فكأنها قالت مالك شئ عظيم
 لا يعرف لعظمته فهو خير مما يشئ عليه به وقوله مالك خير من ذلك أى من كل زوج سبق ذكره
 وقوله ابل كثرات المبارك جمع مبارك وهو محل بروك البعر وقوله قليلات المسارح جمع مسرح وهو
 محل تسريح الماشية والمراد انه لا استعداد للضيفان يتركها باركة بقضاء بيته كثيرا ولا وجهها
 للرعى الا قليلا حتى اذا نزل به ضيف كانت حاضرة عنده ليدسرغ اليه بلبينها أو لمجها وقوله اذا سمعن
 صوت المزهر بكسر الميم أى العود الذى يضرب به عند الغناء وقوله أيقن انهن هو الك أى منحورات
 للضيف وقوله وقالت الحادية عشرة زوجى أبوزرع وما أبوزرع الاستفهام للتعظيم وقوله أناس
 من حل اذنى أى ملا اذنى من الحل وهذا هو محل استدلال الزركشى وتطرق فى التحفة فى الاستدلال
 به بأن وجود الحل فيه مما لا يدل على حل ذلك التخرىق السابق وقوله وملاء من شحم عضدى المراد
 وجعائى سمينة بالتريبة فى التمتع وخصت العضدين بالذكركر لانهم ما اذا سمعنا يسمن سائر الجسد
 وقوله وبجعتى فججعت الى نفسى أى فرحتى وعظمى فقرحت وعظمت الى نفسى وقوله وجدنى فى
 أهل غيمة بالتصغير أى فى أهل غم قليل وقوله بشق بفتح الشين اسم موضع وقوله فجعلنى فى أهل
 صهيل وأطيط ودانس ومنق أى فحملنى الى أهل خيل ذات صهيل وابل ذات أطيط وبقر تدوس
 الزرع ومنق نقي الحب وبنطقه وقوله فعنده أقول فلا أقبح أى فأتكلم عنده بأى كلام فلا
 ينسبني الى القبح لكرامتى عليه ولحسن كلامى لديه وقوله وارقد فأتصح أى فانام الى أن يدخل
 الصباح ولا يوقظنى لخدمته وقوله وأشر ب فاتقمع أى أروى وأدع الماء اكثرته عنده مع قلته عند
 غيره وقوله أم أبى زرع لما مدحت أبازرع انتقلت الى مدح أمه وقوله فأم أبى زرع استفهام
 تعظيم وتفخيم وقوله عكومها رداح بضم العين والكاف وفتح الراء والدال أى أعدائها عظيمة ثقيلة
 وقوله وبيتها فساح بفتح الفاء أى واسع وقوله ابن أبى زرع لما مدحت أبازرع وأمها انتقلت
 الى مدح ابنه وقوله مضجعه كحل شطبة أى محل اضطجاعه وهو الخنب كشطبة مسلوقة من جريد
 النخل والمراد انه فى غاية اللطافة وقوله وتشبعه ذراع الجفرة فيه إشارة الى قلته كله وقوله بنت أبى
 زرع لما مدحت أبازرع وأمها وابنه انتقلت الى مدح بنته وقوله طوع أبيها وطوع أمها أى هى
 مطيعة لهما بآرة فيهما وقوله وملء كسائها أى مالئها كسائها الضخامتها وسمحتها وهما مدوح فى
 النساء وقوله وغيط جارتها المراد منها جارتها وإنما أغاظتها لغيرتها منها بسبب مزيجها لها وحسنها
 وقوله جارية أبى زرع لما مدحت من تقدم انتقلت الى مدح جاريته وقوله لا تبث حديثنا تبثنا
 أى لا تفشي كلامنا الذى نتكلم به فيما بيننا نشر والديانتهما وقوله ولا تنق ميرتنا تنقيشنا أى لا تنقل
 طعامنا ناكله لآلامنا وصديانتهما وقوله ولا تملا بيتنا تعشيشنا أى لا تجعل بيتنا ملأ من القمامة
 والكناسة حتى يصير كانه عش الطائر بل تصلحه وتظفه لشارتها وقوله قالت أى أم زرع خرج أبو
 زرع أى من البيت لسفره والاطاب تخض بالبناء للجهول أى اسقية اللابن تحرك لاستخراج الزبد
 من اللابن وقوله فلقى أى أبوزرع فى سفره وقوله يلعبان من تحت خصرها برمانتين المراد انهما ذات
 كفلى نظيم بحيث اذا استلقت يصير تحت وسطها فجوة يجرى فيها الرمان فيلعب ولداه برمى الرمانتين
 وقوله فطلعتى ونسكها أى فبسبب ذلك طلعتى وتزوج على وقوله رجلا سرايا أى شريفا وقوله ركب
 سر يا بفتح الشين وتشديد الياء أى فرسا وقوله وأخذ خطيبه تشديد الطاء المكسورة أى رجلا وقوله
 وأراح على نعمائى أى أدخل على نعمائى كثيرة وقوله وأعطانى من كل رائحة زوجا أى أعطانى من

كل خمسة اثنين اثنين وقوله وقال كل أم زرع أي وقال لي ذلك الرجل الذي تزوجته كل ما تشاءين
 يا أم زرع وقوله وميرى أهلك أي أعطيهم الميرة أي الطعام وقوله فلو جمعت كل شيء الخ تعني أن
 جميع ما أعطاهم لا يساوي أصغر شيء حقير مما لا يزرع وفي ذلك إشارة إلى قولهم ما الحب إلا للحبب
 الأول ولذلك كانت السنة تزوج البكر وقوله كنت لك كأي زرع لا م زرع أي في اللفظة والعطاء
 لا في الفقرة والخلاف التشبيه ليس من كل وجه والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله أنه لا بأس به) أي إن
 تنقيب الأذن لا بأس به مطلقا (قوله لا بأس به) أي العرب وقوله كانوا يفعلونه أي التنقيب وقوله فلم
 ينكر عليهم الخ هذا هو محل الاستدلال وفيه نظر لأن التنقيب سقى في الجاهلية وسكوت النبي صلى
 الله عليه وسلم لا يدل على حله وزعم أن تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع لا يجدي هنا لأنه ليس
 فيه تأخير ذلك الألو مثل عن حكم التنقيب أو رأى من يفعله أو بلغه ذلك فهذا هو وقت الحاجة وأما
 شيء وقع وانقضى ولم يعلم هل فعل بعد أو لا فلا حاجة لمساواة لبيانهم لو كان نقل أنهم استمروا على فعله
 بعد الإسلام ولم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أصل الاستدلال به ولم يثبت ذلك كما نقله
 في التحفة عن الغزالي ونصها نعم صرح الغزالي وغيره بحرمه تنقيب أذن الصبي أو الصبية لأنه إلام
 لم تدع إليه حاجة قال الغزالي إلا أن يثبت فيه من جهة النقل رخصة ولم تبلغنا أو كأنه أشار بذلك إلى
 رد ما قيل مما جرى عليه قاضيان من الحنفية في فتاويه إلى آخر الشرح (قوله وفي الرعاية) اسم كتاب
 (قوله يجوز) أي التنقيب في الأذن (قوله لغرض الزينة) أي بتعليق الحلي (قوله ومقتضى كلام
 شيخنا في شرح المنهاج) عبارته والحاصل أن الذي يتمشى على القواعد حرمه ذلك في الصبي مطلقا
 لأنه لا حاجة له فيه بغتفر لاجلها ذلك التعذيب ولا نظر لما يتوهم أنه زينة في حقه مادام صغير إلا أن
 الحق أنه لا زينة فيه بالنسبة إليه وبغرضه هو عرف خاص وهو لا يعتد به إلا في الصبية لما عرف أنه
 زينة مطلوبة في حقهن قديما وحديثا وقد جرد صلى الله عليه وسلم اللعب لمن المصلحة فكذلك هذا
 وأيضاً يجوز الأئمة لو لم يصرحوا بها فيما يتعلق بزينة البس أو غيره مما يدعوا إلى واج إلى خطبتها
 وإن ترتب عليه فوات مال لا في مقابل تقديم المصلحة المذكورة فكذلك أنها ينبغي أن يغتفر هذا
 التعذيب لاجل ذلك على أنه تعذيب سهل محتمل وتبرأ منه سر يعاظم يمكن في تجويز تلك المصلحة
 مفسدة بوجه فتأمل ذلك فإنه مهم اه (قوله لما عرف أنه) أي التنقيب في الأذن زينة والمراد أنه
 سبب في الزينة الحاصلة بتعليق الحلي والافتقار للتنقيب لا بعد زينة (قوله قديما وحديثا) أي
 جاهلية وإسلاما (قوله تنمة) أي في بيان حكم ما تلغف البهائم (قوله من كان مع دابة أي سواء كان
 مالكها أو مستعيرها أو مستأجرها أو غاصبها أو وديعها أو مرمته أو غيرها سواء كان من ذكرها أو
 سائرها أو قائدها وإذا اجتمع الثلاثة أعني الركب والسائق والقائد فيجوز الضمان بأركب على
 الأرج من وجهين ولو كان أعني ثانیهما يكون الضمان أثلاثا وخمس عش كون الضمان على
 الركب على الأرج بما إذا كان الزمام بيده والاف الضمان على من الزمام بيده ولو اجتمع سائق وقائد
 دون ركب فالضمان عليهما نصفين ولو كان عليهما كان فالضمان على المتقدم منهما لأن سيرها
 منسوب إليه وقيل علم مالان اليد لهما نعم إن لم ينسب إلى المتقدم فعل كصغير ومريض لآخر =
 له وجب الضمان على المؤخر وهو الرديف وحده لأن فعلها حينئذ منسوب إليه وكذا لو كان المتقدم
 غير ملتزم للأحكام كحربي هذا إن كانا على ظهرها فإن كانا في جنبهما متحاذين كأن كانا في محارة أو
 شقذ فالضمان عليهما فلو ركب في الوسط ثالث اختص الضمان به عند العلامة الرمي وعند
 غيره الضمان على الثلاثة وقوله يضم الخ أي غالباً من غير الغالب فقد لا يضم كان أركب أجنبي
 صديقا أو مجنوناً بغير إذن الرمي فالتلفت شيئا فالضمان على الأجنبي وكان نفسه بها إنسان بغير إذن
 ركبها فرمحت فالتلفت شيئا فالضمان على الناحس فلو كان بأذنه فالضمان عليه وكان نذ بغيره أو

أنه لا بأس به لأنهم
 كانوا يفعلونه في
 الجاهلية فلم ينكر
 عليهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 وفي الرعاية للحنابلة
 يجوز في الصبية
 لغرض الزينة ويكره
 في الصبي انتهى
 ومقتضى كلام شيخنا
 في شرح المنهاج
 جوازها في الصبية
 لا الصبي لما عرف أنه
 زينة مطلوبة في
 حقهن قديما وحديثا
 في كل محل وقوله يجوز
 صلى الله عليه وسلم
 اللعب لمن بما فيه
 صورة للمصلحة فكذلك
 هذا أيضا والتعذيب
 في مثل هذه الزينة
 الداعية لرغبة
 الأزواج البهين سهل
 محتمل ومغتفر لتلك
 المصلحة فتأمل ذلك
 فإنه مهم * (تنمة)
 من كان مع دابة
 يضمن ما تلغفته ليلا
 ونهارا

انفلتت دابته من يده فافسدت شيئا فلا ضمان عليه لغلبته له حينئذ وكان كانت الدواب مع راع
 فهاجت ريح وأظلم النهار ففرقت منه وأتلفت زرعاً مثلاً فلا ضمان على الراعي في الاظهر للغلبة
 بخلاف ما لو تفرقت لنومه فأتلفت شيئاً فانه يضمنه لتفريطه وقوله ما أتلفت له لا ونهاراً قال في المنهج
 وشرحه أى أو ماتلف بيومها أو روثها أو ركضها ولو معتاداً بطريق لان الارتفاق بالطريق مشروط
 بسلامة العاقبة كما في الجناح والروشن وهما إذا ما جزم به في الروضة وأصلها في باب محرقات الاحرام
 وهو المنقول عن نص الام والاصحاب وجزم به في المجموع وفيه احتمال للامام بعدم الضمان لان
 الطريق لا تخلو منه والمنع منها لا سبيل اليه وعلى هذا الاحتمال جرى الاصل كالروضة وأصلها هنا
 اه وقوله وعلى هذا الاحتمال الخ اعتمده أيضاً في النهاية والنفحة ومحل الهمان فجا أتلفت له الدابة اذالم
 يقصر صاحبه فان قصر كان وضعه بطريق أو عرضه له فلا ضمان لتفريطه فهو المضيع لماله (قوله
 وان كانت وحدها) أى وان كانت الدابة سائرة وحدها أى وقد أدرسها في الصحراء على الاصح في
 الروضة وقال الراعي انه الاوجه أما لو أرسلها في البلد فيضمن مطلقاً لمخالفتها العادة قال في التحفة
 وقضيته أن العادة لو طردت به أى بإرسالها في البلد أدير الحكم عليها أيضاً كالصحراء إلا أن يفرق
 بغلبة ضرر المرسلة بالبلد فلم تغو عليها العادة على عدم الضمان ويؤيده قول الراعي ان الدابة في البلد
 تراقب ولا ترسل وحدها اه وقوله لم يضمن صاحبها الخ أى للحدث الصحيح بذلك الموافق للعادة في
 حفظ نخو الزرع نهاراً وحفظ الدابة لبلد من ثم لو جرت عادة بلد بعكس ذلك انعكس الحكم أو يحفظها
 فيها أى لبلدونها راعاً ضمن فيها كما يحسنه البلقي وقباسبه أنها لو جرت بعدمه فيها لم يضمن فيها اه
 تحفة (قوله الأأن لا يفرط في ربطها) أى أن الصمان عليه فيما أتلفت له لا الا اذالم يفرط في ربطها بان
 أحكمه وأغلق الباب واحتاط على العادة فخر جت ليل لا نخو حلها أو فتح لص الباب فاته لا ضمان عليه
 حينئذ لعدم تقصيره (قوله واتلاف نحو هرة) دخل فيه الطير والفحل فقوله لم لا ضمان بإرسال الطير
 والفحل محمول على غير العادى الذى عهدتلافه سم وقال قل على الجلال انه لا ضمان مطلقاً كما قاله
 شيخنا زى وخط وخالفهما شيخنا مراهجى وقوله عهدتلافها أى الهرة والاولى اتلافه بتذكير
 الضمير والمراد عهد ذلك منه مرتين أو ثلاثاً وقيل يكتب في مرة وخرج به التى لم يبعده ذلك منها فلا ضمان
 فيه على الاصح لان العادة جرت بحفظ الطعام عنها لا ربطها وقوله ضمن بفتح الضاد وتشديد الميم
 المفتوحة وضميره المستتر يعود على المبتدأ وهو اتلاف والمجمله خبره وقوله مال كها أى نحو الهرة
 والاولى أيضاً أن يقول مال كها بتذكير الضمير ولو قال كما في شرح المنهج مضمن لذى اليد لكان أولى
 لا يهامه تخصيص ذلك بالمالك وليس كذلك اذا المستعير والمستأجر ونحوهما كالمالك وقوله ان قصر
 في ربطه أى نحو الهرة لان هذا ينبغي أن يربط ويكنى شربه وخرج به ما اذا أحكم ربطه وأغلق الباب
 واحتاط على العادة فأنحل من رباطه أو فتح لص الباب فخرج وأتلف فلا ضمان (قوله وتدفع الهرة
 الضاربة) أى المقترسة التى عهدتلافها ذلك وقوله على نحو طير متعلق بمحذوف صفة أى الضاربة
 الجانية على نحو طير وسياً فى محترزه (قوله كصائل) متعلق بتدفع وقوله رعاية الترتيب السابق
 متعلق أيضاً بتدفع أى تدفع بالاخف فالأخف كافي الصائل ولو أحر قوله كصائل عنه لكان أنسب
 (قوله ولا تقبل ضاربة ساكنة) أى لا يجوز قتلها حال كونها ساكنة غير جانية على شئ وقوله
 خلافاً لمجمع أى قالوا انها تقتل الحاقلاً بالقواسق الخمس المأمور بقتلها ولا يعصها الاقتناء ووضع
 اليد عليها * (تمة) * لو كان بداره كلب عقور أو دابة جوح وذخاها شخص باذنه ولم يعلمه بالحال
 فعصه الكلب أو جحته الدابة ضمنه ولو كان الداخل بصراً فان دخل بلاذنه أو أعلمه فلا ضمان لانه
 المتسبب في هلاك نفسه وكذا لو كان ما ذكر خارجاً عن دأوه ولو كان بجانب بابها فلا ضمان لان ذلك
 ظاهر يمكن الاحتراز عنه والله سبحانه وتعالى أعلم

وان كانت وحدها
 فاتلفت زرعاً أو غيره
 نهاراً لم يضمن لا
 صاحبها أو ليلها ضمن
 إلا أن يفرط في ربطها
 واتلاف نحو هرة
 طيرا أو طعاماً عهد
 اتلافها ضمن مال كها
 ليس لا ونهاراً ان قصر
 في ربطه وتدفع الهرة
 الضاربة على نحو طير
 أو طعاماً لتأكله
 كصائل رعاية
 الترتيب السابق ولا
 تقبل ضاربة ساكنة
 خلافاً لمجمع لا مكان
 التمرز عن شرها

* (باب الجهاد) *

أى باب في بيان أحكام الجهاد أى القتال في سبيل الله مأخوذ من المجاهدة وهى المقاتلة في سبيل الله
واعلم انه ورد في الجهاد من الآيات والاخبار ما يطول ذكره ويتعذر حصره فمن الاول قوله تعالى
كتب عليكم القتال وهو كرم لكم وقوله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله وقوله
تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد وقوله تعالى
أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير وقوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين
أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون الآية ومن الثانى قوله صلى
الله عليه وسلم جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم واستمكم وقوله عليه السلام اغزوا في سبيل الله
من قاتل في سبيل الله فواق ناقة وجبت له الجنة والفواق ما بين الحلبتين وقوله عليه السلام ان في
الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين في سبيل الله ما بين الدرجتين كما بين السماء والارض وقوله
عليه السلام ما أغرت قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار وقوله عليه السلام لا يلج النار رجل بكى من
خشية الله تعالى حتى يعود اللبن في الضرع ولا يجتمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم في فخري مسلم
أبد وقوله عليه السلام من رمى بسهم في سبيل الله كان له كعدل محرر وقوله عليه السلام من احتبس
فرسا في سبيل الله أيماناً بالله وتصدقاً بوعده فان شبعه ور به وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة يعنى
حسناته وقدره في فضل الشهادة أيضاً شئ كثير فمن ذلك قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل
الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله وقوله تعالى والذين قتلوا في
سبيل الله فلن يضل أعمالهم سيهدى لهم ويصلح بالهم ويدخلهم الجنة عرفها لهم وقوله صلى الله عليه
وسلم ان للشهيد عند الله سبع خصال ان يغفر له في أول دفعة من دمه ويرى مقعده من الجنة ويحلى
حلية الايمان ويحار من عذاب القبر ويأمن من الغزع الاكبر ويوضع على رأسه تاج الوقار الياقوتة
منه خير من الدنيا وما فيها ورج اثنتين وسبعين زوجة من الحور العين ويشفع في سبعين من أهله
واعلم انه ينبغي لكل مسلم أن ينوى الجهاد في سبيل الله ويحدث نفسه به حتى يسلم من الوعيد الوارد في
ترك ذلك وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شبهة من
النفاق وينبغي الاكثر من سؤال الشهادة قال عليه الصلاة والسلام من سأل الله الشهادة بصدق
المعه الله منازل الشهداء وان مات على فراشه نسال الله العظيم أن يمن علينا بالشهادة وبالحسنى وزيادة
(قوله هو) أى الجهاد فرض كفاية أما كونه فرضاً بالاجماع وأما كونه على الكفاية فله قوله تعالى
لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم
فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة وكلأ وعد الله الحسنى ففاضل بين
المجاهدين والقاعدین ووعدها الحسنى وهى الجنة والعاصى لا يوعدها ولا يفاضل بين ما جاور
وما زور وقال تعالى فلولانفر من كل فرقة منهم طائفة أى ومكنت طائفة ليتفقهوا فى المسائل
فى الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم فنتهم على أن تنفر طائفة منهم فقط فدل ذلك على ان
الجهاد فرض كفاية لا فرض عين (قوله كل عام) أى لفعله صلى الله عليه وسلم اياه كل عام منذ
أمر به وكأحياء الكعبة فانه فرض كفاية فى كل عام وقوله ولومرة أى ولو فعل فى كل عام مرة فانه
يكفى والمرة فى الجهاد هى أقله وعبارة المغنى أقل الجهاد مرة فى السنة كأحياء الكعبة ولقوله تعالى وأولاً
يرون أنهم يفتنون فى كل عام مرة أو مرتين قال مجاهد رلت فى الجهاد ولان الجزية تجب بدلا عنه
وهى واجبة فى كل سنة فكذلكها فان زاد على مرة فهو أفضل ونحصل الكفاية بان يشحن الامام
الثغور بمكافئين للكماء مع احكام الحصون والخنادق وتقليد الامراء أو بان يدخل الامام أو نائبه
دار الكفر بالجيش لقتالهم ووجوب الجهاد وجوب الوسائل لا المقاصد اذا المقصود بالقتال انما هو

* (باب الجهاد)
(هو فرض كفاية
كل عام) ولومرة

الهداية وما سواها من الشهادة وأما قتل الكفار فليس بمقصود حتى لو أمكن الهداية بأقامة الدلائل
بغير جهاد كان أولى من الجهاد اهـ بخلاف ثم ان محل الاكتفاء فيه مرة اذا لم يحتج الى زيادة فان
احتج اليها زيد بقدر الحاجة (قوله اذا كان الخ) قيد لكونه فرض كفاية أى انه فرض كفاية
في كل عام اذا كان الكفار حاليين في بلادهم لم ينتقلوا عنها (قوله ويتعين) أى الجهاد أى يكون
فرض عين والملائم أن يقول وفرض عين الخ وقوله اذا دخلوا بلداً أى بلدة من بلاد المسلمين ومثل
البلدة القرية وغيرها (قوله كما يأتي أى في المتن في قوله وان دخلوا بلدة لنا تعين الخ) (قوله وحكم فرض
الكفاية) أى مطلقاً جهاداً كان أو غيره (قوله انه اذا فعله من فهم كفاية) أى لمقاومة الكفار
وان لم يكونوا من أهل فرض الجهاد كالصبيان والمجانين والنساء وذلك لانه أقوى نكاحاً في الكفار
وقوله سقط الحرح أى الاثم وقوله عنه أى عن الفاعل ان كان من أهله وقوله وعن الباقي أى الذين
لم يفعلوا الجهاد للحصول الكفاية بفعل من فيه كفاية (قوله ويأثم الخ) داخل في حكم فرض الكفاية
وقوله من لا عذر له من المسلمين فان كان به عذر فلا يأثم وقوله ان تركوه أى كلهم وقوله وان جهلوا
أى يأثمون بالترك وان كانوا جاهلين بفرضية الجهاد عليهم قال في التحفة أى وقد قصر وافي جهلهم به
أخذ من قولهم لتقصيرهم كالتأخير تجهيز ميت بقرية أى عن تقضي العادة بتعمده فانه يأثم وان
جهل موته لتقصيرهم بعدم البحث عنه اهـ (قوله وفروضها) أى الكفاية كثيرة ولما كان
شان فروض الكفاية مهم الكثرة وانما كان ما ذكر من فروض الكفايات لتدفع الشبهات وتصفو
الاعتقادات عن تمويهات المستدعين ومعضلات المحدين ولا يحصل كمال ذلك الا باتقان قواعد علم
الكلام المبني على الحكميات والألبيات ومن ثم قال الامام لوبيقى الناس على ما كانوا عليه في صفوة
الاسلام لما أوجنا التشاغل به وربما نهينا عنه أى كما جاء عن الائمة كالشافعي بل جعله أفتح مما
عدا الشرك فاما الاثن وقد ثارت البدع ولا سبيل الى تركها تلتطم فلا بد من اعداد ما يدعى به
الى المسلك الحق وتحل به الشبهة فإما الاشتغال بأدلة المعقول وحل الشبهة من فروض الكفايات
وأما من استتراب في أصل من أصول الاعتقاد فيلزمه السعي في ازالته حتى تستقيم عقيدته اهـ تحفة
(قوله وهي البراهين الخ) أى ان الحجج هي البراهين الدالة على اثبات الصانع سبحانه وتعالى واثبات
ما يجب له سبحانه وتعالى من الصفات المتقدم بيانها في أول الكتاب واثبات ما يستحيل عليه منها
وقوله وعلى اثبات النبوات أى والبراهين الدالة على اثبات ما يتعلق بالانبياء مما يجب لهم من الصفات
ويستحيل عليهم منها وقوله وما ورد به الشرع أى من كل ما أخبر به الشارع صلى الله عليه وسلم
من البعث والنشور والحساب والعقاب ودخول الجنة وغير ذلك (قوله وعلوم شرعية) أى
وكقيام بعلوم شرعية فهو معطوف على مجموع وقوله كتنسيق الخ تمثيل لها وقوله زائد صفة لفقه
أى وفرض الكفاية منه القيام بالزائد على ما لا بد منه أما القيام بما لا بد منه فهو فرض عين (قوله
وما يتعلق بها) معطوف على علوم شرعية وليس معطوفاً على تفسير الخ لافادته انه من العلوم الشرعية
مع انه ليس منها والمراد بما يتعلق بالعلوم الشرعية ما يتوقف عليه من علوم العربية وأصول الفقه
وعلم الحساب المضطراية في المواريث والاقارب والوصايا فتجب الاحاطة بذلك كل لشدة الحاجة اليه
(قوله بحيث يصلح للقضاء والافتاء) مرتبط بعلوم شرعية والباء لتصور القيام بها الذي هو فرض
كفاية أى ويتصور القيام بها المسقط للخرج بأن يتلبس بحالة هي أن يصلح للقضاء أو الافتاء قال في
الهاية وانما يتوجه فرض الكفاية في العلم على كل مكلف حرز كغيره بليد مكفي ولو فاسقا غير انه
لا يسقط به لعدم قبول فتواه ويسقط بالعبودية والمرأة في أوجه الوجهين وبقوله غير بليد مع قول
لمصنف رحمه الله تعالى كائن الصلاح ان الاجتهاد المطلق انقطع من نحو ثلثة سنة يعلم أنه لا اثم

اذا كان الكفار
يسلادهم ويتعين
اذا دخلوا بلدنا كما
يأتي وحكم فرض
الكفاية أنه اذا فعله
من فهم كفاية سقط
الحرج عنه وعن
الباقيين ويأثم كل
من لا عذر له من
المسلمين ان تركوه
وان جهلوا وفروضها
كثيرة (كقيام
بمجمع دينية) وهي
البراهين على اثبات
الصانع سبحانه وما
يجب له من الصفات
ويستحيل عليه منها
وعلى اثبات النبوات
وما ورد به الشرع
من المعاد والحساب
 وغير ذلك (وعلم
شرعية) كتنسيق
وحديث وفقه زائد
على ما لا بد منه وما
يتعلق بها بحيث
يصلح للقضاء والافتاء

على الناس اليوم بتعطيل هذا الفرض وهو بلوغ درجة الاجتهاد المطلق لان الناس صاروا كلهم
 بلداء بالنسبة اليها أي الى درجة الاجتهاد اهـ ومثله في الخفة (قوله للحاجة اليهما) أي الى القضاء
 والافتاء وهو علة لتصوير القيام بها بما ذكر (قوله ودفع ضرر معصوم) يصح عطفه على قيام أي
 وكدفع ضرر الخ ويصح عطفه على جميع أي وكالقيام بدفع قال في النهاية هل المراد بدفع ضرر من ذكر
 ما يسد الرق أم الكفاية قولان أصحهما أنهما فصح في الكسوة ما يستر كل البدن على حسب ما
 يليق بالحال من شتاء وصيف ويلحق بالطعام والكسوة ما في معناهما كاجرة طبيب وثمان دواء
 وخادم منقطع كما هو واضح اهـ وقوله مع ومن خرج غيره كالخروج والمراد وتارك الصلاة فلا يجب دفع
 ضررهم (قوله من مسلم الخ) بيان للمعصوم (قوله جائع) صفة له معصوم وقوله لم يصل الحاجة الاضطراب
 أما اذا وصل اليها فيجب اطعامه على كل من علم به ولو لم يزد ما عنده عن كفاية سنة وان كان يحتاجه عن
 قرب (قوله أوعار) معطوف على جائع (قوله أو نحوهما) أي نحو الجائع والعاري كريض (قوله
 والمخاطب به) أي بدفع الضرر عن ذكر (قوله بما زاد) متعلق بموسر (قوله عند اختلال الخ) متعلق
 بالمخاطب أي ان المخاطب بدفع الضرر الموسر عند عدم انتظام بيت المال وعدم وفاء الزكاة ونحوهما
 بكفايته فان لم يختل ما ذكر أو وفاء الزكاة بها لا يكون الموسر هو المخاطب به بل يكون دفع ضرره
 من بيت المال أو من الزكاة وقوله وعدم وفاء زكاة أي أو نذر أو وقف أو وصية بسد حاجات المحتاجين
 (قوله وأمر معروف) أي وكامر معروف أو قيسام بأمر الخ فهو بالجزم معطوف على قيام أو على جميع كما
 تقدم واعلم انه ورد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الآيات والاحاديث كثير لا يكاد
 يحصر فمن الأول قوله تعالى ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن
 المنكر وأولئك هم المفلحون ومن الثاني قوله عليه السلام من رأى منكرا فليغيره بيده فان لم
 يستطع فليسلنه فان لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الايمان وفي رواية أخرى ليس وراء ذلك يعني
 الانكار بالقلب من الايمان مثقال ذرة وقوله عليه الصلاة والسلام ليس منا من لم يرحم صغيرنا
 ويوقر كبيرنا ويأمر بالمعروف وينه عن المنكر (قوله أي واجبات الخ) تفسير للمعروف أي ان المراد
 به شيآن واجبات الشرع والكف عن محرماته وقوله فشمّل أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
 وهو تفريع على تفسيره المعروف بما ذكر وبيان ذلك انه اذا أريد بالمعروف ما يشمل الكف عن
 المحرم وأريد من الأمر الأمر اللغوي وهو الطلب سواء عبر عنه بصيغة الأمر الاصطلاحي أو بصيغة النهي
 صدق ذلك بالنهي عن المنكر اذ هو طلب الكف عن المحرم والقصد من ذلك كله دفع ما يرد على
 اقتضائه على الأمر بالمعروف من أن مقتضاه أن النهي عن المنكر ليس من فروض الكفاية مع أنه
 منها حاصل الجواب أن عبارته صادقة به أيضا فلا يراد (قوله لكن محله) أي محل وجوب الأمر
 بالمعروف والنهي عن المنكر وقوله مجمع عليه صفة لكل من واجب ومن حرام والجمع عليه منهما
 هو ما علم وجوبه بالنسبة للاول وتحريمه بالنسبة للثاني من الدين بالضرورة والاول كالصلاة والزكاة
 والخ وغير ذلك والثاني كالزنا واللواط وشرب الخمر ونحو ذلك بالجمع عليه المختلف فيه منهما فليس القيام
 به من فروض الكفاية فلا يامر الشافعي الخنفي بالسجدة في الغائصة كما أنه لا ينهى المالكى عن استعمال
 الماء القليل الواقع فيه نجاسة لم يغيره ولا يرد حذو الشافعي حنفيًا شرب نبيذ يرى اباحتها لضعف أدلته
 ولان العبرة بعد الرفع للقاضي باعتقاده فقط (قوله أوفى اعتقاد الفاعل) معطوف على مجمع عليه أي
 أو واجب أو حرام في اعتقاد الفاعل فله ان يامر به أو ينهى عنه وان كان على خلاف اعتقاده قال في
 النهاية ولا ينكر العالم مخالفيه حتى يعلم من فاعله اعتقاده تحريمه له حال ارتكابه لاحتمال انه حينئذ
 قلد القائل بحله أو انه جاهل بحرمته أما من ارتكب ما يرى اباحته بتقليد صحيح فلا يحل الانكار
 عليه اهـ (قوله والمخاطب به) أي بالأمر بالمعروف والشامل للنهي عن المنكر (قوله لم يخف الخ) قال

للحاجة اليهما ودفع
 ضرر معصوم) من
 مسلم وذى ومستأن
 جائع لم يصل الحاجة
 الاضطراب أو عار أو
 نحوهما والمخاطب به
 كل موسر بما زاد على
 كفاية سنة له وللمونة
 عند اختلال بيت
 المال وعدم وفاء
 زكاة (وأمر معروف)
 أي واجبات الشرع
 والكف عن محرماته
 فشمّل النهي عن
 منكر رأى المحرم لكن
 محله في واجب أو
 حرام مجمع عليه أوفى
 اعتقاد الفاعل
 والمخاطب به كل
 مكلف لم يخف على
 نحو عضو ومال وان
 قل ولم يغلب على ظنه
 أن فاعله يزيفه
 عنادا

في الروض وشرحه ولا يسقط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الخوف منهما على نفسه أو ماله أو
عضوه أو بضعة أو لحوف مفسدة على غيره أكثر من مفسدة المنكر الواقع أو غلب على ظنه أن
المرتكب يزيد فيها وفيه عنادا اه (قوله وان علم عادة الخ) غايه لقوله والمخاطب به كل مكلف أي
هو مخاطب بما ذكر وان علم عادة ان أمره أو نهيه لا يفيد المأمور أو المنهي شيئا قال في الروض وشرحه
ولا يختص الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بمشروع القول بل عليه أي على كل مكلف ان يامر
وينهي وان علم بالمادة أنه لا يفيد فان الذكرى تنفع المؤمنين فلا يسقط ذلك عن المكلف بهذا العلم
لعموم خبر من رأى منك الخ ولا يشترط في الأمر والنهي كونه عتلا مائما به محتجبا ما ينهي عنه
بل عليه أن يامر وينهي نفسه وغيره فان اختلف أحدهما لم يسقط الأمر اه (قوله بان غيره) تصوير
لنهي عن المنكر المندرج تحت الأمر بالمعروف وعبارة فتح الجواب بعد قوله والمخاطب به الخ فعليه
انكاره حيث يدان بغيره الخ اه (قوله بكل طريق أمكنه) أي بكل شيء يمكن له يزيل به المنكر وقوله
من يد الخ بيان للطريق وقوله فاستغاثه بالغير أي يستغيث بغيره لاجل أن يعينه على ازالة المنكر
(قوله فان عجز) أي عن تغيير بيده الخ وقوله أنكروه بقلبه قال في النخبة تنبيه ظاهر كلامهم ان الامر
والنهي بالقلب من فروض الكفاية وفيه نظر ظاهر بل الوجه انه فرض عين لان المراد منهما به
الكراهة والانسكار به وهذا لا يتصور فيه أن يكون الا فرض عين فتأمل اه فانه مهم نفيس اه (قوله
وليس لاحد البحث الخ) قال سيدنا الحبيب عبدا لله الخداد في نصائحه الدينية واعلم أنه ليس بواجب
على أحد أن يبحث عن المنكرات المستورة حتى ينكرها اذا رآها بل ذلك محرم لقوله تعالى ولا تجسسوا
واقول النبي عليه السلام من يتتبع عورة أخيه يتتبع الله عورته الحديث وانما الواجب هو
الامر بالمعروف عند ما ترى التاركين له في حال تركهم والانسكار للنكر كذلك فاعلم هذه الجملة
فان رأينا كثيرا من الناس يغلطون فيها ومن المهم أن لا تصدق ولا تقبل كل ما ينقل اليك من أفعال
الناس وأقوالهم المنكرة حتى تشاهد ذلك بنفسك أو ينقله اليك مؤمن تقي لا يجازف ولا يقول
الا بالحق وذلك لان حسن الظن بالمسلمين أمر لازم وقد كثرت بلاغات الناس بعضهم على بعض
وعم التساهل في ذلك وقلت المبالة وار تغت الامانة وصار المشكوك وعند الناس من وافقهم على
هوى أنفسهم وان كان غير مستقيم لله والمذموم عندهم من خالفهم وان كان عبدا صالحا فتراهم
يمدحون من لا يستاهل المدح لموافقته اياهم وسكونه على باطلهم ويذمون من يخالفهم وينههم
في دينهم هذا حال الاكثر الامن عصم الله فوجب الاحتراز والحفظ والاحتياط في جميع
الامور فان الزمان مفتون وأهله عن الحق ناكبون الامن شاء الله منهم وهم الاقلون اه (قوله
والتجسس) هو البحث عما ينهكم عنكم من عيوب المسلمين وعوراتهم فحينئذ عطفه على البحث
مرادف (قوله واقتمام الدور) أي الدخول فيها من غير اذن صاحبها (قوله بالظنون) متعلق بكل من
المصادر السابقة (قوله نعم الخ) استدراك من قوله ليس لاحد الخ لا يوهم أنه ليس له ذلك ولو أخبره
ثقة بشخص اختفى بمنكر الخ مع أنه ليس كذلك فدفع هذا الإيهام بالاستدراك المذكور (قوله
بمن اختفى بمنكر الخ) أي لارادة فعل منكر لا يتدارك لو فعل كالقتل والزنا فانه لا يمكن تداركهما
بعد حصولهما بخلاف ما يتدارك كالغصب والسرقة فلا يلزمه فيه ذلك فانه يمكن تدارك المغصوب
بعد غصبه والمسروق بعد سرقة (قوله لزمه ذلك) أي ما ذكر من البحث والتجسس واقتمام الدور
(قوله ولو توقف الانكار) أي لانكر أي ازالته وقوله على الرفع للسلطان متعلق بتوقف (قوله لم
يجب) أي الرفع الى السلطان (قوله لما فيه) أي في الرفع وقوله من هتك حرمة أي من كشف
وفضح حرمة المرتكب وقد أمرنا بسترها ما أمكن وقوله وتغريم مال أي تغريم السلطان المرتكب
مالا وهذا ان كان المنكر الذي ارتكبه فيه تغريم ماله أو كان السلطان جاثرا ياخذ مالا نكالا (قوله

وان علم عادة أنه
لا يفيد بان غيره
بكل طريق أمكنه
من يد فلان
فاستغاثه بالغير فان
عجز أنكروه بقلبه
وليس لاحد البحث
والتجسس واقتمام
الدور بالظنون نعم
ان أخبره ثقة
بمن اختفى بمنكر
لا يتدارك كالقتل
والزنا لزمه ذلك ولو
توقف الانكار على
الرفع للسلطان لم يجب
لما فيه من هتك
حرمة وتغريم مال
قال ابن القشيري
قال شيخنا

وله) أي لان القسري وقوله احتمال بوجوبه أي الرفع للسلطان وقوله اذالم ينزجر أي مرتكب المنكر الا بالرفع اليه (قوله وهو) أي هذا الاحتمال الاوجه (قوله صريح فيه) أي في هذا الاحتمال * (تمة) * يجب على الامام ان ينصب محتسبا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وان كان لا يختصان بالمحتسب فيتعين عليه الامر بصلاة الجمعة اذا اجتمعت شروطها وكذا صلاة العيدين وان قلنا انها سنة فان قيل قال الامام معظم الفقهاء على ان الامر بالمعروف في المستحب مستحب وهما مستحب أحجب بأن محله في غير المحتسب ولا يقاس بالوالي غيره ولهذا الأمر الامام بصلاة الاستسقاء أو صومه صار واجبا ولا يأمر المخالفين له في المذهب بما لا يجوزونه ولا ينهاهم عما رونه فرضا عليهم أو سنة لهم اه مغنى (قوله وتحمل شهادة) أي وتحتمل شهادة أو قيام بتحمل شهادة فيجرب ما مر من العطف على قيام أو على حج فهو من فروض الكفاية (قوله على أهـ لـ) أي التحمل أي بأن يكون مكلفا حرا اذا مر وأهـ وعادة (قوله حضر اليه) أي الى الأهل الذي يجب عليه التحمل (قوله أو طلبه) أي أو طلب المشهود عليه الأهل الذي يرد التحمل وقوله ان عذر بعذر رجعة قيد في كون التحمل يجب بالطلب أي محله وجوبه عليه بالطلب ان عذر أي الطالب المشهود عليه فان لم يعذر لا يجب التحمل بالطلب وعبرة المغنى وتحمل الشهادة ان حضر المشهود عليه فان دعي الشاهد التحمل لم يجب عليه الا ان دعاه قاض أو معذور بمرص أو نحوه اه (قوله وأدائها) أي وكاداء الشهادة أو القيام بأداء الشهادة فهو من فروض الكفاية وقوله ان كان أكثر من نصاب قيد في كونه فرض كفاية أي محل كون الاداء فرض كفاية على المتحمل ان كان أكثر من نصاب والنصاب في الشهود يختلف في نحو الزنا أربعة وفي الأموال والعقود رجلان أو رجل وامرأتان ولما يظهر للرجال غالبا كسكاح وطلاق وعقود رجلان وهكذا وسيد كذلك في باب الشهادة (قوله والاخ) أي وان لم يكن المتحمل أكثر من نصاب بل كان نصابا فقط فيكون الاداء فرض عين قال في المغنى تنبيه التحمل يفارق الاداء من جهة ان التحمل فرض كفاية على الناس والاداء على من تحمل دون غيره قاله الماوردي في باب الشهادة وفرض الاداء أغلظ من فرض التحمل لقوله تعالى ولا تكفوا الشهادة اه (قوله وكأحياء الخ) عطف على قوله كقيام وانظر لم أعاد العامل والاولى عدم ذكره لتكون المعطوفات على نسق واحد فأحياء الذميمة أي قصدها بالنسك من جمع يحصل بهم الشعار فرض كفاية كل عام وقوله بحج وعمرة فلا يكفي أحياءها بأحد هـ ولا بغيرهما كالصلاة والاعتكاف * (تنبيه) * قال في المغنى ولا يشترط في القائمين بهذا الفرض قدر مخصوص بل الفرض ان يحجها كل سنة بعض المكلفين قاله في المجموع قال الاستوى ويتجه اعتباره من عدد يظهر بهم الشعار اه ونوزع في ذلك فان قيل كيف الجمع بين هـ ذا وبين المتطوع بالحج لان أحياء الكعبة بالحج من فروض الكفايات فكل وفد يجيئون كل سنة للحج فهم يحيون الكعبة فمن كان عليه فرض الاسلام حصل ما أتى به سقوط فرضه ومن لم يكن عليه فرض الاسلام كان قائما بفرض الكفاية فلا يتصور حج التطوع أحجب بأن هنا جهتين من حيثين جهة التطوع من حيث انه ليس عليه فرض الاسلام وجهة فرض الكفاية من حيث الامر بأحياء الكعبة فيدعي أن يقال هو تطوع من حيث انه ليس فرض عين وان يقال فرض كفاية من حيث الأحياء وبأن وجوب الأحياء لا يستلزم كون العبادة فرضا لان الواجب المتعين قد سقط بالندوب كاللعة المغفلة في الوضوء تغسل في الثانية أو الثالثة والجلوس بين السجدين في جلسة الاستراحة وإذا سقط الواجب المتعين بفعل المندوب ففرض الكفاية أولى ولهذا تسقط صلاة الجنازة عن المكلفين بفعل الصبي ولو قيل يتصور ذلك في العبيد والصبيان والمجانين لكان وجبها اه (قوله وتشيع جنازة) أي وتشيع جنازة فهو فرض كفاية ومثله غسل الميت وتشيعه والصلاة عليه (قوله ورد سلام) أي وكرد سلام أي جوابه فهو

وله احتمال بوجوبه
اذالم ينزجر الابه وهو
الاوجه وكلام الروضة
وغيرها صريح فيه
انتهى (وتحمل
شهادة) على أهل له
حضر اليه المشهود
عليه أو طلبه ان
عذر بعذر رجعة
(وأدائها) على من
تحملها ان كان أكثر
من نصاب والافه
فرض عين وكأحياء
كعبة جمع وعمرة كل
عام وتشيع جنازة
(ورد سلام) مسنون

فرض كفاية إذا كان المسلم مسلماً غير معتقل به من صلاة أما كونه فرضاً فلقوله تعالى وإذا
 حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها وأما كونه كفاية فلخبر يجرى عن الجماعة إذا مروا أن يسلم
 أحدهم ويجزئ عن الجلوس أن يرد أحدهم وقوله مسنون صفة للسلام ونخرج به غير المسنون عما
 سجد كره في قوله ولا يندب السلام على قاضي حاجة إلا فلا يحب رده (قوله عن جمع) عن يعقوب على
 وهي ومحروها متعلق بسلام أي أن رد السلام الكائن على جماعة فرض كفاية عليهم إذا قام به
 واحد منهم سقط الحرج عن الباقي (قوله أي اثنين فأكثر) ولا بد أن يكونوا مكلفين أو سكارى لهم
 نوع تمييز سمعوه (قوله ويختص) أي الراد بالنواب (قوله فان ردوا كلهم) أي كل المسلم عليهم وقوله
 ولو لم تبا أي ولو كان ردهم مرتباً وليس في آن واحد (قوله أنيبوا) أي كلهم وقوله ثواب الفرض أي
 فرض الكفاية (قوله كالمصلين على الحنازة) أي فاتهم يثابون كلهم ثواب الفرض فان قلت لم يسقط
 الفرض برد الصبي بخلاف نظيره في الحنازة قلت لأن القصد تم الدعاء وهو منه أقرب للإجابة والقصد
 هنا الأمن وهو ليس من أهله (قوله ولو سلم جمع مرتبون) أي أو دفعة (قوله فرد مرة) أي فاجابهم
 بجواب واحد وقوله قاصدا جميعهم أي قاصدا الرد على جميعهم وقوله وكذا لو أطلق أي لم يقصد شيئا
 ونخرج بذلك ما إذا قصد الابتداء فلا يسقط به الفرض (قوله أجزأه) أي الرد عن الجميع (قوله ما لم
 يحصل فصل ضار) أي بين السلام والجواب فان حصل فصل ضار فلا يجزئ وفيه أنه كيف يتصور
 عدم وجود فصل ضار بالنسبة لغیر السلام الأخير المتصل بالجواب إذا كان المسلمون كثيراً وسلم
 واحداً بعد واحد كما هو فرض المسئلة ثم رأيت في المعنى ما يؤيد الاشكال ونص عبارته وظاهر كلام
 المجموع أنه لا فرق بين أن يسلموا دفعة واحدة أو متفرقين وهو كما قاله بعض المتأخرين ظاهر فيما إذا
 سلموا دفعة واحدة أو لم يسلموا واحداً بعد واحد وكانوا كثيراً فلا يحصل الرد لكلهم إذ قدم أن
 شرط حصول الواجب أن يقع متصلاً بالابتداء اهـ (قوله سلام امرأة على امرأة) أي فانه مسنون (قوله
 أو نحو محرم) بالجر عطف على امرأة أي سلامها على نحو محرم والاولى حذف لفظ نحو لان ما ندرج
 تحته صرح به بعد (قوله أو سيد أو زوج) أي أو سلامها على زوج أو سيد (قوله وكذا على أجنبي) أي
 وكذا دخل في المسنون سلامها على رجل أجنبي والحال انها عجز ولا تشتهى (قوله ويلزمها) أي المرأة
 وقوله في هذه الصورة أي صورة كونها عجز ولا تشتهى وقوله رد سلام الرجل أي إذا سلم الرجل عليها
 وهي عجز ولا تشتهى لزمها أن ترد عليه لان سلامه عليها مسنون كسلامها عليه (قوله أما مشتهة
 الخ) مفهوم قوله لا تشتهى والحاصل يحرم الرد عند اختلاف الجنس بشرط أربعة كون الانثى
 وحدها وكونها مشتهة وكون الرجل وحده وانتفاء المحرمية ونحوها كالزوجة (قوله ومثله)
 أي ومثله الرد في حرمة منها ابتداءً ومنها فانه حرام (قوله ويكره رد سلامها) أي يكره على الأجنبي
 أن يرد سلام المشتهة وقوله ومثله أي الرد في الكراهة ابتداءً السلام منه عليها (قوله والفرق)
 أي بين ابتداءها وردّها حيث حرما وبين ردّها وابتدائها حيث كرها وقوله أن ردّها أي الأجنبيّة
 المشتهة على الأجنبي وقوله وابتدائها أي ابتداء السلام منها عليه وقوله بطمعه لطمعه فيها أكثر
 بعض نسخ الخط إسقاط لفظ لطمعه وهو الصواب الموافق لما في التحفة والألزم تعليل الشيء بنفسه
 والمراد أن كلاماً من ردّها سلام الأجنبي أو ابتداءً بها بالسلام عليه يطمع ذلك الأجنبي فيها طمعا أكثر
 من طمعه فيها الحاصل بردها عليها أو ابتداءً ثابته (قوله بخلاف ابتداءه ورده) أي فلا يطمعه كل
 منهما فيها أكثر (قوله فله شيخنا) أي قال ما ذكر من قوله ودخل في قولي مسنون لا الفرق فقط وان
 كان هو ظاهر عبارته كما يعلم من الوقوف على عبارة شيخه في التحفة (قوله ولو سلم) أي أجنبي وقوله
 على جمع نسوة التركيب اضافي أو توصيفي (قوله وجب الخ) جواب لو وقوله ردّها أحدها ولو رددن
 كلهن جاز وأثن ثواب الفرض فالتقييد بأحدها ليس بمقتضى قال في المعنى ولا يكره أي الرد على جمع

(عن جمع) أي اثنين
 فأكثراً فسقط الفرض
 عن الباقي ويختص
 بالنواب فان ردوا
 كلهم ولو مرتباً أنيبوا
 ثواب الفرض كالمصلين
 على الحنازة ولو سلم
 جمع مرتبون على
 واحد فرد مرة قاصدا
 جميعهم وكذا لو أطلق
 على الأوجه أجزأه
 ما لم يحصل فصل ضار
 ودخل في قولي
 مسنون سلام امرأة
 على امرأة أو نحو محرم
 أو سيد أو زوج وكذا
 على أجنبي وهي عجز
 لا تشتهى ويلزمها في
 هذه الصورة رد سلام
 الرجل أما مشتهة
 ليس معها امرأة أخرى
 فيحرم عليها رد سلام
 أجنبي ومثله ابتداءه
 ويكره رد سلامها
 ومثله ابتداءه أيضاً
 والفرق أن ردّها
 وابتدائها طمعه
 لطمعه فيها أكثر
 بخلاف ابتداءه ورده
 قاله شيخنا ولو سلم على
 جمع نسوة وجب رد
 أحدها

اذا يخشى فتنة
 حينئذ يخرج بقولي
 عن جمع الواحد فالرد
 فرض عين عليه ولو
 كان المسلم صبيًا غير
 ولابد في الابتداء
 والرد من رفع
 الصوت بقدر ما يحصل
 به السمع المحقق
 ولو في ثقيل السمع نعم
 ان مر عليه سريعاً
 بحيث لم يبلغه صوته
 فالذي يظهر كقوله
 شيخنا أنه يلزمه الرفع
 وسعه دون العدو
 خلفه ويجب اتصال
 الرد بالسلام كاتصال
 قبول البيع بإيجابه
 ولا بأس بتقديم عليك
 في رد السلام الغائب
 لان الفصل ليس
 باجنبي وحيث زالت
 الغورية فلا قضاء
 خلافاً لما يوهمه
 كلام الروياني
 ويجب في الرد على
 الاصم أن يجمع بين
 اللفظ والاشارة ولا
 يلزمه الرد الا ان جمع
 له المسلم عليه بين اللفظ
 والاشارة (وابتداءه)
 أي السلام عند
 اقباله أو انصرافه
 على مسلم غير نحو
 فاسق أو مبتدع حتى
 الصبي المميز وان
 ظن عدم الرد

نسوة أو عجز ولا تنفاه خوف الفتنة بل ينسب الابتداء به منهن على غيرهن وعكسه اه (قوله اذا
 يخشى فتنة حينئذ) أي حين اذ كن جمعاً وهو علة وجوب الرد (قوله يخرج بقولي عن جمع الواحد)
 أي المسلم عليه الواحد وقوله فالرد فرض عين عليه أي جواب السلام يكون فرض عين عليه لكن ان
 كان مكلفاً (قوله ولو كان المسلم الخ) غاية في كونه فرض عين (قوله ولا بد في الابتداء والرد من
 رفع الصوت) أي فلا تسقط سنه الابتداء الارتفاع الصوت ولا تسقط فرضية الرد الا بذلك أيضاً وقوله
 بقدر ما يحصل به السمع أي انه رفع كل من المبتدئ والراد صوته بقدر ما يحصل به سماع كل
 لا آخر سماعاً محققاً ولو بالنسبة لثقل السمع قال في الاذكار وأقل السلام الذي يصير به مسلماً
 مؤدياً سنة السلام أن يرفع صوته بحيث يسمع المسلم عليه فان لم يسمعه لم يكن آتياً بالسلام فلا يجب الرد
 عليه وأقل ما يسقط به فرض رد السلام أن يرفع صوته بحيث يسمعه المسلم فان لم يسمعه لم يسقط عنه
 فرض الرد ذكرهما المتولي وغيره قلت والمستحب ان يرفع صوته رفعا يسمعه به المسلم عليه أو عليهم
 سماعاً محققاً واذا شكك في أنه يسمعه زاد في رفعه واحتما واستثنى ما اذا سلم على ايقاط عندهم
 نيام فالسنة أن يخفض صوته بحيث يحصل سماع الايقاط ولا يستيقظ النيام اه (قوله نعم الخ)
 استدراك على اشتراط حصول السماع المحقق وقوله ان مراح فاعل مريد وعلى المسلم وكذلك ضمير
 يبلغه وباقي الضمائر يعود على المسلم عليه والمعنى اذا سلم شخص وهو مراح بسرعة على آخر وبعد عنه
 بحيث انه اذا رد عليه لم يبلغ المسلم صوته يجب على ذلك الا آخر المسلم عليه ان يرفع صوته طاقته ولا
 يجب عليه ان يسمي خلفه سواء بلغه صوته أم لا (قوله ويجب اتصال الرد بالسلام) أي الصادر من المسلم
 نفسه أو من المبلغ فالأصل في كل شيء بحسبه فلا يعترض ويقال ان ذلك ظاهر فيما لو كان السلام
 حصل من المسلم مشافهة أما اذا كان بالتبليغ فلا يتصور رأي لو فصل بينهما كلام أجنبي أو سكون
 طويل لم يسقط به الفرض (قوله كاتصال قبول الخ) أي نظير وجوب اتصال قبول البيع بإيجابه
 (قوله ولا بأس بتقديم عليك الخ) أي بان يقول فيه كما سيأتي عليك وعليه السلام فالفصل بعليك
 غير مضر لانه ليس بأجنبي أو هو مستثنى كما عبر به بعضهم (قوله وحيث زالت الغورية) أي في الرد
 أي لم يحصل رد فوراً والانسب ما قبله أن يقول وحيث لم يحصل الاتصال وقوله فلا قضاء أي فلا
 يقضى الرد بل يفوت عليه ويأثم بذلك قال سم ويؤيد عدم القضاء أو يصرح به قول الاذكار فصل
 قال الامام أبو محمد القاضي حسين والامام أبو الحسن الواحدى وغيرهما ويشترط أن يكون الجواب
 على الفور فان أخره ثم رد لم يعد جواباً وكان آثماً بترك الرد اه فقله لم يعد جواباً وكان آثماً الخ يقتضى
 ذلك اذ لو كان يقضى لم يقل بترك الرد كان يقول بتأخير الرد اه (قوله خلافاً لما يوهمه كلام
 الروياني) أي من أنه يقضى اذا زالت الغورية (قوله ويجب في الرد على الاصم الخ) به يعلم الفرق بين
 ثقيل السمع وبينه (قوله أن يجمع) أي الراد ليحصل الافهام ويسقط عنه فرض الجواب وقوله بين
 اللفظ والاشارة أي بفحو اليد ويغنى عن الاشارة علمه بان الاصم فهم بقرينة الحال والنظر الى فقه
 الرد عليه كذا في شرح الروض (قوله ولا يلزمه الرد الخ) أي ولا يلزم الاصم الرد على من سلم عليه الا
 ان جمع له من سلم عليه بين اللفظ والاشارة قال في الروض وشرحه وتجزئ اشارة الاخرس ابتداءً وردا
 لان اشارته قائمة مقام العبارة (قوله وابتداءه أي السلام) يؤخذ من قوله ابتداءه انه لو أتى به بعد
 تكلم لم يعتد به نعم يحتل في تكلم سهواً أو جهلاً وعذر به انه لا يفوت الابتداء به فيجب جوابه اه
 تحفة (قوله عند اقباله) أي على شخص مسلم وقوله أو انصرافه أي عنه أي اذا أراد أن ينصرف
 عنه يسن للنصرف ابتداء السلام عليه (قوله على مسلم) متعلق بالسلام وخروج به الكافر فلا يسن
 السلام عليه بل يحرم كما سيذكره (قوله غير نحو فاسق أو مبتدع) سيأتي محترهما (قوله حتى
 الصبي المميز) غاية في المسلم أي يسن السلام عليه ولو كان صبياً غير مميز (قوله وان ظن عدم الرد) غاية

في سنة ابتداء السلام على مسلم فلو أخرها عن قوله سنة لكان أولى (قوله سنة) قال الحليمي وإنما كان الرد فرصا والابتداء سنة لأن أصل السلام أمان ودعاء بالسلامة وكل اثنين أحدهما آمن من الآخر يجب أن يكون الآخر آمنا منه فلا يجوز لاحدا سلم عليه غيره أن يسكت عنه لئلا يخافه اه
واعلم أن أصل السلام ثابت بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقد قال سبحانه وتعالى فإذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة وقال تعالى وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها وقال تعالى فقالوا سلاما قال سلام وأما السنة ففي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنهما إن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الإسلام خير قال نطعم الطعام ونقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف وفيه ما أبيض عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خلق الله عز وجل آدم على صورته طوله ستون ذراعا فلما خلقه قال اذهب فسلم على أولئك نفر من الملائكة جلوس فاستمع ما يحيونك فأنها يحيونك وتحية ذريتك فقال السلام عليكم فقالوا السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ورحمة الله وبركاته وفيه ما عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع بعبادة المريض وأتباع الجنائز وتشميت العاطس ونصر الضعيف وعون المظلوم وإفشاء السلام وإبرار القسم وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم (قوله عينا للواحد) حال من سنة أي حال كون السنة عينا أي سنة عين من الواحد (قوله وكفاية للجماعة) أي وسنة كفاية إذا كان من جماعة فإذا فعله واحد منهم فقد أدى المطلوب وسقط الطلب به عن الباقي قال ابن رسلان في زبده

والسنة المثاب من قد فعله * ولم يعاقب امرؤ أن أهمله

ومنه مسنون على الكفاية * كالبدء بالسلام من جماعة

(قوله كالسجدة للكل) أي فأنها سنة عين من الواحد وكفاية من الجماعة (قوله لخبر الخ) دليل على سنة ابتداء السلام أي وإنما كان سنة لخبر أن أولى الناس بالله أي برجته أو بدخول جنته من بدأهم بالسلام (قوله وأفتى القاضي بأن الابتداء أفضل) أي من الردوان كان واجبا (قوله كما أن إراء المعسر أفضل من انتظاره) أي مع أن إراء السنة والانتظار واجب (قوله وصيغة ابتداءه السلام عليكم) أي وصيغة رده وعليكم السلام أو سلاما ولو ترك الواو جاز وان كان ذلك كرها أفضل فان عكس فهو ما بان قال في الابتداء عليكم السلام وقال في الرد السلام عليكم جاز وكفي فان قال في الرد عليكم وسكت عن السلام لم يجز إذ ليس فيه تعريض للسلام (قوله وكذا عليكم السلام) أي وكذلك يكفي في صيغة الابتداء عليكم السلام بتقديم الخبر (قوله أو سلاما) معطوف على لفظ السلام أي وكذلك يكفي عليكم سلاما بالتنكير وتقديم الخبر (قوله لكنه مكروه) أي لكن الاتيان في الابتداء بعلينكم السلام أو عليكم سلاما مكروه فضمير لكنه يعود على ما بعد وكذا لا على قوله أو سلاما فقط وعبرة النهاية ويجزئ مع الكراهة عليكم السلام ويجب فيه الردو عليكم السلام عليكم سلاما اه
وقوله للنهي عنه أي في خبر الترمذي وغيره (قوله ومع ذلك) أي مع كونه مكروها وقوله يجب الرد فيه أي في هذا المكروه (قوله بخلافه) أي فأنه لا يجب فيه الرد لانه لا يصلح لابتداء السلام لتقدم واو العطف (قوله والافضل في الابتداء والرد الخ) قال النووي في الاذكار أعلم أن الافضل أن يقول المسلم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فيأتى بصغير الجمع وان كان المسلم عليه واحدا ويقول التحية وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ويأتى بواو العطف في قوله وعليكم ومن نص على أن الافضل في المبتدئ أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته الامام أقضى القضاة أبو الحسن الماوردي في كتابه الحاوي في كتاب السير والامام أبو سعيد المتولي من أصحابنا في كتاب صلاة

(سنة) عينا للواحد وكفاية للجماعة كالسجدة للكل لخبر أن أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام وأفتى القاضي بأن الابتداء أفضل كما أن إراء المعسر أفضل من انتظاره وصيغة ابتداءه السلام عليكم أو سلاما وكذا عليكم السلام أو سلاما لكنه مكروه للنهي عنه ومع ذلك يجب الرد فيه بخلاف وعليكم السلام بالواو إذا يصلح للابتداء والافضل في الابتداء والرد الاتيان بصيغة الجمع

الجمعة وغيرهما ودليله ما روينا في مسند الدارمي وسنن أبي داود والترمذي عن عمران بن حصين رضي الله عنهما قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال السلام عليكم فرد عليه ثم جلس فقال النبي صلى الله عليه وسلم عشر ثم جاء آخر فقال السلام عليكم ورجة الله فرد عليه فجلس فقال عشر ورجة الله ثم جاء آخر فقال السلام عليكم ورجة الله وركاته فرد عليه فجلس فقال ثلاثون قال الترمذي حديث حسن وفي رواية لابي داود من رواية معاذ بن أنس رضي الله عنه زيادة على هذا قال ثم أتى آخر فقال السلام عليكم ورجة الله وركاته ومغفرته فقال اربعون وقال هكذا تكون الفضائل اهـ (قوله حتى في الواحد) أي يأتي المبتدئ بصيغة الجمع ولو كان المسلم عليه واحداً أو يأتي الراد بذلك أيضاً ولو كان المسلم واحداً وقوله لا جمل إلا الملائكة أي نظر الملائكة قال ابن العربي إذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أو سلمت على أحد في الطريق فقلت السلام عليكم فأحضر في قلبك كل عبد صالح لله في الأرض والسماء وميت وحي فإن من في ذلك المقام برده عليك فلا يبقى ملك مقرب ولا روح مطهر يبلغه سلامك إلا ويرد عليك وهو دعاء فيستجاب فيك فتغلب ومن لم يبلغه سلامك من عباد الله المهم في جلاله المشتغل به فانت قد سلمت عليه في هذا الشئول فإن الله ينوب عنه في الرد عليك وكفى بهذا شرفاً لك حيث سلم عليك الحق فليته لم يسمع أحد من سلمت عليه حتى ينوب الله عن الكل في الرد عليك اهـ مناوي (قوله وزيادة الخ) أي والأفضل زيادة ورجة الله وركاته ومغفرته لما تقدم آنفاً عن النووي ولما روى عن أنس رضي الله عنه قال كان رجل يمر بالنبي صلى الله عليه وسلم برعي دواب أصحابه فيقول السلام عليك يا رسول الله فيقول له النبي صلى الله عليه وسلم وعليك السلام ورجة الله وركاته ومغفرته ورضوانه فقيل يا رسول الله تسلم على هذا أسلاماً تسلمه على أحد من أصحابك قال وما يعني من ذلك وهو ينصرف بأجر بضعة عشر رجلاً (قوله ولا يكفي الأفراد للجماعة) أي ولا يكفي الأفراد في السلام على الجماعة فلا يجب عليهم الرد (قوله ولو سلم كل) أي من اثنين تلاقيا (قوله فان ترتباً) أي السلامان بأن تقدم أحدهما على الآخر وقوله كان الثاني جواباً أي كان السلام الثاني كافياً في الرد أي ان قصده الرد أو أطلق أو شرك أخذاً بما بعده وقوله ما لم يقصد أي المسلم الثاني به أي بسلامه لا بتدائه وحده بان قصده وحده لم يكف عن الجواب فيجب عليه رد السلام على من سلم عليه أولاً (قوله والازم كلا الرد) أي وان لم يترتباً بان وقع سلامهما دفعة واحدة لزم كلاهما أن يردها لا (قوله يسن إرسال السلام) أي برسول أو بكتاب وقوله للغائب أي اندى يشرع له السلام عليه لو كان حاضراً بان يكون مسلماً غير فاسق أو مبتدع (قوله ويلزم الرسول التبليغ) أي ولو بعد مدة طويلة بان نسي ذلك ثم تذكره لأنه أمانة اهـ ع ش (قوله لأنه) أي السلام المرسل أمانة (قوله ويجب أدائها) أي الأمانة قال بعضهم والنظر أنه لا يلزم المبلغ قصده بل إذا اجتمع به وذكر بلغه اهـ ونظيره في التحفة وقال بل الذي يتجه به يلزمه قصده حاله حيث لا مشقة شديدة عرفاً عليه لان أداء الأمانة ما أمكن واجب اهـ (قوله ومحلها) أي ومحل لزوم التبليغ عليه وقوله ما إذا رضی أي لفظاً أو الأولى حذف لفظ ما والاقتصار على ما بعدها وقوله بتحمل تلك الأمانة أي وهي السلام المرسل للغائب (قوله أمالوردها) أي تلك الأمانة وقوله فلا أي فلا يلزمه التبليغ (قوله وكذا ان سكت) أي وكذا لا يلزمه التبليغ ان سكت ولم يردها لفظاً قال في التحفة بعد أخذ ما من قولهم لا ينسب لساكت قول وكما جعلت بين يديه ودبعة فسدت ويحتمل التفصيل بين أن تظهر منه قرينة تدل على الرضا وعدمه اهـ (قوله وقال بعضهم الخ) عبارة التحفة ثم رأيت بعضهم قال قالوا يجب على الموصي به تبليغه ومحلها الخ اهـ فالسارح تصرف فيها حتى جعل قوله ومحلها الخ من كلامه وأنه تابع فيه لشخه مع أنه من مقول البعض كما يعلم من آخر عبارة التحفة وقوله يجب على الموصي به تبليغه يعني إذا أوصى شخص آخر أن يبلغ سلامه على زيد مثلاً بعد موته

حتى في الواحد لا حل
الملائكة والتعظيم
وزيادة ورجة الله
وركاته ومغفرته
ولا يكفي الأفراد
للجماعة ولو سلم كل
على الآخر فان ترتباً
كان الثاني جواباً أي
ما لم يقصد به الابتداء
وحده كما بحثه بعضهم
والازم كلام الرد
(فروع) * يسن
إرسال السلام للغائب
ويلزم الرسول
التبليغ لأنه أمانة
ويجب أدائها ومحلها
ما إذا رضی بتحمل تلك
الأمانة أمالوردها
فلا وكذا ان سكت
وقال بعضهم يجب
على الموصي به تبليغه

فجيب على ذلك الشخص الموصى بفتح الصاد بالسلام التبليغ (قوله ومحله) أى ومحله وجوب التبليغ على الوصى وقوله ان قبل الوصية أى لانه يبعد تكليفه الوجوب بمجرد الوصية وقوله يدل على التحمل أى تحمل أمانة السلام (قوله ويلزم المرسل اليه الرد فوراً) أى ان أتى الرسول بصيغة معتبرة كأن قال له فلان يقول لك السلام عليك أو أتى المرسل بها كأن قال السلام على فلان فبلغه عنى فقال الرسول له زيد سلم عليك والحاصل لا بدنى وجوب الرد من صيغة شرعية من المرسل أو الرسول بخلاف ما اذا لم توجد من واحد منهما كأن قال المرسل سلم لى على فلان فقال الرسول لفلان زيد سلم عليك فلا يجب الرد (قوله وبه الخ) معطوف على باللفظ أى ويلزم المرسل اليه الرد فوراً باللفظ أو بالكتابة فيما اذا أرسل له السلام فى كتاب فيلزم الرد اما باللفظ أو بالكتابة (قوله ويندب الرد) أى فى ضمن رده على المرسل كما يعلم من التفريع بقوله فيقول الخ (قوله والبداءة به) أى ويندب البداءة بالمبلغ فى صيغة رد السلام (قوله فيقول الخ) بيان لكيفية صيغة الرد على المبلغ مع البداءة به وعلى المرسل أى فيقول المرسل اليه فى الرد عليهم او عليك وعليه السلام (قوله للخبر المشهور فيه) أى فى ندب الرد على المبلغ مع البداءة به وذلك الخبر هو ما رواه أبو داود فى سننه عن غالب القطان عن رجل قال له حدثنى أى عن جدى قال بعثنى أبى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اتته فاقرته السلام فاتيتة فقلت ان أبى يقرئك السلام فقال عليك السلام وعلى أهلك السلام (قوله ندب البداءة بالمرسل) أى بان يقول وعليه وعليك السلام (قوله ويحرم ان يبدأ به) أى بالسلام ذمياً وذلك للنهى عنه فى خبر مسلم فان بان من سلم عليه معتقدا انه مسلم ذمياً استحب له ان يسترد سلامه بان يقول له رد على سلامى والغرض من ذلك ان يوحشه و يظهر له انه ليس بينهما ألفة و روى ان ابن عمر سلم على رجل فقيل له انه يهودى فتبعه وقال له رد على سلامى قال النووى فى الاذكار و ينافى صحيح مسلم عن أى هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبدؤا اليهود ولا النصارى بالسلام فاذا القيم أحدكم فى الطريق فاضطروه الى أضيقة و روى فى صحيح البخارى ومسلم عن أنس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا عليهم وروينا فى صحيح البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سلم عليكم اليهود فانما يقول أحدكم السلام عليك فقل وعليك ثم قال قال أبو سعيد لو اردت تحية ذمى فعلها بغير السلام بان يقول هداك الله وأنعم الله صباحك قلت هذا الذى قاله أبو سعيد لا بأس به اذا احتاج اليه وأما اذا لم يحتج اليه فالاختيار ان لا يقول شيئاً فان ذلك بسط له وائناس واظهار صورة مودة وتحن مأمورون بالاغلاظ عليهم و نهىون عن ودهم فلا تطروه والله اعلم اه (قوله ويستثنى) أى الذى وجوبه ان كان ذلك الذى مع مسلم قال النووى فى الاذكار أيضاً اذا مر على جماعة فيهم مسلمون أو مسلم وكفار فالسنة أن يسلم عليهم ويقصد المسلمين أو المسلم و ينافى صحيح البخارى ومسلم عن أسامة رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم مر على مجلس فيه اخلاط من المسلمين والمشركين عبدة الاوثان واليهود فسلم عليهم النبى صلى الله عليه وسلم اه (قوله ويسن لمن دخل الخ) قال فى الروض وشرحه ومن دخل دارة فليسلم ندباً على أهله لخبر أنس انه صلى الله عليه وسلم قال له يابنى اذا دخلت على أهلك فسلم يكن بركة عليك وعلى أهلك رواه الترمذى وقال حسن صحيح أو دخل موضعاً خالياً عن الناس فليقل ندباً بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين لما روى مالك فى موطئه انه بلغنى أنه يستحب ذلك وقال تعالى فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة وليقل ندباً قبل دخوله بسم الله ويدعو بما أحب ثم يسلم بعد دخوله لخبر أبى داود اذا وجع الرجل بيته فليقل اللهم انى أسألك خير الموبج وخير المدخل بسم الله ولجنا وبسم الله خرجنا وعلى الله توكلنا ثم يسلم على أهله اه (قوله ولا يندب السلام على قاضى حاجة الخ) أى للنهى عنه ولان مكالمته بعيدة عن

ومحله كما قال شيخنا
ان قبل الوصية باللفظ
يدل على التحمل
ويلزم المرسل اليه الرد
فوراً باللفظ فى الارسل
وبه أو بالكتابة فيها
ويندب الرد أيضاً على
المبلغ والبداءة به
فيقول عليك وعليه
السلام للخبر المشهور
فيه وحكى بعضهم
ندب البداءة بالمرسل
ويحرم ان يبدأ به
ذمياً ويستثنى وجوباً
بقلبه ان كان مع
مسلم ويسن لمن دخل
محلاً خالياً ان يقول
السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين
ولا يندب السلام
على قاضى حاجة بول
أو غائط أو جماع أو

المروعة والادب ولا يندب أيضا على من في الحمام قال الراعي لانه بيت الشيطان ولا شغلته بالغسل اه
وقوله بول مضاف اليه انظر حاجة والاضافة فيه للبيان (قوله ولا على شارب) أي ولا يندب على شارب
أي في هذه مرة ماء على قياس ما بعده وقوله لشغله أي المذكو من الشارب والآن كل بما فيه من
الماء واللحمة (قوله ولا على فاسق) أي ولا يندب السلام على فاسق قال الامام النووي في الاذكار
وأما المستدع ومن اقترف ذنبا عظيما ولم يقب منه فينبغي أن لا يسلم عليهم ولا يرد عليهم السلام كذا
قاله البخاري وغيره من العلماء فان اضطر الى السلام على الظلمة بان دخل عليهم وخاف ترتب مفسدة
على دينه أو دنياه أو غيرهما ان يسلم سلم عليهم قال الامام أبو بكر ابن العربي قال العلماء يسلم وينوي
ان السلام من أسماء الله تعالى المعنى الله عليكم كقريب اه (قوله بل يسن تركه) أي ترك السلام
في شاب عليه وقوله على مجاهر بنفسه حال من ضمير تركه أو متعلق بنفس الضمير بناء على القول
بجواز ذلك اذا عاد على ما يجوز التعلق به (قوله وترك ذنب عظيم) الذي يظهر انه معطوف على
مجاهر ومثله ما بعده ثم رأيت العلامة الرشيدى صرح به مستدلا بعبارة الخفة المماثلة لعبارة
شارحنا فتوصل ان هؤلاء لا يسن ابتداء السلام عليهم ويسن تركه بحيث يشاب عليه وما عداهم من
مترك ذنب غير عظيم وهو مخف لا يسن السلام عليه فقط وأما تركه فليس بسنة بل هو مباح (قوله
الاعذر) يحتمل ارتباطه بقوله ولا على فاسق ويحتمل ارتباطه بقوله بل يسن تركه قال ع ش ومن
الاعذر خوفا ان يقطع نفقته (قوله أو خوف مفسدة) عطف على عذر من عطف الخاص على العام اذ
العذر شامل لخوف المفسدة (قوله ولا على مصلح) أي ولا يندب السلام على مصلح والخ والمحصل
ضابط من لا يندب السلام عليه كل شخص مشغول بحالة لا يليق بالمروعة القرب منه فيها كذا في شرح
الروض (قوله ولا رد عليهم) أي ولا ردوا حب عليهم أي على قاضي الحاجة ومن بعده لان من لا يستحب
السلام عليه لا يلزمه رد ملو سلم عليه الا ما استثنى (قوله الاستمعة الخطيب) أي اذا سلم عليه وقوله فانه
يجب عليه ذلك أي الرد أي مع ان السلام عليه مكره وقيل لا يجب عليه الرد لتقصير المسلم عليه وعبارة
المغنى واذا سلم على حاضر الخطبة وقلنا بالجديد لا يحرم عليهم الكلام في الرد ثلاثة أوجه أحدها
عند الغوى وجوب الرد وصحة البلقيني والثاني استحبابه والثالث جوازه اه (قوله بل يكره الرد
لقاضي الحاجة الخ) أي لانه يسن لهم عدم الكلام مطلقا (قوله ويسن) أي الرد لا كل المتقدم
وهو الذي سلم عليه واللحمة بغمه وقوله وان كانت اللحمة بغيه أي يسن للآكل المذكو كورد سواء
كانت اللحمة باقية بغمه أولا (قوله نعم يسن الخ) استثناء من الآكل وهو في الحقيقة مفهوم التقيد
بقوله سابقا في هذه اللحمة فانه يفهم منه انه اذا لم تكن في هذه يندب السلام عليه واذا ندب وجب رده
وعبارة المغنى واستثنى الامام من الآكل ما اذا سلم عليه بعد ابتلاع وقبل وضع لقمة أخرى فيسن
السلام عليه ويجب عليه الرد وكذا من في محل نزع الثياب في الحمام كما جرى عليه الزركشي وغيره اه
(قوله ويسن الرد لمن في الحمام) الاخصر حذف قوله ويسن الرد ويكون قوله ولن الخ معطوفا على
للآكل وهو الاولى أيضا ليكون قوله باللفظ تبطأ بالآكل أيضا (قوله وملمب) أي ويسن الرد لملمب
قال النووي والملمب يكره ان يسلم عليه لانه يكره له قطع التلبية فان سلم عليه رد السلام باللفظ نص عليه
الشافعي واصحابنا اه (قوله ولمصلح الخ) أي ويسن الرد لمن سلم عليه وهو في الصلاة أو الاذان أو الإقامة
بالإشارة بالرأس أو باليد أو غير ذلك قال النووي في الاذكار وأما المصلح فيحرم عليه أن يقول وعليكم
السلام فان فعل ذلك بطلت صلاته ان كان عالما بتحريره وان كان جاهلا لم تبطل على أصح الوجهين
عندنا وان قال عليه السلام بلفظ الغيبة لم تبطل صلاته لانه دعاء ليس بخطاب والمستحب ان يرد عليه
في الصلاة بالإشارة ولا يتلفظ بشئ وان رد بعد الفراغ من الصلاة فلا بأس وأما المؤذن فلا يكره له رد
الجواب بلفظه المعتاد لان ذلك يسير لا يبطل الاذان ولا يخل به اه وما جرى عليه الشارح في الاذان

استنجاء ولا على شارب
وآكل في هذه اللحمة
لشغله ولا على
فاسق بل يسن تركه
على مجاهر بنفسه
ومترك ذنب عظيم
لم يقب منه ومبتدع
الاعذر أو خوف
مفسدة ولا على
مصلح وساجد
ومؤذن ومقيم
وخطيب ومستمع
ولا رد عليهم الاستمعة
الخطيب فانه يجب
عليه ذلك بل يكره
الرد لقاضي الحاجة
والمجامع والمستنجي
ويسن للآكل
وان كانت اللحمة
بغيه نعم يسن السلام
عليه بعد البلع
وقبل وضع اللحمة
بغيه ويلزمه الرد
ويسن الرد لمن في
الحمام وملمب باللفظ
ولمصل ومؤذن ومقيم

من رده بالاشارة والاف بعد الفراغ خلاف ما ذكر (قوله بالاشارة) متعلق بما يتعلق به قوله لمصلح الخ أي ويسن الرد بالاشارة لمصلح الخ (قوله والاف بعد الفراغ) أي وان لم يرد من ذكر من المصلي والمؤذن والمقيم بالاشارة فليرد بعد الفراغ أي من الصلاة أو الاذان أو الإقامة وما ذكر من سنية الرد بالاشارة أو بعد الفراغ هو الأوجه وقيل يجب بعد الفراغ وبعبارة المغني ولو سلم على المؤذن لم يجب حتى يفرغ وهل الاحاطة بعد الفراغ واجبة أو مندوبة لم يصرحوا به والأوجه كما قال البلقيني انه لا يجب اه (قوله أي ان قرب الفصل) أي بين السلام والرد قال ع ش بان لا يقطع القبول عن الايجاب في البيع اه (قوله ولا يجب) أي الرد وقوله عليهم أي على الكل ومن في الجماع ومن بعده وقد نظم الجلال السيوطي المسائل التي لا يجب فيها الرد فقال

رد السلام واجب الأعلى * من في صلاة أو بأكل شغلا
أو شرب أو قراءة أو أذنيه * أو ذكر أو في خطبة أو تلييه
أو في قضا مطاحة الانسان * أو في إقامة أو الاذان
أو سلم الطفل أو السكران * أو شابة يخشى بها افتتان
أو فاسق أو ناعس أو نائم * أو حالة الجماع أو تحاكم
أو كان في جسام أو مجنون * فواحد من بعده عشر ونا

وقوله أو شابة يقرأ بتخفيف الباء للضرورة (قوله ويسن عند التلاقي) أي في طريق وخرج بالتلاقي ما إذا كان القوم جلوساً أو وقوفاً أو مضطجعين وورد عليهم غيرهم فالوارد يبدأ بالسلام مطلقاً سواء كان صغيراً أو كبيراً قليلاً أو كثيراً (قوله سلام صغيراً) فلو عكس بان سلم الكبير على الصغير أو الواقف على المائتي أو المائتي على الراكب لم يكره وان كان خلاف السنة وقوله وماش على واقف أي أو جالس أو مضطجع وقوله وراكب عليهم أي ويسن سلام راكب على كبير وماش وواقف ولو كان الراكب صغيراً (قوله وقيلين على كثيرين) أي ويسن سلام قليلين على كثيرين قال في شرح الروض فلو تلاقي قليل ماش وكثير راكب تعارضا اه وقوله تعارضا أي فلا أولوية لأحدهما على الآخر (قوله وحنى الظهر) أي عند السلام وقوله مكره أي لخبران رجلا قال يا رسول الله الرجل منا يلي أخاه أو صديقاه أو صديقته أن يخني له قال لا قال أفيلترمه ويقبله قال لا قال فإخذ بيده ويصافه قال نعم رواه الترمذي ولا تغتر بكثرة من يغله من ينسب إلى علم أو صلاح أو غيرهما من خصال الفضل فان الاقتداء بما يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وعن الفضيل بن عياض رحمه الله اتبع طريق الهدى ولا يضرك قلة السالكين وإياك وطريق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين ومحل كراهة التقبيل اذا لم يكن لغو صلاح أما اذا كان ذلك فلا يكره بل يندب كما سينص عليه قريباً (قوله وقال كثيرون حرام) أي خصوصاً ان وصل إلى حد الركوع (قوله وأفتى النووي بكراهة الانحناء بالرأس) معتمد (قوله وتقبيل الخ) معطوف على الانحناء أي وأفتى بكراهة تقبيل الخ ومحلها في غير تقبيل الامر الحسن الوجه أما هو فحرم بكل حال سواء قدم من سفر أم لا والمعانقة كالتقبيل بل أولى وقوله لاسيما لغو غنى أي خصوصاً اذا كان لغو غنى ودخل تحت فحوذ ثروة وشوكة وجاهة وقوله لحدوث الخ تعليل لكراهة التقبيل لغو غنى وقوله من تواضع أي من أظهر التواضع سواء كان بتقبيل أو قيام أو غير ذلك (قوله ويندب ذلك) أي التقبيل قال الامام النووي في الاذكار اذا أراد تقبيل يد غيره ان كان ذلك له هذه وصلاحه أو علمه أو شرفه وصيانيته أو فحوذ ذلك من الامور الدينية لم يكره بل يستحب وان كان لغناه ودنياه وثروته وشوكة وجاهته عند أهل الدنيا فحوذ ذلك فهو مكره شديد الكراهة وقال المتولي من أصحابنا لا يجوز فاشارة إلى أنه حرام وبنافى سنن أبي داود عن زارع رضى الله عنه وكان في وفد عبد القيس

بالاشارة والاف بعد
الفراغ أي ان قرب
الفصل ولا يجب
عليه ويسن عند
التلاقي سلام صغير
على كبير وماش
على واقف وراكب
عليهم وقليلين على
كثيرين * (فوائد) *
وحنى الظهر مكره
وقال كثيرون حرام
وأفتى النووي بكراهة
الانحناء بالرأس
وتقبيل نحو رأس أو
يد أو رجل لاسيما
لغو غنى لحدوث من
تواضع لغنى ذهب
ثلاثاً دينه ويندب
ذلك لغو صلاح أو
علم أو شرف لان أبا
عبيدة قبل بدع
رضي الله عنهم

قال فجعلنا تنقباد من رواحلتنا فقبل بد النبي صلى الله عليه وسلم ورجله ثم قال وأما تقبيل الرجل
خد ولده الصغير وأخيه وقبله غير خد من أطرافه ونحوها على وجه الشفقة والرحمة واللفظ
ومحبة القرابة فسنة وكذلك قبلته ولده صديقه وغيره من صفار الاطفال على هذا الوجه وأما
التقبيل بالشهوة فحرام بالاتفاق وسواء في ذلك الوالد وغيره بل النظر اليه بالشهوة حرام اتفاقا على
لقريب والأجنبي اه (قوله ويسن القيام لمن فيه فضيلة ظاهرة) أي اكراما وراوا احترامه
الاريا وقوله من نحو صلاح بيان للفضيلة وقوله أو ولادة أي ويسن القيام لمن له ولادة كاب أو أم
وقوله أو ولاية أي ولاية حكم كأمير وقاض (قوله معصية بصيانة) قال ع ش راجع للجميع
اه والمراد بالصيانة العفة والعدالة ومفهومها أنه لو كان كل من ذكر ليس فيه صيانة بأن كان
فاسقا أو ظالما فلا يسن له القيام (قوله أولن يرحي خيره) أي ويسن القيام لمن يترقب خبره قال
السيد عمر البصري لعل المراد الخير الآخر وكلمة حتى لا ينافي الحديث المساراه وقوله أو يخشى شره
أي يخاف شره لو لم يقم له (قوله ويحرم على الرجل أن يحب الخ) أي الحديث الحسن من أحب أن يقتل
الناس له قياما فليقبوا مقعده من النار (قوله ويسن تقبيل الخ) أي لما روى عن عائشة رضي الله
عنها قالت قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي فأتاه ففرع الباب فقام
اليه النبي صلى الله عليه وسلم يجر نوبة فاعتنقه وقبله قال الترمذي حديث حسن (قوله كتميت
عاطس) أي فهو سنة عندنا واختلف أصحاب مالك في وجوبه فقال القاضي عبد الوهاب هو سنة
ويجزي تسميت واحد من الجماعة كذهنا وقال ابن مزين يلزم كل واحد منهم واختاره ابن العربي
المالكي اه اذ كار (قوله بالغ) سيد كرم مقابله (قوله حمد الله تعالى) قيد وسيد كرم حتره
ولابد أيضا أن لا يزيد عطاسه على ثلاث وأن لا يكون بسبب والا فلا يسن التسميت (قوله يرحمك
الله) أي أن التسميت يكون يرحمك الله أو ربك أو يرحمك الله أو رجم الله (قوله وصغير ميز)
معطوف على بالغ وهو مفهومه أي وكتميت صغير ميز ولم يقيده في التحفة والنهاية الصغير بكونه
ميزا لعل ما جرى عليه الشارح هو الظاهر لان التسميت لا يسن الا بعد الحمد وإذا كان غير حمز فلا
يتصور منه حمد وقوله بفحوا صلحك الله أي أن تسميت الصغير بدون بماناسبه كاصلحك الله
أو أنشأك الله أنشاء صالحا أو بارك الله فيك ولم يفرق النووي في الاذكار بين ما تسمت به الكبير
والصغير (قوله فانه) أي التسميت سنة أي لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ان الله يحب العطاس ويكره التثاؤب فاذا عطس أحدكم وحمد الله تعالى كان حقا على كل
مسلم سماعه أن يقول له يرحمك الله وأما التثاؤب فأنما هو من الشيطان فاذا تثاؤب أحدكم فليرده
ما استطاع فان أحدكم اذا تثاؤب ضحك منه الشيطان قال العلماء والحكمة في ذلك ان العطاس سببه
مجمود وهو خفة الجسم التي تكون لقلة الاخلاط وتخفيف الغذاء وهو أمر مندوب اليه لانه يضعف
الشهوة ويسهل الطاعة والتثاؤب بضد ذلك (قوله على الكفاية ان سماع جماعة) أي العطاس
والحمد عقبه فالمفعول محذوف فاذا تسمت واحد سقط الطلب عن الباقي لئلا يفتقر إلى أن يسمته كل
واحد منهم الحديث المتقدم (قوله وسنة عين ان سماع واحد) قال في الاذكار فان كانوا جماعة فسمعه
بعضهم دون بعض فالتحذير انه يشتمه من سمعه دون غيره وحكي ابن العربي خلافا في تسميت الذي لم
يسمع الحمد اذا سمع تسميت صاحبه فليلبشتمه لانه عرف عطاسه وحمد بتمت غيره وقيل لا لانه لم
يسمعه اه (قوله اذا حمد الله الخ) أعاده لاجل بيان اشتراط العقبة وبيان أن الحمد سنة عين للعاطس
ولو قال أو لا حمد الله عقب عطاسه بأن الخ ثم قال بعد قوله فانه سنة عين كالحمد للعاطس فانه يسن الخ
لسكان أحصر وأسبق وقوله عقب عطاسه لم يقيده في التحفة والنهاية وشرح الروض والاذكار
فليراجع (قوله بان الخ) تصوير للعقبة وقوله بينهما أي العطاس والحمد وقوله فوق الخ أي مقدار

ويسن القيام لمن
فيه فضيلة ظاهرة
من نحو صلاح أو علم
أو ولادة أو ولاية
معصية بصيانة قال
ابن عبد السلام أولن
يرجي خبره أو يخشى
شره ولو كافر أخشى
منه ضررا عظيما
ويحرم على الرجل
أن يحب قيامهم له
ويسن تقبيل قادم
من سفر ومعانقته
للاتباع (كتميت
عاطس) بالغ (حمد
الله تعالى) يرحمك
الله أو رجمك الله
وصغير ميز حمد الله
بفحوا صلحك الله
فانه سنة على الكفاية
ان سماع جماعة وسنة
عين ان سماع واحد
اذا حمد الله العطاس
المميز عقب عطاسه
بان لم يتخلل بينهما
فوق سكتة تنفس
أوعى

فوق الخ فلنظ فوق صفة لموصوف محذوف هو الفاعل أول لفظ فوق هي الفاعل لأنها من الظرف
الته مرفقة (قوله فانه يسن له) أي للعاطس عينا وقوله أن يقول عقبه أي العاطس وذلك لحديث إذا
عطس أحدكم فليحمد الله تعالى (قوله وأفضل منه) أي من الحمد لله الحمد لله رب العالمين وقوله
وأفضل منه أي من الحمد لله رب العالمين الحمد لله على كل حال وذلك لحديث من عطس أو تحشى
فقال الحمد لله على كل حال رفع الله عنه سبعين داء أهونها الجذام * (فائدة) * من قال بعد العاطس
عقب حمد الله اللهم ارزقني ما لا يكفيني وبيتا يا ويني واحفظ على عقلي وديني واكفني شر من يؤذيني
أعطاه الله سؤاله اه يجري (قوله من لم يحمده) أي أو قال لفظا آخر غير الحمد وقوله عقبه الأولى
استقله لانه ليس داخل في المخرج بالحمد أو يقول وخرج بقوله عقبه ما إذا لم يحمده عقبه (قوله فلا
يسن التسميت له) أي للعاطس الذي لم يحمد الله تعالى عقبه (قوله فان شك) أي شخص في ان
العاطس حمد أولا (قوله قال) أي الشاك وقوله برحم الله من حمده أي ولا يقول رجك الله بالخطاب
(قوله ويسن تذكيره الحمد) أي يسن تذكيره من عطس ولم يحمد الله تعالى الحمد لانه اعانة على
معروف ولساروى من سبق العاطس بالحمد أمن من الشوص أي وجع الضرس واللوص أي وجع
الاذن والعلوص وهو وجع البطن ونظمها بعضهم فقال

من يبتدى عاطسا بالحمد يأمن من * شوص ولوص وعلوص كذا وردا

(قوله وعند توالي العاطس يشتمه لثلاث) أي لساروى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا عطس أحدكم فليشتمه جلسه وان زاد على ثلاث فهو من كرم ولا يشتم
بعد ثلاث قال النووي في الاذكار واختلف العلماء فيه أي في المزمع كرم فقال ابن العربي المالكي
فيل يقال له في الثانية أنك من كرم وقيل يقال له في الثالثة وقيل في الرابعة والاصح انه في الثالثة قال
والمعنى فيه أنك لست بمن يشتم بعد هذا لان هذا الذي بكز كرم ومرض لاخفة العاطس فان قيل
فاذا كان مرضا فكان ينبغي أن يدعى له ويشتم لانه أحق بالدعاء من غيره فالجواب انه يستحب أن
يدعى له لانه غير دعاء العاطس المشروع بل دعاء المسلم للمسلم بالعافية والسلامة ونحو ذلك
ولا يكون من باب التسميت اه (قوله ويسر به) أي بالحمد المصلي قال في الاذكار اذا عطس في صلاته
يستحب أن يقول الحمد لله ويسمع نفسه هذا مذهبنا ولا أصحاب مالك ثلاثة أقوال أحدها هذا
واختاره ابن العربي والثاني يحمد في نفسه والثالث قاله سحنون لا يحمد جهر ولا في نفسه اه (قوله
ويحمد في نفسه الخ) أي يحمرى ألقاظ الحمد في قلبه من غير أن يتلفظ بها ان كان العاطس مشغولا
يسول ونحوه كغائط والتفسير المذكور وحصل الفرق بينه وبين الحمد سر أو حاصله ان معنى الحمد سرا
أن يتكلم به بحيث يسمع نفسه ومعنى الحمد في نفسه سر أو على قلبه من غير أن يتكلم به ويثاب على
هذا الحمد وليس لنا ذكر يثاب عليه من غير لفظ الا هذا كما تقدم أول الكتاب في آداب داخل الخلاه
(قوله ويشترط رفع) أي رفع الصوت وقوله بكل أي من الحمد والتسميت وقوله بحيث يسمعه صاحبه
أي بحيث يسمع أحدهما الاخر فالحمد يرفع صوته بالحمد بحيث يسمعه المشتم والمشمتم يرفع صوته
بالتسميت بحيث يسمعه الحامد (قوله ويسن للعاطس وضع شيء على وجهه وخفض صوته ما أمكنه واجابة
مشتمه بنحوه يدرك الله ويصلح بالكم أو يغفر الله لكم الامر به

فانه يسن له أن يقول
عقبه الحمد لله وأفضل
منه الحمد لله رب
العالمين وأفضل منه
الحمد لله على كل حال
وخرج بقوله حمد الله
من لم يحمده عقبه
فلا يسن التسميت له
فان شك قال يرحم
الله من حمده ويسن
تذكيره الحمد وعند
توالي العاطس يشتمه
لثلاث ثم يدعوله
بالشفاء ويسر به
المصلي ويحمد في
نفسه ان كان مشغولا
بنحوه أو جماع
ويشترط رفع بكل
بحيث يسمعه صاحبه
ويسن للعاطس
وضع شيء على وجهه
وخفض صوته
ما أمكنه واجابة
مشتمه بنحوه يدرك
الله ويصلح بالكم
أو يغفر الله لكم الامر
به

فليقل الحمد لله وليقل له أخوه أو صاحبه بركك الله فإذا قال له بركك الله فليقل بركك الله ويصلح
بالكم أي شأنكم (قوله ويسن للثنايب الخ) أي للعديد المتقدم (قوله وسترفيه الخ) أي ويسن له
سترفه عند الثنايب لما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا ثنيت على أحدكم فليمسك يده على فقه فإن الشيطان يدخل وقوله ولو في الصلاة أي ولو كان
الثنايب في الصلاة ولا ينافيه ما تقدم في باب الصلاة من أنه يكره للصلي وضع يده على فقه لأن محله إذا لم
تكن حاجة كالثنايب وشبهه وقوله بيده اليسرى متعلق بستر (قوله ويسن إجابة الداعي) أي
النادي له وقوله بليك أي بأن يقول له بليك فقط أوليك وسعديك ويسن أيضا أن يرحب بالقادم
عليه بأن يقول له مرحبا وأن يدعو لمن أحسن إليه بأن يقول جارك الله خيرا أو حفظك الله وأنحوهما
للأخبار المشهورة بذلك (قوله والجهاد فرض كفاية الخ) شروع في بيان شروط الجهاد الذي هو
فرض كفاية أما الذي هو فرض عين فلا تشترط فيه هذه الشروط كما سيذكره (قوله على كل مسلم)
أي فلا جهاد على كافر ولو ذميا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلوونكم من الكفار فاطلب
به المؤمنين دون غيرهم ولأن الذي اغتيا بذل الجزية لنذب عنه لا لينذب عنا (قوله مكلف أي بالغ
عاقل) ولو حكما فدخل السكران المتعدي فلا جهاد على صبي لأن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابن عمر
يوم أحد وكان اذ ذاك ابن أربع عشرة سنة وأجازه يوم الخندق وكان اذ ذاك ابن خمس عشرة سنة ولا
على مجنون لقوله تعالى ليس على الضعفاء الآية قيل هم المجانين لضعف عقولهم وقيل الصبيان
لضعف أبدانهم (قوله لرفع القلم عن غيرهما) أي عن غير البالغ والعاقل (قوله ذكر) أي واضح
الذكورة فلا جهاد على امرأة وخشي مشكل لضعفهما غالبا ولقوله تعالى يا أيها النبي حرض المؤمنين
على القتال ولغظ المؤمنين ينصرف للرجال دون النساء وخبر البيهقي وغيره عن عائشة رضي الله عنها
قالت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وتسمية الحج جهادا لكونه
مشتغلا على مجاهدة النفس بالتعب والمشقة (قوله لضعف المرأة عنه) أي عن الجهاد ومثلها الخنثى
(قوله حر) أي كله (قوله فلا يجب على ذي رق) أي ذكر كان أو أنثى وقوله ولو مكاتباً أي أو مدبراً
(قوله وإن أذن له سيده) أي فلا يجب عليه ولو أمر به فلا يجب عليه امتثال أمره لأن الجهاد ليس من
الاستخدام المستحق للسيد فإن الملك لا يقتضي التعريض للهلاك نعم للسيد استصحاب غير المكاتب
معه في الجهاد للخدمة (قوله لنقصه) أي ذي الرق أي ولقوله تعالى وتجاهدون في سبيل الله
بأموالكم وأنفسكم ولا مال للرقيق ولا نفس له يملكها فلم يشمله الخطاب (قوله مستطيع) أي للجهاد
بأن يكون صحيحاً واجداً ما يكفيه ذهاباً وإياباً فاضلاً عن مؤنة من تلزمه مؤنته كذلك والحاصل
الاستطاعة المعتبرة في الحج معتبرة هنا معاً من الطريق فليس معتبراً هنا وإن اعتبر في الحج فلو كان
الطريق مخوفاً من كفار أو أصوص مسلمين لا يمنع الجهاد لأن مبناه على ارتكاب المخاوف فيحتمل فيه
ما لا يحتمل في الحج (قوله له) أي للمستطيع وقوله سلاح أي يصلح لقتال العدو (قوله فلا يجب) أي
الجهاد على غير مستطيع وذلك لقوله تعالى ليس على الأعرج حرج ولا على الأصم حرج ولا على
المريض حرج (قوله كقطع) أي لليدين أو الرجلين أو لواحدة منهما (قوله وفاقدم معظم أصابع
يده) أي أو أشل معظمها وإنما يجب الجهاد مع ذلك لأن المقصود منه البطش والنكابة وهو
مفقود ففهما وخرج معظم فقد الأقل وبقوله أصابع يده فقد معظم أصابع رجله فلا أثر فيهما
لا مكان البطش والنكابة بذلك (قوله ومن به عرج بين) أي ولو في رجل واحدة وخرج بالبين
لعرج اليسير الذي لا يمنع المشي فإنه لا يؤثر (قوله أو مرض تعظم مشقته) أي بأن كان يمنعه من
الركوب والقتال البمشقة شديدة بحيث لا تحتمل عادة كحصى مطبقة بخلاف المرض الذي لا يمنعه
عن ذلك كصداع خفيف ووجع ضرس وحمى خفيفة فإنه لا يؤثر (قوله وكعدم مؤن) أي لنفسه

ويسن للثنايب رد
الثنايب طاقته وستر
فيه ولو في الصلاة
بيده اليمنى ويسن
إجابة الداعي بليك
والجهاد فرض كفاية
(على) كل مسلم
(مكلف) أي بالغ
عاقل لرفع القلم عن
غيرهما (ذكر)
لضعف المرأة عنه
غالبا (حر) فلا يجب
على ذي رق ولو مكاتباً
وبعضاً وإن أذن له
سيده لنقصه
(مستطيع له سلاح)
فلا يجب على غير
مستطيع قطع
وأعني وفاقدم معظم
أصابع يده ومن به
عرج بين أو مرض
تعظم مشقته وكعدم
مؤن ومركوب في سفر
قصر

من تلزمه مؤنته كما في الحج ولا على من ليس له سلاح لان عادم ذلك لانصره به (وحرّم) على مدين موسر عليه دين حال لم يوكل من يقضى عنه من ماله الحاضر (سفر) لجهاد وغيره وان قصر وان لم يكن مخوفاً أو كان لطلب علم رعاية لحق الغير ومن ثم جاء في مسلم القتل في سبيل الله يكفر كل شيء الا الدين (بلا اذن غريم) أو ظن رضاه وهو من أهل الاذن ولو كان الغريم ذمياً أو كان بالدين رهن وثيق أو كغيبل موسر قال الاسنوي في المهمات ان سكوت رب الدين ليس بكاف في جواز السفر معتد في ذلك على ما فهم من كلام الشيخين هنا وقال ابن الرقعة والقاضي أبو الطيب والبندنجي والقزويني لا بد في الحرمة من التصريح بالمنع ونقله القاضي ابراهيم ابن ظهير ولا يحرم السفر بل ولا يمنع منه ان كان معسراً أو كان الدين مؤجلاً وان قرب حاوله بشرط وصوله

وقوله ومركوب أي وكعادم مركوب حساً أو شرعاً وقوله في سفر قصر قيد في المركوب فهو ليس بشرط الا ان كان السفر سفر قصر فان كان دونه لم يشترط ان كان قادراً على المشي والا اشترط (قوله فاضل ذلك) نعت لسلك من قوله مؤن وقوله مركوب واسم الاشارة يعود عليه أيضاً والمعنى وكعادم المؤن والمركوب الفاضلين عن مؤنة من تلزمه مؤنته وذلك صادق بان لا يوجد أصلاً أو وجداً لكن غير فاضلين عن ذلك لان النبي المأخوذ من عادم يصح تسليطه على المقيّد والقيّد معاً أو على القيد فقط (قوله ولا على من ليس له سلاح) أي ولا يجب الجهاد على من ليس عنده سلاح وقوله لان عادم ذلك الحج عليه لعدم وجوبه على من ليس عنده سلاح أي وانما لم يجب لان عادم السلاح لا تحصل به النصر على العدو (قوله وحرّم على مدين) أي ولو لو والدا (قوله موسر) أي بان كان عنده أزد بما يبقى للفلس فيما يظهر ويحقق بالمدين وليه وقوله عليه أي الموسر وقوله دين حال سيد كرم حترزه (قوله لم يوكل الحج) أي فان وكل من يؤديه عنه من ماله الحاضر فلا يخرم السفر لكن بشرط أن تثبت الوكالة ويعلم الدائن بالوكيل (قوله سفر) فاعل حرم وقوله لجهاد متعلق بسفر (قوله وغيره) أي وغير الجهاد كحج وتجارة (قوله وان قصر) أي السفر قال في التحفة يظهر ضبط القصر هنا بما ضبطه به في التنفل على الدابة وهو ميل أو نحوه وحينئذ فليتنبه لذلك فان التسهل يقع فيه كثيراً اهـ (قوله وان لم يكن مخوفاً) غاية في الحرمة أي يحرم السفر وان لم يكن مخوفاً بان كان آمناً (قوله أو كان لطلب علم) غاية ثانية أي يحرم وان كان لاجل طلب العلم ولا حاجة لهذه الغاية لاندراج طلب العلم في قوله أو غيره (قوله رعاية لحق الغير) عليه الحرمة أي وانما حرم السفر رعاية وحفظاً وتقديم الدين الذي هو حق الغير وقال في شرح المنهاج تقديم الفرض العين على غيره اهـ (قوله ومن ثم الحج) أي ومن أجل رعاية حق الغير ورد في صحيح مسلم القتل في سبيل الله يكفر كل شيء الا الدين أي فلا يفره لكونه حق الغير (قوله بلا اذن غريم) أي دائن والجار والمجرور متعلق بحرم أو بسفر أي فان كان باذنه فلا يحرم لرضاه باسقاط حقه قال في النهاية والتحفة نعم لا يتعرض للشهادة بل يقف وسط الصف أو حاشيته حفظاً للدين اهـ (قوله وهو من أهل الاذن) أي والحال أن ذلك الغريم من أهل الاذن أي والرضا بان كان مكلفاً وشيئاً فلو لم يكن من أهل الاذن حرم السفر مطلقاً ولو اذن ولا يجوز لوليّه أن يأذن في السفر ولو أذن فاذنه لا يغني عن موافقة (قوله ولو كان الغريم ذمياً الحج) غاية في حرمة السفر بلا اذن أي يحرم السفر بلا اذن الغريم ولو كان ذلك الغريم ذمياً أو كان رهن وثيق في الدين أو ضامن موسر (قوله قال الاسنوي الحج) حاصل ما استفيد من نقل ما ذكرنا بعضهم اشترط لجواز السفر بالاذن أن يكون ذلك الاذن لفظاً وأن السكوت غير كاف وبعضهم لم يشترط ذلك وقال متى لم يحصل منع باللفظ حاز السفر مطلقاً سواء حصل اذن باللفظ أولاً (قوله معتداً) حال من فاعل قال وقوله في ذلك أي في أن السكوت ليس بكاف وقوله على ما فهم بالبناء للجهول وقوله هنا أي في باب الجهاد (قوله والبندنجي) بناء مفتوحة فنون ساكنة فدل مفتوحة فنون مكسورة (قوله والقزويني) بقاف مفتوحة وزاي ساكنة (قوله لا بد في الحرمة) أي حرمة السفر (قوله من التصريح بالمنع) أي منع الغريم السفر (قوله ونقله) أي نقل ما قاله هؤلاء من أنه لا بد من التصريح (قوله ان كان معسراً) مفهوم قوله موسر (قوله أو كان الدين مؤجلاً) أي ولا يحرم السفر بل ولا يمنع منه ان كان الدين مؤجلاً لانه لا مطالبة مستحقة الا أن نعم له الخروج معه ليطالبه به عند حلوله وقوله وان قرب حلوله غايته لعدم الحرمة وقوله بشرط الحج تقييد للغاية وقوله لما يحل له فيه القصر أي لمكان يحل له للسافر القصر بخارج السور والعمران وقوله وهو مؤجل أي والحال أن الدين باق على تأجيله فان حل قبل وصوله لما يحل له القصر منه حرم السفر ومنع منه لانه حينئذ في البلد (قوله وحرّم السفر لجهاد الحج) السفر ليس بقيّد بالنسبة للجهاد لانه يحرم الجهاد بلا اذن من الاصل مطلقاً سواء وجد سفر أم لا وذلك لان بره

لما يحل له فيه القصر وهو مؤجل (و) حرم السفر لجهاد وج تطوع

فرض عين ولقوله صلى الله عليه وسلم لمن استأذنه في الجهاد وقد أخبره أنهما أي الوالدين له فقبهما
بجاهد وصح ألك والدة قال نعم قال انطلق فأكرمها فان الحنة تحت رجليها (قوله بلاذن أصل)
متعلق بحرم أو بالسفر (قوله مسلم) خرج الكافر فلا يحرم الجهاد بلاذنه لانه لا يجب استئذانه
لاتهامه بمنعه له جنة لدينه وان كان عدوا للمقاتلين (قوله أم وأم) بدل من أصل (قوله وان عليا) أي
الاب والام وكان القياس وان علوا بالوالا لانه واوى يقال علوا علوا ثم رأيت ان علوا بالوالا والياء
فيقال في مضارعه يعلو ويعلى وعليه فسا هنا على إحدى اللغتين اه ع ش زيادة (قوله ولو اذن
من هو أقرب منه) غاية في حرمة السفر بلاذن أي يحرم السفر بلاذن من أحد الأصول وان أذن له
أصل أقرب من المانع كأن منعه جده وأذن له أبوه (قوله وكذا يحرم الخ) أي كما أنه يحرم السفر
للجهاد وج التطوع بلاذن أصل يحرم السفر للتجارة بلاذنه وقوله لم تغلب فيه السلامة ظاهرة أنه
قيد حتى في السفر القصير وعبارة المغنى صريحة في كونه قيد في الطويل أما القصير فمحوز مطلقا
ونصها تنبيه سكت المصنف عن حكم السفر المباح كالتيارة وحكمه انه ان كان قصيرا فلا يمنع منه
بحال وان كان طويلا فان غلب الخوف فكالجهاد والا حاز على الصحيح بلا استئذان والوالد الكافر في
هذه الاسفار كالمسلم ما عدا الجهاد كما مر اه (قوله لا سفر لتعلم فرض) قال في النهاية ومثله كل واجب
عيني وان كان وقته متسعا لكن يتحرم منعها له من خروج حجة الاسلام قبل خروج قافلة أهله
بلده أي وقته عادة لو أرادوه لعدم مخاطبته بالوجوب الى الاثن اه (قوله ولو كفاية) أي ولو كان
الفرض كفاية من علم شرعي كطلب درجة الفتوى أو آله كطلب نحو أو صرف أو منطق (قوله
فلا يحرم) أي السفر لما ذكر لكن بشرط ان يكون أمنا أو قبل خطره ولم يجد بلده من يصلح
الكمال ما يرده أو رجاء بقرينة زيادة فراغ أو ارشاد استاذ وان يكون رشيدا وان لا يكون أمر دجيلا
الا ان يكون معه محرم يأمن على نفسه وقوله عليه أي الفرع وقوله وان لم ياذن أصله غاية في عدم
الحرمة (قوله وان دخلوا الخ) المناسب تقديم هذا على قوله وحرم سفرا الخ لانه مرتبط بقوله والجهاد
فرض كفاية وذكره في المنهج مفهوم قيد ذكره لقوله الجهاد فرض كفاية وذلك القيد هو قوله
والكفار ببلاذهم وكان الاولى للشارح أن يذكر القيد المذكور بعد قوله والجهاد فرض كفاية
وقبل قوله على كل مكلف الخ كما صنع في المنهج وكما صنع هو نفسه أول الباب فانظره ثم ان الدخول
ليس بقيد فثله ما لو صار بينهم وبين البلدة دون مسافة القصر وقوله بلدة مثل البلدة القرية وقوله
لنا أي المسلمين ومثل كونها لنا كونها للذميين ولو زاد الشارح لفظة مثلا بعد قوله بلدة وقوله لنا
لكان أولى (قوله تعين الخ) جواب ان وقوله على أهلها أي البلدة التي لنا أو للذميين (قوله أي
يتعين الخ) تفسير مراد لتعين الجهاد (قوله الدفع بما أمكنهم) أي بأى شئ اطاقوه ولو بحجارة أو
عصا (قوله وللدفع مرتبتان الخ) القصد من هذا بيان كيفية الدفع وان فيها تفصيلا (قوله ان
يحتل الحال اجتماعهم) أي يمكن اجتماعهم بأن لم يجمع عليهم العدو وقوله وتأهبهم للحرب أي
استعدادهم له (قوله فوجب الدفع) الفاء للتفريع والاولى التغير بالمضارع أي في هذه المرتبة
يجب الدفع مطلقا من غير تقييد بشئ وقوله على كل منهم أي على كل واحد واحد من أهل البلد
ومن دون مسافة القصر وقوله بما يقدر عليه متعلق بالدفع الواجب عليه (قوله حتى على الخ) أي
يجب الدفع حتى على من لا يلزمه الجهاد (قوله نحو فقير الخ) تمثيل لمن لا يلزمه الجهاد (قوله بلاذن
من مر) أي من الأصل ورب الدين والسيد أي الزوج وان لم يتقدم له ذكر (قوله ويقتدر ذلك)
أي عدم وجود الاذن في هؤلاء وقوله لهذا الخطب العظيم أي لهذا الامر العظيم الذي هو دخول
الكفار في بلاد المسلمين وقوله الذي لا سبيل لاهماله أي تركه أي هذا الخطب (قوله وثانيتها) أي
ثانية المرتبتين أن يغشاهم الكفار أي يهجموا عليهم ويحيطوا بهم (قوله ولا يتمكنون) أي

بلاذن (أصل)
مسلم أب وأم وان
عليها ولو اذن من هو
أقرب منه وكذا
يحرم بلاذن أصل
سفر لم تغلب فيه
السلامة للتجارة
(لا) سفر (لتعلم
فرض) ولو كفاية
كطلب النحو ودرجة
الفتوى فلا يحرم عليه
وان لم ياذن أصله (وان
دخلوا) أي الكفار
(بلدة ثنائيتين)
الجهاد (على أهلها)
أي يتعين على أهلها
الدفع بما أمكنهم
وللدفع مرتبتان
احدهما أن يحتل
الحال اجتماعهم
وتأهبهم للحرب
فوجب الدفع على كل
منهم بما يقدر عليه
حتى على من لا يلزمه
الجهاد نحو فقير وولد
ومدين وعبد وامرأة
فيها قوة بلاذن ممن
مرو يغتفر ذلك لهذا
الخطب العظيم الذي
لا سبيل لاهماله
وثانيتها ان يغشاهم
الكفار ولا يتمكنون
من اجتماع وتأهب

فمن قصده كافر أو
كفار وعلم أنه يقتل
ان أخذه فعليه أن
يدفع عن نفسه بما
أمكن وان كان ممن
لأجهد عليه لا امتناع
الاستسلام لكافر
(فروع) وإذا لم
يمكن تاهب لقتال
وجوز أسرا وقتلها
قتال واستسلام ان
علم أنه ان امتنع منه
قتل وأمنت المرأة
فأحشة ان أخذت
والاتعين الجهاد فن
علم أو ظن انه ان أخذ
قتل عينا امتنع عليه
الاستسلام كما مر آنفا
ولو أسروا مسلما يجب
أنه يهوض اليهم فوراً على
كل قادر لخلاصه ان
رجى ولو قال لكافر
أطلق أسيرك وعلى
كذا فاطلعه لزمه
ولا يرجع به على
الأسير الا ان أذله
في مفادته ف يرجع
عليه وان لم يشترط له
الرجوع (و) تعين
على (من دون مسافة
قصر منها) أي من
البلدة التي دخلوا
فها وان كان في
أهلهم كفاية لانهم في
حكمهم وكذا من
كان على مسافة
القصر ان لم يكف
أهلها ومن يليهم
فيه يصير فرض عين في

اسلمون وقوله من اجتماع أي اجتماعهم وقوله وتاهب أي تاهبهم للقتال (قوله من قصده كافر
الح) القاء للتقريب على المرتبة الثانية أي في هذه المرتبة الثانية كل من قصده الح وقوله وعلم انه
أي من قصده الح ومثل العلم غلبة الظن وسيأتي محترزه في الفروع وقوله يقتل ان أخذه أي أخذه
الكافر (قوله فعليه الح) أي فيجب على من قصده كافر والجملة جواب من (قوله وان كان ممن
لأجهد عليه) غاية في الوجوب وهو بعيد بالنسبة للصبي (قوله لا امتناع الاستسلام لكافر) أي
لانه ذل ديني (قوله فروع الح) الأسير والاختصار ان يحذف لفظة فروع وما بعدها الى قوله ولو
أسر والح ويدكر مفهوم قوله قبل الفروع وعلم انه يقتل ان أخذه بان يقول فان لم يعلم انه يقتل بان
جوز أسرا وقتلها ثم يقول بعد ذلك ولو أسر والح (قوله وجوز أسرا) أي من غير قتل وقوله
وقتلوا أو بمعنى أو أي أو جوز قتلها أي بعد الأسر (قوله فله قتال الح) أي فيجوز له اذا جوز الأسر
وجوز القتل ان يقاتل ويجوز له ان يستسلم لهم (قوله ان علم الح) قيد في الاستسلام أي محل
جواز له ان علم أو ظن أنها ان امتنع من الاستسلام يقتل يقينا (قوله وأمنت المرأة الح) أي
وان أمنت المرأة التي قصدها كافر فعل الفاحشة فيها ان أسرت (قوله والاتعين) أي وان لم يعلم
انه ان امتنع من الاستسلام يقتل ولم تأمن المرأة فعل الفاحشة فيها تعين الجهاد ولا يجوز الاستسلام
لانه حينئذ ذل ديني (قوله من علم أو ظن الح) هذا مفهوم قوله وجوز أسرا وقتلها لان مفهومه انه
ان لم يجوز ذلك بل يتيقن أو غلب على ظنه انه ان أخذ قتل امتنع عليه الاستسلام (قوله كما مر آنفا)
أي قبيل الفروع في قوله من قصده كافر الح (قوله ولو أسروا) أي الكفار وقوله يجب النهوض
اليهم أي وجوب بعينها كدخولهم دارنا بل هذا أولى اذ حرمه المسلم أعظم (قوله على كل قادر)
متعلق بالنهوض أو يجب أي يجب النهوض على كل قادر أي ولو كان قنا (قوله لخلاصه) اللام
تعليلية متعلقة بيجب أي يجب النهوض لأجل خلاص المسلم المأسور من أيدي الكفار (قوله ان
رجى) أي الخلاص ولو على ندور فان لم يرج خلاصه تركناه للضرورة (قوله ولو قال لكافر الح)
عبارة التحفة ويسن للإمام بل وكل مؤسر عند الجز عن خلاصه مفادته بالمال فن قال لكافر الح
اه وهي أولى بالزيادة التي زادها قبل قوله فن الح (قوله لزمه) أي لزم من قال لكافر ماذا كرمال
له (قوله ولا يرجع) أي الدافع للكافر ذلك المال وقوله به أي المال (قوله الا ان اذن الح) أي
الا ان اذن الأسير له في أن يفديه بمال بأن قال له افدي بمال فيئتذير جمع على الأسير به وقوله
وان لم يشترط له الرجوع غاية في الرجوع على الأسير اذا أذن أي يرجع عليه اذا أذن له في المفاداة
وان لم يقل وترجع به على ففاعل يشترط يعود على الأسير وضمير له يعود على القائل للكافر ما تقدم
(قوله وتعين) أي الجهاد (قوله وان كان في أهلهم) الأولى في أهلها أي البلدة التي دخلوها ثم
وجدت ذلك في بعض نسخ الخط (قوله لانهم في حكمهم) أي لان من كان دون مسافة القصر في حكم
أهل البلدة التي دخلوها (قوله وكذا من كان الح) أي وكذا يتعين الجهاد على من كان على
مسافة القصر وقوله ان لم يكف أهلها أي البلدة التي دخلوها وقوله ومن يليهم أي ومن يلي أهل
البلدة التي دخلوها وهم من على دون مسافة القصر (قوله فيصير) أي الجهاد وقوله فرض عين في
حق من قرب أي وهم من على دون مسافة القصر (قوله وفرض كفاية) بالنصب معطوف على
فرض عين أي وبصير فرض كفاية وقوله في حق من بعد أي وهم من على مسافة القصر ولا يظهر
تفريع هذا على ما قبله الا لو زاد بعد قوله وكذا على من كان على مسافة القصر بقدر الكفاية فيفهم
منه حينئذ انه لا يلزم جيعهم الخروج بل يكفي في سقوط الحرج عنهم خروج قوم منهم فيهم كفاية
ولعل في كلامه سقطا من الناسخ وهو ما ذكر (قوله وحرم على من هو من أهل فرض الجهاد) خرج
من هو ليس من أهله كمرىض وامرأة فلاحمة عليه بانصرافه وقوله انصراف عن صف خرج به مالو

حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (وحرم) على من هو من أهل فرض الجهاد (انصرف عن صف) لتي

لحق مسلم مشركين فانه يجوز انصرافه عنهم وان طلبهم او لم يطلبهم (قوله بعد التلاقي) أي تلاقى
 الصفيين فان كان قبله فلا يحرم (قوله وان غلب على ظنه الخ) غاية في الحرمة أي يحرم الانصراف
 وان غلب على ظنه انه اذا ثبت في الصف قتل وكتب اسم على قول التحفة وان غلب على ظنه الى آخره
 مانصه الا فيما يأتي قريباً عن بعضهم اهـ وقوله الا فيما يأتي الخ سيذكره المؤلف أيضاً بقوله وجزم
 بعضهم الخ (قوله لعدم الخ) أي ولقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا وحققا فلا
 تولوهم الا ديار وقوله الفرار من الزحف أي الفرار من الصف لاجل زحف الكفار الى جهة صف
 المسلمين وقوله من السبع الموبقات أي المهلكات وقد تقدم بيانها غير مرة (قوله ولو ذهب سلاحه
 الخ) مثله ما لو مات موكبه وأمكنه الجهاد راجلاً فيجتمع عليه الانصراف (قوله على تناقض فيه)
 أي على تناقض في عدم جواز الانصراف وقع في كلامهم (قوله وجزم بعضهم بأنه) أي الحال والشأن
 وقوله اذا غلب ظن الهلاك بالثبات أي بنياته في الصف وقوله من غير نكايه فيهم أي من غير ان
 يحصل منه نكايه أي قتل واثنان في الكفار قال في المصباح نكيت في العدو وأنكى والأسلم
 النكايه اذا قتلت واثنان في الكفار أي لفرار أي لقوله تعالى ولا تلقوا يديكم الى التهلكة
 (قوله اذا لم يزيدوا الخ) متعلق بحرم أي حرم الانصراف اذا لم يزيدوا على مثلياً وعبارة المنهج ان
 قاومناهم اهـ وقال في شرحه وان زادوا على مثلياً كما تاة أقوياء عن مائتين وواحد ضعفاء ثم قال
 وخرج ما اذا لم تقاومهم وان لم يزيدوا على مثلياً فيجوز الانصراف كما تاة عن مائتين الا واحداً
 أقوياء اهـ وهي أولى لان العبرة بالمقاومة لا بالعدد ولا ينافي ذلك الا لا ينافيها ينظر فيها المعنى وهو
 المقاومة المأخوذة من قوله صابرة وعبارة التحفة وانما راعى العدد عند تقارب الاوصاف ومن ثم لم
 يختص الخلاف بزيادة الواحد ونقصه ولا براكب وما شبل الضابط كما قاله الزركشي كالبلقيتي ان
 يكون في المسلمين من القوة ما يغلب على الظن أنهم يقاومون الزائد على مثليهم ويرجون الظفر بهم أو
 من الضعف ما لا يقاومونهم اهـ (قوله للآية) هي قوله تعالى الا ان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم
 ضعفاً فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم ألف يغلبوا ألفين باذن الله والله مع
 الصابرين وهي خبر بمعنى الامر أي تصبر مائة مائتين (قوله وحكمة الخ) أي الحكمة في كوننا
 مأمورين بالصبر على مقاتلة ضعفنا من الكفار ان المسلمين يقاتلون على احدى الحسينين اما الفوز
 بالشهادة ان قتلوا واما الفوز والظفر بالغنيمة مع حصول الأجر ان لم يقتلوا واما الكفار فائتباعاً يقاتلون
 على الفوز والظفر بالدنيا فقط فكان الحاصل للمسلمين بسبب الجهاد ضعف ما هو حاصل للكفار
 فوجب عليهم ان يصبروا على ملاقاته ضعفهم من الكفار (قوله اما اذا زادوا الخ) مفهوم قوله اذا
 لم يزيدوا على مثلياً وقوله كائنين وواحد عن مائة قد علمت ان العبرة بالمقاومة وعدمها لا بالعدد
 فلا تغفل (قوله فيجوز الانصراف) أي عن الصف وقوله مطلقاً أي غلب على الظن الهلاك أم
 لا بلغوا اثني عشر ألفاً أم لا (قوله وحرم جمع مجتهدون الانصراف مطلقاً) أي زادوا على مثلياً أم لا
 وقوله اذا بلغ الخ قيد في الحرمة (قوله الخبر الخ) علة للحرمة وقوله لن يغلب بالبناء للجهول واثاب
 فاعله ما بعده وقوله من قلة متعلق به أي لن يغلب جيش جيشا بلغ اثني عشر ألفاً من أجل قلة بل هو
 اذا بلغ هذا المقدار فهو كثير ولا يعد قليلاً فيفهم الخبر حينئذ انه لا يجوز الانصراف لانهم كثير (قوله
 وبه خصفت الآية) أي وبه هذا الخبر خصت الآية السابقة المتضمنة ان المسلمين انما يقاتلون
 الضعف ولو زادوا على اثني عشر ألفاً فيقال ان محل ذلك ما لم يبلغ المسلمون هذا المقدار فان بلغوه
 قاتلوا مطلقاً ولو زاد الكفار على ضعفهم (قوله ان الغالب على هذا العدد) أي الذي في الحديث
 وقوله الظفر أي بالاعداء ولو زاد الكفار على ضعفهم (قوله فلا تعرض فيه) أي في الحديث وهذا
 هو محط الجواب (قوله كما هو) أي كون المراد منه ما ذكره واضح (قوله وانما يحرم الانصراف)

بعد التلاقي وان
 غلب على ظنه انه اذا
 ثبت قتل لعدم صلى
 الله عليه وسلم
 الفرار من الزحف
 من السبع الموبقات
 ولو ذهب سلاحه
 وأمكن الرمي بالحجارة
 لم يجزله الانصراف
 على تناقض فيه
 وجزم بعضهم بأنه اذا
 غلب ظن الهلاك بالثبات
 من غير نكايه فيهم
 وجب الفرار (اذ لم
 يزيدوا) أي الكفار
 (على مثلياً) للآية
 وحكمة وجوب مصابة
 الضعف أن المسلم يقاتل
 على احدى الحسينين
 الشهادة والفوز
 بالغنيمة مع الأجر
 والكافر يقاتل على
 الفوز بالدنيا فقط أما
 اذا زادوا على المثليين
 كائنين وواحد عن
 مائة فيجوز الانصراف
 مطلقاً وحرم جمع
 مجتهدون الانصراف
 مطلقاً اذا بلغ المسلمون
 اثني عشر ألفاً لم يلز
 يغلب اثني عشر ألفاً
 من قلة وبه خصت
 الآية ويجاب بان
 المراد من الحديث ان
 الغالب على هذا
 العدد الظفر فلا
 تعرض فيه لحرمة
 فرار ولا لعدمها كما هو
 واضح وانما يحرم الانصراف ان قاومناهم

الامتصاص بالقتال أو
متحيزا إلى فئة يستجيب
بها على العدو ولو
بعيدة (ويرق ذراري
كفار) وعبيدهم
ولو مسلمين كاملين
(باسر) كما يرق حربى
مقهور الحربى بالقهر
أى يصيرون بنفس
الاسر أرقاء لنا
ويكونون كسائر
أموال الغنمة ودخل
في الذراري الصبيان
والمجانين والنسوان
ولاحدان وطى غانم
أو أبوه أو سيده أمة في
الغنمة ولو قبل
اختيار التملك لأن
فيها شبهة ملك
ويعزروا عالم بالتحرير
لأجل جهل به أن عزروا
لقرب إسلامه أو بعد
محلله عن العلماء
(فرع) يحكم
بالسلام غير بالغ
ظاهرا وباطنا أما
تبع الساسى المسلم ولو
شاركه كافر في سيده

أما بعد لاجل الاستثناء بعده والافهم ومصرح به فيما قبل ولو قال وحصل حرمة الانصراف إذا لم يكن
متحررا الخ لكان أولى وأخصر وقوله أن قاومناهم المناسب لعبارة أن يقول إن لم يزيدوا على مثلنا
(قوله الامتصاص بالقتال الخ) استثناء من عموم الاحوال أى يحرم انصراف المسلم عن الصف في جميع
الاحوال الا في حالة كونه متحررا بالقتال أى ما تلاقى محله ومتنقل عنه لاجل مصلحة القتال بأن كان
قصد به الانتقال لمكان أرفع من مكانه أو أصوب منه ليكمن من العدو أو في حالة كونه متحيزا إلى
ذاهبا إلى فئة من المسلمين يستجيب بها على العدو فلا يحرم (قوله ولو بعيدة) أى
ولو كانت الفئة التى قصد بها بعيدة (قوله ويرق الخ) شروع في بيان ما يفعل بالاسرى وقوله ذراري
جمع ذرية وهم الصغار قال في المصباح الذرية فعلية من الدروهم الصغار وتجمع على ذريات وقد
تجمع على ذراري وقد أطلقت الذرية على الآباء محاذاه (قوله وعبيدهم) أى ويرق عبيدهم
قال في شرح المنهاج والمراد بقرع العبيد استمراره لا تجديده اه وقيل أن الرق الذى فهم بزول بالاسر
وبخلفه رق آخر لنا ومثلهم المعصون بالنسبة لبعضهم الرقيق ويأتى في بعضهم الحر التغيير بين المن
والغداء والاسترقاق لا القتل تغليب الحقن الدم وقوله ولو مسلمين غاية في رق العبيد أى ويرق عبيدهم
ولو كانوا مسلمين كاملين (قوله باسر) متعلق بقرع والمراد به الاستيلاء والقهر (قوله كما يرق
حربى مقهور الحربى بالقهر) السكاف للتنظير في كون الحربى إذا قهر حربيا آخر استرقه بذلك
(قوله أى يصيرون الخ) تفسير مراد لارقاق الذراري والعبيد بالاسر (قوله ويكونون) أى الذين
استرقوا بالاسر وقوله كسائر أموال الغنمة أى في خمسون الخمس لاهله والباقي للغانمين لانه صلى الله
عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال (قوله ودخل في الذراري الخ) في دخول المجانين
والنسوان البالغين نظر لأن يكون على سبيل المحاذير أن يراد بالذراري كل من ينشئ للكفار من
تجب مؤنته عليهم (قوله ولاحد) أى لازم (قوله أن وطى غانم) أى واحد من الغانمين (قوله
أو أبوه) أى أو أبو الغانم وقوله أو سيده أى سيد الغانم وقوله أمة مفعول وطى (قوله في الغنمة) الجار
والمرور صفة لأمة أى أمة كائنة في الغنمة التى غنمها المسلمون (قوله ولو قبل اختيار التملك) غاية
لعدم الحد أى لا يحد ولو قبل أن تدخل في ملكه والدخول فيه يكون باختيار التملك بأن يقول
اخترت نصيبى ذلك لأن الملك في الغنمة إنما يحصل بعد اختيار كل التملك لنصيبه (قوله لأن فيها
شبهة ملك) عليه لعدم الحد أى وانما لم يحد بوطء أمة الغنمة لأن فيها شبهة الملك (قوله ويعزروا عالم
بالتحرير) أى يعزروه الامام بما رآه أى ويلزمه المهر للشبهة كوطء الاب حادثة ابنة فان أجلبها لم
ينبت الاستيلاء وان كان موسرا لعدم الملك ولزمه اوش الولادة لحصة غيره كذا في شرح الروض
(قوله لأجل جهل به) أى لا يعزروا جاهل بالتحرير لكن بشرط أن يكون معذوراً بأن قرب الخ (قوله
فرع) الخ لما ذكر أن ذراري الكفار يسترقون بالاسر فرع على ذلك أنه يحكم عليهم بالاسلام تبعاً
للمسلمين الذين أسروهم وذكري ضمن ذلك تبعيتهم فيه أيضاً لحد الأصول (قوله يحكم بالسلام غير
بالغ) أى ذكرنا كان أو أنثى أو خنثى والمجنون البالغ كالصغير سواء بلغ مجنوناً أو بلغ عاقلان من جن على
الأصح (قوله ظاهرا وباطنا) وقد يحكم عليه بالاسلام ظاهرا فقط كما لو وجد لقيط في دار الاسلام
أو في دار كفار وفيها مسلم فإنه يحكم عليه به تبعاً للدار والفرق بين من يحكم عليه بالاسلام ظاهرا
وباطنا وبين من يحكم عليه به ظاهرا فقط أنه في الاول لو وصف الكافر بعد بلوغه بصير مرتدا
فيستتاب فإن تاب ترك والاقتل وفي الثانى يتبين انه كافر أصلى وليس مرتدا (قوله أما تبع الساسى
المسلم) أى ولو كان غير مكلف ويشترط لتبعيته له أن يكون منفردا عن أبويه بحيث لا يكون
معه أحدهما في جيس واحد غنمة واحدة فان لم يكن كذلك فلا يتبع الساسى له بل يتبع أحد
أبويه لأن تبعية الأصل أقوى من تبعية الفرع (قوله ولو شاركه كافر) أى يحكم عليه بالاسلام

تبعاً للسبب المسلم ولو شاركه في السب كافر تغليباً للجانب المسلم (قوله وأما تبعاً لـ أحد أصوله) أي من جهة الأب أو الأم وان لم يكونوا أو اثنين وان بعدوا فان قيل اطلاق ذلك يقتضي الحكم على جميع الاطفال بالاسلام باسلام آبائهم آدم عليه الصلاة والسلام أجيب بان الكلام في جدي نسب اليه بحيث يعرف به (قوله وان كان اسلامه قبل علوقه) أي يحكم عليه بالاسلام تبعاً وان كان اسلام أحد أصوله قبل علوقه أي قبل ان تعلق به أمه أي تحمل وفيه انه لا معنى لهذه الغاية وذلك لانه ان أسلم أحد أصوله قبل العلوق أو عنده فقد انعقد الحمل مسلماً بالاجماع ولا يقال انه حكم بالاسلام فيه تبعاً وان أسلم بعد العلوق فالحكم بالاسلام يكون على الحمل لا على الصبي كما صرح به الباجوري وعبارته ومثل الصبي الحمل في اسلامه باسلام أحد أبويه أو أحد أصوله وضرورة ذلك أن تحمل به أمه في حال كفر أبويه وسائر أصوله ثم يسلم أحد أبويه أو أحد أصوله قبل انفصاله أو بعده وقبل تمييزه أو بعده وقبل بلوغه أما لو كان أحد أبويه أو أحد أصوله مسلماً وقت علوقه فقد انعقد مسلماً بالاجماع ولا يضر ما يطرأ بعد ذلك من ردة أحد أبويه أو أحد أصوله اهـ (تنبيه) خرج بقوله تبعاً في الصورتين اسلامه استقلالاً كان نطق بالشهادتين فلا يعتد به وذلك لان نقطة بالشهادتين اما خبراً وانشاء فان كان خبراً فغيره غير مقبول وان كان انشاء فهو كعقوده وهي باطلة وأما اسلام سيدنا علي رضي الله عنه فقد اختلف في وقته فقيل انه كان بالغاً حين أسلم كما نقله القاضي أبو الطيب عن الامام وقيل انه أسلم قبل بلوغه وعليه الاكثر وأجاب عنه البيهقي بان الاحكام انما صارت معلقة بالبلوغ بعد الهجرة قال السبكي وهو الصحيح (قوله فلو أقر أحدهما) أي المحكوم عليه بالاسلام تبعاً للسبب أو المحكوم عليه به تبعاً لاحد الأصول وقوله فهو مرتد من الآن أي من وقت افراده بالكفر لا كافر أصلي وحينئذ يستتاب فان تاب ترك والا قتل كما مر (قوله ولا امام أو أمير) أي أمير جيش (قوله خيار في أسير كامل) أي من الكفار الاصليين أما اذا كان من المرتدين فلا خيار فيه بل يطالبه الامام أو الامير بالاسلام فقط (قوله ببلوغ الخ) متعلق بكامل أي ان كماله يكون ببلوغ وعقل وذكورة وحرية فان لم يكمل بما ذكر بان كان صبياً أو مجنوناً أو أنثى أو خنثى أو رقيقاً فلا خيار فيه بل يسترق بمجرد الاسر فقط كما مر (قوله بين أربع خصال) متعلق بخيار أي هو مخير بين أربع خصال وهذا بالنسبة لغير المعصين أما هم فيخبر فيهم الامام بين ثلاثة أشياء فقط كما مر (قوله من قتل الخ) بيان للاربع الخصال ثم ان محل القتل اذا كان فيه انحدار وشوكة الكفار واعزاز المسلمين واظهار قوتهم وقوله بضرب الرقبة لا غير أي لا بتعريق وتغريق ولا بغير ذلك من أنواع القتل (قوله ومن عليه) أي انعام عليه وهو معطوف على قتل وقوله بتخلية سيده متعلق بمن أي من عليه بتخلية سيده بفكاه واطلاقه من الاسر من غير مقابل ويفعل ذلك الامام اذا كان فيه اظهار عز المسلمين (قوله وفداء) معطوف على قتل أيضاً وهو بكسر الفاء مع المد أو بفتحها مع القصر وقوله باسرى من أي رد أسرى من المسلمين اليها ومنهم الذميون والمراد يدفع لهم أسراهم ويدفعون اليها أسرانا (قوله أو مال) معطوف على أسرى أي أو فداء باخذ مال منهم سواء كان من مالهم أو من مالنا تحت أيديهم (قوله فخمس) أي المال الذي ناخذ كبقية أموال الغنمة (قوله أو بنحو سلاحنا) معطوف على باسرى أي أو فداء باخذ بنحو سلاحنا الذي أخذوه منا (قوله ويفادي سلاحهم باسرانا) يعني نعطيهم سلاحهم الذي أخذناه منهم رد أسرانا اليها (قوله لا بمال) أي لا بفادي (قوله الذي أخذناه بدفع مال اليها) فالفي الخمسة الان ظهرت فيه مصلحة لنا ظهوراً تاماً لا ريبه فيه فيجوز ويترك بينه وبين منع بيع السلاح لهم مطلقاً أي ولو ظهرت مصلحة فيه بأن ذلك فيه اعانتهم ابتداء من الاحاد فلم يظرفيه لمصلحة وهذا أمر في الدوام يتعلق بالامام فجاز ان ينظر فيه الى المصلحة اهـ بزيادة (قوله واسترقاق) معطوف على قتل أي ومن استرقاق أي ضرب الرق ولو لوثنى أو عربي أو بعض شخص

وأما تبعاً لاحد أصوله
وان كان اسلامه
قبل علوقه فلو أقر
أحدهما بالكفر
بعد البلوغ فهو مرتد
من الآن (ولامام)
أو أمير (خيار في)
أسير (كامل) ببلوغ
وعقل وذكورة
وحرية (بين أربع
خصال من (قتل)
بضرب الرقبة لا غير
(ومن) عليه بتخلية
سيده (وفداء)
باسرى من أو مال
فخمس وجوبا أو
بنحو سلاحنا ويفادي
سلاحهم باسرانا على
الأوجه لا بمال
واسترقاق)

اذا رآه مصلحة ولا يسرى الرق الى باقيه على الاصح فيكون مبعوضا (قوله في فعل الخ) مفرع على قوله
ولامام خيار الخ وأشار به الى أن التعبير بالخيار فيه مسامحة لانه انما يكون عند استواء الخصال (قوله
الاحظ للمسلمين) أي الاصلح والانفع للمسلمين أي وللإسلام وذلك لأن حظ المسلمين ما يعود اليهم من
الغنائم وحفظ مهجهم في الاسترقاق والغداء حظ للمسلمين وفي المن والقتل حظ للإسلام هذا أن يظهر
له الاخط فان لم يظهر له حبسهم حتى يظهر له الاخط فيفعله لانه أمر راجع الى الاجتهاد لا الى التشهي
قيوخر لظهور الصواب (تنبيهه) قال في التحفة لم تعرضوا فيما علمت الى أن الامام لو اختار خصلته له
الرجوع عنها أولا ولا الى أن اختياره هل يتوقف على لفظ أولا والذي يظهر لي في ذلك تفصيل لا بد منه
أما الاول فهو انه لو اختار خصلته يظهر له بالاجتهاد انها الاخط ثم يظهر له به ان الاخط غير هاتان كانت
رقا لم يجز له الرجوع عنها مطلقا لان الغنائم وأهل الخمس ملكوا بمجرد ضرب الرق فلم يملك ابطاله
عليهم أو قتلا جازله الرجوع عنه تغليباً لحقن الدماء ما أمكن واذا جاز رجوع مقر بفحوا الزنا بمجرد
تشهيه وسقط عنه القتل بذلك فهنا أولى لان هذا محض حق الله تعالى وذلك فيه شائبة حق آدمي
أو فداء ومن لم يعمل بالثاني لاستلزامه نقض الاجتهاد بالاجتهاد من غير موجب كما لو اجتهاد الحاكم
وحكم لا ينقض حكمه باجتهاد ثان نعم ان كان اختياره أحدهما السبب ثم زال ذلك السبب وتعينت
المصلحة في الثاني عمل بقضيته وليس هذا نقض اجتهاد باجتهاد بل بما يشبه النص لزوال موجب
الاول بالكلية وأما الثاني فهو ان الاسترقاق لا بد فيه من لفظ يبدل عليه ولا يكفي فيه مجرد الفعل
بالاستخدام لانه لا يستلزمه وكذا الغداء نعم يكفي فيه لفظ مستلزم الدبل مع قبض الامام له من غير
لفظ بخلاف الخصلتين الاخيرتين لمصوبهما بمجرد الفعل اه وقوله أما الاول أي أما التفصيل في الاول
وهو كونه لو اختار خصلته الرجوع أولا وقوله وأما الثاني أي وأما التفصيل في الثاني وهو كون
اختياره هل يتوقف على لفظ أم لا (قوله ومن قتل أسيرا الخ) قال في الاقناع تنبيهه لا يقتل من ذكر
أي النساء والصبيان والمجانين والعبيد اللهم عن قتل النساء والصبيان والباقي في معناه ما فان قتلهم
الامام ولولشرهم وقوتهم ضمن قيمتهم للغنائم كسائر أموال الغنيعة اه وقوله فان قتلهم الامام مثل
الامام غيره وهذا في قتل الناقصين أما قتل الكاملين فان كان بعد اختيار الامام القتل أو قبله فلا
ضمان الا التعزير وان كان بعد اختيار الامام للغداء فان كان بعد قبضه الغداء وقبل وصول الكافر
لأمنه ضمن بالدية وياخذ الامام منها قدر الغداء والباقي لورثته وان كان بعد وصوله لأمنه فلا
ضمان وأما ان كان القتل بعد المن فان كان قبل وصوله لأمنه ضمن بالدية لورثته وان كان بعد وصوله
لأمنه فلا ضمان اه بجبري (قوله أو كاملا) أي أو قتل أسيرا كاملا وكما له بامر وقوله قبل التخيير فيه
متعلق يقتل المقدرا أي قتله قبل ان يختار الامام فيه شيئا من الخصال الاربع ومفهومه انه اذا كان
بعد التخيير لا شيء عليه أصلا لا تعزير ولا غيره مع انه ليس كذلك بل فيه تفصيل يعلم من عبارة الجبري
المارة آتفا وقوله عز رأى القاتل وهو جواب ان المقدرة مع شرطها (قوله وإسلام كافر كامل) خرج
الناقص فلا يعتد بإسلامه الا تبعا وسيد كركمه (قوله بعد أسير) أي وقبل اختيار الامام فيه شيا
فان كان بعد اختيار الامام فيه خصلة من الخصال تعين ما عدا القتل اه بجبري (قوله يعصم) دمه
من القتل (الجملة خبر اسلام) (قوله لخبر الخ) دليل على عصمة دم من أسلم الخ (قوله حتى يشهدوا أن
لا اله الا الله) أي وأن محمد رسول الله أو يقال أن لا اله الا الله صارت علما على الشهادتين اه زي (قوله
فاذا قالوها) أي كلمة التوحيد (قوله وأموالهم) فيه ان الاموال لا نعصم بإسلامه بعد الاسر فمحمل
الاستدلال قوله دماءهم وكان الاولى ذكر هذا الخبر بعد قوله وإسلامه قبله يعصم دماءهم لا اه بجبري
(قوله الاحقها) أي بحق الدماء والاموال والانساب التي تقتضي جواز قتلهم وأخذ أموالهم اه ع ش
وذلك كالعود والذكاة (قوله ولم يذكر هنا) أي ولم يذكر المصنف هنا أي في اسلامه بعد الاسر كما

في فعل الامام أو نائبه
وجوبا لا حظ للمسلمين
لاجتهاده ومن قتل
أسيرا غير كامل لزمته
قبضه أو كاملا قبل
التخيير فيه عز فقط
(واسلام كافر)
كامل (بعد أسير يعصم
دمه) من القتل لخبر
الصحيحين أمرت أن
أقاتل الناس حتى
يشهدوا أن لا اله الا
الله فاذا قالوها عصموا
دمي دماءهم وأموالهم
الا يحقها ولم يذكر
هنا

ذكره بعد في قوله واسلامه قبله وكان حق التعبير أن يقول ولم أذكر بمزة التكلم الآن يقال أنه ارتكب التجريد (قوله وماله) معقول يذكر (قوله لأنه) أي الاسلام بعد الامر وقوله لا يعصمه أي المال لأن المقدور عليه بعده غنمة (قوله إذا اختار الامام رقه) قال الرشيدى قضية هذا القيدانه إذا اختار غير الرق يعصم ماله وانظره مع قوله لا^٢ ومن حقها أي الاموال أن ماله المقدور عليه بعد الاسر غنمة ولم أر هذا القيد في غير كلامه وكلام التحفة اه (قوله ولا صغار اولاده) معطوف على قوله وماله أي ولم يذكر هنا صغار اولاده (قوله للعالم باسلامهم الخ) عبارة التحفة للعالم باسلامهم تبعاً له من كلامه لا^٣ في اذ التقيد فيه بقيل النظر لافادة عموم العصمة ثم يخالفها هنا لما ذكر في المال وأما صغار اولاده فالملحظ في الصورتين واحد وزعم المخالفة بين ما هنا و^٤ وان عموم ذلك مقيد بهذا فلا يتبعونه في اسلامه بعد التطفر ولا يعصمون به عن الرق ليس في محله لتصریحهم بتبعيته لم قبل التطفر بعده كذلك اه فاعل في العبارة سقط من الناسخ يعلم من العبارة المذكورة وقوله تبعاله أي لاصله الذي اسلم (قوله وان كانوا الخ) غاية في التبعية أي يتبعونه في الاسلام وان كانوا يدار الحرب وقوله أو ارقاء أي أو كانوا ارقاء بان سباهم مسلمون أو قهرهم حريون (قوله واذا تبعوه) أي الاصل الذي اسلم وقوله وهم احرار أي والحال انهم أي صغار اولاده احرار (قوله لم يرقوا) جواب اذا (قوله لا امتناع طر والرق الخ) حلة لعدم استرقاقهم وقوله على من قارن اسلامه حريته أي على الشخص الذي قارن اسلامه حريته (قوله ومن ثم) أي ومن أجل امتناع طر والرق على من ذكر وقوله اجمعوا على ان الحر المسلم خرج الرقيق المسلم فيسي ويسرق اذا كان للعربيين كما تقدم وقوله لا يسي أي لا يؤسر وقوله ولا يسترق عطف لازم على ما زوم لأنه يلزم من عدم صحة سببه عدم صحة استرقاقه (قوله أو ارقاء) معطوف على احرار أي واذا تبعوه في الاسلام وهم ارقاء لم ينقض رقه أي فلا يعصمهم اسلام أبيهم من الرق لان امرهم تابع لساداتهم لانهم من اموالهم (قوله ومن ثم) يعني ومن أجل أن الرق لا ينقض بطر واسلامهم تبعاً لأبيهم بل يستمر رقه مع الاسلام وقوله ثم حكم باسلامه أي ذلك الصغير وقوله تبعاً لاصله أي أصل ذلك الصغير بان اسلم أحد اصوله وقوله جاز سببه واسترقاقه أي صح سببه ذلك الصغير واسترقاقه أي لأنه رقيق حربي ولم ينقض رقه باسلامه تبعاً ورقيق الحربي يجوز سببه واسترقاقه ولو كان مسلماً (قوله ويبقى الخيار الخ) مرتبط بالمتن يعني ان اسلامه انما يعصمه من القتل فقط ويبقى الخيار في باقي الخصال كما أن من عجز عن الاعتناق في كفارة العيين يبقى خياره في الباقي من خصائصها وقوله من المن الخ بيان لباقي الخصال (قوله ومحل جواز المفاداة الخ) قال ع ش ينبغي ان مثله أي العداء المن بالاولى مع ارادته الاقامة بدار الحرب اه (قوله ان كان له ثم) أي في دار الكفر عشيرة أي جماعة يأمن معها على نفسه وماله فان لم يكن له ثم عشيرة كما ذكر لا تجوز مفاداة ومثله المن (قوله واسلامه قبله) هذا مفهوم قوله واسلام كافر بعد أسر (قوله أي قبل أسر) أي أسرا الامام أو أمير الجيش وقوله بوضع أيدينا عليه متعلق بأسر (قوله يعصم دما الخ) الجملة خبر اسلامه (قوله أي نفسا الخ) أشار بهذا التفسير الى انه ليس المراد بالدم سفكه بالقتل كالدّم المتقدم فيمن أسلم بعد الاسر بل المراد به النفس والمراد عصمتها من القتل ومن غيره كالرق فقوله عن كل مامر أي من الخصال السابقة من القتل والرق والمفاداة (قوله ومالا) أي ويعصم مالا أي من غنمه (قوله بدارنا أو دارهم) الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لا أي مالا كائناً بدار المسلمين أو بدار الكفار (قوله وكذا فرعه الحر الصغير) أي وكذا يعصم اسلامه فرعه الحر الصغير لتبعيته له في الاسلام وقيد بالحر لان الرقيق يسي ويسرق ولا يمنع اسلامه كما علمت وقوله الصغير خرج الكبير فلا يعصمه اسلام أصله وقوله والمجنون عند السبي أي وكذا يعصم ولده المجنون عند الاسر ولو طرأ جونه بعد البلوغ كما مر ومثل الصبي والمجنون المحمل في عصمه اسلام أبيه لأنه يتبعه

وماله لأنه لا يعصمه
إذا اختار الامام رقه
ولا صغار اولاده للعالم
باسلامهم تبعاً له وان
كانوا يدار الحرب
أرقاء واذا تبعوه في
الاسلام وهم احرار لم
يرقوا لا امتناع طر و
الرق على من قارن
اسلامه حريته ومن
ثم اجمعوا على ان الحر
المسلم لا يسي ولا
يسترق أو ارقاء لم
ينقض رقه ومن
ثم لو ملك حربي صغيراً
ثم حكم باسلامه تبعاً
لاصله جاز سببه
واسترقاقه ويبقى
الخيار في باقي الخصال
السابقة من المن أو
العداء أو الرق ومحل
جواز المفاداة مع ارادة
الاقامة في دار الكفر
ان كان له ثم عشيرة
يأمن معها على نفسه
ودينه (و) اسلامه
(قبله) أي قبل أسر
بوضع أيدينا عليه
(يعصم دما) أي نفساً
عن كل مامر (ومالا)
أي جميعه بدارنا أو
دارهم وكذا فرعه
الحر الصغير والمجنون
عند السبي عن

في الاسلام كما نرى ان سببت أمه قبل اسلام أبيه ثبت رقه بسبب الام مع الحكم باسلامه تبعه لاييه
 ولكن لا يبطل اسلامه رقه كالمفصل وقوله عن الاسترقاق متعلق ببعض المقدور بعد كذا (قوله
 لازوجته) يعني أن اسلام الكافر لا يعصم زوجته عن الاسترقاق ولو كانت حاملا لاستة لاهها
 فان قيل اذا عقد الكافر الجزية عصم زوجته المودة حين عقد الجزية عن استرقاقها فساكن
 الاسلام أولى بذلك أجيب بان الزوجة تستقل بالاسلام فلا تجعل فيه تابعة لان ما يمكن استقلال
 الشخص به لا يجعل فيه تابعة لغيره ولا تستقل ببذل الجزية فتجعل فيه تابعة لان ما يمكن استقلال
 الشخص به يجعل فيه تابعة لغيره (قوله فاذا سببت) أي زوجته وقوله ولو بعد الدخول غاية لقوله
 انقطع نكاحه أي ينقطع النكاح ولو كان السبي حصل بعد الدخول بها وهي للرد على القائل بانه
 ان كان السبي بعد الدخول بها انتظرت العدة فلعلها تعتق فيها فيدوم النكاح كالردة (قوله انقطع
 نكاحه حالا) أي انفسخ نكاحه حالا أي حال السبي وذلك لا يمنع امساك الامة الكافرة في نكاح
 المسلم كما يمنع ابتداء نكاحها (قوله واذا سبي زوجان أو أحدهما) أي وكانا حريين أو أحدهما
 حرافق ورقيق بان كان غير مكلف أو رقه الامام بان كان مكلفا أو لو كانا رقيقين سواء سبيا أم أحدهما
 فلا ينقطع نكاحهما اذ لم يحدث رق وانما انتقل الملك من شخص الى آخر وذلك لا ينقطع النكاح
 كالبيع والهبة (قوله انفسخ النكاح بينهما) محله في سبي زوج صغير أو مجنون أو مكلف اختار
 الامام رقه فان من عليه أو فادى به استمر نكاحه حيث لم يحكم برق زوجته بان سبي وحده ويقتب بدار
 الحرب (قوله لما في خبر مسلم الخ) دليل لانفساخ النكاح بينهما اذا سبي أو أحدهما (قوله انهم)
 أي الهبة وهو بيان لما في خبر مسلم (قوله يوم أوطاس) بفتح الهمة كفا في المختار وقال ق ل هو بضم
 الهمة أفصح من فتحها اسم وادهن هو اذن عند حنين اه (قوله من وطء المسيبات المتزوجات) أي
 اللاتي كن متزوجات قبل السبي (قوله والمحصات) أي وحرمت عليكم المحصات فهو معطوف
 على ما قبله في الآية (قوله فخرم الله تعالى المتزوجات والمسبيات) أي واستثنى منهم من سبي
 منهن فاحل نكاحهن وهذا يدل على انه ينفسخ بالسبي النكاح والالم يحل نكاحهن (قوله فرغ)
 الاولى فرعان (قوله لو ادعى أسير) أي كامل اذ الدعوى لاتسمع الامنه وانما ادعى ذلك لاجل ان
 لا يصح سبيه فلا يصح استرقاقه (قوله قد أرق) أي قد اختار الامام رقه ومفهومه انه اذا ادعاه قبل
 ان يرق يقبل حتى بالنسبة للرق فانظره (قوله لم يقبل في الرق) أي لم يقبل ما ادعاه بالنسبة للرق
 فيستدام الرق الذي اختاره الامام فيه أما بالنسبة للقتل والمقاداة يقبل (قوله ويجعل مسلما من
 الاثن) أي ويحكم باسلامه من وقت دعواه ذلك (قوله ويثبت الخ) هذا كالتقييد لقوله لم يقبل
 أي ان محل عدم قبوله اذ لم يثبت اسلامه الذي ادعاه بالبينة فان ثبت بها وهي رجل وامرأتان قبلت
 فلا يصح أسره ولا استرقاقه ولا غير ذلك (قوله ولو ادعى أسير أنه مسلم) تأمله فان كان المراد انه ادعى
 اسلامه قبل أسره فهو عين ما قبله وان كان المراد بعد أسره فانظر لم فصل فيه بقوله فان أخذ من
 دارنا الخ ولم يفصل فيما اذا ادعى أنه أسلم قبل الاسر والظاهر أن المراد الاول وقصده بيان تقييد قوله
 فيما تقدم لم يقبل في الرق المقتضى قبوله بالنسبة لغير الرق وقوله ويجعل مسلما من الاثن بما اذا
 أخذناه من دارنا فان أخذناه من دارهم فلا يقبل مطلقا ولا يحكم عليه بالاسلام لكن كان المناسب
 والاخصر في التعبير حيث كان هذا هو المراد أن يقول بعد قوله ويجعل مسلما من الاثن ان أخذناه
 من دارنا فان أخذناه من دارهم فلا وفيه ان هذا يقتضي انهم يجوز قتلهم اذا أخذناه من دارهم
 ولو قالوا نحن مسلمون فانظره ثم رأيت ع ش بحث في ذلك واختار استفسارهم وعبارته قرع لو أسر
 نفر فقالوا نحن مسلمون أو أهل ذمة صدقوا بآيمانهم ان وجدوا في دار الاسلام وان وجدوا في دار
 الحرب لم يصدقوا جزم به الرافعي في آخر الباب اه سم على منهج وقضية عدم تصديقهم جواز قتلهم

الاسترقاق لازوجته
 فاذا سببت ولو بعد
 الدخول انقطع
 نكاحه حالا واذا
 سبي زوجان أو
 أحدهما انفسخ
 النكاح بينهما لما في
 خبر مسلم انهم لما امتنعوا
 يوم أوطاس من وطء
 المسيبات المتزوجات
 نزل والمحصات أي
 المتزوجات من النساء
 الاما ملكت آيمانكم
 فخرم الله تعالى
 المسبيات (فرغ)
 لو ادعى أسير قد أرق
 اسلامه قبل أسره لم
 يقبل في الرق ويجعل
 مسلما من الاثن
 ويثبت بشاهد
 وامرأتين ولو ادعى
 أسير أنه مسلم فان
 أخذ من دارنا صدق
 بيمينه أو من دار
 الحرب فلا

(وإذا أرق) الحربي
(وعليه دين) مسلم
أوذى (لم يسقط)
وسقط أن كان حربي
ولو اقترض حربي من
حربي أو غيره أو
اشترى منه شيئا ثم
أسلم أو أحدهما لم
يسقط لالتزامه بعقد
صحح ولو أتلّف حربي
على حربي شيئا أو
غصبه منه فأسلم
أو أسلم المتلف فلا
ضمان لانه لم يلتزم
شيئا بعقد حتى
يستدام حكمه ولأن
الحربي لو أتلّف مال
مسلم أو ذى لم يضمنه
فأولى مال الحربي
(فرع) لو قهر
حربي دائنه أو سيده
أو زوجته ماله
وارتفع الدين والرق
والنكاح وإن كان
المقهور كاملا وكذا
إن كان القاهر بعضا
للقهور ولأن ليس
للقاهر بيع مقهوره
البعض لعنقه عليه
خلاف السهمودي
(مهمة) قال شيخنا
في شرح المنهاج قد
كثر اختلاف الناس
وتأليفهم

أجمع قولهم نحن مسلمون وقد يقال القياس استفسارهم فإن نطقوا بالشهادتين تركوا أو لا قتلوا الخ اه
(قوله وإذا أرق الحربي) بالبناء للجهول أي وإذا أرق الامام أو أمير الجيش الحربي (قوله وعليه دين
مسلم أو ذى) مثل من عليه الدين من له الدين فإذا أرق فإن كان دينه على مسلم أو ذى لم يسقط وإن كان
على حربي سقط والحاصل صور المقام ستة لانه إذا أرق من عليه الدين إما أن يكون دينه لمسلم أو ذى
أو حربي وإذا أرق من له الدين إما أن يكون من عليه الدين مسلما أو ذميا أو حريبا ولا يسقط في هذه
الصور كلها إلا دين حربي على مثله إذا أرق أحدهما (قوله لم يسقط) أي الدين فيقضى من ماله
أن غنم بعد رقه وإن زال ملكه عنه بالرق قياسا للرق على الموت فإن غنم قبل رقه أو معه لم يقض منه
فإن لم يكن له مال أولم يقض منه بقي في ذمته إلى أن يعتق فيطالب به اه شرح المنهاج (قوله وسقط)
أي الدين إن كان حربي مفهوم قوله لمسلم أو ذى والفرق بين الحربي وغيره أن مال الأول غير محترم
بخلاف الثاني (قوله ولو اقترض حربي من حربي) أي أو كان له عليه دين معاوضة كصدّق وقوله
أو غيره بالجزم معطوف على حربي المجزوء من أي أو اقترض حربي من غير الحربي من مسلم أو ذى
أو معاهدا أو مستأمن (قوله أو اشترى) أي الحربي وقوله منه أي حربي آخر (قوله ثم أسلم) أي
الحربي بيان معاومر تبأى أو أعطيا الجزية أو أخذنا أمانا وعابرة المنهج ثم عصم أحدهما بإسلام
أو أمان مع الآخر ودونه اه (قوله لم يسقط) أي الدين الملتزم بعقد القرض أو الشراء (قوله لالتزامه)
أي الدين وهو علة لعدم السقوط وقوله بعقد صحح أي وهو القرض أو البيع (قوله ولو أتلّف) مفهوم
قوله اقترض أو اشترى المقتضى وجود عقد إذا التلّف لا عقد فيه وقوله على حربي ليس بقيد كلفهم
من قوله إلا حتى لو أتلّف مال مسلم أو ذى لم يضمنه (قوله فأسلم) أي الحربي بيان معاومر تبأى (قوله
أو أسلم المتلف) في شرح الروض وكاسلامهما إسلام أحدهما وتقييدا لأصل بإسلام المتلف لبيان
محل الخلاف اه (قوله فلا ضمان) أي على المتلف (قوله لانه) أي المتلف لم يلتزم أي في ذمته
شيئا بعقد وقوله حتى يستدام حكمه أي حكم الملتزم بالمقدور وهو الضمان وأفهم التعليل المذكور أن
ما اقترضه المسلم أو الذى من الحربي يستحق المطالبة به وإن لم يسلم لالتزامه بعقد أفاده عن (قوله
ولأن الحربي الخ) معطوف على لانه لم يلتزم الخ (قوله فأولى مال الحربي) أي قال الحربي المتلف
أولى بعدم الضمان (قوله لو قهر حربي دائنه) أي لو قهر حربي مديون دائنه الحربي وقوله أو سيده
أي أو قهر عبدا حربي أو سيده الحربي وقوله أو زوجته أي أو قهر حربي زوجته أي زوجته فاطلاق
الزوج بلا تاعلى المرأة هو القياس ومثله ما لو قهرت امرأة زوجها (قوله ماله) أي ملك القاهر
المقهور وقوله وارفع الدين أي سقط بالنسبة للصورة الأولى (قوله والرق) أي وارفع الرق بالنسبة
للصورة الثانية (قوله والنكاح) أي وارفع النكاح بالنسبة للصورة الثالثة (قوله وإن كان
المقهور كاملا) أي ماله وارفع ما ذكر وإن كان المقهور كاملا يسلو غ وعقل وحريّة وكورة
قال في شرح الروض قال الامام ولم يعتبر وفي القهر قصد الملك وعندى لا بد منه فقد يكون للاستخدام
أو غيره اه (قوله وكذا إن كان القاهر بعضا للمقهور) أي وكذا يملكه إن كان القاهر ولذا للمقهور
أو والداه فإداه البعض ما يشمل الأصل والفرع وإن كان في إطلاقه على الأصل تسمع (قوله ولا يكن
ليس للقاهر) أي الأصل أو الفرع وقوله بيع مقهوره البعض أي الأصل أو الفرع (قوله لعنقه
عليه) أي بعد ثبوت الملك بالقهر يعتق عليه (قوله خلافا للسهمودي) مقتضى السياق أنه يخالف في
عدم جواز البيع (قوله مهمة) أي تتعلق بما يسي من بلاد الروم ونحوها وحاصل الكلام على
ذلك أنه إن كان حراما مسلما فلا يصح سبيبه ولا استرقاقه كما وإن كان كافرا فإن علم أن الساني له كافر
صح سبيبه واسترقاقه وجاز شرأؤه وسائر التصرفات فيه أو علم أنه مسلم سباه باختلاس أو نهب أو غير ذلك
فإن علم أن الامام خمسة كسائر أموال الغنيمة أو قال كل من أخذ شيئا فهو له فكذلك يصح شرأؤه وسائر

التصرفات قطعاً وان علم انه لم يخمسها أو لم يقل ذلك فلا يصح شراؤه ولا سائر التصرفات قطعاً ووقع الخلاف فيما اذا احتمل ان السابى كافر واحتمل انه مسلم والمعتقد انه يصح شراؤه للاحتمال الاول (قوله في السراري) جمع سرية وقوله والارقاء معطوف على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله المجلوتين) أى المأخوذين وقوله من الروم والهند أى ونحوهما كالترك والسودان (قوله وحاصل معتمد مذهبنا فيهم) أى في السراري والارقاء المجلوتين من الروم والهند (قوله أن من لم يعلم كونه غنية لم تخمس ولم تقسم) أى بان علم انه غنية تخمس وتقتسم أو جهل ذلك (قوله يحل شراؤه) أى من لم يعلم كونه غنية لم تخمس ولم تقسم (قوله وسائر التصرفات فيه) أى ويحل فيه سائر التصرفات كالحطبة والعنق والرهن والاجارة (قوله لا احتمال الخ) علة للحل ذلك أى وانما حل شراؤه لاحتمال ان الذى أسره عربى أو ذمى (قوله فانه لا يخمس عليه) علة للعله أى وانما حل شراؤه اذا احتمل ان سايه عربى أو ذمى لان ما أسره الحربى أو الذمى لا يخمسه الامام عليه بل يستقل به لكونه ليس غنية للمسلمين (قوله وهذا) أى كونه لا تسره حربياً أو ذمياً كثيراً نادراً (قوله فان تحقق ان آخذه مسلم) أى وانه لم يخمسه الامام ولم يقسمه وهذا مفهوم قوله من لم يعلم كونه الخ وقوله بخمس سرقة متعلق باخذه (قوله لم يجز شراؤه) أى لانه غنية للمسلمين وهى لامتلاك الابعاد الخميس والقسم (قوله انه لا يخمس عليه) أن وما بعده فى تأويل مصدر يدل من الوجه الضعيف أو عطف بيان (قوله فقول جمع الخ) مبتدأ خبره جملة يتعين جملة الخ وهذا جواب شرط مقدّم وتقدّمه واذا علمت ان حاصل معتمد مذهبنا ما ذكر من التفصيل فقول جمع الخ (قوله ظاهر الخ) مبتدأ خبره الجار والمحرور بعده والجملة مقول القول وفى التحفة تظاهر بصيغة الماضى بمعنى اتفق وقوله على منع وطه السرارى أى على حرمة ذلك لعدم صحة شرائه (قوله الا أن ينصب الخ) أى الا أن يولى الامام من يقسم الغنائم فان ولى فلا منع وقوله ولا حيف أى ولا جور وظلم موجود فى القسمة بان يعطى كل ذى حق حقه أما اذا وجد حيف بان أعطى بعض الغنائم وحرّم الباقي فممتنع وطوهن (قوله يتعين جملة) أى القول المذكور وقوله على ما علم أى يتيقن أن الغنائم له أى للذ كور من السرارى المسلمون (قوله وانه لم يسبق) أى وعلم انه لم يسبق الخ وقوله من أخذ شيئاً فهو له فاعل يسبق أى لم يسبق من أميرهم هذا اللفظ (قوله لجوازه) أى لجواز أن يسبق من الامير المذكور ذلك أى محتمة عند الأئمة الثلاثة وعبارة المؤلف فى آخر باب الزكاة لا يصح شرط الامام من أخذ شيئاً فهو له وفى قول يصح وعليه الأئمة الثلاثة اهـ واذا جاز قول الامير المذكور جاز لاخذ بقوله كفى الرشيدى وعبارته اذبقوله المذكور كل من أخذ شيئاً اختص به أى عند الأئمة الثلاثة لا عند الشافعى الا فى قول ضعيف له اهـ واذا جاز لاخذ بقول الامير محتمة عند الأئمة الثلاثة فيصح وطه السرارى ويبطل قول - مع ظاهر الكتاب الخ - الا أن يحمل على ما ذكره المؤلف (قوله وفى قول للشافعى) معطوف على عند الأئمة الثلاثة أى ولجوازه فى قول ضعيف للشافعى (قوله بل زعم التاج الفزارى الخ) وعليه فيحل وطه السرارى مطلقاً لصحة شرائه وقوله وله أن يحرم الخ معطوف على اسم ان وخبرها أى وزعم الفزارى ان للامام أن يحرم الخ (قوله لكن رده) أى ما زعمه التاج الفزارى وقوله المصنف أى النووى وقوله بانه متعلق برده (قوله وطريق من وقع بيده غنية لم تخمس أى والمخلص من وقع فى يده شئ من الغنائم التى لم تخمس يقيناً بشراء أو هبة أو وصية أن يدفعه لمحققه ان كان معلوماً ثم بعد ذلك ان شاء اشتراه منه بعقد جديد ويحل وطوه حينئذ (قوله والا للمقضى) أى وان لم يعلم المستحق أى ولم يأس منه دليل التشبيه الا فى فريده للمقضى ليحفظه عنده حتى يعلم المستحق فيعطيه له (قوله كالمال الضائع) الكاف للتنظير أى ان هذه الغنائم التى لم تخمس نظير المال الضائع فى أنه يدفع للمقضى ليحفظه عنده (قوله أى الذى الخ) بيان لاقيد

تخمس ولم تقسم يحل شراؤه وسائر التصرفات فيه لا احتمال أن أسره البائع له أو لأحربى أو ذمى فانه لا يخمس عليه وهذا كثير لا نادر فان تحقق ان آخذه مسلم بنحو سرقة أو اختلاس لم يجز شراؤه الاعلى الوجه الضعيف انه لا يخمس عليه فقول جمع متقدمين ظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطه السرارى المجلوبة من الروم والهند الا أن ينصب من يقسم الغنائم ولا حيف يتعين جملة على ما علم ان الغنائم للمسلمون وانه لم يسبق من أميرهم قبل الاغتنام من أخذ شيئاً فهو له لجوازه عند الأئمة الثلاثة وفى قول للشافعى بل زعم التاج الفزارى انه لا يلزم الامام قسمة الغنائم ولا تخميسها وله أن يحرم بعض الغنائم لكن رده المصنف وغيره بانه مخالف للاجماع وطريق من وقع بيده غنية لم تخمس ردها المستحق علم والا للمقضى كالمال الضائع أى الذى لم يقع اليأس من صاحبه

المال المضائع ومثله في القيد المذكور من وقع بيده من الغنائم (قوله والا) أي بأن وقع اليأس من ماله كانه كان ملك بيت المال وعلى قياسه يقال هنا اذا وقع اليأس من مستحق الغنيمة يكون ملكا لبيت المال (قوله فلن له فيه الخ) تفريع على كونه لبيت المال أي واذا صار ملكا له فذلك من كان له في بيت المال حق الظفر به أي بالمال المضائع الذي أيس من ماله (قوله ومن ثم الخ) أي ومن أجل أن من كان له حق في بيت المال له الظفر به كان المعتمد فيه وصل له شيء أي اعطى شيئا يستحقه من بيت المال حل أخذه وان كان بقية المستحقين مظلومين وقوله كما مر يعني في كلام التحفة في كتاب قسم النبي والغنيمة وعبارته هناك فائدة منع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال ففي الأحياء قيل لا يجوز لأحد منهم أخذ شيء منه أصلا لانه مشترك ولا يدرى حصته منه وهذا غلو وقيل يأخذ كفاية يوم بيوم وقيل كفاية سنة وقيل ما يعطى اذا كان قدر حقه والباقيون مظلومون وهذا هو القياس لأن المال ليس مشترك كايين المسلمين ومن ثم من مات وله فيه حق لا يستحقه وارثه اه وخالفه ابن عبد السلام فخرج الظفر في الأموال العامة لأهل الاسلام ومال المجانين والايتم وما ذكره الغزالي أوجه بما ذكره ابن عبد السلام اه بخلاف (قوله نعم الورع الخ) مرتبط بقوله يحل شراؤه في أول المبحث يعني انه اذا لم يعلم كونه غنيمة لم تخمس يحل شراؤه وسائر التصرفات لكن الورع لم يريد التسري الخ ويحتمل ان يكون مرتبطا بقوله قريبا حل له أخذه ويدل للاول صنيع النهاية وقول المؤلف بعد أن يشتري ثانيا اذ هو يدل على أنه وقع الشراء منه أولا وفي صورة حل الاخذ ليس فيه شراء أصلا وقوله أن يشتري ثانيا أي بثمن ثان غير الذي اشتري به أولا ويشترط أن يكون ثمن مثلها اه ع ش وقوله واليأس بالرفع عطف على عدم الخميس أي ولأن الغالب اليأس من معرفة ماله كانه أي السراي (قوله فيكون) أي الذي لم يخمس وأيس من معرفة ماله وقوله ملكا لبيت المال أي ككل ما أيس من معرفة ماله اه رشيد (قوله تمة) أي في ذكر مسائل تتعلق بالهدنة وهي مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة مجانا أو بعوض لا على سبيل الجزية وهي جائزة والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى تراءى من الله ورسوله الآية وقوله وان جنتهم فاجتمع لها وأركانها ثلاثة الاول العاقدة وهو الامام أو نائبه ان كانت الهدنة للكفار مطلقا أو لأهل اقليم كالروم والهند لان فيها خطر اعطيا بترك الجهاد فاختصت بهما فان كانت لبعض كفار اقليم جاز أن يكون الوالي وان يكون الامام وانما يعقدها من ذكر لمصلحة كضعفنا قتلة عدو وأهبة وكر جاء اسلام أو بدل جزية أو اعانتهم لنا أو كفهم عن الاعانة علينا الثاني المدة وهي أربعة أشهر فاقبل ان كان بنا قوة وعشر سنين فاقبل ان كان بنا ضعف فتى زادت المدة على أربعة أشهر في الحالة الاولى أو على عشر سنين في الحالة الثانية بطل العقد في الزائد وصرح في الجائز تفريقا للصيغة فان لم يذكروا عقد الهدنة مدة أصلا بطل مطلقا لانه يقتضي التأيد الثلاثة الصيغة وهي كهاتمكم أو وادعتكم مثلا على ترك القتال مدة كذا واذا صحت الهدنة وجب علينا الكف عنهم وفام بالعهد حتى تنقضي مدتها أو ينقضوها هم بتصريح منهم بنقضها أو بقتالنا أو قتل مسلم أو ذمي بدارنا عمدا (قوله يعتق رقيق حربي) هو تر كيب اضافي والمراد قتله مطلقا ولو مستولدا أو مكاتبيا وقوله اذا هرب أي من سيده الحربي وقوله ثم أسلم أي بعد الحرب وقوله ولو بعد الهدنة أي ولو وقع الاسلام بعد الهدنة فانه يعتق عليه لان الهدنة لا توجب أمان بعضهم من بعض قال في الروض وشرحه ولو هاجر قبل الهدنة أو بعد هجرته أسلم عتق لانه اذا جاء قاهر السيد ملك نفسه بالقهر فيعتق أو أسلم ثم هاجر قبل الهدنة فكذا يعتق لوقوع قهره حال الأباحة أو بعده فلا يعتق لان أموالهم محظورة حينئذ فلا يملكها المسلم بالاستيلاء اه (قوله أو أسلم ثم هرب قبلها) أي الهدنة وقوله وان لم يهاجر اليان غاية لعتقه بما ذكر أي يعتق عليه بما ذكر وان لم يهاجر أي يأت الى المسلمين (قوله

والا كان ملك بيت
المال فلن له فيه
حق الظفر به على
المعتمد ومن ثم كان
المعتمد كما مر ان من
وصل له شيء يستحقه
منه حل له أخذه
وان ظلم الباقيون نعم
الورع لم يريد التسري
ان يشتري ثانيا من
وكيل بيت المال
لان الغالب عدم
الخمس واليأس
من معرفة ماله
فيكون ملكا لبيت
المال انتهى* (تمة)*
يعتق رقيق حربي اذا
هرب ثم أسلم ولو بعد
الهدنة أو أسلم ثم هرب
قبلها وان لم يهاجر

لا عكسه) أي لا يعتق في عكس المذكور (قوله بأن أسلم الخ) تصوّر للعكس (قوله ثم هرب) أي بعد
 الإسلام (قوله فلا يعتق) أي على سيده الحربى لأن أموالهم محظورة علينا حينئذ فلا يملكها المسلم
 بالاستيلاء كما تقدم (قوله لكن لا يرد إلى سيده) استدراك من عدم عتقه حينئذ دفع به ما يتوهم منه
 من تمكن السيد منه (قوله فإن لم يعتقه الخ) مقابل لمخوف أي فإن عتقه أو باعه على مسلم فذاك
 واضح وإن لم يعتقه ولم يبعه عليه باعه الإمام على مسلم أو دفع له فجهته من بيت المال وأعتقه عن كافة
 المسلمين والولاء يكون لهم جميعاً (قوله وإن أتانا بعد الهدنة) فاعل الفعل قوله بعد حرذ كرمكف
 وقوله وشرط رد من جاء منهم الينا الجملة حالية أي والحال أنهم شرطوا علينا في عقد الهدنة أن يرد إليهم
 من جاء منهم الينا (قوله مسلماً) حال من فاعل جاء أو من فاعل أتانا وهو قوله حر ولورفعه وجعله
 صفة رابعة لكان أولى (قوله فإن لم تكن الخ) جواب إن أتانا أي وإن أتانا من ذكر مسلماً ففيه
 تفصيل فإن لم تكن له عشيرة أي جماعة ثم أي في بلاد أهل الحرب تحميه فلا يجوز رده إليهم وإن كان
 له ثم عشيرة تحميه رد إليهم بطلبهم أي إن طلبه غير عشيرته لم يرد وإن كان يحميه إلا أن يقدر المطلوب
 على قهر الطالب والحرب منه فيرد إليه وعليه جل رد النبي صلى الله عليه وسلم أبابصير لما جاء في طلبه
 رجلان فقتل أحدهما في الطريق وهرب منه الآخر (قوله بالتخلى بينه وبين طالبه) تصوير
 للرد فعتى رده إليهم أن يخلى بينه وبين طالبه (قوله بالأجبار الخ) أي أنه يخلى بينه وبين طالبه من
 غير أن يجبره على الرجوع مع طالبه لحرمة إجبار المسلم على إقامته بدار الحرب ولا يلزم المطلوب
 الرجوع مع طالبه بل يجوز له أن يخشى فتنه وذلك لأنه لم يلتزمه إذا عاقد غيره ولهذا لم ينكر صلى الله
 عليه وسلم على أبي بصير امتناعه ولا قتله لطالبه بل سره ذلك ومن ثم سن أن يقال له سر ألا ترجع وإن
 رجعت فأهرب متى قدرت فأداه في التحفة (قوله وكذا لا رد الخ) أي كما أنه لا رد من ليس له ثم عشيرة
 تحميه كذلك لا رد صبي ومجنون وهو مفهوم قوله مكاف وقوله وصفاً الإسلام أم لا أي نطقاً
 بالشهادتين أم لا وإنما قال وصفاً ولم يقل أسماً لعدم صحة الإسلام منها (قوله وامرأة) أي وكذا لا ترد
 امرأة أي لثلايطأها زوجها أو يتزوجها حراً وقوله وخنى أي وكذا لا رد خنى وهما مفهوم
 قوله كروى بى عليه مفهوم قوله حر وهو الرقيق فلا يرد أيضاً لأنه جاء مسلماً من انجما سيده وتقدم
 بيان كونه يعتق عليه أم لا (قوله أي لا يجوز ردهم) نفس مراد لقوله وكذا لا رد الخ فأدبه
 حكمه وهو عدم الجواز (قوله لضعفهم) علة لعدم جواز ذلك أي لا يجوز لضعفهم أي الصبي
 والمجنون والمرأة والخنى قال في التحفة فإن كل الصبي أو المجنون واختارهم مكناه منهم اه (قوله
 ويغرمون لنا قيمة رقيق ارتد) أي وهرب منا إليهم وقد شرطوا علينا أن لا يردوا من جاءهم مرتداً
 من قال في المنهج وشرحه ولو شرط عليهم في الهدنة رد مرتد جاءهم من ألتزمهم الوفاء به عملاً بالشرط
 سواء كان رجلاً أم امرأة حر أو رقيقاً فإن أوفوا بقضون العهد لمخالفتهم الشرط وجاز شرط عدم
 رده أي مرتد جاءهم منا ولو امرأة ورقيقاً فلا يلزمهم رده لأنه صلى الله عليه وسلم شرط ذلك في مهادنة
 قريش ويغرمون مهر المرأة وقيمة الرقيق فإن عاد الينا ردنا لهم قيمة الرقيق دون مهر المرأة لأن
 الرقيق يدفع قيمته بصير ملكهم والمرأة لا تصير زوجة اه (قوله دون الحر المرتد) أي إذا ذهب
 إليهم فلا يلزمهم شيء فيه إلا قيمة للحر * (خاتمة) * نسأل الله حسن الختام والعقود التي تغيد الكفار
 الآمن ثلاثة الهدنة والأمان والحزبية وقد علمت ما يتعلق بالهدنة وانها تختص بالإمام أو نائبه
 وأما الأمان فلا يختص به بل يجوز لكل مسلم مختار غير صبي ومجنون وأسير ولو امرأة وعبد أو فاسقاً
 وسغيها أمان جماعة من أهل الحرب محصورين قبل أسر وذلك لقوله تعالى وإن أحد من الشركين
 استجارك فابعه وخبر الصحابي ذمة المسلمين واحدة يسي بها أدانهم أي يتحملها ويعتدها مع الكفار
 أدانهم فمن أحفر مسلماً أي نقض عهده فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وخرج بمسلم الكافر

الينا لا عكسه بان
 أسلم بعد هدنة ثم
 هرب فلا يعتق لكن
 لا يرد إلى سيده فإن لم
 يعتقه باعه الإمام من
 مسلم أو دفع لسيد
 قيمته من مال المصالح
 وأعتقه عن المسلمين
 والولاء لهم وإن أتانا بعد
 الهدنة وشرط رد من
 جاء منهم الينا حر ذكر
 مكلف مسلماً فإن
 لم تكن له ثم عشيرة
 تحميه لم يرد والارد
 عليهم بطلبهم بالتخلى
 بينه وبين طالبه بلا
 إجبار على الرجوع
 مع طالبه وكذا
 لا رد صبي ومجنون
 وصفاً الإسلام أم لا
 وامرأة وخنى أسلمنا
 أي لا يجوز ردهم ولو
 لنحو الالب لضعفهم
 ويغرمون لنا قيمة
 رقيق ارتد دون الحر
 المرتد

فلا يصح أمانه لأنه منهم وبمختار المكره وبما بعده الصبي والمجنون والاسير فلا يصح أمانهم وخرج
 بالمحصورين غيرهم وضابطه أن يؤدي الأمان إلى إبطال الجهاد في تلك الناحية فلا يصح من الاتحاد
 حينئذ أمان لا يبطاله شعار الدين وأعظم مكاسب المسلمين وانما يعتد الأمان بإيجاب صريح كأنتك
 وأجرتك ولا تخف ولا بأس عليك أو كناية نحو كن كيف شئت ومنها الكتابة وبقبول الأمان ولو بما
 يشعر به كترك القتال ويدخل في الأمان للمحربي بدارنا ماله وأهله من ولده الصغير والمجنون وزوجته
 أن كان بدارنا وكذا ما معه من مال غيره أن كان المؤمن له الأمان فان أمنه غيره لم يدخل أهله ولا
 ماله يحتاجه من ماله إلا بشرط دخوله ما وكذا يدخل فيه أن كان بدارهم وشرط دخوله ما امام
 لا غيره وأما الجزية فتختص بالامام أو نائبه كالمدينة وهي لغة اسم لخراج مجعول على أهل الذمة وشرعا
 مال يلتزمه كافر بعقد مخصوص والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا
 باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوثوا الكتاب حتى
 يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ومارواه البخاري من أنه صلى الله عليه وسلم أخذها من محوس
 هجر وقال سنوهم سنة أهل الكتاب ومارواه أبو داود من أخذها من أهل نجران وفسر أعطاه
 الجزية في الآية بالتزامها بالعقد والصغار فيها التزام أحكامنا التي يعتقدها ونها تحريم زنا وسرقة
 بخلاف التي لا يعتقدها كحرم شرب مسكر ونكاح مجوسى محارم فانهم لا يلتزمونها لأنه لا يلزمهم
 الانقياد إلا لأحكام التي يعتقدها وأركانها خمسة عاقد ومعه قودله ومكان ومال وصيغة وشرط فيها
 ما رقى البيع من نحو اتصال الإيجاب بالقبول وهي إيجابا كإقرارهم أو أذنت في إقامتهم بدارنا على
 أن تلزموا كذا وتنفقوا والحكمنا وبقبولنا كقبولنا ورضينا وشرط في العاقد كونه اماما أو نائبه فلا
 يصح عقد هامن غيره لأنهم من الامور السكينة فتحتاج الى نظر واجتهاد وشرط في المعقود له كونه
 متمسكا بكتاب كنوراة ونجيل وزبور حراذ كرا غير صبي ومجنون وشرط في المكان قبوله للتقرير
 فيمنع كافر ولو ذمبا إقامة بالحجاز وهو مكة والمدينة والمسامة وطرقها وقراها كالطائف مكة وخيبر
 للمدينة وشرط في المال عند قوتنا كونه دينارا فأكثر كل سنة عن كل واحد لقوله صلى الله عليه
 وسلم لمعاذ لما بعثه الى اليمن خذ من كل حالم أى يحتلم دينارا واره أبو داود وغيره ويسن للامام أن يشاح
 غير الفقير عند العقد في قدر ما يعقده بان يقول للمتوسط لا أعقد إلا بدنانيرين وللموسر لا أعقد إلا
 بأربعة دنانير ويسن للامام أيضا أن يشترط عليهم الضبافة لمن يمر عليهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم
 ويتضمن عقد الجزية أربعة أشياء أحدها أن يؤدوا الجزية بالذلة والصغار ثانها أن تجرى عليهم
 أحكام المسلمين فيصمتون ما يتلقونه عليهم من نفس ومال ثالثها أن لا يذكروا الاسلام إلا بخير
 رابعها أن لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين كرفع بناء لهم على بناء جار مسلم وكإيوائهم من يطلع على
 عورات المسلمين وكدلالتهم أهل الحرب على عورة لنا وكدعائهم مسلما للكفر وكزنا ذمى بمسألة فان
 فعلوا ذلك انتقض عهدهم ويجب على الامام إذا اختلطوا بنا أن يأمرهم بلبس الغيار وهو تغيير اللباس
 بان يخطب الذمى على ثوبه شيئا يخالف لون ثوبه وشدة النار وهو خيط غليظ يشد في الوسط فوق الثياب
 وبغير ذلك مما هو مذكور في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب القضاء)

أى فى بيان أحكام القضاء من كونه فرض كفاية أو فرض عين أو مندوبا أو مكروها أو حراما وما
 يتعلق بذلك من شروط القاضى وانما أخر الى هنا لأنه مجرى في جميع ما قبله من معاملات وغيرها
 (قوله أى الحكم بين الناس) أى المترتب على الولاية وهذا معنى القضاء شرعا أما لغة فهو أحكام
 الشيء بكسر الهمزة أى اتقاه وامضاه أى تنعذه وله معنى أيضا عند المتكلمين وهو إيجاب الله
 الأشياء مع زيادة الأحكام والاتقان عند المتأخرين يدية منهم أو إرادة الله الأشياء فى الازل على ما هى

(باب القضاء)
 بالمدى الحكم بين
 الناس

عليه فيما لا يزال عند الاشاعة منهم (قوله والاصل فيه) أي والدليل عليه قبل الاجماع (قوله قوله تعالى) أي وقوله تعالى انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس (قوله وأن احكم بينهم) أي اقض بينهم (قوله وأخبار) أي والاصل فيه اخبار (قوله وفي رواية بدل الاولى) أي قوله فله اجران وقوله فله عشرة أجور لا ينافي هذا الرواية الاولى لان الاخبار بالقليل لا ينفي الكثير ولجواز أنه أعلم أو لا بالاجرين فأخبر بهما ثم بالعشرة فأخبر بها (قوله أجمع المسلمون على أن هذا) أي ما في خبر الصحيحين من كون المصيب له اجران أو عشرة أجور والمخطئ له اجر واحد (قوله في حاكم الخ) أي مفروض في حاكم عالم مجتهد (قوله أما غيره) أي أما حاكم غير العالم المجتهد (قوله فاشتم بجميع أحكامه) أي لانه لا يجوز له الحكم حيثئذ (قوله وان وافق الصواب) غاية في ائمه بذلك قال في التحفة بعد النجاة وأحكامه كلها مردودة لان اصابته اتفاقية اه وعبارة المغني مثلها ونصها ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحق أم لا لان اصابته اتفاقية ليست عن أصل شرعي اه واذا علمت ما ذكر تعلم أن في عبارته سقط من النسخ وهو المعلل بالعلية التي ذكرها أعني لان اصابته اتفاقية وقوله في التحفة وأحكامه كلها مردودة محمله كما سيأتي وكما في الرشيدى ما لم يوله ذو شوكه والافلا ت تكون مردودة (قوله وصحح خبر القضاة ثلاثة الخ) يحكى أنه كانت القضاة في بني اسرائيل ثلاثة فمات أحدهم فولى مكانه غيره ثم قضوا ما شاء الله أن يقضوا ثم بعث الله لهم ملكا يمتحنهم فوجد رجلا يسقى بقرعة على ماء وخلقها عجالة فدعاها الملك وهورا كب فرسا فبعتها الهجالة فتخاصمها فقالا لا بيننا القاضى فخاضا الى القاضى الاول فدفع اليه الملك درة كانت معه وقال له احكم بان الهجالة لى قال بماذا احكم قال أرسل الفرس والبقرة والهجلة فان تبعت الفرس فهي لى فارسلها فبعتها الفرس فخكم بها له وأتى القاضى الثانى فخكم كذلك وأخذ درة وأما القاضى الثالث فدفع له الملك درة وقال له احكم بيننا فقال انى حائض فقال الملك سبحان الله أبحيض الذى ذكر فقال له القاضى سبحان الله أتلد الفرس بقرعة وحكم بها لصاحبها اه فشنى على الاربعين وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ولى قضاء المسلمين ثم غلب عدله جوروه فله الجنة وان غلب جوروه عدله فله النار أخرجه أبو داود وقال عليه السلام عرج حجر الى الله تعالى وقال الهى وسيدى عبدتك كذا وكذا سنة ثم جعلتني في أس كنيف فقال أما ترضى أن عدلت بك عن مجالس القضاة رواه ابن عساكر ولذلك امتنع الاكارم من قبول القضاء لما عرض عليهم ثم كان عمر رضى الله عنه ما فانه امتنع منه لما سألته عثمان رضى الله عنه القضاء وعرض على الحسين بن منصور النيسابورى قضاء نيسابور فاختفى ثلاثة أيام ودعا الله فمات في اليوم الثالث وامتنع منه الامام الشافعى رضى الله عنه لما استدعاه المأمون لقضاء الشرق والغرب وامتنع منه الامام أبو حنيفة رضى الله عنه لما استدعاه المنصور فخسسه وضربه وحكى القاضى الطبرى وغيره ان الوزير ابن القرات طلب بأعلى بن خيران لتولية القضاء فهرب منه فتم على دوره نحو ما من عشرين يوما كما قيل فيه

وطينوا الباب على أى على * عشرين يوما لى فاولى

وقال بعض القضاة وليت القضاء وليت القضاء * علم بك شيئا توليته

فأوقعنى فى القضاء القضاء * وما كنت فدما تمنيت

(وقال آخر)

فيه اليمنى لم كن قاضيا * وياليتها كانت القاضيه

(قوله وفسر الاول) أي فسر النبي صلى الله عليه وسلم الاول فالمنصور هو النبي كما تدل عليه عبارة الخطيب ونصها وقد روى الاربعة والبيهقى والحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاة ثلاثة قاضيان فى النار وقاض فى الجنة فاما الذى فى الجنة فرجل عرف الحق وقضى به واللذان فى النار

والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقوله فاحكم بينهم بالقسط وأخبار تنبأ الصحيحين اذا حكم حاكم أى أراد الحكم فاجتهد ثم اصاب فله اجران واذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله اجر وفي رواية بدل الاولى فله عشرة أجور قال في شرح مسلم أجمع المسلمون على أن هذا فى حاكم عالم مجتهد أما غيره فاشتم بجميع أحكامه وان وافق الصواب لان اصابته اتفاقية وتفافية وصح خبر القضاة ثلاثة قاض فى الجنة وقاضيان فى النار وفسر الاول بانه عرف الحق

رجل عرف الحق فجاء في الحكم ورجل قضى للناس على جهل (قوله والاخران) بكسر الخاء
 أي وفسر الاخران أي فسرهما النبي صلى الله عليه وسلم كما علمت (قوله وما جاء في التحذير عنه)
 أي وما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في التحذير عن القضاء (قوله فقد ذبح بغير سكين) هو
 كناية عن هلاكه بسبب القضاء (قوله محمول) خبر ما جاء الخ وقوله على عظم الخطر فيه أي في
 القضاء أي فينبغي ترك الدخول فيه (قوله أو على من يكره له القضاء) فيه ان الكراهة لا توجب
 هذا الوعيد الشديد اه بجري وفي المغني مانعه وورد من الترغيب والتحذير أحاديث كثيرة ولا
 شك انه أي الغضاء منصب عظيم اذا قام العبد بحقه ولكنه خطر والسلامة فيه بعيدة الا ان عصمه
 الله تعالى وقد كتب سلمان الفارسي الى أبي الدرداء رضي الله تعالى عنهما لما كان قاضيا بيت
 المقدس ان الارض لآفة س أحد اوائها بقدرس المرء عمله وقد بلغني انك جعلت طبيبا تدوى
 فان كنت تبرئ فنعما لك وان كنت مطيبا فاحذر ان تقتل أحدا فتدخل النار فبالك بمن ليس
 بطبيب ولا مطيب اه (قوله هو) مبتدأ خبره فرض كفاية (قوله أي قبوله الخ) تفسير للضمير
 الواقع مبتدأ وقوله من متعدد صالحين له أي للقضاء (قوله فرض كفاية) أما كونه فرضا فله
 تعالى كونوا قوامين بالقسط وأما كونه على الكفاية فلانه أمر بمعروف أو نهى عن منكر وهما
 على الكفاية وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم عليا الى اليمن قاضيا فقال يا رسول الله بعثتني أقضي
 بينهم وأنا شاب لا أدري ما القضاء فضرب النبي صلى الله عليه وسلم صدره وقال اللهم اهده وثبت لسانه
 قال فوالذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما شككت في قضاء بين اثنين واستخاف النبي صلى الله عليه وسلم
 عتاب ابن أسيد على مكة واليا وقاضيا وقلد معاذ قضاء اليمن وبعث عمر رضي الله عنه أبا موسى
 الأشعري الى البصرة فلو كان القضاء فرض عين لم يكف واحد أفاده في المغني (قوله في الناحية) هي
 مسافة العدوى دون مازاد (قوله بل أسنى الخ) أي بل القضاء أسنى أي افضل فروض الكفايات
 وذلك للاجتماع مع الاضطراب اليه لان طباع البشر مجبولة على التظالم وقل من ينصف من نفسه
 والامام الاعظم مشغل بما هو أهم منه فوجب من يقوم به وكان أسنى فروض الكفاية (قوله فان
 امتنع الصالحون له) أي للقضاء وقوله منه متعلق بامتنع فالضمير يعود على القضاء أيضا وقوله أموا أي
 وأجبر الامام أحدهم (قوله اما تولية الخ) مقابل قوله هو أي قبوله وعبارة المغني وخرج بقول
 التولية اي قاعها للقاضي من الامام فانها فرض عين عليه اه (قوله في اقليم) أي كالمندوجاوي والمحار
 (قوله ففرض عين عليه) أي على الامام ويتعين على قاضي الاقليم ان يولي تحته فيما يحجز عنه (قوله ثم على
 ذي شوكة) أي ثم هو فرض عين على ذي شوكة ان لم يوجد الامام (قوله ولا يجوز اخلاء الخ) والمخاطب
 بذلك الامام أو من فوض اليه الامام الاستخلاف كقاضي الاقليم وقوله مسافة العدوى هي التي لو
 خرج منها بكرة أي من طلوع الفجر لبلد الحاكم رجع اليها يومه بعد فراغ زمن الخاصة المعقولة من
 دعوى وجواب واقامة بينه حاضرة وتعد باها والعبرة بسير الاثقال لانه منضبط وقوله عن قاض أي
 أو خليفته (قوله فرع لا بد من تولية من الامام أو ما ذونه الخ) فيه ان هذا عين قوله أولا أن تولية
 الامام أو نائبه فرض عين الخ فكان الاسبيل والاخصر ان يقول بعد قوله ثم على ذي شوكة ثم على
 أهل الحل والعقد الخ وبعد قوله مع رضا الباقيين يأتي بقوله أولا ولا يجوز اخلاء مسافة العدوى عن
 قاض ثم يأتي بقوله ومن صريح التولية الخ واعلم انه يشترط في التولية أن تكون للصالح للقضاء فان
 لم يكن صالحا لم تصح توليته أو يأثم المولى بكسر اللام والمولى بفتحها ولا ينفذ حكمه وان أصاب فيه
 الا للضرورة بان ولي سلطاني ذو شوكة مسلما فاسقا فينفذ قضاؤه للضرورة لئلا تعطى مصالح الناس
 كما سيذكره روى البيهقي والحاكم من استعمل عاملا على المسلمين وهو يعلم أن غيره أفضل منه وفي
 رواية جلاء على عصاة وفي تلك العصابة من هو أرضى لله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين (قوله

وقضى به والاخران
 بمن عرف وجاز في
 الحكم ومن قضى على
 جهل وما جاء في
 التحذير عنه تكبر من
 جعل قاضيا فقد ذبح
 بغير سكين محمول على
 عظم الخطر فيه أو
 على من يكره له
 القضاء أو يحرم
 (هو) أي قبوله من
 متعدد صالحين له
 (فرض كفاية) في
 الناحية بل أسنى
 فروض الكفايات
 حتى قال الغزالي انه
 أفضل من الجهاد
 فان امتنع الصالحون
 له منه أموا أما تولية
 الامام أو نائبه
 لا أحدهم في اقليم
 ففرض عين عليه ثم
 على ذي شوكة ولا
 يجوز اخلاء مسافة
 العدوى عن قاض
 (فرع) لا بد من
 تولية من الامام
 أو ما ذونه ولولم تعين

فان فقد الامام فتولية) يقرأ بالجرأى فلا بد من تولية وقوله أهل الحل والعقد أى حل الامور وعقد ها من العلماء ووجه الناس المتيسر اجتماعهم (قوله أو بعضهم) أى بعض أهل الحل والعقد ولو كان واحدا لكان مع رضا الباقيين (قوله ولو لواه) أى الصالح للقضاء وقوله أهل جانب من البلد أى من أهل الحل والعقد (قوله صح) أى ما ذكر من التولية ولو قال صحت بقاء التائيد لكان أولى وقوله فيه أى فى ذلك الجانب وقوله دون الاخر أى دون الجانب الاخر من البلد فلا تصح التولية بالنسبة اليه لكان محله ان لم يرض به أهله والا صحت (قوله ومن صريح التولية الخ) مرتبط بمخدوف أى ويشترط فى صحة التولية الصيغة من ايجاب وقبول ومن صريح التولية أى ايجابا وليتلك أو قادتك القضاء (قوله ومن كنياتها) أى التولية (قوله عليك فيه) متعلقان بكل من عولت واعتمدت (قوله ويشترط القبول) أى من المولى بفتح اللام وقوله لفظا أى بان يقول قبلت ذلك أو توليته (قوله وكذا فور الخ) أى وكذا يشترط أن يكون فوراً فيما اذا كان المولى بفتح اللام حاضراً (قوله وعند بلوغ الخبر في غيره) أى ويشترط أن يكون القبول عند بلوغ خبر التولية بكتاب أو رسول فيما اذا كان غير حاضر (قوله وقال جمع محققون الخ) معتمد قال سمي لا يعتبر القبول لفظاً بل يكفى فيه الشروع بالفعل كالوكيل كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى نعم يرتد بارد اهـ (قوله ومن تعين فى ناحية) أى للقضاء بان لم يوجد فى ناحية أى بلده ومن على دون مسافة العدوى صالح له غيره (قوله لزمه قبوله) أى القضاء للحاجة اليه (قوله وكذا طلبه) أى وكذا يلزمه طلبه القضاء ان تعين له وفى المغنى ما نصه تنبيه محل وجوب الطلب اذا ظن الاجابة كما بحثه الاذرى فان تحقق أو غلب على ظنه عدمها لماعلم من فساد الزمان وأتمته لم يلزمه فان عرض عليه لزمه القبول فان امتنع عصي وللإمام اجباره على الاصح لان الناس مضطرون الى علمه ونظيره فاشبهه صاحب الطعام اذا منع المضر فان قيل انه بامتناعه حينئذ يصير فاسقا ويحمل قوله مجبر على انه يؤثر بالتوبة أو لا فاذا تاب أجبر أجيب بانه لا يفسق بذلك لانه لا يمتنع غالباً الا امتناً ولا للتعذيرات الواردة فى السباب واستشعاره من نفسه العجز وعدم اعتماده على نفسه الامارة بالسوء وكيف يفسق من امتنع متأولاً وتأولاً سائغاً اذا اجتهد اليه وان المنجى له من عذاب الله وسخطه له عدم التلبس بهذا الامر اهـ (قوله ولو ببذل مال) أى ان قدر عليه فاضلا عما يعتبر فى الفطرة (قوله وان خاف من نفسه الميل) أى يلزمه القبول والطلب وان خاف من نفسه الجور والظلم واذا تولاها حذر زعمه كسائر فروع الايمان (قوله فان لم يتعين فيها) أى فى ناحية بان وجد من يصلح له غيره (قوله كره للفضول والطلب) وذلك لما روى عن عبد الرحمن بن سمره أنه قال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تسأل الامارة ومحل كراهة ما ذكر حيث لم يميز المفضول بكونه أطوع فى الناس أو أقرب الى القلوب أو أقوى فى القيام فى الحق أو أوزم لمجلس الحكم والاجازة القبول والطلب من غير كراهة (قوله ان لم يمتنع الا فضل) فان امتنع فهو كالمعدوم ولا يكره للفضول ذلك (قوله ويحرم طلبه) أى القضاء قال فى الروض وشرحه وان كان هناك قاض فان كان غير مستحق للقضاء فكالعدم وان كان مستحقاً له فطلبه حرام وان كان مفضولاً فان فعل أى عزل وولى غيره نفذ للضرورة أى عندها وأما عند تمهيد الاصول الشرعية فلا ينفذ صريح به الاصل فيما اذا بذل مال لذلك والظاهر أنه يندونه كذلك اهـ (قوله بعزل صالح له) أى للقضاء فان كان غير صالح له فلا يحرم طلبه بعزله بل يسن ولو ببذل المال واعلم ان الذى تحصل من كلامه ان قبول القضاء تعتبر به الاحكام ماعدا الاباحة فيجب اذا تعين فى الناحية ويند بان لم يتعين وكان أفضل من غيره ويكره ان كان مفضولاً ولم يمتنع الا فضل ويحرم بعزل صالح ولو مفضولاً (قوله وشرط قاض) هو مفرد مضاف قيم (قوله كونه أهلاً الخ) فيه اشارة الى مجهول الا أن يقال انك فى ذلك على شهرته وقوله للشهادات كلها أى اسائر أنواعها اذهى تنوع بحسب المشهود به الى سبعة أنواع كما سيأتى

للقضاء فان فقد الامام فتولية أهل الحل والعقد فى البلد أو بعضهم مع رضا الباقيين ولو لواه أهل جانب من البلد صح فيه دون الآخرو من صريح التولية وليتلك أو قادتك القضاء ومن كنياتها عولت واعتمدت عليك فيه ويشترط القبول لفظاً وكذا فوراً فى الحاضر وعند بلوغ الخبر فى غيره وقال جمع محققون الشرط عدم الرد ومن تعين فى ناحية لزمه قبوله وكذا طلبه ولو ببذل مال وان خاف من نفسه الميل فان لم يتعين فيها كره للفضول والطلب ان لم يمتنع الا فضل ويحرم طلبه بعزل صالح له ولو مفضولاً (وشرط قاض كونه أهلاً للشهادات)

بيناهما في بابها (قوله بان يكون مسلماً) قال الماوردي وما جرت به عادة الولاية من نصب رجل من أهل الذمة فتقليد رياسته وزعامته أي سيادة لاتقليد حكم وقضاء اه (قوله مكلفاً) أي بالغاً عاقلاً (قوله حراً) أي كله (قوله ذكراً) أي يقيناً (قوله عدلاً) العدالة لغة التوسط وشرعاً ملكة في النفس تمتنع من اقتراف الكبائر والذرائل المباحة كما تقدم (قوله سمعاً) انما اشترط السمع فيه لان الاصم لا يفرق بين اقرار وانكار وانشاء واخبار وقوله ولو بالصياح غاية في كونه سمعاً أي ولو كان لا يسمع الا بالصياح في اذنيه فانه يكفي ولا يضرب الا الصمم الشديد بحيث لا يسمع أصلاً (قوله بصيراً) أي ولو باحدى عينيه ولو كان يبصر نهاراً فقط دون من يبصر ليلاً فقط قاله الاذري وخالفه الرملي ومن تبعه فحين يبصر ليلاً فقط فقال يكفي كونه يبصر ليلاً فقط كما يكفي كونه يبصر نهاراً فقط * (فائدة) * البصر قوة في العين تدرك به المحسوسات كما ان البصيرة قوة في القلب تدرك بها المعقولات فالبصيرة للقلب بمنزلة البصر للعين (قوله فلا يولي من ليس كذلك) أي من ليس مستكمل للشروط المذكورة بان يكون كافراً أو صيباً أو مجنوناً أو طبع جنونه أولاً أو قريباً كله أو بعضه أو أنثى أو خنثى أو فاسقاً أو أصم أو أعمى فلا يصح توليتهم لنقصهم (قوله ولا أعمى) فيه انه مندرج في قوله من ليس كذلك فلا يولي شيء أفرد (قوله وهو من يرى الخ) عبارة التحفة فلا يولي أعمى ومن يرى الشيخ الخ اه فلعل لفظه هو زائدة من النسخ (قوله الشيخ) أي الحشم وقوله ولا يميز الصورة أي ولا يميز صورة ذلك الشيخ هل هي صورة زيد أو عمر أو غيره ذلك (قوله وان قربت) أي لا يميزها مطلقاً مع القرب ومع البعد (قوله بخلاف من يميزها اذا قربت) أي الصورة فانه يصح توليته (قوله بحيث يعرفها) تصوير لتمييزه اياها والمراد بحيث يعرف انها صورة زيد مثلاً (قوله ولو بتكاف الخ) أي ولو كانت معرفتها بتكلف ومن زيد تأمل فانه يصح توليته (قوله وان عجز عن قراءة المكتوب) أي فانه يصح توليته (قوله واختير صحة ولاية الاعمى) أي واختار بعضهم صحة ولاية الاعمى مستنداً لانه صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم على الصلاة وغيره من أمور المدينة واه الطبراني وأجاب المانعون ولاية باحتمال انه استخلفه في أمور العامة من الحراسة وما يتعلق بها الا في خصوص الحكم الذي الكلام فيه (قوله كافياً للقيام بمنصب القضاء) أي بان يكون ذا عظة تامة وقوة على تنفيذ الحق بحيث لا يؤثر من غفلة أي لا يصاب في الحكم بان يحكم بخلاف الحق من أجل غفلة ولا يتجدد من غرة أي لا يتجدد عن الحق بسبب غرور شخص له قال في المغنى وفسر بعضهم الكفاية اللازمة بالقضاء بان يكون فيه قوة على تنفيذ الحق بنفسه فلا يكون ضعيف النفس جباناً فان كثير من الناس يكون عالماً بما ديناً ونفسه ضعيفة عن التنفيذ والالزام والسطوة فيطمع في جانه بسبب ذلك اه (قوله فلا يولي مغفل) هو الذي لا يضبط الامور بان يكون مختل النظر والفكر ككبر أو مرض أو غيره ذلك (قوله ومختل نظر) أي فكر وعطفه على ما قبله من عطف التفسير وقوله كبراً أو مرض الباء سببية متعلقة بكل من مغفل ومختل نظر (قوله مجتهداً) أي اجتهاداً مطلقاً لانه المنصرف اليه اللفظ عند الاطلاق وبديلياً لبيانه الاتي والاجتهاد في الاصل بذل المجهود في طلب المقصود ورافده التحرر والتوخي ثم استعمال في استنباط الاحكام من الكتاب والسنة وخرجه بمجتهد المذهب وهو من يستنبط الاحكام من قواعد امامه كالمرني ومجتهد الفتوى وهو من يقدر على الترجيح في الاقوال كالرافعي والنووي والمقلد الصرف وهو الذي لم يتأهل للنظر في قواعد امامه والترجيح بين الاقوال (قوله فلا يصح توليته جاهلاً) أي بالاحكام الشرعية (قوله ومقلد) أي ولا يصح توليته مقلداً لامام من الائمة الاربعة (قوله وان حفظ الخ) غاية في عدم صحة توليته المقاد (قوله انجزه عن ادراك غوامضه) أي مسائل مذهب امامه الصعبة قال في التحفة بعده وتقرر برأيه اذ لا يحيط بهما الاجتهاد مطلق اه وقال في النهاية المقلد هو من

كلها بان يكون مسلما
مكافا حرا ذكرا عدلا
سميعا ولو بالصياح
بصيرا فلا يولي من
ليس كذلك ولا اعمى
وهو من يرى الشج ولا
يميز الصورة وان قربت
بخلاف من يميزها اذا
قربت بحيث يعرفها
ولو بتكلف ومزيد
تأمل وان عجز عن
قراءة المكتوب
واختير صحة ولاية
الاعمى (كافيا)
للقيام بمنصب القضاء
فلا يولي، مغفل
ومختل تطرب كبر أو
مرض (مجتهدا) فلا
يصح تولية جاهل
ومقلد وان حفظ
مذهب امامه لهجرة
عن ادراك غوامضه

حفظ مذهب امامه لكنه غير عارف بغوامضه وقاصره عن تقرير أدلته لانه لا يصلح للفتوى والقضاء
أولى اه (قوله والمجتهد) أى المطلق (قوله من يعرف بأحكام القرآن) الباعزائمة وفي الكلام حذف
مضافين أى من يعرف أنواع محال الاحكام لانه يمكن من استنباطها منها ويقدر على التجميع فيها
عند تعارض الأدلة (قوله من العام الخ) بيان للمضاف الاول من المضافين اللذين قدرتهما وليس بياناً
للأحكام فى كلامه كما يفيد صنيعة اذا العام ليس حكماً وانما هو محمل له والعام لفظ يستغرق الصانع
له من غير حصر كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والخاص بخلافه كقوله عليه الصلاة والسلام
الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر والمحمل ما لم يتضح دلالة كقوله تعالى وآتوا
الزكاة وقوله خذ من أموالهم صدقة لانه لم يعلم منها قدر الواجب والمبين هو ما اتضحت دلالة والمطلق
مادل على الماهية بلا قيد كآية الظهار والمقيد مادل على الماهية بقيد كآية القتل والنص
مادل دلالة قطعية والظاهر مادل دلالة ظنية قال فى جمع الجوامع المنطوق مادل عليه اللفظ فى محل
النطق وهو نص ان أفاد معنى لا يحتمل غيره كزيد وظاهر ان احتمل غيره مرجوحاً كما سداه
والناسخ كآية والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً
والمنسوخ كآية والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لازواجهم متاعاً الى الحول والحكم
كقوله تعالى ليس كمثل شئ وهو السميع البصير فهذه نص فى أنه لا يماثل شئ فى ذاته ولا فى صفاته
ولا فى أفعاله والمتشابه كقوله تعالى الرجن على العرش استوى (قوله بأحكام السنة) معطوف على
بأحكام القرآن والمراد أن يعرف أنواع محال الاحكام من السنة أيضاً كما تقدم والسنة هى
الاحاديث الشريفة وهى كل ما نسب للنبي صلى الله عليه وسلم من الأقوال والأفعال وأهم والنقير
كان فعل بعض الصحابة شيئاً أو قال شيئاً بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأقره عليه (قوله من
المتواتر الخ) بيان لما قدرته أيضاً وليس بياناً لنفس الاحكام كما مر (قوله وهو) أى المتواتر
ما تعدد طرقه بان رواه جمع عن جمع يؤمن نواظروهم على الكذب قال الجبىرى المتواتر ما ترويه
جماعة يستحيل نواظروهم على الكذب عن جماعة كذلك فى جميع الطبقات والآحاد ما يرويه
واحد عن واحد أو أكثر ولم يبلغوا عدد التواتر اه (قوله والآحاد) بالجر عطف على المتواتر
(قوله وهو) أى الآحاد أى حديثهم وقوله بخلافه أى بخلاف المتواتر وهو ما لم تعدد طرقه (قوله
والمتمصل) بالجر عطف على المتواتر وقوله باتصال رواه أى المصور باتصال رواه فالباء للتصوير
وكان الملائم لما قبله ان يأتى به فى صورة التعريف بان يقول وهو ما اتصلت رواه الخ (قوله
ويسمى) أى المتمصل باتصال الخ المرفوع (قوله أو الى الصحابي) معطوف على قوله اليه أى أو
باتصال رواه الى الصحابي ولم يرفع الى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويسمى) أى المتمصل الى الصحابي
الموقوف (قوله والمرسل) بالجر أيضاً عطف على المتواتر وقوله وهو قول التابعى الخ أى فهو ما سقط
منه الصحابي كما قال فى البيهقيونية * ومرسل منه الصحابي سقط * وهذا اصطلاح المحدثين وأما
اصطلاح الفقهاء والاصوليين فهو ما سقط من سنده راو أو أكثر سواء كان من أوله أو من آخره أم
بينهما وبعبارة قل فى حاشية شرح الورقات وأما اصطلاح المحدثين فالمرسل ما سقط منه الصحابي
وما وقف على الصحابي موقوف وما وقف على التابعى مقطوع وما سقط منه راو منقطع أو راو بان
منقطع من موضعين ان كان بغير اتصال والافضل وما سقط أوله معاق وما أسند الى النبي صلى الله
عليه وسلم مرفوع اه (قوله أو بحال الرواة) معطوف على بأحكام القرآن وأوجعنى الواو أى
ويعرف بحال الرواة لانه يتوصل به الى تقرير الاحكام (قوله قوة وضعفاً) منصوبان على التمييز
أى من جهة القوة ومن جهة الضعف (قوله وما تواترناقلوه) أى بلغوا عدد التواتر وهو مستأنف
(قوله وأجمع السلف) عبارة التحفة نعم ما تواترناقلوه وأجمع السلف على قبوله لا يبحث عن عداله

والمجتهد من يعرف
بأحكام القرآن من
العام والخاص والمحمل
والمبين والمطلق
والمقيد والنص
والظاهر والناسخ
والمنسوخ والحكم
والمتشابه وبأحكام
السنة من المتواتر
وهو ما تعددت طرقه
والآحاد وهو
بخلافه والمتصل
باتصال رواه اليه
صلى الله عليه وسلم
ويسمى المرفوع أو
الى الصحابي فقط
ويسمى الموقوف
والمرسل وهو قول
التابعى قال رسول
الله صلى الله عليه
وسلم كذا أو فعل
كذا أو بحال الرواة
قوة وضعفاً وما تواتر
ناقلوه وأجمع السلف
على قبوله لا يبحث
عن عداله ناقله

ولذلك لاكتفاء بتعديل
 امام عسرف صحة
 مذهبه في الجرح
 والتعديل ويقدم
 عند التعارض الخاص
 على العام والمقيّد
 على المطلق والنص
 على الظاهر والمحكم
 على المتشابه والناسخ
 والمتصل والقوى
 على مقابلها ولا تنحصر
 الاحكام في خمسمائة
 آية ولا خمسة مائة
 حديث خلافا
 لزاعمها وبالقياس
 بانواعه الثلاثة من
 الجلي وهو ما يقطع
 فيه بنفي الفارق
 كقياس ضرب الوالد
 على تافيهه والمساوي
 وهو ما يبعد فيه
 انتفاء الفارق كقياس
 احراق مال اليتيم على
 اكله والادون وهو
 ما لا يبعد فيه انتفاء
 الفارق كقياس
 الذرة على البر في الربا
 بجماع الطعم وبلسان
 العرب لغة ونحوها
 وصرفا وبلاغة
 وباقوال العلماء من
 العصاة فمن بعدهم
 ولو فيما يتكلم فيه
 فقط لا يتخالفهم
 قال ابن الصلاح
 اجتماع ذلك كله انما
 هو شرط للمجتهد
 المطلق الذي يغني في
 جميع ابواب

ناقليه اه فعليه تكون الواو بمعنى او (قوله له الخ) أي للمجتهد الا كتفاء بتعديل امام
 لراوى الحديث أي قوله انه عدل وقوله عرف أي المجتهد وقوله صحة مذهبه أي الامام (قوله
 في الجرح والتعديل) أي جرح الرواة وتعديلهم أي بيان انهم عدول أو غير عدول (قوله
 ويقدم عند التعارض الخ) بيان لكيفية الترجيح عند تعارض الأدلة (قوله والناسخ والمتصل
 والقوى) أي وتقدم هذه الثلاثة على مقابلها وهو المنسوخ والمنقطع والضعيف (قوله ولا تنحصر
 الاحكام الخ) قال في النهاية ولا ينحصر ذلك في خمسة مائة آية ولا في خمسة مائة حديث للاستنباط
 في الاولى من القصص والمواظ وغيرهما أيضا ولا ان المشاهدة فاضلة بطلانها في الثاني فان أراد
 القائل بالحصري ذلك بالنسبة للاحاديث الصحيحة السالمة من الطعن في سند أو نحوه أو الاحكام
 الخفية الاجتهادية كان له نوع قرب على ان قول ابن الجوزي انها ثلاثة آلاف ونحوه مردود بان
 غالب الاحاديث لا تكاد تخلو عن حكم أو أدب شرعي أو سياسة دينية ويكفي اعتماده فيها على أصل
 صحيح عنده يجمع غالب احاديث الاحكام كسنة أبي داود أي مع معرفة اصطلاحه وما للناس فيه
 من نقل ورد اه (قوله خلافا لزامهما) أي زاعم انحصار الاحكام في خمسة مائة آية وخمسة مائة
 حديث (قوله وبالقياس) معطوف على باحكام القرآن أي وبان يعرف بالقياس وقوله بانواعه
 أي القياس والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور وقوله (قوله من الجلي الخ) بيان للانواع
 الثلاثة (قوله وهو) أي الجلي (قوله ما يقطع فيه بنفي الفارق) أي بين المقيس والمقيس عليه
 (قوله كقياس ضرب الوالد على تافيهه) أي في التحريم الثابت بقوله تعالى فلا تقل له ما أوف ومثله
 قياس ما فوق الذرة بها في قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره (قوله أو المساوي) معطوف
 على الجلي (قوله وهو) أي المساوي وقوله ما يبعد فيه انتفاء الفارق الصواب وجود الفارق وعبارة
 التحفة وهو ما يبعد فيه الفارق اه وهي ظاهرة (قوله كقياس احراق مال اليتيم على اكله) أي
 في التحريم الثابت بقوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا
 (قوله أو الادون) معطوف على الجلي أيضا (قوله وهو ما لا يبعد فيه انتفاء الفارق) عبارة التحفة
 وهو ما لا يبعد فيه ذلك أي وجود الفارق وهي الصواب (قوله كقياس الذرة على البر) الذي في
 التحفة والنهاية كقياس التفاح على البر بجماع الطعم وهو أولى اذ قياس الذرة على البر من القياس
 المساوي لانه يبعد فيه وجود الفارق بينهما اذ القصد منهما واحد وهو الاقتيات بخلاف قياس
 التفاح على البر فانه لا يبعد فيه وجود الفارق بل هو قريب اذ القصد من التفاح التفكه والتلذذ
 بخلاف البر فالقصد منه الاقتيات (قوله وبلسان العرب) معطوف على باحكام القرآن أيضا أي
 وبان يعرف بلسان العرب أي كلامهم لغة ونحوها وصرفا وبلاغة وبانواعه الثلاثة من الجلي
 اذ ما يعرف عموم اللفظ وخصوصه واطلاقه وتقييده واجماله وبيانه وصيغ الامر والنهي والخبر
 والاستفهام والاسماء والافعال والحروف (قوله وباقوال العلماء) معطوف على باحكام القرآن
 أي وبان يعرف باقوال العلماء اجتماعا واختلافا لا يتخالفهم في اجتهاده (قوله ولو فيما يتكلم فيه
 فقط) أي يكفي معرفة الاقوال ولو في المسئلة التي يتكلم فيها فلا يشترط أن يعرف أقوال العلماء في كل
 مسئلة بل في المسئلة التي يريد النظر فيها بان يعلم ان قوله فيها لا يتخالف اجماعا (قوله اجتماع ذلك
 كله) أي معرفته احكام القرآن والسنة والقياس ولسان العرب وأقوال العلماء (قوله انما هو شرط
 للمجتهد المطلق) أي وقد فقد من بعد الخمسمائة بحسب ما يظهر لنا فلا ينافي انه في نفس الامر يوجد
 وأقله فطرب الغوث فانه لا يكون الاجتهاد اه يجزئ في المعنى ما نصه قال ابن دتيق العيد ولا يتخلو
 العصر عن مجتهد الا اذا ادعى الزمان وقربت الساعة وأما قول الغزالي والقفال ان العصر خال عن
 المجتهد المستقل فالظاهر ان المراد مجتهد قائم بالقضاء فان العلماء يرغبون عنه وهذا ظاهر لا شك

فيه اه (قوله امام عقيد) هو صادق بمجتهد المذهب ومجتهد الفتوى وبالمقلد الصنف وقوله لا يعدو مذهب امام خاص أى لا يتجاوز وقوله فليس عليه الخ جواب أما (قوله ولي اعرافها) أى فى قواعد امامه أى بان يقدم الخاص منها على العام والمقيد على المطلق والنص على الظاهر وهكذا (قوله فى قوانين الشرع) أى قواعد (قوله فانه مع المجتهد الخ) أى فان المقيد الذى لا يعدو وقواعد امامه بالنسبة لامامه المجتهد كالمجتهد بالنسبة لنصوص الشرع فقواعد امامه فى حقه كنصوص الشرع فى حق امامه (قوله ومن ثم) أى ومن أجل انه مع المجتهد الخ وقوله لم يكن له عدول عن نص امامه أى لا يجوز له أن يعدل عن نص امامه كما لا يسوغ للمجتهد أن يعدل عن نص الشرع (قوله فان ولى سلطان) أى مطلقا ذاشوكة كان أم لا بأن حبس أو أسرو لم يخضع فان أحكامه تنفذ (قوله ولو كافرا) لم يذكر هذه الغاية فى التحفة ولا فى النهاية ولا غيرهما وهى مشكلة اذ السلطان بشرط فيه أن يكون مسلما وأما الكافر فلا تصح سلطنته ولا تنعقد امامته ولو تغلب ولو أخرها عن قوله أو ذشوكة وجعلها غاية له لانه يمكن أن يكون كافرا أو عن قوله غير أهل وجعلها غاية له وتكون بالنسبة للثانى للرد على الأذرى القائل بعدم نفوذ تولية الكافر القضاء كان أولى تأمل (قوله أو ذشوكة غيرة) أى غير السلطان (قوله فى بلد) متعلق بمحذوف حال أى حال كون ذى الشوكة فى بلد أى ناحية وقوله بأن انحصرت قوتها أى البلدة فيه أى ذى الشوكة والباء لتصوير كونه له شوكة فى بلده وعبرة التحفة والنهاية بأن يكون ناحية انقطع غوث السلطان عنها ولم يرجعوا الا اليه اه (قوله غير أهل) مفعول ولى (قوله كالمقلد الخ) تمثيل لغير الأهل (قوله أى مع علمه) أى المولى بكسر اللام سلطانا أو ذا شوكة وقوله بنحو فسقه أى المولى بفتح اللام (قوله والا الخ) أى وان لم يعلمه وقوله ولو علم فسقه لم يوله الا والاحمال أى والحال انه لو كان يعلم فسقه لم يوله وقوله فالظاهر الخ جواب ان الشرطية المدغمه فى لا النافية وقوله كما حزم به شخصنا أى فى فتح الجواد (قوله وكذا لو زاد الخ) أى وكذا لا ينفذ حكمه لو زاد فسقه بان كان يشرب الخمر فى الجمعة مرة فصار يشرب على خلاف العادة (قوله أوار تكب مفسقا آخر) أى بان كان يرتضى فصار يرتضى ويشرب الخمر (قوله على تردد فيه) أى فيما بعد كذا بمن زاد فسقه أوار تكب مفسقا آخر (قوله وحزم بعضهم بنفوذ توليته) أى الفاسق مطلقا وقوله وان ولاه غير عالم بفسقه هذا هو الفارق بين ما حزم به بعضهم وبين ما ذكره قبل (قوله وكعب الخ) معطوف على قوله كالمقلد (قوله نفذ ما فعله) أى المولى سلطانا أو ذا شوكة (قوله من التولية) بيان لما (قوله وان كان الخ) غاية فى نفوذ التولية أى تنفذ التولية وان كان هناك أى فى الناحية المولى عليها غير الأهل بمجتهد عدل (قوله على المعتد) متعلق بنفذ (قوله فيمنفذ قضاء) مفعول على نفوذ التولية (قوله للضرورة) قال البلقينى يستفاد من ذلك انه لو زالت شوكة من ولاه بموت أو نحوه انعزل زوال الضرورة وانه لو أخذ شيئا من بيت المال على ولاية القضاء أو جوامك فى نظر الاوقاف استرد منه لان قضاءه انما نفذ للضرورة ولا كذلك المال اه بجيرى (قوله وان نازع كثير ونفماذ كر) أى فى نفوذ قضاء من ولاه للضرورة اذا كان فاسقا وقوله وأطالوا أى فى انزعاق وقوله ووصوه به الزركشى أى وقال انه لا ضرورة اليه بخلاف المقلد قال فى التحفة بعده وهو عجيب فان الغرض ان الامام أو ذا الشوكة هو الذى ولاه عالما بفسقه بل أو غير عالم به علم حزم به بعضهم فكيف حينئذ يغزى الى عدم تنفيذ أحكامه المترتب عليه من القتل مالا يتدارك خرفه وقد أجمعت الأمة كما قاله الأذرى على تنفيذ أحكام الخلفاء الظالمة وأحكام من ولوه اه (قوله وما ذكر فى المقلد الخ) أى ما ذكر فى المقلد من انه اذا ولاه سلطان أو ذشوكة تنفذ توليته بحاله ان كان ثم مجتهدا لا نفذت ولوه غيرة ذى شوكة ولا يخفى ما فى عبارة شيخه المذ كورة اذ قوله سلطان صادق بذى الشوكة وغيره كما صرح به هو واذا كان كذلك فلا معنى للتقييد الذى ذكره بل لا يتأتى نعم يصح التقييد المذ كورة معنى لأبقى عبارة

مذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه ولي اعرافها ما يراعى المطلق فى قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ومن ثم لم يكن له عدول عن نص امامه كما لا يجوز الاجتهاد مع النص انتهى (فان ولى سلطان) ولو كافرا (أو ذشوكة) غيره فى بلد بان انحصرت قوتها فيه (غير أهل) للقضاء كالمقلد وجاهل وفاسق أى مع علمه بنحو فسقه والا بان ظن عدالته مثلا ولو علم فسقه لم يوله فالظاهر كما حزم به شخصنا لا ينفذ حكمه وكذا لو زاد فسقه أو ارتكب مفسقا آخر على تردد فيه انتهى وحزم بعضهم بنفوذ توليته وان ولاه غير عالم بفسقه وكعب وامرأة وأعمى (نفذ) ما فعله من التولية وان كان هناك مجتهد عدل على المعتد فينفذ قضاء من ولاه للضرورة ولثلاث تعطل مصالح الناس وان نازع كثير ونفماذ كر فى الفاسق وأطالوا ووصوه به الزركشى قال شخصنا وما ذكر فى المقلد بحاله ان كان ثم مجتهد

المسائل (قوله ان كان مجتهدا) أى اجتهدا مطلقا (قوله أو اجتهدا مقلده) أى أو يحكم باجتها
مقلده أى امامه فهو بفتح اللام وقوله ان كان أى القاضى وقوله مقلدا بكسر اللام (قوله وقضية
كلام الشيخين الخ) اقتره سم (قوله وقال الماوردى وغيره يجوز) أى الحكم بغير مذهب مقلده
بفتح اللام (قوله وجمع ابن عبد السلام والاذرى) أى بين قضية كلام الشيخين وقول الماوردى
وقوله بحمل الاول أى قضية كلام الشيخين (قوله وهو) أى من لم ينته لما ذكر (قوله المقلد
الصرف) أى المحض وبينه بقوله بعد الذى لم يتأهل للنظر أى أن المقلد الصنف هو الذى لم يتأهل
لنظر في قواعد امامه والترجيح بين الاقوال (قوله والثاني الخ) أى وحمل الثاني وهو قول الماوردى
وقوله على من له أهلية لذلك أى للنظر والستر جيج قال في التحفة بعده ومنع ذلك الحسابى من جهة أن
العرف جرى بان تولية المقلد مشروطة بان يحكم بمذهب مقلده وهو متجه سواء الاهل لما ذكر وغيره
لا سيما ان قال له في عقد التولية على عادة من تقدمك لانه لم يعتد لمقلد حكم بغير مذهب امامه اه
(قوله ونقل ابن الرفعة الخ) مؤيد لكلام الشيخين (قوله وقال الغزالي لا ينقض) عبارة التحفة
وما أفهمه كلام الراعى عن الغزالي من عدم النقض بناء على ان للمقلد تقليد من شاء وجزم به في
جمع الجوامع قال الازرى بعيدا والوجه بل الصواب سد هذا الباب من أصله لما يلزم عليه من المفاسد
التي لا تخصى اه وقال غيره المفتى على مذهب الشافعى لا يجوز له الافتاء بمذهب غيره ولا ينفذ منه أى
لوقضى به التحكيم أو تولية لما تقرر عن ابن الصلاح نعم ان انتقل لمذهب آخر بشرطه وتجر فيه جازله
الافتاء به اه (قوله وتبعه الراعى) أى تبع الغزالي الراعى في كونه لا ينقض وقوله بحسب أى انه
بحث ذلك من غير نص (قوله وشيخنا في بعض كتبه) أى وتبعه شيخنا في بعض كتبه (قوله فائدة)
أى في بيان التقليد وحاصل الكلام عليه ان التقليد هو الاخذ والعمل بقول المجتهد من غير معرفة
دليله ولا يحتاج الى التلطف به بل متى استشعر العامل ان عمله موافق لقول امام فقد قلده له له شروط
سنة الاول ان يكون مذهب المقلد بفتح اللام مدونا الثاني حفظ المقلد كسر اللام شرط المقلد بفتح
اللام في تلك المسئلة الثالث ان لا يكون التقليد مما ينقض فيه قضاء القاضى الرابع ان لا يتتبع
الرخص بان يأخذ من كل مذهب بالأسهل الاتمحل رتبة التكليف من عنقه قال ابن حجر ومن ثم كان
الوجه ان يغسقى به وقال الرملى الوجه انه لا يغسقى وارأى به الخامس ان لا يعمل بقول في مسألة
ثم يعمل بضده في عينها كان أخذ نحو دار بشفعة الجوار تقليدا لاى حنيفة ثم باعها ثم اشتراها فاستحق
واحد مثله بشفعة الجوار فاراد ان يقلد الشافعى ليدفعها فانه لا يجوز السادس ان لا يلقى بين قولين
تتولد منهما ما حقيقته واحدة مركبة لا يقول كل من الامامين بها وزاد بعضهم شرطاً سابعاً وهو انه يلزم
المقلد اعتقاد ربحية أو مسارة مقلده لا غير وقال في التحفة الذى رجحه الشرحان جواز تقليد المفضول
مع وجود الفاضل وزاد بعضهم أيضاً شرطاً ثامناً وهو انه لا بد في صحة التقليد ان يكون صاحب
المذهب حياً وهو مردود بما اتفق عليه الشرحان وغيرهما من جواز تقليد الميت وقالوا وهو الصحيح قال
في التحفة ومن أدى عبادة اختلف في صحتها من غير تقليد للقائل بالحكمة لزمه اعادتها اذا علم بفسادها
حال تلبسه بها لكونه عابثاً حينئذ اماماً لم يعلم بفسادها حال تلبسه بها كمن مس فرجه مثلاً فنسيه أو
جهل التحريم وقد عذر به فله تقليد الامام أى حنيفة رضى الله عنه في اسقاط القضاء ان كان مذهبه
صحته صلاته مع عدم تقليده له عند الصلاة اه بالعلمى وقوله فله تقليد الامام أى حنيفة قول سم هو
صريح في جواز التقليد بعد الفعل اه (قوله اذا تمسك العامى) مثله غيره من العلماء الذين لم يبلغوا
رتبة الاجتهاد كما ذكره سم عند قول التحفة قال المروى مذهب أصحابنا ان العامى لا مذهب له
الخ فانظره ان شئت (قوله لزمه المذهب) أى المشى والجرى على مذهب معين من المذاهب الاربعة
(قوله لا غيرها) أى غير المذاهب الاربعة وهذا ان لم يدون مذهبه فان دون جاز كفى التحفة ونصها

ان كان مجتهدا أو
اجتهدا مقلده ان كان
مقلدا وقضية كلام
الشيخين ان المقلد
لا يحكم بغير مذهب
مقلده وقال الماوردى
وغيره يجوز وجمع ابن
عبد السلام والاذرى
وغيرهما بحمل الاول
على من لم ينته لرتبة
الاجتهاد في مذهب
امامه وهو المقلد
الصنف الذى لم يتأهل
لنظر ولا للترجيح
والثاني على من له
أهلية لذلك ونقل
ابن الرفعة عن
الأصحاب أن الحاكم
المقلد اذا بان حكمه
على خلاف نص
مقلده نقض حكمه
ووافقته الذوى في
الروضة والسبكى
وقال الغزالي لا ينقض
وتبعه الراعى بحثا
في موضع وشيخنا في
بعض كتبه * (فائدة) *
اذا تمسك العامى
بمذهب لزمه
موافقته والا لزمه
المذهب بمذهب معين
من الاربعة لا غيرها

ثم له وان عمل بالاول الانتقال الى غيره بالكلمة أو في المسائل بشرط أن لا يتقبح (٢١٩) الرخص بأن يأخذ من كل مذهب

بلاسهل منه فيفسق به على الواجب وفي الحاد من بعض المختاطين الاولى لمن ابتلى بوسواس الاخذ بالاحف والرخص لئلا يزداد فيخرج عن الشرع والضد الاخذ بالانقل لئلا يخرج عن الاباحة وأن لا يلق بين قولين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما وفي فتاوى شيخنا من قلدا ما ما في مسئلة لزمه أن يجري على قضية مذهبه في تلك المسئلة وجميع ما يتعلق بها فيلزم من انحراف عن عين الكعبة وصلى الى وجهتها مقلدا لا في حنيفة مثلاً أن يمسح في وضوئه من الرأس قدر الناصية وأن لا يسيل من يده بعد الوضوء وما أشبه ذلك والاك كانت صلاته باطلة باتفاق المذهبين فليتغطين لذلك انتهى ووافقه العلامة عبد الله أبو خزيمة العدني وزاد فقال قد صرح بهذا الشرط الذي ذكرناه غير واحد من المحققين

يجوز تقليد كل من الأئمة الأربعة وكذا من عداهم من حفظ مذهب في تلك المسئلة ودون حتى عرف شروطه وسائر معتبراته فالاجماع الذي نقله غير واحد على منع تقليد الجهالة يحمل على ما فقد فيه شرط من ذلك اه (قوله ثم له) أي ثم يجوز له الخ قال ابن الجبال أعلم أن الأصح من كلام المتأخرين كالشيخ ابن حجر وغيره أنه يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب من المذاهب المدونة ولو بمجرد التشبه سواء انتقل دوماً أو في بعض الحادثة وإن أفتى أو حكم وعمل بخلافه ما لم يلزم منه التلغيق اه (قوله وان عمل بالاول) أي بالمذهب الاول كمذهب الشافعي (قوله الانتقال الى غيره) أي غير الاول بالكلمة كان ينتقل من مذهب الشافعي الى مذهب أبي حنيفة رضى الله عنهما (قوله وفي المسائل) أي أو الانتقال في بعض مسائل غير مذهب وقوله بشرط الخ مرتبط به أي يجوز له أن يتخذ في بعض مسائل بشرط أن لا يتبع الرخص (قوله بأن يأخذ الخ) تصوّر لتتبع الرخص (قوله فيفسق به) أي يتبع الرخص وهذا ما جرى عليه ابن حجر أما ما جرى عليه الرمي فلا يفسق به ولكن كما مر (قوله وفي الحاد الخ) هذا كالتقييد لما قبله فكأنه قال محل اشتراط عدم تتبع الرخص فمن لم يتبطل بالوسواس أمما هو فيجوز له ذلك وقوله عن بعض المختاطين أي الذين يأخذون بالاحوط في أعمالهم (قوله لئلا يزداد) أي الوسواس وهو علة الاولوية وقوله فيخرج بالنصب عطف على يزداد أي فيخرج بسبب زيادة الوسواس عن الشرع مثلاً لو ابتلى بالوسواس في النية في الوضوء أو بقراءة الفاتحة خلف الإمام وصار يصرف أكثر الوقت في الوضوء أو في الصلاة فله أن يترك النية ويقلد الإمام بأحنيقة فيه فانها سنة عنده أو يقلده في ترك الفاتحة خلف الإمام حتى يذهب عنه الوسواس (قوله ولضده) أي والاولى لضده من ابتلى بالوسواس وهو الذي لم يتبطل به (قوله الاخذ بالانقل) أي بالاشد (قوله لئلا يخرج عن الاباحة) أي عن المباح لولم يأخذ بالانقل (قوله وأن لا يلق الخ) معطوف على قوله أن لا يتبع الرخص أي وبشرط أن لا يلق أي يجمع بين قولين (قوله يتولد الخ) أي ينشأ من القولين اللذين لفق بينهما حقيقة واحدة مترتبة كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة فلا يصح تقليده المذکور لانه لفق فيه بين قولين نشأ منهما حقيقة واحدة وهي الصلاة لا يقول بصحتها كالأمامين (قوله وفي فتاوى شيخنا الخ) مؤيداً لاشتراط عدم التلغيق (قوله لزمه أن يجري على قضية مذهبه) أي على ما يقتضيه مذهب ذلك الإمام الذي قلده في تلك المسئلة وقوله وجميع ما يتعلق بها أي بتلك المسئلة أي من استحکال شروطها ومراعاة معصاتها واجتناب مبطلاتها (قوله فيلزم من انحراف الخ) تعبيره بالماضي فيه وفيما بعده لا يلائم قوله بعد أن يمسح الخ فانه للاستقبال وانحراف وصلى للضي فلا بد من ارتكاب تأويل في الاول بأن يجعل بمعنى المضارع أو في الثاني بأن يجعل بمعنى الماضي أي فيلزم الشافعي الذي قصده أن يعرف عن عين القبلة ويصلى الى وجهتها مقلداً للإمام أي حنيقة رضى الله عنه أن تكون طهارته على مذهبه بأن يكون يمسح في الوضوء قدر الناصية وأن لا يسيل منه دم بعد الوضوء فانه ناقض له عنده أو فيلزم الشافعي الذي انحراف وصلى الى الجهة مقلداً للإمام أي حنيقة في ذلك انه كان قد مسح الخ وقوله وان لا يسيل الخ معطوف على أن يمسح (قوله وما أشبه ذلك) أي ما ذكر من مسح قدر الناصية وعدم سيلان الدم والمشي لذلك فعل كل ما هو شرط لصحة الصلاة عند الإمام أي حنيقة رضى الله عنه وترك كل ما هو مبطل لها عنده (قوله والا) أي باللمس مسح قدر الناصية أو سال منه دم بعد الوضوء كانت صلاته باطلة (قوله فليتغطين لذلك) أي للشرع المذكور (قوله ووافقه) أي الشيخ ابن حجر (قوله وزاد) أي العلامة عبد الله أبو خزيمة (قوله قد صرح بهذا الشرط) أي وهو أن من قلدا ما في مسئلة لزمه الجريان على قضية مذهبه فيها (قوله وقال شيخنا المحقق ابن زياد الخ) فيه

من أهل الأصول والفقهاء منهم ابن دقيق العيد والسبكي ونقله الاستاذ في التمهيد عن العراقي قلت بل نقله الراعي في العزير عن القاضي حسين انتهى وقال شيخنا المحقق ابن زياد رحمه الله تعالى في فتاويه

ان الذي فهمناه من أمثلتهم ان التركيب القادح انما يمتنع اذا كان في قضية واحدة فمن أمثلتهم اذا توضأ وليس تقليد الا في حنيقة واقتصد تقليد الشافعي (٢٢٠) ثم صلى فصلاته باطلة لا تتفق الامامين على بطلان ذلك وكذا اذا توضأ ومس بلا

مخالفة لابن حجر ومن وافقه فيما اذا كان التركيب من قضيتين (قوله ان الذي فهمناه من أمثلتهم) أي التي يجوز فيها التقليد والتي لا يجوز (قوله ان التركيب القادح) أي المضر في التقليد (قوله انما يمتنع) ضوابعه انما يوجد (قوله اذا كان) أي التركيب وقع في قضية واحدة كالطهارة أو الصلاة (قوله فمن أمثلتهم) أي للتقييد المضر (قوله اذا توضأ وليس) أي الاجنبية (قوله تقليدا لا حنيقة) أي في عدم نقض الوضوء باللس (قوله واقتصد تقليد الشافعي) أي في عدم نقض الوضوء بذلك (قوله ثم صلى) أي بذلك الوضوء (قوله لا تتفق الامامين) أي الشافعي وأي حنيقة وقوله على بطلان ذلك أي الوضوء لا يتقاضه باللس عند الشافعي وبخروج الدم عند أي حنيقة (قوله وكذلك) أي مثل هذا المثال في البطلان وقوله اذا توضأ ومس أي فرجه وقوله تقليد الامام مالك أي في عدم نقض الوضوء وقوله ولم يدل ذلك أي لم يتبع الامام مالك الكافي لذلك بل تبع الامام الشافعي في عدمه (قوله ثم صلى) أي بذلك الوضوء المجرد عن الدلك (قوله لا تتفق الامامين) أي الشافعي ومالك وقوله على بطلان طهارته أي لانه مس وهو مبطل عند الشافعي ولم يدل ذلك وهو مبطل عند الامام مالك (قوله بخلاف ما اذا كان التركيب) أي الناشئ من التلغيق بين قولين وقوله من قضيتين أي حاصل من قضيتين أي كالطهارة والصلاة مثلا (قوله فالذي يظهر ان ذلك) أي التركيب من قضيتين (قوله غير قادح في التقليد) أي غير مضر له (قوله كما اذا توضأ الخ) تمثيل لما اذا كان التركيب حاصل من قضيتين (قوله ومسح بعض رأسه) أي أقل من الناصية تقليد الامام الشافعي فيه (قوله ثم صلى الى الجهة) أي لا الى عين الكعبة وقوله تقليد الا في حنيقة أي في قوله بجهة الصلاة الى جهة الكعبة (قوله فالذي يظهر الخ) الجملة جواب اذا وقوله صحة صلاته خبر الذي (قوله لان الامامين) أي الشافعي وأبا حنيفة رضى الله عنه ما وقوله لم يتفقا على بطلان طهارته اذ هي صحيحة على مذهب الامام الشافعي رضى الله عنه (قوله فان الخلاف فيها بحاله) أي فان الخلاف بين الامامين باق بحاله في تلك الطهارة فهي صحيحة على مذهب الشافعي وباطلة على مذهب أبي حنيفة (قوله لا يقال اتفقا على بطلان صلاته) أي أفقد شرطها عند الشافعي وهو استقبال العين وفقد شرطها عند أبي حنيفة وهو مسح قدر ربع الرأس (قوله لا نأقول الخ) عليه النبي (قوله من التركيب في قضيتين) أي اصل في قضيتين وهما الطهارة والصلاة كما مر (قوله والذي فهمناه) أي من أمثلتهم وقوله انه أي التركيب الواقع في قضيتين وقوله غير قادح في التقليد أي غير مضر ومؤثر فيه (قوله ومثله) أي مثل هذا المثال في التركيب من قضيتين (قوله في ان العورة السوانان) أي القبل والدفء الواجب عند الامام أحمد سترهما فقط (قوله وكان) فعل ماض واسمها يعود على المقلد للامام أحمد أي وكان المقلد للامام أحمد في قدر العورة ترك المضمضة مقلدا للامام الشافعي (قوله والاستنشاق) الواو بمعنى أو (قوله الذي يقول الخ) الاولى في التعبير ان يقول التي يقول الامام أحمد بوجوبها أي الثلاثة وهي المضمضة والاستنشاق والمسحاة (قوله فالذي يظهر الخ) جواب اذا (قوله اذا قلده) أي قلدا للامام أحمد (قوله لانهما) أي الامام أحمد والامام الشافعي وهو تعليل لظهور صحة صلاته فعاد كرو وقوله لم يتفقا على بطلان طهارته أي لان الشافعي يقول بصحتها والامام أحمد يقول ببطلانها وقوله التي هي أي الطهارة وقوله قضية واحدة أي وهي التي يضر فيها التركيب (قوله ولا يقدح في ذلك) أي في التقليد المذكور (قوله فانه) أي فان البطلان المتفق عليه وقوله تركيب من قضيتين هما ستر العورة والطهارة (قوله وهو) أي التركيب من قضيتين غير قادح في التقليد (قوله وقد رأيت في فتاوى الملقين الخ) مؤيد لما تقدم (قوله تمة) أي في بيان حكم

شهوة تقليد الامام مالك ولم يدل ذلك تقليدا للشافعي ثم صلى فصلاته باطلة لا تتفق الامامين على بطلان طهارته بخلاف ما اذا كان التركيب من قضيتين فالذي يظهر ان ذلك غير قادح في التقليد كما اذا توضأ ومسح بعض رأسه ثم صلى الى الجهة تقليدا لا في حنيقة فالذي يظهر صحة صلاته لان الامامين لم يتفقا على بطلان طهارته فان الخلاف فيها بحاله لا يقال اتفقا على بطلان صلاته لانا نقول هذا الاتفاق نشأ من التركيب في قضيتين والذي فهمناه انه غير قادح في التقليد ومثله ما اذا قلد الامام أحمد في أن العورة السوانان وكان ترك المضمضة والاستنشاق أو التسمية الذي يقول الامام أحمد بوجوب ذلك فالذي يظهر صحة صلاته اذا قلده في قدر العورة لانهم لم يتفقا على بطلان طهارته التي هي

قضية واحدة ولا يقدح في ذلك اتفقا على بطلان صلاته فانه تركيب من قضيتين وهو غير قادح في التقليد كما يفهمه تمثيلهم وقد رأيت في فتاوى الباقيين ما يقتضي ان التركيب بين قضيتين غير قادح انتهى ملخصا * (تمة) * الاستفتاء

الاستفتاء (قوله يلزم محتاجا) أى الى معرفة حكم من الاحكام الشرعية وقوله استفتاء عالم عرف أهليته عبارة الروض وشرحه يجب على المستفتي عند حدوث مسألة أن يستفتي من عرف علمه وعد الله ولو بأخبار ثقة عارف أو باستغاضة لذلك والابان لم يعرفهما بحث عن ذلك يعنى عن علمه بسؤال الناس فلا يجوز استفتاء من انتسب الى ذلك وانتصب للتدريس وغيره من مناصب العلماء بمجرد دانته به وانتصابه وقضية كلامه انه يجب عن عدالته أيضا والمشهور كما في الاصل خلافه وبه يشعر قوله فلو خفيت عليه عدالته الباطنة اكتفى بالعدالة الظاهرة لان الباطنة تعسر معرفتها على غير القضاة اه (قوله ثم ان وجد) أى المحتاج وفوله مفتين مفعول وجد وهو هنا بمعنى أصاب فلا يطلب الا مفعولا واحدا (قوله فان اعتقد أحدهما أعلم الخ) قال في الروض ويعمل أى المستفتي بفتوى عالم مع وجود أعلم منه جهله قال في شرحه بخلاف ما اذا علم بان اعتقده أعلم كما صرح به بعد فلا يلزم البحث عن العلم اذا جهل اختصاص أحدهما بزيادة علم ثم قال في الروض فان اختلفا أى المفتيان جوابا وصفة ولا نص قدم العلم وكذا اذا اعتقد أحدهما أعلم أو أورد قديم من اعتقده أعلم أو أورد عوي يقدم العلم على الأورد اه بزيادة من شرحه (قوله قال في الروضة ليس لمفت وعامل الخ) قال في التحفة بعد ان نقل ما ذكر ونقل ابن الصلاح الاجماع فيه لكن جملة بعضهم على المفتي والقاضي لما من جواز تقليد غير الأئمة الاربعة بشرطه وفيه نظر لانه صرح بمساواة العامل للمفتي في ذلك فالوجه جملة على عامل متأهل للنظر في الدليل وعلم الرابع من غيره اه وقال في الفوائد وابن الجمار في فتح المجيد اعلم أن القولين أو الوجهين أو الطرفين اذا كانا لواحد ولم يرج أحدهما فالمتقدم أن يعمل لنفسه بأيهما شاء اذا لم يكن أهلا للترجيح فان كان أهلا فلا يجوز له العمل الا بالتبعية والترجيح فان رجح أحدهما فالفتوى والحكم باراجح المطلقا والمرجوح منهما اذا رجحه بعض أهل الترخيح يجوز تقليده للعمل فقط سواء كان المتقدم أهلا للنظر والترجيح أم لا وان لم يرجح فيمتنع تقليده على الأهل لا على غيره واذا كان الوجهان والطريقان لاثنين ولم يرجح أحدهما ثالث يجوز تقليد كل منهما في الافتاء والقضاء أيضا اذا لم يكن المتقدم أهلا ويجوز له العمل نفسه فقط اذا كان التقليد من المتأهل لتضمن ذلك ترجيح كل منهما من قائلة الأهل وان رجح أحدهما ثالث فالفتوى بالراجح لتقويته بالترجيحين لا سواء كان المفتي أهلا أم لا والمرجوح منهما يجوز تقليده لعمل النفس فقط ولومن المتأهل للتضمن المذكور هذا هو الحق الصريح الذي لا يحيد عنه لانه المنقول والمعتمد عند جمهور المتأخرين اه من تذكرة الاخوان المشتهرة على مصطلحات التحفة وغيرها (قوله أن يعتد أحدهما) أى الوجهين أو القولين وأن وما بعدهما في تأويل مصدر اسم ليس (قوله بلا نظر فيه) أى بلا تأمل وتفكير في ذلك الاحد الذي يريد أن يعتقه (قوله بلا خلاف) أى ليس له ذلك بلا خلاف وقد علمت ان محله اذا كان أهلا للنظر والترجيح (قوله بل يبحث عن أرجحه ما) أى الوجهين أو القولين (قوله بنحو تائره) متعلق بأرجحها وهو بيان مقتضى الارحية فتأخر أحد القولين أو الوجهين أو قوة دليله أو نحو ذلك يقتضى الارحية (قوله وان كانا) أى القولان أو الوجهان لتبعر واحد وهو غاية لكونه يبحث عن الارجح بما ذكر (قوله ويجوز تحكيم اثنين) أى في غير حدوتة تعذر لله تعالى أمهما فلا يجوز فيهما التحكيم اذا لاطالب لهما معين (قوله ولومن غير خصومة) غاية في جواز التحكيم أى يجوز مطلقا سواء كان في خصومة كان حكم خصمان ثالثا وفي غير خصومة كأن حكم اثنين في نكاح ثالثا (قوله كما في النكاح) أى انفاقة وتولى خاص بنسب أو معتق وهو تمثيل للتحكيم في غير الخصومة (قوله رجلا) مفعول تحكيم المضاف الى فاعله (قوله أهلا للقضاء) صفة لرجلا (قوله أى من له أهلية القضاء المطلقة) تفسير لما مراد من الأهل للقضاء وتقدم ضابط من له أهلية ما ذكر وهو من له قدرة على استنباط

يلزم محتاجا استفتاء
عالم عدل عرف أهليته
ثم ان وجد مفتين
فان اعتقد أحدهما
أعلم تعين تقديمه قال
في الروضة ليس
لمفت وعامل على
مذهبنا في مسألة
ذات وجهين أو قولين
أن يعتد أحدهما
بلا نظر فيه بلا
خلاف بل يبحث عن
أرجحهما بنحو تائره
وان كانا لواحد
انتهى (ويجوز
تحكيم اثنين) ولو
من غير خصومة كما
في النكاح (رجلا
أهلا للقضاء) أى من
له أهلية القضاء
المطلقة

لا في خصوص تلك الواقعة فقط خلافاً لجميع متأخرين ولو مع وجود قاض أهل خلاف للروضة أما غير الأهل فلا يجوز تحكيمه أي مع وجود الأهل والأهل جاز ولو في النكاح وإن كان ثم مجتهد كما جزم به شيخنا في شرح التهاج تبعاً لشيخه ذكره بالكن الذي أفتاه أن الحكم العدل لا زوج الأمع فقد القاضى ولو غير أهل ولا يجوز تحكيم غير العدل مطلقاً ولا يفيد حكم المحكم لا رضاهما به لفظاً لاسكوتاً فيعتبر رضا الزوجين معاً في النكاح نعم يكفي سكوت البكر إذا استؤذنت في التحكيم ولا يجوز التحكيم مع غيبة الولي ولو لم يمسافة العصران كان ثم قاض خلافاً لابن العماد لأنه ينوب عن الغائب بخلاف المحكم ويجوز له أن يحكم بعلمه على الأوجه (وينعزل القاضى) أي يحكم بانعزاله ببلوغ خبر العزل

الأحكام من الكتاب والسنة والقياس والاجماع (قوله لا في خصوص تلك الواقعة) أي ليس المراد به من كان أهلاً للقضاء في تلك المسئلة الحادثة فقط وقوله خلافاً لجميع أي قالوا بان الشرط وجود الأهلية في خصوص تلك الواقعة لا مطلقاً (قوله ولمع وجود قاض أهل) غاية في جواز تحكيم رجل أهل أي يجوز تحكيم الأهل ولو لمع وجود قاض أهل في تلك البلدة (قوله خلافاً للروضة) أي القائلة بعدم جواز التحكيم مع وجوده (قوله أما غير الأهل) مفهوم قوله أهلاً (قوله أي مع وجود الأهل) انظر ما مراد بالأهل هل هو خصوص القاضى أو ما يعمه وغيره والظاهر أن المراد الأول والأبان كان المراد الثاني نافية الغاية بعد أعنى قوله وإن كان ثم مجتهد (قوله والأجاز) أي وإن لم يوجد قاض أهل على ما مر بان لم يوجد قاض أصلاً أو وجد لكنه غير أهل جاز تحكيم غير الأهل وهو ضعيف كما يفيد الاستدراك بعد (قوله ولو في النكاح) أي ولو كان التحكيم في النكاح فإنه يجوز (قوله وإن كان ثم مجتهد) أي غير قاض (قوله كما جزم به) أي بما ذكر من عدم جواز تحكيم غير الأهل مع وجود الأهل وجواز تحكيمه مع عدم وجوده وفيه أنه لم يجزم بهذا شيخه وإنما ذكره وأحاله على ما مر منه في النكاح من أنه لا يجوز مع وجود الحاكم ونص عبارته هنا وأما غير الأهل فلا يجوز تحكيمه أي مع وجود الأهل والأجاز ولو في النكاح على ما مر فيه اه وقوله على ما مر أي في باب النكاح ونص عبارته هناك نعم لم يكن لها ولي جاز لها أن تفوض مع خاطبها أمرها إلى مجتهد عدل فيزوجها ولو لمع وجود الحاكم المجتهد أو إلى عدل غير مجتهد ولو لمع وجود مجتهد غير قاض فيزوجها الأمع وجودها كم ولو غير أهل كما حررت في شرح الإرشاد اه (قوله لكن الذي أفتاه) أي أفتى به شيخه ابن حجر وعبارته تفيد أن هذا هو ما جزم به في فتاويه مع أنه جزم به في غيرها كما يعلم من عبارته في باب النكاح ثم إن هذا هو الذي جزم به في النهاية أيضاً ونصها نعم لا يجوز تحكيم غير مجتهد مع وجود قاض ولو قاضى ضرورة اه ونقله سم وأقره فهو المتمد وقوله ولو غير أهل أي ولو كان القاضى غير أهل قال الجبيري فيمنع التحكيم إلا أن لوجود القضاة ولو قضاة ضرورة كما نقله زى عن مر إلا إذا كان القاضى باخذ مالاً وقع فيجوز التحكيم حينئذ كما قاله حل اه (قوله ولا يجوز تحكيم غير العدل مطلقاً) أي سواء فقد القاضى أم لا (قوله ولا يفيد حكم المحكم) أي لا ينفع ويؤثر وقوله لا يرضاهما أي الخصمين من قبل المحكم ويشترط استمراره إلى انتهائه قال في التحفة نعم إن كان أحد الخصمين القاضى الذي له الاستخلاف واستمر رضاه لم يؤثر عدم رضاه لان المحكم نائبه وقوله به أي بالحكم الذي يستحكم به وقوله لفظاً أي بان يقول له حكمنا لك لتحكم بيننا ورضينا حكمك وقوله لاسكوتاً أي فلا يكفي (قوله فيعتبر برضا الزوجين معاً) قال ع ش أي فلا يكفي بالرضا من ولي المرأة والزوج بل الرضا انما يكون بين الزوجين حيث كانت الولاية للقاضى اه (قوله نعم الخ) استدراك من اعتبار رضا الزوجين أي باللفظ (قوله ولا يجوز التحكيم مع غيبة الولي) هذا كالتقييد لما تقدم فكأنه قال محل جواز التحكيم في النكاح إذا لم يكن الولي غائباً بان كان مفقوداً بالكلية (قوله ولو لم يمسافة العصر) أي لا يجوز التحكيم مع غيبة الولي ولو كانت غيبته إلى مسافة القصر (قوله إن كان ثم) أي في البلدة التي يراد التحكيم فيها (قوله خلافاً لابن العماد) أي القائل بجوازه عند غيبته ولو كان هناك قاض (قوله لأنه) أي القاضى وهو علمه لعدم جواز التحكيم حين انغاب الولي (قوله بخلاف المحكم) أي فإنه لا ينوب عن الغائب فلا يجوز تحكيمه مع وجود الغائب (قوله ويجوز له) أي للمحكم أن يحكم بعلمه كقاضى الضرورة كما مر وقوله على الأوجه أي عند ابن حجر وأما عند مر فالأوجه عدم الجواز فلان الخطأ مرتبة عن القاضى (قوله وينعزل القاضى الخ) شروع فيما يقتضى انعزال القاضى وما يذكر معه وقد أفرد الفقهاء بفصل مستقل (قوله ببلوغ خبر العزل)

أى الصادر من الامام باحد الاسباب الالائية (قوله ولو من عدل) أى ولو كان بلغه الخبر أى وصل اليه من عدل واحد فانه ينزل به وعبارة التحفة وبحث الاذرى الا كتماع في العزل بخبر واحد مقبول الرواية والقياس ما قاله الزركشى أنه لا بد من عدل الشهادة أو الاستفاضة كالتولية لا يقال يتعين على من علم عزله أو ظنه أن يعمل باطنا بمقتضى علمه أو ظنه كما هو قياس تطائره لا نأقول انما يتجسس ذلك ان قلنا بعزله باطنا قبل أن يبلغه خبره وقد تقرر أن الوجه خلافه اهـ وإذا علمتها تعلم أن المؤلف وافق الاذرى في الاكتفاء بالواحد وخالف شخه (قوله وينزل نائبه) أى نائب القاضى الذى عزل ولو قاضى الاقليم لان القصد بالاستنابة المعاونة وقد زالت ولايته فبطلت المعاونة (قوله فى عام) متعلق بنائبه أى نائبه فى أمر عام كان أنابه فى كل الاحكام وقوله أو خاص أى أمر خاص كسماع شهادة فى حادثة معينة على ميت أو غائب (قوله بان يبلغه) أى النائب والجار والمجرور متعلق بين عزل أى ينزل النائب ببلوغه خبر عزل مستخلفه له وإضافة عزل الى ما بعده من إضافة المصدر لفاعله (قوله أو الامام الخ) بالجر عطف على مستخلفه أى أو يبلغه خبر عزل الامام مستخلفه قال فى شرح الروض قال الملقينى ولو بلغه الخبر ولم يبلغ نوابه لا ينزلون حتى يبلغهم الخبر وتبقى ولاية أصلهم مستقرة حكما وان لم ينفذ حكمه ويستحق ما ترتب له على سبب الوظيفة قال ولو بلغ النائب قبل أصله فالقياس أنه لا ينزل وينفذ حكمه حتى يبلغ الأصل اهـ (قوله ان أذن الخ) أى ومحمل ان عزله ببلوغه خبر عزل الامام مستخلفه ان كان الامام أذن له أن يستخلف عن نفسه بان قال الامام له وليتك القضاء واستخلف عن نفسك أو أطلق بان قال له استخلف ولم يقل له عن نفسك ولا عنى ومثل ذلك ما اذا لم يأذن له فى الاستخلاف (قوله لا حال كون النائب الخ) أى ولان كان قبيحا ليقم أو وقف فلا يعزل بان عزل القاضى لثلا تختل مصالحهما (قوله بان قال) أى الامام (قوله فلا ينزل) أى النائب بذلك أى بان عزل القاضى وذلك لانه خليفة الامام والقاضى انما هو سفير فى التولية (قوله وانما ان عزل الخ) دخول على المتن (قوله لا قبل بلوغه ذلك) أى لا ينزل كل من القاضى ونائبه قبل بلوغ خبر العزل (قوله لعظم الخ) لتعيل اكون العزل انما يثبت بعد بلوغ الخبر لا قبله وقوله فى نقض أفضيته أى فى رد أفضيته الصادرة منه بعد العزل فى الواقع وقبل أن يعلم به وقوله لو ان عزل أى لو حكم عليه بالانعزال قبل بلوغ الخبر (قوله بخلاف الوكيل الخ) أى لان من شأنه عدم عظم الضرر فى نقض تصرفاته (قوله فانه) أى الوكيل سواء كان وكيله عن صاحب المال أم لا وعن وكيل صاحب المال بان أذن له فى أن يوكل عن نفسه أو أطلق وقوله من حين العزل أى عزل الموكل صاحب المال له أو عزل صاحب المال لموكله (قوله ومن علم عزله الخ) كالاستئذان من عدم ان عزله قبل بلوغه خبره فكأنه قال ومحل عدم ثبوت ان عزله بالنسبة لمن لم يعلم به أما بالنسبة له فيثبت ولا ينفذ حكمه له لعله أنه غير حاكم باطنا قال فى التحفة بعد نقله ما ذكر عن الماوردى وانما يتجسس أن صح ما قاله أنه غير حاكم باطنا أما على ما اقتضاه اطلاقهم أنه قبل أن يبلغه خبر عزله باقى على ولايته ظاهرا وباطنا فلا يصح ما قاله ألا ترى أنه لو تصرف بعد العزل وقبل بلوغ الخبر بقرح من لاولى لها مثلا لم يلزم الزوج باطنا ولا ظاهرا انعزالها اهـ (قوله الا أن يرضى الخ) أى فينفذ حكمه فيه وقوله فيما يجوز التحكيم فيه أى وهو ما كان غير حدود تعزير الله تعالى كما مر (قوله وينزل أيضا) أى كما أنه ينزل ببلوغه خبر العزل (قوله كل منهما) أى القاضى ونائبه (قوله باحد امور) متعلق بين عزل (قوله عزل نفسه) نفسه بدل من أحد امور بالنسبة للشرح ومعطوف على خبره بالنسبة للتميز ومحل ما لم يتعين والا فلا ينفذ عزله لنفسه كما سبذ كره (قوله وجنون وانما) معطوفان على عزل نفسه (قوله وان قل رمنهما) أى الجنون والانما قال فى فتح الجواد كما اقتضاه اطلاقهم لكن مرفى نحو الشريعة أنه لا انعزال به الا ان كان زمنه بقدر ما بين صلاتين فيجتمعا أن يقال هذا بذلك ويحتمل الفرق بأنه يحتمل

له ولو من عدل
(و) ينزل (نائبه)
فى عام أو خاص بان
يبلغه خبر عزل
مستخلفه أو الامام
مستخلفه ان أذن له أن
يستخلف عن نفسه
أو أطلق (لا) حال
كون النائب نائباً (عن)
امام فى عام أو خاص
بان قال للقاضى
استخلف عني فلا
ينزل بذلك وانما
انزل القاضى ونائبه
(بخبره) أى ببلوغ
خبر العزل المفهوم من
ينزل لا قبل بلوغه
ذلك لعظم الضرر
فى نقض أفضيته لو
ان عزل بخلاف
الوكيل فانه ينزل
من حين العزل ولو
قبل بلوغ خبره
ومن علم عزله لم
ينفذ حكمه له الا أن
يرضى بحكمه فيما
يجوز التحكيم فيه
(و) ينزل أيضا
كل منهما باحد
أمر (عزل نفسه)
كالوكيل (وجنون)
وانما وان قل
زمنهما

هنا ما لا يحتاط به ثم ولعل هذا أقرب اه وقوله ولعل الخ جرى عليه في التحفة وعبارتها ولولحظة
 خلافًا للشارح اه (قوله وفسق) انما لم ينزل الامام الاعظم به لما فيه من اضطراب الامور
 وحدث الفتن (قوله أي ينزل بفسق) يقرأ بالتنوين وفاعل الفعل من لم يعلم (قوله حال توليته)
 ظرف متعلق ببيع لم يعلم النبي أي لم يعلم موليه حال توليته اياه بفسقه الا صلى أو علم به لكنه لم يعلم بما زاد
 عليه حال التولية أيضا فان علم موليه بذلك حالها فلا ينزل به لما تقدم أنه اذا ولي سلطان أو ذو شوكة
 غير أهـل نفذ قضاؤه للضرورة وكلامه صريح في أن فسقه أو ما زاد عليه لم يطرأ بعد التولية بل هو
 موجود حال التولية الا أنه لم يعلم موليه به وكلام غير صريح في أنه طارئ بعد التولية ولو أبقى المتن
 على ظاهره لمكان يمكن جملة عليه بخلافه بعد أن فصل فيه بين علم موليه به وعدم علمه به حال التولية
 فلا يمكن جملة عليه لأنه لم يكن موجودا اذ ذلك حتى يفصل فيه بما ذكر (قوله واذا زالت هذه
 الاحوال) أي الجنون والانغماء والفسق وقوله لم تعد ولايته أي لم ترجع له الا بتولية جديدة من
 الامام لان ما بطل لا يعود الا بتحديد عقده وقوله في الاصح مقابله يقول تعود من غير تولية جديدة
 قياسا على الاب اذا جن ثم أفاق أو فسق ثم تاب فانه تعود له الولاية على موليه بعد ذلك (قوله ويجوز
 للامام عزل قاض) أي لما روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم عزل اماما صلى يقوم بصق في القبلة
 وقال لا يصلي بهم بعدها أبدا واذا جاز هذا في امام الصلاة جاز في القاضي بل أولى الا أن يكون متعينا
 فلا يجوز عزله ولو عزل لم ينزل اه شرح الروض (قوله لم يتعين) أي للقضاء بان وجد من يصلح
 للقضاء غيره (قوله بظهور خلل) متعلق بعزل وقوله لا يقتضي انزاله الجملة صفة لخلل أي خلل
 موصوف بكونه غير مقتض لانزاله فان اقتضاه لم يحتج الى عزل الامام له لانزاله بنفس ذلك الخلل
 المقتضى له وهو كالفسق والجنون الى آخر ما تقدم (قوله ككثرة الخ) تمثيل للخلل الذي لا يقتضي
 انزاله وقوله الشكوى أي من الرعية بسبب تضردها منه وقوله فيه أي في القاضي (قوله وبافضل
 منه) معطوف على بظهور خلل أي ويجوز عزله بوجود أفضل منه وان لم يظهر فيه خلل رعاية
 للاصلح للمسلمين ولا يجب العزل لذلك وان قلنا ان ولاية المفضل لا تنعقد مع وجود الفاضل لان
 الغرض حدوث افضل بعد الولاية فلم يقدح فيها أفاده في التحفة (قوله بمصلحة) معطوف أيضا
 على بظهور خلل أي ويجوز عزله بسبب وجود مصلحة في العزل ككسكين فتنة ولولم يعزل يخاف من
 حدوثها وقوله سواء أعزله بمثله أم بدونه أي سواء أعزله بذلك مع وجود مثله يوليه في مكانه أم بدونه
 فالبا معني مع وهي مضافة لمذوف (قوله وان لم يكن شيء من ذلك) أي من المذكور ومن ظهور
 خلل ووجود افضل منه وظهور مصلحة وقوله لم يجز عزله لانه عت أي وتصرف الامام يصان عنه
 وقوله ولكن ينفذ العزل أي مع انهم المولى والمتولى بذلا لاطاعة السلطان قال في النهاية وهذا في الامر
 العام أما الوظائف الخاصة كإمامة وأذان وتصوف وتدریس وطلب ونحوها فلا تنزل أربابها
 بالعزل من غير سبب كما أفتى به جع متأخرون وهو المعتقد ومحل ذلك حيث لم يكن في شرط الواقف
 ما يقتضي خلاف ذلك اه وقوله خلاف ذلك أي وهو العزل من غير سبب بان قال الواقف وللناظر
 عزله وتولية آخر من غير سبب (قوله أما اذا تعين الخ) مفهوم قوله لم يتعين (قوله بان لم يكن ثم)
 أي في تلك الناحية من يصلح للقضاء غيره (قوله فيحرم الخ) جواب أما (قوله ولا ينفذ) أي عزله
 (قوله وكذا عزله لنفسه حينئذ) أي وكذا يحرم عزله لنفسه مع عدم نفوذه حين اذ تعين للقضاء (قوله
 بخلافه في غير هذه الحالة) أي بخلاف عزله لنفسه في غير حالة التعيين (قوله فينفذ عزله لنفسه) أي ولا
 يحرم وهو تنريع على قوله بخلافه الخ وقوله وان لم يعلم موليه غاية في النفوذ (قوله ولا ينزل قاض)
 أي ولو قاض ضرورة اذا لم يوجد محبته د صالح أما مع وجوده فان جى توليه انزل والا فلا فائدة في
 انزاله عن اه مجيرى ومثل القاضي في عدم انزاله الامير والمحاسب وناظر الجبلش ووكيل

(وفسق) أي ينزل
 يفسق من لم يعلم
 موليه بفسقه الا صلى
 أو الزائد على ما كان
 حال توليته و اذا
 زالت هذه الاحوال
 لم تعد ولايته الا بتولية
 جديدة في الاصح
 ويجوز للامام عزل
 قاض لم يتعين بظهور
 خلل لا يقتضي انزاله
 ككثرة الشكاوى
 فيه وبافضل منه
 وبمصلحة ككسكين
 فتنة سواء أعزله
 بمثله أم بدونه وان لم
 يكن شيء من ذلك لم
 يجز عزله لانه عت
 ولكن ينفذ العزل
 أما اذا تعين بان لم
 يكن ثم من يصلح غيره
 فيحرم على موليه
 عزله ولا ينفذ وكذا
 عزله لنفسه حينئذ
 بخلافه في غير هذه
 الحالة فينفذ عزله
 لنفسه وان لم يعلم
 موليه (ولا ينزل
 قاض بـ موت امام)
 أعظم

ولا بانعزاله لعظم

شدة الضرر بتعطيل

الحوادث وخرج

بالامام القاضي فينعزل

نوابه بموته (ولا يقبل

قول متول في غير محل

ولايته) وهو خارج

عمله (حكمت بكذا)

لانه لا يملك انشاء

الحكم حينئذ فلا

ينفذ اقراره وأخذ

الزكشي من ظاهر

كلامهم انه اذا ولي

بيلد يتناول مزارعها

وبساتينها فلو زوج

وهو بأحد هما من

هي بالبلد وأعكسه لم

يصح قيل وفيه نظر

قال شيخنا والنظر

واضح بل الذي يتجه

أنه ان علمت عادة

بتبعية أو عدمها

فذلك والا انجسه

ما ذكره اقتصارا على

ما نص له عليه وأفهم

قول المتهاج انه في غير

محل ولايته كمعزول

انه لا ينفذ منه فيه

تصرف استباحه

بالولاية كايجار وقف

نظره للقاضي بيع

مال يتيم وتقرير في

وظيفة قال شيخنا

وهو ظاهر (كم)

لا يقبل قول

(معزول) بعد انعزاله

ومحكم بعد مفارقة

مجلس حكمه حكمت

بيت المال وما أشبه ذلك (قوله ولا بانعزاله) أي الامام الاعظم بسبب كفره أو عزله لنفسه (قوله لعظم شدة الخ) إضافة عظم الى ما بعده للبيان أي لعظم هو شدة الضرر وفي التحفة والنهاية لعظم الضرر فقط بدون زيادة شدة وهو الاولى وقوله بتعطيل الحوادث الباء سببية متعلقة بعظم أي ان عظم الضرر حاصل بسبب تعطيل الحوادث أي الاحكام لو انعزل القاضي بانعزال الامام أو بموته (قوله فينعزل نوابه) أي القاضي وقوله بموته أي القاضي أي أو بانعزاله بمأمر كإمام (قوله ولا يقبل) أي اليمين وقوله قول متول في غير محل ولايته أي ولو على أهل محل ولايته زى (قوله وهو) أي غير محل ولايته وقوله خارج عمله أي تصرفه قال في التحفة لا خارج عمله خلافا لمن وهم فيه الا أن يريد أن مواليه فيدولايته بذلك المجلس اه (قوله حكمت بكذا) مقول القول سواء أقالها على وجه الاقرار أو على وجه الانشاء (قوله لانه) أي المتولي في غير محل ولايته وقوله لا يملك انشاء الحكم حينئذ أي حين اذ كان في غير محل ولايته (قوله فلا ينفذ اقراره به) أي بالحكم في غير محل ولايته (قوله من ظاهر كلامهم) أي الفقهاء (قوله انه الخ) المصدر المنسبك مفعول أخذ (قوله لم يتناول) أي توليه المفهوم من ولي أو حكمه المسلمون من المقام وقوله مزارعها أي البلد وقوله وبساتينها عطف خاص على عام (قوله فلو زوج) أي القاضي وهو تغريع على قوله لم يتناول الخ وقوله وهو أي القاضي وقوله بأحد هما أي المزارع أو البساتين (قوله من هي بالبلد) مفعول زوج (قوله أو عكسه) أي بان زوج من هو في البلد من كانت في أحدهما (قوله لم يصح) أي الزوج وهو جواب لو (قوله قيل وفيه نظر) أي وفيما أخذ الزكشي من ظاهر كلامهم أي في اطلاقه نظر (قوله والنظر واضح) وجهه انه قد يقتضي العرف تبعية المزارع أو البساتين للبلد فلا يصح اطلاق القول بعدم نفوذ حكمه فيها حينئذ (قوله بل الذي يتجه الخ) حاصله انه ان اطر د عرف بالتبعية نفوذ حكمه فيها والا فلا ينفذ وان لم يطر د عرف لا بتبعية ولا غيرها اقتصر على ما نص عليه فلا يتجاوز (قوله بتبعية) أي تبعية المزارع والبساتين للبلد وقوله أو عدمها أي التبعية (قوله فذلك) أي واضح أي فيعمل بما جرت به العادة (قوله والا) أي وان لم تعلم عادة لا بتبعية ولا غيرها وقوله انجسه ما ذكره أي الزكشي من انه اذا ولي ببلد لم يتناول مزارعها وبساتينها (قوله اقتصارا الخ) علمه لا يتجه ما ذكره أي وانما انجسه ما ذكره ان علمت عادة بتبعية أو عدمها اقتصارا على المحل الذي نص الامام عليه في الولاية وهو هنا البلد فيقتصر عليها ولا يتجاوز حكمه غيرها من البساتين والمزارع (قوله انه الخ) الجملة مقول قول المتهاج أي ان القاضي بالنسبة لغير محل ولايته كائن كمعزول (قوله انه لا ينفذ الخ) المصدر المنسبك مفعول أفهم وقوله فيه أي في غير محل ولايته وقوله تصرف فاعل ينفذ وقوله استباحه بالولاية الجملة صفة لتصرف أي تصرف موصوف بكونه استباحه بسبب الولاية (قوله كايجار وقف) مثال للتصرف الذي يستباحه بالولاية ولا ينفذ منه ان كان في غير محل ولايته وقوله نظره للقاضي أي النظر على ذلك الوقف كائن للقاضي (قوله ويباع مال الخ) معطوف على ايجار وقف أي وكبيع مال يتيم وتقرير أحد في وظيفة وهما مثالان أيضا للتصرف الذي يستباحه بالولاية ولا ينفذ منه ان كان في غير محل ولايته (قوله قال شيخنا وهو) أي ما أفهمه قول المتهاج (ظاهر) وقال بعده كتر ويح من ليست بولايته وظاهر هذا انه لا يصح استخلافه قبل وصوله لمحل ولايته من يحكمها فافتاء بعضهم بحكمته بعيد اه (قوله كما لا يقبل قول معزول) أي قاض معزول والكاف للتنظير (قوله بعد انعزاله) متعلق بقول (قوله ومحكم) معطوف على معزول أي وكما لا يقبل قول محكم بعد مفارقة المجلس الذي وقع الحكم فيه (قوله حكمت بكذا) مقول لقول كل من المعزول والمحكم (قوله لانه) أي المذكو من المعزول والمحكم ولو قال لانها كان أولى (قوله حينئذ) أي حين اذ صدر القول المذكو ر بعد الانعزال وبعد

مفارقة مجلس الحكم (قوله فلا يقبل اقراره) أي بعد الانعزال وبعد المفارقة المذكورة وقوله به أي بالحكم (قوله ولا يقبل أيضاً) أي كما لا يقبل حكمهما حينئذ (قوله شهادة كل منهما) أي من المعزول والحكم ومثلهما المتولي في غير محل ولايته ولو قال شهادة من ذكر ليسهل الجميع لكان أولى وقوله بحكمه خرج به ما لو شهد ان فلاناً أقر في مجلسه بكذا فيقبل (قوله لانه) أي كلاهما وقوله يشهد بفعل نفسه أي على فعل نفسه أي والشهادة على ذلك غير صحيحة قال في التحفة وفارق الرضعة بأن فعلها غير مقصود بالاثبات مع ان شهادتها لا تتضمن تركية نفسها بخلاف الحكم فيها اه (قوله الا ان شهد الخ) استثناء من عدم قبول شهادته على فعل نفسه أي لا يقبل ذلك الا ان شهد كل منهما بحكمها ولم يصفه لنفسه بأن قال أشهدانه حكمها كم بهذا أو ثبت هذا عندنا كم ولا يعلم القاضي الذي حصلت الدعوى عنده ان هذا الحكم حكم الشاهد الذي شهد به فتقبل شهادته لانه لم يشهد على فعل نفسه ظاهر أو احتمال المبط لا أثر له وقوله ان لم يكن فاسقاً قيد في قبول الشهادة من المذكور وخرج به ما اذا كان فاسقاً فلا تقبل شهادته لا تنفائ شرط الشهادة (قوله فان علم القاضي) أي المشهود عنده وهو مفهوم قوله ولا يعلم الخ وقوله انه أي الحكم الذي شهد به وقوله حكمه أي الشاهد (قوله لم تقبل شهادته) جواب ان قال في التحفة وقد يشكل عليه ما في فتاوى البغوي اشترى شيئاً فغصبه منه غاصب فادعى عليه به وشهد له البائع بالملك مطلقاً قبلت شهادته وان علم القاضي انه البائع له كن رأي عناني يد شخص يتصرف فيها تصرف المالك له أن يشهد له بالملك مطلقاً وان علم القاضي انه يشهد بظاهر اليد فيقبله وان كان لو مرجح به لم يقبل ثم رأيت الغزي نظري في مسألة البيع وقد يجب بان التهمة في مسألة الحكم أقوى لان الانسان محبول على ترويج حكمه ما أمكنه بخلاف المسئلتين الاخيرتين اه (قوله كما لو صرح به) أي بأنه حكمه عند أداء الشهادة فلا تقبل شهادته (قوله ويقبل قوله) أي القاضي وقوله بمعمل حكمه أي ولايته وهو وما بعده متعلقان بلفظ قوله ويحتمل أن يكونا متعلقين بمحذوف حال من ضمير قوله أي ويقبل قول القاضي حال كونه كائناً في محل ولايته وحال كونه قبل عزله وقوله حكمت بكذا مقول القول (قوله وان قال بعلمى) غاية في القبول أي يقبل قوله ما ذكر وان قال حكمت بعلمى أي لا يبينه ولا اقرار (قوله لقد رتبه على الانشاء حينئذ) أي حين اذ كان في محل ولايته وقبل العزل (قوله حتى لو قال) حتى تفرعية أي فلو قال القاضي وقوله على سبيل الحكم أي لا على سبيل الاختيار وقوله نساء هذه القرية متبادر من طوائف (قوله أي المحصورات) عبارة التحفة ومبحث الاذرى ان محله أي قبول قوله المذكور في محصورات والافهوكاذب مجازف وفي قاض مجتهد ولو في مذهب امامه قال ولا ريب عندي في عدم نفوذه من جاهل أو فاسق اه (قوله قبل) جواب لو (قوله ان كان الخ) قيد في القبول أي محل قبول قول القاضي ما ذكر ان كان مجتهداً وقوله ولو في مذهب امامه أي ولو كان مجتهداً في مذهب امامه فانه يكفي ولا يشترط أن يكون مجتهداً مطلقاً (قوله ولا يجوز لقاض أن يتبع) يقرأ بتشديد التاء وأصله يتبع بقاءين فادغم أحدهما في الآخر وعبارة الفتح أن يتبع بالفتح من غير ادغام وقد عقد في الروض وشرحه لهذه المسئلة فصلاً فقال فصل في جواز تتبع القاء حكم من قبله من القضاة الصالحين للقضاء وجهان أحدهما نعم واختاره الشيخ أبو حامد وثانيهما المنع لان الظاهر منه السداد وبه جزم الحاملي وصححه الفارقي وعزاه الماوردي الى جمهور البصريين واقتضاه كلام الاصل في الباب الا أني فان تظلم شخص من معزول أو نائبه سأله عما يريد منه لا يسارع الى احضاره فقد يقصد ابتذاله فان ادعى بان ذكر ان يدعى معاملة أو اتلاف مال أو عيناً أخذها بغصب أو نحوه أحضره وفصل خصومته منه كثير وكذا لو ادعى عليه رشوة بتبليث الرأى أو حكماً بعدين مثلاً أي بشهادة عبيدين أو غيرهما ممن لا تقبل شهادته وان لم يتعرض للاخذ أي أخذ المال المحكوم به منه فان

فلا يقبل اقراره به ولا يقبل أيضاً شهادة كل منهما بحكمه لانه يشهد بفعل نفسه الا أن شهد بحكمها كم ولا يعلم القاضي انه حكمه فتقبل شهادته ان لم يكن فاسقاً فان علم القاضي انه حكمه لم تقبل شهادته كما لو صرح به ويقبل قوله بمعمل حكمه قبل عزله حكمت بكذا وان قال بعلمى لقد رتبه على الانشاء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم نساء هذه القرية أي المحصورات طوائف من أزواجهن قبل ان كان مجتهداً ولو في مذهب امامه ولا يجوز لقاض أن يتبع حكم قاض قبله صالح للقضاء

أقام على المعزول بعد الدعوى عليه بيعة أو أقر المعزول حكم عليه والاصدق بيئته كسائر الامناء اذا ادعى عليهم خيانة ولعلموم خبر البيعة على المدعى واليمين على من أنكرا الخ اه (قوله وليسوا القاضى الخ) لما فرغ من شروط القاضى شرع في الامر المطالب منه وفي المحرم عليه وبدأ بالاول فقال وليسوا الخ (قوله بين الخصمين) أى وان وكل لا يرفع الموكل على الخصم لان الدعوى متعلقة به أيضا بدليل انه اذا وجبت يمين وجب تخليفه وكثير يؤكل خلاصا من ورطة التسوية بينه وبين خصمه وهو جهل قبيح (قوله في اكرامهما) متعلق بيسواى وليسوا في اكرام الخصمين أى بسائر وجوه الا اكرام وفي الكلام = تفاء أى وفي عدم اكرامهما كطلاقة وجهه وضدها وقيام وضده ونظر اليهما وضده وهكذا (قوله وان اختلفا شرفا) أى فضيلة وهو غاية للتسوية ومحله ما لم يختلفا بالاسلام والكفر والافتحاف أن يميز المسلم على الكافر في سائر وجوه الا اكرام كأن يجلس المسلم أقرب اليه كما جلس سيدنا على رضى الله عنه بجنب شريح في خصومة له مع يهودى وقال له لو كان خصمى مسلما جلست معه بين يديك لكنى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تساووهم في المجالس رواه البيهقي (قوله وجواب سلامهما) معطوف هو وما بعده على اكرامهما من عطف الخاص على العام وعبارة المخرج وليسوا بين الخصمين في الاكرام كقيام ودخول واستماع وطلاقة وجه الخ اه وهى أولى من عبارة المؤلف (قوله والنظر اليهما) أى ويسواى النظر الى الخصمين فلا ينظر لاحدهما دون الآخر لئلا ينكسر قلب الآخر (قوله والاستماع للكلام) أى وليسوا في استماع كلامهما فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر مر (قوله وطلاقة الوجه) أى ليسوا في طلاقة الوجه أى اظهار الفرح لهما فلا يخص أحدهما بطلاقة الوجه لهما مر (قوله والقيام) أى وليسوا بينهما فى القيام لهما فلا يقوم لاحدهما دون الآخر لما مر فلو قام لاحدهما ولم يعلم انه فى خصومة ينبغي أن يقوم للآخر أو يعتذر بأنه لم يعلم انه جاء فى خصومة (قوله فلا يخص أحدهما) أى الخصمين وهو تقرير على قوله وليسوا الخ وقوله بشئ مما ذكر رأى من جواب السلام والنظر والاستماع للكلام وطلاقة الوجه والقيام (قوله ولو سلم الخ) الاولى التفريع بالفاء وقوله أحدهما أى الخصمين وقوله انتظر أى القاضى الآخر أى سلامه فيجبهما معا وفى الجبرى قال بعضهم ان ما ذكرهنا يخالف ما سبق فى السير من ان ابتداء السلام سنة كفاية من جمع فاذا حضر جمع وسلم أحدهم كفى عن الباقيين اه (قوله ويغتفر طول الفصل) أى بين الرد وسلام الاول وقوله للضرورة أى وهى المحافظة على التسوية (قوله أو قال له سلم) واعتقر هذا التكلم باجنبى ولم يكن قاطعا للرد للضرورة والتسوية أيضا قال زى فلو لم يسلم ترك جواب الاول محافظة على التسوية اه قال الجبرى وفيه انه يلزم عليه ترك واجب لتخصيل واجب فما المخرج الا أن يقال المخرج الاحتياط للمحافظة على التسوية اه (قوله ولا يمزج الخ) معطوف على قوله فلا يخص أحدهما أى ولا يمزج القاضى مع أحدا من الخصمين لئلا ينكسر قلب الآخر ويتضرر به وتخصيص المزج بكونه مع أحد الخصمين ليس بقيد بل مثله بالاولى ما اذا كان مع الخصمين كما صرح به فى الروض وشرحه ونصهما وليقبل عليهما بقلبه وعليه السكينة بلا مزج معهما أو مع أحدهما ولا نهر ولا صياح عليهما ما لم يتركا أو يباغان تركا أو يباهنهما أو صاحا عليهما ويندب أن يجلسا بين يديه لتمييزا وليكون استماعه لكل منهما أسهل واد اجلسا تقار بالآخر أن يكونا رجلا وامرأة غير محرم قيتباعدان اه (قوله وان شرف الخ) غاية لقوله لا يخص الخ أى لا يخص أحدهما بذلك وان شرف بعلم أو حرية أو نحوهما وكان الاولى تقديمه على قوله ولو سلم أحدهما الخ (قوله والاولى ان يجلسهما) أى الخصمين بين يديه لما مر آنفا ولما جلس أحدهما عن يمينه والاخر عن يساره جازل كنه خلاف الاولى (قوله فرع) الاولى فروع (قوله لوازدحم مدعون) أى فى مجلس الحكم وقد جاؤا مترتبين

(وليسوا القاضى بين
الخصمين) وجواب فى
اكرامهما وان
اختلفا شرفا وجواب
سلامهما والنظر
اليهما والاستماع
للكلام وطلاقة
الوجه والقيام فلا
يخص أحدهما بشئ
مما ذكره ولو سلم
أحدهما انتظر
الآخر ويغتفر طول
الفصل للضرورة
أو قال له سلم ليحيبهما
معا ولا يمزج معهما
وان شرف بعلم أو
حرية والاولى أن
يجلسهما بين يديه
* (فرع) * لوازدحم
مدعون

وعرف السابق بدليل قوله بعد فان استروا أو جهل سابق (قوله قدم الاسبق فالاسبق) أي المسلم
 أما الكافر فيقدم عليه المسلم المسبوق قال في التحفة والعبرة بسبق المدعي لانه ذو الحق وبحسب البلقيني
 أنه لو جاء مدع وحده ثم مدع مع خصمه ثم خصم الأول قدم من جاء مع خصمه (قوله كفت
 ومدرس) أي في فرض العين أو الكفاية أما في غير الفرض كالعرض وزيادة التجرع على ما بشرط
 في الاجتهاد المطلق فالتقدم بالمشيئة والاختيار (قوله فيقدمان) أي المفتي والمدرس ومفعول الفعل
 محذوف أي يقدمان من جاء يستفتي أو يتعلم وقوله بسبق متعلق بتقديمان وهذا ان كان ثم سبق
 وعرف السابق بدليل ما بعد (قوله فان استروا) أي في مجيئهم عند القاضي أو المفتي أو المدرس
 فهو مرتبط بالجميع ولو تم الكلام على ما يتعلق بالقاضي ثم قال كفت ومدرس لكان أولى وقوله
 أو جهل سابق أي جهل من جاء أولا اليهم وقوله أقرع أي بينهم اذ لا مرجح لاحدهم على الآخر وحيث
 يقدم من خرجت قرعته قال في الروض وشرحه فان كثروا وعسر الاقراع كتب الرقاع أي كتب
 فيها أسماءهم وصبت بين يدي القاضي ليأخذها واحدة واحدة ويدي من طرح اسمه في كل مرة
 ويستحب أن ترتب ثقة يكتب أسماءهم يوم قضائه ليعرف ترتيبهم ولو قدم الاسبق غيره على نفسه
 حاز ولا يقدم سابق وقارع أي من خرجت قرعته لا بدعوى واحدة وان اتحد المدعي عليه دفعا
 للضرر عن الباقي فان كان له دعوى أخرى انتظر فراغهم أو حضر في مجلس آخر ويستحب له عند
 اجتماع الخصوم عنده تقديم مسافرين مستوفزين أي متهئين للسفر وخائفين من انقطاعهم عن
 رفقتهم ان تأخروا عن المقيمين لئلا يتضرروا بالتخلف وتقديم نساء طلبات لسترن ولو كان المسافرين
 والنساء مدعي عليهم فانه يستحب تقديمهم بدعاؤهم ان كانت خفيفة بحيث لا تضر المقيمين في
 الاولى وبالرجال في الثانية اضرارا يئبنا ويقدم المسافر على المرأة المقيمة صرح به في الانوار اه محذوف
 (قوله وقال شيخنا) أي في فتح الجواد ونص عبارته مع الاصل كفت ومدرس في فرض عين أو كفاية
 فيقدمان وجوبا بسبق الى مجلسهما ولو قبل حضورهما اقياسا على ما مر في القاضي فان استروا
 أو جهل سابق فيقرعه بغتوى أو درس واحد نعم ان ظهر له جواب المسبوق فقط قدمه بحسبه الاذرعى
 ويأتى في تقديم سفر أي مسافرين ونساء ما مر أما في غير الفرض قال بعضهم كالعرض فالتقديم
 بمشيئة المفتي أو المدرس وظاهر أن طلب فرض العين مع ضيق الوقت يقدم كالمسافر بل أولى اه
 واذا تأماتها تعلم ان عبارة شارحنا مختصرة منها الا انه أدخل في الاختصار من حيث انه لم يستوف
 الكلام على القاضي أولا ومن حيث انه أطلق في المفتي والمدرس ومن حيث ان قوله وظاهر ان طالب
 فرض الخ يوم ارتباطه بالقاضي كالمفتي والمدرس مع انه مرتبط بالآخرين فقط (قوله ويستحب
 كون مجلسه الخ) ويستحب أيضا له أن يأتي المجلس راكبا ويسلم على الناس يمنا وشمالا وان
 مجلس على مرتفع كدكة وكرسی ليسهل عليه النظر الى الناس ويسهل عليهم المطالبة بين يديه
 وان يميز عن غيره بفرش كرتبة ووسادة وطيلسان وعمامة وان كان زاهدا متواضعا ليعرفه الناس
 وليكون أهيب للخصوم وأرقق به وأن يستقبل القبلة في جلوسه لانها أشرف الجهات وان يدع وعقب
 جلوسه بالتوفيق والسداد والاولى أن يقول كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما روته أم سلمة اللهم
 انى أعوذ بك أن أصل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل على وكان الشعبي يقول
 اذا خرج الى مجلس القضاء يز يدفيه أو أعتدى أو يعتدى على اللهم أعني بالعلم وزيني بالحلم
 ولزمى التقوى حتى لا أنطق إلا بالحق ولا أقضى إلا بالعدل وان يشاور الامناء والفقهاء عند
 اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة قال تعالى لبيته صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر قال الحسن
 البصري كان صلى الله عليه وسلم مستغنيا عن المشاورة ولكن أراد الله أن تكون سنة للحكام
 وخرج يقولنا عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة الحكم للعلوم بنص أو إجماع أو قياس جلى

قدم الاسبق فالاسبق
 وجوبا كفت
 ومدرس فيقدمان
 وجوبا بسبق فان
 استروا أو جهل
 سابق أقرع وقال
 شيخنا وظاهر أن
 طالب فرض العين
 مع ضيق الوقت يقدم
 كالمسافر ويستحب
 كون مجلسه الذي
 يقضى فيه فسيحا بارزا

فلا حاجة للشاؤ ورفيه وان ينظر أولا في حال أهل الحبس لانه عذاب عليهم فمن أقرب بحق منهم فعل به مقتضاه ومن ادعى منهم انه مظلوم بالحبس طلب من خصمه حجة ان كان حاضرا فان لم يقمها صدق المحبوس بيمينه وأطلقه وان كان غائبا كتب اليه ليحضر عاجلا هو أو وكيله فان لم يحضر صدقه بيمينه وأطلقه أيضا لكن يحسن أن يأخذ منه كفيلًا ثم بعد فراغه من النظر في حال المحبوسين ينظر في حال الاوصياء فمن ادعى منهم وصاية أثبتها عنده بيمينه ثم يبحث عن حاله وتصرفه فيها فمن وجدته عدلا قويا أقره ومن وجدته فاسقا أو شك في عداله تزع المسال منه ووضع عند عدل ومن وجدته عدلا ضعيفا قواه بمعين يضمه اليه ثم بعد ذلك ينظر في أمناء القاضى النصو بين على المحاجر ثم في الوقف العام والمسال الضال واللقطة ويستحب أيضا أن يتخذ كاتبًا للحاجة اليه فان القاضى قد لا يحسن الكتابة وان أحسنها فلا يتعرج لها غالياً ويشترط في الكاتب أن يكون عدلا لا يخبون فيما يكتبه سوا ذلك كراعا رفا بكتابة محاضر وسجلات وكتب حكمية ليعلم كيفية ما يكتبه والمحاضر جمع محضر وهو ما يكتب فيه حضر فلان وادعى على فلان بكذا الى آخر ما يقع من الخصمين من غير حكم والسجلات جمع سجل وهو ما يسجل فيه الحكم بعد الدعوى ويحفظ في بيت القاضى والكتب الحكمية هي المعروفة الآن بالتحجج وهي ما يكتب فيه ذلك ويكتب القاضى عليه خطه ثم يعطى للخصم وأن يتخذ له مترجمين يترجمان له كلام من لا يعرف لغته من خصم أو شاهد وان كان ثقیل السمع اتخذ مسمعين أيضا بشرط أن يكون كل من المترجمين والمسمعين من أهل الشهادة وان يتخذ مسجنا واسعا للتعزير وأداء الحق وأجرته على المسجون لشغله وأجرة السجنان على صاحب الحق ودره بكسر الدال وفتح الراء المشددة للتأديب بها وأول من اتخذها سيدنا عمر رضی الله عنه وكانت من فعل سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت أهيب من سيف الحجاج وما ضرب بها أحد على ذنب وعاد اليه بل يتوب منه (قوله ويكره أن يتخذ المسجد الخ) أى بالاعذر فان وجد عذر كشدته حر أو برد أو ريح أو مطر فلا يكره (قوله صوناله) أى حفظ المسجد وقوله عن اللفظ وارتفاع الاصوات أى الواقعين بمجلس القضاء عادة وعطف ارتفاع الاصوات على اللفظ من عطف التفسير (قوله نعم ان اتفق عند جلوسه فيه) أى في المسجد لاهلة أو غيرها وقوله قضية الخ فاعل اتفق (قوله فلا بأس بفصلها) أى القضية أى أو فصلها أى القضية أى فلا يكره ذلك في المسجد وعلى ذلك يحمل ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم وعن خلفائه من القضاء في المسجد ثم ان جلس في المسجد مع الكراهة أو دونها منع الخصوم من الخوض فيه بالمخاصمة والمشاغبة ونحوهما ولا يدخلونه جميعا بل يقعدون خارجا وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين (قوله وحرم قبوله الخ) شروع فيما يحرم على القاضى وهو الهدية وما فى معناها كالضيافة والهبة والعارية ان كانت لمنفعة تقابل باجرة كسكنى دار وركوب دابة بخلاف التى لا تقابل باجرة كقطع سكين وغرلة بغربال وكالصدفه والزاكاة على ماسياتى فيهما (قوله أى القاضى) خرج به المقتى والواعظ ومعلم القرآن فلا يحرم عليهم قبول الهدية اذ ليس لهم رتبة الا لزم لكن ينبغى لهم التنزه عن ذلك (قوله هدية) يقر بغير تنوين لانه مضاف الى ما بعده وهو مفعول المصدر المضى الى فاعله وقوله من لا عادلة بها أى بالهدية أى باهدائها للقاضى والجار والمجرور متعلق بعادة ومثله الطرف بعده (قوله أو كان الخ) الجملة معطوفة على جملة لا عادلة بها أى وحرم قبوله هدية من له عادة بها الخ (قوله لكنه) أى من له عادة بالهدية وقوله زاد فى القدر أى قدر الهدية كأن كانت عادته قبل الولاية اهداء عشرة مثلاً فزاد عليهم ابعدها وقوله أو الوصف أى كأن كانت عادته قبلها اهداء ثوب كدان فأهدى له بعدها ثوب حرير واختلف هل يحرم فى صورة الزيادة قبول الجميع أو الشئ الزائد فقط وينبغى أن يقال كفى الذخائر ان لم تتميز الزيادة بجنس أو قدر حرم قبول

ويكره أن يتخذ المسجد
مجلسا للحكم صوناله
عن اللفظ وارتفاع
الاصوات نعم ان اتفق
عند جلوسه فيه
قضية أو قضيتان
فلا بأس بفصلها
(وحرم قبوله) أى
القاضى (هدية من
لا عادلة بها قبل
ولاية) أو كان له عادة
بها لكنه زاد فى
القدر

الجميع ان كان للزيادة وقع فان لم يكن لها وقع فلا عبرة بها وان تميزت بجنس أو قدر حرم قول الزيادة فقط ولا يحرم قبول الاصل (قوله ان كان الخ) قيد في حرمة قبوله هدية من ذكر أي محل حرمة ذلك ان القاضي حالا في محل ولايته سواء كان المهدي من أهل محل ولايته أم لم يكن من محل ولايته وودخل بها في محالها وكذا لو أرسلها مع رسول ولم يدخل بها فمحرم قبوله على الراجح عند بعضهم كما سيذكره (قوله وهدية) بالنصب معطوف على هدية أي وحرمة قبوله هدية من له خصومة عنده حاضرة (قوله أو من أحسن منه) معطوف على من له خصومة أي وحرمة قبوله هدية من ليس له عنده خصومة حاضرة ولكنه أحسن واستشعر منه بأنه سيخاصم (قوله وان اعتادها الخ) غاية في الصور تين أي يحرم قبوله هدية من له خصومة أو من سيخاصم وان اعتاد القاضي الهدية منه قبل ولايته أي وان كان في غير محل ولايته فيحرم عليه أيضا قبولها (قوله لانها الخ) على الحرمة القبول في جميع الصور وقوله في الاخيرة مراده بها من له خصومة وما عطف عليه وقوله تدعو الى الميل اليه أي الى المهدي المذكور فيقدمه على خصمه وربما يحكم له بغير الحق وقوله وفي الاولى مراده بها من لا عادته بها وما عطف عليه وقوله سببها أي الهدية الولاية روى الشيخان عن أبي جند الأسعدي ما بال العامل تستعمله قياتينافية قول هذا من عملكم وهذا أهدي الى أفلاق عندي بيت أبيه أو أمه فنظر هل يهدي له أم لا فالذي نفس محمد بيده لا يغل أحدكم منها شيئا الا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه ان كان بغير اجابه له رغاء وان كانت بقرة جاء بها لها خوار وان كانت شاة جاء بها تيعر فقد بلغت أي حكم الله الذي ارسلت به في هذا اليكم (قوله وقد صححت الاخبار الصحيحة بتحريم هدايا العمال) منها قوله عليه السلام هدايا العمال وفي رواية الامراء غلول بضم الغين واللام وهو الخيانة والمراد أنه اذا أهدي العامل للامام أو نائبه شيئا فقبله فهو خيانة منه للسلطين فلا يختص به دونهم ومنها ما رواه أبو يعلى هدايا العمال حرام كلها وانما حل له صلى الله عليه وسلم قبول الهدية لانه معصوم فهو من خصوصياته روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها كان يقبل الهدية ويشب عليها بخلاف غيره من الحكام وولاية الامور فانه رشوة فيحرم عليهم خوفا من الزينغ عن الشرع والميل مع الهوى أفاده الجبرمي (قوله والا) أي وان لم يكن لا عادة له بان كان له عادة لان في النفي اثبات وقوله انه يهدي بالبناء للعلوم وضمير مع الذي قبله يرجع للمهدي وضمير اليه يرجع للقاضي (قوله ولومرة) أي ولو كان الاهداء اليه مرة واحدة فانه لا يحرم (قوله أو كان في غير محل ولايته) معطوف على مدخول لو المقدر أي ولو كان القاضي في غير محل ولايته فانه لا يحرم والاولى ان يأتي في الغاية بما هو مستبعد بان يقول أو كان في محل ولايته (قوله أو لم يزد) الاولى التعبير بالواو لانه مع ما بعده قيد فمن كان له عادة يعني وان كانت له عادة ولم يزد عليها ولم تكن له خصومة الخ جاز قبولها سواء كان القاضي في محل ولايته أم لا والحاصل ان من له خصومة في الحال أو مترتبة يحرم قبول هديته ولو كان القاضي في غير محل ولايته وان اعتادها قبل ولايته وأما غيره من له خصومة فان لم يكن للمهدي عادة بالهدية أو له عادة وزاد عليها قدر اوصفة حرم قبول هديته أيضا اذا كان القاضي في محل ولايته فان كان للمهدي عادة بالهدية ولم يزد عليها قدر اوصفة لم يحرم عليه قبولها سواء كان القاضي في محل ولايته أو غيره (قوله جاز قبوله) جواب ان المدغم في لا النافية (قوله ولو جهزها الخ) يعني لو أرسل المهدي هدية مع رسوله الى القاضي والحال انه ليس له محاسبة أي خصومة ففي جواز القبول وجهان وفيه ان هذه الصورة داخله تحت قوله وحرمة قبوله هدية من لا عادة الخ اذ هو صادق بما اذا جاء بها الى القاضي أو أرسلها اليه ولم يجبي بنفسه ففي كلامه تدافع اذا سبق يقتضي الحرمة بالاتفاق وهذا يقتضيها مع وجود الخلاف ويمكن أن يجاب بان ما سبق محمول على ما اذا جاء صاحبها بها فلا تدافع وبعبارة التحفة في شرح قول المصنف حرم عليه قبولها وسواء كان المهدي من أهل عمله أم من غيره وقد جعلها اليه لانه

أو الوصف (ان كان في محله) أي محل ولايته (وهدية من له خصومة) عنده أو من أحسن منه بأنه سيخاصم وان اعتادها قبل ولايته لانها في الاخيرة تدعو الى الميل اليه وفي الاولى سببها الولاية وقد صححت الاخبار الصحيحة بتحريم هدايا العمال والامان كان من عادته أنه يهدي اليه قبل الولاية ولومرة فقط أو كان في غير محل ولايته أو لم يزد المهدي على عادته ولا خصومة له حاضرة ولا مترتبة جاز قبوله ولو جهزها له مع رسوله وليس له محاسبة ففي جواز

قبوله وجهان ربح
 بعض شراح المتهاج
 الحرمة وعلم مما أمر أنه
 لا يحرم عليه قبولها
 في غير عمله وان كان
 المهدي من أهل عمله
 مالم يستشعر بانها
 مقدمة لخصومة ولو
 أهدي له بعد الحكم
 حرم القبول أيضا ان
 كان مجازاة له والا فلا
 كذا أطلقه بعض
 شراح المتهاج قال
 شيخنا ويتعين حله
 على مذهب معتاد
 أهدي اليه بعد
 الحكم وحيث حرم
 القبول أو الأخذ لم
 يملك ما أخذه فيرده
 لما لكة ان وجد
 والا فلبت المال
 وكالهدي الهبة
 والضيافة وكذا
 الصدقة على الوجه
 وجوز له السبكي في
 حليته قبول
 الصدقة عن لا
 خصومة له ولا عادة
 وخصه في تفسيره بما
 اذ لم يعرف المتصدق
 انه القاضي وبحث
 غيره القطع بحل
 أخذه الزكاة قال
 شيخنا وينبغي تقييده
 بما ذكر و تردد
 السبكي في الوقف
 عليه من أهل عمله
 والذي يتجه فيه وفي
 النذر أنه ان عينه

صار في عمله فلو جهزها له مع رسول وليس له محاكمة فوجهان الخ اه وهي ظاهرة فلو صنع كصنيع
 شيخه لكان أولى (قوله ربح بعض شراح المتهاج الحرمة) أي حرمة قبول القاضي للهدية في الصورة
 المذكورة (قوله وعلم مما أمر) أي من قوله ان كان في محله المجهول قيد الحرمة قبوله هدية من لا عادة
 له أو من له عادة لكن زاد عليها (قوله أنه) أي القاضي لا يحرم عليه قبولها أي الهدية ممن لا عادة له
 بها أو زاد عليها (قوله في غير عمله) أي حال كون القاضي في غير محل ولايته فالجار والمجرور متعلق
 بمحذوف حال من ضمير انه (قوله وان كان المهدي الخ) غاية في عدم حرمة قبوله اذا كان في غير
 محل ولايته (قوله مالم يستشعر الخ) قيد في عدم الحرمة أي محل عدم الحرمة اذا لم يستشعر القاضي
 بان الهدية مقدمة لخصومة ستقع من المهدي فان استشعر ذلك حرم قبولها (قوله ولو أهدي له) أي
 للقاضي وقوله بعد الحكم أي للمهدي (قوله حرم القبول أيضا) أي كما يحرم قبل الحكم (قوله ان كان)
 أي ما أهدي له وهو قيد في الحرمة وقوله مجازاة له أي بقصدانه مجازاة أي في مقابلة الحكم (قوله والا
 فلا) أي وان لم يقصد أنه مجازاة له فلا يحرم قبوله (قوله كذا أطلقه) أي ما ذكر من التفصيل
 بين الحرمة ان قصدت المجازاة أو عدمها ان لم تقصد (قوله ويتعين حله) أي ما أطلقه بعض الشراح
 وقوله على مذهب معتاد الخ أي فان لم يكن معتادا حرم القبول مطلقا سواء قصدت المجازاة أولا (قوله
 وحيث حرم القبول أو الأخذ) عبارة فتم الجواد والأخذ بالواو وهي أولى ولو اقتصر على الأول لكان
 أولى (قوله لم يملك) أي القاضي وقوله ما أخذه أي من المهدي (قوله فيرده) أي يرد القاضي
 ما أخذه وقوله لما لكة أي المال المأخوذ (قوله ان وجد) أي المالك (قوله والا) أي وان لم يوجد المالك
 وقوله فلبت المال أي فيرده في بيت المال (قوله وكالهدي الهبة) أي في الحرمة بقيودها المارة من
 كونه امس له عادة قبل التولية أو له عادة وزادت مع كون القاضي فيها في محل ولايته وجود
 خصومة مطلقا وحدث عادة أم لا كان في محل ولايته أم لا وفي عدم الحرمة ان انتفت قيودها (قوله
 والضيافة) أي كالهدي هذا يفيد ان الضيافة غير الوجبة وهو كذلك اذا الضيافة تختص بالطعام الذي
 يصنع للنازل عنده والوجبة مختصة بالطعام الذي ينادى عليه لكن رأيت في المصباح عرف الوجبة
 بتعريف شامل للضيافة وعبارة الوجبة اسم لكل طعام يتخذ لجمع اه وعليه فتكون الضيافة من
 افراد الوجبة ويكون بينهما وبين قوله الا في ويذكره حضور الوجبة تدافع اذ هو هنا أطلق ان الضيافة
 كالهدي وفيما سياتي فصل تفصيل لا غير التفصيل المذكور في الهدية (قوله وكذا الصدقة)
 أي ومثل الهدية في التفصيل المذكور بين الحرمة بالقيود المارة وعدمها بانتفاء الصدقة (قوله
 وجوز له السبكي الخ) الفرق بين ما قاله السبكي وبين ما أمر أن السبكي أطلق الجواز فيما اذ لم يكن له عادة
 ولم يقيد بما اذ لم يكن في محل ولايته بخلاف ما مرهانه مقيدا بذلك وقوله ولا عادة بالاولى ما اذا كان له
 عادة (قوله وخصه) أي خص السبكي جواز القبول عن لا خصومة له ولا عادة في تفسيره بما اذ لم يعرف
 المتصدق ان هذا المتصدق عليه هو القاضي أي ولم يعرف القاضي عين المتصدق كما يدل لذلك عبارة
 تفسيره ونصها كما في الرشيدى ان لم يكن المتصدق عارفا بانه القاضي ولا القاضي عارفا بعينه فلا شك
 في الجواز انتهت وكما صرح به الشارح في باب الوقف (قوله وبحث غيره) أي غير السبكي وقوله
 القطع أي الجزم بحل أخذه أي القاضي الزكاة (قوله وينبغي تقييده) أي الحل وقوله بما ذكر
 أي بما اذ لم تذكر هناك خصومة ولا عادة ولم يكن المزكى ممن يعرف القاضي أي ولا القاضي يعرفه
 (قوله وتردد السبكي في الوقف عليه) أي على القاضي وقوله من أهل عمله الجار والمجرور حال من
 الوقف أي حال كونه صادرا من أهل عمله (قوله والذي يتجه فيه) أي في الوقف على القاضي وقوله
 وفي النذر أي على القاضي (قوله انه) يصح عود الضمير على القاضي ويصح عوده على الواقف أو
 الناذر المأخوذ من الوقف والنذر وقوله ان عينه الضمير المستتر يعود على الواقف أو الناذر والبارز

يعود على القاضي وقوله باسمه متعلق بعينه أى عينه باسمه بان قال وقفت هذا على فلان القاضي أو
 نذرت هذا عليه وخرج به ما اذالم بعينه باسمه بان قال وقفت هذا على من يتولى القضاء في هذه البلدة
 أو نذرت عليه أو على السادة وكان القاضي منهم فانه يصح لانه لم يقصده بعينه حال الوقف (قوله
 وشرطنا القبول) أى قلنا ان القبول من الموقوف عليه والمنذور له شرط قال ع ش وهو معتمد
 في الوقف دون النذر اه فان لم نقل انه شرط فلا يكونان كالمهدية (قوله كان) أى المذكور
 من الموقوف والمنذور وقوله كالمهدية له أى للقاضي فبحرم عليه قبوله وعليه حينئذ يكون الوقف
 من منقطع الاول فيكون باطلا (قوله ويصح ابرأؤه) أى القاضي وقوله عن دينه أى الدين الذى
 عليه (قوله اذلا بشرط فيه) أى فى الاراء قبول وهو تعليل لجملة ابراء القاضي من الدين الذى
 عليه (قوله ويكره للقاضي حضور الوليمة) المراد بها ما يشمل وجة العرس وغيرها ولا ينافى هذا
 ان وليمة العرس اجابته واجبة لان محله فى غير القاضي اما هو فلا يجب عليه كما تقدم فى بابها (قوله
 التى خص بها) أى بالوليمة وحده (قوله وقال جمع يحرم) أى فيما اذا خص بها وحده قال فى شرح
 الروض قال الاذرى وما ذكر من كراهة حضوره لها فيما اذا اتخذت له أخذها الرافعى من التهذيب
 والذي اقتضاه كلام الجمهور ان ذلك كالمهدية وهو ما أورده الفورانى والامام والغزالي اه (قوله
 أو مع جماعة آخرين) معطوف على قوله وحده أى خص بها مع جماعة آخرين غيره (قوله ولم يعتد
 ذلك) أى تخصيصه بها وحده أو مع آخرين قبل الولاية فان اعتيد ذلك فلها فله حضوره ولا يكره
 (قوله بخلاف ما اذالم يقصدها خصوصا) أى ولم يقصدها أيضا فى عموم الاغنياء كما فى فتح الجواهر اه
 لا يكره ولا يحرم بل تسن الاجابة حينئذ (قوله كما لو اتخذت) أى الولاية وهو تمثيل لما اذالم يقصد
 بها القاضي خصوصا (قوله وهو منهم) الجملة حالية أى والحال ان القاضي من جملة الجيران أو
 العلماء واعلم أن محل هذا التفصيل ان كانت الولاية لغير خصم فان كانت له حرم عليه الحضور مطلقا
 سواء كانت خاصة له أو عامة كما فى الروض وشرحه وعبارتهما وليس له حضور وليمة أحد الخصمين
 حال الخصومة ولا حضور وليتهما ولو فى غير محل ولا بدته لحوف الميل ويجب غيرهما استحبابا بان عم
 المولى النداء لها ولم يقطع كثره الولائم عن الحكم بخلاف ما اذا قطعت عنه فتر كها فى حق الجميع وله
 تخصيص اجابة من أعتاد تخصيصه بها قبل الولاية ويكره له حضور وليمة اتخذت له خاصة أو
 للاغنياء ودعى فيهم بخلاف ما لو اتخذت الجيران أو العلماء اه (قوله يجوز لغير القاضي أخذ مهدية
 بسبب النكاح) يعنى اذا أهدي الزوج لغير القاضي من ولى المرأة المخطوبة أو وكيلها أو هى نفسها
 لأجل تزوجه عليها جاز قبول الهدية منه وتقدم للشارح فى باب الهبة وباب الصداق ان من دفع
 لمخطوبته أو وكيلها أو ولىها اطعما أو غيره ليتزوجها فرفض قبل العقد جع على من أقبضه وعالله ابن
 حجر بيان قرينة سبق الخطبة تغلب على الظن انه اغتصب أو دفع اليها التتم الخطبة ولم تتم اذيفهم منه
 جواز قبولها وعدم رجوعه بعد العقد (قوله ان لم يشترط) أى غير القاضي على الزوج بانه
 لا يزوجه بنته مثلا لا بمال فان اشترط ذلك حرم قبوله قال فى التحفة فى أو آخر باب الهبة وحيث دلت
 قرينة ان ما يعطاه انما هو الحياء حرم الاخذ ولم يملكه قال الغزالي اجاعا وكذا لو امتنع من فعل أو
 تسليم ما هو عليه الاعمال كتزويج بنته اه (قوله وكذا القاضي) أى وكذلك يجوز له ما أهدي
 اليه بسبب النكاح بان كان هو ولى المخطوبة (قوله حيث جازله الحضور) انظره فان الكلام
 فيما يدفع اليه على سبيل الهدية وليس فى ذلك حضور وليمة حتى يشترط ذلك تأمل (قوله ولم
 يشترط) أى القاضي على الزوج انه لا يزوجه مثلا لا بمال أو نحوه وقوله ولا طلب أى القاضي منه
 ذلك فان اشترط أو طلب حرم عليه القبول ادلا يقابل ذلك بمال (قوله وفيه نظر) أى فى قوله بجواز
 أخذ القاضي الهدية مطلقا نظر ووجهه ان القاضي لا يجوز له أخذ الهدية الا اذا اعتيد ذلك ولم يزد

باسمعه وشرطنا
 القبول كان كالمهدية
 له ويصح ابرأؤه عن
 دينه اذلا بشرط
 فيه قبول ويكره
 للقاضي حضور
 الوليمة التى خص بها
 وحده وقال جمع يحرم
 أو مع جماعة آخرين
 ولم يعتد ذلك قبل
 الولاية بخلاف ما اذا
 لم يقصدها خصوصا
 كما لو اتخذت للجيران
 أو العلماء وهو منهم
 أو لعموم الناس
 قال فى العباب يجوز
 لغير القاضي أخذ
 مهدية بسبب
 النكاح ان لم يشترط
 وكذا القاضي حيث
 جازله الحضور ولم
 يشترط ولا طلب اه
 وفيه نظر

على العادة قولتم تكن خصومة كما تقدم لا مطلقا فالنظر بالنسبة للقاضي فقط من جهة إطلاقه فيه
 جواز الأخذ (قوله يجوز لمن لا رزق) أي لقاض لا رزق له وهو يفتح الراء اسم للفعل ويكسر هاء اسم
 الماثر وهو ما سبق اليك والمراد هنا الثاني (قوله ولا في غيره) أي غير بيت المال كمن ميا سبر
 المسلمين (قوله وهو غير متعين للقضاء) أي والحال أن هذا لقاضي الذي لا رزق له فيما ذكر غير
 متعين للقضاء بأن وجد من يصلح للقضاء غيره وما ذكر قيد في جواز أن يقول لأحكم بينكما الأباجرة
 وخرج به ما اذنا تعين للقضاء فيحرم عليه ذلك وهذا مبني على الضعيف أن الواجب العيني لا يقابل
 بأجرة والأصح أنه يقابل بأجرة فالمتعين لتعليم الفاتحة له أن يتمتع منه الأباجرة وكذلك المتعين للقضاء له
 أن يتمتع من الحكم الأباجرة لكن إن كان مما يقابل بأجرة كما نبه على ذلك في فتح الجواهر ودعبارته
 وإن لا رزق له في بيت المال ولا في غيره وهو غير متعين للقضاء وكان عمله مما يقابل بأجرة أن يقول
 لأحكم بينكما الأباجرة أو رزق على ما قاله جمع وهو أقرب للنقول لكن في استثناء المتعين والعمل
 يقابل بأجرة مخالفة لقولهم لا يلزم المتعين بتعليم الفاتحة الأباجرة لأن الأصح جواز أخذها على الواجب
 العيني كما لا يجب بذل طعام لمضطر إلا بالتزام البدل فلعل ذلك التفتيد على مقابل الأصح اه (قوله
 وكان عمله) أي على من لا رزق له مما يقابل بأجرة فإن كان مما لا يقابل بأجرة فليس له أن يقول
 لأحكم بينكما الأباجرة ويحرم عليه قبولها ولا يملكها وتقدم للشارح في باب الأجرة أنه نقل عن
 شيخه ابن زياد حرمة أخذ القاضي الأجرة على مجرد تلقين الأبحاث إذا كانت في ذلك (قوله وقال
 آخر ون يحرم) أي قوله ما ذكر وإذا حرم ذلك حرم قبولها ولا يملكها وأعطيت له (قوله وهو) أي
 القول بالحرمة الاحوط (قوله لكن الأول) هو القول بالجواز أقرب أي إلى المنقول (تنبيهه) *
 قال في المغني قبول الرشوة حرام وهي ما يبذل له ليحكم بغير الحق أو ليمتنع من الحكم بالحق وذلك لخبر
 لعن الله الراشي والمرتشى في الحكم رواه ابن حبان وغيره وصححه ولأن الحكم الذي يأخذ عليه
 المال إن كان بغير حق فآخذ المال في مقابلته حرام أو بحق فلا يجوز توقيفه على المال إن
 كان له رزق في بيت المال وروى أن القاضي إذا أخذ الهدية فقد أكل السمحت وإذا أخذ الرشوة
 بلغت به الكفر واختلف في تأويله فقبل إذا أخذها مستح لا وقبل أراد أن ذلك طريق وسبب
 موصل إليه كما قال بعض السلف المعاصي يزيد الكفر اه (قوله ونقض القاضي الخ) شروع
 فيما ينقض حكم الحاكم وقد ترجم له في الروض بنص مستقل وعبارته مع شرحه فصل فيما ينقض
 من قضائه أي القاضي ولنقدم عليه قواعد فنقول المعتقد فيما يعضى به القاضي ويقتى به المفتي
 الكتاب والسنة والاجماع وقد يقتصر على الكتاب والسنة ويقال الاجماع يصدر عن أحدهما
 والقياس يرد إلى أحدهما وليس قول الصحابي أن لم ينتشر في الصحابة حجة لانه غير معصوم عن الخطأ
 فاشبهه التابعي ولأن غيره يساويه في أدلة الإجماع فلا يكون قوله حجة على غيره لكن يرجح به أحد
 القياسين على الآخر وإذا تقر رآه ليس بحجة فاختلاف الصحابة في شيء كاختلاف سائر المجتهدين
 فلا يكون قول واحد منهم حجة نعم إن لم يكن للقياس فيه مجال فهو حجة كما نزع عليه الشافعي في
 اختلاف الحديث فقال روى عن علي رضي الله عنه أنه صلى في ليلة ست ركعات في كل ركعة ست
 سجودات وقال لو ثبت ذلك عن علي لقلت به فانه لا مجال للقياس فيه فالظاهر أن قوله توقفا اه فان
 اتشروا قول الصحابي في الصحابة ووافقه فاجماع خفي في حقه فلا يجوز له كعبه مخالفة الاجماع
 فان خالفوه فليس باجماع ولا حجة فان سكتوا بان لم يصح حواجم وافقه ولا بمخالفة أولم ينقل ساكت
 ولا قول فحجة سـ وان كان القول مجرد عنوى أم حكما من امام أرقاض لانهم لو خالفوه لا عترضوا عليه
 هذا ان انقضوا ولا فلا يكون حجة لا احتمال أن مخالفة لمر يبدوهم والقياس جلي وهو ما قطع
 فيه بنفي تأثير الفارق بين الاصل والفروع أو بعد تأثيره وغير جلي وهو ما لا يقطع فيه بذلك والحق

(تنبيه) يجوز لمن لا
 رزق له في بيت المال
 ولا في غيره وهو غير
 متعين للقضاء وكان
 عمله مما يقابل بأجرة أن
 يقول لأحكم بينكما
 الأباجرة أو رزق على
 ما قاله جمع وقال
 آخرون يحرم وهو
 الاحوط لكن الأول
 أقرب (ونقض)
 القاضي وجوبا

كائن مع أحد المتهندين في القروع قال صاحب الانوار وفي الاصول والاخر مخطئ ما جور لقصد
الصواب ولخير المتهندين اذا اجتهدا الحاكم فاصاب فله اجران واذا اجتهدا خطأ فله اجر ايه بحذف
(قوله حكما لنفسه أو غيره) أي حكما صدر من نفسه أو صدر من غيره لكنه اذا صدر من غيره
ونقصه سئل عن مستنده وقولهم لا يسئل القاضي عن مستنده محله اذا لم يكن حكمه نقضا ومحله
أيضا كما اذا لم يكن فاسقا أو جاهلا (قوله ان كان الخ) قيد في النقص أي محل كون الحكم
ينقض ان بان مخالفا للنص وقوله كتاب أو سنة بدل من قوله نص أو عطف بيان له وهذا ان كان
القاضي مجتهدا وقوله أو نص مقلده أي أو كان بخلاف نص مقلده بفتح اللام وهذا ان كان مقلدا لما
تقدم ان نص المقلد بالنسبة للمقلد كنص الشارع بالنسبة للمجتهد المطلق (قوله أو قياس جلي)
عطف على نص أي أو كان بخلاف قياس جلي والمراد به غير الخفي فيشمل المساوي وخرجه ما اذا كان
بخلاف قياس خفي فلا ينقض الحكم به وبعبارة الروض وشرحه فان بان له الخطأ بقياس خفي رجه
أي رآه أرحم مما حكم به اعتمده مستقبلا أي فيما يستقبل من أخوات الحادثة ولا ينقض به حكما لان
الظنون المتقاربة لا استقرار لها فلا ينقض ببعضها استمرار حكم ولشق الامر على الناس وعن عمر رضي
الله عنه انه شرك الشقيق في المشركة بعد حكمه بحرمانه ولم ينقض الاول وقال ذلك على ما قضينا
وهذا على ما نقضى اه (قوله وهو) أي القياس الحلي وقوله ما قطع فيه بالخاق الفرع أي المقيس
للاصل أي المقيس عليه وذلك كالحاق الضرب بالتأنيف في قوله تعالى فلا تنقل لهم اثم وكالحاق
ما فوق الذرة بما في قوله تعالى فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره كما تقدم أول الباب (قوله أو اجماع)
عطف على نص أي أو كان ذلك الحكم بخلاف الاجماع (قوله ومنه) أي ومن خلاف الاجماع
ما خالف شرط الواقف فن حكم بخلافه نقض (قوله وما خالف الخ) أي والحكم الذي خالف المذهب
الاربعة فهو كالمخالف للاجماع أي فينقض (قوله أو يرجوح) عطف على قوله بخلاف نص
أي أو كان ذلك الحكم بقول مرجوح من مذهب امامه (قوله فيظهر الخ) مرتبط بقوله ونقض وهو
كالتفسير له أي فالمراد من نقضه اظهار بطلانه لانه باطل من أصله وليس المراد به البطلان نفسه
لا يراه أنه كان صحاحتم بطل وقوله ما ذكر أي من النص والقياس والاجماع (قوله وان لم يرفع
اليه) غاية في اظهار البطلان والفعل مبني للمجهول ونائب فاعله يعود على الامر المخالف لما ذكر
وضمير اليه يعود على القاضي أي يظهر القاضي البطلان مطلقا سواء رفع الخصمان الامر المخالف لما
ذكر اليه أم لا قال في المغنى وعلى القاضي اعلام الخصمين بصورة الحال قال المساوردي ويجب على
القاضي أن يسجل بالنقض كما يسجل بالحكم ليكون التسجيل الثاني مبطلا للاول كما صار الثاني
ناقضا للحكم الاول فان لم يكن قد سجل بالحكم لم يلزمه الاسجبال بالنقض وان كان الاسجبال به أولى
اه (قوله بنحو نقضه) متعلق بظهر أي يظهر البطلان بصيغة تدل عليه كبنقضه وأبطلته وفسخته
قال في التحفة اجماعا في مخالف الاجماع وقياسا في غيره (قوله تنبيه) أي في بيان عدم جواز
الحكم بخلاف الرابع (قوله الاجماع) مفعول نقل (قوله على انه) ضميره للحال والشان والجار
والجرح ومرتعلق بالاجماع وقوله بخلاف الرابع متعلق بالحكم وقوله في المذهب متعلق بالرابع أي
لا يجوز للقاضي أن يحكم بخلاف الرابع في مذهبه وهو المرجوح (قوله وصرح السبكي بذلك) أي
بعدم الجواز (قوله وأطال) أي السبكي الكلام على ذلك (قوله وجعل ذلك) أي الحكم بخلاف
الرابع في المذهب وقوله من الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى قال في التحفة وبه يعلم ان مراد الاولين بعدم
الجواز عدم الاعتداد به فيجب نقضه وقال فيها أيضا قال ابن الصلاح وتبعوه وينقض حكم من له أهلية
الترجيح اذا رجح قولاً ولو مرجوحاً في مذهبه بدليل جبهه وليس له أن يحكم بشاذ أو غريب في مذهبه
الا ان ترجح عنده ولم يشترط عليه التزام مذهب باللفظ أو العرف كقوله على قاعدة من تقدمه اه

(حكما) لنفسه أو غيره
ان كان ذلك الحكم
(بخلاف نص) كتاب
أو سنة أو نص مقلده
أو قياس جلي وهو
ما قطع فيه بالخاق
الفرع للأصل (أو
اجماع) ومنه ما
خالف شرط الواقف
قال السبكي وما
خالف المذهب
الاربعة كالمخالف
للاجماع (أو يرجوح)
من مذهبه فيظهر
القاضي بطلان
ما خالف ما ذكر وان
لم يرفع اليه بنحو
نقضه وأبطلته
(تنبيه) نقل
العراقي وابن الصلاح
الاجماع على أنه
لا يجوز الحكم بخلاف
الرابع في المذهب
وصرح السبكي بذلك
في مواضع من فتاويه
وأطال وجعل ذلك
من الحكم بخلاف
ما أنزل الله

لأن الله تعالى أوجب على المجتهدين أن يأخذوا بالراجح وأوجب على غيرهم (٢٢٥) تقليدهم فيما يجب عليهم العمل

به ونقل الجلال
البليغي عن والده
أنه كان يفتي أن
الحاكم إذا حكم بغير
الصحيح من مذهبه
نقض وقال البرهان
ابن ظهيرة وقضيته
والحالة هذه أنه
لا فرق بين أن يعضده
اختيار لبعض
المتأخرين أو بحث
(تذنيه نان) أعلم
أن المعتمد في المذهب
للحكم والفقوى
ما اتفق عليه الشيوخ
فما جزم به النووي
فالرافعي فأرجحه
الاكثر فلا أعلم
فلا ورع قال شيخنا
هذا ما أطبق عليه
محققا والمتأخرين
والذي أوصى باعتماده
مشايخنا وقال
السهودي ما زال
مشايخنا يوصوننا
بالاقتناء ما عليه
النسخان وإن تعرض
عن أكثر ما حوله إليه
وقال شيخنا ابن زياد
يجب علينا في الغالب
مأرجحه الشيخان
وان نقول من
الاكثرين خلافة
(ولا يقضي) القاضي
أي ولا يجوز له القضاء
(بمخلاف علمه) وإن
قامت به بينة كما إذا
شهدت برفق أو نكاح
أو ملك من يعلم سره

(قوله لأن الله تعالى الخ) تعليل لجعل الحكم بمخلاف الراجح من الحكم بغير ما أمر الله تعالى (قوله أنه) أي والد الجلال وقوله بنقض أي حكمه (قوله وقضيته) أي الاقتناء بنقض الحكم وقوله والحالة هذه أي حالة كونه الحكم كائنا بغير الصحيح من مذهبه وقوله أنه أي الحال والشأن وقوله لا فرق أي في نقض الحكم بغير الصحيح وقوله بين أن يعضده أي يقويه وضميره يعود على غير الصحيح والمقابل محذوف أي أولا (قوله تنبيه نان) أي في بيان المعتمد في المذهب (قوله ما اتفق عليه الشيخان) أي النووي والرافعي وحمله ما لم يتفق المتأخرون على أن ما اتفقوا عليه سهواً وغلطاً (قوله فاجزم به النووي) يعني إذا اختلف كلام النووي والرافعي فالمعتمد ما جزم به النووي * وأعلم أنه إذا اختلفت كتب النووي فالتجسس لا يتقيد بشيء منها في الاعتماد عليه وأما غيره فيعتمد منها المتأخر الذي يكون تدعيمه فيه لكلام الأصحاب أكثر كالمجموع والتحقيق والتنقيح فالروضة فائهاج وما اتفق عليه إلا كثر من كتبه مقدم على ما اتفق عليه الأقل منها وما ذكر في باب مقدم على ما ذكر في غيره غالباً فمقاله ابن حجر وتبعه ابن علان وغيره (قوله فالرافعي) أي فاجزم به الرافعي أن لم يجزم النووي بشيء (قوله فأرجحه الخ) أي فإن اختلفا ولم يجز ما بشيء فالمعتمد من كلامهما ما رجحه أكثر الفقهاء ثم ما رجحه أعلمهم ثم ما رجحه أورعهم (قوله قال شيخنا هذا) أي ما ذكر من كون المعتمد فيما ذكر ما اتفق عليه الشيخان الخ وقوله ما أطبق أي أجمع واتفق (قوله والذي أوصى الخ) أي وهذا هو الذي أوصى به الخ قاسم الموصول معطوف على ما قبله وأعلم أنه إذا اختلف كلام المتأخرين عن الشيخين كشيخ الإسلام وتلامذته فقد ذهب علماء مصر إلى اعتماد ما قاله الشيخ محمد الرملي خصوصاً في نهايته لأنها قرئت على المؤلف إلى آخرها في أربع مائة من العلماء فنقدوها وصحوها وذهب علماء حضرموت وأكثر الذين والحجاز إلى أن المعتمد ما قاله الشيخ أحمد بن جبري كنبه بل في تحفته لما فهم من الإحاطة بنصوص الإمام مع مزيد تتبع المؤلف فيها ولقراءة المحققين لها عليه الذين لا يحضرون ثم إذا لم يشعر بأشياء فيفتي بكلام شيخ الإسلام ثم بكلام الخطيب ثم بكلام الزبيدي ثم بكلام ابن قاسم ثم بكلام عميرة ثم بكلام عرش ثم بكلام الحلبي ثم بكلام الشوري ثم بكلام الغناني ما لم يخالفوا أصول المذهب كقولهم لو نقلت صخرة من أرض عرفات إلى غيرها يصح الوقوف عليها وقد تقدم في خطبة الكتاب ما هو أبسط مما هاهنا فارجع إليه ان شئت (قوله وقال السهودي الخ) تأييد لما قبله (قوله ولا يقضي القاضي) أي أو نائبه (قوله أي لا يجوز الخ) تفسير للراد من نفى القضاء بمخلاف العلم (قوله بمخلاف علمه) أي بالشئ المخالف لعلمه قال بعضهم الصواب التعبير بما يعلم خلافه فإن من يقضي بشهادة من لا يعلم صدقها ولا كذبها فاض بمخلاف علمه وهو نافذ افتقاراً له ورد في التفتة بقوله وهو عجيب فإنه فرضه فممن لا يعلم صدقها ولا كذبها فكيف يصح أن يقال إن هذا قضى بمخلاف علمه حتى يرد على المتن فالصواب صحة عبارته اه قال في المغني وقوله ولا يقضي بمخلاف علمه يندرج فيه حكمه بمخلاف عقيدته قال البليغي وهذا يمكن أن يدعى فيه اتفاق العلماء لأن الحكم إنما يبرم من حاكم بما يعتقده اه (قوله وإن قامت به) أي بمخلاف علمه بينة وفي هذه الحالة لا يقضي بعلمه كما لا يقضي بالبينة للتعارض بينهما فيعرض عن القضية بالأكلية (قوله كما إذا شهدت) أي البينة وقوله برق الخ الاقفاظ الثلاثة تقرأ من غير تنوين لاضاوتها إلى لفظ من الواقعة اسمها موصولا وقوله يعلم أي القاضي وقوله حرمته راجع لما إذا شهدت البينة برفقه وقوله أو بينونتها أي أو يعلم بينونتها وهو راجع لما إذا شهدت بالنكاح أي ببقائه ولم تبين منه وقوله أو عدم ملكه أي أو يعلم عدم ملكه لهذا العبد مثلاً وهو راجع لما إذا شهدت بملكه له فالكلام على التوزيع مع اللف والنشر المرتب (قوله لانه قاطع) أي جازم وهو علمه لعدم جواز قضائه بمخلاف علمه فيما إذا قامت به بينة وقوله به أي بما شهدت به البينة وقوله حينئذ أي حين

أو ملك من يعلم سره أو بينونتها أو عدم ملكه لانه قاطع بطلان الحكم به حينئذ والحكم بالبطل محرم

اذ كان مخالفا لعله وقوله والحكم بالبطل محرم من تمة العلة (قوله ويقضى أى القاضى الخ) أى يجوز له ذلك (قوله ولو قاضى ضرورة) هكذا فى التحفة وقيده فى النهاية بما اذا كان مجتهدا (قوله بعلمه) متعلق بقضى قال فى شرح الروض لانه يقضى بالبينة وهى انما تفيد من انفا بالعلم أولى لكنه مكرره كما أشار اليه الشافعى فى الام فلورام البينة نفي للريبة كان أحسن قاله الغزالي فى خلاصته اه (قوله ان شاء) أى القضاء بعلمه (قوله أى بظنه المؤكد) تفسير للعلم والوجه كما فى سم تفسيره بما يشمل العلم والظن اذ قد يحصل له حقيقة العلم والظن لا تفسيره بخصوص الظن لخروج العلم به (قوله الذى الخ) صفة لظنه وقوله يجوز بضم الياء وفتح الجيم وتشديد الواو المكسورة وقوله أى للقاضى وقوله الشهادة مفعول يجوز (قوله مستندا) أى معتمدا وهو حال من ضميره وقوله اليه أى الى ظنه المؤكد (قوله وان استفاده) أى العلم وهو غاية للقضاء بعلمه يعنى أنه يقضى بعلمه مطلقا سواء استفاده قبل الولاية أم بعدها وسواء أيضا كان فى الواقعة بينة أم لا (قوله نعم لا يقضى به) أى بعلمه استدراك من جواز قضاء القاضى بعلمه أى يجوز له ذلك فى الحدود والتعازير (قوله لنسب الستر) أى مع سقوطها بالشبهة وقوله فى أسباب أى الحدود والتعزير وتلك الأسباب هى الزنا وشرب الخمر والسرقه قال فى التحفة نعم من ظهر منه فى مجلس حكمه ما يوجب تعزير اعززه وان كان قضاء بالعلم قال جمع من ائرون وقد يحكم بعلمه فى حد الله تعالى كما اذا علم من مكاف انه أسلم ثم أظهر لردة فيقضى عليه بموجب ذلك قال البلقيني وكما اذا اعترف فى مجلس الحكم بموجب حد ولم يرجع عنه فيقضى فيه بعلمه وان كان اقراره سر الخمر فان اعترفت فارجعها ولم يقيد بحضرة الناس وكما اذا ظهر منه فى مجلس الحكم على رؤس الاشهاد نحو ردة وشرب خمر اه (قوله اما حدود الادمين) أى الحدود المتعلقة بحقوق الادمين (قوله فيقضى فيها) أى فى حدود الادمين وقوله به أى بعلمه (قوله سواء المال الخ) لا يصلح أن يكون تعميلا للحد واذ هى عتوبات مقدرة كما مر والمال ليس منها ولو قال فيما تقدم اما حقوق الادمين فيقضى الخ لكان أولى اذ هى شاملة للمال والحدود (قوله واذا حكم) أى القاضى (قوله لا بد ان يصرح باستناده) أى بما استند اليه وهو هنا علمه (قوله فيقول الخ) تمثيل للحكم بالعلم مع التصريح باستناده (قوله فان ترك أحد هذين اللفظين) أى التركيبين وهما قوله علمت الخ وقوله وقضيت أو حكمت الخ وقوله لم ينفذ حكمه جواب ان (قوله ولا يقضى لنفسه) أى لا يجوز له ان يقضى لنفسه من غير التهمة فلو قضى لم ينفذ كما لا ينفذ سماعه شهادة لنفسه وانما ساجزله تعزيره من أساء أدبه عليه فى حكمه كحكمته على الجورائلا يستخف ويستهان فلا يسمع حكمه وخرج بقوله لنفسه القضاء عايم فاجوز وهل هو اقرار أو حكم وجهان المعتمد عند ابن حجر الثانى وعند مر الاول قال الخطيب فى مغنیه واستثنى البلقيني صوراته تضمن حكمه فيها لنفسه وتنقلا لاولى ان يحكم المحجور به بالوصية وان تضمن حكمه استيلاء على المال المحكوم به وتصرفه فيه الثانية الاوقاف التى شرط النظر فيها للعلماء أو صار فيها النظر اليه بطريق العموم لا تقراض ناظرها الخاص له الحكم به تحتها وان تضمن الحكم استيلاء عليه وتصرفه فيه الثالثة للامام الحكم بان تقال ملك الى بيت المال وان كان فيه استيلاء عليه بحجة الامامة والقاضى الحكم به أيضا وان كان بصرف اليه فى جامكية ونحوها اه بتصرف ومثله فى التحفة والنهاية (قوله ولا لبعض) أى ولا يقضى لبعض من أصله أو فرعه لانه أيضا (قوله ولا لشر يكه فى المشترك) أى ولا يقضى لشر يكه فى المال المشترك للتهمة أيضا قال البلقيني ويستثنى من ذلك ما اذا حكم بشاهد وبيمين الشريك فانه يجوز لان المنصوص أنه لا يشاركه فى هذه الصورة قال ولم أر من تعرض لذلك ولا يقضى أيضا لرقبة لانه لو مكاتبوا واستثنى الباقينى أيضا منه الحكم بجناية عليه قبل رقه بان جنى ملتزم على ذمى ثم حارب وأرق فانه يجوز قال ويوقف ما ثبت له حينئذ الى عتقه فان مات قنا صار فى المعنى ما نصه قد يورهم

(ويقضى) أى القاضى ولو قاضى ضرورة على الوجه (بعلمه) ان شاء أى بظنه المؤكد الذى يجوز له الشهادة مستندا اليه وان استفاده قبل ولايته نعم لا يقضى به فى حد ود أو تعزير لله تعالى كحد الزنا أو سرقه أو شرب لنسب الستر فى أسبابها أما حدود الادمين فيقضى فيها به سواء المال والقود و حد العلم لا بد ان يصرح باستناده فيقول علمت ان له عليك ما ادعاه وقضيت أو حكمت عليك بعلنى فان ترك أحد هذين اللفظين لم ينفذ حكمه كما قاله الماوردى وتبعوه (ولا) يقضى لنفسه ولا (لبعض) من أصله وفرعه ولا لشر يكه فى المشترك

اقتصار المصنف على منع الحكم لمن ذكر جوازه على العدو وهو وجه اختاره لما وردى والمشهور في
المذهب أنه لا يجوز حكمه عليه ويجوز ان يحكمه اه (قوله ويقضى لكل منهم) أى من القاضى
نفسه والبعض والشر يك وقوله غيره أى غير القاضى الذى أراد الحكم لنفسه أو لهؤلاء وقوله من امام
الحج بيان لذلك الغير (قوله وقاض آخر) أى غير هذا القاضى الذى أراد القضاء لنفسه أو لهؤلاء (قوله
ولونا ثباعته) أى ولو كان القاضى الاخر ثابتا عن القاضى المذكور (قوله دفعا للتمهة) علة
لكونه يقضى له من ذكر (قوله ولو رأى قاضى الحج) أى أو شهد شاهدان انك حكمت أو شهدت
بما في هذه الورقة (قوله وكذا شاهد) أى وكذلك مثل القاضى الشاهد أى رأى ورقة فيها شهادته
(قوله ورقة) مفعول رأى وقوله فيها حكمه أى في تلك الورقة مكتوب فيها حكمه وهذا بالنسبة
للقاضى وقوله أو شهادته أى أو فيها شهادته وهذا بالنسبة للشاهد (قوله لم يعمل) أى من ذكر
من الحاكم أو الشاهد وقوله به أى بضمون ما في الورقة من الحكم أو الشهادة وفى الجبرمى وأشعر
كلامه بجواز العمل به لغيره وهو كذلك فلو شهدا عند غيره بان فلانا حكم بكذا الزمه تنقيذه الا ان
قامت بينة بان الاول أنكر حكمه وكذبهما زى وكلامه قاصر على ما إذا شهد بالحكم اه (قوله
فى امضاء الحج) فيه ان هذا هو معنى العمل به المنفى فلو قال بان يمضيه ويكون تصورا للعمل لكان
أولى وأحصر وفى التحفة والنهاية اسقاطه وهو أولى (قوله حتى يتذكر ما حكم أو شهد به) أى تفصيلا
كفى التحفة ونصها حتى يتذكر الواقعة بتفصيلها اه وبديل قوله بعد ولا يكفى الحج (قوله
لا مكان التزوير) هذا يناسب جعله علة لما زدت به وهو عدم العمل بشهادة شاهدين عليه بما ذكر
وقوله ومشاهدة الخط أى ولا مكان مشاهدة الخط وهذا يناسب جعله علة لما ذكره وهو عدم العمل
بالورقة المكتوب فيها الحكم أو الشهادة وقولى أولا يناسب الحج يعلم منه انه يصح جعله علة أيضا لما
ذكره ويكون المراد بالتزوير التزوير فى الخط فتنبه (قوله ولا يكفى تذكره) أى القاضى أو الشاهد
وقوله ان هذا أى المكتوب خطه وقوله فقط أى من غير أن يتذكر الواقعة تفصيلا وهذا مقابل لما
زدت به أولا بقولى أى تفصيلا (قوله وفيهما وجه) انظر ما رجع الضمير فان كان الحكم والشهادة
بضمون ما فى الورقة فغير مناسب لما بعده لانه يخل المعنى وفى الحكم والشهادة وجه ان كان الحكم
والشهادة الحج وفى ذلك ركاكة لا تخفى وان كان الورقة المكتوب فيها الحكم والورقة المكتوب فيها
الشهادة فلا معنى له أصلا ثم ظهر الاول وانه ارتكب الاظهار فى مقام الاضمار فى قوله بعد ان كان
الحكم والشهادة فمكن عليه أن يقول ان كانا بالف التثنية تأمل (قوله مصونة عندهما) أى
مخفوظة عند القاضى وعند الشاهد (قوله ووثق بانه) أى ووثق كل من القاضى والشاهدين بان
ما فى الورقة خطه (قوله ولم يداخله فيه) أى فى كونه خطه وقوله ريبه أى شك (قوله انه يعمل)
بدل من قوله وجه أو عطف بيان له قال فى التحفة والنهاية والاصح عدم الفرق لاحتمال الريبة اه
وقوله به أى بضمون ما فى الورقة (قوله وله الحج) الحار والمجرور خبر مقدم وقوله حلف مبتدأ مؤخر وهو
مستأنف (قوله أى الشخص) تفسير للضمير وأتى به دفعا لما تنوهم من عوده لا قرب مذكور وهو
القاضى (قوله حلف) يشمل البين المرودة واليمين التى معها شاهد اه بحجج (قوله على استحقاق)
لوقال كفى التمسع على ماله به تعلق كاستحقاق الحج لكان أولى (قوله أو أدائه لغيره) عطف على
استحقاق أى وله حلف على أداء الحق الذى عليه لغيره (قوله اعتماد الحج) هو منصوب على الحال
على تأويله باسم الفاعل أى له أن يحلف على ذلك حال كونه معتمدا على ما ذكر قال فى التحفة
ودليل حل الحلف بالظن حلف عمر رضى الله عنه بين يدى النبى صلى الله عليه وسلم أن ابن صياد هو
الذبال ولم ينكر عليه مع انه غيره عند الاكثرين واتما قال ان يكنه فلن تسلط عليه اه وقوله على
اخذ اعدل متعلق باعتماد أى اخباره باستحقاق الحق أو أدائه (قوله وعلى خط نفسه) معطوف

ويقضى لكل منهم
غيره من امام وقاض
آخر ولو ناثباعته دفعا
للتهمه (ولو رأى)
قاض وكذا شاهد
(ورقة فيها حكمه)
أو شهادته (لم يعمل
به) فى امضاء حكم
ولا أداء شهادة (حتى
يتذكر) ما حكم
أو شهد به لا مكان
التزوير ومشاهدة
الخط ولا يكفى تذكره
ان هذا خطه فقط
وفيها وجه ان كان
الحكم والشهادة
مكتوبين فى ورقة
مصونة عندهما
ووثق بانه خطه ولم
يدخله فيه ريبه
أنه يعمل به (وله)
أى الشخص (حلف
على استحقاق)
حق له على غيره أو
أدائه لغيره (اعتمادا)
على اخبار عدل
و(على خط) نفسه
على المعتمد

على اخبار عدل وقوله على المعتمد ربط بالمعطوف أى بوله الحلف اعتمادا على خط نفسه على المعتمد وفارق القضاء والشهادة السابقين حيث لا يجوز فيهما الاعتماد على الخط بان اليمين تتعلق به والحكم والشهادة يتعلقان بغيره (قوله وعلى خط ماذونه) أى واعتمادا على خط ماذونه أى رقيقه المأذون له في التجارة مثلا فاذا وجد سيده ورقة مكتوب فيها بخطه ان لك عند فلان ديننا كذا ثمن كذا أو انى أدبت عندك ما عليك من الدين جازله أن يحلف اعتمادا على خطه وقوله ووكيله معطوف على ماذونه أى واعتمادا على خط وكيله أى في بيع ماله ولو في الذمة أو قضاء الديون التى عليه فاذا وجد موكله ورقة مكتوب فيها بخطه ان لك عند فلان ثمن كذا أو انى أدبت الدين عندك جازله أن يحلف اعتمادا على ذلك الخط (قوله وشريكه) معطوف على ماذونه أيضا أى واعتمادا على خط شريكه أى المأذون له في بيع المال المشترك ولو في الذمة وأداء الديون فاذا وجد شريكه ورقة مكتوب فيها ان لك عند فلان ثمن كذا أو انى أدبت الدين عندك جازله أن يحلف اعتمادا على ذلك الخط (قوله ومورثه) معطوف أيضا على ماذونه أى واعتمادا على خط مورثه فاذا وجد الوارث ورقة مكتوب فيها بخط مورثه ان لك عند فلان كذا أو انى أدبت الدين الذى كان على جازله أن يحلف اعتمادا على الخط المذكور (قوله ان وثق) أى الشخص وقوله بامانته أى من ذكر من ماذونه وما بعده باعتبار الشرع أو مورثه فقط باعتبار المتن (قوله بان علم) أى الحالف وهو تصور للوثوق بامانته وقوله انه أى من ذكر من ماذونه وما بعده أو المورد فقط على نسق ما قبله وقوله لا يتساهل فى شئ من حقوق الناس ضابط ذلك انه لو وجد في التذكرة لفلان على كذا اسم سمعت نفسه يدفعه ولم يحلف على نفيه (قوله اعتضادا بالقرينة) علة للحلف أى له أن يحلف اعتضادا أى اعتمادا على القرينة وهى خط ماذونه وما بعده وفيه ان هذه العلة هى عين قوله اعتمادا على خط الخ * (تمة) * له رواية الحديث اعتمادا على خط كتبه هو أو غيره محفوظ عنده أو عند غيره متضمن ذلك الخط انه قرأ البخارى مثلا على الشيخ الفلاني أو انه سمعه منه أو انه أحازه عليه وان لم يتذكر قراءة ولا سماعا ولا اجازة لان باب الرواية أوسع وعلى ذلك عمل السلف والخلف ولورأى خط سمعه بالاذن له في الرواية وعرفه جازله الاعتماد عليه أيضا (قوله تنبيه) أى في بيان ما اذا خالف الظاهر الباطن أى حقيقة الامر (قوله والقضاء) أى الحكم الذى يستفاده القاضي بالولاية فيما باطن الامر فيه بخلاف ظاهره وقوله الحاصل على أصل كاذب أى المرتب على أصل كاذب مثل شهادة الزور (قوله يتفقد ظاهرا) أى بحسب ظاهر الشرع وقوله لا باطنا أى لا يتفقد في الباطن أى فيما بينه وبين الله لقوله صلى الله عليه وسلم انكم تحتصمون الى وابل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له بغيره وما أسمع منه فن قضيت له من حق أخيه بشئ فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار وقوله ألحن قال ع ش أى أقدر وقال الرشيدى أى أبلغ وأعلم والاول أنسب (قوله فلا يحل) أى ذلك الحكم حراما كأن أثبت بشاهدى زور نكاحه بامرأة وقوله ولا عكسه أى ولا يحرم حلالا كأن ادعى عليه بانه طلق زوجته بذلك فلا تحرم عليه باطنا ويحل له وطؤها ان أمكن لكنه بكرة للتممة ويبقى التوارث بينهما لا النفقة للحيلولة ولو نكحها آخر فوطئها جاهلا بالاحال فمشبهة وتحرم على الاول حتى تنقضى العدة أو عالما أو نكحها أحد الشاهدين فكذا في الاشبهه عند الشيخين اه معنى (قوله فلو حكم الخ) تفريع على الاول أعنى قوله فلا يحل حراما (قوله بظاهر العدالة) بدل من بشاهدى زور ولو قال كما في شرح الرملى ظاهرهما العدالة لكان أولى (قوله لم يحصل الخ) جواب لو (قوله سواء المال والنكاح) تعميم في عدم حصول الحل باطنا فحكم به بشاهدى زور (قوله أما المرتب) أى أما القضاء المرتب وهو مقابل قوله والقضاء الحاصل الخ وقوله على أصل صادق وهو ما لم يكن بشهادة الزور (قوله فينفذ القضاء فيه) أى في المرتب على أصل صادق وقوله باطنا أى أى كما يتفقد ظاهرا وقوله قطعها هذا ان كان في

وعلى خط ماذونه
ووكيله وشريكه
و (مورثه ان وثق
بامانته) بان علم منه
أنه لا يتساهل في شئ
من حقوق الناس
اعتضادا بالقرينة
* (تنبيه) * والقضاء
الحاصل على أصل
كاذب يتفقد ظاهرا
لا باطنا فلا يحل
حراما ولا عكسه فلو
حكم بشاهدى زور
بظاهر العدالة لم
يحصل بحكمه الحل
باطنا سواء المال
والنكاح أما المرتب
على أصل صادق
فينفذ القضاء فيه
باطنا أيضا قطعاً

محل اتفاق المجتهدين مثل وجوب صوم رمضان بشاهدين والابان كان في محل اختلافهم فينفذ على
 الاصح مثل وجوب صومه بواحد ومثل شفعة الجوار (قوله وجاء في الخبر) أي ورد فيه وساقه
 دليلا على قوله ينفذ ظاهر الا باطنا وقوله أمرت أن أحكم الخ أي أمرني الله أن أحكم بالظاهر والله يتولى
 السرائر قال في التحفة جزم الحافظ العراقي بان هذا الخبر لا أصل له وكذا أنكره المزني وغيره ولعله من
 حيث نسبة هذا اللفظ مخصوصه اليه صلى الله عليه وسلم أمامنا فهو صحيح منسوب اليه صلى الله
 عليه وسلم أخذ من قول المصنف في شرح مسلم في خبر أني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق
 بطونهم معناه أني أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر كما قال صلى الله عليه وسلم اه (قوله
 ويلزم المرأة الخ) أي يجب عليها ما ذكر فلو سلمت نفسها مع القدرة على ما ذكر كراعت به (قوله الهرب
 أي من المدعي عليها ما ذكر وقوله بل والقتل أي بل يلزمها أن تقتله ولو بسم ومجمله ان لم يندفع
 بغيره وقوله ان قدرت عليه أي على المذكوور من الهرب والقتل (قوله كالصائل على البضع) أي
 فانها يلزمها دفعه ولو بالقتل (قوله ولا تنظر لكونه) أي الواطئ أي يلزمها ما ذكر ولا تنظر لكونه
 بعقده الا باحة (قوله بعقده الا باحة) أي اباحة الوطء بالحكم كان يكون حنفيا وعبارة المغني فان
 قيل فلعله ممن يرى الاباحة فكيف يسوغ دفعه وقتله أجيب بان المسوغ للدفع والموجب له انتهاك
 الفرج المحرم بغير طريق شرعي وان كان الطالب لاثم عليه كما لو صال صبي أو مجنون على بضع امرأة
 فانه يجوز لها دفعه بل يجب اه (قوله فان أكرهت) أي على الوطء بان لم تقدر على الهرب ولا
 على قتله فلا اثم عليها بوطئه أياها قال في التحفة ولا يخالف هذا قولهم الا كراه لا يبيح الزنا شبهة سبق
 الحكم على ان بعضهم في عدم الاثم بما اذا ربط حتى لم يبق لها حركة لكن فيه نظر اذ لو كان هذا
 مراد لم يفرقوا بين ما هنا والا كراه على الزنا لان محل حرمة حيث لم تربط كذلك (قوله والقضاء
 على غائب) شروع في بيان جواز القضاء للحاضر على غائب والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم
 لئن خذني ما يكفيك وولدك بالمعروف وهو قضاءه منه على زوجه او هو غائب ولو كان فتوى لقال
 لها لك أن تأخذني أو لا بأس عليك أو نحوه ولم يقل خذني وقول عمر رضي الله عنه في خطبته من كان
 له على الأسيف بالقاء المكسورة دين فليأتنا غدا فانا بآبائهم ووالدهم وقاسموه بين غرماؤه وكان غائبا (قوله
 عن البلد) أي فوق مسافة العدوى اه بحجري (قوله وان كان) أي ذلك الغائب المدعي عليه وقوله
 في غير عمله أي في غير محل ولاية القاضي (قوله أو عن المجلس) أي أو غائب عن مجلس الحكم وقوله
 بتوار متعلق بغائب المقدر أي أو غائب عن المجلس بتوار أي اختفاء خوفا وقوله أو تعزز أي امتناع
 من الحضور ولا خوف بل تغلبا (قوله جائر) أي لما تقدم ولا تغافهم على سماع البينة عليه فالحكم
 مثلها ولان الغيبة ليست بأعظم من الصغر والموت في الجمر عن الدفع عن الغائب فاذا جاز الحكم على
 الصغير والميت فليجوز على الغائب أيضا (قوله في غير عقوبة الله تعالى) أي في كل شيء سوى عقوبة
 الله تعالى أما هي فلا يقضى عليه بها البناء على المساهلة (قوله ان كان مدع حجة) فيدفع جواز
 القضاء على الغائب أي يجوز القضاء عليه بشرط أن يكون مدع حجة أي وقد علمها الحاكم وقت الدعوى
 على ما دل عليه كلامهم وان اعترضه البقني وجوز سماعها اذا حدث بعدها علم البينة أو تحملها
 كذا في التحفة والمراد بالحجة هنا ما يشمل الشاهد والعين فيما يقضى فيه بها وعلم الحاكم وظاهر
 كلامه أنه اذا لم تكن حجة سمعت دعواه ولكن لا يحكم القاضي بها على غائب وليس كذلك فلا تسمع له
 دعوى أصلا حينئذ فكون الأولى للشارح أن يدخل على المتن بقوله وانما تسمع دعواه ويقضى بها على
 لغائب ان كان مدع حجة (قوله ولم يقل هو الخ) سيأتي محترزه (قوله بل ادعى) أي طالب الحق على
 المدعي عليه الغائب وقوله بجوده أي للحق المدعي به وفي المغني ما نصه تنبيه يقوم مقام الجوده في
 معناه كما لو اشترى عينا وخرجه مستحقة فادعى الثمن على البائع الغائب فلا خلاف أنها تسمع وان لم

وجاء في الخبر أمرت أن
 أحكم بالظاهر والله
 يتولى السرائر وفي
 شرح المنهاج لشخصنا
 ويلزم المرأة المحكوم
 عليها بنكاح كاذب
 الهرب بل والقتل
 ان قدرت عليه
 كالصائل على البضع
 ولا تنظر لكونه بعقده
 الا باحة فان أكرهت
 فلا اثم (والقضاء
 على غائب) عن البلد
 وان كان في غير عمله
 أو عن المجلس بتوار
 أو تعزز (جائر) في
 غير عقوبة الله تعالى
 (ان كان مدع حجة
 ولم يقل هو) أي
 الغائب (مقر) بالحق
 بل ادعى بجوده

يذكر المحذور واقدمه على البيع كاف في ادلاله على جوده قاله الامام والمغزلي اه (قوله وانه يلزمه الخ) أي وادعي ان الغائب المدعي عليه يلزمه تسليمه المدعي به الا ان وانه مطالب به فلو لم يذكر في الدعوى ما ذكر بان قال لي عليه كذا فقط فلا تسمع دعواه اذ من شرطها ان يتعلق بها الزام وطالبة في الحال و يشترط ايضا لبيان المدعي به وقدره ونوعه ووصفه كما سيأتي (قوله فان قال) أي المدعي هو أي الغائب مقرر وهذا محترز لقوله ولم يقل هو مقرر (قوله وانا اقيم الحجة الخ) أي فيكون قد ثبت الحق عليه بالحجة قال في التحفة ولا اثر لقوله مخافة ان ينكر خلافه للمقيني أي حيث قال ان مخافة انكاره متبوعة لسماع الدعوى وقوله استظهارا أي طلبا لظهور الحق (قوله أوليه كتب) معطوف على استظهارا أي ان اقامة الحجة اما لاجل استظهار الحق أو لاجل ان يكتب الخ ويصح عطفه على مخافة أي لاجل المخافة أو لاجل ان يكتب الخ وقوله بها أي بالحجة أي بشبوت الحق بها (قوله لم تسمع حجه) جواب ان قال في التحفة الا ان يقول وهو ممتنع فانها تسمع وقان في النهاية لا تسمع ولو قال ذلك اه (قوله لتصريحه) أي المدعي وقوله بالماضي لسماعها أي وهو الاقرار وذلك لانها لا تقام على مقرر (قوله اذ لا فائدة فيها) أي المحجة وهو علة المناهضة (قوله نعم الخ) استدراك على عدم سماع الدعوى من المقرر (قوله لا يكتب القاضي به) أي بشبوت الدين بالبينة (قوله بل ليوفيه منه) أي أقام البينة ليوفي القاضي دينه من ماله الحاضر (قوله فتسمع) أي البينة وهو جواب لو (قوله وان قال هو مقرر) الاولى حذفه اذا استدراك مرتب على قوله هو مقرر (قوله وتسمع ايضا) أي كما تسمع اذا ادعى جوده وقوله ان اطلق أي لم يدع جوده ولا اقرارا وانما سمعت في هذه الحجة لانه قد لا يعلم جوده في غيبته ويحتاج الى اثبات الحق فيجعل غيبته كسكوته (قوله ووجب ان كانت الخ) أي ولم يكن للغائب وكيل حاضر وقوله بدين أي له على الغائب وقوله أو عين أي أو دعها عنه أو أعاره اياها أو نحو ذلك وقوله أو بجهة عقد معطوف على بدين أي أو كانت الدعوى عليه بجهة عقد كان ادعى على الغائب انه اشترى هذا العبد منه بشراء صحيح وأنكره ذلك وقوله أو ابراء أي أو كانت الدعوى عليه ببراء أي بان الغائب أبراء الحاضر من الدين الذي له عليه وأنكره (قوله كان أحال الخ) تمثيل للبراء ولا يتصور بغير ما ذكر لان الدعوى على الغائب باسقاط حقه له لا تسمع وعبرة المغني ولا تسمع الدعوى والبينة على الغائب باسقاط حقه له لان ادعى بذلك والبينة لا تسمع الا بعد المطالبة بالحق قال ابن الصلاح وطريقه في ذلك ان يدعى على انسان ان رب الدين أحاله به فيعترف المدعي عليه بالدين لربه وبالحوالة ويدعي انه أبرأ منه أو قبضه فتسمع الدعوى بذلك بالبينة اه (قوله فادعي) أي المدين الحاضر وقوله ابراء أي ابراء الغائب اياه فالإضافة من إضافة المصدر لفاعله مع حذف المفعول ويحتمل أن تكون من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل (قوله تحليفه) فاعل وجب وقوله أي المدعي تفسير للضمير وأقاده أن الإضافة من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أي تحليف الحاكم اياه وهو غير متعين بل يصح أن تكون من إضافة المصدر لفاعله وحذف المفعول (قوله يمين الاستظهار) هي التي لم تثبت بها حق وانما وجبت احتياطا قال في التحفة ولا يبطل الحق بتأخير هذه اليمين ولا ترد بالرد لانها ليست مكملية للحجة وانما هي شرط للحكم اه (قوله ان لم يكن الغائب متواريا ولا متعززا) قيد به في شرح المنهـع أيضا ونقل الجبيري عن زكي أن المعتمد انه يجب تحليفه وان كان متواريا أو متعززا (قوله بعد اقامة الخ) متعلق بتحليفه أي تحليفه بعد اقامة البينة أي وبعد تعديله (قوله ان الحق) أي على ان الحق وهو متعلق بكل من بينة ومن تحليفه (قوله في الصورة الاولى) هي ما اذا كانت الدعوى بدين وقوله ثابت في ذمته أي الغائب وقوله الى الا ان أي الى وقت الدعوى عليه (قوله احتياطا الخ) علة لوجوب التحليف أي وجب تحليفه بذلك احتياطا للغائب المحكوم عليه (قوله

وانه يلزمه تسليمه له الا ان وانه مطالب به بذلك فان قال هو مقرر وانا اقيم الحجة استظهارا مخافة ان ينكر أو وليك كتب بها القاضي الى قاضي بلد الغائب لم تسمع حجه لتصريحه بالماضي لسماعها اذ لا فائدة فيها مع الاقرار نعم لو كان للغائب مال حاضر وأقام البينة على دينه لا يكتب القاضي به الى حاكم بلد الغائب بل ليوفيه منه فتسمع وان قال هو مقرر وتسمع ايضا ان اطلق (ووجب) ان كانت بالدعوى بدين أو عين أو بجهة عقد أو ابراء كان أحال الغائب على مدين له حاضر فادعي ابراءه (تحليفه) أي المدعي يمين الاستظهار ان لم يكن الغائب متواريا ولا متعززا (بعد) اقامة (بينة) أن الحق في الصورة الاولى ثابت (في) ذمته الى الا ان احتياطا للمحكوم عليه

(لأنه الخ) عليه العلة وقوله لم يمدعي أي الغائب بشئ يبرئه كأداء وإبراء (قوله ويشترط مع ذلك) أي مع قوله في الحلف أن الحق ثابت في ذمته وقوله أ يقول أنه الخ أي لأنه قد يكون عليه ولا يلزمه أدائه لتأجيل أو نحوه (قوله وأنه لا يعلم الخ) أي ويلزمه أيضاً أن يقول أنه الخ قال في التحفة بناء على الأصح أن المدعي عليه لو كان حاضراً وطلب تخليف المدعي على ذلك أجيب اه وقوله فأدحا أي في الشهادة مطلقاً أو بالنسبة للغائب وقوله كعسق وعداوة تمثيل للقادح في الشهادة (قوله قال شيخنا في شرح المنهاج وظاهر الخ) فيه أن هذا لا يظهر بعد تقييده فيما سبق بقوله في الصورة الأولى اذ يعلم منه أنه في غيرها لا يخلف بما ذكر وقوله أن هذا أي باقي المتن فقط وهو أن الحق ثابت في ذمته وأما ما زاده عليه وهو أنه يلزمه الخ فيأتي في جميع الصور وقوله في الدعوى بعين أي ادعي أنه جعلها ودبعة عنده أو استعارها منه أو نحو ذلك كما تقدم (قوله على ما يليق بها) أي كأن يقول أدعي عليه بثوب مثلاً وهو باق تحت يده ويلزمه تسليمه إلى والعين باقية (قوله وكذا نحو الإبراء) أي وكذلك لا يأتي ما ذكر في الدعوى بنحو إبراء كعسق وطلاق وبيع بل يخلف فيه على ما يليق به كان يقول في الإبراء أنه أ رأني وأنه لا يستحق في ذمتي شبه أو كان يقول في العتق أن سبيده أعتقه وفي الطلاق أن زوجها طلقها وفي البيع أنه باعني إياه بيعة صحيحة (قوله أما لو كان الغائب الخ) مفهوم قوله أن لم يكن الغائب الخ (قوله فيقضي) أي القاضي وقوله عليهم أي على المتواري والمتعزز وقوله لتقصيرهما أي بسبب التواري والتعزز (قوله قال بعضهم الخ) عبارة التحفة أما إذا كان له وكيل حاضر فهل يتوقف التخليف على طلبه وجهان وقضية كلاهما توقفه عليه واعتمده ابن الرفعة واستشكله في التوضيح بأنه إذا كان له وكيل حاضر لم يكن قضاء على غائب ولم تجب بين جزم ما وفيه نظر لأن العبرة في الخصومات في نحو الأيمن بالموكل لا الوكيل فهو قضاء على غائب بالنسبة للأيمن ويؤيد ذلك قول البلقيني للقاضي سماع الدعوى على غائب وان حضر وكيله لوجود الغيبة المسوغة للحكم عليه والقضاء إنما يقع عليه أي في الحقيقة أو بالنسبة للأيمن فالحاصل أن الدعوى ان سمعت على الوكيل توجه الحكم إليه دون موكله إلا بالنسبة للأيمن احتياطاً لحق الموكل وإن لم تسمع عليه توجه الحكم إلى الغائب من كل وجه في ليمين وغيرها اه (قوله كما لو ادعي شخص على نحو صبي) أي كسجنون والكاف للظهير في وجوب الحلف على المدعي وفي المعنى ما نصه لا تنافي بين ما ذكر هنا وما ذكر في كتاب الدعوى والقسامة من أن شرط المدعي عليه أن يكون مكلفاً ملتزماً بالأحكام فلا تصح الدعوى على صبي ومجنون لأن محل ذلك عند حضور ولهم ما فتسكون الدعوى على الولي أما عند غيبته فالدعوى عامه ما كالدعوى على الغائب فلا تسمع إلا أن تكون هناك بينة ويحتاج معها إلى الأيمن اه وقوله لا ولي له قال في التحفة أوله ولي ولم يطلب فلا تتوقف الأيمن على طلبه اه ومثله في النهاية (قوله وميت) معطوف على صبي أي وكما لو ادعي على أميت (قوله ليس له وارث خاص حاضر) أي بان كان له وارث غير خاص أوله وارث خاص لكنه غير حاضر في البلد (قوله فانه) أي المدعي على نحو الصبي والميت وقوله يخلف أي بعد إقامة البينة بما أدعاه وتعديلها والاف لا تسمع دعواه (قوله لماسر) أي احتياطاً للحكم عليه الصبي أو الميت (قوله أما لو كان لنحو الصبي ولي خاص الخ) هذا خلاف ما جرى عليه شيوخه من أن وجوب الحلف لا يتوقف على طلب الولي إذا وجد بالنسبة للدعوى على الصبي والمجنون كما يعلم من عبارته المسارة ويتوقف على طلب الوارث الخاص إذا وجد بالنسبة للميت وقال الفرق بينه وبين الولي واضح وجرى أيضاً على ذلك في النهاية وكتب ع ش على قول النهاية والفرق واضح مانصه وهو أي الفرق أن الحق في هذه يتعلق بالتركة التي هي للوارث فتركة لطلب الأيمن اسقاط لحقه بخلاف الولي فانه إنما يتصرف عن الصبي بالصحة اه والمؤلف تبسح شيخ الاسلام

لأنه لو حضر لم يمدعي بما يبرئه ويشترط مع ذلك أن يقول أنه يلزمه تسليمه إلى وأنه لا يعلم في شهوده فأدحا كعسق وعداوة قال شيخنا في شرح المنهاج وظاهر كما قال البلقيني أن هذا لا يأتي في ادعوى بعين بل يخلف فيها على ما يليق بها وكذا نحو الإبراء أما لو كان الغائب متواري أو متعززاً فيقضي عليه بما يلائمين لتقصيرهما قال بعضهم لو كان للغائب وكيل حاضر لم يكن قضاء على غائب ولم يجب بين (كما لو ادعي شخص على) نحو (صبي) لا ولي له (وميت) ليس له وارث خاص حاضر فانه يخلف لماسر أما لو كان لنحو الصبي ولي خاص أو للميت وارث خاص حاضر كامل

فما ذكر كذا يعلم من عبارة شرح المنهج والاسنى ونص الثاني فان كان للميت وارث خاص اعتبر في الحلف طلب الوارث لان الحق له في التركة ومثله ما لو كان للصبي نائب خاص الخ اه (قوله اعتبر في وجوب التحليف) أى على المدعى وقوله طلبه أى طلب من ذكر من الولى والوارث التحليف من المدعى فالإضافة من إضافة المصدر لفاعله وحذف مفعوله ويحتمل أن تكون من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل (قوله فان سكت) أى من ذكر من الوارث الخاص والولى وقوله عن طلبها أى الممين المملوكة من السياق وقوله لجهل أى بأنه يعتبر في وجوب الممين طلبها وقوله عرفه الخاكم أى بين له أن ذلك أن تحلفه (قوله ثم ان الخ) أى ثم بعد التعريف أن لم يطلب منه الممين حكم عليه الخاكم بدون يمين (قوله لو ادعى وكيل الغائب) أى إلى مسافة يجوز القضاء فيها على الغائب بان كان فوق مسافة المدعى أو في غير ولاية الخاكم وان قربت أفاده في التحفة وقوله على غائب أى إلى ما ذكر أيضا (قوله أو نحو صبي) بالجر معطوف على غائب أى أو ادعى وكيل الغائب على نحو صبي كمنحون (قوله أو ميت) أى أو ادعى على ميت أى وان لم يرثه إلا بيت المال اه تحفة (قوله فلا تحليف) أى واجب على الوكيل (قوله بل يحكم) أى الخاكم وقوله بالبينه أى التي أقامها الوكيل المدعى ويعطى حينئذ المال المدعى به ان كان للمدعى عليه هناك مال (قوله لان الوكيل الخ) تعليل لعدم تحليف الوكيل وقوله لا يتصور حلفه على استحقاقه أى لا يمكن أن يحلف الوكيل على استحقاقه للمحق الذي ادعى به لانه ليس له وإنما هو للوكل (قوله ولا على أن موكله يستحقه) أى ولا يتصور أن يحلف على أن موكله يستحقه إذ يحتمل أن موكله أبرأه ولو حلف فلا يستحق الموكل شيئا إذ لا يثبت للشخص الحق بيمين غيره (قوله ولو وقف الامر الخ) من تمة التعليل أى ولانه لو وقف الامر الخ وقوله الى حضور الموكل أى من المحل الذي هو فيه وكان بعيدا أو قريبا وكان في غير ولاية الخاكم والابان كان في محل قريب وهو بولاية القاضى فلا بد من حضوره وتحليفه يمين الاستظهار إذا مشقة عليه في الحضور حينئذ بخلاف ما لو بعد أو كان بغير ولاية الخاكم كذا في التحفة ومثل حضور الموكل في عدم وقوف الامر اليه بلوغ الصبي وفاقاة المنحون وقيام نائب عن الميت فلا يوقف الامر الى ذلك (قوله ولو حضر الغائب) أى المدعى عليه وقوله وقال أى بعد الدعوى عليه من وكيل الغائب يدين له عليه وقوله أبرأني موكلك مقول القول وقوله أو وفيته أى أو قال وفيته وقوله فاحر فعل أمر والمخاطب الوكيل وقوله الى حضوره أى الموكل وقوله ليحلف لي أى لا جمل أن يحلف لي بأنه ما أبرأني أى أو ما وفيته (قوله لم يجب) جواب لو أى لم يجب ذلك الغائب الذي حضر الى ما طلبه من التأخير (قوله وأمر بالتسليم له) أى أمرا قاضى ذلك الغائب الذي قد حضر بتسليم الحق للوكيل (قوله ثم يثبت الأبراء) أى ثم بعد تسليم الحق يمكن من اثبات الأبراء والتوفية ويأخذ حقه وقوله بعد مبني على الضم أى بعد حضور الموكل وقوله ان كان الخ قيد في الاثبات وقوله له أى للغائب الذي قد حضر وقوله به أى بالأبراء وكذا التوفية وقوله حجة أى بينة (قوله لانه لو وقف الخ) علة لعدم اجابته (قوله ذم له) أى للغائب الذي قد حضر وادعى عليه بالدين وهو استدراك على كونه لم يجب فيما يطلبه وقوله اذا ادعى عليه أى الوكيل وقوله علمه أى الوكيل وهو مفعول ادعى وقوله بنحو الأبراء متعلق بعلمه ونحو الأبراء التوفية وقوله انه لا يعلم الخ المصدر المؤول منصوب بزع الخافض وهو متعلق بتحليف أى له تحليفه بعدم علمه بان الموكل أبرأه وقوله مثلا أى أو وفاه الدين (قوله لهجة هذه الدعوى) علة لكونه له تحليف الوكيل بما ذكر أى وانما كان له ذلك لهجة هذه الدعوى وهي علمه بنحو الأبراء لانه لو أبرأه بيمينها بطلت وكالته قال في المغنى فان قيل هذا يخالف ما سبق من أن الوكيل لا يحلف أجيب بانه لا يلزم من تحليفه هنا تحليفه ثم لان تحليفه هنا انما جاء من جهة دعوى صححة يقتضى اعترافه بضمونها سقوط مطالبته بخروج وجهه باعترافه من الوكيل كالة في الخصومة بخلاف يمين الاستظهار فان

اعتبر في وجوب التحليف طلبه فان سكت عن طلبها لجهل عرفه الخاكم ثم ان لم يطلبها قضى عليه بدونها (فرع) * لو ادعى وكيل الغائب على غائب أو نحو صبي أو ميت فلا تحليف بل يحكم بالبينه لان الوكيل لا يتصور حلفه على استحقاقه ولا على أن موكله يستحقه ولو وقف الامر الى حضور الموكل لتعذر استيفاء الحقوق بالوكلاء ولو حضر الغائب وقال للوكيل أبرأني موكلك أو وفيته فاحر الطلب الى حضوره ليحلف لي أنه ما أبرأني لم يجب وأمر بالتسليم له ثم يثبت الأبراء بعد ان كان له به حجة لانه لو وقف لتعذر الاستيفاء بالوكلاء نعم له تحليف الوكيل اذا ادعى عليه علمه بنحو الأبراء أنه لا يعلم أن موكله أبرأه مثلا لهجة هذه الدعوى

عليه (واذا ثبت)
عندكم (مال على
العائب) أو الميت
وحكم به (وله مال)
حاضر في عمله أو دين
نابت على حاضر في
عمله (قضاء) الحاكم
(منه إذا طلبه
المدعي) لان الحاكم
يقوم مقامه ولو
باع قاض مال غائب
في دينه فقدم وأبطل
الدين باثبات ايقائه
أو بنحوقه شاهد
استرد من الخصم ما
أخذه وبطل البيع
للدين على الاوجه
خلافًا للروايات
(والا) يكن له مال في
عمله ولم يحكم (فان
سأل المدعي انتهاء
الحال الى قاضي بلد
الغائب أجابه) وجوبا
وان كان المكتوب
اليه قاضي ضرورة
مسارعة بقضاء حقه
(فينهي اليه سماع
بينته) ثم ان عدلها لم
يحتاج المكتوب اليه
الى تعديلها والا
احتاج اليه لحكم بها
ثم يستوفي الحق
وخرج بها عمله فلا
يلتزم به لانه شاهد
آسن لا قاض

حاصلها ان المال ثابت في ذمة الغائب أو الميت وثبوتها في ذمة من ذكر لا يتأتى من الوكيل اه
(تنبيه) قال في التحفة يكفي في دعوى لو كمل مصادقة الخصم له على الوكالة ان كان القصد اثبات
الحق لا تسلمه لانه وان ثبت عليه لا يلزمه الدفع الاعلى وجه مبرر ولا يبرر الا بعد ثبوت الوكالة اه (قوله
واذا ثبت عندكم مال) أي بان اقام المدعي الحجة عليه وحلف يمين الاستظهار كما تقدم (قوله وحكم
به) أي بثبوت المال عنده على ذلك الغائب وهو قيد خرج به ما اذا ثبت عنده والكنه لم يحكم به فلا
يقضيه منه (قوله وله) أي للغائب أو الميت وقوله مال حاضر في عمله أي في محل عمل القاضى وولايته
(قوله أو دين الخ) معطوف على له مال حاضر أي أو كان له دين ثابت على حاضر في عمله أي في محل عمله
قال في النهاية ولا يعارضه قوهم لا تسمع الدعوى بل دين على غريم الغريم اذ هو محمول على ما اذا كان
الغريم حاضرا أو غائبا ولم يكن دينه ثابتا على غريم الغريم فليس له لدعوى لاثباته اه ومثله في
التحفة (قوله قضاء) أي الدين وقوله منه أي من المال الحاضر أو الدين (قوله اذا طلبه المدعي) أي
اذا طلب المدعي قضاء حقه من الحاكم وخرج به ما اذا لم يطلبه فلا يقضيه الحاكم منه (قوله لان الحاكم
يقوم مقامه) أي الغائب وهو تعليل لكون الحاكم يقضيه من مال الغائب الحاضر وعبرة لمغنى
لانه حق وجب عليه تعذر وفاءه من جهة من هو عليه فقام الحاكم مقامه كما لو كان حاضر اقامت مع اه
(قوله ولو باع قاض) أي أو نائبه (قوله في دينه) أي في قضا الدين الذي عليه (قوله فقدم) أي وصل
ذلك الغائب الى بلد البيع (قوله وأبطل الدين) أي أبطل اثباته في ذمته وقوله باثبات ايقائه أي
أدائه لذاتنه والجار والمجرور متعلق بأبطل (قوله أو بنحوقه شاهد) أي أو أبطله بدعواه فسق
الشاهد ونحوه من كل ما يبطل الشهادة (قوله استرد) أي القاضى وقوله ما أخذه أي الخصم من
القاضى (قوله وبطل البيع) أي بيع القاضى مال الغائب وقوله للدين أي لاجله والجار والمجرور
متعلق بالبيع (قوله خلافًا للروايات) أي القائل بعدم بطلان البيع وعدم استرداد ما أخذه
الخصم (قوله والا يكن الخ) الاولى أن يقول والا بان لم يكن له مال وقوله في عمله أي محل عمل القاضى
(قوله ولم يحكم) الواو بمعنى أو ولو عبر بها كما في التحفة لئلا يركب أولى وهو مفهوم وقوله وحكم به (قوله
فان الخ) جواب ان المدعى في النافية وقوله سأل المدعي أي طلب من قاضى بلد الحاضر (قوله
انتهاء الحال) أي تبليغ الامر الواقع عند قاضى بلد الحاضر من سماع بينته أو حكم (قوله الى قاضى)
متعلق بانتهاء (قوله أجابه) أي أجاب القاضى المدعي لماسأله اياه (قوله وان كان المكتوب اليه)
الاولى وان كان المنهى اليه سواء كتب اليه أم لا اذ الكتابة غير شرط وهذا يجري في جميع ما يأتي
(قوله مسارعة الخ) تعليل لوجوب الاجابة وقوله بقضاء حقه أي حق المدعي من ذلك الغائب (قوله
فينهي) أي قاضى بلد الحاضر وهو تفريع على قوله أجابه وقوله اليه أي قاضى بلد الغائب (قوله
سماع بينته) أي انه سمع بينته المدعي (قوله ثم ان عدلها) أي عدل قاضى بلد الحاضر البينة
أي اثبت عدالتها وقوله لم يحتاج المكتوب اليه أي القاضى المكتوب اليه وقوله الى تعديلها أي اثبات
عدالتها عنده (قوله والا احتاج اليه) أي وان لم يعدلها قاضى بلد الحاضر احتاج القاضى المنهى
اليه الى تعديلها (قوله لحكم) أي قاضى بلد الغائب والجار والمجرور متعلق بينهي وقوله بها أي
بالبينة التي سمعها قاضى بلد الحاضر (قوله ثم يستوفي) أي قاضى بلد الغائب المنهى اليه من
المدعي عليه الكثر في بلدته الحق (قوله وخرج بها) أي بالبينة وقوله عمله أي القاضى بمساعدة
المدعي (قوله فلا يكتب به) أي بعلمه لحكم به المكتوب اليه (قوله لانه) أي القاضى اذا كتب
بعلمه يكون شاهدا لا قاضيا وعبرة تخرج الروض لانه ما لم يحكم به هو كالمشاهد والشهادة لا تتأدى
بالمكتابة اه وكتب السيد عمر البصرى على قول التحفة وخرج بها علمه ما نصه قد يقال ان حكم
بعلمه فظاهر انتهاء الحكم المستند الى العلم والا فهو شاهد حينئذ ولعل ما في العدة محمول على

الثاني وكلام السرخسي على الاول وأما قول البلقيني لان علمه الخ فاطلاقه محل تأمل لانه انما يكون كالبيئة بالنسبة اليه لا بالنسبة لقاض الا ترى انه لو كان القاضى الاسترخاض فاقال له قاض انا أعلم هذا الامر يجوز له الحكم بمجرد قوله فليستأمل اه (قوله ذكره) أى ما ذكر من عدم كتابة علمه الى قاضى بلد الغائب وقوله فى العدة بضم العين اسم كتاب للقاضى شرح (قوله وخالفه السرخسى) أى خالف صاحب العدة السرخسى فاجاز الكتابة بالعلم وبعبارة شرح الروض وفى أمانى السرخسى جوازه ويقضى به المكتوب اليه اذا جوزنا القضاء بالعلم لان اخباره عن علمه كخباره عن قيام البيئة اه والسرخسى وجده مضبوطا بالتعلم بفتح السين والراء وسكون الخاء وكسر السين بعدها (قوله لان علمه) أى القاضى وقوله كقيام البيئة أى عنده أى والاخبار به حائز فليكن الاخبار بعلمه كذلك (قوله وله) أى لقاضى بلد الحاضر (قوله ان يكتب) أى الى قاضى بلد الغائب وقوله سماع شاهد واحد أى انه سمع شهادة شاهد واحد وقوله ليسمع الخ اللام تعليلية متعلقة بجوز مقدر اقبل قوله له ان الخ أى ويجوز له ان يكتب بذلك لاجل ان يسمع القاضى المكتوب اليه شاهد آخر غير هذا الشاهد (قوله أو يخلفه) بالنصب معطوف على لسمع أى أو يخلفه فيما اذا كانت الدعوى على شئ يثبت بشاهد ويمين (قوله ويحكم) بالنصب معطوف على لسمع أو يخلف والفاعل يعود على المكتوب اليه وقوله له أى للمدعى (قوله أو ينهى اليه) معطوف على فى ينهى اليه سماع بيته وقوله حكما أى ينهى اليه فى حكمته لفلان على فلان بكذا وكذا وقوله ان حكم قيد فى انتهاء الحكم (قوله ليستوفى) أى قاضى بلد الغائب الحق من المدعى عليه وهو علة لانتهاء الحكم (قوله لان الحاجة الخ) تعليل للانتهاء بسماع البيئة أو بالحكم وقوله الى ذلك أى الانتهاء (قوله والانتهاء ان يشهد الخ) أى والانتهاء فسر وهو بان يشهد قاضى بلد الحاضر ذكرين عدلين بما جرى عنده من سماع بيته أو حكم ليؤديه عند قاضى بلد الغائب وهذا ان الشاهدان غير الشاهدين على اثبات الحق ولو لم يشهدهما القاضى ولكن أنشأ الحكم بحضورهما فلهما أن يشهدا عليه وان لم يشهدهما (قوله ولا يكفي) أى فى الانتهاء غير رجلين (قوله ولو فى مال) أى ولو كان الانتهاء فى اثبات مال أو هلال رمضان لماعلمت أن شهود الانتهاء غير شهود الاثبات (قوله ويستحب كتاب) أى مع الشهادتين وقوله به أى بما جرى عنده من ثبوت الحق أو حكم ولا بالشئ الغلاني وقام عليه شاهد دين وحلفت المدعى بيمين الاستظهار وحكمت له بالمال فاستوفته أنت منه واشهدت بالكتاب فلانا ولا تأهنا اذا حكم عليه فان لم يحكم عليه قال بعد قوله وحلفت المدعى بيمين الاستظهار فاحكم عليه واستوفى الحق منه واشهدت بالكتاب فلانا وفلانا وبسن ختمه بعد قراءته على الشاهدين بحضورته ويقول اشهد كما فى كنت الى فلان بما سمعتهما ويضعان خطهما فيه ولا يكفيه أن يقول اشهد كما ان هذا خطى أو ان ما فيه حاكمى ويندب أن يدفع للشاهدين نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاهما ويتذكر عند الحاجة فان اذكر الغائب بعد احضاره ان المال المذكور فيه عليه شهد عليه الشاهد ان عند قاضى بلده بحكم القاضى الكاتب فان قال ليس المكتوب اسمى صدق بيمينه لانه أخبر بنفسه والاصل براءة ذمته هذا ان لم يعرف به فان عرف به لم يصدق فان قال لست الخصم حكم قاضى بلده عليه ان ثبت أن المكتوب اسمه باقرار او بيته ولا يلتفت الى انكاره انه اسمه حيثئذ اذ لم يكن ثم من يشاركه فيه وهو معاصر للمدعى يمكن معاملته له بان لم يكن ثم من يشاركه فيه أصلا أو كان ولم يعاصر المدعى أو لم يمكن معاملته لان الظاهر انه المحكوم عليه حيثئذ فان كان هناك من يشاركه فيه ومعاصر المدعى وأمكن معاملته له بعث المكتوب اليه لئلا يكتب أنه يطلب من الشهود زيادة تمييز للشهود عليه ويكتبها وينهيها تانيا فان لم يجد زيادة تمييز وقف الامر

ذكره فى العدة
وخالفه السرخسى
واعتمد البلقيني لان
علمه كقيام البيئة
وله على الاوجه أن
يكتب سماع شاهد
واحد لسمع
المكتوب اليه شاهدا
آخر أو يخلفه ويحكم
له (أو) ينهى اليه
(حكما) ان حكم
(ليستوفى) الحق
لان الحاجة تدعو الى
ذلك (والانتهاء ان
يشهد) ذكرين
(عدلين بذلك) أى
بما جرى عنده من
ثبوت أو حكم ولا
يكفى غير رجلين ولو
فى مال أو هلال
رمضان ويستحب
كتاب به

حتى ينكشف الحال فعلم من ذلك انه يعتبر مع المعاصرة اما كان المعاملة كما صرح به الجرجاني
والسند نبوي وغيرهما أفاد ذلك كله في الانقاع وحواشيه (قوله يذكروا) أي القاضي فيه أي
الكتاب وقوله ما يتميز به المحكوم عليه أي الغائب المحكوم عليه أي أو الشهود عليه وعبارة المنهج
وشرحه ما يميز الخصم من الغائب وهذا الحق اهـ (قوله من اسم) بيان لما وقوله أو نسب أي أو صفة
أو حلية (قوله وأسماء الشهود) أي على ما في الكتاب وأما شهود الحق فلا يحتاج إلى ذكر أسمائهم
ان كان قد حكم فان لم يحكم احتج إلى ذكرهم ان لم يعد لهم قاضي بلد الحاضر والافله ترك ذلك
كذا في المنهج وشرحه (قوله وتاريخه) أي ويذكر تاريخ الكتاب * (تقته) لو شافه القاضي وهو
في محل عمله قاضي بلد الغائب بحكمه بان حضر قاضي بلد الغائب إلى بلد الحاكم وشافه بذلك أمضاه
ونفذه اذا رجع إلى محل ولايته بخلاف ما لو شافه القاضي وهو في غير محل عمله قاضي بلد الغائب
فلا يرضيه كما قاله الامام والغزالي ولو قال قاضي بلد الحاضر وهو في طرف محل ولايته حكمت بذلك
لغسلان على فلان الذي يبلدك أهضاه ونفذه أيضا لانه أبلغ من الشهادة والكتاب وهو حينئذ قضاء
بعمله (قوله والانهاء بالحكم) العبارة فيها قلب والاصل والحكم انتهى ولو بلا كتاب (قوله يمضي)
أي ينفذ (قوله وسماع البينة) بالجر معطوف على بالحكم أي والانهاء بسماع البينة وفي العبارة
قلب أيضا أي وسماع البينة انتهى (قوله لا يقبل الاذوق مسافة العدوى) أي لا يقبل الانهاء
بالسماع الا اذا كان بين القاضيين فوق مسافة العدوى والفرق بينه وبين الانهاء بالحكم انه لم يتم
الامر في سماع البينة مع سهولة احضارها في القرب دون البعد فلذلك قبل في البعد دون القرب وفي
انهاء الحكم قد تم الامر فلم يبق الا الاستيفاء فلذلك قبل مطلقا (قوله اذيسهل) أي على قاضي بلد
الغائب وقوله احضارها أي البينة وقوله مع القرب أي بان تكون المسافة مسافة العدوى فسادونها
(قوله وهي) أي مسافة العدوى وقوله التي يرجع منها الجار والمجر ومتعلق بما بعده وقوله
مبكر أي خارج من محله قبل طلوع الشمس وقبل عقب طلوع الفجر وقوله إلى محله متعلق
بمبكر أي خارج من محله في مقام الاضمار وقوله ليلا أي أوائله والمعنى أن مسافة العدوى هي التي
يرجع أول الليل إلى محله من خرج منه إلى بلد الحاكم قبل طلوع الشمس وتعبيره بقوله ليلا
لا ينافي تعبيرهم بقولهم بومه لأن أوائل الليل كالنهار كما في النهاية وعبارة الخطيب ومسافة العدوى
ما يرجع منها مبكر إلى محله بومه المعتدل اهـ قال ليجري عليه والمعنى أن يذهب إليها ويرجع
بومه المعتدل اهـ وسميت بذلك لان القاضي يعدى من طلب احضار خصمه منها أي يعينه على
احضاره (قوله فلو تعسر الخ) تفريع على التعليل ادنى اذيسهل الخ وعبارة التحفة وأخنف
المطلب من التعليل المذكور أنه لو تعسر الخ اهـ ولو صنع المؤلف كصنيعه لكان أولى وقوله مع
القرب أي قرب المسافة بين القاضيين وقوله بخومض متعلق بتعسر أي تعسر احضار البينة له بسبب
مرض أو نحو ذلك الطريق وقوله قبل الانهاء جملة فعلية واقعة جوابا للو (قوله قال القاضي)
مقول القول جملة لوجه الغريم وقوله وأقر وه أي الفقهاء في قوله المذكور (قوله لو حضر
الغريم) أي غريم المدعي في البلد التي هو فيها (قوله وامتنع) أي الغريم (قوله من يبيع مال
الغائب) أي عن البلد التي حضر فيها وقوله لو فاء دينه متعلق ببيع أي امتنع من البيع لاجل وفاء
الدين الذي عليه وقوله به أي بماله الغائب أي بثمنه اذا بيع وهو متعلق بوفاء (قوله عند الطلب)
أي طالب المدعي حقه منه والطرف متعلق بامتنع (قوله ساغ للقاضي) أي جاز لقاضي بلد
المدعي بيعه وهو جواب لو وقوله لقضاء الدين أي لاجل قضاء الدين من ثمنه (قوله وان لم يكن
المال يعمل ولايته) أي القاضي وهو غاية في جواز البيع ويتصور بيعه حينئذ بما اذا كان
المشتري من أهل بلد القاضي وقد رأى المال الغائب وبما اذا حضر مشتر من بلد المال الغائب

يذكر فيه ما يتميز به
المحكوم عليه من
اسم أو نسب أو هاء
الشهود وتاريخه
والانهاء بالحكم من
الحاكم يمضي مع قرب
المسافة وبمسافة
وسماع البينة لا يقبل
الاذوق مسافة
العدوى اذيسهل
احضارها مع القرب
وهي التي يرجع
منها مبكر إلى محله
ليلا فلو تعسر احضار
البينة مع القرب بنحو
مرض قبل الانهاء
* (فرع) قال
القاضي وأقر وه لو
حضر الغريم وامتنع
من بيع ماله الغائب
لوفاء دينه به عند
الطلب ساغ للقاضي
بيعه لقضاء الدين
وان لم يكن المال
يعمل ولايته

واشتراء منه أوله وكيل في الشراء عنه (قوله وكذا ان غاب بمحل ولايته) أي وكذلك يسوغ للقاضي بيع المال الغائب ان غاب الغريم الذي هو مال كنه أكن في محل ولايته (قوله كما ذكره) أي ما بعد وكذا (قول وقالوا) أي السبكي والغزالي (قوله بخلاف ما لو كان) أي الغريم الذي هو المال في غير محل ولايته أي أنه لا يسوغ للقاضي بيع مال الغائب ويؤخذ من قوله بعد ومنعه اذا خرج عن سبب تقييد عدم جواز البيع بما اذا كان المال أيضا في غير محل ولايته (قوله لانه الخ) تعليل لما تضمنه قوله بخلاف ما لو الخ (قوله لا يمكن نيابته) أي التي هي وقوله عنه أي عن الغريم الغائب وقوله حيث نذكر أي حين ان كان في غير محل ولايته قال في التحفة بعد ما ذكر ونوزعا بتصریح الغزالي كما مره واقتضاه كلام الرافعي وغيره بأنه لا فرق في العقار المقضي به بين كونه بمحل ولاية القاضي الكاتب وغيره قال الامام فان قيل كيف يقضى ببيعة ليست في محل ولايته قلنا هذا غفلة من حقيقة القضاء على الغائب فكما انه يقضى على من ليس بمحل ولايته فغيب ليس فيه كذلك وعن هذا قال العلماء بحقيقة القضاء على الغائب في قرية ينفذ قضاؤه في دائرة الاتفاق ويقضى على أهل الدنيا ثم اذا ساء القضاء على غائب فالقضاء بالدار الغائبة قضاء على غائب والدار مقضى بها اه تم قال وقد اعتمد بعضهم كلام السبكي والغزالي فارقا بين انتهاء القاضي الى قاضي بلد المال فحوز مطلقا وبين بيعه للمال فلا يجوز الا ان كان أحدهما في محل عمله فقال ما حاصله قال ابن قاضي شعبة وانما يمنع البيع اذا غاب هو وماله عن محل ولايته أي فيمنه الى حاكم بلده وفيها أو ماله كما ذكره الاثمة ولا يجوز ان يبيع اذا خرج عن محله او قول بعضهم يجوز سهو اه (قوله وحاصل كلامهما) أي السبكي والغزالي (قوله جواز البيع) أي بيع القاضي مال الغائب بمحل ولايته (قوله اذا كان هو) أي الغريم (قوله ومنعه) أي البيع وقوله اذا خرج الى الغريم وماله معا وقوله تنها أي عن محل ولاية القاضي (قوله لو غاب انسان الخ) أي غاب انسان من بلده من غير ان يجعل له وكيل فيها وقوله وله أي للانسان الغائب وقوله مال حاضر أي في البلد (قوله فانهسي) بالبناء للجهول والجار والمجرور بعده نائب فاعله والاصل فانهسي شخص من أهل محله ما ذكر قال ع ش وينبغي وجوب ذلك على سنبل الكفاية في حق أهل محله اه (قوله انه) أي المال الحاضر أو الحاكم فالتصريح يصلح عوده على كل منهما وقوله ان لم يبعه الضمير المستتر يعود على الحاكم ولبارز يعود على المال (قوله اختل معظمه) أي فسد معظم المال (قوله لزمه بعه) أي لزم الحاكم بيع المال أي وحفظ ثمنه عنده (قوله ان تعين) أي البيع طريقا أي سببا لسلامته فان لم يتعين لم يلزمه بعه بل ببقية و يقرضه أو يؤجره قال في الروض وشرحه وللقاضي اقرض مال الغائب من ثقة ليحفظه بالذمة أي فيها وله بيع حيوان تلوف هلاكه ونحوه كغصبه سواء فيه مال اليتيم الغائب وغيره وله تأجير أي اجارته ان أمن عليه لان المنافع تفوت بمضي الوقت ومال من لا يرجي معرفته له بعه وصرفه أي صرف ثمنه في المصالح وله حفظه اه بخلاف وقوله وللقاضي قضيته جواز ما ذكر عليه لا وجوبه فهو بخلاف ما ذكره الشارح وفي فتاوى القفال ما يقتضي الجواز أيضا ونصه للقاضي بيع مال الغائب بنفسه أو فمه اذا احتاج الى نفقة وكذا اذا خاف فوته أو كان الصلاح في بيعه ولا يأخذه بالشبهة واذ اقدم لم ينقض بيع الحاكم ولا يجاره اه (قوله وقد صرح الاصحاح الخ) الغرض من سياقه تقوية ما ذكره وافادة ان فيه تفصيلا (قوله انما يتسلط على أموال الغائبين) أي انما يتصرف فيها ببيع ونحوه (قوله اذا اشرفت على الضياع) أي قربت من الفساد (قوله أو مست الحاجة اليها أي الجأت الحاجة الى أموالهم وقوله في استيفاء حقوق متعلق بالحاجة وفي معنى اللام أي الجأت الحاجة الى أموالهم لقضاء الحقوق التي ثبتت عليهم منها (قوله وقالوا) أي الاصحاح (قوله ثم في الضياع) أي فيما يؤل الى الضياع لولم يتصرف فيه اذ التفصيل ليس في الضياع نفسه والاصح قوله بعد وعسرت المراجعة

وكذا ان غاب بمحل ولايته كما ذكره التاج السبكي والغزالي بخلاف ما لو كان بغير محل ولايته لانه لا يمكن نيابته عنه في وفاة الدين حيث نذكر وحاصل كلامهما جواز البيع اذا كان هو وماله في محل ولايته ومنعه اذا خرج عنهما (هههه) * لو غاب انسان من غير وكيل وله مال حاضر فانهسي الى الحاكم انه ان لم يبعه اختل معظمه لزمه بعه ان تعين طريقا لسلامته وقد صرح الاصحاح بان القاضي انما يتسلط على أموال الغائبين اذا اشرفت على الضياع أو مست الحاجة اليها في استيفاء حقوق ثبتت على الغائب وقالوا ثم في الضياع تفصيل

قبل وقوع الضياع (قوله فان امتدت) طالت وقوله الغيبة أى غيبة مالك المال (قوله وعسرت المراجعة) أى مراجعة الحاكم لصاحب المال فى شأنه (قوله فىل وقوع الضياع) متعلق بالمراجعة (قوله ساغ التصرف) أى جازلها كم التصرف فيه يبيع ونحوه وقضيته عدم الوجوب الآن يقال المراد به ما قبل الامتناع فى صدق بالوجوب وهو المراد (قوله وليس من الضياع) أى المسوغ للتصرف فيه وقوله اختلال أى فساد فى المال وقوله لتلف المعظم أى معظم المال وقوله ولم يكن أى الاختلال ساريا وعطف هذه الجملة على ما قبلها من عطف أحد المتلازمين على الآخر اذ يلزم من عدم سريانه عدم تأديته لتلف المعظم وبالعكس (قوله لا ممتنع الخ) علة لتقدم مرتبة على قوله وليس من الضياع الخ أى وإذا كان ليس من الضياع الاختلال المذكور فلا يبيعه الحاكم لا ممتنع ببيع مال الغائب لمجرد المصلحة وهذا يخالف ما مر عن فتاوى القفال من أنه إذا كان الصلاح فى بيعه فله ذلك (قوله والاختلال المؤدى الخ) هو مفهوم قوله لا يؤدى الخ وفى أخذه مفهومه ولم يأخذ مفهوم ما بعده أعنى ولم يكن ساريا الخ يؤيد ما قررته عليه والمعنى أن الاختلال المقتضى لتلف معظم المال بعد ضياعا فيسوغ للإمام التصرف فيه قبله (قوله نعم الخ) استدراك على التفصيل فى الضياع أى أن التفصيل المذكور محله فى غير الحيوان أما هو ففى ما حصل اختلال فيه تصرف فيه مطلقا ولم يؤد اختلاله الى تلفه وقوله لحرمة الروح أى حفظ لحرمة الروح وهو علة البيع وقوله ولأنه أى الحيوان وهو معطوف على العلة قبله وقوله يباع أى يبيعه الحاكم عليه ومحله أن تعين البيع والابان أمكن تدارك الضياع بالاجارة كتفى بها ويقتصر على أقل زمن يحتاج اليه كما مر وقوله على مالكه أى فهدرا عن مالكه أو نيابة عنه فعلى معنى عن وهى متعلقة بمحذوف (قوله بحضرته) متعلق ببيع أى يباع بحضرة مالكه وقوله اذ لم ينفق عليه أى اذ لم ينفق المالك على الحيوان (قوله ولو نهى الخ) معطوف على العلة قبله أيضا فهو علة لبيع الحيوان أى ولأنه لو نهى المالك عن التصرف فيه امتنع التصرف فيه الا فى الحيوان فلا يمتنع حفظ الروح (قوله بحبس الحاكم) أى أو نائبه وقوله الا بقرى الرقيق المأرب من سيده وهو مفعول بحبس (قوله اذا وحده) أى وجد الحاكم الآبق (قوله انتظارا لسيده) حال على تأويله باسم الفاعل أى بحسبه حال كونه منظر السيد أو مفعول مطلق لفعل محذوف أى وينتظر سيده انتظارا (قوله فان أبطأ سيده) أى تراخى فى طلب عبده (قوله باعه الحاكم) أى أو يؤجره أن أمن عليه (قوله فاذا جاء سيده فليس له غير الثمن) أى وليس له فسخ البيع لأن ما صدر من الامام كان بنىابة شرعية عنه (تتمة) فى القسمة وهى تمييز بعض الانصاء من بعض والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فازرقوهم منه فكان يجب اعطاء المذكورين شيئا من التركات فى صدر الاسلام ثم نسخ الوجوب وبقى الندب وأخبار تكبير الصحابين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين أربابها والحاجة داعية اليها لتمكن كل واحد من الشرى بكن أو الشركاء من التصرف فى نصيبه استقلالاً ويتخلص من سوء المشاركة واختلاف الأيدي وأركانها ثلاثة قاسم ومقسوم ومقسوم له ويشترط فى القاسم المنصوب من جهة الامام أهلية الشهادات وعلمه بالقسمة وكونه عفيفا عن الطمع حتى لا يرتشى ولا يخون فان لم يكن منصوبا من جهة الامام بل تراضى عليه الشرى بكن أو الشركاء ولم يحكموه فى القسمة لم يشترط فيه الا التكليف فان حكموه اشترط فيه ما اشترط فى منصوب الامام واعلم ان القسمة على ثلاثة أنواع أحدها القسمة بالنظر للأجزاء المتساوية كقسمة المثليات من جوب وغيرها فقجز الانصاء كىلا فى مكيل ووزانى موزون وتسمى هذه القسمة قسمة المتشابهات لان الأجزاء فيها متشابهة فموصوفة بصفة الأجزاء لكونها أفرزت لكل من الشركاء نصيبه فانها القسمة بالتعديل أى التقويم بان تعدل السهام بالقيمة كقسمة أرض تختلف قيمة أجزائها بقوة

فان امتدت الغيبة
وعسرت المراجعة
قبل وقوع الضياع
ساغ التصرف
وليس من الضياع
اختلال لا يؤدى
لتلف المعظم ولم يكن
ساريا لا ممتنع ببيع
مال الغائب لمجرد
المصلحة والاختلال
المؤدى لتلف المعظم
ضياع نعم الحيوان
يباع لمجرد طرق
اختلال اليه لحرمة
الروح ولأنه يباع على
مالكه بحضرته اذ لم
ينفق عليه ولو نهى
عن التصرف فى ماله
امتنع الا فى الحيوان
(فرع) بحبس
الحاكم الا بقرى اذا
وجده انتظارا لسيده
فان أبطأ سيده باعه
الحاكم وحفظ ثمنه
فاذا جاء سيده له
فليس غير الثمن

انبثاق أو قرب ماء أو بسبب ما فيها كبيتان بعضه نخل وبعضه عنب وتكون الأرض بينهما نصفين
وإن ساوى قيمة ثلث الأرض مثلاً قيمة ثلثها وثالثها النسيئة بل رد وهي التي يحتاج فيها الرد أحد
الشريكين للآخر ما لا أخيبها كان يكون في أحد جانبي الأرض المشتركة ثراً وشجر مثلاً لا يمكن
قسمة فبردمن يأخذ من النسيئة قسط قيمة الثمر أو الشجر فلو كانت قيمة كل من الثمر أو الشجر مثلاً ألفاً
ودالاً أخذ ذلك الجانب الذي فيه الثمر أو الشجر خمسة مثلاً لهما نصف ألف والنوع الأول من أنواع
القسم الثلاثة أفرز للحق أي يتبين به أن ما خرج لكل هو الذي ملكه لا يبيع والنوع الثاني خزان
بيع لكن لا يفتقر للفظ نحو يبيع أو قبلك وقبول بل يقوم الرضا مقامهما ويشترط للقسم الواقعة
بالتراضي في الأنواع الثلاثة رضاها بعد خروج القرعة أن حكموا بالقرعة كأن يقولوا رضينا بهذه
القسم أو بما أخرجته القرعة بخلاف القسم بالاجبار وهو لا يكون إلا في قسم الأفرز والتعديل
دون الرد فلا يدخلها اجبار فلا يترفع فيها الرضا الأقبل القرعة ولا بعدها فإن لم يحكموا بالقرعة كأن
اتفقوا على أن يأخذ أحدهم هذا القسم والآخر ذلك القسم وهكذا ابتراضهم كما يقع كثيراً فلا حاجة
إلى رضا آخر والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الدعوى والبيّنات)

ذكرها عقب القضاء لكونها لا يقعان إلا عند قاض أو محكم وأفراد الدعوى لأن حقيقة واحدة
وان اختلف المدعي به وجمع البيّنات لاختلاف أنواعها لأنها إما رجل أو رجلان أو أربع نسوة كما
سيأتي (قوله الدعوى لغة الطلب) منه قوله تعالى ولهم ما يدعون أي يطلبون (قوله وألفها للتأنيث)
أي كالف حبل وقد تؤنث بالتاء فيقال دعوة وتجمع على دعوات كسجدة وسجديات لكن المشهور
أن الدعوة بالتاء تكون للدعوة إلى الطعام (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله اخبار عن وجوب
حق أي ثبوت حق على غيره وهذا يشمل الشهادة فلاولى أن يزيد لفظه بأن يقول عن وجوب حق
له أي للخبر لخبر الشهادة وقوله عندكم قال في التحفة وكانهم أنما لم يذكر والمحكم هنا مع ذكرهم
له فيما بعد لأن التعريف للدعوى حيث أطلقت وهي لا تبادر منها إلا ذلك اهـ (قوله وجمعها الخ)
الأولى تقديمه على قوله وشرعاً كما في التحفة لأن الجمع المذكور للدعوى بالمعنى اللغوي لا المعنى
الشرعي لأنه حقيقة واحدة لا تعدد فيها كما تقدم فرياً وقوله بفتح الواو وكسرهما قال ابن مالك
وبالفعل والفعالي جمعاً * صحراء والعذراء والقيس اتباعاً

(قوله كفتاوى) أي فانه بفتح الواو وكسرهما (قوله والبيينة الشهود) الأولى والبيّنات جمع بيينة
وهي الشهود لانه ذكرها في الترجمة كذلك (قوله سموا) أي الشهود وقوله بها أي بالبيينة (قوله
لأنهم يتبين الحق) أي يظهر واسم ان ضمير الشأن محذوف (قوله وجمعوا) أي البيّنات والأولى
وجعت أي البيينة على بيّنات (قوله لاختلاف أنواعهم) أي البيّنات والأولى لاختلاف أنواعها
أي البيينة وأخيراً لاختلاف أنواعها يكون بحسب اختلاف المدعي به كما سيذكره في فصل الشهادات
(قوله والأصل فيها خبر الصحبين) عبارة التحفة والأصل فيها قوله تعالى وإذا دعوا إلى الله ورسوله
لحكم بينهم الآية وخبر الصحبين الخ اهـ (قوله ولو يعطى الناس الخ) أي لو كان كل من ادعى شيئاً
عند الحاكم يعطاه بمجرد دعواه بالبيينة لادعى أناس الخ ولكن لا يعطون بدعواهم بالبيينة فلم يدعوا
الخ (قوله دماء رجال وأموالهم) قدم الدماء مع أن الدعوى بالمال أكثر لأن الدماء أول ما تقع فيها
المطالبة ويفصل فيها بين المتخاصمين يوم القيامة (قوله ولكن الخ) هي وإن لم تأت لفظاً على
قانونها من وقوعها بين نفي وانبثاق لكنها جارية عليه تقدّر لأن لو تغيّر النفي إذا المعنى لا يعطى
الناس بدعواهم المجردة ولكن باليمين وهي على المدعي عليه الآتي اللعان والقسم إذا اقترن بدعوى
الدم لوث فاليمين في جانب المدعي فيهما (قوله وفي رواية) أي للبيهقي وذكرها بعد ما تقدم لأن

(باب الدعوى والبيّنات)
لغة الطلب وألفها
للتأنيث وشرعاً اخبار
عن وجوب حق
على غيره عند
حكم وجمعها دعوى
بفتح الواو وكسرهما
كفتاوى والبيينة
الشهود سموا بها لأن
هم يتبين الحق وجمعوا
لاختلاف أنواعهم
والأصل فيها خبر
الصحبين ولو يعطى
الناس بدعواهم
لادعى أناس دماء
رجال وأموالهم
والدين اليمين على
المدعي عليه وفي
رواية

فيما زيادة فائدة وهي ان البينة على المدعي (قوله البينة على المدعي واليمين على من أنكر) انما جعلت البينة على الال واليمين على الثاني لان جانب الاول ضعيف لدعواه خلاف الاصل والبينة حجة قوية تبعدها عن التهمة وجانب الثاني قوي لموافقة للاصل في البراءة واليمين حجة ضعيفة لقربها من التهمة فعمل القوي في جانب الضعيف والضعيف في جانب القوي (قوله المدعي الخ) لما كانت الدعوى تتضمن مدعى ومدعى عليه شرع في بيانها فقال المدعي الخ (قوله من خالف قوله الظاهر) وقيل هو من لو سكت لترك والمدعى عليه من لو سكت لم يترك قال في التحفة واستشكل أي التعريف الاول للمدعي بان الوديع اذا ادعى الرأ والتلف يخالف قوله الظاهر مع ان القول قوله ورد به يدعي أمر الظاهر هو بقاءه على الامانة ويرده ما في الروضة وغيرها ان الامناء الذين يصدقون في الردع منهم مدعون لانهم يدعون الردع مثلاً وهو خلاف الظاهر لكن اكتفى منهم باليمين لانهم أثبتوا أيديهم لغرض المالكة اه (قوله وهو) أي الظاهر وقوله براءة الدمة أي دمة المدعى عليه مما ادعاه المدعي فلوا سلم الزوج والزوجة قبل الدخول ثم قال الزوج أسلمنا معاً فالكاح باق وقالت الزوجة بل أسلمنا مرتباً فلان الكاح فهو مدع لان اسلامهما معاً خلاف الظاهر وهي مدعى عليها لموافقتها الظاهر فتحالف هي ويرتفع الكاح وفي الجبري وقضية هذا ان القول قول الزوجة والمقدم خلافه وهو ان القول قول الزوج لان الاصل بقاء الكاح ولا يرتفع الا بيمين اه بالمعنى (قوله والمدعى عليه من وافقه أي الظاهر) أي ان ضابط المدعى عليه هو من وافق قوله الظاهر وتقدم ضابط آخر له غير هذا (قوله وشرطهما) أي المدعى والمدعى عليه وقوله تكليف قال سم انظره مع قوله في أول باب القضاء على الغائب والقياس سماعها على ميت وصغير ومع قول المتن ويجريان في دعوى على صبي ومجنون اه بتصرف وقصده الاعتراض على اشتراط التكليف بالنسبة للمدعى عليه مع ان ما تقدم في القضاء على الغائب يقتضي عدم الاشتراط ثم رأيت العلامة الرشيدى كتب على قول النهاية والمدعى عليه المتصف بما أمر مانصه أي الذي من جملة التكليف ولعل مراده المدعى عليه الذي تجرى فيه جميع الاحكام التي من جملة الجواب والحلف والافحوا الصبي يدعى عليه لكن لاقامة البينة اه (قوله والزام للاحكام) أي أحكام المسلمين قال في فسخ الجواد كذبي لآخرى ومعاهد ومستأمن نعم تسمع دعوى الاخيرين على مثلها ما وذي ومسلم بل قد تصح دعوى الحربى كما بينته في الاصل اه وقوله في الاصل قال فيه بل الحربى نفسه تصح دعواه في بعض الصور بل ما مر في الامان ان الاسير لو اشترى منه شيء شرأه صح بحال الزمه ان يبعث اليه ثمنه أو فاسد عينه فحينئذ تصح دعواه ذلك وكذلك تصح دعواه فيما لو دخل حرباً ان دارنا أمان فقتل أحد هـ ما الاخر فاذا قدم وارث المقتول أو سيده سمعت دعواه على قاتله اه (قوله فليس الحربى ملتزماً للاحكام) أي فلا تصح الدعوى منه وعليه قال سم وقد تسمع دعوى الحربى اه أي في بعض الصور كما تقدم آنفاً (قوله بخلاف الذي) أي فانه ملتزم لها فتسمع الدعوى منه وعليه (قوله ثم ان كانت الدعوى) أي المدعى به فهى مصدر بمعنى اسم المفعول والاصح الاخبار عنها بقوله قودا الخ وقوله قودا الخ والحاصل انه ان كان المدعى به عقوبة لا آدمى وجب رفعها للحاكم ولا يستقل صاحب الحق باستيفائها وان كان عقوبة لله فلا تسمع فيها دعوى لانتفاء حق المدعى فيها فالطريق في اثباتها شهادة الحسبة وان كان عبداً أو دينا فبغير تفصيل سيد كرهه الشارح وان كان منفعة فان كانت واردة على العين فهى كالعين فله استيفائها بنفسه ان لم يخش من ذلك ضرراً أو اولا دمن ارفع الى الحاكم وان كانت واردة على الدمة فهى كالدين فان كانت على غير ممنوع طالبه بها ولا يأخذ شيئاً من ماله بغير مطالبة وان كانت على ممنوع وقد رد على تخصيصها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه قال الرشيدى وضابط ما اشترط فيه الدعوى عند من ذكر كل ما لا تقبل فيه شهادة الحسبة وليس بمال اه (قوله

البينة على المدعى
واليمين على من أنكر
(المدعى من خالف
قوله الظاهر) وهو
براءة الدمة (والمدعى
عليه من وافقه) أي
الظاهر وشرطهما
تكليف والسترام
للاحكام فليس الحربى
ملتزماً للاحكام
بخلاف الذي ثم ان
كانت الدعوى قودا
أو دماً قذف أو تعزيراً

وجوب رفعها) أي الدعوى بما ذكرنا ضمير يعود على الدعوى بالمعنى المصدرى لا بمعنى اسم المفعول وقوله إلى القاضي مسئلة أميراً ونحوه من رجي الخلاص على يده والمقصود عدم الاستقلال عمرة اه بحيرى (قوله ولا يجوز للاستحقاق الاستقلال باستيفائها) أي الدعوى بمعنى المدعى به فلو خالف واستقل وقعت الموقعة وإن أتم باستقلاله اه ع ش (قوله وكذا سائر العقود الخ) أي ومثل القود وحدها القذف والتعزير في وجوب الرفع إلى القاضي وعدم جواز الاستقلال في استيفائه سائر العقود والفسوخ قال سم لعله في غير العقوبة كالتكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى لو عامل من ادعى زوجيتها أو رجعتها معاملة الزوجة جاز له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان صادقا فليراجع اه (قوله كالتكاح) راجع للعقود أي فلو ادعى زوجية امرأة فلا بد في ثبوتها من الرفع إلى الحاكم (قوله والرجعة) أي فيما إذا ادعى بها بعد انقضاء العدة أي ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان راجعها قبلها والابان ادعى بها قبل انقضاء العدة فلا حاجة للدعوى والرفع للحاكم لأنه قادر على انشائها اه بحيرى وهي راجعة للعقود (قوله وعيب النكاح) أي العيب الذي يثبت فسخ النكاح فهو راجع للفسوخ فليس للزوج أو الزوجة الاستقلال بفسخ النكاح بالعيب بل لا بد من الرفع إلى الحاكم (قوله والبيع) يحتمل أنه معطوف على النكاح المضاف إليه عيب أي وعيب البيع أي الذي يثبت به فسخ البيع فيكون راجع للفسوخ ويحتمل أنه معطوف على النكاح الأول أي وكالبيع فيكون راجعاً للعقود (قوله واستثنى الماوردي) أي من عدم جواز الاستقلال باستيفاء حد القذف أو التعزير وقوله من بعد عن السلطان أي أو قرب منه وخاف من الرفع إليه عدم التمكن من اثبات حقه أو غرم دراهم فله استيفاء حقه حيث لم يطع عاينه من يثبت بقوله وأمن الفتنة اه ع ش (قوله فله استيفاء الخ) أي ومع ذلك إذا بلغ الامام فله تعزيره لا فتياته عليه وقوله حد قذف أو تعزير أي فقط فلا يستوفى القود وقال ابن عبد السلام في آخر قواعد لوانفرد بحيث لا يرى ينبغي أن لا يمنع من القود ولا سيما إذا عجز عن اثباته اه وقوله ينبغي أن لا يمنع أي شرعاً فيجوز له ذلك باطنا (قوله وله أي للشخص) مراده به الدائن بدليل قوله بعدم من مال مدين له فكل ما قاصر على الدين وكان الأولي أن يذكر كغيره العين أيضاً فيقول وله بلا فتنة أخذ عين ماله استقلالاً ممن هي تحت يده وأخذ ما هو له من مال مدين مما طل الخ (قوله بلا خوف فتنة) الجار والمجرور متعلق بمخوف حال من المصدر بعده أي له أخذ ماله حال كونه الأخذ كائناً بلا خوف فتنة (قوله عليه أو على غيره) أي أنه لا فرق في خوف الفتنة بين أن تقع على الأخذ بنفسه أو على غيره (قوله أخذ ماله) بكسر اللام أي حقه الذي في ذمة المدين والمراد جنس حقه كما سبقت ذكره ويصح قراءته بفتح اللام أي الشيء الذي هو ثابت له في ذمة المدين (قوله استقلالاً) أي من غير رفع للحاكم (قوله للضرورة) تعليل لجواز الأخذ استقلالاً أي وأنما جاز له الأخذ كذلك لوجود الضرورة قال حل وهي المؤنة ومشقة الرفع إلى الحاكم اه وإذا كان المراد بالضرورة ما ذكرنا من راجع قوله لا حتى ولو كان في الرفع للقاضي مشقة ومؤنة وحينئذ فالأولى حذف هذا التعليل كنفاء عنه بما سيأتي (قوله من مال مدين) متعلق بأخذ وقوله له متعلق بمدين وضميره يعود على الأخذ أي مدين للأخذ (قوله مقرر مما طل) أي مواعده له بالوفاء مرة بعد أخرى قال في المصباح مطلبه بدنه مطلباً إذا سوفه بوعده الوفاء مرة بعد أخرى اه وقوله به أي بالدين (قوله أو أحده) أي منكراً للدين وهو مقابل قوله مقرر (قوله أو متوار) أي مختلف بعد حلول أجل خوف أن يطلبه الدائن (قوله أو متعزز) أي ممتنع من أدائه اعتماداً على القوة والغلبة قال في المصباح عزيز أي اشتد كناية عن الانفة وتعزز أي تقوى اه ولو قال كافي المنهج على ممتنع من أدائه مقرر كان أو أحده التكان أخصر وأنسب بقوله لا حتى ولو كان الدين على غير ممتنع من الأداء إليه الخ (قوله وإن كان على الجاحد الخ) غاية لجواز الأخذ (قوله أو دجاً)

وجوب رفعها إلى
القاضي ولا يجوز
للمستحق الاستقلال
باستيفائها لعظم
الخطر فيها وكذا سائر
العقود والفسوخ
كالتكاح والرجعة
وعيب النكاح
والبيع واستثنى
المأوردى من بعد
عن السلطان فله
استيفاء حد قذف
أو تعزير (قوله وله) أي
للشخص بلا خوف
(فتنة) عليه أو على
غيره (أخذ ماله)
استقلالاً للضرورة
(من) مال مدين له
مقرر (مما طل) به أو
حاحده أو متوار أو
متعزز وإن كان على
الجاحد بينة أو رجا
اقراره لو رفعه للقاضي

لاذنه صلى الله عليه وسلم لم يند لما سكنت اليه ثم أي سفيان أن تأخذ ما يكفها وولدها بالمعروف ولان في الرفع للقاضي مشقة ومؤنة وإنما يجوز له الأخذ من جنس حقه ثم عند تعذر جنسه بأخذ غيره ويتعين في أخذ غير الجنس تقديم النقد على غيره ثم ان كان المأخوذ أي المال الذي أخذه الظاهر (قوله يملكه) أي بالمقيدل عليه كتملكت قال في التحفة وظاهره كالروضة والشرحين انه لا يملكه بمجرد الأخذ لكن قال جرح يملكه بمجرد واعتمده الاسنوي وغيره لان الشارع أذن له في قبضه فكان كقباض الحاكم له وهو متجه اهـ (قوله ويتصرف) أي الأخذ وقوله فيه أي في المأخوذ (قوله فان كان) أي المأخوذ وقوله من غير جنسه أي جنس حقه قال في التحفة أو منه وهو بصفة أرفع اهـ (قوله فيبيعه) أي ولا يملكه من غير بيع وان كان قدر حقه (قوله بنفسه) متعلق ببيع أي يبيعه بنفسه أي استقلالاً من غير رفع للحاكم كما يستقل بالأخذ (قوله لانفسه) أي لا يبيعه على نفسه اتفاقاً (قوله ولا يجوز له) قول في التحفة بعده كما هو ظاهر (قوله لا تمتنع الخ) تعليل لعدم جواز البيع على نفسه أو محجوره باطناً وقوله تولى الطرفين أي الإيجاب والقبول (قوله وللتهمة) تعليل ثان له (قوله هذا) أي محل كونه يبيعه بنفسه لغير (قوله ان لم يتيسر علم القاضي به) أي لم يسهل علم القاضي بحق الظاهر الكائن تحت يد الغير وقوله لعدم الخ تعليل لعدم تيسر ذلك وقوله علمه أي القاضي وقوله ولا يبيعه أي موجودة تشبه بالمال وقوله أو مع أحدهما أي أو تيسر علم القاضي مع العلم أو البينة ولا يخفى ما في ذلك من الركاكة وعبارة فتح الجواد وباع الظاهر بغير جنس حقه ولو بوكيله ما ظفر به حيث لم يعلم القاضي الحال ولم يكن له بينة لتقصير المدين بامتناعه وليس له تمككه فان علم القاضي لم يبيع الا باذنه وكذا لو كان له بينة ومجمله كما يحسنه البلقي في الاول وقياسه انه في حيث لا مشقة ومؤنة فوق العادة والاستقلال اهـ وهي ظاهرة (قوله لكنه) أي الرفع للقاضي يحتاج الى مؤنة ومشقة (قوله والا) أي بان تيسر علم القاضي أو وجدت بينة مع وجود المشقة أو مع وجود المؤنة وقوله اشترط اذنه أي اذن القاضي في البيع وعبارة شرح الروض فان أطلع عليه القاضي لم يبيعه الا باذنه قال البلقي ولعله فيما اذلم تحصل مؤنة ومشقة فوق العادة والا فلا يبعد ان يستقل بالبيع كما يستقل بأخذ الجنس وغيره اهـ (قوله ولا يبيعه) أي غير جنس حقه وقوله لا ينقد البلد أي الغالب (قوله ثم ان كان جنس حقه تملكه) واعلم ان هذا من المتن في غالب النسخ فيمقتضاه يكون اسم كان يعود على المأخوذ ولكن الشارح تصرف فيه وجعله عائداً على نقد البلد ويوجد في بعض نسخ الخط انه من الشارح وعليه فعود الضمير على نقد البلد ظاهر (قوله تملكه) يأتي فيه ما تقدم (قوله والا اشترى) أي وان لم يكن نقد البلد من جنس حقه اشترى به جنس حقه قال في التحفة لا بصفة أرفع اهـ (قوله ومملكه) أي ما اشتراه بنقد البلد الذي ليس من جنس حقه وظاهره انه يملكه بمجرد الشراء وهو كذلك كما في التحفة (قوله ولو كان المدين الخ) لو شرطية جواهرها قوله لم يأخذ الا قدر حصته (قوله أو ميتاً) أي أو كان المدين ميتاً وقوله وعليه دين أي وعلى الميت دين آخر لشخص آخر (قوله لم يأخذ) أي الظاهر بحقه وقوله الا قدر حصته بالمضاربة أي قدر ما يخصه من أموال المحجور وعليه أو الميت بعد المقاسمة وتقسيطها على أرباب الديون (قوله ان علمها) أي قدر حصته وأنت الضمير لا كتسابه الثابت من المضاف اليه (قوله والا احتاط) أي

لاذنه صلى الله عليه وسلم لم يند لما سكنت اليه ثم أي سفيان أن تأخذ ما يكفها وولدها بالمعروف ولان في الرفع للقاضي مشقة ومؤنة وإنما يجوز له الأخذ من جنس حقه ثم عند تعذر جنسه بأخذ غيره ويتعين في أخذ غير الجنس تقديم النقد على غيره ثم ان كان المأخوذ أي المال الذي أخذه الظاهر (قوله يملكه) أي بالمقيدل عليه كتملكت قال في التحفة وظاهره كالروضة والشرحين انه لا يملكه بمجرد الأخذ لكن قال جرح يملكه بمجرد واعتمده الاسنوي وغيره لان الشارع أذن له في قبضه فكان كقباض الحاكم له وهو متجه اهـ (قوله ويتصرف) أي الأخذ وقوله فيه أي في المأخوذ (قوله فان كان) أي المأخوذ وقوله من غير جنسه أي جنس حقه قال في التحفة أو منه وهو بصفة أرفع اهـ (قوله فيبيعه) أي ولا يملكه من غير بيع وان كان قدر حقه (قوله بنفسه) متعلق ببيع أي يبيعه بنفسه أي استقلالاً من غير رفع للحاكم كما يستقل بالأخذ (قوله لانفسه) أي لا يبيعه على نفسه اتفاقاً (قوله ولا يجوز له) قول في التحفة بعده كما هو ظاهر (قوله لا تمتنع الخ) تعليل لعدم جواز البيع على نفسه أو محجوره باطناً وقوله تولى الطرفين أي الإيجاب والقبول (قوله وللتهمة) تعليل ثان له (قوله هذا) أي محل كونه يبيعه بنفسه لغير (قوله ان لم يتيسر علم القاضي به) أي لم يسهل علم القاضي بحق الظاهر الكائن تحت يد الغير وقوله لعدم الخ تعليل لعدم تيسر ذلك وقوله علمه أي القاضي وقوله ولا يبيعه أي موجودة تشبه بالمال وقوله أو مع أحدهما أي أو تيسر علم القاضي مع العلم أو البينة ولا يخفى ما في ذلك من الركاكة وعبارة فتح الجواد وباع الظاهر بغير جنس حقه ولو بوكيله ما ظفر به حيث لم يعلم القاضي الحال ولم يكن له بينة لتقصير المدين بامتناعه وليس له تمككه فان علم القاضي لم يبيع الا باذنه وكذا لو كان له بينة ومجمله كما يحسنه البلقي في الاول وقياسه انه في حيث لا مشقة ومؤنة فوق العادة والاستقلال اهـ وهي ظاهرة (قوله لكنه) أي الرفع للقاضي يحتاج الى مؤنة ومشقة (قوله والا) أي بان تيسر علم القاضي أو وجدت بينة مع وجود المشقة أو مع وجود المؤنة وقوله اشترط اذنه أي اذن القاضي في البيع وعبارة شرح الروض فان أطلع عليه القاضي لم يبيعه الا باذنه قال البلقي ولعله فيما اذلم تحصل مؤنة ومشقة فوق العادة والا فلا يبعد ان يستقل بالبيع كما يستقل بأخذ الجنس وغيره اهـ (قوله ولا يبيعه) أي غير جنس حقه وقوله لا ينقد البلد أي الغالب (قوله ثم ان كان جنس حقه تملكه) واعلم ان هذا من المتن في غالب النسخ فيمقتضاه يكون اسم كان يعود على المأخوذ ولكن الشارح تصرف فيه وجعله عائداً على نقد البلد ويوجد في بعض نسخ الخط انه من الشارح وعليه فعود الضمير على نقد البلد ظاهر (قوله تملكه) يأتي فيه ما تقدم (قوله والا اشترى) أي وان لم يكن نقد البلد من جنس حقه اشترى به جنس حقه قال في التحفة لا بصفة أرفع اهـ (قوله ومملكه) أي ما اشتراه بنقد البلد الذي ليس من جنس حقه وظاهره انه يملكه بمجرد الشراء وهو كذلك كما في التحفة (قوله ولو كان المدين الخ) لو شرطية جواهرها قوله لم يأخذ الا قدر حصته (قوله أو ميتاً) أي أو كان المدين ميتاً وقوله وعليه دين أي وعلى الميت دين آخر لشخص آخر (قوله لم يأخذ) أي الظاهر بحقه وقوله الا قدر حصته بالمضاربة أي قدر ما يخصه من أموال المحجور وعليه أو الميت بعد المقاسمة وتقسيطها على أرباب الديون (قوله ان علمها) أي قدر حصته وأنت الضمير لا كتسابه الثابت من المضاف اليه (قوله والا احتاط) أي

وان لم يعلم قدر حصته احتياط قال ع ش أى فى أخذ ما يتقن ان أخذه لا يزيد على ما يخصه اه (قوله
وله) أى للشخص الدائن وقوله الأخذ أى ظفروا وقوله من مال غريم غريمه أى كان يكون لزيد على
عمرو دين ولعمرو على بكر مثله فلزيد أن يأخذ من بكر ماله على عمرو ويلزمه حينئذ أن يعلم الغريم
بأخذه حتى لا يأخذ ثانياً وان أخذ كان هو الظالم ولا يلزمه اعلام غريم الغريم اذ لا فائدة فيه ومن ثم
لو خشى أن الغريم يأخذ منه ظالماً لزمه فيما يظهر اعلامه (قوله ان لم يظهر) أى الدائن الذى هو زيد فى
المثال وقوله بمال الغريم أى غريم الدائن وهو بكر فى المثال فان ظفربه لم يجزله الأخذ من مال غريم
الغريم (قوله) ويجد غريم الغريم (يعنى) وكان غريم الغريم الذى هو بكر جاحداً للغريم الذى هو عمرو
فلو كان مقراله غير ممتنع من الاداء لم يجز لزيد أن يأخذ منه شيئاً (قوله جازله) أى لا يأخذ بنفسه فلو
وكل بذلك أجنبياً لم يجز فان فعل ضمن المباشرة قال فى التحفة ولو قيل بجواز الاستعانة به لم يجز عن نحو
الكسر بالكلية لم يبعد اه (قوله) كسر باب أو قفل ونقب جدار أى بشرط أن لا يكون
ما ذكره حراماً أو مؤجراً ولا ملحاً عليه حجر فليس وقوله للدين متعلق بمحذوف صفة لكل من باب
وقفل وجدار ويشترط فيه أن لا يكون صيداً أو مجنوناً أو غائباً فلا يؤخذ من ماله من ما لم يأت به عليه
كسر أو نقب لعذرهم خصوصاً الغائب وان لم يترتب على الأخذ ما ذكر جاز وبه ضمهم منع الأخذ
من ماله مطلقاً وعبارة النهاية ويمتنع نحو النقب فى غير متعلق بخصوصه قال الاذرى وفى غائب
معدود وان جاز الأخذ اه (قوله ان تعين) أى المذكور من الكسر والنقب فان لم يتعين ذلك
لم يجز فلو فعل ضمن (قوله وان كان معه بينة) أى يجوز له الكسر والنقب وان كان بينة معه
تشهد بالحق الذى له قال فى التحفة وان كان لذى له تافه القيمة أو اختصاصاً كما يحتمل الاذرى اه (قوله
فلا يضمنه) مفرع على جواز الكسر والنقب وضميره يعود على المذكور من الباب والقفل والجدار
(قوله كالصائل) أى فانه لو تعدد دفعه الا باتلاف ماله جاز ولا يضمن وعبارة التحفة ولا يضمن
ما فوته كتلف مال صائل تعدد دفعه الا باتلافه اه (قوله وان خاف فتنه الخ) محترق وقوله بالاحوف
فتنة وقوله أى مفسدة تفسير لقوله فتنة (قوله تفضى الى محرم) أى تؤدى تلك المفسدة الى ارتكاب
حرام وقوله كأخذه له أى مال الأخذ الدائن لو اطلع عليه وهو مثال للمفسدة التى تفضى الى محرم اذ أخذ
مال الدائن حرام (قوله وجب الرفع) جواب ان (قوله أو نحوه) أى كإثباته ومحكم وذى شوكة (قوله
لتمكنه) أى الدائن وهو تعليل لوجوب الرفع للقاضى وقوله من الخلاص به أى من خلاص حقه من
الدين بالقاضى (قوله ولو كان الدين على غير ممتنع) أى على من غير ممتنع من الاداء وهذا مفهوم
قوله مما طل الخ (قوله طالبه) أى طالب الدائن مدنيه غير الممتنع (قوله ولا يحل أخذه شئ) أى من
مال غير الممتنع من غير مطالبة وقوله يصح تعلقه بالفعل ويصح بالمصدر (قوله لان له) أى للدين غير
الممتنع وقوله الدفع من أى ماله شاء أى بخلاف ما لو استقل بالأخذ فلربما يأخذ شيئاً لا تسمح بنفس
الدين به (قوله فان أخذ) أى الدائن شيئاً من مال غير الممتنع من أدائه (قوله لزمه) أى الدائن
الأخذ وقوله رده أى للدين (قوله وضمنه) أى ضمان المغصوب ان تلف (قوله مالم يوجد الخ)
فيد للزوم الرد والضمان وقوله شرط التقاص وهو أن يكون الذى أخذه مثلاً الذى له عند الدين
جنساً وقد راو صفة قال فى المصباح قاصصة مقاصصة وقصاص من باب قاتل اذا كان لك عليه دين
مثل ماله عليك فعملت الدين فى مقابلة الدين اه (قوله فرع) الاولى فرعان لانه ذكرهما الاولى
قوله له استيفاء الخ والثانى قوله وله جحد الخ (قوله له) أى للدائن المعلوم من السياق وقوله استيفاء
الحاصل صورة المسئلة ان لعمر ومثلاً ما تى ريال على بكر واحد من المائتين علمها بينة والاخرى
ليس علمها ذلك فأدى بكر المائة التى علمها البينة من غير اطلاعه على الاداء وأنكر المائة التى بلا
بينه فلعمر وأن يدعى عليه بالمائة الاولى بدل الثانية ويقم البينة على ذلك وان كان قد أداه فى

وله الأخذ من مال
غريم غريمه ان لم
يظهر بمال الغريم
وجد غريم الغريم
أو ما طل وإذا جاز
الأخذ ظفراً جازله
كسر باب أو قفل
ونقب جدار للدين
ان تعين طريقاً
للوصول الى الأخذ
وان كان معه بينة
فلا يضمنه كالصائل
وان خاف فتنة أى
مفسدة تفضى الى
محرم كأخذه ماله
لو اطلع عليه وجب
الرفع الى القاضى
أو نحوه لتمكنه من
الخلاص به ولو كان
الدين على غير ممتنع
من الاداء طالبه
ليؤدى ما عليه فلا
يحل أخذه شئ له لان
له الدفع من أى ماله
شاء فان أخذ شيئاً
لزمه رده وضمنه ان
تلف ماله يوجد شرط
التقاص* (فرع)*
له استيفاء دين له على

الواقع للضرورة (قوله جاحد له) أي جاحد ذلك الآخر ذلك الدين (قوله بشهود) متعلق باستيفاء وقوله دين آخر له أي للدائن وقوله عليه أي على المدين الجاحد وقوله قضى من غير علمهم أي قضى ذلك الدين الآخر من غير علم الشهود به (قوله وله جحد من جحد) يعني إذا كان زيدا مائة ريال على عمرو وولعمرو على زيد كذلك وليس عليهم ما بينة فأنكر عمرو والدين الذي عليه زيد فيجوز لزيد حينئذ أن يجحده أيضا (قوله مثل ماله) أي للجاحد وقوله عليه أي على الدائن الأول (قوله فحصل التقاص) أي فكل منهما جعل الدين الذي في ذمته في مقابلة الدين الذي في ذمة الآخر (قوله فان كان له) أي لمن يسوغ له التجحد وقوله دون مال لا آخر عليه بأن تكون له نسون ريالاً وللجاحد عنده مائة ريال مثلاً وقوله بجحد جواب أن وقوله من حقه أي حق الجاحد وقوله بقدره أي بقدر حقه نفسه وهو في المثال المذكور نسون ريالاً (قوله وشرط للدعوى الخ) اعلم أنه يشترط لصحة كل دعوى سواء كانت بدم أم بغيره كغصب وسرقه واتلاف مال ستة شروط الأول أن تكون مفصلة بأن يفصل المدعي ما يدعيه وتفصيله يختلف باختلاف المدعي به ففي دعوى الدم يكون التفصيل بذكر قتل عمداً أو خطأ أو شبه عمداً فراداً أو شركاً وفي دعوى نقدي يكون بذكر جنسه ونوعه وقدره وفي دعوى عين تنضبط بالصفت كحيوان وجبوب يكون بوصفها بصفات السلم وفي دعوى عقار يكون بذكر جهة وبلد وسلسلة وحدود أربع عشرة وفي دعوى النكاح على حرة يكون بذكر شروطه ورضاهان كانت غير مبررة وعلى أمة يكون بمآذ كزوجه عليه ذكراً خوف العنت وفقد مهر حرة الشرط الثاني أن تكون ملزمة للمدعي عليه فلا تسمع دعوى هبة شيء أو بيعه أو الاقرار به حتى يقول وقبضته باذن الواهب ويلزم البائع أو المقر التسليم إلى وذلك لاحتمال أن يقول الواهب لكذلك لم تقبضها بأذني فلا يلزمه شيء ولا احتمال أن يكون للبائع حق الحبس أو يكون المقر به ليس في يده المقر (يلزمه التسليم إليه الشرط الثالث أن يعين المدعي عليه فلو قال قتله أحد هؤلاء لم تسمع دعواه لابهام المدعي عليه الشرط الرابع أن لا تناقضها دعوى أخرى فلو ادعى على واحد انفراده بالقتل ثم ادعى على آخر شركاً فيه أو انفراده لم تسمع دعواه الثانية لأن الأولى تكذبها ولا يمكن من العود إلى الأولى لأن الثانية تكذب الشرط الخامس أن يكون كل من المدعي والمدعى عليه مكافئاً ومثله السكران الشرط السادس أن يكون كل منهما ملتزماً بالأحكام وقد نظم بعضهم هذه الشروط بقبوله لكل دعوى شروط ستة جمعت * تفصيلها مع الزام وتعيين

آخر جاحد له بشهود
دين آخر له عليه
قضى من غير علمهم
وله جحد من جحد إذا
كان له على الجاحد
مثل ماله عليه أو أكثر
فحصل التقاص
للضر ورقان كان له
دون مال لا آخر عليه
جحد من حقه بقدره
(وشرط للدعوى)
أي لصحتها حتى تسمع
وتحجج إلى جواب
(بنقد) خالص أو
مغشوش (أو دين)
مثلي أو متقوم (ذكراً
جنس) من ذهب
أو فضة (ونوع)
وصحة وتكسر ان
اختلف بهما غرض
(وقدر)

أن لا تناقضها دعوى تغايرها * تكليف كل ونفي الحرب للدين وكلها تؤخذ من كلامه ما عدا التعيين بعضها صراحة وبعضها ضماً (قوله حتى تسمع) أي تلك الدعوى أي يسمعها القاضي وقوله وتحجج إلى جواب أي تحجج الخصم إلى أن يجيب صاحب الدعوى (قوله بنقد) متعلق بالدعوى وقوله خالص أو مغشوش تعميم في النقد (قوله أو دين) معطوف على نقد أي وشرط للدعوى بدين (قوله مثلي) أي ذلك الدين كاردب حب مسلم فيه أو مقترض وقوله أو متقوم هو بكسر الواو ومعطوف على مثلي وذلك كعبد مسلم فيه أو مقترض (قوله ذكر جنس) نائب فاعل شرط والمراد بالجنس هنا ما كثرت أفرادها واختلفت صفاته لا الجنس المنطقي كما هو ظاهر قال في فتح الجواد وقد يغني النوع عنه (قوله من ذهب أو فضة) بيان للجنس (قوله ونوع) معطوف على جنس أي وشرط ذكر نوع كاشرفي أو ظاهري وكريال مجيدي أو فرانس أو كجنيه فرنساوي أو مجيدي وهكذا (قوله وصحة وتكسر) معطوف أيضاً على جنس أي وشرط ذكر صحة وتكسر وقوله ان اختلف بهما أي بالصحة والتكسر غرض وعسارة الروض وشرحه وكذا بيان صحة وتكسر نقداً أن أثر في قيمته بأن اختلفت قيمته بهما أما إذا لم تختلف فقيمة النقد بالصحة والتكسر فلا يحتاج إلى بيانهما اهـ بخلاف (قوله وقدر) معطوف على جنس أيضاً أي

كما ثمة درهم فضة
خالصة أو مغشوشة
أشرفية أطلبه بها
الآن لان شرط
الدعوى أن تكون
معلومة وماعلم وزنه
كالدينار لا يشترط
التعرض لوزنه ولا
بشترط ذكر القيمة
في المغشوش ولا
تسمع دعوى دائن
مفلس ثبت فلسه
انه وجد مالا حتى
يبين سببه كارت
واكتساب وقدره
(و) في الدعوى
(بعين) تنضبط
بالصفات كجوب
وحوان ذكر
(صفة) بان يصفها
المدعي بصفات سلم
ولا يجب ذكر القيمة
فان تلفت العين وهي
مستقيمة وجب ذكر
القيمة مع الجنس
كعبد قيمته كذا
(و) في الدعوى
(بعقار) ذكر
(جهة) ومحلة
(وحدود) أربعة

وشرط ذكر قدر عشرة (قوله كائة درهم الخ) مثال للجمع للقيود ما عدا ما قبل الاخير فلم
يذكره وكان حقه ان يذكره وبعبارة شرح الروض كائة درهم فضة ظاهرة صحاح أو مكسرة اه
وقوله أشرفية نسبة للسلطان الاشرف (قوله أطلبه بها الآن) زائد على القيود السابقة وهو
ساقط من عبارة المتهم وشرح الروض فكان لاولى اسقاطه هنا وان كان هو لا بد منه لما علمت ان
من شروط الدعوى الالتزام في الحال (قوله لان شرط الخ) علة لاشتراط ما ذكر في الدعوى
بنقد أو دين أى وانما شرط للدعوى بنقد أو دين ذكر ما ذكر لان شرط الدعوى ان تكون
معلومة وهي لا تعلم الا بذكر ذلك في المدعى به (قوله وماعلم الخ) هو في معنى الاستدراك على اشتراط
القدر فكان الاولى زيادة أدلة الاستدراك كما في شرح الروض (قوله ولا يشترط ذكر القيمة في
المغشوش) قال في التحفة بناء على الاصح انه مثلي نقول الملقيني بحرفيه مطلقا نوع اه وكتب
سم قوله بناء على الاصح الخ مانصه قضيته اعتبار ذكر القيمة في الدين المتقوم لكن عبر في التمهيد
وشرحه بقوله ومتى ادعى نقدا أو ديناً مثلياً أو متقوماً وجب ذكر جنس ونوع وقدر وصفه اه
ولم يتعرض لاعتبار ذكر القيمة اه (قوله ولا تسمع دعوى) أى على المفلس وقوله دائن مفلس
تركيب اضافي وقوله ثبت فلسه أى عند القاضي (قوله أنه وجد مالا) المصدر المنسبك من ان
واسمها وخبرها منصوب بنزع الخافض وهو متعلق بدعوى والمعنى لا تسمع دعوى دائن على مفلس
بان المفلس تحصل عنده مال وقوله حتى يبين أى الدائن المدعى وقوله سببه أى سبب وجود المال
عنده (قوله كارت الخ) تمثيل للسبب (قوله وقدره) بالنصب معطوف على سببه أى وحتى يبين
قدر المال الذي وجد عنده فان لم يبين سببه وقدره لا تسمع دعواه عليه أما في الاول فالظاهر عدم
وجود مال عنده وأما في الثاني فلان المال يطلق على أقل متمول فلربما انه وجد مالا كما قال المدعى
الا انه لا يقع الموضع فلا فائدة في سماع الدعوى (قوله وفي الدعوى بعين) معطوف على للدعوى
بنقد أى وشرط في الدعوى بعين والمراد بها غير النقد أى ما هو فوقه تقدم ذكره آنفاً (قوله تنضبط
بالصفات) خرج به العين التي لا تنضبط بالصفات كالجواهر والمعتبر فيها ذكر القيمة فيقول جوهرة
فيمتها كذا (قوله كجوب وحوان) تمثيل للعين التي تنضبط بالصفات ومثلي بمثاليين إشارة الى
أنه لا فرق في العين بين أن تكون من المثليات كالمثال الاول أو من المتقومات كالمثال الثاني (قوله
ذكر صفة) نائب فاعل شرط مقدرا قبل قوله وفي الدعوى بعين وأفهم إطلاقه اشتراط ذكر
الصفة في المتقوم وهو كذلك عند جرح وعند مري يجب في المثلي ويندب في المتقوم مع وجوب ذكر
القيمة فيه (قوله بان يصفها) أى العين المدعى بها وقوله بصفات سلم أى لانها تتميز التميز الكامل
الابها وذلك بان يذكر في الرقيق نوعه كخبشي أو رومي وذكورته أو أنثيته وقدره طولاً أو قصره
ولونه كايض ويذكر في الثوب الجنس كقطن أو كتان أو حرير والنوع كقطن عراقي والطول
والعرض وهكذا وقد تقدم تفصيل ذلك في باب السلم (قوله ولا يجب ذكر القيمة) أى قيمة العين
اكتفاء بذكر صفات السلم (قوله فان تلفت العين الخ) مقابل المحذوف أى هذا ان بقيت العين
فان تلفت الخ ومثلي التالفة ما اذا غابت عن البلد فيجب ذكر القيمة في المتقوم ولا يجب ذكر
الصفات كما صرح بذلك في التحفة في فصل في غيبة المحكوم به ونص عبارتها مع الاصل وبيان
وجوب المدعى في الوصف للمثلي ويذكر القيمة في المتقوم وجوباً بالذلا يصير معلوماً لا بها ما ذكر
قيمة المثلي والمبالغ في وصف المتقوم فندوبان كما جري عليه هنا وقوله ما في دعاوى يجب وصف
العين بصفات السلم دون قيمتها مثلية كانت أو متقيمة محمول على عين حاضرة بالبلد يمكن احضارها
محلس الحكم اه (قوله وجب ذكر القيمة مع الجنس) أى ولا يجب ذكر بقية الصفات لان
القيمة هي الواجبة عند التلف فلا حاجة لذكر شئ من الصفات معها (قوله وفي الدعوى بعقار)

معطوف على الدعوى بنقد أى وشرط في الدعوى بعقد وقوله ذكر جهة نائب فاعل شرط مقدرا
 قبل قوله وفي الدعوى بعقد والجهة كالحجاز أو الشام وقوله ومحلة أى وذ كر محلة وهي بنقطين
 وتشديد اللام المفتوحة المعبر عنها بالحارة وقوله وحدود أى وذ كر حدود أربعة وهي الشرق
 والغرب والشام واليمن وبقي عليه ذكر البلد والسكة أى الزقاق وأنه في يمتة داخل السكة أو يسرته
 وعبارة الروض وشرحه وبين في دعوى العقار الناحية والبلدة والمحلة والسكة والحدود الأربعة
 وأنه في يمتة داخل السكة أو يسرته أو صدرها ذكره البلقيني ولا حاجة لذكر القيمة اه (قوله فلا
 يكفي ذكر ثلاثة منها) أى من الحدود وقوله اذ لم يعلم أى العقار وهو قيد في عدم الاكتفاء بذلك
 (قوله فان علم بواحد منها) أى من الحدود الأربعة وقوله كفى أى ذكر ذلك الواحد (قوله بل
 لو أغنت شهرته) أى العقار كأن وضع له اسم لا يشاركه فيه غيره كدار الندوة بمكة وقوله عن تحديده
 أى بالحدود الأربعة وقوله لم يجب أى التحديد (قوله وفي الدعوى بنكاح) معطوف أيضا على
 للدعوى بنقد أى وشرط في الدعوى بنكاح وقوله على امرأة متعلق بالدعوى وهي ليست بغير بدل
 من لها الرجل فلو ادعت زوجية ورجل وذ كرت ما يأتي من العدة وشرط النكاح فأنكر خلفت
 اليمين المردودة ثبتت زوجيتها ووجب مؤنتها وحل له أصابتها لان انكار النكاح ليس بطلاق
 قاله الماوردي وحل أصابتها يكون ظاهرا لا باطنا صدق في الانكار (قوله ذكر صحته) أى
 النكاح وهو نائب فاعل شرط المقدرا أيضا وقوله وشرطه أى النكاح وذلك بان يقول نكحتها
 نكاحا صحابولي وشاهدين ويصفهم بالعدالة ويصف المرأة بالرضا ان كانت غير مجبرة قال في شرح
 الروض ولا يشترط تعيين الولي والشاهدين ولا التعرض لعدم المواز لان الأصل عدمها ولكن نكحتها
 اه وانما شرط الجمع بين ذكر العدة وشرط مع أن كل واحد منهما ما يستلزم الآخر احتياطا
 في النكاح (قوله من نحو ولي الخ) بيان للشرط ودخل تحت نحو السيد الذي يلي نكاح الأمة
 وقوله عدول صفة لكل من ولي وشاهدين (قوله ورضاها) معطوف على نحو ولي من عطف
 الخاص على العام ولو قال كرضاها تمثيل لنحو ما ذكر لكان أولى وقوله ان شرط أى الرضا وقوله
 بان كانت غير مجبرة تصور بشرط الرضا قال في التهمة أما اذ لم يشترط رضاها كمجبرة فلا يتعرض له بل
 لمزوجها من أب أو جسد أو لعلمها به ان ادعى عليها اه وقوله بل لمزوجها الخ أى بل يتعرض له أو
 لما بعده بان يقول نكحتنا من أبيها أو جدها أو هي عالمة به (قوله فلا يكفي فيه) أى في دعوى
 النكاح وذ كر الضمير مع أن المرجع مؤنث لا كتنسب التذكير من المضاف اليه وقوله الاطلاق
 أى بان لم يتعرض للشرط وقيل يكفي ذلك ويكون التعرض لذلك مستحبا كما اكتفى به في دعوى
 استحقاق المال فانه لا يشترط فيه ذكر السبب بخلاف ولانه ينصرف الى النكاح الشرعي وهو
 ما وجدت فيه الشروط اه نهاية * (تنبيه) * يستثنى من عدم الاكتفاء بالاطلاق على المعتقد
 أن كحة الكفار نيكفي في الدعوى بها أن يقول هذه زوجتي وان ادعى استقرار نكاحها بعد الاسلام
 ذكر ما يقتضي تقريره أفاده المغنى (قوله فان كانت الزوجة أمة واجب) أى زيادة على ما مر وقوله
 ذكر العجز الخ أى ذكر ما يبيح له نكاح الأمة من الشروط التي ذكرها وذلك بان يقول نكحتنا
 نكاحا صحابولي وشاهدين وانى عاجز عن مهر حرة وخائف العنت وليس تحت زوجة حرة (قوله
 وفي الدعوى بعقد مالي) معطوف على الدعوى بنقد أى وشرط في الدعوى بعقد مالي أى
 يتعلق بالمال وقوله كبيع وهبة تمثيل له وقوله ذكر صحته أى العقد وهو نائب فاعل شرط المقدر
 كالذي قبله (قوله ولا يحتاج الى تفصيل) أى ولا يحتاج العقد المالي أى الدعوى به الى تفصيل
 بذ كر شرطه بل يكفي فيه الاطلاق وقيل يشترط فيه ذلك كان يقول بعته أياه ببيع صحابئين
 معلوم ونحن جائز التصرف وتفرقنا عن تراض (قوله كما في النكاح) تمثيل للنفي فانه يحتاج فيه

فلا يكفي ذكر ثلاثة
 منها اذ لم يعلم الا
 بأربعة فان علم بواحد
 منها كفى بل لو أغنت
 شهرته عن تحديده لم
 يجب (و) في الدعوى
 (بنكاح) على امرأة
 ذكر صحته وشرطه
 من نحو و (ولي
 وشاهدين عدول)
 ورضاها ان شرط
 بان كانت غير مجبرة
 فلا يكفي فيه الاطلاق
 فان كانت الزوجة
 أمة وجب ذكر
 العجز عن مهر حرة
 وخوف العنت وأنه
 ليس تحت حرة (و)
 في الدعوى (بعقد
 مالي) كبيع وهبة
 ذكر (صحته) ولا
 يحتاج الى تفصيل كما
 في النكاح لانه أحوط

الى التفصيل كما مر وقوله لانه أى النكاح وهو علة لكون النكاح يحتاج فيه الى التفصيل وقوله
أحوط حكما منه أى من العقد المالى وكان المناسب في العلة أن يقول لانه دون النكاح في الاحتياط
(قوله وتلغو الدعوى بتناقض) أى بوجود تناقض أى مناقض لها وذلك كان يدعى شخص على
انسان انه قتل مورثه وحده ثم يدعى ثانيا ويقول قتله آخر وحده أو مع الاول فلا تسمع الثانية
لما قضت الاولى ولا يمكن الرجوع الى الاولى لما قضت الثانية ومحل الغاء ماذ كراذالم يحصل اقرار
من المدعى عليه حينئذ فيؤاخذ مدعى عليه مقرصده المدعى في اقراره بمضمون الاولى او الثانية
لان الحق لا يعدو هما وغلط المدعى في الاخرى محقق (قوله فلا يطلب الخ) تفريع على الغائرها
(قوله كشهادة) أى كالغاء شهادة خالفت الدعوى فالكاف للتنظير (قوله كان ادعى الخ) تمثيل
للغاء الشهادة ولم يمثل لالغاء الدعوى وقد علمته وقوله بسبب أى كارت مثلا (قوله فذكر الشاهد
سببا آخر) أى كهيئة (قوله فلا تسمع) أى الشهادة (قوله لما نقاها) أى الشهادة وقوله ادعى
مفعول المصدر أو منصوب باسقاط الخافض (قوله وقضيته) أى التعليل وقوله انه أى الشاهد
وقوله لو أعادها أى الشهادة وقوله قبلت أى الشهادة قال في التحفة وينبغي تقييده بشهور بالديانة
اعتيد نحو سبق لسان أو نسيان اه (قوله وبه صرح الخ) أى وبقبول الشهادة المعادة صرح الشيخ
اسماعيل الحضرمي (قوله ولا تبطل الدعوى بقوله) أى المدعى وقوله شهودى فسقة الخ الجملة مقول
القول وخرج بالدعوى نفس البينة فتبطل بقوله المذكور ولا تقبل قال في الروض وشرحه ومن
كذب شهوده سقطت بينته لتكذيبه لها لا لدعواه لاحتمال كونه محققا فيها والشهود مبطلين
اشهادتهم بما لا يعلمون وفي مثله قال الله تعالى والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
اه (قوله فله اقامة الخ) مفرع على عدم بطلان الدعوى أى واذا لم تبطل الدعوى فله اقامة بينة
أخرى أى غير بينته الاولى أماهى فلا تقبل ثانيا ما لم تحصل توبة وتمضى مدة الاستبراء والاقبلت كما
في الجبرمى نقلا عن سم ونص عبارته ولو قال شهودى فسقة أو عبيد ثم جاء بعد فان مضت مدة
استبراء أو عتق قبلت شهادتهم والافلا اه (قوله والحلف) هكذا في التحفة وانظر ما المراد به فان
كان المراد ان له اقامة البينة مع الحلف فانظر لاي شيء يحلف وان كان المراد ان له اقامة البينة وله
الحلف بمعنى انه مخير بينهما فلا يصح اذ لا يقبل منه حلف فقط وان كان المراد به حلف النكول بان
قال القاضي للخصم بعد عجز المدعى عن الاتيان بالبينة احلف فأبى الخصم ذلك صح ولكنه بعيد من
كلامه فتأمل (قوله ومن قامت عليه بينة) أى شهدت عليه بينة (قوله بحق) أى بشبوت
حق عنده والجار والمجرور متعلق بقامت (قوله ليس له) أى لمن قامت عليه البينة وقوله تحليف
المدعى أى على من قامت عليه البينة بحق وقوله على استحقاق ما ادعاه متعلق بتحليف وقوله بحق هو
ضد الباطل وهو متعلق باستحقاق أى ليس لمن قامت عليه البينة أن يحلف المدعى بان ما ادعى به
عليه يستحقه حتى (قوله لانه) أى التحليف وهو علة لقوله ليس له الخ وقوله تكليف حجة هى اليمين
وهى حجة في الجملة وقوله بعد حجة هى البينة (قوله فهو الخ) أى تحليف المدعى مع اقامة البينة
كالطعن في الشهود أى القدر ففهم وهو ممتنع فكذلك التحليف بعد اقامة البينة ممتنع وهذا تعليل
ثان لقوله ليس الخ وعبارة النهاية لانه كالطعن في الشهود والظاهر قوله تعالى فاستشهدوا شهداء من
اه (قوله نعم له تحليف الخ) استثناء من امتناع التحليف مع اقامة البينة فكانه قال يمتنع التحليف
مع اقامة البينة الا ان ادعى المدين انه معسر وأقام بينة على اعساره فلا بد ان تحليفه بانه ليس عنده
مال لاحتمال أن يكون له مال باطنا (قوله باعساره) تنازعه كل من تحليف والبينة (قوله لجواز
الخ) علة لكون الدائن له أن يحلف المدين وقوله مالا باطنا أى لم تطلع عليه البينة (قوله ولو ادعى
الخ) هذا استثناء أيضا من امتناع التحليف مع اقامة البينة فكانه قال يمتنع التحليف مع اقامة

حكما منه (وتلغوا)
الدعوى (بتناقض
فلا يطلب من المدعى
عليه جوابها كشهادة
خالفت الدعوى كان
ادعى ملكا بسبب
فذكر الشاهد سببا
آخر فلا تسمع لما نقاها
الدعوى وقضيته أنه
لو أعادها على وفق
الدعوى قبلت وبه
صرح الحضرمي
واقضاه كلام غيره
ولا تبطل الدعوى
بقوله شهودى
فسقة أو مبطلون فله
اقامة بينة أخرى
والحلف (ومن قامت
عليه بينة) بحق
ليس له (تحليف
المدعى) على
استحقاق ما ادعاه
بحق لانه تكليف
حجة بعد حجة فهو
كالطعن في الشهود
نعم له تحليف المدين
مع البينة باعساره
لجواز أن له مالا باطنا
ولو ادعى

البينة الا ان ادعى الخصم بعد اقامة البينة عليه انه ادى الدائن حقه أو ان الدائن ارأه منه أو غير ذلك
 فله أن يحلفه على نفي ما ادعاه (قوله خصمه) أي خصم الدائن وهو المدين (قوله مسقطه) أي
 للحق (قوله كذا الخ) تمثيل للسقط وقوله أي الحق وكذا ضمير منه بعد وفي المغنى ما نصه يستثنى
 من اطلاق المصنف الادعاء لو قال الاجير على الخ قد حججت فاته يقبل قوله ولا يلزمه بينة ولا يمين قاله
 الديلمي اه (قوله أو شرأه) بالجر عطف على أدائه أي وكشرا ته أي الحق منه أي من المدعى وذلك
 بأن يدعى عليه بعد مثالا في ذمته و يقيم البينة على ذلك فيقول الخصم قد اشتريته منك (قوله
 فيحلف) يصح قراءته بالبناء للجهول فيكون بضم الياء وفتح الحاء وتشديد اللام المفتوحة وضم ياء
 يعود على الدائن المدعى عليه بالاداء ونحوه و يصح قراءته بالبناء للعلوم فيكون بفتح الياء وسكون
 الحاء وكسر اللام والمناسب الاول وقوله على نفي ما ادعاه الخصم أي بأن يقول والله ما تأديت منه الحق
 ولا أرأته اياه ولا بعته عليه (قوله لاحتمال ما يدعيه) تعليل لكونه يحلف ويحتمل تحليفه على نفي
 ذلك ان ادعى الخصم ذلك قبل قيام البينة والحكم أو بينهما ومضى زمن أمكانه والا فلا يلتفت لدعواه
 كذا في شرح المنهج (قوله وكذا لو ادعى الخ) أي وكذلك يحلف على نفي ما ادعاه لو ادعى الخ وهو
 مستثنى عما رأينا أيضا وقوله علمه مفعول ادعى وضميره يعود على من ادعى عليه بحق دائئا أو غيره وقوله
 بفسق شاهده أي الذي أقامه شاهد على حقه وهو مفرد مضاف فيعم فيشمل الشاهدين وقوله أو كذبه
 أي أو علمه بكذبه فهو بالجر معطوف على بفسق وعبارة الروض وشرحه وان ادعى عليه بفسق الشهود
 أو كذبهم فله تحليفه أنه لا يعلم ذلك لانه لو أقر به لنفقه وكذا ان ادعى عليه بكل ما لو أقر به لنفقه كان
 ادعى اقراره له بكذا أي بالمدعى به الخ اه (قوله ولا يتوجه حلف على شاهد أو قاض الخ) عبارة
 الروض وشرحه ولا يجوز تحليف القاضي ولا الشهود وان كان ينفع الخصم تكذيبهم ما أنفسمهم لما
 مر ان منصبهما يأبى التحليف اه (قوله ادعى) أي الخصم وقوله كذبه أي الشاهد في شهادته أو
 القاضي في حكمه وعبارة متن المنهاج ولا يحلف قاض على تركه الظلم في حكمه ولا شاهده لم يكذب اه
 (قوله لانه) أي توجه الحلف علمهما وهو علمه لقوله ولا يتوجه وقوله يؤدي الى فساد عام أي وهو
 ضياع حقوق الناس وذلك لان التحليف كالطعن في الشهادة أو في الحكم وليس هنالك أحد يرضى
 الطعن في شهادته أو في حكمه فاذا علم الشاهد أو القاضي أنه يحلف امتنع الاول من الشهادة والثاني
 من الحكم فيؤدي ذلك الى ضياع حقوق الناس وهذا فساد عام هذا ما ظهر في معنى الفساد العام
 (قوله ولونكل) أي مقيم البينة من الحلف وهو مرتبط بالصورة الثلاث أعني قوله نعم له تحليف الخ
 وقوله ولو ادعى خصمه الخ وقوله وكذا لو ادعى الخ ومقيم البينة في الصورة الاولى المدين المعسر وفي
 الصورتين الباقيتين المدعى بحق دائئا كان أو غيره (قوله حلف المدعى عليه) أي اليمين المردودة
 والمدعى عليه في الصورة الاولى الدائن وذلك لان المدين يدعى بانه معسر فطلب الدائن منه اليمين
 ونكل منها فيحلف الدائن حينئذ اليمين المردودة ولا تسع بينة الاعسار وفي الصورتين الباقيتين من
 عليه الحق وقوله وبطلت الشهادة أي بالاعسار في الصورة الاولى وبشوت الحق في ذمة المدين في
 الصورتين الباقيتين (قوله واذا طلب الامهال) أي من القاضي (قوله من قامت عليه البينة)
 من اسم موصول فاعل طلب والمجمله بعده صلة الموصول (قوله أمهاله القاضي) أي أمهل من
 طلب منه الامهال (قوله لكن بكفيل) أي لكن يمهله بشرط أن يأتي بكفيل عليه يحضره اذ هرب
 (قوله والا) أي وان لم يأت بكفيل وقوله فبالترسيم عليه أي فيمهله مع الترسيم عليه أي المحافظة عليه
 من طرف القاضي (قوله ان خيف هربه) راجع لاصل الاستدراك كما في الرشدي (قوله ثلاثة)
 مفعول فيه لامهال أو نائب عن المفعول المطلق أي امهالا ثلاثة أيام (قوله ليأتي) أي من طلب
 الامهال وهو علمه طلبه اياه أي طلب الامهال لاجل أن يأتي الخ وقوله بدافع أي بينة دافع فهو على

خصمه مسقطه كاداء
 له أو ابراء منه أو شرأه
 منه فيحلف على
 نفي ما ادعاه الخصم
 لاحتمال ما يدعيه
 وكذا لو ادعى خصمه
 عليه علمه بفسق
 شاهده أو كذبه ولا
 يتوجه حلف على
 شاهد أو قاض ادعى
 كذبه قطعاً لانه يؤدي
 الى فساد عام ولونكل
 عن هذه العيين
 حلف المدعى عليه
 وبطلت الشهادة
 (و) اذا طلب الامهال
 من قامت عليه
 البينة (أمهاله)
 القاضي وجوبا
 لكن بكفيل والا
 فبالترسيم عليه ان
 خيف هربه (ثلاثة)
 من الايام (ليأتي
 بدافع) من نحو أداء

حذف مضاف اذا لما أتى به البينة لا الدافع الذي بينه بقوله من نحو أداء أو ابراء ويجب استفساره الدافع
ان لم يفسره وكان جاهلا لانه قد يتوهم ما ليس بدافع دافع بخلاف ما اذا كان عارفاً (قوله وممكن من
سفره) أى ان احتاج في انبأته اليه وقوله لمحضره أى الدافع أى بينته كما علمت (قوله ان لم ترد المدة)
أى مدة السفر وهو قيد لتحكيمة من السفر وقوله على الثلاث أى التى هى مدة الامهال فان كانت
تريد عليها لا يمكن منه وفى الجبرمى فرع لو قال لى بينة فى المكان الفلانى والاخرى يزيد على الثلاثة
ففهو كلامهم عدم الامهال فلو قضى عليه ثم أحضرها بعد الثلاثة أو قبلها سمعت عميرة شو برى
اه (قوله لانها) أى الثلاث لا يعظم الضرر فيها وهو تعليل لكونه مهمل ثلاثة من الايام قال فى التحفة
ولو أحضر بعد الثلاث شهود الدافع أو شاهد واحد أو مهمل ثلاثاً حرة للتعديلات أو التكميل كما
صرح به الماوردى لكن ضعفه البلقينى ولوعين جهة ولم يأت بينتها ثم ادعى أخرى عند انقضاء مدة
المهلة واستعمل لها لم يمهمل أو اثنتانها مهمل بقيتها اه وقوله ولوعين جهة أى للدفع كاداء أو ابراء
(قوله ولو ادعى) أى شخص وقوله رفق مقول ادعى (قوله مجبول النسب) خرج به ما اذا علم نسبه
فلا تسمع دعوى الرق عليه أصلاً (قوله فقال) أى البالغ العاقل المدعى عليه بالرق (قوله أناحر
أصالة) أى (٧) لا يضرب على الرق أصلاً وفى سم وقع السؤال عما لو كانت أمه رقيقة وقال
أناحر الأصل فهل يقبل قوله بيمينه أيضاً لا احتمال حرية الأصل مع ذلك بنحو وطء شبهة يقتضى الحرية
أولاً بد من بينة لان الولد يتبع أمه فى الرق فالأصل فى ولد الرقيقة هو الرق فيه نظراً وتعليل الوجه
الثانى وبه أفتى مر متكرراً يؤيد تعليلهم بموافقة الأصل وهو الحرية اذا يقال فى ولد الرقيقة
ان الأصل فيه الحرية اه (قوله ولم يكن) أى المدعى عليه بالرق وقوله قد أقرله أى مدعى الرق
أى أول غيره وعبارة شرح الروض ولم يسبق منه اقرار رفق اه وهى أولى وقوله قبل أى قبل قوله أناحر
أصالة وخرج به ما لو أقر بالرق قبل ثم ادعى حرية الأصل فلا تسمع دعواه بها كما صرح به فى التحفة قبيل
باب الجعالة وفى شرح الروض وخرج ما لو قال أنا عبد فلان فالمصدق السيد لا اعترف العبد بالرق وانه
مال ثبتت عليه اليد واليد عليه للسيد فلا تنتقل بدعواه اه وقوله وهو رشيد الجملة حالية أى لم يكن
قد أقر به فى حال كونه رشيداً وفى التقييد به خلاف ولذلك قال فى التحفة وهو رشيد على ما قبل
الجعالة ونص عبارته هناك وان أقرب به أى الرق وهو المكلف وعن ابن عبد السلام ما يقتضى اعتبار
رشده أيضاً وظاهر كلامهم خلافه اه وكتب سم قوله اعتبار رشده قد يؤيد انه اقرار بمال وشرطه
الرشد اللهم الا أن يمنع ان اقرار بالرق ليس من الاقرار بالمال وان ترتب عليه المال اه (قوله
حالف) أى مدعى الحرية (قوله فيصدق بيمينه) أى ان لم يأت مدعى الرق ببينة والا قدمت (قوله
وان استخدمه) أى استخدم مدعى الرق مدعى الحرية وهو غاية لتصدق الثانى بيمينه (قوله قبل
انكاره) أى انكار مدعى الحرية الرق وهو لا مفهوم له كما هو ظاهر (قوله أو تداولته الايدى)
معطوف على الغاية فهو غاية أيضاً أى وان تداولته الايدى أى استعملته الايدى بأى صار ينتقل
من يد الى يد أخرى على سبيل الاستخدام أو الاجارة أو البيع (قوله لموافقة الأصل) تعليل لقوله
فبصدق بيمينه وعبارة شرح الروض صدق بيمينه وان تداولته الايدى وسبق من مدعى رفق قرينة
تدل على الرق ظاهراً كاستخدام واحارة قبل بلوغه لان اليد والتصرف انما يدا لان على الملك فيما هو
مال فى نفسه وهذا بخلافه لان الأصل الحرية اه (قوله وهو) أى الأصل الحرية (قوله ومن ثم)
أى ومن أجل ان الأصل الحرية وقوله قدمت بينة الرق أى البينة المثبتة للرق وقوله على بينة الحرية
أى البينة المثبتة للحرية (قوله لان الاولى ان) علة للعلل مع علته أى وانما قدمت بينة الرق لكون
الأصل الحرية لان مع بينة الرق زيادة علم أى على بينة الحرية وبيان ذلك أن بينة الحرية انما علمت
بالأصل فقط وهو الحرية وبينة الرق علمت به وبطر والرق عليها فعملها يزيد على علم الاولى بذلك وقوله

أو ابراء وملن من
سفره لمحضره ان لم
ترد المدة على الثلاث
لانها لا يعظم الضرر
فيها (ولو ادعى رفق
بالنسخ) عاقل مجبول
النسب (فقال أناحر
أصالة) ولم يكن قد أقرله
بالمالك قبل وهو رشيد
(حلف) فيصدق
بيمينه وان استخدمه
قبل انكاره وجرى
عليه البيع مراراً أو
تداولته الايدى
لموافقة الأصل
وهو الحرية ومن ثم
قدمت بينة الرق
على بينة الحرية لان
الاولى معها زيادة علم
بنقلها عن الأصل
(٧) قوله لا يضرب
على الخ كذا بأصله
وهو تحريف من
الناسخ ولعله لم يضرب
الخ اه معجزة

وتخرج بقولي أصالة
 مالوقال أعقتني أو
 أعقتني من باعني لك
 فلا يصدق الا بيينة
 واذا ثبتت حرية
 الاصلية بقوله رجع
 مشتريه على بائعه
 بثمنه وان أقره بالملك
 لانه بناء على ظاهر
 اليد (أو) ادعى رفق
 (صبي) أو مجنون
 كبير (ليس في يده)
 وكذبه صاحب اليد
 (لم يصدق الابحجة)
 من بيينة أو علم قاض
 أو يمين مردودة لان
 الاصل عدم الملك فلو
 كان الصبي بيده أو
 بيد غيره وصدقه
 صاحب اليد حلف
 لخطر شأن الحرية عالم
 يعرف لقطه ولا أثر
 لانكاره اذا بلغ لان
 اليد حجة فان عرف
 لقطه لم يصدق الا
 بيينة * (فرع) *
 لا تسمع الدعوى
 بدين مؤجل اذ لم
 يتعلق بها الزام
 ومطالبة في الحال
 ويسمع قول البائع
 المبيع وقف وكذا
 بيينة ان لم يصرح
 حال البيع بملكه
 والا سمعت دعواه
 لتحليف المشتري
 أنه باعه وهو ملكه

تتعلقها عن الاصل الضمير يعود على البينة والباعسية متعلقة بزيادة أي وانما كان معها زيادة علم
 بسبب انتقالها عن الاصل الذي هو الحرية وشهادتها بخلافه وهو الرق الذي يطرأ على الباع على الحرية
 (قوله وتخرج بقولي أصالة) أي من قوله أنا حر أصالة (قوله مالوقال) أي مدعى الحرية المدعى الرق
 وقوله أعقتني الخ مقول القول (قوله فلا يصدق الا بيينة) أي لا يصدق مدعى العتق الا بيينة
 يقيمها عليه لان الاصل عدمه (قوله واذا ثبتت حرية الاصلية) مثله مالو ثبتت حرية العارضية
 بالعتق بالبيينة فيرجع المشتري على بائعه (قوله بقوله) أي بقوله أنا حر أصالة أي مع اليمين كما هو
 ظاهر (قوله رجع الخ) جواب اذا (قوله وان أقر) أي المشتري له أي للبائع بالملك وهو غاية
 للرجوع بالثمن (قوله لانه) أي المشتري المقر وهو له لمقدر أي فلا يضر اقراره لانه الخ وقوله بناء
 أي الملك وقوله على ظاهر اليد أي على ظاهر كونه تحت يده وتصرفه فان الذي يظهر من ذلك انه ملكه
 (قوله أو ادعى) معطوف على مدخول لوفهمي مساطعة عليه أيضا أي ولو ادعى شخص رفق صبي أو
 مجنون وقوله كبير صفة للمجنون (قوله ليس) أي من ذكر من الصبي والمجنون وقوله في يده أي في
 قبضته وتصرفه والضمير يعود على مدعى الرق (قوله وكذبه) أي كذب المدعى صاحب اليد أي
 بان قال له انه ليس برقيق وهذا اذا كان في يد غيره ولا افتقد يكون ليس في يده اذ حلوا الحكم واحد
 (قوله لم يصدق) أي مدعى الرق (قوله من بيينة) هو مع ما بعده بيان للحجة وقوله أو يمين مردودة
 أي من صاحب اليد (قوله لان الاصل عدم الملك) أي ولا يترك هذا الاصل الابحجة (قوله فلو
 كان الصبي بيده) أي مدعى الرق وقوله وصدقه صاحب اليد اظهره في مقام الاضمار وهو محترز
 قوله وكذبه صاحب اليد (قوله حلف) أي مدعى الرق أي بحكم له به باليمين (قوله لخطر شأن الحرية)
 تعليل للحلف (قوله مالم يعرف لقطه) أي يحلف ويصدق به مالم يعلم اقط صاحب اليد فالضمير
 يعود على صاحب اليد مطامع سواء كان هو مدعى الرق أم لا والاضافة من اضافة المصدر لفاعله
 ويصح ان يعود على المدعى عليه بالرق والاضافة من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل (قوله
 ولا أثر لانكاره) أي المدعى عليه بالرق اذا بلغ نعم ان أتى بيينة صدق بها (قوله فان عرف لقطه) محترز
 قوله مالم يعرف لقطه (قوله لم يصدق) أي من ادعى الرق سواء كان هو الملتقط أو من كان تحت يده
 كما مر وقوله الا بيينة أي لان اللقيط محكوم عليه بالحرية ظاهر اذ لا يزال عنها الا بمسند قوي وهو
 البيينة (قوله لا تسمع الدعوى بدين مؤجل) قال في النهاية الا ان كان بعضه حالا وادعى بجميعه
 ليطلب به ما حل سمعته (قوله اذ لم يتعلق بها) أي بدعوى الدين المؤجل وقوله الزام ومطالبة في الحال
 أي ومن شرط الدعوى كما تقدم ان تكون ملزمة للمدعى عليه بالمدعى به في الحال (قوله ويسمع قول
 البائع المبيع وقف الخ) أي اذا باع عيناً ثم ادعى الوقفية وأن البيع باطل سمعت دعواه والمراد بسماعها
 بالنسبة لتحليف الخصم أنه باعه وهي ملكه وفائدة ذلك انه ربما ينكر فيحلف البائع بانها ليست
 ملكاً وانما هي وقف ويبطل البيع وهذا ان لم يكن عنده بيينة والاعمال بها ولا تحليف كما هو ظاهر
 (قوله وكذا بيينة) لعل الباء زائدة من النسخ أي وكذا تسمع بيينة أيضاً ان وجدت وقوله ان لم يصرح
 حال الخ قيد لقوله وكذا بيينة أي وكذا تسمع ان لم يصرح البائع حال البيع بانها ملكه بان اقتصر
 على البيع ولم يذ كر شيئاً (قوله والا سمعت الخ) أي وان لم يصرح بان صرح حال البيع بانها ملكه
 ثم ادعى الوقفية سمعت دعواه فقط أي ولم تسمع بيئته ولو قال والالم تسمع بيئته وسمعت دعواه الخ لكان
 أنسب وقوله لتحليف الخ هذا ثمرة سماع دعواه أي سمعت دعواه لاجل تحليف الخصم انه باعه والمبيع
 ملك له لا وقف فان حلف اسمع المبيع على صحته والا بان نكل حلف البائع وبطل البيع وثبتت
 لوقفية وما ذكرته من الحل المذكور هو مقتضى صنيعه كالنقطة ويؤيد عبارة الانوار ونصها
 ولو ادعى البائع انه وقف قال الفقهاء لا تسمع بيئته والتقييد بما يشعر بسماع دعواه وتحليف خصمه

وقال العراقيون تسمع اذا لم يصرح بانه ملكه بل اقتصر على البيع اه وقوله تسمع أى البيعة وجرى في الروض وشرحه على أنه اذا لم يصرح بانها ملكه سمعت دعواه وبينته واذا صرح بذلك لم تسمع دعواه ولا بينته وعبارتهما ولو ادعى البائع وقفها ولم يكن قال حين البيع هي ملكي سمعت دعواه للتخليف وبينته والاى وان قال ذلك لم تسمع دعواه ولا بينته وتقييد سماعتها قد كرتا ولا لو قال من زيادته أخذ من المسئلة الا تنية وظاهر ان محل عدم سماعتها قد كرتا ولا لو قال البائع للشترى منه بعتك وأنا لا أملكها والا أن قدم ملكتها ولم يكن قال حين البيع هي ملكي سمعت دعواه وبينته فان لم يكن له بيعة حلف المشتري أنه باعها اياها وهي ملكه وان كان قال ذلك لم تسمع دعواه ولا بينته اه وقوله اذا لم يذ كرتا ولاى لقوله أولا هي ملكي ثم قوله ثانيا هي وقف فان ذكرتا ولا سمعت دعواه وبينته والتأويل مثل أن يبيعها طائفاً منها ملكه لكونه ورثها ولم يعلم أن مورثه أوقفها ثم يتبين له بعد البيع أنه قد وقفها فتسمع دعواه الواقعية وبينتها والله سبحانه وتعالى أعلم

* (فصل) * في جواب الدعوى وما يتعلق به * (إذا أقر المدعى عليه ثبت الحق) بلا حكم (وان سككت عن الجواب أمره القاضي به) وان لم يسأل المدعى فان سككت فكمنكر (فتعرض عليه اليمين) فان سككت أيضاً ولم يظهر سببه (فتأكل) فيحلف المدعى وان أنكر اشتراط انكار ما ادعى عليه وأجزائه ان تجزأ (فان ادعى) عليه (عشرة) مثلاً (لم يكف) في الجواب (لا تلزمني) العشرة (حتى يقول ولا بعضه وكذا يحلف) ان توجهت اليمين عليه

* (فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به) * لما انتهى الكلام على بيان كيفية الدعوى شرع في بيان كيفية الجواب وما يكفى منه وما لا يكفى والجواب شيان اما اقرار أو انكار وقوله وما يتعلق به أى بالجواب وهو اليمين أو النكول (قوله اذا أقر المدعى عليه) أى بالحق للمدعى أى وكان عن يصح اقراره (قوله ثبت الحق) أى عليه للمدعى وقوله بلا حكم أى من غير افتقار لحكم بخلاف ما اذا ثبت بالبيعة فيفتقر اليه لان قبولها يقتضى نظر واجتهاد (قوله وان سككت) أى المدعى عليه وقوله عن الجواب أى الدعوى الصحيحة وهو عارف أو جاهل أو حصلت له دهشة واعلم أو نبه فلم يمتثل واعلامه أو تنبيهه عند ظهور كون سكوته لذلك واجب (قوله أمره القاضي به) أى بالجواب بأن يقول له أجب به (قوله وان لم يسأل المدعى) غاية في أمر القاضي له به أى يأمر بذلك وان لم يطلب المدعى من القاضي ذلك (قوله فان سككت) أى فان استمر على السكوت عن الجواب بعد أمر القاضي فكمنكر أى فحكمه حكم المنكر للمدعى به وقوله فتعرض عليه اليمين بيان لذلك الحكم قال في الروض وشرحه ويستحب عرضها أى اليمين على النا كل ثلاثا وعرضها على ساكت عنها آكد من عرضها على النا كل اه (قوله فان سككت) المراد به هنا السكوت عن الحلف بعد ان عرض عليه وائس المراد السكوت عن الجواب والا كان مكرراً مع قوله أولاً فان سككت فكمنكر وقوله أيضاً أى كما انه سككت أولاً عن الجواب (قوله ولم يظهر سببه) أى سبب السكوت من جهل أو دهشة والعمد يقرأ بالبناء للعلوم وما بعده فاعله (قوله فنا كل) أى فكنا كل أى عمتنع عن الحلف قال في الروض وشرحه والسكوت عن الحلف بعد الاستخلاف للدهش ونحوه كغياوة نكول كما أن السكوت عن الجواب في الابتداء انكاره ثم ادعى الحكم به أى بالنكول ليرتب عليه رد اليمين بخلاف ما لو صرح بالنكول فانه بردها وان لم يحكم به وبخلاف السكوت للدهش أو نحوه ليس نكولاً وليس للقاضي أن يحكم بانه نكول اه (قوله فيحلف المدعى) أى اليمين المردودة ويثبت الحق وهو تفريع على قوله فنا كل (قوله وان أنكر الخ) مقابل قوله وان سككت وهو دخول أيضاً على قوله فان ادعى الخ (قوله اشتراط) أى لعمدة انكاره وقوله انكار ما ادعى عليه أى به فالعائد على ما محذوف وقوله وأجزائه معطوف على ما أى وانكار أجزائه ما ادعى عليه به وقوله ان تجزأ أى ان كان له أجزاء كالعشرة الا تنية (قوله فان ادعى الخ) تفريع على قوله وان أنكر اشتراط الخ (قوله لم يكف في الجواب) أى على سبيل الانكار وقوله لا تلزمني العشرة فاعل يكفى قصد لفظه أى لم يكف هذا اللفظ وقوله حتى يقول ولا بعضها أى فاذا قال ذلك مع قوله أولاً لا تلزمني العشرة كفى في الجواب (قوله وكذا يحلف) أى ومثل الجواب المذكور يكون الحلف فلا يكفى أن يحلف على العشرة حتى يقول ولا بعضها (قوله ان توجهت اليمين عليه) أى بأن لم توجد بيعة من

المدعى (قوله لان مدعيها الخ) عليه لعدم الاكتفاء في الجواب وفي الحلف بقوله لا تلزمني العشرة حتى الخ وقوله لكل جزء منها أي من العشرة (قوله فلا بد أن يطابق الخ) أي وانما يطابقها ان نفي المدعى عليه كل جزء منها وقوله دعواه أي دعوى المدعى (قوله فان حلف) أي المدعى عليه على نفي العشرة بان قال والله ليس له عندى عشرة دراهم (قوله واقتصر عليه) أي على نفي العشرة ولم يزد عليه لفظ ولا بعضها وقوله فثنا كل أي فهو ثنا كل وقوله عما دونها أي عن الحلف عما دون العشرة وفي هذه العبارة بعض اجمال لانه لا يكون ثنا كل ما يجرد حلفه على نفي العشرة بل لا بد بعد هذا الحلف أن يقول له القاضي هذا غير كاف قل ولا بعضها فان لم يحلف كذلك فثنا كل عما دونها (قوله فمحلف المدعى الخ) أي من غير تجديد دعوى وهو تغرييع على النكول عما دونها أي واذا كان ثنا كلا عما دونها فمحلف المدعى على استحقاق ما دون العشرة وياخذ ما حلف عليه وهو الجزء الذي دون العشرة وان قل (قوله لان النكول عن اليمين) عبارة التحفة لما ياتي ان النكول مع اليمين كالقرار اه فلعل عن في كلامه بمعنى مع والا فمجرد النكول ليس كالقرار (قوله أو ادعى مالا) عطف على قوله ادعى عليه عشرة (قوله مضافا للسبب) أي متعلقا بسبب القرض والادعاء (قوله كفا في الجواب لا تستحق الخ) أي كفا في الجواب أن يقول ماذا كرو ولا يشترط فيه التعرض للسبب كان يقول لم تقرضني شيئا وقوله أو لا يلزمني الخ معطوف على قوله لا تستحق الخ أي وكفا في الجواب لا يلزمني الخ (قوله ولو اعترف الخ) أتى به في شرح المنهج في ضمن تعليل ذكره للا كفا في الجواب بلا يستحق على شيئا الخ ونص عبارته لان المدعى قد يكون صادقا وعرض ما يسقط المدعى به ولو اعترف به وادعى مسقطا طولب بالبينة وقد يجز عنها فدعت الحاجة الى قبول الجواب المطلق اه ومثله في التحفة والنهاية والمغنى وعبارة الاخير بعد قول المنهاج كفا في الجواب الخ ولا يشترط التعرض لنفي تلك الجهة لان المدعى قد يكون صادقا في الاقراض وغيره وعرض ما أسقط الحق من أداء أو ابراء فلونفي السبب كذب أو اعترف وادعى المسقط طولب ببينة قد يجز عنها فقبل الاطلاق للضرورة اه واذا علمت ذلك فلعل في عبارته سقطا من النسخ وهو قوله لان المدعى الى قوله ولو اعترف وقوله به أي بالمدعى به وادعى مسقطا أي من أداء أو ابراء وقوله طولب بالبينة أي على ذلك المسقط أي وهو قد يجز عنها (قوله ولو ادعى عليه وديعة الخ) هذا كالاستثناء من الاكتفاء في جواب دعوى ما أضيف للسبب بقوله لا يلزمني تسليم شي اليك وقوله فلا يكفي في الجواب لا يلزمني التسليم الخ أي لانه لا يلزمه في الوديعة تسليم وانما يلزمه التخليه (قوله بل لا تستحق على شيئا) أي بل الذي يكفي في الجواب أن يقول له لا تستحق على شيئا ومثله في الاكتفاء به أن يقول هلك الوديعة أو ردها أو ينكرها من أصلها وعبارة المغنى فالجواب الصحيح أن ينكر الادعاء أو يقول لا تستحق على شيئا أو هلك الوديعة أو ردها اه (قوله ويحلف الخ) مرتبط بجميع ما قبله وقوله كما أجاب أي فان أجاب بالاطلاق كقوله لا تستحق على شيئا حلف عليه كذلك وقوله لي مطابق الخ عليه لكون الحلف يكون على وفق الجواب وعبارة المنهاج مع المغنى ويحلف المدعى عليه على حسب جوابه هذا أو على نفي السبب ولا يكلف التعرض لنفيه فان تبرع وأجاب بنفي السبب المذكور كقوله في صورة القرض السابقة ما أقرضني كذا خاف عليه أي على نفي السبب كذلك لي مطابق اليمين الانكار (تنبيه) قضية كلامه انه اذا أجاب بالاطلاق ليس له الحلف على نفي السبب وليس مراد بل لو حلف على نفيه بعد الجواب المطلق جاز اه بمحذوف (قوله ولو ادعى) أي شخص وقوله عليه أي على شخص آخر (قوله فانه كر) أي المدعى عليه المال المدعى به (قوله وطلب منه اليمين) أي وطلب المدعى من المدعى عليه اليمين على نفي المدعى به (قوله فقال) أي المدعى عليه (قوله وأعطى المال) أي وأعطى المال الذي ادعت به من غير حلف (قوله لم يلزمه قبوله) أي لم يلزم المدعى أن يقبل المال قال ع ش

لان مدعيها مدع
لكل جزء منها فلا بد
أن يطابق الانكار
واليمين دعواه فان
حلف على نفي العشرة
واقتصر عليه فثنا كل
عما دونها فمحلف
المدعى على استحقاق
ما دون العشرة وياخذ
لان النكول عن
اليمين كالقرار (أو)
ادعى (مالا) مضافا
لسبب كقرضك
كذا (كفا في
الجواب لا تستحق)
أنت (على شيئا) أو لا
يلزمني تسليم شي
اليك ولو اعترف به
وادعى مسقطا طولب
بالبينة ولو ادعى عليه
وديعة فلا يكفي في
الجواب لا يلزمني
التسليم بل لا تستحق
على شيئا ويحلف كما
أجاب لي مطابق الحلف
الجواب ولو ادعى عليه
مالا فانكر وطلب منه
اليمين فقال لا أخلف
وأعطى المال لم يلزمه
قبوله من غير اقرار

ومفهومه جواز القبول ويدل عليه قوله وله تخليفه الخ قال في التحفة وكذا الوكيل عن العيين وأراد
 المدعي أن يحلف عيين الرد فقال خصمه أنا أبذل المال بلا عيين فيلزمه الحاكم بأن يقر والاحلف المدعي
 اه (قوله وله تخليفه) أي وللمدعي تخليف المدعي عليه على نفق ما دعي به عليه لأنه لا يأمّن أن
 يدعي عليه بما دفعه بعد* (تنبيه)* يقع كثيرا أن المدعي عليه يجيب بقوله ثبت ما يدعيه فتطالب
 القضاة المدعي بالاثبات لفهمهم أن ذلك جواب صحيح وفيه نظرها فإذ طلب الأثبات لا يستلزم
 اعترافا ولا انكارا فتعين أن لا يكتفى منه بذلك بل يلزم بالتصريح بالاقرار أو الانكار ويقع
 أيضا كثيرا أن المدعي عليه بعد الدعوى عليه يقول ما بقيت أتحاكم عندك أو ما بقيت أدي
 عندك والوجه أنه يجعل بذلك منكرانا كلا فصالح المدعي ويستحق كذا في التحفة وسم (قوله
 لودعي عليه عينا) أي كائنة تحت يد المدعي عليه ولا فرق في العيين بين أن تكون عقارا أو عبدا
 أو غيرهما (قوله فقال) أي المدعي عليه ليست أي تلك العيين لى أي واقتصر على ذلك (قوله
 أو هي لرجل الخ) عبارة المنهج وشرحه أو أضافها لمن يتعذر مخاطبته كهي لمن لا يعرفه الخ (قوله
 أو لابي الطفل) أي أو هي لابي الطفل أي أو المجنون أو السفه سوا عاذا على ذلك أنها ملكه
 أو وقف عليه أم لا كما هو ظاهر اه تحفة (قوله أو وقف الخ) أي أو قال هي وقف على الفقراء
 أو مسجد كذا وقوله وهو أي المدعي عليه ناظر فيه أي ناظر على الوقف على المسجد أو الفقراء قال حل
 فان كان الناظر غيره انصرفت الخصومة عنه الى الناظر اه (قوله فالاصح الخ) جواب لو وقوله
 انه أي الحال والشأن وقوله لا تنصرف الخصومة عنه أي عن المدعي عليه وذلك لان ما صدر منه
 بالنسبة للأولين ليس بمؤثر ولا نه لم يقر في البقية لذى يمكن نصب الخصومة معه وقوله ولا تنزع
 العيين منه أي لان الظاهر أن ما في يده ملكه أو مستحقه وما صدر عنه ليس بمزيل (قوله بل يحلفه
 المدعي) أي يطلب منه الحلف وقوله انه لا الخ أي على انه لا يلزمه أن يسلم للمدعي العيين المدعي بها
 (قوله رجاء الخ) غلة لقوله يحلفه أي وانما يحلفه رجاء أن يقرأ بالعيين المدعي بها وقوله أو ينكل
 معطوف على يقرأ أي ورجاء أن ينكل أي عن العيين وهو بضم الكاف من باب دخل (قوله فحلف)
 أي المدعي عيين الرد وهو راجع لقوله ينكل وقوله وثبت الخ راجع لكل من الاقرار والندول مع
 الحلف وقوله له أي للمدعي (قوله في الاولين) هما قوله ليست لى وقوله هي لرجل لا يعرفه (قوله
 والبدل للحيولة) أي ويثبت له البدل للحيولة في البقية أي قوله هي لابي الطفل أو وقف على
 الفقراء أو مسجد كذا وذلك البدل هو القصة وان كانت العيين مثلية كافي عيش وفي الجبرمي
 مانصه قوله والبدل للحيولة فيه بحث لان العيين المردودة مفيدة لا تنزع العيين في المسائل كلها لان
 الغرض ان الخصومة لا تنصرف عنه نعم ان قلنا بانصراف الخصومة في مسألة المحجور والوقف كما
 ذهب اليه الغزالي وكذا في الاوامين على وجه كان له التحليف لتغريم البدل فاقاله شرح المنهج
 هنا وهم منشؤه انتقال النظر من حالة الى حالة عميره سم وعبارة شرح الروض فيحلف المدعي
 وتثبت له اه ولم يزد وهو صريح في ثبوت العيين في جميع الصور (قوله أو يقيم المدعي)
 معطوف على قوله بل يحلفه فالمدعي مخير بين تخليفه المدعي عليه وبين اقامته البينة واذا أقامها
 يقضى له بالعين (قوله ولو أصر المدعي عليه الخ) هذا قد علم من قوله سابقا فان سكنت أيضا فذا كل
 فلا حاجة الى اعادته هنا ويمكن أن يقال انه أعاده لاجل تقييد النكول بكونه بعد حكم القاضي به (قوله
 ان حكم القاضي بنكوله) زاد في شرح المنهج بعده وأقال للمدعي احلف بعد عرض العيين عليه أي
 المدعي عليه اه وكتب الجبرمي قوله ان حكم الخ أي فلا يصيرنا كلا مجردا السلوت بل لابد من
 الحكم بالنكول أو يقول للمدعي احلف اه وقد تقدم عن شرح الروض مثله وزيادة (قوله واذا
 ادعى أي اثنان الخ) شروع في بيان تعارض البينتين وكان المناسب للؤاف أن يفرد كغيره بفصل

وله تخليفه* (فرع)*
 لودعي عليه عينا
 فقال ليست لى أو هي
 لرجل لا يعرفه
 أو لابي الطفل
 أو وقف على الفقراء
 أو مسجد كذا وهو
 ناظر فيه فالاصح أنه
 لا تنصرف الخصومة
 عنه ولا تنزع العيين
 منه بل يحلفه المدعي
 انه لا يلزمه التسليم
 للعيين رجاء أن يقر
 أو ينكل فحلف
 المدعي وتثبت له
 العيين في الاولين
 والبدل للحيولة في
 البقية أو يقيم المدعي
 بينة أنها له ولو أصر
 المدعي عليه على
 سكوت عن جواب
 للدعوى فذا كل ان
 حكم القاضي بنكوله
 (واذا ادعى) أي
 اثنان

مستقل (قوله أى كل منهما) أشار به إلى أنه ليس المراد اتهمها ادعياها جميعا على أنها شركة بينهما بل المراد أن كلا ادعى ذلك الشيء لنفسه على حدته وقوله شيئا مفعول ادعيا والمراد بالشيء هنا العين كما عبر بها في المنهاج (قوله في يد ثالث) الجار والمجرور صفة لشيء أى شيئا كاتفاق يد ثالث (قوله لم يسنده الخ) الجملة صفة لثالث أى ثالث موصوف بكونه لم يسند ذلك الشيء أى لم يصفه أو يقر به لواحد من المدعين (قوله قبل البينة) أى قبل اتیان ذلك الأحديينته وقوله ولا بعدها أى ولم يسنده بعد الاتیان بالبينة إلى أحدهما (قوله وأقاما الخ) أى أقام كل واحد من المدعين بينة تثبت دعواه سواء كانت مطلقة التاريخ أو متفقته أو أحدهما مطلقة والاخرى مؤرخة كفاي شرح الروض وقوله به الباء بمعنى على متعلقة بأقاما والضمير يعود على الشيء المدعى به (قوله سقطتا) أى البينتان وبخلف الثالث المدعى عليه حيث دلل كل منهما بما بيننا الخبر البينة على المدعى واليمين على من أنكر ويكون المدعى به له وأما خبر الحاكم أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعر فقام كل واحد منهما ببينة أنه له فعمله النبي صلى الله عليه وسلم بينهما فاجيب عنه بأنه يحتمل أن البعير كان بيدهما فابطل البينتين وقسمة بينهما (قوله لتعارضهما) أى البينتين وقوله ولا مرجح أى والحال أنه لا مرجح موجود لا أحد البينتين على الأخرى قال في النهاية أى فاشبه الدليلين إذا تعارضا بل ترجح اه (قوله فكان كالبينة) أى فكان الشيء المدعى به عند التعارض للبينتين كالذي لا بينة عليه أصلا وعبارة التحفة فكان كالبينة اه (قوله فان أقر ذواليد) أى وهو المدعى عليه وهذا مفهوم قوله لم يسنده الخ والملائم له أن يقول فان أسنده ذواليد الخ وقوله لا أحدهما قال سم فلو أقر بأنها لمها فهل يجعل بينهما اه وفي شرح انها تجعل بينهما وقوله قبل البينة متعلق بأقر أى أقر قبل قيام بينته وقوله أو بعدها أى البينة أى قيامها وقوله رجحت بينته أى بينة ذلك لأحد المقر له لا اعتضاها بالافراد فعمل حيث تدغم متضاها (قوله أو ادعيا شيئا بيدهما) أى كأن كان فراشا جالسين عليه أو جارا راكبين عليه أو دارسا كنيين فيها (قوله وأقاما بينتين) أى أقام كل واحد منهما ببينة بأن هذا الشيء كله (قوله فهو لهما) أى فذلك الشيء يبقى تحت يدهما كما كان أو لا للتعارض وكلامه يقتضى أنه لا يحتاج السابق منهما إلى إعادة البينة وليس مراد ببل الذي أقام البينة أولا يحتاج إلى أعادتها للنصف الذي بيده لتقع بعد بينة الخارج بالنسبة لذلك النصف فان لم يفعل كان الجميع لصاحب البينة المتأخرة كما في الجبرمى هذا إذا شهدت كل بينة بجميع الشيء كما علمت فان شهدت بينة كل واحد منهما بالنصف الذي في يده صاحبه فلا تعارض لأن البينتين لم يتوارد على محل واحد فيحكم القاضي لكل واحد منهما بما في يده لكن لا من جهة التساقط ولا الترجيح بالبدل من جهة الترجيح بالبينة (قوله إذا لميس أحدهما الخ) تعليل لكون الشيء يجعل لهما بقيام كل بينة على مدعاه (قوله أما إذا الخ) صنيعه يقتضى أن حكم هذه المسئلة مخالف لحكم ما إذا كان بيدهما وليس كذلك بل هو مثله كما يفيد قوله فيجعل بينهما مع قوله أولا فهو لهما وعبارة المنهج أو بيدهما أولا يبدأ أحد اه وكان الأولى أن يصنع كصنيعه وقوله لم يكن يبدأ أحد قال سم كأن كان عقارا أو متاعا ملقى في طريق وليس المدعيان عنده اه (قوله وشهدت بينة كل له بالكل) أى وشهدت بينة كل من المدعين له بكل ذلك الشيء قال سم وكذا بالبعض بالأولى بل لا تعارض حيث تدغمهما اه (قوله فيجعل بينهما) جواب أما أى فيجعل الشيء المدعى به بين المدعين أى للتعارض فليس أحدهما أولى به من الآخر كما إذا كان بيدهما معا (قوله ومحل التساقط إذا وقع تعارض) أى كافي الصور السابقة وقوله حيث لم يتميز أحدهما للضمير للمدعين أى حيث لم يتميز بينة أحدهما وقوله مرجح متعلق بيميز (قوله والا) أى بأن يتميز أحدهما بمرجح وقوله قدم أى ذلك الأحاد المتميز بما ذكر (قوله وهو) أى ذلك المرجح وقوله بيان نقل الملك أى من أحد المتداعيين للآخر كأن

أى كل منهما) شيئا
في يد ثالث) لم يسنده
إلى أحدهما قبل
البينة ولا بعدها
(وأقاما) أى كل منهما
(بينة) به (سقطتا)
لتعارضهما ولا مرجح
فكان كالبينة فان
أقر ذواليد لا أحدهما
قبل البينة أو بعدها
رجحت بينته (أو)
ادعيا شيئا (بيدهما)
وأقاما بينتين (فهو
لهما) أذ ليس
أحدهما أولى به من
الآخر أما إذا لم يكن
بيدهما أحدهما شهدت
بينة كل له بالكل
فجعل بينهما ومحل
التساقط إذا وقع
تعارض حيث لم يتميز
أحدهما بمرجح وألا
قدم وهو بيان نقل

قالت احدهما هذه الدار ملك زيد وقالت الاخرى هذه ملك عمرو وكلهما من زيد فتقدم الثانية لانها
بينت انتقال الملك (قوله ثم اليد فيه للدعي) أي ثم المرح أيضا كون اليد على المدعي به ثابتة
للمدعي وقوله أولن أقوله به أي أو كون اليد لمن أقول للمدعي بالمدعي به كأن يكون في يد ثالث وأقر به
لاحد المدعين والانساب والاولى أن يقول ثم اقرار المدعي عليه به لاحدهما لان الغرض ببيان المرح
والمرح هنا الاقرار المذكور لا كون اليد لمن أقول للمرح وقوله أو انتقل له منه أي أو كون اليد لمن
انتقل المدعي به منه لاحد المدعين كأن قالت احدي البيتين هي ملك لزيد اشتراها من عمرو
واقصرت على ذلك وقالت الاخرى هي ملك لبلكر اشتراها من خالد وهي في يده قدمت الثانية
(قوله ثم شاهدان) معطوف على بيان أي ثم المرح أيضا شاهدان وقوله مثلا أي أو شاهد
واحد أو اثنين كإسائي وقوله على شاهد ويمين متعلق بمحذوف أي ويرجح الشاهدان على شاهد
ثمين (قوله ثم سبق ملك أحدهما) معطوف أيضا على بيان أي ثم المرح أيضا سبق ملك أحد
المدعين أي سبق تاريخه وقد صرح به في التحفة وقوله بذكر زمن أي متقدم وهو متعلق بمقدّر
أي ويعلم ذلك السابق بذكر زمن متقدم على الزمن الذي ذكرته البيئتين الاخرى كان تقول احدي
البيئتين ونشهد انه ملكه من منذ سنة وتقول الاخرى من منذ شهر فتقدم الاولى على الثانية (قوله
وبيان) بالجر عطف على ذكر أي ويعلم سبق تاريخ الملك أيضا ببيان ان الشيء المدعي به ولد في
ملك أحدهما كان شهدت احدي البيئتين ان هذه الدابة ملكه وانها ولدت في ملكه وشهدت
الاخرى بانها ملك فلان واقصرت على ذلك فتقدم الاولى على الثانية (قوله ثم بذكر) البناء
زائدة ومدخولها معطوف على بيان الاول أي ثم المرح أيضا ذكر سبب الملك كسواء أو هبة أو
وصية أو اوارث وفيه ان بيان سبب الملك يستلزم بيان نقل الملك واذا كان كذلك فهو يغني عنه
(قوله أو ادعيا) أي اثنتان (قوله يبيد احدهما) الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لشيء أي
شيء كائنا يبيد احدهما (قوله تصرفا أو امساكا) بيان لمعنى اليد أي ان المراد باليد
الحاصية كالتصرف أو الحسية كالامساك (قوله قدمت بينته) أي ذلك الاحد الذي ذلك الشيء
المدعي به تحت يده (قوله من غير يمين) أي من ذلك الاحد الذي العين تحت يده (قوله ان
تأخر تاريخها) غاية في التقديم أي قدمت وان تأخر تاريخها أي عن تاريخ بينة غير ذي اليد
ويسمى الخارج قال الجبيري ومجمله اذا لم تسند انتقال الملك عن شخص واحد والاقدمت بينة
الخارج ان كانت أسبق تاريخا كما ذكره في القوت عن فتاوى البغوي وغيرها واعتمد الشهاب الرملي
اه وسيد كره الشارح أيضا في قوله ولوادعي في عين يبيد غيره انه اشتراها الخ (قوله أو كانت شاهدا
ويمينا) معطوف على الغاية فهو غاية أيضا أي قدمت بينة صاحب اليد وان كانت شاهدا ويمينا
وبينة الخارج شاهدين (قوله أولم تبين سبب الملك) معطوف على الغاية أيضا فهو غاية أي قدمت
بينة صاحب اليد وان لم تبين سبب الملك أي وبينة بينة الخارج وقوله من شراؤه وغيره بيان لسبب
الملك (قوله ترجع الخ) علة لتقديم بينة صاحب اليد وقوله بيده البناء سببية متعلقة بترجع الخ (قوله
ويسمى) أي صاحب اليد الداخل (قوله وان حكم بالاولى الخ) غاية أيضا لتقديم بينة صاحب اليد
وانظر ما المراد بالاولى فان كان بينة الداخل نافاه قوله بعد هذا ان اقامها بعد بينة الخارج الخ وان
كان المراد بينة الخارج فلا منافاة لكن برده عليه ان الاول في كلامه بينة الداخل لا الخارج ولعلها
سرت له من عبارة التحفة المستقيمة لان الاول فيها بينة الخارج ونصها مع الاصل ولو كانت بيده
فأقام غيره بها بينة وأقام هو بينة قدم صاحب اليد ويسمى الداخل وان حكم بالاولى قبل قيام الثانية
اه وقوله أو بينت بينة الخارج سبب ملكه غاية أيضا لتقديم بينة صاحب اليد أي قدمت وان
بينت بينة الخارج سبب الملك وفيه ان هذه الغاية يغني عنها الغاية الثالثة أعني أولم تبين سبب الملك

الملك ثم اليد فيه
للمدعي أولن أقوله به
أو انتقل له منه ثم
شاهدان مثلا على
شاهد ويمين ثم سبق
ملك أحدهما
بذكر زمن أو ببيان
أنه ولد في ملكه مثلا
ثم بذكر سبب الملك
(أو ادعيا شيئا
يبيد أحدهما)
تصرفا أو امساكا
(قدمت بينته) من
غير يمين وان تأخر
تاريخها أو كانت
شاهدا ويمينا وبينة
الخارج شاهدين أو
لم تبين سبب الملك من
شراء وغيره ترجع
لبينة صاحب اليد
بيده ويسمى الداخل
وان حكم بالاولى قبل
قيام الثانية أو بينت
بينة الخارج سبب

لان معناها كما تقدم قدمت بينة صاحب اليد مطلقا سواء بينت بسبب الملك أم لا مع كون بينة
الخارج بينت ذلك (قوله نعم لو شهدت الخ) استثناء من المتن أعني قوله قدمت بينته أي صاحب
اليده كانه قال تقدم بينة صاحب اليد على بينة الخارج ان كان معها زيادة علم والا قدمت هي على
بينته صاحب اليد وقوله بانه أي غير صاحب اليد وقوله اشتراه منه أي من صاحب اليد وقوله أو من
بائعه معطوف على الخارج والمجرور قبله وخبره يعود على صاحب اليد أي أو اشتراه من البائع على
صاحب اليد لكن لا بد من تقييد هذا بتقدم شرائه على شراء صاحب اليد حتى يكون شراء صاحب
اليده باطلا لانه اشتراه من الذي لا يملك وسيد كرا الشارح هذه المسئلة بقوله ولو ادعى في عين يده غيره
أنه اشتراه من زيد من مندسقين فاقام الداخل بينة أنه اشتراه من زيد من مندسقة قدمت بينة
الخارج لانها أثبتت ان يد الداخل عادة بشرائه من زيد ما زال ملكه عنه وقوله مثلاً راجع لقوله
اشتراه أي أو غصبها ذلك الداخل أي أو البائع عليه أي شهدت بينة الخارج بان الداخل أو البائع عليه
غصبها منه (قوله قدمت) أي بينة الخارج بقوله لبطان اليد أي يد المدعي وقوله حينئذ أي حين
اذا قام الخارج البينة بانه اشتراه الخ (قوله ولو اقام الخارج) أي غير صاحب اليد (قوله بان الداخل)
أي صاحب اليد وقوله أقرله أي للخارج (قوله قدمت) أي بينة الخارج (قوله ولم تنفعه) أي
الداخل وقوله بينته بالملك أي بينة الداخل التي شهدت بالملك لان بينة الاقرار معها زيادة علم بانتقال
الملك من المقر للمقرله (قوله الا ان ذكرت الخ) أي بان قالت بينة الداخل تشهد ان هذا ملكه وهبه له
فلان المقرله فتقبل حينئذ وتنفعه لان معها زيادة بانتقال الملك من المقرله للمقر وقوله من المقرله أي
وهو الخارج وقوله اليه أي الى الداخل وهو المقر (قوله هذا ان اقامها الخ) اسم الاشارة يعود على
تقديم بينة صاحب اليد أي محل تقديمها ان اقامها بعد قيام بينة الخارج ولو قبل تعديها (قوله
مخلاف مالوا اقامها قبلها) أي بخلاف مالوا اقام صاحب اليد بينته قبل بينة الخارج فلا يعتد بها فاذا
اقام الخارج بينته استحق زرع العين منه فيحتاج حينئذ الى اقامة البينة لتدفع بينة الخارج (قوله
لانها) أي بينة صاحب اليد وهو تعليل لمخدوف أي فلا يعتد بها لانها الخ وقوله انما سمع بعدها أي
بعد بينة الخارج (قوله لان الاصل الخ) علة لعلية وقوله في جانبه أي الداخل وذلك لانه مدعى عليه
وهو الذي يكون في جهته اليمين (قوله فلا يعدل عنها) أي اليمين وقوله مادامت كافية أي وهي كافية
مادام الخارج لم يقيم بينته اه بحجتي (قوله فروع) أي ثلاثة الاول قوله لو أزيلت الخ الثاني
قوله ولو تداعيا دابة الخ الثالث قوله ولو اختلف الزوجان (قوله لو أزيلت يده) أي الداخل والمراد
أزيل المال من تحت يده اما حسبا بان سلم المال لخصمه واما حكما بان حكم عليه به فقط وقوله ببينة الباء
سببية متعلقة بأزيلت أي أزيلت بسبب بينة أي اقامها الخارج وحكم لها القاضي (قوله ثم اقام)
أي الداخل الذي أزيلت يده وقوله بينة بملكه أي بينة تشهد بان هذا المال المزال من تحت يده ملك
له من قبل الازالة وقوله مستند حال من فاعل اقام أي اقامها حال كونه مستندا أي مضيقا ملكه
الى ما قبل الازالة أي مع استدامته الى وقت الدعوى ويصح أن يكون حالا من ملكه ويكون بالبناء
للفعل أي بملكه حال كونه مستندا أي مضافا الى ذلك قال في التحفة وخرج بمستندا الخ شهادتها
بملك غير مستند فلا تسع اه (قوله واعتذر) أي الداخل أي اعتذر من عدم اقامتها عند اعادة
الازالة قال في شرح المصباح واشترط الاعتذار ذكره الاصل كالرخصة وأصلها قال الملقيني وعندي
انه ليس بشرط والاعتذر انما يطلب اذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كسئلة المراجعة قال الولي العراقي
بعد نقله ذلك ولهذا لم يتعرض له الخاوي اه وكتاب بانه انما شرط هنا وان لم يظهر من صاحبه
ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لغيره فاحتيط بذلك ليسهل نفص الحكم اه وقوله كسئلة المراجعة
أي كما لو قال اشتريت هذا بمائة وباعه مائة وعشرة ثم قال غلطت من ثمن متاع الى آخر

ملكه نعم لو شهدت
بينته الخارج بانه
اشتراه منه أو من
بائعه مثلاً قدمت
لبطلان اليد حينئذ
ولو اقام الخارج بينة
بان الداخل أقرله
بالملك قدمت ولم
تنفعه بينته بالملك الا
ان ذكرت انتقالا
ممكنا من المقرله اليه
(هذا ان اقامها بعد
بينته الخارج) بخلاف
مالوا اقامها قبلها
لانها انما سمع بعدها
لان الاصل في جانبه
اليمين فلا يعدل عنها
مادامت كافية
(فروع) لو أزيلت
يده ببينة ثم اقام بينة
بملكه مستندا الى
ما قبل الازالة يده
واعتذر بغيبة شهوده

وانما اشترى بثمان مائة وعشرة ع ش فقوله غلطت هذا والعذر اه بيجري وقوله بغيبة شهوده
المقام للاضمار فلو قال بغيبته أى البينة التى أقامها بعد لك ان أولى وقوله أو جهله هم معطوف على
غيبته أى أو اعتذر بجهله بالشهود قال فى التحفة أى أو بقبولهم اه (قوله سمعت) أى بينة
الداخل وقيل لا تسمع فلا ينقض القضاء والى هذا ذهب القاضى حسين ونقل عن الهروى أنه قال
أشككت على هذه المسئلة نيفا وعشرين سنة لما فيها من نقض الاجتهاد بالاجتهاد وتردد جوابى فيها
ثم استقر فيها على أنه لا ينقض اه مغنى (قوله اذ لم تزل) أى بدال داخل وقوله لا لعدم الحاجة أى
وقت الازالة (قوله وقد ظهرت) أى المحبة بعد الازالة (قوله فينقض القضاء) أى بطل الحكم
بازالة العين من تحت يد الداخل وإثباتها للخارج وترد بعد النقض الى الداخل (قوله لكن لو قال
الخارج الخ) استدراك على قوله سمعت وقدمت أى تجمع بينة الداخل بعد ازالة العين من تحت يده
ما لم تشهد بينة الخارج بان الازالة حصلت بسبب شراء الخارج منه وأنكر الداخل ذلك فان شهدت
بينة الخارج بما ذكر قدمت على بينة الداخل وهذا الاستدراك لا حاجة اليه هنا لانه يغنى عنه
الاستدراك الاول أعنى قوله نعم لو شهدت الخ قالوا لا والاحصر اسقاطه (قوله لزيادة علم بينته) أى
الخارج وقوله بانتقال الملك متعلق بزيادة والمراد بالخارج بانتقال الملك (قوله وكذا قدمت بينته)
أى الخارج أى لتبين بطلان يد الداخل وقوله لو شهدت أى بينة الخارج وقوله انه أى الشئ وقوله
ملكه أى الخارج وقوله وانما أودعه الخ فاعل الافعال الثلاثة يعود على الخارج وضميره البارز يعود
على الشئ وقوله للداخل تنازعه كل من الافعال الثلاثة (قوله أو انه الخ) عطف على أنه ملكه
أى أو شهدت بينة الخارج أن الداخل غصب ذلك الشئ وقوله أو بئنه بالنصب عطف على اسم ان
وضميره يعود على الداخل وقوله منه متعلق بغصبه أى غصبه هو أو البائع عليه من الخارج (قوله
وأطلقت بينة الداخل) أى بان قالت هو ملكه واقتصرت على ذلك (قوله ولولنداعيا) أى شخصان
(قوله لاحدهما) أى المتداعيين وقوله متاع فيها فى معنى على بالنسبة للدابة وعلى حقيقة بالنسبة
للبيعة وعبارة المغنى ولولنداعيا بعير الاحدهما عليه متاع فالقول قول صاحب المتاع بيمينه لانفراده
بالانتفاع بخلاف مالولنداعيا بعير الاحدهما عليه ثوب لم يحكم له بالعبد لان كونه على البعير
انتفاع به فيده عليه والمنفعة فى لبس الثوب للعبد لا لصاحب الثوب فلا بد له ولولنداعيا حاملة
وانتفاعا على ان الحمل لاحدهما قال البغوى فهى لصاحب الحمل اه (قوله أو الحمل) أى أو لاحدهما
الحمل أو الزرع والاول بالنسبة للدابة والثانى بالنسبة للأرض (قوله قدمت بينته) أى ذلك الاحد
الذى له المتاع أو الحمل أو الزرع أى باتفاقهما أو بينة (قوله على البينة الخ) متعلق بقدمت أى
قدمت على البينة التى تشهد للاخر بالملك المطلق بان قالت تشهد أن هذه الدابة أو الأرض أو الدار
ملك ولم تتعرض لشيء آخر (قوله لانفراده) أى ذلك الاحد المذكور وهو على التقدير بينته وقوله
بالانتفاع أى بالدابة لان متاعه عليها بالأرض لان زرعه فيها وبالدار لان متاعه فيها (قوله فاليد
له) أى للنفرد بالانتفاع (قوله فان اختص المتاع ببيت) أى من الدار (قوله فاليد له فيه) أى
فى البيت الذى فيه المتاع وقوله فقط أى وليس له اليد فى بيت غير الذى فيه المتاع (قوله ولو اختلف
الزوجان فى أمتعة البيت) أى فقال الزوج هى ملكى وقالت الزوجة هى ملكى (قوله ولو بعد
الفرقة) أى ولو حصل الاختلاف بعد فرقهما بطلاق أو غيره (قوله ولا بينة) أى لاحدهما
موجودة (قوله ولا اختصاص لاحدهما بيد) أى ككونه فى خزانة له أو صندوق مفتاحه بيده
(قوله فلاكل) أى من الزوجين تحليف الآخر أى على دعواه (قوله فاذا حلغا) أى الزوجان
(قوله جعل) أى المدعى به والاولى جعلت أى الامتعة ومثله يقال فى الافعال بعده وقوله بينهما أى
الزوجين أى نصفين (قوله وان صلح لاحدهما) ان غائبة وان كان ظاهر صنيعه أنها موطنة

أو جهله هم سمعت
وقدمت اذ لم تزل الا
لعدم الحاجة وقد
ظهرت فينقض القضاء
لكن لو قال الخارج
هو ملكى اشترىته
منك فقال الداخل
بل هو ملكى وأقام
بیتين بما قال قدم
الخارج لزيادة علم
بينته بانتقال الملك
وكذا قدمت بينته
لو شهدت أنه ملكه
وانما أودعه أو آخره
أو أعاره للداخل أو
أنه أو بئنه غصبه
منه وأطلقت بينة
الداخل ولولنداعيا
دابة أو أرضا أو دارا
لاحداهما متاع فيها
أو الحمل أو الزرع
قدمت بينته على
البينة الشاهدة
بالملك المطلق لانفراده
بالانتفاع فاليد له
فان اختص المتاع
ببيت فاليد له فيه
فقط ولو اختلف
الزوجان فى أمتعة
البيت ولو بعد الفرقة
ولا بينة ولا اختصاص
لاحداهما بيد فلكل
تحليف الآخر فاذا
حلغا جعل بينهما
وان صلح لاحدهما
فقط

جوابه أقوله قضى الخ ويدل على ما قلته عبارة النهاية ومثلها عبارة عمدة في حواشي البهجة ونصها قال الشافعي رضي الله عنه إذا اختلف الزوجان في متاع البيت فن أقام البينة على شيء من ذلك فهو له ومن لم يقيم بينة فالقياس الذي لا يعذر أحد عندي بالغلبة عنه أن هذا المتاع ان كان في أيديهما معا فيحلف كل منهما صاحبه على دعواه فان حلفا جميعا فهو بينهما نصفين وان حلف أحدهما فقط قضى له به سواء اختلفا في دوام النكاح أم بعده واختلفا في وازنهما ما كانا معا وسواء ما يصلح للزوج كالسيف والمنطقة والزر وجبة كالخلخال والعزل وغيرهما كالدرهم أو لا يصلح لهما كالخسف وهما أمان وتاج الملوك وهما عاميان وقال أبو حنيفة ان كان في أيديهما حاسفا فهو لهما وان كان في أيديهما حكفا يصلح للرجل فللزوج وما يصلح للأنثى فللزوجة والذي يصلح لهما يكون لهما وعند أحد ومالك قريب من ذلك واحتج الشافعي رضي الله عنه بأننا لو استعملنا الظنون لحكم في دباغ وعطار تداعيا عطر أو دباغا في أيديهما أن يكون لكل ما يصلح له وفيما لو تنازع موسر ومعسر في لؤلؤ أن نجعله للموسر ولا يجوز الحكم بالظنون اه (قوله أو حلف أحدهما) أي الزوجين دون الآخر (قوله قضى له أي قضى ذلك المدعي به لذلك الاحد والفعل المذكور يجعل جوابا بالان مقدرة قبل قوله حلف أحدهما أي وان حلف أحدهما قضى له وذلك ليوافق ما قررته أنا من جعل ان غائبة لا شرطية (قوله كما لو اختص باليد وحلف) هذا مفهوم قوله ولا اختصاص لاحدهما بيد أي كما لو اختص أحدهما بوضع اليد عليه فانه يقضى له به لكن بعد الحلف عليه (قوله وترجح البينة) أي مطلقا سواء كانت للداخل أو للخارج وقوله بتاريخ سابق أي على تاريخ البينة الاخرى (قوله فلو شهدت الخ) ترجع على ترجيح البينة بالتاريخ السابق (قوله في عين) متعلق بالمتنازعين (قوله بيدهما الخ) متعلق بمخدوف صفة لعين أي عين كائنة بيدهما أو بيد ثالث أو لا بيد أحد وخرج بذلك ما اذا كانت بيد أحدهما فتقدم ولو تناخرا تاريخها كما تقدم وكما سيأتي في قوله واذا كان لصاحب متأخرة التاريخ الخ (قوله بملك) متعلق بشهدت (قوله من سنة) متعلق بملك أي شهدت بانه يملكه من منذ سنة وقوله الى الآن متعلق بملك أيضا أي شهدت بانه يملكه من منذ سنة الى الآن أي أنه مستقر الى الآن ولا بد من ذكر هذا الماسيأ في قريباً أنه لو شهدت ببنية بملك أمس ولم تتعرض للحال لم تسمع (قوله وشهدت ببنية أخرى) أي غير هذه البينة وقوله للآخر أي لاحد المتنازعين الآخر وقوله بملك متعلق بشهدت وقوله لها أي للعين المدعي بها وقوله من أكثر الخ هو الجار والمجرور بعده متعلقاً بملك أيضاً كالذي قبله وقوله كسنتين تمثيل للأكثر من سنة (قوله فترجح الخ) جواب لو (قوله لانها) أي ببنية ذي الاكثر وقوله أثبتت الملك أي ملك العين المدعي بها وقوله في وقت متعلق بأثبتت وقوله لا تعارضها فيه الاخرى المجردة صفة لوقت أي وقت موصوف بكونه لا تعارض ببنية ذي الاكثر فيه البينة الاخرى وذلك الوقت هو السنة الاولى وعبارة التحفة لانها أثبتت الملك في وقت لا تعارضها فيه الاخرى وفي وقت تعارضها فيه فيتساقطان في محل التعارض ويعمل بصاحبة الاكثر فيما لا تعارض فيه والاصل في كل ثابت دوامه اه (قوله ولصاحب التاريخ السابق) أي على صاحب التاريخ المتأخر وقوله أجرة أي لما أثبت له وقوله وزيادة حادثة أي كولد وثمرة حدثا في المدعي به (قوله من يوم ملكه بالشهادة) قال ع ش أي وهو الوقت الذي أرخت به البينة لا من وقت الحكم فقط اه (قوله لانها) الاولى لانها أي الاجرة والزيادة (قوله واذا كان لصاحب متأخرة التاريخ) أي لصاحب البينة التي تأخر تاريخها وقوله يد أي تصرفاً أو حكماً كما مر (قوله لم يعلم أنها عادية) الجملة صفة ليد أي يد موصوفة بكونها لم يعلم أن تلك اليد عادية أي متعددة في جعل العين تحتها بغصب أو بشراء لا يملك (قوله قدمت) أي متأخرة التاريخ قال في التحفة ذكر رأيي البينتان أو احدهما الاتقاليان تشهد له من معين أم لا وان اتخذ ذلك المعبر لتساوي البينتين في اثبات الملك حالا

أو حلف أحدهما
قضى له كما لو اختص
باليد وحلف
(وترجح) البينة
(بتاريخ سابق) فلو
شهدت البينة لاحد
المتنازعين في عين
بيدهما أو يد ثالث
أو لا بيد أحدهما ملك
من سنة الى الآن
وشهدت ببنية أخرى
للآخر بملك من
أكثر من سنة الى
الآن كسنتين فترجح
ببنية ذي الاكثر لانها
أثبتت الملك في وقت
لا تعارضها فيه
الاخرى ولصاحب
التاريخ السابق أجرة
وزيادة حادثة من
يوم ملكه بالشهادة
لانها فوائدها
واذا كان لصاحب
متأخرة التاريخ
لم يعلم أنها عادية
قدمت على الاصح

فيتساقطان وتبقى اليد في مقابلة الملك السابق وهي أقوى اه (قوله ولو ادعى الخ) المقام للتفريع
فلو قال فلو بغاء التفريع لكان أولى وقوله بيد غيره الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لعين أي
عين كائنة بيد غيره وقوله انه اشتراها الخ ان وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر مقدر متعلق
بأدعى أي ادعى فيها بانه اشتراها من زيد من منسنتين وقوله فأقام الداخل أي الذي يبدله (قوله
قدمت بينة الخارج) قال في التحفة نعم يؤخذ مما ياتي في مسألة تعويض الزوجة أنه لا بد أن يثبت
الخارج هنا أنها كانت بيد زيد حال شرائه منه والابقيت بيد من هي بيده اه (قوله لانها) أي بينة
الخارج (قوله بشرائه) الباء سببية متعلقة بعادية وقوله ما زال ملكه ما اسم موصول مفعول المصدر
أي بشرائه الشيء الذي زال ملكه يدعنه قال في التحفة والنهاية ولا نظرا لاحتقال أن زيدا استردها من
باعها للآخر لان هذا خلاف الأصل والظاهر اه (قوله ولو اتحد تاريخهما الخ) مقابل قوله بتاريخ
سابق وهذا قد علم من قوله أو ادعى شيئا يبدأ أحدهما قدمت بينة وان تأخر تاريخها في كلامه شبه
التكرار وقوله أو أطلعتا أي في الشهادة ولم تتعرضا للتاريخ وقوله أو أحدهما أي أو أطلعت أحدهما
أي وأرخت الأخرى وقوله قدم ذواليد أي كما أنه يقدم لو اختلف التاريخ لكن بشرط أن لا يعلم أن يده
عادية كإمر (قوله ولو شهدت بيته بملك أمس ولم تتعرض للحال) أي بان قالت نشهد أن هذا ملك
فلان أمس ولم تقل إلى الآن وهذا محذور التقيد بقوله إلى الآن (قوله لم تسمع) أي البينة وهو
جواب لو وفي المغنى إمانته تنبيه يستثنى من إطلاق المصنف عدم السماع مسائل الأولى ما لو ادعى رق
شخص بيده وادعى آخر أنه كان له أمس وأنه أعتقه وأقام بذلك بينة قبلت لان المقصود منها اثبات
العتق وذكر الملك السابق وقع تبعاً الثانية ما لو شهدت أن هذا المملوك وضعته أمه في ملكه أو هذه
الثمرة أثمرتها فخلته في ملكه ولم تتعرض لملك الولد والثمرة في الحال فنها تسمع الثالثة اذا شهدت أن هذا
الغزل من قطنه أو أن هذا الطير من بيضه أو ألا يحرم طينه الرابعة اذا شهدت أنها ملكه بالأمس
ورثها قال العمراني حكها على الأصح وذكر أن الربيع والمزني نقل ذلك الخامسة اذا شهدت أنها
ملكه بالأمس اشتراها من المدعى عليه بالأمس أو أقر له بها المدعى عليه بالأمس ولم تتعرض للحال
قبلت السادسة لو شهدت أن هذه الدار اشتراها المدعى من فلان وهو يملكها ولم يقولوا وهي الآن ملك
المدعى قبلت على ما يفهم من كلام الجمهور اه محذوف (قوله كما لا تسمع دعواه بذلك) أي بالملك
أمس من غير تعرض للحال (قوله حتى تقول الخ) مرتبط بقوله لم تسمع أي لم تسمع البينة حتى تقول
الخ أي فاذا قالت ما ذكره من دعوت وقوله ولم يزل ملكه أي لم ينقل ملكه عنه فهو من زال يزل التامة
وليس في هذا شهادة بنفي محض حتى يقال انها غير مقبولة (قوله أو لا نعلم الخ) معطوف على قوله ولم
يزل ملكه أي أو تقول لا نعلم من يلا ملكه (قوله أو تبين الخ) بالنصب عطف على تقول أي أو حتى تبين
سببه أي الملك (قوله كان تقول الخ) تمثيل لتبيين السبب وقوله من خصمه أي وهو المدعى عليه (قوله
أو أقر) أي الخصم وقوله له أي للمدعى وقوله به أي بالشراء وقوله أمس متعلق بكل من اشتري وأقر
(قوله لان دعوى الملك الخ) عليه لقوله لم تسمع ولا حاجة إليها للاستغناء عنها بقوله سابقا كما لا تسمع
دعواه بذلك اذ هو في معنى العلة وفي التحفة الاقتصار على الثاني وفي شرح المنهج الاقتصار على الاول
(قوله فكذا البينة) أي لا تسمع (قوله ولو قال من بيده عين الخ) هذه الصورة من مفاهيم قوله
سابقا لم يعلم انها عادية (قوله وأقام به) أي بالشراء من منذ شهر (قوله فقالت زوجة البائع)
أي الذي هو فلان المتقدم وقوله هي أي تلك العين التي اشتريتها أنت ملكي وقوله تعوضتها منه أي
أخذتها منه بعوض بطريق الشراء أو الهبة وقوله من منذ شهرين متعلق بتعويضها (قوله وأقامت
به) أي بالملك أو بالتعويض من منذ شهرين (قوله فان ثبت) أي ببينة أو باقرار المشتري وقوله
انها أي العين وقوله حكمها أي حكم بالعين للزوجة لان يد الداخل عادية بشرائه عن لا يملك كما

ولو ادعى في عين بيد
غيره أنه اشتراها من
زيد من منذ سنتين
فأقام الداخل بينة
أنه اشتراها من زيد
من منذ سنة قدمت
بينة الخارج لانها
أثبتت أن يد الداخل
عادية بشرائه من
زيد ما زال ملكه عنه
ولو اتحد تاريخهما أو
أطلعتا أو أحدهما
قدم ذواليد ولو
شهدت بينة بملك
أمس ولم تتعرض
لأن لم تسمع كما لا تسمع
دعواه بذلك حتى
تقول ولم يزل ملكه
أو لا نعلم له من يلا أو
تبين سببه كان تقول
اشتراها من خصمه
أو أقر له به أمس لان
دعوى الملك السابق
لا تسمع فكذا البينة
ولو قال من بيده عين
اشتريتها من فلان
من منذ شهر وأقام
به بينة فقالت زوجة
البائع منه هي ملكي
تعوضتها منه من
منذ شهرين وأقامت
به بينة فان ثبت انها
بيد الزوج حال
التعويض حكم بها
لها

والا بقت بيد من
هي بيده الآن (و)
ترج (بشاهدين)
وشاهد وامرأتين
وأربع نسوة فبما
يقبلن فيه (على
شاهد مع يمين)
للإجماع على قبول من
ذكر دون الشاهد
واليمين (لا) ترج
(زيادة) نحو عدالة
أو عدد (شهود) بل
تتعارضان لأن
ما قدره الشرع
لا يختلف بالزيادة
والنقص ولا برجلين
على رجل وامرأتين
ولا على أربع نسوة
(ولا) بينة (مؤرخة)
على بينة (مطلقة)
لم تتعرض لزم من الملك
حيث لا يدل أحدهما
واستويا في أن لكل
شاهدين ولم تبين
الثانية سبب الملك
فتعارضان نعم لو
شهدت أحدهما
بدين والاخرى بالابراء
رجحت بينة الابراء
لأنها انما تكون بعد
الوجوب والاصل
عدم تعدد الدين ولو
شهدت بينة بالف
وبينة بالفين يجب
ألقان

مر (قوله والاخ) أي وان لم يثبت أنها بيد الزوج حال التعويض بقيت العين بيد من هي بيده
الآن قال في النهاية كذا قيل والوجه تقديم بينتها أي الزوجة مطلقا لا تفاقهما على أن أصل
الانتقال من زيا فعمل بأسبقهما تاريخا اه (قوله وترج) أي البينة وقوله بشاهدين الباء للتصوير
وهي متعلق بمحذوف حال من نائب فاعل ترج أي وترج البينة حال كونها مصورة بشاهدين
وشاهد وامرأتين أو أربع نسوة وعبارة المنهج ويرج بالياء التحتية وعليها فئات الفاعل يعود على
أحد المدعيين وهي ضاهرة وقوله فيما يقبل أي النسوة فيه وهو ما يظهر للنساء غالباً كولد وحيض
(قوله على شاهد مع يمين) متعلق بترج ومحله في غير بينة الداخل كما يعلم مما مر (قوله للإجماع الخ)
علة الترجيح وعبارة شرح المنهج لأن ذلك حجة بالإجماع وأبعد عن تسمية الخالف بالكذب في يمينه
اه وقوله قبول من ذكر أي من الشاهدين أو الشاهد والمرأتين أو الأربع نسوة (قوله لا ترج)
أي البينة (قوله زيادة نحو عدالة الخ) لفظ عدالة بقرآن غير تنوين لأنه مضاف إلى شهود أو إلى
ظهير ومثله لفظ عدد ودخل تحت نحو عدالة بقية الصفات المعبرة في الشاهد كرواة وبصار وجمع
وعقل وقوله شهود فيه اظهر في مقام الاضمار أو رتبة في العبارة فلو قال لا زيادة نحو عدالتها
أو عدد ما كان أولى (قوله بل تتعارضان) أي البينتان ومحل التعارض ما لم تبلغ زيادة أحدهما
عدد التواتر والارجح لا فادتها حينئذ العلم الضروري وهو لا يعارض أفاده في التحفة والنهاية (قوله
لأن الخ) علة لقوله لا ترج وقوله ما قدره الشرع أي الأمر الذي قدره وحده الشارع كعدد الشهود
هنا وقوله لا يختلف بالزيادة أي عدداً أو صفة كإم وقوله والنقص أي عن تلك الزيادة لا عن الذي
قدره الشارع لانه مضر كما هو ظاهر (قوله ولا برجلين) أي ولا ترج برجلين الخ أي لكمال الحجة في
الطرفين (قوله ولا بينة مؤرخة) أي ولا ترج بينة مؤرخة وهي القيدة بزمان (قوله على بينة)
متعلق بترج المقدّر بعد الالافية وقوله مطلقة بكسر اللام اسم فاعل مر أطلق وقد بينا بقوله لم
تعرض لزم من الملك (قوله حيث الخ) متعلق بترج المقدّر أي لا ترج البينة المؤرخة على البينة
المطلقة بل هما سواء حيث لا يدل أحدهما بان كانت له ما معاً أو لا أحداً ولثالث غيرهما أما إذا
كانت اليد لأحدهما فترجح بينة صاحبها وان كانت مطلقة خلافاً لما يوجبها ظاهر العبارة من أن
المؤرخة ترجح إذا كانت اليد لأحدهما سواء كانت بينة هي المؤرخة أو المطلقة (قوله واستويا) أي
المتدعيان وقوله في أن لكل شاهدين فإن لم يستويا في ذلك بان كان مع أحدهما شاهد يمين ومع
الاخر شاهدان قدم الثاني سواء كانت بينة مطلقة أم مؤرخة كإم (قوله ولم تبين الثانية) أي
اليمين الثانية سبب الملك كإم أو أوارث كما مر فإن بينت ذلك قدمت على غيرها مطلقاً (قوله
فتعارضان) مفرع على عدم ترجيح أحدهما على الأخرى المقضى للاستواء قال في النهاية ومحمد
التاريخ غير مرجح لاحتمال أن المطلقة لو فسرت فسرت بما هو أكثر من الأول اه (قوله نعم لو
شهدت الخ) أي وقد أطلقت أحدهما وأرخت الأخرى كما هو الغرض وصرح به في شرح الروض
فهو استدراك على قوله ولا مؤرخة على مطلقة كما قال سل اه بجبري قوله وصرح به في شرح
الروض عبارته مع الاصل والمؤرخة كالمطلقة لا تقدم عليها بل تساويها لأن المطلقة قد ثبتت الملك
قبل ذلك التاريخ نعم لو شهدت أحدهما بالحق والاخرى بالابراء وأطلقت أحدهما وأرخت الأخرى
قدمت بينة الابراء لأنها انما تكون بعد الوجوب اه (قوله لأنها) أي بينة الابراء وعبارة التحفة
لأنه انما يكون بعد الوجوب اه فذكر الضمير وهو أولى لعوده على الابراء وقوله بعد الوجوب
أي وجوب الدين أي ثبوته أي فيكون مع بينة الابراء زيادة علم وقوله والاصل عدم تعدد الدين من
تمة التعليل وأنى به لدفع ما يقال أنه ربما استدان منه ديناً آخر فتسعى بينته (قوله ولو شهدت بينة
الخ) هنا الصورة والتي بعدها كالاستدراك من قوله والاصل عدم تعدد الدين وقوله يجب

ألفان أي لاحتمال حدوث ألف ثانية عليه لم تطلع عليه البيعة الأولى (قوله ولو أنبت) أي أحدهما وقوله اقرار زبده أي لذلك الاحد وقوله بدن أي على زيد لذلك الاحد (قوله فأنبت زيد اقراره) أي ذلك الاحد المدعى وقوله بانه لا شيء له أي لذلك الاحد وقوله عليه أي على زيد (قوله لم يؤثر) أي أنبت زيد اقرار ذلك الاحد بانه لا شيء له عليه (قوله لاحتمال حدوث الدين بعد) أي بعد اقرار ذلك الاحد بما ذكر قال في التحفة ولان الثبوت لا يرتفع بالنفي المحتمل اهـ وقوله المحتمل أي لهذا الدين وغيره (قوله فروع) أي خمسة (قوله لو أقام بينة بملك دابة أو شجرة) أي لو ادعى شخص أن هذه الدابة أو هذه الشجرة ملكه وأقام بينة تشهد بذلك وقوله من غير تعرض الخ متعلق بمحذوف هو متعلق الجار والمجرور وقوله أي أقام بينة تشهد بذلك من غير أن يتعرض لملك سابق بالتاريخ بان قالت تشهد أن هذه الدابة أو الشجرة ملك فلان واقتصرت على ذلك (قوله لم يستحق) أي مقيم البيعة وقوله ثمرة ظاهرة ولا ولد منفصل انما لم يستحقهما لانهم ليسا من أجزاء العين ولذا لا يدخلان في بيعها ولان البيعة لا تثبت الملك بل تظهره فكفي تقدمه علم بالخطأ فلم يستحق ثمرا وتناجا حصل قبل تلك اللحظة اهـ تحفة (قوله عند الشهادة) متعلق بكل من ظاهرة ومنفصل (قوله ويستحق) أي مقيم البيعة (قوله غير طاهر) صفة للثمرة أي الثمر غير البارز المأمور (قوله عندها) متعلق بمحذوف صفة لكل من الحمل والثر أي الموجود عندها أي الشهادة (قوله تبع اللام) أي بالنسبة للعمل وقوله والاصل أي بالنسبة للثمر قال في التحفة ولا عبرة باحتمال كون ذلك لغير مالك الام والشجر بفحوصية لانه خلاف الاصل اهـ (قوله فاذا تعرضت الخ) مقابل قوله من غير تعرض لملك وقوله سابق على حدوث ما ذكر أي الثمرة الظاهرة والولد المنفصل وذلك بان قالت تشهد أن هذه الدابة أو الشجرة ملك فلان من منذ سنة فينثذ كل ما يحدث في هذه السنة يكون ملكا للشهود له وبعبارة المغني فان تعرضت لوقت مخصوص ادعاه المشهود له فاحصل من النتائج والثمرة له وان تقدم على وقت أداء الشهادة (قوله فيستحق) أي يستحق مالك الدابة أو الشجرة ما ذكر من الولد المنفصل والثمرة الظاهرة ولو قال فيستحقهما بضمير التثنية العائد على الولد والثمرة كان أولى (قوله ولو اشتري شيئا) أي وأقبض ثمنه (قوله فاخذ منه) أي فاخذ ذلك الشيء من المشتري بان ادعى شخص فيه بانه ملكه وأقام بينة عليه وأخذه منه وقوله بحجة أي ولو مطلقة عن تقييد الاستحقاق بوقت الشراء أو غيره وقوله غير اقرار سيأتي محترزه (قوله رجع على بائعه) أي رجع المشتري على بائعه بما دفعه له قال الجبيري محل الرجوع ما لم يكن يعلم عند البيع بانه لا يملكه كأن تحقق أنه سارقه أو عاصبه واللم يرجع عليه بما دفعه له لا به في مقابلة تسليمه إياه وقد حصل وأيضا فلما علم أنه لا يملكه كان كأنه متبرع بما أعطاه اهـ وقوله الذي لم يصدقه هذه الصلة جرت على غير من هي له لان الضمير المستتر يعود على المشتري والبارز يعود على الذي فكان حقه أن يبرز الضمير والمعنى للمشتري أن يرجع على بائعه بشرط أن لا يصدقه في أن المدعى به ملكه فان صدقه في أنه ملكه وأن المدعى كاذب في دعواه لم يرجع عليه بشئ لاعتراؤه بان الظالم غيره وهو المدعى قال في النهاية نعم لو كان تصديقه له اعتمادا على ظاهر يده أو كان ذلك في حال الخصومة لم يمنع رجوعه حيث ادعى ذلك لعذره حينئذ اهـ (قوله ولا أقام الخ) معطوف على صلة الموصول والغافل ضمير يعود على البائع الواقع عليه اسم الموصول فالصلة بالنسبة له جرت على من هي له أي رجع على بائعه الذي لم يقيم بينة بانه اشتراه من المدعى به ثم باعه فان أقام بينة على ذلك بعد أن حكم به للمدعى وأخذ من المشتري فلا يرجع على بائعه بشئ إذ الظالم غيره وهو المدعى (قوله ولو بعد الحكم الخ) غاية في إقامة البيعة فهي راحة للنفي (قوله بالثمن) متعلق برجع أي رجع على بائعه بالثمن الذي دفعه له (قوله بخلاف ما لو أخذ الخ) مفهوم قوله غير قرار أي بخلاف ما لو أخذ ذلك الشيء من المشتري باقراره أنه ملك للمدعى فانه لا يرجع على بائعه بشئ

ولو أنبت اقرار زيد له بدن فأنبت زيد اقراره بانه لا شيء له عليه لم يؤثر لاحتمال حدوث الدين بعد * (فروع) * لو أقام بينة بملك دابة أو شجرة من غير تعرض لملك سابق بتاريخ لم يستحق ثمرة ظاهرة ولا ولد منفصل عند الشهادة ويستحق الحمل والثمر غير الظاهر عندها تبعا للام والاصل فاذا تعرضت لملك سابق على حدوث ما ذكر فيستحق ولو اشتري شيئا فاخذ منه بحجة غير اقرار رجع على بائعه الذي لم يصدقه ولا أقام بينة بانه اشتراه من المدعى ولو بعد الحكم به بالثمن بخلاف ما لو أخذ منه باقراره

أو بحلف المدعى بعد
نكوله لأنه المقصر
ولو اشترى قنا وأقر
بأنه قن ثم ادعى
بحرية الأصل وحكم
له بهار جح بثمنه
على بائعه ولم يضر
اعترافه برفقه لأنه
معتد فيه على الظاهر
ولو ادعى شراء عين
فشهدت بينة بملك
مطلق قبلت لأنها
شهدت بالمقصود ولا
تناقض على الأصح
وكذا لو ادعى ملكا
مطلقا فشهدت له به
مع سببه لم يضر وإن
ذكر سببا وهم سببا
آخر ذلك للتناقض
بين الدعوى والشهادة
* (فرع) * لو باع دارا
ثم قامت بينة حسبة
أن أباه وقفها عليه ثم
على أولاده انتزعت
من المشتري ورجع
بثمنه على البائع
ويصرف له ما حصل
في حياته من الغلة
إن صدق البائع
الشهود والوقوف
فإن مات مصرا
صرفت لأقرب الناس
إلى الواقف قاله الرافعي
كالقفل * (فرع) *

لأن إقراره لا يغير لا يكون حجة على البائع ولا ملزم له إن رجع عليه (قوله أو بحلف الخ) معطوف
على إقراره أي وبخلاف ما لو أخذ منه بحلف المدعى أي من المردودة من المشتري بدليل قوله بعد
نكوله فإن المراد به بعد نكول المشتري عن البين بأن قال المدعى له أحلف أن هذا الذي اشتريته
ليس ملكي فينكول المشتري ويأخذ حقه ولا يرجع المشتري على البائع لأنه يعتقد أن هذا
البيع ملكه وأن المدعى غير محقق (قوله ولو اشترى) أي شخص وهذه المسئلة قد تقدمت في باب
الدعوى بأبسط مما هنا وقوله قنا أي رقيقا ذكرنا كان أو أنثى (قوله وأقر) أي المشتري بأنه قن (قوله
ثم ادعى) أي القن وقوله بحرية الأصل أي بأنه حر أصالة (قوله وحكم له) أي للمدعى الحرية وقوله
بها أي بالحرية (قولا رجع) أي المشتري وقوله بثمنه أي الرقيق وقوله على بائعه متعلق برجع
(قوله ولم يضر) أي في الرجوع بالثمن وقوله اعترافه أي المشتري وقوله برفقه أي ما اشتراه وقوله لأنه
أي المشتري وهو علة لعدم الضرر وقوله معتد فيه أي في اعترافه بالرق وقوله على الظاهر أي ظاهر
اليد (قوله ولو ادعى شراء عين) أي ادعى الملكية وبين السبب (قوله بملك مطلق) أي لم تبين فيه
السبب (قوله قبلت) أي البينة (قوله لأنها شهدت بالمقصود) أي وهو الملك وأما السبب فهو
تابع له (قوله ولا تناقض) أي والحال أنه لا تناقض بين الدعوى والشهادة موجود (قوله على
الأصح) متعلق بقبلت وعبارة التحفة وفي الأنوار عن فتاوى القفال لو ادعى شراء عين فشهدت بينة له
بملك مطلق قبلت لكن رد بان الصحيح أنها لا تسمع حتى تصرح له بالشراء وفيه نظر بل الوجه الأول
الخ اه (قوله وكذا) متعلق لم يضر بعد الواقع جواب لو أي لم يضر كذا أي كما لو ادعى شراء عين الخ
وعدم الضرر فيه لم يضر به وإنما يعهم من قوله قبلت وقوله ملكا مطلقا أي لم يضر كرسية وقوله
فشهدت أي البينة وقوله له أي للمدعى الملك المطلق وقوله به أي بالملك وقوله مع سببه أي مع ذكر
سبب الملك (قوله لم يضر) أي ما زادت البينة من السبب قال في التحفة لأن سببه تابع له وهو المقصود
وقد وافقت البينة فيه الدعوى نعم لا يكون ذلك كرههم للسبب من جحالاتهم ذكره قبل الدعوى به فإن
أعاد دعوى الملك وسببه فشهدوا بذلك رجحت حينئذ اه (قوله وإن ذكر) أي المدعى وقوله سببا
أي للملك كشراء وقوله وهم أي وذ كرههم أي الشهود وقوله سببا آخر أي كارت (قوله ضر ذلك)
أي ذكرهم السبب الآخر في شهادتهم (قوله للتناقض الخ) قال في التحفة ويفرق بين هذا وما لو
قال له على ألف من ثمن عبدا فقال المقر له لا بل من ثمن دار بأنه يغتفر في الإقرار ما لا يغتفر في الشهادة
المشترط فيها المطابقة للدعوى لافيه أي الإقرار اه (قوله ولو باع) أي شخص (قوله ثم قامت الخ)
أي ثم بعد البيع قامت بينة حسبة وهي التي تشهد قبل الاستشهاد سواء سبقها دعوى أم لا وهي
ما أخوذة من احتساب بلذا أجزأ عند الله اعتد به بنوي به وجه الله تعالى (قوله أن أباه) أي أنا البائع
(قوله وقفها) أي الدار المبيعة وقوله عليه أي على البائع (قوله ثم على أولاده) أي ثم من بعده تكون
وقفا على أولاده ولا بد أن تكون موقوفة من بعدهم على جهة عامة كالقراء لتصح شهادة الحسبة لما
سيأتي في الشارح أنها لا تصح إلا في حق مؤكده كدلالة كطلاق وعتق ووقف الخوجه عامة الخ (قوله
انتزعت) أي الدار وهو جواب لو (قوله ورجع) أي المشتري (قوله ويصرف له) أي للبائع أي
لذي وقف الدار عليه (قوله من الغلة) أي غلة الدار مثلا أي أجزأها وهو بيان لما حصل (قوله
أن صدق البائع الشهود) أي في الوقفية (قوله والوا) أي وإن لم يصدقهم وقوله وقفت أي الغلة أي
تبقى موقوفة ولا تصرف على أحد (قوله فإن مات مصرا) أي على عدم تصديقهم وقوله صرفت أي
الغلة وانتظر حينئذ هل يبطل الوقف أولا مقتضى قوله لأقرب الناس إلى الواقف يؤيد الأول والألقال
صرفت إلى أولاد البائع من بعده لأنهم مذكورون في صيغة لواقف وأيضا قولهم في باب الوقف
يشترط القبول من الموقوف عليه المعين والباطل حقه وبطل أصل الوقف إن كان عدم القبول من

تجوز الشهادة بل
تجب ان انحصر الامر
فيه بملك الا ان لعين
المدعى استصحابا لما
سبق من ارض وشراء
وغيرهما اعتمادا على
الاستصحاب لان
الاصل البقاء وللحاجة
لذلك والالتسرت
الشهادة على الاملاك
السابقة اذا تطاول
الزمن وعمله ان لم
يصرح بانه اعتمد
الاستصحاب والالم
يسمع عند الاكثرين
(ولو ادعى) أى كل
من اثنين شيئا يبيد
ثالث فان أقسره
لاحدهما سلم اليه
وللا آخر تحليفه
(و) ان ادعى شيئا
على ثالث و (أقام كل)
منهما (بينة انه اشتراه)
منه وسلم ثمنه (فان
اختلف تاريخهما
حكم للسابق) منهما
تاريخان معهما زيادة
علم (والا) يختلف
تاريخهما بان أطلقا
أو احدهما أو
أرخنا بتاريخ متحد
(سقطتا) لاستحالة
أعمالهما ثم ان أقر
لهما أو لاحدهما
فواضح والا حلف
لكل يمين ويرجعان
عليه بالثمن لثبوت
البينة

البطن الاول يؤيده وعبارة المنهاج مع التحفة هناك والاصح ان الوقف على معين يشترط فيه قبوله ان
تأهل والافقوله وليه عقب الايجاب أو بلوغ الخبر ولو رد الموقوف عليه المعين بطل بحقه منه وخرج
بحقه أصل الوقف فان كان الراد البطن الاول بطل عليهما أو من بعده فكم ينقطع الوسط اه (بقوله
(قوله بل تجب) أى الشهادة (قوله ان انحصر الامر فيه) أى في الشاهد بان لم يوجد غيره (قوله
بملك) متعلق بالشهادة (قوله استصحابا) خال من مقرر أى تجوز الشهادة للشخص حال كونه
مستصحب الخ وقوله لما سبق أى لسبب سبق الشهادة أى وجد قبلها وقوله من ارض بيان لما وقوله
وغيرهما أى غير الارث والشراء كهيئة (قوله اعتمادا على الاستصحاب) هو عين قوله استصحابا فالاولى
اسقاطه (قوله لان الاصل البقاء) أى بقاء الملك وهو علة للعلة (قوله وللحاجة لذلك) أى للاعتماد
على الاستصحاب في أداء الشهادة وذلك لانه لا يمكن استمرار الشاهد مع صاحبه دائما لا يفارقه لحظة لانه
متى فارقه أمكن زوال ملكه عنه فتعذر عليه الشهادة (قوله والا) أى وان لم تجز الشهادة اعتمادا على
الاستصحاب وقوله لتعسر الشهادة على الاملاك السابقة أى لانه يقال فيه لا يحتل زوال ملكه عنها
(قوله وعمله) أى محل قبول الشهادة اعتمادا على ما ذكر وقوله ان لم يصرح أى الشاهد في الشهادة
بانه اعتمد الاستصحاب بان يقول أشهد انه ملك له الا ان اعتمادا على ما سبق من انه ورثه أو اشتراه (قوله
والا) أى بان صرح بذلك وقوله لم تسمع أى الشهادة قال في النهاية لكن يتحمله على ما اذا ذكره على
وجه الرية والتردد فان ذكره لحكاية حال أو تقوية قبلت معه اه (قوله ولو ادعى الخ) المسئلة الاولى
قد تقدمت (قوله أى كل من اثنين) أى ادعى كل واحد من اثنين (قوله فان أقر) أى الثالث وان
أنكر ما ادعاه ولا يثبت حلف لكل منهما يميناً وترك في يده وقوله به أى بذلك الشيء (قوله سلم) أى ذلك
الشيء وقوله اليه أى الى الاحد المقر له (قوله وللآخر تحليفه) أى وللمدعى الثاني تحليف المقر بان هذا
الشيء ليس ملكه قال في النهاية اذ لو أقر به له أيضا غرم له بدله اه (قوله وان ادعى شيئا على ثالث) أى
أنكرهما وانما عدل عن قوله في المتن بيد ثالث الى ما قاله ليشمل ما اذا لم يكن في يد المائع كما سأل في الاشارة
اليه (قوله وأقام كل منهما) أى من المدعين وقوله انه اشتراه منه أى وهو يملكه ان كان المبيع بغير
يده والالم يحتج له كذلك كما يأتي (قوله وسلم ثمنه) قيد به لاجل قوله بعد ويرجعان عليه بالثمن (قوله
فان اختلف تاريخهما) أى كأن شهد احدي البيتين انه اشتراه في رجب والآخرى انه اشتراه في
شعبان (قوله حكم للسابق منهما) أى من البيتين قال سم ويلزم المدعى عليه للاخر دفع ثمنه لثبوت
بيئته من غير تعارض فيه كما هو ظاهر وكلام الروض صريح فيه اه (قوله لان معهما) أى مع
البينة التي هي أسبق تاريخا وقوله زيادة علم أى بثبوت الملك في وقت لا تعارضها فيه الاخرى قال
في التحفة ولان الثاني اشتراه من الثالث بعد ما زال ملكه عنه ولا نظر لاحتمال عوده اليه لانه خلاف
الاصل بل والظاهر اه (قوله ولا يختلف تاريخهما) أى البيتين معا وهو صادق بثلاث صور بان
لا يوجد تاريخ أصلا منهما وذلك بان أطلقا وبما اذا وجد تاريخ من أحدهما وبما اذا وجد
منهما ما ولكنه متحد وقد بينا بقوله بان أطلقا الخ (قوله سقطتا) أى البيتان (قوله لاستحالة
أعمالهما) أى لاستحالة العمل بمال التعارضهما (قوله ثم ان أقر الخ) أى ثم بعد سقوطهما ان أقر
المدعى عليه بانه باع كلاما منهما أو أحدهما فالحكم واضح وهو انه في الاولى يثبت البيع لاحدهما
ويرجع الاخر عليه بالثمن الذي سلمه له لبطان البيع بالنسبة له وفي الثانية كذلك يثبت البيع
للمقر له ويرجع الاخر عليه بالثمن (قوله والا) أى وان لم يقر وقوله حلف لكل منهما أى بانه
ما باعه (قوله ويرجعان) رجعا على الثمن قال في شرح الروض اذ لا تعارض فيه لان بيئته كل منهما
شهدت بتوفيق الثمن وانما وقع التعارض في الدار لا امتناع كونها ملكا لكل منهما في وقت واحد
فسقطتا فيهما دون الثمن اه وحل رجوعهما عليه بالثمن ما لم تعرض البيئته لقبض المبيع والا فلا

يرجعان عليه به لتقرر العقد بالقبض وليس على البائع عهدة ما يحدث بعده (قوله ولو قال كل
 منهما الخ) هذه عكس المسئلة السابقة لان تلك في مشتريين وبائع وهذه في بائعين ومشتري
 ومقصودهما الثمن وفي ثلاث العين (قوله والمبيع الخ) أي والحال أن المبيع في يد المدعي عليه (قوله
 بعته بكذا وهو ملكي) مقول القول قال سم وانظر لو قال وهو في يدي هل يكني كما قد يدل عليه
 ما في التنبيه الا في اه (قوله والا) أي وان لم يقل هو ملكي لم تسع الدعوى (قوله فأنكر) أي
 المدعي عليه الشراء منهما (قوله واقاما) أي مدعي المبيع (قوله بما قالاه) أي من البيع عليه
 (قوله فان اتحد تاريخهما سقطتا) أي لا امتناع كون العين ملكا لكل منهما في وقت واحد
 فيحلف لكل منهما بما كان له من بينة وتبقى له العين ولا يلزمه شيء (قوله وان اختلف) أي
 تاريخيهما من له مالوا ملقتا أو اطلقت احدهما وأرخت الأخرى (قوله لزمه الثمنان) أي لان
 التنافي غير معلوم والجمع ممكن لكن بشرط أن يكون بينهما زمان يمكن فيه العقد الاول ثم الانتقال
 من المشتري الى البائع الثاني ثم العقد الثاني فلو عين الشهود زمانا لا يتأتى فيه ذلك لم يلزم الثمنان
 ويحلف حينئذ لكل اه نهاية (قوله ولو قال الخ) شروع في حكم ما اختلف مؤخر اندامه لا
 والمستأجر في قدر ما استؤجر كالمثال المذكور ومثله ما اختلف في قدر الاجر كان قال أجزتك
 البيت بعشرة فقال بل أجزتني بخمسة أو فهما معا كان قال أجزتك البيت بخمسة فقال بل أجزتني
 جميع الدار بثلاثة (قوله واقاما بينتين) أي اطلقنا واحداهما أو اتحد تاريخهما وكذا اذا اختلف
 تاريخيهما واتفقا على أنه لم يجز الاعتد واحد اه تحفة (قوله تساقطتا) أي البينتان لتناقضهما
 في كيفية العقد الواحد قال في شرح الروض ويغارق هذا ما لو شهدت بينة بألف وأخرى بالعين
 حيث ثبتت الالفان بأنهما لا يتنافيان لان الشهادة بالالف لا تنفي الالفين وهنا العقد واحد اه
 (قوله ثم يفسخ العقد) أي عقدا الاجارة ويسلم المدعى أجره مثل ما سكن في الدار (قوله لا يكتفي في
 الدعوى كالشهادة الخ) عبارة الروض وشرحه ويشترط في دعوى المشتري من غير ذي اليد أن
 يقول المدعي اشتريتها منه وهي ملكه أو تسلمتها منه أرسلها الى كالشهادة بشرط فيها أن يقول
 الشاهد اشتراها من فلان وهي ملكه أو اشتراها أو تسلمها منه أو سلمها اليه لافي دعوى الشراء من
 ذي يد لا يشترط فيها ذلك بل يكفي ذكر اليد لان اليد تدل على الملك اه (قوله اذا كان) أي
 البائع غير ذي يد بان كان المبيع في يد شخص آخر غير البائع (قوله أو مع ذكر الخ) عطف على قوله
 مع ذكر ملك البائع أي أو الامع ذكر اليد في ذلك لان اليد تدل على الملك كما مر (قوله اذا كانت
 اليد له) أي للبائع وقوله ونزع منه تعديا فيه اه يكون حينئذ يرد في يد فيقال حينئذ ما الفرق
 بين هذه الصورة والتي قبلها ويمكن أن يفرق بينهما بما يحمل قوله في الصورة الاولى غير ذي يد على
 ما اذا لم يكن تحت يده أصلا وان ورثه من أبيه ولم يستلمه من وكيله أو من وصيه وجل ما هنا على ما اذا
 دخل تحت يده ولو كان انتزع منه ولو أسقطه كما في شرح الروض ا كان أولى (قوله ولو ادعوا الخ)
 هذه المسئلة ذكرها في باب الشهادة (قوله مالا) مفعول ادعوا وقوله عينا الخ تعميم في المال
 (قوله لمورثهم) متعلق بمحذوف صفة مالا أي مالا كما لمورثهم (قوله واقاموا شاهدا) أي
 بعد اثباتهم لموته وارثهم وانحصار فهم اه نهاية (قوله وحلف معه بعضهم) أي وحلف مع
 الشاهد الذي أقامه بعض الورثة قال في شرح الروض فادخلوا كلهم ثبت الملك له وصار تركه
 تقضي منها ديونه وصايا اه (قوله على اس) تحقيق مورثه الكل) أي المال ولا يقتصر على قدر
 حصته لانه انما ثبت الملك لمورثه وكذا لو حلفوا كلهم ما ذكر (قوله أخذ نصيبه) قال في شرح
 الروض ويقضي من نصيبه فسطه من الدين والوصية لا الجميع اه (قوله ولا يشارك) بالبناء
 للجهول وقوله فيه نائب فاعله وضميره يعود على نصيبه الذي أخذه (قوله من جهة البقية) أي بقية

ولو قال كل منهما - ما
 والمبيع في يد المدعي
 عليه بعته بكذا
 وهو ملكي والا لم تسع
 الدعوى فأنكر واقاما
 بينتين بما قالاه وطالباه
 بالثمن فان اتحد
 تاريخيهما سقطتا
 اختلف لزمه الثمنان وان
 ولو قال أجزتك البيت
 بعشرة مثلا فقال بل
 أجزتني جميع الدار
 بعشرة واقاما بينتين
 تساقطتا فيتحالفان
 ثم يفسخ العقد
 (تنبيه) لا يكتفي في
 الدعوى كالشهادة
 ذكر الشراء الامع
 ذكر ملك البائع اذا
 كان غير ذي يد ومع
 ذكر يده اذا كانت
 اليد له ونزع منه
 تعديا (ولو ادعوا)
 أي الورثة كلهم أو
 بعضهم (مالا) عينا
 أو دينيا أو منفعة
 (لمورثهم) الذي مات
 (واقاموا شاهدا)
 بالمال (وحلف معه
 بعضهم) على
 استحقاق مورثه الكل
 (أخذ نصيبه ولا
 يشارك فيه) من جهة
 البقية

الورثة (قوله لان الحجة تمت الخ) علة عدم المشاركة وقوله في حقه أي الخالف (قوله وغيره) أي
ولان غير الخالف قادر عليها أي الحجة وقوله بالخلف متعلق بقادر (قوله وان يمين الانسان الخ) علة
ثالثة لعدم المشاركة وقوله لا يعطى أي يمين الانسان وقوله غيره أي غير الانسان صاحب اليمين
(قوله فلو كان الخ) مرتب على محذوف تقديره ويطلب حق كامل لم يخلف بنكوله ان حضري في
البلد وكان قد شرع في الخصومة أو شعر بها فلو كان بعض الورثة صبياً الخ (قوله حلف اذا بلغ)
راجع للصبي وقوله أو حضر راجع للغائب (قوله وأخذ كل منهما) وقوله نصيبه أي
حصته (قوله بلا إعادة دعوى وشهادة) أي لانهما وجدوا من السكامل خلافة عن الميت (قوله
ولو أقر) أي شخص بدين لميت (قوله فأخذ بعض ورثته) أي الميت من ذلك الدين المقربه (قوله
ولو بغير دعوى) غاية في الاخذ وقوله ولا اذن من حاكم أي في الاخذ (قوله فالبقية) أي بقية الورثة
وقوله مشاركته أي مشاركة بعض الورثة في القدر الذي أخذه (قوله ولو أخذ أحد شركائه) أي
الشخص وقوله في دار متعلق بشركاء أي شركائه في نفس الدار وقوله أو منفعتها معطوف على في الدار
أي أو شركائه في منفعة الدار بان كان موصى بها الجماعة (قوله ما يخصه) مفعول أخذ وقوله من
أجرتها أي ما (قوله لم يشاركه فيه) أي فيما أخذه مما يخصه من أجرتها (قوله بقية الورثة)
صوابه بقية الشركاء كما في بعض نسخ الخط والله سبحانه وتعالى أعلم

(مصل في الشهادات)

شروع في القسم الثاني من ترجمة الباب السابق وهو البنات وانما أفردته بفصل مستقل لطول
الكلام على القسم الاول وهو الدعاوى ولان الباب ما شتمل على فصول فلا يقال انه في الباب السابق
ترجم للبنات ولم يذكرها فيه (قوله جمع شهادة) وانما جمعها لتنوعها كما مريانه والاصل فيها
قبل الاجماع آيات كقوله تعالى ولا تلتصموا الشهادة وقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا
الشهادة لله وقوله تعالى واستشهدوا شهوداً شهد من رجالكم وأخبار كخبر الصحيحين ليس لك ألا
شاهدك أو يمينه أي ليس لك يامدعي في اثبات الحق على خصمك الا شاهدك وليس لك في فصل
الخصومة بينك وبينه عند عدم البينة الا يمينه وكخبر البيهقي والحاكم وصححه اسناده انه صلى الله عليه
وسلم سئل عن الشهادة فقال للسائل ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد أو دع وقوله على مثلها
الخ المراد ان كنت تعلم الشيء الذي تريد الشهادة به مثل الشمس فاشهد به وان كنت لا تعلمه مثلها فاترك
الشهادة به وأركانها خمسة شاهد ومشهود به ومشهود عليه ومشهود له وصيغة وكلها تعلم من كلامه
(قوله وهي) أي الشهادة شرعاً ما ذكر وأما لغة فعناها الاطلاع والمعاينة كما في المصباح وقوله
اخبار الشخص الخ عرفها بعضهم بأنها اخبار عن شيء بلفظ خاص وهو أولى لسعوله لنحوه لال رمضان
بخلاف تعريف الشارح (قوله بحق على غيره) أي لغيره (قوله بلفظ خاص) أي على وجه خاص
بأن تكون عند قاض بشرطه اه رشيدى والمراد باللفظ الخاص لفظ أشهد لا غير فلا يكفي ابداله
بغيره ولو كان ابلغ لان فيه نوع تعبد (قوله الشهادة الخ) شروع في بيان ما يعتبر فيه شهادة
الرجال وتعدد الشهود وما لا يعتبر فيه ذلك وقوله لرمضان أي وتوابعه كتهجيل زكاة الفطر في اليوم
الاول ودخول شوال وصلاة التراويح (قوله أي لثبوته) أي رمضان وأفاد بهذا التفسير ان
الشهادة ليست لنفس رمضان وانما هي لاثباته (قوله بالنسبة للصوم فقط) أي لا بالنسبة لحلول
أجل أول وقوع طلاق كما في باب الصوم (قوله رجل) خبر عن الشهادة ولا بد من تقدير مضاف
في الاول أو الثاني ليتطابق المبتدأ والخبر وذلك لان الشهادة ليست عين الرجل اذ هي اسم معنى وهو
جثة وتقديره في الاول ذوال الشهادة لرمضان رجل وفي الثاني الشهادة لرمضان شهادة رجل ويصح ان
يكون رجل فاعل الفعل محذوف مع متعلقه والتقدير يكفي فيها رجل وهذا أقصد من جهة المعنى

لان الحجة تمت في حقه
وحده وغيره قادر
عليها بالخلف وان
يمين الانسان لا يعطى
بها غيره فلو كان بعض
الورثة صبياً أو غائباً
حلف اذا بلغ أو حضر
وأخذ نصيبه بلا إعادة
دعوى وشهادة ولو أقر
بدين لميت فأخذ بعض
ورثته قدر حصته
ولو بغير دعوى ولا
اذن من حاكم فالبقية
مشاركته ولو أخذ
أحد شركائه في دار أو
منفعتهما يخصه من
أجرتها لم يشاركه فيه
بقية الورثة كما قاله
شيخنا

(فصل في الشهادات)
جمع شهادة وهي
اخبار الشخص بحق
على غيره بلفظ خاص
(الشهادة لرمضان)
أي لثبوته بالنسبة
للصوم فقط (رجل)

الا انه برده عليه ان حذف العامل لا يجوز الا مع القرينة ولا قرينة هنا الا ان يدعى المقام ومثل ذلك
يجرى في جميع ما يأتي (قوله لا امرأة وخنثى) أى فلا يثبت منهما هلال رمضان لنقصهما (قوله
ولزنا ولواط) معطوفان على قوله لرمضان أى والشهادة لزنا ولواط أى وإتيان بهيمة أو مميته (قوله
أربعة من الرجال) أى لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم
ثمانين جلدة ولان الزنا أقبح الفواحش وان كان القتل أغلظ منه على الأصح فغلظت الشهادة فيه
سترا من الله تعالى على عباده واشترط الاربعة فيهما انما هو بالنسبة لاثبات الحد والتعزير أما
بالنسبة لسقوط حصانته وعدالته وقوع طلاق علق بزناه فيثبت رجلين وقد يشكك على ثبوت
ما ذكره مما حار في باب حد القذف من أن شهادة مادون الاربعة بأربعة بارنا تنقصهم وتوجب حنثهم
فكيف يتصور هذا وقد يجاب بان صورته ان يقولوا نشهد بزناه بقصد سقوط أو وقوع مذكر
فقوله ما بقصد الخ ينفي عنهما الحد والفسق لانهما صرحا بما ينفي أن يكون قصدهما الحاق العار
به لذى هو موجب حد القذف (قوله يشهدون الخ) بيان لكيفية الشهادة بالزنا واللواط (قوله
أنهم) أى الاربعة وقوله رأوه أى الزاني أو اللاتط (قوله مكلفا مختارا) حالان من فاعل أدخل
(قوله حشفته) أى أو قدرها من مقطوعها وهو مقبول أدخل (قوله في فرجها) متعلق بأدخل
ولا بد من تعيينها كهذه أو فلانة وقوله بالزنا متعلق بأدخل أى على وجه الزنا ولا بد من ذكر ذلك أو
ما يفيد معناه كأن يقول على وجه محرم (قوله لا يشترط ذكر زمان ومكان) أى زمان الزنا
ومكانه (قوله الا ان ذكره) أى المذكر من الزمان والمكان وقوله أحدهم أى أحد الشهود
الاربعة (قوله فيجب سؤال الباقيين) أى عن الزمان والمكان (قوله لا احتمال) علة للوجوب وقوله
وقوع تناقض أى اذا سئلوا عنهما وذلك كأن تذكر بقية الشهود زمانا أو مكانا غير الذى ذكره
الشاهد الاول كان يقول أحد الشهود رأيت زنى أول النهار في المكان الفلاني ويقول الباقيون
رأيناه زنى آخر النهار في المكان الفلاني غير المكان الاول فهذا تناقض وخلف وقع بينهم وهو
يسقط الشهادة أى يبطلها (قوله ولاد كذا رأينا الخ) أى ولا يشترط ذكر رأيناه أدخل حشفته في
فرجها كدخول المروء في المكحلة والمروء بكسر الميم الميسل (قوله بل يسن) أى ذكر رأينا
كالمروء في المكحلة (قوله ويكفى للاقرار به) أى بالزنا أى وما ألحق به من اللواط وإتيان البهيمة
والمميته وقوله اثنان أى شهادة اثنين وقوله كغيره أى كغير الاقرار بالزنا من الاقرار برفاته يكفى فيها
اثنان (قوله ولما لم) معطوف على لرمضان أيضا أى والشهادة لمال (قوله عيننا كان) أى
ذلك المال كدار وثوب وقوله أو منفعة أى لدار ونحوها (قوله وما قصده مال) أى وللشيء الذى
قصد منه مال (قوله من عقد) بيان لما وقوله مالى أى متعلق بالمال (قوله أو حق مالى) أى
متعلق بالمال ولم يمثل له الا بمثل واحد وهو الخيار (قوله كبيع) تمثيل للعقد المالى (قوله
وحالة) معطوف على بيع عطف الخاص على العام ومثله جميع الامثلة الآتية ما عدا الخيار فاعلم
للعقد اذهى بيع دين بدين فهو تمثيل أيضا للعقد المالى (قوله وضمنان) هو مثال للعقد المالى
أيضا وفي حواشى شرح المنهيج جعله مثالا للحق المالى وإيس كذلك اذ هو عقد (قوله ووقف)
هو مثال أيضا للعقد المالى أى الذى قصد منه مال وفي حاشية الباجورى جعله من الحق المالى
وليس كذلك اذ هو عقد أيضا وكعب الجيرى على قول الخطيب تنبيه من هذا الضرب لو وقف
ما نصه لان المقصود منه فوائده أو أضرته وهى مال وصورة المسئلة ان شخصا ادعى ملكا تضمن
واقفية كان قال هذه الدار كانت لاني ووقفها على وأنت غاصب لها وأقام شاهدا وحلف معه حكم
له بالملك ثم تصير وقفا باقراره وان كان الرقب لا يثبت بشاهد ويمين قاله في البحر مراه (قوله
وقرض) هو وجميع ما بعده ما عدا الخيار من العقد المالى أما الخيار فن الحق المالى كما علمت

واحد لا امرأة وخنثى
(ولزنا) ولواط (أربعة)
من الرجال يشهدون
أنهم رأوه أدخل
مكلفا مختارا وحشفته
في فرجها بالزنا قال
شخصا الذى يتجه أنه
لا يشترط ذكر زمان
ومكان الا ان ذكره
أحدهم فيجب سؤال
الباقيين لا احتمال
وقوع تناقض يسقط
الشهادة ولا ذكر
رأينا كالمروء في
المكحلة بل يسن
ويكفى للاقرار به
اثنان كغيره (ولما لم)
عيننا كان أو ديننا أو
منفعة (وما قصده
مال) من عقد مالى
أو حق مالى (كبيع)
وحالة وضمنان
ووقف وقرض وأبراء
(ورهن) وصلاح وخيار
رأجل

ومثله جناية توجب مالا وجعل البجري الاجل أيضا من الحق المالى وفيه نظر لانه لا بد أن يكون
مصرح به في العقد فهو من متعلقات العقد لا الحق (قوله رجلان الخ) خبر المبدأ المقدر قبل
قوله لى مال أى والشهادة لى مال وما قصد به مال يكفى فيها رجلان أو رجل وامرأتان أو رجل ويمين
وذلك لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان أى ان لم ترغبوا فى اقامة الرجلين وليس المراد
أنه لا يكفى الرجل والمرأتان الا عند تعذر الرجلين بدليل الاجماع على خلافه وعموم البلوى
بالمعاملات ونحوها فوسع فى طرق اثباتها واستثنى فى النفقة من الاكتفاء بشهادة من ذكر الشركة
والقراض والكفالة وقال أما هي فلا بد فيها من رجلين ما لم يرد فى الاولين اثبات حصصه من الربح اه
(قوله ولا يثبت شئ بامرأتين ويمين) أى ولو فيها يثبت بشهادة النساء منفردات وذلك لعدم ورود
ذلك واضعفه ما وانما قام المرأتان مقام الرجل فى الرجل والمرأتين لو روده (قوله ولغير ذلك)
معطوف على لى رمضان أيضا أى والشهادة لغير ذلك أى المذكور من رمضان وما بعده وقوله أى
ماليس بمال ولا يقصد منه مال تفسيره غير ذلك لالاسم الاشارة كما هو ظاهر وكان عليه أن يزيد وما
ليس بمرضان ولا زنا لانهم ما من جملة المذكور قبل (قوله من عقوبة لى تعالى) بيان لما هو على
حذف مضاف أى من موجب عقوبة كسرب وسرقة لى الشهادته لاهلها وقوله كد شرب أى
شرب خمر وهو تمثيل للعقوبة وقوله وسرقة أى وحسرة (قوله أولا آدمى) معطوف على لى الله أى
أو عقوبة لا آدمى وهو على حذف مضاف أيضا كالذى قبله أى موجب عقوبة لا آدمى (قوله
كقود) أى قصاص وهو تمثيل لعقوبة لا آدمى (قوله ومنع ارث) عطف على قود المفعول مثالا
لعقوبة لا آدمى وهو يفيد أنه مثال لها أيضا وفيه نظر لالأن براد من العقوبة مطلق أذية حسية
كانت أو معنوية تأمل (قوله بان ادعى الخ) تصور بمنع الارث (قوله ولما يظهر للرجال)
معطوف على لى رمضان أيضا أى والشهادة لما يظهر للرجال الخ وقوله غالبا أى فى غالب الاحوال وقد
لا يظهر على سبيل الندو وقد يتفق أن الرجل يطلق زوجته من غير حضور رجال بل بحضور
النساء ومع ذلك فلا عبرة بهن (قوله كسكاح) قال سم نقل عن ابن المجدى ما يجب على شهود
النكاح ضبط التاريخ بالساعات واللمحظات ولا يكفى الضبط بيوم العقد فلا يكفى أن النكاح عقد
يوم الجمعة مثلا بل لا بد أن يزيدوا على ذلك بعد الشمس مثلا لمحة أو لمحتين أو قبل العصر أو المغرب
كذلك لان النكاح يتعلق به طاق الولد أسته أشهر ولمحتين من حين العقد فعلمهم ضبط التاريخ
بذلك لحق النسب وهذا ما يغفل عنه فى الشهادة بالنكاح اه وفى المعنى تنبيه يستثنى من النكاح
ما لو ادعت انه من زوجها وطلعت او طلبت شطر الصداق أو اتهازوجة فلان الميت وطلعت الارث فيثبت
ما ادعته برجل وامرأتين وبشاهد ويمين وان لم يثبت النكاح بذلك لان مقصودها المال ومن
الطلاق ما لو كان بعوض وادعاه لزوج فانه يثبت بشاهد ويمين ويلغز به فيقال لنا طلاق يثبت
بشاهد ويمين اه (قوله ورجعة) ذكرها مبنى على القول باشتراط الاشهاد فيها والمعتمد خلافه فلا
تحتاج عليه الى اشهاد رأسا فضلا عن اشتراط الرجاءين فيها (قوله وطلاق) أى بعوض أو غيره ان
ادعته الزوجة فان ادعاه الزوج بعوض ثبت بشاهد ويمين ويلغز به فيقال لنا طلاق ثبت بشاهد
ويمين زى وفيه ان الطلاق ثبت باقراره والثابت بالرجل واليمين انما هو العوض اه بجبرى
(قوله وقراض وكالة) محل اشتراط الرجلين فيها وفى الوصاية وفى الشركة ان أريد عقودها والولاية
فيها فان أريد اثبات العمل فى الوكالة والوصاية واثبات حصته من المال فى الشركة وحصته من الربح
فيها وفى القراض قبل فيها رجلان أو رجل وامرأتان أو شاهد ويمين لان المقصود منها المال حينئذ
وقد تقدم التنبيه على بعض ذلك (قوله ووديعة) أى ادعى مالها غصب ذى اليد لها وذو اليد
انها وديعة فلا بد من شاهدين لان المقصود بالذات اثبات ولاية الحفظ له وعدم الضمان يترتب على

(رجلان أو رجل
وامرأتان أو رجل
ويمين) ولا يثبت شئ
بامرأتين ويمين (ولغير
ذلك) أى ماليس
بمال ولا يقصد منه
مال من عقوبة لى
تعالى كد شرب
وسرقة أو لا آدمى
كقود وحذف
ومنع ارث بان ادعى
بقية الورثة على
الزوجة ان الزوج
خالها حتى لا ترث
منه (ولما يظهر للرجال
غالبا كسكاح)
ورجعة (وطلاق)
منجز أو معلق وفسخ
نكاح وبلوغ (وعتق)
وموت واعسار وقراض
وكالة وكفالة
وشركة ووديعة

ذلك اه تحفة (قوله ووصاية) أى فالشهادة للوصاية أى بان فلانا وصى فلانا لا بدقيها من رجائين
لنقوله تعالى شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان اخ (قوله ورؤية هلال غير
رمضان) أى أمار رؤية هلال رمضان فتثبت بواحد كما تقدم والراجح عند غير شيخ الاسلام وابن حجر
أن رؤية هلال غير رمضان تثبت بواحد بالنسبة للعبادة كروية هلال رمضان فتقبل شهادة
الواحد به لال شوال للأحرام بالجمع وصوم ستة أيام من شوال وبهلال ذى الحجة للوقوف وللصوم في عشره
ما عدا يوم العيد وبهلال رجب للصوم فيه وبهلال شعبان لذلك حتى لو نذر صوم شهر فشهدواحد
بهلاله وجب (قوله وشهادة على شهادة) أى بان يشهد اثنان على شهادة كل من الشاهدين بنحو قرض
لغيرهما مثلاً (قوله واقرار بما لا يثبت بالرجلين) وهو ما يظهر للرجال غالباً كالنكاح وما بعده
ولو قال واقرار بما أى به - هذه المذكورات لمكان أولى ومثل الاقرار بذلك الاقرار بما لا يثبت الا
باربعة رجال كالزنا كما مر أما الاقرار بما يثبت بما أو برجل ويمين مما مر من المال أو ما يقصده مال
فيكفى فيه ذلك أيضاً كما صرح به في الرض وعبارته الضرب اثنان المال وما المقصود منه المال
كالايمان والديون والعقود المالية وكذا الاقرار به يثبت برجلين ورجل وامرأتين اه فقوله وكذا
الاقرار به هو محل الاستشهاد (قوله لارجل وامرأتان) أى ولا رجل ويمين (قوله لماروى مالك
الخ) أى ولانه تعالى نص في الطلاق والرجعة والوصاية على الرجلين وصح به الخبر في النكاح اه تحفة
وقوله مضت السنة أى استقرت بانه أى على انه الخ أو حكمت ونسبة الحكم اليها مجاز والسنة
الطريقة أى شريعة النبي صلى الله عليه وسلم وهى الاحكام الشرعية لا مقابل الغرض اه شق
(قوله وقيس بالمذكورات) أى في الخبر وهى الحدود والنكاح والطلاق وقوله غيرها أى
المذكورات نائباً عن قيس (قوله ما يشاركها في المعنى) أى وهو كل ما ليس بمال ولا هو المقصود
منه ولا نظر لجوع الوصاية والو كالتل ل لان المقصد منهما اثبات الولاية للال اه تحفة (قوله
ولما يظهر للنساء) معطوف على لرمضان أيضاً والشهادة للحق الذى يظهر للنساء وقوله غالباً أى في
غالب الاحوال وقد يظهر للرجال على سبيل الندور (قوله كولد) أى ادعتها وانكرها الرجل
فتثبت بهن قال في التحفة اذا ثبتت الولادة بالنساء ثبت النسب والارث تبعاً لان كلامهما لا يرد شرعاً
لشهوده لا ينفك عنه ويؤخذ من ثبوت الارث فيما ذكر ثبوت حياة المولود وان لم يتعرض له في
شهادتهن بالولادة لتوقف الارث عليهما أى الحياة فلم يمكن ثبوته قبل ثبوتها أم الولم يشهد بالولادة بل
بحياة المولود فظاهراً هن لا يقبلن لان الحياة من حيث هي مما يطلع عليه الرجال غالباً اه بخلاف
(قوله وحيض) أى ادعته لاجل العدة فانكر وفي الجعري ما نصه قوله وحيض هو صريح في امكان
اقامة البينة عليه به صرح النووي في أصل الروضة ونقله في فتاويه عن ابن الصباغ وصوبه
بعضهم خلافاً لما في الروضة كأصلها في كتاب الطلاق من تعذر اقامة البينة عليه ورجح بعضهم
ما هنا وجل ما في الطلاق من التعذر على التعسر اه وانما كان متعسراً لان الدم وان شوهد يحتمل انه
استحاضة (قوله وبكارة) أى فيما اذا شرطت في العقد وادعى زوجها انه وجدها ثيباً وأراد الفسخ
وانكرت ذلك وادعت انها بكر الى الآن واقامت أربع نسوة على دعواها فيقبلن وقوله وثيباً في
بعض نسخ الخط وثيبو به بالواو وهى ضد البكارة وصورتها أن يكون قد طلقها وادعى انه طلقها وهى
بكر لتسطير المهر عليه فادعت انها ثيب بوطئه لها يستقر المهر كله لها واقامت أربع نسوة على ذلك
فيقبلن (قوله ورضاع) أى اذا كان من الثدي أما اذا كان من اناة فلا يقبلن فيه لان ذلك يطلع
عليه الرجال غالباً نعم يقبلن في أن هذا اللبن الذى في هذا الاناء من هذه المرأة لان الرجال لا يطلعون
عليه غالباً (قوله وعيب امرأة) أى كرتق وقرن وجرح على فرجها حرة كانت أمانة وقوله تحت
ثيابها المراد به ما لا يطلع عليه الرجال غالباً وخرج به عيب الوجه واليد من الحرة فلا يثبت حيث لم

ووصاية وردة وانقضاء
عدة بأشهر ورؤية
هلال غير رمضان
وشهادة على شهادة
واقرار بما لا يثبت
الارجلين (رجلان)
لأرجل وامرأتان لما
روى مالك عن الزهري
مضت السنة من
رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه لا يجوز
شهادة النساء في
الحدود ولا في النكاح
ولا في الطلاق وقيس
بالمذكورات غيرها
بما يشاركها في المعنى
(ولما يظهر للنساء)
غالباً (كولد)
وحيض) وبكارة
وثيباً ورضاع
وعيب امرأة تحت
ثيابها

بقصده مال الأرجلين وكذا ما يبذو وعند مهنة الأمة إذا قصده فسخ النكاح مثلا أما إذا قصده
 الردي العيب فيثبت برجل وامرأتين وشاهد وعين لأن القصد منه حينئذ المال لا يقال كون هذا
 مما يطلع عليه الرجال غالبا إنما يظهر على القول بحل النظر إلى ذلك لأعلى المعتمد من تحريره لا نأقول
 الوجه والكفان يطلع عليهما الرجال غالبا وإن قلنا بتحرير النظر لهما لأنه جاز لمحامها وزوجها
 بل وللأجنبي لتعليم ومعاملة وتحمل شهادته (قوله أربع من النساء) خبر عن الشهادة المقيدة
 قبل قوله ولما يظهر الخ واعلم أن ما قبلت فيه شهادته النساء على فعله لا تقبل شهادتهن على الإقرار به
 لأنه مما يطلع عليه الرجال غالبا بالسماح كسائر الأقارب (قوله أور جلان الخ) واعلم أن قبول شهادة
 من ذكر معلوم بالاولى لأنه إذا قبلت شهادتهن منفردات قبلت شهادته الرجال والمرأتين
 بالاولى (قوله لما روى الخ) دليل للاكتفاء بشهادة لاربعة نسوة فيما يظهر للنساء غالبا (قوله
 من ولادة الخ) بيان لما وقوله عيوبهن أي كالترق وما بعده مما مر (قوله وقيس بذلك) أي بالمدكور
 في الحديث من الولادة والعيوب وقوله غيره أي غير المذكور في الحديث مما هو في معناه من كل مالا
 يطلع عليه الرجال غالبا كالحيض وما بعده مما مر (قوله ولا يثبت ذلك) أي ما يظهر للنساء غالبا برجل
 وعين لأنهما حجة ضعيفة وعبوب النساء ونحوها في معناها أمور خطيرة تحتاج إلى حجة قوية (قوله
 وسئل الخ) الغرض من إيراد ما ذكر بيان أن البلوغ قد ثبت بالنسوة تبعاً لما يقبل فيه وإن كان
 استقلا لا لا يثبت الأرجلين (قوله أن فلانة يتيم) يحتمل أن هذا علم عليها ويحتمل الوصف (قوله
 ولدت) بالبناء للجهول وقوله شهر مولده أي مولد فلان الذي شهد رجلا أن يبلغه ست عشرة سنة
 وقوله أو قبله أي أو ولدت قبل شهر مولده وقوله أو بعده أي أو بعد شهر مولده وقوله بشهر متعلق
 بولدت المقدر وقوله مثلا أي أو بشهرين (قوله فهل يجوز تزويجها) أي فيما إذا كف على ذنها
 بأن لم يكن لها ولي محبر (قوله اعتمادا على قولهن) أي في ثبوت الولادة (قوله أولا يجوز) أي
 تزويجها (قوله إلا بعد ثبوت بلوغ نفسها) أي إلا بعد أن تثبت بلوغها بنفسها برجلين (قوله
 نعم يثبت ضمنا) أي نعم بالولادة وقوله من شهدن بنون النسوة (قوله كما يثبت النسب) أي تبعا
 للولادة كما تقدم في عبارة التحفة (قوله فيجوز تزويجها الخ) مفرغ على ثبوت البلوغ بولادتها
 (قوله لو أقامت شاهدا الخ) أي إذا ادعت دخوله عليها ليستقر المهر كله وأنكر الزوج ليتشطر المهر
 فأقامت شاهدا على أنه أقر بأنه دخل عليها كفي حلفها مع ذلك الشاهد لأن القصد المال وما كان
 القصد منه ذلك يلحق فيه شاهد وعين كما مر وقوله ويثبت المهر أي كله بذلك (قوله أو أقامه الخ) أي
 إذا ادعى دخوله عليها التثبت العدة إذا طلقها والرجعة إذا كان رجعا وأنكرته هي لا يكون
 عليها عدة ولا تثبت له الرجعة لأن الطلاق قبل الوطء لا عدة فيه ولا رجعة وأقام شاهدا على إقرارها
 بالدخول فلا يكفي الحلف معه لأنه ليس القصد المال بل العدة والرجعة وما كان كذلك لا بد فيه من
 رجلين كما مر (قوله وشرط في شاهد الخ) شروع في بيان شروط الشاهد وذكر منها خمسة
 شروط وسيد كر ثلاثة وهي عدم النهم والابصار والسمع في المصبرات والمجموعات وسيد كر
 محترقات الجميع وبقي عليه من الشروط الإسلام والنطق والرشد فلا تقبل الشهادة من كافر ولو
 على مثله لأنه أخس الفساق ولقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقوله تعالى وأشهدوا
 ذوي عدل منكم والكافر ليس من رجالنا وليس بعدل وأما خبر لا تقبل شهادته أهل دين على
 غيرهم إلا المسلمون فإنهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم فضعيف وأما قوله تعالى أو آخران من
 غيركم فعنه من غير عشرتهم أو منسوخ بقوله تعالى وشهدوا ذوي عدل منكم ولا من آخرس وإن فهم
 إشارة كل أحد فلا يعتد بشهادته كما لا يبحث فيها الحلف لا يتكامل ولا تبطل صلاته بها فهي
 لاغية في هذه الأبواب الثلاثة ومعتبرة في غيرها ولا من محجور عليه بسفغ لنقصه واعلم أن هذه الشروط

باعتبر وجودها في الشاهد عند التحمل والاداء في التكاح لتوقف صحته على الشهود وعند الاداء فقط في غيره فيجوز أن يتحملها وهو غير كامل ثم يؤذيها وهو كامل (قوله فلا تقبل من صبي) أي لقوله تعالى من رجالكم والصبي ليس من رجالنا فلا تقبل شهادته ولولم يله أو عليه خلافا لاداء مالك رضي الله عنه حيث قبل شهادة الصبيان فيما يقر بينهم من الجراحات مالم يفرقوا وقوله ويجنون أي فلا تقبل شهادته بالاجماع (قوله ولا بمن به ريق) أي ولا تقبل الشهادة ممن فيه ريق كسائر الولايات اذ في الشهادة نفوذ قول على الغير وهو نوع ولاية ولانه مشغول بخدمة سيده فلا يتفرغ لتحمل الشهادة والادائها اه شرح الروض (قوله ولا من غير ذي مروءة) أي ولا تقبل الشهادة من غير صاحب مروءة وهي بضم الميم لغة الاستقامة وشرعا ما سذكركه (قوله لانه) أي غير صاحب مروءة لاجيائه (قوله ومن لا حيائه له يقول ما شاء) أي لقوله صلى الله عليه وسلم اذ لم تستحي فاصنع ما شئت (قوله وهي) أي المروءة شرعا ومعناها لغة ما تقدم وقوله توقي الادناس أي التحرز من كل دنس أي خسيس لانهم فيه أوفيه انهم كسرة لقمة وقوله عرفا راجع لادناس فالمراد من الدنس ما يعد في العرف دنسا فهو لا يضبط بل يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال والا ما كن وعساية المنهاج والمروءة تخلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه قال في المعنى لان الامور العرفية قلما تنضبط بل تختلف باختلاف الاشخاص والازمنة والبلدان وهي بخلاف العدة القائمة لا تختلف باختلاف الامتصاص فان الفسق يستوى فيه الشريف والوضيع بخلاف المروءة فانها تختلف وقيل المروءة التحرز عما يسخر منه ويضحك به وقيل هي أن يصون نفسه عن الادناس ولا يشينها عند الناس وقيل غير ذلك اه وقوله وقيل غير ذلك منه المروءة ترك ما يزرى بمتعاطيه لكونه غير لائق به عرفا وهذه التعاريف متقاربة من جهة المعنى واعلم أنه يجوز تعاطي خاتم المروءة الا اذا تعينت عليه الشهادة فيحرم عليه تعاطيه وقد فقدت المروءة الا ان الامن القليل من الناس وما أحسن ما قيل فيها

مرت على المروءة وهي تبكي * فقلت علام تنتخب الفتاة

فقال كيف لأبكي وأهلي * جميعا دون خلق الله ماتوا

(قوله فيسقطها) أي المروءة وقوله الاكل والشرب في السوق أي ونحوه من كل مكان لا يعتاد فيه ذلك فالسوق ليس بقيد ومحل اسقاطهما للمروءة حيث لا عذر والا كائن غلبه جوع أو عطش واضطر الى ذلك فيه أو كان صائما وقصد المبادرة لسنة الفطر فلا يسقطانها ومحله أيضا كما في النهاية فيما اذا أكل أو شرب بخارج الحانوت أو مالوا كل داخل الحانوت وكان مستترافيه بحيث لا ينظره غيره من هو خارج فلا يضره ذلك ولم يرتض هذا في التحفة ونصها قال البلقيني أو كل داخل حانوت مستترا وتطرفه غيره وهو الحق فيمن لا يليق به ذلك اه (قوله والمشي الخ) بالرفع معطوف على الاكل أي ويسقطها المشي في السوق حال كونه كاشفا ما ذكره والمشي ليس بقيد وقوله أو بدنه أي غير العورة أما كشف العورة فحرام (قوله لغير سوق) متعلق بكل من الاكل والشرب والمشي فان صدرت هذه الثلاثة من السوق فلا تسقط مروءته (قوله وقبله الخلية الخ) بالرفع أيضا عطف على الاكل أي ويسقطها أيضا قبله الخلية زوجة كانت أو أمة بحضرة الناس وفي المعنى ما نصه قال البلقيني والمراد بالناس الذين يستحي منهم في ذلك وبالقبيل الذي يستحي من اظهاره فلو قبل زوجته بحضرة جواريه أو بحضرة زوجاته له غيرهما فان ذلك لا يعد من ترك المروءة أو ما تقييل الرأس ونحوه فلا يخل بالمروءة اه بتصريف ولا يرد على اسقاط القبالة لقبيل ابن عمر رضي الله عنهما أمته التي وقعت في سهمه لانه كان تقييل احسان لا غاظة الكفار لا تمتع أو كان بيانا للجواز ومثل القبلة في اسقاط المروءة وضع يده على موضع الاستمتاع منها من صدر ونحوه (قوله واكتار الخ) بالرفع أيضا عطف على الاكل أي ويسقطها اكتار ما يضحك من الحكايات بين الناس ومحله ان قصد ضحك الجالسين فان لم يقصده لكون ذلك

فلا تقبل من صبي
ومجنون ولا بمن به
ريق لنقصه ولا من
غير ذي مروءة لانه
لا حيائه ومن لا حيائه
له يقول ما شاء وهي
توقي الادناس عرفا
فيسقطها الاكل
والشرب في السوق
والمشي فيه كاشفا
رأسه أو بدنه لغير
سوق وقبله الخلية
بحضرة الناس
واكتار

طبعه لم يعد خارا لما رواه كما وقع ذلك لبعض الصحابة وفي الصحيح من تكلم بالكلمة يضحك ثم اجلساء
 يهوى بها في النار سبعين خريفا (قوله أو لعب شطرنج) بالجر عطف على ما يضحك أي واكثر لعب
 شطرنج بحيث يشغله عن مهماته والكلام اذا خلا عن المال والاخرام كما سيذكره (قوله أو رقص)
 هو ما لجر أيضا عطف على ما أي واكثر رقص والكلام أيضا حيث لم يكن تكثرا ولا فهو حرام (قوله
 بخلاف قليل الثلاثة) أي ما يضحك ولعب شطرنج والرقص فانه لا يسقطها ومما يسقطها أيضا اكثر
 الغناء بكسر الغين والمد أو استماعه ويسقطها أيضا حرفة دينية تجرم وكذا زبل ودبيع عن لا تليق
 به لا شعارها بالخسة بخلافها عن تليق به وان لم تكن حرفة آباءه فلا يسقطها (قوله ولا من فاسق) عطف
 على قوله من صبي أي ولا تقبل الشهادة من فاسق لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وهو ليس
 بعدل (قوله واختار جمع الخ) قال في النخبة رده ابن عبد السلام بان مصالحة أي المشهود له يعارضها
 مفسدة المشهود عليه وقوله قضى الحاكم بشهادة الامثل فالامثل انظر ما المراد به ولعله الاخف فسقا
 (قوله والعدالة الخ) هي لغة التوسط وشرعا ما ذكره وهو اجتناب الكبائر والاصرار على الصغائر
 وقيل هي ملكة في النفس تمنع من اقتراف الكبائر والذات المباحة (قوله باجتناب كل كبيرة)
 أي بالتباعد عنها والترك لها وعبارته من عموم السلب فتفيد انه متى ارتكب كبيرة انتفت عنه
 العدالة (قوله كالقتل الخ) افادت كاف التمثيل مع الضابط الا في أن الكبائر أشياء كثيرة قال في
 المغني قال ابن عباس هي الى السبعين أقرب وقال سعيد بن جبيرانها الى السبع مائة أقرب اه وقد
 نظم بعضهم جملة منها فقال

اذا رمت تعداد الكبائر اخذا * عن المصطفى والصب كى تبلغ الغفر
 فترك و قتل ثم سحر مع الربا * فظلم اليتامى والفقراء اذا زحف
 عقوق والحساد وتبدل هجرة * وسكر ومن يزنى ويسرق أو قذف
 وزور وتقدر يبول نعمة * غلول ويأس أو من المكر لم يخف
 واضرار موص منع ماء ونحلة * ونسيان قرآن كذا سبه السلف
 وسوء ظنون والذي وعده أقى * بنار ولعن أو عذاب نخذوف

وقوله منع ماء أي عن ابن السبيل وقوله ونحلة أي مهرور يروى ونحلة أي ومنع فحله وفي الزواجر
 أخرج البزار بسند فيه ضعف أكبر الكبائر أشرك بالله وعقوق الوالدين ومنع فضل الماء ومنع
 الفحل (قوله واليمين الغموس) يفتح المجهمة أي الفاجرة وهي التي يبطل بها حق أو ثبت بها باطل
 وسميت بذلك لانها تغمس الحالف في الآثم في الدنيا وفي النار في الآخرة قال عليه الصلاة والسلام
 من حلف على مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله وهو عليه غضبان وقال عليه السلام من اقتطع حق
 امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة فقال له رجل وان كان شيئا يسيرا يا رسول
 الله قال وان كان قضيبا من أراك (قوله والفرار من الزحف) أي الانصراف من الصف زحف
 الكفار على المسلمين وتقدم لكلام عليه في مجتبه الجهاد فارجع اليه ان شئت وقوله بالاعداد اما
 اذا كان لعدو كرض وكالا انصراف من الصف لاجل أن يكمن في موضع ثم يهجم فلا يحرم (قوله
 وعقوق الوالدين) أي ولو كافرين وهو الظاهر وان وقع في بعض الاحاديث التقييد بالمسلمين لان
 الظاهر أنه جرى على الغالب ومعنى عقوتهما أن يؤذيهما أذى ليس بالهين ومنه التأقيف قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من عق والد به فقد عصي الله ورسوله وانه اذا وضع في قبره ضمه القبر حتى
 تختلف أضلاعه وأشد الناس عذابا في جهنم عاق لوالديه والرافى والمشرک بالله سبحانه وتعالى وروى
 أ رجلا شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أباه وانه يأخذ ماله فدهاه فاذا هو شيخ يتوكأ على
 عصا فسأله فقال له كان ضعيفا وأنا أقوى وفقيرا وأنا أغنى فكنت لا أمنعه شيئا من مالي واليوم أنا

ما يضحك بينهم أو لعب
 شطرنج أو رقص
 بخلاف قليل الثلاثة
 ولا من فاسق واختار
 جمع منهم الا ذرعى
 والغزى وآخرون
 قول بعض المالكية
 اذا فقدت العدالة
 وعزم العسق قضى
 الحاكم بشهادة الامثل
 فالامثل للضرورة
 والعدالة تتحقق
 (باجتناب كل
 كبيرة) من أنواع
 الكبائر كالقتل والزنا
 والقذف به وأكل
 الربا ومال اليتيم
 واليمين الغموس
 وشهادة الزور وبخس
 الكيل أو الوزن
 وقطع الرحم والفرار
 من الزحف بالعدو
 وعقوق الوالدين

ضعيف وهو قوي وأنا فقير وهو غني ويخجل على بما له فيك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما من
 حجر ولا مدر يسمع بهذا الأبي ثم قال للولد أنت ومالك لأبيك وشكا إليه أن خر سوع خلق أمه فقال لم
 تكن سيئة الخلق حين جئتك تسعة أشهر قال انها سيئة الخلق قال لم تكن كذلك حين أوضعتك
 حولين قال انها سيئة الخلق قال لم تكن كذلك حين سهرت لك ليلها وأظلمات لك نهارها قال لقد
 جازيتها قال ما فعلت قال حجبت بها على عنقي قال ما جازيتها قال عليه السلام يا كم وعقوق الوالدين
 فإن الجنة يوجد ربح يحهما من مسيرة ألف عام ولا يجدر يحهما عاق ولا قاطع ورحم ولا شيخ زان ولا جازازاره
 خيلاء أن الكبرياء لله رب العالمين اه بجيرى (قوله وغضب قدر ربيع دينار) أما غضب ما دونه
 فهو من الصغائر قال في الروض وشرحه وغضب مال خبر مسلم من اقتطع شبر من أرض ظلمها طوقه
 الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين وقيد به جماعة بما يبلغ قيمة ربيع مثقال كما يقطع به في السرقة
 وخرج بغضب المال غضب غيره كغضب كلب فصغيرة اه (قوله وتغويت مكتوبة) أي فهو
 من الكبائر لقوله تعالى إخبارا عن أصحاب الجحيم ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم
 المسكين وكنا نخوض مع الخائضين ولما روى أن من ترك الصلاة متعمدا فقد رثت منه ذمة الله
 ومثل تغويت الصلاة تعدا تأخيرها عن وقتها أو تقديمها عليه من غير عذر كسفر أو مرض لقوله
 تعالى خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا لا من تاب قال
 ابن مسعود رضي الله عنه مالم يس معنى أضاعوها تر كوها بالكلية ولكن أخرها عن أوقاتها وقال
 سعيد بن المسيب امام التابعين هو أن لا يصلى الظهر حتى تأتى العصر ولا يصلى العصر إلى المغرب ولا
 يصلى المغرب إلى العشاء ولا يصلى العشاء إلى الفجر ولا يصلى الفجر إلى طلوع الشمس فمن مات وهو مصر
 على هذه الحالة ولم يتب أو عذبه الله بنى وهو وادى جهنم بعيد قعره شديد عقابه (قوله وتأخير زكاة)
 مثله بالاولى تركها بالكلية وقوله عدوانا أي عداوه وراجع لكل من تغويت الصلاة وتأخير
 الزكاة وخرج به ما إذا كان تغويت الصلاة لعذر ككسبان أو نوم أو كان تأخير الزكاة لعذر كان لم
 يحضر المستحق لها وقت وجوبها فلا حرمته في ذلك مطلقا (قوله ونعمة) هي نقل الكلام على وجه
 الافساد سواء قصد الفساد أم لا وسواء نقله لمن تكلم به فيه أو نقله إلى غيره كإيه وابنه مثلا وحصل
 الافساد والمراد بالافساد ضرر لا يحتمل ونقل الكلام ليس قيد بل نقل الإشارة والفعل كذلك
 وسواء نقله بكلام أو إشارة أو كتابة اه بجيرى وانما كانت من الكبائر لورود الوعيد الشديد فيها
 فقد روى الشيخان لا يدخل الجنة قتات أي نمام وروى أحمد والنسائي لا يدخل الجنة عاق ولا
 مدمن خمر ولا نمام (قوله وغيرها) أي وغير المذكورات (قوله من كل جريمة الخ) بيان للغير
 وهذا حد للكبرية واعتراض بشموله صغائر الخسة كسرقة لقمة لأنها جريمة أي معصية تؤذن بقله
 أكثر أي اعتناء مرتكبها بالدين ورفقة الديانة أي ضعفها الكبر مع شموله لذلك هو أولى من حدها
 بأنها التي توجب الحد لأن أكثرها لا حد فيه ومن حدها بما فيه وعيد شديد بنص الكتاب أو
 السنة لأن أكثرها لا عدوه ككثير ما ليس فيه ذلك كالظهار وأكل لحم الخنزير وكثير ما عدوه صغائر
 فيه ذلك كالغيبة * واعلم أن للعلماء أقاويل كثيرة في حد الكبيرة فمنها ما تقدم ومنها قول ابن
 الصلاح في فتاويه قال الجلال البلقيني وهو الذي اختاره الكبيرة كل ذنب عظيم عظم ما يصح معه أن
 يطلق عليه اسم الكبيرة ويوصف بكونه عظيما على الإطلاق ولها أمارات منها إيجاب الحد ومنها
 الأبعاد عليه بالعذاب بالنار ونحوها في الكتاب أو السنة ومنها وصفها بالفسق ومنها اللعن اه
 ومنها قول البارزي في تفسيره التحقيق أن الكبيرة كل ذنب قرن به وعيد أو لعن بنص كتاب أو سنة
 أو علم أن مفسدته كفسدة ما قرن به وعيد أو حد أو لعن أو أكثر من مفسدته أو أشعر بها أو
 مرتكبه في دينه اه وقد استوعبها الشيخ ابن حجر في كتابه المسمى بالزواج عن اقتراح الكبار

وغضب قدر ربيع
 دينار وتغويت
 مكتوبة وتأخير زكاة
 عدوانا ونعمة وغيرها
 من كل جريمة تؤذن
 بقله أكثر
 مرتكبها بالدين ورفقة

وقال فيه واعلم ان كل ما سبق من الحدود انما قصدوا به التقرير فقط والافهى ليست يحدود جامعة
وكيف يمكن ضبط ما لا طمع في ضبطه اه (قوله واجتناب اصرار على صغيرة) معطوف على اجتناب
كل كبيرة والاصرار هو ان يمضى زمن تمكنه فيه التوبة ولم يتب وقيل بأن مرتكبها ثلاث مرات من
غير توبة وقال عميرة الاصرار قيل هو الدوام على نوع واحد منها والارجح انه الاكثار من نوع أو أنواع
قاله الرافعي لكنه في باب العضل قال ان المداومة على النوع الواحد كبيرة و به صرح الغزالي في
الاحياء قال الزركشي والحق ان الاصرار الذي يصير به الصغيرة كبيرة اما تكرارها بالفعل وهو
الذي تكلم عليه الرافعي واما تكرارها في الحكم وهو العزم عليها قبل تكفيرها وهو الذي تكلم فيه
ابن الرفعة وتفسيره بالعزم فسر به الماوردي قوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وانما يكون العزم
اصرا بعد الفعل وقبل التوبة اه وفي الاحياء ان الصغيرة قد تكبر بغير الاصرار كما تستصغار
الذنب والسرور به وعدم المبالاة والغفلة عن كونه بسبب الشقاوة والنهاون بحكم الله والاغترار بستر
الله تعالى وحلمه وأن يكون عالما يقتدي به ويحذرك اه مجرى (قوله أو صغائر) أي من نوع واحد
أو أنواع (قوله بأن لا تغلب طاعاته صغائره) الذي يظهر أن الباء بمعنى مع وهي متعلقة باصرار المنفي
والمعنى ان العبد لا يتحقق باجتناب الاصرار المصاحب لعدم غلبة طاعاته معاصيه بأن استويا أو
غلبت المعاصي أما الاصرار المصاحب لغلبة الطاعات فتتحقق العبد لا يدون اجتنابه كما يصيرح به
ورأيت السيد عمر البصري كتب على قول التحفة بأن لا تغلب الخ مانصه كذا في النهاية وفي هامش
أصله بخط تلميذه عبد الرؤف مانصه الظاهر أن لا زائدة وفيه نظر لان الظاهر أن مراد الشارح تفسير
الاصرار المراد للمصنف وحينئذ فيتم عين اثبات لا وأما حذف لا فاما يتأتى لو كان المراد تفسير اجتناب
الاصرار وليس مرادا اه وهو يفيد أن الباء تصويبر مراد المصنف من الاصرار وهو بعيد ويدل على
ما ذكرته قول التحفة قبل عطف الاصرار من عطف الخاص على العام لما تقرر انه ليس المراد مطلقه
بل مع غلبة الصغائر أو مساواتها للطاعات الخ اه وقوله بل مع الخ هو محل الاستدلال (قوله فتي
ارتكب الخ) تفرع على مجموع قوله باجتناب كل كبيرة واجتناب اصرار على صغيرة الخ المقيد
للإطلاق في جانب الكبيرة والتقييد في جانب الصغيرة وقوله مطلقا أي سواء غلبت طاعاته صغائره
أم لا (قوله أو صغيرة) أي ومتى ارتكب صغيرة أو صغائر وقوله داوم عليها أي أصر عليها لا وقوله
خلاف لمن فرق أي بين المداومة أي الاصرار وعندها والظاهر أن هذا الفارق يقول ان المداومة
عليها تسقط الشهادة مطلقا غلبت معاصيه أم لا كالكبيرة كما يدل على ذلك عبارة الروض وشرحه
ونصها فالاصرار على الصغائر ولو على نوع منها يسقط الشهادة بشرط ذكره في قوله قال الجمهور ومن
غلبت طاعته معاصيه كان عدلا وعكسه فاسق اه فيؤخذ من قوله بشرط الخ ان خلاف الجمهور
لا يقولون به تأمل (قوله فان غلبت الخ) جواب متى المقدرة قبل قوله أو صغيرة قال في النهاية ويتجه
ضبط الغلبة بالعدم من جاني الطاعة والمعصية من غير نظر لكثرة ثواب في الأولى وعقاب في الثانية لان
ذلك أمر آخر وي لا تعلق له بما نحن فيه اه وكتب ع ش قوله من جاني الطاعة والمعصية أي بأن يقابل
كل طاعة بكل معصية في جميع الايام حتى لو غلبت الطاعات على المعاصي في بعض الايام وغلبت
المعاصي في باقيها بحيث لو قوبلت جملة المعاصي بجملة الطاعات كانت المعاصي أكثر لم يكن عدلا اه
وقوله من غير نظر لكثرة الخ معناه أن الحسنة تقابل بسنة لا بعشر سنين وعبارة قل ومعنى غلبتها
مقابلة الفرد بالفرد من غير نظر إلى المضاعفة اه قال في النهاية ومعلوم ان كل صغيرة تاب منها
مرتكبها لا تدخل في العدل لذهاب التوبة الصحيحة أثرها رأسا اه (قوله والصغيرة الخ) هي كل ذنب
ليس بكبيرة قال في الزواجر واعلم أن جماعة من الأئمة أنكروا أن في الذنوب صغيرة وقالوا بل سائر
المعاصي كبائرها منهم الاستاذ أبو اسحق الاسفرايني والقاضي أبو بكر الباقلاني وأمام الحرمين في الارشاد

الديانة (و) اجتناب
(اصرار على صغيرة)
أو صغائر بأن لا تغلب
طاعاته صغائره فتي
ارتكب كبيرة بطلت
عده التوبة مطلقا
أو صغيرة أو صغائر
داوم عليها أو لا خلافا
من فرق فان غلبت
طاعاته صغائره فهو
عدل ومتى استويا أو
غلبت صغائره طاعاته
فهو فاسق والصغيرة

وابن القشيري في المرشد بل حكاه ابن فورك عن الاشاعرة واختاره في تفسيره فقال معاصي الله عندنا كلها كبائر وانما يقال لبعضها صغيرة وبعضها كبيرة بالاضافة الى ما هو أكبر منها ثم قال وقال جمهور العلماء ان المعاصي تنقسم الى صغائر وكبائر ولا خلاف بين الفريقين في المعنى وانما الخلاف في التسمية والاطلاق لاجماع الكل على أن من المعاصي ما يقدر في العدالة ومنها ما لا يقدر في العدالة وانما الاولون فروا من هذه التسمية فذكر هو اسمية معصية الله صغيرة تنظر الى عظمة الله تعالى وشدة عقابه واجلاله عز وجل عن تسمية معصيته صغيرة لانها بالنظر الى باهر عظمته كبيرة أى كبيرة ولم ينظر الجمهور الى ذلك لانه معلوم بل قسموها الى صغائر وكبائر لقوله تعالى وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان فعملها مرتبة ثلاثة وهي بعض المعاصي فسوقا دون بعض وقوله تعالى الذين يحبون كآثر الاثم والفواحش الا الهمم الا لآية وسياق في الحديث الصحيح الكبائر سبع وفي رواية تسع وفي الحديث الصحيح ايضا ومن كذا الى كذا كفارة لما بينهما ما اجتنب الكبائر فخص الكبائر ببعض الذنوب ولو كانت الذنوب كلها كبائر لم يسخ ذلك ولان ما عظمت مفسدته أحق باسم الكبيرة على أن قوله تعالى ان تحتنبوا كبائر ما تنهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم صريح في انقسام الذنوب الى كبائر وصغائر ولذلك قال الغزالي لا يليق انكار الفرق بين الكبائر والصغائر وقد عرف من مدارك الشرع اه (قوله كنظر الاجنبية) أى غير حاجة أما اذا كان الحاجة كتحمل شهادة أو استشفاء فلا يحرم (قوله ووطء رجعية) أى من قبل الرجعة (قوله وهجر المسلم فوق ثلاث) أى من الايام بلا سبب يقتضى ذلك وقد تقدم الكلام عليه في فصل القسم والنشوز (قوله وليس رجل ثوب حرير) أى غير حاجة أما اذا كان الحاجة كجرب أو قتل فلا يحرم كما مر في باب الجمعة (قوله وكذب لاحد فيه) عبارة الروض وشرحه وكذب لاحد فيه ولا ضرر وقد لا يكون صغيرة كان كذب في شعره بمدح واطراء وأمكن جملة على المبالغة فانه حائر لان غرض الشاعر اظهار الصنعة لا التحقيق كما سيأتي ذلك وخرج بنفي الحد والضرب ما لو وجد أو أحدهما مع الكذب فيصير كبيرة لكنه مع الضرب ليس كبيرة مطلقا بل قد يكون كبيرة كالكذب على الانبياء وقد لا يكون بل الموافق لتعريف الكبيرة بانها المعصية الموجبة للعقوبة ليس كبيرة مطلقا اه (قوله ولعن) لعنه ان حرق في الزواج من الكبائر ان كان لمسلم ونصها سبب المسلم والاستطالة في عرضه وتسبب الانسان في لعن أو شتم والديه وان لم يسبهم ما ولعنه مسلمان الكبائر اه واللعن معناه الطرد والمعد من رحمة الله ومحل حرمة ان كان لعين ولو فاسقا أو كافرا حيا أو ميتا ولم يعلم موته على الكفر لاحتمال أنه ختم له بالاسلام بخلاف من علم انه ختم له على غير الاسلام كفرعون وأبي جهل وأبي لهب ويحوز اجماع العن غير المعين بالشخص بل بالوصف كلعنة الله على الكاذبين أو الظالمين وقد ورد في النهي عنه شيء كثير فمن ذلك قوله عليه السلام من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه قيل وكيف يلعنهما قال يسب أباه ويسب أمه فيسب أمه وقوله عليه السلام ان العبد اذا عن شيئا سعدت اللعنة الى السماء فتغلق أبواب السماء دونها ثم تهبط الى الارض فتغلق أبوابها دونها ثم تأخذ يميننا وشمالا فان لم تجد مساعرا جعت على الذي لعن فان كان أهلا والارجعت على قائمها وقوله عليه السلام ليس المؤمن بالطعان ولا باللعان ولا بالفاحش ولا بالبذي أى المتكلم بالفحش والكلام القبيح ومر عليه السلام بابي بكر رضى الله عنه وهو يلعن بعض رقيقة فالتفت اليه وقال لعانين وصد ريقين كلا ورب الدجعة فاعتقه أبو بكر رضى الله عنه يومئذ ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا أعود لعن رجل بغيره فقال عليه السلام لا تتبعنا على بغير ملعون وقال عليه السلام لا تسبوا الديك فانه يوقف للصلاة وصرخ ديك قرب النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل اللهم العنه فقال عليه السلام مه فانه يدعو الى الصلاة ولدغث برغوث رجلا فلعنهما فقال عليه السلام لا تلعنهما فانها نهبت نبيانا من الانبياء له لآلة الصبح وفي حديث لا تسبوهما فنهجت

كنظر الاجنبية
ولسها ووطء رجعية
وهجر المسلم فوق ثلاثة
وبيع حجر وليس
رجل ثوب حرير
وكذب لاحد فيه
ولعن ولولبهجة أو كافر

الدابة فانها أيقظت كذا كرامته وقد قيل فيها شعر

لا تشتموا البرغوث أن اسمه * برغوث لك لو تدري

فبهره شرب دم فاسد * وحقه الايقاظ للغير

ولعن رجل الريح فقال عليه السلام لا تلعن الريح فانها مأمورة من لعن شيأ ليس باهل رجعت اللعنة عليه وقوله ولولبيمة أو كافر أي فانه يحرم قال في الزواجر واستفيد من هذه الأحاديث أن لعن الدواب حرام وبه صرح أئمتنا والنظار أنه صغيرة ثم قال ثم رأيت بعضهم صرح بأن لعن الدابة والذي المعين كبيرة وقيد حرمة لعن المسلم بغير سبب شرعي وفيه نظر والذي يتجه ما مر من أن لعن الدواب صغيرة وأما الذي فيتمل أنه كبيرة لاستوائه مع المسلم في حرمة أذائه وأما تقييده بغير صحيح أذليس لنا غرض شرعي يجوز لعن المسلم أصلا اه (قوله ويبيع معيب بلاذكر عيب) أي للشترى فانه حرام من الصغار ومحلها إذا علم البائع بالعيب والافلا حرمة كما هو ظاهر (قوله ويبيع رفيق مسلم لكافر) أي فانه حرام ولا يصح كما تقدم في باب البيع لما في ذلك من الإذلال للمسلم ولقوله تعالى ولن يجعل الله للكافر من المؤمنين سبيلا نعم يصح فيما إذا كان يعتق عليه كما إذا كان المبيع أصلا أو فرعا للشترى الكافر لانه يستعقب العتق فلا إذلال ويحرم أيضا بيع المصحف لكافر ولا يصح كما تقدم لما فيه من الإهانة (قوله ومحاذاة قاضي الحاجة الكعبة بفرجه) أي فانها حرام استقبالا واستدبارا لكن بشرط أن يكون في صحرا عبادون ساتر أوفى بناء غير معد للقضاء الحاجة وذلك لخبر إذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدروها بول ولا غائط ولكن شرفوا أو غر بوا وقد تقدم هذا في أول الكتاب (قوله وكشف العورة في الخلوة عينا) أي من غير حاجة فهو حرام حينئذ فإن كان الحاجة كإغتسال لم يحرم كما تقدم أول الكتاب في شروط الصلاة (قوله ولعب بنرد) هو المعروف عند الناس بالطاولة وفي مسلم من لعب بالنرد فكا كما غمس يده في لحم خنزير ودمه وفارق الشطرنج حيث يكره أن خال عن المال بأن معتمده الحساب الدقيق والفكر الصحيح فغيبه تصحيح الفكر ونوع من التدبير ومعتمد النرد الحزر والخصمين المؤدى إلى غيابة من السفاهة والحق قال العلامة الهمام ابن نباتة في شرحه رسالة ابن زيدون وقد وضع النرد لادشير من ولد ساسان وهو أول الفرس الثانية تنبيه على أنه لا حيلة للإنسان مع القضاء والقدر وهو أول من لعب به ففعل نردشير وقيل أنه هو الذي وضعه وشبهه به قلب الدنيا بأهلها فجعل بيوت النرد اثني عشر بيتا بعدد شهور السنة وعدد كلابها ثلاثين بعدد أيام الشهور وجعل القمصين مثلا للقضاء والقدر وتقليبها بأهل الدنيا وأن الإنسان يلعبه فيبلغ بأسعاف القدر ما يريد وأن اللاعب غير الغطن يتأق له ما يتأق للظن إذا أسعفه القدر فعارضهم الهند بالشطرنج (قوله وغيبة وسكوت عليهما) عبارة الروض وشرح غيبة للسكوت فسقه واستماعها بخلاف المعلن لا تحرم غيبته بما أعلن به كما مر في النكاح وبخلاف غير الفاسق فينبغي أن تكون غيبته كبيرة وجرى عليه المصنف كاصله في الوقوع في أهل العلم وجملة القرآن كما مر وعلى ذلك يحمل ما ورد فيها من الوعيد الشديد في الكتاب والسنة وما نقله القرطبي من الإجماع على أنها كبيرة وهذا التفصيل أحسن من إطلاق صاحب العدة أنها صغيرة وإن نقله الأصل عنه وأقره وجرى عليه المصنف وقوله واستماعها أنخص من قول الأصل والسكوت عليهما لانه قد يعلمها ولا يسمعها اه (قوله ونقل بعضهم) مبتدأ خبره قوله محمول الخ (قوله الإجماع على أنها) أي الغيبة (كبيرة) وقوله لما فيه من الوعيد الشديد على لكونها كبيرة وما ورد فيها قوله عليه السلام من قفا مؤمنا بالمسلم فيه حبسه الله في ردغة الخبال رواه الطبراني وغيره ورددغة بسكون الدال وفتحها عارة أهل النار وقوله عليه السلام لما عرج بي مرت بقوم لهم أنظفار من نحاس يخمشون صدورهم فقلت من هؤلاء يا جبريل قال هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس

ويبيع معيب بلاذكر
عيب ويبيع رفيق
مسلم لكافر ومحاذاة
قاضي الحاجة الكعبة
بفرجه وكشف
العورة في الخلوة
عينا ولعب بنرد
الغيبه وغيبة
وسكوت عليهما ونقل
بعضهم الإجماع على
أنها كبيرة لما فيها
من الوعيد الشديد

ويقهون في أعراضهم وقوله عليه السلام في حجة الوداع ان دعاءكم واعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم
 هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا من أدب الربي استطالة المرء في عرض أخيه وعن عائشة رضي الله عنها
 قلت للنبي صلى الله عليه وسلم حسبك من صغية كذا وكذا قال بعض الرواة تعني انها قصيرة فقال عليه
 السلام قلت كلمة لومزجت بماء البحر لمزجته أي لا تنقته وغيرت ريحه وجاء رجل الى النبي صلى الله
 عليه وسلم وأخبره ان فتاتين ظلتا صامتين فأعرض عنه أربع مرات وهو يكر رجليه ذلك ثم قال انهما لم
 يصوما وكيف صام من ظل هذا اليوم يا كل لحوم الناس اذهب فرهما ان كانتا صامتين فلتتقيا
 فرجع اليهما وأخبرهما ففقات كل واحدة علقه من دم فرجع اليه صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال
 والذي نفسي بيده لو بقيتا في بطونهما لا كلمتهما النار وفي رواية فقال لاحدهما قبيثي ففقات فقها
 ودما وصديدا ونجسا حتى ملأت نصف القدح ثم قال للآخرى قبيثي ففقات من في مودم وصديد وحم
 عيب وغيره حتى ملأت القدح ثم قال ان هاتين صامتا عما أحل الله لهما وأطمرت علي ما حرم الله
 عليهما جلست احدهما الى الاخرى فجعلتا ناكلان من لحوم الناس (قوله محمول على غيبة أهل
 العلم وجملة القرآن) أي لشدة احترامهم (قوله لعموم البلوى بها) أي وانما جل الاجماع على
 ذلك ولم يبق على اط (قوله لعموم البلوى بالغيبة) فيحصل حرج عظيم ولم يحمل عليه (قوله وهي) أي
 الغيبة وهو بيان لحدها وقديتها به عليه السلام في قوله هل تدري ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم
 قال ذكر كرك أهلك بما يكرهه قال أفرأيت ان كان في أخي ما أقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته
 وان لم يكن فيه فقد بهته قال في الزواجر وذكر الاخ في الحديث كالأية للعطف والتذكير بالسبب
 المباحث على أن الترك متأكد في حق المسلم أكثر لانه أشرف وأعظم حرمة اه وقوله ذكر كرك المراد
 بالذكرك التعرض بالابذاء بدليل الغيبة بعده وقوله ولو بنحو اشارة دخل تحت نحو الغمز والكتابة
 والتعرض كأن يذكرك عنده غيره فيقول الحمد لله الذي ما ابتلانا بقله الحياء أو بالدخول على السلاطين
 وأيس قصده بدعائه إلا أن يفهم عيب ذلك الغير ومثله كل ما يتوصل به الى فهم المقصود كان عيشي
 مشيته بل قال الغزالي ان هذا أعظم لانه أبلغ من التصريح والتفهم وانكس للقلب (قوله غيرك)
 مفعول ذكر المضاف لفاعله والمراد بالغير ما يعي المسلم والذي وسئل الغزالي رحمه الله تعالى عن غيبة
 الكافر فقال هي في حق المسلم محذورة ثلاث علل الابداء وتنقيص ما خلقه الله تعالى وتضييع
 الوقت بما لا يعنى والاولى تقتضي التحريم والثانية الذم والتهمة والثالثة خلاف الاولى وأما الذم
 فكم للمسلم فيما يرجع الى المنع من الابداء لان الشرع عصم دمه وعرضه وماله وأما الحرى فلم يس
 بمحرم على الاولى ويكرهه على الثانية والثالثة وأما المستدع فان كفره كالحرى والافسكالمسلم وقوله
 المحصور المعين لو اقتصر على القيد الثاني لكان أولى لانه يفيد مفادا اول وزيادة وخرج بذلك غير
 المعين كان يذم الجلاء أو المتكبرين أو المرائين ويتعرض لهم بالتنقيص من غير تعيين أحد منهم
 فهذا لا يعاد غيبة (قوله بما يكرهه) متعلق بذكر كرك أي ان تذكره بشئ يكرهه سواء كان في بدنه
 كقصير وأسود وغير ذلك أو في نسبه كابنوه اسكافي أو في خلقه كسبي الخلق عاجز ضعيف أو في فعله
 الديني ككذاب أو متهاون بالصلاة أو لا يحسنها أو الدينوي كقليل الأدب أو لا يرى لاحد حقاً على
 نفسه أو كثير الأكل أو النوم أو في نوبه كطويل الذيل وقصيره ووسخه أو في داره كضيقة أو قليلة المنافع
 أو دأبه كجور أو ولد كقليل التربية أو زوجته ككثرة الخروج أو عوز أو تحكم عليه أو قليلة
 النظافة أو في خادمه كأتق أو غير ذلك من كل ما يعلم أنه يكرهه واعلم ان أصل الغيبة الحرمة وقد تباح
 لغرض صحيح شرعي لا يتوصل اليه الا بها ويختصر في ستة أسباب وقد تقدم الكلام عليها لكن
 يحسن ذكرها هنا أيضاً وهي الظلم فلين ظلم بالبناء للجهول أن يشكوا في ظن ان له قدرة على ازالة الظلم أو
 تخفيفه والاستعانة على تغيير منكره كره لمن يظن قدرته على ازالته بنحو فلان يعمل كذا فاجزه

محمول على غيبة أهل
 العلم وجملة القرآن
 لعموم البلوى بها
 وهي ذكر كرك ولو بنحو
 اشارة غير كرك المحصور
 المعين ولو عند بعض
 المخاطبين بما يكره

أو أعتى على ذبحه ومنعه منه والاستفتاء بان يقول لمقت ظلمني فلان فهل يجوز له ما طريق في الخلاص
منه أو تحصيل حقي منه أو نحو ذلك وتحذير المسلمين من الشر ونحوهم كجرح الرواة والشهود والتجاهر
بالفسق فيجوز ذكر المتجاهر بما تجاهر به دون غيره والتعريف بنحو لقب كالاعمش والاصم (تنبيه)
البواعث على الغيبة كثيرة وهي عامة وخاصة فالعامة كتشفي الغيظ بذكركم مساوي من أعضائه
وكوافقة الاخوان ومجاملتهم بالاسترسال معهم بما هم فيه أو ابداء تطير ما أبدوه خشية انه لو سكت أو
أنكر استنقلوه ونفروا عنه ويطن لجهله ان هذا من المجاملة في العجبة بل وقد يغضب لغضبهم اظهارا
للجاهلية في السراء والضراء فيخوض معهم في ذكر المساوي والعيوب فهلك والخاصة كالتهجيب من
فعل غيره منكرا كان يقول ما أعجب ما رأيت من فلان أو عجب من فلان كيف يحب أمته وهي
قبحة أو كيف يقرأ على فلان الجاهل وهكذا ويتعين عليك معرفة علاج الغيبة وهو بان تعلم أنك قد
تعرضت بها للخطأ الذي تعالى وعقوبته وانها تحبط حسناتك وبان تنظر في باعثها فتقطع عنه من أصله
اذ علاج العلل انما يكون بقطع سببها ومما يتبعك في ذلك ان تتدبر في عيوبك وتجتهد في الطهارة منها
لتدخل في قوله عليه السلام طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس وما أحسن قول بعضهم

لعمرك ان في ذنبي اشغلا * انفسى عن ذنوب بنى أميه
على ربي حياهم اليه * تناهى علم ذلك لاليه
وليس بضائرني ما قد أتوه * اذ اما الله أصـمـm

عرفوا اللعب بالشرطي
بكسر أوله وقصه
محمدا ومهملا
مكروه ان لم يكن فيه
شرط مال من
الجانبيين أو أحدهما
أو تقويت صلاة ولو
بنسيان بالاستغفال به
أولاً مع معتقد
تحريمه

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لبعض اخوانه أو صديقك ستة أشياء ان أردت أن تقع في أحد
وتدغم فذم نفسك فانك لا تعلم أحداً أكثر عيوبا منها وان أردت أن تعادي أحدا فعداها ليطن فليس
لك عدو أعدي منها وان أردت أن تحمد أحدا فاحمد له فليس أحداً أكثر منه منة عليك والطف بك
منه وان أردت أن تترك شيئا فترك الدنيا فانك ان تركتها وتلك محجود والآخر كذلك وأنت مذموم وان
أردت أن تستعد شيئا فاستعد للوثة فانك ان لم تستعد له حل بك الخسران والندامة وان أردت أن
تطلب شيئا فاطلب الآخرة فلست تنالها الا بان اطلبها اللهم بصبرنا بعيوب أنفسنا عن عيوب غيرنا
يا كريم (قوله واللعب) مبتدأ أخبره مكره وقال في شرح الروض واحتج لا باحة اللعب به بان الأصل
الاباحة وبان فيه تدابير الحروب والذكر اهـ بان فيه صرف العمر الى ما لا يجدي وبان عليها رضي الله
عنه مرقوم بل عيون به فقال ما هذه النمايل التي أنتم لها عاكفون اهـ (قوله ان لم يكن فيه) أي
في اللعب بالشرطي وهو قيد في الكراهة وقوله شرط مال من الجانبين أي جانبي اللاعبين أي بان
يشترط كل واحد منهما على الآخر ما لا ان غلب وقوله أو أحدهما أي وان لم يكن فيه شرط مال من
أحد اللاعبين بان يخرج ما لا يبيد له ان غلب بالبناء للجهول ويمسكه ان غلب وليس له على الآخر شيء
(قوله أو تقويت صلاة) معطوف على شرط مال أي وان لم يكن فيه تقويت لصلاة أي عن أدائها في
الوقت وقوله ولو بنسيان أي سواء كان تقويته لها عمدا أو نسيانا نشأ عن الاشتغال باللعب به قال في
الزواجر فان قلت لو استغرقه اللعب به حتى أخرج الصلاة عن وقتها غير متعمد لذلك فإوجه تأنيبه
مع انه لا غافل والغافل غيره كلف فيستحيل تأنيبه قلت محمل عدم تكليف الناس والغافل
حيث لم ينشأ النسيان والغفلة والجهل عن تقصيره والا كان مكلفا آثما ما في الغفلة فلما صرحوا به
في الشرطي من انه لا يعذر باستغراقه في اللعب به حتى خرج وقت الصلاة وهو لا يشعر بما تقر بان هذه
الغفلة نشأت عن تقصيره بمزيدا كباية وملازمة على هذا المكره حتى ضيع بسببه الواجب عليه وأما
في الجهل فلما صرحوا به من أنه لو مات انسان فخطت عليه مدة ولم يجزه ولا صلى عليه أثم جاره وان لم يعلم
بموته لان تركه البحث عن أحوال جاره الى هذه الغاية تقصير شديد فلم يعد القول بعصيانته اهـ
(قوله أولعب) الأولى قراءته بصيغة الفعل وهو مع فاعله معطوف على ما دخول يكن أي وان لم يكن

لعب به مع معتقد تحريمه كحنفي ومالكى (قوله والا) أى بان كان فيه شرط مال من الجانبين أو من أحدهما أو كان فيه تفويت صلاة أو كان لعب به مع معتقد تحريمه وقوله فحرام وجه الحرمة في الصورة الأولى أن فيها اشتراط المال من الجانبين وهو قار وفي الثانية أن فيها اشتراط مال من أحدهما وهو وان كان ليس بقمار عقده سابقة فاسدة لانه على غير آلة قتال وتعاطى العقود الفاسدة حرام وفي الثالثة تأخير الصلاة عن وقتها وفي الرابعة اعانة على حرم (قوله ويحمل ما جاء في ذمه) أى لعب الشرط نيج المقتضى للحرمة وقوله امن لاحاديث والا تار من ذلك ما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مرت بهؤلاء الذين يلعبون بهذه الا زلام التردوا للشرط نيج وما كان من اللهو فلا تسلموا عليهم فانهم اذا اجتمعوا وكبوا عليها جاءهم الشيطان بخنوده فاحذق بهم كلما ذهب واحد منهم بصرف بصره عنها الكره الشيطان بخنوده فبالون يلعبون حتى يتفرقوا كالكلاب اجتمعت على جيفة فأكلت منها حتى ملأت بطونها ثم تفرقت وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أشد الناس عذابا يوم القيامة صاحب الشاه يعنى صاحب الشرط نيج ألا تراه يقول قلتمته والله مات والله افتراء وكذبا على الله قال على كرم الله وجهه الشرط نيج مبسر الا عاجم ومر رضى الله عنه على قوم يلعبون الشرط نيج فقال ما هذه التماثيل التى أنتم لها عاكفون لان عيسى أحدكم جراح حتى يطفا خبره من أن عيسى مات قالوا لا بل غير هذا خلقت وقال أيضا رضى الله عنه صاحب الشرط نيج أكثر الناس كذبا يقول أحدهم قتلتم وما قتل وما مات وما مات (قوله على ما ذكر) أى من شرط مال من الجانبين أو أحدهما أو تفويت الصلاة أو لعب مع معتقد تحريم (قوله وتسقط مروعة الخ) مكرر مع قوله فيما تقدم واكثر ما يضحك بينهم أو لعب بشرط نيج الخ فلا حاجة اليه (قوله وهو) أى لعب الشرط نيج وقوله حرام عند الائمة الثلاثة هم أبو حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل رضى الله عنهم وانما قالوا بالحرمة للاحاديث الكثيرة التى جاءت في ذمه قال فى التحفة لكن قال الحافظ لم يثبت منها حديث من طريق صحيح ولا حسن وقد له جماعة من كبار الصحابة ومن لا يحصى من التابعين وبعدهم وعن كان يلعبه عباس بن جبير رضى الله عنه اه وقوله مطلقا أى وجد شرط مال أم لا كان هناك تفويت صلاة عن وقتها أم لا (قوله ولا تقبل الشهادة من مغفل) محترز قوله وتيقظ وقوله ومغفل نظرا أى ناقص عقل لا يضبط الامور وعطفه على ما قبله من عطف المرادف (قوله ولا أصم الخ) أى ولا تقبل الشهادة من أصم فى مشهوده يسمع ولا من أعمى فى مشهوده يبصر (قوله كما يأتى) أى عند قوله وشرط للشهادة بفعل ابصار وبقول هو وسمع ومراده بهذا الاعتذار عن عدم اشتراط السمع والبصر هنا (قوله ومن التيقظ الخ) المناسب تقديمه وذكرة بعد قوله وتيقظ (قوله ومن ثم) أى ومن أجل ان من التيقظ ضبط ألفاظ الخ وقوله لا تجوز الشهادة بالمعنى أى فلو كانت صيغة البيع مثلا من البائع بعث ومن المشتري اشترى بعث فلا يعتد بالشهادة الا اذا قال أشهد أن البائع قال بعث والمشتري قال اشترى بخلاف ما لو قال أشهد أن هذا اشترى هذا من هذا فلا يكفي فتنبه فانه يغلط فيه كثيرا اه ع ش (قوله نعم لا يبعد جواز التعبير بأحد الرديفين عن الآخر حيث لا إيهام) قال فى التحفة كما يشير لذلك قوله لو قال شاهد وكاه أو قال قال وكته وقال الآخر فوض اليه أو أنابه قبل أو قال واحدا قال وكلت وقال الآخر قال فوضت اليه لم يقبل لان كلا أسند اليه لفظا مغايرا للآخر وكان الغرض انهما اتفاقا على اتحاد اللفظ الصادر منه والافلامانع أن كلا سمع ما ذكره فى مرة ويجزى ذلك فى قول أحدهما قال القاضى ثبت عندى طلاق فلانة والاخر قال ثبت عندى طلاق هذه وهى تلك فانه يكفي اتفاقا اه (قوله وشرط فى الشاهد أيضا) أى كما اشترط فيه التكليف وما بعده من الشروط المسارة وقوله عدم تهمة هى بضم ففتح وانما اشترط عدمها لخبر لا تجوز شهادة ذى الظنة ولا ذى الحنة والظنة بكسر الظاء وتشديد النون المفتوحة التهمة والحنة بكسر الحاء وفتح

والا فحرام ويحمل ما جاء في ذمه من الاحاديث والا تار على ما ذكر وتسقط مروعة من يداومه فترد شهادته وهو حرام عند الائمة الثلاثة مطلقا ولا تقبل الشهادة من مغفل مغفل نظرا ولا أصم فى مسوع ولا أعمى فى مبصر كما يأتى ومن التيقظ ضبط ألفاظ المشهود عليه بخبر وفها من غير زيادة فيها ولا نقص قال شيخنا ومن ثم لا تجوز الشهادة بالمعنى نعم لا يبعد جواز التعبير بأحد الرديفين عن الآخر حيث لا إيهام (و) شرط فى الشاهد أيضا (عدم تهمة

يجر نفع اليه أو إلى
من لا تقبل شهادته
له أو دفع ضرعه بها
(قترد) الشهادة
(لرقيقه) ولو مكاتباً
ولغريم له مات وإن
لم تستغرق تركته
الديون بخلاف
شهادته لغريمه الموسر
وكذا المعسر قبل
موته فتقبل لهما
(و) ترد (لبعضه)
من أصل وإن علا أو
فرع له وإن سفل
(لا) ترد الشهادة
(عليه) أي لا على
أحدهما بشئ إذا
تهمة ولا على أبيه
بطلاق ضرة أمه
طلاقاً بائناً وأمّه
تحت أمار جحي فتقبل
قطعا

النون المخففة العداوة قال في التحفة ويضر حدوثها أي التهمة قبل الحكم لا بعده فلو شهد لأخيه بمال
خسأت وورثته قبل استيفائه فإن كان بعد الحكم أخذوا الألفا وكذا لو شهد بقتل فلان لأخيه الذي له
ابن ثم مات وورثته فإن صار وارثه بعد الحكم لم ينقض أو قبله لم يحكم له اهـ (قوله بجر نفع الخ) الباء
للتصور متعلقة بمحذوف صفة التهمة أي تهمة مصورة بجر نفع إلى الشاهد أي بتحصيل نفع إليه وقوله
أو إلى من لا تقبل شهادته أي أو بجر نفع إلى شخص لا تقبل شهادته ذلك الشخص لذلك الشاهد كان
يكون أصله أو فرعه (قوله أو دفع ضر) معطوف على بجر نفع يعني أن التهمة تتصور بأبضاد دفع ضر
وقوله عنه ضميره راجع للأحد الدائر بين المذكورين أي الشاهد ومن لا تقبل شهادته له وقوله بها
أي بالشهادة وهو متعلق بكل من جرنفع ودفع ضر (قوله فترد الشهادة لرقيقه) مفرع على مفهوم
الشرط أي فإذا وجدت التهمة ردت الشهادة كشهادة السيد لرقيقه لأنها تجر نفعاً إلى السيد ومحله
أن شهد له بالمال فإن شهد أن فلان أقرضه قبلت إذا فائدة تعود عليه حيثئذ (قوله ولو مكاتباً) غاية في
رد الشهادة لرقيقه أي ترد له ولو كان مكاتباً لأنه ماله علقه بماله بدليل منعه له من بعض
التصرفات ولأنه بصدد العود إليه بجزأ أو تمييز كافي التحفة (قوله ولغريم الخ) معطوف على لرقيقه
أي وترد الشهادة لغريم للشاهد مقدمات وصورته كافي الجبري أن يدعى وارث الميت المدين بدين
للميت على آخر ويقوم الوارث المذكور دائن الميت يشهد مع آخر للميت بدينه فلا تصح شهادة الدائن
للميت للتهمة لأنه إذا أثبت بشهادته للغريم الميت شياً فقد أثبت لنفسه المطالبة به لا جمل وفاء دينه
ومثله غريم المحجور عليه بغلس فلا تقبل شهادته له لذلك (قوله وإن لم تستغرق الخ) غاية في رد
شهادته للغريم وقوله تركته أي الغريم وهو مفعول مقدم وقوله الديون فاعل مؤخر (قوله بخلاف
شهادته لغريمه الموسر) أي الحى وقوله وكذا المعسر أي الحى فقله قبل موته راجع لكل منهما
وهو محتر زقوله مقدمات وعبارة التحفة بخلاف غريمه الحى ولو معسر لم يحجر عليه لتعلق الحق بذمته
وجعله في شرح المهج مفهوم شئ آخر وعبارته مع المنهج وترد شهادته لرقيقه وغريم له مات أو جرح
عليه بغلس بخلاف جرح السفة والمرض وبخلاف شهادته لغريمه الموسر وكذا المعسر قبل موته والجرح
عليه لتعلق الحق حينئذ بذمته لا بعين أمواله اهـ بحذف فقله وبخلاف شهادته لغريمه الخ مفهوم
قوله أو جرح عليه بغلس لأن مفهومه صادق بصورتين بما إذا كان موسراً فإنه لا جرح عليه وبما إذا كان
معسراً ولم يحجر عليه وفي كليهما تقبل الشهادة (قوله وترد لبعضه) أي وترد شهادة الأصل لغريمه
وبالعكس ولو بالرشد أو التزكية لأنه بعضه فكأنه شهد لنفسه فوجدت التهمة (قوله من أصل
الخ) بيان للراد من البعض أي أن المراد به ما يشمل الأصل والفرع (قوله لا ترد الشهادة عليه) أي
على بعضه قال في التحفة ومحله حيث لا عداوة بينهما أو أفرجهان والذي يتجه منهما عدم القبول
أخذاء أمر أن الأب لا يلي بنته إذا كان بينهما عداوة ظاهرة ثم رأيت صاحب الأنوار جزم به اهـ (قوله
أي لا على أحدهما بشئ) أي لا ترد الشهادة على أحدهما أي الأصل والفرع بشئ وأفاد بهذا التفسير
أن مرجع ضمير عليه الأحاد الدائر والأولى كما أشرت إليه أرجاءه للبعض وهو صادق بذلك الأحاد
والأخصر حذف لفظ لا وقوله لا تهمة أي موجودة وهو علة لعدم رد الشهادة عليه (قوله ولا على
أبيه) أي ولا ترد شهادة البعض على أبيه والمراد بالبعض الجنس فيشمل الاثنين إذ شرط صحة الشهادة
بدرجلان وكذا في المال فيما يأتي وعبارة متن التهاج وكذا تقبل شهادتهما على أبيهما بطلاق ضرة
أُمهما أو قذفها في الأظهر قال في التحفة لضعف تهمة نفع أُمهما بذلك إذ له طلاق أُمهما متى شاء مع
كون ذلك حسبة تلزمهما الشهادة به اهـ (قوله طلاقاً) مفعول مطلق لطلاق وقوله بائناً هو ما
يكون بالثلاث أو بالخلع (قوله وأمه تحت) أي وأم الشاهد تحت أبيه وهو ليس بقيد وإنما أتى به
لأن التهمة إنما تتوهم حينئذ (قوله أمار حتى) مقابل قوله بائناً وقوله فتقبل قطعاً كرفي

الصورة السابقة ما يفيد الخ لاف حتى يحزم هنا بالقبول فكان الاولى أن يرد في الصورة السابقة ما يفيد وهو في الاظهر كما في المباح (قوله هذا كله) أي ما ذكر من عدم رد الشهادة على أيه بطلاق الضرة باثنا في الاظهر وعدم رده قطعاً اذا كان رجعيًا وقوله في شهادة حسبة أي بان شهد ولداه عليه من غير تقدم دعوى (قوله أو بعد دعوى الضرة) أي أن زوجها طلقها وأقامت ولديه يشهدان به عليه (قوله فان ادعاه الاب الخ) أي فان ادعى الطلاق الاب في زمن سابق لاسقاط نفقة ماضية وأقام بعضه شهيد بذلك لم تقبل شهادته لانها في الحقيقة شهادة للاب لا عليه فالتهمة موجودة قال في المغنى ولكن تحصل الفرقة بدعواه الخلع كما مر في بابه اه (قوله وكذا لو ادعته أمه) أي وكذلك لا تقبل شهادة بعضه لو ادعت أمه طلاقاً ضرته أو أقامته يشهد بذلك للتهمة (قوله لو ادعى الفرع على آخر دين لم وكله) أي في استيفائه من ذلك الآخر (قوله فانكر) أي المدين ان عليه ديناً للموكل (قوله فشهد به) أي بالدين وقوله أبو الوكيل أي الذي هو الفرع والمراد شهيد مع غيره (قوله قبل) أي أبو الوكيل والاولى قبلت أي شهادته (قوله وان كان فيه الخ) الواو للحوال وان صلة وخمير فيه يعود على قبول شهادته أي تقبل شهادته والحال ان في قبولها تصديق ابنه قال في التحفة والتهمة لضعف التهمة جداً اه (قوله وتقبل شهادة كل الخ) أي لا تنفاه التهمة وقوله من الزوجين محل القبول فيها ما لم يشهد الزوج تزواجه أو أن فلا ناقد فيها والا فلا تقبل على الراجح وقوله لا آخر متعلق بتقبل والمراد الآخر من الزوجين والاخوين والصديقين فتقبل شهادة الزوج لزوجته وبالعكس أي لان الحاصل بينهما اعتقاد بطراً ويزول فلا يمنع قبول الشهادة كما لو شهد الاخير للستاجر بعكسه وتقبل شهادة الاخ لاجله وكذا بقية الحواشي والصديقين اصديقه وهو من صدق في ودادك بان همه ما أهمك قال سم وقيل ذلك أي في زمانه ونادر في زماننا وذلك لضعف التهمة لانهما لا يتهمان تهمة الاصل والفرع أفاده المغنى (قوله وترد الشهادة بما هو محل تصرفه) يعني وترد شهادة ما ذن له في التصرف كوكيل وولي ووصي في الشيء الذي هو محل تصرفه وهو المال مثلاً (قوله كائن وكل أو وصي) يقرآن بالبناء للجهول وفيه نائب فاعلها ما وخميره يعود على ما هو محل تصرفه وهو تمثيل لكون الشهادة تكون فيما هو محل التصرف وفي العبارة حذف أي ثم ادعى فيه فشهد كل من الوكيل أو الوصي ثم رده للوكل أو اليتيم مثلاً ولا يضا حه أن يكون المسالك قد وكله في بيع شيء مثلاً ثم ادعى شخص أنه ملكه فشهد هو أي الوكيل بأنه ملك موكله أو وصاه على يقيم ثم ادعى آخر ببعض مال اليتيم فشهد هو أي الوصي بأنه ملك اليتيم فترد شهادة من ذكر للتهمة (قوله لانه) الضمير يعود على معلوم من المعام وهو المأذون له في التصرف وكيلا كان أو وصيا وهو عليه الرد للشهادة فيما هو محل تصرفه وقوله ثبت بشهادته أي بثبوت المال لموكله أو اليتيم وقوله ولاية أي سلطنة لنفسه على المشهود به أي فالتهمة موجودة في حقه (قوله نعم لو شهد الخ) استتدراك على رد شهادة من ذكر فيما ذكر وعبارة شرح الرملي فان عزل الوكيل نفسه ولم يخص في الخصومة قبلت أو بعدها أي الخصومة فلا وان طال الفصل اه وقوله بعد عزله أي عزل الولي له بالنسبة للوكيل أو عزل القاضى له بالنسبة للوصي (قوله ولم يكن من ذكر خاصم المدعى لمال موكله أو اليتيم قبل العزل فان خاصم ثم عزل لم تقبل) (قوله قبلت) أي شهادته وهو جواب لو (قوله وكذا لا تقبل شهادة وديع) أي بان الوديعة ملك للودع وقوله ومرتن لانه أي ولا تقبل شهادة مرتن أي أن الرهن ملك للرهن عنده (قوله اتهمة بقاء يدهما) أي استدامة يدهما أي الوديعة والمرتن على الوديعة والرهن والتهمة تبطل الشهادة (قوله اماما ليس الخ) أي أما النبي الذي ليس وكيلا فيه أو وصيا فيه فتقبل شهادة الوكيل أو الوصي وعبارة المغنى وأفهم كلامه كغيره القطع بقبول شهادة الوكيل

هذا كله في شهادة حسبة أو بعد دعوى الضرة فان ادعاه الاب لعدم نفقة لم تقبل شهادته للتهمة وكذا لو ادعته أمه قال ابن الصلاح لو ادعى الفرع على آخر دين لموكله فأنكر فشهد به أبو الوكيل قبل وان كان فيه تصديق ابنه وتقبل شهادة كل من الزوجين والاخوين والصديقين للآخر (و) ترد الشهادة بما هو محل تصرفه كان وكل أو وصي فيسه لانه ثبت بشهادته ولاية له على المشهود به نعم لو شهد به بعد عزله ولم يكن خاصم قبلت وكذا لا تقبل شهادة وديع لودعه ومرتن لانه لتهمة بقاء يدهما اماما ليس وكيلا أو وصيا فيه فتقبل

لموكله بما ليس وكيلاً فيه ولكن حكمي الماوردى فيه وجهين وأصحهما الله اه (قوله ومن
 حيل شهادة الوكيل) أى ومن الحيل المحصاة لشهادة الوكيل (قوله ما لو باع) أى الوكيل
 شيئاً ولم يقبض ثمنه (قوله فأنكر المشتري الثمن) أى بأن ادعى أدائه اليه (قوله أو اشترى) أى
 الوكيل شيئاً (قوله فادعى أجنبي بالمبيع) أى بأنه ملكه (قوله فله) أى للوكيل وقوله أن يشهد لموكله
 بأن الخ راجع للصورة الاولى أعنى صورة ما لو باع الوكيل الخ وقوله له أى للموكل وقوله عليه أى
 المشتري وقوله كذا أى الثمن وقوله أو بأن هذا الخ راجع للصورة الثانية أعنى صورة ما إذا
 اشترى الخ فهو على الف والنشر المرتب وقوله ملكه أى أو أن يشهد بأن هذا المبيع الذى ادعاه
 الأجنبي ملك الموكل (قوله ان جازله أن يشهد به للبائع) أى محل جواز شهادته بأن هذا ملك
 موكله أن جازل للوكيل أن يشهد به للبائع لو فرض أنه استشهد عليه بأن يعلم أنه ملك له حقيقة (قوله
 ولا يذكر) أى فى الشهادة أنه وكيل فان ذكر ذلك لا تقبل شهادته (قوله و صوب الاذرى حله)
 أى ما ذكر من شهادة الوكيل بما ذكر قال فى التحفة بعده ثم توقف أى الاذرى فيه لمصلحة الحاكم
 على الحكم ما لو عرف حقيقة لم يحكم به ويحجب بأنه لا أثر لذلك لان القصد وصول المستحق لحقه اه
 وقوله باطنا أى بينه وبين الله بمعنى أنه لا يعاقبه على ذلك (قوله لان فيه توصلاً للحق) علة الحل
 باطنا أى وانما حل له أن يشهد بما تقدم لأن فيه اتصال الحق للمستحق وقوله بطريق مباح الذى
 يظهر أنه متعلق بتوصلاً وان المراد بالطريق المباح هى شهادته بما ذكر اعلم ان المشهود به ملك
 حقيقة للمشهود له واذا كان كذلك يكون من قبيل الاظهار فى مقام الاضمار لان التقدير وانما
 حازت الشهادة بما ذكر لان فيها توصلاً للحق بها (قوله وكذا لا تقبل براءة الخ) أى وكذا لا تقبل
 شهادة الوكيل أو الوصى فيما هو محل التصرف فيه لا تقبل الشهادة براءة الذى ضمنه الشاهد أو
 أصله أو فرعه أو رقيقه فالضمان لا فرق فيه بين أن يكون من الشاهد نفسه أو من أصل الشاهد أو
 من فرع الشاهد أو من رقيقه فالشاهد فى الاول هو الضامن وفيما عداه غيره لان الضامن الاصل
 أو الفرع أو الرقيق والشاهد غير ذلك براءة الذى ضمنه من الدين الذى عليه ومثلها الاداء وقوله لانه
 أى الشاهد الضامن هو أو أصله أو فرعه أو عبده وقوله يدفع به الاولى أى بشهادته كفى التحفة
 وقوله الغرم عن نفسه وذلك لانه لو لم يؤد المضمون ادين الذى عليه فالمطالبة بالضامن أى فالتهمة
 موجودة وقوله أو عن الخ معطوف على عن نفسه ومن واقعة على الضامن الاصل أو الفرع أو الرقيق
 وقوله لا تقبل شهادته الضمير يعود على من وضمير له يعود على الشاهد والتقدير اولاً لانه يدفع الغرم عن
 أصله أو فرعه أو رقيقه الذين لا تقبل شهادتهم له لو أشهدهم أى فالتهمة موجودة (قوله وترد الشهادة
 من عدوه على عدوه) أى الحديث لا تقبل شهادة ذى غم على أخيه رواه أبو داود وابن ماجه بإسناد
 حسن والغمر بكسر الغين الغل والمقدوم فى ذلك من التهمة (قوله عداوة دنيوية) خرج بها
 الدينية أى المتعلقة بالدين كشهادة مسلم على كافر فتقبل ولا بد أن تكون ظاهرة لان الباطنة
 لا يطلع عليها الاعلام الغيوب وفى مجمع الطبرانى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال سيأتى قوم فى آخر
 الزمان اخوان العلانية أعداء السرية قيل لنبى الله أيوب عليه الصلاة والسلام أى شئ كان أشد
 عليك مما سرك قال سماته الأعداء وكان صلى الله عليه وسلم يستعذب بآله منها فنسأل الله سبحانه
 وتعالى العافية من ذلك وقوله لاله أى لا ترد الشهادة لعدوه اذ لا تهمة حينئذ وما أحسن ما قيل
 وملاحظة شهدت لها ضراتها * والفضل ما شهدت به الأعداء

ومن حيل شهادة
 الوكيل ما لو باع
 فأنكر المشتري الثمن
 أو اشترى فادعى
 أجنبي بالمبيع فله أن
 يشهد لموكله بأن له
 عليه كذا أو بأن
 هذا ملكه ان جازله
 أن يشهد به للبائع
 ولا يذكر أنه وكيل
 و صوب الاذرى
 حله باطنا لان فيه
 توصلاً للحق بطريق
 مباح وكذا لا تقبل
 براءة من ضمنه
 الشاهد أو أصله أو
 فرعه أو عبده لانه
 يدفع به الغرم عن
 نفسه أو عن لا تقبل
 شهادته له (و) ترد
 الشهادة (من عدوه)
 على عدوه عداوة
 دنيوية لاله وهو من
 يحزن بفرحه وعكسه

(قوله وهو) أى عدو الشخص وقوله من يحزن الخ عبارة المتهاج وهو من يبغضه بحيث يتقنى زوال
 نعمته ويحزن بسروره ويفرح بمصيبته اه وهو بمعنى ما ذكره المؤلف وقوله وعكسه هو من

يفرح بحزته (قوله الموعادي الخ) مرتب على محذوف يعلم من عبارة التحفة ونصها وقد تمتع
العداوة من الجانبين ومن أحدهما فلو عادي من يريد أن يشهد عليه وبالغ في خصومته فلم يجبه
قبلت شهادته عليه اه ومثلهما عبارة النهاية والخطيب ونص الثاني وقد تكون العداوة من
الجانبين وقد تكون من أحدهما فيختص برده شهادته على الآخر ولو عادي من يستشهد عليه
وبالغ في خصامه ولم يجبه ثم شهد عليه لم ترد شهادته لا يتخذ ذلك ذريعة الى ردّها اه وقوله
من يريد الخ من واقعة على الشاهد وهو المعادي بفتح الدال وقوله ان يشهد عليه فاعل يشهد
يعود على من وهو العائد وضمه ير عليه يعود على المشهود عليه الذي هو المعادي بكسر الدال والمعنى
أن هذا المشهود عليه عادي الشاهد فهذه العداوة لا تمتنع شهادة الشاهد عليه والا اتخذ الناس
العداوة المذكورة ذريعة ووصلة لرد الشهادته عليه (قوله وبالغ) أي المشهود عليه وقوله في
خصومته أي الشاهد (قوله فلم يجبه) أي لم يجب الشاهد من بالغ في الخصومة (قوله قبلت
شهادته) أي هذا الذي خصم وعودى وقوله عليه أي على المشهود عليه الذي هو المعادي والخاصم
(قوله قبولها) أي الشهادته وقوله من ولد العدو أي فلو شهد ولد العدو عليه قبلت ومثل الولد
الأصل كما في المغنى ونص عبارته وخرج بالعدو أصله وفرعه فتقبل شهادتهما إذا لم يمنع بينهما وبين
المشهود عليه اه (قوله ويوجه) أي قبول شهادة ولد العدو وقوله بأنه لا يلزم من عداوة الخ قال في
التحفة وزعم أنه أبلغ في العداوة من أبيه وأنه ينبغي أن لا تقبل ولو بعد موت أبيه وإن كان الأصح على
ما قيل عند المالكية قبوله بعد موته لا في حياته ليس في محله لأن الكلام في ولد العدو ولم يعلم حاله
وحيث يبطل زعم أنه أبلغ في العداوة من أبيه بأطلاقه أمام معلوم الحال من عداوة أو عدمه فلا يلزم
واضح اه (قوله ان من قذف آخر) أي قبل الشهادة كما في النهاية (قوله لا تقبل شهادة كل منهما
على الآخر) أي لا تقبل شهادة القاذف على المقذوف ولا المقذوف على القاذف لان كلا عدو
للآخر (قوله وان لم الخ) غاية في عدم قبول شهادة كل وقوله حده أي القاذف (قوله وكذا الخ)
أي مثل من قذف آخر في عدم قبول شهادة كل من ادعى على آخر أنه قطع عليه الطريق وأخذ ماله
وقوله فلا تقبل شهادة أحدهما على الآخر أي لا تقبل شهادة المدعي بقطع الطريق على الآخر
ولا شهادة الآخر عليه للعداوة بينهما (قوله قال شيخنا يؤخذ من ذلك) انظر من أين يؤخذ فانه لا يلزم
من عدم قبول الشهادة في القذف ودعوى قطع الطريق عدم قبولها في كل فسق ولعل في العبارة
سقطاها والمأخوذ منه ذلك يعلم من عبارة التحفة ونصها بعد نقله حاصل كلام الروضة الخ ويوجه بان
رد القاذف والمدعي ظاهر لانه نسبته فمما الى الفسق وهذه النسبة تقتضي العداوة عرفا وان صدق
ورد المقذوف والمدعي عليه كذلك لأن نسبته للزنا والقطع تورث عنده عداوة له تقتضي أنه يتنقم
منه بشهادة باطلة عليه وحيث يؤخذ من ذلك أن كل من نسب آخر الخ اه فقوله وحيث يؤخذ من
ذلك أي من توجيه عدم قبول الشهادة هادة في صورة القذف وصورة قطع الطريق يحصل العداوة
بينهما بسبب ذلك (قوله اقتضى وقوع عداوة) الجملة في محل جر صفة لفسق وذلك كشرط الحجر
ونحوه (قوله نعم يتردد النظر) أي في قبول الشهادة من أحدهما على الآخر وعدم قبولها (قوله
فمن اغتاب الخ) متعلق بتردد أو بالنظر (قوله يجوز له غيبته به) يصح قراءة يجوز بفتح الياء
وبضم الجيم المحقة وسكون الواو وغيبته بعده فاعله ويصح قراءة بهضم الياء وفتح الجيم وتشديد الواو
المكسورة وغيبته مفعوله والفاعل ضمير يعود على مفسق وعلى كل الجملة صفة لمفسق أي مفسق
موصوف بكونه يجوز ان اغتاب غيبته به (قوله وان أثبت الخ) غاية في تردد النظر وقوله السبب
المحور لذلك أي للغيبة وذلك السبب كالتجاهر به أو كطلمه له واعلم ان المؤلف اقتصر في النقل من عبارة
شيخه على تردد النظر فيما ذكر ولم يذكر كرم الخطأ عليه وكان عليه أن يذكره لانه من تميم

فالموعادي من يريد
أن يشهد عليه وبالغ
في خصومته فلم يجبه
قبلت شهادته عليه
* (تنبيه) * قال
شيخنا ظاهر كلامهم
قبولها من ولد العدو
ويوجه بأنه لا يلزم
من عداوة الأب
عداوة الابن
* (فائدة) * حاصل
كلام الروضة وأصلها
أن من قذف آخر
لا تقبل شهادة كل
منهما على الآخر
وان لم يطلب المقذوف
حده وكذا من ادعى
على آخر أنه قطع عليه
الطريق وأخذ ماله
فلا تقبل شهادة
أحدهما على الآخر
قال شيخنا يؤخذ
من ذلك أن كل من
نسب آخر أو فسق
اقتضى وقوع عداوة
بينهما فلا تقبل
الشهادة من أحدهما
على الآخر نعم يتردد
النظر فمن اغتاب
آخر بمفسق يجوز له
غيبته به وان أثبت
السبب المحور لذلك

عبارته ونصها بعد قوله وإن أثبت السبب المجوز لذلك وقضية ما تقر في الدعوى بالقطع أي قطع الطريق من أنه لا تقبل شهادة أحدهما على الآخر وإن أثبت المدعي دعواه أنه هنا كذلك وعليه فيفرق بين مسألة القطع ومسألة الغيبة بأن المعنى المجوز للغيبة وهو أن المغتاب هتك عرضه بظلمه للمغتتاب يجوز له الشارع الانتقام منه بالغيبة غير المعنى المقتضي للرد وهو أن ذلك الأمر يحل على الانتقام بشهادة باطلة وذلك جائز وقوعه من كل منهما فلم تقبل شهادة أحدهما على الآخر اهـ ببعض تصرف (قوله فرع تقبل شهادة الخ) عبارة الروض وشرحه فرع تقبل شهادة أهل البدع كمنكري صفات الله وخلقهم أفعال عباده وجواز رؤيته يوم القيامة لا اعتقادهم أنهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم الاخطائية وهم أصحاب الخطاب الاسدي الكوفي كان يقول بالهبة جعفر الصادق ثم ادعى الالهية لنفسه فلا تقبل شهادتهم لمثلهم وإن علمنا أنهم لا يسبحون دماءنا وأموالنا لتجويرهم الشهادة من صدقوه في دعواه أي لانهم يرون جواز شهادة أحدهم لصاحبه إذا سمعه يقول لي علي فلان كذا في صدقه بيمين أو غيرها ويشهد له اعتقاد على أنه لا يكذب إذا الكذب عندهم كفر والامنكري العلم لله تعالى بالمعدوم والجزئيات ومنكري حدوث العالم والبعث والحشر للأجسام فلا تقبل شهادتهم لكفرهم لأنكارهم ما علم بحجج الرسول به ضرورة لا من قال بخلق القرآن أو نفي الرؤية وما ورد من كفرهم مؤول بكفران النعمة لا الخروج عن المسئلة بدليل أنهم لم يلحقوهم بالكفر في الارث والانكحة وجوب قتلهم وقتلهم وغيره فلو قال الخطابي في شهادته رأيت أو سمعت قبلت شهادته له لتصرفه بالمعاينة وتقبل شهادته من سب الصحابة والسلف لانه بقوله اعتقاد الاعداء وعنادا فلان كفر متاولا له وجه مثل نعم قاذف عائشة رضي الله عنها كافر فلا تقبل شهادته لانه كذب الله تعالى في انها محصنة قال الله تعالى ان الذين يرمون المحصنات الغافلات الاثمة وقذف سائر المحصنات بوجوب رد الشهادته فقد نفى أولى أه بالحرف (قوله لا تكفره ببدعته) خرج من تكفره ببدعته كمنكري حدوث العالم والبعث والحشر فلا تقبل شهادته كإمام (قوله وان سب الصحابة) غاية في قبول الشهادته من المبتدع أي تقبل الشهادة من المبتدع وان كان سب الصحابة وعبارة المغني تنبيه قضية طلاقه أنه لا فرق بين سب الصحابة رضي الله عنهم وغيره وهو المرجح في زيادة الروضة قال بخلاف من قذف عائشة رضي الله عنها فانه كافر أي لانه كذب الله تعالى وقال السبكي في الحلبيات في تكفير من سب الشيخين وجهان لا صحابنا فان لم نكفره فهو فاسق لا تقبل شهادته ومن سب ببيعة الصحابة فهو فاسق مردود الشهادته ولا يغلط فيقبل شهادته مقبولة اهـ فجعل مارجحه في الروضة غلطا قال الاذري وهو كما قال ونقل عن جمع التصريح به وان الماوردي قال من سب الصحابة أو لعنهم أو كفرهم فهو فاسق مردود الشهادته اهـ وقوله وهو المرجح في زيادة الروضة جزم به في التحفة والنهاية (قوله وادعى السبكي والاذري) عبارة التحفة وان ادعى زيادة ان الغائية وقوله انه غلط أي أن قبول الشهادة من سب الصحابة غلط (قوله وترد) أي الشهادة من مبادر بشهادته (قوله قبل أن يسألها) بالنساء للجهول أي قبل أن يطلب منه أدائها (قوله ولو بعد الدعوى) غاية في الرد أي ترد منه مطلقا سواء مبادر بها قبل الدعوى أم بعدها قال في المغني وترد قبل الدعوى جزمها وكذا بعدها وقبل أن يستشهد على الأصح للتممة ونحو الخبر الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خيرا القرون قري في ثم الذين يلوونهم ثم بحجج قوم يشهدون ولا يستشهدون فان ذلك في مقام الذم لهم وأما خبره سلم ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها فمحمول على ما سمع فيه شهادة الحسبة اهـ (قوله لانه) أي المبادر بالشهادة منهم (قوله نعم لو أعادها) أي الشهادة وهذا استثناء من رد شهادته المبادر فكانه قل ترد لان أعادها وقوله في المجلس أي الذي شهد فيه أولا بمبادرة وانظر هل هو قيد أولا وقوله بعد الاستشهاد أي بعد طلب الشهادة منه (قوله قبلت)

* (فرع) * تقبل
شهادة كل مبتدع
لا تكفره ببدعته
وان سب الصحابة
رضوان الله عليهم
كافي الروضة وادعى
السبكي والاذري
انه غلط (و) ترد (من
مبادر) بشهادته
قبل أن يسألها ولو
بعد الدعوى لانه
متمم نعم لو أعادها
في المجلس بعد
الاستشهاد قبلت

(ال) في شهادة حسبة

وهي ما قصد بها وجه

الله فتقبل قبل

الاستشهاد ولو بلا

دعوى (في حق

مؤكد لله تعالى

وهو لا يتأثر برضا

الآدمي (كطلاق)

رجعي أو بائن

(وعتق) واستيلاد

ونسب وغفوعن -

قود وبقاء عدة

وانقضائها وبلوغ

واسلام وكفر

ووصية ووقف لنحو

جهة عامة وحق

لمسجد وترك صلاة

وصوم وزكاة بان

يشهد بتركها ونكح

رضاع ومصاهرة

(تنبيهه) * تسمع

شهادة الحسبة عند

الحاجة اليها فلو شهد

اثنان أن فلانا أعتق

عبده أو أنه أخو

فلانة من الرضاع لم

يكف حتى يقول أنه

يسرقه أو أنه يريد

نكاحها وخرج

بقولي في حق الله

تعالى حق الآدمي

كقود وحده قذف

وبيع فلا تقبل فيه

شهادة الحسبة وتقبل

في حد الزنا وقطع

الطريق والسرقة

أي الشهادة المعادة وهو جواب لو (قوله الا في شهادة حسبة) استثناء من عدم صحة شهادة
المبادروا الحسبة مأخوذة من الاحتساب وهو طلب الاجرام (قوله وهي) أي شهادة الحسبة
(قوله فتقبل) أي شهادة الحسبة (قوله قبل الاستشهاد) أي قبل طلب أداء الشهادة منه (قوله
ولو بلا دعوى) أي تقبل ولو من غير سبق دعوى قال الرشيدى وقضية الغاية انها قد تقع بعد
الدعوى وتسكون شهادة حسبة وليس كذلك فقد صرح الأذرى وغيره انها بعد الدعوى لا تسكون
احسبة اه (قوله في حق مؤكده) متعلق بقول الشارح فتقبل الخ وعبارة المتنازع وتقبل شهادة
الحسبة في حقوق الله تعالى وفيما له فيه حق مؤكده اه ومثلها عبارة المخرج والمراد بالاول أعني
حقوق الله تعالى ما كان متممضا لله تعالى كالصلاة والصوم والحدود والثاني أعني ماله فيه حق
مؤكده ما كان فيه حق لآدمي وحق لله لا كمن الغلب الثاني كالطلاق رجعي كان أو بائنا لان
لغلب فيه حق الله وكالعتق والاستيلاد والوصية والوقف لجهة عامة ونحو ذلك فاعمل في عبارته
سقط أو يقال ان المراد بالحق المؤكده ما يشمل المتممض لله وغيره (قوله وهو لا يتأثر الخ) أي ان
الحق المؤكده هو لا يتأثر برضا الآدمي أي لا يتغير ولا يرتفع برضاه مشالا لو اتفق الزوجان
وتراضيا على ارتفاع الطلاق فإنه لا يرتفع ولا أثر لرضاهما (قوله كالطلاق) تمثيل للحق المؤكده
وقوله رجعي صفة لطلاق وقوله أو بائن أي ولو خلعا لكان بالنسبة للفراق دون المال بان يشهد بذلك
لجميع من مخالفة ما يترتب عليه (قوله وعتق واستيلاد) عبارة الروض وشرحه وكالعتق والاستيلاد
لا في عتق التديير والكتابة وفارقهما الاستيلاد بانه يقضى الى العتق لا بحالة بخلافهما ولا في شراء
القريب الذي يعتق به وان تضمن العتق لكون الشهادة على المالك والعتق تبع وليس كالخلع لان
المال فيه تابع وفي الشراء مقصود اثباته دون المال محال اه (قوله ونسب) انما كان حقا مؤكدا
لله لان الله اكد الانساب ومنع قطعها (قوله وغفوعن قود) انما كان حقا لله أيضا لان فيه احياء
نفس وهو حق لله (قوله وبقاء عدة) انما كان حقا لله أيضا لانه يترتب على الشهادة به صيانة
الفرج عن استباحته وتمتع الأزواج به وهي حق لله تعالى (قوله وانقضائها) أي العدة أي فيما اذا
طلقة أزواجها طلاقا رجعيًا أو أراد ان يراجعها فشهدوا بانقضاء العدة وانما كان حقا لله لما يترتب على
الشهادة من صيانة الفرج من تمتع زوجها به من غير طريق شرعي (قوله لنحو جهة عامة) متعلق
بكل من الوصية والوقف وعبارة الروض وشرحه وفي الوصية والوقف اذا عمت جهتهما ولو أخرجت لجهة
العامة فيدخل نحو ما أوتي به البغوى من انه لو وقف دارا على أولاده ثم على الفقراء فاستولى عليها
ورثته وتملكوها فشهد شاهدان حسبة قبل انقراض أولاده بوقفيتهما قبلت شهادتهما لان آخره
وقف على الفقراء لان خص جهتهما فلا تقبل فيهما التعلقهما المحظوظ خاصة اه (قوله وحق لمسجد)
أي وحق مستحق للمسجد بوصية أو وقف فاذا شهد اثنان بان هذه الدار وقف على المسجد قبلت
شهادتهما (قوله انما تسمع شهادة الحسبة الخ) قال في المغنى وكيفية شهادة الحسبة ان الشهود يجيئون
الى القاضي ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فاذا حضره لنشهد عليه فان ابتدوا وقالوا فلان زنى
فهم قذفة اه (قوله عند الحاجة اليها) أي الى شهادة الحسبة (قوله فلو شهد الخ) تفرع على
مفهوم قوله عند الحاجة اليها (قوله لم يكف) أي قولهما المذكور في شهادة الحسبة وقوله حتى
يقول الخ غاية لعدم الاكتفاء أي لا يكفي ذلك حتى يقولان فلانا الذي أعتق عبده يسرقه أو ان فلانا
أخو فلانة من الرضاع يريد التزوج بها فاذا قال ذلك اكتفى به في شهادة الحسبة لوجود الحاجة وهي
الاسترقاق أو التزوج (قوله وخرج بقولي في حق الله تعالى) هذا مما يؤيدان في العبارة سقطا (قوله
حق الآدمي) أي المتممض له (قوله فلا تقبل فيه شهادة الحسبة) قال في المغنى لكن اذا لم يعلم
صاحب الحق به أعلمه الشاهد به ليستشهد به بعد الدعوى اه (قوله وتقبل في حد الزنا الخ) أي

لأنها محض حق الله تعالى وكان الأولى أن يذكره بعد قوله كطلاق الخ ويسبكه به (قوله وتقبل الشهادة من فاسق بعد توبة) أي في غير الشهادة المعادة أما هي بان شهد وهو فاسق فردت شهادته ثم تاب وأعادها فانها لا تقبل هذه المعادة منه (قوله حاصلة) أي التوبة وقوله قبل الغرغرة أي معانية سكرات الموت أما بعد ها فلا تقبل وذلك لان من وصل الى تلك الحالة أيس من الحياة فتوبته انما هي لعلمه باستحالة عودته الى ما فعل (قوله وطلوع الشمس الخ) معطوف على الغرغرة أي وقبل طلوعها من مغربها أما بعده فلا تقبل توبته ونقل عن ابن العربي في شرح المصابيح أنه قال اختلف أهل السنة في أن عدم قبول توبة المذنب وإيمان الكافر هل هو عام حتى لا يقبل إيمان أحد ولا توبته بعد طلوع الشمس من مغربها الى يوم القيامة أو هو مختص بمن شاهد طلوعها من المغرب وهو غير فاسق من يولد بعد طلوعها من المغرب أو ولد قبله ولم يكن بمزاف صار عيضا ولم يشاهد الطلوع فيقبل إيمانه وتوبته وهذا هو الأصح فليراجع اه مجرى وفي الروض وشرحه تجب التوبة من المعصية على الفور بالاتفاق وتصح من ذنب دون ذنب وان تكررت توبته وتكرره من العود الى الذنب ولا تبطل توبته به بل هو مطالب بالذنب الثاني دون الاول وان كانت توبته من القتل الموجب للقتل صحت توبته في حق الله تعالى قبل تسليحه نفسه ليقص منه ومنعه القصاص حينئذ عن مستحقه معصية جديدة لا تقدر في التوبة بل تقتضي توبته منه ولا يجب عليه تجديد التوبة كلما ذكر الذنب وقيل يجب لان تركه حينئذ استهانة بالذنب والاول يمنع ذلك وسقوط الذنب بالتوبة مظنون لا مقطوع به وسقوطه بالاسلام مع الندم مقطوع به وثابت بالاجماع وانما كان توبة الكافر مقطوعا بها لان الايمان لا يحامع الكفر والمعصية قد تجتمع التوبة اه ببعض تصرف واعلم أنه ورد في فضائل التوبة من الآيات والاحاديث شئ كثير فمن ذلك قوله تعالى ونوبوا الى الله جميعا أيه المؤمنون لعلكم تفلحون وقوله تعالى الامن تاب وآمن وعمل عملا صالحا فلنك يبدل الله سبأهم حسنات وكان الله شفوورا رحيمًا وقوله عليه الصلاة والسلام ان الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها رواه مسلم وقال عليه السلام ان من قبل المغرب انما بامسيرة عرضه أربعون عاما أو سبعون سنة فحبه الله عز وجل للموابة يوم خلق السموات والارض فلا يغلقه حتى تطلع الشمس منه رواه الترمذي وصححه اللهم اجعلنا من التائبين يا كريم (قوله وهي) أي التوبة ندم عبارته تقتضي انها هي الندم بالشرط الا التوبة وهو الموافق لحسد التوبة الندم وقوله من حيث انها معصية عبارة الزواجر وانما يسد به أي بالندم ان كان على ما فاتته من رعاية حق الله تعالى ووقوعه في الذنب حياء من الله تعالى وأسفا على عدم رعاية حقه فلوندم لحظ دنوي كعار أو ضياع مال أو تعب بدن أو لا يكون مقتوله ولده لم يعت به كما ذكره أصحابنا الاصوليون وكلام أصحابنا الفقهاء ناطق بذلك وانما لم يصرح حواه لان التوبة عبادة وهي لا تكون الا لله تعالى فلا يعتد بها ان كان لغرض آخر وان قيل من خصائص التوبة أنه لا سبيل للشيطان عليها الا انها باطنة فلا تحتاج الى الاخلاص لتكون مقبولة ولا بدخلها الحب والرياء ولا مطمع للخصم فيها اه (قوله لا الخوف عقاب الخ) أي ان كان الندم من حيث خوف عقاب لواطع عليه أو كان من حيث غرامة مال عليه فانه لا يعتبر فیهما ولا بعد تائبا (قوله بشرط اقلع عنها) أي عن المعصية وقوله حالا أي بان يتركها من غير مهلة وقوله ان كان متلبسا أي بالمعصية وقوله أو مصرا على معاودتها الظاهر ان هذا يعني عنه قوله فيما سياتي وعزم أن لا يعود اذ هو جود هذا ينفي الاصرار على معاودتها تأمل (قوله ومن الاقلع رد المعصوب) لا حاجة الى هذا الاندراج في قوله وخرج عن ظلامة آدمي الذي هو ثمرة الاقلع وسيصرح به هناك (قوله وعزم أن لا يعود اليها) معطوف على اقلع أي وبشرط العزم على أن لا يعود الى المعصية قال في التحفة ومحملة ان تصور منه والا كمحبوب تعذر زناه لم يشترط فيه العزم على عدم

(وتقبل) الشهادة
(من فاسق بعد
توبة) حاصلة قبل
الغرغرة وطلوع
الشمس من مغربها
(وهي ندم) على
معصية من حيث
انها معصية لا تخوف
عقاب لواطع عليه
أو لغرامة مال
(ر) شرط (اقلع)
عنها حالا ان كان
متلبسا أو مصرا على
معاودتها ومن
الاقلع رد المعصوب
(وعزم أن لا يعود)
اليها ما عاش

العود له بالاتفاق اه (قوله وخروج عن ظلامه آدمي) معطوف على اقلع ايضاً أي وبشرط خروج
عن ظلامه آدمي وعبارة التحفة في الدخول على هذا ثم صرح بما يفهمه الاقلع للاعتناء به فقال ورد
ظلامه آدمي يعني الخروج منها بأي وجه قدر عليه مالا كانت أو عرضاً نحو قود وحدثني ان تعلقت
به سواء تخضت له أم كان فيها مع ذلك حق مؤكده الله تعالى كزكاة وكذا نحو كفارة وجبت فوراً اه
(قوله من مال) بيان للظلمة وقوله أو غيره كالعرض (قوله فيؤدي الخ) أي من عليه ظلمة وأراد
التوبة وهذا هو معنى الخروج عن الظلمة (قوله ويرد المصوب ان بقي) أي ان كان باقياً بمينه
(قوله وبذله) أي أو يرد به ان كان قد تلف وقوله المستحقه متعلق ببرد (قوله ويمكن الخ) أي ويمكن
التائب الذي عليه ظلمة مستحق القود وحدثني عن الاستيفاء بان يأتي اليه ويقول له أنا الذي
قتلت أو قذفت ولزمني موجب ما فان شئت فاستوف وان شئت فاعف (قوله أو يرثه منه المستحق)
الظاهر أنه معطوف على مقدر أي فيبعد التمكن يستوفيه منه المستحق أو يرثه منه فهو خير في ذلك
(قوله للخبر الصحيح) دليل اشتراط الخروج عن ظلمة آدمي وعبارة الزاجر والاصل في توقف التوبة
على الخروج من حق الادمي عند الامكان قوله صلى الله عليه وسلم من كان لآخيه الخ ثم قال كذا
أورده الزركشي عن مسلم والذي في صحيحه كما أن درون من المغلس قالوا المغلس فينا من لآدرهم له
ولامناع قال ان المغلس من أمي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة وقد شتم هذا وقد نفى
هذا أو كل مال هذا وسفلت دم هذا وضرب هذا فاعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فان
فنيته حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار رواه
الترمذي ورواه البخاري بلفظ من كانت عنده مظلمة فليستحمله من آفاته ليس هناك دينار ولا درهم
من قبل أن يؤخذ لآخيه من حسناته فان لم يكن حسنات أخذ من سيئات آخيه فطرحت عليه
ورواه الترمذي بمعناه وقال في أوله رحم الله عبداً كانت لآخيه مظلمة في عرض أو مال فغاء فاستحله
اه (قوله من كانت لآخيه عنده مظلمة) قال في القاموس المظلمة بكسر اللام وكتامة ما ينظمه
الرجل اه وقوله وكتامة أي وهو ظلمة (قوله في عرض) أي من عرض ففي معنى من البيانية
(قوله فليستحله اليوم) أي في الدنيا وقوله قبل أن لا يكون دينار ولا درهم أي ينفع وهو يوم القيامة
(قوله فان كان له) أي لمن كانت عنده مظلمة وقوله عمل أي صاخر (قوله يؤخذ منه) أي من عمله
(قوله والا) أي وان لم يكن له عمل أي صاخر (قوله أخذ من سيئات صاحبه) أي الذي له المظلمة (قوله
فحمل عليه) أي طرح عليه قال في التحفة ثم تحمليه للسيات يظهر من القواعد أنه لا يعاقب الا على
ما سببه معصية أما من عليه دين لم يعص به وليس له من العمل ما يفي به فاذا أخذ من سيئات الدائن
وجل على المدين لم يعاقب به وعليه ففائدة تحمليه له تخفيف ما على الدائن لا غير اه (قوله وشمل
العمل) أي في الحديث وقوله الصوم أي فيؤخذ ثوابه ويعطى للطلوم (قوله خلافاً لمن استثناه)
عبارة لتحفة فمن استثناه فقد وهم اه (قوله فاذا تعذر رد الظلمة على المالك أو وارثه) عبارة
الروض وشرحه فان لم يكن مستحق أو انقطع خبره سلمها الى قاض أمين فان تعذر تصديق به على الفقراء
ونوى الغرم له ان وجده أو يتركها عنده قال الاسنوي ولا يتعين التصديق به بل هو خير بين وجوه
المصالح كلها والمعسر ينوي الغرم اذا قدر بل يلزمه التكسب لا يفاء ما عليه ان عصى به لتصح
توبته فان مات معسراً طوابق الآخرة ان عصى بالاستدانة كما تقتضيه ظواهر السنة الصحيحة والا
فالظاهر أنه لا مطالبة فيها الا لامعصية منه والرجاء في الله تعويض الخضم اه بحذف (قوله فان
تعذر) أي القاضي الثقة أي الامين بان لم يوجد أو وجدوا لكنه غير ثقة (قوله صرفها) أي
الظلمة (قوله فيما شاء) أي في الوجه الذي شاءه من هي تحت يده وقوله من المصالح ببيان لما
(قوله عند انقطاع خبره) الظاهر أن ضميره يعود على المستحق ولا حاجة اليه اذا الكلام مفروض في

(وخروج عن ظلمة
آدمي) من مال أو
غيره فيؤدي الزكاة
المستحقة ويرد
المغصوب ان بقي
وبذله ان تلف
المستحقه ويمكن
مستحق القود وحدث
الغنى من الاستيفاء
أو يرثه منه المستحق
للخبر الصحيح من
كانت لآخيه عنده
مظلمة في عرض أو مال
فليستحله اليوم قبل
أن لا يكون دينار ولا
درهم فان كان له عمل
يؤخذ منه بقدر
مظلمته والا أخذ
من سيئات صاحبه
فحمل عليه وشمل
العمل الصوم كما
صرح به حديث مسلم
خلافاً لمن استثناه
فاذا تعذر رد الظلمة
على المالك أو وارثه
سلمها لقاض ثقة فان
تعذر صرفها فيما شاء
من المصالح عند
انقطاع خبره

أنه متعذر وتعذره يكون بعدم وجوده أو بانقطاع خبره (قوله بنية الغرم) متعلق بصرفها وقوله له أى المستحق (قوله اذا وجدته) أى المستحق (قوله فان أعسر) أى فان كان من عنده المظلمة معسرا (قوله عزم على الاداء) أى أداء الظلمة واعطاء المستحق لها وقوله اذا أسير متعلق بالاداء (قوله فان مات) أى المعسر وقوله قبله أى قبل الاداء (قوله انقطع الطلب عنه فى الآخرة) أى لا يطالب به بها مستحقها فى الآخرة (قوله ان لم يعص بالتزامه) أى بالتزامه فى ذمته بان أخذه ليشرب به خرا أولي زنى به (قوله فالمرجوع) معطوف على جملة انقطع والاولى التعبير بالواو أى انقطع عنه الطلب والذى يرجى من فضل الله أن يعوض المستحق فى حقه (قوله ويشترط أيضا) أى كما اشترط ما مر لجهة التوبة وقوله عن اخراج صلاة أو صوم عن وقتها أى بان ترك الصلاة فى وقتها أو الصوم فى وقته وقوله قضاؤه أى الصلاة والصوم وعبارة الزواجر الحادى عشر أى من شروط التوبة التدارك فيما اذا كانت المعصية بترك عبادة فى ترك نحو الصلاة والصوم تتوقف صحة توبته على قضاؤها الوجوب عليها فوراً وفسقه بتركه كما مر فان لم يعرف مقدار ما عليه من الصلوات مثلاً قال الغزالي تحريراً وقضى ما تحقق أنه تركه من حين بلوغه اه (قوله وان كثر) أى القضاء عما فاتة فيشترط لجهة التوبة فعل جميع ما عليه من الصلوات أو الصيام (قوله وعن القذف) معطوف على عن اخراج الخ أى ويشترط أيضاً فى صحة التوبة عن القذف الخ وقوله أن يقول القاذف الخ وفى الجبرى مانعه وانظر هذا القول يكون فى أى زمن ويقال لمن شوى اه وفى الزواجر انه يقوله بين يدي المستحل منه كالمقذوف اه قال سم ولوعلم أنه لو أعلم مستحق القذف ترتب على ذلك فتنة فالوجه أنه لا يجب عليه اعلامه ويكفيه الندم والعزم على عدم العود والاقتلاع اه (قوله قذفى باطل) قيل المراد بهذا أن القذف من حيث هو باطل لا خصوص قوله اذ قد يكون صادقا ولذا رد النجس وهو على الاصطخري اشتراطه أن يقول كذبت فيما قذفته اه (قوله وعن الغيبة الخ) معطوف أيضاً على عن اخراج الخ أى ويشترط فى صحة التوبة أن يستحلها الخ وعبارة الزواجر ولو بلغت الغيبة المغتاب أو قلنا انها كالقود والقذف لا تتوقف على بلوغ الطريق أن يأتى المغتاب ويستحل منه فان تعذر لموته أو تعذر لغيبته الشاسعة استغفر الله تعالى ولا اعتبار بتحليل الورثة ذكره الحنطى وغيره وأقرهم فى الروضة قال فيها وأقضى الحنطى بان الغيبة اذا لم تبلغ المغتاب كفاء الندم والاستغفار له وجرم به ابن الصباغ حيث قال غمما يحتاج لاستحلال المغتاب اذا علم لمسا داخله من الضرر والغم بخلاف ما اذا لم يعلم فلا فائدة فى اعلامه لتأذيه فايستب فاذا تاب أغناه عن ذلك نعم ان كان انتقصه عند قوم رجع اليهم وأعلمهم أن ذلك لم يكن حقيقة اه (قوله ولم يتعذر) أى الاستحلال وقوله بموت أى للغتاب وقوله أو غيبة طويلة أى له أيضاً (قوله والا) أى بان لم تبلغه أو تعذر الاستحلال منه كفى الندم (قوله والاستغفار له) أى للغتاب وعبارة غيره كالروض وشرحه ويستغفر الله تعالى من الغيبة اه ويمكن الجمع بان يقال يستغفر لنفسه من المعصية الصادرة منه وهى الغيبة ويستغفر للغتاب فى مقابلة غيبته له وذلك بان يقول اللهم اغفر لنا وله ثم رأيت مصرحاً به فى فتح الجواد وعبارته فان تعذر أو تعسر لغيبته البعيدة استغفر له ولنفسه مع ندمه ويظهر أن الاستغفار له هنا شرط ليكون فى مقابلة تأذيه بلوغ الخبر اه قال سم فان استغفر الله ثم بلغته فهل يكفي الاستغفار أم لا والوجه أنه يكفي اه (قوله كالحاسد) أى فانه يكفي فيه الندم والاستغفار للحسود هذا ما يقتضيه صنيعه وعبارة التحفة والنهاية وكذا يكفي الندم والاقتلاع عن الحسد اه وعبارة الروض وشرحه ويستغفر الله من الحسد وهو أن يتمنى زوال نعمة غيره ويسمى بيليته وعبارة الاصل والحسد كالغيبة وهى أفيد ولا يخبر صاحبها أى لا يلزمه اخبار الحاسد بالحسود قال فى الروضة بل لا يسن ولو قيل يكفر لم يبعد اه وقوله وهى أفيد قال سم وكان وجهه الا فيسديه أنها

بنية الغرم له اذا
وجدته فان أعسر عزم
على الاداء اذا أسير
فان مات قبله انقطع
الطلب عنه فى الآخرة
ان لم يعص بالتزامه
فالمرجوع من فضل
الله الواسع تعويض
المستحق ويشترط
أيضاً فى صحة التوبة
عن اخراج صلاة
أو صوم عن وقتها
قضاؤه وان كثر
وعن القذف أن
يقول القاذف قذفى
باطل وأنا نادى عليه
ولأعود اليه وعن
الغيبة أن يستحلها
من المغتاب ان بلغته
ولم يتعذر بموت أو
غيبة طويلة والا
كفى الندم
والاستغفار له كالحاسد

تفيد أيضا انه اذا علم المحسود لا بد من استحلاله اه (قوله واشترط جمع متقدمون انه) أى الحال
والشان وقوله لا بد في التوبة من كل معصية من الاستغفار أى لنفسه وقوله أيضا كما اشترط ما مر في
صححة التوبة (قوله وقال بعضهم يتوقف في التوبة الخ) أى يحتاج في صححة التوبة من الزنا على
استحلال زوج المرزى بها ان لم يخف فتنة وقوله ولا يتضرع الخ أى فلا
يتوقف على الاستحلال بل يكفي التضرع الى الله تعالى في ارضاء الخصم عنه (قوله وجعل
بعضهم الخ) قال في الزاوج بعد كلام وقضية ما ذكره أى الغزالي من اشتراط الاستحلال في الحرم
الشامل للزوجة والمحامرم كما صرحوا به ان الزنا واللواط فيهما حق للآدمي فتتوقف التوبة منهما
على استحلال أقارب المرزى بها أو الملوطة به وعلى استحلال زوج المرزى بها هذا ان لم يخف فتنة والا
فليتضرع الى الله تعالى في ارضائهم عنه ويوجه ذلك بانه لا شك أن في الزنا واللواط الحاق عار أى
عار بالاقارب وتلحق فراش الزوج فوجب استحلالهم حيث لا عذر فان قلت يتناهى ذلك جعل بعضهم
من الذنوب التي لا يتعلق بها حق آدمي وطء الأجنبية فيمادون الفرج وتقبيلها من الصغار والزنا
وشرب الخمر من الكبائر وهذا صريح في أن الزنا ليس فيه حق آدمي فلا يحتاج فيه الى الاستحلال قلت
هذا لا يقاوم به كلام الغزالي لا سيما وقد قال الادريجي عنه انه في غاية الحسن والتحقيق فالعبرة بمبادل
عليه دون غيره اه (قوله فلا يحتاج فيه) أى الزنا وهو تفرغ على انه ليس فيه حق آدمي وقوله
الى الاستحلال أى استحلال زوج المرزى بها (قوله والاوجه الاول) أى ما قاله بعضهم من أنه يتوقف
في التوبة من الزنا على الاستحلال (قوله ويسن للزاني الخ) أى لقوله عليه السلام من ابتلى منكم
بشيء من هذه القاذورات فليستتر بستر الله تعالى (قوله السترة على نفسه) نائب فاعل يسن (قوله
بان لا يظهرها) أى المعصية وهو تصور للستر المسنون (قوله ليحذر ويعزر) علة لاظهار المنفى
فهو اذا أظهرها يحذر ويعزر ويكون خلاف السنة واذا لم يظهرها لا يحسد ولا يعزر ويكون مسنونا
(قوله لان يتحدث بها) معطوف على أن لا يظهرها والمعنى عليه تصور السترة بعدم اظهارها ولا
يصور بالتحدث بالمعصية الخ وهذا أمر معلوم فلا حاجة في نفيه وعبارة التحفة لان لا يتحدث بها زيادة
للاذنية بعد أن وهي ظاهرة وذلك لان معناها أن السترة المسنون لا يصور بعدم التحدث بها تفكها
أو مجاهرة اذ يقيد حينئذ ان عدم التحدث بها سنة وان التحدث خلاف السنة فقط مع أنه حرام قطعا
اذا علمت ذلك فعمل في العبارة اسقاط لفظ لا من النسخ تأمل وقوله تفكها أى استلذا اذا بالمعصية
وقوله أو مجاهرة أى أو لاجل التجاهر بها (قوله فان هذا) أى التحدث بالمعصية تفكها أو مجاهرة
حرام قطعا وخرج بالتحدث لذلك التحدث لا لذلك بل ليستوفى منه الحد الذى أو جيته المعصية فهو
ليس بمحرام بل خلاف السنة فقط كما علمت (قوله وكذا يسن لمن أقرب بشئ من ذلك) أى من المعاصي
وقوله الرجوع عن اقراره به قال في التحفة ولا يخالف هذا قولهم يسن لمن ظهر عليه حد أى الله ان يأتى
الاعام ليقيم عليه لفوات السترة لان المراد بالظهور هنا أن طلع على زناه مثلا من لا يثبت الزنا بشهادته
فيسن له ذلك أما حد آدمي أو القودله أو تعزيره فوجب الاقرار به ليستوفى منه ويسن لشاهد الاول
الستر ما لم ير المصلحة في الاظهار ومحملة ان لم يتعلق بالترك ايجاب حد على الغير والا كثة ثلاثة شهدوا
بالزنا لم يرد الرابع الادعاء ثم بتركه وليس استيفاء نحو القودم بل لا بد معه من التوبة اه
وقوله لان المراد بالظهور هنا أى في قوله يسن لمن ظهر عليه الخ قال سم قال في شرح الروض قال
ابن الرفعة والمراد به أى بالظهور والشهادة قال وألحق به ابن الصباغ ما اذا اشتهر بين الناس اه (قوله
قال شيخنا الخ) عبارته في الزاوج وفي الجواهر لومات المستحق واستحقاقه وارث بعد وارث فمن يستحقه
في الآخرة أربعة أوجه الاول آخر الورثة ورابعها ان طالبه صاحبه به فحده به وحلف فهو له والا
انتقل الى ورثته وادعى القاضى انه لو حلف عليه يكون للاول وقال للناسي لو استحق الوفاء وارث بعد

واشترط جمع
متقدمون أنه لا بد
في التوبة من كل
معصية من الاستغفار
أيضا واعتقده البلقيني
وقال بعضهم يتوقف
في التوبة من الزنا على
استحلال زوج المرزى
بها ان لم يخف فتنة
والا فليتضرع الى
الله تعالى في ارضائه
عنه وجعل بعضهم
الزنا مالمس فيه
حق آدمي فلا
يحتاج فيه الى
الاستحلال والاوجه
الاول ويسن للزاني
كل مرتكب معصية
الستر على نفسه بان
لا يظهرها لحد أو
يعزر لا أن يتحدث بها
تفكها أو مجاهرة فان
هذا حرام قطعا وكذا
يسن لمن أقرب بشئ من
ذلك الرجوع عن
اقراره به قال شيخنا

وارث فان كان المستحق ادعاء وحلف قال في الكفاية فالطلب في الآخرة لصاحب الحق بالخلاف أو لم يحلف فوجوبه في الكفاية أصحها ما نسبته الرافي للحنافى كذلك والثاني للكل والثالث للاخير ولمن فوقه ثواب المنع قال الرافي واذا دفع لا آخر الورثة خرج عن مظاهرة الكل الا فيما سوف وماطل اه لمخصا وقوله ثواب المنع أى من وفاء ما يستحقه (قوله وله) أى لمن مات وقوله دين أى على غيره وقوله لم يستوفه أى لم يستوف ذلك الميت الدين عن هو عليه (قوله يكون هو) أى من مات لا ورثته وقوله المطالب به بكسر اللام اسم فاعل وقوله على الاصح مقابله يعلم من العبارة المارة (قوله وبعد استبراء سنة) معطوف على قوله بعد توبة أى تقبل الشهادة من فاسق بعد توبة وبعد استبراء سنة قال في المغني واستثنى من اشتراط ذلك صورته هنا مخفي الفسق اذا تاب وأقر وسلم نفسه للعدالة لم يظهر التوبة عما كان مستورا عليه الا عن صلاح قاله الماوردي والرويانى ومنها ما لوعصى الولي بالعضل ثم تاب زوج في الحال ولا يحتاج الى استبراء كما حكاه الرافي عن البغوى ومنها شاهد الزنا اذا وجب عليه الحد لعدم تمام العد فان لا يحتاج بعد التوبة الى استبراء بل تقبل شهادته في الحال على المذهب في أصل الروضة ومنها ناظر الوقف بشرط الواقف اذا فسق ثم تاب عادت ولايته من غير استبراء اه (قوله من حين الخ) من ابتدائية متعلقة بمحذوف صفة لشئ أى بسنة مبتدأة من حين توبة فاسق وقوله ظهر فسقه قيد في كون قبول التوبة يكون بعد استبراء سنة وخرج به ما اذا خفي فسقه وأقر به ليقام عليه الحد فتقبل شهادته عقب توبته كما مر آنفا (قوله لانها) أى التوبة قلبية وهو عليه لا اشتراط الاستبراء (قوله وهو منهم الخ) من تعة العلة أى والفاسق الذى ظهر فسقه منهم أى في اظهار توبته وقوله لقبول الخ نهنا سبب التهمة أى وانما كان منه ما في اظهارها لانه يقال ربما انه انما أظهرها لاجل أن تقبل شهادته وتعود ولايته وعبارة التحفة وهو منهم باظهارها لترجيح شهادته وعود ولايته فاعتبر ذلك لتقوى دعواه اه وقال عميرة وجه ذلك أى اشتراط الاستبراء التحذير من أن يتخذ الفاسق مجرّد التوبة ذريعة الى ترويح أقوالهم اه (قوله فاعتبر ذلك) أى الاستبراء بسنة وقوله لتقوى دعواه أى للتوبة (قوله وانما قدرها) أى مدة الاستبراء وقوله بسنة الاصح انها تقر بيمين لا تحديدية فيغتفر مثل خمسة أيام لا ما زاد عليها اه يحرم (قوله لان للفصول الاربعة) هى الشتاء والربيع والصيف والخريف (قوله في تهيج النفوس) أى تحريكها واشتياقها وهو متعلق بقوله بعد أثر ايننا وقوله بشهواتها الباء بمعنى اللام متعلقة بتهيج أى تهيج النفوس لشهواتها وعبارة تشرح الروض لان لمضيا أى السنة المشغلة على الفصول الاربعة أثر في تهيج النفوس لما تشبه فاذا مضت على السلامة أشعر ذلك بحسن السريرة اه والمراد أن لكل فصل من الفصول الاربعة تأثير في تحريك النفس لما تشبه به وتعتاده فان لم تحرك نفسه لذلك فيها حتى مضت دل ذلك على حسن توبته وارتفعت التهمة عنه (قوله فاذا مضت) أى الفصول الاربعة (قوله وهو على حاله) أى وهو باق على حاله بعد التوبة (قوله أشعر ذلك) أى مضى الفصول وهو باق على حاله (قوله وكذا لا بد في التوبة الخ) عبارة المغني تنبيه اقتصار المصنف كالرافي على الفسق يقتضى انه اذا تاب عما يحرم المروءة لا يحتاج الى استبراء وائس مراد فقد صرح صاحب التنبيه بأنه يحتاج الى الاستبراء قال البلقينى وله وجه فان حارم المروءة صار باعتياده مباحية له فلا بد من اختبار حاله وذكر في المطلب انه يحتاج الى الاستبراء في التوبة من العدو أو سواء كانت قد فأم لا كالغيبية والنجمة وشهادة الزور اه وقوله من حارم المروءة متعلق بالتوبة وقوله الاستبراء لعل لفظ من سقط من النسخ أى لا بد من الاستبراء (قوله فروع) أى ثلاثة الاول قوله لا يقدح في الشهادة الخ والثاني قوله ولا توقفه الخ والثالث قوله ولا قوله الخ وعدها في التحفة فرعا واحدا (قوله لا يقدح في الشهادة) أى لا يؤثر فيها وقوله جهله أى الشاهد وقوله بفروض نحو الصلاة والوضوء اللذين يؤديهما أى ولم يقصر في التعلم كما في النهاية فان قصر فيه

من مات وله دين لم يستوفه ورثته يكون هو المطالب به في الآخرة على الاصح (و) بعد استبراء سنة من حين توبة فاسق ظهر فسقه لانها قلبية وهو منهم لقبول شهادته وعود ولايته فاعتبر ذلك لتقوى دعواه وانما قدرها الاكثر من بسنة لان للفصول الاربعة في تهيج النفوس شهواتها اثرنا بينا فاذا مضت وهو على حاله أشعر ذلك بحسن سريرته وكذا لا بد في التوبة من حارم المروءة الاستبراء كما ذكره الاصحاب (فروع) لا يقدح في الشهادة جهله بفروض نحو الصلاة والوضوء اللذين يؤديهما

لم تقبل شهادته لان تركه من الكبار كافي التحفة ونصها ينبغي أن يكون من الذبائر ترك تعلم ما يتوقف عليه صحة ما هو فرض عين عليه لكن من المسائل الظاهرة لالتحفة نعم مر أنه لو اعتقد أن كل أفعال نحو الصلاة أو الوضوء فرض أو بعضها فرض ولم يقصد بفرض معين التولية صح وحينئذ فهل ترك تعلم ما ذكر كبيرة أيضاً ولا للنظر فيه مجال والوجه أنه غير كبيرة لأهمية عباداته مع تركه وأما افتاء شيخنا بأن من لم يعرف بعض أركان أو شروط نحو الوضوء أو الصلاة لا تقبل شهادته فيتعين جملته على غير هذين القسمين لئلا يلزم على ذلك تفسير العوام وعدم قبول شهادة أحد منهم وهو خلاف الإجماع الفعلي بل صرح أئمتنا بقبول شهادة العامة كما يعلم مما يأتي في قبيل شهادة الحسبة على أن كثيرين من المتفقهة يجهلون كثير من شروط نحو الوضوء اهـ (قوله ولا توقفه في المشهود به) معطوف على جهله بفروض الخ أي ولا يقدر في الشهادة تردد الشاهد في المشهود به كأن قال أشهد أن علي فلان مائة أو سبعين متردداً في ذلك (قوله ان عاد) أي الشاهد وهو قيد لعدم القدر في توقفه (قوله وجزم به) أي بالمشهود به (قوله فيعيد الشهادة) أي من أولها ولا يكفي اقتضاره على جزمه بالمشهود به (قوله ولا قوله الخ) معطوف على قوله جهله أيضاً أي ولا يقدر في الشهادة قول الشاهد قبل أن تصدر منه هذه الشهادة لا شهادة في هذا الذي (قوله ان قال الخ) قيد لعدم القدر في الشهادة بقوله المذكور وقوله نسيت أي الشهادة فقلت لا شهادة لي ثم تذكرتها وشهدت (قوله أو أمكن حدوث المشهود به بعد قوله) أي لا شهادة لي بأن مضى زمن يمكن فيه إيقاعه (قوله وقد اشتهرت ديانتك) أي من قال لا شهادة لي ثم شهد ومفهومه أنه إذا لم تشتهر ديانتك يكون قوله المذكور قادحاً في شهادته (قوله ولا يلزم الخ) كلام مستأنف وعبارة التحفة وحيث أدى الشاهد أداء صحيحاً لم ينظر لريية يجدها الحاكم كما بأصله ويندب له استفساره اهـ وقوله استفساره أي الشاهد أي طلب تفسير الشهادة وتفصيلها بأن يسأله عن وقت تحملها وعن مكانه (قوله ان اشتهر ضبطه وديانتك) قيد في عدم لزوم استفساره (قوله بل يسن) أي الاستفسار (قوله كتنفرقة الشهود) أي فانها تسن عند أداء الشهادة بأن يستشهد القاضي كل واحد على حديثه (قوله والا الخ) أي وان لم يشتهر ضبطه وديانتك لزم القاضي أن يستفسره وعبارة المغني قال الامام والاستفصال عند استسغار القاضي غفلة في الشهود حتم وكذا ان رآه أمر وإذا استفسلهم ولم يفصلوا بحث عر أحوالهم فان تبين له أنهم غير مغفلين قضى بشهادتهم المطلقة قال ومعظم شهادة العوام يشوبها غررة وسهو وجهل وان كانوا عدولاً فيتعين الاستفصال كما ذكرنا وليس الاستفصال مقصوداً في نفسه وإنما الغرض تبين تثبتهم في الشهادة اهـ وتعقب كلام الامام المذكور في التحفة فقال فيها والوجه ما أشرت اليه آنفاً انه ان اشتهر ضبطه وديانتك لم يلزمه استفساره والالزمه اهـ (قوله وشرط لشهادة بفعل) أي زيادة على الشروط المتقدمة التي ذكرها (قوله كزنا الخ) تمثيل للفعل (قوله وولادة) قال في التحفة وزعم ثبوتهما بالسماع محمول على ما إذا أريد بها النسب من جهة الام اهـ وقوله محمول الخ وذلك لان النسب يكفي فيه الاستفاضة (قوله ابصار الخ) نائب فاعل شرط أي شرط ابصار لذلك الفعل مع ابصار فاعله لحصول اليقين به قال تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون ولا تخبر السابق على مثلها أي الشمس فاشهد (قوله فلا يفتي فيه) أي في الفعل أي الشهادة به وقوله السماع من الغير أي بحصول ذلك الفعل بان يسمع ان فلاناً في بفلانة فلا يجوز له أن يشهد بالسماع المذكور (قوله ويجوز تعمد نظر فرج الزانيين) أي لانهما هتكا حرمة أنفسهما وقوله لتحمل شهادة علة الجواز أي يجوز النظر لأجل التحمل فان كان لغيره فسقوا وردت شهادتهم وعبارة الخطيب وإنما تقبل شهادتهم بالزنا اذا قالوا حانت منا النكاحات فرأينا أو تعمد بالنظر لأقامة الشهادة قال الماوردي فان قالوا تعمدنا لغير الشهادة فسقوا وردت شهادتهم اهـ (قوله وكذا امرأة الخ) أي وكذلك يجوز تعمد نظر فرج امرأة تله وقوله

ولا توقفه في المشهود
به ان عاد وجزم به
فيعيد الشهادة ولا
قوله لا شهادة لي في
هذا ان قال نسيت
أو أمكن حدوث
المشهود به بعد قوله
وقد اشتهرت ديانتك
ولا يلزم القاضي
استفساره ان اشتهر
ضبطه وديانتك بل
يسن كتنفرقة الشهود
والالزم الاستفسار
(وشرط لشهادة
بفعل كزنا) وغصب
ورضاع وولادة
(ابصار) له مع فاعله
فلا يكفي فيه السماع
من الغير ويجوز تعمد
نظر فرج الزانيين
لتحمل شهادة وكذا
امرأة تله لاجلها

لاجلها أي لاجل تحمل الشهادة وأنت الضمير العائد على مذكرة كسبابه التانيث من المضاف إليه
(قوله ولشهادة بقول) معطوف على لشهادة بفعل أي وشرط لشهادة بقول (قوله كعقد الخ)
تمثيل للقول (قوله هو) نائب فاعل شرط المقدّر (قوله وسمع) معطوف على الضمير (قوله لقائله)
هو وما بعده متعلقان بإبصار المفعول تفسير للضمير والاولى أن يذكّرهما بعد قوله أي إبصار
و يقدر لسمع متعلقاً بناسبه أي سمع لقوله وعبارة المتهاج مع التحفة والاقوال كعقد وفسخ وقرار
بشرط سمعها وإبصار قائلها حال صدورهما منه ولوم من وراء نحو زجاج فيما يظهر ثم رأيت غير واحد
قالو تكفي الشهادة عليهم من وراء ثوب خفيف يشف على أحد وجهين كما اقتضاء ما صححه الرافعي
في نقاب المرأة الرقيق أه وقوله حال صدورهما أي القول (قوله فلا يقبل الخ) تقرير على مفهوم
شرط القول وقوله ولا أعني في مرثى يع على مفهوم شرطه وشرط ما قبله وهو الفعل أي فلا يقبل
في القول أي الشهادة به أصم لا يسمع شيئاً أي وأما الفعل فيقبل لحصول العلم بالشهادة كما صرح به في
المتهاج (قوله ولا أعني في مرثى) أي ولا يقبل شهادة أعني في مرثى وهو الفعل مع فاعله بالنسبة للاول
وقائل القول بالنسبة للثاني ومثّل الأعني من يدرك الأشخاص ولا يميز بينها ويستثنى من ذلك صور
تقبل شهادة الأعني فيها على الفعل والقول منها ما إذا وضع يده على ذكر داخل في فريج امرأة أو در
صي مثلاً فامسكهما وزمهما حتى شهد عند الحاكم بما عرفه بمقتضى وضع اليد فيقبل شهادته لأن
هذا أبلغ من الرؤية يقومها في الغصب والاتلاف فيما لو جلس الأعني على بساط لغيره فغصبه غاصب
أو أتلفه فامسكه الأعني في تلك الحالة مع البساط وتعلق بهما حتى شهد عند الحاكم بما عرفه فتقبل
شهادته ومنها ما إذا أقر شخص في أذنه بخطوط لا أقروا على أفعال رجل معروف الاسم والنسب
فسكه حتى شهد عليه عند قاض فتقبل شهادته ومنها ما إذا كان عماء بعد تحمله الشهادة والمشهود له
والمشهد عليه معروف فالاسم والنسب فتقبل شهادته لحصول العلم به ومنها ما ينبت بالاستقاضة
والشروع من جمع كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب مثل الموت والنسب والعق مآسياتي قريبا
فتقبل شهادته فيه (قوله لا نسداد طرف التميز) أي المعرفة وهو تعليل لعدم قبول شهادة الأعني
أي وإن لم تقبل لا نسداد طرق التميز عليه وقوله مع اشتباه الاصوات أي قد يحاكي الإنسان صوت
غيره فيشبهه صوته به فلذلك لا تقبل شهادته حتى على زوجته اعتماداً على صوتها كغيرها خلافاً لما
يجتنبه الأذعي من قبول شهادته عليها اعتماداً على ذلك وإنما يجوز والله وطأها اعتماداً على صوتها
للضرورة ولأن الرطبة يجوز بالظن بخلاف الشهادة فلا يجوز إلا بالعلم واليقين كما يفهمه الخبر السابق
وهو على مثلها فاشهد (تنبيه) الأعني هو فقد البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً يخرج الجحاد وهو
ليس بضار في الدين بل المضراً بما هو عي البصيرة وهو الجهل بدليل فاتها لا تعني الإبصار ولكن
تعني القلوب التي في الصدور وضمير فاتها للقصّة وما أحسن قول أبي العباس المرسى

(و) لشهادة (بقول)
كعقد (وفسخ وقرار)
(هو) أي إبصار
(وسمع) لقائله حال
صدوره فلا يقبل فيه
أصم لا يسمع شيئاً ولا
أعني في مرثى لا نسداد
طرق التميز مع اشتباه
الاصوات ولا يكفي
سماع شاهد من وراء

يقولون الضرير فقلت كلا * بلى والله أبصر من بصير

سواد العين زار بياض قلبي * ليجتمعاً على فهم الامور

ولما عني سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنشد

ان ياخذنا الله من عيني نورهما * فان قلبي مضى ما به ضرر

أرى بقلبي دنياي وآخري * والقلب يدرك ما لا يدرك البصر

(قوله ولا يكفي سماع شاهدان) لو حذف الفعل وجعل ما بعده معطوفاً على قوله ولا أعني لكان

أحصر وأولى لأن هذا مفرع أيضاً على مفهوم اشتراط الإبصار وقوله من وراء حجاب يصح جعل من

اسم موصولاً وتكون مفعول سماع أي ولا يكفي سماعه من كان وراء حجاب ويصح جعلها حارة وهي

متعلقة بحذف صفة لشاهد أي كائن من وراء حجاب والمراد بالحجاب غير الشفاف أما هو كزجاج فيكفي

كأمر (قوله وان علم) أى الشاهد وقوله صوته أى المشهود وعليه (قوله لان ما أمكن ادراكه الخ) أى لان ما أمكن معرفته يقينا بأحدى الحواس كالبصر هنا لا يعمل فيه بغلبة الظن الحاصلة بغيره كالسمع وما قررته اندفع ما يقال ان السمع من الحواس والصوت يدرك به فالعلة غير صحيحة وحاصل الدفع أن السمع وان سلم أنه من الحواس إلا أنه لا يحصل به الادراك أى المعرفة يقينا بل يفيد غلبة الظن فقط لجواز اشتباه الاصوات والذي يفيد الادراك يقينا هنا هو البصر فاذا أمكن به لا يجوز العمل بخلافه والحواس الظاهرة خمس السمع والبصر والشم والذوق والمس فلو أدرك الاعى شيئا بالشم وما بعده من الحواس جاز أن يشهد به لحصول الادراك به يقينا فاذا اختلف المتباينان في مرارة المبيع أو حوضته أو تغير رائحته أو حرارته أو برودته جازت شهادته الاعى به (قوله ثم لو علم الخ) استثناء من عدم الاكتفاء بسمع شاهد من وراء حجاب أى لا يكتفى بذلك الا ان عرف الشاهدان هذا المشهود عليه القائل بكذا مثله هو في البيت وحده وعرف ان الصوت خرج من هذا البيت الذي فيه المشهود عليه وحده فانه يكتفى بسمع صوته ويجوز اعتقاده وان لم يره لحصول اليقين بما ذكر (قوله وكذا لو علم الخ) أى وكذا يجوز لا شاهد اعتماد الصوت ويكتفى به في سماع الشهادة لو علم اثنين كائين بييت وحدهم الا ثالث لهما سمعهما يتعاقدان (قوله وعلم الموجب) بكسر الجيم قوله منهما أى من الاثنين وهو متعلق بالموجب وقوله من القابل متعلق بعلم على تضمنينه معنى ميز وقوله لعلمه بمالك المبيع علة لعلمه بالموجب من القابل أى ان معرفته بالموجب من القابل لا يكونه بعلم من قبل بمالك المبيع وعبارة المغنى وما حكاه الروايات عن الاصحاب من أنه لو جلس بباب بيت فيه اثنين فقط فسمع معاقدهما بالمبيع وغيره كفى من غير رؤية يفي البند ينبغي بانه لا يعرف الموجب من القابل قال الاذرى وقضية كلامه انه لو عرف هذا من هذا انه يصح التحمل ويتصور ذلك بان يعرف ان المبيع ملك لأحدهما كمالو كان الشاهد يسكن بيتا أو نحوه لأحدهما أو كان جاره فسمع أحدهما يقول بمعنى بيتك الذى يسكنه فلان الشاهد أو الذى فى جواره أو علم ان القابل فى زاوية والموجب فى أخرى أو كان كل واحد منهما فى بيت بمفرده والشاهد بالس من البيتين وغير ذلك اه (قوله أو نحوه ذلك) أى نحوه مالك المبيع وهو القابل (قوله فله) أى للعالم بما ذكر وهذه نتيجة التشبيه بقوله وكذا (قوله ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) رى على نفسها أو على كاحها كما يعلم ذلك من قوله قال جرح الخ والمنتقبة بنون ثم تاء هى التى غطت وجهها بالنقاب قال فى المغنى تنبيه مراد المصنف والاصحاب بانه لا يصح التحمل على المنتقبة ليوذى ما تحمله اعتمادا على معرفة صوتها أما لو شهد اثنين ان امرأة منتقبة أقرت يوم كذا الغلان بكذا فاشهد أن ان تلك المرأة التى قد حضرت وأقرت يوم كذا هى هذه ثبت الحق بالبيتين كما لو قامت بينة ان فلان بن فلان أقر بكذا وقامت أخرى على ان الحاضر هو فلان بن فلان ثبت الحق اه ومثله فى الخفة والنهابة (قوله كما لا يتحمل بصير فى ظلمة) أى كما لا يتحمل الشهادة وهو فى ظلمة لا يرى القائل وقوله اعتمادا عليه أى على الصوت (قوله نعم لسمعها الخ) عبارة الخفة والنهابة وأفهم قوله اعتمادا انه لو سمعها فتعلق بها الخ اه وهى أولى من الاستدراك وضمير سمعها يعود على المنتقبة والمراد سمع قولها اذ السماع لا يتعلق بالذوات وقوله جاز أى ما ذكر من الشهادة عليها ولو قال جازت أى الشهادة عليها لكان أولى (قوله كالاغنى) أى فى أنه ان سمع من يقر له صبي فتعلق به حتى وصل الى القاضى فانه يجوز كأمر (قوله بشرط ان تكشف الخ) فيه ان هذا شرط للحكم للشهادة التى الكلام فيها ثم رأيت الرشىدى كتب على قول النهاية بشرط ان يكشف نقابها الخ مانصه هذا شرط للعمل بالشهادة كما لا يخفى اه (قوله وقال جرح الخ) قال سم اذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد صح وان لم يره القاضى العاقد لانه ليس بحاكم بالنكاح ولا شاهد كما لو زوج ولى النسب موليته التى لم يرها قط

حجاب وان علم صوته
لان ما أمكن ادراكه
بأحدى الحواس
لا يجوز أن يعمل فيه
بغلبة ظن لجواز
اشتباه الاصوات قال
شيخنا نعم لو علم بييت
وحده وعلم أن
الصوت من فى البيت
جاز اعتماد صوته وان
لم يره وكذا لو علم
اثنين بييت لاثالث
لهما وسمعهما
يتعاقدان وعلم
الموجب منهما من
القابل لعلمه بمالك
المبيع أو نحوه وذلك
فله الشهادة بما
سمعه منهما اه ولا
يصح تحمل شهادة
على منتقبة اعتمادا
على صوتها كما
لا يتحمل بصير فى
ظلمة اعتمادا عليه
لاشتباه الاصوات ثم
لو سمعها فتعلق بها
الى القاضى وشهد
عليها جاز كالاغنى
بشرط أن تكشف
نقابها ليعرف القاضى
صورتها وقال جرح
لا ينعقد نكاح
منتقبة الا ان عرفها
الشاهدان اسمها
ونسبها وصورة

بل لا يشترط رؤية الشاهدين وجهها وفي انعقاد النكاح كمال اليه كلام الشارح في باب النكاح
خلاف ما نقله هنا عن الجميع المذكور اه وقوله كمال الخ صرح به الجبيري فقال قال حجر يجوز
العقد عليهم مع عدم رؤيتهم ومعرفة اسمها ونسبها بان يشهدا على وقوع العقد بين الزوجين اه
وقوله اسمها ونسبها أي بان يستفيض أنها فلانة بنت فلان وقوله وصورة الواو بمعنى أو وقد عبر بها
في التحفة والنهاية وهو أولى (قوله وله أي للشخص الخ) شروع فيما يجوز فيه الشهادة اعتمادا
على الاستفاضة وذ كرمه ستة أشياء وهي النسب والعق والوقف والموت والنكاح والملك ويبقى
مما ثبتت من الأشياء وهي القضاء والجرح والتعديل والرشد والارث واستحقاق الزكاة والرضاع
وعزل القاضي وتضرر الروجة والاسلام والكفر والسفه والحمل والولادة والوصايا والحرية والقسامة
والغصب وقد نظمها المناوي في قوله

ففي الست والعشرين تكفي استفاضة * وتثبت سمعادون علم باصله
ففي الكفر والتجريح مع عزل حاكم * وفي سغه أو ضد ذلك كله
وفي العتق والاقاف والزكوات مع * نكاح وارث والرضاع وعسره
وابصائه مع نسبة وولادة * وموت وحمل والمضرب بأهله
وأشربة ثم القسامة والولا * وحرية والملك مع طول فعله

وانما ثبتت هذه الامور بالاستفاضة لانها مؤيدة فاذا طالت مدتها عسرا فاقامة البينة على
ابتدائها فست الحاجة الى ثبوتها بالاستفاضة ولا يشك احدان السيدة عائشة رضي الله عنها وعن
أبيها وزوج النبي صلى الله عليه وسلم وان السيدة فاطمة رضي الله عنها بنت النبي صلى الله عليه وسلم
ولا مستند لذلك الا لسمعاع (قوله بلا معارض) سيد كرمه (قوله شهادة على نسب) أي وان لم
يعرف عين المنسوب اليه (قوله ولومن أم أو قبيلة) من بمعنى اللام أي انه لا فرق في الشهادة بالنسب
بين أن يكون المنسوب اليه أم أو أماً أو وحداً أو قبيلة وذلك بان يقول أشهد أن هذا ابن فلان أو فلانة أو
من قبيلة كذا أو فائدة هذه الشهادة بالنسبة الى القبيلة استحقاق المنسوب اليها من وقف كائن عليها
مثلاً (قوله وعتق) معطوف على نسب أي وله شهادة على عتق بماسيد كره (قوله ووقف)
معطوف أيضاً على نسب أي وله شهادة على وقف بماسيد كره وهذا بالظن لاصاله أما بالظن لشروطه
فقال النوروي في فتاويه لا يثبت بالاستفاضة شرط الرقف وتفصيله بل ان كان وقفاً على جماعة
معينين أو جهات متعددة فسعت الغلبة بينهم بالسوية أو على مدرسة مثلاً وتعدت معرفة الشرط
صرف الناظر الغلبة فيما يراه من مصالحها اه والاوجه جل هذا على ما أفتى به ابن الصلاح شيخه من
أن الشرط ان شهد بها منفردة لم يثبت بها وان ذكرها في شهادته باصل الوقف سمعت لانه يرجع
حاصله الى بيان كيفية الوقف اه معنى (قوله وموت) انما اكتفى فيه بالاستفاضة لان أسما به
كثيرة منها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد يعسر الاطلاع عليها فاقترضت الحاجة أن يعتمد فيه الاستفاضة
(قوله ونكاح) واعلم انه حيث ثبت بالاستفاضة لا يثبت الصداق المدعى به بها بل يرجع لمهر المثل
(قوله وملك) أي مطلق أما المقيد بسبب فان كان مما ثبت سببه بالاستفاضة كالارث فكذلك وان
كان مما لا يثبت سببه بها ولا (قوله بتسامع) متعلق بشهادة (قوله أي استفاضة) تفسير للتسامع
وفي الجبيري نقلا عن الدميري ما نصه والفرق بين الخبر المستفيض والخبر المتواتر ان المتواتر هو
الذي بلغت رواته مبلغاً حالت العادة تواطواهم على الكذب والمستفيض الذي لا ينتهي الى ذلك بل
أما اذا الامن من التواطؤ على الكذب والامن معناه الوثوق وذلك بالظن المؤكد اه (قوله من جمع)
متعلق بتسامع (قوله أي تواطؤهم عليه) أي يؤمن تواطؤهم على الكذب (قوله لكثرتهم) علة
الامن (قوله فيقع الخ) تغريع على كونهم يؤمن منهم ذلك (قوله ولا يشترط حريتهم) أي

(وله) أي للشخص
(بلا معارض شهادة
على نسب) ولومن أم
أو قبيلة (وعتق)
ووقف وموت
ونكاح (وه ملك بتسامع)
أي استفاضة (من
جمع يؤمن كذبهم)
أي تواطؤهم عليه
لكثرتهم فيقع العلم
أو الظن القوي بخبرهم
ولا يشترط حريتهم
ولا ذكرتهم

الجمع المسجوع منهم أى ولا عدد التهم فيكفى فيهم أن يكونوا ثمانية أو أرقاء وفسقة (قوله ولا يكفى) أى فى الشهادة بالاستفاضة وقوله ان يقول أى الشاهد وقوله سمعت الناس يقولون كذا مع قول القول وانما لم يكف قوله المذكور لانه يحدث رية فى شهادته لانه يشعر بعدم حزمه بالشهادة مع انه لا بد من الحزم بها كان يقول أشهد بموت فلان أو ان فلانا بن فلان أو ان هذا لشيء ملك فلان أو ان فلانا عتيق فلان (قوله له) أى للشخص (قوله على ملك) هذا مكر مع قوله السابق بملك فالصواب الافتصار على هذا كما فى المنهج فانه اقتصر عليه وقوله به متعلق بالشهادة (قوله عن ذكر) أى من جمع يؤمن نواطوهم على الكذب (قوله أو يبدو تصرف الخ) معطوف على قوله به أى وله الشهادة على ملك اعتمادا على اليد مع التصرف فيه تصرف المالك كما كان له الشهادة اعتمادا على الاستفاضة وعامة الروض وشرحه من رأى رجلا يتصرف فى شيء متميزا عن أمثاله كالدار والعدد واستفاض فى الناس انه ملكه جازنه أن يشهد له به وأن لم يعرف سببه ولم تطل المدة وكذا يجوز ذلك لو انضم الى اليد تصرف مدة طويلة ولو تغير الاستفاضة لان امتداد اليد والتصرف بلا منازع يغلب على الظن الملك اه (قوله كالسكنى الخ) تمثيل لكونه تحت اليد مع التصرف وقوله والبناء الواو فيه وفيما بعده بمعنى أو اذ كل واحد منهما على حدته كاف كما صرح به فى التحفة وقوله والبيع المراد والفسخ بعده والا فالبيع بزيل الملك فكيف يشهد له بالملك (قوله مدة طويلة) متعلق بتصرف وانما جازت الشهادة بالملك حيث دلان امتداد الايدى والتصرف مع طول الزمان من غير منازع يغلب على الظن الملك وقوله عرف أى ان المعتبر فى طول المدة العرف قال الشيخان ولا يكفى التصرف مرة قال الاذرى بل ومرتين بل ومرار فى مجلس واحد أو أيام قليلة (قوله فلا تكفى الشهادة بمجرد اليد) أى لا تكفى الشهادة بالملك اعتمادا على مجرد اليد أى من غير تصرف ويعلم من هذا أن المراد باليد فيما مر اليد المسببة لا الحكمية وهو كونه تحت تصرفه وساطنته والاصح قوله المذكور (قوله لانها) أى اليد وقوله لا تستلزمه أى الملك وذلك لان اليد عليه قد تكون بطريق الاجارة أو الادارية (قوله ولا بمجرد التصرف) أى ولا تكفى الشهادة بالملك اعتمادا على مجرد التصرف أى من غير يد (قوله لانه) أى التصرف المجرد وقوله قد يكون بناية أى وكالة وقد يكون بغصب (قوله ولا تصرف بمدة قصيرة) عبارة شرح المنهج ولا بهما أى البدن والتصرف معا بدون التصرف المذكور كان تصرف مرة أو تصرف مدة قصيرة لا ذلك لا يحصل الظن اه (قوله نعم ان انضم الخ) استدراك على اشتراط المدة الطويلة فهو مرتبط بالمتن وقوله استفاضة أن الملك له أى شيوخ ان الملك لهذا التصرف (قوله جازت الشهادة به) أى بالملك وذلك لانه اذا جازت بمجرد الاستفاضة فلا يجوز بهامع التصرف أولى (قوله ولا يكفى قول الشاهد رأيت ذلك) أى ما ذكر من اليد والتصرف سنين بل لا بد من المدة الطويلة فهما عرفا والاستفاضة (قوله واستثنوا من ذلك) أى من جواز الشهادة باليد والتصرف فى المدة الطويلة (قوله فلا يجوز الخ) أى فليس لمن رأى صغيرا فى يد من يستخدمه ويأمره وينهاه مدة طويلة أن يشهد له بملكه وهذا خلاف ما يستفاد من عبارة شرح الروض المارة (قوله الا ان انضم لذلك) أى اليد والتصرف وقوله السماع من ذى اليد أنه له أى بان قال هو عبدى مثلا ولا بد أيضا من السماع من الناس كما يستفاد من التحفة والنهاية وعاء ارنهما الا ان انضم لذلك السماع من ذى اليد ومن الناس اه قال ع ش أى لا يكفى السماع من ذى اليد من غير سماع من الناس ولا عكسه اه (قوله للاحتياط فى الحرية) تعليل لعدم جواز الشهادة بملكه بمجرد اليد والتصرف وكسب الرشيدى على قول النهاية للاحتياط للحرية مانعه يؤخذ منه ان صورة المسئلة ان النزاع مع الرقيق فى الرق والحرية أمالو كان بين السيد وبين آخر يدعى المالك فظاهر أنه يجوز الشهادة فيه بمجرد اليد والتصرف فى مدة طويلة هكذا ظهر فليراجع اه (قوله وكثرة استخدام الاحرار) علة ثانية لعدم

ولا يكفى أن يقول
سمعت الناس يقولون
كذابل يقولوا أشهد
انه ابنه مثلا (و) له
الشهادة بلا معارض
(على ملك به) أى
بالسماع ممن ذكر
(ويبدو تصرف
تصرف مـلاك)
كالسكنى والبناء
والبيع والرهن
والاجارة (مدة
طويلة) عرفا فلا
تكفى الشهادة بمجرد
اليد لانها لا تستلزمه
ولا بمجرد التصرف
لانه قد يكون بناية
ولا تصرف بمدة
قصيرة نعم ان انضم
للتصرف استفاضة
أن الملك له جازت
الشهادة به وان
قصرت المدة ولا بدنى
قول الشاهد رأيت
ذلك سنين واستثنوا
من ذلك الرقيق فلا
يجوز الشهادة بمجرد
اليد والتصرف فى
المدة الطويلة الا ان
انضم لذلك السماع
من ذى اليد أنه له كما
فى الروضة للاحتياط
فى الحرية وكثرة
استخدام الاحرار

جواز الشهادة بأنه ملكه بمجرد اليد والتصرف أي وإنما لم يجز ذلك لكثرة استعماله لحرار أي فلا بد لان على الملكية (قوله واستصحاب) مرتبط بالمتن فهو معطوف على الضمير من به والتقدير وله الشهادة على ملكه باستصحابه السابق وكان الاولى أن يذكره بعد قوله مدة طويلة عرفا ويعبر بها ويدل على ذلك عبارة المنهج ونصها وله بلا معارض شهادة بذلك به أي بالتسامع عن ذكره أو يبد وتصرف تصرف ملاك كسكني وهدم وبناء ويبع مدة طويلة عرفا أو باستصحابه السابق الخ اه بزيادة من شرحه وهذه المسئلة قد تقدمت في الشرح فبيل فصل الشهادات وعبارته هناك فرع تجوز الشهادة بل يجب ان انحصر الامر فيه بملك الا ان للعين المدعاة استصحابا بالمسبق من ارض وشراء وغيرهما اعتمادا على الاستصحاب لان الاصل البقاء والحاجة لذلك والالتفات للشهادة على الاملاك السابقة اذا تطاول الزمن ومجمله ان لم يصرح بأنه اعتماد الاستصحاب والام تسامع عند الاكثرين اه (قوله من نحو ارض الخ) بيان لمسبق (قوله وان احتمل زواله) أي الملك وهو غايه لجواز الشهادة بالاستصحاب لمسبق (قوله للحاجة الخ) علة لجواز الشهادة بالملك بالاستصحاب أي بالاعتماد عليه وقوله الى ذلك أي الى الشهادة اعتمادا على الاستصحاب (قوله ولان الاصل الخ) علة ثانية للجواز (قوله وشرط ابن أي الدم الخ) عبارة شرح الروض ولا يذكر من غير سؤال الخا كم مستند شهادته من تسامع أو رؤية أو تصرف فلو ذكره بان قال أشهد بالتسامع أن هذا ملك زيد أو أشهد انه ملكه لاني رأيته يتصرف فيه مدة طويلة لم يقبل على الاصح لان ذكره يشعر بعدم جزمه بالشهادة ويوافق ما سياتي في الدعاوى من أنه لو صرح في شهادته بالملك بأنه يعتمد الاستصحاب لم تقبل شهادته كما لا تقبل شهادة الرضاع على امتصاص التدى وحرمة الخلقة اه (قوله ومنها) أي ومثل الاستفاضة الاستصحاب فلا يجوز أن يصرح بأنه مستند في الشهادة (قوله ثم اختار) أي ابن أبي الدم (قوله انه) أي الشاهد وقوله ان ذكره أي المستند والمصدر المؤول من ان ومعه مولى ما مفعول اختار وقوله تقوية لعلمه عبارة شرح الرمي والوجه انه ان ذكره على وجه الريبة والتردد بطلت أو لتقوية كلام أو حكاية حال قبلت اه (قوله بان الخ) تصوير ليكون ذكره على سبيل التقوية وقوله جزم بالشهادة أي بان قال أشهد ان هذا ملك فلان ولم يصرح فيها بالمستند (قوله ثم قال) أي بعد جزمه بالشهادة بترأخ قال ما ذكر كما يعمده حرف العطف (قوله والا) أي وان لم يذكره تقوية لعلمه وانما ذكره على سبيل التردد وقوله كأن قال شهدت بالاستفاضة أي بان صرح بالمستند مقررنا بالشهادة لامتناعها (قوله فلا) أي فلا تسامع شهادته وهو جواب ان المدغم في لا النافية (قوله خلافا للرافعي) أي القائل بأنه لا يضر ذكر المستند مطلقا وعبارة التحفة بل كلام الرافعي يقتضي انه لا يضر ذكرها أي الاستفاضة مطلقا حيث قال في شاهد الجرح يقول سمعت الناس يقولون فيه كذا لكن الذي صرحوا به هناك ذلك لا يكفي لانه قد يعلم خلاف ما سمع وعليه فيوجهه الاكتفاء بذلك في الجرح بأنه مفيد في المقصود منه من عدم ظن العدالة ولا كذلك هنا اه (قوله واكثر) يقرأ بصيغة المضارع المبدوء بهزة المتكلم بدليل قوله بقولي ويصح قراءته بصيغة الماضي مبنيا للمجهول وقوله بلا معارض أي للتسامع الذي هو مستند الشهادة (قوله عما اذا كان في النسب) أي في نسبة النسب الى فلان وقوله مثلا أدخل به ما بعده من العتق والوقف والموت وما بعدها وقوله طعن من بعض الناس قال في التحفة كذا أطلقوه ويظهر أنه لا بد من طعن لم تقم قرينة على كذب قائله اه ومثل الطعن انكار المنسوب اليه (قوله لم تجز الشهادة بالتسامع) المناسب للتفريع بان يقول فانه لا تجوز الشهادة بالتسامع وقوله لو جود معارض أي وهو الطعن أو انكار المنسوب اليه (قوله يتعين على المؤدى الخ) الانسب تقديم هذه المسئلة أول الباب أو تأخيرها الى آخره (قوله فلا يكفي مرادفه) أي مرادف أشهد (قوله لانه) أي لفظ أشهد أي ولما مر أول الباب من أن فيه نوع تعبد وقوله أبلغ في الظهور أي من غيره

واستصحاب لما سبق من نحو ارض وشراء وان احتمل زواله للحاجة الداعية الى ذلك ولان الاصل بقاء الملك وشرط ابن أي الدم في الشهادة بالتسامع أن لا يصرح بان مستنده الاستفاضة ومنها الاستصحاب ثم اختار وتبعه السبكي وغيره انه ان ذكره تقوية لعلمه بان جزم بالشهادة ثم قال مستند الاستفاضة أو الاستصحاب سمعت شهادته والا كان قال شهدت بالاستفاضة بكذا فلا خلافا للرافعي وأحد تبرز بقولي بلا معارض عما اذا كان في النسب من الطعن من بعض الناس لم تجز الشهادة بالتسامع لوجود معارض * (تنبيه) يتعين على المؤدى لفظ أشهد فلا يكفي مرادفه كاعلم لانه أبلغ في الظهور

(قوله ولو عرف الشاهد السبب) أي للملك وقوله كالأقرار أي اقرار شخص بان هذا العبد مثل مالك فلان (قوله هل له أن يشهد بالاستحقاق) أي استحقاق الملك اعتمادا على السبب (قوله وجهان) أي قيل له ذلك وقيل ليس له ذلك وقوله أشهرهما أي الوجهين وقوله لا أي لا يشهد بالاستحقاق قال في التحفة لانه قد يظن ما ليس بسبب سببا ولا ن وظيقته نقل ما سمعه أو رآه ثم ينظر الحاكم فيه ليرتب عليه حكمه لا ترتيب الأحكام على أسبابها اه (قوله وقال ابن الصباغ كغيره تسمع) أي الشهادة بالاستحقاق والملائم في المقابلة أن يقول يشهد بالاستحقاق وتسمع (قوله وهو) أي سماعها وقوله مقتضى كلام الشيخين قال في النهاية وهو الاوجه اه قال في التحفة بعده ولك أن تجمع بحمل الاول على من لا يوثق بعلمه والثاني على من يوثق بعلمه ثم أطال الكلام على ذلك فانظره ان شئت (قوله وتقبل شهادة على شهادة) أي لعموم قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم فهو شامل للشهادة على أصل الحق وللشهادة على الشهادة وللحاجة إليها لان الأصل قد يتعذر ولان الشهادة حق لازم الاداء فيشهد عليها كسائر الحقوق (قوله مقبول الخ) مجرور باضافة شهادة التي في المتن اليه وفيه حذف التنوين منه والاولى ابقاؤه وزيادة من الجارة قبل قوله مقبول وقوله شهادته نائب فاعل مقبول أي تقبل شهادة على شهادة من قبلت شهادته وخرج به مردودها كفاسق ورقيق وعدوف لا يصح تحمل شهادته لعدم الفائدة فيه (قوله في غير عقوبة لله) متعلق بتقبل (قوله ما لا كان) أي غير العقوبة ولا فرق في المال بين أن يكون فيه حق لا آدمي وحق لله كالزكاة ووقف المساجد والجهات العامة أو متمسكا لا آدمي كالديون (قوله أو غيره) أي غير مال (قوله كعقد الخ) تمثيل لغير المال (قوله ووقف على مسجد أو جهة عامة) أي أو على شخص معين (قوله وقود وقذف) أي وكقود وقذف فهما معطوفان على عقد (قوله بخلاف عقوبة لله تعالى) أي موجهها اذا منع الشهادة على الشهادة انما يكون فيه وأما الشهادة على الشهادة في أصل العقوبة فلا تمنع كما في البحر من ونص عبارته والمراد بمنع الشهادة على الشهادة في عقوبة الله منع اثباته اقلو شهدا على شهادة آخر من ان الحاكم حذف لا ناقبلت اه ومثل عقوبة الله احصان من ثبت زناه بان أنكر كونه محصنا فشهدت بدنة باحصانه لا جمل رجهف لا تقبل الشهادة على هذه الشهادة (قوله كحد زنا الخ) تمثيل لعقوبة الله تعالى (قوله وانما يجوز التحمل بشرط الخ) أي أربعة الاول تعسر أداء الأصل الشهادة الثاني الاسترخاء بان يلتصق الأصل من الفرع رعاية الشهادة وحفظها الثالث تبين الفرع عند الاداء جهة التحمل الرابع تسمية الفرع اياه ثم انه لا يخفى أن هذه الشروط ما عدا الاسترخاء لقبول القاضي الشهادة على الشهادة لا يجوز التحمل فلو أبقى المتن على حاله ولم يزد قوله وانما يجوز التحمل أو قال وانما تقبل بدل يجوز التحمل لكان أولى وعبارة متن المهاج وشروط قبولها تعسر أو تعذر الأصل بموت أو غي الخ اه ومثلها عبارة المنهج (قوله تعسر الخ) بدل من شروط وقوله أداء أصل أي للشهادة والمراد بالأصل من تحمل الشهادة على أصل الحق والفرع من تحمل الشهادة على شهادته (قوله بغيبة) متعلق بتعسر والباء سببية أي ان تعسره يكون بسبب غيبة الأصل وقوله فوق مسافة العدو قد تقدم بيانها غير مرة وخرج بغرف مسافة العدو ما إذا كانت غيبة الأصل الى مسافة العدو أو دونها فلا تقبل الشهادة على الشهادة لانها انما قبلت فيما إذا كانت الغيبة فوق مسافة العدو للضرورة ولا ضرورة حيث نذ (قوله أو خوف الخ) عطف على غيبة فهو من أسباب التعسر فهو يكون بالغيبة ويكون بخوف الأصل الحدس من غريم لو أدى الشهادة بنفسه عند القاضي وقوله وهو معسر أي والحال ان ذلك الأصل معسر ليس عنده ما يفي به دين الغريم فان كان موسرا لا تقبل الشهادة على شهادته (قوله أو مرض) معطوف أيضا على غيبة فهو من أسباب التعسر أيضا والمراد بالمرض غير الانغماء اما هو فينظر لقرب زواله (قوله يشق معه حضوره) أي مشقة ظاهرة بان

ولو عرف الشاهد
السبب كالأقرار هل
له أن يشهد
بالاستحقاق وجهان
أشهرهما لا كما نقله
ابن الرفعة عن ابن
أي الدم وقال ابن
الصباغ كغيره تسمع
وهو مقتضى كلام
الشيخين (وتقبل
شهادة على شهادة)
مقبول شهادته (في
غير عقوبة له) تعالى
مالا كان أو غيره
كعقد وفسخ وأقرار
وطلاق ورجعة
ورضاع وهلال
رمضان ووقف على
مسجد أو جهة عامة
وقود وقذف بخلاف
عقوبة له تعالى كحد
زنا وشرب وسرقة
وانما يجوز التحمل
(بشروط) تعسر أداء
أصل (بغيبة فوق
مسافة العدو) أي أو
خوف حدس من
غريم وهو معسر أو
مرض يشق معه
حضوره

يجوز ترك الجمعة ومثل المرض المذكور سائر الاعذار المرخصة لترك الجمعة لان جميعها يقتضي تعسر
الحضور وعمله كما قال الشيخان في الاعذار الخاصة بالاصل فان عمت الفرع أيضا كالمطر والوحل لم
يقبل (قوله وكذا بتعذره) لو قال وكذا تعذره باسقاط الباء لكان أولى والمراد أن مثل تعسر أداء
الاصل تعذره وقوله بموت أي للاصل بعد أن تحمل الفرع الشهادة عنه وقوله أو جنون أي له بعدما
ذكر أيضا (قوله وباسترعائه) الاولى حذف الباء لانه معطوف على تعسر فهو من جملة الشروط ثم
رايت في بعض نسخ الخط بشرط تعسر الخ بصيغة المفرد فعليه تكون الباء ظاهرة وتكون هي
ومدخلوها معطوفين على بشرط واعلم ان مثل الاستعاء ما اذا سمعه يشهد عند قاض أو محكم فله أن
يتحمل الشهادة عنه وان لم يسترعه لانه انما يشهد عند من ذكر بعد تحقق الوجوب وما اذا بين
الاصل اسبب الوجوب كأن قال أشهدان لفلان على فلان كذا من ثمن مبيع أو قرض فلن سمعه أيضا
أن يتحمل الشهادة عنه وان لم يسترعه أيضا لا تتفاء احتمال الوعد في التساهل مع الاسناد الى السبب
وقد صرح بما ذكرته في متن المنهاج ونص عبارته مع التحفة وتحملها الذي يعتد به انما يحصل
بأحد ثلاثة أمور اما بان يسترعه الاصل فيقول أنا شاهد بكذا فلا يكفي أنا عالم ونحوه وأشهدك أو
أشهدتك أو أشهد على شهادتي أو بان يسمعه يشهد بما يريد أن يتحمله عنه عند قاض أو محكم قال
البلقيني أو نحو أمير أو بان يبين السبب كأن يقول ولو عند غيرنا كم أشهد أن لفلان على فلان ألفا من
ثمن مبيع أو غيره لان اسناده للسبب يمنع احتمال التساهل فلم يحتج لاذنه أيضا اهـ بحذف (قوله
أي التماسه) تفسير للاستعاء وأشار به الى أن السين والتاء في استرعائه للطلب وقوله منه أي من
مريد تحمل الشهادة عنه وهو الفرع (قوله رعاية شهادته) أي تحفظها وهو مغعول استعاء وقوله
وضبطها العطف للتفسير (قوله حتى يؤديها) أي الفرع وقوله عنه أي عن الاصل (قوله لان
الشهادة الخ) تعليل لاشتراط الاستعاء أي وانما اشترط لان الشهادة على الشهادة نيابة أي فالفرع
نائب عن الاصل فيها (قوله فاعتبر فيها) أي في الشهادة على الشهادة لكونه نيابة وقوله
اذن المنوب عنه أي وهو الاصل (قوله أو ما يقوم مقامه) أي الاذن بما ذكرته لك عند قوله
وباسترعائه (قوله فيقول) أي المسترعى الذي هو الاصل وهو بيان لصيغة الاستعاء (قوله فلا
يكفي أنا عالم به) أي كما لا يكفي ذلك في أداء الشهادة عند القاضي لما تقدم أنه يتعين على المؤدى
حروف الشهادة (قوله وأشهدك أو أشهدتك أو أشهد) أي بأفعال ثلاثة الاول مضارع والثاني
ماض والثالث أمر اشارة الى أنه يجوز التعبير بأي واحد منها وقوله على شهادتي متعلق بالأفعال الثلاثة
ومثل ذلك ما لو قال له اذا استشهدت على شهادتي بكذا فقد أذنت لك أن تشهد (تنبيه) لو استرعى
الاصل شخصا معينا للشهادة يجوز ان يسمعه الشهادة على شهادته وان لم يسترعه هو بخصوصه كما
صرح به في التحفة (قوله فلو اهل الاصل لفظ الشهادة) أي لم يعبر به بل عبر عما دونه كاعلمك أو
أخبرك وهذا تفريع على اتيار التعبير في الأفعال الثلاثة بحروف الشهادة (قوله فلا يكفي) أي في
التحمل وهذا جواب لو (قوله كما لا يكفي ذلك) أي قوله أخبرك أو أعلمك (قوله ولا يكفي في التحمل)
أي للشهادة وقوله سماع قوله الخ أي سماع شخص يريد التحمل قول شخص آخر لفلان على فلان
كذا الخ أي ونحو ذلك من صو الشهادة التي في معرض الاخبار كاشهد بان لفلان على فلان كذا
وانما لم يكف سماع هذه الالفاظ لانه مع كونه لم يأت في بعضها بلفظ الشهادة قدر يدان لفلان على
فلان ذلك من جهة وعد وعدده اياه ويشير بكلمة على الخ الى ان مكارم الاخلاق تقتضي الوفاء وقد
يتساهل باطلاق لفظ الشهادة لغرض صحيح كعمله على الاعطاء أو فاسد كأن كان غرضه شهادة الفرع
على أصله فاذا آل الامر الى الشهادة تأخر عها فأده في شرح المنهج (قوله وتبينين فرع) معطوف أيضا
على تعسر فالاولى حذف الباء كما تقدم وعبارة المنهاج وايين الفرع عند الاداء جهة التحمل فان لم يبين

وكذا بتعذره بموت
أو جنون
(و) (استرعائه)
أي الاصل أي
التماسه منه رعاية
شهادته وضبطها
حتى يؤديها عنه لان
الشهادة على الشهادة
نيابة فاعتبر فيها اذن
المنوب عنه أو ما يقوم
مقامه (فيقول أنا
شاهد بكذا) فلا
يكفي أنا عالم به
(وأشهدك) أو
أشهدتك أو أشهد
(على شهادتي) به فلو
أهل الاصل لفظ
الشهادة فقال أخبرك
أو أعلمك بكذا فلا
يكفي كما لا يكفي ذلك
في أداء الشهادة عند
القاضي ولا يكفي في
التحمل سماع قوله
لفلان على فلان كذا
أو عند أي شهادة
بكذا (و) (تبيين
فرع عند الاداء
جهة

ووثق القاضي بعلمه فلا بأس اه وقوله جهة تحمل أى طريقه وهو واحد الامور الثلاثة المتقدمة وهى الاستعلاء أو سماعه يشهد عندها كم أو سماعه يبين سبب الشهادة (قوله كاشهد الخ) أى كقول الفرع اشهد بصيغة المضارع ان فلانا شهد بكذا وقوله واشهدنى على شهادته يقول هذا ان استرعاه الاصل (قوله أو سمعته) معطوف على قوله واشهدنى على شهادته وهذا بقوله ان لم يسترعه زيادة على قوله اشهد ان فلانا شهد بكذا وبقى عليه بيان سبب الملك كان يقول اشهد ان فلانا شهد ان فلان على فلان الغامض من مبيع مثلاً (قوله فاذا لم يبين) أى الفرع وقوله جهة التحمل هى الامور الثلاثة المار ببيانها آنفاً (قوله ووثق الحاك كى بعلمه) أى علم الفرع بشروط التحمل أى وثق القاضي بان الفرع عالم بشروط التحمل (قوله لم يجب البيان) جواب اذا قال فى التحفة اذ لا محذور نعم يسئل استقصاله اه (قوله فيكفى الخ) تفريع على عدم وجوب تبين جهة التحمل (قوله لحصول الغرض) أى بهذه الشهادة المجردة عن البيان وذلك الغرض هو اثبات الحق (قوله وبشهيته) معطوف على تعسراً أيضاً فالاولى حذف الباء كإمرو والاضافة من اضافة المصدر الى فاعله واياء مفعوله وعبارة الروض وشرحه فصل يشترط تسمية الاصول وتعرف يفهم من الفروع اذ لا بد من معرفة عدالتهم ولا تعرف عدالتهم ما لم يعرفوا وليتمكن الخصم من طرحهم اذ عرفوا فلا يكفي قول الفرع اشهدنى عدل أو نحوه لان الحاك قد يعرف برحه لو سماعه ولانه بسبب الجرح على الخصم أى لو لم يسمعه اه (قوله تسمية) مفعول مطلق لتسميته وقوله تميزه أى تميز تلك التسمية الاصل عن غيره (قوله وان كان) أى الاصل وهو غاية لا شترط التسمية (قوله لتعرف عدالته) أى الاصل وهو تعليل لا شترط تسميته أى وانما اشترطت ليعرف القاضي عدالته أى أو ضدها وعبارة التحفة ليعرف القاضي حاله ويمتكن الخصم من القدح فيهم اه (قوله فان لم يسمعه) أى لم يسم الفرع الاصل (قوله لم يكف) أى فى التحمل فلا يقبل الحاك منهم ذلك (قوله لان الحاك الخ) علة لعدم الاكتفاء به وقوله قد يعرف برحه أى جرح الاصل وقوله لو سماعه أى سمى الفرع الاصل للحاكم (قوله وفى وجوب تسمية قاض) الاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف الفاعل أى وفى وجوب تسمية الفرع أصلاً قاضياً عند قاض آخر أو محكم وعبارة المغنى تنبيه شمل اطلاق المصنف ما لو كان الاصل قاضياً كما لو قال اشهدنى قاض من قضاة مصر أو القاضي الذى به اولى سمى الخ اه وقوله شهد أى الفرع وقوله عليه أى القاضي والمراد على شهادته كما هو الغرض (قوله وجهان) مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله وفيه انه لا معنى لكون الوجهين فى الوجوب فلا بد من تقدير الواو مع ما عطفت أى وفى وجوبها وعدمه وجهان قال سم عبارة القوت بخلاف ما لو قال اشهدنى قاض من قضاة بغداد أو القاضي الذى ببغداد ولم يسمه وليس بها قاض سواء على نفسه فى مجلس حكمه بكذا هل تسع فيه وجهان والفرق أن القاضي عدل بالنسبة الى كل أحد بخلاف شاهد الاصل فانه قد يكون عند فرعه عدلاً والحاكم يعرفه بالفسق فلا بد من تعيينه لينظر فى أمره وعدالته والصواب فى وقتنا تعيين القاضي لما لا يخفى اه (قوله وصوب الاذرى الوجوب) أى وجوب التسمية (قوله ولو حدث الخ) مرتب على شرط مقدرو هو ان لا يخرج الاصل عن صحة شهادته فان حدث الخ والمراد حدوث ما ذكر قبل الحكم فان كان بعده لم يؤثر (قوله عداوة) أى بينه وبين المشهود عليه وقوله أو فسق أى أو تكذيب الاصل للفرع كان قال لا أعلم انى تحملت الشهادة أو نسيت ذلك (قوله لم يشهد الفرع) أى لم تقبل شهادته (قوله فلوزالت هذه الموانع) أى من الاصل (قوله احتج الى تحمل جديد) أى بعدمضى مدة الاستبراء التى هى سنة لتحقيق زوالها اه ع ش (قوله فرع لا يصح تحمل النسوة الخ) عبارة الرض وشرحه ولا يتحمل نساء شهادة مطلقاً أى سواء كانت الاصول أو بعضهم نساء أم لا وسواء كانت الشهادة بالولادة والرضاع أم لا لان شهادة الفرع تثبت شهادة الاصل

تحمل) كاشهد ان
فلانا شهد بكذا
وأشهدنى على شهادته
أو سمعته يشهد به
عند قاض فاذا لم يبين
جهة التحمل ووثق
الحاكم بعلمه لم يجب
البيان فيكفى أشهد
على شهادة فلان
بكذا الحصول الغرض
(و) (ب) تسميته (أى
الفرع (اياء) أى
الاصل تسمية تميزه
وان كان عدلاً لتعرف
عدالته فان لم
يسمع لم يكف
لان الحاكم قد يعرف
برحه لو سماعه وفى
وجوب تسمية قاض
شهد عليه وجهان
وصوب الاذرى
الوجوب فى هذه
الازمنة لما غلب على
القضاة من الجهل
والفسق ولو حدث
بالاصل عداوة أو
فسق لم يشهد الفرع
فلوزالت هذه
الموانع احتج الى
تحمل جديد
(فرع) * لا يصح
تحمل النسوة

لا ما شهد به الاصل ونفس الشهادة ليست بحال ويطلع عليها الرجال غالباً اه (قوله ولو على مثلهم)
 أى شهادة مثلهم وقوله في نحو ولادة متعلق بالمضاف المقدر ونحو الولادة كل ما لا يطلع عليه الرجال
 غالباً كحيض وبكارة (قوله لان الشهادة) أى على الشهادة وقوله مما يطلع عليه الرجال أى وما
 يطلع عليه الرجال لا تقبل فيه النسوة (قوله ويكفى فرعان لاصلين) أى يكفى شهادة فرعين على
 شهادة اصيلين معاً بان يقولوا نشهد أن زيداً وعمراً شهدا بكذا وأشهدانا على شهادتهما وذلك لانهما
 شهدا على قول اثنين فهو كما لو شهدا على مقررين (قوله أى لكل منهما) دفع بهذا التفسير ما يوهمه
 ظاهر المتن من ان الفرعين يوزعان على الاصيلين فيشهدوا واحداً لهما واحداً لهما مع انه لا يكفى ذلك
 بل لا بد من شهادة مجموع الفرعين لكل واحد من الاصيلين (قوله فلا يشترط لكل منهما فرعان)
 أى فلا يشترط ان يكون لكل اصيل فرعان غير فرعي الاخر يتحملان شهادته بل يكفى فرعان فقط
 يتحملان عنهما معاً (قوله ولا تكفى شهادة واحد الخ) أى وان أوهمه المتن لولا تفسير الشارح
 بقوله أى لكل منهما كما علمت (قوله ولا واحد على واحد في هلال رمضان) أى ولا يكفى تحمل
 واحد شهادة واحد في هلال رمضان وان كان الهلال يشهد بواحد لان الفرع لا يثبت بشهادته
 الحق بل يثبت بها شهادة الحق وهي لا بد فيها من رجلين كما تقدم (قوله فرع) أى في رجوع
 الشهود عن شهادتهم (قوله لو رجعوا) أى الشهود كلهم أى أو من يكمل النصاب به والمراد
 بالرجوع التصريح به فيقول رجعت عن شهادتي ومثله شهادتي باطلة أو لا شهادة لي فيه فلو قال
 أبطلت شهادتي أو فسختها أو رددتها هل يكون رجوعاً فيه وجهان قال في التحفة ويتجه أنه غير
 رجوع اذ لا قدر له على انشاء ابطالها اه (قوله عن الشهادة) أى التي ادوها بين يدي الحكم
 (قوله قبل الحكم) أى بشهادتهم ولو بعد ثبوتها بناء على الاصح أنه ليس بحكم مطلقاً (قوله منع الحكم)
 جواب لو والفعل مبنى للعلوم والفاعل ضمير مستتر يعود على الرجوع المأخوذ من رجعوا والحكم
 مفعوله أى منع رجوعهم الحكم بهذه الشهادة والمراد ان الحاكم يمنع عليه أن يحكم بهذه الشهادة قال
 في المغني وان أعادوها سواء كانت في عقوبة أو في غيرها لان الحاكم لا يدرى أصدقوا في الاول أو في
 الثاني فيتمتق ظن الصدق وأيضاً فان كذبهم ثابت لا محالة أما في الشهادة أو في الرجوع ولا يجوز
 الحكم بشهادة الكذاب ولا يفسقون برجوعهم الا ان قالوا تعمدنا شهادة الزور ولو رجعوا عن
 شهادتهم في زنا واحد أو القذف وان قالوا غلطنا ما فيه من التعيير وكان حقهما التثبت وكما لو
 رجعوا عن باعده الحكم اه (قوله أو بعده) معطوف على قبله أى أو رجعوا بعد الحكم وقوله لم
 ينقض أى ذلك الحكم لجواز كذبهم في الرجوع ويجب استيفاء ما ترتب على الحكم ان كان غير
 عقوبة فان كان عقوبة ولو لا دمي كزنا أو قود وحذف لم تستوف لانها تسقط بالشبهة والرجوع
 شبهة هذا ان رجعوا قبل استيفائها فان رجعوا بعد استيفائها بقتل أو زنا أو جلدات منه أو قطع
 بجنابة أو سرقة وقالوا تعمدنا شهادة الزور فاقص منهم مما ناله أو أخذت منهم دية مغلظة موزعة على
 عدد رؤسهم فان قالوا أخطأنا في شهادة تنافذة مخففة موزعة على عدد رؤسهم تكون في ما لهم لا
 على عاقلة لان اقرارهم لا يلزم العاقلة ما لم تصدقهم (قوله ولو شهدوا) قال في التحفة إعادة ضمير
 الجمع على الاثنين سائغ اه (قوله بطلاق بائن) أى بخلع أو ثلاث وخارج به الرجعي فلا غرم فيه عليهم
 اذ لم يقوتوا شيئاً فان لم يراجع حتى انقضت العدة غرموا كما في البائن (قوله أو رضاع محرم) بكسر
 الراء المشددة وهو كما تقدم في بابه خمس رضعات مفترقات (قوله وفرق القاضي الخ) قال في النهاية
 وما يحسنه البلقيني من عدم الاكتفاء بالتفريق بل لا بد من القضاء بالتحريم ويترتب عليه التفريق
 لانه قد يقضى به من غير حكم كما في النكاح الفاسد رد بان تصرف الحاكم في امر رفع اليه وطلب منه
 فصله حكم منه اه (قوله فرجعوا عن شهادتهم) أى بعد التفريق (قوله دام الفرق) أى في

ولو على مثلهم في نحو
 ولادة لان الشهادة
 مما يطلع عليه الرجال
 غالباً (ويكفى فرعان
 لاصلين) أى لكل
 منهما فلا يشترط
 لكل منهما فرعان ولا
 تكفى شهادة واحد
 على هذا واحد على
 آخر ولا واحد على
 واحد في هلال
 رمضان (فرع) * لو
 رجعوا عن الشهادة
 قبل الحكم منع الحكم
 أو بعده لم ينقض ولو
 شهدوا بطلاق بائن
 أو رضاع محرم وفرق
 القاضي بين الزوجين
 فرجعوا عن شهادتهم
 دام الفرق

الظاهر ان لم يكن باطن الامر فيه كظاهره كما هو واضح فليراجع اه رشيدى قال فى المغنى تنبيه
 قوله دام الفراق لا يأتى فى الطلاق البائن ونحوه بخلافه فى الرضاع واللعان فلو عبر بدل دام بتقيد أو
 بقول الروضة لم يرتفع الفراق كان أولى اه (قوله لان قولهما) أى الشاهدين وهو علة دوام
 الفراق (قوله محتمل) أى صدقه وكذبه (قوله والقضاء) أى قضاء القاضى وقوله لا يرد بمحتمل
 أى بقول محتمل صدقا وكذبا (قوله ويجب على الشهود) أى الذين رجعوا عن شهادتهم (قوله
 حيث لم يصدقهم الزوج) أى فى شهادتهم بما ذكر من الطلاق والرضاع فان صدقهم بان قال
 انهم محققون فى شهادتهم بما ذكر فلا يجب عليهم له شئ ومحلها أيضا حيث لم يكن الزوج قناكله فان كان
 كذلك فلا يجب عليهم له شئ لانه لا يملك شيا ولا يجب عليهم شئ أيضا لما سألناه لانه لا تعلق له بوجه
 عده فلو كان معضا وجب له عليهم قسط الحرية كذا فى التحفة واستظهر فى المغنى الحاق
 ذلك بالا كساب فيكون لسيدته كله فيما اذا كان قناولا بعضه فيما اذا كان مبعضا (قوله مهر مثل)
 أى ساوى المسمى فى العقد أولا (قوله ولو قبل وطء) أى ولو وقع الفراق قبل الوطء والغاية للرد على
 القائل بوجوب نصفه فقط حينئذ لانه الذى فوتاه (قوله أو بعد ابراء الخ) معطوف على قبل وطء
 أى يجب عليهم ذلك ولو بعد ابراء الزوجة وزوجها عن المهر (قوله لانه) أى مهر المثل وهو علة
 لوجوب مهر المثل مطلقا ولو قبل الوطء أو بعد الابراء وقوله الذى فوتوه عليه اسم الموصول صفة للبضع
 وضمير فوتوه المنصوب يعود عليه وضمير عليه يعود على الزوج أى لان مهر المثل بدل البضع الذى
 فوتوه الشهود على الزوج وقوله بالشهادة أى بسببها فالباء سببية متعلقة بفوتوه (قوله الا ان ثبت)
 أى بينة أو اقرار أو علم قاض وعبارة المتماجم مع التحفة ولو شهد بطلاق وفرق بينهما فرجا فقامت
 بينة أو ثبت بحجة أخرى انه لا نكاح بينهما كان ثبت انه كان بينهما رضاع محرم أو أنها بانث من قبل
 فلا غرم عليهم اذ لم يفوتا عليه شيئا فان غرما قبل البينة استردا اه (قوله بنحو رضاع) أى بسبب
 نحوه رضاع وهو متعلق بما تعلق به خبر لا (قوله فلا غرم) أى عليهم الزوج والملازم لما قبله أن
 يقول فلا يجب عليهم مهر المثل (قوله اذ لم يفوتوا الخ) علة لعدم الغرم (قوله ولو رجع) أى بعد
 الحكم وقوله شهود مال أى عين ولوأولاد شهدا بعنتها أو دين (قوله غرموا الخ) أى لانهم أحالوا بينه
 وبين ماله ومن ثم لو فوتوه ببذله كبيع بثمن يعادل المبيع لم يغرموا كما قاله الماوردى واعتمده البلقيني
 اه تحفة وقوله البذل أى وهو القيمة فى المتقوم والمثل فى المثلى واختلف فى القيمة فقبل تعتبر وقت
 الحكم لانه المقوت حقيقة وقيل وقت الشهادة لانه السبب وقيل أكثر ما كانت من وقت الحكم الى
 وقت الرجوع واعتمد فى التحفة بالنسبة للشاهد الثانى وبالنسبة للحاكم فيما اذار جمع عن حكمه
 الاول (قوله بعد غرمه) أى بعد دفع المحكوم عليه المال للدعى والنظر فى متعلق بغرموا والاضافة
 من اضافة المصدر لفاعله وحذف مفعوله ويصح العكس وعليه يكون الضمير عائدا على المال
 (قوله لا قبله) أى لا يغرمون له قبل أن يغرم هو للدعى (قوله وان قالوا أخطأنا) أى غلطنا فى
 شهادتنا وهو غاية لغرمهم للمحكوم عليه البذل (قوله موزعا الخ) حال من مفعول غرموا وهو
 البذل أى غرموه حال كونه موزعا عليهم أو من فاعله وهو الواو أى غرموا حال كونهم موزعا عليهم
 البذل بالسوية ولا فرق فى ذلك بين أن يرجعوا معا أو مرتين * (تنبيه) * محل ما تقدم فيما اذا
 رجعوا كلهم فان رجع بعضهم فان كان الباقي نصا فلا غرم على الرجاع لقيام الحجة بمن بقي وان
 كان دون نصاب فعلى الرجاع نصف البذل يغرمه للمحكوم عليه ومحلها أيضا فيما اذا اتحد نوع الشهود
 فان اختلف كأن شهد رجل وامرأتان فيما يثبت بهن ثم رجعوا فعليه نصف وعليهما نصف لانهما
 كرجل واحد أو شهد رجل واربع نسوة فيما يثبت بهن كرضاع ونحوه فعليه ثلث وعليهن
 ثلثان لما تقر بأن كل ثنتين برجل (قوله تمة الخ) المناسب ذكر حاصل ما فيها عند قوله فيما

لان قولهما فى الرجوع
 محتمل والقضاء لا يرد
 بمحتمل ويجب على
 الشهود حيث لم
 يصدقهم الزوج مهر
 مثل ولو قبل وطء
 أو بعد ابراء الزوجة
 زوجها عن المهر
 لانه بدل البضع الذى
 فوتوه عليه بالشهادة
 الا ان ثبت أن لا نكاح
 بينهما بنحو رضاع
 فلا غرم اذ لم يفوتوا
 شيئا ولو رجع شهود
 مال غرموا للمحكوم
 عليه البذل بعد
 غرمه لا قبله وان
 قالوا أخطأنا موزعا
 عليهم بالسوية
 * (تمة) * قال شيخ
 مشايخنا ذكرنا
 كالغزى فى تلغيق

هذا) أى قبول شهادتهما وقوله من تلغيق الشهادة من كل وجه أى لفظا ومعنى (قوله بل صورة
 الخ) لو أتى به على صورة العلة وقال لان صورة الخ لكان أولى وقوله واحدة أى وهى قوله طلقتها
 ثلاثا والفرق بينهما معنى لان الاقرار اخبار عما مضى والانشاء حصول فى الحال وقوله فى الجملة أى فى
 غالب الاحوال وقد تختلف الصورة كما لو قال لولمهاز وجهها فهذا اقرار بالطلاق كما مر فى بابها وولست
 صورته كصورة انشائه (قوله والحكم) أى على المدعى عليه بالطلاق وهذا من تنمة الدليل على أن
 هذا ليس من تلغيق الشهادة من كل وجه وقوله ثبت بذلك أى بصدر صورة الطلاق منه وقوله
 كيف كان أى على أى حالة ووجد ذلك سواء كان بقصد الانشاء أو بقصد الاقرار (قوله وللقاضى بل
 عليه) أى بل يجب وقوله سمعها أى الشهادة الصادرة منهما وانما ذكرها عقب الدعوى والبيانات لان
 العلم (قوله خاتمة فى الايمان) أى فى بيان أحكامها وانما ذكرها عقب الدعوى والبيانات لان
 الايمان قد يحتاج لتقديم دعوى والفقهاء يذكرونها قبل القضاء لان القاضى قد يحتاج الى العين
 من الخصوم فلا يقضى الا بعد ما فلكل وجهة والايمان بفتح الهمزة جمع يمين وهى فى اللغة اليد اليمنى
 وأطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا حلفوا وضع أحد يمينيه فى يمين صاحبه وقيل القوة ومنه قوله
 تعالى لاخذنا منه باليمين أى بالقوة وعليه فسمية الحلف به لانه يقوى على الحث أو عدمه وعلى الاول
 جرى م ر فى النهاية وعلى الثانى جرى ابن حجر فى التلخيص وفى الشرع تحقيق أمر محتمل باسم من أسمائه
 تعالى أو صفة من صفاته ما ضيا كان أو مستقبلا نفعيا أو اثباتا كما فى العادة كحلفه ليدخلن الدار أو
 بمنعافها كحلفه ليقطن الميت أو ليقطنن زيد بعد موته والمراد بتحقيق ذلك التزام تحقيقه وإيجابه
 على نفسه والتصميم على تحصيله واثبات أنه لا بد منه وأنه لا سعة فى تركه وليس المراد به جعله محققا
 حاصل لا ذلك غير لازم والمراد بالامر النسبة الكلامية كما اذا قلت زيدا قائم فعو رضت فيه فقلت
 والله انه قائم فحققت ذلك والمراد بالمحتمل العقل فى دخوله فيه الحال العادى وخرج بتحقيق أمر
 لغو اليمين الا متى و بالمحتمل المراد به هنا غيره وهو الواجب فقط كقوله والله لا موتن فليس يمين
 لا متناع الحث فيه أى مخالفة المحلوف عليه فلا اخلال فيه بتعظيم اسمه تعالى * والاصل فيها
 قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان
 أى قصدتتموها بدليل آية أخرى وهى ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم وقوله تعالى ان الذين
 يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا الا آية وأخبار منها أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لا ومقلب
 القلوب رواه البخارى ومنها قوله عليه السلام والله لا غزوين قرى ثلاث مرات ثم قال فى الثالثة ان
 شاء الله رواه أبو داود وقد أمره الله بالحلف على تصديق ما أمر به فى ثلاثة مواضع من القرآن فى يونس
 فى قوله تعالى قل اى و رى انه لحق وفى سبأ فى قوله تعالى وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى
 و رى لتأتينكم وفى التغابن فى قوله تعالى زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى و رى لتبعثن و أركانها
 حالف ومحلوف به ومحلوف عليه و شرط فى الاول التكليف والاختيار والنطق والقصد فلا تتعقد
 يمين الصبي والمجنون والمكره و يمين اللغو وفى الثانى أن يكون اسم من أسمائه تعالى أو صفة من
 صفاته على ما سياتى فى الثالث أن لا يكون واجبا بان يكون محتملا عقلا ولو كان مستحذلا عادة كما
 علمت (واعلم) أن الايمان نوطان واقعة فى خصوصية وواقعة فى غيرهما فالتى تقع فيها ما أن تكون
 لدفع وهى يمين المنكر للحق بان قال لى عليك كذا فانكروا وحلف لدفع مطالبة المدعى بالحق واما أن
 تكون للاستحقاق وهى خمسة اللعان فالخالف يستحق بحلفه حدز وجنبه لانه ان لم تحلف هى
 والقسامة فالمستحق يحلف ويستحق الدية واليمين مع الشاهد فى الاموال أو ما يؤل اليها واليمين
 المردودة على المدعى بعد النكول واليمين مع الشاهدين التى تقع فى غير الخصومة ثلاثة أقسام اثنتان
 لا ينعقدان وهما لغو اليمين ويمين المكره بفتح الراء واحد ينعقد وهو يمين المكلف المختار القاصد

هـذا من تلغيق
 الشهادة من كل وجه
 بل صورة انشاء
 الطلاق والاقرار به
 واحدة فى الجملة
 والحكم ثبت بذلك
 كيف كان وللقاضى
 بل عليه سمعها
 انتهى
 * (خاتمة فى الايمان) *

في غير واجب * واعلم أيضاً أن الفقهاء يجمعون النذر مع الإيمان في كتاب واحد لما بينهما من المناسبة وهي أن بعض أقسام النذر فيه كفارة يمين والمؤلف رحمه الله تعالى خافهم وذكره في أواخر باب الحج عقب مبحث الاضحية وله وجه أيضاً كما أنها عليه هناك وهو أن بعض أقسام الحج قد يكون مندوراً وكذلك الاضحية فناسب أن يستوفي الكلام على النذر هناك (قوله لا ينعقد اليمين الا باليمين) انعقادها بهذين النوعين من حيث الحنف المرتب عليه الكفارة أما من حيث وقوع المحلوف عليه فلا ينحصر فهم ما يلحظ بغيرهما أيضاً كالحلف بالعق والطلاق المعلقين على شيء كقوله ان دخلت الدار فأنت طالق أو فعبدتني حر وأما قولهم الطلاق والعق لا يحلف بهما معناه أنهما لا يكونان مقسماتهما كقوله والطلاق أو والعق لا أفعل كذا وقوله باسم المراد بالاسم ما دل على الذات فقط كالماء أو على الذات والمعنى كالتألق وبالصفة ما دل على المعنى فقط كعظمته وقوله خاص بالله تعالى أي بان لا يطلق على غيره كالله وكتب العالمين ومالك يوم الدين وكالحج الذي لا يموت وكن نفسي بيده أي بقدرته بصرفها كيف يشاء والذي أعبدته أو أسجد له فلا فرق بين المشتق وغيره ولا بين أن يكون من الأسماء الحسنى أو لا ولا بين أن يكون من الأسماء المضافة أو لا (واعلم) أن أسماءه تعالى ثلاثة أنواع كما يعلم من عبارة المنهاج ما لا يحتمل غير الله تعالى وهو ما ذكر وما يحتمل غيره والغالب إطلاقه عليه تعالى كالرحيم والخالق والرازق وما يستعمل فيه وفي غيره على حد سواء كالوجود والعالم والقسم الأول لا يقبل فيه إرادة غير الله تعالى لانه لا يحتمل غيره إذا الغرض أنه مختص بالله تعالى وأما إذا قال أردت به غير اليمين كأن قال بالله لا أفعل كذا وقال أردت أتبرك بالله تعالى أو أستعين بالله فانه يقبل منه لأن التورية نافعة كما سيصرح به ما لم تكن محضرة القاضي المستحلف له والا فلا تنفعه قال في فتح الجواد خلافا لما توهمه عبارة المنهاج أي من عدم قبول ذلك منه على أنه قبل أنها سبق قلم اه ونص عبارة المنهاج لا تنعقد اليمين الا بذات الله تعالى أو وصفه كقوله والله ورب العالمين والحج الذي لا يموت ومن نفسي بيده وكل اسم مختص به ولا يقبل قوله لم أرد به اليمين اه والقسم الثاني تنعقد به اليمين ما لم يرد به غير الله بان أراد اه أو أطلق لا نصرافه عند الإطلاق إليه تعالى لكونه غالباً فيه فان أراد به غيره لم ينفع اليمين لانه يطلق على غيره كرحيم القلب وخالق الافك ورازق الجيش ورب الابل فيقبل هنا إرادة غيره تعالى كما يقبل إرادة غير اليمين والقسم الثالث تنعقد به اليمين ان أراد به تعالى بخلاف ما اذا أراد به غيره أو أطلق لانه لما أطلق عليه وعلى غيره سواء أشبهه الكليات فلا يكون عينا بالانية (قوله أو وصفه من صفاته) أي الذاتية كما في التحفة والنهاية وشرح التحرير وكتب الرشيدى مانصه قوله الذاتية أخرج الفعلية كالخلق والرزق فلا تنعقد بها كما صرح به الرافعي وأخرج السلبية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض لكن بحث الزركشي الانعقاد بهذه لانها قديمة متعلقة به تعالى اه وكتب شق مانصه ليس المراد بها أي بالذاتية خصوص صفات المعاني السبعة المذكورة في الكلام بل المراد ما يشملها وغيرها من كل مقام بالذات كالعظمة ومثلها الصفات السلبية على المعقد كعدم الجسمية والقدم والبقاء وكذا الاضافية كالازلية والقبلية للعالم بخلاف الصفات الفعلية كالخلق والرزق والاحياء والاماتة فلا تنعقد بها اليمين وان نوى خلافاً للحنفية اه قال في شرح الروض والفرق بين صفتي الذات والفعل أن الاولى ما استحقته في الازل والثانية ما استحقته فيما لا يزال دون الازل يقال علم في الازل ولا يقال رزق في الازل الا توسعا اه (قوله كوالله) هو وما بعده إلى قوله وخالق الخلق أمثلة للاسم وقوله ولو قال وكلام الخ أمثلة للصفة ولو حذف لفظ ولو عطف ما بعدها على ما قبلها كان أولى * (تنبيه) * اللحن هنا لا يؤثر في الانعقاد فلو رفع الاسم الداخل عليه أو القسم أو نصبه أو سكنه انعقد به اليمين كما في المعنى وشرح المنهج (قوله وكلام الله) أي أو ومشيئته وعلمه وقدرته وعزته وعظمته وكبريائه وحقه ان لم يرد بالحق العبادات

لا تنعقد اليمين الا
باسم خاص بالله تعالى
أو وصفه من صفاته
كوالله والرحمن
والاله ورب العالمين
وخالق الخلق ولو قال
وكلام الله أو وكتاب
الله أو وقرآن الله أو
والتوراة

أو بالانجيل فيمين
وكذا والمصحف أن لم
ينو بالمصحف الورق
والجلد وان قال
وردي وكان عرفهم
تسمية السيد يا
فكنانة والافمين
ظاهر أن لم يرد غير
الله ولا ينعتق بخلق
كالنبي والكعبة
للهي الصحيح عن
الحلف بالآباء وللأمر
بالحلف بالله وروي
الحاكم خبر من حلف
بغير الله فقد كفر
وجملوه على ما إذا قصد
تعظيمه كتعظيم الله
تعالى فإن لم يقصد
ذلك أثم عند أكثر
العلماء أي تباعدت
الشافعي الصريح
فيه كذا قال بعض
شرح المهاج والذي
في شرح مسلم عن
أكثر الأصحاب
الكراهة وهو المعتقد
وان كان ادليل
ظاهر في الأثم قال
بعضهم وهو الذي
ينبغي العمل به في
غالب الأعصار لقصد
غالبهم به أعظام
المخلوق به ومضاهاته
لله تعالى الله عن
ذلك علوا كبيرا وإذا
حلف بما ينعتق به
اليمن ثم قال لم يرد به
اليمن لم يقبل

وبالعلم والقدرة المعلوم والمقدور وبالبيعة ظهور آثارها الطاهرة وهي قهر الجبارة في العظمة
والكبرياء وعز المخلوقات عن إيصال مكره إليه تعالى في العزّة فإن أراد ذلك فليس يمين (قوله فيمين)
خبر مبتدأ محذوف أي فهو يمين ومحله ما أراد بذلك كالمصفة القديمة فإن أراد غيرها ما أراد
بالكلام الالفاظ التي تقرأها ويكتب الله المكتوب من النقوش وبالقرآن المقر وعمن الالفاظ التي
تقرأها أو الخطبة والتوراة والانجيل الالفاظ التي تقرأ فليس ذلك يمين (قوله وكذا والمصحف)
أي وكذلك يكون يميننا إذا حلف بالمصحف (قوله ان لم ينواخ) فان نوى ذلك فليس يمين (قوله وان
قال وروي) أي بالاضافة فان قال والرب بالالف واللام فهو يمين صريح بالاله لا يستعمل في غير الله
تعالى (قوله وكان عرفهم) أي عرف أهل بلدة الحالف (قوله فكناية) أي فان نوى به اليمن اتعقد
والافلا (قوله والا) أي بان لم يكن في عرفهم ذلك وقوله فيمين ظاهر أي صريح بحافضه الله اليمن
من غيرنية (قوله ان لم يرد غير الله) قيد في كون الحلف بورد يمينه الله اليمن ويخرج به ما إذا أراد
به غير الله فانه لا يكون يميننا لانه يصح اطلاقه على غير الله تعالى ولولم يكن في عرف بلدة ذلك الاطلاق
(قوله ولا ينعتق) أي اليمن بمعنى الحلف والاولى فلا ينعتق بقاء التفريغ لان المقام له اذهوم مفهوم
حصر انعقاد اليمن في القسمين السابقين والمعنى اذا حلف بغير الله لا تنعتق يمينه ولو شرك في حلفه بين
ما يصح الحلف به وغيره كوالله والكعبة فالوجه انعقاد اليمن ان قصد الحلف بكل أو أطلق وكذا
لو قصد الحلف بالمجموع لان جزءه هذا المجموع يصح الحلف به فالمجموع الذي جزؤه كذلك يصح
الحلف به كذا في سم (قوله كالنبي) أي بان يقول والنبي أو وحق النبي لا فعلن كذا أو ينبغي لله الحلف
أن لا يتساهل في الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب لكفره سيما اذا حلف على نية
أن لا يفعل فان ذلك قد يجزى الكفر لعدم تعظيمه لرسول الله صلى الله عليه وسلم والاستخفاف به
(قوله للنهي الصحيح الخ) أي في خبره الله ينهاكم أن تحلفوا بآباءكم فمن كان حالفًا لله بالله
أولبصمت وقوله وللأمر بالحلف بالله أي في الخبر السابق في قوله فمن كان حالفًا الخ وهو محل الدلالة على
النهي عن الحلف بالكعبة أو النبي ونحوهما ولا يرد على ذلك ما ورد في القرآن الحلف بغير الله تعالى
كقوله تعالى والشمس والضحي لأنهم على حد من مضى أي ورب الشمس مثلا وإن ذلك خاص به
تعالى فاذا أراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به وليس غيره ذلك (قوله فقد كفر) في روايه فقد أشرك
(قوله وجملوه) أي خبر الحاكم المذكور (قوله على ما إذا قصد) أي الحالف وقوله تعظيمه أي غير
اه (قوله فان لم يقصد ذلك) أي تعظيمه كتعظيم الله تعالى (قوله أثم الخ) أي فهو حرام ولا يكفر به
(قوله أي تباعدت الشافعي) قال في النهاية قال الشافعي وأخشي أن يكون الحلف بغير الله معصية
اه (قوله كذا قاله الخ) أي قال انه ياتى بذلك عند أكثر العلماء تباعدت الشافعي (قوله والذي الخ) مبتدأ
خبره الكراهة أي كراهة الحلف بغير الله مع عدم قصد ما مر (قوله هو المعتقد) أي القول بالكراهة
المعتقد وفي الخفة قال ابن الصلاح يكره ما له حرمة شرعا كالنبي ويحرم به الحرمة له كالطلاق وذكر
الماوردي ان للمعتب التحليف بالطلاق دون القاضي بل يكرهه الامام ان فعله وفي خبر ضعيف
ما حلف بالطلاق مؤمن ولا استخلف به الامنافق اه (قوله وان كان الخ) غاية في كون القول
بالكراهة هو المعتقد (قوله قال بعضهم وهو) أي القول بالاثم (قوله لقصد غالبهم) أي الحالفين
بغير الله وقوله أعظام المخلوق به أي باليمن وقوله ومضاهاته أي المخلوق أي مشابته لله وفيه اهـ
أن قصدوا المضاهاة بكفرون لا بنباتهم الشريعة ولا يأتون فقط فتمل (قوله تعالى الله) أي تنزه الله
وتباعد وقوله عن ذلك أي عن كون أحد مضاهيه أو يعظم كتعظيمه وقوله علوا أي تعالى فوضع اسم
المصدر في موضع المصدر مثل والله أنبتكم من الأرض نباتا وقوله كبير اصفة له علوا وفيها تمام المبالغة
في التزاهة (قوله واذا حلف بما ينعتق به اليمن) أي عاصر في كلامه من اسم خاص به تعالى أو صفة

من صفاته وقوله ثم قال لم أرد به اليمين لم يقبل هذه العبارة مسبوقة لعبارة المنهاج وقد علمت عن فتح
الجواد أنه قيل إنها سبق قلم وكذلك قاله شيخ الإسلام ونص عبارة المنهاج مع شرحه له الآن يريد به
غير اليمين فليس يمين فيقبل منه ذلك كما في الروضة وأصلها ثم قال فقول الأصل ولا يقبل قوله لم أرد به
اليمين مؤول أو سبق قلم اه (قوله ولو قال بعد يمينه ان شاء الله) مثل الاثبات التي كان لم يشأ الله
ومثل مشيئة الله مشيئة الملائكة لا مشيئة آدميين كما مر في باب الطلاق (قوله وقصد اللفظ الخ)
فيه أنه لا يشترط قصد اللفظ بل فراغ اليمين بل الشرط قبله قصد الاستثناء أي التعليق وعبارة
الروض وشرحه ويشترط التلفظ بالاستثناء وقصده قبل فراغ اليمين واتصالها بها اه (قوله واتصل
الاستثناء بها) أي باليمين اتصالا عرفيا لا حقيقيا لأنه لا يضر الفصل بسكنة التنفس والحي وانقطاع
الصوت (قوله لم تنعقد اليمين) جواب لو وانما لم تنعقد لعدم العلم بوقوع المعلق عليه لأن مشيئته
تعالى وما ألحق بها غير معلومة لنا وقيل تنعقد لكن مع عدم المؤاخذه بها (قوله فلا حث
ولا كفارة) تفريع على عدم انعقاد اليمين (قوله وان لم يتلفظ بالاستثناء) أي ولو تلفظ به ولو كان لم
يقصد الاستثناء بأن سبق إيماء إليه أو قصد التبرك أو أن كل شيء بمشيئة الله أو لم يعلم هل قصد
التعليق أم لا أو أطلق (قوله لم يندفع الخ) جواب أن وقوله الحث بكسر الحاء أي أتم حلف اليمين
بفعل المحلوف عليه كان قال والله لا أكلم زيد أفكاه قال في القاموس الحث بالكسر الاتم والحلف
في اليمين والميل من باطل إلى حق وعكسه اه وقال في المصباح حث في يمينه يحث حثا إذا لم يف
بموافقه وحث وحثته بالتشديد جعلته حائشا والحث الذنب وتحث إذا فعل ما يخرج به من
الحث قال ابن فارس والتحث التبعيد ومنه كان صلى الله عليه وسلم يحث في غار حراء اه (قوله بل
يدين) بضم ياء المضارعة وفتح الدال ونشديد الياء المفتوحة أي يعمل باطنا بما نواه وقصده فإن قصد
قبل فراغ اليمين الاستثناء لم تنعقد باطنا وإن لم يقصد ذلك انعقدت (قوله ولو قال لغيره أقسمت
عليك) أي أو أقسم عليك وفي الجبرمي لو حذف لفظ عليك فيمين لا يجري فيها تفصيل اه (قوله
أو أسألك بالله) قال ع ش وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا من غير ذكر المعلق اه (قوله وأراد يمين نفسه)
أي فقط بأن أراد تحقيق هذا الأمر المحتمل فإذا حلف شخص على آخر أنه ما كل فلا كل أمر محتمل فإذا
أراد حقيقة وأنه لا بد من الكل كان يميناً وإن أراد أنشفع عنك بالله أنك تا كل أو أراد يمين المخاطب
كان قصد جعله حالفاً لا فلا يكون يميناً لأنه لم يحلف هو ولا المخاطب اه بجبرمي (قوله ومتى لم يقصد
يمين نفسه) أظهر في مقام الاضمار فلو قال ومتى لم يرد هذا كان أولى (قوله بل الشفاعة) أي بل
قصد الشفاعة بالله أن يفعل المخاطب كذا وقوله أو يمين المخاطب أي جعل المخاطب حالفاً بالله تعالى
وقوله أو أطلق أي لم يقصد يمين نفسه ولا يمين المخاطب ويحمل في هذه الحالة على الشفاعة أي جعلت
الله شقيعاً عندك في فعل كذا (قوله فلا تنعقد) أي اليمين (قوله لأنه لم يحلف هو) أي القائل
ذلك ولا المخاطب واعلم أن اللفظ الذي ينعقد به اليمين إما أن يكون صريحاً والمراد به هنا ما يحصل
الانعقاد به عند الإطلاق وذلك كما في القسمين الأولين المارين أعني ما كان يختص بالله من اسم
أو صفة له وما كان إطلاقه عليه غالباً وإما أن يكون كناية وهي ما ليس كذلك فلا ينعقد بها اليمين
إلا بالنية وذلك كان باقياً بالجلالة مع حذف حرف القسم نحو الله بتثليث الهاء أو تسكينها لا فعلن كذا
وفحو لعمر الله أو على عهد الله أو ميثاقه أو ذمته أو أمانته أو كفأله لا فعلن كذا ونحو أشهد
أو شهدت بالله لقد كان الأمر كذا ونحو عزمت أو أعزم بالله لا فعلن كذا أو عليه لك لتفعلن كذا ونحو
ذلك كالألفاظ التي تطلق على المولى وعلى غيره على حد سواء كالو جود والعم والحمد والحمد والحمد والحمد والحمد
بله بتشديد اللام وحذف الألف فقال في التحفة هي لغو وانوى بها اليمين لأن هذه كلمة غير الجلالة
أذهى الرطوبة وقال في النهاية هي يمين أن نواها خذها من الجمع ذهبوا إلى أنها لغو وفي الجبرمي وبقي ما لو

ولو قال بعد يمينه ان
شاء الله وقصد اللفظ
والاستثناء قبل فراغ
اليمين واتصل
الاستثناء بها لم تنعقد
اليمين فلا حث ولا
كفارة وان لم يتلفظ
بالاستثناء بل نواه لم
يندفع الحث ولا
الكفارة ظاهراً بل
يدين ولو قال لغيره
أقسمت عليك بأنه
أو أسألك بالله لتفعلن
كذا وأراد يمين نفسه
فيمين ومتى لم يقصد
يمين نفسه بل الشفاعة
أو يمين المخاطب
أو أطلق فلا تنعقد
لأنه لم يحلف هو ولا
المخاطب

قال والله يحذف الالف بعد اللام هل يتوقف الانعقاد على نيتها أولا ولا يظهر الا ان الثاني لعدم
الاشتراك في اللفظ بين الاسم الكريم وغيره بخلاف البهية فانها مشتركة بين الحلف بالله وباله
الطوبى وبه وبقي ايضا ما لو حذف الهاء من لفظ الجلالة وقال بالا أو والا هل هي عيب أو لا فيه نظر
والاقرب الثاني لانها بدون الهاء ليست من اسمائه ولا صفاته ويحتمل الانعقاد عند نية العيمين
ويحتمل على انه حذف الهاء ترخيما والترخيم جائز في غير المنادى على قلة اه (قوله ويكره رد
السائل بالله تعالى) الخبر من سأل بالله تعالى فأعطوه وفي الزواجر أخرج الطبراني وغيره إلا أحدكم
عن الخضر قالوا بلى يا رسول الله قال بينما هو يمشي ذات يوم في سوق بني اسرائيل أبصره رجل مكاتب
فقال تصدق علي يا ربك الله فيك فقل الخضر آمننت بالله ما شاء الله من أمره ما عندي شيء
أعطيكه فقل المسكين أسألك بوجه الله لما تصدقت علي فاني نظرت السماحة في وجهك رجوت
البركة عنده فقال الخضر آمننت بالله ما عندي شيء أعطيكه إلا أن تأخذني فتبيعني فقال المسكين
وهل يستقيم هذا قال نعم أقول لقد سألتني بامر عظيم أما اني لا أخيبك بوجهي يعني قال فقد دمه إلى
السوق فباعه باربعمائة درهم فكنت عند المشتري زمانا لا يستعمله في شيء فقال انما اشتريته
التماس خيرة عندي فاوصني بعمل قال أكره أن أشق عليك أنك شيخ كبير ضعيف قال ليس يشق
علي قال قم فأنقل هذه الحجارة وكان لا ينقلها دون ستة نفر في يوم فخرج الرجل لبعض حاجته ثم
انصرف وقد نقل الحجارة في ساعة قال أحسنت وأجملت وأطقت عالم أرك طيقة ثم عرض للرجل سفر
فقال اني أحسبك أميناً فاخلفني في أهلي خلافة حسنة قال أوصني بعمل قال اني أكره أن أشق عليك
قال ليس يشق علي قال فاضرب من اللبن لبيتي حتى أقدم عليك قال فرأى الرجل أسفاره قال فرجع وقد
شيد بناء قال أسألك بوجه الله ما سبيك وما أمرك قال سألتني بوجه الله ووجه الله أو ففني في هذه
العبودية فقال الخضر سأحدثك من أنا أنا الخضر الذي سمعت به سألني مسكين صدقة فلم يكن
عندي شيء أعطيه فسألني بوجه الله فامكنته من رقبتي فباعني وأخبرك انه من سئل بوجه الله فرد
سأله وهو قد وقف يوم القيامة جلده ولا لحم له يتققق فقال الرجل آمننت بالله شققت عليك يا نبي
الله لم أعلم قال لا بأس أحسنت واتقنت فقال الرجل يا نبي الله أحكم في أهلي ومالي بما شئت
أو اختر فاحلى سبيلك قال أحب أن تخلى سبيلي فاعبد ربى فحلى سبيله فقال الخضر الحمد لله الذي أوثقتني
في العبودية ثم نجاني منها اه (قوله أو بوجهه) أي بوجه الله كان يقول أسألك بوجه الله لتفعلن
كذا (قوله في غير المكره) متعلق برده وهو على حذف مضاف أي في سؤال غير المكره اما في سؤال
المكره فلا يكره رده ومثله المحرم بالاولى وذلك لما أخرجه الطبراني عن أبي موسى الأشعري رضي
الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ملعون من سأل بوجه الله وملعون من سئل
بوجه الله ثم منع سائله ما لم يسأل هجرانضم فسكون قال في الزواجر أي ما لم يسأل أمر اقبص لا يلبق
ويحتمل انه أراد ما لم يسأل سؤالاً قبيحاً بلام قبيح اه (قوله وكذا السؤال بذلك) أي وكذا يكره
السؤال بالله أو بوجهه حديث لا يسئل بوجه الله إلا الجنة (قوله ولو قال ان فعلت كذا فانا يهودي
أو نصراني) أي أو مستحل الخمر أو الزنا أو أنابى من الاسلام أو من الله أو من رسوله ونحو ذلك (قوله
فليس) أي قوله المذكور يمين وهو جواب لو (قوله لا تنفاه الخ) علة عدم انعقاد قوله المذكور
يميناً (قوله ولا كفارة) أي عليه (قوله وان حنت) أي بان فعل المحلوف عليه (قوله نعم يحرم
ذلك) أي قوله ما ذكرناه معصية والتلفظ بأحرام (قوله بل ان قصد الخ) الصواب حذف لفظ
بل ولفظ حرم لانه قيد لقوله ولا يكفر وقوله أو أطلق أي لم يقصد شيئاً (قوله ويلزمه التوبة) أي لانه
حرام والتوبة واجبة من كل معصية ولا ينافي ذلك قوله بعد سن له أن يستغفر الله لان ذلك باللسان
وهو ليس بواجب (قوله فان علق) أي قصد تعليق اليهود بحجوه مما أمر على فعل ذلك وقوله أو أراد

ويكره رد السائل
بالله تعالى أو بوجهه
في غير المكره وكذا
السؤال بذلك ولو قال
ان فعلت كذا فانا
يهودي أو نصراني
فليس يمين لا تنفاه
اسم الله أو صفته
ولا كفارة وان حنت
نعم يحرم ذلك كغيره
ولا يكفر بل ان قصد
تبعيد نفسه عن
المحلف أو أطلق
حرم ويلزمه التوبة
فان علق أو أراد
الرضا بذلك ان فعل
كفر حلالاً

الرضا بذلك أي بالتهود ونحوه وقوله أن فعل أي المعلق عليه وقوله كفر حلال أي لأن فيه وضابا بالكفر وهو كفر كما في باب الردة قال في المغني فإن لم يعرف قصده لموت أو لغيبته وتعد ذرت مراجعته في المهمات القياس تكفيره إذا عرى عن القرائن الحاملة على غيره لأن اللفظ بوضعه يقتضيه وكلامه لا يوجب كراهة ولا وجه ما في الإذكار أنه وقوله والأوجه الخ قال في التحفة هو الصواب (قوله وحيث لم يكفر) أي بأن قصد تبعية نفسه أو أطلق (قوله سن له أن يستغفر الله) أي باللفظ والإفالة والتوبة واجبة كما صرح به آتينا بقرله ويلزمه التوبة وذلك كان يقول أسستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا الله محمد رسول الله قال في التحفة وحذفهم أشهدنا لا يدل على عدم وجوبه في الإسلام الحقيقي لأنه يقتضي قيامه بالاحتياط ما لا يغتفر في غيره على أنه لو قيل الأولى أن يأتي هنا بلفظ تشهد فهم ما لم يبعد لأنه إسلام أجمع بخلافه مع حذفه (قوله وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك) أي قوله لا إله إلا الله الخ أي لخبرنا أصحابنا من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ورده المجهور بأن الأمر فيه محمول على النذب (قوله ومن سبق لسانه الخ) عبارة الروض وشرحه ومن حلف بلا قصد بأن سبق لسانه إلى لفظ اليمين بلا قصد بكثرت في حالة غضب أو لحاج أو صلة كلام لا والله تارة وبلى والله تارة أخرى أو سبق لسانه بأن حلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره فغوى أي فهو لغويين ادلا يقصد بذلك تحقيق اليمين ولقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولخبر لغويين لا والله وبلى والله رواه أبو داود وابن حبان وصححه فلو جمع بين لا والله وبلى والله في كلام واحد قال الماوردي الأولى لغو وأثانية منعقدة لأنها استدرأ مقصود منه أنه وقوله قال الماوردي الخ قال في التحفة هو ظاهر أن علم أنه قصد ما وكذا أن شك لأن الظاهر أنه قصد ما أما إذا علم أنه لم يقصد ما فواضح أنه لغو أو قال في المغني وجعل صاحب السكافي من لغوي اليمين ما إذا دخل على صاحبه فأراد أن يقوم له فقال والله لا تقوم وهو مما تميم به البلوى أنه وهو ظاهر أن لم يقصد اليمين فإن قصد ما كانت عينا كإيمانه عليه في التحفة والنهاية (قوله بلا قصد) لأحاجة إليه بعد قوله سبق لسانه كإيمانه عليه في المغني وعبارته تنبيه لأحاجة لقوله بلا قصد بعد قوله ومن سبق لسانه (قوله كذا لا والله وبلى والله) أي كقوله ذلك وقوله في نحو غضب متعلق بقوله المقدر (قوله لم ينقد) أي اليمين بذلك وهو جواب من (قوله والحلف مكرره) أي لقوله تعالى ولا تتجمعوا الله عرضة لايمانكم أي نصيبا لها بأن تكثروا ومنها لتصديقوا ولخبر أنما الحلف حدث أو ندمر وأما ابن حبان في صححه ولأنه ربما يجهز عن الوفاء فيها حلف عليه قال حرملة سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول ما حلفت بالله صادقا ولا كاذبا قط * (تنبيه) * كان الأولى للوفاة أن يزيد بعد قوله مكرره أفظ في الجملة وذلك لأن من اليمين ما هو معصية كما سيأتي في كلامه ومنها ما هو مباح ومنها ما هو مستحب كان توقف عماها فعل مندوب أو ترك مكرره ومنها ما هو واجب فيها إذا توقف عماها فعل واجب أو ترك حرام (قوله لا في بيعه الجهاد الخ) لو قال كغيره لا في طاعة كبيعة الجهاد الخ لكان أولى أذعبارته تفيد الحصر في هذه الثلاثة مع أنه ليس كذلك بل مثلها كل طاعة من فعل واجب أو ترك حرام أو فعل مندوب فلا كراهة في الحلف في جميع ذلك ومثل في شرح الررض للبيعة على الجهاد بقوله عليه الصلاة والسلام والله لا عزون قريشا الحديث المار وقوله والحث على الخير أي كقوله والله أن لم تثبت لئلا يدم (قوله والصادق في الدعوى) الملازم لما قبله أن يقول وفي الدعوى الصادقة أي عند حاكم ولا تكره اليمين أيضا فيما إذا دعت حاجة إليها كترك ما حرم الله عليه وسلم فوالله لا يمل الله حتى تملوا أي لا يترك ثوابكم حتى تتركوا العمل أو تعظم أمر كقوله عليه السلام والله لو تعلم ما أعلم لضحكتتم قليلا ولرب كنتم كثيرا (قوله ولو حلف الخ) هذا إشارة إلى استثناء رابع فكنه قال وتكرره إلا أن حلف على ارتكاب معصية فحرم

وحيث لم يكفر سن له أن يستغفر الله تعالى لا يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك ومن سبق لسانه إلى لفظ اليمين بلا قصد كلا والله وبلى والله في نحو غضب أو صلة كلام لم ينقد والحلف مكرره لا في بيعه الجهاد والحث على الخير والصادق في الدعوى ولو حلف في ترك واجب أو فعل حرام عصي ولزمه حنث وكفارة

وقوله ولزمه حنث الخ تلخص من كلامه ان الحنث تارة يجب كما في هذه الصورة وتارة يدب كما ذكره بقوله أو ترك مستحب أو فعل مكروه وتارة يكون خلاف الاولى كما ذكره بقوله أو على ترك مباح أو فعله وبقي عليه الكراهة وذلك كما اذا حلف على فعل مندوب أو ترك مكروه والتعريم كما اذا حلف على فعل واجب أو ترك حرام فيحرم عليه الحنث بترك واجب أو فعل حرام فتحصل ان الحنث تعتبر به أحكام خمسة ولا تعتبر به الاباحة لانه في صورة المباح يكون خلاف الاولى وبضد ما قيل في الحنث يقال في البرغيث وجب الحنث حرم السبر وحيث حرم الحنث وجب البر وحيث ندب الحنث كره البر وحيث كره الحنث ندب البر اهـ بجري يتصرف وقوله صى أى بالحلف واستثنى البلقيني من الصورة الاولى أعني ترك الواجب مستثنتين الاولى الواجب الذي يمكن سقوطه كالقصاص بعد الحكم به فانه يمكن سقوطه بالعفو الثانية الواجب على الكفاية كما لو حلف لا يصلي على فلان الميت حيث لم تتعين عليه فانه لا يعصى بهذا الحلف اهـ معنى وقوله ولزمه حنث وكفارة أى لان الاقامة على هذه الحالة معصية وخبر الصحيحين من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه وانما يلزمه الحنث اذا لم يكن له طريق سواء والا فلا كما لو حلف لا ينفق على زوجته فان له طريقا بان يعطيها من صداقها أو يقرضها ثم يبرئها لان الغرض حاصل مع بقاء التعظيم اهـ شرح المتنوع وقوله بان يعطيها من صداقها أى مع كون النفقة باقية في ذمته والاولى أن يمثل بنفقة القريب لانها تسقط بمضى الزمان اهـ بجري (قوله أو ترك الخ) بالجر عطف على ترك واجب وقوله مستحب أى كسنة الظاهر وقوله أو فعل الخ عطف على ترك أى كالتفات في الصلاة وقوله سن حنثه وعليه كفارة) أى لان اليمين والاقامة عليهما مكروه أى كالتفات في الصلاة وقوله سن والاسعة أن يؤثروا أولى القربى والساكنين والمهاجرين في سبيل الله وليعفووا وليدفعوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم والله غفور رحيم وسبب نزولها أن الصديق رضى الله عنه حلف أن لا ينفق على مسطح بعدما قال لعائشة ما هي بريئة منه فانزل الله ولا يأتل أولوا الفضل الآية فقال بلى والله انى لاحب أن يغفر الله لي فرجع الى مسطح الذي كان يجريه عليه من النفقة (طريفة) يحكى أن ابن المقرئ منع النفقة عن ولده لما رآه غير مستقيم فكتب اليه ولده

لا تقطعن عادة بر ولا * تجعل عقاب المرء في رزقه
فان أمر الافك من مسطح * يحط قدرا النجم من أفقه
وقد جرى منه الذي قد جرى * وعوتب الصديق في حقه
(فاجابه بقوله) قد يمنع المضطر من ميتة * اذا عصى بالسبر في طرقة
لانه يقوى على توبة * توجب ابصالا الى رزقه
لوم يتب مسطح من ذنبه * ما عوتب الصديق في حقه

(قوله أو على ترك مباح أو فعله) معطوفان على في ترك واجب أى أو حلف على ذلك وقوله كدخول دار الخ مثال للمباح (تنبيه) اختلف فيما لو حلف لا يأكل طيبا ولا يلبس ناعما فاقيل مكروه لقوله تعالى قل من حرم زينة الله الآية وقيل طاعة لما عرف من اختيار السلف خشونة العيش وقيل يختلف ذلك باختلاف أحوال الناس وقصودهم وفراديهم للعبادة واشتغالهم بالضيق والسعة وهذا كما قال الراغبى الصواب (قوله فالأفضل ترك الحنث) وقيل الأفضل له الحنث لستفنع الفقراء بالكفارة قال الاذرى ويشبهه ان محل الخلاف ما اذا لم يكن في ذلك أذى للغير فان كان بان حلف لا يدخل دارا أحد أبويه أو أقاربه أو صديقه فالأفضل الحنث قطعاً وعقد اليمين على ذلك مكروه بلا شك وكذا حكم الأكل واللبس اهـ معنى (قوله ابقاء لتعظيم الاسم) أى المحلوف به أى ولقوله تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد تو كيدها (تنبيهات) من حلف أن لا يفعل شيئا ككونه

أو ترك مستحب أو
فعل مكروه سن
حنثه وعليه كفارة
أو على ترك مباح أو
فعله كدخول دار
وأكل طعام كلا
أكله أنا فالأفضل
ترك الحنث ابقاء
لتعظيم الاسم

لا تزوج موليته أو لا يطلق امرأته أو لا يعتق عبده أو لا يضرب غلامه فامر غير بفعله وكياله
 ولو مع حضوره لم يحث لانه حلف على فعله ولم يفعل إلا أن يريد الحالف استعمال اللفظ في حقيقته
 وعزمه وهو أن لا يفعله هو ولا غيره فحث بفعله وكياله فمما ذكره لا بارادته فان فعل الشيء الذي
 حلف عليه بنفسه عامدا عما استختر احث بخلاف ما لو كان جاهلا أو ناسيا أو مكرها فلا يحث
 حينئذ ومن الفعل جاهلا أن يدخل دارا لا يعرف انها المحلوف عليها أو يسلم على زيد في ظلمة ولا يعرف
 انه زيد وهو حالف انه لا يسلم عليه ومن حلف لا يبيع هذا العبد أو لا يشتري هذا الثوب فوجهه في
 الاولى أو وجه له في الثانية لم يحث لانه لم يفعل المحلوف عليه من حلف لا يبيع ولا يוכל وكان قد
 وكل قبل ذلك ببيع ماله فباع الوكيل بعد الحلف بالوكالة السابقة ففي فتاوى القاضى حسين انه
 لا يحث لانه بعد البيع لم يباشر ولم يוכל وقياسه انه لو حلف على زوجته أن لا تخرج الا باذنه وكان قد
 أذن لها قبل ذلك في الخروج الى موضع معين فخرجت اليه بعد الامين لم يحث ومن حلف لا يعتق
 عبده فكاتبه وعتق بالاداء لم يحث كما نقله الشيخان عن ابن القطان وأقره ومن حلف لا يأكل
 الحشيشة فبلعها من غير مضغ حث لانه يسمى أكله عرفا والايمان مبنية على العرف بخلاف ما لو
 حلف بالطلاق انه لا يأكل الحشيشة فبلعها من غير مضغ فانه لا يحث لانه لا يسمى أكل لغة والطلاق
 مبنى على اللغة ولو حلف لا يلبس خاتما فلبسه في غير الخنصر لم يحث ومن حلف لا يكتب هذا القلم
 فكسر ربه وراه بريقة جديدة وكتب به لم يحث ومن حلف لا يتغدى أو لا يتعشى أو لا يتسحر فلا
 يحث في الأول الا بالأكلة قبل الزوال لان وقت الغداء من طلوع الفجر الى الزوال ولا يحث في الثاني
 الا بالأكلة بعد الزوال لان وقت العشاء من الزوال الى نصف الليل ولا يحث في الثالث الا بالأكلة بعد
 نصف الليل لان وقت السجود من نصف الليل الى طلوع الفجر ومن حلف لا يفارق غريمه حتى يوفيه
 حقه ففهر بغيره منه لم يحث ولو تمكن من اتباعه بل ولو أذن له في الهرب لانه لم يفارقه هو ومن حلف
 لا يدخل الدار حث بدخوله داخل بابا حتى دهليزا ولو رجع وحده مرة واحدة لم يحث لانه لا يصعد
 سطح من خارج الدار ولو محوطا بان يكون له درج يصعد عليها من خارجها وإذا حلف الامير
 مثلا لا يضرب زيدا فامر الجلا فضر به لم يحث أو حلف لا يبني بيته فامر البناء ببنائه فبناه فمكذلك
 لا يحث أو حلف أن لا يحلق رأسه فامر حلاقا فحلقه لم يحث كما جرى عليه ابن المقرئ لعدم فعله وقيل
 يحث للعرف ومطلق الحلف على العقود ينزل على الصحيح منها فلا يحث بالفاسد ولو أضاف العقد الى
 ما لا يقبله كان حلف لا يبيع الخمر والمستولدة ثم أتى بصورة البيع فان قصد التلغظ بلفظ العقد مضافا
 الى ما ذكره حث وان أطلق فلا وكذلك الحلف على العبادات كالصلاة والصوم ينزل على الصحيح
 منها فلا يحث بالفاسد منهما الا الحث فانه يحث بالفاسد ولو حلف لا يصلي لم يحث بصلاة الجنازة لانها
 لا تسمى صلاة عرفا ومن حلف لستين على الله أحسن الثناء أو أعظمه أو أجمله فيقول لأحصى ثناء
 عليك أنت كما أثنيت على نفسك أو بأجل التمام بدليل الحمد لله جدا يوفي نعمه ويكافئ مزيده
 أو حلف ليصلين على النبي صلى الله عليه وسلم بأفضل الصلاة عليه فيصل بالصلاة الالهية التي في
 التشهد وهما فروع كثيرة تركتها خوف الإطالة (قوله فرع الخ) الاولى فروع لانه ذكر
 أربعة الاول قوله يسن تغليظ الخ الثاني قوله ويعتبر في الحلف الخ الثالث قوله واليمين يقطع الخصومة
 الخ الرابع قوله واليمين المردودة الخ * واعلم أن ما ذكره الفقهاء في باب الدعوى وهو
 الانسب وان كان له كرههنا وجه أيضا وهو ان الكلام في الايمان وانها قد تقع في خصوصية كإم
 وقوله تغليظ يمين الخ انما سئل ذلك لان اليمين انما وضعت للرجوع عن التعدي فغلظت بمسألة
 وتأكيد الردع فيها هو متأكد في نظر الشرع وهو ما سيدكره من النكاح الخ وقوله من المدعى
 أى صادرة منه فيما اذا كان المدعى به مثبت بيمين وشاهد أو في يمين الرد وقوله والمدعى عليه أى

(فرع) * يسن
 تغليظ يمين من المدعى

وتعليظ يمين صادرة من المدعي عليه فيما اذا لم يكن عند المدعي بينة (قوله وان لم يطلبه) أي
 التعليظ وهو غاية في سنية التعليظ أي يسن وان لم يطلبه الخصم قال في التحفة بل وان أسقطه كما قاله
 القاضي اه (قوله في نكاح الخ) أي في دعوى ذلك والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ليمين
 أي يمين واقعة في دعوى الخ ويحتمل ان في معنى على والجار والمجرور متعلق بيمين ولا حاجة الى تقدير
 مضاف أي يمين على نكاح وطلاق الخ وقوله ووكالة أي ولو في درهم اه تحفة (قوله وفي مال)
 معطوف على نكاح وقوله بلغ عشرين دينارا أي أو ما قيمته ذلك * (تنبيه) * كان حقه أن يزيد ولعان
 كما في التحفة لان قوله الا في وقوعه صعدا عليه أولى لا يظهر الا في الزوجين المتلاعنين لانهما هما
 اللذان يصعدان على المنبر (قوله لا في مآدون ذلك) أي لا يسن تعليظ اليمين فيما دون عشرين
 دينارا (قوله لانه) أي ما دون ذلك وقوله حقير في نظر الشرع أي فلم يعتن فيه بتعليظ اليمين (قوله
 نعم الخ) استدراك على عدم سنية التعليظ فيما دون ذلك وقوله لوراء الحاكم المفعول الثاني محذوف
 أي رأى التعليظ أصح فيما دون ذلك وقوله لنحو جراءة الخالف أي على اليمين واللام للتعليل وهي
 متعلقة برأي أو بمفعوله الثاني المحذوف وقوله فعله أي فعل الحاكم التعليظ في اليمين (قوله وهو)
 أي الزمان الذي يحصل به التعليظ وقوله بعد العصر أي لان اليمين الفاجرة بعد العصر أغلظ عقوبة
 لخبر الصحاحين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا
 يزكهم ولهم عذاب أليم وعندهم من رجل خاف على يمين كاذبة بعد العصر يقتطع بها مال امرئ مسلم
 (قوله وعصر الجمعة أولى) أي من عصر غير الجمعة لان يومها أشرف الاسبوع وساعة الاطابة فيها
 بعد عصرها (قوله وبالمكان) معطوف على بالزمان أي والتعليظ يكون بالمكان أيضا (قوله
 وهو) أي المكان الذي يحصل به التعليظ به وقوله للسلطان عند المنبر الطرف متعلق بمحذوف خبر
 المبتدأ والجار والمجرور وقوله متعلق بما يتعلق به هذا الخبر أي وذلك المكان كائن عند المنبر بالنسبة
 للسلطان أي أما بالنسبة لغيرهم اذا ترفعوا اليها فيبغى بكسر الباء وهي معبد النصارى أو كنيسة
 وهي معبد اليهود أو بيت نار مجوس لا بيت أصنام وثني دخل دارنا هدية أو أمان ترفعوا اليها فلا
 يحلف فيه لانه لا أصل له في الحرمات والتعظيم بل في محاسن الحكم وعبارة الخطيب في باب اللعان فان
 كان في غير المساجد الثلاثة فيكون في الجامع على المنبر كما صححه صاحب الكافي لان الجامع هو
 المعظم من تلك البلدة والمنبر أولى فان كان في المسجد الحرام فبين الركن الذي فيه الحجر الأسود
 وبين مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام ويسمى ما بينهما بالخطيم فان قيل لاشي في مكة أشرف من
 البيت أحسن بان عذرهم عنه صيانة له عن ذلك وان كان في مسجد المدينة فعلى المنبر كما في الام
 والمختصر لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف على منبري هذا عينا آثم أو مقعده من النار وان كان
 في بيت المقدس فعند الصخرة لانها أشرف بقاعها لانها قبلة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وفي ابن
 حبان انها من الجنة اه ومحل ذلك في غير المرأة الخائض أو النفساء أو المتغيرة أمها هي فعند باب الجامع
 لتحريم مكثها فيه (قوله وصعودهما) أي الزوجين عند اللعان كما علمت وعبارة فتح المواد مع الأصل
 ورفي كل منهما عند لعانه عليه أي المنبر بطيبة شرفها الله وبغيرها أيضا ولي وان قل القوم اه وقوله
 عليه أي على المنبر (قوله وزيادة الخ) معطوف على بالزمان أي ويكون التعليظ بزيادة الاسماء
 والصفات كأن يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر
 والعلانية هذا ان كان الخالف مسلما فان كان يهوديا بلغه القاضي بالله الذي أرسل التوراة على
 موسى ونجاه من الغرق أو نصرانيا بلغه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسيا أو وثنيا بلغه
 بالله الذي خلقه وصوره ولا يجوز للقاضي أن يحلف أحد بطلاق أو عتق أو نذر ومتى بلغ الامام أن
 القاضي يتخاف الناس بذلك عزله كما قاله الشافعي رضي الله عنه وقال ابن عبد البر لا أعلم أحدا من

والمدعي عليه وان لم
 يطلبه الخصم في نكاح
 وطلاق ورجعة
 وعتق ووكالة وفي مال
 باخ عشرين دينارا لا
 فيما دون ذلك لانه
 حقير في نظر الشرع
 نعم لوراء الحاكم لنحو
 جراءة الخالف فعليه
 والتعليظ يكون
 بالزمان وهو بعد
 العصر وعصر الجمعة
 أولى وبالمكان وهو
 للسلطان عند المنبر
 وصعودهما عليه
 أولى وزيادة الاسماء
 والصفات

أهل العلم يرى الاستحلاف بذلك اه (قوله ويسن أن يقرأ الخ) عبارة غيره ومن التغليظ أن يوضع
المحلف في حجره ويطلع له سورة براءة ويقال له ضع يدك على ذلك ويقرأ قوله تعالى إن الذين يشترون
الآية اه (قوله ولو اقتصر) أي الحالف وقوله كفي أي في الحلف (قوله ويعتبر) أي يعتمد
وقوله في الحلف أي بالله تعالى لانه المراد عند الاطلاق (قوله نية الحاكم) أي وعقيدته ومثله
الحاكم نائبه أو الحاكم أو المنصوب للظالم وغيرهم من كل من له ولاية التحليف وإنما اعتبرت نيته دون نية
الحالف لخبر مسلم العيين على نية المستحلف وجعل على الحاكم لانه الذي له ولاية الاستحلاف ولانه لو
اعتبرت نية الحالف لضاعت الحقوق وقوله المستحلف أي لمن توجه عليه الحلف (قوله فلا يدفع اثم
العين الخ) مفرع على اعتبار نية الحاكم أي وإذا كان الاعتبار نية الحاكم لانية الحالف فلو حلف
وورى في حلفه أو تناول أو استثنى فلا ينفعه ذلك ولا يدفع عنه اثم العين الفاجرة لكن بشرط أربعة
تستغادر من كلامه وهي أن يكون ذلك الحلف عند القاضي أو الحاكم فلو حلف عند المدعي فقط نفعه
ذلك وأن يطلب منه القاضي أو الحاكم الحلف فلو حلف قبل طلبه منه نفعه ذلك وأن لا يكون التحليف
بالطلاق والعق فإما كان بهما نفعه أيضا ذلك وأن لا يكون الحالف محقا ولا نفعه وقوله نحو تورية
هي قصد محاز للفظ لا حقيقته كان ادعى عليه ثوبا أو أنكر فخلعه القاضي فقال والله لا يستحق على
ثوبا أو أراد بالثوب الرجوع لانه من ثاب إذا رجح وهذا مجاز منه مجرور أو كان ادعى عليه درهما أو أنكر
فخلعه القاضي فقال والله لا يستحق على درهما ونوى الحديقة لانه كما في الغاموس يطلق عليها وقوله
كاستثناء تمثيل لنحو التورية قال الجبيري كان كان له عليه خمسة فادعى عليه عشرة وأقام شاهدا
واحدا على العشرة وحلف مع الشاهد أن له عليه عشرة وقال الانجسة سرا اه أي فقوله الانجسة الا
يدفع عنه اثم العين الفاجرة ومثله الاستثناء التأويل وهو اعتقاد خلاف نية القاضي بأن ادعى عليه
دينار فادعى عليه مئلة فادعى عليه مئلة لا يستحق على دينار فادعى عليه مئلة ونوى ثمن مبيع
ونوى القاضي قيمة المئلة أو قصد بالدينار اسم رجل وقوله لا يسمعه الحاكم الجملة صفة لاستثناء وضهير
يسمعه يعود عليه وهذا القيد زاده لاجل أن يكون الاستثناء من نحو التورية لا للاحتراز لانه لو سمعه
للحاكم لا يدفع عنه اثم العين الفاجرة بضابل يعززه الحاكم كما في النهاية ونصها وخرج بحيث لا يسمعه
مالو سمعه فيعززه ويعيد العيين اه (قوله أن لم يظلم خصمه) قيد في عدم دفع اثم العين الفاجرة
بذلك وقوله أما من ظلمه خصمه الخ محذور القيد المذكور (قوله كان ادعى على معسر الخ) وكان
يدعى على شخص أنه أخذ من ماله كذا بغير إذنه وسأله رده وهو إنما أخذه في دين له عليه فأجابه بنفي
الاستحقاق فقال المدعي للقاضي حلفه أنه ما أخذ من مالي شيئا بغير إذني وكان القاضي يرى حاجته
لذلك فخلف المدعي عليه أنه ما أخذ شيئا من ماله بغير إذنه ونوى بغير استحقاق فانه ينفعه ذلك ولا اثم
عليه (قوله أي تسليمه الآن) أي ونوى تسليمه الآن لكونه معسرا (قوله فتنفعه التورية
والتأويل) أي ولا ياتم بهما والملازم لما قبله في الجواب أن يقول فلا اثم عليه بهما (قوله لان خصمه
ظالم) عليه لكونه تنفعه التورية والتأويل حين إذا كان مظلوما وقوله ان علم أي أن المدين معسر
وقوله أو مخطئ معطوف على ظالم أو أن خصمه مخطئ ان جهل ذلك (قوله فلو حلف انسان الخ)
مرتب على ما يستفاد من قوله المار المستحلف وهو اشتراط طلب الحاكم الحلف إذا السين والتأني فيه
للطلب كما في التحفة وقوله ابتداء أي من غير أن يطلب منه أحد الحلف وقوله أو حلفه غير الحاكم أي
كالمدعي (قوله اعتبار نية الحالف) أي اعتدت نيته فيعمل بها (قوله ونفعته التورية) أي
فيتمخلص بيمينه المورى فيها من استمرار الخصومة (قوله وان كانت) أي التورية حراما وقرله حيث
الخ قيد في الحرمة (قوله والعين يقطع الخصومة الخ) أي يفيد قطع ذلك أي قطع المطالبة بالحق
وقوله لا الحق أي لا يقطع الحق أي لا يفيد قطع الحق المدعى به وذلك لخبر الصحيح أنه صلى الله عليه

ويسن أن يقرأ على
الحالف آية آل عمران
إن الذين يشترون
بعهد الله وأيمانهم
ثمنا قليلا وأن يوضع
المحلف في حجره ولو
اقتصر على قوله والله
كفي ويعتبر في الحلف
نية الحاكم المستحلف
فلا يدفع اثم العين
الفاجرة بنحو تورية
كاستثناء لا يسمعه
الحاكم ان لم يظلمه
خصمه كما يجتبه
البليقي أما من ظلمه
خصمه في نفس الامر
كان ادعى على معسر
فيحلف لا يستحق على
شيأ أي تسليمه الآن
فتنفعه التورية
والتأويل لان خصمه
ظالم ان علم أو مخطئ
ان جهل فلو حلف
انسان ابتداء أو
حلفه غير الحاكم
اعتبر نية الحالف
ونفعته التورية
وان كانت حراما
حيث يبطل بها حق
المستحق والعين
يقطع الخصومة حالا
لا الحق

وسلم أمر حالها بالخروج من حق صاحبه أي كأنه علم كذبه كما رواه الامام أحمد (قوله فلا تبرأ الخ) مفرع على قوله لا الحق وقوله ان كان أي الحالف كاذبا (قوله فلو حلفه) أي حلف الحاكم المدعي عليه عند عدم البينة (قوله ثم أقام) أي ثم بعد حلفه أقام المدعي بينة أي أو شاهد أو أحد الحلف معه (قوله حكم بها) أي بالبينة ولغت يمين المدعي عليه لما علمت أنها لا تفيد البراءة من الحق وإنما تفيد قطع الخصومة فقط (قوله كما لو أقر الخصم) أي بالحق للمدعي فإنه يثبت باقراره وقوله بعد حلفه أي بعدم الحق في ذمته مثلا (قوله والنسكول الخ) لا يخفى أنه غير مرتبط بما قبله فكان الصواب أن يؤخره عن قوله بعد النسكول الخ وعبارة المتهاج وإذا نكل حلف المدعي وقضى له ولا يقضى له بنسكوله والنسكول أن يقول أنا كل أو يقول له القاضي احلف فيقول لا أحلف اه (قوله واليمين) مبتدأ خبره قوله كاقرار الخ وقوله المردودة أي من المدعي عليه أو القاضي على المدعي (قوله وهي) أي اليمين المردودة وقوله بعد النسكول أي نسكول المدعي عليه من اليمين (قوله كاقرار المدعي عليه) ينبنى على ذلك أنه لا يحتاج لحكم حاكم بعدها بالحق ولا تسمع بعدها دعوى بمسقط كاداء أو ابراء لأن الاقرار من المدعي عليه لا يقتضي حكم حاكم ولا يقبل الرجوع عنه بخلاف ما لو جعلت كالبينة فإنه يحتاج لذلك لاحتمال التزوير وتسمع الدعوى بما ذكره عدم اقرار المدعي عليه اه شق (قوله فلو أقام المدعي عليه) هو بصيغة اسم المفعول ونائب فاعله الجار والمجرور وقوله بعدها أي اليمين المردودة وقوله بينة مفعول أقام وقوله باداء أو ابراء أي أو نحوهما من المسقطات وقوله لم تسمع أي البينة وقوله لتكذيبه أي المدعي عليه والاضافة من اضافة المصدر لفاعله وقوله لها أي للبينة والاولى اياها لان المصدر متعدي بنفسه وقوله باقراره أي التنزيل لانه لم يحصل اقرار بالفعل وإنما حلف المدعي بعد النسكول وهو كالاقرار (قوله وقال الشيخان في محل) أي في موضع آخر من كتبهما غير ما ذكرناه هنا أي في باب الدعوى (قوله وصحح الاسنوي الاول) أي عدم السماع (قوله والبلقيني الثاني) أي وصحح البلقيني الثاني أي السماع (قوله وقال شيخنا الخ) عبارة التحفة وصحح الاسنوي الاول والبلقيني الثاني وبسط الكلام عليه وتبعه الزركشي فصوبه لانه اقرار قد يرى لانتعيق فلا تكذب فيه واعتراض بان ظاهر كلام الشيخين تفريع السماع على الضعيف أنها كالبينة وهو متجه فالمعتمد ما في المتن الخ اه وقوله وهو أي الاعتراض متجه وقوله فالمعتمد ما في المتن أي من عدم سماعها (قوله فرع) أي في بيان صفة كفارة اليمين واختصت من بين الكفارات بانها مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء ومعنى كونها مخيرة ابتداء أنه يجزئ المكفر فيها بين الاعتناق والاطعام والكسوة في ابتداءها كما قال المؤلف يتخير في كفارة اليمين بين الخ ومعنى كونها مرتبة انتهاء أنه لا ينتقل الى الخصلة الرابعة التي هي الصوم الا اذا عجز عن الخصال الثلاثة كما قال فان عجز عن الثلاثة لم يهره صوم ثلاثة أيام والراجح في سبب وجودها عند الجمهور اليمين والحث معا ولا يكفر في غير صوم تقديمها على أحد سببها كالكسوة وليس له ذلك في الصوم لانه ابدية بنية وهي لا تقضى على وقت وحوها بلا حاجة بخلاف ما اذا كان بحاجة كفي الجمع بين الصلاتين تقديمها (قوله يتخير) أي المكفر ويشترط فيه أن يكون حرا شديدا فان كان رقيقا ولو مكاتباً فلا يتخير بين الثلاثة المذكورة بل عليه الصوم فقط لانه لا يملك أو يملك ماله كضحية فلو كفر عنه سيده بغير إذنه لم يجز وكذا بالصوم أيضا ويجزئ بعد موته بالاطعام والكسوة لانه لا ريق بعد الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه بما أذنه كما أن المكاتب أن يكفر بهما باذن سيده وان كان سفيها أو مغلسا فليس له التكفير الا بالصوم والكافر يتخير بين الثلاثة ولا ينتقل عنها الى الصوم الا اذا عجز عنها وحينئذ يستقر الصوم في ذمته ولا يصوم بالفعل الا اذا أسلم فلو أسير بعد ذلك لم يلزمه الرجوع الى غير الصوم من الخصال الثلاث (قوله في كفارة اليمين) قد نظمها ابن رسلان في زيده بقوله

فلا تبرأ ذمته ان كان
كاذبا فلو حلفه ثم أقام
بينة بما ادعاه حكم بها
كما لو أقر الخصم بعد
حلفه والنسكول أن
يقول أنا نكل أو
يقول له القاضي
أحلف فيقول
لا أحلف واليمين
المردودة وهي يمين
المدعي بعد النسكول
كاقرار المدعي عليه
لا كالبينة فلو أقام
المدعي عليه بعدها
بينة باداء أو ابراء لم
تسمع لتكذيبه لها
باقراره وقال الشيخان
في محل تسمع وصحح
الاسنوي الاول
والبلقيني الثاني
وقال شيخنا والمتجه
الاول فرع يتخير
في كفارة اليمين

كفارة الجين عتق رقبة * مؤمنة سليمة من معيبه
أو عشرة تمسكتوا قد أدى * من غالب الاقوات مدامدا
أو كسوة مسماهي كسوه * ثوباقباء أو وردا أو فروه
وعاجز صام ثلاثا كالرقيق * والأفضل الولا وجاز التفريق

(قوله بين عتق رقبة) هو عندنا أفضل من الاطعام ولو في زمن الغلاء والمراد بالعتق الاعتاق ولو عبره
لكان أولى ليجز ما لو اشترى من يعتق عليه بقصد العتق عن الكفارة كأصله وفرعه فانه لا يجزئ
عنها لانه مستحق للعتق بجهة القرابة فلا ينصرف عنها الى الكفارة وعلم من ذلك أنه يشترط أن
لا تكون الرقة مستحقة للعتق بجهة أخرى غير الكفارة فتخرج أم الولد فلا يجوز اعتاقها عن الكفارة
لانها مستحقة للعتق بجهة أخرى وقوله كاملة أي فلا يجزئ عتق نصف رقبة واطعام خمسة أو كسوتهم
وكذلك لا يجزئ اطعام خمسة وكسوة خمسة وقوله مؤمنة أي قبل العتق فلا تجزئ الكافرة ولا
المؤمنة مع العتق والمراد بالايمان فيها الاسلام اذا المدا في اجراء الاحكام انما هو على الاسلام واما
الايان بمعنى التصديق فامر باطنى لا اطلاع لنا عليه (قوله بلا عيب الخ) أي ويشترط أن تكون
سليمة من العيوب لان المقصود من العتق تسهيل حال الرقيق ليتفرغ لوظائف الاراد ولا يتفرغ لها
الا ان استقل بكفاية نفسه والا صار كالأى نقلا على نفسه وعلى غيره ولا يستقل بكفاية نفسه الا
السليم ولو بحسب الأصل والظاهر فيجزئ صغير ولو ابن يوم لان الأصل والظاهر من حاله السلامة
ومريض برجي برؤه فان لم يبرأ تبين عدم الاجزاء على الاصح ولا يجزئ زمن ولا هرم عاجز ولا فاقد
رجل أو خنصر أو ينصر من يدا أو فاقد أظفار من غيرهما ولا فاقد أظفار إبهام لتعطل منفعة اليد بذلك
بخلاف فاقد أظفار غير إبهام أو أظفارين من الخنصر أو البنصر وأما من كل منهما فيضرو ويجزئ مقطوع
الخنصر من يده البنصر من يده أخرى (قوله يخل بالعمل) أي يضرب بالعمى اضرا اربنا لكونه
عظيما بخلاف غير البين لكونه يسيرا فيجزئ فاقد الأنف أو الأذنين أو أصابع الرجلين بخلاف فاقد
أصابع اليدين ويجزئ الآخر اذا كان له إشارة مفهومة وفهم إشارة غيره والأصم وهو فاقد السمع
والاعور الذي لم يضعف عوره بصر عينه السليمة والاعرج الذي يمكنه تتابع المشى بان يكون عرجه
يسيرا والاقرع وهو الذي لانبات رأسه وقوله أو الكسب أو بمعنى الواو والعطف للتفسير أو مرادى
(قوله ولو نحو غائب) أي ولو كانت الرقة غائبة أو نحوها كرهونة ومغصوبة فانه يجزئ اعتاقها
وقوله علمت حياته أي نحو الغائب ولو بعد الاعتاق (قوله أو اطعام) الاولى التعبد بالواو لان
مدخولها معطوف على مدخول بين وهي لا تدخل الاعلى متعدد والمراد بالاطعام التملك وانما عبر
به اقتداء بالآية الشريفة وهي فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية فلا يكفي أن يصنع لهم طعاما
يغدهم به أو يعشيمهم وقوله عشرة مساكين لو ملأهم جلة الامداد كفي كما لو ملأهم عشرة أبواب جلة
فانه يكفي بخلاف ما لو ملأهم ثوبا كبيرا يكفي العشرة فلا يكفي وان اقتسموه بعد ذلك نعم لو قطعه
عشرة قطع وأعطاهم كفي بشرط أن تسمى كل قطعة كسوة (قوله كل مسكين مد) أي كل مسكين
يعطى مد فلا يكفي دون مد ولو احدى منهم ولو أعطى العشرة أمداد لا حدة عشر مسكينا لم يكف لان كل
واحد أخذ دون مد وقوله حبليس بغير بدل الضابط أن يكون من جنس الفطرة بأن يكون من
غالب قوت البلد من الاقوات المفصلة هناك وقوله من غالب قوت البلد أي بلدا ككفران كفر عن
نفسه فان كفر عنه غيره فالعبرة بغالب قوت بلد المكفر عنه (قوله أو كسوتهم) يقال فيه ما تقدم
والضهير يعود على العشرة مساكين والمراد يدفع المكفر لكل واحد منهم ما يطلق عليه كسوة وقد
علمت أنه يجزئ أن يدفع للعشرة مساكين عشرة أبواب جلة ثم يقتسموها بينهم بخلاف ما لو دفع ثوبا
كبيرا وان اقتسموه بعد ذلك الا ان قطعه عشرة قطع بالشرط المتقدم وقوله بما يسمى كسوة أي بشئ

بين عتق رقبة كاملة
مؤمنة بلا عيب
يخل بالعمل أو
الكسب ولو نحو غائب
علمت حياته أو
اطعام عشرة مساكين
كل مسكين مد حب
من غالب قوت البلد
أو كسوتهم بما يسمى
كسوة كقميص

يسمى كسوة ممن يعتاد لبسه وقوله كتميص لا يشترط فيه أن يكون صالحا للدفع اليه فيجزئ أن يدفع للرجل ثوب صغير أو ثوب امرأة ولا يشترط كونه جديدا فيجوز دفعه ملبوسا لم تذهب قوته ولو كان مغسولا أو متنجسا لكن يجب عليه أن يعلمهم بنجاسته بخلاف نجس العين فلا يجزئ وبخلاف ما ذهب قوته وهو الثوب البالي فلا يجزئ لضعف النفع به (قوله أو أزار) أي أو رداء أو عمامة وإن قلت كذراع (قوله لا خف) أي ونحوه من كل ما يسمى كسوة كقفازين ومنطقة وهي ما يشد به الوسط وخاتم وتكة وتبان وهوسر وال صغير بقدر شبر لا يبلغ الزكبة بل يغطي السواتين كما يلبسه الملاحون ودرع من نحو حديد ونعل وجورب وقلنسوة وهي ما يغطي بها الرأس وعرقية وهي الطاقية المعروفة وقول شيخ الإسلام في شرح منهجه بابها محل على أن المراد به شيء آخر كالعراقة التي تجعل تحت البرذعة أو السرج وهذا المحل وإن كان بعيدا أولى من إبقائه على ظاهره المخالف لكلام الأصحاب ومما بعد هذا المحل المذكور كون العراقة المذكورة لا تسمى كسوة للاداميين بل للدواب وقد قال تعالى أو كسوتهم ولم يقل أو كسوة دوابهم (قوله فإن عجز عن الثلاثة) أي عن كل واحد من الثلاثة والمراد بالعجز ما شغل الحسي كأن لم يجد شيئا من الثلاثة رأسا والشرعي بأن وبعد ذلك ولو كان لم يملك ثمنه أو ملكه ولو كان يحتاج إليه لمؤنة نفسه أو غيره وليس من العجز الشرعي وجود شيء من الثلاثة بما كثر من ثمن مثله كما في التيمم بل يصبر إلى أن يجده بثمن مثله وكذلك ليس منه ما لو غاب ماله إلى مسافة القصر فيصبر إلى أن يحضر ماله ويكفر به (قوله لزومه صوم ثلاثة أيام) أي بنية الكفارة ويشترط تبييتها (قوله ولا يجب متابعتها) أي لا طلاق الآية وهي فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام (قوله خلافا لكثيرين) أي قالوا بوجوب التتابع واحتجوا بذلك بقراءة ابن مسعود ثلاثة أيام متتابعات والقراءة الشاذة تكبر الواحد في وجوب العمل بها ولذلك أوجبوا قطع يد السارق اليمنى في السرقة الأولى بقراءة والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما مع كونها قراءة شاذة وأجاب الأولون بأن قراءة متتابعات سحخت تلاوة وحكما فلا يستدل بها بخلاف آية السرقة فانها سحخت تلاوة لأحكام الله سبحانه وتعالى أعلم

(باب في الاعتاق)*

هو لغة السبق والاستقلال مأخوذ من قولهم عتق الفرس إذا سبق وعتق الفرج إذا طار واستقل فكان العبد إذا فلك من الرق تخلص واستقل وسبق غيره ممن لم يعتق وشرعا إزالة الرق عن آدمي كما سيذكره وأعلم أنه قد قام الاجماع على أن العتق بالقول قربة سواء المنجز والمعلق وأما تعليقه فليس قربة إن قصد به حث أو منع أو تحقيق خبر كأن دخلت الدار فانت حر أو إن لم تسافر فانت حر أو إن لم يكن الخبر الذي أخبرتك به حقا فعبدى حر فإن لم يقصد به ذلك كان قربة ثم إن طلعت الشمس فانت حر وأما العتق بالفعل وهو الاستيلاء فليس قربة لأنه متعلق بقضاء أو طار إلا أن قصد به حصول عتق أو ولد فيكون قربة والعتق بالقول من الشرائع القديمة بدليل عتق ذى الكراع المجيرى ثمانيه آلاف وكان ذلك في الجاهلية وعتق أبي طيب نوبة لما بشرته بولادة النبي صلى الله عليه وسلم وأما العتق بالفعل فهو من خصوصيات هذه الأمة وأركانها ثلاثة معتق وعتيق وصبيغة ويشترط في المعتق أن يكون حرا كله مختارا مطلقا التصرف بشرط في العتيق أن لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع ذلك الحق بيعه بأن لا يتعلق به خلق أصلا أو يتعلق به حق جائز كالمعار أو يتعلق به حق لازم هو عتق كالمستولدة أو يتعلق به حق لازم غير عتق لا يمنع بيعه كما لو حر بخلاف ما يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كالمهرن فإن فيه تفصيلا وهو أنه ينفذ من الموسر ولا ينفذ من المعسر بشرط في الصبيغة لفظ بشعر بالعتق أو إشارة أخرى أو كتابة بنية وهذه الأركان ماعدا العتق مصرح بها في كلامه وأما العتيق فمعلوم من كلامه ضمنا (قوله هو) أي الاعتاق شرعا وقوله إزالة الخ المراد بإزالة ما يشمل الزوال فدخل

أو أزار أو مقلعة أو
مندبل يحمل في اليد
أو ألكم لا خف فإن
عجز عن الثلاثة لزومه
صوم ثلاثة أيام ولا
يجب متابعتها خلافا
لكثيرين
(باب في الاعتاق)
هو إزالة الرق عن
الآدمي

فيه العتق بالعضية وبالسرابة والعتق بالفعل وهو الاستيلاء وذلك لانه ذكر ذلك كله في هذا الباب وقوله عن الاذى نخرج به غير الاذى كالطير والبيضة فلا يصح عتقهما لانه كتنسيب السواائب وهو حرام نعم لو ارسل ما كولا بقصد ما حمله من يأخذه لم يحرم ومن يأخذه كله فقط وليس له اطعام غيره منه على المعتمد كالضيف فانه لا يجوز له اطعام غيره لانه انما يبيع له كله دون غيره (قوله والاصل فيه) أى والدليل على مشروعية الاعتاق وقوله قوله تعالى فكل رقبة أى من الرق أى وقوله تعالى واذا تقول للذى أنعم الله عليه أى بالاسلام وأنعمت عليه أى بالعتق كما قاله المفسرون (قوله وخبر العجيين) معطوف على قوله تعالى أى والاصل فيه خبر العجيين وقوله انه صلى الله عليه وسلم الخ يدل من خبر العجيين وقوله من أعتق رقبة المراد بالرقبة الذات على سبيل المجاز المرسل وانما عبر عنها بالرقبة لان الرق كالغفل في الرقبة فان السيد يحبس به كما يحبس الدابة بالحبل في رقبته فاذا أعتقه فقد أطلقه من ذلك الغل الذى كان في رقبته وقوله مؤمنة التقييد للغائب فلا يفهم له وقوله وفي رواية امرأ مسلمة أى بدل قوله رقبة مؤمنة وقوله حتى الفرج بالفرج نص على ذلك لان ذنبه أقيح وأقيح أولانه قد يختلف من العتق والعتيق كعتق الرجل أمة وكعتق المرأة رجلا (قوله وعتق الذكرا أفضل) عبارة التحفة قبله وصح خبر أيما امرئ مسلم أعتق لله امرأ مسلمة كان في النار وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا في النار وبه يعلم ان عتق الذكرا أفضل أى من عتق الانثى اه (قوله) وروى ان عبد الرحمن الخ) عبارة التحفة قبله ويسن الاستكثار منه كما جرى عليه أكار العجانية رضوان الله عليهم أجمعين وأكثر من بلغنا عنه ذلك عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فانه جاء انه أعتق ثلاثين ألف نسمة وعن غيره أنه أعتق في يوم واحد ثمانية آلاف عبد اه وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق ثلاثا وستين نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة وفجر بيده في حجة الوداع ثلاثا وستين بدنة وأعتقت عائشة تسعا وستين وعاشت كذلك وأعتق أبو بكر كثيرا وأعتق العباس سبعين وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين (قوله وختمنا) أى الكتاب وقوله كالأصحاب أى أصحاب الامام (قوله تفاؤلا) أى رجاء ان الله يعتقه من النار وأيضاً للناسب الختام الافتتاح بالعبادات والختم بالعتق الذى هو أفضل القربات وبين العبادة والقربة تناسب واضح (قوله صح عتق) أى اعتاق وقوله مطلق تصرف أى من يجوز له أن يتصرف تصرفاً مطلقاً بان يكون بالغاً عاقلار شديداً وقوله له ولاية أى على الرقيق بطريق الملكية أو بطريق النيابة ولا بد أن يكون حراً كاملاً الحرية وأن يكون مختاراً فلا يصح من المكاتب والمبعض ومن المكره بغير حق أما إذا كان بحق فيصير كما لو اشترى العبد بشرط العتق ثم امتنع من الاعتاق فاذا أكرهه الحاكم عليه حينئذ صح لانه أكرهه بحق (قوله ولو كافرا) غاية في مطلق التصرف أى يصح العتق منه ولو كان كافرا قال الشرافى فيخفف عنه من عذاب غير الكفر بسببه اه (قوله فلا يصح) أى الاعتاق وهو مفهوم القيود المندرجة تحت قوله مطلق تصرف أعنى البلوغ والعقل والرشد وانما لم يصح منهم لعدم صحة تصرفهم (قوله ومحجور بسفه) محل عدم صحة اعتاقه اذا كان بالقول المنجز أما اذا كان بالفعل أو كان معلقاً فينفذ منه وقوله أو فلس أى أو محجور عليه بفلس ومحل عدم صحة اعتاقه أيضاً اذا كان بالفعل أو بالقول المنجز أما اذا كان بالقول المعلق كالتدبير فيصح منه أفاده الجبرمى (قوله ولا من غير مالك الخ) مفهوم قوله له ولاية أى ولا يصح العتق من غير مالك للعبد وقوله بغير نيابة أى من المالك أما بالنيابة منه فيصح (قوله ونحو أعتقتك الخ) الملائم أقوله بعدو بكتابة أن يقول هنا بصريح عتق فنحو أعتقتك الخ وهذا شروعي في بيان الركن الثالث وهى الصيغة وحاصل الكلام عايناً أنها تنقسم الى صريح في العتق وإلى كناية فيه والاول هو ما لا يحتمل غير العتق وذلك كشتق تحرير واعتاق وفك رقبة كقوله أنت حر أو محرر أو حررتك أو أنت عتق أو معتق أو أعتقتك أو أنت فكيتك الرقبة أو مفكوكك الرقبة أو فككتك

والاصل فيه قوله تعالى فكل رقبة وخبر العجيين أنه صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة مؤمنة وفي رواية امرأ مسلمة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى الفرج بالفرج وعتق الذكرا أفضل وروى أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أعتق ثلاثين ألف نسمة أى رقبة وختمنا كالأصحاب بباب العتق تفاؤلاً (صح عتق مطلق تصرف) له ولاية ولو كافراً فلا يصح من صبي ومحجور وبمحجور بسفه أو فلس ولا من غير مالك بغير نيابة (نحو أعتقتك أو حررتك

رقتك ولو قال أعتقك الله أو الله أعتقك كان صريحا أيضا للقاعدة أن كل ما استقل به الإنسان إذا أسنده لله كان صريحا ولا يستقل به الإنسان كالبيع إذا أسنده لله كان كناية وقد تظمها بعضهم في قوله

ما فيه الاستقلال بالإنشاء * وكان مسند الذي الاستلاء

فهو صريح ضده كناية * فمكن لذا الضابط ذا دراه

وحكم الصريح أنه لا يحتاج إلى نية الإيقاع لانه لا يفهم منه غير العتق عند الإطلاق فهو قوي في نفسه فلم يحتاج لتقويته بالنية نعم لو قال لمن أسعها حرة يا حرة ولم يقصد العتق بأن قصد النداء أو أطلق لم تعتق والثاني ما احتل العتق وغيره وذلك كقول السيد لعبد لا ملك لي عليك أو لا سلطان لي عليك أو لا سبيل لي عليك ولا خدمة لي عليك أو أنت سائبة أو أنت مولاي أو أنت سيدي أو أزلت ملكي أو حكمتي عنك ونحو ذلك مما هو صريح أو كناية في الإطلاق أو الظاهر لأن فيها هو صالح للعتق بخلاف ما ليس بصالح له كقوله لعبد اعتد أو استبرئ رجلك وقوله لامته أنا منك طالق فلا يقع به العتق وإن نواه وحكم ما كان بالكناية أنه يقع به العتق إن نواه وإن احتفت به قرينة فلا تكفي عن النية ويكفي قرن النية بحز من الصيغة المركبة من المبتدأ والخبر مثل لا كافى الإطلاق بالكناية (قوله كفككتك الخ) تمثيل لنحو أعتقتك (قوله وبكناية) معطوف على فحوالح وقوله مع نية أي للعتق وذلك لاحتمال اللفظ غير العتق (قوله كلامك الخ) أي لكوني أعتقتك ويحتمل لكوني بعثك وقوله لي عليك مرتبط بكل من قوله لا ملك وقوله لا سبيل (قوله أزلت ملكي عنك) أي بالعتق ويحتمل بالبيع (قوله وأنت مولاي) إنما كان كناية لا شترأ به بين المعتق والعتيق قال الشاعر وهل يتساوى سادة وعبيدهم * مع أن أسماء الجميع موالى

(قوله وكذا ياسيدي) أي وكذلك هو كناية وقوله على المراج أي عند غير القاضي والغزالي وعبارة المغني تنبيه لو قال لعبد ياسيدي هل هو كناية أو لا وجهان ربح الامام أنه كناية وجرى عليه ابن المقرئ وهو الظاهر ورجح القاضي القاضي والغزالي أنه لغو لانه من السودد وتبديل المنزل وليس فيه ما يقتضي العتق اه وفي التحفة وهل أنت سيدي كذلك أو يقطع فيه بانه كناية كل محتمل اه (قوله وقوله) أي المالك مخاطب العبد في المثال الاول ومخاطب الغير في بقية الامثلة وقوله اعتناق أي صريحا كما يدل عليه قوله بعد أو يا بني كناية وهو خبر عن قوله أنت الخ (قوله ان أمكن من حيث السن) أي ان أمكن أن يكون الرقيق ابنه أو بنته أو أباه أو أمه من حيث السن قال ع ش والأي وان لم يمكن ذلك كان لغوا اه (قوله وان عرف نسبه) أي نسب الرقيق لغير المدعي (قوله مؤاخذه له بأقراره) تعليل لكون قوله المذكور اعتناقا أي يعتق عليه به وان عرف نسبه لغيره مؤاخذه له بأقراره قال ع ش أي يعتق ظاهر الابطن أو ينبغي أن محله حيث قصد به الشفقة والخوف ولو أطلق عتق ظاهر أو باطنا اه (قوله أو يا بني الخ) الاولى التعبير بالواو كما في التحفة أي وقوله يا بني بالنداء كناية (قوله فلا يعتق في النداء) الاولى الاضمار بأن يقول فلا يعتق فيه أي في قوله يا بني وقوله الا ان قصد به العتق أي فانه يعتق عليه وقوله لاختصاصه أي النداء وهو علة لعدم العتق الا بالقصد (قوله كما صرح به) أي بالمد كوركله من قوله أنت ابني الخ لكن قوله فلا يعتق في النداء الخ في شرح الارشاد لا في التحفة ونص عبارة الاول ويعتق أيضا بقوله أنت ابني أو أنت بنتي أو أنا بولك فيما يظهر اذا كان ذلك خطأ بالمكن كونه ابنه لصغر سنه وان لم ينبذ ذلك عتقه أو كان بالغاً وكذبه في انه ابنه وعرف كذب السيد فيه له كون القن معروف بالنسب من غيره مؤاخذه له بأقراره ويؤخذ من ذلك ان عتقه بذلك إنما هو في الظاهر دون الباطن ان لم يكن فيه ابنه وهو محتمل والا وجه كما بينته في الاصل ان ما ذكر لا يجري في النداء بل لا يعتق به الا ان قصد به العتق لاختصاصه بأنه يستعمل في العادة كثير اللاطفة وحسن العشرة اه (قوله وليس من لفظ

كفككتك وأنت
حراً وعتيقاً وبكناية
مع نية كلامك أولاً
سبيل لي عليك أو
أزلت ملكي عنك
وأنت مولاي وكذا
ياسيدي على المرح
وقوله أنت ابني أو هذا
أهو ابني أو أي أو
أي اعتناق ان أمكن
من حيث السن وان
عرف نسبه مؤاخذه
له بأقراره أو يا بني
كناية فلا يعتق في
النداء الا ان قصد به
العتق لاختصاصه
بأنه يستعمل في
العادة كثيراً
للاطفة وحسن
المعاشرة كما صرح به
شيخنا في شرح المتهاج
والارشاد وليس من لفظ

الاقرار به) أى بالعتق وقوله لا عتق لعبدى فلان الذى يظهر ان اللام الاولى لام الابتداء ومدخولها فعل مضارع واللام الثانية زائدة ومدخولها مفعوله وقوله لانه لا يصلح موضوعه الخ علة لتكون اللفظ المذكور ليس اقرارا بالعتق أى وانما لم يكن اقرارا به لان موضوعه أى لفظ اعتق لا يصلح لاقرار به ولا لانشاءه بل هو الوعد به اذ صيغة الاستقبال تفيد ذلك وانت خبير بان قياس قولهم فى البيع ان صيغة المضارع كناية فيه لاحتمال الوعد والانشاء أن يكون هنا كذلك فليراجع (قوله ولو بعوض) غاية لقوله صح عتق الخ وقوله أى معه أفاد به ان الباء بمعنى مع أى يصح العتق بما ذكر ولو مع عوض أى ملتزم فى ذمة الرقيق يؤديه بعد العتق فلا يصح أن يكون معنا كهذا الثوب اذ لا ملك له قبل العتق (قوله فلو قال) أى السيد لعبد و قوله أعتقتك على ألف أى فى ذمتك تؤدىنى اياها بعد العتق كما عرفت (قوله أو بعنتك نفسك بألف) عبارة المتهاج مع شرح ابن حجر ولو قال بعنتك نفسك بألف فى ذمتك حالا أو وجد لا تؤديه بعد العتق فقال اشترى بـ ألف المذهب صحة البيع كالكتابة بل أولى لان هذا الزم وأسرع ويعتق فى الحال وعليه ألف عملا بمقتضى العقد وهو عقد عتاق لا بيع فلا خيار فيه وخرج بقوله بألف قوله بهذا فلا يصح لانه لا يملكه والولاء للسيد لما تقرر انه عقد عتاق لا بيع اهـ (قوله فقبل) أى العبد وقوله فورا قيد لانه لا يبيع فى المعنى وهو يشترط فيه القورية بين الايجاب والقبول كما تقدم (قوله عتق) أى العبد واعلم ان عتق يستعمل لازما كما هنا ويستعمل متعديا كما فى قولك عتقت عبدى وقد تدخل عليه المهرزة فيقال أعتق وهو حينئذ متعد لا غير (قوله ولزمه الالف) أى لزم لرقيق أداء الالف التى التزمها فى ذمته للسيد قال فى التحفة ولا حظ هنا لضعف شبهه بالكتابة اهـ وقوله فى الصورتين أى قوله أعتقتك على ألف وقوله بعنتك نفسك بألف (قوله والولاء للسيد) أى لعموم خبر الصريح انما الولاء لمن أعتق وقوله فيها أى فى الصورتين (قوله ولو أعتق حاملا) شمل اطلاقه ما لو قال لها أنت حرة بعد موتى فانها تعتق مع حملها على الاصح ولو عتقت بعد خروج بعض الولد منها سرى اليه العتق كما فى الروضة وأصلها فى باب العدد (قوله مملوكه) أى للعتق وقوله هى تو كيد للضمير المستتر وقوله وحملها بالرفع معطوف على الضمير المستتر وساغ ذلك لوجود شرطه وهو الفصل بالضمير المنفصل كما قال ابن مالك وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافضل بالضمير المنفصل

أوفاضل ما الخ (قوله تبعها) أى ما لم يكن فى مرض الموت ولم يحتملها المالك فان كان كذلك فان الحمل لا يتبعها كما نقله سم عن البرلسى اهـ بجزمى (قوله وان استثناء) أى استثنى الحمل فى صيغة العتق بأن قال عتقتك دون حملك فانه يتبعها فيه ولقوة العتق لم يبطل بالاستثناء بخلافه فى البيع كما مر (قوله لانه) أى الحمل وهو علة للتبعية أى وانما يتبعها فيه لانه كالجزم منها فعتقه بالتبعية لا بالسراية لان السراية انما تكون فى الاشخاص كالبيع لا فى الاشخاص (قوله ولو أعتق الحمل) أى فقط وقوله عتق ان نفخت فيه الروح أى لانه يشترط فى العتق أن يكون آدميا قال فى المعنى تنبيه محل صحة اعتاقه وحده اذ انفخ فيه الروح فان لم تنفخ فيه الروح كضغطة كأن قال أعتقت مضعقتك فهو لغو اهـ وقوله دونها أى دون الامانة الحاملة أى فلا تتبعه فى العتق لان الاصل لا يتبع الفرع (قوله ولو كانت لرجل الخ) مفهوم قوله مملوكه هى وحملها وقوله بنحو وصية تصوير لكون الحمل يكون لشخص وأمه لا آخر أى يتصور ذلك بما اذا وصى شخص بالحمل لشخص غير الوارث ومات فيكون الحمل ملكا للوصى له واللام للوارث واندرج تحت نحو الوصية الوقف (قوله لم يعتق احدهما بعنق الآخر) أى لانه لا استتباع مع اختلاف المالدين ولا تتأق السراية لما مر أن السراية انما تكون فى الاشخاص لا فى الاشخاص (قوله أو أعتق مشتركا) شروع فى العتق بالسراية وقوله بينه أى المعتق وقوله وبين غيره هو الشريك (قوله أى كله) أى عتق كل

الاقرار به قوله لا عتق لعبدى فلان لانه لا يصلح موضوعه لاقرار ولا انشاء وان استعمل عرفا فى العتق كما أفتى به شيخنا رحمه الله تعالى (ولو بعوض) أى معه فلو قال أعتقتك على ألف أو بعنتك نفسك بألف فقبل فورا عتق ولزمه الالف فى الصورتين والولاء للسيد فهم ما رولو أعتق حاملا مملوكه له هى وحملها (تبعها) أى الحمل فى العتق وان استثناء لانه كالجزم منها ولو أعتق الحمل عتق ان نفخت فيه الروح دونها ولو كانت لرجل والحمل لا آخر بنحو وصية لم يعتق احدهما بعنق الآخر (أو أعتق مشتركا) بينه وبين غيره أى كله

المشترك بأن قال له أنت حر (قوله أو أعتق نصيبه) أي أو لم يعتقه كله بل أعتق نصيبه أي حصته من العبد المشترك بأن قال نصيب منك حر أو نصفك حر وهو يملك نصفه (قوله عتق نصيبه) أي فقط وهو جواب لو المقدره قبل قوله أعتق مشتركا وقوله مطلقا أي موسرا كان أو معسرا في صورة عتقه كله وفي صورة عتقه نصيبه فقط وذلك لأنه يملك التصرف فيه (قوله وسري الاعتاق الخ) أي لخبر المحججين من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق (قوله من موسر) المراد به هنا الموسر بنصيب شريكه فاضلا عن جميع ما يترك للعقل من قوت بمونه يومه وليلته ومن سكنى يومه ومن دست ثوب يليق به كإمره بجري وقوله لا معسر أي لا يسري الاعتاق من معسر بنصيب شريكه فيبقى الباقي بعد الاعتاق رفيقا للشريك (قوله لما أسير به) متعلق بسري أي سري لما أسير بقيته وقوله من نصيب الخ بيان لما (قوله ولا يمنع السراية دين) أي لو كان المعتق مدينا فلا يمنع الدين المستغرق لجميع ما عنده السراية لأنه مالك لها في يده نافذا التصرف فيه ولهذا واشترى عبدا أو أعتقه نفذ وقوله بدون حجر أي لا يمنع الدين السراية عليه إذا كان غير محجور عليه فإن كان محجورا عليه منع السراية ويشترط أن يكون الحجر بنفسه أما إذا كان بسفقه فلا يمنع كما في المغني وعبارته بعد قول الأصلي ولا يمنع السراية دين مستغرق تنبيه هذا إذا كان من سري عليه غير محجور عليه فإن حجر عليه بغلس بعد أن عتق حصته على صفة ثم وجدت حال الحجر فلا سراية وفي نظيره في حجر السفه يعتق عليه والفرق أن المغلس لو نفذنا عتقه ضررنا بالغرماء بخلاف السفه (قوله واستيلاء) مبتدأ أخبر به جلة يسري وقوله الموسر بالجر صفة لاحد الشريكين وخرج به المعسر فلا يسري استيلاؤه وينفذ الولد بمعضال آخر وقوله كالعتق أي كسرايته كإمر (قوله وعليه قيمة نصيب شريكه) هذا مرتبط بصورة الاعتاق وصورة الاستيلاء فضمير عليه يعود على المذكور من المعتق والمستولد يعني أنه يسري الاعتاق إلى ما أسير به وعليه قيمة نصيب شريكه ويسري الاستيلاء إلى حصته شريكه وعليه قيمة ذلك قال الجبري وهو يغيد أن الواجب قيمة ما أسير به لاصصة ذلك من قيمة الجميع فإذا أسير حصته شريكه كلها فالواجب قيمة النصف لأن نصف القيمة عمرة سم والمراد بقيمة النصف قيمته منفردا عن النصف الآخر والمراد بنصف القيمة نصف قيمة جميعه بأن يقوم جميعه (قوله وحصته من مهر المثل) هذا مرتبط بالصورة الثانية فقط أي وعليه لشريكه حصته من مهر المثل وعبارة المهر مع شرحه وعليه لشريكه في المستولدة حصته من مهر مثل مع ارش بكارة ان كانت بكره هذا ان تأخر الانزال عن تغيب الحشفة كما هو الغالب والاول لا يلزمه حصته مهر لان الموجب له تغيب الحشفة في ملك غيره وهو منتفأ (قوله مع ارش بكارة أي مع حصته من مهر المثل) وينبغي أن محله ان تأخر الانزال عن ازالته كما هو الغالب والا فلا يجب لها أرش ولعلها لم ينه عليه لبعد العلوق من الانزال قبل زوال البكارة (قوله لا قيمة الولد) أي ليس عليه لشريكه قيمة الولد وذلك لان أمه صارت أم ولد فلا يكون العلوق في ملك الوالد فلا يجب القيمة وقوله أي حصته فأدبه ان هنا مضافا مقدرين المتضايقين هو ما ذكرنا أي لا قيمة حصته الشريك من الولد ولو قال من أول الامر لا قيمة حصته الولد لكان أخصر (قوله ولا يسري التدبير) يعني اذا دبر أحد الشريكين نصيبه من العبد كأن قال ان مت فنصيب منك حر فلا يسري التدبير لنصيب شريكه لأنه ليس اتلا فابديا لجواز بيع المذرف بموت السيد يعتق مادره فقط لان الميت معسر ومثل التدبير المعلق عتقه بصفة واعلم أنه يشترط للسراية أمورا أحدها اليسار كما علم محامرانها أن يتسبب في اعتاقه باختياره ولو بنائبه كسرايته جزء أصله أو فرعه فإنه يسري إلى الباقي لأنه تسبب فيه باختياره وان عتق عليه فهرافي هذا المثال بخلاف ما لو ورث جزء أصله أو فرعه فإنه

(أو) أعتق (نصيبه)
منه كنصيب منك حر
(عتق نصيبه) مطلقا
(وسري الاعتاق)
من موسر لا معسر
لما أسير به من نصيب
الشريك أو بعضه
ولا يمنع السراية دين
مستغرق بدون حجر
واستيلاء أحد
الشريكين الموسر
يسري إلى حصته
شريكه كالعتق
وعليه قيمة نصيب
شريكه وحصته من
مهر المثل لا قيمة الولد
أي حصته ولا يسري
التدبير

يعتق عليه ذلك الجزم ولا يسرى الى الباقي لان سبيل السراية سبيل ضمان المتلفات ولم يوجد منه
اتلاف ولا قصد ثالثا ان يكون المثل قابلا للنقل من شخص الى آخر فلا سراية في نصيب حكم
بالاستيلاء فيه بان استولدا لامة أحد الشرى يكن وهو معسر فيحكم بالاستيلاء في نصيبه فقط فاذا
أعتق الآخر نصيبه عتق فقط ولا سراية الى الحصص الموقوفة أو المنذورة اعتاقها رابعها ان يعتق
نصيبه فقط أو جميعه فيعتق بذلك نصيبه ثم يسرى العتق الى نصيب شرى يملكه فلو أعتق نصيب شرى يملكه
لغسلاته لا ملك ولا تبعية (قوله ولو ملك الخ) شروع في الملك بالبعضية والمراد بالملك ما يشترط
القهرى كالارث والاختيارى كالشراء والهبة والوصية وقوله شخص أى حركه ولو كان غير رشيد
كصبي ومجنون وسفيه خلا القول المتهاج اذا ملك أهل تبرع الخ فتقييده باهل التبرع غير معتبر
كاتبه عليه في شرح المنهج (قوله من أصل أو فرع) أى من النسب أما من الرضاع فإنه لا يعتق
عليه وقوله وان بعد أى لافرق في كل من الأصل أو الفرع بين ان يبعد أو يقرب من المشتري مثلا
ولا فرق أيضا بين أن يتخذ الدين أو يتخلف وذلك لانه حكم متعلق بالقرابة فاستوى فيه من ذكر
(قوله عتق عليه) أى على ملكه بشرط أن يكون حركه كما عتقت فخرج المكاتب والمبعوض فلو
ملك كل واحد منهما أصلا أو فرعه فلا يعتق عليه لتضمنه الولاء وهما ليسا من أهله وإنما عتقت أم
ولد المبعوض بموته لانه أهل للولاء حينئذ لا تقطع الرق عنه بالموت لانه لا فرق بعد الموت (قوله لخبر
مسلم) هو قوله صلى الله عليه وسلم لن يجزى ولد والده الا أنه يحده مملوكا فيشترى به فيعتقه وقوله
فيعتقه بالرفع وضميره المستتر يعود على الشراء أى يعتقه نفس الشراء وليس المراد أن الولد يعتقه
بأنشائه العتق وهذا الخبر دليل لعتق الأصل على الفرع ويدل له أيضا قول الله تعالى واخفض لهما
جناح الذل من الرحمة ولا يتأق خفض الجناح مع الاسترقاق ويدل لعتق الفرع على الأصل قوله
تعالى وما ينبغي للرجن أن يتخذ ولدا ان كل من في السموات والأرض الا فى الرجن عبدا وقوله
تعالى وقالوا اتخذوا الرجن ولدا سبحانه بل عبدا مكرمون فدل ذلك على نفى اجتماع العبدية
والولدية (قوله وخروج البعض غيره) أى من سائر الأقارب كالأخوة والأعمام فانهم لا يعتقون
بالمالك لانه لم يرد فيهم نص وأما خبر من ملك ذارحم فقد عتق عليه فضعيف بل قال النسائي أنه منكر
(قوله فلا يعتق) أى غير البعض بملك بل حكمه حكم الاجنبي واعلم أنه لا يصح شراء الولي لصبي أو
مجنون أو سفيه من يعتق عليه لانه انما يتصرف بالمصلحة ولا مصلحة له في ذلك لانه يعتق عليه وفيه
تضييع مال عليه وأما لو وهب لمن ذكر من يعتق له أو وصى له به فان لم يلزمه نفقته كأن كان معسرا أو
فرعه الموهوب له كسوا بافعلى الولي قبوله ويعتق على المولى لا تنفعا الضرر عنه وحصول الكمال
لأصله أو فرعه وان لم يلزمه نفقته فليس للمولى قبوله ولا يصح لو قبل لحصول الضرر للمولى (قوله ومن
قال لعبده أنت حر بعد موتى الخ) شروع في بيان أحكام التدبير من كون المدبر يعتق بعد وفاة
سيده من ثلث ماله وجواز بيعه في حياته وغير ذلك وقد أفرد الفقهاء بترجمة مستقلة والتدبير
لغة النظر في العواقب والتأمل فيها ومنه قوله عليه الصلاة والسلام التدبير نصف المعيشة وشرعا
تعليق المالك عتق رقيقه بموته ومعنى بذلك لان السيد يدبر نفسه في الدنيا باستخدام الرقيق وفي
الآخرة يعتقه والأصل فيه قبل الاجماع خبر الصحاحين أن رجلا در غلاما ليس له مال غيره فباعه
النبي صلى الله عليه وسلم في دين كان عليه فتقر به صلى الله عليه وسلم له حيث لم ينكر عليه يدل على
جوازه ولا يتأق ذلك بيبعه لان ذلك يدل على جواز الرجوع عنه بالبيع ونحوه وأركانه: لانه مدبر وهو
المالك ومدبر بفتح الباء وهو الرقيق وصيغة وكلها تعلم من كلامه ضمنا وشرط في الاول بلوغ وعقل
واختيار فلا يصح من صبي ومجنون ومكره ويصح من سفيه ومغفل وسكران لانه مكلف
حكما وكافر ولو حريا أو أمرا لم يرد تدبيره موقوف فان أسلم بانتهى صحته وان مات مرتدا بان بطلانه

(ولو ملك) شخص
(بعضه) من أصل
أو فرع وان بعد
(عتق عليه) لخبر
مسلم وخروج البعض
غيره كالأخ فلا
يعتق بملك (ومن
قال لعبده أنت حر
بعد موتى) أو اذا
مت فانت حر

والحر في محل مدبره الكافر الاصل الى دار الحرب بخلاف المسلم المرتد لبقاء علقته الاسلام فيه وشرط في الثاني كونه غير أم ولد فلا يصح تدبير أم الولد لانها تستحق العتق بحجة أخرى أقوى من التدبير فانها تعتق من رأس المال والمدبر يعتق من الثلث وشرط في الثالث وهو الصبيغة لفظ يشعر بالتدبير أو كتابة بالنية أو إشارة أخرى من معناه واللفظ اما صريح وهو ما لا يحتمل غير التدبير كقوله اذا مت فانت حر كما سيذكره وكقوله درتلك أو أنت مدبر وان لم يقل بعدم موتي وأما كناية وهي ما يحتمل التدبير وغيره كخليت سبيلك أو حبستك بعدم موتي فيه ما وكقوله اذا مت فانت حرام أو مسيب (قوله أو اعتقتك بعدم موتي) أي أو حررتك أو أنت حر بعدم موتي ولا بد من التلغظ بعدم موتي والاعتق حالا (قوله وكذا اذا مت) أي ومثل أنت حر بعدم موتي الخ اذا مت فانت حرام أو مسيب لكن في هاتين الصورتين لا بد من نية التدبير لانهما من الكناية كما أفاده بقوله مع نية (قوله فهو مدبر) جواب من ان كانت شرطية وخبرها ان كانت موصولة (قوله يعتق بعد وفاته الخ) أي وحكم المدبر انه يعتق كله بعد وفاة السيد من ثلث ماله وان وقع التدبير في العفة ومحل كونه يعتق كله ان خرج كله من الثلث فان لم يخرج كله من الثلث عتق منه بقدر ما خرج من الثلث كالنصف ان لم تجز الورثة ما زاد على الثلث فان أجاز واعتق كله والحيلة في عتق الجميع وان لم يخرج من الثلث بل وان لم يكن هناك مال سواء أن يقول في حال صحته ان مرضت فهذا الرقيق حر قبل مرض موتي بيوم وان مت فجاء فهو حر قبل موتي بيوم فاذا مات بعد التعليقين با كن من يوم عتق من رأس المال ولا سبيل لاحد عليه لكن ليس هذا من التدبير كما هو ظاهر وقوله بعد الدين أي محل كونه يعتق من الثلث بعد وفاء الدين فان استغرق الدين التركة لا يعتق منه شيء (قوله وبطل أي التدبير بنحو بيع) أي من كل مزيل للثلاث كالوقف والهبة المقبوضة وجعله صداقا وبطل بايلا لدبرته أيضا لانه أقوى من التدبير بدليل انه لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه الدين (قوله فلا يعود) أي الى التدبير وقوله وان ملكه لا معنى للغة فلو حذف الواو وجعله قيد المساقلة لكان أولى وعبارة متن أنها ج فلو باعه ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب اه وانما لم يعد التدبير حينئذ لان الزائل العائد هنا كالذي لم يعد (قوله ويصح بيعه) أي المدبر لانه صلى الله عليه وسلم باع المدبر كما مر في حديث الصححين السابق ويشترط أن يكون الدائع له جائر التصرف وخرج غيره = السفيه فانه لا يصح بيعه وان صح تدبيره ومثل البيع سائر التصرفات فتصح منه فيه ولعل الشارح اقتصر على البيع لانه الراد في الحديث ويقاس غيره عليه (قوله لا يرجوع الخ) أي لا يبطل التدبير بالرجوع عن التدبير لفظا كسائر التعليقات (قوله ولا يأنسكار للتدبير) أي ولا يبطل أيضا بأنسكاره التدبير فليس أنسكاره رجوعا عنه كما أن أنسكار الردة ليس اسلا ما وأنسكار الطلاق ليس رجعة ولا يبطل التدبير أيضا بردة السيد ولا بردة المدبر صيانة لخلق المدبر عن الضياع فيعتق بموت السيد وان كانا مرتدين (قوله ويجوز له وطء المدبرة) أي للسيد أن يطأ مدبرته لبقاء ملكه فيها كالمستولدة مع انه لم يتعلق بها حق لازم ولا يكون وطؤه لها رجوعا عن التدبير لانه قد يؤدي الى العلق المحصل لمقصود التدبير وهو عتقها بخلاف نحو البيع فان أولدها بطل تدبيره كما مر (قوله ولو ولدت مدبرة ولدا) أي جلت به بعد التدبير وقوله من نكاح بان زوجه السيدها (قوله لا يثبت للولد حكم التدبير) أي لانه عقد يقبل الرفع فلا يسرى للولد الحادث بعده كالمهر بخلاف الاستيلاد وفي ستم مانعه قال في شرح الأرشاد وقيل لمحققة التدبير وثقله في الشرح الصغير عن ترجيح الاكثرين وبه قال الأئمة الثلاثة واتصم له الزركشي بانه قياس تبع الولد للام في نذر الهدى والاضحية ويرد بان النذر لازم فيقوى على الاستنباع الحادث بخلاف التدبير فانه جائز فلم يقع على ذلك اه (قوله فلو كانت حاملا الخ) مفرع على مفهوم قوله ولدت وعبارة التحفة

أو اعتقتك بعدم موتي
وكذا اذا مت فانت
حرام أو مسيب مع
نية (فهو مدبر يعتق
بعد وفاته) من ثلث
ماله بعد الدين
(وبطل) أي التدبير
(بنحو بيع) للادبر
فلا يعود وان ملكه
ثانيا ويصح بيعه
(لا رجوع) عنه
(لفظا) كفسخته
أو نقضته ولا بأنسكار
للتدبير ويجوز له
وطء المدبرة ولو ولدت
مدبرة ولدا من نكاح
أو زنا لا يثبت للولد
حكم التدبير فلو
كانت حاملا عند
موت السيد فيتبعها
جزما

وخرج بولدت مآلو كانت حاملا عند موت السيد فبقيت بها جزما اه قال سم حاصل المسئلة أنها اذا كانت حاملا في أحد الوقتين وقت التدبير ووقت الموت دون الآخر أوقفهما معا تبعتها الولد والا فلا اه (قوله ولودر حاملا) أى بما كهاهى وجملاها سواء كان جملاها من زنا أو من زوج ويعرف وجوده عند التدبير بوضعه لدون ستة أشهر منه فان وضعته لا كثر من أربع سنين لم يتبعها وان ولدتها ما بينهما ما فان كان لها زوج يغترشها فلا يتبعها وان كانت ليست كذلك تبعتها أفاده البجيرى تغلا عن زى (قوله ان لم يستثنه) أى ان لم يستثن السيد الحمل عند تدبير الام بان قال لها أنت مدبرة فان استثناه بان قال لها أنت مدبرة دون حملك لم يتبعها فى التدبير ويفرق بينه وبين ما مر فى العتق بقوته وضعف التدبير وحمل ذلك ان ولدت قبل موت السيد ولا يتبعها لان الحرية لا تلد الا حرا أى غالبا أفاده فى التحفة (قوله وان انفصل الخ) غاية لثبوت التدبير له أى ثبت التدبير للحمل تبعا سواء انفصل قبل موت سيدها أم لا (قوله لان أبطل الخ) أى لا يثبت التدبير للحمل ان أبطل السيد تدبيرها قبل انفصاله كان باعها أو وهبها أو جعلها صداقا وخرج بقيل انفصاله مآلو أبطل تدبيرها بعد انفصاله فانه لا يبطل تدبيره ولو بطل تدبيرها قبل انفصاله فانه لا يبطل تدبيره أيضا ان عاش وهو نادر (قوله والمدبر كعبد فى حياة السيد) يعنى ان حكم المدبر فى حال حياة السيد حكم العبد القن فتكون أ كسابة التى أكتسبها فى حال حياته للسيد بخلاف التى أكتسبها بعد موته (قوله ويصح تدبير مكاتب وعكسه) أى كتابة المدبر فيصير فيها مدبرا مكاتبا ويعتق بالاسبق من موت السيد أو أداء النجوم (قوله كما يصح تعليق عتق مكاتب) أى وعكسه وهو كتابة المعلق عتقه بصفة ويعتق فى ذلك بالاسبق من وجود الصفة المعلق عليها أو أداء النجوم (قوله ويصدق المدبر بعين فيما وجد معه) أى فى المسال الذى وجد تحت يده وقوله وقال كسبته الخ أى واختلاف هو والوارث فقال المدبر كسبته بعد الموت فهو ملكى وقال الوارث بل كسبته قبله فهو ملكى لان الاكساب الحاصلة منه حال حياة السيد للسيد فإذ مات انتقلت للوارث (قوله لان اليد له) أى له لتصديق المدبر أى واذا كان كذلك فيخرج بيده وكذلك تقدم بينته على بينة الوارث اذا أقام بينتين لا اعتضاد بينهما بيده وهذا بخلاف ما لو ادعت المدبرة أنها ولدت بعد موت السيد فيكون حرا وادعى الوارث أنها ولدت قبله فيكون رقيقا فان القول قول الوارث بعينه لانها تزعم حريته والحر لا يدخل تحت اليد والغرض أنها جلت به بعد التدبير حتى يظهر الاختلاف المذكور لانها لو كانت حاملا به حين التدبير كان مدبرا تبعا لها كما مر (قوله الكتابة الخ) شروع فى بيان أحكام الكتابة كاستصحابها اذا سألها العبد وكان أمينا مكتسبا ولو من جهة السيد وجوازها من جهة المكاتب وقد أفردوها الفقهاء بترجمة مستقلة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا أى أمانة وكسبا كما فسر الشافعى رضى الله عنه بذلك وخبر من أعان غارما أو غاريا أو مكاتبا فى فلك رقبته أظله الله فى ظله يوم لا طول الاطاله وخبر المكاتب عبد ما بقى عليه درهم رواه أبو داود وغيره والحاجة داعية اليها لان السيد قد لا تسمح نفسه بالعتق مجانا والعبد لا يتشمر لكسب تشمره اذا علق عتقه بالتخصيل والاداء ولفظها السلامى لم يعرف فى الجاهلية وأركانها أربعة مكاتب بكسر التاء الفوقية وهو السيد ومكاتب بفتح التاء وهو الرقيق وعوض وصيغة وشرط فى الاول كونه مختارا أهل تبرع وولاء لان الكتابة تبرع وآلية للولاء فتصح من كافرا صلبى وسكران لا من مكروه ولا من صبي ومجنون ومجور وسفه أو فليس ولا من أوليا ثم ولا من مبيع ومكاتب وان أذن له سيده لانها ماليسا أهلا للولاء ولا من مرتدان ملكه موقوف والعقود لا توقف على الجديد وشرط فى الثانى اختيار وتكليف وأن لا يتعلق به حق لازم بخلاف المكروه والصبي والمجنون كسائر عقودهم ومن تعلق به حق لازم لانه امام معرض للبيع كالمرهون والكتابة تمنع منه أو مستحق المنفعة كالمؤجر فلا يتفرع

ولودر حاملا ثبت
التدبير للحمل تبعا
لها ان لم يستثنه وان
انفصل قبل موت
سيدها لان أبطل
قبل انفصاله تدبيرها
والمدبر كعبد فى حياة
السيد ويصح تدبير
مكاتب وعكسه كما
يصح تعليق عتق
مكاتب ويصدق
المدبر بعين فيما
وجد معه وقال
كسبته بعد الموت
وقال الوارث بل قبله
لان اليد له (الكتابة)

يتفرغ لا كتاب ما يوفي به النجوم وشرط في الثالث أن يكون ما لا معلوما ولو منعمة في الذمة مؤجلا
 إلى أجل معلوم منجم بنجمين فأكثر وشرط في الرابع وهو الصيغة أن يكون لفظا يشعر بالكتابة أو
 كتابة أو إشارة أخرى مفهومة واللفظ أما إيجاب كقوله كاتبتك أو أنت مكاتب علي دينارين تدفعهما
 إلى في شهرين فاذا اديتهما إلى فانت حر وأما قبول كقول العبد قبلت ذلك وسيد كرمك أو أوفى بعض
 هذه الأركان معنونا عنه بلفظ الشرط وبقيتها تؤخذ من كلامه ضمنا (قوله شرعا عقد الخ) أي
 وأما لغة فهي الضم والجمع وسمى المعنى الشرعي بها لأن فيه ضم نجم إلى نجم وللعرف الجاري بكتابة ما
 تضمنه العقد في كتاب (قوله بلفظها) أي الكتابة (قوله معلق) بالجر صفة لعنق وقوله بمال أي
 بأدائه (قوله منجم بنجمين) أي مؤقت بوقتين ويطلق النجم على القدر الذي يؤدي في وقت معين
 (قوله هي) أي الكتابة وقوله سنة أي بالشروط الآتية (قوله لا واجبة) صرح به مع علمه بما
 قبله توطئة للغاية بعده (قوله وان طلبها الرقيق) غاية لعدم الوجوب للسنة وهي للرد على من قال
 بوجودها إذا طلبها الرقيق تمسكا بقوله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم
 الآية فحمل الأمر على الوجوب والجمهور رجلاه على الندب قياسا على التدبير وشراء القريب الذي
 يعتق عليه ونحو ذلك فلا تجب الكتابة وان سألها الرقيق لثلاثة عطل أثر المالك وتتحكم المالك على
 المالك (قوله كالتدبير) أي قياسا على التدبير في عدم وجوبه أي ونحوه مما مر آنفا (قوله بطلب الخ)
 ذكر للسنة قيود ثلاثة وهي الطلب والأمانة والاكتساب فان فقدوا أحدهما كانت مباحة كما
 سيد كره وقال بعضهم الطلب ليس قيد للاكتساب وانما هو قيد لثبوت كدها فان لم يطلبها فهي
 مستنونة من غير تاكيد بخلاف الشرطين فهما للاكتساب فان فقدوا أحدهما كانت مباحة وقوله عبد
 المراد به الرقيق ولو أنثى وقوله أمين أي فيما يكسبه بحيث لا يضيعه في معصية فالمدار على كونه لا يضيع
 المال وان لم يكن عدلا في دينه لترك صلاة ونحوها وانما اعتبرت الأمانة في ذلك لثبوت ما يضيع فلا
 يعتق وقوله مكتسب بما يفي مؤنته ونجومه أي قادر على كسب ما يفي بذلك وانما اعتبرت القدرة على ذلك
 ليوثق بتحصيل النجوم (قوله وشرط في صحتها) أي الكتابة وقوله لفظ أي أو إشارة أخرى مفهومة أو
 كتابة مع النية كما مر واللفظ أما صريح أو كناية كما تقدم فمن الصريح ما ذكره بقوله كاتبتك الخ ومن
 الكتابة قوله كاتبتك على كذا واقتصر عليه فان نوى بذلك الكتابة صحت والا فلا وانما كان منها
 لا حقال اللفظ لكتابة الخراج وللكتابة التي الكلام فيها (قوله إيجابا) حال من لفظ أي حال كون اللفظ
 المذكور إيجابا الخ أو خبر كان مقدرة مع اسمها أي كان ذلك اللفظ إيجابا وهو ما صدر من السيد
 وسيد كرم مقابله (قوله كاتبتك) لابد من إضافته إلى الجملة فلوقال كاتبتك مثلالا تصح
 اه بحيرى (قوله على كذا) أي على أن تعطيني كذا (قوله منجمين) أي مؤقتا بوقتين فأكثر كما سيأتي
 في كلامه وهو حال من لفظ كذا (قوله مع قوله الخ) أي ولا بد أن ينضم إلى اللفظ المذكور قوله إذا
 أدبته الخ والمراد بالقول ما يشمل قول النفس اذنية ذلك كافي كما صرح به في التهاج ونصه ولو ترك لفظ
 التعليق أي قوله إذا أدبته فانت حر ونوا جاز ولا يكفي لفظ كتابة بلا تعليق ولا نية على المذهب اه وانما
 اشترط انضمام ذلك لفظا أو نية إلى قوله كاتبتك ونحوه لأن لفظ الكتابة يصلح لهذا ويصلح للخارجة
 فاحتج لتبزيها بالضميمة المذكورة قال في الحقة والتعبير بالأداء للغالب من وجود الأداء في الكتابة
 والافيت الخي كما قال جمع أن يقول فاذا رئت أو فرغت ذمتك منه فانت حر (قوله وقبولا) عطف على
 إيجابا ولا بد أن يكون فوراً به تتم الصيغة فلا تصح الكتابة بدونه كسائر العقود وانما لم يكف الأداء
 بلاقبول كالأداء في الخلع لأن هذا أشبه بالبيع من ذلك ويكفي استحباب وإيجاب ككاتبتني على
 كذا فيقول كاتبتك (قوله كقبلت ذلك) أي كقول المكاتب قبلت ذلك فلوقبل أجنبي الكتابة من
 السيد ليؤدي عن العبد النجوم لم تصح لمخالفته موضوع الباب (قوله وشرط فيها) أي في صحتها (قوله

شرعا عقد عقد
 بلفظها معلق بمال
 منجم بنجمين فأكثر
 هي (سنة) واجبة
 وان طلبها الرقيق
 كالتدبير (طلب
 عبد أمين مكتسب)
 بما يفي مؤنته ونجومه
 فان فقدت الشرط
 أو أحدها فباحة
 (وشرط في صحتها لفظ
 يشعر بها) أي
 بالكتابة (إيجابا
 ككاتبتك) أو أنت
 مكاتب (على كذا)
 كاتبة (منجمين مع)
 قوله (إذا أدبته فانت
 حر وقبولا كقبلت)
 ذلك (وشرط فيها
 عوض)

(من دين الخ) بيان للعوض ولا فرق فيه بين أن يكون نقداً أو عرضاً وخرج بالدين العين فلا تصح الكتابة عليها لانه لا يملك الا عيان حتى يورد العقد عليها (قوله أو منفعة) لو قال كافي التهاج والمنهج ولو منفعة لكان أولى اذا المراد بالمنفعة المتعلقة بالذمة كان يقول له كاتبتك على بناء دارين في ذمتك في شهرين وهي دين أما المنفعة المتعلقة بعين من الاعيان كان كاتبه على منفعة دابتين معينتين لزيد يدفعهما له في شهرين فلا تصح الكتابة عليها اذ منفعة العين مثل العين وهي لا تصح الكتابة عليها كما علمت نعم المنفعة المتعلقة بعين المذتب تصح الكتابة عليها بشرطين أن تتصل بالمنفعة المذكورة كالخدمة والحياطة بالعقد وان تكون مع ضمنية شيء آخر اليها كدينار ككاتبتك على ان تخدمني شهر من الاذن أو تخيط لي ثوباً بنفسك وعلى دينار تأتي به بعد انقضاء الشهر أو نصفه فلو أجل المنفعة لم تصح لان الاعيان لا تقبل التأجيل فكذلك منافعها وكذلك لا تصح ان لم تكن مع الضمنية المذكورة لعدم تعدد النجم الذي هو شرط في صحة الكتابة ولو اقتصر على خدمة شهرين وصرح بان كل شهر نجم لم يصح أيضاً لانهم انجم واحد ولا ضمنية ولو فرق بينهما كرجب ورمضان كان أولى بعدم الصحة لانه يشترط في المنفعة المذكورة اتصالها بالعقد كما علمت (قوله مؤجل) صفة لعوض أى عوض مؤجل الى أجل معلوم فلا تصح الكتابة بالحال لان الكتابة عقد خالف القياس في وضعه واتباع فيه سنن السلف والمأثور عن الصحابة فمن بعدهم قولاً وفعلاً انها هو التأجيل ولم يعدها أحد منهم حالة ولو جاز لم يتفقوا على تركه مع اختلاف الأغراض خصوصاً وفيه تهجيل عتقه واختار ابن عبد السلام والرواية في حليته جواز الحلول وهو مذهب الاماميين مالك وأبي حنيفة رضى الله عنهم ما فان قيل لو اقتصر المصنف على الاجل لا غنى عن الدينية فان الاعيان لا تقبل التأجيل أحسب بان دلالة الالتزام لا يكتفى بها في مخاطبات وهذان وصفان مقصودان اه مغنى وتطرق في التحفة في الجواب المذكور بان دلالة المؤجل على الدين من دلالة التضمن لا الالتزام لان مفهوم المؤجل شرعاً دين تأخر وفاؤه فهو مركب من شيئين ودلالة التضمن يكتفى بها في مخاطبات وأجاب بجواب آخر غير نظريه سم فانظره (قوله احصاه) أى ذلك العوض وهو علة لاشتراط التأجيل وقوله ويؤديه أى بعد تحصيله لسيده (قوله منجم بنجمين فاكثر) صفة ثانية لعوض أى عوض مؤقت بوقتين فاكثر فالمراد بالنجم هنا الوقت وسمي بذلك لان العرب كانت لا تعرف الحساب وكانوا يبنون أمورهم على طلوع النجم فيقول أحدهم اذا طلع النجم أدبت حقتك ونحو ذلك فسميت الاوقات بنجوم لذلك ويطلق النجم أيضاً على المؤدى في الوقت كما مر قال في المغنى تنبيه قضية اطلاقه انها تصح بنجمين قصيرين ولو في مال كثير وهو كذلك لا مكان القدرة عليه كاسلم الى معسر في مال كثير الى أجل قصير اه (قوله كما جرى عليه أكثر الصحابة) الكاف للتعليل أى وانما اشترط أن يكون منجم بنجمين فاكثر لانه هو الذي جرى عليه أكثر الصحابة أى ومن بعدهم فلو كفى بنجم لفعله لانهم كانوا يبادرون الى القربات والطاعات ما أمكن ولان الكتابة عقد ارفاق ومنفعة الارفاق التنجيم بنجمين فاكثر (قوله ولو في مبيع) غاية في اشتراط التأجيل والتنجيم بنجمين معنى انه يشترط ما ذكر في صحة الكتابة ولو بالنسبة لمبيع كوتب كتابة صحبة فيمارق منه وهو قادر على اداء العوض في الحال أو دون نجمين لما علمت من أن الكتابة عقد خالف القياس الخ (قوله مع بيان قدره) صفة ثالثة لعوض أى عوض محبوب ببيان قدره أى ويشترط لصحة الكتابة أن يبين قدر العوض وقوله وصفته أى ومع بيان صفة العوض أى وجنسه ونوعه وذلك لانه عوض في الذمة فاشترط فيه بيان ذلك كدين السلم قال في التحفة نعم الاوجه أنه يكفي نادر الوجود اه وفي الروض هل يشترط بيان موضع التسليم للنجوم أو لافيه الخلاف المذكور في السلم قال في شرحه قضية ترجيح الاول ان وقع العقد بموضع لا يصلح لتسليمها أو يصلح له ونحوها مؤنة وبه جزم القاضى وغيره اه (قوله)

من دين أو منفعة
(مؤجل) لخصه
ويؤديه (منجم
بنجمين فاكثر) كما
جرى عليه أكثر
الصحابة رضوان الله
عليهم ولو في مبيع
(مع بيان قدره) أى
العوض (وصفته)

وعدد النجوم) أي وبيان عدد النجوم كشهرين أو ثلاثة (قوله وقسط كل نجم) أي وبيان ما يؤديه في كل نجم من العوض لسيدته خمسة أو عشرة (قوله ولزم سيدا) مثله وارثه ولو تعدد السيد واتحد المكاتب وجب الحط (قوله في كتابة صحفة) خرجها بالكتابة الفاسدة فلا حظ فيها لأن الغلب فيها التعليق بالصفة وهي لا توجد إلا أن أدى ما كاتبه عليه فلو حظ عنه منه شيئا لم توجد الصفة فلا يعتق (قوله قبل عتق) فإن أخر الحط عنه أتم وكان قضاء وعبرة التحفة مع الاصل والاصح أن وقت وجوبه قبل العتق أي يدخل وقت أدائه بالعقد ويتضييق إذا بقي من النجم الأخير قدر ما بقي به من مال الكتابة لئلا يسهل القصد به إلا العانة على العتق فإن لم يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء اه (قوله حط متقول) فاعل لزم أي لزمه حط متقول وإن قل كشي من جنس النجوم فحتمه درهم فحاس ولو كان المال كمتعدد أو يقوم مقام الحط أن يدفع السيد جزأ معلوما من جنس مال الكتابة أو من غيره برضاه ولكن الحط أول من الدفع لأن العانة على العتق بالحط محقة و بالدفع موهومة لأنه قد يصرف المدفوع في جهة أخرى وإذا مات السيد وقام مقامه وارثه في الحط قدمه على مؤن التجهيز (قوله لقوله تعالى) دليل للزوم الحط وجه الدلالة أن آتوهم أمر والامر للوجوب ولم يعم دليل على حمل الايتاء على الاستصحاب فيعمل بما اقتضاه الظاهر واستثنى من وجوب الايتاء مالو كاتبه في مرض موته والثلث لا يحتمل أكثر من قيمته ومالو كاتبه على منفعته ومالو أراءه من النجوم أو باعه من نفسه أو أعتقه ولو بعوض فلا يجب شي في ذلك (قوله فسر الايتاء بما ذكر لان الخ) أي فسر المفسرون الايتاء في الآية بالحط مع أن المتبادر منه الدفع لأن القصد الخ وفيه أن المفسرين لم يقتصر وا في تفسير الايتاء على الحط بل فسر ومبى بالدفع فكان على المؤلف أن يزيد لفظ أو دفعه بعد قوله حط متقول ويكون المراد بقوله بما ذكر أي بالحط والدفع ثم رأيت في المنهجي ذكر الزيادة المذكورة وقال في شرحه وفسر الايتاء بما ذكر لان القصد الخ وكتب الجعري ما نصه قوله وفسر الخ أي وانما فسر الايتاء بما يشمل الحط وإن كان المتبادر منه الدفع لأن القصد الخ اه وهو الظاهر الموافق لما في التفسير ولعل تلك الزيادة سقطت من النسخ فتنبه (قوله وكونه) أي الذي يقصد حطه وقوله ربعا فسر بها أولى عبارة المغني مع الاصل ويستحب الربع أي حط قدر ربع مال الكتابة إن سمح به السيد والا فالسبع روى حط الربع القسائي وغيره عن علي وروى عنه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وروى حط السبع مالك عن ابن عمر رضي الله عنهما قال السلقيني بقي بينهما حط السدس رواه البيهقي عن أبي سعيد مولى أبي أسداه (قوله ولا يفسحها) أي الكتابة الصحيحة لأنها لازمة من جهته لئلا تكون باعقبت لحظ مكاتبه وهو تخليصه من الرق لا لحظ نفسه أما الكتابة الفاسدة وهي ما اختلت صحته بفساد شرط كشرط أن يبيعه كذا أو كتابة بعض رقيق أو فساد عوض مقصود تكمر أو فساد أجل كتبه واحد فلا سيد أن يفسحها كما كتبت لأنها حائرة من جهتها أو أما الكتابة الباطلة وهي ما اختلت صحته باختلال ركن من أركانها ككون أحد العاقدين صبييا أو مجنوننا أو مكرها أو عقدت بغير مقصود كدم فهي ملغاة واعلم أن الفاسد والباطل معنى واحد إلا في الكتابة فيفرون بينهما أو كذلك في الحج والعارية والخلع واعلم أنها كما لا يجوز للسيد أن يفسحها لا تنفسخ أيضا بالجنون والانغماء والحجر سواء كان ذلك من السيد أو من المكاتب لأن اللازم من أحد الطرفين لا يفسخ بشئ من ذلك كالرهن ويقوم ولي السيد مقامه في قبضه ويقوم الحاكم مقام المكاتب في أدائه أو جده مالا ولم يأخذ السيد استقلالاً وثبتت الكتابة وحل النجم وحلف السيد على استحقاقه ورأى أن له مصلحة في الحرية فإن استقل السيد بالقبض عتق لحصول القبض المستحق وإن رأى الحاكم أنه بضيع إذا أفاق لم يؤد عنه كما قاله الغزالي قال الشيخان وهذا حسن وإن لم يجده مالا مكن السيد من التجهيز والفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب قتاله وعليه مؤنته فإن أفاق أو ارتفع الحجر وظهر له مال كان حصله قبل فسخ السيد

وعدد النجوم وقسط كل نجم (ولزم سيدا) في كتابة صحفة قبل عتق (حط متقول منه) أي العوض لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الايتاء بما ذكر لان القصد عنه الاعانة على العتق وكونه ربعا فسر بها أولى (ولا يفسحها) أي لا يجوز فسخ السيد الكتابة

دفعه الحاكم الى السيد ونقض تحميته وفسخه وحكم بعقته (قوله الا ان عجز الخ) استثناء من قوله ولا يفسخها (قوله عن أداء) متعلق بعجز (قوله عند المحل) متعلق باداء وهو بكسر الحاء أى وقت الحلول ولو استعمل المكاتب سيده لعجزه عند المحل سن أمهاله مسافة في تحصيل النجوم ليحصل العتق أو استعمله لبيع عرض وجب أمهاله أو لأحضار ماله من دون مسافة القصر وجب أمهاله أيضا لأنه كالحاضر بخلاف ما لو كان فوق ذلك فلا يجب أمهاله لطول المدة وله أن لا يزيد في مدة الأمهال على ثلاثة أيام ولو كان لكساد سلعته لأنها المدة المعتق شرعا فليس له الفسخ فيمأوله الفسخ فيما زاد عليها (قوله لنجم) متعلق باداء أيضا وقوله أو بعضه أى بعض النجم ومحله في غير الواجب في الإتياء فان عجز عن بعض الواجب في الإتياء فليس للسيد الفسخ ولا يحصل التقاص فيه لأن للسيد أن يدفع غيره (قوله أو امتنع عنه عند ذلك) أى والأى أن امتنع المكاتب عن الاداء عند المحل فلا سيد ان يفسخها وقوله مع القدرة عليه أى على الاداء وامتناع العبد عن الاداء حيث نجأثر لأن الكناية جائرة من جهته كما سيأتى (قوله أو غاب عند ذلك) أى أو الا ان غاب المكاتب عند المحل (قوله وان حضر ماله أو كانت الخ) غايتان لجواز فسخ السيد اذا غاب المكاتب أى للسيد فسخها اذا غاب وان حضر ماله أو كانت غيبته دون مسافة القصر (قوله فله فسخها الخ) مفرع على الصور الثلاث أى واذا عجز المكاتب أو امتنع أو غاب فلا سيد أن يفسخ الكتابة بنفسه أو يحاكمه وقيده بالبقين بما اذ لم يأذن له السيد في السفر وينظره الى حضوره والا فليس له الفسخ (قوله متى شاء) أى الفسخ ومنه يعلم انه لا بد من الفسخ ولا يحصل بمجرد التحجير (قوله وليس للحاكم الاداء الخ) أى بل يمكن السيد من الفسخ لأن المكاتب ربما عجز بنفسه أو امتنع من الاداء لو حضر وقوله الغائب صفة للمكاتب (قوله وله) أى للمكاتب فسخ أى لأنها جائرة من جهته خلافا لى خيفة رضى الله عنه في قوله أنها لازمة من جهته أيضا (قوله كالرهن بالنسبة للرتن) أى فانه جائر من جهته (قوله فله) أى للمكاتب وقوله ترك الاداء أى أداء النجوم وقوله والفسخ بالرفع عطف على ترك وقوله وان كان معه وفاء أى له ذلك مطلقا سواء كان معه ما يوفى به النجوم أم لا لجوازاها من جهته كما علمت (قوله وحرم عليه) أى على السيد المكاتب بكسر التاء وقوله تمتع أى مطلقا ولو بالنظر لانها كالأخنية (قوله لا احتمال ملكه) أى لضعف ملكه فيها (قوله ويجب بوطئه لها مهر) أى وان طأوغته لشبهه الملك اه شرح المنهج وقوله أشبهه الملك دفع لما قد يقال اذا طأوغته كانت زانية فكيف لها المهر وحاصله أن لها شبهة دافعة للزنا وهى الملك اه بجيرى قال ع ش ولا يتكرر المهر بتكرار الوطء الا اذا وطئ بعد أداء المهر اه (قوله لاحد) أى لا يجب عليه حد بوطئه لها وان علم التحريم واعتقده لانها ملكه نعم يعز من علم التحريم منها (قوله والولد حر) أى واذا أحبلها وولدت منه يكون الولد حرا لانها علقته به وهى فى ملكه قال فى المنهج وشرحه ولا يجب عليه قيمته لان عقاده حرا وصارت بالولد مستولدة مكاتبه فان عجزت عنقت بموت السيد اه (قوله وله أى للمكاتب) بفتح التاء وقوله شراء أى تولى له فى طريق الاكتساب (قوله لا تزوج) أى ليس له أن يتزوج لما فيه من المؤن ولأنه عبد ما بنى عليه درهم وليس للمكاتبه أيضا أن تزوج خوفا من موتها بالطلاق فيفوت حق السيد (قوله الا باذن سيده) أى فله التزوج حينئذ (قوله ولا تسر ولو باذنه) أى لا يجوز له التسرى مطلقا سواء كان أذن سيده له فيه أم لا لضعف ملكه وخوفا من هلاك الجارية بالطلاق لو حبلت فنتعه من الوطء كنع الراهن من وطء المراهنة فان خالف ووطئ فلا حد عليه لانها ملكه والولد منه يلحقه ويتبعه رفا وعقبا فان عتق هو عتق ولده والارق وصار للسيد ولا تصير الامة به أم ولد لان عقاده رقيقا لم يولد كالابيه (قوله يعنى لا يجوز له وطء مملوكه) أى وان لم ينزل وانما جل التسرى على مطلق الوطء لان حقيقة التسرى ليست مرادة هنا وذلك لانه يعتبر فيها أحران حب الامة

(الا ان عجز مكاتب عن أداء) عند المحل لنجم أو بعضه (أو امتنع عنه) عند ذلك مع القدرة عليه (أو غاب) عند ذلك وان حضر ماله أو كانت غيبة المكاتب دون مسافة القصر فله فسخها بنفسه ويحاكم متى شاء لتعذر العوض عليه وليس للحاكم الاداء من مال المكاتب الغائب (وله) أى للمكاتب (فسخ) كالرهن بالنسبة للرتن فله ترك الاداء والفسخ وان كان معه وفاء (وحرم عليه تمتع بمكاتبه) لا احتمال ملكه ويجب بوطئه لها مهر لاحد والولد حر (وله) أى للمكاتب (شراء) اماء التحارة لا تزوج الا باذن سيده ولا تسر ولو باذنه يعنى لا يجوز له وطء مملوكه

عن أعين الناس وازاله فيها وهما ليسا بشرط هنا أفاده في النهاية (قوله وما وقع للشخنين) مبتدأ
 خبره مبني وقوله في موضع أي من كتبهما وقوله مما يقتضي الخ بيان لما وقوله جواز أي الوطء وقوله
 بالاذن أي باذن السيد (قوله ان القن الخ) بدل من الضعيف أو عطف ببيان له وقوله يملك بتقليدك
 السيد له وجه بناء جواز وطء المكاتب لامتة على ملك الرقيق بتقليدك السيد له ان الملك يستلزم جواز
 وطئه للامة التي ملكها سيده له وإذا كان الرقيق يحوز وطؤه على هذا الوجه فالمكاتب من باب
 أولى لان له ملكا في الجملة (قوله قال شخنا) أي في التحفة وقوله و يظهر أنه أي المكاتب وقوله ليس
 له الاستمتاع بمادون الوطء أي لان من حرم حول المحي يوشك أن يقع فيه وقوله أيضا أي كما لا يجوز له
 الوطء (قوله ويجوز للمكاتب بيع الخ) الحاصل يجوز للمكاتب التصرف فيما فيه تنمية المال
 كالبيع والشراء والاجارة لا فيما فيه نقصه واستهلاكه كالهبة والصدقة والهبة لا فيما فيه
 خطر كغرض وبيع نسيئة وأن استوثق برهن أو كفيل الا باذن السيد (قوله لاهبة وصدقة) أي
 لا يجوز له ذلك نعم ما تصدق به عليه من نحو لحم وخبز مما العادة فيه أكله وعدم بيعه له اهداؤه
 لغيره (قوله فرغ) الاولى فرعان لذكرهما الاول قوله لوقال السيد الخ والثاني قوله ولوقال
 كاتبك الخ (قوله لوقال السيد الخ) أي لو ادعى السيد على المكاتب بعد قبضه نجوم الكتابة
 انك فسخت عقد الكتابة قبل أن تؤديني المال فأنكر المكاتب ذلك فان أقام السيد بينة على
 ما ادعاه سمعت والاصدق المكاتب بيمينه (قوله كنت) بناء المخاطب وقوله فسخت أي قبل قبض
 المال (قوله فأنكر المكاتب) أي أصل الفسخ أو كونه قبل قبض المال منه (قوله صدق) أي
 المكاتب بيمينه ان لم يأت السيد بالبينة (قوله لان الاصل عدم الفسخ) لوقال لان الاصل عدم
 ما ادعاه السيد لكان أولى ليشمل الصورة الثانية وهي ما اذا أنكر كونه قبل قبض المال (قوله
 وعلى السيد البينة) أي على ما ادعاه فان أقامها سمعت وفسخت الكتابة وبقي العبد على رقه (قوله
 ولوقال) أي السيد للمكاتب (قوله وأنا صبي) في المنهاج والمنهج اسقاطه والاقتصار على قوله
 كاتبك وأنا مجنون أو مجبور على وهو الاولى لسلامة قوله بعد ان عرف له ذلك اذ هو انما يظهر
 فهما (قوله أو مجبور على) أي بسفه تحفة ونهاية (قوله فأنكر المكاتب) أي ما ادعاه السيد
 وقال له بل كاتبني وأنت بالغ عاقل رشيد (قوله حلف السيد) أي وصدق بحلفه (قوله ان عرف له
 ذلك) أي ما ادعاه من الجنون والحجر وذلك لقوة جانبه حينئذ لكون الاصل بقاءه ومن ثم صدقناه مع
 كونه مدعي الفساد على خلاف القاعدة وهو مخالف لما ذكره في النكاح من أنه لو زوج بنته ثم قال
 كنت مجبوراً على أو مجنوناً يوم زواجها لم يصدق وان عرف له ذلك وفرق بان الحق ثم تعلق بشاكت وهو
 الزوج بخلافه هنا (قوله والا فالمكاتب) أي وان لم يعرف للسيد ما ادعاه فحلف المكاتب ويصدق
 بحلفه وقوله لان الاصل عدم ما ادعاه السيد أي وأضعف جانبه بقصد القرينة (قوله اذا أحيل الخ)
 شروع في الاعتاق بالفعل وهو الاستيلاء وقد أفرد الفقهاء بترجته مستقلة وختم كتابه به لان العتق
 فيه يعقب الموت الذي هو خاتمة أمر العبد في الدنيا وهو قرينة في حق من قصده حصول ولد وما يترتب
 عليه من العتق وغيره من القربات كما تقدم واختلف فيه هل هو أقوى من العتق باللفظ أو العتق
 باللفظ أقوى منه ذهب ابن حجر الى الاول وعمله بنفوذه من المجنون والمجور عليه بسفه وذهب م ر الى
 الثاني وعمله بانه باللفظ ينفذ قطعا بخلافه بالاستيلاء لجواز أن تموت المستولدة أولا وبانه مجمع عليه
 بخلاف الاستيلاء والاصل فيه انه صلى الله عليه وسلم قال في مارية أم ابراهيم لما ولدت أعتقها ولدها
 أي أثبت لها حق الحرية رواه الحاکم وقال انه صحيح الاسناد وخبر أيما أمة ولدت من سيد هاهنا حرية
 عن دبر منه أي بعد آخر جزء من حياته رواه ابن ماجه والحاکم وصححه اسناده وخبر الصحيحين عن أبي
 موسى قلنسا يا رسول الله انا نأتى السبايا ونحب أن نساكنهن فاسترى في العزل أي الارزاق خارج الفرج

وما وقع للشخنين في
 موضع مما يقتضي
 جوازه بالاذن مبني
 على الضعيف ان القن
 غير المكاتب يملك
 بتقليدك السيد قال
 شخنا و يظهر أنه
 ليس له الاستمتاع بما
 دون الوطء أيضا
 ويجوز للمكاتب بيع
 وشراء واجارة لاهبة
 وصدقة وفرض بلا
 اذن سيده * (فرغ)
 لوقال السيد بعد
 قبضه المال كنت
 فسخت الكتابة فأنكر
 المكاتب صدق
 بيمينه لان الاصل
 عدم الفسخ وعلى
 السيد البينة ولوقال
 كاتبك وأنا صبي
 أو مجنون أو مجبور
 على فأنكر المكاتب
 حلف السيد ان عرف
 له ذلك والا فالمكاتب
 لان الاصل عدم
 ما ادعاه السيد (اذا
 أحيل

فقال ما عليكم أن لا تفعلوا ما من سمعة كائنة أي مقدره الى يوم القيامة الا وهي كائنة أي موجودة ففي قوتهم ونحب انما نحن دليل على أن بيعهن بالاستيلاء ممنوع واستشهد البيهقي لامتناع بيعها بقوله عائشة رضي الله عنها لم يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا درهما ولا عبدا ولا أمة قال فقيهه دلالة على أنه لم يترك أم إبراهيم رقيقة وانها عتقت بعد موته وقد استنبط سيدنا عمر رضي الله عنه امتناع بيع أم الولد من قوله تعالى فهل عسيتم ان توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم فقال وأي قطيعة أقطع من أن تباع أم امرئ منكم وكتب الى الألفاق لا تباع أم امرئ منكم فانه قطيعة وانه لا يحل رواه البيهقي مطولا * (تنبيه) * أثر التعبير باذا على التعبير بان لان ان يخص بالشكوك والموهوم والتأذير بخلاف اذا فانها للثبوت والمظنون ولا شأن ان احال الاماء كثير مظنون بل متيقن وتطيره قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الخ وقوله تعالى وان كنتم جنبا فخصوا وضوء باذا التكرره وكثرة أسبابه والجنابة بان لندرتها أفاده في التحفة (قوله ر) أي كله أو بعضه فينغذ ايلاد البعض في أمته التي ملكها ببعضه الحر لا يقال انه لا يصح اعتاقه لانه ليس أهلا للولاء لا نأقول لأرق بعد الموت فموته الذي يحصل به عتق أم ولده ينتفي كونه ليس أهلا للولاء ومن ثم صح تديره ويشترط فيه أن يكون بالغاد لا ينغذا ايلاد الصبي وان لحقه الولد عند امكان كونه منه لان النسب يكفي فيه الامكان احتياطه ومع ذلك لا يحكم ببطلان الأصل عدمه وبذلك يلغز فيقال لنا بغير بالغ ولا يشترط أن يكون عاقلا مختارا وينغذا ايلاد المجنون والسفيه بخلاف المغلس فلا ينغذا ايلاده على المعقل لانه كالراهن المعسر خلافا للثبوت في اعتقاده نفوذه وخرج بالحر المكاتب فلا ينغذا ايلاده فلو مات لا تعتق بموته أمته ولا ولدها ولو مات حرا بان أدى نجوم الكتابة قبل الموت كذا في المغنى (قوله أمته) أي ولو قد ربا كأن وطئ الأصل أمة فرعه التي لم يستولدها فبقية درخولها في ملك الأصل قبيل العلوق ومنها أمته مكاتبه أو مكاتبه ولده ويشترط فيها شرطان الاول أن تكون مملوكة للسيد حال علوقها منه الثاني أن لا يتعلق بها حق لازم للغير فخرجت المرهونة اذا أولدها الراهن المعسر بغير اذن المرتهن فلا ينغذا ايلاده الا ان كان المرتهن فرعه كما في بعضها فان انفك الرهن فنغذ في الاصح وخرجت الجانية المتعلق برقبته مال اذا أولدها مالها المعسر فلا ينغذا ايلاده الا ان كان المجني عليه فرع مالها (قوله أي من له فيها ملك) تفسير مراد الامة وهو يشمل الامة المشتركة فينغذا ايلاده في نصيبه ويسرى الى نصيب شريكه ان أسرى بقبضته والا فلا يسرى كما تقدم وقوله وان قل أي ملكه الحاصل فيها كسدس (قوله ولو كانت مزرعة) غاية في الامة ولو أخرها عن قوله عتقت بموته وجعلها غاية له لكان أولى (قوله أو محرمة) هي بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المتوحة عطف على مزرعة من عطف العام على الخاص أي ولو كانت محرمة عليه بسبب حيض أو نفاس أو احرام أو فرض صوم أو اعتكاف أو لكونه قبل استبرائها أو لكونها محرمة بالنسب أو رضاع أو مصاهرة أو معتدة أو مجوسية أو مرتدة (قوله لان أحل الخ) فاعل لفعل وارث واغظ أمة مضاف الى تركة وهي مضافة الى مدين والمراد به المورث أي لا تعتق بالموت ان أحبل وارث معسر أمة مورث مدين لتعلق حق الغرماء بها وقد تقدم أنه يشترط فيها أن لا يتعلق بها حق لازم للغير (قوله فولدت) معطوف على أحبل أي أحبلها فولدت قال في التحفة أي في حياة السيد أو بعد موته مدة يحكم بثبوت نسبه منه وفي هذه الصورة الأوجه كما رجحه بعضهم انها تعتق من حين الموت فملك كسبها بعينه اهـ وقوله تعتق الخ أي يتبين عتقها من حين الموت وقيل تعتق من حين الولادة وقوله حيا أو ميتا أي بشرط أن ينفصل جميعه فان انفصل بعضه ولم ينفصل باقيه لم تعتق الا بتمام انفصاله ولو ولدت أحدتوا أمين عتقت وان لم ينزل الا آخر (قوله أو مضغة) معطوف على حيا أي أو ولدت مضغة وقوله مصورة أي فيها صورة آدمي ظاهرة أو خفية أخبر بها القوابل ويعتبر بأربع منهن أو رجلان

حر أمته أي من له
فها ملك وان قل ولو
كانت مزرعة أو
محرمة لان أحبل
أمة تركة مدين
وارث معسر (فولدت)
حيا أو ميتا أو مضغة
مصورة بشئ من
خلق الانبياء

أورد جل وأمر أن بخلاف ما لم يكن فيها صورة آدمي وإن قلن لو بقيت لتخططت (قوله عتقت) جواب
 إذا وقوله بموته أي ولو يقتلها له وهذا مستثنى من قولهم من استجبل بشئ قبل أو أنه عوقب بجرمانه
 لتسوف الشارع إلى العتق وفي الخبري قال الشوري فان قيل إذا كانت الولادة هي الموجبة للعتق
 فلم وقف على موت السيد قيل لأن لها حقاً بالولادة والسيد يحق له العتق في تحصيل عتقها بالولادة إبطال
 لحقه من الكسب والاستمتاع في تعليقه بموت السيد حفظ للعقدين فكان أولى اهـ (قوله من رأس
 المال) متعلق بعتق أي عتقها بحسب من رأس المال لا من الثلث سواء استولدها في الهبة أو المرض
 أو نجز عتقها في مرض موته ولا تنظر إلى ما فوته من منافعتها التي كان يستحقها إلى موته لأن الاستيلاء
 كالاتلاف بالكل واللبس وغير ذلك من الذات وبالقياس على من تزوج امرأة بغير مثلها في مرض
 موته (قوله مقدما الخ) حال من العتق أي وبحسب العتق من رأس المال حال كونه مقدما على قضاء
 الديون ولولله تعالى كالكفارة وعلى نفوذ الوصايا ولو لجهة عامة كالغفراء (قوله وإن جملت في مرض
 موته) غاية في حساب العتق من رأس المال وتقديمه على الديون والوصايا أي بحسب من رأس المال
 ويقدم على الديون والوصايا وإن جملت في مرض موته وإن أوصى بها من الثلث لما مر وتلغو وصيته
 (قوله كولدها) أي المستولدة والكاف للتنظير في العتق من رأس المال وتقديمه على الديون
 والوصايا وقوله الحاصل أي من غير السيد أما الحاصل منه فانه ينعقد حراً (قوله بنكاح) متعلق
 بالحاصل (قوله بعد وضعها) متعلق بالحاصل وخارج به ولدها الحاصل من غير سيدها قبل أن تضع
 ولد السيد فانه لا يعتق من رأس المال بموت السيد بل يكون رقيقاً يتصرف فيه بما شاء من التصرفات
 لحدوثه قبل استحقاق الحرية للام (قوله ولد السيد) مفعول وضعها (قوله فانه يعتق من رأس
 المال) أي فانه يكون مملوكاً للسيد ويعتق من رأس المال بموته لسريان الاستيلاء إليه أي
 ويقدم على الديون والوصايا (قوله وإن ماتت الخ) غاية في كونه يعتق من رأس المال أي يعتق
 من رأس المال وإن ماتت أمه قبل موت السيد لانه حق استحقاقه في حياة أمه فلا يسقط بموتها ولو أعتق
 السيد مستولده قبل موته لم يعتق ولدها تبعاً لها فإذا مات السيد بعد ذلك عتق بموته (قوله وله وطء
 أم ولد) أي أو للسيد أن يطأ أم ولده وقوله أجماعاً أي وخبر الدارقطني أمهات الأولاد لا يبعن ولا
 يوهن ولا يورثن يستمتع بها سيدها مادام حياً فإذا ماتت فهي حرة ومحو بل جواز وطئها إذا لم يقم بها مانع
 ككونها محرماً أو مسلمة وهو كافر أو موطوءة أي به ونحو ذلك (قوله واستخدامها) معطوف على
 وطء أي وله استخدامها أي طالب الخدمة بجميع أنواعها لأنها كالقنصة في جميع الأحكام ما لم تكن
 مكاتبية والامتنع الاستخدام وغيره بما ذكره (قوله وأجارتها) معطوف أيضاً على وطء أي وله
 أجارتها أي لغيرها أما إذا أجرها لنفسها فانه لا يصح لأن الشخص لا يملك منفعة نفسه بعقد وهل لها أن
 تستعير نفسها من سيدها قياساً ما قالوه في الحر أنه لو أجر نفسه وسلمها ثم استعارها جاز أنه هنا كذلك
 ولو مات السيد بعد أن أجرها لنفسه خلت الإجارة (قوله وكذا تزويجها بغير إذنها) انما فصله عما قبله
 لأن فيه خلافاً والأصح ما ذكره أي وكذلك للسيد أن يزوجهها بغير إذنها على الأصح بقاء ملكه
 علمها وعلى منافعتها إلا أن كان السيد كافراً وهي مسلمة فلا يزوجهها هو بل يزوجه الحاكم لأنه لا ولاية
 للكافر على المسلمة (قوله لا تملكها غيره) أي لا يجوز للسيد أن يملكها غيره لأنها لا تقبل النقل وما
 رواه أبو داود عن جابر رضي الله عنه قال كنا نبيع سراري أمهات الأولاد والأنبي صلى الله عليه وسلم
 حتى لا يرى بذلك بأساً أجيب عنه بأنه منسوخ على فرض اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك مع
 كونه قبل النهي أو أنه منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم استدل لا واجتهدا أي من جابر حيث
 غاب على ظنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أطلع عليه وأقره فيقدم عليه ما نسب إليه صلى الله عليه وسلم
 قولاً ونصاً وهو نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع أمهات الأولاد في خبر الدارقطني السابق وهو وإن

(عتقت بموته أي
 السيد من رأس المال
 مقدما على الديون
 والوصايا وإن جملت
 في مرض موته
 (كولدها) الحاصل
 (بنكاح أو زنا بعد
 وضعها) ولد السيد
 فانه يعتق من رأس
 المال بموت السيد وإن
 ماتت أمه قبل ذلك
 (وله وطء أم ولد)
 أجماعاً واستخدامها
 وأجارتها وكذا
 تزويجها بغير إذنها
 (لا تملكها) لغيره
 بيع أمهات

كان نفي الفظا لكه هي معنى (قوله فحرم ذلك) أي تملكها الغير ببيع أو هبة (قوله وكذا رهنها) أي وكذا لا يصح رهنها لما فيه من التسليط على بيعها (قوله كولدها التابع لها) أي بان كان من غير السيد كما روقوله في العتق بموت السيد متعلق بالتابع لها (قوله فلا يصح تملكها) أي ولدها التابع لها أي ولا رهنه ويصح استخدامهما وأجارته وأعارته وأجباره على النكاح أن كان أنثى لأن كان ذكرا والحاصل يمتنع على السيد التصرف فيه بما يمتنع فيها ويجوز له التصرف فيه بما يجوز فيها ما عدا الوطء وقوله من غيره أي على غيره أو لغيره فمن معنى على أو اللام وقوله كالأم أي أمه فإنه لا يصح تملكها الغير كما صرح به فيما قبل (قوله بل لو حكم به) أي بالتخليك أي صحته في الأم وولدها التابع لها وقوله نقض أي بخالفته الإجماع وما وقع من الخلاف بين أهل القرن الأول فقد انقطع وانعقد الإجماع على منع التخليك (قوله وتصح كتابتها) أي أم الولد لما عرفت من بقاء ملكه عليها (قوله ويبيعها من نفسها) أي ويصح بيعها على نفسها لانه عقد عتاقه وكبيعها من نفسها هبتها لها وقرضها لنفسها ويجب عليها في صورة القرض رد مثلها الصوري وهو جارية مثلها ما لبيع لها لبس بقيده (قوله ولو ادعى ورثة سيدها) أي على المستولدة وقوله مالا له أي لسيدها (قوله بيدها قبل موته) أي كائنا ذلك المال تحت يدها من قبل موت السيد (قوله فادعت ناعمة) أي فأقرت به وادعت انه تلف قبل الموت (قوله صدقت بيمينها) أي لان يدها عليه قبل الموت بدأمانة (قوله فان ادعت تلفه بعده) أي بعد الموت (قوله لم تصدق فيه) أي في التلف لان يدها عليه حينئذ بدأمانة لانه ملك الغير وهي حرة اه نخفة (قوله فيمن أقرب بوطء أمته) مفهومه انه اذا أنكره لا تصدق (قوله فادعت الخ) أي وأنكره ما ادعته وقوله أسقطت منه ما نصير به أم ولد أي كضعة تصورت (قوله بانها تصدق) متعلق بأفني قال في النهاية وفي فروع ابن النطان لو قالت الامه التي وطئها السيد ألقيت سقطت صرتها أم ولد فأنكر السيد القاءها ذلك فن المصدق وجهان قال الاذرى الظاهر ان القول قول السيد لان الاصل معه لا سيما اذا ذكر الاستقاط والعلق مطلقا وفيما اذا اعترف بالحمل واحتمال والا قرب تصديقه أيضا الا ان تمضي مدة لا يبقى الحمل منتسبا اليها اه (قوله ان أمكن ذلك) أي سقوط حمل منها نصير به أم ولد بان أسقطته بعد مضي مائة وعشرين يوما من الوطء (قوله بيمينها) متعلق بتصديق (قوله فاذا ماتت عتقت) أي فاذا صدقناها بيمينها ومات السيد عتقت بموته (قوله أعتقنا الله تعالى) هذه الجملة دعائية فهي خبرية لفظا انشائية معنى ثم انه يحتمل أن الشارح قصد نفسه فقط مع تعظيمها اظهار التعظيم لله له حيث أهله للعلم فيكون من باب التحدث بالنعمة قال الله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث ولا ينافية ان مقام الدعاء يقتضي الذلة والخضوع لان الشخص اذا نظر لنفسه احتقرها بالنسبة لعظمة الله تعالى واذا نظر لتعظيم الله له عظمها ويحتمل انه أراد به نفسه واخوانه المسلمين وهو أولى لان الدعاء مع التعميم أقرب الى القبول وجيع ما ذكر يجري في الجملة بن بعد ثم ان المراد بالعتق هنا الخلاص فعني أعتقنا الله خلاصنا الله وليس المراد حقيقة اتق هي ازالة الملك عن الآدمي فيكون في الكلام استعارة تبعية وتقرر بها أن تقول شبه تخليص الله له من النار بمعنى العتق بجامع ازالة الضرر وحصول النفع في كل واستعير العتق من معناه الاصل لتخليص الله له من النار ولا تخفى مناسبة هذا الدعاء هنا على بصير وفيه إشارة الى أنه خلص من تأليف هذا الشرح المبارك العميم البغ ففيه من المحسنات البديعة مراعاة المقطع وتسمي حسن الختام وهي الايتان في أواخر الكلام تطمأؤنثر بما يدل على التمام كقول بعضهم

فحرم ذلك ولا يصح وكذا رهنها (كولدها التابع لها) في العتق لموت السيد فلا يصح تملكه من غيره كالأم بل لو حكم به قاض نقض على ما حكاه الروائي عن الاصحاب وتصح كتابتها وبيعها من نفسها ولو ادعى ورثة سيدها مالا له بيدها قبل موته فادعت تلفه أي قبل الموت صدقت بيمينها كائنه الاذرى فان ادعت تلفه بعده لم تصدق فيه كما قاله شيخنا رحمه الله تعالى درجة واسعة وأفتى القاضي فيمن أقرب بوطء أمته فادعت انها أسقطت منه ما نصير به أم ولد بانها تصدق ان أمكن ذلك بيمينها فاذا مات عتقت أعتقنا الله تعالى من النار

حسن ابتدائي به أرجو الاختصاص من * نار الحليم وهذا حسن محتتم

(قوله من النار) هي حرم لطيف نوري علوي وهي في الاصل اسم لبعيدة القعر كما في القاموس والمراد بها دار العذاب بجميع طبقاتها السبع التي أعلاها جهنم ونحتها النظم ثم الحطمة ثم السبعير ثم

سقر ثم الحليم ثم الهاوية وباب كل من داخل الاخرى أعادنا الله والمسلمين منها (قوله وحشرنا في زمرة المقربين) الحشر بمعنى الجمع وفي معنى مع وزمرة بضم الزاي بمعنى جماعة ويحتمل أن المراد بالحشر الدخول وفي باقية على معناها وعلى كل فاضافة زمرة لما بعده للبيان والمعنى على الاول وجعنا مع جماعة هي المقربون من الانبياء والصديقين والشهداء والصالحين المذكورين في آية اولئك مع الذين أنعم الله عليهم الخ وعلى الثاني أدخلنا فيهم والمراد جمعنا معهم في دار السلام أو أدخلنا فيهم وذلك لتستقيم في الجنة برؤيتهم وزيارتهم والحضور معهم وإن كان مقرهم في الدرجات العلى بالنسبة الى غيرهم ولذلك سبب وهو محبتهم واقتفاء آثارهم لما أخرج الطبراني وابن مردويه وأبو نعيم في الحلية والفضلاء المقدسي في صفة الجنة وحسنه عن عائشة رضي الله عنها قالت جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انك لا أحب الى من نفسي وانك لا أحب الى من ولدي واني لا أكون في البيت فاذا كرك فأسبرحتي آتى فانظر اليك واذا ذكرت موقفي وموتك عرفت أنك اذا دخلت الجنة رفعت مع النبيين واني اذا دخلت الجنة خشيت أن لا أراك فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى نزل جبريل بقوله تعالى ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وفي رواية عن أنس رضي الله عنه أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الساعة فقال متى الساعة قال وما أعددت لها قال لا شيء الا أني أحب الله ورسوله فقال أنت مع من أحببت قال أنس فانا أحب النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وأرجو أن أكون معهم والمراد بالمعية في الحديث المذكور وفي الآية التردد للزيارة والحضور للتأنس بهم مع أن مقر كل منهم الدرجات التي أعدها الله لهم وليس المراد أنهم يكونون في درجة واحدة لأنه يقتضي استواء الغاضل والمفضل في الدرجة وليس كذلك بل يكون كل في درجته ولكن يمكن من رؤية غيره والتردد اليه اللهم امتحنا جميعهم واحشرنا في زمرة آمين وقوله الاخيار جمع خير بشد الياء وتخفيفها كما موات جمع اميت مشددا وتخفيفا وهم الذين اختارهم الله واصطفاهم وقوله الاراد جمع بر أو بار من البر وهو الاحسان يقال بره يبره بفتح الباء وضمها فهو بر وبار وذكر بعضهم أن جمع البار برة وجمع البر أبارار والمراد بهم الاولياء والعباد والزهاد وقيل المراد بهم المؤمنون الصادقون في ايمانهم سحوا أراد الانهم برؤا الأباة والابناء والبنات كما أن لوالدك عليك حقا كذلك لولدك عليك حقا فالبر بالآباء والامهات الاحسان اليهم والانه الجانب لهم والبر بالابناء والبنات أن لا يفعل فيهم ما يلدن سببا في العقوق (قوله وأسكننا الفردوس) أي جعل سكنانا الفردوس وهو أفضل الجنان وأوسطها كما تقدم أول الكتاب ولا بد من تقدير مضاف قبل الفردوس أي قربه أو جواره لانه خاص بالصطفى صلى الله عليه وسلم كما في شرح منظومة أسماء أهل بدر (قوله من دار القرار) أي دار استقرار المؤمنين وثباتهم ومن تبعيضية متعلقة بمحذوف حال من الفردوس أي حال كونه بعض دار القرار الذي هو الجنة وهو يغيد أنها متعددة أي تحتها أنواع وهو الذي ذهب اليه ابن عباس رضي الله عنهما كما تقدم أيضا أول الكتاب واستدل لذلك بحدوث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الجنان سبع دار الجلال ودار السلام وجنة عدن وجنة المأوى وجنة الخلد وجنة الفردوس وجنة النعيم وذهب بعضهم الى أنها واحدة والاسماء كلها صادقة عليها اذ يصدق عليها جنة عدن أي اقامة ودار السلام لسلامتهم فيها من كل خوف وحر ودار الخلود لخلودهم فيها وهكذا وعليه فن بيانية أي الفردوس الذي هو دار القرار (قوله ومن على) يطلق المن على الانعام والاحسان ابتداء من غير حساب ومنه قوله تعالى لقد من الله على المؤمنين الآية ويطلق على تعداد النعم كقولك فعلت مع فلان كذا وكذا ومنه قوله تعالى لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والاذى وهو حرام الا من الله والنبي والاصل والشيخ والمراد به هنا الاول وإن كان الثاني يشرح اطلاقه على الله أي أنعم على وأحسن الى

وحشرنا في زمرة
المقربين الاخيار
الابرار وأسكننا
الفردوس من دار
القرار ومن على في
هذا التأليف وغيره

تفضل الله لا وجوب عليه وفي تعبيره هنا يعلى وتعبيره فيما قبله بناديل على أن المراد بمدلولها
 الاحتمال الثاني من الاحتمالين المارين عند قوله أعطينا الله وقوله في هذا التأليف أى الذى
 هو الشرح مع الاصل اذ كلاهما له وقوله وغيره أى غير هذا التأليف من بقية مؤلفاته وقوله بقبوله
 الاولى بقبولهما بضمير التثنية العائد على هذا التأليف وغيره وان كان يصح ارادة المذكور ومثله
 يقال فى الضمائر بعد (قوله وعموم النفع به) معطوف على قبوله واضافة عموم الى ما بعده من اضافة
 الصفة للوصف أى ومن على بالنفع العام به أى ايصال الثواب بسببه لان النفع ايصال الخير للغير
 (قوله وبالاخلاص فيه) معطوف على قبوله أيضاً أى ومن على بالاخلاص فيه أى من الامور التى
 تعوقه عن القبول كالرياء والسعة وحب الشهرة والمحمدة واعلم أن مراتب الاخلاص ثلاث الاولى أن
 تعبد الله طلباً للثواب وهر بامن العقاب الثانية أن تعبدته لتتشف بعبادته والنسبة اليه والثالثة أن
 تعبد الله لذاته لا لطمع فى جنته ولا هرب من نار ه وهى أعلاها لانها مرتبة الصديقين ولذلك قالت
 رابعة العدوية رضى الله عنها

كلهم يعبدوك من خوف نار * ويرون النجاة خطا جزى لا

أوبان يسكنوا الجنان فيخطوا * بقصور ويشربوا سلسبيل

ليس لى فى الجنان والتارحظ * أنا لا أبتنى بحى يدى لا

وكلامه صادق بكل من المراتب الثلاث لكن بقطع النظر عن التعليل بعد ما بالانظر اليه فيكون خاصا
 بالمرتبة الاولى (قوله ليكون) أى ما ذكر من هذا التأليف وغيره والمراد جزاؤه وهو علة طلبه
 من الله أن يمين عليه فى هذا التأليف وغيره بالقبول الخ وقوله ذخيرة أى ذخراؤه وهو ما أعدته لوقت
 الحاجة من الشئ النفيس والمراد به هنا جزاء هذا التأليف وغيره على سبيل المجاز فشبّه جزاء هذا
 التأليف بالشئ النفيس المدخول وقت الحاجة بجماع الانتفاع بكل (قوله اذا جاءت الطامة) هى
 اسم من أسماء يوم القيامة سميت بذلك لانها تطم كل شئ أى تعلوه لعظم هولها (قوله وسببها)
 معطوف على ذخيرة والسبب فى الامل الحبيل قال تعالى فليجد بسبب الى السماء ثم أطلق على كل
 شئ يتوصل به الى أمر من الامور فيكون مجازا بالاستعارة ان جعلت العلاقة لمشاهدة فى التوصل فى
 كل أو مجازا مرسلان جعلت علاقته الاطلاق والتقييد (قوله لرجة الله الخاصة) أى لعباده
 المؤمنين فى الآخرة وقوله والعامه أى فى الدنيا لعباده المؤمنين والكافرين وللطائعين والعاصين قال
 فى حاشية المجلد وفى الخطيب ورجتى وسعت كل شئ أى عمت وشملت كل شئ من خلقى فى الدنيا ما من
 مسلم ولا كافر ولا مطيع ولا عاص الا وهى متقلب فى نعمتى وهذا معنى حديث أبى هريرة فى الصحيحين
 ان رجلى سبقت غضبى وفى رواية غلبت غضبى وأما فى الآخرة فقال فسأكتبها للدين يتقون الخ اه
 والحاصل رجة الله نعم البر والفاجر فى الدنيا ونخص المؤمنين فى الآخرة واعلم أنه ينبغى لكل شخص
 أن يرحم أخاه عملا بحديث الراجون يرحمهم الرحمن قال كتب الاخبار مكتوب فى الانجيل يا ابن آدم
 كما ترحم كذلك ترحم فكيف ترجوان يرحمك الله وأنت لا ترحم عباد الله وعمما يعزى لابن حجر رحمه
 الله تعالى كما تقدم أول الكتاب

أرحم هديت جميع الخلق انك ما * رجت يرحمك الرحمن فاغتمنا

(وله أيضا) أرحم عباد الله يرحمك الذى * عم الخلائق جوده ونواله

الراجون لهم نصيب وافر * من رجة الرحمن جل جلاله

اللهم يا رحمن ارحمنا واجعلنا من الراجين بحمد سيدنا محمد سيد الاولين والاخرين (قوله الحمد لله
 الخ) لما كان تمام التأليف من النعم حمد الله عليه كما جده على ابتدائه فكانه قال الحمد لله الذى
 أقدرنى على اتمامه كما أقدرنى على ابتدائه واختار الجملة الاسمية لافادتها الدوام المناسب لل مقام وقوله

بقبوله وعموم النفع به
 وبالاخلاص فيه
 ليكون ذخيرة أى
 جاءت الطامة وسببها
 لرجة الله الخاصة
 والعامه الحمد لله جدا
 يوافق نعمه ويكافئ
 مزیده

جدامفعول مطابق منصوب بعنائه وهو الحمد الواقع مبتدأ وقوله بوافي نعمه أي يقابلها بحيث يكون بقدرها فلا تقع نعمة الامتدانة بهذا الحمد بحيث يكون الحمد بأزاء جميع النعم وهذا على سبيل المبالغة بحسب ما ترجاه والافضل نعمة تحتاج الى حمد مستقل وقوله ويكافئ همزة في آخره بمعنى يساوي وقوله مزيده مصدر ميمي والضمير لله تعالى أي يساوي الحمد ما زاده تعالى من النعم والمعنى ان المؤلف ترجى أن يكون الحمد الذي أقي به موفيا بحق النعم الحاصلة بالفعل ومساويا بما يزيد منها في المستقبل واعلم ان أفضل المحامد هذه الصيغة لما ورد أن الله لما أهبط أبانا آدم إلى الأرض قال يارب علمني المكاسب وعلمني كلمة تجمع لي فيها المحامد فاوحى الله اليه أن قل ثلاثا عند كل صباح ومساء الحمد لله حمد ابوا في نعمه ويكافئ مزيده ولهذا ألوحف انسان لحمدن الله بجميعا مع المحامد بذلك وقال بعض العارفين الحمد لله ثمانية أحرف كأبواب الجنة فمن قالها من صفاء قلب استحق أن يدخل الجنة من أمها شاء (قوله وصلى الله وسلم الخ) أي اللهم صل وسلم فهي جملة خبرية لفظا انشائية معني وأقي بالفعلين بصيغة الماضي رجاء لتحقيق حصول المسؤل وقد تقدم الكلام على الصلاة والسلام في خطبة الكتاب فارجع اليه أن شئت وقوله أفضل صلاة نائب عن المفعول المطلق لصلى أي صلى الله عليه صلاة موصوفة بكونها أفضل الصلوات الصادرة منك على خلقك أو الصادرة منهم على الانبياء والمرسلين وقوله وأكمل سلام نائب عن المفعول المطلق أيضا لقوله وسلم أي وسلم عليه سلاما موصوفا بكونه أكمل السلام أي التحية الصادرة منك على خلقك أو من خلقك على الانبياء والمرسلين (قوله على أشرف مخلوقاته) متعلق بكل من صلى وسلم أي صلى الله وسلم على أفضل المخلوقات أي على الاطلاق كما قال صاحب الجوهرة

وأفضل الخلق على الاطلاق * نيناغل عن الشقاق

وقوله محمد بالجر بدل من أشرف و يصح رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على انه مفعول لفعل محذوف (قوله وآله) معطوف على أشرف والضمير يعود على محمد أي وصلى الله وسلم على آل محمد أي أتباعه ولوعصاة لان المقام مقام دعاء والعاصي أحوج الى الدعاء من غيره (قوله وأصحابه) معطوف على أشرف والضمير يعود على سيدنا محمد أي وصلى الله وسلم على أصحابه وهو جمع صاحب والمراد به صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وهو من اجتمع بنينا صلى الله عليه وسلم اجتماعا متعارفا مؤمنا به ولو أعمى وغير مميزات قلت لم قدم الآل على الاصحاب مع ان فيهم من هو أشرف الانام بعد المصطفى صلى الله عليه وسلم وهو أبو بكر فالجواب أن الصلاة على الآل ثبتت بالنص في قوله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وآله الحديث وعلى العجب بالقياس على الآل فاقتضى ذلك التقدم (قوله وأزواجه) معطوف أيضا على أشرف والضمير يعود على سيدنا محمد أي وصلى الله وسلم على أزواجه وهو جمع زوج ويقال للرجل والمرأة ويقال للمرأة أيضا زوجة والمراد هنا نسائه صلى الله عليه وسلم الطاهرات المطهرات اللاتي اختارهن الله تعالى لنبيه وخيرة خلقه ورضيهن أزواجهن في الدنيا والآخرة حتى استحققن أن يصلي عليهن معه صلى الله عليه وسلم وأنزل الله في شأنهن ما أنزل من آياتهن أجورهن مرتين وكونهن لسنن كآدم من النساء اه شرح الدلائل للغاسي (قوله عدد الخ) منصوب على النيابة عن المصدر صلى وسلم أي صلى وسلم صلاة وسلاما عددهما مساو لعددهما ذكر وقوله معلوماته أي الله سبحانه وتعالى أي ما تعلق به علم الله تعالى من الواجبات والخائزات والمستحيلات (قوله ومداد كلماته) أي الله قال في شرح الدلائل مداد بكسر الميم هو ما يكثر به ويزاد قال في المشارق أي قدرها وقال السيوطي في الدر النثير في تلخيص نهاية ابن الاثير أي مثل عددها وقيل قدر ما يوازيها في الكثرة بمعيار كسل أو وزن أو عدد أو ما أشبهه من وجوه الحصر والتقدير وهذا تمثيل يراد به التقريب لان الكلام لا يدخل في الكيل والوزن بل في العدد

وصلى الله وسلم
أفضل صلاة وأكمل
سلام على أشرف
مخلوقاته محمد وآله
وأصحابه وأزواجه
عدد معلوماته
ومداد كلماته

اه (قوله وحسبنا الله) أى كافينا الله فحسب بمعنى كافى فهو بمعنى اسم الفاعل وهو خبر مقدم والله مبتدأ مؤخر وقيل ان حسب اسم فعل بمعنى يكتفى والله فاعله والمعنى على الاول الله كافينا وعلى الثانى يكتفينا الله قال الله تعالى ومن يتوكل على الله فهو حسبه فحسبنا الله كفاؤه وأعطاه سؤاله ومناه وكشف همه وأزال غمه كيف لا ومن التجأ الى ملك من الملوك حفظه وسلك به أحسن السلوك فالاولى بذلك من يحتسب رب العالمين ويكتفى به عن الخلق أجمعين (قوله ونعم الوكيل) أى الله فالخصوص بالمدح محذوف والمجالة معطوفة على جملة حسبنا الله من عطف الانشاء على الانشاء ان جعلنا جملة حسبنا الله لانشاء الاحتساب فان جعلنا هالالاخبار كان من عطف الانشاء على الخبر وفى جواز مخالف والاكثر ون على منعه ولذلك قال بعضهم

وعطفك الانشاء على الاخبار * وعكسه فيه خلاف جارى
فابن الصلاح وابن مالك أبوا * جوازه فيه وبالجل اقتدوا
وجوزته فرقة قليله * وسيبويه وارتضى دليله

وحسبنا الله ونعم
الوكيل ولا حول ولا
قوة الا بالله العلى
العظيم يقول المؤلف
رضى الله عنه وعن
آبائه ومشايخه

ثم ان وكيل فعيل بمعنى مفعول وقيل انه بمعنى فاعل والمعنى على الاول ونعم الموكول اليه الامر لان عبادته وكلوا أمورهم اليه واعتقدوا فى حوائجهم عليه والمعنى على الثانى ونعم القائم على خلقه بما يصلحهم فوكل أمور عبادته الى نفسه وقام بها قرضهم وقضى حوائجهم ومنحهم كل خير ودفع عنهم كل ضرر اللهم اجعلنا من المعتمدين عليك المفوضين جميع أمورنا اليك (قوله ولا حول ولا قوة الا بالله) أى لا تحول عن معصية الله الا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله الا بمعونة الله وقوله العلى أى الرفيع فوق خلقه وليس فوقه شئ فالمراد به علو قدره ومرتبة وقيل العلى بالملك والسلطنة والعهر فلا أعلى منه أحد وقوله العظيم أى شأنه وقدره واعلم أنه جاء فى فضائل لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم شئ كثير فمن ذلك ما أخرجه الطبرانى وابن عساكر عن ابن عباس رضى الله عنه ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر وأمن قول لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم فانها أكثر من كنوز الجنة وفيها شفاء من تسعة وتسعين داء أسرها لهم وفى رواية أكثر وأمن ذكر لا حول ولا قوة الا بالله فاتم اتدفع عن قائلها تسعا وتسعين بابا من الضرر أدناها اللهم ومن ذلك ما أخرجه الطبرانى وابن عساكر عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبطن عليه رزقه فليكثر من قول لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وفى رواية البخارى ومسلم انها أكثر من كنوز الجنة ومن ذلك ما رواه ابن أبى الدنيا بسنده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من قال فى كل يوم لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم مائة مرة لم يصبه فقر أبدا ومن ذلك ما روى أن عوف بن مالك الأشجعي رضى الله عنه أسير المشركون ابنه يسمى سالما فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أسير ابني وشكى اليه الغاقة فقال عليه الصلاة والسلام ما أمسى عند آل محمد الا مدفأتى الله واصبروا أكثر من قول لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ففعل فبينما هو فى بيته اذ قرع ابنه الباب ومعه مائة من الابل غفل عنها العدو فاستاقها وفى القسطنطينية على الأربعين النووية ومن الادعية المسجلة تحبابة أنه اذا حل للشخص أمر ضيق يطبق أصابع يده اليمنى ثم يفتحها بكلمة لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم اللهم لك الحمد ومنك الفرح واليسك المستسكى وبك المستعان ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وهى فائدة عظيمة اه وبالمجالة فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم لها تأثير عظيم فى طرد الشياطين والجن وفى جلب الرزق والغنى والشفاء وتحصيل القوة ودفع العجز وغير ذلك (قوله يقول المؤلف الخ) هـ هذه المجلة يحتمل أن تكون من المؤلف ويكون جارية على طريقة الالتفات اذ حقه أن يقول أقول كفاي قول ابن مالك فى أول ألفيته * قال محمد هو ابن مالك * ويحتمل أن تكون من بعض الطلبة أدخلها على قول المؤلف فرغت الخ والاول أقرب (قوله عفا الله عنه الخ) جملة دعائية (قوله

فرغت الخ) الجملة مقول القول (قوله ضحوة) ظرف متعلق بفرغت وهي بفتح الضاد وسكون
الحاء مثل قرية والجمع ضحى مثل قري اسم للوقت وهو من ارتفاع الشمس كرجح إلى الزوال (قوله
الرابع والعشرين) بدل من يوم الجمعة وقوله من شهر رمضان متعلق بمحذوف حال من الرابع
والعشرين أي حال كون الرابع والعشرين كائنا من شهر رمضان وفي الصباح ان رجب الشهر
مصرف وان أراد به معين واما باقي الشهور فخمادى ممنوع لالف التانيث وشعبان ورمضان
للعلية والزائدة والباقي مصرف اه (قوله المعظم) صفة لشهر رمضان وقوله قدره نائب فاعله
(قوله سنة الخ) متعلق بمحذوف حال من شهر رمضان أي حال كونه كائنا في سنة اثنتين أو ثمانين
وتسعمائة من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وأرجو الله) الرجاء بالمد تعلق القلب بمرغوب
فيه مع الأخذ في الأسباب فان لم يكن معه أخذ في الأسباب فطمع وهو مذموم وأما الرجاء بالقصر فهو
الناحية والاول هو المراد هنا والمعنى أطلب وأؤمل أملا من الله أن يقبل هذا الشرح الخ وانما أعاد
طلب ما ذكر مع انه قد طلبه أولا بقوله أعنتنا الله الخ لان الله سبحانه وتعالى يحب المحسن في الدعاة كما
حاف في الحديث وقوله سبحانه وتعالى لما ذكر الاسم الكريم الكريم ناسب أن يأتي بما ذكر لانه يطلب من
العبدانه متى ذكر المولى أي بما يدل على تنزيهه عما يليق به ومعنى سبحانه تنزهه عن كل ما لا يليق
بجلاله ومعنى تعالى تباعدوا رتفع عما يقوله الظالمون من اتخاذ الولد أو الشريك أو نحو ذلك (قوله
أن يقبله) أي هذا الشرح والمصدر المؤول من أن والفعل مفعول أرجو (قوله وان يعم النفع به)
أي وأرجو الله أن يعم النفع بهذا الشرح وقد أحاب الله المؤلف بعين ما طلب فعم النفع بالشرح
المذكور شرفا وغربا وشاموا ويمنا وذلك لانه رضى الله عنه كان من أكابر الصوفية وكان محاب
الدعوة رضى الله عنه ونفعنا بتراب أقدامه آمين (قوله ويرزقنا) بالنصب عطف على يقبله أي
وأرجو الله أن يرزقنا الاخلاص في هذا الشرح وقد تقدم الكلام عليه آنفا (قوله ويعيدنا به)
بالنصب أيضا عطف على يقبله أي وأرجو الله أن يجيرنا أي ينقذنا بسبب هذا الشرح من الهاوية
أي نار جهنم أعادنا الله والمسلمين منها (قوله ويدخلنا به الخ) بالنصب أيضا عطف على يقبله أي
وأرجو الله أن يدخلنا بسببه في جنة عالية أي عالية المكان مرتفعة على غيرها من الامكنة أو عالية
القدر لان فيها ما تشبهه الانفس وتلذذ الاعين لا حرمنا الله والمسلمين منها (قوله وان يرحم الخ) أي
وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يرحم الخ وهذا ادعاء من المؤلف لمن نظرا الخ (قوله نظري بعين الانصاف
اليه) أي نظري بعين العدل الى هذا الشرح وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه العدل بإنسان
ذو عين وحذف المشبهة ورزله بشئ من لوازمه وهو عين وفيه تنبيه على أن من نظرا اليه بعين الجور
لا يدخل في دعاء المؤلف المذكور وانه لا اعتداده به (قوله ووقف الخ) معطوف على نظري
و رحم الله امرأ وقف على خطافي شرحي هذا فاطلعني عليه وهذا تواضع من المؤلف رحمه الله تعالى
حيث اعترف بأن شرحه هذا لم يأمن عدم وقوع الخطأ فيه (قوله أو أصلحه) أي أصلح ذلك الخطأ
وهذا اذن من المؤلف لمن يكون أهلا أن يصلح ذلك الخطأ والمراد بالاصلاح أن يكتب على الها مش
لعله كذا أو الصواب كذا وليس المراد أن يغير ما في الشرح على الحقيقة ويكتب بدله لان ذلك لا يجوز
فانه لو فتح باب ذلك لادى الى عدم الوثوق بشئ من كتب المؤلفين وذلك لان كل من طالع وظهر له شئ
غير ما هو مقرر في الكتاب غيره الى غيره ويجبى ممن بعده ويفعل مثل فعله وهكذا فيمنثلا يوثق
بنسبة شئ الى المؤلفين لاحتمال أن ما وجد منبتا في كلامهم يكون من اصلاح بعض من وقف على
كتبهم قاله ع ش في كتابته على خطبة النهاية وقال أيضا فيها ليس كل اعتراض سائغا من المعترض
وانما يسوغ له اعتراض بخسمة شروط كما قاله الاشيطي وعبارته لا ينبغي لمعترض اعتراض الا
باستكمال خمسة شروط والاف هو أنهم مع رد اعتراضه عليه كونه المعترض أعلى أو مساويا للمعترض عليه

فرغت من تبيض
هذا الشرح ضحوة
يوم الجمعة الرابع
والعشرين من شهر
رمضان المعظم قدره
سنة اثنتين وثمانين
وتسعمائة وأرجو
الله سبحانه وتعالى أن
يقبله وأن يعم النفع
به ويرزقنا الاخلاص
فيه ويعيدنا به من
الهاوية ويدخلنا به
في جنة عالية وان
يرحم امرأتنا بعين
الانصاف اليه ووقف
على خطافي اطلعني
عليه أو أصلحه

وكونه يعلم أن ما أخذته من كلام شخص معروف وكونه مستحضر لذلك الكلام وكونه قاصدا
للصواب فقط وكون ما اعترضه لم يوجد له وجه في التأويل إلى الصواب اه أقول وقد يتوقف في
الشرط الأول فإنه قد يجري الله على لسان من هو دين غير مبرأحل ما لا يجريه على لسان الأفضل اه
واعلم أنه لا بد في الإصلاح من التأمل وتمعن النظر فلا يحجم ببادئ الرأي على التخطئة وما أحسن
ما قاله الاخضرى في نظم المنطق

وأصل الفساد بالتأمل * وإن بدية فلا تبدل

اذ قيل كم مزيف صححا * لاجل كون فهمه قبيحا

(قوله الحمد لله الخ) أى الثناء بالمجمل مستحق لله رب العالمين وجدنا ثانيا تنبيهها إلى أنه ينبغي الاكتفاء
من الحمد اذ نعم الله على عبده في كل لحظة لا تنقطع ولا يكون شاكرار به على الهامه للحمد الاول لان
الهامه اياه نعمة تحتاج إلى الشكر عليها وإضافته إشارة إلى القبول لان ختم الدعاء به علامة على
اجابته (قوله اللهم صل وسلم الخ) لما أعاد الحمد لله ناسب أن يعيد الصلاة والسلام على رسول الله تبركا

بهما ولقوله تعالى ورفعنا لك ذكرك أى لا أذكرك الا وذكرا كرمي يا محمد وإشارة إلى القبول لان ختم
الدعاء بهما علامة على اجابته وقوله كلما ذكرك وذكركه اذا كرون وغفل عن ذكرك وذكركه
الغافلون هذه رواية وبروي أيضا كلما ذكرك اذا كرون وغفل عن ذكركه الغافلون بذكرك

الذ كرمرة في جانب الذاكرين ومرة في جانب الغافلين وهذه الرواية الثانية سمع فيها احتمالات أربع
الاول ما ذكر من كونه بكاف الخطاب في الاول وهاء الغيبة في الثاني الاحتمال الثاني عكس هذا وهو
هاء الغيبة في الاول وكاف الخطاب في الثاني الاحتمال الثالث بكاف الخطاب فيهما الاحتمال الرابع

هاء الغيبة فيهما والاحتمال الاول منها أولى لان الذاكرين لله أكثر من الغافلين عنه والغافلين عن
النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من الذاكرين له اذا المؤمنون بالنسبة للكافرين كالشجرة البيضاء
في الثور الاسود وذكرك اكثر في جانب الله والاكثر في جانب النبي صلى الله عليه وسلم ابلغ في كثرة

الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ثم انه يحتمل أن يكون المراد من الذكر القلبي وهو الاستحضار ويحتمل
أن يكون المراد منه اللساني والمراد بالغفلة على الاول الذسيان وعلى الثاني السكوت كما يؤخذ من شرح
الدلائل واعلم أن أول من صلى بهذه الصيغة الامام الشافعي رضي الله عنه قال محمد بن عبد الحميد رأيت

الشافعي رضي الله عنه في المنام فقلت له ما فعل الله بك يا امام قال رجنى وغفر لي وزفقت إلى الجنة كما
ترفع العروس فقلت بماذا بلغت هذا الحال قال بما في كتاب الرسالة من الصلاة على رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال وقلت كيف تلك الصلاة قال اللهم صل على سيدنا محمد عددا ما ذكرك اذا كرون

وغفل عن ذكركه الغافلون قال فلما أصبحت أخذت الرسالة ونظرت فوجدت الامر كما رأيت وقال
بعض الصالحين رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ما جزاء الشافعي عندك حيث قال في
كتاب الرسالة وصلى الله على سيدنا محمد عددا ما ذكرك اذا كرون وغفل عن ذكركه الغافلون

فقال صلى الله عليه وسلم جزاؤه عندي أنه لا يوقف للحساب واختلاف هل يحصل للصلى بنحو هذه
الصيغة ثواب صلوات بقدر هذا العدد أو يحصل له ثواب صلاة واحدة لكنه أعظم من ثواب الصلاة
المجردة عن ذلك قولان والمحققون على الثاني (قوله وعلينا) معطوف على سيدنا محمد أى وصل وسلم

علينا والضمير للتكلم وحده أو هو مع غيره من جميع المسلمين ففيه احتمالان والثاني أولى كما تقدم
وقوله معهم ظرف متعلق بكل من الفعلين المقدرين والاضافة لادنى ملازمة أى وصل وسلم علينا مع
صلواتك وسلامك عليهم أى النبي صلى الله عليه وسلم وآله وأصحابه فتحصل لنا الصلاة تبعاهم واعلم
ان هذه الصلاة المفردة منها قد احتوت على الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم وقد اختلف في

ذلك والمعتمد أنها ان كانت على سبيل التبعية كما هنا فهي جائزة والا فممنوعة واختلف في المنع هل هو

الحمد لله رب العالمين
اللهم صل وسلم على
سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه كلما ذكرك
وذكركه اذا كرون
وغفل عن ذكرك
وذكركه الغافلون
وعليتنا معهم

من باب التحريم أو كراهة التنزيه أو خلاف الأولى والصحيح الذي عليه الأكثر الثاني لأنه شعار أهل البدع وقد نهين عن شعارهم ويستحب الترضي والترحم على الصحابة والتابعين فمن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الأخيار وأما قول بعض العلماء أن الترضي خاص بالصحابة ويقال في غيرهم رحمه الله تعالى فليس كما قال بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه اهـ لمخصص من شرح الدلائل (قوله برحمتك الخ) الجار والمجرور يحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف تقديره وارحنا برحمتك ويحتمل أن يكون متعلقاً بكل من صل وسلم أي صل وسلم على من ذكر برحمتك أي بفضلك الواسع لا بالوجوب عليك فيكون فيه إشارة إلى ما في الصحيح سددوا وقاربوا واعلموا أنه لن يدخل الجنة أحد بعمله قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته ويحتمل أن تكون الباء للقسم أي وأقسم عليك في تغيمر ما سألته بحق رحمتك التي وسعت كل شيء ولذا طمع فيها إبليس حيث لا يفيد الطمع وقد ورد في الحديث عن سلمان رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تبارك وتعالى خلق يوم خلق السموات والأرض مائة رحمة كل رحمة طباق ما بين السماء والأرض فانزل منها إلى الأرض رحمة واحدة فيها تعطف الوالدة على ولدها والوحش والطير بعضها على بعض حتى إن الفرس لترفع حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه فإذا كان يوم القيامة رد الله تعالى هذه الرحمة إلى التسعة والتسعين فأكلها مائة رحمة فبرحمته عبادته وقوله يا أرحم الراحمين أي بعبادته فإنه تعالى أرحم بالعباد من نفسه وأشفق عليه من والديه ولذا أحب توبته ورجوعه إليه قال صلى الله عليه وسلم أشد فرحاً بتوبة عبده من أحدكم إذا سقط عليه بعيره قد أضله بارض فلا ترواه الشيطان وفي الحديث إن لله ملائكة مطهرة يقولون يا أرحم الراحمين فمن قالها ثلاثاً قال له الملاك إن أرحم الراحمين قد أقبل عليك فسل روائع الحماكم عن أبي أمامة ويا أرحم الراحمين كنز من كنوز الجنة ومن دعا ألف مرة في خوف الليل لا ي حاجه كانت من الحاجات الدنيوية والآخرى بقضية الله حاجته اللهم يا أرحم الراحمين يا أرحم الراحمين يا أرحم الراحمين اقض حوائجنا الدنيوية والآخرى ووقفنا لأصلاح الذية بحمد سيدنا محمد خير البرية وأهل بيته ذوى النفوس الزكية وهذا آخر ما سطر الله جمعه من حاشية فتح المعين بشرح قرّة العين وكان ذلك يوم الأربعاء بعد صلاة العصر السابع والعشرين من شهر جمادى الثانية سنة ألف ومائتين وثمانية وتسعين على يد مؤلفها راجي العفو والغفران من ربه ذى العطاء أبي بكر ابن المرحوم محمد شطا وقد جاءت بحمد الله حاشية لا كالحواشي أعينها بالله من كل حاسد وواشى تقر بها عين الناظرين ويشفي بها صدر المتصدرين وتنزل من القلوب منزلة الجنان ومن العيون منزلة الإنسان كيف وقد بذلت الجهد في توشيحها وترشيحها وصرفت الوسع في تهذيبها وتنقيحها مع أنى أبدي الاعتذار لذوى الفضل والاقتدار وأقول قل أن يخلص مصنف من الهفوات أو ينجو مؤلف من العثرات مع عدم تأهلي لذلك وقصور رباي عن الوصول لما هنالك ومع ضيق الوقت وكثرة الاشتغال وتوالي الهموم على الاتصال وترادف القواطع وتتابع الموانع وعدم الكتب التي ينبغي أن تراجع في مثل هذا الشأن وأرجو منهم أن رأوا خللاً أو عاينوا زللاً أن يصلحوه بعد التأمل باحسان ولا يستغرب هذا من الإنسان خصوصاً وقد قيل الإنسان محل النسيان

وما سمى الإنسان بالنسيه * ولا القلب إلا أنه يتقلب

(ولله درابن الوردي حيث يقول)

فالناس لم يصنفوا في العلم * لكي يصيروا هدفاً للذم

ما صنّفوا إلا رجاء الأجر * والدعوات وجيل الذكر

لكن فديت جسدًا بالاحسد * ولا يضيع الله حقًا لأحد

برحمتك يا أرحم
الراحمين

والله عند قول كل قائل * وذو الحجامن نفسه في شاعل

فاذا طفرت اهل الطالب بمسئلة فاجبة فادع لي بحسن الخاتمة واذا طفرت بعثرة فادع لي بالتجاوز
 والمغفرة واتضرع الى الله سبحانه وتعالى واسأله من فضله العليم متوسلا بنسبه الكريم ان ينفع بها
 كما ينفع بأصلها الخاص والعام ويقبلها بفضله كما أنعم بالانعام وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم
 وسبيل الفوز بجنت النعيم وأن يطهر ظواهرنا بامثال أو امره واجتناب نواهيه وأن يخلص سرائرنا
 من شوائب الاغيار والشيطان ودواعيه وأن يتفضل علينا بالسعادة التي لا يلحقها زوال وأن يذيقنا
 لذة الوصال بمشاهدة الكبير المتعال وأن يلحقنا بالذين هم في رياض الجنة يتقلبون وعلى أسرته تحت
 المجال يجلسون وعلى الفرش التي بطائنهم استبرق يتكثرون وبالحور العين يتمتعون وبانواع الثمار
 يتفكهون يطوف عليهم ولدان مخلصون با كواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها
 ولا ينزفون وفا كهة مما يتخبرون ولحم طير مما يشتهون وحو رعين كامثال اللؤلؤ المكنون جزاء بما
 كانوا يعملون فقلوا بذلك السعادة الابدية وكانوا بذلك المشاهدة هم الواصلون والصلاة والسلام
 على الواسطة العظمى لنا في كل نعمة وعلى آله وأصحابه كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون
 يقول المؤلف عفا الله عنه وعن آبائه وأخوانه ومحبيه ومشايخه والمسلمين أجمعين قد تم تحرير هذه
 الحاشية المباركة ان شاء الله تعالى يوم الاثنين المبارك بعد الظهر الثالث والعشرين من شهر شوال
 المعظم قدره سنة ثلثمائة وألف ١٢٠٠ من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله عليه
 وسلم وجاء والله الحمد على أتم حال وأحسن منوال وذلك بواسطة حبيبه المصطفى صلى الله عليه وسلم
 وشيخي واستاذي مربي الطالبين ناشر شريعة سيد المرسلين ورئيس العلماء والمدرسين ومفتي الانام
 ببلد الله الامين مولانا العارف بربه المنان السيد أحمد بن زيني دحلان وبواسطة بقية أشياخي الكرام
 بدور الظلام أطال الله في أعمالهم وأدام النفع بهم آمين اللهم انا نسألك بالطاهر النسب الكريم
 الحسب خير الهمم والعرب سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب أن تمنحهم من صحائفنا ما نزل به البنان
 أو أدخل به البيان وأن تتقبل منا ما سطرنا وان تجعله حجة لنا لا حجة علينا حتى نمتني اننا ما كتبنا وما قرأنا
 اللهم يا محول الاحوال حول حالنا الى أحسن حال بحولك وقوتك يا عزيز يا متعال اللهم انا نسألك من
 النعمة تمامها ومن العصمة دوامها ومن الرجعة فسادها ومن العافية حصولها ومن العيش أرغده
 ومن العمر أسعده ومن الاحسان أتمه ومن الانعام أعمه ومن الفضل أعذبه ومن اللطف أنفعه اللهم
 كن لنا ولا تكن علينا اللهم اتمم بالسعادة آجالنا وحقق بالزيادة آمالنا وافرنا بالعافية غدونا
 وأصلنا واجعل الى رجعتك مصيرنا وما آتانا واصبب سبحانه عفوكم على ذنوبنا ومن علينا باصلاح
 ع و بنا واجعل التقوى زادنا وفي دينك اجتهدنا وعلينا توكلنا واعتمادنا وثبتنا على نهج الاستقامة
 وأعذنا في الدنيا من موجبات الندامة يوم القيامة وخفف عنا ثقل الاوزار وارزقنا عيش الابرار
 واكفنا واصرف عنا شر الاشرار وأعتق رقابنا ورقاب آبائنا وأمهاتنا وأولادنا وأخواننا وعشيرتنا
 وأصحابنا وأحبائنا من النار برجتك يا عزيز يا غفار يا ستار يا حلیم يا جبار يا الله يا الله يا الله يا رحيم
 برجتك يا أرحم الراحمين وصلى الله على خاتم الولاية النبوية الارسالية وعلى آله وأصحابه وأر باب العناية
 الالهية وسلم تسليما والحمد لله أولا وآخرا باطنا وظاهرا والحمد لله المستغرق الحمد كلها ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير سبحان ربك رب العزة عما يصفون
 وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين آمين

(يقول رحمه الله راجي غفران المساوي محمد الزهري الغمراوي)

ان أجل ما جعل سبباً للمثال سوايخ النعماء وأعظم ما تسبب به درر الفضل وجواهر الآلاء جد
الله الذي طبع خيار خلقه على خير خلقه وجمع لمن أراد به خير أفقهه في الدين من روض
الفضل أنيقه وشكره من وفق من أراد به من الكملة لتبيين أحكام دينه المتين وأظهر عرائس
التحقيق لتتبع بها عين بصائر الناظرين فنحمده على حزيل أفضاله ونشكره على عيم نواله ونصلي
ونسلم على أفضل رسله الذي بين للناس أحكام دينه امتناعاً وحلا وبلغ غاية الكمال فوجب اتباع
منهجه القويم فعلاً وقولاً وعلى آله الذين اتبعوا التعمير بهذا الدين وصحابة الذين بلغوا به غاية اليقين
(أما بعد) فقد تم طبع كتاب إغاثة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين وهو لعمرى كتاب أشرفت
في سماء التحقيق بنجوم آياته ونزعت في أفق إيضاح المشكلات أقارب عباراته كشف غيوم المعضلات
برائع لفظ رائق وانتقى من النقول كل مفيد فائق فاضى برشاقة عبارته عنواناً للسهل الممتنع
وبتحقيق مسائله دليلاً على الفضل المرتفع وكيف لا وهو تحرير العلامة المحقق والفهامة المدقق
كاشف لثام المعضلات وشمس ليل المدطحات السيد أبي بكر المشهور بالسيد البكري ابن العارف
بالله تعالى السيد محمد شطا الدمياطي الأصل ونزيل ملة المشرفة رجه الله تعالى رجة الارار وأسكنه
جنات تجري من تحتها الأنهار وقد تحلى هامش هذا الكتاب بشرح فتح المعين مع زيادة تحقيقات
للؤلف تسر الناظرين وضعها حين قراءته لهذه الحاشية فعلت في سماء المحاسن هذه الطبعة الخامسة
السابعة وجاءت ترفل في حلال جديده وتقلدت دررا من الحسن عديده وذلك بالطبعة المجدبة
بمصر المحروسة المحمية على نفقة الحاج فدا محمد الكشميري وشركاه جل الله مسعاهم ومسعاه وذلك
في شهر محرم الحرام سنة ١٣٢٦ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية آمين

(و حين تمام طبعه بالمطبعة الاميرية بيولاقي مصر المحمية قد قرظه العلامة الفاضل والاستاذ
الكامل من أربى على بدائع الزمان وفاق بيبانه سبحانه السيد الاجل والملاذلا مثل
السيد محمد الحسيني رئيس معلمي دار الطباعة الاميرية سابقا رجه الله بقوله) *

سبحان من من باعانة الطالبين للتحقيق في الدين وهدى صراطه المتبين من نصبت له أعلام الهداية
ولاحت عليه أنوار فتح المعين فكان ذلك له قررة العين وفاز بسعادة الدارين أجده أنعم فأفضل
وأشكره أمين فأجزل وأصلح وأسلم على ختام الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحابه وسائر الأئمة
المجتهدين (أما بعد) فقد تم طبع هذا الكتاب الجليل عذب التهل السلسيل وهو الحواشي الرقيقة
رخمة الغواشي الرشيقة التي اسفرت شعوش التحقيق في آفاقها وأزهرت بدور التحقيق على صفحات
أوراقها وتلا ألات يتيمات فرائدها في ثمين عقودها بيهيج نظامها على أجياد عرائسها وهامت عشاق
اللطائف طربا عند مشاهدة إرقانها ونفائسها وهي المسماة (بإغاثة الطالبين على حل ألفاظ فتح
المعين) فدونك كتابا يرزى بعقود النجان ويجر ذيل النسيان على فصاحة قس وبلاغة سبحانه نريك
الانجم الزهر على صفحات الطروس ويجلوك المندرات من نبات الافكار على منصة العروس أبدى
لديك من بدائع التحقيقات الفقهية وغرائب الابحاث والاحكام الشرعية ما ينعش القلوب
ويصل بمؤلفه الى حضرة علام الغيوب

بجوامع الكلمات خص نظمه * وبمحكم التأليف فاق تشيره
لاحت لقارئه علامات الهدى * وبمجلس التحقيق فاح عبيره
ان سافر القاري به فنديمه * أو حل فهو أنيسه ومهييره

فأعرض عليه بتاجديك فانه * ما حي ظلام المشكلات ميره
 فسبح بنان العلامة الامام وتحتية فكر السيد الهمام الجيهدي اللبيب والامامى الاربى العالم
 العامل المحقق الفاضل المتقن الاجل الكامل المتجلي بمكارم الاخلاق والفضائل سلاله البضة
 الهامة وفرع الشجرة المصطفوية السيد أبى بكر المشهور بالسيد البكرى ابن سيد أهل المكارم
 والعطا العارف بالله تعالى السيد محمد شطا الدمياطي الاصل ونزيل مكة المشرفة أقم الله سبحانه
 من هنى احسانه وأتحفه وهو تليد تاج العلماء وبهجة الفضلاء أستاذ الاساتذة وعمدة السادة
 الجهابذة علامة زمانه وجديد عصره وأنه البحر الذي تستمد من فيضه الجور والخبر الذي تتفجر
 ينابيع الحكم من بين ثناياه وتغور العباب الذي يقذف بنفائس اللائى والدرو والروض النضير
 الذي يتحف آتية بشهى الازهار وجنى الثمر مربى الطالبين ومفيد الواردين والصادر مرشد
 السالكين والمحصلين وكاشف غوامض المشكلات للسترشدين

علم الهدى ما حى الردى مغنى العدى * كهف الانام ومظهر الاسلام
 غوث لمن يأتى جاهه ومجلى * نور الظلام مسدد الاحكام
 شهم همام سيد ذو شارة * بدر التمام وبهجة الايام
 شمس لاهل الدين مصلح أمرهم * ماضى الحسام ومنهل الاكرام
 حامل لواء العزوسيد المجلين الامراء خلاصة بنى السيدة المطهرة الزهراء شيخ العلماء ومقتى السادة
 الفضلاء الشافعية بالديار المشرفة والمعاهد المعظمة والمجاهد الرفيعة المكية على الهممة وعظيم
 الشأن مولانا وسيدنا السيد أحمد ابن السيد زينى بن السيد أحمد دحلان متع الله الانام بدوام
 وجوده وأفاض عليهم من بركة أنسه وشهوده رجه الله رجة البرار وأسكنه الفردوس مع الاخيار

* (وقد قرطه أيضا العلامة الاديب والقهامة اللبيب الجيهدي الفاضل والامامى الكامل الاستاذ
 الشيخ طه قطريه الدمياطي المنشا ورئيس المتحسين سابقا بدار الطباعة الكبرى الاميريه
 بيولا في مصر المعزى رجه الله تعالى بقوله) *

نحمدك اللهم جد أهل ودادك من وفقهم للعمل على وفق مرادك فأدوا ما جلاو من أعباء الديانة مع
 شهودهم الحجز والاستكانة لولان أمددتهم بالفتح والاعانة ونسألك اللهم في سلكهم انتظاما ومن
 مقسم الفضل معهم اقتساما ونصلى ونسلم على خير من فقه وعلم وأوقى جوامع الكلم وعلى آله الميامين
 وأصحابه أصحاب اليمين (أما بعد) فان من جلائل النعم التي لا تثبت في ساحة شكرها قدم طبع
 كتب العلوم الدينية التي من أجلها الحاشية المبهمة المسماة اعانة الطالبين على شرح فتح المعين
 للمحقق العلامة الذي نشرت ما أثره على هام الحجة أعلامه نزيل مكة المشرفة السيد أبى بكر بن السيد
 محمد شطا الدمياطي أجزل الله له الاجر وأرجح له التجر فلقد جاء بما لا القلب سرورا والعين قررة
 ونو راويع نفعه عموم الشمس ويوجب على الشافعى أن يحافظ عليها كاحدى الخمس فهكذا
 فليؤلف من شاء والا فليرح نفسه من السهر في محض العناء فلا خير في تأليف لا تألف القلوب عليه
 ولا يرجع في المشكلات اليه فالحق هذه الحاشية بان يصل رجهأ ولو ألهمم العاليه ولا تزال
 الابصار طامحة اليها والافكار وقفا عليها

اعكف على العلم ترج منه ميزانا * فالعلم أحسن شئى للفقى زانا
 والفقه فى الدين أولى ما سعت قدم * فى كسبه واقتضى فكرا وامعانا
 فارحل الى علماء الدين مقتفيا * آثار من جل منهم بالتقى شانا
 ولا تقف مع حسبي ما علمت فكم * قد هون الجهل أمرا قاطما هانا

ولن تنال ولولت الحجرة من * دقائق العلم ما نال ابن عرانا
 وان عرا عويص من مسائله * ولم تجد في بطون الكتب تبيانا
 فاضرع الى الله يرزقك الاعانة اذ * لم يبلغ القصد لولاها الذي عاني
 اكرم بها منتهى الآمال حاشية * رقت فكانت لعين الشرع انسانا
 أسدى بها السيد البكري ما قصرت * عنه يد كل نذب رام احسانا
 وشي بها حبرات الفتح فان كشفت * عن الهيون به الاقداد واما شانا
 تالله لو نظرت بها عين من سلفوا * راق ابن ادريس تاليف لها ازدامنا
 وقد نمانعها لما أن انطبعت * طبعارقيا حوى لطفا واتقاننا
 فاجز المؤلف خيرا ر بنا و به اذ * فغناوا وصلح لنا دينا و دينا نا

(وقد قرئ له الشاب النقيب الفطن الاديب الشيخ أحمد الغطاني الملايوي فقال)

بشرى فاعلام الاعانة قد سمعت * وزهت وفي أوج القبول تبسمت
 فتمايلت طربا قلوب أولى النهى * وطيب و رأفكار السرور وترغمت
 قم واسقني يا صاح كاسات الهنا * ففخوض في ذكرى موطن عظمت
 لله أشكو حر أشواق لها * وتفكرى حين الدياجي أظلمت
 كيف السبيل الى الرجوع لوردها * وبم التخلص عن عوائق أربمت
 هي دار أنس دار كل فضيلة * حجت لكعبتها العباد وأحرمت
 لله سادات بها سرج الهدي * وشموس مطلع مسألة قد أسلمت
 فيهم فتى كالبدرين كواكب * والبحرين جداول فيه طمت
 فبساط كل الفضل موطن رجلاه * وبه العلوم تتوجت وتعممت
 السيد البكري شهيم قد سطا * ذوهمة همم الغول لها همت
 فهو المجدد قرنه مصداق ما * عن جده روت الثقات وأحكمت
 أسدى لطلاب العلوم اعانة * وبني منائر فتحها قد هدمت
 ان الاعانة فضلها سام كتاب * بفصل آياته فاستحكمت
 بل كنز كل نفائس ولطائف * يغني الوفود اذا اليه يمت
 فيه من التحقيق ما خضعت له * أعناق كل عوائص واستسلمت
 فخرى مؤلفه الاله بفضله * كل المنى وحياء خيرات تمت
 يارب واحفظ شيخه قطب التقي * زين الشريعة من به شرفا سمعت

(تمت)

٥٠ ٩٩	والله اعلم
١١	فن من
	كتاب

To: www.al-mostafa.com